

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232297

UNIVERSAL
LIBRARY

صفحة	كتاب الفرائض	صفحة
٢	تنبيه في ملتصقين ظهر أحدهما في ظهر الآخر	٧٧
٧	فصل في الحجب	٨٠
٨	فصل في ارث الاولاد وأولاد الابن	٨٢
٩	فصل في كيفية ارث الأصول	٨٤
١٠	فصل في ارث الحواشي	٨٥
١١	فصل في أحكام المذموم للأخوة	٨٥
١٣	فصل في موانع الارث	٨٥
١٥	تنبيهات	٨٧
١٦	يكتفي في الوقف بقواها أنا حامل	٩١
٢٠	فصل في أصول المسائل وما يؤول منها	٩٤
٢١	فرع في المناجات	٩٦
٢٥	كتاب الوصايا	٩٧
٢٥	يصح تعليق الوصية بالشرط	٩٧
٢٧	فصل في الوصية لغير الوارث	٩٨
٣٣	فصل في بيان المرض الخوف	٩٩
٣٦	فصل في أحكام النطقية للوصي به وله	١٠١
٤٢	فرع في الوصية بطعام	١٠٣
٤٤	فرع أوصى لأقرب أقرب زيد وجب	١٠٣
٤٩	استيعاب الكل	١٠٤
٥٠	فصل في أحكام معنوية للوصي به	١٠٦
٥٠	تنبيه فيمن أوصى بخدمة عبده سنة غير معينة	١٠٧
٥٣	فرع فيمن أوصى بأن يعطى خادم ثريته كل يوم كذا	١٠٩
٥٧	فصل في الرجوع عن الوصية	١١٧
٦٠	فصل في الإيعاء بقضاء الدين الخ	١١٩
٦٧	كتاب الوديعة	١٢٣
٧٤	لورأى أمين ما كولا نعت يده في مهلكة فأنجيه جاز	١٢٣
٧٧	تنبيه في أن الدار المغتلاة ليلا ولا نائم فيها غير حذر	١٢٣

صفحة	فرع فيمن أعطى مفتاح حائوته أو بيته لاجنبي	صفحة
٧٧	كتاب قسم التي	٨٠
٨٢	في أنه صلى الله عليه وسلم مع تصرفه في الخمس لم يكن عليه	٨٤
٨٤	فائدة إذا منع السلطان المستحقين من بيت المال فلا يجوز أخذ شيء منه	٨٥
٨٥	ويقدم في اثبات الاسم في الديوان والاعطاء قرشا	٨٧
٨٧	فصل في الغنية وما يتبعها	٩١
٩١	كتاب قسم الصدقات	٩٤
٩٤	تنبيه في أن الفقير أسوأ حالا من المسكين	٩٦
٩٦	تنبيه لا يتعين على مكتوب الصرف في ما أخذته	٩٧
٩٧	فصل فيمن طلب زكاة أو أريد إعطاؤه	٩٨
٩٨	تنبيه في أن لابن السبيل صرف ما أخذته لغير حوائج السفر	٩٩
٩٩	في بيان قدر العمر الغالب	١٠١
١٠١	فصل في قبعة الزكاة بين الأصناف	١٠٣
١٠٣	فرع إذا امتنع المستحقون من أخذ الزكاة فقولوا	١٠٤
١٠٤	فصل في صدقة التطوع	١٠٦
١٠٦	يكره الأخذ بمن سيده كحلال وحرام كالسلطان الجائر	١٠٧
١٠٧	كتاب النكاح	١٠٩
١٠٩	تنبيه في بدب النكاح للناقة والمناجزة للنفقة	١١٧
١١٧	فرع فيمن وطئ حليلته متفكرا في محاسن أجنبية	١١٩
١١٩	فصل في الخطبة بكسر الخاء	١٢٣
١٢٣	تمتع ببدب التزويج في شوال والدخول فيه	١٢٣
١٢٣	فصل في أركان النكاح	

مخبرته	مخبرته
محل العدة بمحله	١٢٩ في أنه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي
١٩٤ فصل في بيان أحكام النسي	والشهود
١٩٦ تنبيه فيمن شرط أن لا تزني أو أن لا يرثها	١٣١ فصل فيمن بعد النكاح
١٩٨ فصل في النفقة	١٣٥ في الزوج الذي قلب اسمه مع نكاحه
٢٠٠ فصل في بيان مهر المثل	ان أشارت اليه
٢٠١ تنبيه في أن ما عدا نساء العصبة ونساء	١٣٨ فصل في موانع ولاية النكاح
الأرحام في حكم الاجنبيات	١٤٠ في أن للعالم تزوج الصغيرة عند غيبة
٢٠٢ فصل في شرط المهر وسقوطه	الاب
٢٠٧ تنبيه في الحصر والاشاعة	١٤١ فرع في أنه يلزم أهل الشوك أن يصبوا
٢٠٨ فصل في المتعة	قائما
٢٠٩ فصل في الاختلاف في المهر	١٤٣ العبرة في العدة وحتى النكاح بما في
٢١١ فصل في ولاية العرس	نفس الامر
٢١٥ فرع لا يؤثر محل التقاد الذي عليه صورة	١٤٦ فصل في الكفاءة
كاملة	١٥٠ تنبيه في المراد بالعالم
٢١٧ في تقديم جلودا يسرى عده النكاح	١٥٢ تنبيه في أن المطلق يسرى وان تكرر
٢١٨ كتاب القسم والشور	طلقة
٢٢٤ فصل في بعض أحكام الشور	١٥٥ باب ما يحرم من النكاح
٢٢٦ كتاب الخلع	١٥٦ فائدة الخلق أجسام هوأية أوأارية
٢٢٩ فصل في الاقاط الملزمة للعوض	١٥٨ فرع ادعت أمها اختها رشاعا
٢٤٥ فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه	١٥٨ تنبيه لم يزلوا الموت هنا منزلة الوطء
٢٤٦ تنبيه في أن الطلاق اما أن يشع بانثا	١٥٩ تنبيه في أن الاستدخال كالوطء
أورثها	١٥٩ تنبيه في حرمة وطء الشهة وحله
٢٤٨ كتاب الطلاق	١٦٣ فصل في نكاح من فهارق
٢٤٩ فيمن قال است زوجتي انه كاتبة	١٦٥ تنبيه في أن غيبة الزوج يبيح نكاح الامه
٢٥٠ فيمن قال على الطلاق من فرسي أوسبي	١٦٥ فرع للفلس نكاح الامه
٢٥٦ فصل في نفق بعض الطلاق	١٦٦ فصل في حل نكاح الكافرة
٢٥٨ فصل في بعض شروط الصيغة	١٧٠ باب نكاح المشرک
٢٦٥ فصل في بيان محمل الطلاق	١٧٤ في أحكام زوجات الكافر
٢٦٧ فصل في تعدد الطلاق	١٧٨ فصل في مؤنة المسالة
٢٧٣ فرع فيمن قال نساء لا ربع الوسطى	١٧٩ باب الخبار
متكثرا طالق	١٨٦ فصل في الاعناف
٢٧٣ فصل في الاستثناء	١٨٨ فصل السيد بانه في نكاح عبده لا يضمن
٢٧٦ فصل في طلاق أو في عدد	١٩١ كتاب الصداق
٢٧٩ فصل في بيان الطلاق النسي والبدي	١٩٦ فرع العبرة فيما اذا غابت الزوجة عن

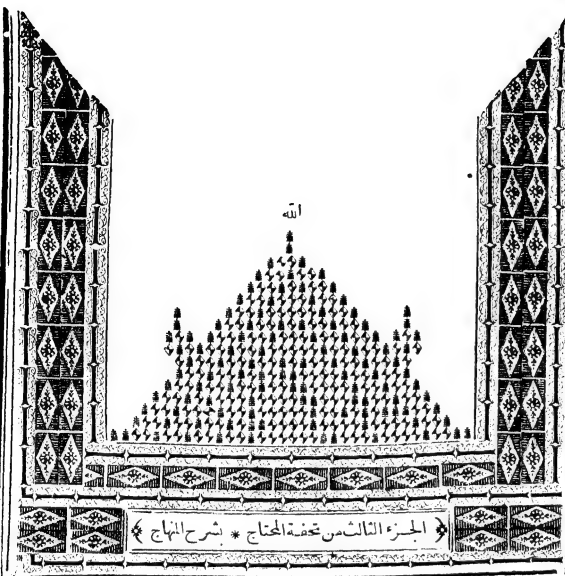
صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣٤٥	فرع في التيسير لاسقاط المالم اصل الحنة	٣٨٣	فصل في تعليق الطلاق بالارمنة
٣٤٧	فتح الزوج	٣٨٥	فرع خلف لا يتم جعل كذا شهرا
٣٤٨	فصل في حكم معاشرة المدا في المعتدة	٣٩٠	فرع لا يصح تعليق الطلاق المعاز
٣٤٩	فصل في عدة الوفاة	٣٩١	فصل في انواع من التعانق
٣٤٩	فرع على الطلاق بموته ومات تعتد عدة الوفاة	٣٩٦	تبيين ليس انما الحكم بصفة الدور
٣٥٢	فصل في سكنى المعتدة	٣٩٩	تبيين محمول قبول دعوى نحو التبيان مالم يسبق منه انكار اصل الحلف
٣٥٧	باب الاستبراء	٣٠٢	فرع على الطلاق بصفة ثم وجدت ثم مات لم يرض منه
٣٦١	كتاب الرضاع	٣٠٣	فصل في الاشارة الى العدد
٣٦٥	فصل في حكم الرضاع الطارئ على التكاح	٣٠٥	فصل في انواع اخرى من التعانق
٣٦٧	فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع	٣٠٨	فروع أكثرها لا نقل فيه بعينه
٣٦٨	كتاب النفقات	٣٠٩	كتاب الرجعة
٣٧٢	ليس لحامل ومن غاب زوجها الامايزيل	٣١٤	كتاب الابلاء
٣٧٥	فرع له نقل وزوجته من الحضرة الى البادية	٣١٦	فصل في احكام الابلاء
٣٧٦	فصل في موجب المؤن ومسئولاتها	٣٢١	كتاب الطهار
٣٨٠	فرع التمسك بزوجته غائب من القاذبي أن يفرض لها فرشا	٣٢٣	فصل فيما يترتب على الطهار
٣٨٢	فصل في حكم الاعسار	٣٢٥	كتاب الكفارة
٣٨٤	فرع حضرة المفسوخ نكاحه	٣٣١	كتاب اللعان
٣٨٥	فصل في مؤن الاقارب	٣٣٥	فصل في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد
٣٨٩	فصل في الحضانة	٣٣٦	فصل في كقيمة الاعيان
٣٩٢	تبيين فام بكل من الاقارب مانع من الحضانة	٣٤٠	فصل في اللعان لتفي ولد
٣٩٢	فصل في مؤنة الممايل	٣٤١	كتاب العدد
		٣٤٣	العبرة في كونها حرة أو أمة بطن الوالتي
		٣٤٤	فصل عدة الحامل بوضع

الجزء الثالث من كتاب تحفة المحتاج بشرح المنهاج
تأليف الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة
خاتمة المحققين شهاب الدين احمد بن حجر
الهيمى الشافعى نزىل مكة
المشرفة تقمده الله برحمته
ونفع المسلمين ببركته
آمين

وبهامته حاشية العلامة البحر الفهامة المحقق السيد عمر البصرى المكي الشافعى وهى
ما وجدت بخطه على هامش نسخة مما تكلم فيه على عبارة التحفة وبين موافقتها للنهاية
وقد جردها الامام الهمام مولانا الشيخ محمد بن طاهر الكردى نفعنا الله بهم اجمعين

*** (كتاب الفرائض) ***

أى فى مسائل فجة الموارث
حاصله ان المراد بالكتاب المسائل
لما هو مترجم من انه موضوع
استطلاع الحجة من العلم مشتملة على
مسائل والمراد بالفرائض الموارث
مطلقا وان كان اللفظ موضوعا
للمتغيرات لكنها غلبت غيرها كما أشار
اليه رحمه الله وقوله فجة إشارة الى
المضاف المقدر فى أمثال هذا
الوطن (قوله) فهى هنا أى فى باب
الفرائض (قوله) غلبت فى الترجمة
(قوله) وأولعلمه بالموت أقول لاشك
انه على هذا التقدير ليس المراد به
حقيقة النصف ان لا تساوى بين
العين بل المراد ان العلم قسما قسم
يعلق بالحياة وآخر بالموت فجميع
الى الأول فتأمل (قوله) والنسب
كان المراد به معرفة ترتيب العصبات
حيث تعذر دوا وتفاوتوا فى القرب
الى الميت لا علم التسبب بكمية
تذهب القائل ونسبة بعضها الى
بعض ثم رقت فى حاشية ان يادى
على شرح المنهج فخذ ذلك نعم قد يفهم
اليه بالاعتبار الذى قرناه كان
عوت شخص يسكن آخر بطن
فيمتثل الى أقرب بطن اليه ان يمر
معرفة ترتيب انساب شخصه
ليعرف أعدل المصدق ليراث من
ذكر (قوله) وكذا ما وقع بشبكة
الخنزير ورد فى النهاية وظاهر
كلامه كالشراح اعتماد وهو



بسم الله الرحمن الرحيم *

*** (كتاب الفرائض) ***

أى مسائل فجة الموارث جميع فريضة بمعنى مفروضة من الفرض معنى التقدير فهى هنا شرعاً عاصب
مقدر لوارث غلبت على غيرها انضالها تقدير الشارع لها ولكن تراثا و رد الحث على تعلمه وتعليمه فى خبر
نصف تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم أى سلف مشه وأولعلمه بالموت المقابل للحياة وهو ينسب
وهو أول علم يتزعم من أمى أى عوت أهله وسع تعلموا الفرائض وعلموه فاني امر ومقبوض وان العلم
سقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان فى الفريضة فلا تجدان من يقضى بها وسع أيضاً ألقوا
الفرائض بأهلها فابى فلاولى أى أقرب رجل ذكر فالذرة كره بيان ان الرجل يطلق بآراء المرأة فقيم
وبآراء الصبي فخص البالغ وقبل غير ذلك مما فيه تكلف ظاهر وهو متوقف على علم الفتوى والنسب
والحساب (بدأ) وجوبا (من تركه الميت) وهى ماختلفه من حق تكبير وحديث أو اختصاص اموال
تكمثر تخطت بعدم مودبة أخذت من قائله لدخولها فى ملكه وكذا ما وقع بشبكة نصها فى حياته على ما قاله
الزركشى وفيه نظرا لتقاله بعد الموت لورثة قالوا فقهها من زواله تركه وهى ملكهم الآن يحتاج
بان سبب الملك نصبه للشبكة لاهى واذا استند الملك لعله يكون تركه تنبيهه أفتى بعضهم فى غاش
بعد مودبة معجزة لنبى بأنه يتبين بقاء ملكه لتركه وفيه نظرا لظاهر الآن يعمل على انه لا احياء ان لم يمت
وذلك خلاف الفرض فى سؤاله اذ لا توجد المعجزة الا بعد تحقق الموت وعند تحققه ينشئ الملك للوارث
اجما غاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة بلايين عود ملك وبلمرمة أن نساء لو تزوجن
أن تعدن اليه وليس كذلك بل يبقى تكاحن لما تقرر والحاصل ان زوال الملك والعصبة تحقق وعوده

مفكوك لافيه فبستعجز واله حتى بشت ملبد على العود ولم يثبت فيه شيء فوجب البقاء مع الأصل
 وفي شرح الإرشاد الصغير في العداق حكم لم يرد حيوانا أو حاداً بالنسبة لمختلفه فراحه بمؤنة
 تجهيزه من نحو كفن وحذوق وما أو أجرة غسل وحمل وحديث لا زوج أو لا مؤنة عليه لتشوز ثم
 تجهيزه بماله بل يبيع بما عارفه الآن يسر أو عسر أو ان مال حاله ما في الحياة وفي اجتماع عونه له كلام
 لي في شرح الإرشاد (ثم) بعد مؤنة التجهيز (تقضى دينه) مثلاً ما هناء الله تعالى ذكره وكفار وقبح على
 دين الادمي (ثم) بعد الدين وان كان غنياً بقاء قرار الوارث بعد موت الوصية أو قبلها كما علم مما نقله
 عن الصيدلاني ممن غيره (تتقدم ما به) وما ألحق بها مما يأتي في متأخرة عن الدين وعكس في الآية
 الذي شذبه أبو ثور لحث الورثة على المبادرة بأخراجها لتوانهم عنه غالباً (من) للانداء فتدخل الوصية
 بالثالث أيضاً (ثالث الباقي) بعد الدين ان أخذ كما هو الغالب في بعد شيء فلا يقتضي عدم نفوذها
 اذا استغرق فلوارث أو تبرع أحد نفقاه بان نفوذها ونقل الشك في الأقراء عن الأكثر من صورة
 تداءى فيها الدين والوصية بصورة تقدم فيها الوصية وينت ما في ذلك في خطبة شرح العباد بما يقتضي
 الوقوف عليه قال بعضهم وجوب ترتيب فماد كراغها عند المراجعة فلودفع الوصي مثلاً ما له الدائن
 وماله للوصي ولما له للوارث معاً ليقبضه الا ان يخطه أي والحل ويوجه بأنه حينئذ لم يشارن بالدفع مانع ونظيره
 من عليه حجة الاسلام وغيره ما فهم صرح بوجوب الترتيب بينهما قالوا والمتراد به ان لا يتقدم من عليه
 الاسلام غيرها لان لا يشارن بينهما ومن آخر الرازي من يوجب مال الوارث (ثم يقسم الباقي) عنها
 (بين الورثة) على ما يأتي يعني أنهم يسلمون على انصرف حينئذ والا فالدين لا يمنع الارث ومن ثم فازوا
 بزوائد التركة كما سمرسهم مما يأتي في الوصية انه يقبضها سواء امكنه كذا وغيرها كالثلاثين
 ملكها بانوت فهي متاع له حينئذ في عين الأول وثالث الثاني شاعراً لانه لا امر فيه موقوف وما يتوجه
 من بعض عبارات من الفرق بين المصنف والمطلق ما فهم من جهة الخلاف لا غير (ثالث) محل آخر للدين
 عن مؤن التجهيز اذ لم يتعلق بعين التركة حتى (فان يتعلق بعين التركة حتى) بغير حجر في الحياة تقدم
 (كلا تركة) الواجبة فيها قبل موته وان كانت من غير الجنس فتقدم على مؤنة التجهيز بل على سائر
 الحقوق المتعلقة بالتركة كما مر ان يتعلقها فعلق ثم كذا غير متبقية لجواز الاداء من غيرها فكانت التركة
 كالمروية بها ولو تلف النصاب بعد التمكن الا قدر الزكاة كشاً من أربعين مات عنها فقط لم تقدم
 الاربع عشرة على الراجح ويوجه بأن حق النقر من التالف بدون مرسله تنوخلها لتقرر ان الكلام
 في زكاة متعلقة بعين موجودة (والخاتمة) هو كما بعده أمثلة للتركة المتعلقة بها حتى فاقبضه اما على
 ظاهره انه مثال للعين كالمرفضة توزع وامامه اذ به المال الركوي فاذا تعلق أرض الخاتمة بقرعة
 ولو بالغو عن قوده قدم المني عليه ما في الارض وقية الخاتمة حتى على المرء من لا تنصير
 تعلقها في الرقة فلو قدم غيرها فانت والرهن يتعلق بالذمة أيضاً اذ اذا تعلق بقرعة أو بذمة مال فلا يمنع
 تصرف الوارث فيه (والرهون) رهنها عليها وان جري الراهن بعده أو آثره بعض غرامه في مرض
 موته ان أفضله دون وارثه على الوجه فيقدم حقه على مؤن التجهيز وألحق بعضهم بالرهون حجة
 الاسلام اذ مات وقد استقرت في ذمته تعلقها بعين التركة حينئذ قال فلا يصح تصرف الورثة في شيء
 منها حتى يفرغ الحاج عنه من جميع اعمال الحج الاضرورة كان خيف تلف شيء منها لم يسأله الى مع
 انتهى وقوله تعلقه على آخره يحتاج استدلال بخبر الحج عن مؤن التجهيز الذي مر مرة وأى فرق
 بينهما وبين خذو تركة في الذمة وكأنه فهم ان المراد بالتعلق بالرهن وجوب المبادرة فوراً الى اخراجه
 وليس كذلك كما هو معلوم من مثلهم المذكورة وبأني في تعليل تعلق الغرام بما له بالخبر ما يشرع وماؤه

(قوله) أحد نفقاه بان عفيه أياً
 ونبيع (قوله) بوجوب الترتيب فماد
 ذلك انه لو عكس فقدم لوارث أولاً
 مثلاً لم يصح بل ولم يحل وقد يمنع
 الحلاق ذلك ويمنعه الحل حيث
 لم يظن عند البدء بالخبر الذوات
 على المتقدم والذمة فوجب بان وصول
 كل الى حقه فلا تأمل وحينئذ فقلت
 هذا نظير مسئلة الحجج مع أقوى
 ما ذكره رحمه الله منحه لا دفعه
 (قوله) والرهن يتعلق الخ أي في
 تقدمها جمع بين المصنفين (قوله)
 ان أفضله أي ان أفضله الراهن
 للتركة لان أفضله وارث الراهن
 بعدم موته فلا يقتضي عدم نفوذ

فلا استثناء منقطع لان البائع لها حينئذ الحياض لا الوارث كما هو ظاهر وبشأنه يظهر جواز
التصرف بمجرد دفعه من التخلل الثاني وان شئت واجبات أخرى لان الدم يقوم مقامها ولأنه يصدر
حينئذ ان يقال ان ذمة الميت برئت من الحج وحيت برئت ذمتها منه جاز التصرف لان المنع انما كان
لحجته براءتها (وللمبيع) فمن في الذمة (اذ امانات المحترى مغلها) فبعضه ولم يكن هناك مانع من البيع
فيكون البائع منه وينوز به حجر عليه مثل موه أم لا وليكون الضيق انما يقع القدم من حيث لم يخرج به عن
كونه تركه فان وجد مانع تعلق حق لازم به وكتأخير فبعضه لا لا بد من تقدم التجهيز لا استثناء التعلق بالعين
حينئذ وانما (قدم) ذلك الحق في تلك الصور (على موهبة تجهيزه) اشارة للاهم كما قدم تلك الحقوق على
حده في الحياة (والله اعلم) وخرج بقولي بفرض حجر تعلق الغرماء بما له بالحجر فقدم التجهيز وان تعلق به من ماله
قبل موته لانه لم يخرج عن كونه من سلافي الذمة ولو اجتمعت الزكاة والحاجة في عبيد تجارة فالذي يظهر
تقديم الزكاة للاختصاص لعاق كل في العين وترز بالذكاة بأن فيها حقين كانت أولى والمستثنات لا تختص
فما ذكره قديمت أ كثرها مع فوائد نفيسة في شرح الارشاد (واسباب الارث اربعة) جمع عليها
(قراءة) يأتي تفصيلها انهم لو اشترى بعضه من مرض موهبة عتق عليه ولا يرث لاداء توربه في عدمه كما يعلم
من الدور الحكمي الآتي في الزوجة (ونكاح) صحيح ولو قبل الدخول لم يولعقت أمة تخرج من ثلثه
في مرض موهبة وترز جميعا لم ترثه للدور ولو ورثت لكان عتقا ووصية لوارث متوقف على اجازه الورثة
وهي مهم واجازتها متوقف على سبق حرثها وهي متوقفة على سبق اجازتها فاذا ارثها اعدم ارثها وبه
يعلم ان الكلام في غير المستولدة لان عتقا ولو في مرض الموت لا يتوقف على اجازه أحد لان اجازه
انما تعتبر بعد الموت وهي متعلقة برأس المال (ولام) ويخص دون سابقه بطرف (فترث المقتن)
ومن يدلي به (العتق ولا عكس) اجماعا الاما يشهد به ابن رادوا والخبر في محمول على انه اعطاه مصلحة
لا ارثا على ان الجارية ضعه وقديتوارثان بأن يعقده حرث فيستوي على سببه ثم يعقده أو حرث أو ذبح
فترث فيشترطه ويعقده أو يشتري بالبيعة ثم يعقده فله على عتقه ولا لا يجزى ولا يرث لانه لم يرث من
حيث كونه عتقا (والاربع الاسلام) أي جهته ومن ثم جاز تشله عن بلد المال على ما اقتضاه كلامهم
واعطاه واحد بذلك فارق الزكاة لكن اعتمد غير واحد امتاع نقه كهي وعليه يجوز للامانة لها
(فتصرف التركية) أو بعضها اذا كان الميت مسلما (بيت المال ارثا) للسلطان بسبب العصور ولا يهتم
ببقولن عنه كقاربه (اذ لم يكن) له (وارثا) بالاسباب الثلاثة المتقدمة وقيل لمصلحة كمال المضائع
فعلى التول لا يصرف منه شيء فمن ولا كافر ولا قال لم يجوز له ان يوصيه ولم ينعق أولاد وأسلم
بعد موته ويوجه بأن فيه شائبة ارث وشائبة مصلحة فغلبت الاولى في تلك النسخة او الثانية في هذه لعدم
مكان هذا هو سبب قوله الرابع لبيته على أن يبنه من الثلاثة قبله مغايرة فيقال عنها أما الذي
الذي لوارث له ومن له أمان تقضه واسترق تمات ومال عندنا فان ما لها يصرف لبيت المال فإيا
(والجمع على ارثهم من الرجال) أي الذكور (عشرة) بطريق الاختصاص وخمسة عشر بالبط
(الابن وابنه وان سفل والاب وأبوه وان علا والاخ) مطلقا (وانه الامن الام والعم) للبيت وأبوه ومجده
(الالام وكذا ابنه والزوجة) ومن يدلي به في حكمه (ومن النساء سبع) بالاختصاص وبالسط
عشر (البنات من الابن وان سفل) عدل عن قول أمه سفلت وان وافق الأكثر في عود الضمير على
المضائق لايامه ان بنت بنت الابن وارثة (والام والحدة) من الجهة بشرط ادلائها وارث (والاخذ)
لا بن أولاد أولام (والزوجة) الاضطرار لكونهم آثروا الرجوع للاحتياج للتمييز هنا (والعققة)
ومن يدلي بها في حكمها (ولو اجتمع ككل الرجال) ولم يمت منه كون الميت انثى (ورث الاب والابن

(قوله) ويظهر جواز التصرف في الحج
معطوف على الاستثناء الخارج يكون
أيضا مفعولا على تحليل ما سفل يتحل
بأنه على العتق لكن فيه ما سبق
للحج من قوله وجوب الترتيب
الحج فراجعه (قوله) فان تعلق أي
حق الغرماء (قوله) ولو اجتمعت إلى
قوله أولى في النهاية أيضا لانه عبر
بأنه عوض الذي يظهر الحج (قوله)
ولو قبل الدخول أي ولو وقع الموت
قبل الدخول (قوله) أي جهته
قد يقال فيه ايجام احتياج اخراج
العبارة عن ظاهرها وليس
بضروري (قوله) في تلك أي الصور
يخفى والله وقوله في هذه يعني من له
وصية وما بعده (قوله) ومن يدلي
بها في حكمها تتبع فيه من سبق من
الشرح كالحق في المحلى وهو صحيح
لكن فيه شيء من حيث ان الكلام
فمن يرث من النساء فتأمل اللهم
أن يكون مرادهم بما ذكره معرفة
المنفعة ومع ذلك فلا حاجة اليه
سندول العقدة لها

(قوله) أو أجمع كل الموصول من صبح العجم فلا حاجة لتقدير كل (قوله) لا يهيم هذا أي لو غلب لأوهام المراد نسبة الان حبيسة (قوله) شهيرة في الأب والأم فلا يتوهم إرادة الأب والجد (قوله) يحجبهم من عداهم الأولى لحجب من عداهم لمن عدا أحد الزوجين (قوله) ويقسم الباقي بين الأولاد الخ محل تأمل (هـ) بالنسبة إلى نصف الثمن المترجع من الزوجان المتأدرا اختصاص أولاده لأنه

انما كانت لهم بنتا معهم ومقتضى
بنته الزوجان يكون له الأولاده
فكلا البنتين متفقان على عدم
استحقاق أولاده فليأت (قوله)
لان الولادة صحت من بسرنى
المشاهدة هذا واضح بالنسبة
الى الأولاد بالنسبة الى الزوجة
الاهم الاعلى سبيل التبعة فثبتت
التي نعمنا بما لأبنت أصالة
كالتب والارث شهادة النساء
تبعاً لشهادتهن بالولادة (قوله)
بأيهامه التفاضل وقد يقال يجزى
الايهام لا يصلح علله لنفسه
اقول قد يدفع ما ذكره بان المراد
لا يهيم الا شاع في الوهم أى
الذين وهل وجه اختيار هذا اللفظ
المحل وترك التصريح باقتضائه
التناقض التأنيب مع المصنف فان
انعطف وان لم يكن مراد الله لكانه
المتأد من عبارته (قول المتن) ية
على أهل القرض قال الحق المحلى
أى التقدير أقول أهل وجه عدوله
عن الشرعى وهو النصيب ما تقدم
الى القولى وهو ما ذكره في ما توهم
من انما المناسب التبرع بالمال فاشار
الى انه مصدر وهو يطلق على
الجمع بصيغة الواحد والله أعلم
وقد يخش هذا بأنه لو حلت
الام على الحنسية لصع ارادة
النصيب ولا يجوز (قوله) وهذا
يجب بأنه لا يخفى ما فيه من ان
يقول (قوله) أو بعض شروط الامنة
فى الاكتفاء بشدة الشر وط
مع توفر العدالة وإبطال الخنوق
نظر من حيث الامن لا سيما اذا كان
المشهود خنوقاً والله أعلم (قوله)

والزوج فقط لان من يزوج محبوب بغير الزوج اجماعاً ويصح أصلها من اثنى عشر (أو) اجمع
(كل النساء) ويلزم كون الميت ذكراً (هـ) الوارث هو (البنت) وبنت الابن والام والاخت للابوين
والزوجة لان غيرهن محبوب بغير زوجة ويصح أصلها من أربعة وعشرين (أو) اجمع كل من (الذين
يمكن اجتماعهم من الصنفين) الوارث هو (الابوان والابن والبنت) لم يقل الابن مغلباً لكأنى قبله
لا يهيم هذا دون ذلك شهيرة فاندفع ما للزركشى هنا (واحد الزوجين) يحجبهم من عداهم ثم هي والميت ذكر
من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين أو هو اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين وأقهر
قوله يمكن استحالة اجتماع الزوج والزوجة على ميت واحد نعم لو أقام رجل بنته على ميت مدفوف
في كفن انما امرأته وهؤلاء الأولاد منها واقتضت أمراً بنتاً لها زوجة وهؤلاء الأولاد منها فمكف
عنه فذا هو خشي له الا لثان اذهو الذي يمكن اقتضائه وشكوله وامان له بشبهه فهو مشكل أبداً لا يصح
نكاحه ولا يجهل بواحد من البنتين من النصيب قسم المال بينهما وعليه يمكن اجتماع الكل وحينئذ من
لا يختلف نصيبه كالابوين حكمه وانما هو ان لهما السدين ومن يختلف كان زوجين حكمه ان الزوجة
تتازع الزوج في ثمن نفقته بينهما ولها ما زرعوه في ثمن نفقته بينهما فعطى الثمن وهي نصف الثمن
ويقسم الباقي بين الأولاد من الجانبين للذكر مثل حظ الأنثيين وقيل شارح هنا ما يضاف ذلك فاجتبه
وان امكن تأويله وقال الاستاذ أبو طاهر بنته الرجل أولى لان الولادة صحت من طريق المشاهدة
والحقاق بالأب أمر حكيم والمشاهدة أقوى وهو وجهه مذكر ثم رأيت البقيني قال انه لا ربح
وان الاول مفرغ على ضعفه هو استعمال البنتين عند التعارض انتهى على اهم قالوا ان هذا النص
غريب نقلاً (ولو قدوا) أي الورثة كلهم فاصل المذهب انه لا يورث ذوا الارحام الا في بياعهم لما صاع
المسلى عليه وسلم استثنى فيمن ترك ماله خاتله لا غير فرفع رأسه الى السماء فقال اللهم رجل
ترك ماله وخاتله لا يورثه ما ترك من المال قال ابن السكيت قالها أن أقال لامرأته لهما وبه بعض حديث
المرسل انه صلى الله عليه وسلم ترك ابناً فبأه يتخير الله في العمة والحالة فآثر الله لامرأته لهما (ولا)
استثناف لفساد العطف بإيهامه التناقض (ردعى أهل النرض) فيما اذا وجد بعضهم ولم يتغرق كبت
أواخت فلا يرد عليهم الباقي الا على طعن فرضهما المتندر (بل المال) وهو الكل في الأول والباقي في الثاني
(ليبت المال) وان لم ينظم بان جاز متوالية أو لم يكن اهلالان الارث لجهة الاسلام ولا ظلم من المسلمين فلم
يبطل فقههم بخير الامام ومعنى الاصل هذا المعروف الثابت المستقر من المذهب وقد يطرأ على الأصل
ما يقتضى مخالفته (و) ثم (اقت التماخرون) من الاصحاب وفي الرضة الاصح أو الأصح عند
محقق الاصحاب منهم ابن سراقه من كبار احنابنا ومقتضىهم ثم صاحب الحاوى والقاضي حسين
والتولى وأخرون وبه قول ابن سراقه وهو قول عامة شيوخنا اعترض تخفيصه بالتأخير وقد يجب
بأنه أراد أكثرهم كإدلاله عليه السلام في الرضة فلا ينافى ان كثيراً من المتقدمين عليهم بهذا المؤخذ
ان المتأخرين في كلام الشنخين ونحوهما كل من كان بعد الاربعائة واما الآن وقبله فهم من بعد الشنخين
اذ لم ينظم امر بيت المال بان فقد الامام أو بعض شرط ولا الامنة كان جار (بالردعى أهل القرض)
للاتفاق على انحصار مصرف التركة فهم أوفى بيت المال فاذا تعذر تعينوا ما جاز دفع تركه للباقي
لان للزكزى في دفعه اليه لثمنه براءة فتمت وبه مؤيد التفرقة عليه ودفع خطر ضمانه بالتلف بعد
التسكن لو لم يادر بالدم عليه ولا غرض هنا وإيضاحه حق تركه قد ينصرفون بالاشخاص فيطالبون
ولا كذلك جهة المصالح فكانت أقرب للضحايا وأيضاً فالشارع نص على ولاية الامام للزكاة دون الارث
وما وهمة عبارته من انه عند فقد ذوى الارحام وغيرهم لا يصرف على رأى المتأخرين لغير المتكتم غير

فاذا تعذر تعينوا فقال المتندر بالدفع للامام والارث (٢ ث) لاسمين ولا يتعدر الدفع لهم بل يتأني بانطرى الآتى في كلامه بشرط فقد ذوى
الارحام وغيرهم فماتله وهذا الحق متوجه في أصل الرضة شفعه فقبح الشنخ في عامه واشجع في اصباق والمذهب ما افاد الشارح

عند آدمي ومن ثم ابتدأ في تعليم القرآن بآخره على خلاف السنة في قراءته (للمتخلف وزجه ولدا
ولا ولدان) ذكر أوائى وارثا للآية وابن الابن وان سفل ملحق به اجما (ونبت أو بنت ابن أو أخت
لأبوين أو لأب منفردات) ممن يأتي للآيات فمن مع الاجماع على الشاة وعلى اخرج الاخت للام
من الآية (والربع فرض) اثنين (زوج لزوجته ولدا وولدان) ذكر أوائى وارث وان نزل للآية مع
الاجماع في ولدا لابن فان فقد الولد أو كان غير وارث لخواه بل أو ورث بعم القرابة كتمتع بنته
الصف (وزوجه) فأكتر الى أربع بل وان زدن في حق بنحو مجوسى (ليس لزوجها واحد منهما)
كأكثر للآية (والثمن) لواحد لانه (فرضها) أى الزوجة فأكثر (مع أحدهما) كذا ذكر للآية أيضا
وجعل له في حاله نصف ما لها في حالها لأن فيه مذكورة وهى تقتضى التعصيب فكان معها كالأب
مع البنت وسيد كزوارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعى (والثلاث فرض) أربع (بنتين فصاعدا)
للآية ونوق فيها صلة للاجماع على ان البنتين الثلثين المستند للحدث الصحيح ان سفلت في بنتين وزوجة
وابن عم قضى على الله عليه وسلم لازوجة بالثمن وللبنتين بالثمن ولابن العم بالباقي (وسبق ابن فأكثر)
اجما (واختين فأكثر لأبوين أو لأب) للآية في الثلثين وللاجماع فيما زاد على البنت في قصة
جابر الممرض وسأل عن ارث اخواته السبع منه وما قيل لما مات غلط لانه عاش بعد انبى صلى الله عليه
وسلم بكثير فكان تقديرها ثنتين فأكثر وشرط انفرادهن عن بعضهن أو ينجهن حرمانا أو نقصانا
(والثالث فرض) اثنين فرض (أم لبس ليلها ولدا وولدان) وارث (ولأثنان من الأخوة والأخوات)
بقناتان شلت في نسب اثنين صبيان في الموانع للآية وولد الولد كالأب والجد كالأب والجد كالأب والجد كالأب
من هذا الجنس اجما عاقل ظهور خلاف ابن عباس رضى الله عنهما وسأنى ان فرضها في احدى الغراوين
ثلاث الباقي (وفرض اثنين فأكثر من ولد الام) لقوله تعالى ولما خ أو أخت الآية أى من ام اجما عاقل
في قراءة شاذة وهى اذ صاع سندها تكبر الواحد في وجوب العمل بها خلافا شرح مسلم (وقد يفرض)
الثالث (للبعد مع الأخوة) فيما يأتى وبه يكون الثالث ثلاثة وان كل الثالث ليس في القرآن (والسند
فرض سبعه اب وجد) لم يدل بانى (ابتهما ولدا وولدان) وارث للآية والجد كالأب فيها (وام لبسها
ولدا وولدان) وارث (وأثنان من الأخوة وأخوات) وان لم يرنا لجهما بالشخص دون الوصف كما عجم
بما يأتى كخ لأب مع شقيق ولأم مع جد ولو كانا متصقين ولكل رأس ويدان ورجلان وفرع
اذ حكمهما حكم الأثنين في ما زاد الاحكام كما نقلوه عن ابن القطان واقروه وظاهر أن تعدد غير رأس ليس
شرط بل متى علم استقلال كل بجماء كان نام دون الآخر كذا كان كذلك * تنبه * شلت عن متصقين طهر
أحدهما في طهر الآخر ولم تكن انضماما فأحرما بالجماع ثم أراد أحدهما تقديم السعي عقب طوبوك
التدوم والآخر تأخيره الى ما بعد طوبوك الركن من الحجاب وهل اذ فعل أحدهما ما نزع من الآخر كان
والواجبات بموافقة الآخر ثم أراد الآخر ذلك يلزم الأول موافقته والشئ والركوب معه الى الفراغ
أيضا أو لا وهل يلزم كالأب يفعل مع الآخر واجبه من نحو صلاة سواء أوجب عليه نظيره ما وجب على
صاحبه او لا ساق الوقت أم لا فاجبت بقول الذى يظهر من قواعدنا انه لا يجب على أحدهما موافقة
الآخر في فعل شئ أراد بهما تحضه أو بشا ركه الآخر فيه لأن تكليف الإنسان بفعل لاجل غيره
من غير نسبة لم يتصور ولا يجب فيه منه لا نظيره ولا نظيره لغيره لأن صلاحه ما لا يمكن لأن
الفرض تخالف وجههما فان قلت لم لا تخبره ويلزم الآخر بالاجرة كما هو قياس مسائل ذكروها
قلت تلك ليست نظير مسئلتنا لانها ترجع الى حفظ النفس تارة كمنعة تعبت والمال اخرى كوديع
تعين وماها انما هو اجبار لحض عبادة وهى بغفر فيها لا يعترف فيها فان قلت عهدا لاجبار بالاجرة

(قوله) ذكر أوائى وارث
قال في شرح الارشاد بالقراءة
الخاصة (قوله) بعم القرابة
لا يخفى عليه مع عدم ذكر
خصوص القراءة المخرج للوارث
بعمها كما فعله غيره حيث قد
الوارث فيما سبق بكونه وارثا
بخصوص الشراة والله أعلم
(قوله) وسيد كزوارث الزوجين
في باب الطلاق (قوله) وابن عم
كذا في أسس له رحمه الله الذى
في الشكوة وانقرراهم فلناتل
الجمع بينهما

فصو النصرة وتحمّل العقل والجهد وصلاحتها للامانة والقضاء وغير ذلك وجعل له مثلاً هالاً له حاجتين حاجته لنفسه وحاجته لزوجته وهى لها الاولى بل قد تستغنى بالزوج ولم تطرب اليه لان من شأنها الاحتياج ولانه قد لا يرغب فيها غالباً اذ لم يكن لها مال فأبطل تعالى حرمان حاملتها لها (وأولاد الابن) وان سقطوا (اذا انفردوا كأولاد الصلب) فيماد كراجماء لتزويجهم منزلتهم (فواجتمع الصنفان) أى أولاد الصلب وأولاد الابن (فان كان من ولد الصلب ذكر) وحده أو مع انثى (حجب أولاد الابن) اجماعاً (والا) يكن منهم ذكر (فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن المذكور) والذكر الكور والاثان) للذكر مثل حظ الانثيين ككولاد الصلب (فان لم يكن) منهم (الانثى) أو اثان فلها أولهن (السدس) تكمله اثنتان اجماعاً ولغيره صلى الله عليه وسلم فضى به للواحدة (وان كان للصلب ثمان فصاعداً أخذنا) أو أخذنا (الثلاثين) لما سبق (والباقي لولد الابن المذكور) والذكر الكور والاثان) للذكر مثل حظ الانثيين (ولاشئ للاثان الخالص) اجماعاً (الآن) يكون أسفل منهم) أو مساو بين كافهم بالاولى وقد يدخل فيما قبله يجعل قوله لولد الابن للجنس الصادق بأخيه وابن عمه بن بل صرح بذلك في قوله الا ان بنات الابن يعصمن من درجتهن أو أسفل * تنبه على المتبادر من كلامهم ان المراد بالخالص أن لا يكون معهم معصب مساو أو أزل وعليه فلا شئ منقطع لأنهم مع وجوده ليس بخاص ويصح كونه متصلاً يجعل الخاص مقصوراً على من ليس معهم أخ وحيداً يتخصص المساوى الذى أثير بالدخول به ابن العم وفيه ما فيه (ذكر في عصمتهم) لتعذر المسامحة لكونه عصمة ذكر وحيداً زنه مع بعده أو مساواته فأخذ الواحد منه مثلى نصيب الواحد منهم ون يسهى الا المبارك) وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كولد الابن مع أولاد الصلب) في جميع ما مر (وكذا مسائل المتارل) وكل كذا فى درجة نازلة مع أعلى منها حكم ماذكر (واغما يعصب الذى كرا للنازل من درجته) كاخته وبنت عمه فأخذ مثلهما المستغرق للثلاثان أم لا يخرج من درجته من هى أسفل منه فانه يسقطها (ويعصب من) هى (فوقه) ان لم يكن لها شئ من الثلاثين) كبنتين وبنت ابن وابن ابن يتخلف ما اذا كان لها منهما شئ كبنت وبنت ابن وابن ابن فلهما السدس وتستغنى بموله الثلث الباقي ولو كان في هذا المثال بنت ابن ابن أيضاً قسم الثلث بينهما لان هذه لاشئ لها فى السدس الذى هو تكمله الثلاثين فصعباً قالوا وليس لنا من يعصب أخته وعمته وعمته أو جدته بنات أعمامه وأعمامه وحده الاستقلال من أولاد الابن * (فصل) * فى كيفية ارب الأصول وقدم القروع لانهم أقوى (الابن فرض) فقط هو السدس غير عائل (اذا كان معه ابن أو ابن ابن وارث أو شئان وأم وعائل اذا كان مع ثمانين) وأم وزوج (و) يرث (تعصيب) فقط (اذا لم يكن) معه (ولد ولا ولد ابن) سواء انفرد أو كان معه وفرض آخر كزوجة أو أم أو جدّة (و) يرث (بهما اذا كان) معه (بنت أو بنت ابن) أوهما أو بنتان أو بنات ابن (له) السدس فرضاً والباقي بعد فرضهما) أى فرض الاب وفرض البنت أو وفرض بنت الابن قيل لا يصح افراد الضمير وان وجب بعد العطف بأولاد قضاءه انه عند اجتماعهما يأخذ الباقي بعد فرض احدهما انتهى وهو صحيح الأقوله وان الى آخره بناعى ان الضمير كاتر فى حله للاب والبنت أو بنت الابن ولم يسبق فى هذين عطف باوعلى انها تدخل فى عبارته ويصح تمول عبارته للبنت وبنت الابن فيصع ما قلناه ورد عليه فرضاً للبنتين وبنتى الابن فان له ما فضل عن فرضهما أيضاً (بالعصية) للغير السابق آتفاً (وللام الثلث أو السدس فى الحالى السابقين فى القروض) وذكر تسميتاً ووطئة لقوله (ولها فى مستلحق زوج أو زوجة أو ابن أو بنت ثلث ما بقى بعد الزوج) اصلها من اثنتين للزوج واحد بنى واحد بنى ثلاثة لا يصح ولا يوافق تقرب اثنتى فى ثلاثة للزوج ثلاثة وللأب اثنتان وللأم واحد ثلث ما بقى (والزوجة)

(فصل الابن) * (قوله) *
 ويصح تمول عبارة تجعل أو تمنع
 الخلق فقط (قوله) فان له ما فضل عن
 فرضهما أيضاً السدس فرضاً
 والباقي بالعصية وان أو همت
 عبارة فتعصيه بالثاني فتأمل
 (قوله) اصلها من اثنتين بخلافها
 عليه الجهر وريل بالاتفاق كذا فى
 الروضة من ان اصلها ستة وسباقى
 فى كلام الشارح رحمه الله فى فصل
 التعصيب والله أعلم (قوله) تقرب
 اثنتين فى ثلاثة الانسب بقواعد
 التقرب ضرب ثلاثة فى اثنين وان كان
 المال واحداً فتأمل

اصلها من اربعة لان فيها رعا وثلاث ما بقي ومنها تصح للزوجة واحد وللام ثلث الباقي وللاب الباقي
 ونجعل له نصفها لان كل اثنى مع ذكركم جنبها له مثلاها وقال ابن عباس بعد اجماع الصحابة على ما تقرر
 وخرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عنده كباقي في العول لها الثلث كاملا لظاهر القرآن
 واجاب الآخرون بتخصيصه بغيره من الحالين لنص القرآن على ان له مثلها عند انفرادهما فكذلك
 عند اجتماع غيرهما معها اذ لا تغفل بين الحالين فرق ولم يعبروا بسدس في الاول ورابع في الثاني
 تأتبع مع ظاهر لفظ القرآن وزعم انه لا تأتبع مع مخالفة معناه ليس في محله لان مخالفة للدليل كما
 هنا واجبة فتعذر مخالفة المعنى وامكان موافقة اللفظ كانت الموافقة له تأتبع بالقرآن وبالفراوين
 تشبها لهما بالركوب الاغرائي المسمى المشهور بملوا الغريتين لانه لا تظهر لهما والعبرتين لقضاء عمر
 رضى الله عنه فيها بذلك (والجدة كالأب) في جميع ما تقدم حتى في جمعه بينهما فيامر وقيل لا يأخذ
 في هذه الابنات تعصيب ومن فوائد الخلاف ما لو مسمى بشي ما بقي بعد الفرض او بمثل فرض بعض
 ورثته او بمثل اقلهم نصيبا فاذا اوصى زيد بثلث ما بقي بعد الفرض ومات عن بنت وجد فعلى الاول
 هي زيد بثلث الثلث وعلى الثاني ثلث الثلث ولا يرده عليه جمع زوج هو ابن هم او معقن وزوجة
 معتق بنين الفرض والتعصيب لانه يجهتين والكلام في جمعهما بجهة واحدة (الا ان الاب يسقط
 الاخوة والاخت) لبيت كحصر (والجدة قاصيه من ان كوالاوين اولاب) كباقي تفصيله (والاب
 يسقط امه) لانه تادى له (لا يسقطها) أى ام الاب (الجدة) لانه تادى له (والاب) في زوج
 او زوجة وابوين يرث الا من اثلث الى ثلث الباقي ولا يردها الجدة بل تأخذ الثلث ككاملاته
 لا يساويها فلا يلزم تفصيلها عليه ولا يرده على حصره ان جده المقتضى بجمعه اخو المقتضى وابن اخيه
 وابو المقتضى بجمعهما لا يسد ذلك بقوله لكن الظاهر الى آخره وان الاب لا يرث معه الاخوة
 واحدة والجدة يرث معه جدها تادى له معلوم قوله ولو الاب يسقط انى آخره وان الجدة ومن فوقه كالجدة
 في ذلك وكل جدي يجب ان نفسه ولا يجبها من فوقه فكل ما عدا الجدة يرث جده جده وارثته فترث
 مع الجدة جدها ومن مع ابى الجد ثلاث ومع جده الجدة أربع وهكذا (وللبدة السدس) لما تقدم (وكذا
 الجدات) اى الجدات فان اكثر لان المراد بالجمع في هذا الباب ما فوق الواحد وذلك للعدى الصريح
 صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من المرات بالسدس بينهما وفي مرسل انه اعطاهن ثلاث جددات
 وعليه اجماع الصحابة (ورث منهن ام الاثم وامهاتن المديليات بانها تخلص) كأم الاثم وان علت اتفاقا
 ولا ترث من جهة الام الواحدة وانما (وام الاثم وامهاتن كذلك) اى المديليات بانها تخلص لما صم
 عن ابى بكر رضى الله عنه انه قسم السدس بين ام الاثم وام الاثم الجدة فوقعوا وهاتين (يرث على
 لوماتن برهما ومنعت التي لوماتن ورثها) (وكذا ام ابى الاب وام الاجداد فوقعوا وهاتين) يرث (على
 المشهور) لانه يدين بوارثته من كل الابلا كام الى ام (ام) (مضاطحة) أى ارثته المعلوم من السابق
 ان تقول (كل جدة ادلت بمحض الثلث) كأم ام ام (او) بمحض (ذكور) كأم ابى الاب (أو) بمحض
 (انثى الذكور) كأم ام اب (يرث من ادلت بذكرين اثنتين) كأم ابى الام (فلا) ترث ويحكم ابن المذتر
 الاجماع على ذلك (فصل ٥) في ارث الحوائى (الاخوة والاخوات لابوين اذا) وفي نسخة
 ان (انفردوا) عن الاخوة والاخوات لاب (ورثوا) كالأولاد الصلب) فبأخذ الواحد فكل
 المال والباقي الواحدة نصفه والثلثان ثلثه والجمعون المذكرون كل خط الاثنتين وقدم ان الابن
 لا يجب بخلاف الشقيق فلا يرث عليه هنا (وكذا ان كوالاوين) وانفردوا عن الاشقاء فأخذوا المال
 كاذكر اجابا (الا) استثناء عما نصبتهم كلامه ان الاخوات لاب كاشافا (في الشركة) بفتح الراء المشددة

(قوله) في جميع ما تقدم هذا الوجه
 انقطاع الاستثناء الا فى سواء
 اراد ما تقدم في هذا النص أو أعام
 الحالين الاولين سببا في فصل الجب
 والثالث سبق في هذا الفصل فما
 وجه الانقطاع (قوله) ولا يرث
 عليه جمع زوج الخ لم يبين وجه
 الورود حتى يحتاج للرفع والله أعلم
 ثم رأيت المحقق المحشى انه على
 ما ذكره ولفظه ما طرئ الاراد
 والمنفصل لم يدع حصرا ثم أقول
 بممكن أن يقال ان من شأنهم
 المعترض ما يشتر من ان البكوت
 في مقام البيان يقتضى الحصر فثبت
 أن ما دلل ان الاب والجدة يرثان معا
 أو هم حصرك فيهما الصفة
 مدفوع بأن المقصود بيان كيفية
 ارث الأصول لا بيان من يرثهما
 وحينئذ لعل جواب الشارح
 على سبيل التزل والله أعلم

مقد تكسر (وهي زوج وام) اوجدة (ولدا ام) فاكتر (واخ) فاكتر (لاوين) سواء كانوا ذكوراً أم
ذكوراً وانما (فبشارك الاخ) الشقيق فاكتر (ولدى الام في الثلث) باخوة الام فيأخذ كواحد منهم المذكور
والاثنى في ذلك سواء لا شترأ لهم في القرابة التي ورثوها وهي بنوة الام وقيل بسقط الشقيق لانه عصبه
ولم يبق له شيء (ولو كان بدل الاخ) لاوين (اخ لاب) وحده أو مع اخته واخته (سقط) هو وهن
اجماعاً لشفقة قرابة الأم ويسمى الاخ المشبوم او اخت او اختان لاب فرض لها النصف ولهما الثلثان
وعالت كولو كانت شقيقة أو شقيقة ثنتين (ولو اجمع الصنفان) اي الأشقاء والاخوة لاب (فكاجتماع
اولاد الصلب واولاد البه) فان سكان الشقيق ذكراً جميعاً او اثني فلها النصف واكثر فلها
الثلثان ثم ان كان ولد الاب ذكراً او مع اثنا اخذوا الباقي للذكر مثل حظ الانثيين او اثني او اكثر فلها
اولهما مع شقيقة السدس تسكلمة الثلثين مع شقيقين لاشئ لهما الا ان كان معهما اخ يعصهما
ويسمى الاخ المبارك لان اخ كعما قال (الا بنات الان يعصمن من في درجتهم أو واسق) كأم
(والا اخت لا يعصها الاخوها) بخلاف ابن اخها بل الكل له ونها والفرق ان ابن الاخ لا يعصب اخته
فخته أولى وابن الان يعصب عمته فاخته أولى (ولو واحد من الاخوة والاخوات لام السدس وللانثيين
فصاعدا الثلث) كأم وز كزوتة لقوله (سواء ذكورهم واناثهم) اجماعاً الارواية شاذة عن ابن
عباس رضي الله عنهما ولان ارحم كالأوين مع الولد وارث غيرهم بالعصبة وهي تقتضي تفضيل
الذكر وهذا أحد الأحكام الخمسة التي تميزها والبقية ان ذكرهم المنفرد كاشاهم المنفردة وانهم
يرون من معن يدلون به وانهم يحجبون من يدلون به بحجب نفعان وان ذكرهم يدل يائى ويرث (والاخوات)
أو الاخت (لاوين) أولاب (مع) البنت أو (النات) ومع بنت الابن أو (بنات الابن عصبه كالاخوة)
اجماعاً لما حكى عن ابن عباس وغيره انه لا يرث اخت مع بنت بل الباقي للعصبه كإبن الاخ أو أعم
واذا كن عصبه (فيسقط أخت لاوين مع البنت) أو بنت الابن (الاخوات لاب) كما يسقط الشقيق
الاخ لاب (وبنو الاخوة لاوين) أولاب كل منهم كايه اجتماعاً وانفراداً (فيسقط الواحد أو الجمع
المال ان انفرد والاسقط ابن الشقيق ابن الاخ لاب (لكن يخالفونهم) أي آباءهم (في انهم لا يرثون
الام) من الثلث (الى السدس) وفارقة واولد الولد بأنه يسمى ولداً مجازاً مشهوراً بل حقيقة وابن الاخ
لا يسمى أخاً كذلك (ولا يرثون مع الجدة) اجماعاً لانه كاخ والاخ يسقطهم (ولا يعصبون اخواتهم) لانهم
من ذوى الارحام لتراخي قريبتهم مع ضعف الانوثة (ويقطعون في المشرقة) أي أولاد الاخوة الأشقاء
كما صرح به أصله وعم بمما مر ان أولاد الاب يسقطون فيها فاولى ابناء الأشقاء المحجوبون هم وذلك لان
مأخذ التشرية قرابة الأم وابن ولد الام لا يرث وفي ان أولاد الأشقاء لا يجمعون الاخوة لاب بخلاف
الأشقاء وان الاخ لاب يحجب ابن الشقيق وابنه لا يجمع به وان ابن الاخوة لا يرثون من الاخوات اذا كن
عصبات مع النات بخلاف آباءهم وهذه الثلاثة عقلت من كلامه كما يظهر بأدنى تأمل (وام لاوين
أولاب) سواء هم الميت وعم أمه وعم جدّه وهكذا (كالا من الجهتين اجتماعاً وانفراداً) فيأخذ الواحد
فاكثرهم المال او ما بقى ويسقط العم الشقيق العم للاب وهو يسقط بن الشقيق ومما يعلم منه ان بن
الاخوة من الجهة يجمعون الاعمام (وكذا اقباس بن العم) لاوين أولاب فيحجب بنو العم الشقيق بن
العم لاب (وسائر) أي باقى (عصبه النسب) كبن بن الاخوة بن بن العم وهو كذلك اقل ابن منهم كايه
وليس بعدى الاعمام عصبه ونو الاخوات العصبه ليسوا مثلهم ولا يرثون لان الكلام في العصبه
بنفسه بل تأمل ان اولادهم خرجوا بقوله عصبه النسب يدفع الاراد من أصله (والعصبه) بنفسه
وبغيره ومع غيره وهو يشمل الواحد والمتعدد والد كزوالاثنى (من ليس لهم مندر) حاله تعصيه

(قوله) فلا يلزم تفصيله الخ أقول بل يلزم تفصيله عليه في مسألة الزوج فلو قال فلا تمدنوني في تفصيله عليه لكان أنسب والله أعلم ثم رأيت المحشي أشار إلى شيء من ذلك (قوله) ولا يدخل حصره لما يمكن دفعه أيضا بأن ترتيب عصبات الولاء لم يسبق له ذكر فليس دخالا في المسئلة منه * (فصل الآخرة) * (قوله) أولهما عام شقيقة الأولى لهن لأبوينهما (١٣) الظاهر لها أولهما وكذا يقال في تأليهه فاقابل (قوله) لأن كان معهما إلح استثناء منقطع لأن الفرض انفراديهما ولا حاجة إليه لأن حالة

الافتراق عصبته الآن يقال ذكر طوطة لما عده والله أعلم (قوله) وهذه الفصول عمت من كلامه الخ الأولين فقلنا من فصل الثالث وماما الثالثة فنقول عصبته كالأخوة أي كأخواتهن فتكون الشقيقة كأخها والتي لأب كأخها فذكر ونذكر (قوله) بل تأتلف الخ هذا إن جعل سائر معطوف على شيء كالمعطوف الظاهر فإن عطف على العن بن عباس سبق ان الكلام في العبدية بنفسه والله أعلم (قوله) وله كروا الذين لو لم يكن العطف هائلًا كان السبب انهم يفتصل بساقيه فلا تعار (قوله) من جهة العصبية يعني عفاة له قتلته والله أعلم (قوله) وبعباده ذوالأرحام محل تأتلف لأنهم ماضية مطلقا كما قاله الثاني فلا يرد ما أخرجه أو غيرهما من يدلون به وهو مقتضى كلام الأصحاب فنوا الفرض منهم خرج نسابة والعصبية منهم لأوجه لا يخرج والله أعلم (قوله) يشعرون الحال من جهة الله عند قول المنصف فعباس سبق صرف إلى ذوى الأرحام ما نزلته أربا عصبية أه قاتل ما عمنها من الناس (قوله) ليس في حالة التعصيب الظاهر زيادة أول من جهة التعصيب فإن الآخر أن جهة ما له مقدر تركب من جهة موم أو قصار في ماركه أولى لا غنايه عماره ولا عكس كاستلثنا تناقض كروا الله أعلم (قوله) وبغيره هذا قسم واحد مركب من عصبية بنفسه وعصبية بغيره كالأبن والبنات والأخت والأخت فسدق المال كله أو ألباقا لجموع الاثنين فحين ان العصبية قسمان إما أي لنفسه ولا بغيره ولا غير قاتله (قوله) على أن الآخرين أي العصبية بين فقط أو مع غيره (قوله) على جهة الخ لا يفتي في جهة ليس عصبية مطلقا فاقابل (فصل من لا عصبية) * (قوله) وعقبه مسبق ليطهر وجهه للتبديده (قوله) أي يوجد العن مطلقا أو بضعة الآخر أو ما يصير على الثاني لكان أخيرا وهو صادق بالآول (قول الحق) لا يلبته قال الزبلي المحشي في شرح الكزفي كتاب النواذير ولولم المتع ولم يترك الأمانة المتع فلا يربا

من جهة التعصيب (الجميع على قورهم) خرج بتمدد الفرض وبعباده ذوالأرحام بناء على أن وترهم لا يذهب عصبية وقبسه بخلاف بل على منذهب أهل التزبل يستعمل إلى ذوى فرض وعصبات ودخل في الحد بمرأعة قولنا حالة تعصبية إلى آخره البنت مع الابن والأخت مع البنت والابن والجدّة وابن العم الذي هو أخ لأم أو زوج فإن أخذهم للفرض ليس في حالة التعصيب ولا ياتي ما قرره من محمول الحد لثلاثة تنفر بعباده مختص بالعاصب بنفسه أو بنفسه وبغيره وهو قوله (فترى المال) الخلف كله إذا لم يكن معه ذوق فرض لأنهم قد لا يخلطون في التفرع ببعض ما سبق على أن الآخرين يرتكح كل منها على حدة كل المال إذا لم ينظم أمر متا المال وذلك للغير السابق فما أتت الفرض فلا ولي رجل ذكر (أو ما فضل بعد الفرض) أو الفرض وهذه المألواع الثلاثة * (فصل) في الإرث للولاء * (لا عصبته نسب ولحقن) استقر ولأوه عليه فخرج عن حرج رفته وسافر ما له الذي شرع على النص (خاله) كله (أو الشاغل عن الفرض) أو الفرض (له) وسيعلم مما سجد كرهه إلى الحقن كل منسوب إليه (رجل كالحقن) العنق (أو امرأة) العنق الطبع الصريح إنما الولاء إلى عنتق وللإجماع (فإن لم يكن) أي يوجد العنق مطلقا أو بضعة الآخر (فإن المال للعصبة) أي العنق (نسب العصبين) بأشبهه لا يثبتهم (العصبة بغيرها) (وأختها) العصبية مع غيرها إن الولاء أنعتف من النسب المتراخي وإذا تراخي السبب لم يرث الأنثى كبت الأخ والمعلم من تنسريه يركب بما مره وأوردته المبنيين وغيره عليه من أن كالمه مبرح في أن الولاء لا يثبت للعصبة في جادة العنق بل معدومة وليس كذلك بل هو ثابت لهم في حياته حتى لو كان مسلما واعتق أنصرا لم يات غنايم ولعقبته أو ولد تنسري وروثه موصيا إليه (وترثهم) هنا (كترثهم في النسب) فقدم عند موت العنق ابن فاته وإن سفل الأقرب فالأقرب فأب فجدوان وعلافة بنتية الحواشي كالمز (لكن الظاهر أن أئنا العنق) لا يورث أولاد (وإن أختيه) كذلك (يقدم على جده) هنا وفي النسب الجدة تشارك الأخو بسطابن الأخ تأتي الأول فلان تعصيب الأخ يشبه تعصيب الابن لا دلالة لما سألته وهي مقدمة على الأول وكان قياس ذلك أنه في النسب كذلك لكن صدعته الإجماع وإما في الشائنة فلتوة الذوة كعصا غدم ابن الابن وإن سفل على الأب ويجري ذلك في عم العنق وابنه وما إلى جده فقدم عمه أربان عوف في عم أختهم مع جده وقد أدى ذلك الملم باب دون ذلك الجدة وفي الروضة فلتنك ما إذا كان العنق إنسانا أحدهما الخ لا م فاته فقدم في النسب يستويان فيما سبق بعد فرض الأخوة لا م لما أخذوا فزلهما لم تصح للثبوت وهما للأرض إلهما فتعصب للترجيع (فإن لم يكن له عصبية فلعنق العنق ثم عصبته) من النسب (كذلك) أي كالترتيب السابق في عصبية العنق فإن قدوا فلعنق عمتق العنق ثم لعصبته وهكذا ما ثبت المال (ولارتز أمر أولاد الاعتصها) بفتح التاء مومته خلا فلا ين اعترض التي أبواها أو ابنتها إذا لم يكن جدهم فحقن فمرا وأه ربه عتقه عليها لا يخرج من كونه معتقها شرعا لأن قولها الخوشر أنه بمنزلة قولها له وهو في ملكها انحر (أو عتقها إليه نسب) كابن عمه وإن سفل (أولاد) كعتقه وعق عتقه وهكذا لأن العتقة على الأصل نعمة على فروعه فلو عتقت امرأة أبواها عتق عليها ثم عوبدا وأعتقه فاخت الأب عنها وعن ابن مثلام عتقه عتقها فمرا لأن الابن دونها لأنه عصبية عمتق من النسب بنفسه وهي معتقة يعقق والو إلى مقدمة وقيل خطأ في هذه رواية قاض غير المنقصة حيث قدموها * (فصل) في أحكام الجد من الأخوة إذا (اجتمع جد) وإن علا (وأخوة وأخوات لا يورث أولاد) فنبه خلاف منتسرين من الجاهلية روى الله عنهم ومن عدوا الكلام فيه خطيرا حتى قال عمر أبو علي رضي الله عنها أجزا ثم على قسم الجأجرا ثم على النار وقال

عنه ث في ظاهر رواية أصحابنا موضع ما في بيت المال وبعض ما شاعنا كانوا يقولون بدق الأربل بل لأنها أقرب الناس إلى البيت فكانت أولى من بيت المال الأثرى إنها كانت ذكرا كانت تحققة وليس في زمانها بيت المال لوجوده إلى السلطان أو الثاني لا يصره إلى السخني ظاهرا وعلى هذا ما فضل عن فرض أحد الزوجين وعلمه لأنه أقرب الناس إليه ولا يرضع بيت المال وكذا الذين والبنات من الزنا يصرق إليهما إذا لم يكن هناك

أقرب منهم إذ ذكر هذه المسائل في النهاية اهـ أقول في الجامع الكبير للعافظ السيوطي (١٤) مانصه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن وردان

سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقع من عند خلقه فأتى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عبرته فقال
 انظر والده إذا قرأ فقالوا له ذوقه
 قال انظروا هم مشهور باله فاعطوه
 ميراثه يعني للدهاء الذي اه
 وفيه تأكيد لما نقل في شرح الكثر
 لان البلدى دون المذكورين وقد
 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالدفعة مع انظام بيت المال واغل
 هذا قبل نزول الحكم توريت ست
 المسال ثم رأيت الحديث المتقدم
 في تسير الربيع بلفظ مات مولى
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وترك شيئا ولم يدع شيئا ولا ولدا
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اعطوا ميراثه رجلان من أهل قريته
 أخرجه أبو داود والترمذي الحليم
 القريب (قوله) عن موت العتيق
 ابن العتيق (قوله) وهي معتقة فهي
 عصبة من المولى والاولى مقدمة
 على الثانية

(فصل اجمع جد)

(قوله) صريح في الاولى محل تأمل
 لانه لا مجموع في عبارته ولا قرينة
 على اراد عقده بخصوصها بل يتخلل
 جعلها علمها وعلى ما إذا كان الثلث
 خبره فان أخذه له بالفرض
 بالاتفاق وعلم ما عايل لعل الثاني
 أقرب والله أعلم (قول المتن) وقد سبق
 دون سدس فاعلى سبق نمبره على
 شئ السابق ومتعلق دون حال منه
 فلا شوبهم انما منصرفة وتعمل فاعلا
 ليعني اذ لا ضرورة تدعو لذلك

على من ستره ان يقتحم جرائم جهنم بجر وجهه فليقص في الحد والاخوة وقال ابن مسعود سلوني عما شئتم
 من عنكم ولا تسألوني عن الحد لاجل الله ولأبيه وللخال لانه اجتمعوا على انهم لا يسلطونه فقال
 كثير من الصحابة واكثر التابعين انه يتجههم كلاب وذهب اليه أبو حنيفة واختاره جهم من أصحابنا
 وقال الائمة الثلاثة ككثير من الصحابة انه يتجاههم على تفصيل فيه حاصله انه شئ اجتمع معهم (فان لم يكن
 معهم ذو فرض فله الاكثر من ثلث المسال ومما سمعنا) لانه اجتمع فيه جهتا فرض وتعصب وجه
 خصوص الثلث اذ مع الام يأخذ من ثلثها والاخوة لا يتقصونها عن السدس فوجب ان لا يتقصوه
 عن نصفه والمساومة انه مستو معهم في الادلاء بالاب (فان أخذ الثلث فالباقى لهم) للذكر مثل حظ
 الانثيين ثم ان كانوا مثليه لـ كنهم اخرون أو أخاواختين أو أربع أخوات استويا ثم يتبع على
 ما أخذوا بها ثلث فرنا ونحجه ابن الهائم ونقله ابن الرغدة عن طاهررض الام ووجهه انه مهما أمكن
 الاخذ بالفرض كان أولى لقوته وتقدم صاحبه وقيل بل هو تعصب وهو ظاهر كلام الرافعي
 رحمه الله واعتمده الزركشي قال وقد تضمن كلام ابن الرغدة شيئا من تعصبهم ان جمهور أصحابنا
 عليه انتهى لكن قول المتن السابق وقد فرض للجد مع الاخوة صريح في الاول وقول السبكي رحمه
 الله لو أخذ بالفرض لا أخذت الأخوات الأربع فأكثري في الصورة الثالثة الثلثين بالفرض لعدم
 تعصبه اهل ولا فرض لهن اذا كان ثم ذو فرض يتجابه بان تغلب أخذه بالفرض نظرا لما فيه
 من جهة الولادة كلام المنصوص عليه في الاقتصي قطع النظر عما عداه من جهة التعصب لالاخوات
 نظرا بما في في الاكسرية ونبي عليه السلام الواسي بغير بعدا الفرض أو دون مثليه لكنهم اخنا
 أو أخا أو أختين أو ثلاث أخوات أو أخا أو أخا فاما خمسة خبره أو فوق مثليه وذلك فيما عدا الامثلة
 المذكورة فالثلث خبره (وان كان) معهم (ذو فرض فله) بعد الفرض (الاكثر من سدس) جميع
 (التركز ثلث الباقي والمساومة) وجه السدس ان الاولاد لا يتقصونه عنه فالاخوة أولى وثلث الباقي
 اهل وقد ذوالفرض أخذ ثلث المال والمساومة ما عمن تنزله منزلة الاخ وذوات الفرض معهم بنت
 بنت ابن اثم جدة فزوجة زوج فالسدس خبره في زوجة وشين وجد وأخ وثلث الباقي في جدة ووجد
 وخمسة اخوة والمساومة في جدة وجد وأخ (وقد لا يتي شئ) بعد أصحاب الفروض (كبتين وأم
 وزوج فيفرض له سدس ويأخذ في العول) اذهي من اثني عشر وعالت الثلاثة عشر فزاد له اى خمسة
 عشر (وقد يتي دون سدس كبتين وزوج فيفرض له ربعا) اذهي من اثني عشر بفضل واحد فزاد له
 عليه آخر فقال لثلاثة عشر (وقد يتي سدس كبتين وأم) أسهل أسنة بفضل واحد (فيه فزاد به
 الحد وقد سقط الاخوة) والاخوات (في هذه الاحوال) لانهم عصبة وليق بعد الفروض شئ ولو كان
 مع الحد اخوة واخوات لا يوين ولا يفي حكم الحد ما سبق من خبر الامر من حيث لا صاحب فرض
 وخبر الثلاثة مذى فرض كالولم يكن معه الا أحد الصنفين المذكورين الفصل ومن ثم عطف
 ثم باو وهما بالواو (وبعد) ولدا أو (اولاد الاوين) عليه أو لا ذاب في السجدة) أي عذبتهم معهم
 فهو اذا كانت خبره (فاذا) أخذ حصته فان كان في أولاد الاوين ذكر واحد أو أكثر فزاد
 او أكثر او كان الشقيق ذو واحد او اكثر فزاد او بنت او اب (فالباقي) في الاولى باقياها
 (لهم) للذكر مثل حظ الانثيين وفي الثالثة وفي الثانية لهما أي تعصب الما امر ان معا عصبة مع الغير
 (وسقط اولاد الاب) كافي حد وشقيق وأخ لا بد للثالث الباقي للشقيق ونحجه مع ان احدهما
 غير وارث كائنه ابان الام عن الثلث يتجابه ان له ولادة كهي وكما يتجهها معه ولداها مع جهها به وكما
 انهم يردونها الى السدس والاب يتجههم وبأخذ ما قص من الام وفارق ما قرأ اجتماعا لا مع جد

وشتين فان الحدة هو الحاحب له مع انه لا يفوز بحصته بأن الاخوة جهة واحدة فجاز ان يزوج
عن أخ ولا كذلك الحدودة والاخوة وأيضاً وله الاب المحدث وغير محروم ايدائل قد يأخذ كما يأتي
فكان لعه وجهه والاخ لا محروم بالحدة أي فلا وجه لعه (والا) يكن فهم ذكر بل تحضوا انما
(فأخذ الواحد الى النصف) أي النصف تارة كحد وشقيقة واخ لاب من خمسة وأصغر من عشرة للحد
أربعه وللشقيقة النصف خمسة أي فرضاً بفضل واحد للاخ من الاب ودونه اخرى كحد وزوجة وام
وشقيقة واخ لاب للشقيقة هنا الفاضل وهو دون النصف لانه ربع وعشر (و) تأخذ (التتان فصاعداً
الى الثلثين) أي الثلثين تارة كحد وشقيقة واخ لاب من ستة ولا شيء للاخ ودونه اخرى كحد وشقيقة
واخت لاب من خمسة للشقيقة بعين ثلاثة وهي دون الثلثين وعدم زيادة الواحدة الى النصف والثلثين
الى الثلثين يدل على ان ذلك تعصيب والازيد واول. وظاهر ان هذا تعصيب بالغير وان لم يأخذ مثلها
لانه لعرض هو اختلاف جهة الحدودة والاخوة (ولا بفضل عن الثلثين شيء) (لأن الحد لا يأخذ
أقل من الثلث) (وقد بفضل عن النصف) شيء (فيكون لا ولاد الاب) كما مر في جد وشقيقه
واخ لاب (والجد مع اخوات كاخ فلا يفرض لهن معه) ولا تعال المسئلة بينهما واماه وقد يفرض له
وتعال كما مر لانه صاحب فرض فرجع اليه عند الضرورة (الافى) (الاكدرية) قيل نسبة لا كدر
الذي سأل عنه عبد الملك فخطأ والذي قالها على ابن مسعود وزوج الميتة اولدها والا كدرة
وهي الميتة وقيل لان زياداً كدري على الاحت باعطاء النصف ثم استرجاعه بعنه منها وقيل
لانه كدري عليه مذهبه فانه لا يفرض للاخوات مع الحد ولا يعيل وقد فرض فيها واول وقيل
لأن كدري اقوال العلية فيها (وهي زوج وام ووجدوا اخت لابون واولا فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد
سدس وللأخت نصف) اذا لم سقط لها ولا لم تعصب لان الحد لو عصبها نقص حصته (تقول) المسئلة
ينصفها من ستة الى تسعة (ثم يقسم الحد والاخت نصفين) وهما اربعة (انلنا له الثلثان) لا يتقسم
علمها فخر ب ثلاثة في تسعة للزوج تسعة وللأم ستة وللعم ثمانية وللأخت اربعة وقسم الثلثان
بينهما فتعذر تنصيبها عليه كخمس سائر صور الحد والاخوة ففرض لها بالرحم وقسم بينهما بالتعصيب
رعاية لباين قال القاني ومحل الفرض لها اذا لم يكن معها اخت اخرى لاتساويها والاخذت
السدس ولم تزدها عما يغلف فيها كثيراً انتهى وبوجه ذلك بأن تعدد الاختين يحجب الام عن الثلث
ففي سدس فعين للثقيقة لعددها اختها عليه وقوله لاتساويها ليس بشيد الا في اخذها الدس
وحدها ذلوا كان معاً اشقيقة مثلها محجب الام واخذت الدس * (فصل) * في موانع الارث وماعها
(لا يوارث مسلم وكافر) ينسب وغيره للعتيق المشرك عليه لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
وللاجماع على الثاني وفارق جواز نكاح المسلم الكافرة بأن مبنى ما هنا على الموالاة ولا موالاة بينهما
بوجه واما النكاح في نوع الاستخدام وخبر الحال كما وجهه لا يرث المسلم النصراني الا أن يكون عبده
او امته ومؤول بأن ما في يده للسيد كفي الحياة لا الارث الحقيقي من العتيق لانه سماء عبده على انه
مُعل واعتراض المبني ان في التفاعل الصادق ابتداء احد الطرفين لا يستلزم في كل منهما المصريح به
في أصله ويرد بأنه عول في ذلك على شهرة الحكم فلم يبال بذلك الايام على ان التفاعل يأتي كثيراً
لاصل الفعل كما قبلت الماص وبأنهم هم انه لو مات كافر عن زوجة حامل ثم أسلمت ثم ولدت لم يرث
ولدها لانه مسلم تعالها وليس في محله لأن العبرة بالانتحادي الذين حالة الموت وهو محكوم بذكره حينئذ
والاسلام هنا لما طرأ بعده وانما ورث مع كونه جازاً لانه بان نصير ربه للصوانة انها كانت موجودة
فيه بالثبوتة ومن قيل لاسجاده على وهو النطقة واعتراضه بأن الجهاد ما ليس بحيوان ولا كان حيواناً

(قوله) والا يكن فهم ذكر ولا نثي
معها بنت او بنت ابن اخذها من
آفاق ذكر * (فصل لا يوارث)
(قوله) على الثاني اي عدم ارث
الكافر للمسلم (قوله) كما قبلت الماص
تأمل ما في هذا التمثيل اللهم الا ان
يحمل على التنظير اي كان التفاعلة
تأني لاصل الفعل وان كان الاصل
فها الا شراً * (قوله) قبل اتحاد
عقل قال الفاضل المحشي وقيل لنا
جادرت لكان اغرب لان الحد قد
عقل كلساجده (قوله) واعتراضه
بأن الجهاد قد يؤيد المعترض بأن
هنا حيواناً بالثبوتة فتم الاعتراض
بدون الزادة كذا قاله المحشي وهو
وجهه سماً وقول الشارح ولا يخرج
الحاشيل للفتل فاحتاج للتقيد
والله أعلم (قوله) أي ولا يخرج من
حيوان الانسب أي ولا يصير
حيواناً والله أعلم

أي ولا يخرج من حيوان والالهم يتم الاعتراض رذبان هذا تفسير الجهاد في بعض الانواب لا مطلقا فلا مرد
(ولا يرث) زنديق وهو من لا يتدين بدين ولا (مرتد) حال الموت بحال وان أسلم لأنه لا مناصرة بينه
وبين أحد لا هداره ويبحث ابن الرقعة انما إذا أسلم خارق للاجماع قاله السبكي (ولا يرث) بحال بل
ماله في البيت المال سواء ما اكتسبه في الاسلام والردة ارتد في حصته أو مرضه وسبأ في الحساح
انوارته لولا الردة يستوفى قود طرفة (ويرث الكفار الكفار وان اختلفت ملتهم) لان جميع ملل
الكفر في البطلان كالملة الواحدة قال تعالى فاذا جازى الا الضلال ونقل المصنف في شرح مسلم
عن الاحصاب أن الحسين في بلد من مخاريب لا يتوارثان سوو وقصو يرث اليهودي من النصراني
وعكسه مع ان المتقل من ملة لمة لا يقرطاهر في الولاء انسكاح وكذا النسب فمن أحد ابويه يهودي
والآخر نصراني فانه يخير بينهما بعد البلوغ وكنذا أولاد فلبعضهم اختيار للمهدي وللبعضهم
اختيار النصرانية (لكن المشهور انه لا يوارث بن حري وذوي) أو معاهد أو مستأن من بلادنا لا تنفاه
الموالاة بينهما و يتوارث ذمي ومعاهد أو مستأن وأخذ هؤلاء بلادهم وخرن (ولا يرث من فيه
رق) وان قل اجاعا ولا يورث ملكه السيد وهو اجني عن الميت وانما لم يقبلوا بانه ثم لم يقبله
له المالك كما قاله في قبول قتله لعموصية أو هبة لانه هذه عقود اختيار تصفع للسيد فاشاء ما لقته
اشاع له ولا كن ذلك الارث وأفهم المتان الحريث وان استغرت منافعها لوصية وسبأ ما فيه
ثم (والجديد أن من بعضه حريوث) جميع ماله ملكه بعضه الحر لتمام الملك عليه كالموالي فافهم هذا
مأمله ان الرقيق لا يورث الا في صورته كافر لاما ان خني عليه ثم فخص الامان فسي واسترق ومات
بالسراية فتاثير الدية لورثته يتجانب بأنهم انما أخذوها بالنظر للحرية السابقة لاستقرار جنابها قبل
الرق في الحقيقة لاستثناء الا بالنظر لكونهم حالة الموت احرارا وهو رقن (ولا) يرث (قاتل) باني
وجه كان وان وجب عليه كالتام في تحكيمه من مثوله شيئا كان حفر ثرا بداره فوقع بها مورثه
لا حبار فيه بقوى بعضها بعضا وان لم يتخل من ضعف نعم قال ابن عبد الرفي بعضها بالنسب لقاتل من
مقتوله شيئا انه يصح بالاشاق واجمعوا عليه في العديل وطاققت عليه المثل السابقة لانه لو ورث
لاستعمل الورثة قتله فيؤدي الى خراب العالم فاقتضت المصلحة منع ارثه مطلقا نظر المظنة الاستعمال
أي باعتبار السب فلا ياتي كونه مات بأجله كاهو مذهب أهل السنة ويرث المفتي بقتله وراوى خبر
موضوع به على الوجة لان قتله لا ينسب اليها موجه لان ماصدر عنها لا يخص بعين حتى يقصده
بخلات حكم الحاكم (وقيل ان لم يضمن ورث) لانه قتل بحق وورثه ان المعنى اذا لم يضبط انط الحكم
بوصف اعم منه مشتمل عليه منضبط غالبا كالقتل في الضر وقصد الاستعمال هنا به يدفع ما قيل
كذلك الشافعي ان يكون ظاهرا بخضا في هذه المسئلة قال المصنف رحمه الله يضمن بضم أوله
ليدخل فيه التاتيل خطأ فان العاقلة تضمنه وردا ثم يمتنع على شيعان الدية تفرغهم ابتداء وقيرث
المتقول فانه كان يجرحه ثم يموت هو قبله ومن الموانع الدور الحكمي كالمهر آخر الارزاق وكون
الميت نيا قاصد الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ويحتاج لذلك عدم موت عيسى صلى الله
وسلم على سبأ وعليه وعلى سائر الانبياء (تنبيهات) منها وفي ق كلام الشيخين وغيرهما تنبيه ماذ كفي
الحفر بالعدوان فن قتل مورثه بئر حفرها عليه كبره وكنذا وسع الحجر ونصب الميزاب و ساء حائط
وقع عليه وغير ذلك ومن صرح بذلك الماوردي وسبقه اليه ابن سريج فانه لا نقل عن أي حنة
وسأجه رحمه الله تعالى انه لو اخرج كنفنا او مينا بالوظلة او ظهره جاء أو سب ما في النظرين
أو أوقفه قبه فالت مثلا فذلك مورثه ورثه قال وهذا كمن جرح على قياس قول الامام الشافعي

(قوله) زنديق وهو من الخ ويعبر
عنه عن يظهر الاسلام ويخفي
الكفر وهما متقاربان وكذا في
النهاية وهو محل تأمل (قوله) ولا
يرث قاتل فرع سقاء دواء فان كان
عارفا ورثه أو غير عارف لم يرثه وكذا
في حاشية سم على المصنف في شرح
التحرير الكفائية لشج الاسلام
الملاق عدس في الدواء من الموانع
وهو الذي تضمنه قاعدة الباب لان
الضعان غير ملحوظ هنا واما
التفصيل فانما يناسب حكم التضمين
على انه في النهاية قيل بحيث الختان
مضى على ضمان الطبيب والطبيب
وان مضى غيره على التضمين وبين
الطبيب الحاذق فلا يضمن وبين
غيره فيضمن (قوله) كان حفر بئر
يحتفل ان يكون للتظير ولعل هذا
التيقنهما من ان يمثلا للسب
يجزئيات الشرط والله اعلم او يقول
كلامهما بأنهما ارادا بالسب
ما يقابل المباشرة فيمثل الشرط
والقرينة التمثيل مجاز

على معين أحد هـ ما ان كل شيء فعله من ذلك مما فعله لم يمنع ارثه ومما ليس له فعله او كان متعدداً فيه
 او كان عليه حفظه كالسائق والساقي لم يرثه ولما نقل الاذرى هذا قال عقبه وظاهر كلام الاصحاب
 ان المذهب ان كل مهلك مضمون عليه او على عاقلته بما ذكر في الديات يمنع الارث وقال انبأ عتب
 ماصر من التفصيل بين الحضر والعدوان وغيره انه الصحيح او الصواب وتبعه الزركشي فقال انه العدوان
 ولم ينظر او القول بعض الاصحاب مشهور المذهب انه لا يفرق في القول المطلب وتبعه في الجواهر لا خلاف
 ان من حضر برأى ملكه او وضع حجر افات به فريسه ولا تشرط من صاحب المالك ان يرثه وكذا اذا وقع عليه
 حائطه لانه لا ينسب اليه القتل اجماعاً ولا حصة ما انتهى ومنها ما ذكر انه لا يفرق بين المباشرة والسبب
 والشرط هو المشرع حواه حتى الشجكان فانه ما اولن اقتصر على الاولين مثلاً لا يشتهر بالسبب بعض
 صور الشرط كالخمر فقتل او السبب كن حضر برأى عدواناً ومنها ما يؤخذ مما تقرر في صور الحضر ويحوى
 من كل ما ذكره في الديات من التفصيل بين العدوان وغيره ان قولهم لا يفرق بين المضمون وغيره محله
 في المباشرة والسبب ودفع الشرط و يفرق بان المباشرة محصلة لقتل والسبب لدخول فيه فلم يفرق في الحال
 فسمي بين المضمون وغيره بخلاف الشرط فانه لا يحصله ولا يؤثر اذ هو ما حصل التلف عنده لا به بل بعد
 انفاة القتل اليه احتج الى اشتراط التعدي فيه ومنها ما وقع في تبصر الروايات أمكه فقتله آخر ورثه
 المسلك لا يقتل لانه الضامن و جرى عليه القول وغيره لا يمكن جزم بعض متأخري الفرنسيين
 بخلافه فقال لا يرث المسلك للعدوان وغيره ويرثه الاول بان الامسك شرط لا سبب كما صرحوا به
 وقد تقرر في الشرط انه لا يضمن تعدي فاعله لا يعقله وقضية رعاية نشئة اشتراط ان لا ينقطع غيره كما
 في المسلك مع الحازم لم ينظر اليه وأخطأ الامم بالمباشرة وحده لا لضمحل فعل ذلك في جنب فعله
 ومنها لا يرث شهود التزكية ولا الاحصان سواء شهدوا به قبل الزنا أو بعده كما اقتضاء الملاحقة قال
 الزركشي وهو المنقول في الغرم عند الرجوع ثم استشكل ما هنا بأنهم بعد ارجعوا وهم يهود
 الزنا غرم شهود الزنا لا الاحصان وهذا يدل على انه لا تأثر لشهادتهم في القتل فنافى ما هنا أن لها تأثراً
 وقد يفرق بأن الخط مختلف اذ هو هنا مجرد وجوده في الوقت ولو منع غيره وان جاز أو وجب
 ولو لم يضمن به حسم اللباب ولا كذلك ثم لانهم توسعوا هنا ما لم يتوسعوا في الظن في الضمان وأثر فيه
 ان القتل بعد الرجوع اغناى ضابطه ودال الزنا غير قاتله ومنها ما صرحوا في الرهن في مسائل ان الميتة
 بالولادة السبب في موتها الوطء فمن ذلك قولهم لو أحبلها الراهن فانت بالولادة تمن قيمتها لان وطئها
 هو السبب في هلاكها بخلاف ما لو زنى بأمة من غير ان يستولى عليها فانت باحبلها لان الشرع
 لما قطع نسبة الولد عنه انقطع نسبة الوطء اليه وقيل لا يضمن الراهن لاحتمال ان الموت ليس من
 وطئ بل اعراض آخر ولا يضمن زوجته بخلاف تولد هلاكها من مستحق عليها وهو وطؤه ونازع
 ابن عبد السلام في الخلافة المذكور في الزاني بأنه يتعين تعيده بما اذا لم يعلم ان الولد منه والافيني
 ان يضمن لان انشاء الوطء الى الائتلاف والفوات لا يختلف بين كون السبب حلالاً او حراماً وهذا كما
 كثر في سبب في أن الزوج لا يرث من زوجته التي أحبلها فانت بالولادة ما علمت ان الوطء الذي هو فعله
 سبب في الهلاك بواسطة الاحبال الناشئ منه الولادة الناشئ عنها الموت ولا نظر لاحتمال طردها
 آخر لما علمت انهم امرضوا عن النظر لتأمله حيث عبروا عنه به ولهم وقيل لا يضمن الراهن لاحتمال
 ان الموت الى آخره ثم رأيت عن بعض المتأخرين انه قال ينبغي ان يرث وعمله بأن أحد الا يقصد القتل
 بالوطء فلا يسمى فاعله قاتلاً بأنها تمت بالوطء الذي هو فعله بل بالولادة الناشئة عن الحبل الناشئة عنه
 فهو مجاز بعيد في المرتبة الثالثة فلم يدخل في اللفظ ولا في المعنى وأنت خير بان كالتعليق لا يتبع له

ما عتبه أما الأول فلا نهم ليرث ولو اشتهت فالتايل ان يكون له دخل في اتمل بمباشرة أو سبب
أو شرط ولا شك ان الوطء كذلك بل كلامهم الذي في الرهن مصرح بأنه ينبغي فالتايل بان الوطء بغض
للمسك من غير نظر لاحتمال طرؤهم ولو بان الشارع قطع نسبة الولد لاني فلم يضمن المرف بها
واما الثاني فلا نهم مصرحون بأنه لا فرق في منع ماله دخيل في القتل بين الدخول القريب والبعيد
كتركبة من تركي الشاهد باحصان المورث اني فتمثل بعد هذا الدخول مع منعه الارث فمثل
جميع ما وجه به بحثه الذي أعاد منه كره بعد كره ما تقدم عنهم في الرهن انه اعني بحثه مخالف للقول
ووجه مخالفته لما قرره لكن مصرح الرز كشي بأن الزوج يرث جاز ما به جزم المذهب وحينئذ
في جرمه على قواعدهم دقة والذي يفتح به جرمه عليها أن حال لاشك ان الوطء من باب التمتع
وهي من شأنه ان لا يقصد به اقل ولا ينسب اليها وانما افقوه في الرهن لكون الراهن يحجر على
نفسه في المهره فاقضى الاحتياط لحق المرء من منع الراهن من الوطء لم رمته ونسبة النفقة
اليه بواسطة نسبة الولد اليه ليعزم البدل وأما ما قد تقرر في الشرط مع انه من جنس ما يقصده
التفويت ونسب اليه القتل اله لا بد من التعدي به بعد اضافة القتل اليه فلا تعدي به لا يمنع فاذا
كان هذا لا يمنع فأولى اذ الشرط من جنس ما يقصده ولا كذلك الوطء ومنها الدعاء والشك
في النسب فلو تباين عاجه ولا ولا حجة فان ما قبله وقف الى السان من تركه كل ارث ولدا وعكسه وقف
من تركه ارث أب وسنات عن وطئت بشبهة فانت بولده اي يمكن كونه من الزوج واطى الشبهة
وقد وطئها في طهر واحد فبات قيل لحوقة بأحدهما ولا أحدهما ولدان من غيرها فهل يرث
السدس او الثلث فأجبت أخذنا من كلامهم المذكور بأننا أخذنا السدس لانها استحققة على كل
تقدير ووقف السدس الآخر بينهما وبين بقية الورثة الى السان للشك في مستحقة مع احتمال طوره ولها
أول غيرها فلا مقتضى قينا لأخذها له ثم رأيت شارحا حكم فيها وجهين وقال أحدهما السدس انتهى
وكأنه أخذ ذلك من قول المصنف رحمه الله ولشك في وجوده أحدين فهل للام الثلث أو السدس لانه
التمتع وجهان أحدهما الثاني انتهى ولم تعرضوا لوقف السدس الآخر ولا بد منه كما ذكره وعدم
تحقق حياة الوارث عند موت المورث ومن ثم قال (ولو مات متوارثان يفرق أو هدم) أو نحوهما
كترين (أو في غربة معا وجهل أسبغهما) ومنه أن يعلم سبق ولا يعلم عن السابق أي ولا يرجي
سبانه والا وقف فيما يظهر أخذنا من نظائرنا (لم يتوارثا) لاجماع الصحابة عليه فانهم لم يجعلوا
التوارث بين من قتل في يوم الجمل وصفين والحرة الا فبين علوا تأخر موته (ومال كل) منهما (الباقى
ورثته) اذ لو ورثنا أحدهما كان تحكما أو كلاما من الآخر فبقينا الخطأ ولو علم السابق ثمنين وقف السان
أو الصلح ونفسه اتوارث باعتبار الحكم والاغلب فلا ردي عليه ما دام متناعا في نفس الامر ولأن
أحدهما قد رث من الآخر دون عكسه كالعمة وابن أخها وكثير من تلك الموانع فيه يجوز لعدم صدق
حد المانع عليه وهو الوصف الوجردى الظاهر المنضبط المعرف بقبض الحكم فانقضاء الارث امالاتا
الشرط أو بالسبب (ومن أسوأ وقدوا قطع خبره ترك ماله حتى يقوم بينه بموته او تقضى مدة) من ولادته
(يقبل على الظن) وفي بعض النسخ اسقاطا على ويقبل اما نعم الفوقية وتشديد الامام وفتح الفتحة
وتخفيف الامام فالرابط مخدوف أي سبها ومعنى تغليبها الظن تقوئها له بحث بصيرتري سامان العلم
فلا يكتفى اصل الظن (انه لا يعيش فوثها) ولا تتقدر بشئ على الصبح (فيمتد القاضى ويحكم بموته)
لان الامس بقاء الحياة فلا يورث الا سبقين وأما زل منزله ومنه المصمم لانه ان استند الى المدة
فواضع الى العلم وان لم تقضى مدة فهو مستقر منزلة البيت المنزلة منزلة اليقين (ثم) بعد الحكم بموته

(قوله) فانقضاء الارث أي في ذلك
(قول المتن) تغلب على الظن أراد
المصنف تغلبه الظن نفس الظن
كما قاله بعض المحققين وانما عبروا
بهذه العبارة للتنبيه على ان الغلبة
أي الرجحان مأخوذة في ماهية الظن
مغنى أقول هذا كلام ينبغي أن
يكتب علماء العيين فاني لما كنت
أستشكل هذه العبارة وخلاصة
استشكلها انما لا شك ان بين الشك
واليقين مراتب متفاوتة ولكن من
راجع وجدانه وأنصف من نفسه
اخوانه اعترف بأنه لا سبيل الى
تحصيل اشارة تميزه ما يسمي طنا
عما يسمي غلبة ظن مع الاذعان
بما سلف من أن ثمر مراتب متفاوتة
في التوبة أخذه في الترفي فيها الى
ان ينتهي لمرتبة اليقين فتأمل ان
كنت من أهله

(يعطى ماله من يرثه وقت الحكم) بأن يستريح إلى فراغ الحكم في مات قبله أو بعده لم يرثه وكلام البسيط
 المتوهم خلاف ذلك مؤول هذا أن أطلق بأن قيدته الهيئة أو قيده هو في حكمه بمن ساقى اعتبر ذلك
 الزمن ومن مكان وأرثه حينئذ ولا تضمن قسمة المال كالحكم بموته إلا أن وقعت بعده في اليمين
 الأصح أن تصرف المال ليس بحكم إلا إذا كان في قضية رفعت إليه وطلب منه فصلها وعلم بما تقرر
 أنه لا يكفي معنى المدة وحدها بل لابد من الحكم وقول بعضهم لا يحتاج معها إليه أقوله هم في حق
 انقطع خبره بعد هذه المدة لا تجب فطرته ولا يعزى عن الكفاة اتفاقاً ولم يذكرها الحكم انتهى
 فيه نظري لا يصح لأن ما هنا أمر كلي يترتب عليه مصالح ومفاسد عاتية فاحتيط له أكثر
 (ولولمات من يرثه المفقود) كلاً أو بعضاً قبل الحكم بموته (وقضا حقه) أي ما خصه من كل المال
 أن انقرض من بعضه أن كان مع غيره حتى يبين أنه كان عند الموت حياً أو ميتاً وبما قررت به كلاً
 المدعى متوهم أنه لا التشام بين يرثه الظاهر في أرث المصالح وحصة الظاهر في أرث البعض ولولمات
 عن أخوين أحدهما مفقود وجب وقضا حقه إلى الحكم بموته ثم إذا لم تظهر حياته في مدة الوقف
 يعود كل مال الميت الأول إلى الحاضر وليس لورثة المفقود منه شيء إذا أرث بالشك لا احتمال موته
 قبل موته ذكره الغزالي رحمه الله وغيره وهو ظاهر (وعلمنا في حق الحاضرين بالأسوأ) فإن
 يقطع المفقود لا يعطى شيئاً ومن تنقصه حياته أو موته يعطى اليقين في زوج مفقود وشقيقتين وهم
 يعطيان أربعين من سبعة ويوقف الباقي وفي أخ لأب مفقود وشقيق وجده يشترح في حق الجدة
 وميتاً في حق الآخر ويوقف السدس ومن لا يختلف حقه بحياته وموته كزوج وابن مفقود ميت
 يعطى الزوج الربع لأنه بكل حال وتلف الموقف للغائب يكون على الكل فإذا حضرا استرد ما دفع
 لهم وقسم بحسب أرث الكل كما سرحوا به فيما إذا مات حياً أو لم يمت وكورة الخثي فيما يأتي (ولو خلف
 حلارث) مطلقاً ولو كان متفلاً وان لم يكن منه كان مات من لا وله عن زوجة حامل (أو قد يرث)
 بقدر المذكورة كحمل حليلة الأخ أو الجدة أو الأوتة لكن مات عن زوج وشقيقة وحمل لأبها
 فإنه أن كان ذكراً لم يأخذ شيئاً لأنه عمة لم ينفصل لميتي أو ميتي ورثت السدس وأعلت (عمل
 بالأحوط في حقه) أي الحمل (وحق غيره) كما يأتي (فان انفصل) كله (حياً) حياة مستمرة
 بقينا وتعرف بخوف قبض يدو بسطها لا بمجرد دخول اختلاف لأنه قد يقع مثله لأنضاغ وتقلص عصب ومن
 ثم ألغوا كل ما لا ينعى به الحياة احتمالاً لعارض آخر (وقت يعلم) أو ينظر إذا الخلق الولد بانفراش
 لم يلقه أقاله الشارع مقام العلق فالعلم في كلامهم المراد به الحقيق أو المنزل منزله (وجوده عند انفراش)
 بأن انفصل لأقل من أكثر مدة الحمل ولم يكن فرأشاً لا حداً ولده سنة أشهر وان كانت فرأشاً وأعرف
 الورثة بوجوده الممكن عند الموت (ورث) لثبوت نسبته وخرج بحكمه مونه قبل تمام انفصاله فإنه كالت
 هنا وفي سائر الأحكام التي الصلاة عليه إذا استعمل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما إذا خزان رفته قبل
 انفصاله فإنه يقتل به وبجياة مستمرة ما انفصلت وجباته ليست كذلك كأن شلفها أو في استفرارها
 فهو في حكم الميت (والا) بأن انفصل متاولو بجناية أو حيا ولم يعلم بوجوده عند الموت (فلا) يرث لأن
 الأول كالعدم والثاني متب نسبته عن الميت ولا ينافي هذا المتقضى لتوقف أرثه على ولادته بشرطها
 ما أمر أنه ورث وهو جادلان هذا باعتبار الظهور وذلك باعتبار التبين ثم رأيت الامام ذكر ما يصرح
 بذلك والمنشروط بالشروط إنما هو الحكم بالأرث لا الأرث نفسه وبعضهم أجاب بما هو خلاف
 ذلك فلا يعمل عليه وأعلم أن من يرث مع الحمل لا يعطى إلا اليقين (بيانه) أن تقول (أن لم يكن وارث
 سوى الحمل أو كان من قد ينجبه) الحمل (وقف المال) إلى انفصاله (وإن كان من لا ينجبه) الحمل (وله)

(قوله) بأن يستريح إلى فراغ الحكم
 أكثر في النهاية المعنى (قوله)
 أو اعترف الورثة وإن ولدته سنة
 أشهر فأكثر وهي فرأش لأن الحق
 لهم والله أعلم (قوله) لثبوت نسبته
 أي لثبوت نسبته لثبوت حال
 الموت وإن تبين ثبوت نسبته له
 في بعضها لكن بعد الموت
 فيتحقق سبب الأرث في حال الموت
 والبره به والله أعلم (قوله) باعتبار
 التبين لو قال هنا باعتبار نفس الأمر
 لكن أنعداذا التبين قريب من
 الظهور وأوعيه

سهم (مقدر أعطيه عائلاً ان امكن عول كزوجة حامل وأبو بن لها من ولدها سدسان عائلات) لاحتمال
انه ثناتن فتكون من أربع وعشرين وتقول لسبعة وعشرين للزوجة الثلاثة وللأبوين ثمانية ويوقف
الباقى فان كان ثنتين فهو لها وأول الأكل الثمن والسدسان وهذه هي المتبرقة لأن علياً كرم الله وجهه
سئل عنها وهو يتخطب عنبراً مكوفة على روى العين والالف فقال ارغبنا قال صار نحن المراءة لها
(وان لم يكن له مستدركاً ولا لم يعطوا) حالاً شيئاً اذا لخصبط للعمل لانه يوجد منه في بطن خمسة وسبعة واثنا
عشر وكذا أربعون على ما حكاه ابن الزعفران رحمه الله وان كان كلاً منهم كان كلاً صبيح وانهم عاشوا وروى أبو الجليل
مع أبيهم في بغداد وكان من سلاطينها * تنبيه * اذا لم يعطوا شيئاً حالاً ولم يكن لهم مال غير حصتهم من التركة
فان اكمل منهم الحكم فيه طاهر وهو انه يحصل كفاية نفسه الى الوضع لأن حصته الآن بمنزلة العدم
وانما المحجور فهو الذي يحتاج الى النظر والله يظهر فيه ان الولي الوصي او غيره يرفع الامر الى القاضي يفعل
نظير ما مضى في هرب نحو عامل المساقاة اذا تعذر بيع نصيبه ولم يوجد متبرع وفي القسط اذا لم يجد متبرع
ولا بيت مال ولا متبرع فيخلفه بقبض لهم من بيت المال او غيره فان تعذر الزم الغنى بما لا ينفق عليهم
قرناً فان تعذر القاضي ولو بقية فوق مساقاة العدوى او تخيف منه على المال اتراض الولي وله
الاتفاق من ماله والرجوع ان شاء الله انفق ليرجع فان لم يكن له ولم يزل له البلاء اقامه من فعل ما ذكر
اخذاً ما مضى أو أخرجوا للحر والذي يظهر اخذنا ما مضى في زكاة نحو الغصب ان الحام لا يترضى هنا
لا خارج زكاة للظن بل يؤخر الوضع ثم يخرج ما مضى وفارقت النفقة بأنها حالاً ضرورية ولا كذلك
الركوة كما يجري ذلك كله في سائر صور الوقف في كلامهم * (وقبل ان ذكرنا للجل أربعة) بالاستعراء وانصر
له كتهرون (فيعطون البتين) فيوقف مبرات أربعة و يقسم الباقي في ابن وزوجة حامل لها الثمن وله
خمس الباقي ويجوز من دفع له شئ من التصرف فيه ولا يطالب بضامن وان اخجل تلف الموقوف ورث
ما اخذه ليقسم بين الكل كما مضى * تنبيه * يكفي في الوقف بتولها ان حامل وان ذكرت علامة خفية
بل ظاهر كلام الشئخ انه متى اخجل تقرب الوطء وقف وان لم يدعه (والخشي المشكل) وهو من ألتسا
الرجل والمرأة وقد يكون له كتشبه الطائر وما دام مشكلاً استحال كونه أباً او جداً او أماً او زوجاً او زوجة
وهو من تخشع الطعام اشتبه طعمه المتصور بطعم آخر (ان لم يختلف ارثه) بذكرته أو أنوثته * (كولاً أم
ومعنى هذا) واضح انه يدفع له نصيبه (والأ) بأن اختلف ارثه بالذكورة وندها (فيجعل الباقي من حصه
وحق غيره ويوقف) الباقي (المشكول) فيه حتى يبين حاله ولو بقوله وان اتهم وان ورث تقدير لم يدفع له شئ
وووقف ما مضى على ذلك التقدير وان ورث عليهم ما لم يكن اختلف ارثه اعطى الاقل ووقف الباقي امثلة
ذلك التي في أصله * ولدخني وأخ تصرف للولد النصف ولدخني وبنت وعم يعطى الخنثى والبنث الثلثين

(قوله) من أربع وتقول لسبعة بترك
اتناء في الأول كذا في أصله رحمه الله
(قوله) والأكل الثمن والسدسان
ويبقى سهم فان كان شافق يدفع
للأب بالتعصيب وان كان ذكر كافاً أكثر
او ذكر امه اثني فأكبر كعمل للزوجة
الثلث وللأبوين السدسان بغير عول
والباقي للأولاد ابن شعبة (قوله)
على روى العين والالف فيعط
اذا روى هي العين فقط واما الالف
فوسل والله اعلم على ان الهلاك
الروى على الحرف الذي نبى عليه
الاجتماع محل تأمل

باخوة الاب والجدس باخوة الام وزعم انه لا يلزم من اشتاء التورث بجهتي فرض اشتاءه بجهتي فرض
 وتعيب ممنوع لان الفرض أقوى من التعصيب فاذا لم يؤثر في التورث تعيب ولا رد ما صرف في الزوج
 لان كالمشاهة في جهتي فرض وتعصيب من جهة القرابة (وقيل) ترب (هما) النصف بالثوة والباقي
 بالاخوة وهو قياس ما يأتي في ابي عم أحدهما أخ لام حيث أخذت باخوة الام وبخوة العم الا ان يفرق
 بأن وجود اب العم فقط معه أو جبه له غير عليه فوجب العمل بجهته وهنا لا موجب للتورث لان اتحاد الأخ
 فان قلت قضية ذلك انه لو كان مع هذه البنت التي هي أخت لأب أخت أخرى غير بنت أخذت الأولى
 النصف بالثوة وقسم الباقي بينهما بالاخوة وكلامه (بأن ذلك) يقتضي ان السابق للثانية فقط قلت ليس
 قضية ذلك لان التعصيب في الأولى انما جاء فيها من جهة البنت التي فيها وقد أخذت من اخلاف بخوة
 العم في الأخ لا من فاقه فان تعصبت به ليس من جهة اخوة التي أخذتها وقولهم السابق في الأول لما أخذت
 فرضها لم تصلح لتثبوته يؤيد ذلك ثبوتها (والله اعلم) وهذا استدراك على إطلاق أصله من فيه
 جهة الفرض وتعصبت به ما قولا وجمع من الشراح لاحتياج لهذه الزيادة لعلها من قوله الذي ومن
 اجمع فيه جهتا فرض نعم افادت حكاية وجه ليس في أصله غير سديد لان ما هنا من قاعدة اجتماع فرض
 وتعصبت اذا لاخت عصبة مع البنت وما يأتي من قاعدة اجتماع فرضين ولا يلزم من رعاية الفرض أقوى
 نعم رعاية خصوص الفرض وانه أقوى هاتين في غير رأيه ما ينهم هذا الاستدراك وقوله أشار لذلك
 بقوله فلو تفرعوا على ما في أصله المذهب ومع ذلك هو حسن وتوضحه وخفاه ذلك لان في الصريح من
 الوضوح وبیان المرام ليس في غير ما لا سيما ما فيه خفاء (ولو اشترك اشخاص في جهة عصبة وتوارد
 احدهما قرابة اخرى فكما يجي عم احدهما أخ لام) بأن يتعاقب اخوان على امر أو تولى لكل ابنا
 ولا احدهما ابن من غيرهما فانما لا يسامع الاخر واحد منهما اخوة لاه (فله السدس) فرضا باخوة
 الام (والباقي بينهما بالسوية) وانما اشاع الأخ من الام في الولاء جميع المال لما مر أن أقواله
 لا رتب ما فيه فمحض للترجيح بخلافه هنا (فلو كان معهما بنت فلها نصف والباقي بينهما) بالسوية
 لسقوط اخوة الام بالبنت (وقيل يخص به الاخ) لان اخوة الام لما حجت بمحض كالأخ لا بون
 مع اخ لا يرد وضوح الفرق فان الحب هنا اطلق اعتبار قرابة الام فكيف يرجح ما حجت به لا يرد ما صرف
 في الولاء هنا ثم لم يوجب مقتضى للارث بها وهما وجد مانع لها عنه وشتان ما بينهما (ومن اجمع فيه جهتا
 فرض ورث باقواهما فقط) لما مر (والثوة بأن تعيب احدهما الاخرى) تحجب حرمات او تبصان
 (اولا تعيب) اسلاوا الاخرى فتعيب (او تكون أقل حجباً) من الاخرى فالأول كنت هي أخت
 لام بأن يطأ مجوسى او مسلم بندها فقتلها) فالأخوة للام ساقطة بالبنت بصورة تحجب النقصان
 ان يشك مجوسى بنته فقتلته وشاوت عوت عنها فلها الثلثان ولا عبرة بازواجية لان البنت تحجب الزوجة
 من الربع الى الثمن (والثاني كالم هي أخت لأب بأن يطأ بنته فقتلته) فترث بالامومة لانها لا تعيب
 حرمانا اسلاوا لاخت تعيب (والثالث كالم هي أخت) لأب (بأن يطأ هذه البنت الثانية فقتلته ولها
 فالأولى امه) أى الولد (واخته) لانه قترت بالحدود لانه أقل حجباً اذ لا تعيبها الا الام والام لاخت
 تعيبها جماعة نعم ان حجت القوي بقررت بالعصبة كالومات هنا عن الام واماها أقوى جهتي العليا
 وهي الحدود مع مجوسى بالام قترت بالاخوة فلام الثلث بالامومة ولا تقصها اخوة نفسها مع الاخرى عن
 الثلث الى السدس ولعلها النصف بالاخوة وبلغز بها فقتل بالحددة أم الام مع الام وبكون الجدة
 النصف وللام الثلث قال الشخان ولا يرون هنا بازواجية قطعاً لظناها وفيه نظر بناء على الاسع من
 عصبة اسكتهم* (فصل) في أصول المسائل وما يعول منها وتابع لذلك (ان كانت الورثة عصبات بالنسب

(قوله) من جهة اشرافه فيه انه رتب
 عليه ما ساقى في ابن عم الام
 اربها ساقى منها (قوله) وهو قياس
 ما يأتي الى قوله لا سيما ما فيه خفاء
 في النهاية الضامع غير رئيس في
 اللفظ (قوله) بأن وجود ابن عم الأخ
 ليس وجوده مع غير الأول رتبها
 كما مر جوابه والله أعلم ثم أتت
 المحكي أشار الى ذلك (قوله)
 لما حجت أئلم يورث بها لا حجباً
 اسلاوا حجباً شرعية قوله الاق فان
 الحب هنا الخ والله أعلم
 * (فصل) (ان كان قول المتن)
 ان كان الورثة عصبات حجباً شرعية
 أولى وقوله ان تعصبا شرعية ثالثة
 حذف جوابها للدلالة ما قبلها عليه
 وقوله وان اجمع الخ من الشرعية
 وجوابه ما عطف على ان تعصبا
 مع جوابها ومجموع الشرطين
 جواب الأولى والمعنى ان كان الورثة
 عصبات فان تعصبا ذكر أو أوانا
 قسم المال بينهم بالسوية وان
 اجمع فيهم القسمة فقتل ذكر
 كاشين وهذا مما لا غبار عليه فلا
 وجه لتسوية النساك اليه والله أعلم

وأتى فيه الأقسام الثلاثة الآتية أو بالغرو ويختص الثالث قسم المال يعني التركة من مال وغيره (بهم بالسوية أن تحضوا ذكورا) كذب أو أخوة (أو أئنا) كثلث نوه أو اثنين فبالسوية ولا تحضرون في غيرهن على أن السبكي نازع في أنه وجد فيها اجتماع عصبات حازرات لكن بمال الجدوى (وان) عطف على أن الأولى لا الثانية لفساد المعنى لكنه هو أن هذا القسم ليس فيه الورثة عصبات ولم يال به لوضوح المراد (الجنة الصنفان) من النسب (قد ركب ذكر اثنين) عدل البعير قد ركب اثنين نصف نصيبه لا تنافهم على عدم ذكر الكسر (وعدد الرؤس المقسوم عليهم) يشاله (أصل المسئلة) قبل الأحسن أعراب أصل مبتدأ مؤخر ويوجب بأن المراد الحكم على هذا العدد بأنه يقال له ذلك كما قدرته في ابن وشت هي من ثلاثة وكذا في هؤلاء إن لم يتفاوتوا في الملك والأصل المسئلة من يخرج المتأديركا لقروض (وان) مكان فهم أي الورثة لفساد المعنى والعصبات وان دل السياق عليه لفساد المعنى (د فرض أودوا) بالثنية (فرضين) أودوا كلهم ذوى فرض أودوا فرضين فالاقتصار على الصورة الأولى للتبثيل (مماثلين فالمسئلة) أصلها (من مخرج ذلك الكسر) في بنت وعم هي من اثنين وفي أم وأخ لام وأخ لآب هي من ستة وزوج وشقيقة أو أخت لآب هي من اثنين وتسمى البتة إذ ليس لنا شخصان برئان المال مناصفة فرضنا سواهما وأختين لغرام وأخوين لأم هي من ثلاثة والمخرج أقل عدد يصح منه الكسر (فخرج النصف اثنان والثلث) والثلثين (ثلاثة والرابع أربعة) والسادس ستة وأثنى عشرة) وكلها مشتقة من اسم العدد فنظروا معنى الألف النصف فأنه من المناصفة اتبادف السبعين واستواهما ولو أراد بذلك قبل ينضم أوله كثلث وما بعده (وان كان) أى وجد (فرضان مختلفان المخرج) فإن تدخل مخرجاها فاصل المسئلة أكبرها كدس وثلاث في أم وأخ لام وعم هي من ستة (وان تواقتا) بأحد الأجزاء (نرب وفي أحدهما في الآخر الحاصل أصل المسئلة كدس وثن) في أم وزوجة وابن (فالأصل أربعة وعشرون) حاصلة من ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر هو أربعة في ستة أو ثلاثة في ثمانية (وان) أي ان ضرب كل منهما في (كل) والحاصل الأصل كثلث وربع في أم وزوجة وشقيق (الأصل اثناعشر) حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة أو عكسه (فالأصل (أى المخرج (سبعة) فترعه على ما قبله لعلهم ذكره للمخرج الخمسة وزيادة الأصلين الآخرين (اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون) لأن القروض القرآنية لا تغنى حساب ما من هذه وزاد متأخروا الأصحاب أصلين آخرين في مسائل الحدود والأخوة حيث كان ثلث الباقي بعد القروض خير الة ثمانية عشر كذا وأما خمسة أخوة لغرام أقل عدد له دس صحيح وثلث ما بقي هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوجات وأم وجد وستة أخوة لغرام لأن أقل عددهم أربع و دس صحيحان وثلث ما بقي هو الستة والثلاثون واستصوب التثني والأمام هذا واختاره في الزوجة لأنه أخضر ولأن ثلث ما بقي فرض ضم لغرو فلتكن الزوجة من مخرجها كفي زوج أو ابن هي من ستة اتفاقا فلولا ضم ثلث الباقي للنصف لكأن من اثنين وأربع من ستة ونوزع في الاتفاق بأن جماعها من اثنين واعتذر الإمام عن القدماء بأنهم انما جاعل ذلك صحيحا لوقوع الخلاف في ثلث الباقي والأصول انما هي موضوع للجمع عليه (والذى يعول منها) أي من هذه الأصول ثلاثة وصرح العزل زيادة في لسانهم ويتقص في الانصاف وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم عليه ما جمعه من مذهب كل السبعة في زوج وأختين فأشار عليه العباس به اخذ انما هو معلوم فبين مات وترك ستة وعليه رجل ثلاثة ولا خوارعة ان المال يجعل سبعة أجزاء وموافقوه ثم خالف فيه ابن عباس رضي الله عنهما وكانه ممن يرى ان شرط انعقاد الإجماع الذى يخرج مخالفتهم اقراض العصر

(قوله) عدل اليه عن قدر لاثنى الخ أقول قوله على عدم ذكر الكسر أى في صحيح المسائل فيما يظهر والأولى في بيان سكتة اختيار هذا التعبير فيما ظهر لهذا المختبر ملاحة نظم القرآن الشريف المصون عن التبدل اليه والتجرب هذا وقوله عدل اليه قضي أن عدل اليه تعبيرا أصل والأصل في التعبير وكل منهما يحمل أصل والله أعلم (قوله) وينبأ بأن المراد كذا في النهاية أنما وخبر في المعنى تعما لأن شهيد بأن الأصل مبتدأ مؤخر (قوله) ونوزع في الاتفاق المازع هو ابن الرفعة في الطلب (قوله) جعلوها من اثنين وعليه مسمى الشارح رحمه الله فمما سبق في شرح قول المتن وأما معنى الأم في مسئتي زوج وأول ابن الخ فتذكر والله أعلم (قوله) انما جعلوا ذلك صحيحا أى جعلوا الأولى من ثمانية عشر والثانية من ستة وثلاثين صحيحا لأن أصلا فأصلها عندهم في الأولى مخرج فرض الأصل وفي الثانية حاصلة ضرب وفق مخرج فرضها في مخرج فرض الزوجة مثلا اثناعشر إذا علت ذلك فالأولى ذيلك لذلك

وسكونه ليس لفظه ان يحمر لا قبل الحق لوطهر له بل لسكونه لم يوحده سبب المخالفة كذا قبل ولم يلم منه
ان لا اجماع الا ان يقال ان عدم ظهوره رثى له حيث نصرة كعدم بالنسبة لان تعداد اجماع وان جازله
خرقه بعد النظر لعدم اقراض العصر بل بالنظر لهذه الجوز له خرقه وان وافق المجمعين أولاً ونظيره
ما وقع في كرم الله وجهه في سبع أم الولد حيث وافقته على منعه ثم رأى جواره فقال له عيدة السطاني
رأى في الجملة أحب الناسم رأى وحده ولا يشكلاً أصلاً (السنّة إلى سبعة كزوج
واختين) لغرام فقول بمثل سدسها ونقص من كل سبع ما نطق به (والى ثمانية كهم) ادخال الكاف
على الصغير لغة عدل الهامع قتلها وما للاختصار (وأم) لها السدس وكزوج وأخت لغرام وأم وتسمى
المباهلة من الهل وهو النع لان عمر لما قضى فيها بذلك خالته ابن عباس بعدم موته جعل للاختصاص في
بعدا نصف والثالث تقبل له خالفت الناس فطلب المباهلة المذكورة في الآية وفيه ما مر آنفاً (والى تسعة
كهم واخلام) له السدس (والى عشرة كهم واخرلام) له السدس وتسمى أم القروخ الخاء المعجمة
والجيم لكثرة الالاث فيها وكثرة سهاها العائلة والمشر بحجة لان التام في شرا أول من جعلها
عشرة (والاثناعشر) تقول (الى ثلاثة عشر) كزوجة وأم وأختين) لغرام فقول بنصف سدسها
(والى خمسة عشر كهم واخلام) له السدس (وسبعة عشر كهم واخرلام) له السدس وكثلاث وجات
وجدتين وأربع اخوات لام وثمان اخوات لغرام وتسمى أم الارامل لان فيها سبع عشرة اثني عشر اوبات
والدسار بة لان الميت لترك سبعة عشر دينار اخض كاديسار (والاربعة والعشرون) تقول (الى سبعة
وعشرين) فقط (ككتبين وأربعين وزوجة) فقول بمثل ثمانها ومر أنها تسمى المنبرقة (واذ غائل العددين
كثلاثة وثلاثة (فذلك) ظاهره انه يكتفي بأحدهما وان اختلفا وفي الأكثر لا يقل مرتين فأكبر
(كثلاثة وستة أو تسعة) أو خمسة عشر (فقد اخلان) لدخول الأقل في الأكثر حيث هو المراد من
التفاعل فيكون بالأكبر ويجعل أصل المسئلة كهم (وان) اختلفا (ولم بينهما) الا عدد ثالث فتوافقان
يجزئه كل ربعه ستة) فانها متوافقان (بالنصف) لان الاربعه لا تقبى التسعة بل يبقى منها اثنان يغنيان
كليهما وهما عدد ثالث فكان التوافق يجزئه وهو النصف لان العبرة بنسبة الواحد لما وقع به الاثنا
ونسبته للاثنين النصف وللثلاثة كسبعة واثنى عشر اذ لا بينهما الا الثلاثة الثلث والى الاربعه كثمانية
وأربعين مع اثنين وخمسين اذ لا بينهما الا أربعة اربع ولم يعتبر هنا اثناء الاثنين لانه سبق مثال التوافق
بالنصف وهكذا الى العشرة فان كان المقنى أكثر من عشرة فالتوافق بالجزاء كجزء من أحد عشر ومتى
تعدد المقنى فالتوافق بحسب نسبة الواحد الى كل من ذلك المتعدد كاثني عشر مع ثمانية عشر بينهما
ثلاثة وستة واثنان ونسبة الواحد لاولى ثلث ولثاني سدس ولثالث نصف فتوافقهما بالاثلاث
والاسداس والانصاف ومر أن حكمهما انك تنصرب وفق أحد العددين في الآخر كما في العبر بتأديق
الجزاء كالسدس هنا (وان) اختلفا (ولم بينهما) الا واحد) لم يقل عدد واحد لانه ليس بعدد عند أكثر
الحساب (بأنا) لان بينهما وهو الواحد من غير جنسهما وهو العدد وكأنه أشار الى هذا الفرق
بتغيير الجزء الموجب للسؤال عن حكمته (كثلاثة أو أربعة) ضرب أحدهما في الآخر يجعل
الحاصل أصل المسئلة كهم (والمتداخلان متوافقان) أى كل متداخلين متوافقان بجزاء على العدد
الأقل كثلاثة مع ستة بينهما توافق بالاثلاث (ولا عكس) بالبعثى الغوى أى ليس كل متوافقين متداخلين
لوجود التوافق ولا بد اخل كسبعة مع ثمانية لان شرط التداخل ان لا يزيد الأقل على نصف الأكثر والمراد
بالتوافق هنا مطلقه الصادق بغير التباين لا التوافق السابق لانه تسع التداخل كما عرفت من حديثهما
السابقين فيصير يصدق عليه الأثرى ان الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لان شرطه ان لا بينهما

(قوله) وانك تنصربهما
لف وتشر غير مرتب

الاثاث والثلاثة تفتي الستة (فروع) في فتح المسائل وتوقفه على معرفة تلك الاحوال الاربعة
وطا له بيانها وجعل الفروع ترجع لانه المندرج تحت كل سابق فالترجمة بهذا أظهر منها فيما بعد
ولكون التصديبه سلامة الحاصل لكل من التكرير في تعجبا (اذا عرفت أصلها) أي المسئلة
(واستتبع السهام عليهم) أي الورثة بلا كسر كزوج وثلاثة بنين (فذلك) وانحصر عن العمل
(وان انكسرت) السهام (على صنف) منهم (قوبلت) سهامه المتكسرة (بعدد فان بنا) أي
السهام والرؤس (نرب عدده في المسئلة بعولها ان عالت) فما اجتمع تحت منه كزوجته واخوين
لهما ثلاثة متكسرة يضرب اثنان عددهما في أربعة أصل المسئلة تبلغ ثمانية ومنها تصح وكزوج
وخمس اخوات له أن أربعة لا تصح يضرب عددهن في سبعة ومنها تصح (وان توافقا ضربت وفق عدده)
أي النصف (فها) بعولها ان كان (فما يبلغ تحت منه) كأم وأربعة اعمام لهم سهمان توافقان
عددهم بالنصف فيضرب اثنان في ثلاثة ومنها تصح وكزوج وأربع بنات تعول خمسة عشر لثبات
ثمانية توافق عددهن بالنصف فيضرب نصفهن ثلاثة في خمسة عشر تبلغ خمسة وأربعين ومنها تصح
(وان انكسرت على نصفين قوبلت سهام كل صنف) منها (بعدد فان توافقا) أي سهام كل منها
وعده ويحتمل عود الضمير على مطلق السهام والعدد للثبات توافقا والصدق (رد النصف) الموافق
أي عدد رؤس (الى) جزء (وفته والا) بتوافقا كذلك بان تسا في كل من التسعين أو احدىهما
(ترك) عدد كل فرد في جماله في الاولى وترك الميان جماله في الثانية فهذه ثلاثة احوال امان توافق كل
أولا توافق واحدهما أو توافق احدىهما فقط وفي كل منهما أربع نسب بنات اعمامهن توافق
وتداخل وتسا هما (ثم ان تماثل عدد الرؤس) في تلك الاحوال (نرب احدىهما في أصل المسئلة
بعولها) ان كان (وان تداخلت اربا كبرهما) في ذلك (وان توافقا ضربت وفق احدىهما في الآخر)
نرب (الحاصل في) أصل (المسئلة) بعولها ان كان (وان تسا) ضربت احدىهما في الآخر ثم
(الحاصل) في أصل (المسئلة) بعولها ان كان (فما يبلغ) الضرب في نوع مما ذكر (تحت المسئلة منه)
ويسمى المضروب في المسئلة من المثل أو الاكبر أو الوق أو الكل أو حاصل كل جزء السهم وامثلة تلك
الاحوال الاثني عشر ظاهرة منها لتوافق مع التماثل أم وستة اخوة لام وثنا عشرة اختا لغير أم للاخوة
سهمان من سبعة توافقان عددهم بالنصف فترجع الثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالربع
فترجع الثلاثة فمما لا تضرب ثلاثة في سبعة ومنها تصح ومنها لثبات واخوان لغير أم تصح
من ثمانية عشر ومنها للتوافق في احدىهما مع التداخل أربع بنات وأربعة اخوة لغير أم يرجع عددهن
لاثنين فيجد الاخلاص تضرب أربع في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنها تصح (و يقاس على هذا) للذكور
(الان) تسار على ثلاثة أمهات (كجنتين وثلاثة اخوة لام وعين (وأربعة) كزوجتين واربع
جيدات وثلاثة اخوة لام وعين فينظر في سهام كل صنف وعدد رؤسهم فثبت وجدنا الموافقة ردنا
الرؤس الى جزء الوق والا أنشأها بحالها ثم في عدد الاسناف تماثلا توافقا وتساها بالاولى من
سبعة وتضم من ستة وثلاثين والثمانية من اثني عشر وتضم من اثنين وسبعين (ولا يزيد الا انكسار على
ذلك في غير الاولاب لا استقرار لان الورثة في الفريضة الواحدة عند اجتماع كل الاسناف لا يمكن
زادهم على خمسة كما علم مما راول الباب ومنهم الاب والام والزوج ولا تعددهم (فاذا اردت) بعد
فراغك من فتح المسئلة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فانرب نصيبه من أصل المسئلة)
بعولها ان كان (فما ينرب منها فخالبة فهو نصيبه ثم تسعه على عدد النصف) مثاله لا عول جدان
وثلاث اخوات لاب وعين من ستة واضع من ستة وثلاثين جزء سهمها ستة لثبات واحدتها ستة

(قوله) أو الوق أو الكل هذا
خاسان بما اذا كان الانكسار على
نصف وما عداهما بما اذا كان على
صنفين فأكبر والله أعلم

وللاخوات أربعة فيها أربعة وعشرين والباقي للعم وبعل وزوجتان وأربع جدات وست شقيقات من
 اثني عشر وقول الثلاثة عشر جزءاً سبعة فاسطة فقص من ثمانية وسبعين من لثني منها أخذهم مضروباً
 في ستة (فرع) في المناجات وهي من جملة تصحيح المسائل فلذا أحسنت ترجمتها بشرع كالتي قبلها وهي
 لغة مفصلة من النسخ وهو لغة الألف والنقل وشرعناها أن يموت أحد الورثة قبل النسبة والمعنى اللغوي
 موجود فيه إذ المسألة الأولى ذهبت وصار الحكم لثانية مثلاً وأيضاً فالأول قد يتناحى عنه الأبدى
 وهي من عوض علم الفرائض (مات عن ورثة فمات أحدهم قبل النسبة فان لم يرث الثاني غير الباقيين
 وكان أرثهم) أي الباقيين (منه) أي الثاني (كلهم من الأول جعل) الحال بالنظر للعساب (كان
 الثاني) من ورثة الأول (لم يكن وقسم) المال (بين الباقيين كخوفه وأخوات) لغیر أم (أو بين ومات
 مات بعضهم عن الباقيين) وقدم الأخوة لاتخاذ أرثهم من الأول والثاني أذهب الأخوة بخلاف الباقيين
 فانه في الأول بالنسبة وفي الثاني بالأخوة وما شوهد به كلامه ونسبته من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين
 وكونهم عصبة ليس بشرط الاتري أمه الوفاة عن زوج وابنتين من غيره ثم مات أحد الابنتين قبل النسبة
 فوارث الثاني هو الابن الباقي وهو عصبة فيمادون الزوج وهو ذو فرض في الأولى وغير وارث في الثانية
 ففرض ان الميت الثاني لم يكن ويدفع ربع التركة للزوج والباقي لابن (وان لم ينص وارثه في الباقيين)
 لتكون الوارث غيرهم أو لئلا يكون الغير يشاركهم فيه (أو المحصر) أرثهم (واختلف قدر
 الاستحقاق) لهم من الأول والثاني (فصير مسألة الأول ثم مسألة الثاني ثم انقسم نصيب الثاني من
 مسألة الأول على مسأله فذلك) وانع زوج واختن لآب ماتت احدهما عن الأخرى ونف
 فالأولى بعولها من سبعة والثانية من اثنين ونصيب الميتة انسان من الأولى تنقسم على مسألتها
 (والا) تنقسم (فان كان بينهما موافقة تنرب وفق مسئلته في مسألة الأول) كحديث وثلاث أخوات
 متفرقات ماتت الاخت لأم عن أخت لأم هي الشقيقة في الأولى وأم أم هي إحدى الجدتين وعن
 شقيقتين فالأولى من ستة ونصف من اثني عشر والثانية من ستة وخمسة ونصف الميتة الثانية من
 الأولى ثمان موافقة مسألتها بالنصف فضر نصف مسألتها في الأولى تبلغ ستاً وثلاثين لكل من
 الجدتين في الأولى سهم في ثلاثة ثلاثين للوارثة في الثانية سهم في واحد واحد وللأخت للآب في الأولى
 سهمان في ثلاثة وستة وللأخت للآب من في الأولى ستة في ثلاثة ثمانية عشر وفي الثانية سهم في واحد
 واحد وللشقيقتين في الثانية أربعة في واحد بأربعة (والا) يكن بينهما توافق بل تباين ولا يأتى هنا
 التماثل والتداخل (تنرب كلها فيها بالغ بمقتضاها ثم قل (من لثني من) المسئلة (الأولى أخذ
 مضروباً وفيها تنرب فيها) وهو جميع المسئلة الثلاثة أو وفقها (ومن لثني من الثانية أخذ مضروباً
 في نصيب الثاني من الأولى) ان تبايناً (أو) في وقتها ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق) زوجة وثلاث بنين
 ونف ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة هم الباقيون من ورثة الأول فالأولى من ثمانية والثانية نصف من
 ثمانية عشر ونصيب الميتة من الأولى سهم تباين مسئلتها فتنرب الثانية في الأولى تبلغ ثماناً وأربعة
 واربعين للزوجة من الأولى سهم في ثمانية عشر ومن الثانية واحد في ثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان
 في ثمانية عشر ومن الثانية خمسة في واحد وما احتجنا منه يصير كسئلة أولى فإذا مات ثالث عمل في مسئلته
 ما عمل في مسئلة الثاني وهكذا

(كتاب الوصايا)

قبل الانسب تدعى على ما قبلها لان الانسان يوصي ثم يموت ثم يتقسم تركته ويرثان علم قيمة الوصايا
 وذويها ما شاع من علم الفرائض ونابع له فتعين تقديم الفرائض كدرج علية اكبرهم جميع وصية

(قوله) وشرعنا ان يموت الخ فيه
 مسألة لان الثانية تنقسم في نفس تصحيح
 مسألة يموت فيها أحد الورثة قبل
 النسبة (قوله) وعن شقيقتين سبع
 في هذا التصویر الشارح الحق
 وهو مثل تأمل ادعى هذا التدبير
 بلزم ان يكون الوارث في الأولى من
 أولاد الأم جمع لا واحداً لهم إلا ان
 يفرض قيام مانع خذور براتبين
 عند موت الأول فانه مثل

(كتاب الوصايا)

(قوله) فتعين تقديم الفرائض كيف
 يشعن مع وجود الوجه الظاهر
 للأول كذا أفاده المحشى ولثان
 يقول لوجه التوقف بعد تسليم
 التوقف كما سبق له والله أعلم

مصدر أو أوجه ومنه حين الوصية ومعنى اسم المفعول ومنه من بعد وصية من وصيت الشيء بالشيء بالتصنيف
وصلته ومن ثم قال في الشاموس وصى كوي وصل وأنزل ويوصيكم الله يفرض عليكم أو أوصاه أو وصى
به أو أوصاهم آخرهم انتهى ويقال وصى وأوصى بكذا القلان بمعنى وأوصى اليه ووصاه أو أوصاه بوصية
عهد اليه وجهه وصية فعمل اطلاق الوصية على التبرع الآتي قريسا والعهد الآتي آخر الساب وانها
لغة الايضال لان الموصي وصل خبره نسيان خبره عقبها كذا وقع في عبارة شارح حصل القربة
الواقعة بعد الموت بالقربات المتخيزة في حياته وهذا أوضح لان القصد بالوصية اقبال الوفاها الى ما قدمه
منجزا في حياته ومشرعاً لا يعني الايضال لما أتى فيه تبرع بنصف ولو تقديرا لما بعد الموت ليس بتدبير
ولا تعليق عتق بصفه وان التقاطها حكما كثر عتق في مرض الموت أو ما الحق به وهي سنة مؤكدة
اجما عاوان كانت الصدقة بعهف فرض أفضل فينبغي أن لا يغفل عنها ساعة كانص عليه الخبر
الصحیح حاقي امرئ مسلم له شيء يوصي به يبت يله أويلته لان الوصية مكتوبة عند رأسه أي الحزم
أو المعروف شرعا لذلك لان الانسان لا يدري متى يفتقر الموت وقد نباح كباقي وعليه حمل قول الرافي
انها ليست عند قربة بأي دأما بخلاف التدبير وتجب وان لم يقبه بخوم مرض على ما اقتضاه الحلا فهم
الصحیح باقي قيل قوله وطلق حامل ما يصرح بتقدير الوجوب المخوف وخوفه بخضرة من ثبت الحق به
ان ترتب على تركها نسيان على عليه او عنده ولا ينبغي ان يعلم الورثة أو نسيان عوا لحنا لما أتى في الايضال
وتعمر لمن عرف منه انه متى كان له شيء في تركه أفسدها وتركه بالزيادة على الثلث ان لم يصدق حرمان
ورثته ولا احرمت على ما أتى واركانها موص وموصي له وموصي به وصيغة ذكرا على هذا الترتيب
متدنا بالاولها لانه الاصل فقال (تعم وصية كل مكلف حر) كلما وبعضه مختار عند الوصية (وان كان)
مفسدا أو سفيها لم يجز عليه أو (كافرا) ولو حرا وان أسروا في روق عددا كتمه كلامهم وانما يتبعه
امان حرا والاولا لانه نظر لان المال في الوصية معتبر بحال الموت وهو غير مالك حينئذ لان يقال يحل
اعتباره حينئذ فحين يتصور ملكه في هذه الحالة ~~لكنه~~ بعد ذلك كما يصح سائر عتق ودمه والتقدير
فيه أخذ من ان القصد منها زيادة الاعمال بعد الموت وهو لا عمل له بعد مذبذبان المنظور اليه فيها
بطريق الذات كونها عقدا ماليا لا خصوص ذلك ومن ثم صحت صدقة وعقده وبأن في الردان وصية
المستندة وقوفة وشمل الحد المجبور عليه بصفه أيضا لكن صرح به لبيان ما فيه من الخلاف الذي
لا يأتي في غير المجبور وان في فيه خلاف آخر يخرج من الخلاف في أنه هل يعودا لغير بطرق الوصفه
من غير حجرا كم أو لا فقال (وكذا المجبور عليه بصفه على المذهب) لجهة عبادته ومن ثم أخذ قراره
بعقوبه وطلاق ولا يحتاجه للشواب (لا يجنون وبغني عليه وصي) اذا عبادته لهم بخلاف السكران
وان لم يكن له غير كما يعلم بما أتى في الطلاق (وفي قول نفع من صيغ) لانها لا تزال الملك حالا ونسيان
بأنه لا ينظر لذلك مفساد عبادته حتى في غير المال (ولارقيق) كله عندها ولو لم يكالم بأذن له سديده
لعدم ملكه أو أهلية (وتيل ان عتق) بعدها (ثم مات تحت) منه وردت نظير ما صرح في المميزا المبيع
فخص بمال ملكه بعضه الحر الا بالعق كقائه جميع لانه ليس من أهل الولاء (واذا أوصى لجهة عامة
فالشرط ان لا تكون معصية) ولا ~~مكروه~~ أو أي لانه لا لعارض كما يعلم بما أتى في التذرع بها وكذا
اذا أوصى لجهة بشرط عدم المعصية والكراهة أيضا ومن ثم بطلت لكافر بنحو مسلم وأوصى وكان
وجه انتصاره على الاولى كثرة وقوعها وقصد بخلاف غير الجهة ومثل عدم المعصية القربة
كأنه سجد ولومن كافر بنحوه على قبره في عالم غير ملة وتوسو قبره ولو به لانه لا ولو بغيرها
للهي عنه وفي زيادات العبادي أو أوصى بأن يدفن في بيته بطلت الوصية ولعله بناء على ان الدفن في البيت

(قوله) وهي سنة مؤكدة الى قوله
(قوله) في النهاية أيضا مع تغير
واركانها في النهاية أيضا مع تغير
يسير في اللفظ الا أنه لم يقبل كراهة
الزيادة على الثلث بعد قصد
الحرمان كما فعل الشارح رحمه الله
(قوله) مختار عند الوصية قد شال
لا حاجة اليه مع القول بعدم
تسليف المكره المتصور في
الاصول (قوله) والتقدير فيه على
المتن في النهاية (قوله) خلاف
السكران الخ في النهاية (قوله)
ولا مكر وهما قول المتن كعارة
كناية الخ في النهاية أيضا (قوله)
ولو بغيرها لانني خولف فيه م ر
وكذا قاله المحشي وهذا مر
ساحب التامية والذي رأيت بها
الطلاق منع البناء للتدبر وان لم يصرح
بالتعميم كالشارح ولعله كتب قوله
خولف الخ على قول الخفصة
وتوسو قبره فاشبهه على جامع
الحاشية

مكره وليس كذلك والمباحة كفلت أسارى كفار مناوان أوصى به ذمى واعطاء غنى وكافرو بناء
 رابط لنزول أهل الذمة أو سيكاهم به وان سماه كنيسة عالم بأن يبادل على أنه للتعبود وحده أو مع نزول
 المارة على الأوجه أما إذا كانت معصية فلا تصح من مسلم ولا كافر (كعبارة) أو تزيم (كنيسة)
 للتعبود وكانت تخویرا وعلم محترم واعطاء أهل حرب أو ردة وتوفد كنيسة بقصد تعليمها لا لتفيع منسجها
 أى لغیر تعبدها نظهر واختار جمع المنع مطلقا * تنبيه * وقع لشخصنا في شرح الروض أنه علم بفتحها بفتح
 المكفار من أسير بأن أن الوصية لأهل الحرب جائزة فلا بأسارى أولى ثم ناقضه بعد بقوله في شرح فتحها للحرف
 ومرة ذكرا الكلام في المعنيين فلا تصح لأهل الحرب والردة ويجب أن مراده بأهل الحرب في الأول
 ماصدقه أى جماعة معنيين منهم فلا يخفى كلامه آخر كدل عليه نشر يعه المذکور فيه (أو) أوصى
 (شخص) واحد أو متعدد (فاشترط أن) يكون معينا كما يأتي له أى ولو بوجه لما يأتي في أن كان
 بطنها ذكرا وكذا كفى فيه بما بعده خلافا لما اعترضه لأن المهم كاحد الرجلين لا يتصور له ما دام على
 إيماءه الملك الذى نحن فيه وهو ما يحصل بعقد مالى وانما سمع أعطوا وهذا أحد جهات أنه تنقوض لغيره
 وهو انما يعطى معناه ومن ثم صرح قوله لو كبله بعه لا حدهما وان يكون ممن يمكن أن (تصور له الملك) حال
 الوصية كما يصير به في الحل ومن ثم لو أوصى لجلس يحدث بطلان وان حدث قبل موت الموصى لا نها
 تعليل وتعليق المعدوم منع ولأنه لا متعلق للعقد في الحال فاشبهه الوقف على من سيول له وقدر حوايل ذلك
 في المحدث بقوله لو أوصى لجلس سبيني بطل أى وان بنى قبل موته تقول جميع حال موت الموصى فيه إيهام
 بارتباطه بعدة وتلى * فخرج المعدوم والميت والهممة في غير ما أتى ثم ان جعل المعدوم تبا للوجود كان أوصى
 لا ولا زيد الموجود ومن سجدت له من الأولاد صحت لهم بها كاهو تبا للوقت إلا ان يفرق بين من
 شأن الوصية ان بقصد ما معين موجود بخلاف الوقف لأنه للدوام المنتضى لسخوله للمعدوم ما بداه ثم رأت
 بعضهم اعتمد القياس وأيده بقول الرثوة الأولاد والمزينة والنسل والعقب والعرة على ما ذكرنا في الوقف
 وهو محتمل لما أتى ان الملك ثم ناجزوهنا منتظر فإذا سكفت التبعة في الناجز فأولى في المنتظر ولا تافيه
 تعليل الرافعي الآتى لما علت ان التعليل فيها لا يتصل به اثره فلم تضرا التبعة فيه وجعا واعتمدوا الفرق فتألوا
 لأنها للتعليل وتعليل المعدوم يمنع كما شرح به الرافعي تعليل للذهب من بطلان الوصية لما تجعله هذه
 المرأة واستدل بعضهم لذلك بقول البيان لو أوصى لعقب زيد فبطلت الوصية ثم زيد فالوصية لولده أو لولد
 زيد صيرف للوجود ومن يوم الوصية دون من يولد له بعده انتهى وفي فرقه بين العقب والأولاد نظروا على ما دله
 أو لثمن من البطلان فألتى يظهر بطلان الوصية في النصف قياسا على النصف في الوقف لما أتى في الوصية لزيد والحدار
 أنسخوه مما لا يوصف بالملك ولا لثمن من سجدت من ذلك فافاء بعضهم بالغاء * كهم وخصتها بالكل
 للوجودين غير صحيح وتقرىحها على الوصية للأقارب وقتلنا لا ندخل ورثته فإلا أنه لم يرد كالأورثة
 حتى يوزع عليهم فكانهم لم يذكروا ومن ثم لو قلنا بدخولهم بطل في نصيبهم ثم رأيت بعضهم شرح بما ذكره
 لكنه استعمل بالانقباض ولا يخفى البطلان صحة الألباء على الطفال الموجودين ومن سيول له
 اخذنا مما نقل ان الشافعي رضى الله عنه فعل ذلك في وصيته لأنه لا تعليل له: اخلافه فبما روى وأورد عليه
 صحتها مع عدم كرجية ولا شخص كأوصيت بثلث مالى ويصرف للفقراء والمساكين أو بثلثه لله ويصرف
 في وجوه البر ويجب أن بان من شأن الوصية ان بقصد بها أو لثمن فكان الإطلاق أعجز لذه كهم فنيه ذكرجية
 فتمسكوا بهذا فأرقت الوقف فإله لا بد فيه من ذكر المصروف وسببها بغير المألوك وليس قضية التزنا
 خلاف ذلك خلافا لما زعمه لما أتى من الفرق الواضحين الموصى به وله * فرع * شرح الصمري وسأحب
 التنبيه وتجمع ابن الرفعة والقولى ولم يبالا بقضاء كلام الرافعي خلافاً بأنه يصح تعليق الوصية بالشرط

(قوله) بقصد تعليمها أو لا بقصد تعليمها

في الحياة وبعد الموت كأوصيت بكذا له ان تزوج حتى أو يرجع من سفره وان مت من مرضي هذا
 أو ان شاغز يدقشاء وان ملكت هذا الخلد كوصح الماوردى بقولها للتعليق بأن يدخل الأداة على
 أصل الفعل وللشرط بأن يجزى بالاصل وبشرط فيه أمراً يخرج حيث قال لو أوصى بعقبتها على
 ان لا تزوج عنتت على الشرط فان تزوجت لم يطل العتق والنكاح لان عدم الشرط ينفع امضاء
 الوصية ونفذ العتق بمنع الرجوع فيه لكن يرجع عليها بشتمتها تكون ميراثا وان طلقها الزوج
 ولو أوصى لام ولده بأنف على ان لا تزوج أعطينها فان تزوجت استرجعت منها بخلاف العتق انتهى
 به يعلم انه لو أوصى لفلان بعين الان يموت قبل البلوغ فبقي لوارثي أو بعين ابنة وبشتمتها قبل بلوغه مع
 وعلى بشرطه نعم لا بد من البلوغ في حياة الموصي أخذنا من قولهم في متى أو ان دخلت الفدا وثبت
 فانت مصدر أو حر بعد موتي لا بد من الدخول او المشيئة في حياة السيد كسائر الصفات الملقى عليها
 فان دخل أو شا بعد موت السيد فلا بد من قد بشرق بأن التدبير له أحكام خاصة به في الحياة فاشترط
 لختبتها وجود الملقى به في الحياة لتعلم الوصية لا يثبت لها من الأحكام شيء قبل الموت لجواز الرجوع عنها
 بالنقل فلم يتنج لوجود الملقى به في الحياة بل لا يعتد بوجوده الا بعد الموت كما اقتضاه كلامهم في هذا
 الباب او اوصى له بكذا ان لم يفعل كذا قبل وتصرف في الوصية به ثم فعل ذلك بان بطلان الوصية وان تصرف
 في جرح الوارث بعين الوصية به او بدله ولو بعد عدم وعوده ونقله من أحد بخلافه أو أماما في تدبير الملتزمين
 من قبول الوصية للتعلق دون الشرط فضعيف لما علت من تصريح الماوردى بخلافه ولو أشار
 لمعول لا غيره بقوله اوصيت بهذا ثم ملكه صحت كما يأتي بما فيه (فقص حمل وتنذر) بالجمعة (ان انفصل
 حيا) حياة مستقرة والام يستحق شيئا كالأثر (وعلم) ان (وجوده عندها) أي الوصية (بان انفصل
 لدون ستة أشهر) منها وان كانت فراش الزوج او سيد لانها أقل مدة الحمل فبطلان كان موجودا عندها
 (فان انفصل ستة أشهر فاكتمر) منها (والمرأة فراش زوج اوسيد) وامكن كون الولد من ذلك الفراش
 (لم يستحق) الاحتمال حدوده من ذلك الفراش بعد الوصية فلا يستحق بالثلث منه يؤخذ اخذاه قول
 الامام لا بد ان يمكن غشيان ذى الفراش لها أي عادة فان حاله العادة كان كل بن أوله والوضع دون
 ستة أشهر او كان محسوبا كان كالعديم لما يأتي ان الظاهر وجوده عند الوصية الى آخره والحاquem ستة أشهر
 فقط هنا بما عرفها لا لتخالف ما ذكره في الطلاق والعديم من الحاقها بما دونها لان الخطأ ثم الاحتياط
 للبيعة وهو ما نتج من تقدير لحظة العلق او مع الوضع نظرا للغالب من انه لا بد منها فاختص وهو عام
 الستة فصار في حكم مادونها وأما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم الاستحقاق ولا داعي للاحتياط
 وذلك الغالب يمكن ان لا يشترط بان انزال العلوق والوضع آخر الستة فنفروا لهذا الامكان وحقوا
 الستة هنا بما عرفها وهذا الذي ذكرناه أولى من قول شيخنا في شرح منعه ما حاده ان العبرة بما كان
 متائرا للعلوق لا أول المدة المستلزم للحاق الستة بما عرفها في الكل ولا نافية من ألحقها بما دونها لانه
 نظري سائر الاوباء الغالب انه لا متائرا فلا بد من لحظة انتهى وذلك لان الغاء للعقطة في سائر الاوباء نظرا
 لامكان المقارنة متاف لتصريحهم في محال متعددة باعتبارها بل مع لحظة اخرى للوضع فان اراد بدان
 صحة كل من التعيين نظرا لامكان والغالب قلنا بانهم انهم المعتقد ان لا بد من ذلك ان العبرة بالامكان
 او الغالب الوجه بل الصواب ما قررته من الاخذ بالامكان هنا وبالغالب في بقية الاوباء لما قرر من
 الفرق فتأمل فانه مهم وسيعلم من كلامه قبل العدد ان التوأم حمل واحد فانه قول جميع ردي عليه ما لو
 انفصل أحدهما من ستة أشهر ثم انفصل توأم آخر بينهما وبين الأول دون ستة أشهر فانه يستحق وان انفصل
 لثلاثة أشهر من الوصية (فان لم تكن فراشا) زوج اوسيد او كانت (وانفصل) لدون ستة أشهر

(قوله) فيعلم انه كان موجودا
 عندها ومعنى قولهم ان الحمل يعلم
 أي يعلم بمعاملة العلوم والافتد
 قال امام الحرمين لا خلاف انه لا يعلم
 وقد جزم به الراجح بعد هذا نحو
 صفحة في أثناء فرق ذكره في الزين
 العبراني في شرح آفته في علم
 الحديث ذكره في سبع انواع
 الاجازة وهو الاجازة لمن ليس بأهل
 حين الاجازة (قوله) احد توأمين
 لستة أشهر كذا في أسله رحمه الله
 وهو ينافي ما قرر من الحاقها
 بما فوقها

جنه (ولا كثر من أربع سنين) من الوصية (فكذلك) لا يستحق للعلم جحدوته بعد الوصية (اولدونه) أي الأكثر (استحق في الظاهر) لأن الظاهر وجوده عند الوصية إذ لا سبب هنا لظاهر الحال عليه وتقدير الزنا سنة تليق بها وطء الشهة نادر وبهذا اتفق الفرق بين الحاق الأربع بمجدونها والسنة بما فوقها واحدا لان وجود الفرائش ثم وعدهم هنا غلب على الظن التشقة بينهما بما عدا ذلك والكلام كله حيث عرف لها فرائش سابق ثم انتفع امامن لم يعرف لها فرائش أصلا وقد انفصل لأربع سنين فأنزل الوصية أشهر فاستحقاقا قطعاً لا استحقاقاً فمما لا يخصا الأمر جحدوته في وطء الشهة أو الزنا وكلاهما يتحمل الحدوث فيضاف إلى أقرب زمان يمكن لأن الأصل عدمه فيما قبله قاله السبكي وقبل الوصية له ووقبل انفصاله على العمد وليه بتقدير خروجه (وان أوصى لعبد) أوامة وقد قبلها الغرسوء المكاتب وغيره (فاستمرقه) إلى موت الموصي (فالوصية لسيدته) عند موت الموصي أي تحمل على ذلك لتصح وقد انفصل العبد على الأوجه بل إطلاقهم هنا وتصنيفهم الآتي في الدالة كالصريح في ذلك وفارق بطلان نحو الوفا والهيبة بهذا التصديق لأن المالك فيه ما تخرجه وليس من أهله وهما متظفر ولعله يعتق قبل موت الموصي فيكون المالك له ووصيته حجة وقفه على زيد ثم على عبد فلان وقد تملكه لان الاستحقاق فيه متظفر لأن المال وضع الوقت ان المالك فيه ما تخرجه فلا نظر لهذه الصورة وشبهها هو وانها لم يسيد له لان الخطاب معه لا يسيد له الا اذا لم يتأهل النقص للتوصير أو جحدون على أحد احتمالين لا بعد ترجمته ثم رأيت شخشا رجلا يظهر ان السيد لو أخبره عليه لم يصح لانه ليس محض اكتساب كما يفهمه قولهم لان الخطاب معه وأنه لو امر على الاستماع تأتي فيه ما يأتي من أن الموصي لا يغير على القبول والرد ولا نظر هنا إلى عدم استحقاق العبد لما تقر ان المذاري على كونه مخا طبا لا غير (فان عتق قبل موت الموصي) الوصية لانها تملك بعد الموت وهو جحدون ولو عتق بعضه تقاس قولهم في الوصية لبعض ولا مهاباة قسم بينه ماله لا يستحق هنا بتدريجته والباقي للسيد قاله الزركشي وعليه فلا فرق هنا بين وجودها بأقعد مهاباة وبقرب بأن وجود الحرية عند الوصية اقضى ذلك التفصيل بخلاف طرورها بعد ما والعبرة في الوصية لبعض وثم مهاباة بدني التوبة يوم كيوم القبض في الهيبة (وان عتق بعد موته) اومعه (ثم قبل بنى) القول بملكه للموصي به (على ان الوصية تمت تلك) والاصح انها تملك بالموت بشرط القبول فتكون للسيد ولو بيع قبل موت الموصي فله المشتري والقبليان ومحل ذلك كله في فن عند الوصية فلأوصى لغير فرق لم يكن للسيد بل له ان عتق والأفهي في موضع لقمة رقبته فان أوصى له بثأله نفذت في ثلثه رقبته يعتق وباقي ثلثه ماله وصية ان بعضه حرو بعضه ملك للوارث ولتنق ورثه وتوقف على الاجارة مطلنا ما لم يبع قبل موت الموصي والأفهي للمشتري (وان أوصى له اية) يصح الوقت علمها كخيل المسئلة أولا (وقصد تملكها أو أطلق فباطلة) لان مطلق اللفظ لتملك وهي لا تملك حالا ولا مالا و به فارتب العبد وتقبل الوارث المطلب جنه في البان لوفال مأذرى ما أراد مورثا بطلت قطعا (وان) قصد علنها أو (قال بصرف في علنها) بشع اللام الما كول وباسكنها المصدر وتقلان عن ضبطه (فانقول صحتها) لان مؤثما على مالها فهو المقصود بالوصية ومع ذلك تبين سرفه في مؤثما وان انتقلت لآخر رعية لغرض الموصي ومن شذوذ ثلثه قسرية ظاهرة على انما تصد به مالها وانما ذكرها تملكا أو مباسطة تعين له على الأوجه كما أشار إليه الأذري أخذ انما قالوه في الهيبة وتولا الموصي والا فالتأني وامامورأ جحدوها والمالك ولا يعلم له بغير اذن أحد ههما ولومات كان مابق مالها كصها وظاهره بشرط قبوله قال الأذري وان لا تكون مخدعة لمعصية كقطع الطريق التي وقياس ما يأتي من حجة الوصية تقاطع الطريق

(قوله) وتبليها والحق في النهاية أيضا (قوله) وبظهران السيدى قوله لا غير في النهاية الا انه غير بالوجه (قوله) لانها تملك الخ يؤخذ من هذا التعليل انه لو عتق بوجوده فماتت موت سيده اذا كان هو الموصي وكذا اذا فارق عتقه موت الموصي اذا كان غير سيده فانه هذا أوجه فيما يظهر مما يأتي في الشرح والله أعلم (قوله) ولو عتق إلى قوله والهيبة في النهاية أيضا (قوله) ويفرق بأن وجود الحرية فيه ونظر والذي يجه التفصيل هنا كتم ثم رأيت كلامهم الآتي في الوصية اعسده بثلث ماله يؤيد ما ذكرته وتبذل في فرق الشارح فراجعه وتأمله والله أعلم (قوله) والاصح إلى قوله لا وارث في النهاية أيضا باللفظ (قوله) قال الأذري وأقره (قوله) وقياس ما يأتي الخ بتيه في النقص والمقبس عليه ان قصد قطع الطريق كالتصريح به أخذنا مما مرنا فعليه فلو اختلف الوارث في الموصي له فاقول قول الوارث أخذنا مما سبقت

الان قال لا يسطعها توقف البطلان هنا على قوله ليقطعها علم الا أن يفرق بأن الوصية لم تنص
في المعصية لا خيال صرفه موسى به في غير ذلك بخلافها فان قصد بها الرق مع علم قطع الطريق
عليها فيه ما عاتق على معصية ويظهر انه يأتي ما ذكر في الوصية بشئ يصرف في مؤنة من الغير وان ذكرهم
للدانية انما هو للعلم بالاعتراف ومن ثم لو أوصى بعارة دار غير مؤنة وتعين انصرف لغير عارية
لغرض الموصي (وتضع عمارته) نحو (مسجد) ورباط و مدرسة ولومن كثر انشاء وترى ما لانها من افضل
الشرب ومصالحه لا لمسجد سبني الاعمال على قياس ما مر اتنا (وكذا ان أطلق في الاصح) بأن قال
أوصيت به للمسجد وان أراد عليك ما مر في الوقف احرز عليك أي منزل منزله (وتجعل) الوصية حينئذ
(على عمارته ومصالحه) ولو غير ضرورة عملا بالعرف ويصرفه الناظر للاهم والاصح ما اجتهدوه في
للكعبة وللضرر مع الدوى على مشرفه افضل الصلاة والسلام تصرف لمصالحهم الخاصة بها كما ترميم
ما هو من الكعبة دون شية الحرم وقيل في الأول لما سكن مكة وللحرم بدخل فيها لمصالحهم
ويظهر أخذها من تقرير ومما لوه في التذلل لغير المبرر وفي تخرجان صحتها كالوقف لغير الشخ الفلاني
ويصرف في مصالح غيره والباء الحارز عليه ومن يخدعونه او يقر ون عليه و يؤيد بذلك ما مر انما من
صحتها بناء على قول في أو عالم أما اذا قل الشيخ الفلاني ولم يوصر بحه ونحوه فهي باطلة (ولم يوصر)
ومعاهد مستأمن ولاهل الذمة أو العهد لكن لا ينفو محقق ذلك كتحلل الصدقة عليهم (وكذا احرز)
غير نحو سلاح (ومرته) حال الوصية لم يمت على رده (في الاصح) كالصدقة أيضا وفارقت الوقف بأنه
بإدلالهم وهما متولان ولا تصح لاهل الحرب والردة والذين يرتدوا يحاربون وعلى كذا وهو معصية
بل أمروهم فيما يظهر (وقائل) بأن يوصي الشخص فبشئله هو أوصيه ولو عهد فهو قائل باعتبار الأول
(في الظاهر) لانه لم يلق بعد فاشتهت الهبة لا الارث خير ليس للثلاث الوصية تنعسف ساقط ولا تصح
لمن يشتهل الان اجاز قوله وتضع لقائل فلان بعد القتل لا قبله الان اجاز قوله (ولوارث) من ورثته متعددين
(في الظاهر) ان اجاز باقي الورثة المطلقين التصرف وقلنا بالاصح ان اجازتهم تنفيذا لانه عطيته
وان كانت الوصية ببعض الثلث لغير بذلك واستنادا لمصالحه ونعوض الخبز الآخر لا الوصية لوارث
وحيلة أخذ من غير توقف على اجازة الوصي لفلان بألف أي وهو ثلثه فقل ان تبرع بولده تخمس مائة
او اربعين كوطا هر فاذا قبل واذا لان ما شرط عليه أخذ الوصية ولم يشر بشئ الوصية الا ان فيها
حصل له وبوجه بأنه لم يحصل له من مال الميت شئ غير حتى يحتاج لاجازة بقية الوصية ومنه يؤخذ
ما قفبت به انه لو أوصى لمسئولته بكذا ان خدمت أحد أولاده كذا بعد موته فنفلت استحققت
الوصية من غير اعتبار اجازة البقية لما تقررت انه لم يحصل له من مال الميت شئ بخلاف ما لو قل عتق عبده
تخدمه بعض أولاده فانه يحتاج للاجازة لان المنفعة المصروفة للخدم من جملة التركة قال شارح وقيدت
الوارث في المتن بالخاص احترازاً عن العموم كوصية من لارثه البيت المال بالثلث فاقل قصص قطعها
ولا يحتاج لاجازة الا مام ورد بأن الوارث جهة الاسلام لا خصوص الموصي فلا يحتاج للاحتراز عنه
كما يعلم مما مر في ارث بيت المال وخرج بما ذكره وصية من ليس له الارث واحد فأنها باطلة لتعذر
اجازته لنفسه وسبب أني ان الامام تعذر اجازته بما زاد على الثلث لان الحق للسليق ولا تصح اجازة ولى
مجموع ولا يضمن بها الا ان أقبض بل توقف الى كماله على الوجه وان استبعده الاذرى بعد ان رحمه
مر ذوا بطلان اخرى بل قال قد قفبت به فعلا أحصى وانصره لغيره لفظ الامراض بالوقف لا لسيافين
أوصى بمصلحة له وله طفل يحتاج ورياً بالتصرف وقع صحها فلا مانع لاطاله وليس في هذا انشراح
لا يمكن الاقراض عليه ولومن بيت المال الى كماله وطا هرا ان الشان في حاله الوقف يعمل في شأنه

(قوله) وبدخل فيها مصالحهما
الضمير للكعبة وبقية الحرم مع
الظهار له لا كعبه والضرر مع
(قوله) ويظهر أخذها إلى قوله باطلة
في النهاية أيضا لانه غير بالوجه
(قوله) ومعاهد إلى قول المتن
ولوارث في النهاية تعبير بغير
اللفظ (قوله) المطلقين إلى قوله ومنه
ووخد في النهاية أيضا (قوله) قال
شارح إلى قول المتن لا عبرة في
النهاية أيضا (قوله) لتعذر اجازته
اقائل أن يقول لم اعتبر اجازته
لنفسه اذا اشترى حتى يطلب الوصية
ولم تعتبر اذا لم يشر حتى صحت ان
أجاز البقية سم وهو وجهه فالاولى
التعليل بأنه يستحقه بلا وصية فهي
لا غية نظير ما يأتي في المتن بل هذه
من جريبات تلك فلا حاجة ليرادها
وتسديدت بما يخرجها فعلم ان
ما زاده بدوله من ورثته متعددين
مستدرك والله أعلم ويمكن ان يجاب
بأن ما هنا مفروض في غير الحارز
ففيه (قوله) الى كماله الخ سباني
في الوصية لا حتى بأكثر من الثلث
استثناء من جنونه مستحكم من
المجور وقيل على تفصيل فينبغي
ان يأتي نظيره هنا أيضا

هو بعه وانجاءه بالاصح ومن الوصية له ابراهمه والوقف عليه نعم لو وقف عليهم ما ينجز من اثبات
على قدر نصيبهم نفع من غير اجازة فليس لهم تنفذه كما مر في الوقف ولا بد للجهة الاجازة من معرفة
قدر الجاز او عهده فان ظن كثره ان تركه فبان قلتها فسيأتي (ولا عبرة بردهم واجازتهم في حيازة الموصي)
اذ لاحق لهم حينئذ لاحتمال بره وموتهم بل بعد موته في الواقع وان ظنه قبله كما علم فحين باع ماله
أه نالها احبانه فخرم بعضهم بطلان القبول قبل العلم بموت المورث وان بان بعده غير صحيح ولو رآه في الرد
عن القبول بعد الموت لم يرفع العقد على خلاف العقد الآتي الا من حقه كذا قاله غير واحد وقضية
ان الموصي له يستحق الزوائد الحادثة بين الموت والرد وقد يؤيده ان الاجازة تنفذ لا اداء عطية اذ سره
ان المالك هو الوصية والقبول فيصكون الرد قاطعا للملك بذلك لا رافعا له من أصله الا أن يقال هو ملك
ضعيف جدا فلا يقتضي ملك الزوائد كالمهية قبل القبض وهذا أقرب (والعبرة في كونه وارثا يوم الموت)
أي وقت مدون القبول كما يعلم مما ذكره في مجتهد فلو اوصى لآخيه لم ينفذ له ابن قبل موته فوصية لا تخفى
أولها ان خاتمة الوصية لو ارث (والوصية لكل وارث بقدر حصته) مشاعا كمنصف وثلاث (أو) لأنه
يستحقه غير وصية و يظهر انه لا ينافي بذلك لأنه موكد للغيري الشرعي لا مخالف له بتخلف تعاطي العقد
الثاسد (وعين هي قدر حصته) كل من لا يبين ودار وقتا فتمها سواء انقص كذا لو اوجد (صحيحة) وتفتقر
الى الاجازة في الاصح لا اختلاف الاغراض بالا بيان ولذا اصبحت يبيع عن من ماله لا يذول ووصي للفقراء
بشيء لم يجز لوصي ان يعطي منه شيئا لورثة الميت ولو فقراء انقص عليه الشافعي رضى الله عنه في الام
حيث قال في قول الموصي للمسلمي لفلان يضعه حيث يراد الله تعالى أي اوجبه يراد هو انه لا يأخذ
منه لنفسه شيئا ولا يعطي منه وارثا لئلا ينافي لانه انما يتوزله ما كان يجوز لئلا يلبس بصرفه في التبر التي
ينفع بها الميت وليس له حصه عند ولا ايداعه فغيره ولا يفي منه في يد شيئا يمكنه ان يخرجه ساعة
من تزار وفقراء أقارب أو في غير أحفاده ثم يجبره ان لا يشرع له التبر وتترا أولي انتهى لمخلصا كانه أراد
بأحقاده مجازة من الرضا ليقطع الترتيب وانما أخذ الوافق الفقير بما وقفه على الفقراء لان الملك
نعم له في نظر الامن وجد فيه الشرط وهذا الحق لبقية الورثة وللبت في بيع وارثه وقضية تعليقه رضى الله
عنه عدم اعطاء الوارث بما ذكر ان بقية الورثة لو رضوا باعطاء الوارث الفقير جاز وهو محتمل لان الوصية
له اذا نفذت برضا مع التصريح به فلو اذ ادخل شتمنا ولك رده بمنع دخوله فيها نسا بالكتابة لم يأت
انه لا يوصي له عادة فلا تتصور الاجازة حينئذ بخلاف ما اذا نص عليه وهذا هو الوجه والوصية به
شرط منها كونه قابلا للتمثل بالاختيار فلا تصح بخوفه وحده قد لغير من هو عليه ولا تخلف تابع للملك
ككبار ونسعة لغير من هي عليه لا يملكها التأخير لتأجيل الثمن وكونه مقصودا بان يخل الانتفاع
به شرعا فتصح بعين مملوكة للغير كإتاني (وتصح بالحلل) الموجود واللين في الضرع وبكل مجهول ومجهز
عن تسليمه واسلمه و يظهر في الوصية باللين الموجود أخذنا ما ذكر في الحلل أن العبرة بما وجد عند الوصية
دون ما حدث بعده وان قبل قول الوارث في قدره منه وانه لو انفصل ومن كانت الوصية في يده ولا انفلا
(و بشرط) للجهة الوصية به (انفصالا) حيا لوقت بعلم وجوده عندها) أي الوصية اما في الآدمي مأتى فيه
ما يتصور في الوصية له واما في غيره ف يرجع لاهل الخبرة في مدته حمله ولو انفصل حل الآدمية بخلافه فتضمنه
نفذت الوصية فيما ضمن به بخلاف حل الهمية لان الواجب فيه ما تضمن من قيمة أمه ولا تعلق للوصي له
بشئ منه واذا لم يفرق فوافيما مر في الموصي له بن النعمون وغيره لان المدار فيه على أهلية الملك كما مر ويصح
القبول قبل الوضع لان الحلل يعلم وتغيرهم بالحق الغالب اذ لو نعت الموصي يحملها فوجد سبطها خاتين
أحتمه ذكها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصي له كما هو ظاهر (والمنافع) المباحة وحدها

(قوله) اذ لاحق لهم الى غير صحيح
في النهاية أيضا لانه قال غير ظاهر
(قوله) لا اختلاف الاغراض الى
قوله في الام في النهاية أيضا (قوله)
للموصي بالخ في النهاية أيضا (قوله)
أي الوصية الى قول المتن والمنافع
في النهاية أيضا (قوله) احتمه ذكها
في التمسيد نظر لما ساقى من حصته
الوصية بالانقباض فله ليعص
تعبيره بالملك في قوله ملكه الخ
يشري بين ما هنا وما ساقى (قوله)
المباحة الى قول المتن وكذا في النهاية
أيضا

مؤبدة مطلقة ولو تغير الموصي له بالعين لأنها أموال تقابل بالعوض كالأعيان ويمكن صاحب العين
 المسألة بالمنفعة تخصيصها وإذا ردت والمنفعة انتقلت للورثة لا للموصي له بالعين (وكذا) تضع الوصية بعمل
 لغیر ان قال ان مملكته ثم ملكه والا فلا كما اعتمد جمع متأخرون وحكى الرافعي الاتفاق على بيع في موضع
 لكن الذي في الروضة هنا عنها وان لم يبق ذلك وعبرهون جعلوا وشراً ثم ان بيع في الدين بطلت والا فلا
 والقياس صحة قبول الموصي له بعد الموت وقبل فله الزهرن نظراً من مخته قبل علمه بأن مات ارباباً
 في نفس الامر وأفتاء غير واحد بطلانها بوجوب الزهرن وان انتقلت الزهرن ليس في محله (وبشرط) وأجل
 سجدتان) ثناء لان الحمل لكون المراد به الحيوان ضد الثمرة فاذن في الافتراض عليه بأن الأولى سجدت
 (في الاصح) لاحتمال وجوه من الغرر فنهراً فقبال بالناس ولا حق في الموجود عندها بأن ولدته الآدمية
 لدون ستة أشهر منها مطلقاً ولدون أكثر من أربع سنين وليست فراشا أو الهيمة من قال الحبراء انه
 موجود عندها و يدخل خلافاً لما في التدريب في الوصية بانه يحول وصوف ولين موجود ضد
 الوصية بوجوب شجرة مذبذبة في بعضها من غير المتأثر مثلاً عند الوصية وتجب بقاؤه الى الحضانة ونظير
 اعتبار الوصية هنا مالاً أو لا ولا دفلاً فانه انما يتناول المنفصل عند الوصية لا المنفصل بعد خلاف
 الوقف لانه مراد للوام ككمام وهي بمثابة ولائته لكل حل على الاوجه لان المألوم ثم رأيت
 مأساً ذكره عن الزكشي وغيره أخرجت الوصية بالمنافع وهو صريح فيما رجحه وإذا استحق الثمرة
 فأحتاجت هي أو أصلها السابق لم يلزم واحد منهما كأمرو يظهر ان باقي هنا مأمراً آخر فرع بغير شجرة
 (وبأحد عبيده) مثلاً ويعنه الوارث لأنها تحتل الجهة لا بالاهام أولى وانما لم تضع لاحد الرجلين
 لانه يتحمل في الموصي به لكونه تابعاً لما لا يتحمل في الموصي له ومن ثم صحت بحمل سجدتان للحمل سجدت
 (وبقياس) يحل الانتفاع بها) لثبوت الاختصاص فيها وانتقالها بالارث والهيبة لا بما يحرم الانتفاع
 بغيره غير محترمة وخبره وفرعه وكب غفور وكب خصوصيين لا يصيد مثلاً بناء على الاصح من
 حرمة اقتسامه له لانه نافي مقصود الوصية بخلاف ما قيل (ككباب معلم) وجرو قابل لتعلم حل اقتسامها
 ككباب يجرس الدور قبل ولا يسمى معلماً لانه يدفع بطبعه وفيه نظر والمشاهدة قرينة ويؤخذ من حل
 اقتناء قابل للتعليم حل الاقتناء ان يرد تعلم الصيد وهو قابل لذلك (وزيل) ولومن مغلظ على الاوجه
 لتسديد الارض والوقود ومية ولو مغلظة لا طعام الجوارح (وبخرم حرمة) وهي ما عَصِرْتُ بصد
 الخلية ولا بقصد شئ وبهجه انه لو غير قصد قبل تخميرها تغير الحكم اليه وانما لا تدفع للموصي له بل
 لثمة الا ان عرفت دباته وأمن شره لها وبحث ان الرفعة فيما ليس من عودها خلا لا تصنع آدمي
 أي بعين حرمة مأساً كما فلا تصف الوصية بها ونزع بانه قد يستعملها في اغراض آخر كما طفا غار
 ورد بأن الأيس من تغللها صبرها كغير المحترمة وهي لا يجوز مأساً كها تلك الاغراض بل يجب
 اراقتهما فوراً مطلقاً (ولو أوصى) لشخص (ككباب كانه) المتفق بها ثم مات وله كلاب (اعطى)
 الموصي له (أحدها) بخبرة الوارث ان احتاج للصيد والحراسة معافان احتاج لاحدهما فقط اعطى
 ما نسبته بخلاف ما اذا لم يحتج لواحد منهما لما من بطلان الوصية به تنبيه قضية قولهم بخبرة الوارث
 هنا وفي مسائل تأتي وقولهم في مأمراً نفاً ويعنه الوارث انه لا داخل للموصي في ذلك وهو محتمل لان الوارث
 المأثلاً فلا يتصرف عليه مع كماله فيما قد يضره والظاهر في الناقص الوقف لملكه فان قلتم لم يتصرف
 الموصي والولي ويؤمر في الشعين بالاحوط للوارث قلت لو قيل بغيره لا لأن يكونوا الحيوان بعد تخطئ
 في تعيين الاحط وتضرر المأثلاً وهو بعيد فان عذته وحده تنعنان ذلك (فان لم يكن له) عند الموت
 اذ العبرة به (كباب) يتشعب به (الغث) الوصية وان قال من على تعذر شره ولا يكلف الوارث اتها به وبه

(قوله) ثم ان يبيع في الدين الخ
 ظاهر ان محل ذلك اذا كان
 الدين مستغراً لثمة (قوله) ثناه
 الى قول المتن بأحد في النهاية
 أيضا (قوله) أولدون أكثر عبارة
 النهاية أولدون أربع (قوله) وهي
 بما تحمله الخ عبارة النهاية وبما
 تجعله لكل عام كما استظهر دأب
 الرفعة وسكت عليه السبكي انتهت
 (قوله) ويظهر ان باقي عبارة النهاية
 والاوجه (قوله) والمشاهدة قرينة
 محل تأمل (قوله) ويؤخذ من حل
 الخ في النهاية أيضا (قوله) لمن يريد
 تعلم الصيد قد يفسر بأنه يقتصر في
 الموصي به مالا يقتصر في الموصي له
 (قوله) ولومن مغلظ الخ في النهاية
 أيضا (قوله) ما عَصِرْتُ بصد الخلية
 الخ مخرج لما عَصِرْتُ بصد ان
 تستعمل عصا او دبساً مثلاً وظاهر
 انها محترمة فلو غير كغيره بغير الارافعي
 في احدي عبارتيه كغيره لكان أولى
 ما عَصِرْتُ بصد الخ خبره بكون أولى
 والله أعلم (قوله) وانما لا تدفع الخ
 قد يقال لو لم يلزم ان يجب نزع
 المحترمة من صاحبها اذا كان غير
 نفع وهو محتمل تأمل الان بشرق
 (قوله) عند الموت كذا في الغنى
 والنهاية

فارق عبدا من مالى ولا عبده (ولو كان له مال وكلاب) متفق بها (ووصى بها او بعضها فاما لاصع فنودها
 في الكلاب جميعها (وان كثرت وقتل المال) وان كان ادنى متفق كذا في اذا شرط بشئ ضعف الموصى به
 للورثة وقيل المال خمر من كبر الكلاب اذ لا قيمة لها وتقدر بأن مال أو ان لها قيمة حتى تنفذ في ثلثها
 فقط يشبه الحكم ولو وصى بثلته لواحد وبها لأخرى تنفذ الا ثلثها كقولهم يكن له الكلاب ويظهر فيه
 الى عددها بخلاف ما اذا اختلفت اجناس غير المتبول فانه ينظر الى قيمتها بتقدير المالية عند من يراها
 (ولو وصى بطل) سواء أقل من طبولى ام لا (وله طبل لهُو) لا يصلح لباح (وطبل يحل للتعاقبه
 كطبل حرب) بقصد التحويل (او بيعه) بقصد الاعلام بالنزول والرحيل او غيرهما كطبل الازار
 (حل على الشافى) لقصد لان الظاهر قصد الاثواب او صلح بخبر الوارث او بعد من عبده انه وله عود لهُو
 لا يصلح لباح وعوده سواء اطلق بطلت لا تصرف طمأنينة لعود الله ووطبل يقع على البطل اطلاقا
 واحد (ولو وصى) بطل الله و هو الكعبة لا تتبع في اشهادات (لغت) الوصية لانه معصية (الا ان يصلح
 لحرب باوحيه) او منفعة اخرى مباحة ولو لم يتغير لكان ان في مع اسم الطبل ولا لغت وان كان
 رخصانه من بند او جهره * (فدل) * في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (ينبغي)
 لمن ورثه اغشاء او فقراء (ان لا يوصى بكثير من ثلث ماله) بل الاحسن ان ينقص منه شيئا لانه صلى الله
 عليه وسلم استكثره فقال الثلث والثلث كثير ومن لم يصر جمع بكراهة الزيادة عليه واما تصرع
 آخر بجرهما فهو ضعيف وان قصد بذلك حرمان ورثته كما علم فادته في شرح قوله في الوقف كجمارة
 الكسكس فيها طرأوا ايضا فهو لا حرمان منه اسلا ما الثلث فلان الشارع عوسع في ثلثه لئلا يرد له
 ما طرأ منه فهو رثته بعد ذلك واما الزائد فهو ما يتعدى الثلث اذ اجاز وبيع اجزأهم لا ينسب اليه حرمان
 فهو لا يورثه ويخرج من عقد النكاح ولا يشهد لثانين بالتحريم هنا خلافا لما زعمه لا تلتس بقصد فاد
 ولا كذلك هنا لان المثلث لم يفسخ التصرف فيه الا ترى له لو رآه لكانت له حصة لزم لجواز ابطاله ولو لورثته
 ومن ثم كان الاصح ان اجازته تنفذ لا بداء عطية (فان زاد) على الثلث (وردا لورث) الخاص
 المطلق التصرف الزادة (طلت) الوصية (في الزائد) اجماعا لانه حقه فان كان عاما طلعت اداء من غير
 رد لان الحق للسلطان لا لغيره (وان اجاز) وهو مطلق التصرف والامع اجزأه ولو لورثته بل وقيل لكلالة
 على الابوة كجرم باقية مع فروع أخر تأتي هنا قبل محله ان الرجى والا يكون متصفا كأم من يرثه
 بطلت الوصية وهو محقق ان أغلب على الظن ذلك بأن شهيد خير كان والا فلا ان تصرف الموصى وقع
 صحيحا كآمر فلا يبطله الامناع سوى وعلى كل ترى بأجزاء ان نفوذها (فاجازته تنفذ) أى امضاء
 لتصرف الموصى بالزيادة على الثلث ليحتمل كآمر وروح الوارث انما ثبت في ثلثي الحال فأشبهه عضو الشفع
 (في قول عظيم متقدم أو الوصية بالزيادة) انه صلى الله عليه وسلم ساعدني أبى وقاض عن الوصية
 بالنصف والثلثين وراه الشيطان ويتباب بأن انهى انما يقتضى الفساد ان كان ثلثات الشئ والا زعمه
 وهو ناسب كذلك لانه طارجه من وهو راجع الوارث وان توقف الامر على اجازته وعلى الأول
 لا يحتاج لفظه وتجدد قبول وقبض ولا رجوع للمعقب بل القبض وتنفيذ من المقتضى وعلمها بالثمن
 معروفة لعدم ما يجزعه (ان كان مكانا) كانت عشاعا لمعين ومن ثم اجاز وقال طنب قلة المال او كثرة
 ولم أعلم كنهه وهى عشاعا خلفه لا يعلم ونفذت فيما طرأه فقط او بعين قبل (ويستمر المال) حتى يعرف
 تدرك الثلث منه (يوم الموت) أى وقته لان الوصية تملك بعد موته تلزم من جهة الموصى وقضية ذلك
 انه لو تولى فوجبت فيه دة فمقتضاها لعل على الوصية بثلته أخذ ثلثها (وقيل يوم الوصية) فلا عارة بما
 حدث بعدها كالوفاة التصديق بثلث ماله اعتبر يوم النذر ورد بآه وقت اللزوم فهو نظير يوم الموت هنا

(قول المتن) فالاصع نفوذها او ثلثها (فدل) * (فصل بنحو) * (قوله) ان ورثته اغشاء
 ثلثها كقولهم يكن ماله لانه البت من خبسه
 حتى يضم اليه والثالث يوم تقدير المالية فيها
 ويضرب الى المال وتنفذ الوصية في ثلث الجميع أى
 قدره من الكلاب كذا أفاده الحق في ثلثها
 يظهر لك ما في قول الشارح حتى تنفذ في ثلثها
 فقط * (فصل بنحو) * (قوله) ان ورثته اغشاء
 كذا في النهاية والغنى (قوله) بل لا حسن كذا في
 النهاية أيضا (قوله) والا فلا حسن متصفا كأم
 من يرثه بطلت الوصية أقول أعرضوا عن الأولى
 تنصرف له عامها والاصح من اجازته أو رده ويحل
 تأمل وقول بل كان جميعا فتدبركون الزخيرا
 كما هو الغالب وهو واضح وقد تكون الاجازة
 خيرا كأن يوصى لزيد بان تصدق على اصغر
 ولديه شيئا ثم تقول وارثا غيرهما واجازة لا كبير
 المطلق ان تصرف الله أعلى (قوله) وهو متقدم ان
 أغلب الحق كذا في النهاية أيضا الا انقل يظهر ان
 يقال (قوله) انه صلى الله عليه وسلم ان قول ابن
 ويعتبر في النهاية أيضا (قوله) وعلمه ما لا يتابع
 لظهور وجه اشتراك معرفة التركة على القول بانها
 هبة فلما علم والله أعلم وقد يقال علمها ما عاين
 معرفة التدرك لاجزأه اذا كانت عشاعا كصف
 من ياتى تلزم معرفة التركة على القول بانها هبة
 فما فائدة اشتراط معرفتها بانها لغير الله والله أعلم

ومر ان الثالث انما يعتبر لها بعد الدن وانها معه ولو مستغفرا صححة حتى لو أبرأ مستغفرا نفذت ولم يبين الاعتبار في قيمة ما بقوت على الورثة وما سبق لهم وحاصله الاعتبار في المنجز بوقت التقويت ثم ان وفي جميعها ثلثة عند الموت فذلك والاعتبار في وفي المضاف للموت بوقته وفيما ياتي لهم بأقل فبهم من الموت الى القبض لان الزيادة على يوم الموت في ملكهم والنقص عن يوم القبض لم يدخل في بدهم فلا يحسب عليهم (ويعتبرين الثلث أيضا) راجع يعتبر والثلث تقدمت نظره اما الاول فواضع واما الثاني فلان هذا اعطف على بنى المتعلق بالهلت كان هذا متعلق به وبما مع ما ياتي الصريح في ان محل المتعلق بالثالث يدفع ما قبل لم يبين حكم المتعلق بالموت من غير العتق الذي هو الاصل وانما يبين حكم الحق به وهو المنجز (عتق على بالموت) في الصحة او المرض نعم لو قال صحح لقه أنت حر تبلى مرض موتي يوم ثمان من مرض بعد التعليق بأكثر من يوم او قبل موتي بشهر مثلاً ثم مرض دونه ومات بعد أكثر من شهر عتق من رأس المال لان عتقه موقع في الصحة وكذا لو مات بعد ان مرض شهرًا فأكثركم لولاه في بصفة في الصحة فوجدت في مرضه بغير اخباره ولو اوصى بعتق عن كفارته المنجزة اعتبرت على ما قاله انه اقل من عند الائمة بعد ما قاله ان مقابله انه الاصح الزيادة على اقل من الاطعام والكسوة من الثلث لحصول الاجزاء بدونه (وتبرع بخير في مرضه) أى الموت (كوقف) وعارية عن سنة مثلاً وانما قيل ثمن مبيع كذلك يعتبر منه اجرة الاولى وعن الثانية وان باعها باضعاف ثمنها لان تقويت بدهم كتقويت ملكهم (وهبة وعتق) لغرض تولدته اذ هو فيه ههنا من رأس المال (واراء) وهبة في صحة واقباض في مرض باقيا في التهب والوارث والحلف التهب لان العين في بدوه وقضته ام لو كانت بيد الوارث وادعى انه ردّها اليه او الى مورثه وديعة واعارته صدق الوارث او بيد التهب وقال الوارث اخذتها غصباً أو نحو وديعة صدق التهب ويصح ولوليت بأني ههنا ما قلته في تنازع الزاهن والواهب مع المرحن والتهب في القبض من التفصيل لم يعد ولو ادعى الوارث موته من مرض تبرعه والمتبرع عليه شفاء وموته من مرض آخر واخفاة فان كان مخوفاً صدق الوارث والا فلا يخفى لان غير المخوف بمنزلة الصحة وهما لو اختلفا في وقوع انصرف فها اوفى المرض صدق المتبرع عليه لان الاصل دوام الصحة فان أقام اثنين قدمت بنة المرض لانها قاله (واذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت) ترتب الاول (وعجز الثلث) عنها (فان تمحض العتق) كاعتقكم او أنتم احرار او سالم وغانم وخالد احرار بدموني أو سالم حر بدموني وغانم كذلك او در عبد او اوصى باعتاق آخر (اقرع) من قرع عتق منه ما ياتي بالثلث للغير الا في ولان القصد من العتق التخلص من الرق ولا يحصل مع التشفص (أو) تمحض (غيره قسط الثلث) على النكل باعتبار القيمة أو المقدار لعدم المرجع مع اتحاد وقت الاستحقاق فلو اوصى زيد بمائة ولبكر بمخمين ولعمر بمخمين وثلاثة مائة أعطى الاول خمسين ووصل من الآخرين خمسة وعشرين (أو) اجتمع (هو) أى العتق (وغيره) كان اوصى بعتق سالم وزيد أو الفراء بمائة أو عين مثلية أو متقومة (قسط) الثالث عليهما (بالقيمة) أوسع المقدار لاتحاد وقت الاستحقاق نعم لو تعدد العتق اقرع فيما يخصه أو درقره وهو جائز أو اوصى له بمائة وثلث مائة قدم عتقه وثلثاً بالوصية (وقل بقدّم العتق) القوتى ولوربب المعلومة بالموت كاعتقوا سالمًا ثم غانمًا وكاعطوا زيداً مائة ثم عمرًا مائة وكاعتقوا سالمًا ثم أعطوا زيداً مائة قدم ما قدمه لانه ههنا مرجح باعتبار وقوعها من غير كذا فكذلك فوجب امتثاله بخلافه فيما لورببها في الوجود فانه لا صراحة فيه على انها كذلك بعد الموت فالدفع بالتقويى ههنا (أو) اجتمع تبرعات (متميزة) مرتبة كان عتق تمصدق ثم وقف ثم وهب واقبض وصدق له سالم حروغانم حرا لخران (قدم الاول فالاول حتى يتم الثلث) اقوتى بسبقه ويوقف ما زاد عليه على الاجازة ولو تقدمت الهبة وتأخر القبض

(قوله) راجع يعتبر الى قوله وبه في النهاية
(قوله) راجع يعتبر الى قوله وبه في النهاية
(قوله) راجع يعتبر الى قوله وبه في النهاية
(قوله) راجع يعتبر الى قوله وبه في النهاية
(قوله) راجع يعتبر الى قوله وبه في النهاية
(قوله) راجع يعتبر الى قوله وبه في النهاية
(قوله) راجع يعتبر الى قوله وبه في النهاية
(قوله) راجع يعتبر الى قوله وبه في النهاية

اعتبر وقت كافر لتوقف الملك عليه نعم الحجابة في نحو سب لا تنفقر أبض لانها تابعة (فان وجدت دفعه)
بضم الهمزة كاي في جافيه في الجراح (واخذ الحبس لعقن عيد أو ابراهيم) كاعتسكهم أو ابراهيم
(أفرع في العنق) خاصة لما ترق خبر مسلم ان رجلا اعتق سفة لايك غيرهم عند مودته فدعاهم النبي
صلى الله عليه وسلم فجزأهم أسلا أو أفرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة (وقط في غيره)
باعتار القيمة أو المقدار أوهما وفيما إذا كان فيها فتح قطع يعتبر أجرة المثل لانها قيمة المنفعة ولا يقدم
على غيره على الأوجه ولو اعتصمها وشك في الترتيب والعينة في الروضة وأصلها يعتق من كل
نصفه وفي الشرح الصغير يفرع وكالثلث ما لو علم ترتيب دون عين السابق أو نسيت أي ولم يرجع بانها
(وان اختلف) الحبس (و) صورة وقوعها معاجلة امان قيل له اعتقت وبراءت ووقت فيقول
نعم أو بان (تصرف وكلاء) له فيها بأن وكل وكلاء في هبة وقض وأخرى صدقة وأخرى ابراء وتصرفوا
معا (فان لم يكن فاعتق قط) الثلث على الكل (وان كان) فيها عتق (قط) الثلث وأفرع
فيا يخص العنق كاهي (وفي قول قدم) العنق كاهي ولوا جتمع ومعاقة بالمرت قدمت المجزأة
لزوجها (ولو كان عبدان فقط) أي لا ثالث لغيرها ولا يخرج من الثلث أحد هما وهذا مجرد
تصوير فلا اعتراض عليه (سالم وغائم) وهو يخرج من الثلث وحده (فقال ان اعتقت غائما
فسالم) سواء أقال في حال اعتاق غائما أم لا (ثم عتق غائما في مرض موته عتق) غائم (ولا
توزيع لثالث علمه بالاول) (أفرع) للتأويل في رافقهما معالنا قد تخرج السالم في غائم في قول سالف
مشروط بعتق غائم وفارق (والقول ان تزوجت بامتن تزوج في تزوج في المهر ص بأكثر من
مهر المثل فان الثلث توزع على الزيادة على مهر المثل وقيمة العبد لا ترتب بينهما وانما لم يوزع
فيما نحن فيه كالأبقر لان العتق ثم عتق بالثالث والتوزيع لا يرفع وعتق سالف مع عتق غائم
كمللا والتوزيع يمنع من تكميل العتق غائم فلا يمكن اعتاق شيء من سالف لم يخرج من الثلث
عتق بقسطه أخرجه مع سالف عتقا أو مع بعضه عتق وبعض سالف كأفاد ذلك كله كلامه في مواضع أخر
ويستثنى من الأفرع أيضا والقول ثلث كل حر بعد موت فيعتق من كل ثلثة عند الامكان ولا قرعة
كأسيد كره في العتق وعلم ما تشره لو أوصى بأفواع فجزأ الثلث عنها وزع على قيمتها وأجرتها كاطعام
عشرة وحمل آخر من المحل كذا والجمع عنه ولو أوصى بسبع كذا زيد تعين أي وان لم يكن فيه رفعه
ظاهر فيها يظهر له قد يكون له في ذلك غرض فان أبي طلحة الوصية إلا أن يقول ويصدق بثمنه
فيأبى غيره بخلاف ما لو أوصى بأنه يحج عنه بكذا فامتنع فانه يستأجر عنه أي توسعة في طرق العبادات
وموصول فإليه البهجة الغبر ولا كذلك شراء الغير (ولو أوصى بعين حاضر ذهني ثلث ماله وأبقية) (دين
أو غائب) وليس تحت بدالوارث (لم يذع كاهي) ولا بعضها فيما يظهر أخذها مما باقى في التصرف
وان أمكن الفرق (البهجة في الحال) لجواز تلف الغائب فلا يحصل للورثة مثلا ما حصل (والأصاحبه
لا تسلط) من غير اذنهم (على التصرف) كالاستخدام (في الثلث) من العين (أيضا) ككثابها
الذين لا خلاف فيه ما وذلك ان تسلطه يتوقف على تسلطهم على مثل ما تسلط عليه وهو معتذر
لاحتيال سلامة الغائب فتكون له ومن تصرف فيما منعه ثم ان يصح كاهي مما أخرج شروط
السبع وعلم من قول دين انه لو أوصى بثلث ماله وعن دين دفع للموصي له ثلث العين وكلما نض من الدين
شيء دفعه لثمة وقياس ما تقرر ان المدين لومات عن تركه تأنيب الاعا بما أوصى بها وهي تخرج من الثلث
أن الامر بوقف ان حضور الغائب ولا يتابع تلك الاعيان في الدين نظرا لمنفعة الغرماء لان فيه ضررا
لاصحابها يبيعها مع احتمال انها ملكهم بتقدير سلامة الغائب لكن أخذ بعضهم من الاجماع على

(قوله) من كل نصفه انقص في النهاية
على هذا ولم يتعرض لما في الشرح
الصغير (قوله) دون عين السابق قد
سبق له في الشرائع انه يجب شقيد
هذه ما يضاعف من رجا السالف لعل
قوله هنأى ولم يرجع بانها راجع الى
المشتتين قبله والله أعلم (قوله)
فيقول نعم أي قاسدا بها إنشاء
المذكورات لا الاقرار بها الا لا يكون
حيث تنصاف العينة (قوله) ولا يخرج
من الثلث الخ رده على ما خرج
من الثلث المعلق عنه كسالم مع
بعض المعلق على عتقه كغائم فان
الحكم كذلك كاهو واضح فالاولى
وعلى عتق احدهما يعتق الآخر
ولا يخرج من الثلث مع العتق عليه
شيء من العتق (قوله) فيما يظهر كذا
في النهاية ايضا (قوله) بخلاف
ما لو اوصى بأنه يحج عنه فقال في
الفرق ان المقصود من الوصية بأن
يحج عنه زيد الا بقاء بالجمع عنه
ويكون المباشرة له بدالكل منهما
قابل لان قصد الوصية فاذا اعتذر
احدهما تعين الآخر بخلاف الوصية
يسمع عين زيد فان المقصود منها ليس
الاتقان غرضه ثلث العين لا مع
مطلق السبع اذ هو لا يقصد بالاباء
غالبان ان ذلك في تقوية على انه
مقصود ايضا فلا بعد القول بتبعيته
شرايته في النهاية قال بطلت الا ان
يقول فباع من غيره لم يقبل اه
وهو يؤيد ما استدركت خراواته
اعلم (قوله) ككثابها الذين في أصله
نخطه الدين بالام واحدة

﴿ فصل اذنا ﴾ ﴿ قوله ﴾ انه محصور عليه الى قول المترادف بأن الهامة مع تغيير يسير في اللفظ ﴿ قوله ﴾ وأجاب الزكسي بأن المراد الخ يمكن ان يحيا باختيار
 الشئ الأول ﴿ قوله ﴾ لم ينظر افتناء بل وجوده وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد ان يثبت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم وهو ههنا قوله
 قلنا وليس المراد الظن عند الوصية بل بعد الموت فاصل الغنى في ذلك اذا مات الموصي متصلا (٣٦) بالمرض فان غلبه بعد الموت بخوفه بان يثبت عندنا حينئذ

عدم نفوذ ما زاد على الثلث عند الموت وهذا معنى
 صحيح لا إشكال فيه وان غلبه بعد الموت غير مخوف
 فان حمل الموت على النجاة بين نفوذ ما زاد على
 الثلث عند الموت وان لم يعمل على النجاة بين انه
 قوله الموت وان كان في أصله غير مخوف فبغير
 عدم النفوذ فلا يتأمل سم أوله هو كلام في غاية
 الحسن لكن فبقيا لا يلائم مع قول المترادف فان
 برأى ذلك وقوله فان غلبه غير مخوف خات فرب
 الموت على الظن الواقع بعد الموت ولان القول
 يمكن حمل الموت على وجه يزول به الالتباس وذلك
 بأن يقال قوله اذنا المرض مخوفاً أي ثبت
 ذلك عندنا في زمن المرض بقرينة السابق لا بعد
 الموت كما أضافه المحقق ومات بقرينة قوله فان برأى
 الخ لم يفتد بغير زاد على الثلث أي يحكم عند الموت
 بعدم نفوذ التبرع الزائد على الثلث حينئذ فان برأى
 نفوذ وان غلبه غير مخوف أي ثبت عندنا في زمن
 المرض انه غير مخوف خات فان حمل على النجاة
 نفذ أي حكمنا بعدم النفوذ وهو لا خلاف لا يقال
 فثبت الموت بمرض المرض بقرينة ان الموت
 بعد الموت ليس كذلك وليس بصحيح فانه اذا ثبت
 بعد الموت ان المرض مخوف وغير مخوف ترتب
 على كل حكمه لاننا نقول ان التبرع بذلك لا ينافي
 التقسيم بسائر شقوقه وهو لا ينافي في الموت بعد
 الموت ألا يفتق فيه في البر والله أعلم ثم ترد
 النظر فيما لو صرف في مرض غير مخوف ثم عقبه
 مرض مخوف ومات به فالذي يظهر من ان المرض
 الأول ان كان مما لا يتولد عنه الثاني عادة ندد
 التصرف فيه وان كان مما يتولد عنه الثاني عادة
 فعل الأقرب فيه عدم النفوذ لان الموت منسوب
 اليه ولو بواسطة ثم برأى في أصل الروضة عن
 الامام ما حاصله ان كان يفتي الى المخوف غالباً
 مخوف أو نادراً فليس بخوف انتهى ويعلم منه
 بالأولى ان ما لا يفتي اليه بوجه ليس بخوف
 ﴿ قوله ﴾ قلنا أيضاً انه الثلث عند الموت مطلقاً
 سواء كان التبرع مخفراً أو معلقاً بالموت ﴿ قوله ﴾
 بان نفوذ الى قول المترادف في النهاية أصح
 تغير في اللفظ ﴿ قوله ﴾ ضم أوله الى قول المترادف
 في النهاية أيضاً

تقديم الدين من وهن التركة أنها تبايع ثم ان وصل الغائب بان بطلان البيع والأفلا واستدل لذلك بفرع
 لاندل لالتين بطلان البيع بوصول الغائب وهذا لا نزاع فيه وانما الذي يظهر فيه التراجع الأقدام
 على بيع الأعيان قبل تلف الغائب نعم لو ثبت على وجهنا بشر خوف قلنا بانها أو نحوها مع العلم
 وحفظتها الى حين الأجر واقتضى ابن الصلاح بأنه لو باع الخا كمال غائب في دينه فقدم وأبطل الدين
 بان بطلان بيع الخا كمال كاعتمده خلافاً لقول الروابي يضي به ويطي الغائب عن ما عهده وان تبعه
 التولي وقد قال بعضهم بهذا الوافق مذنباً بل لا بد أن يفتق ﴿ فعل ﴾ في بان المرض المخوف
 والمخوف يقتضي كماله على العبر عليه فيما زاد على الثلث وبقية ما يصح نقلاً بأن ﴿ اذنا ﴾
 المرض مخوفاً اتوله الموت عن جسده ﴿ لم يفتد ﴾ بفتح فـ ومن ضم فـ بفتح ﴿ بفتح زاد على الثلث ﴾
 لانه محصور عليه في الزيادة على الوترية بل ان أراد بطلان الوترية بطلاناً لم يفتد بطلاناً بل لا بد ان يثبت
 غيره أو ظاهره اخاف الأصح من جواز ترجيح الولي من اعتقت فيه وان لم يفتد من الثلث لانها حرة
 ظاهره ان بعد موته ان خرجت من الثلث أو أجاز الوترية استمرت الحرة والأفلا وأجاب الزكسي بأن المراد
 بعدم النفوذ الوقت أي وقف للزوم والاستقرار لا وقت الحجة بالنظام الكلامان وقوله زاد على الثلث
 لا يلتزم مع قولهم الذي قدمه العبرة بالثالث عند الموت لا الوصية فان برأى الثلث عند الموت لم ينظر قلنا أيضاً
 قال الجلال البقيني وكان ينبغي له أن يقول لم يفتد بغير مخوف فان التبرع بالعلق بالموت لا يجز عليه فيه
 ولم يزد على الثلث لان اعتباراً بالثالث عند الموت وهذا التبرع بعد الموت وأما ما لم يفتد
 حكمه حالاً فيحصر عليه فيما زاد على الثلث انتهى وفي جمعه نظر كواب الزكسي لان وقت
 الزوم الذي ذكره لا يتحدد بظنا كما هو واضح مما تقرر في مثله العتقة وما ذكر عن الجلال عجيب مع
 ما تقرر في الثلث انه لا يعتبر لا عند الموت مطلقاً وفي مثله العتقة انها تزوج جاعاً مع كونه كل ماله
 اعتباراً بالظاهر من صحة التصرف لأن فلا فرق بين المخز والمعلق والذي يفتد به جميع ما عارض عليه
 ان كلامه الآن من اراد ما ههنا ان محله فيما اذا زاد على المرض ما قطع له من تخويف أو حرق حينئذ
 ان كالمنا المرض مخوفاً بقول خير بن لم يفتد بغير زاد على الثلث حينئذ فغيره ان كان او معلقاً بالموت
 وان كالمنا غير مخوف وحمل الموت على تنويعاً فلو كان مخوفاً أو وقع فسر نقد المميز
 وزاد على الثلث حينئذ فانهم ان اعتباراً بالثالث حين طرأ ما قطع له من تخويف ما علم ان العبرة فيه بالموت
 لانهم يفتد من عند الموت ﴿ فان برأى ﴾ أي بان نفوذ من غير نصرة في الكل قطعاً للثبات ان لا خوف
 ومن صار عنه عيش مذبذباً في حكم الأوقات بالنسبة لعدم اللاحق قوله ﴿ وان كالمنا ﴾
 غير مخوف خات أي انصل به الموت ﴿ فان جعل على النجاة ﴾ لكون المرض الذي لا يتولد عنه موت
 كبر وبيع عن أو فسر وهي ضم الأول والمودو بفتح فسكون واعتراضه بأنه لم يفتد بغيره ابرهارد
 حديث موت النجاة أحدها أسف أي لغرضه عدلها فهو راحة لا مؤمن كافي رواية أخرى ﴿ يفتد ﴾
 جميع تبرعه ﴿ والام ﴾ يعمل على ذلك لكون المرض الذي غير مخوف بغيره قد يتولد عنه الموت
 كماله أوحى يوم أو يومين وكان التبرع قبل ان يعرف وأصل الموت ﴿ خوف ﴾ فلا يفتد ما زاد
 على الثلث وفادد الحكم في هذا بأن انصل به الموت مخوف والأفلا انه اذا عرقه أو سقط من عال
 مثلاً كان من رأس المال بخلاف المخوف فانه يكون من الثلث مطلقاً كما تقرر ﴿ ولو شكك ﴾ قبل
 الموت ﴿ في كونه ﴾ أي المرض ﴿ مخوفاً لم يثبت ﴾ كونه مخوفاً ﴿ لا ﴾ يقول ﴿ طيبين حري عدلين ﴾
 مقبول الشهادة لتعلق حق الوصي بالوثة بذلك فباعتق الشهادة ولو في حياته كان علق على كونه
 مخوفاً واعتراض اقتضاه على الحرية وحده لا اسلامه والتكليف وذكر العادة الغنية عن الحرية

ان أراد به عايد الله الشهادة و يجب بأنه لو حيد كالحسرية الى أن المراد عدد الشهادة لا الرواية
والاعادة الظاهرة أو فهم كلامه أنه لا يشت برجل وامرأتين ولا بمحض التسوية ومجمله في غير علة باطنة
بمرأه أو قبل قول الطبيب أنه غير مخوف أيضا خلافا للتولى وقد لا رده عليه بأربعاء ثم يترتب إلى
كل من طرفي الشك أمالواختلف الوارث والمتبرع عليه بعد الموت بخوف في المرض فيصدق
الثاني وعلى الوارث البيهقي في فهمها طبيبين اذا وقع الاختلاف في نحو الحلي المطبقة ووجع
الفرس ولو اختلف الأطباء رجع الاعلم قال أكثر عددا في يخبر بأنه مخوف (ومن المرض) (المخوف)
لم يذكره طول الاختلاف فيه بين الفقهاء فقيل كل ما يستعبد به للوث بالاقبال على العمل الصالح
وقيل كل ما اتصل به الموت وقال الماوردي وتبعه كل ما لا يتناول صاحبه معه الحياة وقال عن الامام
واقعه ولا يشترط في كونه مخوفا غلبة حصول الموت بل عدم ندرته كالرسام الذي هو ورم في حجاب
القلب أو السكب بعد أثره الى الدماغ وهو المعتمدون نازع فيه ابن الرقعة فلم يملكه عن الموت
عاجلا وان خالف المخوف عند الاطباء (قولنج) يضم قوله مع الادم وفجتها وكسرها وهوانا
اختلاط الطعام في بعض الامعاء فلا تنزل ويصعد بسببه تجارا الى الدماغ فملك وهو اقسام عند الاطباء
ولا فرق بين مع عاده وغيره (وذات جنب) وهي فروج تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح
في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك وانما كانت مخوفة لقرها من الرئتين القلب والكبد
ومن علامتها الحلي اللازمة وشدة الوجع تحت الانسلاخ وضيق النفس والسعال (ورعاف) يتلبث
أوله (دائم) لاسقاطه القوة بخلاف غير الدائم ويظهر امر ادهم بالدائم المتابع وانه لا بدق تسامحه
من مضور من يفضي مثله فيه عادة كثيرا الى الموت ولا يضبط بما يأتي في الاسهال لان القوة تتسائل
معه نحو اليومين يتجلى الدم لانه قوام الروح (واسهال متواتر) أي متتابع أيامه لذلك (ودق)
بكسره أوله ووداء يصيب القلب ولا يفي معه الحياة غالبا وخرجه السيل وهو داء يصيب الرئة فينقص
البدن ويصفر فليس بمخوف مطلقا لا متدا لحياة معه غالبا وتعرفه بما ذكره لافوق تعريف المخرج
له أولا بأنه قرحة في الرئة معها حى ذقية وثانيا بأنه قرحة في الرئة يلزمها حى ذقية وهذا هو الصواب
كما قاله العلامة القطب الشيرازي ومن تبعه ويمكن توجيه ما ذكره الفقهاء بأنهم لما رأوا هذا
الاختلاف فيه عبروا بما يحتل كلامها معولين على تفصيله عند أهله اذا الداء شامل للامر من سواء
كان الثاني جزءا أم لا وما ظهر المتن وغيره ان الدق ليس من الحيات وليس كذلك بل هو المراد من
الحلي الذقية في كلام الاطباء وعرفها في المخرج بأنها التي تنشب بالأعضاء الأصلية فهي لا تحالها تسمى
رطوبتها وفيه أيضا حى الدق أكثر ما تكون انتقالية أي عن حى أخرى تسبقها ويمكن توجيه
كلام الفقهاء في الدق المخالف طاهره لكلام الاطباء بأن ذلك التثبت أعظم ما يكون القلب فاقصروا
عليه لانه اشرف تلك الأعضاء الأصلية (واثناء فالج) وهو اعنى الفالج عند الاطباء استرخاء عام
لا حدشي البدن طولا وعند الفقهاء استرخاء أي عضو كان وسببه غلبة الرطوبة والبلوغ ووجه
الخوف في ابتداءه انها مما يجان حيث ذفر مما اطفا الحار الغريزي وذلك متفق مع دوامه (وخروج
الطعام غير مستحيل) لزوال القوة المسكنة ولزمن هذا الاسهال الصكن لا يشترط تواتره فلها
ذكره بعد (أو كان يخرج بشدة ووجع) ويسمى الزحير وافادة المضارع في حين كان للتكرار المراد
هنا اختلف فيها الاصوليون والتحقيق انه بقده عرفا لا وضعاً (أو يخرج) (ومعه دم) من عضو شريف
كاليد دون اليواسر لانه يسقط القوة قال السبكي وما بأصله من ان خروجه بشدة ووجع أو وجع
دم انما يكون مخوفا ان حتمه اسهال ولو غير متواتر هو الصواب ثم ين هو ومن تبعه ان أصل نسخة المصنف

(قوله) من عضو شريف الى قول
المتن والمذهب في النهاية لا ما سانه
عليه

مواقة لأمه وانما فيها الحاق اشتبه على الكسفة فوضعه بغير محله وكل ذلك فيه نظر وكلام الأطباء
 مصرح بأن الزهر وحده مخوف وكذا خروج دم العضو الشريف فالوجه أخذنا مما اشعرت به كان
 حمل مافي المتن على ما ذكرنا في ذلك تكرارا بقيد اسقاط القوة وان لم يكن معها اسهال وبمحتمل كلام
 أسله ومن تبعه على انه اذا حصبه اسهال نحو يومين لا يشترط فيه ذلك التكرار فلا خلاف بين
 العبارتين (وحجى) شديدة (مطبقة) يكسر الباء أشهر من فتحها لأن لا تبرز جازوت
 يومين لا ذهابها حيث لا لقوة التي هي دوام الحياة فان لم يتجاوزها لم تنجز حركتها (أو غيرها) من
 ورد تأتي كل يوم وغيب تأتي يوما وتطلع يوما ولث تأتي يومين وتطلع في الثالث وحى الاخير تأتي يومين
 وتنقطع يومين وظاهر كلامهم أنه لا يفرق في هذه الأربعة بين طول زمنها وقتها (الاربع) بكسر
 أوله كالكسفة وهي التي تأتي يوما وتطلع يومين لانه يتقوى في يومى الاقلاع ويحمله ان لم يتصل بها الموت
 والاقتدر فيها تفصيل بين ان يكون التبرع قبل العرق وبعده وكان الانب تبسيتها الثلث كما في أسنة
 العامة لكن جمع لغو يومين وجهه الأول بأنه من ربح الأبل وهو رور والمدة في اليوم الثالث وبقي
 من الخوف أشياء منها جرح فظيلوف أو على مقتل ومحل كثير اللحم أو حصبه نيران شديدة أو ان كل
 أو تورق في عدم أو حصبه خلطو نظهر ان العبرة في دوامه عامر في الاسهال لا الراف والوباء والطاعون
 أى زمنهما فنصرف للناس كلهم فيه محسوب من الثلث لكن قيده في الكافي عن وقع الموت
 في أمثاله واستحسنه الأذرى وهل يقيد به تسليم اعتماده الملاحظة حرمة دخول بلد الطاعون أو الوباء
 والخروج منها الفرجاجة أو يفرق محل نظر وعدم الفرق اقرب (والذهب انه يلحق بالخوف أسرفار)
 أو مسلمين (اعتادوا قتل الاسرى والتحام قتال بين) اثنين أو حزين (فتسكفون) أو قربى التسكافو
 اعتاد اسلاما وكفرا ام لا (وتدعى) قتل نحو (قصاص اورجم) ولو اقراره (واضطراب ربح
 وهيمان موج) الجمع بينهما تأكيد لانهما عادة (في) حق (راكب سبعة) بجر أو نهر عظيم
 كالثلث والفرات وان احسن السباحة وقرب من البر على ما قضاه الملاحظة لان ذلك كله يخاف
 منه الموت كثيرا بل هو لكونه لا يقع فيه دواء أولى من المرض وخروج به اعتادوا غيرهم كالزوم
 وبالاتحام الذي هو اتصال الاسلحة مقلبه وان تراموا بالثياب والحرباب وبسككئين الغالبة بخلاف
 المغلوبة وتقدم لذلك الحس له وانما جعل مثله في وجوب الاصابة بالوديعة ونحوها احسا لما لحظ
 مال الآدمي عن الضياع وظاهر تعبيرهم بالتقديم للقتل انما قبله ولو بعد الخروج من الحبس اليه
 لا يعتبر وهو ظاهر بعد السب حيث ناله بعد التقديم لموت به دم مثلا كما تبرعه بعد التقديم محسوبا
 من الثلث كالوت أيام الطعن بغير الطاعون (وطان حامل) وان ~~تكررت~~ ولأذنها اعظم خطره
 ومن ثم كان موتهما منه شهادة خرج بنفس الحمل فليس يخوف ولا أثر تولد الطلق الخوف منه
 لانه ليس بمرض وبه فارق قولهم لوال الحباء ان هذا المرض غير مخوف لكن يتولد منه مخوف لانادرا
 كان كالمخوف (وبعد الوضع) لولد لمخلق (ما لم تفصل المشيمة) وهي التي تسما النساء الخلاص لانها
 تشبه الجرح الواسل الى الجوف ولا خوف في التساقطة وانما مضغة بخلاف موت الولد في الجوف اما اذا
 انفصلت المشيمة فلا خوف ويحتمل ان لم يحصل من الولادة جرح او ضرر ناشد أو ورم أو لافي من زول
 * الركن الرابع * العريفة وفصل بينه وبين الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله لان لهاماناسة
 بما ذكره قبلها مما من الاجازة في الوصية للوارث ومن كون الموصى به قد بلغ الثلث وقد لا وقد يكون
 في المرض وقد لا فذيل بهما لتفرغ الذهن للرائع لمعونه وطول الكلام فيه (وصيغتها) أى
 الوصية ما اشعر بها من لفظ او نحوه ككشارة وككابة سريحا كان او كاية فن الصريح (او صيغتها) فاما فهمه

(قوله) بين طول زمنها وقتها قال
 (قوله) ما المراد بهما قولهم تأتي
 الحصى أو قد يقال المراد به كثرة التوب
 الخ أو قد يقال المراد بالزمن الزمن الذي
 وقتها فالمراد بالزمن من ابتداء
 تعرض في شأنه وذلك من ابتداء
 تعرضها الى انهما ببعثة أو موت
 عرونها لا الذي تعرض فيه فحسب والله أعلم
 لا الذي تعرض فيه فحسب والله أعلم
 (قوله) الا الاربع فبني والخمس
 وما بعدها ما هو مذكور في كتب
 الطب بل هي أولى (قوله) والا قد
 مر فيها تفصيل قال الحصى في شرح
 والافخوف انتهى والذي مر ثم في
 حتى يوم أو يومين لا في حتى الرابع
 فليأتل والله أعلم (قوله) وهو
 ورد الماء في اليوم الثالث أى
 من أيام عدم الورد وبقول الرابع
 وأريد من يوم الورد السابق لوجه
 التسمية فيه من الإشارة الى وجه
 التسمية والله أعلم (قوله) والوباء
 والطاعون وعبارتها نهاية ويلحق
 بالخوف أشياء كالوباء والطاعون الخ
 وهي أحسن كقولهم ظاهر (قوله)
 وعدم الفرق أقرب كذا في النهاية
 أيضا وزاد وعمود النهي شمل
 التحريم مطلقا (قول المتن)
 والمذهب الى قول الشارح الركن
 الرابع الصيغة في النهاية

تعريف الجزأين من الحصر غير مراد (له بكذا) وان لم يقل بعد موتى لوضعها شرعا لكان ذلك (او ادفعوا اليه) كذا (او اعطوه) كذا وان لم يقل من مالى على المعتد او وحيته او وحيته او ملكته كذا او تصدقت عليه بكذا (بعد موتى) او تحوه (الآتى راجع لما بعد أو وصيت ولم يال بابها مرجوعه لانه كذا على ما عرفت من سياقه ان أو وصيت وما اشق منه موضوعه لذلك (أو جعلته له او هو له بعد موتى) (او بعد عيني او ان قضى الله على) وأراد الموت والافهما لغو وذلك لان إضافة ككل منها لثبوت ميرته بتأجتي الوصية وكان حكمه تسيير به بعد موتى بخلاف ما فى السابقين اذ الاول محض أمر والثاني انظر لفظ الخبر ومعناه الانشاء وزعم انهما لو تأخرتا لم تعد للكل لان العطف بأو ضعيف كما يعلم مما عرفت في الوقت (فلو اقتصصر على) تحو وحيته له فهو هو به ناجزة أو وعلى نحو ادفعوا اليه كذا من مالى فتوكيل يرتفع بنحو الموت وفي هذه وما قبلها لا يكون كاتبة وصية أو على جعلته له لا يحتمل الوصية والهيئة فان علمت بتمه لاحدهما والابطل أو على ثلث مالى للفقراء لم يكن اقرارا ولا وصية وقبل وصية للفقراء ونظير أخذنا مما فى في هوله من مالى انه كاتبة وصية فان قلت لم يكن اقرارا بنذر سابق قلت لان قوله مالى الصريح بقائه كاتبة على ملكه ينفي ذلك وان أمكن تأوله اذلا الزام الشك ومن ثم لو قال ثلث هذا المال للفقراء لم يعد محله على ذلك لبعث لان كالمكف لم يمكن حله على وجه صحيح من غير ما عرفت فيه لذلك حمل عليه او على (هوله فإقرار) لانه من صراحته وجد نفاذا في موضوعه فلا يجعل كاتبة وصية وكذا لو اقتصصر على قوله هولة أو وقف على كذا اقتصر من حيث ذواته وقبح جوابا بن قبل له أو لى من مثل ذلك لا يبعد خلافا في ثور والمصرفي (الآن يقول هوله من مالى ويكون وصية) أى كاتبة فيها لاحتمالها والهيئة ناجزة فافتقر للنية ويرد ترجيح السبكي انه صريح على الأول لومات ولم يعلم بتمه بطل لان الاصل عدمها والاقرار هنا غير متأت لأجل قوله مالى نظير ما عرفت (وتعتد بالكاتبة) وهي ما احتمل الوصية وغيرها كقوله غيب هذا له او عبدى هذا له كالمسعى بل اولى وفي قوله هذا صدقة بعد موتى على فلان مثلا الكاتبة ليست في الوصية لان هذا صريح فيها بل في قوله صدقة لاحتمالها الملك والوقف فان جعل ما اراده بطل ما لم يؤمر الوارث بالخلف لانه لا يعلم ارادته فتفسد فيخلف المدعى انه أراد الملك والوقف ويحمل به حديثه وصرح بجمع متأخرون بجهة قوله لندسه ان مت فاعط فلان ادنى الذى علمنا او فقره على الفقراء ولا يقبل قوله في ذلك بل لا بد من بتمه (والكاتبة) بالباء (كاتبة) فتعقد بها مع التبة ولومن ناطق ولا بد من الاعتراف بها بتمامه او من وارثه وان قال هذا خطي وما فيه وصيتي وليس للشاهد التحمل حتى يقر عليه الكتاب أو يقول أنا علم عافيه واشاره من اعتقل لسانه ينبغي ان تأتى فيها تفصيل الاخر فان فهمها كل أحد فصيرة ولا فكاكه وممر أن كاتبة لا بد فيها من تبة وان يكتفى الاعلام بها مباشرة أو كاتبة ولو قال من ادعى على شيئا او انه وفي مالى عنده فصدقه بلا حجة كان وصية على الاوجه فان قال في التامة صدقه بتمه بلا بتمه لم يكن وصية على الاوجه أيضا لانه لم يسمع له شيئا وانما قنع بتمه بجهة بدل حجة وهذا مخالف لأمر الشرع فليكن لغوا ويكلف البينة فان قلت لم يكن وصية لمن ادعى الوفاء وحلف قلت ليس هذا وضع الوصية ولا قرينها من فم يجعل علم اسواء أعيا الغرما أم أمعلمهم فإدفعه كلام أزريعة من انه اذا عمن الغريم وقد ردعاه كان وصية بعد جذا ما قررت ان اشتراطها لئلا يعرض عن الوصية بكل وجه كما هو ظاهر وفي الاشراف لو قال المريض ما بدعه فلان فصدقه فان قال الجرجاني هذا اقرار بجهول وتعيينه للورثة وسكت عليه الزركشي وغيره وفيه نظر لان قوله يدعيه تبرمه ولان أمره لا غير تصدقه لا يقتضى انه هو صدقة فلو قيل انه وصية أيضا لم يعد او ما في جردى فيضته كله كان اقرارا بالنسبة لما علم انه فيها وقت (وان أوصى

(قوله) والابطل قد يقال هنا حيث لم توجد معتبرات كل من الوصية كالقبول والهيئة كالقبض في الحياة والا فملكك لتحقيق الملك وان أبهم كذا في نسخة الشيخ مصطفى الجوى مندوبة لولانا السيد عمر وليست في نسخة السيد (قوله) أو على هوالى قول المتن ويتعقد في النهاية (قوله) وصرح بجمع الخ قد يقال هذا صريح فيما يظهر فيا كاتبة اراده هنا والله أعلم (قول المتن) والكاتبة الى قوله بجهة بدل حجة في النهاية أيضا (قوله) لو قال المريض ما بدعه فلان الخ أى فرق بين ما بدعه فلان فصدقه وبين من ادعى شيئا فصدقه الا بزيادة بلا حجة سم فرق بعضهم بأن هذا فيه تعين المدعى فمكن كونه اقرارا بخلاف ذلك

لغير معين) يعني لغیر محصور (كالنقراء لزمت بالموت بلا) اشتراط (قبول) تتعذر عنهم ومن ثم لو قال
 انقراء على كذا وانقصر واثان سهل عادة عنهم تعين قبولهم ووجبت التسوية بينهم ولو رد غير
 المحصورين لم ترتب رددهم كما افهمه قوله لزمت بالموت ودعوى ان عدم حصرهم يستلزم عدم تصور
 رددهم ثم بان المراد بعدم المحصر كثرتهم بحيث يشق عادة استيعابهم فاستيعابهم ممكن ويلزم منه
 تصور رددهم وعليه فالمراد بتعذر قبولهم تعذرهم غالباً او باعتبار ما من شأنه ويجوز الاقتصار على ثلاثة
 من غير المحصورين ولا تغيب التسوية بينهم (أو) وبسبب (العين) محصور لا كالطوبى لانهم كالنقراء
 (اشترط القبول) منه ان تأهل وان كان الملك لغيره كالمير في الوصية للمتن والاخرن ولبه أو سببه
 او انظر السعد على الوجه بخلاف نحو الخليل المسبلة بالثور لا تحتاج لقبول لانها تشبه الخلة
 العاقبة ولو كانت الوصية للعين بالعتق كما عتقوا هذا بعد موتى سواء أقال غنى ام لا لم يشترط قبوله
 لان فيه حقاquem كذا الله فكان كالحقة العامة وكذا المدر بخلاف اوصيت له برقة لا قضاء هذه
 الصيغة القبول وبهذا التفصيل فيه الناظر الى ان الاول لا يغير والثاني تليق بغير ما في المسجلا له
 تليق لا بغير فاسباب القبول مطلقاً (ولا يصح قبول ولادة في حياة الموصي) ولا مع موته اذ لا حقه
 الاعد الموت فلن رد حينئذ القبول بعد الموت وعكسه بخلافها ما بعد الموت نعم القبول بعد الرد لا يفيد
 وكذا الرد بعد القبول قبل القبض او بعده على المعقود من صريح الرد ردتها أو لا أقبلها أو أطلتها
 أو ألقيتها ومن كاتبه نحو لا حاجة لي بها أو أناغني عنها وهذه لا تليق فيما يظهر قال الزركشي وظاهر
 كلامهم ان المراد القبول اللفظي وبسبب الاكتفاء بالفعل وهو الاخذ كالهبة انتهى وبسبب اليه القول
 فقال في الرهن بكني التصرف بالرهن ونحوه وكلاهما ضعيف والفرق بين هاتين الهدية ونحوه ان
 واضح اذ انقل لا لأكرام الذي استلمته الهدية عادة يقتضي عدم الاحتياج لفظ في القبول ولا كذلك
 هنا ونحوه لو كالة لا يقتضي تملك شيء فلا يشبه ما هنا وإنما تشبه الهبة وهي لا يقبلها من القبول انظرا
 (ولا يشترط بعدم موته الفور) في القبول لانه انما يشترط في عقدنا جرح فصل قبوله بما يجابهه بلزم الولي
 القبول او الرد فوراً بحسب المصلحة فان امتنع بما اقتضته المصلحة عناداً انعزل او متأولاً قام القاضي مقامه
 والاوجه صحة الاقتصار على قبول البعض لان المطابقة بين الاعجاب والقبول انما هي في البيع وما ألحق
 به كالهبة والوصية ليست كذلك (فان مات الموصي له قبله) أي قبل موت الموصي وكذا لو مات معه
 (بطلت) الوصية لعدم لزومها وأبطلتها لزوم حينئذ (او بعده) أي بعدم موت الموصي وقبل القبول وازد
 لم يطل (فيقبل) اوريد (وارثه) ولو الامام فحين يرثه بيت المال لانه خليفة ومن ثم لو قبل قضى دون موثبه
 فهو يؤخذ منه ان وارث الموصي له لو كان وارثاً لكانت دون موثبه لم يكن وصية لو ارث لان العبرة في كونه
 وارثاً يوم الموت كالمير فلا ينظر لقبول ما تقر انه معين لا استقرار ملك الموصي له بالموت ولانه لم يملكها من
 جهة الوصية بل من جهة ارثه لا لوارث وهما جهتان مختلفتان ويلزم ولي الوارث الاصغر من القبول وازد
 نظير ما مر آنفاً وقد بحثنا لما نعى قبول الموصي له وقبول وارثه فيما اذا أوصى له بولده فانه ان قبله هو ورث
 منه او وارثه بحسب الموصي به القابل كما في الاب أم لا كما في الولد فلا يرث للذور لانه ان حجب بطل
 قبوله فبطل عتق الولد فلا يرث فاذا ارثه لعدمه وان لم يحجبه فكذلك اذ لو ورث لخروج اخوه عن فعلية
 القبول في النصف ولا يمكن ان يرثه الولد الموصي به لتوقفه على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف على
 قبوله فتوقف قبوله على قبوله وهو محال واذا اقتصار القبول على التصديق نصفه رقباً ومن بعضه
 رقباً لا يرث (وهل) جرى على العرف في استعمال هل في مقام طلب التصديق وهو محل الهمة
 في مثل هذا المقام ولذا أتى في حيزها بالعطف بام المناسب للمهمة لا لاهل فانه انما يعطف في حيزها

(قوله) او ما في حيزها في الخ في النهاية
 أيضا (قول المتن) ولا يصح الى قول
 الشارح قال الزركشي في النهاية
 أيضا

بأو هذا كله ان قلنا بما قاله صاحب المغني وحري عليه صاحب التلخيص وشارحه كلامه ان المزمرة
 في نحو أن يدعى الدار أمر عرو وأز يدعى الدار أمر في المسجد لطلب التصور أما على ما حقه السيد أن المزمرة
 في نحو هذه في طلب التصديق لأن السائل متصور لكل من زيد وعمر وللدار والمسجد قبل جواب سؤاله
 وبعد الجواب لم يزد له شيء في تصورهما أصلا بل بقي تصورهما على ما كان والحاصل بالجواب هو التصديق
 أي الحكم الذي هو ادراك النسبة إلى أحدهما ما بعده واقعة أو لا فهل في كلامه باقية على وضعها
 من طلب التصديق لا يعياني والسلي خلط فيهم فيه وأمر في كلامه منقطعة لا تمتد ولا مانع من
 وقوعها في حين ذلك تشبها له بوقوعها في حين المزمرة التي بعناها (عكس الموصي له) لعين الموصي به
 الذي ليس باعتناق (جوت الموصي أو شبهه له أم) الملك (موقوف) ومعنى الوقف هنا عدم الحكم عليه
 عقب الموت شيء (فان قيل بأن ذلك بالوقت ولا) قبل بأن ردة (بان) انه ملك (للوارث) من حين
 الموت (أقول) أطهرها الثالث لتعذر رجوعه للثبوت مطقة وللوارث قبل خروج الوصية للموصي له والامساك
 صرح به في عين الوقف (وعلمها) أي الأقوال الثلاثة (بني الثمرة) كسب ووقف حينئذ حاصلا فيه
 لأن تعريفه جنسي يخصاوي التكبير في كسب ووقف حينئذ حاصلا فيه (ما من غير أسكال فيه
 بين الموت والقبول) وكذلك بقية الفوائد الحاصلة حينئذ (ونقصته وفطرته) وغيرهما من المؤن فعلى
 القول الأول والأول وعليه الآخرون وعلى الثاني الأول قبل القبول بل للوارث وعليه وعلى المعتمد
 هي موقوفة فان قيل له الأول وعليه الآخرون والأول وإذا رتقا زواله بعد الموت للوارث وليست من
 التركة فلا تتعلق به دين (تبيينه) مرفى في الوقف الفرق بين الواقف والمستحقين في ان المدافعة على التبر
 وعنده وفيهم على الوجود وعدمه وحينئذ فلأوصى بشيء فهل المؤثر عند الموت تركه كما قلنا ثم انه
 للواقف وغيره للموصي له وان برز قبل الموت أو ان لم يوجد عند الموت تركه تأمرا أو ما حدث بعده
 للموصي له كل تحتل والآخر هنا الثاني ويرقى بينه وبين الواقف بأن الملك ثم المصغة وحدها باعتبارها
 حال الثمرة عندها كالسب وهذا لا اعتبار بالمصغة لأن وقت القبول والتقليد لم يدخل به بل بالوقت بشرط
 القبول فاعتبرناه واعتبرنا وجود الثمرة عند ذلك كون تركه بعده فتكون وصية (و طالب) يصح
 ساؤه للفاعل فأنصهر لا بعد للفعول فهو لكل من صلحت منه المطالبة كالوارث أو وليه أو الوصي (الموصي
 له ما لا ينقذ ان توقف في قوله ورده) فان لم يقبل ولم يرد خبره الحاكم بينهما فان أي حكم عليه بالاطال كمتخير
 امتنع من الاحياء وقضية التي حريان ذلك على كل قول واستشكل جرائه على الثاني بأن الملك لغيره
 فكيف يطلبا بالنفقة وقد توجه به ما طالعته بها وسيلة لنصل الامر بالقبول أو الرذ فإذن ذلك وهذا
 يجب أيضا عن ترجيح ابن الرقة على قول الوقف وجوب النفقة عليهما ككاتبين عقد اعلى امرأة
 وجهل السابق وقرى السبكي بأن كلامهما معترف بوجوب النفقة عليه وليس متمكنا من دفع الآخر
 بخلافهما هنا ورده ما مرفى في خيار البيع انهما يطالبان على القول بالوقف فقد نظير ما ذكره من
 الاعتراف فعلم انه ليس هو السبب في مطالبتها وكلامه في المطالبة حالاً أي بالنسبة للاستقرار فهي على
 الموصي له ان قبل والافعى للوارث وفي وصية التلك اما لأوصى باعتناق من معين بعدموته فالملك فيه
 للوارث الى عتقه قطعاً كالأول لا فاسكب وبدله لوقت له والنفقة عليه كما اقتضاه كلامهما وصح في البحر
 ان العكس له لا يستحق العتق استحقاق استقرار لا يقطع بوجهه والأول أوجه ولوظهر لنا على
 بهما أوجسنا النفقة عليه ولا يقال هو مقصر تأخير الاعتراف لانه قد نفوض لغيره كالوصي ومثله
 ما لأوصى بوقف شيء نتأخر وقته فعلى الأول هو للوارث وبه افاقي جماعة واعتدله الأدرعي وغيره وعلى
 الثاني هو للوقوف عليهم وبه افاقي بعضهم وكلام الجواهر يعيد اليه ويرجعه بعض المحققين وبحث الزركشي

(قول المتن) وان أوصى الى غيره

وبهذا التفصيل في النهاية أيضا

(قول المتن) ولا يشترط الى قول

الشارح والأوجه في النهاية أيضا

(قوله) قام القاضي مقامه براجع

هل لقاضي القبول عند الاقتناع

وهل اذا كان الولي الأب واستع

عنادا وكان الجد موجودا كان

القائم مقامه الجد دون القاضي

لأن الولية له بعد الأب والمخبر نعم

وهل قيام القاضي مقامه اذا استع

متأولا وان وجد الجد مرفى

الجنسي هل لقاضي الخ الظاهر

لا ان كان الولي تيمنا من قبله

فتمثل وقوله هل اذا كان الولي الأب

فتمثل وقوله هل اذا كان الولي الأب

الخ الظاهر ما استوجه رحمه الله

تعالى وقوله هل قيام القاضي

مقامه اذا استع متأولا وان وجد

الجد الظاهر نعم ان امتاعه والحالة

هذه لا يقتضي اعزاله حتى تنقل

الولاية للجد ولا ولاية للجد على الأب

فتمصر القاضي عنه بالولاية

العامية والله أعلم (قول المتن)

وطالب الى قول الشارح تبيينه

في النهاية اما سببه عليه

أما لو أوصى بشراء عتار بثله ووقفه على زيد ومجرو ثم على الفقراء فمات أحدهما قبل وقفه لم يطل في نصف الميت بل ينتقل للفقراء وفارق الوقف على هذين ثم الفقراء فان أحدهما مات اذ مات انتحل نصيبه للآخر بأنه هاتان بعد الاستحقاق ثم قبله فكأنه لم يوجبه ومن ثم لو وقف على زيد ومجرو فمات أحدهما ميتا كان الكل الآخر كذاته الخلفا وغيره * تنبيه * الوجه في اوصيته لم يقته انه ليس كما لو أوصى باعتاقه لاقتضاء الأولى انه ملكه كرفته كما يخرى بخلاف الثانية كما شرر وحيد ذفلو كان غير متاهل للقبول في الأولى لسمه واجنون وقف كسبه وانما نقه الى قوله تظهر ما مر في وصية التملك ولا ينظر لتضر الورثة لتكون افاقة المجنون غير منتظرة لان تعلق حق الوصية به أوجب الاضطرار له وهو لا يحصل الا بالوقف فيستكسبه القاصي وينق عليه الى تأمله * (فصل) * في احكام لفظية للموصي به وهذا (أوصى بشاة) وأطلق (تأول) لفظه (صغيرة الحجة وكبريتها سليمة ومعينة) وكون اللفظ يقتضي السلامة انما هو في غير ما أنيط بمحض اللفظ كالبيع والكفارة دون الوصية ومن ثم لو قال اشتريه له شاة او عبد اثنين السلم لان اللفظ الامر بالشراء يقتضيه كما في التوكيل به (شأنا وعززا) وان كان عرف الموصي اختصاصها بالشاة لانه عرف خاص وهو لا يعارض اللغة ولا عرف العام وخرجهما نخوارب وطبي ونعام وحجر وحش وبقرة وزعم ابن عصفور اطلاقها على هذه كلها لان عطف بل شاذ نعم لو قال شاة من شياهي وليس له الاطباء اعطى طيبة (وكذا ذكر) وخشي (في الاصح) لانها اسم جنس كالانسان وتأوها للوحدة ونوزع فيه بأنه في الام نص على انها لا تشمل للعرف قال السبكي وهو اعرف باللغة فلم يخرج عنها الا اعرف مطرد فان عرفت بخلافه اتسع انتهى وقد يؤخذ منه الجواب بأن الأكثر لم يخرج جموعا قاله الا انه ثبت عندهم ان العرف لم يثبت المرادة بخلاف اللغة فقال الخلاف الى أن العرف العام هنا هل خالف اللغة أولا ومقتضى ترجيح الشئ كالأكثر من للدخول انه لم يخالفها ويؤيده قول الرافعي وبما فهمت كلامهم توسطا وهو تنزيل النص على ما اذا علم العرف باستعمال العبر يعني الجبل والعمل بتفضية اللغة اذ الميم قال الزركشي وينبغي مجته في تناول الشاة للذكر انتهى وهذا كله صريح فبإذ كره من ان ماخذ الخلاف في تناول الذكر والخلاف في العرف العام هل خالف اللغة أولا ويؤيده ما يأتي ان العرف العام مقدم على اللغة في العادة فتقدمه عليها حيث اتفق على وجوده لاختلاف فيه يعتد به وتقدمها عليه حيث اختلف في وجوده هو الاصح ومحل الخلاف حيث لم يأت بخصوص في شاة بنزها تعيين النص الصالح لذلك وينزى عليها أو يتفق بدها وانما تعيين الاثنى الصالح لذلك ويتفق بصرفها تعيين شأن وشعرها تعيين معز (الاسخلة) وهي الذكر والأثنى من ولد الشاة والمعرز المبلغ سنة (وعناق) وهي اثنى المعز ما لم تبلغ سنة والجدي ذكره وهو مثلها الأولى وذكرهما في كلامهم مع دخولهما في السخلة للايضاح (في الاصح) لغير كل باسم خاص فلم يشملهما في العرف العام لفظ الشاة (ولو قال اعطوه شاة من غنم) بعدم موق (ولا غنم) عند الموث (لفت) هذه الوصية وان كان له طباء لعدم متعلق به والاطباء انما تنسب شاة البر لا غنمه وبه فارق ما مر وتوهم شارح أن من شيا هي كن غنم وليس في محله أمّا اذا كانت له عند موته فبقيت واحدة منها فان لم يكن له الا واحدة أعطيها ولو كان له نصف مثلا من واحدة ونصف من أخرى فهل يعطى الجزأين لان مجموعهما شاة واللفظ يجب تفهيمه ما أمكن أولا يعطى ذلك لان الشاة اذا أطلقت لا تتناول الا الكاملة دون الملقنة كل محتمل وبأن ذلك فيما لو خالف لاشاة له وله نصفان وقضية تعديلهما دخول المعنة بقرولهم وكون اللفظ الى آخره بما يؤيد الاول ثم يحتمل ان محل هذا التردد ما يقاس الوارث الشريلك ويحصل بالقسمة كاملة والا أعطيها ويحتمل خلافه لان العبرة في الوصية بجملة الموت

* (فصل أوصى) (قوله) وهي المذكور الاثنى المعروف ابن الشاة السخلة بأنهم ولد الشاة والعزما لم يستكمل أربعة أشهر وعرف العناق والحبي بما ذكره الشارح وعليه فلا اعتراض على التنبؤ به لان كلاما من السخلة والعناق اعم من الآخر من وجه فليس أحدهما مغايبا عن الآخر

ولم يحصل شاة كاملة عنده (وان قال) اعطوه شاة (من مالي) ولا غنم له كما يصح له أي عند الموت (اشترت
له شاة) ولومعة أوله غنم اعطى واحداً ولو على غير صفة غنم كما لو لم يسل من مالي ولا من غنمي
(والجمل والناقة) قال أهل اللغة لما شال جمل وناقة إذا أربعا فأمثل ذلك فتعدهم وقلوص وبكر
اتمى وخيتم فنهل تعتبر هذه الأسماء ولا يتناول أحدُها الآخر عملاً للغة أو أبعاد التفسير الذي ذكر
يشبهه الجمل والناقة تشبه الناقة لتظهر في مجال والذي يتبعه أخذاً عامراً وسأذكره إن عرف عرف
عام يختلف اللغة على مالها وأنها واقتضاه كلام غير واحد من الشراح وغيرهم لما في اعنى أبعاداً
التفصيل في الحلقه نظر ظاهر (تناولان الجمل) بالثقة ولا يخفى ولا يخفى (والعراق) السليم والتغبر
وشدهم المصدق الاسم عليهما (الأحد هما الآخر) فلا يتناول الجمل الناقة وعكسه لاخصاصه
بالد كوهي بالأنثى ثم تناول البقرة قال الزركشي والظاهر الحزبه (والاحصاوا) لم يعرفوا
غيرهما من نظيرهما في الشاة اسم جنس ومن ثم جمع حلب بعيره إلا الفضيل وهو ولد الناقة إذا نضل
عنه (الأنثى) بغير ذكر (ولاً بقره ثورا) بالثقة ولا يخفى وهي مالم تبلغ سنة العرف العام وان اتفق أهل
اللسان على إطلاقها عليه لانه لم يشهر عرفاً (والثور) أو الكب أو الحمار أو البغل مصروف (الذكر)
فقط لذلك وزعم بعض اللغويين في نحو الحمار والجمل والبغل انه يطلق عليهما شاة أو غنم وان يحكى على
ذلك أنه لو حلف لا يركب غلاً أو غلة حلفت في كل بهيمة وان غلته صلى الله عليه وسلم الشياه السائمة
بالدليل السابقة إلى زمن معاوية ثماني كآجاب بهي المصلح أود كقتل عن إجماع أهل الحديث
وبدله قوله صلى الله عليه وسلم أركب دمل ولم يقل أركب وان غلة سليمان التي أودك وزعم انه
فانتد على التأشير بأوجهه ونقله القائل به بوجه الرذاه تأني لفظي كما مره وشاة
وفي القاموس الفرس للذكر والأنثى وهي فرسة وقصبة فرسان الفرس في كلام الموسى للذكر لانه
عليه الاختصاص بنحو الحمار بالذكور لأنه يفرق بينهما وبين الأنثى لانه لم يفرق بين الأورث وبوجه
أن نحو حماره مشهور فأنقض حذف التاء اختصاصاً بهذا بالذكور ولا كذلك الفرس وهذا
أقرب ولا يتناول البقرة جاموساً وعكسه على ما قلته جمع العرف أيضاً فلا ينافيه تسكينها باسمها
ولا عدها في الإحصاء واحد الكن بحث الشبان تناولوها ولا بقر وحش نعم ان قال من يرى
وإليه لا يفرق وحش دخل كالجواميس على الأول وانما حش من حلف لا يأكل لحم بقرها كالمسلم
بقر وحش لان ما هنا مبني على العرف وما هنا كالمسألة التي مبني عليه اذ لم يضرب وهو في ذلك مطرب
كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عيب اذ قضيت بل مر بوجه تقديم العرف هنا على اللغة
وان اضرب وهو بعد جحد لا معنى اضربه اختلاف ما يختلف التواحي في مقدمتها ورعاية
عرف الموسى يلزمه باطلاة مشافاة لاكثر كالمسلم والذي يتبع في الفرق كما عجمها ثامن ان اللغة
ثم مقدمة على العرف ان اشتهرت والألفا العرف الطرف بالخاص بعرف الحالف وهي في البقر مشهورة
تشبه لبقر الوحش فعمل بها ثم واما هنا فالتعرف العام مقدم عليها وان اشتهرت وهو فرض تخصيص
البقر بالأهلي فعمل به هنا فالتعرف العام فالخاص ببلد الموسى فاجتهد الموسى
فالخاص فمما يظهر فقامته وبقر بين البابين بأن الامر هنا منوط بغير الموسى من الورثة والموسى
فمنظر إلى ما تعارفونه لكونه على أحد الفريقين للفرق الآخر ومنوط بالحالف فيه
وبنفسه فأمرنا بالنظر لاهو الأصل وهو اللغة والحاصل ان التنازع هنا واجب تقديم العرف العام
لانه القاطع له بواسطة انه غلب على الظن ان الموسى اراده وعدم التنازع ثم أوجب الرجوع للأصل
لانه يعارضه شيء ثم تعد العرف العام هنا والحقوا بكل ما يناسبه من الراتب المذكورة (والغضب

(قوله) على غير صفة غنم وقد يقال اسقط هذا
القديم أصله تصد للتميم فتعده اشترت
له شاة أي وجوباً ماله وجوازاً في أخرى ويقع
في استعماهم كذا انهم يوجبون قضية بجهتين
باعتبار حالين كما يظهر لك بالتتابع ويعتدل
بأن قال اسقطه لدلالة الجزاء عليه اذا سار
منه الوجوب ولا يعقل إعجاب الشراء الاخذ
قول المتن الضافي واحدها غنم وقضية وهي
جاء طول الاعتاق (قوله) الا التفسير كذا
استثنى في النهاية أيضاً (قوله) وهو ولد الناقة
إذا نضل عنه تأمل إلى متى يسفر هذا اللفظ
وملحظكم ولعله قبل هذه المرتبة فأنى يظهر
في الثاني عدم دخوله بالاول والله اعلم وبوجه ان
ويحتمل انه لهما اعلوه ووجه والله اعلم وبوجه ان
مرادهم في مثله الحمار انه لا يطلق على الأنثى الاغ
التاء فهنا دليل وانما على تخصيص المجرى بالذكور
يختلف الفرس فانه قد شئت الحلقه عليهما
وان الملق على الانثى أيضاً فرس وقول الشراح
وبوجه الخ الجمل تأمل (قوله) وبقر بين البابين
الاج اذا تأملت هذا الفرق وحاصلها في قوله
انه كان مقتضاه ان تقدم هذه اذ العرف الخاص
على العام ثم قول المحشي اذ في غاية الجاه
نعم قوله قبل يقال الخ الجمل تأمل ان العام مطرد
فلا يتبع مع الخاص اللهم الا ان يدعى انه مشترك
في بلد الخاص يتبعه من العام وقد يقال لا تقدم
حينئذ لا بالصرية والله أعلم

(قوله) خلافا لما في التفة كذا في النهاية أيضا
(قوله) والحق به ان ذلك الخياط فيه نظير
ما قاله الرازي نفعنا القول المتولى لوقال اعطوه
دابة للعمل عليها داخل الجبل والبقرة والله اعلم
(قوله) وليس له الا اولادوله قد يقال المعنى
الحجازي في سورة الوقت دافع عن الاطلاق فعمل
فرسه لارادته بخلاف ما نحن فيه اذ الحكم فيه
منوط بالوجود وعدمه عند الموت لا عند الوصية
نعم لو فرض ان اختصار الموجود في الحجازي عند
الوصية ايضا لانقص ما كروه حيثما لم تكن
كلهمه على العزم وكذا يقال في مثله الشاة
ايضا (قوله) ويخني الى قوله ولو اوسى ان يشترى
له عشرة اقترعه في النهاية ايضا (قوله) يتعين الذكر
يؤخذ من صافي النبل بالاولى له الواعية مقالة
الانثا او خد منهن في السفر لا يكون ماذر
مخصصا بالذكور والله اعلم (قوله) بان هذا المذتهر
وبفرض الشهادة يوعر في خاص عرف الموصي
خاص آخر فهو مقدم اخذنا من رواه وان اشتهر
صرف الشرع خلافا لما هو عليه كمن علم ان اراد
بالاشهار اطراده ومجموعه فهو عسر وعق حبيته
ثم اذكره متشكلا باعتبار ان الطعام لا معنى
لقوى قال في الخجاج الطعام ما يؤكل وربما
خص بالطعام البروي حديثا في عبيد كاخروج
صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم ساعا من طعام او ساعا من شعيراه فا
وجه تقديم اعراف الخاص على النعم من امره
من انها مقدمة عليه ما لم يكن قاتلا والله اعلم
(قوله) وان كان شادا فبانه كيف سق حبيته
للموادة استعماله والقياس عليه (قوله) او مفعول
لاجل الخ فيه ان التبادر من فاعل التكفير هو
المكفر فربما يفتقد الفاعل الا ان يني على قول من
لا يشترط ذلك اسم قول الحاشي التبادر الخ لعله اشارة
الى انه يمكن على بعد اقتضائه من المبنى للمفعول مع
رعاية الحذف والامثال والله اعلم (قوله) عن
أنس ثلث الخ يتناول المراد بالتمسك هل يكون
بالتساقط حصول كماله في ادنى يسيل معه

جل الدابة) وهي لغة كل ما يد على الارض (على فرس وبغل وحمار) اهلى وان لم يكن ركوبيا خلافا
لما في التفة فيعطى أحدها في كل بلد على الطرف العام ونعم خصه بأهل مصر ممنوع كرم
ان عرفهم بخصها بالفرس كالعراق بخلاف سائر البلاد وتعين أحدها ان لم يكن له عند الموت غيره
أو ان ذكر خصه كالذكر والفر أو اقتبال للفرس والحق بها اذ قال ذلك قبل اغتد اقتبال عليه
والجمل لا لآخرين وحبيته لا يعطى الا لجاله لا أخذنا من رواه فان اعتد على البراذن أو البشرا والجمال
دخلت على ترابع فيه فيعطى أحدها ولو لم يكن له عند موته واحد من الثلاث طلعت ونحت
البقيتين والاذرى وسببهما اليه صاحب السان الحق وبعطى من غيرها ان كان له ثم أو غيرها لتعين
الحجازي تعين الواقع كقوله وقف على أولاده وليس له الا أولادوله وكقوله قال من شياهي وليس له الا طباء
(و يتناول الرقيق صغيرا واثني ومعبوا وكفرا وعكوسها) وخشي لصدق الاسم نعم ان خصه تنقص
نظير ما عرف في سائر ما معه أو يتقدمه في السر بتعين الذي كركونه في الاولى سليما من نحو عي وزمالة
ولو غير باع وفي الثانية سليما عما بين الخدمة عرفا وتعين ولده بتعين الثاني ويظهر في تتبع تعين
الانثى السليمة من مشتات النكاح فرع بحث بعضهم في الوصية تطعما لم يعمل على عرفهم دون
عرف الشرع المذكور في الروايات وكلاهما يوجب بان هذا المذتهر فيعد تصدوه بواقعة افتاء جمع عيين
فبين أوسى فغير واجب لمن يشرؤن عليه ما جاز ذلك على عاينهم المظردة في عرف الوصية (وقيل
ان أوسى باعناق عبد) وأما تطوعا وجب الجزئ كفسارة لانه المعروف في الاعناق وذئان المعروف
في الوصية عدم التقيد بذلك تقدم وكفارة منطه خطما بالنصب وهو اعرابى نزاع الخافض وان كان
شادا أو حال أو تميز أو مفعول لاجله مراداه التكفير له لانساد المعنى (ولو أوسى بأحد رقبته) مهما
(فانما) أو قتلوا قبل موته) ولو قتلوا مضى ما او انتقموا او تهموا به مثلا (طلعت) الوصية الا لا تقي له عند الموت
ويقرق بين هذين ما عرف في الجمل والذين اختلفا للفاضة فان الوصية في قتلها بان الوصية ثم تعين
شخصي فتناولت بذه وهما بهم وهو لا يدل له فاشترط وجود ما يصدق عليه عند الموت وحبيته يكون
بله مثله لتعين شمول الوصية له حيثما يتخلف التالف قبله فانه لم يخف شيء لهاله (و ان يني واحد
تعين) للوصية لصدق الاسم قايس للوارث اسما كود في قديمة مقبول شادا اذا قتلوا بعد الموت مثلا فمضنا
فصرف الوارث قديمة من شأنهم أو مضى ما وعبره فله تعين الغير للوصية هذا كله ان قيدوا الموجود
والأعطى واحد من الموجودين عند الموت وأن يتبدد بعد الوصية (أو أوسى) باعناق رقاب) بأن قال
اعتقوا عني ثلثي رقبا أو اشترى واشترى رقبا واعتقواهم (ثلاث) من الرقاب تعين شروطا التي يمكن جعله
وعتقها عنه لانها أقل مما يسمى الجميع أى على الاعمال الموافق للعرف الشتر فلا يعزب باعتقاد الوصية
أن أقله اثنان كما هو ظاهر ومعنى تعينها عدم جواز التمسك بها لانها لا تمنع ان يادعها بل هي افضل
فقد قال النافعي رضي الله عنه الاستكثار من الاسترخاء خاصة أولى من الاستقلال مع الاستخلا عكس
الاخوة ولو صرفه لثنتين مع امكان الثالثة نعم هنا بان ما يتبدد رغبة ولو فرض ان أنس ثلاث
مالا باي رتبة كاملة فهو للورثة نظير ما بان (فان عجز ثلثه عن فلهذه الا يشترى شخص) مع رقبتي
لان ذلك لا يسمى رقبا بل (يشترى) بنفسه أو (فبستانه) أى الثلث وقضية قوله فبستانه ان حيث
وجدتها تعين شروطها وان وجد رقبته أنفس منها وله وجه لان التعدد اقرب لغرض الموصي
لحيث يمكن تعين وليست الانفسه غير ما مستقلا حتى ترجع على العدد ويخجل انه يتخلف في كل
غرما (فان فضل) من الموصي (عن أنفس) رقبته أو (رقتين ثلثي فالورثة) وتطل الوصية وقية ولا يشترى
شخص وان كان اقلية حرا على الاوجه لا لا يسمى رقبته تبيه تصوير المتباعدات على ثلثي رقبا هو

على التقى الاستقلال وتخصيل الموزن الضروري بغيره وفضل قوة وشباب أوها وأعم منه حتى يكتفي بجزء رافق الخفس عرفا لو جلس الصورة ماني

ما في الورثة وغيرها وظاهر المتن انه لا يحتاج اليه ولا تخالف لان الثلاث حيث وسعها الثلث واجبة
 فيها وما ازاله في الاولى يجب الى استكمال الثلث وفي الثانية لا يجب وقوله فان عجز ثلثه عنهم يأتى
 في كل منها لانه اذا صرح بالثلث وعجز ثلثه عن ثلاث لم يشتر الشقص كقولهم يصرح به ولو أوصى ان يشترى
 له عشرة اقتره خبطة جديدة بمائتي درهم وتصدق بها وكان ثمنها مائة فأوجع رجلا مائة الزدة للورثة
 أى أخذها عما هنا السكن الفرق واضح لان الماد هنا على اسم الرقبة ولم توجد كقشره وتم على بر
 الفقراء وهو مقصود لصراف المائة في شراء خبطة بهذا السعر والتصدق بها كاهو وجه آخر يظهر ترجيح
 وهل المراد الانفس باعتبار رجل الموصى أو الوصى أو الورثة وقت الموت أو ارادة الشراء وهل ينظر وجود
 الانفس لورجى وعليه فما ساط الرجا لم أر في ذلك شيئا و يظهر اعتبار رجل الموصى عند نسيب الشراء
 من مال الوصية (ولو قال ثلثي للعق أشتري شخص) أى جاز ذلك وان قدر على الكامل خلا فالجمع
 من شراح الحواوى وغيرهم لصدق النقط به لكن الكامل أولى * فرع * قال غيره أعنتى عن عتائى عاتية
 من شراح الحواوى وغيرهم لصدق النقط به لكن الكامل أولى * فرع * قال غيره أعنتى عن عتائى عاتية
 دسارقاتا بدر منه على مقاله بعضهم الرقبة الكاملة فتعين لان البعض يؤدى الى السرية على
 الأسماء بل بقل فلاتعين وإذا اشتراها بثمانين وهى تساوى المائة صاع واعتداه عن مصرف الزائد
 للعق لا للوارث ولو أوصى بثلثه وقال يصر منه كذا فاصرف وفي منه فضله فالوجه ما للمساكين
 لما حرمانه لا يشترط في الوصية بيان الغالب للتبادر ولو زاد في الله مصرف الفائض لوجه القرب (ولو أوصى
 لرجلها) بكذا (فأشترى بدينارين) حين معا وراى ما بينهما أكل من ستة أشهر (فلهما) الموصى به بالسوية
 بينهما انتهى كذا وكذا وأنت با كثر لانه من مضاف فيم (أو) أنت حتى وسيت فكله للحي
 في الأصح لان الميت كالعديم أى الذكر والأنثى (الغث) الوصية لشرطه صفة المذكورة أو الأوتى في جملة
 (انثى) فله كذا فاولدتهما أى الذكر والأنثى (الغث) الوصية لشرطه صفة المذكورة أو الأوتى في جملة
 الحمل ولم تصل ولو ولدت ذكرين فأكثر وأنثيين فأكثر قسم بينهما أو بينهم أو بينهم بالسوية وفي ان كان
 حملها ابنا أو ثنائة كذا لا يستحق الا المشرود وفارق الذكر والأنثى بأنها ما ساجس قعان على القليل
 والخصير بخلاف الابن والبنت ووجه قول المصنف رداعلى الراعى انه وانضم الماد في الوصايا
 على التبادر غايها وهو من كل ما ذكر فيه فاضع الفرق (ولو قال ان كل سبطها ذكرا فله اولدتهما)
 أى الذكر والأنثى (استحق الذكر) لان الصيغة ليست حاصرة للعمل فيه (او ولدت ذكرين فالاصح
 صحتها) لان لم يتحصر الحمل في واحد وانما حصر الوصية فيه (ويعطيه الوارث) ان لم يكن وصى والا فهو
 كاهو وفاهم من كلامهم ولا يعارضه ما قدمته في تنبيه شرح قوله اعطى أحدها أى الكتاب لان ذلك
 فيما قد يتصور فيه من رعى الوارث لوفوض الأمر لوصى وهذا لا يتصور فيه ذلك لان الوصى به
 معين بشخصه وانما التخير في المعطى له ففوض للموصى لان الميت اقامه فيما لا شر فيه على الوارث مقام
 نفسه وبما يقاس يستل من الطرفين ما في معناه (من شاء منهما) ولا يشترط بينهما اقتضاء التكبير هنا
 التوحيد بخلافه فيما مر في ان كان حملك لان قرينة جعله صفة المذكورة مثلا لجملة الحمل تنصت عدم
 الوحدة فجعل في كل بما يناسبه أو ان ولدت ذكر فله مائة أو أنثى فله خمسون فولدت خنثى دفع له الاقل
 ووقف الباقي وقضية كلامه ههنا لو أوصى لمحمد بن بنته وله بنتان لكل ابن اجمعه محمدا اعطاه الوصى
 ثم الوارث من شاء منهما ويبحث بعضهم انه يوقف حتى يصطفا لان الموصى له معين باسمه العلم لا يختل
 إجماعه الا في القصد بخلافه هنا يمكن رد ما به لا أثر هنا لهذا التعيين الناشئ عن الوضع العلمى لمساواته

(قوله) انه لا يحتاج اليه أى التقيد
 بشئ (قوله) ولا تلتلف الخ بل ذكره
 في الورثة مجرد تدوير (قوله)
 واجبة فهم ما أى في دورى التقيد
 بالثلاث وعدية (قوله) وهى مساوية
 المائة قد يقال مأجوبة بالتقيد به
 (قوله) ولو أوصى لهما أى قول
 ولو أوصى لهما أى في النهاية أنه قول
 الشارح ولا يعارضه الى قول المتن
 من شاء منهما

(قوله) من كل جانب من جوانب داره لو كان الموصي من سكان دار تعددت سكنها فتمتثل استحقاق بقية سكنها وحسبنا هذه الدار من الأربعين بالنسبة له ويحتمل خلاف ذلك ويُدعى عدم صدق الجوار على مساكنه في دار واحدة ثم الاحتمال الأول أقرب وعليه فهل تعتبر زائدة على الأربعين من كل جانب لا ثم دار الموصي وان كان ساكناً (٤٦) في بيت منها مثلاً ومن الأربعين وهو مشكل لأن أي جهة

اعتبرت منها فهو ترجح لا مرجح والله أعلم لكن ينبغي أن يكون محل ما ذكره حيث كان مستقلاً لا بيت من الدار ولا بأن لا يمكن في الدار إلا بيت واحد وكان بها بيت وكان معه في بيته مغارة فلا يعطى قطعاً فيما يظهر إلا يسمى جارا عرفاً ولا لغة والله أعلم (قوله) وفيهم التقاسم الصنف للكل وان لم يتم فيتم بالتقدير للجميع يتعونه به على الوجه الممكن ثم وكأن ما خذ قوله التقاسم الخ منقاد من ان الموصي له اذا كان محدوداً يجب استيعابه فان اطلاقهم ثم صادق بما اذا لم يحصل لكل الادون أن يقول نعم قد يفرق بينهما (قوله) والأول أقرب بل متعين والثاني لا يظهر وجهه والله أعلم (قوله) وهو معرفة معنى كل آية الخ طارها اعتبار معرفة الجميع بالنقل وقد يتوقف فيه ثم قوله وقد يتوقف فيه أقول التوقف واضح في الاستنباطي فقط والحاصل ان الذي يظهر والله أعلم ان التوقيفي لا يثبت معرفته في كل آية وما لا استنباطي ففك في فيه تخصيص ملكية بتقديرها عليه والله أعلم (قوله) ومن ثم قال التارقي يحتمل ان يكون المراد بالتفسير في كلام القارفي التوقيفي وبالحكم الاستنباطي أي المأخوذ من ممارسة قواعد العلوم المحتاج إليها للتفسير بشرية قوله لا كقائل الحديث والله أعلم (قوله) يعرف به حال الراوي هو العبرة بمنعته حال كل راوٍ وأولاً وعلى الأول فهل يشترط المعرفة بالفعل أو بالتقدير أو في ذلك شيئاً

بالنسبة إلى جهته بعين الموصي له منها لانه كزعماء قائلوه وانما كون هذه ما بها وضعا فلا أثر لها وانما يمكن توجيهه بأن عين الموصي له هنا عين معرفته قصد البيت بدعى أحددها انه المراد في كل الآخر من الحلف على انه لا يعلمه أرادته يخلف الذي يستحق وفيما قائلوه لا يمكن ذلك وهذا الوجه (ولو أوصى لجيرانه) بكسر الجيم (فلا ربعين داراً من كل جانب) من جوانب داره الأربعة حيث لا ملاصق لهما فيما عدا اركانها كما هو الغالب أن ملاصق مكان كل دار يتم جوانبها فلذا عبروا بما ذكره كصرف الوصية فهي مائة وستون داراً لخبر فيه مستنداً من طرق بقيد مجموعها حسنه ومرسلان من طريق صحيح ونظار في التدبیر مائة وستين ما يجب عنه في شرح الارشاد وجب استيعاب المائة والستين وفيهم بأن يحصل لكل آية مثول والأقدم الأقرب إلى الملاصق لهما فيما عدا الأركان الشامل لما فوقهما ونقطة ما قبله في الملاصق كالأركان التي ما كان أقرب للملاصق فيما يظهر في كل ذلك لانه أحق باسم الجوار من غيره وأقرب إلى عرض الموصي ومن ثم لو اتعت جوانبها بحيث زاد ملاصقها على مائة وستين داراً صرف الشكل فيما يظهر أيضاً ان وفيهم لصدق لهم الجوار على الشكل صدقاً واحداً من غير مرجح ويقسم المال على عدد الدور ثم يحصل كل دار على عدد سكنها أي يتحقق عند الموت فيما يظهر فيهم ما وإن كانوا كاهم في مؤنة واحد كونه طاهر سواء في ذلك المملوك والعتق والحر والمكاتب وضد ذلك كما شمله اطلاقهم نعم يظهر انه لا يدخل أحد من ورثته وإن أحضرت وضد ذلك أخذها بما يأتي الله لا يوصي له عادة وكذا يقال في كل ما يأتي من العلاء ومن بعدهم ثم رأيت نصراً الشافعي الذي قدمته في بحث الوصية للوارث وهو صريح في ذلك وظاهره ان ما خص القرن لسيدته والمبعض بينهما نسبة الرق والخبر به حيث لا مهاباة والأقل في الموت في مؤنة وتوعدت دار الموصي صرف جيران أكثرهما سكني فان استوفى جيرانها أي مائة وستين من كمال أو ثمانين من كل محل نظروا الأول أقرب ومرتين أحدهم سكنه حاشراً الحرم تفصيل لا يعد مجزئاً بعضه هنا أحضر الشافعي جواراً من ثلثي دار فكأن حكم العرف تمسكاً بما بحث الأذري اعتباراً التي هو بها حال الوصية والموت والركن اعتبار التي مات بها وكلاهما أقره كبحث الركن ان جارا المسجد مع النداء لخبر فيه وضوح الفرق بين ما هنا وثمانان الدار هنا على العرف كما تقر بذلك على تخصيص القضية من غير مشقة فلا جامع بينهما (والعلاء) في الوصية لهم الموصوفون يوم الموت لا الوصية كما هو قياس ما مر أنهم (احباب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معنى كل آية وموارد بها مثلاً في التوقيفي والاستنباطي لما في غيره من ثم قال العلم في التصرف ان علم تفسير القرآن دون أحكامه لا كقائل الحديث (وحدث) وهو يعرف به حال الراوي قوة ووثقها والمروي صحة وضد ما هو على ذلك ولا عبرة بمجرد الحفظ والسماع (وقته) بأن يعرف من كل باب طرفاً صالحاً يتدبى به إلى معرفة باقيه مدركاً لاستنباطها وإن لم يكن مجتهداً خلافاً لما هو عليه بعض عبارات عملاً بالعرف المطرد المحمول عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق العالم لا يتبادر منه إلا أحد هؤلاء ومن ثم لو أوصى بالتفصيل لم يشترط فيه ما ذكره من حصول شئ من التفقه وان قل انفس ما في الوقت أي أن يحصل طرفاً من كل باب بحيث شأله لهم باقيه أخذاً من كلام الأحياء ويكفي ثلاثة من احباب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو عين علماء بلد أو قراء مثلاً لا علماء ولا لا فقيرهم يوم الموت طلت الوصية ولو اجتمعت الثلاثة في واحد أخذ بأحد ما حفظ نظير ما يأتي في قسم الصدقات ولو أوصى لا علم الناس اخص بالبقاء تعلقوا بالعلوم والمتفقه من شغل بتخصيص التفقه وحصل شأنه من لوق (الأمري) وإن أحسن طرق القراءة وأذاها وضبط معانيها وأحكامها (وأدب) وهو ومن يعرف العلوم العربية يتقوا وبياناً وسراً ولفظاً وشعراً ومعلقاً (ومعبر) للرائي التوفيقية وإنه فضع عابرين عبر

بالتحضف وفي الحديث الرُّبَا لا تُولَدُ عَابَرُ (وطيب) وهو من يعرف عوارض دين الانسان صحة وندها وما يحصل او يزول كلامهما (وكذا ما شكك عند الاكثرين) وان كان عليه بالنظر لبعده افضل العلوم واصول ما هو وان كان الله مبينا على علمه لانه ليس بشيء ومنطق وان توقفت كالات العلوم على علمه وصوفي وان كان التصوف المبني عليه يظهر الباطن والظاهر من كل خلق ذي وتخلب ما بكل كمال دين هو افضل العلوم لما من العرف ولو اوصى للقرآن لم يعط الامن يحفظ كل الشرائع عن ظهر قلب اولاجل الناس صرف اعباد الوثن فان قال من المسلمين في سب الصحابة واستشكك صحة الوصية بأنها معصية وهي في الجهة مبطله وتجب بان النصارى ذكر العصية لا ما قد يستلزمها او يشارها كما هنا ومن ثم ينبغي بل تبين بطلانها لوقال ابن عبد الوثن اوجب الصحابة وقبول شهادة الساب لا تمنع عصيانه بالسب كما يعلم مما يأتي فيه والسادقة لما تدور عرفاتهم الاشراف الا في سبهم وقال بعضهم بل هم شرعا وعرفا العلماء والوصفة العامة بل بالكلب السنة ظاهر او باطنا وسيد الناس الخليفة لانه المتبادر منه والشريف المنسوب من جهة الاب الى الحسن والالحين لان الشرف وان عم كل رفع الاله اختص بالاولاد فاطمة رضي الله عنهم غير ما طرد عند الاطلاق واعتل الناس واكسهم ازهدهم في الدنيا واخذهم اسفهم عند الموردي والمثلث عند الروابي (ويدخل في وصية الفقراء المساكين) والمراد بهم ما هنا ما يأتي في قسم الصدقات تبين المسكون (وعكسه) ومن عبارات الشافعي رضي الله عنه البديعة اذا افتراقا واجتمعوا واذا اجتمعوا افتراقا ويجوز النقل هذا الى غير فقره بل المال والوصية للشافعي والمجيبان والزنى ونحوهم كالجراح على ما في الرنة ويوجه وان اُطيل في رده بان الحجة بترجم السفر بل طوله غالب وهو يستلزم الحاجة لانها فكان مشهرا بالقرآن فخص بقراهم (ولو جمعوا) أي النوعين في وصية (شرك) الموصى به بينهم أي شركة الوصي ان كان والا فالحاكم (نصين) فيجعل نصف الموصى به للفقراء ونصفه للساكنين كما في الزكاة وبه فارق ما لو اوصى لثني زيد وبني عمرو فانه يقسم على عددهم ولا نصف (وأقل كل نصف) من الفقراء والمساكين مثلا حيث لم يقيدوا بمثل او قيدوا بهم به غير محصورين (ثلاث) لانها أقل الجمع فان دفع الوصي أو الوارث وكذا الحكم غير اجتهاد او تقليد صحيح كما هو ظاهر لاثنتين غير ثلث أقل مقول ثم ان لم يستعد استقبل بالدفع اليه لبقاء الله والاولع حرمة ذلك كما هو ظاهر دفعه للثلاثي وهو بدفعه له او يرده للدفع أو يأمر بالدفع له كذا قالوه وهو مشكل لانهم بعد ان قرروا وصية تبعده لذلك كيف يجوزون للقاضي الدفع اليه وليولد دفعه لغيرة فالوجه حل كلامهم على ما اذا تاب الظاهر انه لا يشترط في مثل هذا الاستبراء ويبحث الأذرى تعين الاسترداد منهما ان أعسر المدفع لانه ليس أهلا للتبرع (وع) أي الوصي والا فالحاكم (النفذيل) بين أحاد كل نصف وبما كتم في النفيل الأشد حاجة والاولى ان لم ير الشعيهم الا افضل تقديم ارحام الموصى ومحارهم أولى بحارمه رضاءا بخبراه فغارة وهم انتم هي اخصر وواجب قبولهم واستيعابهم والتسوية بينهم وان تفاوتت حاجاتهم خلافا للقاضي أي الطبيب وكان بعضهم أخذ من كلامه ما يأتي عنه آخر الباب انه لو قرض الموصى بالتبرع بحسب ما رآه من نفيل أهل الحاجة الى آخره وقد عرفت بأنه هنا ينط الاخطاء بوصف الفقر منقطع اجتهاد الوصي ونحوه وكل الامر لاجتهاده فلم يزم ذلك (أو) أوصى (ازيد) والفقراء فالذهب انه كاحدهم في جواز اعطائه أقله (قول) لانه الحقهم (استحسن) لا يحرم وان كان غسانه عليه ولو وصفه بغيرهم كزيد الفقير كان غنا فاصيبهم أو فقيرا فكموا او غيرها كزيد الكاتب أخذ النصف وكان السبكي أخذ من هذا قوله لو وقف على مدرس وامام وعشرة فقهاء قسم على ثلاثة العشرة ثلثها على المذهب ولو اوصى لزيد دينار ولا فقراء ثلث ماله لم يصرف لزيد ولو فقرا

(قوله) والمراد بهما الى قول المتن او الجمع معني في النهاية الا قوله وبه تعان من قول الراعي الى قوله فقامله (قوله) غرم ثلثا أقل مقول وهل له ان يسترد منهما ومن أحدهما ما يدفعه لثالث أخذنا من تعليل الأذرى في كلام الشارح وأولاهم أرفق ذلك شيئا وأول الأول أقرب وأبته أعلم ثم رأيت حاشية ابن عبد الحى على الحل من تعليل الأذرى ولم يذكر الاسترداد من الدفع اليهما اذا أمكن وهو ظاهر بل تبين اذا كان الموصى معسرا وليس كالمالك في دفع زكاة لانه ثم يتبع بحاله والوصي هذا متصرف عن غيره ونعنيه شيئا الظن انى اه ومثله على الأذرى هو ما استظهرته ولم يبين وجه تضعيفه المقول عن شيعة فأسأل (قوله) الاسترداد منها أو من أحدهما فيها يظهر بينا على جواز التنفيل الا في والله أعلم (قوله) وكان السبكي أخذوا بمقتضى أن يكون ما أخذ السبكي ما لو اوصى لزيد ومحمود بن كبري محروفاً نصف بينهما

غيره لانه يتقدر قطع اجتهاد الوصي وقضيته انه لو اوصى ان يحيط من دينه على فلان اربعة مثلاً ولا يحيط
جميع - وعلى اقراره وفلان منهم لم يحيط عنه غير الاربعة لانه اخرجها بافراده ولان العدد له مفهوم
عند الشافعي رضي الله عنه وبه يجاب عن قول الرافعي اذا جاز ان يكون النص على ان يدعى في مسئلة
المتن الثلاثي جاز ان يكون التقدير هنا أي في مسئلة الدار ثلاثي نقص عنه وبهذا يجوز ان يقصد عين
زيد الدار وجهه والباقي فيستوى في غرضه الصرف في يد وغيره انتهى ووجه الجواب ان زيدا
في مسئلة المتن لقب ولا قال يعتد به نتيجة مفهومه بخلاف مفهوم العدد او ما تضمنه كالدنانير ان كثيرين
عليه بل هو نص الشافعي كاتسرها واذ اوصى مفهوماً على القول به او ذكره المتأخر منه عادة الاقتصار
عليه وان لم يشل بالمفهوم انقص الفرق بين المسئلتين وان النص على الدار له قطع اجتهاد الوصي ان يقصده
او زيد عليه فتأمله ولو اوصى لشخص وقد اسند وصيته اليه بأف ثم اسند وصيته لجمع هو ومن اوصى
لكل من قبل وصيته منهم بألفين فالذي يتجه انه ان سرح او دلت قرينة ظاهرة على ان الالف المذكورة
أولاً لم تطبق بقوله الاصل لم يستحق سوى ألفين لان الأولى حينئذ من جملة ألف ادا الثانية والا استحق
ألفاً ثم ان قبل استحق الفين أيضاً لانهما حينئذ وصيتان متغايران الأولى محض تبرع في مقابل
والثانية نوع جعلية في مقابلة القبول والعمل فليس هذا كالأقرار له بألف ثم الفين أو بألف ولم يذكر
سبباً ثم تألف وقد كررهما سبباً لانه لم يغير بينهما من كل وجه فمكن حل أحدهما على الآخر بخلافه
في مسئلته وبهذا يندفع ما وقع في فتاوى أبي زرعة مما يخالف بعض ذلك على ان مترددة وما أعده قوله
لعل حمل الطابق من حيث اللفظ على التقيد أولى وان كانت مادته مختلفة اعتباراً باللفظ من غير نظر
الى المعنى (أو) اوصى (لجمع معن غير مختصراً كالعلوية) وهم النسويون لعلى وان لم يكونوا من فاطمة كرم
الله وجهها وتخي (صحت في الظاهر وله الاقتصار على ثلاثة) كالوصية للفقراء والشرع بان الشرع
خصصه بثلاثة بخلاف غيرهم يجاب عنه بأن تابع في الوسايا عرف الشارع غالباً حيث علم اولاً بدولته
كان له ان ينصف والباقي لوجوه الخير اولاً يدون خير بل او الجدار عما لا وصف به وهو مشرد فلزم
النصف وطلبت في الباقي نعم لو أنفاد الجدار المسجد او دار زيد بصحته وصرفت في عمارة كاجنحة
الاذرى اولاً يدون وغور الرياح له أكل متول وطلبت فيما عداه ولو اوصى بثلاثة تعالى صرف في وجوه
البرى باقى آخر الباب يا نعم ومثلهم وجوه الخير ولا يدخل فهم ورثته نظراً ما عزم وباقى فان لم يقل لله
تعالى مع وصرف للساكنين وقرن في الروضة يتوه بين الوقتين بأن غالب الوسايا لكين تحمل المطلق
عليه وبان الوصية مبنية على المساهلة أى حيث تقع بالجهول والنسب وغيرهما بخلاف الوقت
فهما موقع لبعضهم هنا يتأخلف ذلك فاحذره (أو) اوصى (الأقرب يدخل كل قرابة له) وان (هنا)
وارثا وكذا اوصيا وضدهم فيجب استيعابهم والنسوية بينهم وان كثر واوشق استيعابهم كما تضمنه كلامهم
ولا نافية قولهم لم ينحصروا فكذلك العلوية لان محله فيما اذا تعذر حصصهم وذلك لان هذا اللفظ يتركز
عزفاً شاعراً لارادة جهة القرابة فمعهم ومن ثم لم يكن له الاقرب صرفاً للكل ولم ينظر لكون ذلك اللفظ
جمعاً واستوى الاعداد مع غيره من كون الأقارب جمع اقرب وهو افعول تنفصيل واعتراض الرافعي التعليل
بالجهة بأنه لو كان كذلك لم يجب الاستيعاب كالوصية للفقراء وبه يجاب بأنه في نفسه غير جهة حقيقة
لان من شأن القرابة المحصر وانما المتأخر من ذكرهما ما يتبادر من الجهة بالنسبة لا عظام من ذكر قولهم
يدكرهما شاعراً لارادة جهة القرابة بشاراً لاذكرته (لا أسلاً) أى ابا واما (و فرعا) أى ولداً (في الاصم)
وتنزل الأستاذ او متصورا جماع الاصحاب عليه والاعتراض عليه مردود وذلك لانهم لا يسمون اقارب
عرفاً بالنسبة لا الوصية فلا ينافي اسميتهم اقارب في غير ذلك وعدل عن قول أصله الاصول والفرع

(قوله) وهم النسويون الى قول المتن
والاصح عندنا ان على أب في النهاية
(قوله) كاجنحة الاذرى وخرم في
النهاية والمغنى (قوله) وبه يجاب بأنه
في نفسه حاصل جواب الشارح انه
باعتبار أصل النوع ليس جهة
وباعتبار الاستعمال العرفية جهة
فلو حظ في جواب الاستيعاب الاول
وفي ما عداه الثاني هذا ولعل
الاقترب ان يجاب بأن المحظ في عدم
الاستيعاب عدم المحصر للجهة
ومن ثم لو انحصرت وجب الاستيعاب
فيها أيضاً كسلف في سبب القبول
والله أعلم

ليشيد دخول الاجداد والجدات والاحفاد يؤخذ مما مر في الوقف انه لو وقف على اولاده وليس له
 الا اولادهم صرف لهم لما مر ثم انه لو لم يكن له هنا قريب غير اولادهم صرف لهم (ولا تدخل قرابة الام
 في وصية العرب في الاصح) ونقل عن الجمهور لا نسلم لا ينفقون بها ولا بعد موتها قرابة والاصح في الروضة
 ونقل عن اكثر من دخولهم كالجمجم لان العرب يفتخرون بها تصدع انه صلى الله عليه وسلم قال
 عن سعد بن أبي وقاص سعد خالي فلن في امر وخاله ويدخاون في ارحم اقصاء (والعبرة في ضبط الاقارب
 بانقر جده ينسب اليه زيد) او آمنة بناء على دخول اقاربها (وتعد اولاده) أي ذلك الجدة (قبيلة)
 واحدة ولا تدخل اولاد جده فوقه أو في درجته فلو أوصى لأقارب حسي لم تدخل الحسينون وان انتهوا
 كلهم إلى علي كرم الله وجهه ولا أقارب الشافعي دخل كل من ينسب لشافع لانه أقرب جده عرفه
 الشافعي لانه ينسب لجده شافع كأولاد اخوي شافع علي والعباس لانهم انما ينسبون للطلب
 أولاد أقارب بعض أولاد الشافعي دخل فيها أولاده دون أولاد جده شافع (ويدخل في أقرب أقاربه)
 أي زيد (الأصل) أي الامهات (والفرع) أي الولد ثم غيرهما عند قدسهما على التفصيل الأقرب رعاية
 لوصف الأقربى المقتضى لزيادة القرب او قوة الجملة وهذا الذي دل عليه قوله وأخ على جده اندفع
 الاعتراض عليه بأنه يومهم انهم أقرب من غير الاصول والفروع والندفع قول شارح المراتب بالاصل الاب
 والام وأصولهما (والاصح تقديم الفروع) وان سفلوا ولومن أولاد البنات الأقرب فالأقرب يقدم
 ولد الولد على ولد الولد ثم الابوة ثم الاخوة ولومن الام ثم زوجة الاخوة ثم الجدوة من قبل الاب والام
 المقرب في نظرنا في الفروع إلى قوة الارث والعصوبة في الجملة وفي الاخوة إلى قوة القرابة في الجملة
 ثم بعد الجدوة المجموعة والحوالة فيستويان ثم بعد ما يستويان أيضا لكن بحثنا في الرقعة تقديم
 العم والجدة على أبي الجد والخال والجدة على جد الام وجدتها انتهى قال غيره وكالم في ذلك انه كما
 في الولاء اذا قرر ذلك علم منه تقديم (ابن) وبنت وذرئتهما (على ابو) تقديم (أخ) وذرئته من أي
 جهاته (على جده) من أي جهاته (ولا يرجح بد كور دوراته بل يستوى الاب والام والابن والبنات)
 والاخ والاخت لا سواء الجهة في كل نم يقدم الشقيق على غريده يستوى الاخ للاب والاخ للام (ويقدم
 ابن البنت على ابن ابن الابن) لانه أقرب من في الدرجة ففرع ما وصى لجماعة من اقرب اقارب زيد
 وجباستعاب الاقربين واستسكاك الراعي بأن القياس بطلان الوصية لان لفظ جماعة منسكك فهو كما
 لو أوصى لاحد رجلين او ثلاثة لاعلى التعيين من جماعة معينين قال الأذرى ويتجالح في الفرق انتهى
 وأقول يمكن ان يفرق بأن ما ذكره ما جماعا من كل وجه من غيرة بنية وما هنا نس كذا لانه
 لما ربط الموصي لهم بوصف القرية علم ان مراده اناطة الحكم بها من غير نظر لانها كما تفقد التعيين
 تفقد الاستغراق والابتداء فاعترضوا عنها لانها ما وقضوا بالقرينة التي ذكرتمها على ان لنا ان تقول انها
 هنا لبيان لا غير بمعنى تلك القرينة فاتفق ما ذكره واندفع ما استخينا هنا المستلزم لخراج كلامه عن
 ظاهره بل يصح المصريح بكلام الراعي (ولو أوصى لأقارب نفسه) او اقرب اقارب نفسه (لم تدخل
 ورثته في الاصح) وان سمحنا الوصية للوارث لانه لا يوصى له عادة فتخص بالاقرب وفي الروضة لو اوصى
 لاهل فمهم من ثلثة بناتهم أي غير الورثة فيا يظهر من كلامهم ونظره أيضا فمن اوصى بركا او كثرة
 عليه انه يجوز للموصي والقاضي الصرف للوارث في هذه لان الأخذ بما لم يأخذ بهما فوصية اليه
 قصدا لان المصرف هنا غير مقصود وانما المقصود بيان ما شغل به ذمته لئلا يغرب حثث فلا يأتي
 هنا قولهم لانه لا يوصى له عادة بخلاف الوصية بالتصدق عنه مثلا فان التصدق منه قصد المصروف من نحو
 الفقراء لما مر ان غالب الوصايا لهم ومتى ادبر الامر على قصد المصرف انفع عدم دخول ورثته نظرا

(قوله) ليشيد دخول الاجداد
 في الاقارب بخلاف تعبر أسلفه فانه
 يقتضي خروجهم كلابن والاولاد
 (قوله) أو في درجته كذا في أصله
 رحمه الله ولو قال اومن في درجته
 لكان أولى لما في ذلك من الابهام
 كما لا يخفى على ذوي الافهام والله
 أعلم (قوله) واستسكاك الراعي أقول
 يجوز ان تكون الصورة المرادة لهم
 ما لو كان ذلك لفظ اعطوا جماعة الخ
 وعليه فلا اشكال والله أعلم (قوله)
 والندفع ما استخينا عبارة في شرح
 الروض وقد يقال صورة المسئلة هنا
 ان يقول أوصيت لأقرب اقارب زيد
 ويصدق عليه انه أوصى لجماعة من
 أقرب اقارب زيد

للعادة المذكورة فإن لم يكن غيره فيحمل أنه كإمر أنصا ويحمل الفرق بما أفاده التعليق إن الوارث لا يوصى له عادة بخلاف غيره * (فصل) * في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يباحل عن الميت وما ينفعه (تصع الوصية بمنافع نحو (عبد ودار) كإفادته وما وطأ به هنا لما بعده (وغلة) عطف على منافع (حائوت) ودار مؤبدة وموقفة ومطلقة وهي لتأيد وما اقتضا عطف الغلة على المنفعة من تغايرهما صحيح ومن ثم اعترض الشيخان الخلاف بين المتبعة والغلة والكسب والخدمة في القرن والمنفعة والسكنى والغلة في الدار ثم استحسنوا أن المنفعة تنسأل للخدمة والسكنى أى وغيرهما مما سرحناه قبل لكن بقيد الآتي في الغلة وإن كلاً من الخدمة والسكنى لا يقيد غيره ومن ثم استأجرنا قولنا للخدمة لم يكفه تخوكا به وبناء قال بل ينبغي أن الوصية بالغلة أو الكسب لا تقيد استحقاق سكنى ولا ركوب ولا استخدام وبواحد من هذه الثلاثة لا تقيد استحقاق غلة ولا كسب لأن الغلة فائدة عينية والمنفعة مقابلة للعين انتهى ولا ينافي ما ذكرناه في المنفعة خلافاً لمن توهمه سموها للكسب لما يأتي أنه بد لها وقول ابن الرفعة أن الخدمة تقيد ما تقيد المنفعة ضعيف وكذا قوله أن الغلة تقيد السكنى وقوله ليس في الغلة يحمل في الدار غير المنفعة وكون المنفعة مقابلة للعين لا يمنع أن الغلة المضافة للدار بمعنى المنفعة انتهى وقال غيره الوجه أن المنافع تشمل الغلة والكسب والغلة وإن كانت فائدة عينية هي معدودة من منافع الأرض والغلة والكسب لا تقيد خور كسب وسكنى ومنفعة بل ما يحصل من الغلة والكسب خاصة والمأنوم من المنفعة أعم بما يفهم منها انتهى وفي بعضه نظر يعرف بما تقرر والحاصل أن ما ذكره الشيخان صحيح ومن ثم اعتمد المحققون وأن المنفعة تطلق على ما يقابل العين ومن ثم فسرها الأمام وغيره هنا بأنها مالم يك بعد الإجارة الصحيح والمملوك به قصداً هو محض المنفعة لا غير واستبعاها للعين أنما هو للضرورة أو الحاجة كما ينهيه ثم وهذا الإطلاق هو المتبادر منها هنا فنحن حملها عليه كما حلوا الوصية على عود الموقوف فيما مر لذلك وقد تطلق على ما هو أعم من ذلك فتقبل حتى الغلة التي هي التوابع العينية الحاصلة لا يشعل أحد وهذا لا يعجل به هنا إلا لفرقة فالغلة قسمان قسم يحصل بدل استيفاء منفعة فتسألوه المنفعة بلا قرينة وقسم يحصل بنفسه فهو اجتنبي عن المنفعة فاحتاج تسألوه له إلى قرينة ومن هذا يعلم أنه لا يصح أيضاً بدراهم بخير فيها الوصية وتتصلق بما يحصل من ربحها لأن الربح بالنسبة لها لا يسمى غلة ولا منفعة للعين الموصى بها لأنه لا يحصل إلا بعدز والهوا وهذا واضح خلافاً لمن وهم فيه وإن الذي يتبعه في نحو الغلة والشاة أنه أن وصى بشوايهما أو بغلبتهما يخص بنحو الثمرة واللين والوصف أو بمنافعهما لم يدخل نحو الثمرة إلا أن قامت قرينة ظاهرة على إرادة ما يشمل الغلة بأن لم يكن لها منفعة تقصد غير نحو ثمرتها أو طرد عرف الموصى بذلك وقد مر ذلك نظاراً فإن قلت ما منفعة الغلة والشاة غير الغلة قلت شرط نحو الدواب في الغلة ونشر نحو الثياب علمها ونحو دياصة الشاة للغلب فابعد استخبارها لذلك كإمر حواه * تنبيه * وقع في الروضة هنا أنه لو وصى بخدمة عبده سنة غير معينة كان تعيينها للوارث وإنزاع فيه لا دعى ثم قال ينبغي حملها على سنة معينة بعونه وكأنه أخذ هذا من نظيره الآتي أنه لو وصى بمنفعة دار سنة حملت على السنة التي تلى الموت وهو أخذ نظاره الآن يفرق بأنه هنا بقى للوارث شركة في المنافع أعادها الخدمة من نحو كاتبة وبناءه خلافاً لابن الرفعة كما تقرر وعند بقا حق للوارث تكون الحيرة في تسليم أعادها إليه لأنه أصلى والموصى له عارض فليؤثر حقه فكان التعيين إليه وأما ثم في حق له حصة في المنفعة فلم يعارض حق الموصى له فأنصرف حقه لأول سنتي تلى الموت إذا لم يعارض له فيها فتأمله وما يؤيد ذلك قول القاضي لو وصى بثمره هذا البستان سنة ولم يعينها فتعينها للوارث أى لأنه ثبت له المنافع غير الثمرة فهو كالوصية بالخدمة فيما ذكر

*(فصل) * تصع الوصية (قوله)
الآن يفرق بأنه هنا الخ فرق في
المعنى بهذا الفرق أيضاً

(وعلك الموصي له) بالمنفعة وكذا بالقلعة ان قامت قرينة على ان المراد به المطلق المنفعة أو المراد بالعرف بذلك فيما يظهر نظير ما مر (منفعة) نحو (العبد) الموصي بمنفعته فليست الباحثة بالأعلى بل لازوما بالقبول ومن ثم جاز له ان يؤجر ويعبر ويوصي بها ويسافر به عند الأمن ويدهم ما بدت تورث عنه ويحل ذلك في غير موقتة بنحو حبسا نه على انطراب فيه والا كانت الباحثة فقط كالأوصي له بأن ينتفع أو يسكن أو يركب أو يتخدمه فلا علك شيئا مما مر وبأن لا يبايع بالفضل واستنده الى مخاطب اقتضى قصوره على مباشرة بخلاف بمنفعته أو خدمته أو سكناها أو ركوبها خلافا لابن الرقعة والتعبير بالاستخدام كقولهم بأن يتخدمه بخلاف الخدمة كما هو واضح ويستقل الموصي له بتر بيع العبد أي ان كانت الوصية مؤبدة والأاحتيج الى اذن الوارث أيضا فيما يظهر كانه لا بد من رضاهما في الامه مطلقا (و) علك أيضا (ا) كسائه المعتادة) كاختطاب واصطباد وأجرة حرقه لانها أبدا للمنافع الموصي بها (لا النادرة) كربة ونقطة اذ لا تقصد بالوصية (وكذا مهرها) أي الامه اذا وطئت شهة أو نكاح علكه الموصي له بمنافعها (في الاصح) لانه من غناء الرقية كالسكيب وكما علكه الموقوف عليه ومالا في الرونة وأصلها الى انه ملك للورثة الموصي وقرق الأذري منه وبين الموقوف عليه بأن ملك الثاني أقوى الملكة النادر والولد بخلاف الأول وملك الوارث الرقية هنا لا ثم قال غيره ولانه علك الرقية على قول فتوى الاستيعاب بخلافه هنا وردها بأن الموصي له بالمنفعة أبدا قيل فيه انه علك الرقية أيضا ويرد الأولان بأن الموصي له أقوى والأجرة والأعارة والضرر بها وتورث عنه المنفعة ولا كذلك الموقوف عليه فكلان ملك الموصي له أقوى وعدم ملكه النادر انما هو لعدم تبادر دخوله والولد انما هو بالبقاء في جزء من الأم وهو لا يملكها لأن ذلك لا يضعف ملكه ومن ثم كان العهد ملكه المهر وفا للامتنون وغيره وانه فدا إذا أثبت المنفعة لا تحذلول وطى بخلاف الموقوف عليه لما تقر من ان ملكه انصف وايضا فالحق في الموقوفة للبطن الثاني ولوع وجود البطن الأول ولا حوق هنا في المنفعة لغير الموصي له فادفع ما قبل الوجه التوبة بينهما أو وجوب الحد في الوصية دون الوقف والوجه في ارش البكراته للورثة لانه بدل ازالة جزء من البدن الذي هو ملك لهم ولوعينت المنفعة تقدمه فن اوكسبه او غلة دارا وسكناها لم يستحق غيرها كما مر فليس له في الأخيرة عمل الحدادين والتصارين الا ان دلت قرينة على ان الموصي أراد ذلك على الوجه (لاولها) أي الموصي بمنفعتها أمه كانت والحال انه من زوج او زنا وغيرها فلا علكه الموصي له و يفرق بنمو وبين ولد الموقوفة بأن ملك الموقوف عليه له لم يعارضه أقوى منه بخلافه هنا فان ابقاء ملك الأصل للوارث المستتبع له معارض أقوى للملك الموصي له فقدم عليه (في الاصح بل هو) ان كانت حاملها عند الوصية لانه كالجزء منها وأوجلت به بعد موت الموصي لانه الأم من فوائده ما استحق بمنفعته بخلاف الحادث بعد الوصية وقبل الموت وان وجد عنده لحده فمما لم يستحقه الى الآن (كلام) في حكمها فتكون (منفعته له ورتبه للوارث) لانه جزء منها ولونص في الوصية على الولد دخل قطعا ولوقبل الموصي بمنفعته فوجب مال وجب شرائه له رعاية لغرض الموصي فان لم يلف بسكمل فقص والمشتري الوارث و يفرق بنمو وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكم بأن الوارث هنا مالك للأصل فكذلك ابدله والموقوف عليه ليس مالكا له فربكن له نظير في البدل فتعين الحاكم وبيع في الجناية وحينئذ يطل حق الموصي له بخلاف ما اذا فدى (وله) أي الوارث ومثله موصي له بركة دون منفعة (اعتاقه) يعني القن الموصي بمنفعته كإباضه ولو موبدا لانه خالص ملكه ثم تمتع اعتاقه عن الكفارة وكذا به لغيره عن السكيب ومنه يؤخذ انها الوقت بمن قريبا لاحتياج فيه لنفقة أو بقي من المال لاحتياج فيه لذلك صرح اعتاقه عنها وكذا به لعدم مجزء حينئذ وعلى هذا يعمل ما جئته الأذري

(قول المتن) وعليه على قول المتن وسعي في النهاية (قوله) وحذف لالم به قال الحشن فيه انه لا يحذف الفاعل الا فيما استثنى فلا يحسن ان يقال فاعله ضمير اجمع للموصي المعلوم من المقام اه (قوله) وعلى تعيين الاولى الخ فيه اشعار بعدم توقفه على النقل مع انها في الروضة واسماها وعبارة وان مات قبله يعني التصاعد اجارة فوجهان اجمعهما انه ان انتفعت قبل سنة من يوم الموت كانت النفعة بقية السنة للموصي له (و) وتبطل الوصية فيما مضى وان انتفعت بعد سنة من يوم الموت سطت الوصية لان المستحق للموصي له منفعة

السنة الاولى والثانية ان يستأنف للموصي له سنة من يوم انتفاء الاجارة ولو لم يعلم الوارث حتى انتفعت سنة بلا عذر يقتضي الوجه الاول اه تقوم بقية النفعة ومقتضى الثاني تسليم سنة اخرى انتهت وتعتبها في الخادم بحكاية الخلاف في هذه الاخبار وقول تبين ان غير بقية النفعة على الوجهين لا نفوت المنفعة ضمن التوثيق كالعاصب ولا يصح الحاقه بالموصي اه وبما شرر ظهر لك في اطلاق الشارع وجوب الاجرة على الوارث عند غيبة الموصي فقامل (قوله) كالسيد مع قوله لا يخفى ان التسمية بالنسبة لعدم المتع لا غير واما لزوم فلا ضرورة في التثنية لبقية (قول المتن) وسعي في القول المتن وانه يعبر الخ في النهاية الا قوله ولو اوصى ان يدفع غلة في غلة الخ والا فوله وقدره على هذا الحصر ان قوله ولو اوصى بامتنع رجل وبما حاله الاخر (قوله) وحذف للغير به نظره نظير ما مر انشافي كلام الحشن وكان عدم تعرضه هنا اكتفاء بما سبق لتبني (قوله) ان لا فائدة ظاهرة اشارة الى الفائدة استحقاق التاديس اقول بل الانسب الاشارة الى الفائدة الاعناق بدليل تعرضه لها (قوله) انه لم يعلم احدث اقول لوجود شذو الخراسنة في الزمن (قوله) من ذل شأنه في ملكه الموجب لاستيلائه محل تأمل في أصل الروضة فقول يعني الموصي له انبات الديعي اعبد الموصي بمنفعته مع جزم في الرض وأمره الشارح غير متيقن بدوئ الانتفاع (قوله) بان كلام القنن اقول بان الضرورة في الحلة هناك الى المسامحة بذلك كفي الاختلاف حكام البرجين والضرورة في بيع العبد

فأتمه وكالكفارة التذرع على الوجه لا نه يسلك به سلك الواجب والوصية بحالها بعد العلق ومؤنته في بيت المال والا فلي ميسار المسلمين ولوارث أيضا وطوائف من جباها ولم ينفوت به على الموصي له منفعة يفتحه اقل لم يأمنه امتع خوف الهالك بالطلاق والنقص والضيق اقل لمولاهن من الوارث فخرسب وعليه قيمته بشرى بهامته لينتفع به الموصي له وتصير ادم فقيمة حرا وتزنيه ليشترى بهامته كاذر (وعليه) أي الوارث ومثله الموصي له رقية (نقته) يعني مؤنة الموصي بمنفعته فسا كان او غيره ومنها فطرة الثمن (ان اوصى) بالبناء للنعول وهو الاحسن ويصح للفاعل وحذف للغير أي ان اوصى الموصي (بمنفعة معدة) لانه ما لا أثر في النفعة فيما عدا تلك المدة فمما اذا اوصى بمنفعة عتد وادرسه فعمل على السنة الاولى لشراءه لو اوصى بمنفعته سنة ثم آخر سنة ومات فور ابطلت الوصية لان المستحق منفعة السنة الاولى وقد فوتها وعلى تعيين الاولى لو كان الموصي له غائبا عند الموت وجب له اذ قبل الوصية بدل منفعة تلك السنة التي تلى الموت وان تراخي القبول عنها لانه بين استحقاقه من حين الموت كما علم مما مر على من استولى عليها من وارث او غيره كما هو ظاهر خلاف ظن الذين فوات حقه بعينه ثم رتب عليه بمنحه انه ينبغي ان له سنة من حين المطالبة (وكذا اذا في الاصح) لانه ملكه وهو مستحق من دفع الضرر عنه باعتناق وغيره وافتى صاحب السان بأنه وان عتق بغير علمه حكم الا على استغراق منافعهم على الاختلاف المستأجر لانه ملك منافعهم واعتمد لا يصح في كماله الاسرار وخالفهما أبو شيك والسبي فقال بل له حكم الحار ورجع بعض المتأخرين الثاني بأنه اوفق لخلق الامنة اذ لم بعد احدث من مانع خوارث والشهادة استغراق النصف اتيه وقول الهروي لا تلتزمه الجمعية في كل من الرايين أما الاول فواضع وأما الثاني فهو لاستغراق منافعهم وان كان حرا ومجمله ان زاد اشتغاله بها على قدر الظاهر والاشته ولم يكن المال منافعهم منعه منها كسديد عتقه (وبسعي) أي الموصي بمنفعته فهو مضاف للنعول وحذف فاعله وهو الوارث للغير ويصح عود الضمير لوارث السابق فهو مضاف للفاعل (ان لم يؤد) بالبناء للفاعل وحذف للغير أي الموصي له وأهم التسمية لانه من العلم بالمدة وهو كذلك فايد ابن الرفعة ذلك حشا لعله لعدم كون هذا انصافيه والا فلكندرة تجاذه لم يصح بيعه أي لا للموصي له كما علم من قوله (وان أيد) المنفعة ولو اذ لم لها من انصافه يقتضي التجاذه (فلا يصح له بيع بغير علمه لغيره) الا فائدة ظاهرة فغير مفعول من ان اجتمع في بيعه من ثالث صرح على الوجه من وجهين فيه لوجود الفائدة حشدا ولم ينظر وانما الفائدة الاعناق كازمن لانه لم يعمل أحد من المشتري وبين منافعهم وهنا الموصي له لما استحق جميع منافعهم على التناصير حال انهم من غير بشرا دفع ببيع كاعلم مما مر في الشروط البيع واذ لم يصح بيعه الا للموصي له فأسلم الثمن والموصي له الوارث كفسران فالذي يظهره تعالى منها هو منه ويستسكب عند مسلم ثمة للموصي له ولا يعبران على بيعه لثالث لانه لا يدري ما يخسر كلام الثمن ولو اوصى بمنفعة كالرسل ابدأ فاسلم الثمن قبل بيع الوارث الكافر على بيعه للموصي له ان رضي به تغلبه من ذل قنانه في ملكه الموجب لاستيلائه عليه في غير وقت الانتفاع ما ولا كالمحقق والا فرب فان قلت بشكل على ما تقرر من صحة بيعهما ما شئت ما مر انهما باع عديهما ثالثا لم يصح وانما قلت بغيره بان كلام الثمن من الثمن مثلا وقد ودقانه فتدفع الزرع بينهما في التزوم الى غاية خلاف أحد الباعين هناك فباع فوضع فيه ولو اوصى أن يدفع من غلة أرضه كل سنة كذا السجدة كذا مثلا وخرجت من التملك مع بيع بعضها

(قوله) الالوارث وهو كذلك قل ذلك في شرح وهو كذلك قل حكاية الزكشي له عن جزم الدارمي وان ان قول الخاتم لصح بيع الرقبة من غير الوصي لا لعدم الاستناع بها وحدها والمنفعة تنفع بالاستناعها فالمنفعة بينهما من غير الوارث فان قلت هي مجهولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لو أثر هذا المنع بيع رأس الخدار بأداعه ان صحح ولا تلك به عن فلان بل بذلك قد روي قوله الاتي ولان قضية الجواب الأول الخ ولم يتقوله وبه ونظر الخ انظر الظاهر فيما اذا نظر ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ارادة لفظ السبع على المنفعة لان ارادة البيع هنا ارادة لفظ الاتجار سم اقول قوله لو اثر الخ يحل تأمل ان كلامهم في ذلك البحث كالكلام في تخصيص الحكم ببيع حق المور والبناء فليراجع نعم ان فرض ان المنفعة الموصى بها هي من ذلك فلا بعد في تأني ما قد وأما اطلاق القول به فحل تأمل وما تقرر به علم ما في قول الحنفى وبذلك يدفع قوله الاتي الخ لان هذا الغاية على تقدير التهم في بيع المنافع على التأني فلان لم ويراجع (قوله) وفيه نظر لان الاجارة يقال اذا أخرج بقدر ما يقتضيه الارش بعين المدة ولا يجوز فلان ما ركب قدس سره ينبغي ان ينظر ارادته هل هو انه تمتع بالاجارة فيما أوصى به على التأني ودوم وقتا بعبادة الموصى له أو غير ذلك فان كل الاول فعل تأمل وان كان الثاني فلا بد (قوله) لو كان الجمل اقرارا بالحق وعليه ما يغفر

وترك ما حصل منه المعين لاختلاف الاجرة فقد استغفر فما يكون الجميع للموصى له نعم بعض يقول ان المالك المنفعة وفيها اذا قال بانه ممن غناها قل ثبات الفة الامانة فقد تعارض مفهوم ومنه مفهوم مائة فصار المرح والذي يتجه تقديم الثاني لان المائة لا تنطق على مادونها ومن قد تكون لا بناء الغاية كما تقدم في تم وصاها من ثلث الباقي ان يشعل الوصية بالثلث وتكون من لا ابتداء ولو أوصى بمنفعة مسلم لكفر فظاهر كلام بعضهم صحة الوصية وعليه فيغير على نقلها للمسلم كواستأجر كفر مسلما غنيا وقد فهم المثل انه لا يصح بيع الموصى له بالمنفعة المؤبد الا لوارث وهو كذلك ونظيره ما مر في بيع حق نحو البناء أو المرورو وقد روي على هذا الحصر قوله لم يوصى فحق الوارث والموصى له نصيبه بيع في الحناية نصيب الآخر واستنكاه الشخان بانه ان فديت الرقبة فكيف تباع المنافع وحدها وأوجب بانه معقول صرحوا به في بيع حق ونحو البناء كقوله وبأنها تباع وحدها بالاجارة وفيه نظر لان الاجارة الحصة انما تنصور في مؤنت معلوم والمنفعة هنا ليست كذلك ولان قضية الجواب الأول صحة بيع الموصى له بالمنفعة لغیر الوارث مطلقا ولم يتقوله فالتى يتجه في الجواب ان هذا بيع لضرورة الحناية فصح فيه دون غيره ولو أوصى بمائة رجل وبجها لآخر فاعتقه ما لمالكه لم يقتل لجل له ما انفراد بذلك صار كالسنة لوانما تملكه ولنا ما مر ان الوصية تستغرق كل حل وحيد في المستقبل فاعتقه الوارث وترجعت ولو عرف بعضه من اولادها ارقاء وصوب الزكشي رحمه الله اعتقادهم احراق او يفرم الوارث قيمته لانه لا عاقبة فوتهم على الموصى له انتهى وهو محجب مع قوله الخ في العتق لو كان الجمل لغیر العتق بوصية او غيرهما لم يقتل العتق لان المفعول هو الاول لان العتق حق الموصى له الجمل بمنع سريان العتق اليه في ملكه (و) الاصح (انه تعتبر قيمة العبد) مثلا (كلها) أى مع منفعته (من الثلث ان أوصى بمنفعة أبدا) او مدة مجهولة لانه حال بينها وبين الوارث ولتعدت توريث المنفعة تعذر الوقوف على آخر عمره فحين توريث الرقبة مع منفعتها فان احتملها الثلث زمت الوصية في الجميع والا فبما يحمله فلوساوى العبد بنصفه مائة ويبدوها عشرة اعتبارا مائة كلها من الثلث فان وفيها فواضح والا كان لم يف الانصاف صارت نصف المنفعة لوارث والذي يتجه في كيفية استيفائها انها يتأبأ بان (وان أوصى بمادة) معلومة (تومع منفعته ثم) قوم (سلوها لثالث المدة) وتحسب النافع من الثلث لان الحيلولة له بعد الزوال فاذا ساوى بالمنفعة مائة ويبدوها ثلث المدة تسعين فالوصية بعشرة فان وفيها الثلث فواضح والا كان وفي نصفها انك مكرها وظاهر والكلام في الوصية بتسعين النافع فلو أوصى له بعضها كثلثه فقط تومت بلها ثم خلية عنه أبدا او الى المدة المعلومة ان ذكرها ونظر في التفاوت أيسع الثلث أم لو أوصى بالرقبة فقط لم تحسب من الثلث لان الرقبة الخالية من المنافع كالسنة فلا قيمة لها او بالمنفعة واحدة بالرقبة لا خرفه ذلك ولان رجعت المنفعة لوارث على الاوجه ولو عاد الدارمى لانها عادت حق الموصى له بمنافعها فخرج هو لو أوصى بأن يعطى خادمه مائة او أولاده مائة كل يوم او شهر أو سنة كذا أعطيه كذلك ان عين اعطاه من ربع ملكه والا أعطيه اليوم الاول ان خرج من الثلث وبطال الوصية فيما بعده لانه حينئذ لا يعرف قدر الموصى به في المستقبل حتى يعلم يخرج من الثلث أولا ومن ذلك ما لو أوصى لوصيه كل سنة مائة دينار مادام وصيا فبعض المائة الاولى ان خرجت من الثلث لا غير خلا فان غلط فيه (وتصح الوصية) (بشيء تطوع) أو عمرته أو هسما (في الاظهر) بناء على الاظهر من جواز السالبة فيه ويحسب من الثلث اما الفرض فيصع قطعا (ويصح من بله) اومن (المقات) اومن غيرهما ان كان اعد من المقات (كما قيد) عملا بوصية هذا ان وفي ثلثها الخ مما عناه قبل المقات والاخر حيث في نعم لو لم يف بما يمكن الخ بيمين المقات أى ميقات الميت كالمع عماسر

وقال انما تيق تولد بين حرين (قوله)
والاصح انه يعتبر الى قوله والكلام
في الوصية بجميع النافع في النهاية
ايضا (قوله) ولو اعد الدار بالانها
الح قال في الخادم بعد ذكر هذا في
اعادة الوارث وهو ظاهر ان لمزل
بالانهدام اسم الدار اذا ارتفع
الاسم فان الوصية تبقى في العرصة
وتبطل في النقص على الصحيح فيها
فتعوى عدم العود ثرايت عن أبي
الفرج الزرقي تعليقه التصريح
بما أبدته فقال وساق كلامه
وأقول لعل هذا كله ممنوع لان
الكلام فيها بعد الموت كما هو ظاهر
واما بقية ما قاله اذا وقع ذلك قبل
الموت فليست أمثل أقول ما أفاده المحشي
محل تأمل في أصل الروضة في الخباية
على العبد الموصى بتفقه منضمه
فان قيل نظر ان كملت وجوب
القصاص فالثالث الرقبة لا تقتضي
فاذا اقتصر بطل حق الموصى له كما
لومات أو انه دمت الدار وبطلت
منفتحة انتهى بقوله وانهدمت الخ
ظاهر أو ضرب يجمع فيما بعد الموت
قدر وقد ذكره هذا العبارة في
شرح الروض ايضا ثم رأيت كلام
الخادم فرأيت ما نقله عن البراز
مفروضا في انهدامها قبل الموت وفي
اعادة الموصى حينئذ فظهر لكلام
المحشي نوع انما هو لكنه مع ذلك
يندفع عما يؤخذ منها من رعن أصل
الروضة ويؤول قول الزركشي
التصريح بما أبدته أي بنظر
ما أبدته أو نحو ذلك (قول المتن)
وتضع الوصية الى قول المتن ويصح
من الميثاق في النهاية (قوله) ووفى به

في الخ بطلت الوصية وعاد للورثة قطعاً لان الح لا يبعض بخلاف ما مر في العتق (وان أطلق) الوصية
(فن الميثاق) يصح عنه (في الاصح) حلا على أقل الدرجات (وجه الاسلام) وان التذرا في الهبة
كما لا يجمع والا فمن الثلث (من رأس المال) وان لم يوص بها كسائر المدين ويصح عنه من الميثاق فان
قيداً بعد منه ووفى به الثلث فعل ولوعين شيئاً للجمع عنه بجهة الاسلام لم يكف اذن الورثة الى ولا الوصى
لم يصح عنه بل لا بد من الاستيفاء لان هذا عقد معاوضة لا يحصى وصية ذكره البلقيني رحمه الله
وظاهران الجملة كالا جارة نعم لقال اذا أصبحت له غير ذلك كان استأجره يستحق ما عن الميت ولا أجرة
للباشرة بانه على التركة كالوحي عن غيره بغير عقد بل على مستأجره (فان أوصى بها من رأس المال أو)
من (الثلث عمل به) أي بقوله ويكون في الأول للثأنيك وفي الثاني لتصد الفرق بورتته اذ كان هنالك
وصايا أخر لان جهة الاسلام تراجمها حينئذ فان وفيها مخصصها والا كملت من رأس المال فان لم يكن
وصايا فلا فائدة فيه نصه على الثلث قال الحلال البلقيني رحمه الله ولو اضاف الوصية الزائدة على أجرة
المثل الى رأس المال كما يجوز اعني من رأس مالي تخمسها ثم اولا أجرة من الميثاق ماثان فيها من رأس
المال والثلثا من رأس المال (وان أطلق الوصية بها من رأس المال وقيل من الثلث لانها من رأس
المال اصله فذكر كها قرضه على ارادتها الثلث ورده انه كما يحتمل ذلك يحتمل ان أراد التأكيد واذ اوقع
التردد وجب الرجوع للأصل على ان الاحتمال الثاني ان رجحان تصير الورثة في أدأحق الميت الغالب
عليهم يرجح ارادة التأكيد (ويصح) عنه (من الميثاق) لانه الواجب فان عين أعدد منه ووسعه
أو أقر بتمنه الثلث فعل والا فمن الميثاق ولو قال لأخو اعني زيد انك اذن المجزئة عنه حيث خرج من
الثلث وان استأجره الموصى بدونه أو وجد من يجمع بدونه ومجمله كما هو ظاهر ان كان المعين أكثر
من أجرة المثل لظاهر ارادة الوصية له والتبرع عليه حينئذ ولا اجارته عنه ولو كان المعين
وارثا فالزائدة على أجرة المثل وصية لوارث في الجواهر في أخو اعني زيد بألف يصرف اليه الالف
وان زادت على أجرة المثل حيث وسعها الثلث ان كان اجنبيا والاقرب الزائد على أجرة المثل على
الاجارة ولو صح غير المعين واستأجر الموصى المعين بمال نفسه أو بغير جنس الموصى به أو بغيره رجوع القدر
الذي عنه الموصى لورثته وعليه في الثانية بأناسها أجرة الاجير من ماله ولو عين قدر فقط فوجد
من يرثه بأقل منه قال ابن عبد السلام جاز اجماعه الباقي للورثة وقال الا ردعي الصحيح وجوب صرف
الجميع له وتعين الجمع بما ذكرته أو لا بأن يحتمل الأول على ما اذا كان المعين قدراً أجرة المثل عادة
والثاني على ما اذا زاد عنها ثم رأيت في الجواهر فيما لو عين قدراً فقط زاد على أجرة المثل في يجمع بأجرة
المثل فقط وقيل يجمع بالمعين كما ان وسعه الثلث وبه يشعر عنه في الام وأجاب به الماوردي واختاره ابن
الصلاح انتهى ولوعين الاجرة فقط أجمع بجهة المثل فاقول ان رضى ذلك المعين على الوجه أو شيئا
لا يستغفار اذ التأكير الى قابل فيه تردد وبحث الا ردعي انه ان مات عاصيا تأخير ميتها ونأحي مات
ابن غيره رفعا نصيان الميت ولو جوب القور يبقى الالائه عنه والاخرت الى الناس من بجهة لاهم
كالتطوع ولو امتنع أصلا وقد عين له قدراً أو لا أجمع غيره بأقل ما يوجد في التطوع وعينما اذ عين قدراً
ان خرج من الثلث فواضع والا فقدر أقل ما يوجد من أجرة مثل محتمل الميثاق من رأس المال والزائد
من الثلث فرجع حيث استأجره وصى أو ووارث أو أجنبي من يجمع عن الميت امتعت الافاق لان العقد
وقع للميت فذلك أحد انطباعه وجهه غير واحد على ما لمصلحة في اقامته والا كان يحجز الاجير أو يخيف
حسبه أو قلته أو قلته ذاتها جازت قال الزيلي وقيل قول الاجير ان لا يرى يوم عرفه بالصره مثلاً
حجبت أو اغترت بلا عين وما يحتمل بعضهم انه لا بد من عينه والاصدق مستأجره بينه أخذ ما مر في قول

الوكيل أثبت بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل فربان العبادات يسامح فيها الأثرى إلى ماصر
أن الزكاة ليس فيها عين واجبة وان اتهم ودلت القرينة على كذبه ووراث الأجير منه وفي أن سمجت
عنى ذلك كذا لا يقبل الأئمة والأحلف القائل أنه ما يعمله مع غنه وفارقت الجعالة لا جارة بأنه
هنا يستحق الأجرة بالعقد اللازم والأداء مفوض إلى أمانته ونعم لا يستحق إلا بالاتباع والعمل والأصل عدمه
فلم يقبل قوله فيه الأئمة (وللاجنبي) فضلا عن الوارث الذي أصله ومن ثم اخص الخلاف بالاجنبي
الشامل هنا اقرب غير وراث (أن يمتنع عن الميت) الحج الواجب كجدة الاسلام وان لم يستطعها الميت
في حياته على التمسك لأنها لا تقع عنه الواجبة فالخلف بالواجب (بغير اذنه) يعني الوارث (في الأصح)
كقضاء دينه بخلاف حج التطوع لا يجوز عنه من وارث أو اجنبي إلا بإذنه وإنما جعلت الضمير للوارث
على خلاف المصنف لأن محل الخلاف حيث لم ياذن الوارث والأصح قطعاً وان لم يوص الميت ويصح
بقاء السابق بحاله من عوده للميت ولا رد عليه ما ذكر من القطع لأن اذنه ووراثه أو الوصي أو الحاكم
في نحو التماسر قائم مقام اذنه ويجوز كون أجرة التطوع لا الفرض ولو بذرا فثاويما ونزع
فيه الأذى فقال لا ينبغي أن يستأجر ليطوع أو يوصى به الا كمالا لاسميا وهو يقع فرض كفاية وما كالج
ز كذا المال وانظر ثم ما فعل عنه بلا وصية لا يثبت عليه إلا ان عذر في التأخير كما قاله الثاني أبو الطيب
(وبؤذى الوارث) ولو عا (عنه) من التركة (الواجب المالى ولو في كفارة مرسنة) ككفارة قتل
وطهار ودم نحو تمتع ويكون الولا في العتق للميت وكذلك البدن ان كان صوما كما قدمه فيه (ويطعم
ويكسو) الواو يعنى أو (في الجفيرة) ككفارة عين ونحو خلق مجرم ونذر لجراح (والأصح انه يعتق)
عنه من التركة (أيضا) كالميت لأنه نائبه شرعا فجاز له ذلك وان كان الواجب من الخصال في حقه ألقاها
قبة (و) الأصح (إنه) أى الوارث (الأداء من ماله) في المرتبة أو الجفيرة (ألا يمكن له تركه) سواء العتق
وغيره كقضاء الدين وكذا وجود التركة أيضا كما عهده جمع منهم الباقي ووجهه بان اتماما
عين التركة وقضاء الدين الأدمى المبني على الباقية من ماله حق الله الأولى والتعلق بالعين موجود فبها
وتعلق العتق بعين التركة كما لا يمنع الوارث من شراء غيره عبداً ويعتقه كذلك لا يمنع من شراء ذلك
من ماله نفسه حيث لم يتعلق العتق بعين عبداً (و) الأصح (أنه) أى ما فعل عنه من طعام أو كسوة (يقع)
عنه لو تبرع أجنبي) وهونها غير الوارث كالمس (طعام أو كسوة) كقضاء دينه (لا اعتناق) في مرتبة
أو جفيرة (في الأصح) لا اجتماع بعد العبادات عن الباقية وبعد اثبات الولا للميت من غير نائبه الشرعى
ومافى الروضة من جواز في المرتبة مبنى على ضعف (و) يقع الميت صدقة) عنه ومنها وقف الخلف
وغيره وحفر برزخ من شجرة من جفاته أو من غيره منه بعد موته (ودعاء) له (من وارث واجنبي) (الجماع)
وصحفي الخبر أن الله تعالى يرفع درجة العبد في الجنة باستغفار ولده له وهما مختصان وقيل ناسخان أقوله
تعالى ولو ليس للإنسان إلا ما سعى أن اراد بالحق هنا عن تعاقب ونسبة لا يستحق أحد على الله أن يامط لقا خلافاً للعتق ومعنى
أو أن معناه لاحق له الأفعاسى وإنما ما فعل عنه فهو محض فضل لاحق له فيه وظاهر محامه مقرر
في محله أن المراد بالحق هنا عن تعاقب ونسبة لا يستحق أحد على الله أن يامط لقا خلافاً للعتق ومعنى
نفعاً بالصدقة أنه بصر كانه صدق واستبعاد الامام له بأنه لم يامر به ثم تأوله بأنه يقع من الصدق ونال
الميق ركنه ردها عن عبد السلام بأن ما ذكره من وقوع الصدقة نفسها عن الميت حتى يكتب له
أنها بظاهر السنة قال الشافعي رضي الله عنه وواس فضل الله ان شئب الصدق أيضاً ومن ثم قال
أصحابنا يسألون له نية الصدقة عن أوبه مثلاً أنه تعالى شئبها ولا نقص من أجره شيئاً وقول الزركشي
ملا ذكر في الوقف يلزمه تقدير دخوله في ملكه وعمل كغيره ولا نظير له برذبان هذا يلزم في الصدقة أيضاً وانما

الثالث أى بالتفاوت بين أجرى حجة
من المقات وحجته من الأعد الذي
قيد به فيما يظهر وان أوهمت
عبارة خلافه هذا يظهر أيضاً
ان باقى هذا نظير ماصر تعامل انه
حيث لم يفسر الثالث جماعه فيج
عنه من حيث يفي والله أعلم (قوله)
لان هذا عقد معاونة قضيه هذا
التعليل ان الأمر كذلك وان لم يعين
ما يجز به ولو كانت الحجة حجة الاسلام
فلما رجح سم أقول كل من الضفتين
معتبرة فيما يظهر فانها من مفهوم
الأولى كما هو واضح (قوله) والأذن
المقات وان لم يسع الأعد ولا أقرب
منه أى بان كان هناك وصا يقدم
على الحج فيما يظهر وأكثر الوصايا
بحيث صار ما يخص منها لا يظهر به
تفاوت (قوله) ولو لاقى الجواهر إلى
قوله بلا عين وامافى النهاية الاقوله
ففي الجواهر الى قوله ولو خرج غير
المعين الحج (قوله) وقيل يمتنع بالعين
كله قول الجواهر بالعين كله ان
وسعه الثالث وقول الشارح أنفا
لم يجز نقصه عنه حبسه خرج من
الثالث ظاهرهما يقتضى ان جميع
المعين يعتبر من الثالث وهو مشكل
بناء على ما تقدم من ان الوصية جمعة
الاسلام اذا أطلقت فن رأس المال
فنبغى تأويله بما عدا أجرة المثل
ويؤيده ماصر عن الجلال البلعنى
اذ لاقى على التمسك بين الإطلاق
والتقدير رأس المال والله أعلم
ثم رأيت قول الشارح الآتى وفيها
اذعين قدر الخصة ماصر ما ذكره
ما جده على ذلك (قوله) والأخرى
الى اليأس تنقل في المعنى كلام
الأدري هذا ثم اراد بعد قوله والا

أخبرت ما انظمه قال يعني الأذرى وفيه احتمال لما في التأخير من الغرر اه وهذا أظهر اه كلام المغني فيمن الذي قيل الیه صاحب المغني
 القورية مطلقا والله أعلم (قول المتن) ولا اجنبي الى قوله ونفع الميت في النهاية (قوله) ومنها وقيل الى وفارق كلج التزاة في النهاية (قوله)
 ولان ثواب البراء قد يقال هذا الإيلا ممتنله آ نفعان الاصحاب من قوله (٥٦) ولا ينقص من أجره شيئا والله أعلم (قوله) يحصل ثواب البراء

لم ينظر واله لان جعله كالتصدق محض فضل فلا يضر خروجه عن التواعد لو اختلف لذلك الا قد يرعى
 ولا يحتاج اليه بل يصح نحو الوقف عن الميت والفسا عن ثواب البرو للميت ثواب الصدقة المترتبة عليه
 ومعنى نفعه بالبدعاء حصول الدعوى به اذا استجيب واستجاب لمحض فضل من الله تعالى لا تسعى ثوابا
 عرفا ما لنفس الدعاء وتوابعه فهو لا يدعى لانه شاعة أجراها لتشاقق وتصوده للشقو عليه وبفارق مامر
 في الصدقة نعم دعاء الولد يحصل ثوابه نفسه لا والله الميت لان عمله لا تسببه في وجوده من حلة عمله كما
 صرح به خير قطع عمل ابن آدم الا من ثلاث ثم قال اوله ولسا لمج أى سلم بدعوه جعل دعاءه من عمل
 والوداع بما يحسن منه ويستثنى من انقطاع العمل ان رأى بنفس الدعاء المدعو به أو فهم المثناة
 لا يشع غيرة ذلك من سائر العبادات ولو اقرأه غيره فمعتصم وكفى الطواف بها للنج والصوم عنه
 السابق في باب وفارق كلج القراءة لا يحتاج فيه لمبالغة دقته مع ان للال فيه ما خلا من ثلومات
 وعليه قراءة من مذورة احتمال كماله السبكي واقرأه عنه وفي القراءة وجه وهو مذهب الامة الثلاثة
 على اختلاف فيه من مالك لوصول ثوابها للميت بمجرد قصده بها ولو بعدا واختره كثير من
 أئمتنا قيل فينبغي نتهاهه لا احتمال ان هذا القول هو الحق في نفس الامر أى في ذوى تقليده لئلا يتبدس
 بعبادة فائدة في ظنه ولا ينافيه في رعاية الاحمال كونه الحق مناعة السبكي في بعض ماصدقائه حديث
 قال لم يصرح أحد بأن مجرد التنية بعد ما يكفي قال ومن عز الماشاوش من اصحابنا قد قدم لانه انما قول
 باقاة الجعل والظواهره لا يشترط الدعاء وعليه فليس من الآثار الترتب المختلف في حرمته لان الذى
 منه ان يقرأ عنه أو له اوله لان جعله عبادته نفسها لغيره يخرج عن كونه مقربا بها ربه وانما اليه فيه
 تصرفه في الثواب وهو غير القربة يجعله لغيره ولم يشترط لان الشرع يجعل له تصرفا فيه قبل حصوله
 ولا بعده بنية ولا جعل لكتنه خالف ذلك فقال كبر الرفعة الذي دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض
 القرآن ان قد صدق نفع المتع ان قد ثبت ان القارئ لما قصد بقراءة نفع المدعو ونفعه وأقر ذلك
 صلى الله عليه وسلم بقوله وما يدبر ليناها رقية واذا نفعك الحى بالقصد كان نفع الميت ما هو الى انتهى
 والشرية بان الكلام ليس في مطلق النفع بل في حصول ثوابه له وهذا لا يدل عليه حديث المذوع
 لما قرره هو ان الشرع لم يجعل له تصرفا فيه بنية ولا يجعل نعم جمع عدم الوصول الذي قال عنه
 المصنف في شرح مسلم انه مشهور والمذهب على ما ذكرنا لأبجسة الميت ولم ينو الثواب ثواب قرائته أو ثوابه
 ولم يدعه له اتماما لخبره فيه خلاف منشوء الخلاف في ان الاستسجار لقراءة على القارئ يحصل على ماذا
 فالتى اختاره في الروضة انه كالخاضر في ثمول الرحمة التازلة عند القراءة وقيل لمجمله ان يعقبها بالدعاء له
 وقيل ان يجعل أجره الحاصل بقراءة ثلاث وحل الرافى على هذا الاخير الذى دل عليه عمل الناس
 وفي الاذكار انه الاختيار قول الشاوشى ان قرأ ثم جعل الثواب للميت لحقه وانت خير من هذا
 كاشانى مرجح في ان مجرد وصول الثواب للميت لا يفيد ولو في الخاضر ولا ينافيه ما ذكره الاول
 لان كونه مثله فيبدأ كرائها شيده مجرد نفع لاحصول ثواب القراءة الذى الكلام فيه وقد قضى الشافى
 والاصحاب على نذب قراءة ما تسر عند الميت والدعاء عقبها أى لانه حينئذ رضى لاجلهاه وتلان الميت
 بانه كراهة القراءة كالحى الحاضر لا المستعان لان الاستماع يستلزم التقصد فهو عمل وهو مقطع بانوت وسماج
 الموتى هو الحق وان قيل لا يلزم من السلام عليهم سماعهم لان القصد به الدعاء بالسلامة لهم من الآفات
 كما في السلام عليهم أى النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قال ابن الصلاح
 ويبنى الحزم نفع المأمم أو صل ثواب ما قرأه أى أنه مثله فهو المراد وان لم يصح به فلان لانه اذا قيل الدعاء
 بما ليس للدعى فانه أولى ويحرى هذا في سائر الاحمال وبما ذكره في أوصل ثواب ما قرأه أى آخره

مرجع في ان عن الثواب المترتب
 عليه الدعاء يكون لا والله السبب
 البعيد لا والله السبب الترتيب
 الذى هو الفاعل حقيقة هو بعيد
 كل البعد وليس فيبدأ كراهه ما يدل له
 فالاولى ان يقال ان ثواب الدعاء
 المترتب عليه شرعا لا ولدوان والله
 يحصل له ثواب في الجملة لانه
 صدوره هذا العمل في الجملة والله
 أعلم (قوله) لا يحتاج فيه ما فيه
 نظرا لجواز جمع الثقل عنه وتولم مع
 ان الخبير نظر أيضا بالنسبة للصوم
 لانهم قروا بين جواز رسوم الصبي
 بغير اذن وليه وعدم جواز جمعه
 بغير اذن ما يحتاج الى الجلال دون
 الصوم والله أعلم (قوله) أى في ذوى
 تقليده الخ فيه كالذى على به نظر
 تأمل سم لعل وجه النظر في التعليل
 المنع اذ تقرأ القراءة بهذه التنية
 لا يفسدها وانما يحمل الخلاف هل
 تجرى هذه التنية في وصول الثواب
 للميت أولا ووجه النظر في المعلن
 ما أشار اليه الفاضل في شرح اى
 شجاع في محب تجرد الحسنة عن
 الحديث الاصغر بما حاصله انه لا يلزم
 عند النظر الى الخلاف ان يقلد
 القائل به اذ ليس من الخروج من
 الخلاف بل ان يجعل به (قوله) قال
 ابن الصلاح الى قوله ومضى الاجارة
 في النهاية (قوله) أى مثله الخ يتخذ
 هذا التقدير لتعليقه فان الذى له
 ثواب القراءة لا مثل ثوابها فتأمل

(قوله) يذبح انكار البرهان لا يعني ان كلام البرهان مع قطع النظر عن تقدير المثل كما يصرح به تعليقه وحجة تحقيق الاعتماد وكذا افعال لولوحظ المثل غير متعدد لازم المحذور اما اذا لوحظ متعدد فواضع الحق لا يخاف فيه البرهان فيما ظهر كما يؤخذ من تعليقه والله اعلم * (فصل له الرجوع قول المتن) * له الرجوع الى قوله وسئلت (٥٧) الخ في النهاية لاسئلة تعليق الرجوع (قوله) سواء انسى الوصية الخ هل الحكم كذلك وان علم بعد ذلك انه

لم يقبله الانساياها بأن يقول انما قلت كذا انساياها ماضى رضى من الوصية بها أولا يحمل تأمل وعلى الثالث قول تقوم القرينة بالقولية مقام القول أم لا والله اعلم (قوله) لانه لا يكون كذلك بموافقه وكذا قوله فنصار الخ (قوله) وفيه ما فيه لعل وجهه فيه ان عمر اوان كان اقرا لام مفهوم له الا ان قوله لعمر من الحار والمجروح له مفهوم معتبر كما أشار اليه المناهل المحشى في شرح أول ابدوا بقراءة الخ بقوله لعمر كوارى لكن الشارح رحمه الله وقع له هناك نظير هذا فذكر (قوله) بما أوصيت به لعمر والمطابق لما سبق ان يقول زيد (قوله) أو أوصى بشئ للفقراء الخ كان فائدة الرجوع في هذه تعين البيع وصرف الثمن فلا يجوز صرف عنه وأما المصنف فلم يختلف كما علم عامر وقد يقال من قوائمه أيضا عدم وجوب التصيف بينهما لاختلاف المصنف بهذا الاعتبار والله اعلم وسئلت عن أوصى زيد بدله في ذمة عمر وعمر وكل الموصى زيدا استثناء الدين المذكور هل يكون تركه في استيفائه رجوعا عن الوصية السابقة فاجبت بأن الذى يظهر غير رجوع وان الوصية باقية وان استوفى الدين واوله الى الموصى نعم ان تصرف فيه الموصى بما يكون رجوعا للحكم ظاهر والله اعلم (قوله) من كون الثانية المراد ماعدا الاولى فيمثل الثلاث بعد الاولى (قوله) يتعذر النشر لثبته تأمل - أى القول بتعنه وان كان

يسدفع انكار البرهان الفزارى قولهم اللهم أوصل ثواب ما تلوه الى فلان خاسرة والى المسكين عامة لان ما لخص بخصيص لا يندرج تحتها ثم رأيت الزركشى قال الظاهر خلاف ما قلناه فان الثواب متفاوت فاعلاه ما خصه وأدنا ما معه وغيره والله تعالى تصرف فيما يعطيه من الثواب بما يشاء ومنع ألتاج الفزارى من اهداء القرب لثبته على الله عليه وسلم معلاله بأنه لا يتجرأ على جنبه الرفيع بما لم يؤذن فيه شئ آخر فله ومن ثم خالفه غيره واختاره السبكي رحمه الله ومضى في الجارة - له - تانى بذلك ولو أوصى بكذا لمن شرأ على قبره كل يوم جزء قرآن ولم يعم المدة مع عمر شرأ على قبره مدة حياته استحق الوصية والا فلا كذا أفنى به بعضهم وفي فتاوى الاحمدي لو أوصى بوقف أرض على من شرأ على قبره حكم العرف في غلة كل سنة ثمانين ثمرأ بعضها استحق بالقطر او كلها استحق غلة السنة كلها أو بنفس الأرض فان عمر مدة لم يستحق الأرض الا من قرأ جميع المدة وان لم يعم مدها فلا يستحق ان يتعلق بشرط مجهول لا آخر قوله فيثبته بمسئلة الدار المحمودة انتهى ومرا ده مسئلة الدار ما صرف في الفرع قبل قوله وتضع ينج تطوع واعترض بأنه لا يشبهه أى لا مـ كان حل هذا على انه شرط لاستحقاق الوصية قراءته على قبره جميع حياته فلم يحل عليه تعهدها للفظ ما أمكن ومضى في الوقف ماله يتعلق بذلك فراجع * (فصل) * في الرجوع عن الوصية (اجماعا ولاهية قبل القبض بل أولى ومن ثم يرجع في تبرع في مرضه وان اعتبر من الثالث لانه عقد تام الا ان كان لغرضه (وعن بعضها) ككتابها ولا تقبل بينة الوارث به الا ان تعرضت له بكونه بعد الوصية ولا يكتفى عنه قوله ارجع عن جميع وصاياهم بمحصل الرجوع (بقوله) نقضت الوصية أو اطلتها أو رجعت فيها او فسختها) أو ردتها أو أزلتها أو رغبها وكذا صرائح كهو حرام على الموصى له والاولى حصة تعليق الرجوع عنها على شرط لجواز التعليق فيها فالولى في الرجوع عنها (أو) بقوله (هذا) إشارة الى الموصى به (الوارث) أو ميراثه وان لم يقبل بعد موتى سواء انسى الوصية أم ذكرها لانه لا يكون كذلك الا وقد اطل الوصية فيه فصار كقولهم ردتها وبقى منه وبين ما لو أوصى بشئ لزيد بماله لعمر فانه يشرك بينهما لاحتمال نسيانه للاولى بأن الثانى هنا مساوى الاولى في كونه موصى له وطارفا استحقاقه لم يكن خيما اليه صريحا في رفعه فأنفسه واحتمال النسيان وشركا ذلما مرجح بخلاف الوارث فانه مغايرة واستحقاقه أصلى فكان خيما اليه رافعا لقوته ثم رأيت من فرق بقرب من ذلك لكن هذا أضع وأبين كما علم تأملهم ما ومن فرق بأن عمر أقب ولا مفهوم له ووارث مفهومه جميع أى لا لغرضه وفيه ما فيه على انه منقطع عن الأول أى لزيد بشئ ثم أوصى به لغيره أو لغيره عا لوارث فان صرح بلامهم التشريك بينهما هناع ان الثانى له مفهوم صحيح فعين ما عرفت ولا أثر لقوله هم من تركي وعلم من قولنا اذا لم يرجع انه لو قال بما أوصيت به لعمر وأوصى بشئ للفقراء ثم أوصى بغيره وصرف ثمنه لساكن أو أوصى به لزيد بماله وعكسه كل رجوع والوجود مرجح الثانية من النص على الاولى الراجع لاحتمال النسيان المتقضى لنشر لثمنه ثم لو كان ذا كرا لا لى اخص بها الثانى كما يجب ومن كون الثانية مغايرة للاولى في تعذر النشر لثمنه وقد نازع في ذلك البحث لتعليقهم النشر لثمنه باحتمال ارادته دون الرجوع لان شأنه هذا الاحتمال لا أثر له تانى في هذا الوارث فالوجه ما سبق وسئلت بمال أوصى بثلاث ماله الا كتبه ثم بعد مدة أوصى له بثلاث ماله ولم يستثن هل يعمل بالاولى أو الثانية فاجبت بأن الذى يظهر العمل بالاولى لانها نص في اخراج المكتوب والثانية محتملة انه ترك الاستثناء فيها نصرت به فى الأولى وان تركه انطالا له والنص مقدم على المحتمل وأيضا قساعة حل المطلق على المقيد تهدم المقيد أو أنخصر حديثا ولا يفرق بينه وبين ما يأتى فيها أو أوصى له بمائة

جائز في مسئلة النقاء كما علم بجمام ركنا المحشى أشار الى ما في عبارة من الابهام بقوله فله تأمل (قوله) فالوجه ما سبق من اختصاص الثاني بها
فيما بحث (قوله) الذي يظهر العمل بالاولى ويحتمل العمل بالثانية كالأولى خمس (٥٨) ثم عانة وإن فرق بينهما بأن ابن قاسم قول

المحشى ويحتمل العمل بهذا هو الذي يظهر أما قوله أشار إليه المحشى رحمه الله من القياس وأما فلا فلان
ما لم يرد مضاف في الكتب فهو نص فيها أيضا لا يحتمل لها وأما الاحتمال الذي ذكره الشارح رحمه الله فلا يخفى بعده مع أنه معارض
بالاحتمال قياسا فطان ويبنى على الجملة تضمينه اللفظ وهو نص في شمولها وما ذكره ابن ماق قوله رحمه الله فتقاعد حل الطلق
الحل نعم لو تم ما ذكره في العام والخاص لكان له وجه وليس كذلك إذا أصح ان عطف العام على الخاص لا يخصه كما أفاده التاج السبكي في جمع الجوامع فكيف يشبهه مع تأخره عنه (قوله) ويجعلها الآخر الاولى ثم يجعلها الخرج العكس فيعين عطفه عليه (قوله) وانكارها هذا أن سئل عنها الخبز تذلل نظر فيها إذا اختلف الوارث والموصي له في وجود الغرض هل القول قول الموصي له لا الوصية تحققت والوارث يدعي نفعها والاصل عدمه او الوارث لان الانقضاء صريح في الرجوع الى المانعه والاصل عدمه ولان استحقاقه أصل واستحقاق الموصي له طارئ والاول أقوى محتمل تأمل ولعل الثاني أقرب والله أعلم (قوله) وان لم يوجد قبول فظهر ان نحو البيع كذلك (قوله) بل وان فسد الخ كذا في النهاية أيضا (قوله) أي أجرة مثله فذهب الى ما أفاده هذا السيد اذا لم يحتمل غيره لا يقال هو كذاارة الى ان الوارث لو أجرة من أخفى لم يلزم الوارث الأجرة المثل لا نقول هذا ظاهر الفساد اذا

ثم خصين بأن الثانية ثم صرح في مناقضة الاولى وان قلنا ان مفهوم العدد ليس بمجته لا محل حديث لاخرية كما هو معلوم من محله وهذا القرينة المناقضة فعل بالثانية لانها التسمية فهي عكس مستقتنا لان المقنن فيها هو الاولى كما تقرر ولا يتأتى هنا اعتبارهم احتمال نسيان الاولى فيها من لانهم انما اعتبروه في الوصية لاثنتين وقالوا فيها بالتشريك بخلاف الوصيتين الواحدة ان الثانية وصية مبطلة لا ولى فاختطها لها بشرط ما تحقق مناقضتها للاولى فقام ذلك فانه دقيق ولو اوصى بأمة وهي حامل لواحد وبجملتها الآخر أو عكس شريك بينهما في الحمل ساء على ان الوصية بالحامل تسري لجملتها لأنه حينئذ توارثت عليه وصيتان لاثنتين فشركا بينهما فيه وانكارها بعد ان سئل عنها رجوع ان كان لغرض (وبيع) وان فسخ في الجملة (واعناق) وتعليقه وبالادوية (واوصى) لافضى به وكل تصرف ناجز لازم اجماعا ولا تبدل على الاعراض عنها (وكذا هذه أو هن) له (مع قبض) لزوال الملك في الهبة وتعرضه للبيع في الرهن (وكذا هذه في الاصح) لدلتها على الاعراض وان لم يوجد قبول بل وان فسد من وجه آخر على الوجه (ووصية هذه التصرفات) البيع وما بعده لا شعارها بالاعراض (وكذا انو كبل في بيعه وعرضه) يصع رفعه وكذا جره فزيد ان تو كبله في العرض رجوع (عليه في الاصح) بخلاف تخويزه وجعل لم يرض له على السري بها ولو طوع وان أنزل ولا نظر لافضا له لانه الرجوع بعده بخلاف العرض لا يوصل غالب الماله الرجوع ومرة الوصية في جمعة شئ ستة ثم جرحه سنة ومات عقب الاجارة بطلت الوصية لان المشتق بها هي السنة التي تلي الموت وقد صرحوا لغرضها فان مات بعد نصفه انبى له نصفها الثاني ولوجه الوارث السنة لا بعد زجر للموصي له الاجرة أي أجرة مثله تلك المدة كما هو ظاهر ومن العذر حسمه من غير اتعاظ لاثبات الوصية كما هو ظاهر ايضا وكذا الظاهر من القاضى من تكون العين تحت يده خوف خيانة الموصي له فيها القرينة فيما يظهر (وخلطه حنطة معية) وصيها بمثلها أو أجود أو أزدأ بحيث لا يمكن التمييز ومن ماذونه (رجوع) لتعذر التسليم عما أحدث في العين بخلاف ما اذا أمكن التمييز واختلطت بنفسها اركان الخلط من غيره بغیر اذنه على الوجه لما يأتي من الفرق بين الهدم وتحويل الخبز بنسبه كذا أطلقوا القبر عنها وهو منافق لوهلهم في القصب لو صدر خلط ولومن غير الغائب المغصوب سئل او منقوم بما لا يميز من جنسه أو غيره أجود أو أزدأ أو ما لا مكان اهلا كما فعله كالعاصب وكذا الغصب من اثنين اثنين واخلطهما كذلك فعمل كما أيضا بخلاف خلط متماثلين بغیر تعذله يصبرهما مشتركين انتهى وحديثه فيعين فرض ما هنا في خلط لا يقتضى ملك المخلوط للخالط والاطلقت الوصية ولا شركة والاطلقت في نصفه لاستلزام الشركة خروجه نص الموصي به عن ملك الموصي أو وارثه الى ملك المخلوط وقرع اختياره الله على عدم الرجوع ان الزيادة الحاصلة بالحدوة غير ممتدة فتدخل في الوصية وفيه نظر لما تقرر ان الخلط ان كان بفعل الموصي أو ماذونه أو أجنبي وملك طلعت أولا بفعل أحد أو أجنبي ولم يملك ولا شارك فكيف يملك الموصي له نصفه تشام من الموصي له لاثانية ما لى يظهر ان يحصل على ما ذل من المدة القيمة بذلك الخلط والواجب مالك الجديد للخلط المتفاوت بين ما حصل له بتقدير خلط غير الجديده وما حصل للموصي له بتقدير خلط الجديده (ولو اوصى بصاع من صيرة) معية (لخلطها) هو او ماذونه (باجود منها) خلطا لا يمكن معه التمييز (فرجوع) لأنه أحدث بالخلط زيادة لم يرض فسلها ولا يمكن بدونها (أو مثلها فلا) قطعاً لانه لم يحدث تغييرا إلا فرق بين الثلثين (وكذا بآرد في الاصح) قياسا على تعيب الموصي به أو اتلاف بعضه ولتولفت الأصاعا هل يتعين للوصية عطف صيغتها أولا أو يفرق كإثني البيع بين المعلوم فينزل على الاشاعة والمجهول فإذا بقي صاعها تيناً للوصية كمن حمل

وعلى الأول لا قرب يفرق بأن الملك ثم قارن آخر الصيغة فظهر نافية بين قوله على المتبادر من الاشاعة
 أو عهد ما وهنا الملك اللاحد الموت والتقبل ولا تدري على تلك المنة بقي عنده أو لا فصحناها في صاع
 من الوجود منها عند الموت ولم تنظر للعبادة الصامعان وغيرها لأن الوصية احسان وبرز الوصود
 تصحها فيها ذكر الوصية ما أمكن ومرفىا الوصية بأحد رقيقه فمرفىا الواحد ما يؤيد ما ذكره
 (ومنه خنطة) معية (وصى بها) أو بعضها (وبدوها وعين دقيق) وطبخ لحم وشبه وجهه
 وهو لا يصدق قديدا (وعزل قطن) أو جعله حشوا لم يخذ الوصية إلى التوب والقطن كان تحتها الأذرى
 رحمه الله ويحرق به نظائره بشرط أن لا يزول اسم أحد العينين بما فيه وجعل خشبة بابا وخبر قنبا
 وعجين خبزا والفرق بينهما وبين تخفيف الرطب غير حتى يذهب ويصده البقاء فهو كخياطة توب مقطوع
 أو صبي وكشفه بلحم يفسد ويفرق بين هذا وخبز العينين مع انه يفسد لو ترك بأن التوبة لا لا كل في الخبر
 أغلب وأظهر منها في التقيد (وتسج غزل وقطع توب قنبا) مثلا (وبنا عو غراس في عرس مروجع)
 أن كان بفعله أو بفعل مادونه سواء اعماها ما سمع أو قال بهذا أو بما في هذا البيت مثلا لا شعار ذلك كله
 بالأعراض هذا كله في العين كمنظر فلو أوصى بنحو ثلث ماله ثم تصرف في جميعه ولو بما ينزل الملك
 لم يكن رجوعا لأن العبرة بثلث ماله الموجود عند الموت لا الوصية ولو اخص بنحو الغراس بعض
 العروة اخص الرجوع بجمعه وقدير راعى تغيير الاسم كما إذا أوصى بدار ثم انهدمت في حياته بنفسها
 أو بفعل الغير فانه رجوع في النقص دون العروة والأسوأ بفعله فانه رجوع في الكل زوال الاسم
 عنه بالكتابة بخلافه فيما مرفىا في نحو طمن الخنطة لأنه يقال دقيق خنطة فلم يؤثر فيه الأفعه أو فعمل مادونه
 والحاصل انهم أحد هذين يقدم الشعر بالأعراض اشعارا أو بان لم يزل الاسم ومع عدمه مالا ينظر
 الزوال الاسم بالكتابة فانه يخرج بالنساء والغراس الزرع وشطع التوب لبسه نصف اشعار همل ذلك
 ومن ثم لو دام قضاء أسوله أى الملقى السابق في الأصول والتمار فيما يظهر ثم رأيت في كلام الأذرى
 ما يفهمه كان كالغراس ومرفىا الوصية بشئ زيد ثم لم يرد شره بينهم لأن الجملة اشأن ونسبة
 كل إليها النصف وهو على طبق ما يأتي عن الشخين خلافاً لهم فيه زاعمان محل التشرية هنا
 هو محل الرجوع نظرا ما أتى عن الأسوى فان رد أحدهما أخذ الآخر الجميع بخلاف ما لو أوصى به لهما
 ابتداء فرد أحدهما يكون النصف للورث دون الآخر لأنه لم يوجد له إلا النصف نصا ولو أوصى بها
 لو اذ ثم بنصفه الآخر كانت الثلثا للأول ولثانيها وللثاني وللأول ربع الأسوى لأن هذا غلط وان الدواب
 اتمار ربعا على أن محل التشرية هو محل الرجوع وهو الغلط كما في البقيتي لأن المرعى عندهم
 في ذلك طريقة القول بان يضاف أحد المالكين الآخر ونسب كل منهما للمجموع فيقال هنا ما مال
 ونصف مال زاد النصف على الآخر بمعنى ثلثا تنقسم على النسبة لصاحب المال الثلثان ولصاحب
 النصف الثلثان كان كانت الوصية للآخر بالثلث كان له ربع وفي الأولى لو رد الثاني ما لكل للآخر
 أو الأول فالنصف للثاني ووقع تشارح خلاف ذلك وهو تحريف ولو أوصى له مرة ثم مرقا هنا
 في التعدد أو الاتحاد مرفىا في الإقرار كما أشار إليه بعضهم ويرد عليه ما لو أوصى بجماعة ثم تخمين لسهل
 الآخر الحسون فخصم الثانية الرجوع عن بعض الأولى ولو ذكره المصنف وأخذ منه بعضهم انه لو أوصى
 بثلاثة ثم زيد ثم ثلثه ولم يجرؤوا وطلت الأولى ويؤخذ منه أيضا انه لو أوصى زيد بثلث ماله ثم
 أوصى ثانيا العرو وثلث غنمه ولو بالاولى ثلث غنمه ولم يتعرض لباقي الثلث أن زيد ليس له إلا الثلث
 الغنم وطلت وصيته الأولى لأن الثانية أقل منها والحاصل أن محل قولهم لو أوصى زيد بشئ ثم أوصى
 به لغيره أو ما فله من الوصية لزيدنا بما هو أقل من حصته في الأولى والأبطل في الحصص ولم يكن له

والواجب على الأخني أجرة المثل
 للوصي له هذا ولو اختلف فهل
 أنسلها أو أنسلها أو الأول في الوارث
 والثاني في الأخني محل تأمل والله
 أعلم (قول الثاني) وخطب خطبة إلى
 قوله وخرج خنطنا في النهاية (قوله)
 ولا شره كان يخطب الأخني
 ملكه بالوصية من غير ابتداء
 عليه (قوله) لما لك الجيد أقول
 كلامه رحمه الله تعالى لا يتلوه
 خفاء والظاهر أن يقال كما هو
 قياس نظاره أن الواجب على
 الوصي ما بين قيمة الوصية من محلوها
 بالجد وغير محلوها بهذا أو قواس
 ما ذكره ما يجب للوصي له على مالك
 الردي لو خلط بالوصية به ما بين
 حاله من التفاسوت والله أعلم
 (قوله) وتولفت الاماعا أو تولفت
 الانصص صاع فهل يعطيه الظاهر
 نعم لأن اتلف البعض إذا لم يكن
 رجوعا فقلقه أولى والله أعلم (قوله)
 وكشفه بلحم يفسد هل يحرق به شبه
 قوله عن الفساد مدد كما هو معتاد
 في بعض النواحي أو لا يحرق به مطلقا
 بل هو كالخبر غرض التوبة للاكل
 فيه أظهر أو يفسد بين أن يطرد
 عرف الوصية به وأن لا كل يخطب
 ولعل الثاني أقرب لملاحقه الشئ
 وتعليلهم المذكور في الخبر والله
 أعلم (قوله) وأظهر منها في التقيد
 هذا فهم أن التقيد بقصد به التوبة
 للاكل وهو محل تأمل فاعله أعلى
 سبيل التنزل والله أعلم (قوله)
 أن كان بفعله إلى قوله ويؤخذ منه
 أيضا في النهاية الأفعه وقد راعى
 تغيير الاسم إلى قوله والحاصل

سوى اثنائه ثم ما بطلت فيه يهود للورثة لا لعمرو كاهن وواضع ولو أوصى زيد بعين ثم لعمرو ثلث ماله كان لعمرو ربعها لأنهم من جملة ماله الوصية له بثلثه فهو كالوصى لسان بعين ولا خير لها فيكون للآخر ربعها على قياس ما مر عن الشيخين لا يقال قياس ما مر عن المصنف في مائة ثم خسين من نصف الثانية الرجوع عن بعض الأولى أن العين أن سائر الثلث أخذ الموصى له ما نصفها والآخرة ما سوى نصف الثلث وان كانت أقل أو أكثر وزع الثلث على قيمتها وقدر الثلث واعطى كل ما ينص له ناقول تضمن الرجوع انما هو في وصيتين لواحد كاهن فرض صورة المصنف وأما في غير ذلك فلا تضمنه وانما يتضمن المشاركة بين الوصيتين فهل فيها عامر ويؤيد ذلك اقتضاء شيخنا فمن أوصى لسان بشور ولا آخر يجرد ولا آخر نصف ماله ولا آخر ثلث ماله بأن لدى النصف نصف جميع المال حتى في الثور والجل ولذي الثلث ثلث جميعه حتى في ماله أن كلام الوصيتين مضافة الى جميع ماله ومنه الثور والجل وحيد للوصى له بالنصف من كل منهما ثلاثة أجزاء من أحد عشر والثالث جزءان من أحد عشر ولكل من الوصى له بالثور والجل ستة أجزاء أى لا تزيد على وصية كل ثلثها ونصفها ومهما من ستة خمسة فزدها عليها أصير الحصة لأحد عشر على قياس ما مر عن الشيخين * (نقل) في الإصاء وهو كوصاية لغمر جمع لما مر في الوصية وشرعا اشياء تصرف مضاف لما بعد الموت فالفرق بينهما اصطلاح فقهي (يسن) لكل أحد (الإصاء) عدل اليه عن قول أصله الوصاية لأنه أعم من لفظ الوصية فينفع به عند المتدى الفرق أكثر (قضاء الدين) الذي لله كالزكاة والودي ورد المظالم كالتصويب واداء الحقوق كالعمارة والودائع كانت ثابتة بغير انكار الورثة ولم يردها حالاً ولا الواجب أن يعلم ما غير وارث ثبت بقوله ولو واحد اظهر العدالة أوردتها حالاً أو فاما من خيانة الوارث وواقع ان نحو التصويب أشد عدلى رده فوراً لا تخيير فيه بل تبعية الرد ونظروا لا اكتشافه فخطئه بهان كان في البلد من يشبه لهم كما كتفو بالواحد مع انه وان انضم اليه عين غير حجة عند بعض المذاهب نظر المن يراه حجة فكذلك الخط نظر لذلك نعم من اقليم تعذر فيه من ثبت بالخط أو قبل الشاهد واليمين ينبغي انه لا يكتفى فيه بذلك (وتفيد الوصايا) أن أوصى بشي وانما سمحت في تخور عن وفي دفعها والوصية بهما لعين وان كان مستحقها الاستقلال بأخذها من التركة قبل لو أخذها اجنبى من التركة ودفعها اليه لم يضمنها كالمصرح به المأوردى وذلك لان الوارث قد يتخلفها أو يطلبا الوصى الوارث بخوردها لغيره الميت ولحق يتخلف الوصى له الحالك لو غاب مستحقها وكذا لو تعذر قبول الوصى له ما سأل على ما سمحه من الرقعة وقال السبكي في قبول ملك الوارث فله الاستماع من دفعها الوصى فيأخذها الحالك الى أن يستقر أمرها ومعنى قوله ملك الوارث أى يفرض عدم القبول فكان له دخل فعين يتخلفه والذي يتجه فيما اذا أوصى للفقراء مثلاً انه عين لذلك وصيا لم يكن للتساوي دخل فيه الا من حيث المطالبة بالحساب ومنع اعطاء من لا يستحق والاولى التصرف هو وأتباعه ولو أخرج الوصى الوصية من ماله لرجع في التركة كرجوع ان كان وارثاً ولا فلا أى الا ان اذن له حاكاً أو جاء وقت الصرف الذى عنه الميت وقت الحاك ولم يتيسر بيع التركة فاشهد بنية الرجوع كاهن قد قام نظائره وسبق ما يؤيد به ولو أوصى ببيع بعض التركة واخراج كفته من غنمه فافترض الوصى دراهم وصرفها فيه امتنع عليه البيع ولم يوفاه الدين من ماله وشمله فيما يظهر حيث لم ينظر الى الصرف من ماله ولا كان ليحسد مشتري رجوع ان اذن له حاكاً أو قفده أو شهد بنية الرجوع فظهر ما مر من ماله ووصى قضاء الدين من عين بعضها فيه وهي تساوى به أو تزاد وقبل الوصية بالزائد كاهن ظاهر أومن غنمه فليس للورثة امساكها ومنه يؤخذ انه لا يلزم الوصى استئذانهم فيها بخلاف ما ادال بعين لا يتصرف حتى يستأذنهم لانها ملكهم فان غابوا

* (فصل) * بسن (قوله) عدل اليه الى قوله اذا انتقاد ولا متهمة حينئذ في النهاية الا قوله وكان سبب اغتضار اقتداد القاضى الى قوله ولا تسترى من نحو وصى (قوله) ولو واحد اظهر العدالة لا للاثم قوله ثبت بقوله ولا للاثم سبب قوله ثبت بقوله (قوله) ان كان في البلد من يشبه ينبغي ان أراد أومن يعرف خطئه (قوله) يشبه كله من باب الحذف والابصال (قوله) من باقليم لو قال بلد لكان أولى فيما يظهر لما في الاستغناء في الاقليم من المشقة والله اعلم (قوله) في تخور عن مودعة مثلاً (قوله) والوصية بها الخ جملة حالة (قوله) وذلك لان الوارث الأولى تركه وذلك فتدبر (قوله) لو غاب مستحقها كنه مفروض في غيبته مع قبوله والا لانتفى فيه اختلاف كلامى ابن الرقعة والسبكي كاهن وواضع (قوله) وهى تساوى به أو تزاد الظاهر ان محله ان كان غيباً وارثاً أو توفت على الاجارة (قوله) وقبل الوصية بالزائد ينبغي ان يشأ فيه فانه فى التعويض عن الدين بغير جنسه لا بد من صيغة من الظرفين كاهن ظاهر ان كان المراد بالقبول ما ذكرناه وصح له الخصم بالزيادة وان كان قبلاً آخر فوجه الاحتجاج اليه لانها محالة فى عين معاونة فلان أم

(قوله) وكان سبب اغتفار النقاد

القاضي الخ لم لا يقال اغتفروا ذلك
توسيعاً في حصول الثواب وان كل
خلاف تقياس كما خالفوه هنا في
مسائل عديدة لذلك (قوله) استيلاء
تخوض قضيتهم انه لو ان قاضي ذلك
البلد لا تصح مذكره ان كلامهم
باطل لانه صادق بذلك (قوله) وان
نص على ذلك من تأمل ولم لا يعتبر
كاعتفاره فيما مر انفساً بما عني
التوجيه الثاني فان الذي فهم من
سياق كلامهم هنا ان وجه التبع
التمسك لغيره وهي متفقة بالبعد
سماحاً بتعيين المقدار (قوله) ولو حوفا
منه أي ولو كان الاعطاء متوقفاً
على التولي والظرفي أمر الالحفال
أي قوله أخذتم من اس الرفعة
النهائية (قوله) تعين هل الحكم
كذلك وان كان نصيغاً لأوص عن
أحد هذين أو حله في غير ذلك أحداً
شما عرف في الوصية بلفظ ادفعوا هذا
لا أحد هذين لعل الثاني أقرب والله
أعلم ثم رأيت قولهم الاتي في قوله
لوصيه أوص غيري بتركك الى من
شئت أوص ويؤيد عنه وهو
مصححاً من حيث فيه بالاول والله
أعلم (قوله) والفرض انه مشغول
فقد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في
النائب سم قول انما شغل الحشى
لا يمنع النظر على تأمل ادفعوا
ان شغله يمنع النظر أيضاً فلا وجه
للتوقف والافقو خلاف القرض
(قوله) فلا يجوز ان قوله واسلام في
النهائية (قوله) يدل مدفع الخ وهل
يستبدل ما لم دفع هو او الثاني
أو كل منهما لم أره شيئاً ولعل الثاني
أوجه والله أعلم (قوله) واسعة طعنه
الحق

استأذن الحاكم بحث صحة اذامت ففرق مالى عليهما من الذين لا فقر افيكون وصبا ومر آخر الوكالة
ما يصريح به وكان سبب اغتفار اتحاد القضاة والمقبض هنا تدبر ان الفقهاء وكلاؤه كما قدر ان المعبر
وكلاؤي في اذن الاجبر ليستأجر في العارة وتدين قال لا يحتاج لهذا التدبر هنا بل سببه الخوف من استيلاء
وقاوص بالمقبض منه ثم اقباسه وان كان هو القياس لان الغالب في القضاء وتخوضهم الحياينة لا سيما
في الصدقات وقد قال الازري عن قضاة زمنه وهم أحسن حالاً ممن بعدهم انهم كقرابي عهد بالاسلام
ولم يشر من شروعي وقيم ووصيل وعامل قراض ان لا يسلمه الفتن حتى تثبت ولا يثبت عند الثاني
قال القاضي أبو الطيب ولولم يشرع ثابث حيث شئت لم يشر له الاخذ في نفسه أي وان نص له على ذلك
لاتحاد القضاة والمقبض قال الدارمي رحمه الله ولا يمان لا تقبل شهادة له أي الا أن نص له عليه باستقلال
اذلا اتحاد ولا نهمة جبرته في ذلك ولا يمان يخاف منه أي ولم يوجد فيه شرط الاعطاء والا فلا وجه لجمع
اعطاه ولو خوفه قال ولا يمان يستلحه وكأن مراده انه غير صالح فيعطيه لثباته حتى يتي صالحاً وفيه
تخوفاً عليه وهوانه ان وجد فيه شرط الاعطاء جاز مطلباً أو عديمه لم يميز مطاقاً (والنظر في أمر
الاحفال) والمجانين والسقياء وصككوا الخ المألوم عند الانباء ولو مستقلاً كاعتقاده
كلام جمع مقدمين وسكت عليه جمع متأخرون ويدخل من حديث بعد الانباء على اولاده تعالى
على الوجه كفي الوقت ويبحث الازري وجوبه في أمر شغل الاحفال الى ثقة ما ومن وجه كفي
اذا وجد له وغلب على طمأنينه ان تركه يؤذي الى استيلاء خائن من فض أو غيره على أموالهم وفي هذا
ذهاب الى انه يلزم حفظ ماله من قبله بعد موته كفي حياته وأركانها بقرعة عوض ووصي ووصي
فيه وصيغة (وشرط الوصي) تعيين و (تكليف) أي بلوغ وعقل لان غيره لا يلي أمر نفسه فغيره
أولى وسيد كانه لو أوصى لفلان حتى يبلغ ولده فابايع الوصي جاز ولا يرد على هذا لانه في الانباء
المختار وذلك ان انباء معلق (وحريه) كاملة ولو لم لا تكدر ومستولاه فلا يصح لمن فيعرف للوصي أو غيره
وان اذن سيده لان الوصاية تستدعي فراغها وهو ليس من أهله وأخذ منه ابن الرفعة منع الانباء
لمن أجز نفسه في عمل مدته لا يملكه التصرف فيها بالوصاية ولا يرد عليه ان له حينئذ الانابة لان
عاجز ذلك لان الاستنباط يستدعي نظراً في النسب والفرض انه مشغول (وعدالة) ولو طاهرة
فلا تصح لفاسق اجبا على انه ولاية ولو وقع نزاع في عدالة اشترط ثبوت العدالة بالثبوت كطاهر ظاهر
(وهداية الى التصرف الموصي به) فلا يتوزل لا يمتد الى البه لسهل اهرم او تغفل اذ لا مصلحة فيه
ولو فرق فاسق مثلاً ما فرض له فقرته غرره وله استرداد بل ما دفعه من عرفه ان له ان يقع الموضع
فان بقيت من المدفوع استردده القاضي وأسقط عنه من الغرم بقدره كطاهر ومزمان لا يمتد الى
الاستقلال بأخذها ولا لا يمتد الى أخذها وقد فعل المالك فيه فانه في غير ذلك (واسلام) فلا يصح من
مسلم لكفرته تعين ان كان المسلم وصي ذي فوض اليه وصاية على اولاده الذين جاز له ان يبيع الموضع
على ما يحسنه الاسنوي ورده ابن العماد وتبعوه بأن الوصي يلزمه النظر بالمصلحة الرجعة والتفويض
للمسلم ارجح في نظر الشرع عنه لذي فوجه تعين المسلم هنا أيضاً أي ان وجد مسلم فيه الشروط
يقبل ولا الجاز الذي الذي فيه الشروط فيما يظهر وأخذ من التعليل المذكور انه لو كان مسلماً ولداً
ذمي سقم لم يجز ان يوصي به في ذمي وفيه نظر والفرق بين الاب والوصي ظاهر وذكرا الاسلام بعد العدالة
لان الكافر قد يوصي بكون عدلاً في ذمي نحو بشرض علمه من العدالة يكون توطئة لقوله (لكن الاسع جواز
وصية ذمي) أو نحوه ولو حرياً كما هو ظاهر (الى) كافر معصوم (ذمي) أو معاهد أو مستامن فيما
يتعلق بأولاده الكفار بشرط كون الوصي عدلاً في دينه كما يجوز ان يكون ولياً لا ولاداً وعرف

عداته توارثها من العارفين بدنه أو باسلام عارفين وشهادتهم بها واشترط أيضا ان لا يكون الوصي
عدوا للموصي عليه أى عداوة دنيوية فأخذ الانسوى منه عدم حصة وصاية نصرا في لم يودى وعكسه
مردود نعم في تصور وقوع العداوة للطفل والمجنون من صفه بعد وكون ولد العدة وعدا متزوج وعيكن
تصوره بان يكون عرف من الوصى كراهتهما موجب او غيرهما على ان اشتراط عدته تغني عن
اشتراط عدم عداوته نظرا لما أتى في الولي التبرك المبرر لكن ما أوجبته ثم لا يتأتى هنا قتاله فانه
غاصص والعبرة في هذه الشروط بوقت الموت لانه وقت التسلط على القبول فلا يضر فقد هاتبه ولو عدا
الوصية وهل يحرم الايضا لهو فاسق عنده لان الظاهر استمرار نفسه الى الموت فيكون متعاظا ليعتد
فاسد باعتبار المال ظاهرا أولا يحرم لانه لم يتحقق فساد لاحتمال عدته عند الموت ولا اثم مع الشك
كل شخص وعما ربح الثاني ان الموصى قد يرضى صلاحه لو وثقه به فكنه قال جعلته وصيا ان كان عدلا
عند الموت وواضح له لو قال ذلك لاثم عليه فكذلك هذا ان كان له امر ادوان لم يدركه بأق ذلك في نصب غير
الحديم وجوده بصفة الولاية لاحتمال تغيرها عند الموت فيكون ان عهده اليه لو وثقه به (ولا يضر
الغنى في الاصح) لأن الاعي كامل وبكته التوكيل فيها لا يمكنه ويبحث الأذرى امتناع الوصية للأخرى
وان كان له اشارة مفهومة ونظر غيره فيه ونجها الحق في له اشارة مفهومة اذا وجدت فيه بقة
الشروط (ولا تشتط المذكورة) اجماعا (وأما الأطفال) المستحقة للشروط عند الوصية وقول
غير واحد عند الموت عجيب لان الاولوية الآتية اغناختها بها الموصى وهو لا علم له بما عند الموت
فتعين ان المراد انها ان كانت عند ارادته الوصية جامعة للشروط فالأولى ان يوصي اليها والا فلا فان قلت
لأنه لا تملك لذلك انها قد تعلج عند الوصية لا الموت قلت الاصل بقاء ما هي عليه فان قلت يمكن تجهيز
مقالوه بأن يوصي اليها معلقا على استحواها للشروط عند الموت قلت لو كان هذا المراد لم يتحقق
لقولهم المستحقة للشروط عند الموت لانه وان لم ينص على ذلك لا بد من وجوده فكان قياسه ان يقال
انها أولى مطلقة انما استجبت مع الشروط عند الموت بقيت على وصيتها والا فلا على ان ذلك
وقيل لم ينص أيضا لعدم وجود تحقيق الاولوية حيث لا نهان استجبت مع الشروط وجب ليتها
والأولى يجوز وزوجها لا يعلل وصايتها لانها ان نص عليه الموصى وان أبطل خصايتها بشرطه (أولى)
بإسناد الوصية اليها بل ويتقوى القسائي حيث لا وصية أمرهم اليها (من غيرها) لانها اشفق
عليهم قال الأذرى وانما يظهر كونها أولى ان ساوت الزوج في الاسترباح ونحوه من المصالح التامة
(ويغزل الوصى) وقم الحامل والاب والجد (بالفسق) وان لم يعزلها الخاصكم زوال اهليته نعم
تعود ولاية الاب والجد بعد العدة القلان ولا يهتم ما شرعية بخلاف غيرهما لثقتها على التوفيق
فاذا زالت احتمالت لتقوى جديد وكذا يعزلون بالجنون والاعمال باختلال الكفاية بل يضم له
القاضي معناني أفتى السبكي بخلافه يجوز له ضم آخر للموصى بمجرد الرية ثم قال وظاهر كلام الاصحاب
بنقض المنع انتهى والذي يظهر من الأول على قودة الرية والثاني على ضعفها ثم رأيت الأذرى
يبحث ذلك وزاد أن هذا في متبرع ائمان يتوقف منه على جعل فلا يعطاه الا عند غلبة الظن للارضي
مال التيمم بالوهم من غير دليل ظاهر ويعزل القسائي فيه بمجرد ادخال كفايته لانه الذي ولاه
(وكذا القسائي) يعزل بما ذكر (في الاصح) زوال اهليته أيضا ويجه في فاسق ولاه وشوكمع
عليه بصفة الا لا يؤثر الاطر ففسق آخر افع لان مولاه قدا يرضيه (لا الامام الاعظم) فانه لا يعزل
بما ذكره تتعاق المصالح الكلية ولا يته وخالف فيه كثيرون فنقل القسائي الاجماع فيه مراده اجماع
الاكثر (وبعض الايضا بقاء الدين) ورد الحقوق (وتفقد الوصية من كل خر) سكران او مكف

أورد له منه بقدره ان كان قد أخذ
كأهو ظاهر والله أعلم (قوله)
فالوجه الخ في النهاية لكنه لم يبيده
بتوله ان وجد صلح الخ (قوله) ولو
حرى الى قوله وهل يحرم الايضا
في النهاية الا قوله نعم الى قوله ويمكن
وقوله على ان الى قوله والعبرة (قوله)
أى عداوة دنيوية أى فلا تضر
الدينية لكن من العلوم ان
محل حيث لم تستلزم الدنيوية فان
انفكها عنها نادرا والغالب على
من هو في أساطير انه يساء بها
يسر به دونه الدين ويسر بها يساء
بفحشفت الدنيوية هذا ولو استثنى
من يدعو لبدنه لكان حسنا لانه
يتحى منه فساد دينه الذى هو
أهم من افساد دنياه (قوله) من
صفه بعد قد عدي بعدى الجنون
ان تحصل العداوة قبل جنونه
فتستحب لان الاصل والظاهر
بما رواه كذا أواده القائل المحشى
وهو عجيب مع قول الشارح رحمه
الله من صفه والظاهر ان هذه
الزيادة لم تكن في نسخة المحشى فأتى
رأيت في أصل الشارح لمحة بخطه
والله أعلم ويؤخذ من قول الحقفة
الطفل ان محل الاستعداد بالنسبة
لغير المميز كأهو واضح (قوله)
اشتراط عدته بغنى الخ لو أغنى
سقط العدة القائل الحقوا على الجمع
بينهما في الشهادة (قوله) ويعزل
أما من هل تبغى عزله ويجوز ضم
آخر اليه محل تأمل (قول المتن)
وبعض الايضا الى قوله وتشتط في
الموصى في النهاية

(قوله) قبل والاولى القائل ان
شهية وشغل لا كرهته في الغنى ولم
ينقعه (قوله) لان الجار متعلق بالخ
ان اراد المتعلق الغنى فواضع او
الاسطلاح فلا يخفى فانه من
التامع اذا المتعلق بأحد الفعلين
نظيره لانه من باب التنازع وقوله
ولا تكرار الخ وواضع في التكرار
الذي افاده ذلك القائل فيلزمه
الوقوع في تكرار آخر اذا الاولى
من خبر ثبات الثانية وقوله وحذف
الخ لا يخفى فانه على التبع فان
التي مجمل وهذا مفصل والاول
لا يخفى عن الثاني كجوه وواضع
فلا يستدل الى ما ذكره اول الفصل
لكن متجهما والله اعلم (قوله)
مجهول من كل وجه لمن سائر
الانصاء فلا بد قوله لوصيه اوص
تركتني الى من شئت (قوله) قبل
كان ينبغي الى قوله المنهاج في النهاية
(قوله) ولفظه التي وقباسة في
النهاية (قوله) وقباسة ان وليت
الخ قال في النهاية ووليت كذا بعد
موق فهو صريح خلافا للاذري
حيث بحث انه كانه لا يرب الى
مدلول فوقيت البك الصريح الخ
ما ذكره الشارح فاقبل فبين
الخاتمة في القول حيث تدل عن
الاذري انه كانه واخترانه صريح
وجهه بما افاده الشارح الى قوله
ويكفي اشارة الاخسر ولعل التامع
حرف الاذري عن الشيخ والله اعلم

مختار نظير ما في الموصى بالمال ومن ثم بآتي هنا نظير ما مر هناك فلو اوصى السفينة بحال وعين من
ينفذ تعين على الوجه وتنفيذ الباء مصدرها وهو ما في اكثر النسخ كاسله وغيره وحكي عن خطه
حذف الباء مضارع قبل والاولى اول اذ لم يأت الثانية تكرار محض لانه قدم الوصية بقضاء الدين اول
الفضل وحذف بيان ما تنفذ فيه ومخالفة أصله وفيه نظر لان الجار متعلق بصحة ايضا فلا تكرار
وحذف ذلك يعني عنه قوله الآتي ويشترط بيان ما لوصى فيه (ويشترط) في الموصى (في أمر
الاطفال) والمجانين والسفهاء (مع هذا) المذكور من الحرية والتكليف وغيرها مما أشترها
اليه (ان تكون له ولاية عليهم) متدأ من الشرع وهو الاب والجد المستجمع للشرط وان علا
دون الام وسائر الأقارب والموصى بالخاكم وقهه ومنه اب اوجد نصيه الخاكم على مال من طرأسفه
لان وليه الان الخاكم ونهها ويحث الاذري انه لا يصح ايصاء الفاسق فيما تركه كولد من المال
السلب ولا تعين ولده وهو معلوم من المت (وليس لوصى) توكيل الا فيما يجز عنه اولا تبرأ منه
على ما مر في الوصية ولا (ايصاء) استغلا لا قطعاً فان اذن له فيه من الموصى وعين له شخصاً
او فوضه لم يشته بان قال له اوص بتركتي فلان او من شئت فان لم يقل تركتني لم يصح (جازي الاظهر)
لانه استنباه فيه كل وكيل بول بالاذن ثم قال له اوص عني او عنيك فواضع والوصى عن الموصى
لا عن نفسه على الوجه (و) تكون الوصية بكل من معنيها السابقة فيحمل الجهالات والاحطار
بما فيها التوقيت والتعلق كباقي تعليمه (لوقال اوصيت) لزيد ثم من بعده لعمرو (البك الخ بلوغ
ابى او قدم زيدا فاذ بلغ او قدم فهو الموصى جاز) بخلاف اوصيت البك فاذ مات فقد اوصيت الى
من اوصيت اليه او فوضت وصى الى الموصى اليه بمجهول من كل وجه ولو بلغ الابن او قدم زيد
غير اهل فهل يغزل الاول في الخاكم أو يستتر لان المراد اذ بلغ اهل ذلك الذي رجه الاذري
في بعض كتب السابق وله احتمالان لا يفرق بين الجاهل بالوصاية وبين غير اهل وبين غيره قيل كان ينبغي
تأخير هذا عنقب قوله الآتي ويجوز فيه التوقيت والتعلق فانه مشال له وقد يجب بانها ما شئت
فلما فرغ هذا الى هناك ربما توهم قصر ذلك عليهم ما ففصل بينهما ليكون هذا مفيداً للضمي وذلك
مفيداً للصريح وكن من هذا ما عني ذلك لا يعترض بمثل المنهاج (ولا يجوز) للاب (نصب
وصى) على الاولاد (والجد بحسب صفة الولاية) عليهم حال الموت أي لا يعتد بمنصوبه اذا وجدت ولاية
الجد حينئذ ولا يثبت ثابته بالشرع كولاية التزويج اموال ووجدت حال ايصاء ثم زالت عند الموت فيعتد
بمنصوبه كابتداء البقيني رحمه الله لما مر ان العبرة بالشرط عند الموت وبخت السبكي رحمه الله جواز
عند غيبة الحد الى حضوره للضرورة قال الزركشي رحمه الله ويجوز المنع فان الغيبة لا تمنع حق الولاية أي
ويمكن الخاكم ان يوب منه انتهى ويقع جواز لو كان ثم طام الواسط الى المال اكمل لتحقق الضرورة
حينئذ وعليه يحمل كلام السبكي رحمه الله وخرج بحال الموت حال الوصية فلا عبرة بهال يجوز على
ما مر نصب غيره وان كان هو بصفة الولاية حينئذ فينظر عند الموت لتأهل الجد وعنده كما علم مما مر
أما على الدين والوصا فيجوز مع وجود الحد فان لم يوص بها فالحداً اولى بأمر الاطفال ووفاء الدين ونحوه
والخاكم اولى بتنفيذ الوصا على ما نقله عن البيهقي رحمه الله وغيره لكن بما يشعر بالتري منه ومن
ثم اعتمد الاذري رحمه الله قول القاسني ان قضاء الدين الى الخاكم أيضاً وغلط البيهقي (و) لا يجوز
(الاصا بزويع طفل وبنت) ولومع عدم ولي الاوصى لا يعتد بدفع العار عن النسب وساقى توقف
نسكاح السفينة على اذن الولي ومنه الموصى (ولفظه) أي الانصاء كما ناسله أي وصيغته (اوصيت البك
او فوضت) البك (ونحوهما) كما تخلص في مقام قياس ما مر اشتراط بعدم موتي فباعد اوصيت ويظهر

ان كنا نكلمهم موقفي في أمر الحطائي كاية لانه لا يصلح لموضوعه فيكون كاية في غيره وقباصه ان ولسنا كذلك
وهو امر بجمه شيخنا لكن ظاهر كلامه الذي مر به مرجم هنا وقد بوجه بأنه اقرب الى مدلول فوضت
البك الصريح من كونه وكنتك ويؤيده ما يأتي من صحة الوصية بالا مامة لواحدهم ومنه وظهره صحتها بللفظ
أوصيت وفوتت واذا ثبت ذلك في فوضت ثبت في وليت وليس هذا من قاعدة ما كان صريحاً في بابه
لاننا اذا جوزنا الوصية بالا مامة كان الباب واحداً فحاص كان صريحاً هنا لكون صريحاً هنا
وعكسه غاية الامران الموصي فيه امامة وغيره وهذا لا يؤثر وتكون اشارة الاخرس المفهمة وكما
وكذا التالفي اذا سكت وأشار برأسه ان نعم وقد قرئ عليه كتاب الوصية ولا تكتفي من غير قراءة ومرة لذلك
مزيد في بحث سبع الوصية (ويجوز فيه التوقيت) كأوصيت اليك سنة سواء قال بعد ها وصي فلان
أم لا أو الى بلوغ اي (والتعليق) كذا مات او اذا مات وصي فقد أوصيت اليك كذا (ويشترط بيان
أوصي فيه) وكونه تصرفاً ماليامباحاً كأوصيت اليك في قضاء ديني او في التصرف في أمر أطفالي
أو في رد آتي أوود اعني أوفي تقبيل وصاياي فان جمع الكل ثبت له أو خصه بأحدها لم يتجاوز ولو أطلق
كأوصيت اليك في أمرى أو في أمر كذا أو في أمر أطفالي ولم يذكر التصرف صريحاً ونظره ان الأول عام ويشترق
بين الأول وساد نظيره السابق في الوكالة بأن ذلك لوضع الحق الموكل به شراراً لا يستدرك كعتق ووقف
وطلاق بخلافه هنا التقيد تصرفه بالصحة لا على الغير الذي لم يأذن في خلافه ولو أطلق وصيحه فم
أوصي لا يفرق بين فقياس ان ذلك يصير عزلاً لا لأول عنه فيصرف الثاني فيصالحه على جني الأول
على منعه اهان وصي لثان فيما وصي به للأول ولم يتعرض لشاركوه وحسب اجتماعهما لانه لا حول
والعقد في الثاني انه للعقد والتصرف في ما لهم بالعرف وفي الأنوار قول الشافعي ولسنا لم فلان للعقد
قطط ومرا آخر الحرج بان ان قلنا بلد المال تصرف فيه بالحفظ ونحوه وقاضى بلد المحجور بتصرف فيه
بالبيع وغيره نعم بحث بعضهم ان نظروا صياحه لقاضى بلده ما أخذ مما امر أول الشرائض من ان من
مات بلا وارث اخضع عاله أهل بلده وفيه نظر ولا شاهد له في هذا على انه ضعيف فالتى بجمه انتضاء
كلامهم في الحجرة انه بلد المال وسيأتي جواز النقل في الوصية فليست كركاة حتى يعتبر فيها بلد
المال (فان اقتصر على أوصيت اليك لافاً) كوكنتك ولانه لا عرف يعمل عليه كالمالونه ونازع فيه السبكي
رحمه الله بأن العرف يقتضي انه ثبت له جميع التصرفات انتهى وفيه نظر بل الحق ما قاله ومافله غير مطرد
فلا يعمل عليه وان قال الزركاني يؤيده قول السابقين ان حذف المجهول يؤذن بالتعميم وخزم الزبلي بجمه
فلان وصي انتهى لان كلام السابقين ليس في مثل ما نحن فيه وكلام الزبلي اما ضعيف او يفرق بينه
وبين ما هنا بأن ما قاله محتمل للأقرار وهو يقبل المجهول فضع فيه ما يحتمل وحمل على العموم اذ لا مرجح
وما هنا محض انشاء ولا يقبل المجهول بوجه (و) يشترط (القبول) من الوصي لانها عقد تصرف
كوكالة ثم ان كاتني هنا باهل كهم كاتقضاء كلام الشيخين وخزمه القفال وهو اوجه من اعتقاد
السبكي رحمه الله اشتراط اللفظ (ولا يصح) القبول ولا الردة (في حصة في الاصح) لانه لم يدخل وقت
تصرفه كوصي له بالمال بخلافه بعد الموت ولا يشترط بعده النور في القبول ما لم يتعين تنفيذ الوصايا
أو غيرهما عليه الحاكم بعد تها عا نددل الا نذكر رحمه الله **ويصح** هناك ما تجب المبادرة
اليه (ولو وصي لثانين) ويشترط اجتماعهما أو أطلق بأن قال أوصيت اليك اى فلان ثم قال ولو بعد مدة
أوصيت اى فلان أو قال عن شخص هذا وصي ثم قال عن آخره ما وصي وظاهر كلامهم هنا انه لا فرق
بين علمه بالأول وعدمه وعلية فرق بين هذا وظاهره السابق قبل الفصل بأن الاجتماع هنا يمكن بمقتضى
للموصي لان فيه مصلحة له ونعم اجتماع المسلمين على الموصي بمقتضى التشريلك خلاف مؤدى للفظ

(قوله) سواء قال بعدها الاندب
وبعد ها بلو (قوله) وكونه تصرفاً
الى قول المتن فان اقتصرت النهاية
الا قوله ولو أطلق وصيحه الى قوله
والعقد وقوله نعم بحث بعضهم الى
قوله فالتى بجمه (قوله) فالتى بجمه قد
يشال قياس ممر في الوصية بأمة
حامل ثم بحثها ان بشرل بجمه في
المتين وتخص الأول بجمعه اهان
والله أعلم (قوله) انه بلد المال
كذا في أصله خطه وان ارد واضح أى
لثانين بلد المال (قوله) كوكنتك
الى قوله ويشترط القبول في النهاية
(قوله) ويشترط الى قول المتن ولو
وصي في النهاية (قوله) ويشترط
اجتماعهما الى قول المتن لم يفرق في
النهاية (قوله) وعليه يفرق فدينين
الفرق بطريقه اعله أو وضع وصي
ان يقال علناً فاسبق بجمه بلو الى
عند الشافعي يعين الرجوع لان
الاحتمالات حينئذ متحصرة فيه
وفي ارادة الاجتماع والتشريك
والثانين متهمان لما أفاده الشارح
رحمه الله فعين الأول وعلنا بجمه
فما نحن فيه بمحتمل معه ارادة
الرجوع والاجتماع والثاني أرجح
لانه اقرب الى ارادة الموصي لمصلحة
من المصلحة ولانه أحوط فترج
فعين الاخذه والله أعلم

فتعين النظر لأمر بتوهم وجود علمه وعدمه ولو قال أوصيت إليه فيما أوصيت فيه لمزيد كان رجوعا
 (لمنفرد أحدهما) فيما إذا قبل التصرف بل لا بد من اجتماعهما عليه بأن يصدر عن رأيهما ولو اختلف
 أحدهما للآخر أو باذنا لثالث فيه أو بأن يشتري أحدهما لأحد الطرفين من الآخر شيئا للطفل
 الآخر فيما لا شرط علمهما الاجتماع في تصرف كل منهما عملا بالاحوط فيه وهو الاجتماع لأن أحدهما
 قد يكون أعرف بالآخر أو أنما يجب فيما يتعلق بالطفل وماله وشرقة وصية فبربعة وقضاء
 دين ليس في التركة لكنه بخلاف رد ودعوة وعارية ومغصوب وقضاء دين في التركة لكنه
 به لأن لصاحبه الاستقلال بأخذها وبحث فيه الشبان بأن معنى ذلك أنه يعتد به ويقع موافقه لانه يجوز
 الاقدام عليه لانه بالوصية فيمكن بحسبها ويتجانب عنه بأن الذي يتهدد بالوصية هو ما يختلف الغرض فيه
 باختلاف التصرفين وأما ما ليس كذلك كفي المال الثلث فلا وجه له لتقيده بما فيه أما إذا قبل أحدهما
 فقط أو قبله ثم رد أحدهما ففي صورتين الأخيرتين الباقي التصرف ولا يعوض المالك كيد الزاد
 ويوجه أحدان من كلامهم بأن التشريل فيهما ليس مأخوذا من تصرف الموصي بل من احتمال
 ارادته للتشريل القوي له عدم تعرضه في السابقة لبطان الأولى المتقضى انه ملك كالاكاه عند الموت
 وهو متعذر فوجب التشريل بخلاف ما لو رد أحدهما في نحو أوصيت اليك بغير عوض بله لان الوصي
 جعل لكل التصرف شيئا في بطل رجوع الآخر ~~بما~~ بطل رجوعه بظنه وحده فوجب التعرض
 ولو اختلف وصيا التصرف المستقل فيه ثم تصرف السابق أو غير المستقلين أنهما لعل بالمصلحة
 ١٢ اتري اهما لكان امتعاوا أحدهما وأخرجا أحدهما عن أهلية التصرف فأب عساهما وعن
 أحدهما امين أو امانة في المصرف أو الحفظ أو المال بما لا يقسم استقلا وألا تولاه القاضى فان انقسم
 فمعه بينهما وكل التصرف بحسب الاذن فان تنازع في عين النصف المحفوظ أقرع بينهما فان نص على
 اجتماعهما في الحفظ لم ينفرد أحدهما بئجال (الا ان صرح به) أى الأفراد فيجزو حينئذ كل كالة
 وكذا لو قال الى كل منك أو كل منك وصي في كذا أو ائتما وصياي في كذا أو يفرق بين هذا أو أوصيت
 اليك بأنه هنا أثبت لكل وصف الوصية فدل على الاستقلال بخلافه ثم ولو جعل عليه وأعلم ما مشرفا
 أو ناظر الم ثبت له تصرف وإنما يتوقف على مراجعته قال الأذرى الا في نحو شراء بقل عملا لاحتياج للنظر
 ولو فوض لأثنين صرف ثلثة لقراءة خفات معلومة فسميا لثلثة نصين واستأجر كل الآخر لشراءه النصف
 فهل يجوز ذلك والذي يظهر ان كلانا استقل جاز وألا فلا أخذ من قول الأذرى لكل من المستقلين
 الشراء من الآخر أى لنفسه أو طفله انتهى واعترض بالطلاق الاصغرى امتناع شراء كل من الآخر
 ويرتد عمله على غير المستقلين وكذلك الخلاق بعضهم في مسئلته انه يتمتع ذلك (وللوصى والوصى
 العزل) أى للوصى عزل الوصى والعزل نفسه لكن يلزمه اعلام الخاتم فور والاضمن (مضى شاء)
 لجوازها من الجانبين كل كالة نعم ان تعين على الوصى بأن يوجد كاف غيره وأغلب على ثلثة تلف
 المال باستيلاء طام أو قاضى سوء كما هو الغالب لم يحجزه عزل نفسه ولم ينفذ لكن لا يلزمه ذلك لما نابل
 بالاجرة وهل له ان يتولى أخذها ان خاف من اعلام قاضى جائر لتعذر الرجوع اليه والتحكيم لانه لا بد
 فسمه من رضا الخصمين محل نظر ولوقيل يجوز بشرط اخبار عدلين عارفين به بشدرا محرمة مثله ولا يعتد
 معرفة نفسه احتياطا لم يبعد والوجه انه يلزمه القبول في هذه الحالة وأنه يتمتع عزل الوصى له حينئذ
 لما فيه من نداع نخوداته أو مال أولاده و يتمتع عليه عزل نفسه أيضا اذا كانت اجارة موض
 فان كانت عوض من غير عقدهى جهالة قاله الماوردى واعترض بأن شرط صحة الاجارة امكان الشروع
 في المشتاجر له عقب العقد وهما ليس كذلك وان شرطه العلم بأعمالها وأعمال الوصاية متجهولة وأجاب

(قوله) أو باذنا لثالث الخ منصوب
 بأن مضمرة هذا أو والنصير للمستقل
 منها ومن منصوبها معطوف على
 اذن أحدهما والبعى باذن أحدهما
 يرسل رسولوا والبعى باذن أحدهما
 للآخر أو اذنها لثالث وليس
 منصوبها معطوف على بصدر لا يراد
 حينئذ عدم صدوره عن رأيهما في
 تلك الحالة وليس كذلك كما هو واضح
 (قوله) فيما إذا شرط علمهما الخ
 تأمل الجمع بين هذا وقوله أننا
 بشرط الاجتماع أو أطلاق (قوله)
 أى للوصى الى قوله وبما تقر في
 مسئلة الاجارة في النهاية الا قوله
 وهل له ان يتولى أخذها الى قوله
 والاوجه (قوله) من رضا الخصمين
 من الثاني سم قد قال الثاني هو
 الموصى عليه (قوله) والاوجه انه
 يلزمه الخ ينبغي ان يشهد أنهما
 باقيا في الودعة بما اذا لم يخش
 منها ضررا بل يخشى اعتبار هذا
 أيضا في امتناع عزل الملتزم نفسه
 بعد القبول فليست امل

السبكي عن الأول بأن صورته ان يستأخره الموصي على أعماله انفسه في حياته ولظنه بعدموته
او بسبب آخره القاضى على الاستمرار على الوصية لمصلحة رآها بعدموت الموصي ويتجاف عن الثاني بأن
الغالب عليها وبأن سبب الحاجة اليها اقتضى المسامحة بالجهل بها وقول الكفاي لا يصح الاستئجار لذلك
ضعف وإذا زمت الوصاية بالأجرة ويجز عنها استؤجر عليه من ماله من يقوم مقامه فيما يجز عنه
وجازد للمع انما الجارة عين وهي لا يستوفى فيها من غير المالك إلا الأثر على لان ضعفه بمنزلة عيب حادث
في عمل الحاكم فله المصلحة من الاستبدال به والضم اليه * تنبيه * تنبيه رجوع الموصي عن الإيصاء اليه
عزله الله لا عبرة بالقبول في الحياة كإمراض مجاز وكذا تسمية رجوع الموصي عن القبول اذا قطع
السبب الذي هو الإيصاء بالرجوع عنه أو بعدم قبوله منزل منزلة قطع السبب الذي هو التصرف في الوصية
له وهذا الذي قررته اندفع بناء السبكي لذلك على ضعف ان العبرة بالقبول في الحياة وما تقرر في مسألة
الأجرة يعلم بطلان هذه النظر اظنه شيئاً آخر وكذا تبطل الوصية له كل سنة تكذا أو مادام وليس على
ولده في غير السنة الأولى كإمراض لان الجهل بأخذه استحقاقه بصره ما من دولة لا يمكن اعتبارها
من الثالث كمنزلة الدار الممرورة واقفاء بعضهم ببعضها وهي وحكي الامام عن والده انه لو جعل لوصيه
جعله قدر أجرة المثل لم يجز العدول عنه ملتزم قال الامام ومجمله ان كان الموصي كلفاً والجهل في به الثالث
فان لم يكف أو زاد الجعل على الثالث ولم يرض بالثالث فالوجه ما قطع بالمدول للتعرج (وإذا بلغ الطفل)
او افاق المخزون أو ورثه السفيه (ونازعه) أى الموصي (في) أصل أو قد نزع (الانفاق) اللاتق
بجمله (عليه) أو على ماله (صدق الموصي) بينه وكذا تميم الحاكم لان كلامهما أمين وتعد عليه
اقامة الابنة عليه بخلاف البيع للخدمة أما غير ذلك فيصدق الولد فيه قطعاً بينه تعدى الموصي
بفرض صدقه ولو تنازع في الأسراف وعين القدر نظاره صدق من يقتضي الحال تصدق به ما لم يعين
صدق الموصي وإذا كفي الحسنة الأولى من احتياج الولد اليه في نفسه نظر ظاهر والذي يتبعه أخذنا
تقرر آخر انه متى علف في شيء آخر غير لائق لم يجز لغيره ان كان من مال الولي فلو أن الولد ضمه
ولو احتجنا في شيء أهول لائق أو لا ولا يثبت صدق الموصي بينه لان الأصل عدم خيانتة أو في ربح مومت
الاب أو أوله لمسكه لئال المنفق عليه منه صدق الولد بينه وكالموصي في ذلك ووارثه ويؤيده قوله لو ادعى
وارث الوديق ان مورثه رد على المالك صدق الوارث بينه وقول البغوي لا بد من البينة ضعف
وللاصل الانفاق من ماله لمصلحة ويصدق بينه في قصده الرجوع فربح بخلاف نحو الموصي
لا يرجع إلا ان أذن له القاضى وكذا لو ادعى الوصاية أو موث التهمين ماله لا يرجع إلا ان أذن له
فيه أو تصد الرجوع وأشهد عليه عند فقد الحاكم كإمراض وكان ذلك لمصلحة تعود على المولى ككساد
ماله ورجوعه تأخير بيعه عن ان دفع الموصي ولو اراد ان الورثة في الأولى وبقية في الثانية يرجع
عليه موعليهما يعمل الأخلاق العبادى رجوع الوارث (أو) تنازعاً (في دفع) المال (اليه بعد البلوغ)
أو الاقافة أو الرشد أو في اخراجه الزك من ماله كما هو ظاهر وسرجه بعضهم (صدق الولد) بينه
ولو على الاب لا نه لا تصير اقامة الابنة عليه وهذه لم تتقدم في الكالة لان تلك في القيم وهذا في الموصي
وايسر ماله من كل وجه نعم حكاه الخلاف في القيم وجزء في الموصي معترض بأن الخلاف في الموصي
وبصدق أحدهما في عدم الخيانة وتلف بخروج عب أو سرقة كالوديع لا في نحو بيع حاجة أو غبطة
او ترك أخذ شفعة لمصلحة الابنة بخلاف الاب والجد تصدقاً بينهما والوجه ان الحاكم الثقة
الامين مثلهما والانصاف الموصي وعلى هذا التفضيل يحمل ما وقع للسبكي وغيره في ذلك من التناقض
ولا يطالب أمين كوسى ومعارض وشريك وكبيل بحساب بل ان ادعى عليه خيانة حلف ذكره ابن

(قوله) بأن الغالب الخ محل تأمل
فالأولى الاقتصار على الجواب
الثاني (قوله) جعله قدر أجرة المثل
بما انضبط أجرة المثل اذا المدة
لأنها عليها (قوله) ولجعل يفي به
أولاً في ورثته (قوله) وكذا تميم
الحاكم الى قوله ويؤيده قولهم في
النهاية (قوله) نظره بظهور ان
التأخر القاضى وأوابه (قوله)
واي لم يعين صدق الخ قد يقال
الدعوى حينئذ محمولة فاني أضع
وبفرض ضمها لو نكل الموصي عن
الامين بماذا قضى عليه محل تأمل
(قوله) في الأولى اذا كان غير وارث
(قوله) في الثانية اذا كان وارثاً
(قوله) أو تنازعاً الى ولو أوصى بثالث
تركته في النهاية الا قوله ولو اراد
وهي شرايئ في قوله ولا يجوز ان
يباع الخ وقوله ولو اشترى شيئاً
مصدقا لبايعه الى قوله وكذا واشترى
شيئاً من وكيل

الصلاح في الوصي والهوى في امانة القاضى ومثلهم بقية الامناء وفهم كلام القاضي ان الامر في ذلك كله راجع لرأى القاضى بحسب ما يراه من المصلحة وروح ولولم يدفع غوطه الى الدفع غوطا لزم الولى دفعه ويحتمل في قدره ويصدق فيه بينه ولولا بقرنة على الواجبه او الاستعديه جازله بل يلزمه أيضا لكن لا يصدق فيه بسهولة اقامة البينة عليه ولأراد وصى شرا من مال الطفل رفع الحسا كلبيعه أو اشترى من وصى آخر مستقل كما فني به الاذرى ولا يجوز له ان يبيع عن لا يبيع له الوكيل وينزل بما ينزل به ولا تقبل شهادته ولو لم يصب فيها هو وصى فيه ان قبل الوصاية والا قبل وان قال أوصى فيه وكذا العزل نفسه قبل الخوض فيه ولو اشترى شيئا من وصى وسلمه الثمن فشكل المولى عليه وانسكركون البالغ وصيا عليه واسترد منه المبيع رجع على الوصى بما آداه اليه وان وافقه على انه وصى خلافا للقاضى لقولهم لو اشترى شيئا مصادقا لبايعه على ملكه ثم انقضه الثمن ثم استخرج رجع عليه بالثمن لاننا أقره بناء على ظاهر الحال وكنز الواشترى شيئا من وكيل وسلمه الثمن وصده على الوكالة ثم انسكركه المولى وزعمه المبيع فيرجع على الوكيل من اعترف ان عنده ما لفلان الميت وزعم اقاله هذا الفلان أو أنت وصى في صرصة في كذا المصدق الاينة كاره الغرض وغيره وهو أحد وجهين في الثانية وترجع السبكي في الاولى انه يصرف للقرعة بعيدا لأن يكون مراداه يجوز له بل يلزمه بالثمن دفعه له لكن هذا الاتراع فيه ولو أوصى بثلاث تركته لمن يصرفه في وجوه البر وهي مشقة على أجناس مختلفة باع الوصى الثلث بقصد البلد كما أشار اليه الباقي في فتاوى قال غيره وهو مراد الاصحاب بثلاث وفيها فم أوصى به نذر بشئ انه يصرف في وجوه البر والقربات انه يصرف في ذلك وجوه البر ما فتنه قوله تعالى وآتى المال على حبه ذوى القربى الى الأمة والقربى كل نفقة في واجب أو مندوب انتهى لمخاضا وما ذكره في وجوه البر يخالف فيه قول الشيخين ان أفرد البر والخير أو الثواب كأن قال لسبيل البر اخص بأقرب الميت أى غير الوارثين لمساكنهم لا يعطون لكن نازعهما في ذلك جمع وأطالوا لاسم الاذرى في التوسط قال بعضهم وفيما اذا قوض الوصى التفرقة بحسب ما يراه يلزمه تفصيل أهل الحاجة لاسمهم أقارب الميت اذ عليه في تقدير الانصاء رعاية مصلحة الميت بما فيه مزيد آخر وثوابه بحسب ما يراه وهو متجه للدرك وان كان خلاف قضية الاطلاق ان محارمه الذين لا يرثونه أولى ولو أوصى لآسان تجزء من ماله يصرفه فيما أوصى به ولجهات الخريفات ولم يعلم ما أوصى به نظمت الوصية في نصف ماعنه اذا أسس من معرفة وصيته كما أقي به غير واحد وقتا بعضهم بهتتها كما لو أوصى بثلثه ولم يذكر مصرا فمردود بان غالب الوصايا الحسا كن حمل المطلق عليه وهذا لا سبيل للصرف اللهم مع احتمال ان المصرف الذى جهل غيرهم من غير قرنة تدل عليه ولأن قول ذنبى النجعة في السكك لما ذكر بل لان الغالب بل والمطر في الوصية أنها لا تكون الا في جهة خيرا فاذا جهل ما أوصى به حل على انه من جهة جهات الخير التي ذكرها بل الظاهر انه انما سكت عن بيان ما أوصى به بشمول قوله ولجهات الخير والجهل بما دلت عليه القرائن جائز للوصى الرجوع اليه

(كتاب الوديعه)

هي لغة ما وضع عند غنم مالك لحفظه من ودع يد اسكن لانها سكة عند الوديع وقيل من المدة أى الراحة لانها تخت احته ومراعاة وشرا العقد المقضى للاستحفاظ أو اوالين المستحفظه فهي حقيقة فهو ما تضع ارادتها وارادة ككل منهما في الترجمة ثم عقدها في الحقيقة توكيل من جهة الودع وتوكيل من جهة الوديع في حفظ مال أو اختصاص كبحسب متع به فخرت القطعة والامانة الشرعية كان طبر نخور يحسبنا اليه اولى محله وعلم به والحاجة بل الضرورة داعية اليها وأركانها

(قوله) ولو الاقرنة الخ فان الظالم انما يأخذ غالبا على وجه السرقة فيعذر الشاهد على اخذه فلو لم يصدق الوصى لا تمنع الناصر عن السخول في الوصاية (قوله) سهولة اقامة البينة الخ ان أراد الشاهد على التعيب فتطاف فائدة الظالم له فتنه نظير ما سرفه فيما قبله فتأمله المحشى عن شرح الروض أوجه والله أعلم

(كتاب الوديعه)

(قوله) هي لغة الى قوله بان جوز في النهاية (قول المتن) كراهى قوله فيه نظري في النهاية (قوله) ما غير ما كلفها الخ لا يخفى ان كلامه هنا لا يخلو عن اجمال فتجمله ان يقال ان لم يثنى عن اجمال فتجمله ان يقال ان لم يثنى المودع الغير المالك بالامانة الوديع حرم عليه الادعاء سواء أوثق الوديع بامانة نفسه أولا وان وثق الوديع بالامانة الادعاء وأما الوديع فان لم يثنى بامانة نفسه حرم عليه قبول وان وثق بامانة المودع بامانة نفسه حرم عليه (قوله) دون الحرمة نفسه لم يحرم (قوله) دون الحرمة فتأمله قد يقال محل هذا ان كان الادعاء الحاجة اما اذا كان لضرورة كان حشى من استئلاء ظالم عليه لولا الادعاء وعلم بذلك الوديع ايضا فينبغي ان يقال ان تساوى في ظن

معنى الابداع اره ووديعه ومودع ووديع وصيغة وشرط الوديعه كاعلم مما تقرر كونها مشتركة كتحسين
 قتي وحيرة بخلاف نحو كلب لا ينع ولا الهو (من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها) أى
 أخذها لانه يعرضها للتلف وان وقع بأمانة نفسه (ومن قدر) على حفظها (ر) هو أمين ولكن
 لم يبق بأمانته فنهىها ألا ومستقبلا بان جوز وقوع الحلية منه فيها حرم جوحا وأعلى السواء يؤخذ
 منه المكره بالاولى اذا شفى قدرته وان وقع بأمانة نفسه (كرهه) أخذها من مال مستحقه الرشيد
 الجاهل بجعله حيث لم يشعن عليه قبولها او قيل يحرم وعليه كبريون ويرد بأنه لا يلزم من مجرد الحلية
 الوقوع ولا طئه ومن ثم لو غلب على طئه وقوع الحلية منه فيها حرم عليه قبولها قطعاً كما هو
 ظاهر أما غير ذلك كما كوله فيحرم عليه ايداع من لم يبق بأمانته وان طعن عدم الحلية وتحريم عليه
 قبولها منه وأما اذ اعلم المالك الرشيد بحال الأول أو الثاني فلا حمة ولا كراهة في قبولها على ما تحته
 ابن الرفعة وفيه نظر وان أنه السبكي وغيره وسبقه اليه ابن ونس والذي ينفى في الأول الحمة علمهما
 ان كان في ذلك انصاعه مال محرمة لما باتى وبشاء كراهة التبول في غير طين الحلية وحرمة فيها أمان على
 المالك فلا نه حامل له بالاعطاء على الحلية المحرمة وأمان على التبادل فالتسليم إلى وقوع الحلية
 الغالبة منه ثم رأيت الزركشي نظره فيه أيضاً عند العجز ثم قال الوجه تعرض علمهما لاشاعة
 المالك ماله أى ان غلب ظن حصولها حينئذ ولا علة الوديع عليه وعلم المالك العجز لا يبيح التبول
 انتهى وأما اذا تعين عليه قبولها فلا كراهة ولا حمة على ما تحته ابن الرفعة أيضاً وفي عموم نظر
 والذي ينفى ان ذلك انما يرفع كراهة التبول في غير الأولى دون الحمة فيها لان درء المفسد مقدم على
 جلب المصالح وحيث قيل مع الحمة أتم ولم ينعن على ما تحته السبكي ومن تبعه وفيه نظر وعليه قال
 الأذرى الوجه تخصيصه بالمالك الجائر التصرف في نحو ووديع له الابداع وولى ينعن بمجرد التقبض
 (قانونه) بأمانته نفسه وقدر على حفظها (استحب) له قبولها لانه من التعاون التأموره وبجده
 ان لم يتخف المالك من شياعهما الورع كما عنده أى غلب على طئه ذلك كما هو ظاهره ولا يلزم قبولها حيث
 لم يتخف منه ضرر بالحقه أخذها من مال مستحقه وفي الأمر المعروف وان تعين لكن لا يجانبها بآخرة لعله
 وحزه لان الاصح حواز أخذ الآخرة على الواجب العيني كما تفاذ بقى وتعلم نحو الفاشحة ولو تعدد
 الامناء القادرون فلا وجب تعينها على كل من سألهم منه لثلا يردى التواكل الى تلذذها وبظهر فيما
 علو حاجته الى الابداع لكنه لم يسأل أحد منهم انه لا وجب هنال انه لاواكل حينئذ وانما يستحب
 لكل منهم ان يعرض له بقبوله الابداع ان اراده وقد قيل المثل هذه الصورة (شرطهما) أى الوديع
 والوديع الدال علم ما قبلهما (شرط موكل ووكيل) لاسمائها هو كبل في الحفظ فلا يجوز ايداع محرم
 صيد ولا كافور نحو مصحف ومزينة ووطهما في الوكيله ما يستثنى منها لغيره لاني هنا فلا يرده عليه
 ويجوز ايداع مكاتب لكن بآخرة لا متاع ترعه، نفعه، نفعه من غير اذن السيد (ويشترط) المراد بالشرط
 هنا ألا ينفعه (صيغة الوديع) بلطف وأشارة أخر من مفهومه من تحفة كانت (كستودعك هذا
 أو استخفك هذه أو أشك في حفظه) أو أودعك أو استودع أو استخفك أو كلفك تحفة وكلفك نفع
 الشيء فلا يجب على حامى حفظ شي من لم يستخفك خلافاً لما تقول القاضي يجب العادة قبل الأول
 لا ينعن الوضائع وان فرط في حفظها بخلاف ما اذا استخفك وقبل منه أو أعطاه أجرة لحفظها فنعن
 ان فرط كان تام وانعس أو غلب ولم يستخفك غيره أى هو وهو كما هو ظاهره وان فسدت الاجارة ومنزل
 ذلك الدواب في الخان فلا ينعن الخاني الا ان قبل الاستخفائه أو الآخرة وليس من التفرط فيها
 ما لو كان يلاحظه كالاعداد فتغذله سارق أو خرجت الدابة في بعض غفلته لانه لم يعرف الحفظ المعتاد

الوديع الخوف من نفسه ومن الظالم
 في الظن أو انشاؤه والتوهم جاز
 التبول وتركه أو ربح الخوف من
 جهة نفسه حرم التبول أو من جهة
 الظالم وجب التبول والله أعلم ومنه
 يعلم التفصيل في مسألة العجز (قوله)
 ولم ينعن الخ لا ينعن يده اذن المالك
 وينبغي ان يحمل عدم الفحاش اذا
 لم يتفاد بعد تربيته أو اتلافه
 ولا ينبغي الفحاش لان اذن المالك
 لا ينعن التسليم عليها بذلك ابن
 قاسم قوله فينبغي الخ لا يحتاج اليه
 لان مرادهم لم ينعن ان لا ينعن
 بمجرد وضع اليد بل حكمه حكم
 الوديع فنه بطريق مما باتى
 اذا الابداع صحيح مع الحمة (قوله)
 فالوجه كذا في النهاية أيضاً
 (قوله) لانه لاواكل حينئذ هذا
 واضح وانما يرد النظر في الذي
 تعين عليه التبول اذا علم ضرورة
 المالك بحيث اذا تركها في نفسه
 تلذذ هو ليس يجب عليه التمسك منه
 صيانة لها سيما اذا كان المالك غير
 عالمه أو عالمه ولا يعلم منه الموافقة
 على قبولها محض تأمل (قوله) أى
 المودع الى قول المصنف والاصح
 ادلا يشترط في النهاية (قوله) لا يابى
 منه فيقبل الركن ومنه الصيغة

وظاهره قبل قوله بهينه لان الاصل عدم التقصير (والاعم انه لا يشترط القبول) من الوديع لصغره
 البعد أو الامر (لنظاير) يجعل أنها استثنائية وانها طاعة على لا يشترط (يكفي) مع عدم اللفظ
 والردمته (القبض) ولو على الترخي كافي الوكالة والمراد بالقبض هنا حقيقته السابقة في البيع لقولهم
 لا يكتفي الوضع هنا بل به مطلقا أي حيث لم يقل متلاضعه لما أتى فيه وفارق ذلك بأن التسليم ثم واجب
 لانهما قضية كلامه مع القبول لا يشترط قبض فلو قال هذا وديعتي عندك كذا عبر به في الرتبة
 عن البغوى والظاهر انه مثال وانها يكتفي هذا وديعة اذا قامت قرينة على المراد ثم أتت شارحا قل هذه
 عن التهذيب ونبغي جملة على ما ذكرته واحفظه فقال قبلت أو ضعه فوضعه في موضع كان ايداعا وهو ما قاله
 البغوى وقال المتولى لا بد من قبضه وفي فتاوى الغزالي لو قال ضعه فوضعه في موضع يده كان ايداعا
 والاكتفراى متناعى في ذلك فقال نعم لم يكن ايداعا وكلام البغوى أو جسماء المسجد وغيره
 لان اللفظ أقوى من مجرد انفصل ثم أتت الرافعي في الصغير والاذى عرجاء أيضا ومن ثم جزم به
 في الأوزار ومن تبعه فقال لو في صبي جاء بكمرا راعى أو الحمار لغيره الاذن له في ذلك ولا يفسد افساد العبد
 هنا كما هو ظاهر اذا صلى لا يصح تركه من غيره في غير نحو ائصال الهدية لان الفلاس قد جعل الكسح
 ضمانا وعدمه فاطلاق ذكرى هذه المسئلة تجعل على ذلك لما أتى في ايداع الصبي ما له فكل ما دفعه
 بترفع الدواب ثم ساقها كان مستودعا له ووضع ان سوفها ليس بشرط نعم بفتح ما قاله الغزالي آخر
 لان ما أخذ الفاسد فيه ما يكون ان أمره بالنظر لا يستلزم ايداعا وان أجاب نعم أو قبلت أو ان كونه
 بيد المالك يمنع من استيلائه عليه ومن ثم صور كلام البغوى بما اذا كان الوضع يده به بحيث يعد
 مستويا عليه ثم أتت غير واحد اعتمدوا واعتمدته من كلام البغوى وآخر كلام الغزالي جزموا
 بان من قال لا عرج من متاعه مسجد أو دار به مشورح احفظه فقال نعم ثم خرج المالك ثم الآخر ورثه
 السبب مشورح فاحتج ما من عدم مستويا عليه بخلاف ما لو ألقى المالك الباب ثم قال لا يخرج احفظه
 وانظر الى فاهمه فسرق فلا يضمنه ومتى رد ثم ضيع كان ذهب وتر كسها ولم يكن قبضا أو قبضا
 حسب ما ناسا عن شمعاع عرسته ولومن مال كها الرشيد فيما يظهر ويحتل خلافة لم يضمنه وأذها به
 بدونها والمالك حاضر رد لا اتم عليه هتاما مطلقا فيما يظهر خلافا لما هو به بعض العبارات لانه
 بعد الرد الذي علم به المالك لا ينسب اليه تصدير بوجه بخلافه فيما اذا لم يقبل ولم يقبض ما به بأن ثم ذهب
 وتر كها بعد عية المالك لانه غير وجوده ولو حظ من الوديع واعطاء من المودع كان ايداعا اعطى
 الراجح وفاقا للذمى والزكشى وخلافا لما هو به المتى وغيره فالشرط لنظ أحدهما وفعل
 الآخر لحصول المقصود به ويدخل ولد الوديع بفعالها لان الاعصا ان ايداعا عقدا لا مجرد اذن في الحفظ
 فلا يجب رده الا بالطلب وقيل أنه شرعية فيجب رده عقب عمله به فورا ويرق بينه وبين ولد المارونية
 والمعرفة بان تعلل الزهن أو الجارة به فيه الحق ضرر المالك لم يرض به بخلاف ما هنا لان حفظه منفعة
 له فورا يرض به قطعا وبأنى في التعليق هنا ما مر في الوكالة ولو (أودع صبي) ولو مر اها كمل العقل
 (أو يجنون ما لم يقبله) أى لم يجز له قبوله لان فعله كعدمه (فان قبل ضمنه) باقضى التميم كاهو
 ظاهرا اذا قبضه ولم يبرأ الابرة له المالك أمره لانه كالغاصب ولو ضعه يده عليه بغير اذن معتبرا فذم ما يقال
 فاسد الوديع كسجها وما يقال أخذ من هذا يرق بين باطل الوديع وفاسد هيا وجه ادفع
 هذا أنها حيث قبضت باذن معتبر وفاسد كسجها حيث لا يرق بين باطل الوديع وفاسد هيا وجه ادفع
 هنا لا يصح بطلان الوديع والكلما حيث لم يتف ضيعا فان خافه وأخذها حسب لم يضمن كاهو وكذا
 لو أنف نحو صبي مودع وديعته لان فعله لا يمكن اجبا طه وتضميم مال نفسه محال فتعينت براءة الوديع

(قوله) قالوا في سبى هذا التشرية
 جعل نظرا بل الظاهر فترية مسألة
 الجمار على كلام المتولى لا اعتبار
 السوق فيها وان قال الشارع
 وواضع الخ (قوله) على الراجح
 كذا في النهاية أيضا (قوله) ولد
 الوديع أى وكانت حال العبد
 حاملة لا كذا في النهاية وهو محل تأمل
 (قوله) ولو لم يرهاق الى قول لا تلو
 أودع في النهاية لا قوله لا يصح
 باطلا فقه قبله في النهاية بقوله غير
 محتاج اليه (قوله) وجه ادفع
 هذا انها الخ لا يتخفى على المتأمل
 ان هذا الوجه الذى ذكره لم يدفع
 به هذا وعدم صحة الفرق بينهما
 على الالهلاق لانتفاء في صحة في الجملة
 وهو المدعى فيما يقال الآن راد
 فيما يقال ان مسألة الصبي الفاسد
 فيها من الفساد الذى حكمه حكم
 النجاسة سم قول الامر كقوله المحشى
 فالوجه ان يقال ان كان انتفاء النجاسة
 لا انتفاء الاذن للعقده فهو فاسدة
 باطله لحقيقة النجاسة فمأذكر
 وان كان لا انتفاء بشرط آخره وجود
 الاذن للعقده فهو فاسدة منقضة
 بالنجاسة فيما ذكره تدره مع انه
 لا خلافي في المعنى

(ولو أودع) مالت كامل (مبياً) أو مجتموناً (مالتاً) فلفظ عنده (ولو) ينزبط (لم يضمنه) إذ لا يصح التزامه
 للفظ (وان) أتلفه وهو يحول أذغره لا يضمن (شبهة في الأصح) وان قلنا أنه عقداً لمن أهله
 الضمان ولم يسلطه على التلّف وبه يفرق ما لو باع شيئاً وأسلمه له فأتلف لا يضمنه لأنه لم يسلطه عليه
 أتلف وأودعه غير مالت أو ناقص فانه يضمن بمجرد الاستيلاء التام (المجهر وعليه لسفة كالصبي)
 مودعاً ووديعاً فبإذ كرههما اجتماع عدم الاعتدال بفعل كقولهم أمال فيه الممهل فالإبداع
 منه واليه كسائر تصرفاته فيبيع والتمن بغير إذن مالكه كالصبي فلا يضمن بالتلف وان قرط خط بخلاف
 ما إذا أتلف في فعله بقرته (وترفع) الوديع أي ينهي حكمها بما ترتفع به ولو كالمحاصر فترتفع (بموت
 المودع أو المودع وجنونه وانما) أي بقيد السابق في الشركة كما هو ظاهر وبالحجر عليه لسفة قال
 المجمل ولو جرح عليه حجر فليس فلا نقل فيها عن الاحتجاب وبظهور الإبداع لا يرتفع وتسلم للعامة انتهى
 والضمير في عليه للمالك كما يصرح به سابقه وبوجه عدم ارتضاعه بقاء أهلية المقتل حتى في الأموال
 كالشراء في الذمة وتسليمها للعامة أي من الوديع إذا أُرْاد الوديع فلن يد المالك لأهلية فيها
 بالنسبة لعيان الأموال خوف اتلافها أما الحجر بالمقتل على الوديع فترتفع به كما هو ظاهر
 مما تقرر أنه لا أهلية فيها لبقاء الأموال تحتها وبغزل الوديع لنفسه وبغزل المالك ولو بالانكار
 فغير عرض لها وكافة في الحفظ وهي ترتفع بذلك وبكل فعل مقصم وبالأقرار بها لآخره بقل المالك
 المالك فيها يبيع أو يخوه وفائدة الارتضاع أنها تصرف أماته شرعية فعليه الرد لها أو وليه أن عرفه
 أي أعلامها أو جعلها فوراً عند التمكن وان لم يطلبه كشأنه وجددها وعرف مالكها فان غاب ردّها
 لها كم أي الأمين إذا بما يأتي والآخر في المذهب أن الظاهر ليس مثلهما ونظر وان أمكن توجيه
 وفي فتاوى البغوي في من هرب ودخل ملكه وعلمه وبما له كم يعلمه فخرج لا يضمنه وفيه نظر أيضاً
 وان اعتدله الغزالي بل الأوجه قول الضمير أنه الكاتب (ولهما) يعني للمالك (الاسترداد) الوديع
 (الرد كل وقت) لجوازها من الجانبين نعم يحرم الرد بحسب وجوب القبول ويكون خلاف الأولى حيث
 دلب ولم ير فيه المالك وتثنية الضمير هنا لأننا في أفرادها قبله خلافاً لهم فيه فقال لا وجه لذلك
 لأن هذا سابق آخر لا يتعلق بذلك بل يلزم على قلته به فساد الحكم وهو عقيدته وله ما يحالة
 ارتضاعها ولا فائده (وأصلها) بولو يجعل وان كانت فاسدة بقيد السابق (الأمانة) بمعنى أنها
 متأصلة تحتها لا تسع كل من لان الله تعالى سماها أمانة بقوله عز قال فيؤذي القمى أمانته ولئلا يرغب
 الناس عنها وعلم من قولي وان كانت فاسدة أنه لو شرط كرمها أو أسها كانت بذلك أمانة وبه عارية
 فاسدة ومن كلامه أنها لو بقيت في يده مدة بعد التذرع لزمه أجزاها لارتفاع الأمانة (وقد تضر
 مضغونه تعارض منها أودع غيره) ولو له وزوجه وقته نعم لا كسابق الاستعانة بهم حيث لم تزل يده
 لجريان العرف به (بلاذن ولا عذر فيضمن) الوديع لأن المالك لم يرض بأمانته غيره ولا يده أي
 يصير طرماً في شأنه فعمله ان الشرار على من تلفت عنده فلم يكن الثاني جاهلاً لأن يده بأمانة
 كتمام محاصر في الغصب ولما كان تضمن من شأنه ضمن الثاني وهو جاهل رجوع وان كان التلف
 عنده على الأول أو عالم فلا لأنه غاصب أو الأول رجوع على العامل لا الجاهل (وقيل ان أودع القاضي
 لم يضمن) لأنه نائب الشرع والأصح أنه لا فرق وان غاب المالك فلا يرضى به نعم ان طالت غيبته
 أي عرفاً وان كان دون مسافة القصر فيما يظهر جازاً إعادته كاتحه جمع ومخلة في ثقة أم وذلك
 لأنه نائبه ولان في مصارحة حفظه مع طول الغيبة معاً لتناس من قبولها ويلزم القاضي قبول عين لغائب
 ان كانت أمانة بخلاف الدين والمضمونة كإبائى بما فيه قبيل السقة لان بقاءها في ذمة المدين وبدا الضامن

(قوله) ذلك كمال إلى قول المتن
 وترتفع في النهاية (قوله) فان غاب
 ينبغي أن يعرفه (قوله) ان الظاهر
 ليس مثله ان فرض في طائر جرت
 عادة يعود لمجمله المألوف بعد طهرانه
 فله وجه وجهه والأفضل تأمل
 (قوله) وان أمكن توجيهه كأنه ان له
 نوع اختيار فلم يعلق بالجمادات
 كالنوب (قوله) بل الأوجه هوخذ
 منه ترجيح الحاق الظاهر بالنوب
 بالأولى (قوله) وتثنية الضمير الخ
 أفرد المصنف الضمير أولاً لان
 العطف باو ثم نشأ تأنيلاً قال
 انزركم ولا وجه له انتهى أقول
 لو أفرد الضمير لكان المعنى كما هو
 مقتضى أو ولا حدهما الخ وليس
 بمقتضى فاده أول كل منهما وهو
 مع بعده فإيد أيضاً أو ما على التثنية
 فهو نظير ركب الشوم وواهم
 والتعبير بالجرط هنا محال على
 والتأخر (قوله) وهو جاهل الخ مهمل
 إذ ارد الثاني على الأول يرتفع عنه
 يجوز للمالك مطالبة الجاهل وان
 كان عالماً به له أو يفسد وهل
 كان عالماً به له أو يفسد وهل
 اذ ارد الثاني على الأول يرتفع عنه
 الضمان والطالب أو يتمركز منهما
 محل تأمل (قوله) ويلزم التأني إلى
 قول المتن وإذا في النهاية

احفظ امام العذر كسفرى مباح كالحج ومريض وخوف فلا يضمن ابداءها عند عذر
 المالك ووكيله لقاض أى ممن غامد لم يابع لم يأتى ونوزع فى التقيد بالمباح ويريد ان ابداءها لغره
 رخصة فلا يجها سفر العاصيه (واذا لم يزل) يضم القصة فكسروا ويضع ضم التوقيف ففتح وعكسه
 (يدها جازت) له (الاستعانة عن يجمعها) ولو خضفة أمكنه حملها من غير مشقة على الوجه
 (الى الحرز) أو حفظها ولو أخذها بين يديه فلهما ما فى نظره عليها كالعاده وهل يشترط كونه ثقة الذى يظهر
 نعم ان غاب عنه لان لازمه كالعاده فلو يؤيده ما بان انه لو أرسلها مع من يسقطها وهو عرقه ففتحها
 وقولهم متى كانت بمنزلة نجر ج واستحفظ عليها فقه مختص به أى بان قضى العرف بغلبة استخدامه
 له فيما يظهر ويحتل ضبطه من لا يستحي من استخدامه لم يضمن وان لم يلاحظه بخلاف ماذا استحفظ
 غير ثقة أو من لا يختص به أو وضعها لغره مكنه ولم يلاحظها (أو وضعها فى خزانه) بكسر الخاء من
 خشب أو بناء مثلا كمنه كلامهم (مشتكر) بينه وبين الغير ويظهر انه يشترط ملاحظته لها وعدم
 تمكين الغريم منها الا ان سكان ثقة (واذا أراد سفرها) سباحا كمنه وان قصر وظاهر مما قدمته ان
 التقيد بالمباح هنا ليس بالنسبة لثالث المالك أو وكيله بل بلن بعدهما (فليرد الى المالك) أو وليه (أو وكيله
 العام أو الخاص) ما حيث لم يعلم رضاءه سابقا ثم عند فقيا يظهر لا سيما ان قصر الفكر كخروج لنحو
 ميل مع سرعة العود ومتى ردها مع وجود أحد ههما لقاض أو عدل ضمن وفى جواز الرد لعل اذا علم
 فيه وجوبه المولى وعلم من حاله انه لو علم فيه لم يكره انظر ظاهر (فان قد ههما) لقصة أو جسر
 عدم تمكين الوصول لهما (فان لقاضى) يرد هما الى ان كان ثقة مأمونا لانه نائب الغائب ويلزمه التيقول
 كمنه أو الشاهد على نفسه بقضها أو ولو أمره القاضى بقضها الى الامين كفى اذ لا يلزمه تسليمها بنفسه (فان قد ه
 فامين) باليد بدها اليه لئلا يفتقر بتأخير السقرو يلزمه الا الشهاد على الامين بقضها على الوجه
 وكان الفرق ان أهم القاضى تاتى الاشهاد عليه فيلزمه ان يشهد على نفسه بخلاف الامين وتكفى
 فيه العدة التى الظاهرة لم تيسر عدل باطنها فيما يظهر ومتى ترك هذا الترتيب مع قدرته عليه ضمن
 وبه يعلم الا عبرة بوجود القاضى الجائر ومن ثم جعل المصارفى الملاحقه له على زمته قال أمانى زماننا
 فلا يضمن بالابداع لثقة مع وجود القاضى قطعنا ما ظهر من فساد الحكم وذكر ان شخه الشيخ أباسحاق
 أمر فى نحو ذلك بالدفء للعا كمنه وقد سبق لى له بان التحقيق اليوم تغرق أو تغرق أو يؤخذ منه
 ان محل العدول بها عن الحاكم الجائر لم يتخس منه على خوف نفسه أو ماله وحينئذ يظهر ان سفره بها مع
 الامن خبر من دفعه للجان ولو عاد الوديع من السفر جاز له استردادها وان نازع فيه الامام ولو أن
 له المالك فى السفر الى بلد كذا فى طريق كذا فاسافر فى غير تلك الطريق أى مع امكان السفر فيها نص
 له عليه فيما يظهر ووصل لتلك البلد فثبت منها ضمنها لدخولها فى ضمانه بمجرد عدوله عن الطريق
 المأذون فيها يظهر انه لو كان للبلد طريقان فعن سلوكهما فان استويا لا غرض له فى الاطول
 فأقصرهما (فان دفها) ولو فى جز (واسفر ضمن) لانه عرضها للضياع (فان أعلمها أمنا)
 وان لم يردا بها (يسكن الموضع) وهو حزم مثلها أو رايقه من سائر الجوانب أو من فوق مراقبة الحارس
 واكتفى بجمع كونه فى يده (لم يضمن فى الاصح) لان ما فى الموضع فى يدسا فكأنه أو دعهام ومنه
 يؤخذ ان محل ذلك عند تعذر القاضى الامين والا ضمن ثم إنهم صرحوا به ثم قبل هذا الاعلام اشهاد
 فبسر جلان أو رجل أو من غاب عن الدفن والاصح انهما التفتان كمنه رفيكى اعلام امر أو وان لم تحضره
 وعنده فظاهر كلامه انه لا يجب اشهاد هنا وسكان الفرق انها هنا ليست فى يد الامين حقيقة بخلافه
 ثم وهو محتج ان كان بحيث لا يتمكن من أخذها والا فإذ لا يتجه وجوب الاشهاد لانهما حيث كان يده

(قوله) ولو أخذها الخ تأمل الجمع بين
 قوله هنا ولو أخذها وقوله الا فى
 فى مسألة الحرز يختص به هل يأتى
 أولا (قوله) الذى يظهر نعم كذا فى
 النهاية الا انه قال الاقرب الخ
 (قوله) بكسر الخاء الى قول المتن فان
 فى النهاية (قوله) وفى جواز الرد الخ
 عبارة النهاية وقد قال يمنع دفعها
 لو كره اذا علم الخ ماذكره الشارح
 (قوله) على نفسه بقضها فلو كان
 قاضى لبلد لا يرى وجوب الاشهاد
 على نفسه فعمل بعدل الى الامين او لا
 محل تأمل والقلب الى الاول أميل
 (قوله) ومتى ترك فى قول المتن فان
 دفها فى النهاية (قوله) سفره بها مع
 الامن الخ قد قضى انه مع عدمه
 يدفع الى الجائر ولو قبل الرجوع عند
 وجود مخرج كان كمنه كون خطر
 الطريق دون خطر الدفء له او عكسه
 والتغير عند عدمه لم يحد ويؤيده
 ما سبق فى كلامه فى الطريقين
 والله أعلم (قوله) ولو فى حرز الى قوله
 وكان الفرق فى النهاية (قوله) من
 اودعها الى قول المتن الا اذا من
 النهاية (قوله) من المالك الى قوله
 ونجى فى النهاية (قوله) ردها
 لاحدهما قد قال الانسب
 لاحدهم زائدة المولى كمنه دفع
 لان هذا البيان مسوق لحل المتن

(قوله) والمراد بالوصية الأمر الخ
 هبارة الأكثر لعلام بها والأمر
 بردها وهي توهيم أنه لا بد من مجموع
 الأمرين حتى لو اقتصر على الإعلام
 فقط أو على الأمر بالبر فقط لم يجز
 بل وينبغي أن يترى الأول ويؤيده
 أنه لو كانت بالودعة منه لم يجب
 الإيصاء بها وكذا الثاني كمرسوخ
 به صنيع الشارع هنا نعم ينبغي أن
 يتقدم الثاني عما إذا كان الأمر على
 وجه يشترط بأنه أودعة والأفول
 ادفعوا هذا القولان فرجا أوهم
 كونه وصية فعدال معاملة الوصايا
 فلو تقرر أنه لا بد من الإعلام
 فلو اقتصر عليه الشراح عكس
 ما فعل لكان أولى والله أعلم (قوله)
 أو أوصى الزاد والإيصاء إليه
 وإن لم يكن الرد فيها بظهر (قوله)
 ويشترط الإشهاد هذا لا يخالف
 ما تقدم فرج من أن يعتمد عدم
 وجوب الإشهاد على القاسي
 والأدين وذلك لفرق بينهما حالته
 هنا سلبت أنائب المالك شرعاً وهو
 القاسي والأدين فكان أكسبها
 لئلا يهمل وهما لنسب للاحد وانما أمر
 بردها فتأمل سم أخلاق قوله
 ويشترط الإشهاد صادق عما إذا كان
 الإيصاء إلى القاسي وبهم الفرق
 بينه وبين مأمور بمذكروه النازل
 الخشي (قوله) فإن لم يوجد إلى قول
 المتن فإن لم يفي النهاية (قوله) وعكسه
 منه أي من الإعلام والرد (قوله)
 لتقصيره في البيان الخ انما يظهر
 إذا علم مقارنة التعدد للإيصاء والأ
 فهو محتاج إلى التأمل نعم إن طرأ
 الغير وعكس بعده من إعادة
 الإيصاء لما عجزه فافظا وهو جوبه

(وليؤاخر) من أودعه في الحضر ولم يعلم أن عادته السفر أو الانحياز (بها) وقد عرلى دفعها لمن
 مرت بترتيبه (نعم) وإن كان في بر من أن حرز السفر دون حرز الحضر ومن ثم جاء عن بعض السلف
 المسافرين وما على قلت أي بفتح الصاد واللام هكذا الأما في الله وهم من رواء حديثا كذا نقل
 عن المصنف وعن رواه خذ بالمدى وبأن لا يترسدهما ضعيف لا موصو أمّا إذا أودعه في السفر
 فاستقر مسافرا أو أودعه يد أو يولي في الحضر أو متجهاً فالتجبع بها فلا ضمان لرضا المالك بذلك حين أودعه
 على ما يجاهل ومن ثم لو دلت قرينة حاله على أنه انما أودعه فيه لقر به من بطله ما امتنع انشاؤه لسفره وإن
 (الان) أوقع حريق أو غارة ونحوه عن يده فالحال (بها) من المالك أو وكيله ثم الحكم ثم أمين (كاسق)
 قريبا فلا ضمان للعدول إلا إذا علم أنه لا يتجبعها من الهلك إلا السفر لزمه بها وإن كان مخوفاً فإن لم يعلم ذلك
 فإن كان احتمال الخوف في الحضر أقرب جاز ولو قيل يجب له بعدو تجعه وجوب مؤنة نحو حملها هنا
 على المالك لأن المصلحة له لا غير بآتي في الرجوع بها ما يأتي في باقي النقطة وما اقتضاه سابقه أنه لا بد
 في نفي الضمان من العذر والعجز المذكورين غير مراد بل العجز كاف في علم من كلامه قبل (والخريق
 والغارة) الأفضح الإغارة ومع ذلك الغارة هنا أولى لأنها الأثر وهو العذر في الحقيقة (في البقعة
 وائتراف الحرز على الحراب) ولم يجد في الكل ثم حرزاً نقلها إليه (أعدا كالسفر) في جواز إبداء
 من مرتبته (وإذا مرض) مرضاً مخوفاً فله ردّها إلى المالك أو وليه (أو وكيله) العام والأخص بها
 (والا) يمكنه ردّها للاحدهما (فالحال) التمسك بالأمور بردها إليه (أو أمين) بردها إليه أن فقد القاسي
 وسواء فيه هنا وفي الوصية الوارث وغيره ولو لوطنه أمنا فكان غير أمين نعم لأن الجمل لا يؤثر في الضمان
 أي مع قصوره في البحث فلا ينافي ما يأتي أنه قد يؤثر فيه كما نزل الولي مالكاً أو نقل بطن أنها
 ملكه ومجمله أن وضع المثلون أمانيته عليها والألم بضمن الوديع على الوجه من وجوبه لأنه لم يحدث
 فيها فعلاً (أو) عطف على ما بعد الإيصاء ضعف قول التذييب بكيفية الوصية وإن أمكنه الرد لكان (وصي)
 (بها) إلى الحاكم فإن قدّم على أمين كما أوامره إليه كلامه السابق من أن الحاكم مقدم على الأمين في الدفع
 فكذا الإيصاء بالخيار المذكور محمول على ذلك كقوله والمراد بالوصية الأمر بردها بعد موته من غير
 أن يسلمها للوصي والأمكن أن يدافع فيض من أن كان الوصي غير أمين وأمكن الرد إلى قاضي أمين
 ويشترط الإشهاد على ما فعله من ذلك صوابها عن الانكسار وإن يشترطها بها أو يصحها بما عجزها وحديث
 فإن لم يوجد في تركه ما أشار إليه أو وصفه فلا ضمان كارجحه جمع متقدم ومنه وجوه وإن الحال
 البليني في الاتصال بخلافه قال ولا ضمان فيما إذا علم تلفها بعد الوصية بالقرنط في حياته أو بعد موته
 وقبل تمكن الوارث من الردورج المتولي وغيره بخان وارث قصر بعدم إعلام مالك جمل الإيصاء
 أو بعدم الرد بعد طلبه وعكسه منه وإن وجد ما هو تلك الصفة من غير تقدم لم يقبل قول الوارث أنها
 غير الوديع لعلها تقتضيا أقرب به موثره إن ما به الصفة ليس له فعل إن قوله عندى دعة لفلان أو ثوب
 له لا يدفع الضمان عنه ووجد في السابقة في تركه ثوب واحد أو أبواب أو لم يوجد وكذا الوصفه
 ووجد عنده أبواب تلك الصفة لتقصيره في البيان وفارق وجوده عن واحدة هنا من الجنس وجود
 واحدة بالوصف لأنه لا تتصير ثم بخلافه هنا ولا يعطى شيئاً ووجد في هذه الصور خلافاً للسبكي
 ومن تبعه وكالمرض الخفيف ما لم يعمم مرضاً نعم الجنس للقتل في حكم المرض هنا لا ثم كاسر لأن
 هذا حتى آدمي ناجز فليست له أكثر جعل مقدمة ما يظن منه الموت بمنزلة المرض (فإن لم يفل) كذا كر
 (نعم) لتقصيره لغيره فلهما القوا لأن الوارث يعتمد ظاهر اليد ويعدّ حاله وإن وجد خط موثره لأنه
 كالموت وقد عر ان الرفعة بالذالم يكن بها بتمت بآقية وهو طاهر معلوم بما جرى في الوصية وترد الرافعي

في ان هذا الضمان يتبين بالموث وجوده من أول المرض حتى لو تلفت فيه ضمها أو لا يدخل وقته الا بالموت
والذي رجحه الاذري كالسبكي وسبقهما اليه الامام الثاني ووجهه ان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان
الا بوروح الانسوى انه يجبر بالمرض بضماننا اذ الموص وان شئ ولا يشهد له ما لو لم يطعمه حتى مضت
مدته يموت مثلها فانها غالباً فانها تبصر مصونة وان لم تمت لان في هذا فعلا منضيا للتلف طمنا وليس مجرد
ترك الایءا ~~كذلك~~ (الا) منقطع لان القسم مرض بخوفا (اذا لم يتمكن بان مات فحاة) أو قتل
غيلة لا لتناء التقصير ولو اوسى بها على الوجه المعتبر فلم يوجد بتركه لم ضمها كالمرة وكذا لو لم يوص
فادعى المودع انه قصروا قال الوارث لعلها تلفت قبل ان ينسب التقصير فيصدق كما تشاهد عن الامام واقره
واعترضه الاسنوي بان الامام انما قاله عند جزم الوارث بالتلف لا عند تردده فيه فانه صحيح حينئذ
الضمان والارد بان الوارث لم يتردد في التلف بل انه وقع قبل تسبته لتقصير او بعده وحينئذ فلا ينافي
ما قلناه عن الامام ودعواه تلفها عند موته بلا تعدد أو رد موته لها مقبولة كما قاله ابن أبي البقي ووارث
الوكيل ورجمها في الشافعية وان خالف في ذلك السبكي وغيره ولو جهل حالها ولم يشل الوارث شيئا بل قال
لا أعلم حاله أو جؤز أنها تلفت على حكم الامانة فلم يوص بها لذلك ضمها ~~كما اقتضاء~~ كلام الرازي
وغيره لانه لم يدع مسقطا هذا كله ان لم يثبت تعدد فيها قال السبكي كغيره او يوجد في تركه
ما هو من جنسها أو ما يمكن ان يكون اشتراء بمال القراض في صورته ولم يكن قاضيا واثبت له ان أمين الشرع
فلا يضمن الا ان تعققت خيالاته أو تفرطه ملات عن مرض أو لا يحمله في الامن نظير ما مر ولا يشيل
قول وارث الامين انه رتب نفسه او تلفت عنده الالنة وسائر الامناء كلوديع فيما ذكر (ومنها) ما تضمنه
قوله (اذ نقلها) لغرض ضرورة (من محلة) الى محلة أخرى (او دار الى دار) أخرى دونها في الحزن) وان كانت
حزمت لها على العتد (ضمن) لانه عرضها للتلف سواء اتلفت بسبب النقل أم لا نعم ان نقلها نظن الملك
لم يضمن بخلاف ما لو اتفق ما اظنه لان التعدي هنا أعظم (والأ) يكن دونه بان تساويها به أو كان
المنقول اليه أحرز (فلا) يضمن وان كان النقل لقربة أخرى لا سغير بينهما ولا خوف ولوحصل الهلاك
بسبب النقل لعدم التعدي بط من غير مخالفة وخرج بالي أخرى نقلها بالالنة تعذر من بيت لبيت في دار
أو خان واحد فلا ضمان به حيث كان الثاني حزم مثلها هذا كله حيث لم يعين المالك حزا ولا نهى عن النقل
ولا كان الحز زمستحقا له أم اذا عنه فلا أثر لنقلها لله أو أعلى منه أحرارا ولو في قربة أخرى بقده
السابق لحالاته على اعتبار الحزمية دون التخصيص اذا غرض فيه بخلافه من غير ضرورة لدونه
وان كان حزم مثلها فانه يضمن وكذا باحد الاثرين ان هلكت بسبب النقل كان ان عدم علمها المنقول
اليه وكذا ان سرقت أو غصت منه على الاوجه الذي اقتضاء كلام الشنن وحزمه غيرهما خلافا
لمن اعتقد انهما ~~كما~~ الموت أخذ من كلام الغزالي وذلك لان التلف حصل هنا بسبب المخالفة من غير
عذر أو تأمات النهي أو كون الحز مستحقا لما لك فيضمن بالنقل لغرض ضرورة حتى لا الحز لتعده بخلافه
لضرورة تخو غرق أو أخذ لصل فانه يجب ويضمن بتركه ولا يفعله ولا أثر لنهي تخوولي ويطالب الوديع بأبواب
عنه ولو لمع الخوف فلا وجوب ولا ضمان بتركه ولا يفعله ولا أثر لنهي تخوولي ويطالب الوديع بأبواب
الضرورة الحاملة له على النقل (ومنها) ان لا يدع مضافاتها التي يمكن من دفعها على العادة
لانه من اصول حفظها فعل انه لو وقع بخزائمه حريق فبادر لنقل امتعته فاحترقت الوديع لم يضمنها
مطلقا ووجهه ان الرفعة بانه مأمور بالابتداء بنفسه ونظر الاذري فيما لو لم ~~كنه~~ اخراج الكل
دفعه أي من غير مشقة لا تخمّل مثله عادة كما هو طاهر ا وكانت فوق فخاها وأخرج ماله الذي تحتها
والضمان في الاولى مقبوه وفي الثانية محتمل ان تلفت بسبب التفتية ثم رأيت الاذري في موضع آخر جح

(قوله) منقطع الى قوله ولو جهل
حاله في النهاية (قوله) هذا كله الى
المن في النهاية (قوله) التي الى قوله
والذي يتبعه في النهاية الا قوله ثم
رأيت الاذري الخ وقوله وانما
ليأت هنا الى قوله فرغ

ما رجحه فها ولو تعددت الواو لم يضمن ما أخرجهما لم يكن الذي أخرجه يمكن أي يسهل عادة الاستداه
 بها أو جرحه مع ما أخذ منها (فلو أودعه دابة فترك عليها) باسكان اللام أو سقيها دابة يموت مثلها فيها
 جوعا أو عطشا ولم يمت (فمنها) أي صارت مضبوطة عليه وإن لم تمت لتسببه إلى التلف باحتي وتلفت
 بسبب آخر غير قمتها وموتها قبل تلك المدة لاشي فيه ما لم يكن بها جوع أو عطش سابق وبها
 وجبت يضمن الكل على العمد وانما لم يأت هنا نظير التفصيل الآتي في التجميع أول الجراح لانه
 ثم متعده من أول الامر بالحس والمنع بخلافه هنا * فرع * قال الأذري عن بعض اصحاب لورأى أمين
 كوديه ورأى كولا تحت يده وقد في مهلكة فذبحه جارا وإن ترك حتى مات لم يضمنه ثم قال وفي عدم
 الضمان اذا أمكنه ذلك بلا كلفة نظر واستشهد غيره للضمان بقول الأوزاعي وسبعة العزى لو أودعه را
 أي شلا فوقع فيه السوس لزمه الدفع عنه فان تعذر رباعه باذن الحاكم فان لم يجد له قولى سبعة وأشهد والذي
 يتيه انه ان كان ثم من يشده على سبب الذبح فتركه من والا فلا اعز له لان الظاهر ان قوله ذبحها
 لذلك لا يقبل ثم رأيت مصر حابه فيما بآتي وبقوله يمتن به من قبل قوله في قول سبب الدفع نحو الدود
 فان الظاهر قبوله ثم رأيت ما بآتي في مسألة الخاتم وهو مصرح فيه بان ما هنا فيه اذهاب عنها
 المقصود بالكلية فحط له ككثروا بذلك ما في تعريب الوسى لئلا حشية طالم ونظر أيضا
 ان لا يقبل قوله بعد ذبحها لم أجد شهودا على سبعة وكذا بعد البيع لعموم السوس احيا طالم لا تلاف مال
 الغير نعم ان قامت قربة ظاهرة على ما قاله اجمل تصديقه (فان نهاية) المالك (عنه) أي
 عليها (فلا) ضمان عليه (في الاصح) وان أم لم يأت ذلك في الاتفاق ولا أثر لشي نحوولى قال
 الأذري عن علم الوديع الحال ويجب عليه ان ياتي الحاكم ليخبره بالمكان حضر أو لم يأت في الاتفاق
 ارجع عليه ان غاب ولو ناله نحو خنعة امثل وجوبا فان علمها مع بقاء العمد فعن أي ان علم بها
 كنجث وممر الشرق بين ما هنا وطن كونه أمسا (فان أعطا المالك عاضا) بفتح اللام عليها
 منه واللا بان لم يعطه شيئا (فراجعها أو وكيله) ليردها أو نفعها اذا أعطاه عليها بفتح تقديره
 بل له العمل فيه بالعادة (فان قد افاهاكم) راجعه ليخرجها أو نفعها فان عجزا فان عجزا فترض على
 المالك حيث لا مال له حاضرا أو باع بعضها أو كلها بالصلحة والذي نفقه على المالك هو الذي يحفظها
 من التعيب لا الذي يضمنها ولو كانت خمسة عند الأبداع فالذي يتبع من وجوب فيه ان يجب عافها
 بما تحفظ نفعها عن عيب نقص قمتها ولو قد الحاكم أنفق بنفسه ثم ان أراد الرجوع أشهد على ذلك
 أن أمكن والآنوى الرجوع وحينئذ يرجع على ما جرحه شارح وسافيه ما في المساقاة انه عند عدم
 الشهود لا يرجع مطلقا لان قد هم نادر على الأول يمكن الفرق بان الوديع محسن فاسب التوسيع
 عليه رجوعه بمجرد قصد الرجوع عند تعذرهم ثم رأيت الأذري بحث في انفاق الأم عند فقد القاضي
 ماوافق الأول والزركشي وغيره ماوافق الثاني وعن أبي اسحاق انه يجوز له نحو بيع أو الايجار
 أو الاقتراض كالحاكم وينبغي ترجحه عند تعذر الانفاق عليها مطلقا لا بذلك ويؤيده ما تقدم
 عن الأوزاعي كانه في معلوفة أمارة اعية فبحث الزركشي وجوب تسريحهم ثقة فان ترك ذلك وأنفق
 عليها لم يرجع انتهى وانما يخفى ان كان الزمن أمنا ووجد ثقة متراجعا أو باجرة مثله ولم تدعى
 قيمة العلف وحينئذ ياتي فيها ما تقدم في العلف فان فقدت وتعدرت مراجعة المالك ساوت المعلوفة فيها
 ما من فيها كما هو ظاهر ولو اعتد رعاها بلا راع مع غلبة سلاستها قول لذلك لان اللازم له رعاة
 بالعادة كما يعلم عامروا بآتي ولا بد من الامين مطلقا احتياطا حتى العير كل محتفل وخير بالذمة نحو الخفل
 اذ لم يأمره ببقية فتركه كومت فانه لا يضمنه بخلافها لحزمه الروح وقضية قوله لم يأمره ببقية

(قوله) قال الأذري الى قوله والله
 يضمن في النهاية (قوله) امرها الا نسب
 يستترها ومنه الى قوله ولو قد
 الحاكم في النهاية (قوله) وعن أبي
 اسحاق الى قوله هذا كما في النهاية
 (قوله) أو باجرة مثله متضاهاته
 لو وجد ما كثر من آخر المثل
 وكانت أقل من قيمة العلف لا يجب
 دفعها له وهو محل تأمل وقوله ولم يزد
 متضاهاته اذا ساوت يجب دفعها
 اليه وهو محل تأمل أيضا ولو قيل
 بوجوب الدفع في الأولى والتعجيل
 في الثانية لمكان متخير والله أعلم

لأمره به قتر كضعن وبوجه بانه التزم الحفظ بقيد السقي فلهذه فعله لكن لا يحيا بأقبل فيه مامر
 في الاتفاق فان قلت ظاهر كلامهم ان السقي من غير أمر لا يلزم الوديع فمنا في ما يأتي في خواليس
 من لزومه والضمان يترك هذا الفرق قلت يفرق باعتبار الوديع فعله لسهولته وعدم اختلاف الغرض
 به غالباً باختلاف السقي لعمره واختلاف الغرض به (ولو هيها) في زمن الأمن (مع من يسبقها)
 وهو ثقة أو غيره ولا حظ له كما علم مامر (لم يضعها في الأصم) وان لاق به مباشرة بنفسه لانه العادة
 وهو استنباط لا بداع أمافي زمن الخوف أو مع غير ثقة ولم يلاحظه فيضمن قطعاً (وعلى المودع)
 بفتح الدال (تعريض ثياب المودع) ونحوها من شعور وبرو غيرهما (للمريح) وان لم يأمره المالك
 به فخرجها حتى من صندوق معقل عليها فيه بفتحها لشرها وبظهوره ان أعطاه مفتاحه زنه
 انفتح والاجازة ثم رأيت ما يأتي وهو سرج فيه (كلا يشدها الدود) وكذا السها عند حاجتها
 اليه ولو في غوتم وقت الدفع عليه بان تعين طريق الدفع للدود بسبب عجز ربح الأديب مامر ان لم يلق
 به ليسا السها من يلق به هذا المقصد قد راجع ملاحظته ~~سكناً~~ أطلقه الأذري عتفاً فتمثل
 بقيد وجوب الملاحظة بغیر الثقة فظاهر مامر ويحتمل الفرق بان ما هنا استعمال فاحط له وهو الأقرب
 فان ترك ذلك ضمن ما لم ينه وظاهر كلامهم انه لا بد من نية خواليس لاجل ذلك الا ضمن به وبوجه
 في حال الاطلاق بان الأصل الضمان حتى يوجد صارف له ويؤيده قول الأذري السقي بهذا المقصد
 لم يلزم بدفع خواليس الدود الا ليس تنقص به فتمتها نقضاً فاحشاً فهل فعله مع ذلك كجهو مقتضى اطلاقهم
 او يشعير ببعضها أخذها مامر عن الأنوار كل محتمل ولو قيل يتعين الاصلح لم يجد ولو خان من نحو النشر
 او اللبس ظالم على ما لم يشرس دفعها المحو كما تعين البيع فيها بظهور أقوم قوله كيلا الى آخره
 وجوب ركوب دابة أو تسيرها خوفاً عليها من الزمانة ولو تركها السكونا بخوصندوق ولم يعلم بها أول يعطه
 مقتضى عدم بضعها ولو ترك الوديع شيئاً مما لم يجهله وجوبه عليه وعذر راجع بعده عن الطاعة فحق
 تضمينه وثقة لكنه مقتضى اطلاقهم ولو قيل ان علم المالك حاله ولم ينه فهو القصير والاهل المقتصر الوديع
 لم يبعد (ومنه ان يعدل من الحفظ المأمور) به من المودع (وتلفت بسبب العدول) المقتصر هو به (فيضمن)
 لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (فالوقال لا تريد على التسندوق) بضم أوله وقد يفتق
 (فرقدوا نكسر بفتحهم وتلف ما فيه ضم) لذلك (وان تلف بغيره) أي العدول أو القتل كأن سرق
 وهو في مخرج من أي جانب كان او بغيره من رأس الصندوق (فلا) بضم (على الصحيح)
 لانه زاد خبراً ولو بدأت التلف بما عدل اليه ونحو الرقود وقل القليل زيادة في الحفظ فلا تنظر لتوهم
 كونه اقراء تسارق عليها أما اذا سرق من جانب صندوق من نحو بغيره فيضمن لكن ان سرق من جانب
 كان يرقده عادة لم يرقد فوقع لانه بالرقاد فوقع اخل جانيه فثبت التلف لفعلة بخلاف ما لو سرق
 من غير مرقده وان في مخرج أو لا مع نهي وان سرق من محل مرقده لانه اذا احتسباً لم يحصل التلف
 بفعله ويضمن أيضاً لأمره بالرقاد أما ما مرقد فوقع فسرق من امامه (وكذا لو قال لا تقفل عليه) فاقفل
 او (قفلين) بضم القاف (فاقفلها) فلا ضمان لمامر (ولو قال اربط) بكسر الباء أشهر من ضمها
 (الدرهم في كلف فامسكها في يده فقلت فالتذهب انه) أي الشأن (ان ضاعت بنوم ونيان)
 (الوافيه بمعنى أو) ضمن) لحصول التلف من جهة المخالفة اذ لو ربطت لم تضع باحد ذلك (او) تلفت
 بأخذها غصب فلا ضمان لان الادمانع من الربط نعم ان ناه عن أخذها بيده ضمن مطلقاً وقضية المتن
 ان اذا امتثل الربط لا يضمن مطلقاً وفيه تفصيل هو انه ان جعل الخط من خارج الحكم ضمن
 ان أخذها الطرارة لانه أغراء علم باطلها راهاله وان استرسلت فلا ان أحكم الربط وان جعله داخله

(قوله) فتمثل بقيد وجوب
 هذا الاحتمال أنسب بكلامهم
 وتطلب اليه أصيل لانه اذا فرض
 ثقة فكل محذور يتحمل من دفع
 (قوله) ولو ترك الوديع الى قوله
 ولو قيل في النهاية (قول المتن) وان
 تلف الى قوله وكذا لو قال في النهاية
 (قوله) فلا تنظر اليه الم الذي
 عمل به مقابل الصحيح (قوله) فسرق
 من امامه أي بغيره أخذها مامر
 فيما يظهر (قوله) لان البدائع
 الى المتن في النهاية

انعكس الحكم ولا يشكل بان المأمور به مطلق الربط فاذا أتى به لم ينظر لجهات التلف كالمقول حفظه
 في البيت فوضعه زاوية فانه قد مت ولو كان بغيرها اسهل لان الربط من فعله وهو حرز من وجهه دون
 وجهه وقوله اربط مطلق لا يشمل فيه ما ذاباه التلف ما ذكره ضمن ولا كذلك ولا بالبيت ولا ان الربط
 لا يعرف دخول في تخصيصه بالحكم وان شمل لفظة غير مولا كذلك البيت اذا دخل للعرف في تخصيص
 بعض زواياه وان فرض اختلافها بناءً وقربا من الشارع على ما اقتضاه المطلق (ولو جعلها)
 وقد قال اربطها في كل (في حيزه) وهو المعروف والذي بازاء الحلق (بدا عن الربط في الحكم)
 فضا عن غير تعقب فيما يأتي (لم يضمن) لانه احرز ما لم يكن واسعا غير ضروري * تنه * صريح كلامهم
 ان الواسع غير المضرورة لا يكفي به وان ستر ذوب فوقه وان الضيق والازرور يكفي وان لم يستر والنظر فيما
 مجال لان ستر الاول يمنع الاخذ منه غالباً لكنه لا يمنع السقوط منه بنوم ونحوه وظهر والثاني مفر
 لظهور اعرابه وان منع سقوطه ولو قيل في الاول يضمن ان سقط لان اخذه طرأ وفي الثاني بالعكس
 لم يعد (وبالعكس) بان امره بوضعه في الحيز فربطها في الحكم (ضمن) قطعاً لما اتقرر ان الحيز
 بشرطه احرز منه وتازع البلقيني فيما ذكر ان الحيز وان ضاق ليس احرز من الربط في الحكم لان الحيز
 قد تسرب الفضة منه تغلب من نوم ونحوه وقد تؤخذ من ذبحه ما ذكره ان الفرض ان تسقطه يمنع
 سقوط مافيه والا كان واسعا بالنسبة له وايضا فالحيز اقرب الى البدن الموجب لاحساس ذهاب مافيه
 من الحكم فانتمعه الحلافة ان الحيز احرز من الحكم (ولو اعطاه دراهم بالسوق) مثلاً (ولم يبين
 كيفية الحفظ) فان عاده الى بيته لزمه احرزها فيه والافضل مطلقاً على ما فهمه كلام
 الماوردي لكن قضية كلام الشيخين انه يرجع في ذلك للعادة وان لم يعد بها اليه (فربطها في كه
 وأمسكها) مثلاً (بيده وأوجعها في حيزه) المذكور بشرطه (لم يضمن) لانه احتاط في الحفظ بخلاف
 ما اذا كان الحيز واسعا غير ضروري أو مشقوباً وان جعله كما قلنا الماوردي وقال صاحب الكافي
 لا يضمن ان يحدث الثقب بعد الوضع وهو متجه ان كان حدوثه لا بسبب الوضع ولا بسبب آخريه
 حصوله عادة وبخلاف ما ذكر بها فيه ولم يمسكها بيده فيضمن على ما فهمه المتن لكن الذي
 في الروضة كصاحبها وغيرهما انه ثبتي فيه ما مر فيها لو اربطها في كه وبخلاف ما لو وضعها
 في كه بلا ربط فقط فانه يضمن الخسفة لانه لا يشعر بها اذا سقطت بخلاف الثقب لانه مما يعتاد
 وضع منه في الحكم قال الراغب وقياس هذا المردة في سائر صور الاسترسال ولو اربطها في التكة أو وضعها
 في كور عمامته وشدها لم يضمن ويظهر ان محله ان أخذت من غير طرأ والاول يظهر جرمه ما ينبغي
 ان يضمن لانه اغراه عليها حيثئذ (وان قال) له وقد اعطاها له في السوق مثلاً (احفظها في البيت)
 فقبل (فلم يمس اليه) حالاً (وتحضرها) عقب وصوله (فان آخر) شيئاً من ذلك (بلا عذر
 صار ضاماً لئلا فاذ التفت ولو في البيت (ضمن) لتفريطه وان كتبت خسية او كان في سوقه فحاولته
 وهو حرز مثلاً ولو لم يقر عاده بالقيام منه الاعشاء على المنقول كما بينه الاذري رآه على من قيد
 بشئ من ذلك وبؤخذ منه ان العذر هنا ليس هو الاتي في التأخير بعد الطلب لان هذا أشبه فليكن
 المراد بالعذر فيه الضرر وري أو القرب منه ولو قال له وقد اعطاها له في البيت احفظها في البيت فخرج
 بها ولم يخرج وربطها في نحو كمعها ممكن حفظها في خصوص ذوق ضمن بخلاف ما اذا لم يجد
 مفتاحه مثلاً لان شدها بما على اضلاعه أي ولم يكن التلف في زمن الخروج بسبب الخالفة كما تحتمه
 الاذري لان هذا احرز من البيت فان لم يقله شيئاً جاز له ان يحضر جهاً مربوطاً كما يشعر به كلامهم
 قاله الراغب ثم بحث فيه بانه ينبغي ان يرجع فيه للعادة وهو متجه وان نازعه الاذري بان قضية كلام

(قوله) لان الربط من فعله لان
 تتول والوضع في زاوية من
 البيت فعله (قوله) مطلق لا يشمل
 فيه لان تتول والبيت كذلك اذا
 ليس المأمور كل زاوية من زواياه
 لاستحاطته وقوله لا يعرف دخل الخ
 محل تأمل (قول المتن) لم يضمن
 وان أمسكها بيده لم يضمن ان
 أخذها غاصب ويضمن ان تلفت
 بفعله او ندم انتهى اعلم ان هذا من
 المتن وقد سقط من النسخة التي شرح
 عليها الشارح والافضل في عدة
 متن مصححة على أصل الأمان
 النووي خطه وعلمنا شرح الحق
 المحي وشيخنا في النهاية وشيخ
 مشائخي الغني ولم يبينه أحد منهم
 على سقوطها في نسخة ولا أعلم أحداً
 من الشراح وافق الشارح على
 اسقاطها (قوله) وهو حرز من
 لوعين لها حرزاً وثقلها الى احرز
 أو مسألاً يضمن فيظهر عليه انه
 لو كان حائزاً احرز من بيته أو مسألاً
 لا يجب عليه تسليمها الى بيته وكلامهم
 خرج بخلاف الغالب من ان البيت
 احرز من السوق والله اعلم (قوله)
 الضروري او القريب من
 الضروري (قوله) في زمن الخروج
 الخ قول الاذري زمن الخروج
 يقتضي انه وقع التلف بسبب
 الخالفة لا في زمنه كما دخل غاصب
 واقصر على سلب ما عليه انه
 لا يضمن وهو محل تأمل الظاهر
 خلافه والتعدي به للغالب
 فلا يفهمه والله اعلم

المباردي يؤيد بنص الام ان الحبل متى كان حرزا لم يخرج بها منه منها ولولنا ومعها الوديعه فضاغت فان كان يتضرع من يتخفظها أو في محل حرزا لم يضمن والان من كدل عليه كلامهم ثم رأيت التصريح به الاتي (ومنها بضعة) ولولنا ونيسان (بأن) تقع في كلامه كغيره بمعنى كان كثيرا كما في هذا الباب اذا اذاع الضايح كثير منها ان تقدر انه في ماله كونه هو مع راع او وديع فيترك تخلفها الذي ليس عليه فيه كغيره اذ وتحتها بعد تعذر تخلفها فاقوت فيضمنها على ماله ولا يصدق في ذبحها لذلك الامنة كما في دعواه خوفا لما ادى ايداع غيره ومنها ان ينام عنها الا ان كانت برحله ورفقه حوله أي متيقظين كقولها ظاهر اذا لا تصير باليوم حينئذ وان (يضعها في غير حرز مثلها) بغير اذن مالها وان قصد اخفاءها كما لو حجم عليه قطعها لتأها بضعة أو غيرها اخفاء لها فضاغت والتظير فيه غير صحيح وتحت انه لو جاءه من يخاف منه على نفسه أو ماله فهرب وتركها أي ولم يكنه أخذها وهي في حرز مثلها لم يضمنها اذا لا تصير منه * تبه * ضابط الحرز هنا كما فصل في السرة بالنسبة لانواع المال والمحال ذكر في الاوراق لغيره وهو متضمن كلامهم وفرع بعضهم عليه انه ان اراد الغلة ليل ولا تأثم فيها حرز هنا أيضا وان كانت بسلامة آمن وانه لولنا أي ان معه في الدار كما علم مامرا أول الباب احفظ دارى فأجاب فذهب المال واما مفتوح ثم الآخر من خلاف المغلقة على التفصيل الاتي ثم وقدر على ذلك جزم بعضهم بانه لو سرق الوديعه من الحرز من يساكنه فانه ما اتهمه قبل ذلك فمن والافلا انتهى وقضية قواهم ثم ليس بحرزا بالنسبة للضيف والسكن انه يضمن هنا مطلقا وهو الوجه ولو ذهب بقا من حرزها في جدار لم يترك مالها احضره مما لان مالها لم يتركه بخلاف ما اذا تعدى نظير ما قلناه في دار وقدر جيرة او فصيل بيت ولم يمكن اخراجه الا بكسرها أو هدمه تسكروا يدم الارش ان لم يتعد مالك الظرف والافلا رار (أو يدل عليها) مع تعيين محلها (سارقا) أو نحوه (أو من يصادر المالك) لانه أتى بتقيض ما التزمه من الحفظ ومن كان طر شفا في الضمان وان اراد على الدلالة عليه بمتبع ما اقتضاه كلامهم فاعلم من ضمانه وعلى عدم القرار عليه محل الزكشي قول المباردي لا يضمن وفارق محرم راد على صيد بأنه لم يلزم الحفظ ولم يستول عليه بخلاف الوديع فبها وانظر شارح في محل الزكشي المذكور بانه لم يضمنه ان قرار الضمان على الدال على وجه أي حكمه المباردي متبلا لا لقوله لا يضمن ولا قائل به انتهى ورد عنهم لزوم ذلك نظرا لعدم مع عدم مباشرة لتسليم أو بالاتزام نظرا لاتزام الحفظ وقوله لا قائل به شاهد ذنفي وقضية المتن ضمانه بمجرد الدلالة وان تلتف بغيرها وبسرح جمع لكن المتخذ عند الشئين وغيرهما لا يضمن وبفرق بينه وبين ما في ترك العلف وتأخير الذهاب للبيت عدوانا لان ذلك فيه تسب لا ذهاب عنها بالكلية بخلاف الدلالة هنا في دخولها في نخلة ولولنا لا تقربها فافان أخذها مخبئة ومخبر مخبر ضمن وان لم يبين موضعها أو الا فلا خلاف لما يوجهه كلام العبادي * فرع * أعطاه مفتاح حاوثة أو يتدفعه لا حتى أو ساكنه منفتح وأخذ التسامح لم يضمنه لانه انما التزم حفظ الفتح لا التسامح ومن ثم لو التزمه ضمانه أيضا (فلما كرهه ظالم) وان كانت عامة كما يصرح بكلامهم وان قال الزكشي لا يتخلو عن احتمال (حتى سلها البهية) أو غيرها (فالما لك تضمنه) أي الوديع (في الاصح) لمباشرة لتسليم ولو مضطر اذا لو ترك ذلك في ضمان المباشرة وبفرق بين هذا وعدم فطر المكروه كما مر بان ذلك حتى الله تعالى ومن باب خطاب التكليف فائثر فيه الاكراه وهذا حق الاذي ومن باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه شيء (ثم يرجع) الوديع (على الظالم) وان علم انه لا يسلمها لولم يسلمها

(قوله) تقع في كلامه الى قول المتن
او يدل في النهاية الا الترجمة بالنسبة
والأولاه وقدر الى قوله وقضية
(قوله) وبخلافه الى جزمه في
النهاية (قوله) مع تعيين الى قول المتن
فلما كرهه في النهاية قوله وبشرق
الى قوله ولولنا ومتضمنه ضمانه
لا يضمن التعيين في مثله المصاد
أيضا وهو سرح في الحق المحلى انه
صنيع الشارح
لا يشترط فيها بل في الاعلام وهو
المتجهم معاذي الفرق وانضج فاعلم
فان صنيع أصل الروضة هو ما أضافه
الحق المحلى بل التقيد في السارق
بالتعيين بقوله الشك في ان الغوى
وتعقبه في الخادم بان الذي تضمنه
كلام الجمهور فيه التضمن بمجرد
الدلالة وهو أقرب منهم العبادي
والنقل والغزالي (قوله) وتأخير
الذهاب بفتح الى التأمل (قوله)
عدوا أي عدونا كما بين ذلك خطه
على هامش نسخه (قوله) بالكلية
أي مع عدم امكان الندرك ولو
بالدل نعم انما يفتح هذا في ترك
العلف (قوله) أو لغيره الى قول المتن
ومنها في النهاية (قوله) وعدم فطر
المكروه الى كون تركه الفطر في
الصوم من خطاب التكليف
لا خطاب الوضع محل تأمل اذ هو
شروط لغيره كقولها ظاهر

(قوله) بما أمكنه مع نظيره بالوصي
يشعر بأن دفع بعضها أذا لم تدفع
الآية فلنأمل (قوله) ان كانت
حيوانا أي محترما كما هو ظاهر
(قوله) ومتى حلف بالطلاق حث
فديقال ما به الحنث لو قيل به انما
هو الجبار لا الحلف بخلاف
المسئلة السابقة والحاصل ان ما به
الحنث في الثانية ليس مكرها عليه
بالكفة وفي الأولى وان لم يكن
مكرها عليه بعينه لكنه مكره عليه
في الجملة نظرا للتحريم (قوله) قيمة
الى قوله وليس يصح في النهاية
(قوله) لان العقد أو القبض الخ
يشير الى انه لا بد من اقتران الية
بالقول أو التامم مقامه من الاستيجاب
أو القبض (قوله) ضمن نصف درهم
يظهر ان الفرض انما يخلط خطأ غير
مميز أو لا يتعلق الحكم بخصوصه
وجودا وعدما فلهذا قد يقال فيها
ذكر تعيين بالشئ والأصل براءة
الدعة لا حثاله من الباقي وأيضا
فهو ما تالف فيضمن الكل أو باق
فلا ضمان أسلافا ووجه التصيف
وقد يجاب بان الخلط حيث نرض
غير مميز فالمضون درهم شاع أي
جزءه نسبتا للمجموع كدنة الدرهم
الى جميع الدراهم فكما تالف
منها شئ تلف من المضون بالتوسط
فقد بره والله أعلم (قوله) قبل مثل
بما تبين الخ الأولى ان يقال في نكته
اتعددت الأولى مثال لا انتفاع
به بناء العين والثاني مع ذهابها
قد يقال الضمان في الثاني مفهوم
بالأولى منه في الأول فكان الأولى
عكس الترتيب الذكرى وان كان
التصريح بغير العلم التزاما لا بأس به

اليه على الأوجه لانه استولى عليها حقيقة أننا لو أخذها الظالم فها من غير فعل من الوديع
فلا ضمان عليه قطعاً وبزم الوديع دفع الظالم بما أمكنه أي ولو تعييبها فيما يظهر نظراً لما
في الوصي فان لم تدفع إلا بالخلف جاز وكفر وقال القرطبي يجب أي بالله دون الطلاق كما هو ظاهر واعتمده
الأدري ان كانت حيوانا بر دقته أو قنار يذ الفجور ومضى حلفاً بالطلاق حثاً لانه لم يكرهه عليه
بل خيره بينه وبين التسليم بخلاف ما لو أخذ قطعاً مال الرجل ولم يتركوه حتى يحلف بانه لا يغيرهم
فأخبرهم لانهم اكسروه على الخلف عينا (ومنها ان يتفق بها) بعد أخذها لانه لا يغيرهم
(بان بليس) نحو الثوب أو يجلس عليه مثلا (أو يركب) الدابة أو يطالع في الكلب (خيانة) بالخاء
أي لغیر ما ذنله فيه فيضمن لعديه بخلافه لنحو دفع الدود بمحارم و خلائق الخاتم اذا لبسه الرجل
في غير الخصر فانه لا يعد استعماله وكثير يعتادون لبس شئ في ايهامهم فقط وقضية ما تقرر انه لا يضمن
اللبسه في الايهام من غيرنية الحفظ وكذا في الخصر بقصد الحفظ اذا لم يعلم الامنه وباقى ذلك
في لبس الثوب كما مر وانما صدق المالك فلو اختلفا في وقوع الخوف لم يؤوله الى البينة ولا يرد عليه
ما لو استعملها لانه انما ملكه فان ضمانه مع عدم الخيانة معلوم من كلامه في الغصب فان لم يستعملها
لم يضمنها ولو قال الاستوى ظن الملك عدرا غناه وانظر لعدم الائتم للضمان لانه يجب حتى مع الجهل
والتبس (أو) بان (بأخذ الثوب) مثلا (لبسه) او الدراهم ليقفها فيضمن قيمة المتقوم
باقصى القيم ومثل المثال تالف وأجره المثل ان مضت مدة عقده لمثلها أجرة وان لم يلبس ومن قال ان
العقد أو القبض لما اقترن بنية التعدي صار كقبض الغاصب وخرج حوله الدراهم أخذ بعضها
كدرهم فيضمنه فقط ما لم يقض ختماً أو يكسر قتلاً فان رده لم يل ضمانه حتى لو تلف الكل ضمن درهما
أو النصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقي بخلقه وان لم يغير بخلاف ربه لانه لم يمتد إلى مقتضيه لانه
ملكه فخرى فيه ولو خلطها بماله قبل مثل عشرين لان الأول لية الاستعمال والثاني لية الأخذ
والامساك انتهى وليس يصح بل الأول لية الامساك أيضا والثاني لية الاخراج (ولو نوى) بعد
القبض (الاخذ) أي قصده قصد اصمعا (ولم يأخذ) يضمن على الصبي لانه لم يحدث فعلا
ولا وضع بدعه بالكنه يأثم وأجرى الرافعي الخلاف فيما اذا نوى عدم الرد وان طلب المالك لكن
ذكر غيره انه يضمن هنا قطعاً لانه عمدا لنفسه وفيه نظر انما اذا أخذ فيضمن بالأخذ لا بالنية
السابقة عليه كما هو ظاهر لان مجرد الية لا يضمن وجود النوى بعد الايجاب تأثيرها وقول الزركشي
ان المتن يفهم ضمانه من حينها وفيه نظر بدع ايهامه ذلك (ولو خلطها) عمدا لانه ما يضمنه
الأدري وفيه نظر بل لا يصح مع اطلاقهم هنا وفي الغصب ان الخلط منه يملكه (بماله) أو ما لم يغيره
ولو أوجد (ولم يتبين) بان غير تميزها بغير شعير (ضمن) ضمان الغصب باقصى قيم المتقوم
ومثل المثال لان المالك لم يرض بذلك ولم يدخلها في ملكه بمجرد الخلط الذي لا يمكن فيه التمييز أو لم يترتب
بغير مسكة فلا يضمنها إلا ان نقصت بالخلط (ولو خلط دراهم كبس للمودع) ولم يتركه وقد أودعها
غير مختومين (ضمن) تلك الدراهم بمحارم (في الاصح) لتعديبه أتملو كالتحتمين فيضمن ما في كل قبض
الحتم فقط كقبح المندوق القفل بخلاف حل خط بشبهه رأس الكيس أو زمره التماس لان القصد
هنا منع الانتشار لا كنهه عنه (ومتى صارت مضمونة انتفاع وغيره ثم ترك الخيانة لم يبرأ) كمال يجدها
ثم أقرها وبزمره ردها فوراً بخلاف مرتين أو وكيل تعدى وكان الفرق ما مر من ارتفاع أصل الوديع
بالخيانة بخلاف غيرها (فان أحدث له المالك) الرشيد قبل ان يرد هاله (استثمانا) او اذا
في حثها او ابراء او ايداعاً (برئ) الوديع من ضمانه (في الاصح) لانه أسقط حقه ولو أنتمها فاحت

(قوله) وأجزي الزاني الى قوله
وفيه تظفر في النهاية (قوله) عدا
لاسهوا الى قول المتن وفي النهاية
الا قوله وفيه نظر الخ (قوله) المطلق
التصرف الى قول المتن وفي النهاية
الا قوله او يحكم (قوله) لتعسفه
او فليس محذور القياس لا ولي له الا
أن يريد بالولي بالنسبة اليه الحاكم
فلما جرح كذا التماسا للخص
وتظاهر المراد ذلك وقد سبقت
المسئلة في كلام الشارع بسوطة
(قوله) او يحكم قد يقال شرط التكريم
ونسأ الخصم والوديع وكيل في
الحفظ لا في التهمة فلما جرح (قوله)
في حرزه أي في حرز شبه كما عبر به في
النهاية (قوله) وهي لا تكون الا بعد
الطلب بفهم هذا عدم الاكتفاء
بالامر بالرد السابق في الطلب وهو
محل تأمل (قوله) ولا يلزمه الى
قول المتن ويجوزها في النهاية (قوله)
بان احتل سلاستها قد يقال المراد
بالجموع في كلام الاحكام قبول
السبب للوديعه فلا حاجة لزيادة
التأخير من التشديد باحتمال
السلامة ثم يأتيه في شرح الروض
أشار إلى المختص

له استئمانا ونحوه في البديل لم يبرأ وخرج باحدث قوله له قبل الحلية ان خنت ثم تركت عدت أمنا
فلا يبرأ قطعا لانه ابراء عمالي يتبع وكذا لو أبرأ غيور وكيل وولي (ومتى طلبها المالك) سكاها المطلق
التصرف ولو سكران على الأوجه لا على وجهه بلوح يتبعها كان طالبا بتحصنه فلما لم يتصرف اليها
(لزمه الرد) على الفور ولا يجوز له التأخير لانه لا يشاهد وان سلمها اليه شاهد قبول قوله في الرد وليس
المراعاة حقيقة بل التمسك من الاخذ (بان يخفى بينه وبينها) ومؤنة الرد على المالك انما تملك حجر
عليه لتعسفه او فليس فلا رد الا لولييه والامتن كالرد لا حد شر يكمن او دعاه فان أبي الاخذ
حصنه رفعه لقاض او يحكم بقسمه هاله ووعلم من ذلك ان من أعطى غيره حاته مثلا اماره لتقضاء حاجته
وامر يرد اذا قضيت فتر بعد قضاءها في حرزه فضا ع لم يضمنه لما تقرر انه انما يلزمه الخلية لا غير وهي
لا تكون الا بعد الطلب (فان أخر) الخلية بعد الطلب أو اعلام المالك بحصول ماله بيده بنحوه محبوب
رجح ان يعلمه أو يتوصله في حرز كذا ان علمه لا بقيد كونه في ذلك الحرز (بلا عذر ضمن) تعديه
تخلله لانه وصله لا يوطئها وكل دخل وقتها وهي بغير مجلسه وملازمة غير موكدا الا شاهد على
وكيل أو ولي او حاكم طلبها ممن اودعها بايها لاحتمال عزله فلا يشيل قول الوديع في الدفع اليه حينئذ
فكان تأخير الدفع اليه محترى شهد على نفسه بالاخذ منه عذرا ولو طال زمن العذر كذا عرفت
شهر متأخر فلا وجه لانه يلزمه توكيل أمين حرزها ان وجدته متبرعا والى توكيل رفع المودع الامر له الحاكم
ليضمنه يبعث من يطمئنه فان أبي ارس الحاكم كأمته ليس له ان يكلو غاب الوديع ذكره الادرعي وانما يجبه
ما ذكره آخر ان كان خروجه ان ذلك يشطع تتابع اعتكافه واثبات انه اذا عجز عن التوكيل لزمه
الخروج ولا يقطع به متناهية في حيث يملك الحاكم الخروج بنفسه قال ومتى ترك ملازمته ماع القدرة
عليه صحت ويؤخذ من كلام بعضهم ترجيح ان اشتراط الفور فيه كما انما هو دفع الضمان لا غير
فلا يأتى بالتأخير وان ضمن به لان الامر المطلق لا يقضي الفور وهو محتمل لكن الأوجه ما دل عليه
كلامهم من ان الأتم ايضا لا يحل ما ذكره المثل الاقرية على الفور وهي هناك لانه عليه اذ طلب المالك
أو وكيله وقوله اعطها للاحدين اومن قدرت عليه من وكلا في قدر على أحدهما أو أحدهم ظاهر
في احتياجه اليها وفي زعمها منه ومن ثم ضمن بالتأخير بخلاف ما لو قال ادفعها لمن شئت من ذن اومن
وكلا في فاني فانه لا يعصى كفي أصل الروضة بل ولا ضمن كارجح الادرعي من وجهين اطلقها ما هو بعلم
الفرق بين هذه وما قبلها بان تلك فيها الضمان ومن لازمه الاثم غايبا وهذه لا اثم فيها ولا ضمان فأتبعه
ما ذكره من الاثم والادفع الاخذ من الاخرة عدم الاثم فيما قبلها فأتبعه (وان ادعى) الوديع (تلقها)
ولم يذ كر سببا (له) (او ذكر) سببا خفيا كسرقة وغصب ويبحث حمله على ما اذا اذنى وقوعه بخلة
(صدق بينه) اجبا على لازمه بان السبب نعم يلزمه الحلف لانه انما تلفت بغير تفرط منه ولو تشكل عن
اليمين على السبب الخفي حلف المالك انه لا يعلمه وغرمه البديل (وان ذكرناها كالحرق) وموت ويبحث
حله على ما اذا اذنى وقوعه بتحصنه جمع (فان عرف) بالبيئة أو الاستفاضة (الحرق) وعمومه صدق
بلايين لا غنا ظاهر الحال عنها نعم ان اثمها بان احتل سلامتها حلف وحويا (وان عرف دون عموم)
واحتل سلامتها (صدق بينه) لاحتمال ماداعا (وان جهل طول بيته) على وقوعه (ثم يحلف على
التلف به) لاحتمال سلامتها وانما لم يكف بيته على التلف به لانه مما يخفى فان نكل حلف مال كها
على نفي العلم بالتلف ورجع عليه (وان ادعى) وديع لم يضمن الوديعه تفرط او تغفل (رذها على
من اتهمه) وهو أهل للقبض حال الرضا لكان أو وليه أو وكيله او قضا او حاكم (صدق بينه) لا مرضى
بأمانته فلم يتجمل لاشهاد عليه به واثق ابن الصلاح بتصدق جاب ادعى تسليم ما جبا فاستأجره على الجباية

وسلم خاصة لان النصر ليست الاله ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما باتى قبل بعضهم ذك هذا الباب
بعد السر وهو الانسب وقد يقال بل هذا انسب لانه قد علم ان ما تحت اذى الكفار من الاموال ليست
لهم بطريق الحقيقة فهم كوديع تحت يده مال لغيره سيله رده اليه فلذا ذكر عقب الوديع لمناسسته
لها وهذه مناسبة دقيقة لا تستفاد الا من هذا الصنيع فكان أولى فان قلت بل هم كالغائب فكان
الانسب ذكره عقب الغيب قلت التشبيه بالغائب وان صغ من وجه لا يمكن فيه تكلف وانما الاظهر
التشبيه بالوديع من حيث انه مع جواز نصرهم فيه مستحق الرد لغيرهم (التي عامل) ذكر لانه اغلب
وان قيل حذف المال أولى ليشمل الاختصاص (حصل) لنا (من كفار) حريين أو غيرهم ما باتى
في الامثلة فقدر شيخنا بالحري بين موهوم وان أمكن توجهه على بعد بانه اعتبار أنهم الاصل لاخراج
غيرهم ثم بشرط كونه ملكهم ليجز ما استولوا عليه ليعملوا عليه فملكه أخذته كما باتى قريبا
وخرج به خصوص دارهم الذي يستولوا عليه فاعلموا به فملكه أخذته كما باتى قريبا (بلا قاتل)
وايحاف) أى اسراع نحو (خيل وركاب) أى ابلو بلا مؤنة أى اهاوق كما هو ظاهر (كزبة)
وخرج ضرب على حكمها كذا فبيده شارح الوجه انه لا فرق بينه وبين غيره مما هو في حكم الاجرة
حتى لا يقطع باسلامهم ويؤخذ من مال من الاجرة عليه لانه وان كان اجرة يصدق عليه هذا لى
ومنه خصوصي دخل دارنا فأخذته مسلم وناؤه حري بلادنا بخلاف كامل دخل دارنا فأخذ
لان أخذه بغير مؤنة أى غالبا (وعشر بخارة) يعنى ما أخذ من أهلها سوى العشار والاموال وصل
عليه أهل بلد من غير خوف قتال (والمجاول) أى هربوا (عنه خوفا) ولومن غير افعال يظهر
نهر أيت الا درى بجمه أيضا ورد تهديد بعض الشراخ للمبلين أخذ من عبارة الشيخين قبل الأولى خلفه
ليشمل ما جلاو اعته لغيرهم اصابهم ويزبانه يدخل فيه لما شره ان شامل لحوقهم منا ومن غيرنا ثم
لو فرض أنهم تركوا المال ليعنى اولو بخير دوابهم عن حمله فهو أيضا كما هو ظاهر وقد ردها
عليه الا ان يجاب بان التقيد بالحقو القالب وما جلاو اعته بعد تقابل الجيشين غنمة لكنه لما حصل
التقابل كان بمنزلة حصول القتال فرد (ومال) واختصاص (مر تقاتل أومات) على الرد (و) مال
واختصاص (ذمى) أو معاهد أو مستأمن (مات بلا وارث) مستغرق بان لم يترك وارثا أصلا أو ترك
وارثا غير حارث فجميع ماله في الأول وما فضل عن وارثه في الثاني لبيت المال كما بينه السبكي وألف فيه
ردا على كثير من أخطاء وا في ذلك لان خلف مستغرق لم ير انه يقتضى شرعا ولم يترفعوا السالم تعرض
لهم في قسمته واعترض الحد بشموله لما أهدها كافر في غير حرب فانه ليس بىء كانه ليس بغنمة مع صدق
تعريف اليه عليه ولما أخذ بغير حق من دار الحرب مع انه غنمة محضة وكذا ما أهدها والحرب قائمة مع
انه كذلك وبأن ما في حيز لا بد من انتفاء جميعه والعبارة تتحمل انتفاء مجموعهم فمكان ينبغي اعاده
لاويحبابان فربنى في القتال والايحاف يدل على ان الكلام في حصول بغير عقد ونحوه عملا لامنته
فيه لا أخذ منه وهذا حاصل بذلك ثم انتم حكاهم عليه بانه ليس بىء ولا غنمة وانتهه الى لارد
على حدة اليه وبان السارق لما خاطر كان في معنى المقاتل على انه سيد كحكمه في السر كالملك لفظ
الظهار ايراد ان السارق لو لا ذكره كما يفيد انه غنمة لان فيه مخاطرة أيضا ان قد تهشمونه بانه سرها
على ان الا درى بحث ان أخذ ما لهم بدارا بلا أمان كهو في دارهم ويوجه ان فيه مخاطرة أيضا
بخلاف أخذ الضالة السابق وبان الحرب لما كانت قائمة كانت في معنى القتال وبان الاصل فيما في حيز
التي انتفاء جميعه لا مجموع كما أشار واليه في تفسيره ولا الضالين وسأنى قبل التفويض ماله يتعلق بذلك
فان دفع جواب السبكي بان الواو قبل ركاب يعنى أو وقبل ايحاف تتحمل ذلك وبقاها على حقيقة ما الجع

(قوله) مع جواز نصرهم الخ قد يقال
الانسب جواز ونوع يدهم اذهو
التي تختلف فيه الوديع والغائب
وأما التصرف فمقتضى على كل حال
(قوله) وخرج به أى بقوله حصل
الخ (قوله) خصوصي دخل دارهم
مستغرق قد يقال ان المستغرق
التشبيه مستغرق لان من له وارث
ان كان مستغرقا فله جميع المال
والافه بعضهم يذهب في الفهوم
تفصيل فلا يرد اعتبار ان المراد
بالمال السابق جميعه كما هو ظاهر
وفي شرح النصول الشيخ الاسلام
والخلاف والاحتساب القول بالرد
وارث ذوى الارحام يقتضى انه
لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر
اهتم ان كان مراد القائل المحشى
تقديم كلام الشارع فلا بأس به وان
كان مقتضى عنه لعلمه ما ساق في
الفرائض وتوقفه لعل تأمل جواز
ان يكون كلامه مجحولا على الاصل
من انتظام أمر بيت المال (قوله)
لم تعرض لهم في قسمته أى وان
انتهموه على خلاف مقتضى شرعا
فيما يظهر

على انه مردود بان كونها عني وانما هو في جانب الاثبات في حدة الغنمة لا التقي في حدة التي على هي
على باها اذا المراد انتفاء كل على انفراد (فيتنص) جميع التي خمسة سواهم وقال الاثمة
الثلاثة يصرف جميعه لصالح المسلمين لنا القياس على الغنمة الخمسة بالنص بجامع ان كلا راجع لنا
من الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر وزعم ان هذا من باب حمل المطلق على التقيد
بعيد عما عرف مما اشهر وياقي ان التي والغنمة حقتان متغايران شرعا فلم تصورهما مطلقا ومقيد
(وختمه الخ) متساوية (أحدها مصالح المسلمين كالغنور) وهي بحال الخوف من أطراف
بلادنا فتشبع بالعدة والعدد (واقضاه) أي قضاء البلاد لا العسكر وهم الذين يتحكمون لاهل التي
في مغزاهم فبرزون من الانحسار الاربعة لامن خمس الخس كتمهم ومؤذتهم (والعلماء) يعني
المشتغلين بعلوم الشرع ولا تهاولوا ومبتدئين والاثمة والمؤذنين ولو أغشاه وسائرهم يشتغل عن خشوكم
بمصالح المسلمين لعلوم نفعهم وألحق بهم العاجزون عن الكسب والعطاء رأى الامم بعبارة السال
ونيفه وهذا السهم كان له صلى الله عليه وسلم بنفق من على نفسه وعليه وبدخرته مؤنة سنة
وبصرف الباقي في المصالح كذا قاله الاكثرون قالوا وكان له الاربعة الانحسار الاثمة في حمة ما كان
بأخذة احدى وعشرين من خمسة وعشرين قال الروابي وكل يصرف العشرين التي له لصالح قبل
وجوابا قبل ندبا وقال الغزالي وغيره بل كان التي مكله في حياته وانما يصرف مائة ويؤد حصرة قولنا
لنا القياس الى آخره اذ لو خسر في حياته لم يحتج للقباس وقال الماوردي وغيره كان له في أول حياته ثم نسخ
في آخرها ويؤد الأول الخبر الصحيح على ما أفاء الله عليكم الانحسار والخس مردود عليكم ولم يرد
عليهم الا بعد وفاته تنبيهه وتعمد للرافعي هناك صلى الله عليه وسلم مع تصرفه في الخس المذكور لم يكن
عليه ولا ينقل منه الى غيره ارناسه بذلك جمع مقتضون وردان الصواب المخصوص انه كان
عليه وقد غلط الشيخ ابو حامد من قال لم يكن صلى الله عليه وسلم على شيئا وانما أبلغ ما يحتاج
اليه وقد يؤول كلام الرافعي بأنه لم ينف الملك المطلق بل الملك المقتضى للارث عنه ويؤيد ذلك قضاء
كلامه في الخصائص اني ملك وانما لم يورث كالانبياء لا لاختصاصهم موتهم فهم لكان ذلك كفر كما
قاله الحاملي قال الزركشي وقرىب منه ما ذكر ان حكمة عدم شبيهه صلى الله عليه وسلم ان النساء
يكرهن وكرهته منه كفر واما لا يظن فهم الرغبة في الدنيا فيجمعها الورثهم فاندقهم مع السلطان
المستحقين حقوقهم من بيت المال في الاحياء قبل لا يجوز لاحدهم أخذ شيء منه أصلا لا مشتركا
ولا يدرى حصته منه وهذا غلط وقيل بأخذ كتاب يوم وقيل كما في سنة وقيل ما يعطى اذا كان
قد ربه وما لا ياقون مظلومون وهذا هو القياس لان المال ليس مشتركا بين المسلمين ومن ثم مات وله
فيه حق لا يستحقه وارثه انتهى وخالفه ان عبد السلام قطع الظفر في الأموال العامة لاهل الاسلام
ومال الحامين والاسام وافتى المصنف بان من غصب أموالا لأشخاص وخطها ثم فرها عليهم بقدر
حقه قسم جاز لكل أخذ قدر حصته أو على بعضهم لزم من وصله لشيء قسمته عليه وعلى الباقي
نسبة أموالهم وما ذكره الغزالي أوجه عما ذكره ابن عبد السلام اذ كمالهم الآتي في الظفر رده
ولا يعارضه هذا الاقتناء لأن أعبان الأموال تحتاط لها ما لا تحتاط للحجر فتعلق الحقوقي بقدم الامم
فالا لهم) وجوابا وهمهاسا للغنور (والثاني بنوها شمر) بنو (الطلب) المسلمون لا نه صلى الله عليه
وسلم ونسبهم ذوى القربى التي الآفة فهم ذوى التي انهم ما شق قوما عديم ومن ذرته عثمان
وأخوهما لا يهما وقل جميعا عن ذلك بشو له نحن وبنو المطلب شي واحد وشبه بين أساهم رواه البخاري
أي لم يفرقوا بني هاشم في نصرة صلى الله عليه وسلم جاهلية ولا اسلاوا العبرة بالانساب لابناء بدون

(قوله) أي قضاء البلاد الى قوله
(والثاني بنوها شمر في النهاية الا قوله
ويؤيد حصرة الى قوله وقال
الماوردي والاثمة الا في جميعه
والا الثلاثة الا في قوله
عن الاحياء فانه انصرف فيها على
الرابع (قوله) وسائرهم يشتغل الخ
تأخير عن قوله ولو أغشاه يقتضي
ان التعيم غير مراد فهم وهو محل
تأمل فليراجع (قوله) وألحق بهم
العاجزون عبارة الغزالي قال الغزالي
يعطى من ذلك العاجز عن
الكسب لاعم الغنى انتهت
والظاهر ان المراد بالغنى مقدار
الكفاية وجنب ذلك الغنى به يقتضي
الدخول في المساكين الا في ما
وجه اندراج في هذا القسم
فليراجع (قوله) احدى وعشرين
كذا في أصله لكن لا يخطه فاعله
من تغيير النسخ فان الظاهر
أحد وعشرون خبيلة وخبر كان
جمله يأخذ (قوله) لانه صلى الله
عليه وسلم الى قول المتن يشترك
في النهاية

الامهات لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير وعثمان رضي الله عنهما شيئا من ان أمهما هاشمتان ولا برد عليه ان من حصانه صلى الله عليه وسلم ان أولاد بناته يسبون اليه في الكفاة وغيرها كان يتمه رقية من عثمان وامامة بنت بنته زينب من أبي العاص لان هذين ماتا صغيرين فلا فائدة لذكرهما وإنما أعقب أولاد فاطمة من علي رضي الله عنهم وهم هاشميون بأبوالكلام في الاعطاء من النبي أنما أسلف شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم والسيادة فظاهرا أنه يعم أولاد البات مطلقا نظير ما مر في آل هاشم هاشم من ذكر وفي مقام دعاء كل مؤمن تقى كفى خير ضعيف (بشترك) فيه (الغنى والفقير) لا طلاق الآية ولا عطاءه صلى الله عليه وسلم العباس وكان غنيا وقده الامام بعده المال والاقدم الاحوج (والنساء) لان فاطمة وصفيقة عمته أبهارضى الله عنهما كانا يأخذان منه (ويفضل الذي ذكر كالأثر) بجماع انه استحفاق قرابة الاب فله مثل حظي الانثى بخلاف الوصية فان قلت ساق في ذلك أخذ الحدم مع الاب وابن الان مع الابن واستواء مدل تبهتم ومدل تبهتم قلت لا ساق فيه لان التشبيه بالارث من حيث الجملة لا بالنسبة لكل على انفراد فانه يرجع جمع القول بالاستواء نظرا لذلك ويحتل الأذرعى ان الخشبي يعطى كالانثى ولا يوقف له شيء وقد يوجه بان الوقف انما يشاق فيما فيه ملك حقيقي كالارث والوصية وما هنا ليس كذلك لاخذ شهما من ككل كما تشر في مناسبة الوقف وأدهم التشبيه استواء الصغير والعالم وندهما وانهم لو أعرضوا لم يسقط وسيد كره في السير (والثالث الجاني) للآية (وهو) أي البتم (مغير) لم يبلغ سن أو اختلاط طبر لا يتم بعد اختلاط حننه المصنف وشعفه غيره (الأب له) وان كان له جدد ولم يكن من أولاد المرتقة وبذلك فيه ولذا رنا وانثى لا اللقط على الوجه لان لم يتحقق فقد أليه على انه غنى بنفسته في بيت المال مثلا أما فقد لا يتم فيقال له منقطع وبتم الها فها قد أتمه والطبر فها قد هما (وشرط) اسلامه و(قره) اومسكته (على الشهور) لان لفظ البتم يشعر بالحاجة فانه ذكرهم هاشم شعول المساكين لهم عدم حرمانهم وافرادهم بخمس كامل ولا بد في ثبوت البتم والاسلام والفر هاشم البيت وكذا في الهاشمي والمطلب نعم ذكره انه لا بد معها هاشم من استفاضة نسبته ويوجه بان هذا النسب أشرف الانساب ويغلب ظهوره في أهله لتوفر الذواعى على اظهار ارجلهم فاحتط له دون غيره لذلك وله وجود الاستفاضة غالبا وهل يلحق أهل المجلس الأول بمن يلهم في اشتراط البينة او بمن يأتي في الاكتفاء بقولهم محل نظر والاقرب الأول لسهولة الاطلاع على حالهم غالبا (والرابع والخامس المساكين وابن السبيل) ولو بولهم بلابن وان اتهموا نعم يظهر في مدعى تلف مال له عرف او عيال انه يكاف ستة نظير ما يأتي في الباب الآتي وذلك للآية وبأبي بانهما والمساكين يشملون الفقراء ولهما مالان وهو الكفاة وثالث وهو الزكاة ويشترط الاسلام في الكل والفقير في ابن السبيل أيضا ولو اجتمع وصفان في واحد أعطى بأحدهما الا الغرور مع غوا الرابة فيعطى هاشم والامن اجتمع فيه يتم ومسكنة فيعطى بالبتم فقط لانه وصف لازم المسكنة منفكة كذا قاله الماوردى وحزمه غيره وفيه نظر كيف والمسكنة شرط للبتم فلا يصح اجتماعهما مستقلين حتى يقال يعطى بالبتم فقط ثم رأيت الأذرعى قال عقبه وهو فرع عاقل لان البتم لا بد له من فقر أو مسكنة وهو صريح فيما ذكره وبسليمه فارق أخذ غار هاشمى مثلا هاشم هاشم ان اخذها لغزو ولحاجتها او المسكنة لحاجة صاحبها ومنه يؤخذ ان غواهم كالغزو (وبم) الامام اوتائبه (الاصناف الاربعة) وجميع آحادهم (التأخرة) بالعباءة عليهم من محل النبي وعنايتهم وجوبا لظاهرا لا يتم بجزء التفات بين آحاد المصنف غير ذوى القرى لاتحاد القرابة وتفاوت الحاجة المعبرة في غيرهم لا بين الاصناف ولقول الحاصل بحيث لو علم لم يسد مدخله الا حوج للضرورة

(قوله) ولابد في ثبوت الى المتن في النهاية (قوله) ولو بقولهم الى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله) الامام الى قول المتن وأما الاختصاص في النهاية

(وقيل يخص بالحاصل في كل ناحية من فهمهم) كالزكاة ولشقة النقل وردة أن النقل لأقلم لاشئ فيه أو فيه ثلثاين يسا كيه اذ اوزع عليهم بقدر ما يحتاج اليه في التسوية بين المنقول بهم وغيرهم انما هو لواقعته الآية المتضمنة لوجوب تعميم جميعهم في جميع الأقاليم ويصرف منه وبين الزكاة بان الشوف انما يكون لها في محلها فقط لان الغالب انه لا يفرقها الا للملاك بخلاف التي لان المرفق له الامام او نائبه وهو لبعة نظره شوف كل من في حكمه لو وصول شئ من التي اليه مع انه لا مشقة عليه في النقل ومن قدم من الأصناف الاربعة صرف نصيبه للباقي منهم (وأما الخامس الاربعة) التي كانت هي وخمس الخمس للنبي صلى الله عليه وسلم على ما مضى (فلا تظهر انها للمرتقة) وقضائهم وانتمهم ومؤذنيهم وعامهم ما لم يوجد متبرع (وهم الاجناد المرصدون) في الديوان (للمجاهد) لحصول النصرة بهم بعده صلى الله عليه وسلم سواء بذلك انهم ارصدوا نفوسهم للذب عن الدين وطلبوا الزرق من مال الله تعالى وخرجهم المتطوعة بالفرز واذ انشطوا فيعطون من الزكاة دون التي عكس المرتقة إلى ما لم يجز سهدهم عن كتابتهم فيكسل لهم الامام من سهم سبيل الله اخذ من كلام الامام الذي قال الاذرى عقبه انه حسن صحيح غريب وحاصله انه اذا عدم مال التي من يد الامام والمرتقة مفقود فهم شرط استحقاق سهم سبيل الله لم يجز صرفه لهم فان لم يقدفهم ولو لم يكنهم لصاع او اراى صرفه لهم وان اتهمهم لقتال أقرب من اتهاض المتطوعة لم يعترض عليه انتهى وزيف اعنى الامام قول الصديق لان اذ لم يكن المرتقة شئ صرف لهم من سهم سبيل الله اذا قالوا ما نبي الزكاة التي كان وجه التزيف أن اشترط ما تلتهم لما نبي الزكاة انما يناسب الاخذ من سهم المؤلفه قول الغزالي اذا قالوا ما نبي الزكاة لم يعد أن يعطوا من سهم الغارمين بعد جحداً (فرض) وجوابه عند جمع وادعوا انه ظاهر كلام الروضة وبذا عند آخرين وهو الوجه لان القصد الضبط وهو لا ينصرف في ذلك (الامام ديواناً) أى قدر اقتداء بغير رضى الله عنه فانه أول من وضعه لما كثر المسلمون وهو فارسى معرب وقيل عربى ويطلق على الكتاب لحذوهم لانه بالنارسية اسم للشيطان وعلى محلهم (ونصب) ندبا لكل قبيلة واجاعة عربيا يعرفه بأحوالهم ويجمعهم عند الحاجة وروى أنوداد وغيره خبر العراف حتى ولا بد للناس منها ولكن العراف في النار أى لان الغالب عنهم الجور فيمن تولوا عليه (ويبحث) الامام وجواب نفسه او نائبه الثقة (عن حال كل واحد) من المرتقة (وعيله) وهم من تلمذه بنقشهم (وما يكسبهم فبطيعة) ولو غنيا (كثانيهم) من نفقة وكسوة وسائر مؤنهم من اعيانهم والغالاة والارخص وعادة المحل والروءه وضريحه لا تدعو علم ونسب لتصرف للجهاد يزيد من زاده عيال ولوز وجتر ابعقة ويعطى لامهات اولاده وان كثر ان كفاقتضاه المصلحة خلافاً لابن الزقعة هتالاً حملهم ليس باخساره ولا ذرى في الزوجات لا نخصاره من ولعده خدمته الذين يحتاجهم لما زاد على حاجته الا ان كان الحاجة للجهاد ويظهر الحاق اماله الموطوءات بعبد الخدمة فلا يعطى الامن يحتاجه لعنة اذ دفع ضرر ثم ما يدفع اليه زوجته وولده أى وأسوله وسائر فروع على الوجة الملك فيه له حاصل من التي وقيل ملكه هو ويدر الامم من جهته وقضية الأول ان الزوجه ونحو الاب الكاملين يدفع حصتهم اما او غيرهما الواهم والطاهر ان ذلك ليس مراداً لان الملك وان كان لهما الآية بسببه ليرفقه في مقابل مؤنهما عليه فهو ملك مقيد لا مطلق فتعديه وحده فان قلت ما فائدة الخلاف حينئذ قلت فائدة في الخلاف والتعاليق لما هرة وأتى غيرهما غفيرة اذ لو اعطى لمدة مائتيه فانت عقب الاعطاف فهل يورثهم او تطلعت حينئذ فهل تأخذه والطاهر لا لما شرعانه في مشايمة مؤنهما عليه او مستقبلة فهل هو كذلك او يسترد منه حصتها كل محفل وما ذكر من ان الأول أصح هو ما وقع لشيخنا

(قوله) التي كانت الى قوله أخذنا من كلام الامام في النهاية (قول المتن) فيضع الى قوله ثم ما يدفع اليه في النهاية الا قوله ويطاق على الكتاب الى قول المتن وينصب

في شرح منحه تعالعه والذى في الجواهر وغيرها ان الاصع الثاني وهو الذى ينحى عندى وعبارته انه يعطى كناية بمنه أى تصرف فيها كيف شاء مرتبة فية وعبارتها أعنى الجواهر هل يقول ملكه ثم صرف الهم من جهته أو لابل الملك يحصل اليهم أى استدأولى الامام ومنصوبه مرتبة الهم قولان أشبههم ما الأول وبه قطع بعضهم ويؤخذ من قوله فتدلى الامام ومنصوبه مرتبة الجواب عن بعض ما ذكرته من التردد فتأملوه ثم رجع على الثاني ان الصرف يكون للهمون الخالف لصريح المتن وغيره ينضح ضعف الثاني بين بعض ما رددنا فيه عليه مما تقرر فاعلمه (وبقدم) ندبا (في اثبات الاسم) في الديوان (والاعطاء قرشا) الخبر الشافعي وغيره قد موافق يشا ولا تقدموها وطاهر كلامهم ان موالهم ليسوا منهم هنا وهو ظاهر لما يأتى قبل فصل من طلب زكاة (وهم ولد النضر بن كانه) ابن خزيمة وقيل ولد فهر بن مالك بن النضر وتنبل عن اكثر أهل العلم وقيل غير ذلك وما بذلك لتقرتهم أى تصعبهم أو شدتهم (وبقدم منهم بنى هاشم) لشرفهم ~~بكونه~~ صلى الله عليه وسلم منهم (و) بنى (الطلب) لانه صلى الله عليه وسلم قرنهم كمرى وافادت الواو لانه لا ترتيب بينهم كذا قيل والذى ينحى خلافه لان الكلام في الاول يتو ظاهر ان تقديم بنى هاشم أولى وسيعلم من كلامه ان يقدم منهم الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم) بنى (عبد العزى) لان خديجة منهم (ثم سائر البطون) من قریش (الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيعد بنى عبد العزى بنى عبد الدار ثم بنى زهرة بن كلاب احوال الذى صلى الله عليه وسلم ثم بنى لان أبابكر وعائشة منهم وهكذا (ثم) بدر قریش يقدم (الانصار) لانهم الحميدة في الاسلام وبحث تقديم الاوس منهم لان منهم احوال عبد المطاب جدده صلى الله عليه وسلم (ثم سائر العرب) طاهره تقدم الانصار على من عدا قریش وان كان أقرب له صلى الله عليه وسلم واستواء جميع العرب ~~لكن~~ خلف السرخسى في الاول والموردى في الثاني (ثم النجم) معتبر اقدم النسب كالعرب فان لم يجتمعوا على نسب اعتبر ما روى أشهر فان استوى اثنان فراقدم أسنهما فان استويا سافا سبقهما اسلاما ثم هجرة كذا ذكره الراغب والعقدي في الروضة انه يقدم بالسبق للاسلام ثم بالدين ثم بالنسب ثم بالهجرة ثم بالشجاعة ثم بتخير الامام واستشكل تقدم النسب على السن هنا عكس الرابع في امامة الصلاة ويجاب بان المدار هنا على ما به الاختيار بين القبائل وثم على ما يزيد الخشوع وخوفه والسن أدخل في ذلك من النسب لان الغالب ان السن كلما زاد اكثر الخير ونقص الشر قبل على ان المذکور هنا غير ثم لان فرض ذلك في اجتماع اسن غير نسب مع نسب وهنا في تعيين أحدهما أسن والآخر أقرب انتهى وفيه نظر بل الاسن في هذه الصورة أيضا مقدم ثم لاهنا والفرق ما ذكرته وفرق الزركشى بان الاقرية ملحوظة هنا كالاتر هو لهذا افضل المذكور هي لا تختلف بالنسب بخلافها ثم وهو يرجع لما ذكرته بل ما ذكرته اوضح فتأمل (ولا يثبت) وجوبا كيمصرح بكلام الروضة وغيره او كان وجهه انه قد ترتب على اثباته مفسدة كدعاؤه أن مانعه انما حدث بعد آخر تنزعه اليه عليهم دليل اثبات اسمه قبل (في الديوان) مع المرتزة (اعى) ولا زمانا ولا من لا يصلح للغزو) النجوين أو قندين أو جهل بالقتال وسفة الاقدام العجزهم ومجمله في مرتزق كذلك اما عمل مرتزق بهم ذلك فينبشون معاله كما تحته الحلال للبشني وأفهم من لا يصلح الاعمال مما قبله جواز اثبات آخرس وأصم وكذا أعرج مماثل فارسا وقضية التعبير في هؤلاء الجواز وفي اولئك بالحكمة وجوب اثبات الصالح للغزو الكامل وهو الرجل المسلم المكف الحسر البصير الذى ليس به مانع لاصل

(قوله) ينضح ضعف الثاني في ترتيب الجواهر والأدوية الاول السابق في سلام الشارح (قوله) ندبا الى قوله قبل ان المذكور في النهاية (قوله) ومجمله في مرتزق الى وافية في النهاية (قوله) وقضية التعبير في الرجل المسلم

الغزو ولا لكاله وهو محتمل (ولو مرض بعضهم أو جرح ورجى زواله) ولو بعد مدة طويلة (أعطى)
 وفي اسمه في الديوان للترغيب الناس عن الجهاد (فإن لم يرجع فلا ظهراته يعطى) أيضا ذلك لكن يحسب
 اسمه من الديوان أى وجوب إنشاء على ما تقرر والذي يعطاه كفاية بمجموعه الأثنته الأتوسطر كل عام
 ابن الرفعة تقرر يعامل المعبد أنه لا يشترط مسكنه وتو جري عليه السبكي وقال إن النص يقتضيه
 (وكنذا) يعطى ثمن المرتزقة باليق بذلك المومن وهو (زوجته) وإن تعددت ومسئولته
 (وأولاده) وإن سئلوا وأصوله الذين تلزمه مؤنتهم في حياته بشرط إسلامهم كائنته الأذرى
 وأعزضت بان ظاهر الخلافة من المرتزقة بعد ذلك لا يعرضون الجهاد إلى السبكي لا غناء عما لهم
 واستتب السبكي من هذا إن أنفقوه والمعاد الأذرى إذا مات يعطى ثمنه ما كان يأخذه ما يقوم
 به ترغيب العلم فإن فضل شئ من ماله يقوم بالوظيفة ولا تظلم لاختلال الشرائع لهم لاهم تبع لأبهم
 المتصف بمدة خدمته معترفه في جنب ماضى كمن البطالة والمتعاضد وقدر من لا يصلح إنشاء
 انتهى وقرئ غيره من هذا والمرتزق بان العلم بحسب لبص الناس عنده شئ فكل الناس فيه
 إلى ملهم إليه والجهاد مكر وله لدنوس فيحتاج الناس في إرساد أنفسهم إليه إلى تألف وبأن إعطاء
 من الأموال العامة وهي ما هنا أقرب من الخاصة كالأوقاف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه
 لأنه لا معن متبدي بتحصيل مصلحة نشر العلم في ذلك المحل فيصير مصرف مع انقضاء الشرط وقضية
 هذا إن مومن العالم يعطون من مال المصالح إلى الاستغناء وهو متجه ثم رأيت بعضهم رحمه أيضا
 وإن الكلام في غير الأوقاف الأتراك لأنها من بيت المال فاستوا منها ولعل هذا مراد السبكي
 ويؤيده قول بعض المحققين انما توسع السبكي ومعاصره ومن قبلهم في الأوقاف نظر الماني أزمته من
 أوقاف الترك أذهى من بيت المال فن له فيه شئ يأخذ منها وإن لم يوجد فيه شروطها ومنه لا فلا
 وإن وجدت فيه (فقطعي) المستولدة (والزوجة حتى تنكح) أو تستغنى بكسب وغيره
 فإن لم تنكح فالى الموت وإن رغب فيها على ما اقتضاء الخلافة (والأولاد) الذكور والأناث (حتى
 يستقلوا) أى يستغنوا ولو قبل البلوغ بكسب أو نحو صوة أو وقفا أو كذا لا يثنى أوجهه لذلك
 وكذا يشترطه على الكسب إذا بلغ كما هو ظاهر لأنه لا يبلغ البلوغ يبلغ للجهاد فاذا تركه له قدرة على
 الكسب لم يعط ثم الخيرة في وقت إعطائه إلى الامام كنس المعطى نعم لا يفرق الفلوس وإن راجت وله
 إسقاط عنهم لكن بسبب وجوب طلب إثبات اسمه إن رآه أهلا في المال المسقة ولبعثهم إخراج
 نفسه لعرض طائفا ولقد رآه لأن احتضا اليه ويظهر أن المراد بالعرض التقديم على حاجته إليه ما يترتب
 عليه ضرر لنا أوله أعظم مما يترتب على ترك حاجته إليه (فإن فضلت) مضط بالتشديد وكذا هو قومه
 في خطه والأفلاوجه تعينه (الأخماس الأربعة من حاجات المرتزقة) ولتلا بالظاهر أنهم خاصة
 ويظهر أن المراد بخاجتهم فمما ذكر ما يحتاجونه في المدة الضرورية للفرقة عنهم من نحو شهر أو سنة
 ويؤيده بل يصريحه قوامه الآتى ومن مات من المرتزقة (وزرع) الناشئ (عليهم) أى المرتزقة الرجال
 دون غيرهم على ما تقرر الإمام عن غوى كلامهم (على قدر مؤنتهم) لأنه خففهم ونيل على رؤسهم
 بالسوية (والأصنامة ترو) له (إن يصرف بعضه) أى الناشئ لكاله (في إصلاح الثغور وفي السلاح
 والكراع) وهو الخيل لأنه معونة لهم وصرح كلامه أنه لا يدخل من الخيل في بيت المال شيئا ما وجد له
 مصرفا ولو نحو بناء رباطها ومسا جدا اقتضاها رأتها مؤان خاف نالها وهو ما تقرر الإمام عن النص تأشيا
 بأن يكره عمر بنى الله عنهم ما كان زلت فعل أعيان المسلمين القيام بها ثم نقل عن المحققين أنه لا ادخار

(قوله) ولو بعد مدة إلى قول المت
 وكذا في النهاية (قوله) يحسب اسمه
 أى من المحل الذى يكتب فيه أسماء
 المرتزقة من الديوان فيما يظهر
 والأفلاوجه مطلقا يوقع في اللبس
 (قوله) أى وجوب قد يتوقف في
 الوجوب هنا ويرق منه وبين
 ما مر انقضاء الفلسفة هنا بالكتابة
 لأنه معطى بكل تدبير وإن اختلف
 القدر المعطى في الحالتين نعم ينبغي
 التنبيه على الاختلاف المذكور
 (قوله) للترغيب عن الجهاد
 وقد يؤخذ من هذا التعليل تهوية
 بحث الأذرى إذا تظاهر ان التصور
 اغناؤهم بما يصير لهم منه بطريق
 الإرث كما هو المعتاد والكفاية
 لا يرث وأما اغناؤهم بإعطاء شئ
 في الحياة فليس بمعبد (قوله)
 المستولدة إلى قوله ويظهر أن المراد
 في النهاية (قوله) ويجب من
 طلب الخ ظاهره وجوب عليه
 فينبغي أن يراعى في التمسك بالحاجة إلى
 شأنه والله أعلم (قوله) أعظم
 مما يترتب الخ يبنى أن يراعى وأما
 والله أعلم (قوله) الناشئ إلى قول
 انتهى في النهاية

ولا خلاف في جواز صرفه للمرتقة عن السنة التالية وله صرف مال التي في غير مصرفه وتعود بض المرتقة
إذارة صلحة (هذا حكم منقول التي ما عاقداه من بناء أو أرض (فأذهبانه) لا يصرفها
نفس الحصول ونه البشني عن الامان من الأئمة واعتمده بل الامام مخير بين انه (يبيع ولها
وتقسم غلته) في كل سنة مثلاً (كذلك) أي على المرتقة بحسب حاجاتهم لأنه أنفع لهم وتقسم
أعيانه عليهم أو يباع ويقسم ثمنه بينهم واعتمد الأذرى المتوصل التغير المذكور وفاء للضرورة وأصلها
على أنه لو أدام ما يجتهد جاز وأما عمومهم فهو وجه والاخماس الأربعة من الخمس الخماس حكمه ما مر
بخلاف الخمس الخامس الذي للصالح فإنه لا يقسم بل يباع أو يوقف وهو أولى ويصرف ثمنه وأغلته فيها
ومن مات من المرتقة بعد جمع المال وتنام الحول أي المدة المضروبة للفرقة وعبر بالحول لأنه الأغلب
ثم أنهم ما صرح بذلك فتسألوا ذكر الحول مثال ذلك الشهر ونحوه فقصيه لوارثه أو قبل تمام الحول كان
لورثته فسد الدية أو بعد الحول وقبل الجمع فلا شيء لوارثه ولو ضاق المال عنهم بان لم يسد بالتوزيع صدداً
بدى للاحوج والأوزع عليهم يشترط ما كان لهم ويصير الفاضل ديناً لهم ان قلنا ان مال التي للصالح
فان قلنا أنه ليس سقط فله المأوردى (فكأن) أطلق في الروضة ان من يحجز بيت المال عن عطائه
يقبى ديناً عليه لا على ناطقه (فصل) في الغنمة وما يشعبها (الغنمة) الخ ذكر كلفها فلا يتخصص
كذلك ولا يشافيه ما يأتي فيها يفعل فيه في الجهاد لأنه مع كونه غنمة اختص بمعار الحلال في أخذه
وقسمته تعذر انبان أحكام المال فيه فمزعهم شارح ان نحو الكلاب وجلد الميتة غير غنمة ليس الهلافة
في محله (حصل من) ما لكان له (كفار) أسلمين حربين (يقتل) ويحيا (لنحو) خيل أو ابل مثلاً من
ذمين فله لهم ولا يخمس والواو يعني أو فلا يراد بالماخوذ يقتل الرجال وفي السفن فله غنمة ولا يحيا
فيه أتماماً أخذه من مسلم مثلاً فمزعهم إذا لم يملكه كنداء الأسير ذابله كذا أطلقوه ويظهر ان
محله ان كان من ماله والأردن لما كره ويحتمل انه لا فرق لان إعطاءه عنه يتضمن هدر دخوله في ملكه
نظير ما يأتي في أمره عن زوج طلق قبل وطءه بل رجوع الشرط للزوج أو المصدق ويرد بانما احتجنا
للتقدير ثم لضرورة سقوط المهر عن ذمة الزوج ولا كذلك هنا لأنه لا شيء في ذمة الأسير فلا تقدير فغني
الرد هنا للحال جزاً وأما ما حصل من مرتبة في كالمهر ومن ذمين رد المهر وكذا ممن لم تبلغه
الدعوة أصلاً أو بالنسبة لغيره صلى الله عليه وسلم ان تسليدين حتى والأفوه وكري على ما قاله
الأذرى ويرده ما يأتي في الديان من وجوبه بنحو موسى قتله وهو صريح في عصيته فالوجه انه لا يملك
ولا يرد على التعريف خلافاً من مع ما مر بواجبه عند الالتقاء وقبل شهر السلاح وما سألوا فيه أو أهوه
لنا عند القتال فان القتال لما قرب وصار كالمحقق الموجود صار كأنه موجود هنا بطريق التوقُّع المثلثة
منزلة الفعل بخلاف ما ذكره بسبب حصول تخويفنا في دارهم فانه في ذلك المثلثة بطريق التوقُّع المثلثة
القتال فيه وسبب ان كون البلاد المفتوحة صلحاً غير غنمة بان خروجهم عن المال لنا بالكلية صبره
في حوزة تالاشية لهم فيه بوجه بخلاف البلاد فان يدهم باقية عليها ولو تغير الوجه الذي كان قبل
الصالح في تحقيق معنى الغنمة فيها ومز في تعريف التي عماله تعلق بذلك (فيقدم منه) أي من أصل المال
(السلب) بفتح اللام (للقائ) المسلم ولغو عوصي وقت وان لم يشرط له وان كان القتل نحو
فريسه وان لم يقتل كإقتضاه إطلاقهم أو نحو امر أو وصي ان قاتلوا أو عرض عنه للغير لالتحق عليهم من
قتل سيلاه عليه سنة فله سلمه نعم القاتل المسلم القتل الذي لا يستحقه وان خرج باذن الامام وكذا نحو مخذل
وعين * منه * قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً مشكلاً إذا قتل كيف يقتل فهو من مجاز الاول
وهو ظاهر قيل ويصح كونه حقيقة باعتبار أنه قيل بهذا القتل لا بشئ سابق ونظيره جواب التمسك من

(قوله) من بناء أو أرض انظر
الشجر مجشئ والظاهر أنها تابعة
للأرض (قوله) والخامس الأربعة
إلى الفصل في النهاية (قوله) أو قبل
تمام الحول عبارتها أو قبل تمامها
وبعد جمع المال فسطه له أو يعكس
فلا شيء انتهت وهي أو يبيع
* (فصل الغنمة) *
(قوله) ولا يرد على التعريف التي
في النهاية (قوله) أي من أصل المال
إلى قول المتن على المذهب في النهاية
إلا التمسك والأقوله وفيد الامام إلى
التمسك وقوله فرس وأغبره إلى قوله
لا * بخبر من واحدة والأقوله
ويكفي بها إلى المتن

عن المغالطة المشهورة ان اتحاد العدوم محال لان الاتحاد ان كان حال العدم فهو جمع بين التضييق
 احوال الوجود فهو تضييق الحاصل باناختار الثاني والاتحاد للوجود انما هو وجود معشارن لا متقدم
 فليس فيه تضييق للعامل (وهو ثاب القتل) التي عليه (والخف والران) وهو خوف طويل لا قدم
 له بلبس الساق (والآلات الحرب كدرع) وهو المسمى بالزبدية والالامة (وسلاح) فضته ان الله غير
 سلاح وهو كذلك وقد يطلق عليه وقيد الامام السلاح بما لم يزد على العادة وهو مخجل (ومركوب)
 ولوا بالقوة كان قاتل راجلا وعسانه يده مثلا وظاهر كلامهم هنا انه لا يكتفي اصابة غلامه حينئذ
 وان نزل الحاجة وعليه يفرق بينه وبين ما قاله في الجنبية بانها تامة لمركوبه فكتفي بافاده غيره ولا كذلك
 هذا (وسرج ولجام) ومقدومه ماز شوبت يده على ذلك لاجل القتال حسا (وكذا اسوار ومنطقة)
 وهميان بما فيه وطوق (وخاتم ونقعة معه وجنبية) فرس او غيره ولومن غير جنس مركوبه
 كراكب فرسه نحو ناقه او نعل جنب فيما يظهر لا أكثر من واحدة ولا دملركوبه والخبرة
 في واحد من الجانبين (نقاد) وان لم يدها هو على العتيد (معه) امامه واخلفه واتجنبه
 قولا لما في الحرز والروضة وأصلها بين يديه مثال ويحتمل ما على الارجح سلاح مع غلامه يجعله
 له يفرق بينه وبين ما في المركوب الذي مع غلامه بان ذلك يستغنى عنه كثيرا بخلاف سلاحه
 وان تعدد فكتنه بلفارقه (في الاظهر) لاتصال هذا الاشياء مع احدا جملة الجنبية (لاحقية مشدودة
 على الفرس) وما فهم من تقدمه متاع (على المذهب) لاتصالها عنه وعن فرسه مع عدم الاحتياج
 اليها وان اطلال جمع في الانتصار لدخولها نعم لوجعلها اوقية لظهور اتعدها ولها (واما يستحق) القاتل
 السلب (بركوب غربي يكتفي به) أي الكوب والفرار المسكين (شركاز) أسلى مقبل على القتال
 (في حال الحرب) كان اغري به كلبا أو انجما يعتد به وجوب طاعته ووقف في مقابلته حتى قتله بعراه
 لانهما خطر بروحه حيث سرق في مقابلته حتى عثره الكلب قاله الثاني وهو مخرج في الحاق ابن الرقة
 اغراء له وهو في نحو حصن لانهما لم يتطاطر بشئ أصلا وفي ان المراد انه وقف قريبا من الكلب حتى
 قتله حينئذ في مقابلته تصح بالوحدة قلنا ان القرب المذكور بالذوقية نظرا لثباته الكلب التي هو آلة
 للكفر فتعين الاذرع الثاني بعيد (فلورجى من حصن اومن الصف أو قتل ناغما) أو غافلا أو مشغولا
 أو نحو شخهم (أو أسيرا) اغريه والافسائي (او قتله وقد انهمز الكفار) بالكلية بخلاف ماذا اتعيزوا
 أو فهدوا ونحو خديعة ليشاء القتال ويظهر فيما انهمز واحد شخهم حتى قتله من تكا الغريفة
 ان له سلمه وان بعد من الجيش وانقطعت نسبتة عنه بخلاف المنهمز بانهمز جديسه لانه اذا غريه ثم رأيت
 الماوردى قال ان قتله وقول من الحرب تاركها فلا سلب له الا ان فرلان الحرب كزوفز والامام قال
 المنهمز من فارق العتيد مصر الامن تردد بين المسير والجمعة (فلا سلب) لعدم التغير بالنفس الذي جعل
 له السلب في مقابلته ولو ائخذته واحد وقتله آخر فهو للمخن لما باقي فان لم يقتله فلتاقي أو أمكه واحد
 ولم يمنعه الحرب فقتله آخر فله ما فان منعه فهي الآسرو لو كان أحدهما لا سلب له كخالد كان ما ثبت
 له لو لا المما ان غنمته وعبارة أسلمه من وراء الصف في ذف وراء لا يماها وفهم صورته بما ذكروه إلا ولي
 وقول السبكي ان هذا حسن لمن لا يلزم في الاختصار الايمان بمعنى الاصل من غير تغير والالتزام عجيب
 اذ من شأن التخصير تغيير ما اؤهم سيما ان كان فيما في زيادة مسئلة على ان اصف التزم التغيير في خطته
 خافه السبكي لا بل في سنيعة أصلا (وكفاية شره ان يزيل امتناعه بان يبقا) يعني يزيل شوه (عنيته)
 أو العين الباقية له (أو يقطع يد ويرجله) لانه صلى الله عليه وسلم أعطى سلب أي جهل لعنه الله
 لمخيه ابنه عزراء دون قتله ابن مسعود رضي الله عنهم (وكذا أسره) فقتله الامام أو من عليه أو أرقه

(قوله) قريبا من الكلب يقتضيه
 انه لو كان قريبا منه وعبد من الكافر
 ان الحكم كذلك وهو على توقف
 فالذي يظهر ويؤيد بقوله ووقف
 في مقابلته الخ ان العبرة بالثرب
 من الكافر حتى يقتض الخفاضة
 بالروح وعليه فيظهر ان نشاطه
 ان يكون يعمل باليد بسلاح الكافر
 ولو توشهم والله اعلم (قوله) ولو
 ائخذته الى المن في النهاية (قوله) فان
 منعه الخ مقتضى كلامه ان مجرد
 المنع عن الحرب كاف في تحقق
 الاثر والمصرح به في الاسنى
 والغنى والفرر بخلافه لانه لا يتم
 ذلك من ضبطه والا فليس بأسر
 حتى لو منعه واحد من الحرب
 وقتله آخر اشتركا وعليه ما المراد
 بالضبط فلجبر

أوفاداهم لاحق له في رقبته وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليهم (أو قطع يده أو رجله) أو قطع يدا
ورجلا (في الظهر) لأنه زال أعظم امتناعه وفرض بشانه هذا أو ما قبله نادر (ولا تخمس السلب
على المشهور) لا يتابع صحبته من جبان (و بعد السلب يخرج من رأس مال الغنمية حيث لا منطوع
(مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) من المؤن اللازمة للحاجة اليها ولا يتجزئه اخراجها وان منطوع
ولا يكثر من أجر المثل لأنه كولي التبع (تخمس الباقي) وان شرط عليهم عدم تخمسهم فيجعل
خمسه أقسام مساوية ويكتب على رقعة لله والصلح وعلى أربعة للغنائين وتدرج في بنادق ويرفع
فما خرج لله جعل خمس لخمسه الباقي في التيء كقال (خمس لاهل خمس التيء تسلم بحسب)
والاربعة الباقية للغنائين وتقدم قيمتها بينهم لحضورهم و بكرة تأخيرها لدار تابل يحرم ان طلبوا ويجعلها
ولو بلسان الحال كخمسه الأذرى وأهم المتن أنه لا يصح شرط الامام من غنم شيئا فهو له وفي قول يصح
وعليه الأئمة الثلاثة (والاصح ان النقل) يشق الفاء واسكانها (يكون من خمس الخمس المرسل للصلح)
لأنه المأثور كما عمن ابن المسيب وانما يجري هذا الخلاف (ان نقل) بالتخفيف بمعنى الواحد
وهو ما أشرع خطه والتشديد بمعنى أي جعل النقل بان شرط الثلث مثلا (بحسب غنم في هذا
القتال) وغيره ويعتبر الجهل للعاجلة أو فهمت السين امتناع التشليل مع الجهل بالتدريج غنم
وهو كذلك بخلاف ما اذا علم كقال (ويجوز أن ينقل من مال المصالح الحاصل عنده) في بيت المال
ويجب تعيين اندره اذا حاجب فلا غشار الجول حينئذ وما انتضاء كلام المتن من تخيير بين الخمس
ومال الصالحين على ما اذا لم يظهروا ان أحد هما أصلي والأخر منه فله (والنقل زائدة) على سهم
الغنمية (يشترطها الامام أو الأمام) عند الحاجة لمطلقا (لن يفعل) ولو غير معين (ما قبله بكناية
في التكثير) زائدة على بكناية الجيش كدلالة على قلعة وتحتسب سواء استحق سلبا أم
لا ولان نقل قيم آخروها ان يزيد الامام من صدره أثر محمود في الحرب كبراز وحسن اقدام وهو من سهم
المصالح الذي عندها ومن هذه الغنمية (ويجوز) الامام أو الأمير (في قدره) بحسب قوة العمل وخطره
ضد هما (والا خمس الاربعة) أي الباقي عنها بعد السلب والمؤن (عقارها ومقوله للغنائين) للآية
وفعله صلى الله عليه وسلم (وهم من حضر الواقعة) بمعنى قبل الفتح ولو بعد الاشراف عليه (بنية القتال)
عن سهم له كقيد به شارح وهو غير محتاج اليه لأن من يرتفع له من جملة الغنائين كيعلم بما يأتي
ثم رأيت السبكي صرح بذلك والمخذول والمرجع لانهما محتحق في القتال فلا يردان خلافا لبعضهم
(وان لم يقابل) أو قال وان حضر بنية أخرى لقول أبي بصير وعمر رضي الله عنهما انما الغنمية
لن شهد الواقعة ولا تخالف لهما من العصابة ولان القصد منه وجه الجهاد ولان الغالب ان الحضور يعجز اليه
ولان فيه تكثير سواء للمسلمين فعلم انه لو هرب أسير من كذا رخص بنية خلاص نفسه دون القتال
لم يستحق ان يقاتل لكن ان كان من غير هذا الجيش والاستحقاق على الاوجه ولو انهم جاز غير
متحرف ولا مختصر لم يسهل لم يستحق شيئا مما غنم في غيبته ولا رد خلافا لمن زعمه لان انهم أبطل نية
القتال فان عاد أو حضر شخص الواقعة في الاناء لم يستحق الاعما غنم بعد حضوره ويصدق متحرف لقتال
ومختبر لفته فربما يسميه ان عاد قبل انتضاء الحرب فشارك في الجميع والسر بالالمعومة من دار الحرب
ليكون البايع بها شريكا فيما غنمه كل والجيش واختلقت الجهة وغشيب البعد بينهم أمالم المعومة من
دار فلابد ان تكون الا ان تعاونوا واتخذوا منهم والجهة اذ لا يكونون كجيش واحد الانفاذ كرويلحق
بكل جاسوسها وحارسها وكنيتها ولا يرد واحد من هؤلاء على كلامه خلافا لمن زعمه أيضا لانهم في حكم
الخاصين (ولا يثنى لمن حضر بعد انتضاء القتال) لما مر (وفيما) لو حضر (قبل حيازة المال)

(قوله) ولو بان يضرب رأسه
فيذهب نواهما (قول المتن)
وبعد السلب الى قوله والنفا
رأى الى الخ في النهاية الا قوله وأهمل
المتن الى المتن (قوله) وان شرط
عليهم الانساب لهم (قوله) جعل
خمس لاهل خمس التيء تسلم بحسب
أيضا لا يعد (قول المتن) والنقل
الى قوله والا خمس الاربعة في
النهاية (قوله) أي الباقي في قول
المتن ولا يثنى الخ في النهاية (قول المتن)
ولا يثنى الى قوله ولا يجرى في النهاية

جميعه وبعد انقضاء الوقعة (وجه) انه يعطى لانه حق قبل تمام الاستيلاء والاصح المنع لانه لم يشهد شيئا من الوقعة (ولم يثبت معهم بعد انقضائه والحيارة ذقمة) أى حق قبل ملكه لاسيد كان الغنمة لاثلاث الابا بقتة وأخبار القتل (لوارثه) كإثر الحقوق (وكذا) لم يثبت معهم (بعد الانقضاء) القتال (وقبل الحيارة فى الاصح) لوجود التقضى للقتل وهو انقضاء القتال (ولومات فى) انشاء (القتال) قبل حيارة تسمى (فالمذهب انه لا يثبت له) فلاحق لوارث فى شيء أو بعد حيارة تسمى فله حصته منه وفارق استحقاقه لاسهم فرسه الذى مات أو خرج عن ملكه فى الانشاء ولو قبل الحيارة بانه أصل والفرس تابع لجاز يشاء سهمه للتبوع وممرضه وجرحه فى الانشاء لا يمنع استحقاقه وان لم يرج برؤيه والجنون والاعماء كالوث (والاظهر ان الاجير) اجاره عين (للسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتأجير والمخترق) كالحياط (يسهم لهم اذا قاتلوا) لانهم أولى من حضر بنية القتال ولم يقاتل أم أجزر الغنمة يستحق جزان قاتل أو وثى القتال كاجزوى القتال وأجزا الجهاد السلم لاسهم له ولا يرشح ولا أجرة باطلان الاجارة له مع اعراضه عن القتال بالاجارة المنافية له وهذا فرق بينه وبين نفعوا التجارة لانه لا تنافيه ومن ثم أثرت بنية القتال معها كما تقر (وللارجل سهم والفرس) وان غصب الفرس لغيره من غير حاضر ولا فائدة كالوضع فرسه فى الحرب فوجدته آخره قتال عليه فليسهم بالملك (ثلاثة) واحده له واثان لفرسه للاتباع واد الشخان وان لم يقاتل عليه بان كان معه أو يقر به من ذلك ولكنه قاتل راجلا أو فى سفينة تقرب الساحل واحتمل أن يخرج ويركب له فله يحتاج الهما ولو حضر بفرس مشترك اعطيا سهمه شركة بينهما فان ركبا هو وكان فها قوة الكر والفر سهمهما اعطيا أربعة أسهم سهمان اهما وسهمان للفرس والافهمان لهما فقط نعم ينبغي ان لهما الرضخ كالأغشاء فيه ولو غرز اخو صبيان وعيدونسا فغير بينهم ماعدا الخمس بحسب ما تشبهه الرأى من تساوي وتقسيل ما لم يحضرهم هم كمل والا فاهم الرضخ وله الباقي وقضية ما تقر ان الفدين لو حضر وامع مسلم كان لهم بعد الخمس الرضخ والباقي للمسلم وبه يصرح قول الروضة وأما اذا كان مع أهل الرضخ واحد من أهل الكيل فتعيره بأهل الرضخ هنا شيئا ذكره قبله العيدونسا والصبيان للقتيل له للتشديد وهذا يبين أن الاصح من وجهين فى النهاية ليرجح ابن الوقعة وغيره منها شيئا فاما غنمه مسلم وذى كملان انه تحسب الكل ثم للذى الرضخ لا غير ويوجه بان كونه تابعا للمسلم أولى من كونه مساويا له (ولا يعطى) من معه أكثر من فرس (الانفس واحد) للاتباع (عربا كان أو غيره) كبرزون وهو ما ألوه أعجميان وهجين وهو ما ألوه عربى فقط ويطلق أيضا على الشيم وعربى أمه أمه ومعرف وهو عكسه ويطلق على غير الفرس أيضا فى القاموس المرف كعس مايدان البهجة أى أمه عربية ألوه لان الاقارب من قبل الفعل والبهجة من قبل الاصل ذلك اصلاح الكل للكر والفر وتفاوتها فيه كثناوت الرحالة (للابر وغيره) كقبيل وبغل اذا تلحق صلاحة الخيل نعم يرشح لها ولا يبلغ سهمهم فرس وبشاوت بينها وأغلاها النيل بالغير قبل الابا بقتة فيقدم على النيل وفيه نظر فالبغى فى الجمار على الارجح (ولا يعطى لفرس) لانتفاعه فيه كصغير وهو ما يبلغ ستة (أو أخف) أى مهر ولأحق به الأذرى الحرون الحورج (وما لغشاء) بغض الجمعية والمداى نعم (فيه) لثوبه وهرم لعدم فائدته (وفى قول يعطى ان لم يعلم نبي الامير عن احضاره) كالشيخ الهم وفرق الأول بان هذا يتبع برأيه ودعاه والكلام فى السهم أما الرضخ فعطى له أى ما لم يبلغ النبي عن احضاره فيما يظهر اذا لا يدخل الامير دار الحرب الا فرسا كمل ولا يؤخر طر وقحفه وممرضه وجرحه انشاء القتال كمل بالاولى مما حرق فى موته (والعبد والصبي) والجنون ولو غير عيزي (والمرأة) ومثلها الخنى ما لم يثبت كونه

(قوله) والجنون والاعماء الخ
فلو جاز بعد انقضاء القتال ولو قبل
الحيارة استحق سهمه من الجميع
أوفى أناته وقبل حيارة تسمى فلاحق
له او بعد حيارة تسمى استحق منه
قبل جنونه لا بعد فلا يستحق منه
شيئا هذا المقتضى تشبهه بالوث
وهو واضح فى الثالث بالسبيل
حين يعرضونه فان عدم استحقاقه
منه مطلقا باطل قطعا فيما يرشح له
وانما يتعد النظر فيه هل يرشح له
او يسهم أخذ ما يأتى فى ذى رشح
زال نصه فى انشاء القتال فانه يسهم
لما جاز قبل زوال نصه فليس له
لما جاز قبل زوال نصه فليس له
(قوله) وان غصب الفرس وقضية
مقتضى فى النهاية (قوله) أى مهر
الى قول المتن والعبد فى النهاية
فعطى له فاهم ولو هو ما
لا ينف فيه بوجه من الوجوه وقد
يوجهان فيه كثيرا للسواد وقد
يشكل عليه ما فى فى نفعو العبد
والصبي انما غش الرضخ له حيث كان
فيه نفع (قوله) اذا لا يدخل تأمل
تطيعه على ما دلوه

والأعبي والزمن وفاد الأطراف والتاجر والمختر إذا لم يشأ ولا نوباً التنازل وقد يشكل الزمن بالنسخ
 الهم لأن يفرق بان من شأن الزمن نقص رأيه بخلاف الهم الكامل العقل (والذي) والحقبة
 معاهد ومستان وحرق بشرطهم الآتي (إذا حضروا) ولو يفرغ من سيد وزوج وولي (فهم) أن كان
 فهم نفع ولم يكن للعلم منهم سلب (الرضخ) وجواباً للتأني في ذلك وما لسن سيد وترد في البعض
 ورجح الأذرى وغيره أنه كان من الأذى وغيره أن كانت مهابأة وحضري فوته أسهم له والارض
 لأن النعمة من باب الاكتساب والرضخ أن أن كانت صرف له في فوته أو القسم له بقدر حشرته
 وأرضخ لسيد بغير رقة والذي يخففه أنه كان لنقصه فيكون الرضخ منه وبين سيده ما لم تكن مهابأة
 ويحضر في فوته فيكون الرضخ له لو كان النعمة اكتساباً لا يقتضي الخافه بالأحرار في أنه يسهم له
 لأن السهم إنما يكون للسكاملين وليس كذلك (وهو دون سهم يعينه الأمام في قدره) لأنه لم يرضه
 بتعديده بقاوت بين مستحبه بحسب تفاوت نفعهم ولا يبلغ رضخ راجل أو فارس سهم راجل ويظهر
 في رضخ الفرس أنه لا يبلغ سهمي الفرس الكامل ولا يبلغ سهم الفارس اعتباراً ^أشكل بحسبه
 (ومحله) الأخماس الأربعة في الأظفر لأنه سهم من النعمة نسباً استحقاقه حضور الوقعة (قلت) إنما
 يرضخ لذي) ومن الحقبة (حضر بلا أجرة) ولو بعتالة والأفلاشي له غير هاجر ما لو ان زادت في سهم
 راجل وجازت الاستعانة به (وبان الأمام) أو الأمام (على الصبح) والأفلاشي له بل يعززه
 أن أي ذلك تعدية (والله أعلم) وباختاره والأفان أهله الأمام أو الأمام على الحضور فله أجرة
 مثله ولو زال نص ذى الرضخ بنحو أو سلام وعقوب بلوغ إنشاء القفال أسهم لهم ولو ما حصر قيل زوال
 بقصه فيما يظهر أو بعده فلا ولو قيل الحياز فيما يظهر ثم رأيت كلام الروضة مصرحاً بذلك

كتاب قسم الصدقات

أى الزكوات المستحقها وجمعها لا اختلاف أنواعها سميت بذلك لأنها صدق بأذلها
 وشبهها للذل وضعد كذا في فضل آثر الباب ورتهم على ما أتى مخالفان ابتدأ بالعمل لتقديمه
 في القسم ليعلم أنه أخذ عونا تأسيساً بالآية المشار فيها بالأم الملائكة في الأربعة الأول في الخلق ملكهم
 ونصرفهم وفي الظرفية في الأربعة الأخيرة إلى تسيده بالصر في ما أعطوا لأجله والاستدعى
 ما أتى وبإول الجلب لتيسر اشتراكهم على السواء فلا يجوز حرمان بعضهم ولا إعطاؤه أقل من النعم على
 ما أتى أيضاً أو ما قول المخالف القصد مجرد بيان المصروف فيوزع المائلز كانه نصف بل الواحد منه
 كقصر فهو مخالف لشهادة اللغة احتياج له ليل الأذلا أعرف للشارع فيه يجب حمله على اللغة وما
 يصرح بما قلناه الاتفاق في نحو الروضة أو الوقت أو التذرة أو الأقرار بدموعه وبكر شيء على أنه
 يصر في الهم على السواء ذكر أكثر الإجماع كالمختصر هذا هنا لأنه كاشية بجمع الأمام مفرقة
 وأقلهم كالأمر أحراراً تعلقه بها ومن ثم كان أنسب وجري عليه في الروضة (الفقير من المال)
 جميل هذا ما قلناه لم يذكر ما ربط انتهى وليس في محله لنساء زعم التفتل على زعم أنه لم يذكر ما ربط
 فإن أراد رابط الثوري فليس هنا ما يحتاج إليه فيه والأعزى فهو مذكور بل متكرر في كلامه
 الآتي وبفرض أنه لم يذكر ما ربط من أن هؤلاء الاستيفاء القياسية هم المستحقون لهذه الصدقات لم يكن
 مغتلاً لأن دلالة السياق محكمة وهي قاضية بعدم له أدنى ذوق بان المرواد بفتحها المستحقها وأنهم
 المبيشون في كلامه (ولا كسب) حلال لا توبه (شع) جميعها أو مجموعها (موقعاً من حاجته)
 من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد منه لنفسه ومجونه الذي تكمه مؤنته لا غيره وإن اقتضت العادة
 انتفاعه بخلاف بعضهم وكأنه توههم من كلام السبكي الآتي رده على ما يليق به وبهم من غير اسراف

(قوله) فيكون الرضخ منه المهابأة
 الصنيع بنفسه المهابأة
 وحضري فوته سيده قسمهم ما وهو
 بعد خارج عن قياس الظاهر
 فليراجع وليرجر
 * (كتاب قسم الصدقات)
 (قوله) قبل هذا ما قلت في قول المتن
 ولا يمنع في النهاية إلا ما سلمه عليه
 (قوله) وإن اعتاد السكن بالأجرة
 قال السبكي فلو اعتاد السكن بالأجرة
 أو في المدرسة فظاهره خروج عن
 اسم النقرة بغير السكن كذا في
 الاستي والمغنى والنهاية أقول ما ذكره
 في ساكن المدرسة واضح لكن
 ينبغي أن يكون محله ما لا يتجش
 لا يخرج منها كأن يتجرى عادة
 النظر مثلاً بأخراج المستحق من غير
 حجة والأقاني فيه نظير ما ذكره
 الشارح رحمه الله في الزوجة البكوية
 باسكان زوجها وكذا ما ذكر في ثمن
 السكن أن فرض أنه لو تخبر به
 أو اشترى به ضمة كان الربع كافياً
 لأجرة السكن وسائر المئون والمبايع
 الموقع منها والألوفرض أن المتحصل
 منها بما في الأجرة فقط فالتول
 بأنه حينئذ يخرج عن الشرع مثلي
 جداً وقد يؤخذ بما ذكرته الجمع
 بين كلام السبكي والنظر في مسكنه
 كالشارح ثم في النظر في موضع
 الخناج إلا أن يكون بحيث لو بيع
 واشترى في ثمنه لكفاه الربع لأجرة

ولا يتبرك يحتاج عشرة ولا يتعد الأدرهم وقال الحاملي الأثلاثه والقاشني الأربعة واعترض بأنه يقع موقعا وقضية الحد أن الكسوب غير قبيح وإن لم يكتب وهو كذلك هنا وفي الحنفية بعض صورته قبيح وفيه تلمذة نفقة فرعه بخلافه في الأصل المنق عليه لحرمة كيان أن وجد من يستعمله وقدر عليه أي بأن لم يكن عليه فيه مشقة لا تتحمل عادة فيما يظهر وحل له تعاطيه ولا به كيان ولا أعطى وأن هذا المال الذي عليه قدره أو أقل يتقدر لا يتخرج عن الشتر ولو حال على المعتمد غير قبيح أيضا فلا يعطى من سهم الفقراء حتى يصرف ما معه في الدين وزاع الرافعي فيه الناشئ عن تناقض حكمي عنه هنا وفي العتق بأنه ينبغي أن لا يتبرك كمنع وجوب نفقة القريب وزكاة الفطر من دود بان منعه للظنرة تناقض أمر أي وعلى المنع بشرق بأن تلك ماسة في مقابلة طهرة البدن وهو ليس من أهلها لتعلق الدين بالذمة وما هنا ملحظة الاحتياج وهو قبل صرف ما يده غير محتاج وبأن نفقة التبرك يجب مع الدين كما ذكره في النكاح فوجب الزكاة فيه ونفقة القرب مع بقية تقضيان الغني ثم هذا الحد لا يغير الزكاة لا لقبر العرا والعاقة ونفقة المومن وغيرهم مما هو معلوم في محله ومن له عتار تنص دخله عن كنيته قبيح أو مسكين بناء على ما يأتي أنه يعطى كناية العرا والغالب نعم أن كان نفسا ولو باع حصل به ما يكفيه دخله لزمه سبعة على الأوجه (ولا يمنع الفقر) والمسكنة كيان (مسكنه) الذي يحتاجه ولا بد وان اعتاد السكن بالاجرة بخلاف ما لو نزل في موقوف لا يستحقه على الأوجه فهم ما لأن هذا كمالا بخلاف ذلك وبتردد النظر في مكفية ساكن زوجه هل تكفي بيع دارها فيما لم يكنها الزوج أباه لاها مربعة عنه الآن كالساكن بالموقوف أو بشرق يتقوى بين مامر في نظيره في الحج بأنه غطر بقدر على طلاقها متى شاء كل محتمل والثاني أقرب وبشرق يتقوى بين مامر في نظيره في الحج بأنه غطر فيه لصاحبة الرهنة دون المستبدل دليل ان يكفي بيع سبعة ورأس ماله بخلافه عند دليل النظر للسنة أو النحر والغالب (وشابه) ولو لتجمل بها في بعض أيام السنة وإن تعدت أن لا تقته أيضا على الأوجه خلافا لما يوجبهم كلام السبكي ويؤخذ من ذلك صحة إقصاء بعضهم بأن حل المرأة اللاتين بها المحتاجة لتزني به عادة لا يمنع فقرها وفقره المحتاج لعدم ثبوته ولو لم يمتنع أن اختلث مروة ثم خدمته لنفسه أو شقت عليه مشقة لا تتحمل عادة وكسبه التي تحتاجها ولو نادر العلم شرعى أو لاله كتواريج المحدثين وأشعار خيال الغويين ولو مرق في السنة أو لطلب أو وعظ لنفسه أو غيره ولو تكرر عنده كتب من فن واحد بقيت كلها المدرس والمبسوط لغرض فيبيع الموحز إلا أن كان فيه ما ليس في المبسوط فيما يظهر أو نسخ من كتاب في له الأصح لا الحسن فإن كنت إحدى السخيتين كبيرة الحجم والأخرى صغيرة بقيت المدرس لأنه يحتاج لحل هذه إلى درسه وغيره يبقى له أصحهما كأمير وألة المحترف تكيل جندي ممرز في سلاحة إن لم يعطه إلا ما يدهلها من بيت المال كهو ظاهر ومنطوع احتاجها موقوفه عليه الجهاد فنظر مامر في الفلاس مع ما يأتي في حجة هنا مامر عن السبكي وغيره بقده ومن تفصيل المصنف وثن ما ذكره من مام مع مام إعطاء ما لا يتبرك حتى يصرف فيه مام بتيه بنفسه قوله لهم أيام السنة ولو مرق في السنة أنه لو كان يحتاج لبعض الشباب والكتب في كل سنتين مرة مثلا لبقين له وهو مشكل فاعل هذا مبنى على إعطاء السنة قولنا الآتي في بحث المسكين والمعتدلي آخر مصرح فيه (وماله الغائب في مرحلتين) أو الحاضر وقد قيل فيه (وماله المؤجل) لأنه معسر الآن فهم ما وإن زاع في الأولى جمع فأذا حتى يصله أو يتجمل ما يبعد من يشره على الأوجه لا غني فلا نظر لاحتمال أنه ما بقي ذمته معلنة (وكسب لا يليق به) شرعا أو عرفا لمخرجه أو لخلاله عروته لأنه حينئذ كعادهم كقولهم يتجد من يستعمله الأمن ماله حرام أي أو فيه شبهة قوية فيما يظهر وافق الغزالي

مسكن لا يثق به ولا يخرج من حد الفقهر هل يستحق الحكم كأمير أولا محل تأمل والثاني أقرب إلى الحلانهم وعلمه فقد بشرق بأن فيما ذكر مفارقة للأول وفيه مشقة لا تتحمل عادة فليأمل (قوله) ولو لتجمل إلى قوله ككوتور في النهاية (قوله) أن لا تقته من حيث حسنهما أو من حيث تعددها فيما يظهر (قوله) كبيرة الحجم كمن المراتد كبرية حتى الأسع والأفلا حاجة إليها سم ولأن أن تقول الحاجة إليها من حيث وضوح الخط غا لباق ككبر الحجم وإن فرض تساويهما في الصحة نعم أن فرض أهم الاتيين عن صغيرته بوجه أنه بقية الصغيرة فقط ثم يتردد النظر في الطالب لاحتياج لنقل نسخة إلى محل الدرس ليقرب منها على الشيخ أو لبراجها حال المذاكرة فهل يتدبانه أيضا أو بشرق يعوم منع المدرس بالنسبة إليه كل محتمل والغالب إلى الأول أميل وإن كان الثاني لكلامهم أقرب (قوله) وألة المحترف إلى التنبيه في النهاية لا قوله ومن تفصيل المصنف (قوله) أن لم يعطه إلا ما يدهل يستمرط الاعطاء بالنعل أو يكتفي بجوابان عادة إلا ما يدهل ما ذكره عند الحاجة إليه محل تأمل ولعل الثاني أقرب والله أعلم (قوله) ومن تفصيل المصنف عبارته هنا لئلا يباع المصنف مطلسا كما قاله العبادي لأنه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان يجعل له حافظ به تركه

(قوله) وتعين عليه الجهاد فبقال
 مواجه اشتراط التعيين هنا خلافا
 في العلم مع ان كلاهما فرض
 كفاييل ربما يقتضى كلاهما في
 كتب العلم أنها تأتي ولو كان العلم
 مندوبا فلتأمل والفرق بين ما هنا
 وبين ما في المفلس واضح فان ذلك
 حق آدمي فاحطط له اكثر ثم رأيت
 كلام المشرح الآتي في الغارم يؤيد
 الفرق (قوله) أو الحاضر الى قول
 المتن ولا يشترط في النهاية الا قوله
 ويطبق الى قول المتن والكسب
 (قوله) أو شبهة فبقال ينبغي
 أن يكون محله اذا سلم مال الزكاة
 منها أو كانت فيه أخف والله أعلم
 (قوله) ارشاده للاكمل لان يقول
 ان فرض ان الكسب يتل بمروءة
 فاني يكون اكمل بل لا يكمل فيه
 حينئذ بالكتابة وقد اختلف أصحابنا
 في تعاطي غارم المروءة هل هو حرام
 أو مكروه على أوجه أوجهها انه
 اذا كان متحلا للشهادة حرم لان
 فيه اسقاط حق الغير والا كره كما
 سيأتي في كلامه رحمه الله تعالى
 وان فرض انه لا يتل فهو متعين
 لا اكمل اذا لبسوغ الصرف له
 حينئذ من الزكاة فتأمل (قوله)
 وأمكن عادة ما شئت منه أوله فنته
 حينئذ قصر الادلة في الاشتغال
 به للحصول الثواب له فيكون
 كقوافل العبادات (قوله) أصل
 او فرع الى قول المتن والسكنى في
 النهاية (قوله) ما يغنيه يقتضى أن له
 ان يعطيه منه ما يغنيه وقوله لانه
 الخ يقتضى خلافا لانه فيذكر
 اسقاط لبعض النفقة عن نفسه

بان أرباب البيوت الذين لم يتجرعوا دهم بالكسب لهم الاخذ وكلامهم يشمله لكنه قال في الاحياء ان ترك
 الشريف نحو السخ والتخيلة عند الحاجة حقا وعرونة نفس وأخذها الا وساخ عند قدرته ان ذهب
 لمروءة انتهى فان أراد بذلك ارشاده للاحكام من الكسب فواضح او منعه من الاخذ فالوجه الأول
 حيث أخذ الكسب بمروءة عرفا وان كان نسخا لكتب العلم (ولو اشتغل) بحفظ قرآن او (يعلم)
 شرعي ومنه بل أهمه في حق من لم يرزق قلبا سليما علم الباطن المطهر للنفس عن أخلاقها الرديئة
 أو ألقاها أو أمكن عادة أن تأتي منه تفصيل فيه ويحقق بذلك الاشتغال بالصلاة على الجنائز
 بجامع انه فرض كفاية أيضا وقوله بالنوافل يفهمه (والكسب) الذي يحسنه (يعتبه) من أصله
 أو كاله (ق) هو (قشر) فيعطى ويترك الكسب لتعدى نفقه ومجموعه (ولو اشتغل بالنوافل) من
 صلاة وغيرها وقول بعضهم المطلقة غير صحيح بل فرض تعاضل رتبة وكسب يكفيه كلف الكسب
 كما يعلم من القلة الآية (فلا) يعطى شيئا من الزكاة من سهم النقر وان استغرق بذلك جميع وقته
 خلافا لما قال لان نفقه قاصر عليه سواء الصوفي وغيره نعم لو نذر رسوم الدهر وانعقد نذره ومنعه صومعه من
 كسبه أعطى على الأوجه للضرورة حينئذ كالواجب للاحتياج للسكاح ولا شيء معه فيعطى ما صرفه فيه
 (ولا يشترط فيه) أي الفقير (الزمانة) بالفتح وقشرت بالعاقبة بما يتعد الانسان وطبهاه أن المراد
 بها هنا ما يتبع الكسب من مرض ونحوه (ولا العتف عن المستلة على الجديد) فهم الصادق
 باسم النقر مع ذلك وانما ظاهر الاخبار لانه صلى الله عليه وسلم أعطى القوى والسائل وتصدقها كما
 يعلم بما يأتي أول الفصل الآتي (والسكنى) بتفقه (قرب) أصل أو فرع (أو زوج ليس فقيرا) ولا مسكنا
 (في الاسم) لاستغنائه ولا نفق وغيره الصرف اليه فقير الفقر والمسكنة تعلا يعطى المنفق تر به من سهم
 المؤلفة ما يغنيه عنه لانه بذلك يسقط النفقة عن نفسه ولا ان السبل الاما زاد بسبب الفقر واجدهما
 بالنسبة لكفاية حقوق الاخذ من لا يلزم المركز انفاقة ولو سقطت نفقتها بشئ لم تعط لتعذر تعالى
 النفقة حالا بالطاعة ومن ثم سافر بلاذن أو معه ومنها أعطيت من سهم الفقراء أو المساكين حيث
 لم تعد على العود حالا لغزرها وكذا من سهم ابن السبل اذا تركت الفقر وعزمت على الرجوع
 لانها المعصية قيل قول أصله لا يعطيان من سهم النقر أو صوب لان الشريف فقير لصدق الحد عليه
 لكنه انما لم يعط لكونه يعطى القادر الكسب وأما الكيفية فنفقة الزوج فنية قطعها بما تملكه
 في ذمته انتهى وهو ممنوع بل الوجه ما سلمه المصنف لان من منع أصله هوهم ان الحد غير ما يغني بالنسبة
 للشريف لما قررده المعترض انه فقير ولا يعطى وليس كذلك بل هو غير فقير لان قدرته بعضه كقدرته
 لتزله منزلته فاسلكه المصنف فيه أدق وأصوب وأهم قوله المسكين ان الكلام في زوج مفسر ما معسر
 لا يكفي فتأخذ تمام كفايتها بالفقر ويؤخذ منه ان من لا يكتمها ما وجب لها على الوسر لكونها
 أسكوة لتأخذ تمام كفايتها بالفقر ولو منه فيما يظهر وان الغائب زوجها ولا مال له ثم قدر على
 التوصل اليه وهجرت عن الاقارب تأخذوه ومخبر ثرأت الغزالي والمصنف في فتاوه وغيرهما
 ذكر ما موافق ذلك من أن الزوج أو البعض أو أسر أو غاب ولم يترك منفصلا ولا يمكن الوصول اليه
 أعطيت الزوجة والقرى بالفقر والمسكنة والمعتدة التي لها النفقة كالتي في العمة ويسن لها
 أن تعطى زوجها من زكاتها ولو بالفقر وان أنفقها عليها حلالا فالشأن للحدث بنزير زوجة ابن
 مسعود رضي الله عنهم ما في البخاري وغيره (والمسكين من قدر على مال أو كسب) حلال لا تقبى
 (فيهم موقعا من كفايته) وكفاية موقعة من مطعم وغيره بمعامرة (ولا يكفيه) كن يحتاج عشرة
 فيحدث ثمانية أو سبعة وان ملك انصبا أو نسبيا ومن ثم قال في الاحياء فقيدك الشاؤون فقير ولا عليك

وكذا لا يخبر ان فان اشتراط كون اعطاءهما أهل من بحث جش يعني عن اشتراط الاحتياج اليهما
 (وارتباط المبكوتين) كافتسهم الابد اكثر اهلها وقال مالك وأحمدهم رقاء يشترون ويعتقون وشروطهم
 صحة كائهم كسب يد كخر ج من علي عتقه باعطا مال فان عتق بما عتقته وأداه فهو غارم وأن لا يكون
 معهم وفاء بالمجموع قدر واعل الكسب لاجل حلول النجم وتبعها بطرق العتق لشوف الشارع اليه
 وبه فارق الغارم ولا اذا للسيد في الاعطاء واذا استعصا كالبعض من كان أوصى بكاتبه عبد فيجزئ الثلث
 عن كالم يعط. وقيل ان كانت مهاباة أعطى في نوبته ولا فلا واستعصا ولا يعطى مكاتبه من كانه
 ويسترد منه ان في أوعق بغير المعطى في غير ما أتى في التنبه الآتي نعم ما أتفته قبل العتق بغير المعطى
 لا يغرم بدله لانه حال التلقة كان ملكه وانما من من انشاقه في غير العتق وان كان له كسب لكن
 قبل كسب ما عليه لانه بعد لم يقوى ظن حصوله لشوف اليه الشارع (والغارم) المدين ومنه
 كالمسك كاستدان النجوم وعقوث (ان استدان لنفسه) أي لغرضها الاخرى والذنبوى
 (في غير مصبة اعطى) وانصرفه فلولو يثبت اذا علم قصد الاباحة أولا ان قصد فيه شيئا أي
 بل لا بد من نيته فان قلت من أن علمها بذلك قلنا ان تعد القرائن المفيدة له كالعاسار (أو) استدان
 (العصبة) يعي اولزم فتمت من بسبب صهي به وقد صرفه فيها كأن استدنى خيرا في ذمته كذا ذكره
 الرافعي وهو شكل لانه اذا استأها أو تلقت لها بلزم ذمته شيء الآن يعمل على كذا اشتراطها وقضها
 في الكسب ثم أسلم فيستقر بدلها في ذمته او يراد من ذلك ان استدان شيئا بقصد صرفه في تحصيل خير
 وصرفه فيها فلا استدانة هذا القصد مصيبة وكن أن تأمل فمال غيره عمدا أو اسرف في التفتة وقولهم
 انصرف المالى في الذلت المباحة غير صرف محله فين يصر من ماله لا بالاستدانة من غير رجاء وفائه
 أى حالا فيظهر من جهة ظاهر مع جهل الدائن بحاله فان قلت أو لا يدهذم بتبديلا اسراف قلت
 المراد بالاسراف هنا الرائد على الضرورة أما الاقتراض للضرورة فلا حرمة فيه كالمظهر من كلامهم
 في وجوب البيع للظطر العسر (نالا) يعطى شيئا لتقصيره بالاستدانة للعصبة مع صرفه فيها (قلت)
 الاصع يعطى اذا تاب) حالان غلب ظن صدق في نوبته (واعله أعلم) وكذا اذا صرفه في مباح كعكسه
 السابق ويظهر ان العبرة في العصبة بعقد المدين لا غيره كالشاهد بل أولى ولا يعطى غارم مات
 ولا وفاء معه لانه ان عصي به فواضع والا وهو غير محتاج لانه لا يطالب به كذا أطلقه شارح وبتعين محله
 على انه لا يحس بسببه عن مقامه العكس على خلاف فيه وأعد المظالبة به حتى لا يؤخذ
 من حسنات المدين للدائن فلا دلة تقضى خلافه وعلى غير المستدنى لنفسه عام كبقية أقسام الغارم
 الآتية ثم أربأ بعضهم حزم باستثناء بعضها فقط وهو المستدنى للاصلاح وما ذكره أولى حلا على هذه
 المكرمة (والأظهر اشتراط حاجته) بان يكون بحيث لو قضى ذمته ما عمتسكن كرجاء في الرونة
 واسها والمجموع فترك له مما معه ما يكفيه أى الكفاية السابقة للعلم بالغالب فيما يظهر ثم ان فضل
 معه شيء صرفه في ذمته وقم له باقية والا قضى عنه الكل ولا كيف كسب الكسب هنا لانه لا يقدر
 على قضاء ذمته من غالبها الا تدريج وفيه مخرج شديد وظاهر كلامهم هنا انه لا يكتفى عاص
 بالاستدانة صرفه في مباح أو تاب فان في الخلافة السابق في المجلس بل أخذ بعضهم بمجاهة ان شرط
 ذلك أن يصر في مصيبة ولا شوب ولكن أن يفرق بين البابين بان ذلك حق آدمي فعاظ فيما أكثر (دون
 حلول الدين) لانه لا يسيى الآن مدنا (قلت) اصح اشتراط حلوله والله أعلم لعدم حاجته اليه
 الآن (أو) استدان (لاصلاح ذات الدين) أى الحال بين القوم بان يخاف فتنة بين شخصين او قسطن
 تنازع في قبل اموال متلف وان عرف قائله او تلته فبستدنى ما تسكن به الفتنة ولو كان ثم من الاتحاد

كانوا يعطون في أول الاسلام ثم لما اعزاه
 الاسلام استغنى عنه فلا يدخله شيء مما ذكرناه
 (قوله) واردة لاجتماع الخ يقتضى ان يصح لكسبه
 بعد رد مقتضى ما نقله عن المجموع انه لا يصح
 فأنشأ (قوله) لان الاول في معنى العامل والآخر في
 كون الاول يعطى من سهم العامل والثاني من
 من سهم الغازي وليس كذلك (قوله) وشروطهم
 لاولين ايضا ما وقع أيضا هنا (قوله) وشروطهم
 صحة كائهم الى التفتي النهاية الا انه لو قيل الى
 قوله ولا يعطى (قوله) أي لغرضها الاخرى مع جهل
 قوله كذا أطلقه شارح في النهاية الا انه لو قيل
 الدائن يحال (قوله التول) الوعصة فلا للسف
 النسخة التي شرح عليها المختار المحلى وساجدا
 الغنى والها في قوله قال الغنى واستدرا كلها
 بوجه مجموع مفهوم الشرط من قوله ان استدان
 في غير مصبة فانه ينهم ان المستدنى لعصبة
 لا يعطى مطلقا ولعل التفتي في الرونة عن الحرم
 بأن لا يعطى ومراعاة ما قلناه في مفهوم اه وان
 ان تقول ما على هذه النسخة فهو من قبيل
 فلا يعترض به والغرض من الاستدراك باله
 الاعتراض وان اقتضى ما نقل عن الرونة خلافه
 الا ان يعمل على كذا فتح مقتضى ما نقل عن شراءه
 حينئذ مصيبة وهو محل تأمل وقوله وورد الخ
 فيه انه ما قلناه وقوله في ذمته والحال ما ذكرنا من
 (قوله) أو اسرف في التفتة أى قد استدان هذا
 التصد كالمظهر (قوله) وفائه أى حاله المراد
 حال الاستدانة او حال الصفوف والذى يظهر ان
 كلامهما يعتبر بالسبق لا أنشيف اليه فيعتبر بحال
 الاستدانة رجاء الوفاء عند حلول الصف
 رجاء وعنده ثم في النظر في الوجهل الدائن حاله
 واتى الرجاء حال الاستدانة هل يصح العقد مطلقا
 محل تأمل (قوله) المراد بالاسراف الرائد على
 الضرورة هل المراد بالضرورة ما يبدد الرزق وما
 يليق به عرفا محل تأمل وعلى كل قول يتبدل الاخذ
 بما يحتاج له خاصة بخصوصه كيوم فبوم لانه أمر متروك

من يسكنها غيره (أعطى) ان حل الدين هنا بضاعى المعقد (مع الغنى) ولو بقعدوا للائحة الناس من هذه المكرمة (وقيل ان كل غنى بقعد فلا) يعطى الخلفى سرفه الى الدين ما يتل المروءة وقرىبان المخط هنا الجمل على مكارم الاخلاق الشائقة باله لافرق واهم ذكره لاستدانة المال عليها العطف كما تشرأه لو أعطى من ماله لم يعط ومثله ما لو استدان وفي من ماله ومن الغرام الضامن لغيره فيعطى ان كان المشقون حالا وقد أعسر او ضمن بالاذن أو أعسر هو وحدثان لم يضمن بالاذن ومنه من استدان لثمن عماره مسجود وقرى شيف ثم اخلفوا فاحلقه كثير من ابن استدان لنفسه ورجع جمع متأخرون وآخر من استدان لاصلاح ذات الدين الا ان غنى شيف ورجع بعضهم ولو ربح هنا لا أثر لغناه بالتقدير أيضا على هذه المكرمة العام فقها لم يعد وواضع ان الكلام فيمن لم يملك حصته قبل موته لكونه من المحذورين الذين ملكوها له تنه ولا تبغى على مكاتب اكتب قدرا ما أخذ الصرف فيما أخذه لهم وكذا الفاسم وابن السبيل يتخلف ما اذا ارادوا ذلك قبل اكتب ما يبيع وان توقف لهم كسب على الى الاوجه ويظهر ان هذا بالنسبة لا أخذ ماله اذ فيه اربع اقسام فمجرد الدفع وان لم يصرفه لا أخذ فيما أخذه ويتخلل خلافه (وسئل الله تعالى غزاة لاقى لهم) أى لاسهم لهم في ديوان المرتبة بل هم منتزعة يغزون اذا نشطوا والا فهم في حرمهم وصنائعهم وسئل الله ونشأ الطريق الى الموصله تعالى ثم كثر استعماله في الجهاد لانه سبب للشهادة الموصله الى الله تعالى فوضع على هؤلاء لانهم جاهدوا لاقى في مشال فكانوا افضل من غيرهم وتفسير احمد وغيره الخافسما عليه اكثر العيال بالمال خدب فيه اجابوا عنه أى بعد تسليم محتمه التي عزمها الحالك كوالا فقد طعن فيه غير واحد بان في صدقه مجهول وان فيه شفعة مدلس وان فيه انظر الما بالانغاع لم يعمى بذلك وانما النزاع في سبيل الله في الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة الاخنة وذكرها الغزاقى في سبيل الله سرح في ان الماردم فيها من ذكرناه على ان في أصل دلالة ذلك الحديث على مدعاهم نظرا لان الذي فيه اعطاء يعبر بصدقة في سبيل الله كفى رواية او اوصى به لسبيل الله كفى اخرى لم يبح عليه ففرض ان يعبر كانه يحتل ان معطاه فسيرأونه انركه من غير تملك ولا تلك (فيعطون مع الغنى) اعانهم على الغزو ومنه أنه لا حظ لهم في التي كمالا حظ لاهله في الزكاة الاعلى ما من فهم عن الامام وغيره فان عدم وانظر ان الله لم أعنا ما اعانهم من غير الزكاة فان استعوا لم يجد غيرهم الا ما حل لاهله الذين لم يحصل لهم منه كفايتهم الاخذ منها فيما يظهر وان لم تقل بذلك الذي حر وانما يعطى الال منها اذا منعوا من التي لان التزم الشرف وذواتهم بخلافه هنا (وابن السبيل) الشامل للذكور والانثى فيه تغليب (منشئ سفر) من بلد الزكاة وان لم تكن وطنه وقدم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه اذ الخلاف عليه مجاز لدليل هو عندنا القياس على الثاني بجماع احتياج كل لاهيه السفر (او محتاج) بمعنى بذلك للزكاة السبيل وهى الطريق وأفردي الآية دون غير لان السفر محل للوحد والافراد (وشروط) من جهة الاعطاء لاهية (الحاجة) بان لا يجد ما يقوم بتجاء سفره وان كان له ما يعبر وودون مسافة القصر وان وجد من يقرضه على القصد ويقرى بين هذا او سائر من اشترط مسافة القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة في السفر أشد والحاجة فيه أعظم وس لم يقر فوقيه بان القادر على الكسب ولو بلا مشقة كما اقتضاء المطلبهم وبين غيره لتحقيق حاجته مع قدرته هناك ومنهم (وعدم العصية) الشامل لسفر الطاعة والمكره والباح وسفر نزهة على المعتمد بخلاف سفر المعصية بان عصى به لاهيه كسفر الهام لان تعاب النفس والدابة بلا غرض صحيح حرام وذلك لان القصد باعطاءه اعانته ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لبقية سفره (وشروط) أخذ الزكاة

لضرورة فيقدر قدرها الا لا يتقيد لانه قد لا يسره او يقبل بين ما يعل على فله الفصل لا تسره او يقبل تأمل كذلك (وقوله) ويتعين اي وقت أراد وغيره على تأمل كذلك (وقوله) ويتعين وجه الخ يقتضى ان هو استدان لمعصية وسرفه في مباح والباح وسرفه في معصية انه لا يحس وان لم ينب في النشر منه شي وقولنا الشارح المذكور ولا يطالب الخ يجوز ان يكون مراده المطالبة الدنيوية فانه اذا مات مفلس سقط المطلب الدنيوي بالكتابة (وقوله) بان يكون محسب على قوله ظاهر بالكتابة (وقوله) فترسل لاهيه لا يتخلل كلامهم في النهاية (وقوله) فترسل لاهيه لا يتخلل هذا عن محالة قوله السائل وقولنا لا يتخلل هذا وان ذا المال الذي عليه قوله لاقى في الدين تصرفا باعطاءه بدون صرف ما عده سرفه وفي ذلك تصرفا بانه لا يعطى الا بعد سرفه في ذلك ان يجاب بان المراد هنا أنه لا يعطى فليأمل الآن يجاب ان غير هذا المراد هنا انه من سهم التشرع انهم اعم اقول هو المراد يعطى من سهم التشرع انهم اعم اقول هو المراد لا شل بل السؤال ساقط من أصله لان عبارة ثم قضى فلا يعطى من سهم التشرع في شاماة حتى يتجاءج تكلف الجواب (وقوله) أى الحال بين القوم اني قوله ومن الغارم في النهاية لا قوله من الخ لا يتجاءج اني (وقوله) وواضع الكلام فممن الخ لا يتجاءج اني اربا هذا الكلام سابقه متفاء أى قضاء ثم راجعت أصله رحمه الله فأتيت فيه مضربا عليه منسورة وخبر بعضهم بانه لا يشي من هذا من بيت الاما استدانه للاصلاح وهو يحتج لاهيه اغناء قوله انكرته وواضع الخ وجهه انما لا يغلب السابق ولا يعطى غريمه الخ عذقه فالى يغلب على الظن والله أعلم انه عند الضرب الى ما هنا أغفل ما ذكره مع ان الآية قلته الى ما سبق فليأمل ولغير (وقوله) ويحتمل خلافا هذا هو الذي يظهر ويقتضيه كلامه كجواهر عند التبع التام (وقوله) شامال الى قول المتن وشروط آخذ في النهاية

(قوله) الحربة الى قول المتن وكذا في
 النهاية (قوله) لانه لا امانة لا يقال
 مقتضى هذا التعليل امتناع ما سبق
 آتينا ان تقول ذلك لشمول نظر
 العامل واشرافه وتبعده بخلاف
 العامل فانه مستبعد (قوله) لشيء ما ذكر
 شامل لما لو استخرج لعل عام كجو
 سقاية (قوله) لان أخذنا كذا قد
 يكون شرفا قد يقال نافية الملاق
 قوله صلى الله عليه وسلم اغماهي
 اوساخ الناس واعطاء العازي
 ترغبه في الجهاد لا لشرفه (قوله)
 ومن ثم اذنى المصنف الى قوله واذا
 ابن العباد في النهاية (قوله) في بالغ
 ترك الصلاة حال المستتر في بالغ
 * (فصل) * من طلبز كذا (قوله)
 يسر للامام يظهر ان منصوب
 الامام ووكيل المال كذلك (قوله)
 له مال بقية قد يقال الاولى ترك
 هذا القديس على ما سبقت من
 ان من له دون المكنته يتهم له
 فلما لم وتابعه في النهاية على هذا
 القيد ثم قال اموال كان المال قدرا
 لا يقينه لم يطالب منه الا على تلف
 ذلك القدر او يعطى اتمام كتابته بلا
 منه ولا يمتنع انتهى (قوله) وتعددها
 الظاهر ان مراده ما شمل التعسر
 لما سر في الغارم ان لها اعتماد
 الترائن (قوله) وقد يقال نسب
 المقد يقال هذا هو المتخذه وان اوهم
 صنعته ترجع الاحتمال الاول لان
 توجهه بقوله لانه لا يعرف وانع
 المتد قبل امل (قوله) ثم جمع قد يقينه
 الاعطاء اذا كان العادو يحمل معين
 فخرج له فيما واصل البعد وجد العادو
 قد هرب وابتعد بحيث لا يتمكن من

من هذه الاصناف الشاسية) الحربة الكفاية الى المكاتب فلا يعطى ميعوض ولو في نوبته و (الاسلام)
 فلا يدفع منها كافر اجماعا ثم يجوز استخبار كافر وعبد كمال او حاقلة او غوهم من سهم العامل
 لانه آخره لاز كاختلاف تخويع وان كان ما باخذة آخره ايضا لانه لا امانة له ويؤخذ من ذلك
 جواز استخبار ذوي القرن والمرتبة من سهم العامل لشيء ما ذكر بخلاف عمله فيه بلا اجارة لان فيما
 يأخذة حينئذ ثابتة فكذا في هذا انخص عموم قوله (وان لا يكون هاتيبا ولا ماطيبا) وان منعوا
 حديثهم من الخمس لحرمهم اغماهي اوساخ الناس وانها لا تغل لمحمد ولا ل محمد وبنو المطلبين
 الآل كالمروكاز كذا كل واجب كالتدريس والكفارة ومنهادماء المسلمين بخلاف التطوع وحرم عليه
 صلى الله عليه وسلم الكل لان مقامه اشرف وحلت له الهدية لانها ان الملوك بخلاف الصدقة
 (وكذا ما رواه في الاصح) للغير الصبي مولى القوم منهم وشرق بينهم وبين بنى اخواتهم مع تحدي حديث
 ابن اخت التوم منهم بان اولئك نالم بكن لهم آباء وقبائل يسبون النهم غالباً فعصفت نسبتهم
 لسادتهم فحرم عليهم ما حرم عليهم يتخذ الشرف موالا لهم ولم يعطوا من الخمس لئلا يواوهم في جميع
 شرفهم فان قلت يمكن ذلك باعطائهم من الخمس والى كذا قلت ممنوع لان أخذنا كذا قد يكون شرفا كما
 في حق العازي فلا يتحقق حينئذ الخطا شرفهم واما ما رواه اخذ فلهم آباء وقبائل لا يسبون الا الهيا
 فلم يلحقوا بغيرهم في شيء من ذلك وان لا يكون ممنوعا للزكر على ما مر فنيه من التعديل وان لا يكون سهمهم
 حتى اني كسر ما فيه آتانا وان لا يكون ممنوعا عليه ومن ثم اذنى المصنف في بالغ تارك الصلاة
 كسلا لانه لا يتبعها له الاول به أى كسر ويجوزون فلا يعطى له وان غاب وليه زعمه بخلاف
 ما لو طار كذا أى بذر لم يجز عليه فانه يقضيها ويجوز دفعها فاساق الان علمه لانه يستعين بها
 على معصية فيجوز أى وان أجزا كماله على ما تقر به ولا على كذا منه ومنه وقيل يوكلان وجوب بوزده
 قوله ويجوز دفعها مرموطة من غير علم بتسليمه لا قدر ولا معتق الا في الاولى ترك كيلها خروجا من الخلاف
 واذا انتهى العباد بن بونس منع دفعها لأب قوى صحيح قد بواؤده تجوزة قال شارح وهو الظاهر الاوجه
 لأنه انتهى وانما يظهر ان قلنا يلزمه المكسب وهو ضعيف والاصح وجوب نسقته وان قدر عليه
 فالوجه الاول * (فصل) * في بيان مستند الاعطاء وقد راعى (من طلبز كذا) أولم يطلب
 وأر بدا عطاؤه وآثر الطاب لانه الاغاب (وعلم الامام) او غيره من له ولاية الفروع كره فقط لان دخله
 فيها أقوى من غيره واما المراد بالعلم الظن كما يعلم مما يأتي (استحقاقه) لها (او عدمه على بعلمه) ولا يخرج
 على خلاف القضاء بالعلم لئلا أمر الزك على السهولة وليس فيها اضرار بالغير ويعلم انه لا يأتي
 هنا ما لا يدرك ثم ان القاضى اذا قلمت عنده منة بخلاف علمه لا يعمل بواجدهما (والا) يعلم شيئا من حاله
 (فان ادعى او مسكتة) اوله غير مكسب وان كان حلا اقويا (لم يكف منه) لعسرهما وكذا
 لا يتحقق وان اتهم لم يصح له منى الله عليه وسلم اعطى من سألها الصدقة بعد ان علم حاله لا حظ
 فيها لغنى ولا التقوى مكتسب ولم يتخلف ما مع امرهما جلدتين ومن ثم قال الحافظ المنزى هذا أصل
 في ان من لم يعرف له مال فأمر بحول على العدم ولم يعتبر صلى الله عليه وسلم ظاهر القولة لان الانسان
 مع ذلك قد يكون آخرق لا كسب له مع انه صلى الله عليه وسلم استظهر في أمرهما فانه زهما أى ومن
 ثم قال البغوى يسر للامام أى او المال ذلك فيمن يملك في استحقاقه (فان عرف له مال) يقينه (واذنى
 تلفه كلف) بينه رجلين أو رجلا وامرأيتين يتلفه ولم يكونا من أهل الخبرة الباطنة بحاله لان الاصل
 بقاؤه سواء ادعى سببا ظاهرا أم خبا بخلاف ما مر في نحو الوديع لان الاصل ثم عدم الضمان وهما عدم
 الاستحقاق وزعم ان الاصل هنا المقر يطله ان الفرض انه عرف له مال يقينه (وكذا) ان ادعى عبلا

الوصول اليه والله أعلم (قوله)
 لسواها الى المتن في النهاية والمعنى
 (قوله) أي الى قول المتن ويعطى في
 النهاية (قوله) لأن وجوب الزكاة
 هذا يعمل عليه التمسك بالنقص لا التبع
 الزائدة فينبغي أن يزداد الزكاة
 تستكرر كل سنة فتسقى به سنة
 فسنة (قول المتن) كفاية الغير
 الغالب ينبغي أن يكون اعتبار الغير
 الغالب جارا في حق ماله حتى
 لو كان المحتق ابن ثلاثين سنة مثلا
 وعموه ابن خنتين مثلا فاعطيه
 للمؤمن كفاية عشر فقط ثم كفاية
 سنة فسنة ولو فرض الامر بالعكس
 فهل يعطى كفاية ثلاثين سنة
 بالنسبة للمؤمن وإن كان اعطى
 كفاية عشر بالنسبة لنفسه او
 يعطى كفاية عشر فقط بالنسبة
 للمؤمن أيضا لانما يعطى بطريق
 التبع له ولا يعطى شاء التسرع بعدها
 حتى استرا التبعه محل تأمل ولعل
 الثاني أقرب فليست أم (قوله) وظاهر
 ان المراد ينبغي ان يكون محله فيما
 يظهر فيما اذا لم يجاوز ثمنها قيمة
 عقار تكفيه غلته والله أعلم (قوله)
 او يتجارة الى التنبيه في النهاية
 (قوله) اكثر من حرفة أرادها
 ما يشغل التجارة (قوله) والاوجه
 كما فهمه الى المتن في النهاية الاقوله
 فان قلت الى قوله هذا كما
 كاتبت السبكي كان السبكي لا يرى
 ان العمرة في البيت كفاية المعترة
 في قصر ينف النهر والسكن كفاية
 البحر والغالب الاتم ما ادعاه هنا
 من غير مراعاة في هذا الاشتراط
 والله أعلم (قوله) لو كان معه تسعون
 قد يقال قول الماوردي جزء من

في الاصح بكلف سنة بذلك لم ولها قال السبكي والمراد بالعمال من تلزمه مؤنتهم وغيرهم ممن تقضى
 المروءة با نقاطه عن عيكن صرف الزكاة اليه من قريب وغيره انتهى والوجه ان المراد بهم من تلزمه
 مؤنتهم وغيرهم بأشون لا تنقسم أو بصل هولهم (ويعطى) مؤلف بقوله بلايين ان ادعى ضعف نيته
 دون شرف او قتال لسهولة إقامة البينة عليهما وتعذرهما على الأول (غاز وابن سبيل) بقسميه
 (يقولهما) بلايين لانه لا مرمسة قبل وانما يعطيان عند الخروج لتياليه (فان) أعطيا خرجا
 ثم رجعا استردا فأنسل ابن السبيل مطلقا وكذا فاضل الغازي بعد غزوه ان كان شئاله وقع عرفا
 ولم يشتر على نفسه لئين أنهم ما أعطيا فوق حاجتهما * تنبيه * مر ان ابن السبيل صرف ما أخذ
 لغير حوائج السفر وحينئذ لا يتأني استردا منه لانه لا يعرفوا في ما أعطيه وسرف منه هل كان يفضل
 منه شي أو لا فليجعل كلامهم على ما لو صرف من عين ما أعطيه وقد يقال بسب ما صرفه قربه على
 نفسه أولا لما أخذه فان فضل من المأخوذ شي استرد منه بقدره وعليه فظهر ما أقبل قوله
 في قدر الصرف وانما ادعى انه لم يعلم قدره صدق ولم يسترد منه شي لان الأصل اقدمته وان (لم يخرج)
 بان مضت ثلاثة أيام بقرى ما ولم يترصد للغزو ج ولا انظر اربعة ولا أهية (استرد) منهما ما أخذ أي
 ان بقى والا فبدله وكذا يخرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال الماوردي لو وصل بلادهم ولم يقاتل لبعد
 العدو لم يسترد منه لان القصد الاستيلاء على بلادهم وقد وجدوا خرج يقولنا رجع ما لو مات أثناء
 الطريق أو في القصد فإنه لا يسترد منه الاماني والحق الرافعي ما لو مات الاستماع من الغزو وده ان الرفعة
 بانه مخافا لسترد وكذا يسترد من مكاتب كمر وغلرم استغن عن المأخوذ بخوار أو أدا من
 الغير (ويطال العامل ومكاتب وغارم) ولولا صلاح ذات البين (سنة) لمسولها ما ادعوه واستشكل
 تصور دعوى العامل بان الامام يعلم حاله اذهو الذي يعطيه ويوجب تصور ذلك بما اذ طلب من الامام
 حصته من زكاة وصلت اليه من نائبه يجعل كذا السكون ذلك النائب استعمله علم حتى أوصلها اليه
 أو قال له الامام ان سبائك العامل اومات مستحقة فطلب ممن تولى محله حصته وصورة السبكي بان يأتي
 لرب المال ويطلبه ويجهل حاله ويرد به ان ترق فلا عامل وان فرق الامام فلا وجه لما لفته المال ك
 ويحتمل ان يريد ان المطالب قال للمالك ان اعامل الامام فادفع لي زكاته ويرد بان الكلام ليس في هذا
 بل في طلب العامل لخصته القابلة لهله وان يريد أن الامام ترك بعض الزكاة عند المالك وأمره
 بان يعطى من أرسله اليه فقام من يدعي انه عامل الامام وأنه أرسله اليه فكيفه البينة حينئذ وان الرفعة
 بما اذا استأجره الامم من خمس الخمس فادعى انه قبض الصدقات ولتفت فيده من غير غبط وطالب
 بالآخر ويرد بان فيه مخروجا مما تخن فيه لانه اعتمد على باجدة خمس الخمس لان الزكاة لا تدعى بما
 اذا فرض البينة التفرقة أيضا فمجاو ادعى القبض والتفرقة وطلب أجرته من المصالح ويرد بتظهير ما قبله
 (وهي) أي البينة فيما ذكر (اخبار عدلين) او عدل وامرأتين ولو غير نظر لثبادة واستشهاد
 ودعوى عند قاض (وبغني عنها) في سائر الصور والى تحتاج للبينة فيها (الاستفانة) بين الناس
 من قوم يعتدوا طوهم على الكذب وقد يحصل ذلك بثلاثة كما قاله الرافعي كفره واستغراب ابن
 الرفعة ليجاب عنه بان القصد هنا الظن المجوز لا إعطاء وهو حاصل بذلك وبقرق بين هذا وما يأتي
 في الشهادة وما يصرح به قال قولهم (وكذا تصديق رب الدين والسيد في الاصم) بلائمة ولا يمين
 ولا نظرا لاحتمال التواطؤ لانه خلاف الغالب ويؤخذ من اكتفاءهم باخبار الغير مهنأ وحده مع
 تهمة الاكتفاء باخبار شقة ولو عدل رواية طن صدقة بل القياس الاكتفاء بن وقع في القلب صدقة
 ولو فاسقا ثم رأيت في كلام الشيخين ما يؤيد بذلك نعم بحث الركني في الغرم والسيدان محل الخلاف

خزائن كلام السبكي فالاولى ان
يقال وسببه الماوردي ووسبته
اليه الماوردي والله اعلم (قوله)
ويعطى الى اوله ووجده شرط
في النهاية (قوله) لغرينه واسلام ذات
الدين الخ زيادة نحو واطلاق الغنى
الشامل للغنى بالتدقيق فاشارة الى
اعتماده لجنه السابق في الغارم
المستدين نحو عمارة مسجدان
حكمه حكم المستدين للاصلاح
فتذكر وتذكر والله اعلم وكتب
أيضا قدس سره قوله لغرينه الخ محل
تأمل فانه وان أعطى مع الغنى انما
يعطى قدر الدين كما هو ظاهر
فأما سر قوله ما يمكن معه وفاء
لبعضه ينبغي ان يقيد بما ذكر الله
أعلم ثم رأيت عبارة الاشعري هي
يعطى المكتوب والغارم ما يلحق عن
أدائه من كل الدين أو بعضه نعم
الغارم للاصلاح ذات الدين يعطى
الكل ولو مع القدرة على أدائه انتهى
وبه يتأيد ما أثرت به فلأتمل والله
أعلم (قوله) والا حوط تأخيرها أي
تأخيرها يعطى ما يرجع الى شروعه
فيه فبما يظهر انه المراد
شرطها فلا يوجد في شؤنها من
محل ما ذكر حيث أعطى من زكاة
غير بلد الاقامة ولا يعطى حيث
يوميها او ما يعمده عشر يومها من
سافر قبلها استرد منه الباقى وقد
يؤخذ من قول صاحبني بن السيد
قدس سره قوله ما على قول الخفة
لمدة اقامة المسافر من بقوله قدس
سره هو شامل للموافاق لم حاجة
توزيعها ككل وقت فيعطى

اذ اوتيت له وما وغلب على الظن الصدق قال والام ينفذ قطعاً انتهى وبعد ان مهد من أول الفصل الى
هنا ما يثبت به الوصف المتقضى للاستحقاق شرع في بيان قدر ما يعطاه كل فقال (ويعطى النقيب
والمسكين) اللذان لا يحسدان التكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية سنة) لان وجوب الزكاة
لا يعود لأعضائها (قلت الاصم المنصوص) في الام (وقول الجمهور) يعطى (كفاية العرا الغالب)
أى ما بقى منه لان التصداغشاؤه ولا يحصل الا بذلك فان زاد عمره عليه فظهر انه يعطى سنة
اذ لا حد للزائد عليها ثم رأيت جزم بعضهم الاتى وهو مرجح فيه أمام من يحسن حرفة ~~تسببه~~
الكفاية للاتق به كما مر أول الباب فيعطى عن آخر حرفة وان كثر وظاهر أن المراد باعطاء ذلك له
الاذن له في الشراء أو التمرارة لتظهر ما بقى أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه كذلك رجع غالباً باعتبار
عادة بلده فيما يظهر ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والنواحي وقد روه في أرباب المتاجر كما كانوا
يتعارفونه وأما الآن فلا يضبط الامداد كونه ثم رأيت بعضهم سر به ذلك ولو أحسن أكثر من حرفة
والكل يكفيه أعطى عن رأس مال الا انى وان كفاه بعضها فقط أعطى له وان لم يكنه واحدة منها
أعطى لواحد موز به شراء عشرين ثم دخله بقية كفايته فيما يظهر ~~تسببه~~ لم أر لأحد هاتين
قدر العرا الغالب والذي دلت عليه الأحاديث انه ما بين الستين والسبعين من الولادة وعليه فهل
العبرة هنا بالستين فقط لانها التيقن دخلوها او بالسبعين احتياطاً لا لاخذ كل محتمل وقد يؤخذ
مخرج هذا من أننا اقلنا في المقتضى بالتقدير ~~تسببه~~ سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل مائة وقيل
مائة وعشرين فالسبعون أقل ما قيل على هذا قالوا لاخذ بها غنا غير بعدوان أمكن الفرق بين البابين
ثم رأيت بعضهم جزم ههنا بأنه ستون وبعدها يعطى كفاية سنة تسعة وتسعة وهكذا وليس المراد باعطاء
من لا يحسن ذلك اعطاء بقية يكفيه تلك المدة لتعذره بل بمن يكفيه دخله (فتسببه) ان اذن له
الامام وكان رشيده والا فولييه (عشارا) أو نحو ماشية ان كان من أهلها (يستغله) ويغتنى به
عن الزكاة فليدفعه ويورث عنه (والله أعلم) للصحة العائدة عليه لان الفرض انه لا يحسن
تجارة ولا حرفة ولا وجه كما أفهمه قوله ان أذن له الامام أخذ ما من كلام الزركشى وغيره وأفهمه
كلام المحرر كالقاضي أى الطبيب ان لا دام دون المالك شراء له لتظهر ما بقى في الغازى ولان ان لم يزمه
بالشراء وعدم اخراجه عن ملكه لما في ذلك من المصلحة العامة فلم ينظر ما فيه من جبر الرشد
وحينئذ ليس له ارجاءه فلا يصلح ولا يصح فيما يظهر وعلى شية المستحقين باغشاؤه عنهم ولو لم يكن
هذا دون كفاية العرا الغالب كماله من الزكاة كفايته السبكي وأطال في الرد على بعض
معاصريه في اشتراط تصادم الامداد بالشراء والمكتبة أى باحاجته حينئذ للعطى ويؤيد الاول
قول الماوردي لو كان مع تسعون ولا يكفيه الا ربع مائة أعطى العرا الاخرى وان كفته التسعون
لوانتهى من غير ان كتاب فهاستين لا تبلغ العرا الغالب فان قلت اذا قرر أنه يشتريه عشارا فبقية
دخله بطل اعتبار العرا الغالب لان الغالب في العاقر بقاؤه أكثر منه قلت ممنوع لان العاقرات مختلفة
في البقاء عادة وقد عدا أهل الخبرة فيعطى ان بقى من عمره الغالب عشرة مثلاً عاقر يبقى عشرة وهكذا
على ان الذى يظهر انه ليس المراد منع اعطاء عشار يزيد بقاؤه على العرا الغالب بل منع اعطاء
ما قص عنه وأما ما ساء ويداير به فأن وجد اتعن الاول والسادس فقط اشترى له ولأثر الزيادة
للضرورة وظهر أيضاً فيما لو عرض ان يهدم عاقره يعطى أثناء المدة انه يعطى ما يجره من حمارة تبقى بقية
المدة نعم ان فرض وجوده بنى أخف من عماره ذلك لا يعد أن يقال بتعين شرائه له وسأع ذلك ووزن
ثم في هذا هذا كاه في غير محصورين أم الماحصورون فسيأتى انهم يملكونه وهل ملكهم له بعدد

رؤسهم أو قدر حاجاتهم أو لا يملكون إلا الكفاية دون الزائد عليها قد دفعه الدمعى وغيره والذي يظهر
أنهم يملكون ما بينهم على قدر حاجاتهم ولا ينافيه ما بأن من الاكتفاء بأقل متول لأحدهم لأن محله
كاهو ظاهر حيث لا ملأ وشرق بأن ذلك منوط بالشرق لا يمتنع مع فنظريه لا جهاده ووراية
الحاجة الواجبة على الامام وإنائه إنما تقتضى الاتم عند الإخلال بها لا منع الأجزاء وهذا الملك
فيه منوط بوقت الوجوب لمن فخر نظريه فخره لا منوط بالشرق ولا الكفاية فوجب ملكهم بحسبها
وان الفاضل عنها يحفظ حتى يوجد غيرهم وقول السبكي لو زادت الزكاة على كفاية المستحقين
لكثرتم وأقلتم لزمه قسمتها كلها عليهم وينقل بعدهم لورثتهم فبظن بل الوجه ما يصرح به كلامهم
كاعتراف به ثم أوله أن مزار من الزكوات على كتابتهم يحفظ لوجودهم (و) يعطى (المكاتب
والغارم) لغريته واصلح ذات البين لما امره الله يعطى مع الفتى أى كل منهما (قدر دينه) ما لم يكن
معهم فداء لبعضه والأما فيه فقط (وابن السبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد أن يكن له في طريقه
المال (أو موضع ماله) أن كان له في طريقه مال فإن كان بعضه بعض ما بينهم كماله كفايته
ويعطى رجوعه أيضا أن عزم عليه والاحوط تأخيرها إلى شروعه فيه أن تنسر أى وجود شرط
النقل أن كان الفرق المال ولده أقامة السافر من وهى أربعة أيام لا عشرة عشر لأن شرطها
قد لا يوجد (و) يعطى (الغازى قدر حاجته) اللائقة ومجموعه (لثلاثة وكسوة) له ولهم
(ذهاب وأرجاعا ومعيانها) أى فى التغر وتغوى إلى الفتح أو طال لبثاء اسم الزعيم الطول
بخلاف السفر إلى ابن السبيل ويعطيان جميع المونة لا مازاد بسبب السفر فقط وموتهن ثلثهما موته
ولم يقدر والمعطى لأقامة الغازى ويبحث أى ذرى له يعطى لأقل ما يظن أقامته ثم أن زاد زديده وبعث
النقل أى من المال حيث لا دار الحرب العاجزة أو تنزل أقامته ثم لخصه المولى منزلة أقمته قبله المال
(و) يعطيه الامام لا المالك لا امتناع الأبدال فى الزكاة عليه (فرسا) أن كان من قبائل فارس (وسلاحا)
ولو يغير ثرا على أبقى (ويصير ذلك) أى الفرس والسلاح (ملكه) أن أعطى الثمن فاشتري
لنفسه أو دفعه مال الامام ملكا إذا رتب اختلاف ما إذا استأجره مال أو أعاره بأهلهما ونهما
موقوفين عنده اذله ثرا وهما من هذا السهم وبقاؤها ووقفها وتسمية ذلك غارة بجاز إذا الامام
لا عليه ولا يأخذ لا يضمنه لو تنفيل قبل قوله فيه يجهه كدودى لكن لما وجب رد ههما عند انقضاء
الحاجة منهما مشها العارية (ويجى) من جهة الامام (له ولان السبيل مركوب أن كان السفر
طوبلاو) كان السفر ضميرا ولكنه (كان شعينا لا يطبق الشيء) بالناضط السابق إلى الخ كاهو ظاهر
دفع الضر ورتب اختلاف ما إذا قصر وهو قوى وأعطى الغازى مركوبا غير الفرس كسرحته بالعبارة
أكثر فرسه للعرب ذكره فى الطريق يرضعه (وما قد عليه الزاد ومتاع) للحاجة اليه إلا أن يكون
قد راعى ما يملكه نفسه لا اقتناء الحاجة وأهم التعير منها أنه يسترد منها جميع ذلك إذا عاد أو محله
فى الغازى أن يملكه له الامام أداره لانه لحاجته البية أقوى استحقاقا من ابن السبيل فلذا استرد نفسه
ولو مال ملكه اراه يعطى المؤلف ما راد الا قد كثر والعادل أجرة فانه زاد سهمه علم ارب الناسل
على بقية الأصناف وان نقص كل من مال الزكاة أو من سهم المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق)
لنك كاة كالتنر والفرم أو الغزو (يعطى) من زكاة واحدة أى باعتبار ما وجبت فيه لامن وجبت
عليه فبظن يظهر فلو كان على واحد زكوات أجناس كانت زكوات متعددة ولو اشترك جماعة فى زكاة
جنس واحد كانت متعددة (باحداها فقط أو الحرة البية وشرق بينه وبين ما فرين له حرف بكفيه
كل منها يعطى بالادنى باله أعطى ثم فوق الادنى لزم أخذ الزائد بالاموجب وهما كل من الوصفين

اثماسة عشر يوماء والعقد كالأثني
به والوالد رحمه الله بخلاف بعض
التأخيرين كذا فى النهاية وفى الفتى
هو العقد وأن خالفه بعض
التأخيرين الفتى والنهاية أقام الحاجة
فعطى أذا المسئلة مشروطة فيها
ذكر وحيد فيجعل من يتحل أن
يكون جوابين الكلامين أو توسط
بينهما فلتأمل (قوله) أى فى الغر
إلى المتن فى النهاية (قوله) ويبحث
الادعى عبارتها ويجهه كالجته
الادعى (قوله) أو تنزل أقامته
ظاهر انه معطوف على يغنى
وحيد قد يقال لا مغايرة لان
حاصلها اعطاء النقل حكمه
فلتأمل لا يقال ينبغي أن يشرأ
بصيغة المصدر فيكون معطوفا على
الحاجة عطا متأسير بالان يقول
العطف التفسيرى من خواص
الواو وأنه أعلم (قوله) ويعطيه
الامام إلى التنسب فى النهاية لا يقول
من زكاة واحدة إلى قول المتن
بأحدهما (قوله) وبقاؤها كذا
فى أصله رحمه الله والانسب
أبقاؤها لانه الذى من فقه (قوله)
المتن) ويبحث كذا فى أصله والذى
رأته فى عدة نسخ غير ما فخر رث
رأته فيما سأل من قوله وأهم
التعير منها أنها لو توسطها بالنسب
هكذا (قوله) وأعطى الغازى أ
فلو أعطى فرسا لا ينعف فيه أصلا
فول يصرح علم انظر الاكتفاء بها
أو يعطى مسكوبا آخر نظرا
لغالب والهاء لتأنيد كل محفل
واله الأول أوجه معنى وان كان
الثانى أقرب لظاهره فليجوز

موجب فلا يجوز في اخباره لاحدهما وان اقتضى الزيادة على الآخر (في الظاهر) لانه مقتضى
العطف في اليمين ان يأخذ بالغيرم والا فمقتضى الزيادة على الآخر (في الظاهر) لانه مقتضى
كثيرين واما مقتضى اخذها بالغيرم فمقتضى واحدة او أكثر من الزيادة على الآخر (في الظاهر) لانه مقتضى
فيجوز ان يأخذ من واحدة صفة ومن الأخرى صفة أخرى كعازها شئ يأخذ من واحد صفة
* تنبيه * باقى الزكوات كلها في الامام زكاة واحدة ومقتضى انه يمتنع عليه اعطاء واحدة صفة
من زكاة باخرى من زكاة أخرى وهو بعد الذي يقتضيه جواز ذلك لا يقرر منه في معنى اتحاد الزكاة وكونها
في يده زكاة واحدة وانما هو بالظاهر لواز النقل وعدم الاستيعاب ونحوهما ما يقتضى التسهيل
عليه * (فصل) * في قسمة الزكاة بين الاصناف وثقلها وما يشعروا (يحب استيعاب الاصناف) الثمانية
بالزكاة ولو زكاة الفطر لكن اختار جمع جواز دفعها الثلاثة قسرا او ماسا كين مثلا وآخرون جواز
واحد او افعال بعضهم في الانتصار له بل نقل الرواية عن الأئمة الثلاثة وآخرون يجوز دفع زكاة المال
أيضا إلى ثلاثة من أهل المهرمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل به شيئا من بيت المال لا لثباتها
به انتهى (ان قسم الامام) اوتابيه (وهناك عامل) لم يعزل الامام له شيئا من بيت المال لا لثباتها
المهم جميعهم فليخرج حرمنا منهم كمر أول الباب ونقل الأذري عن الدارمي وأقره انه لا يجوز اعطائه
الا اذا لم يوجد متبرع والاوجه وفاقا للسبكي جواز وان وجد فيستحق ان اذن له الامام في العمل
بحال بشرط له شيئا بل وان شرط ان لا يأخذ شيئا لانه يستحق ذلك بالعمل فربما من الفقهاء في الاحتياج
لشرط من الخلق كاستحقاق العتقة بالجهاد فلا يخرج عن ملكه الا قبل (والا) يقسم الامام بين المالك
او قسم الامام ولا يعمل هناك بان جعلها بائنا لاجل اجرة من بيت المال ولا كهم انما
لم ينظر وانما هي مستوفى فربما لا يأخذ من بيت المال في حكم البذل عنها فثقت بها بالكية
تخلها ثم (فالقسمة على سبعة) منهم المؤلف كمر بائنا فيه (فان قد بعضهم أي السبعة) والاثنية ولو يبال
بشئ هذا ليقدر العامل لانه قد حكمه أي صنف فاكتر او بعض صنف من البلد بالنسبة للبا لا وئونه
ومن غيرهما بالنسبة للامام (فعلى الموجدوين) تكون القسمة فيعطى في الأخيرة حصص العتق كاه
لن وجد من أفرادهم لان العدو لا يسلم له قال ابن الصلاح والموجود الآن أربعة فقير ومكين وغارم
وابن سبيل والامر كقول في غالب البلاد فان لم يوجد أحد منهم حقت حتى يوجد بعضهم * تنبيه * سبكي
هذا أيضا بقوله ولا يفرق على الباقي ولا في استمرار لانه كرهنا ضرورة التقسيم ونم ليان الخلاف
(واذا قسم الامام) اوعلمه الذي فوض اليه الصرف (استوعب) وجوبا (من الزكوات الحاصلة عنده)
ان سددت أدنى مسئلو وزعت على الكل (أحد كل صنف) لشهولة ذلك عليه ومن ثم لم يلزمه
استيعابهم من كل زكاة على حدتها العسر بل اعطاء زكاة واحدة لكل من الزكوات كلها في يده
زكاة واحدة وهذا يعرف ان المراد في قولهم أول الفضل بالزكاة الخمس (وكذا يستوعب) وجوبا
على العتق (المالك) أو وكله الآحاد (ان انحصر المستحقون في البلد) بانسهل عطف بعضهم
ومعرفة عددهم نظرا بما في النكاح وفيهم أي يحتاجهم إلى التاجر فيما يظهر (المال) لشهولته
عليه حينئذ وانما هذا اعني الوجوب في موضع آخر وحمل على ما ذكره فيهم المال كقول (والا)
ينصروا وانصروا ولم يفهم المال (فحب اعطاء ثلاثة) فاكتر من كل صنف لانهم ذكر في الآية
بلفظ الجمع وأوله ثلاثة الا ان السبيل وهو الرافدية أيضا وانما أفرد لما فيه على انما تعلقه للعرقة
أوجب عمومها فكأن في معنى الجمع وكذا قوله في سبيل الله فهو يجوز اتحاد العامل فان أخذ بصنف غير
له حصصا ببعض الثلاثة نعم القدرة عليه غرمه أنه مقول نعم الامام انما يضمن معا عند من الزكاة

(قوله) كعازها شئ يأخذ من واحد صفة
الظن فانه لا يخلو عن خلفه
* (فصل) * يجب (قوله) الثمانية الى
قول المتن وادفع الامام في النهاية
(قوله) ولم يبال بشئ الخ ان أراد
ان في هذا الشئ تكرارا فهو
لا ينفذ بقوله لانه قسم حكمه وقد
يجب عن التكرار انه بالعموم
فليس يجوز ان يفي معنى ذكر
العام بعد الخاص وان اراد انه
لا يناسب الحكم المذكور فهو
ممنوع كاه وانما اراد شيئا
آخر فليس يمكن ان يقال أراد
هذا قول الخشي وهو لا يندفع الخ
جوانه انما ذكر ليس عليه لعدم
المبالاة بل بيان الشئ والعلّة
ما أشار اليه الخشي من انه يجب بعد
تخصيص ولم يتعرض للشرح له
تظهره مع تنبيهه انه لا يجوز فيه
وبناء الكتاب على الاختصار
(قوله) اوعلمه الى قوله ويجب
النسبة في النهاية (قوله) ان سددت
أدنى مسئلو المراد انه يحصل لكل
ما يقع الموقع وأقل مقبول محل تأمل
(قوله) انما يضمن من الزكوات
لان ماله يخلف المالك قاله
الماوردي معنى ونظيره ان نائب
المالك يضمن أيضا لم يصره نائب
بذلك فانما يضمن عليه حينئذ ويرد
في نائب الامام هل هو كالا ام
فيضمن من مال الصدقات او كالمالك
وعلى الثاني فيظن ان محله مال بصره
الامام بذلك والله اعلم

ثم التفصيل بين المحصور المذكور وغيره انما هو بالنسبة للتعميم وعده أمابا بالنسبة للملك في وجدوت
 الوجوب من كل صنف ثلاثة فأن ملكوها وان كانوا رثة المالك بنفس الوجوب ملكا مستمرا اورث
 عنهم وان كان ورثتهم أغنىء أمابا المالك وحينئذ تسقط الزكاة عنه والية لسقوط الدفع لا لتعذر أخذه
 من نفسه لنفسه ولم يشار بهم من حدث ولهم التصرف فيه قبل قبضه بالابا لا بعد ابل عنه
 والابا عنه وان كان هو القياس لان الغالب على الزكاة التعبد كما أشار اليه ابن الرفعة ولو انحصر
 صنفاوا اكثر دون البقية أعطى كل حكمه ومضى في الواكالة جواز التوكيل في قبضها عايب وهما انهم
 يملكون على قدر كفايتهم لانها المرجحة في هذا الباب كما علة محامروا باني (وتجب التسوية بين الاصناف)
 سواء أقسم المالك أم العامل وان تساوت حاجاتهم لان ذلك هو قضية الجمع بينهم وواو التشرية ثم حيث
 استحق العامل المزد على أجره مثله فان زاد الثمن عليها رذا الزائد للباقي على ما أتى وانقصت عنهم من الزكاة
 او من بيت المال كما مر ولو نقص سهم صنف آخر عن كفايتهم وزاد سهم صنف آخر نقص هذا على
 اولئك كما يعلم بما أتى ووقع في تصحيح التنبيه تصحيحه لانه لا يملك الصنف المقتدر المقتدر
 (الصنف) فلا تجب التسوية ان قسم المالك لعدم انصاف الحاجات التي من شأنها التناوت لكن بين
 التساوي ان تساوت حاجاتهم وفارق هذا ما قبله بان الاصناف محصورون في ثمانية فاق وعدد كل صنف
 غير محصور غالبا فسقط اعتباره وجاز التفصيل (الآن يقسم الامام) اوابا وهذا كما مر من هذا
 لو وزع فيهم عليه التفصيل مع تساوي الحاجات على العقد لسهولة التساوي عليه ولان عليه
 التعميم كما مر فكذا التسوية بخلاف المالك فلهما أموالا اختلفت الحاجات فراءها واذ لم تجب التسوية
 فالتوطين أولى (والاظهر) وان نقل مقابله عن اكثر العلماء وانصرفه (منه نقل الزكاة) لغير
 الغازي على ما مر فيه عن محل المؤدى عنه من النظرة والمال الذي وجبت فيه وهو في وجود
 مستحق به الى محل آخر به مستحق لتصرف اليه ما لم يقرب منه أي بان نسب اليه عرفا بحيث يعتد به بلدا
 واحدا وان خرج عن سوره وعمرانه فيما يظهر ثم رأيت أباشكيل قال ومحل المنع في غير سواد البلد
 وقراء فلا خلاف في جوازه فيه انتهى والظاهر ان مراد بذلك ما ذكرته والافه وبعيد عما مر فيه
 للعلاف بل وما احتجته قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلد أن يدفع زكاته لمن هو خارج السور لانه نقل
 لارزكاة انتهى لكن فيه حرج شديد فالوجه ما ذكرته لانه ليس فيه اقراء أي حامد ولا تقريظ أي
 تشكيل فتأمل ثم رأيت الزر كشي في شرحه نقل عن الشيخ وابن الصباغ انهما ألقيا سواد البلد
 الى دون مسافة القصير يحاضر به في الحياض أي الحبل التفرقة غير المتفرقة بل قد يتنجس عند
 الحاجة اذ هو لهم الذين يتقيدون بدون مسافة القصير كما أتى وهذا المبالغة لا فائدة لها ان العبد
 من سواد بلدوا نفرقت منازلهم الى دون مرحلتين ينقل المقيم قطع فها يتعبد بالنسبة إلى تشكيل ومع
 ذلك فالوجه ضعفها أيضا ثم رأيت الشيخ هنا تأنيبه ما مر عنه فقلع كلامه اختلف واذا اغتصبا
 التشل حرم ولم يجوز لغير المحققين فوخذ من أغنيائهم فترد على قراءهم ونظر في وجهه لا لانه ان الظاهر
 ان الصغير اعوم المسكين ولا امتداد اطعام مستحق كل محل الى ما فيه من الزكاة والنقل يوحشهم وبه
 فارق الزكاة الكثر والنذر والوصية وقفا لقراء أو ما كان اذ المينص نحو الواقف فيه على
 نقل أو غيره وعلم ان اطقة الحكم ببلد المال لا المالك ان العبرة ببلد المدن لا الدائن لكن قال بعضهم
 لمصر فها في أي بلد شاء وقد يوجه بان ما في الذمة لا يوصف بان له مخلصا خصوصا لا أمر يتدبري لأحس
 فاستوت الا ما كان كالمالك اليه فيخير ما له ومحل في دين المزم المالك الاخراج عنه وهو في الذمة والافتقار
 ان العبرة بمحل قبضه منه في حينئذ يتخرج على مستحقه جميع زكاة السنين السابقة ويحتمل انه لا كالأول

(قوله) ثم التفصيل بين المحصور في قول المصنف ان يحصر
 المحصور في قول المصنف ان يحصر
 المستحق وفي قوله ما بالنسبة للمالك
 المستحق وفي قوله في هذا ثلاثة
 الخ واحد لكن قوله في هذا ثلاثة
 فاقول بخلاف ما مر فيه في المتن كذا
 أفاده فان قيل المحض وقوله قضيته
 الخ محل تأمل اذ ظاهره منيب
 الشارح بل صرحه المغايرة فلي تأمل
 (قوله) سواء الى قول المتن والظاهر
 (قوله) في النهاية (قوله) من النظرة
 في النهاية (قوله) في النهاية
 والمال الظاهر انه بيان للمؤدى عنه
 وقوله المذكور سنة محل ومنه
 وجبت لارزكاة وهو عائد الى المؤدى
 عنه وضعفه في العمل وفيه ما مر من
 القلافة اذ النظرة اسم للمؤدى
 لا للمؤدى عنه فلي تأمل فاعل الله
 لا للمؤدى عنه فلي تأمل فاعل الله
 يفتع بعمل آخر جلي وأحلى (قوله)
 واذا اغتصبا في قوله لا يحسن قال
 بعضهم في النهاية

فيخبرنا أيضا لانه بالقبض بين تعاق وجوب كل حول مره وقد كان حينئذ غير موجود حسا ففتح
هنا أيضا الكلام في المالك القبيح يلد اوباديه لا يقطع عنها أمال الامام فله نقلها مطلقا لمانران الزكوان
كها في يده كوكا واحدة وكذا الساعى بل يلزمه نقلها للامام اذا لم ياذن له في نقلها ومثله قاض له
دخل فيها بل لم يولد الامام غيره ولم يذله النقل ان ياذن للمالك فيه على الواحدة لكن لا نقل
الاقى عليه لا خارجا كما لو خذ من امر في زكاة الفطر وقد يجوز للمالك أيضا كما اذا كان له بكل
محل عشر ونشاة فله مع الكراهة اخراج شاة باحدهما حذرا من التفتيش وكان حال الحول
والمال يباديه لاستحقاقها في أقرب محل اليه مستحق وللخبيثين من أهل الخيام الذين لا قرار لهم
صرفها من معهم ونو بعض صف كن بسقية في البعة فيما يظهر ان فقدوا فلبس باقرب محل اليهم عند
تمام الحول فان تعذر الوصول لا اقرب فهل نقل لا اقرب الى ذلك الاقرب وهكذا أو يحفظ حتى يتسرى
الوصول اليهم كل محفل ولو قبل ان تر جال الوصول عن قرب انتظارا لا نقل لكن أوجه ولو استوى بلدان
في القرب اليه فالذي يظهر أنهما كبل واحد فيرى في مستقيم ما مرق في مستحقى بل واحد قوالا
المتأخرة بخوما ومرعى لكل كل حلة منها كبل فحرم النقل اليها وغير المتأخرة له النقل اليها بل بدون
مسافة القصر من محل الوجوب (ولو عدم الأسان في البلد) أى بلد الوجوب وأفضل عنهم شئ
(وجوب النقل) لها ولو انفاض الى مثمنها باقرب محل المال فان جاوز حرم ولم يتسرى كالنقل ابتداء
من المالك يجوز نقل دم الحرم مطلقا بل يحفظ لوجود مسكنه لانه وجوب لهم بالنص فهو كن يذرت صدق على
فقره يلد كذا افتقدوا في منتق حتى يوجدوا وان كان ليس فيها نص صريح بخصيصها بالبلد واذا جاز النقل
فؤمه على المالك قبل قبض الساعى وبعده من الزكاة فضع منها ما في ذلك كالحشى وقوعها في خطر
اواختار ترك جبران (أو) عدم (بعضهم) من بلدانال ووجد غيره أو فضل عنه شئ بان وجدوا
كلهم وأفضل عن كفاية بعضهم شئ أو وجد بعضهم وأفضل عن كفاية بعضهم شئ (وجوز النقل) مع
وجودهم (وجب) النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه (والا) يتوزر كجه والاصح (فيرة) بالنصب
وجوبا نصيب المقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه (على الباقي) ان تنص نصيبهم عن كفايتهم
ولا نقل الى غيرهم لا اختصار الاستحقاق فيهم فان لم تنص لبلد لك الصنف باقرب بلد اليهم (وقيل
ينقل) الى اقرب محل اليه النص على استحقاقهم فيقدم على رعاية المكان الناشئة عن الاجتهاد وورد
بان النص لو سلم محومه كان في محومه في الامكنة بخلاف فليس من جبال النزاع فرع *

اذا امتنع المستحقون من أخذ الزكاة فلو اتوا لطلبهم هذا الشعار العظيم كتعطيل الجماعة بشاء على
انها فرض كفاية بل أولى ولقال فرق هذا على الساكنين لم يدخل فيهم هو ولا مومنه وان نص على ذلك
(وشرط الساعى) وصف باحد اوصائه السابقة (كونه حرا) ذكرنا (عدلا) في الشهادة انها ولا يتأهل
من ذوى القرى ولا من موالهم ولا من المرتقة ومراة يعترف في بعض أنواع العامل كثير من هذه
الشروط لان عمله لا ولا ينفقه بوجه فكن ما يأنذه محض أجرة (فتها باب الزكاة) فيما تضمنه ولا يشه
ليعرف ما يأخذ من يدفعه (فان عين له أخذ دفع) بان نص له على ما ذبحه ومدفع عليه
بعضه (لم يشرط) فيه كاعا من شوكب وحاسب ومشراف (الفقه) ولا الحرية أى والذالكورة
كأنهم كلام الماوردى وهو محتج لانه اسفارة لا ولاية نعم لا بد من الاسلام كغيره من بقية الشروط
لان فيه نوع ولاية وقول الاحكام السلطانية لا يشترط الاسلام جملة الاذرى على أخذ من معين
وصرف معين لانه حينئذ يخص استخدام لا ولاية فيه أى لانه لماعين له الثلاثة المأخوذ والمأخوذ منه
والمدفع اليه لم يسبق له دخل بوجه بخلافه فيما مر في قولنا بان نص له الى آخره لانه لم يعين له المأخوذ

(قوله) والكلام في المالك الى قوله
فان تعذر الوصول الى اقرب في
النهاية (قوله) أى بلد الوجوب الى
قوله لانه حينئذ محض استخدام في
النهاية (قوله) وأفضل عن كفاية
بعضه أى بعض ذلك البعض
والظاهر ان الفاضل عن كفاية
جميع ذلك البعض كذلك فواجبه
الاقصا فلتأمل في وجوب بان في
الصورة المذكورة يجب النقل
ولا يتأتى فيه الرد فلا يجزى فيه
التفصيل والخلاف الآتى والله أعلم
(قوله) او الفاضل الظاهر انه
معطوف على نصب وخيئذ
فرجع ضمير عنه الى البعض المقود
وليس كذلك او البعض الموجود
ولم يسبق له ذكرها فلتأمل

منه كان له نوع ولاية كقشر رو وتأيد حمله المذكور بأنه يجوز تركيل الأحاد في القبض والدفع ويجب
على الإمام أو نائبه بث السعاة لأخذ الزكوات (وليعلل) الإمام أو الساعي بذبا (شهر الأخذها)
أي الزكاة لتبنيادو والاموال لدفعها والمتحققون لقبضها والحرم أولى لأنه أول السنة الشرعية ومحل
ذلك فيما يعتبر فيه الحلول المختلف في حق الناس بخلاف نخور ع وشرا لا ين فيه فلا ين بعث
العمال وقت وجوبه من اشتداد الحب وادراك الثروة ولا يختلف غالباً في الناحية الواحدة - كثير
الاختلاف ومعلوم مما مر أن من تجوله ووجد الحق ولا عدله يلزمه الأداء فوراً ولا يجوز التأخير
للحرم ولا غيره (وبين وبينهم الصدقة والاتي) وتدخله وحرمه ونفاله وفيه لا يتباع في بعضها
وقياساً في الباقي ولتتبع حتى يرد بها واجدها وللاختلاف المتصدق بعد فاه يكره ان تصدق بشئ
أن يتلكه من دفعه له بغير خوارث أو تخونم غيرهما فيصاح وسعه وهو بمهمة وقيل بمجة التأثير بخوكي
وقيل المهمة لأوجه والمجبة لساير البدن ويكون ذبا (في موضع) ظاهر صلب (لا يكثر شره)
ليظهره والاولى في رسم الغني في الأذن وغيره في الفخذ وكون مصعب الغني الطيف فوقه والبقر فوقه الأبل
ونبتان من مس الخيل فوق مسب الحردون مسب البقر والبغال وبظهوران الفيل فوق الأبل وكتب
صدقة أو زكاة في الزكاة وكذا الله بل وأمرك وأولى لأن القرص منه مع التبرك لا التبرك لا الذر فلا ينظر
لغيره ما به في النجاسة وقدم أن تصد غير الدراسة بالقرآن يخرج من حرمته من تصد طحمة
مسه بالظهور به يرمي لالاستوى ومن تبعه هنا وكتب خربة أو سغار في الجز بقوله نعم بقية التي
في هو يكتفي بكتب حرف كبير ككوف الزكاة (ويكره) الوسم لغير آدمي (في الوجه) لأنه عنده
قلت الأصغر تحريمه وبه حرم الغوي وفي صحيح مسلم) خبر فيه (لغن فاعله) وهو من صلى الله عليه
وسلم تعارم وقدوس في وجهه فقال لعن الله الذي وسعه وحينئذ قل بالكراهة أراد كراهة التحريم
أول ما بلغه هذا (والله أعلم) أما وسم وجهه آدمي ومنه ما يغفل وجهه بعض الأرقاب للوجه ان التمسيد
بالوجه ليس بالأنكس كون الكلام فيه إذا لم يرم في حرمته بغير وجهه أيضاً لأن التعذيب بالنار أو غيرها
لا يجوز إلا ان ورد في الوسم هنا أو كان اضرورة وقتفت عليه فقط كالندوى بالنجاسة بل أولى فحرام
اجتماعه وكذا ضرب وجهه كما باقي في الاشارة به وتحريم الخصاص الأصفار لما كوله ونظر ضبط الصغير
بالعرف أو عاين بع معه البرع ويخفف الأمل وقد يرجع لما قبله ويحث الأذرع تحريم إزاء الخيل على
البقر أكبراتها ويؤخذ منه ان كل إزاء مضر ضرر لا يتحمل عادة كذلك وبه يرد التطهير في قول
شار - بل إن إزاء الخيل على الجبر بعكسه في الكراهة نعم ان لم يتحمل إلا ان الفرس لم يذ كبير حشته
انتهت الحرمة * (فصل) في صدقة التطوع وهي المرادة عند الأخلاق غالباً (صدقة التطوع
سنة) مؤكدة ثلاثاً والأحاديث الكثيرة الشهيرة فيها منها الخبر الصحيح كل امرئ في ظل صدقة حتى
يفصل بين الناس وقد شرع من علم وكذا ان ظن فيما يظهر من الأخذ أنه يصرفها في معصية لا يقبل
تجب لغيره فترتصر يحجم بأنه لا يجب البذل إلا بالتمتع ولو في الذم لمثل لا شئ معناه من لا يتأهل للاتزام
يمكن جريان ذلك فيه حيث لم يوالجوع وسبأ في السريرة لا يلزم الميسير على الكتابة بخلافها
المحتاجين (وتحمل لغتي) لغير الفحص به ويكرهه وان لم يكن ماله أو كسبه إلا بالولاية وبظاهر أخذنا
مما مر أنفائه لأعباءه بكسب حرام وغيره لا يبقه أخذها والتعرض له ان يظهر اتفاقاً وبأسأل
والأحرع عليه قبلها واستغنى في الأحياء من غير سؤال القادر على الكسب ماذا كان مستغرق
الوقت في طلب العلم وفيه أيضاً سؤال الغني حرام بان وجد ما يكتفيه وهو يومه ويومهم وليلتهم وسترهم
وأية يحتاجون إليها وهل لسؤال ما يحتاج اليه بغيره وليمة تطران كان السؤال متيسراً عند

(قوله) الإمام أو الساعي إلى الفصل
في النهاية لأقوله ومنه ما ينفع على
قوله وصكنا ضرب وجهه
والأضائه عليه (قوله) بغير
نحو إرشاد الحاجة إليه بل لأوجه
لأن الكلام في الفلأ ولا ثلاث فما
ذكر بل لاهل الذي هو متعلق الحكم
* (فصل) في صدقة التطوع (قوله)
مؤكدته التي التي في النهاية (قوله)
حيث لم يوالجوع الخ يقتضي
أنه إذا نوله له عليه فظهر أنه
يرجع بالبدل من مثل أوقية وأنه
يجب الاستعداد أن يمكن وحينئذ
لا يقال التعيب عليه التصديق بل
هو تحريمه وبين ما ذكره قوله يمكن
الخ محل تأمل ولعل هذا هو الذي
أشار إليه الفاضل المحشي بقوله
وفي غير والله أعلم وقد يجب من
قبل الشارح بأنه واجب عليه الدفع
بذبة الرجوع أو بما زاد واحد فردي
الواجب الخبير يصف بأنه واجب
ولعل هذا محظ من غير ما يجب
في الخلة والله أعلم بل قد يقال بتطير
ذلك في المضطر وان تأهل للاتزام
فانه لا تعين الدفع بل عوض فيما
يظهر والله أعلم (قوله) ويكرهه إلى
قوله وقد أطاعوا في النهاية مع غير
ببر (قوله) يومهم بظهوران المسكين
كذلك هنا وفي جميع ما يأتي ولم أر من
تعرض له عليه فقول يتقدم يوم
وليمة كسائر القول الظاهر نعم

والله أعلم ويحتمل خلافة ما به
اللفظ فيجاء فيجب أن يقول ثلاث
أست بهذا العنة التي تلقن وبكفي
سقطوا عما نذرتي في من هذا ما يدعي
ضروري مجازاً وما قيل أن
عليه أنه لو أوفته لم يجد حيث
أن أخذتم قد انضروا من غير
أشارته وبغيره له الدل إذا قدر
عليه (قوله) وحيث حرم الأخذ
بملك الأخذ وحرم السؤال
بملك الأخذ ما أخذت خلفي
الماء في الوقت كما أتيت به شيئاً
الشهاب الرمي لريح والذي أراه
في النهاية وحيث أعطاه على أن
صفته وهو في الباطن خلافتها
ولو علم به لم يعظم ملك الأخذ
ما أخذت كونه ثنائياً في الوقت كونه
بعض المتأخرين وهو ظاهر انتهى
فله يرجع عن هذا إلى مقتضى
السائل الحشيش ثم رأيت الحشيش
تتلى هذا أضعافه وجمع بينهما
بما قطع عليه وهو يقال حيث حرم
السؤال دون الأخذ كان سؤاله
غنى وعلم المالك حاله وأعطاه ملك
رأس المال حيث حرم الأخذ
ولم يحرم السؤال كان سال الأخر
أعطاه المال لظن أن صاحبه رأسه
مثلاً لأن عدم سؤاله من الأخذ
وأنتف ثم تأملت أن في عبارة
الشارح أشعار بذلك فإن غطوي
قوله وحيث حرم الأخذ ساقاً عما
أدخل السؤال وأجزم ودعوه
من أن المال حيث لم يحرم الأخذ
صادق فيحصل السؤال وحرمته
فيثبت ويثبت (قوله) أن أئد
التي تعتبر ما يسموه أنه حيث

فما ذللت من غير ولا حاجت فطلب ما يحتاج اليه مسنة انتهى ونزل العادري في التذبد بال غير بحث
جواز اطعامه يحتاج اليه الى وقت بعد اعادة تيسر السؤال والاعطائه فيه ولا يحرم على من علم غنى
سائل او ظهر له حاجة اليه ان يعطيه بخلافه لا للزبد بل للحاجة التي تعجز عن دفعها بظاهر
الفاقم لا يعطيه بغير غنى من علمه او اعطاه به قبل الاغنى ثم ايت بمسألة غريبة تسمى بال
شرح مسلي بعد الحرقه وظهر ان سؤال ما عدا سدائه من قبل الاغنى لا يفتقر الى سدائه بل يفتقر الى سدائه
وان علم غنى اخذ حقه كقوله وسؤال الحرقه فيه لا اعتداد بالسحبة ومن اعطى يوسف بطربه
كثرة او صلاح او نسب بان توفرت القرائن له اعطى بهذا التصاوض له العطي بذلك وهو اطنا
بخلافه حرم عليه الاخذ بما لقاوشه ولو كان به وصف الجلبا والاعطى عليه العطي لم يجرى
ذلك في الهديعة ايضا على الوجه ومثلهما سائر عقود التبرع فيها يظهر حكمه وقوسه ووقعه وبذر
ويحت العادري في طلب التبرع للفقير عن قبول صدقة التطوع ان اذن حصل للعطي خونا او قطع رحم
وقد عارنه الخبر الصحيح ما نأكل من هذا المال وايت غير مستشرق ولا سائل فخذ ان لا يتجاب
بجمل البحث على ماذا كان في الاخذ خوشت في الحل او هنتا لم يردوا في السائل وفي شرح مسلم
وغیره مدي أول نفسه أو ألح في السؤال أو أدى المسؤل حرم ان تقاى أو ان كان محتاجا كما أتى به ابن
الصلاح وفي الاحياء متى أخذ من جوز ناله المسئلة عالمان باعث المعطى الخياء منه او من الحائرين
ولو لا ما أعطاهم من حرام واجابوا لبرمه ردت انتهى وحيث حرم الاخذ بل ما أخذ لانه لا يكره ليرض
بيده ولو ذهب الجلبى الى حرمة السؤال بالله على ان أدى الى تغير ولم يأمن ان يرد على ان لا يتقبل عادة
صغيرة منهم بغيره والواضع بغيره انتهى ويحمل السؤال على ما اذا أدى بذلك المسؤل ايد لا يتقبل عادة
والثاني على تخوم صطرح وجه العجايب والواضع مقله غريب وقد اختلفوا انه يكره السؤال لخلق بوجه
الاشكر ادى اودا لیسال بوجه الله الاحبة وقضيتان السؤال بالناسم غرض كرا لوجه الله كرا لوجه
وفيه نظارا لوجهه يعني الذات فساو والآن قال اد كرا لوجهه فيه من الضعفاء ما سب
ان لا يأل به الا لوجهه بخلاف ما اذا حذفت وبظهر ان سؤال الخلق بوجه الله ما يؤدى الى الجنة
كذلك غير لا يكره وان سؤال الله بوجهه ما يتعلق بالناجى بغيره كدال عليه الحديث وقد بسطت
الكلام على ذلك في شرح المشكاة (وكافر) ولو حرجنا على العجيب في كل كبرية بوجهه أجرو غير
لا ياكل طعاما الا في الزمانه الا في غيرى الاشياء وانى منع اعطاه من الضعفاء التطوع (ودفعها
سرا) أفضل منه جورا لانه ان تدوا الصدقات ولا ننحسها بحيث لا تعلم حاله ما انفق عنه كناية
عن المبالغة في اخفاءها من السبعة الذين يظلمهم الله في طلبه يوم لا ظل الا ظله وفي حديث مسنده حسن
صانع المعروف في مصارع السوء وصدقه السرطاني غضب الربوة لرحمة تديق العجروا وادوها
ليقتدى به غيره لا لغرض آخر حسن بل قال ابن عبد السلام انه قد صالح فضل وسبحه اليه
الغزالي بشرط ان لا يأتى الا بالظاهر او بالظاهر اثارا كقوله ما ظهرها اثارا لاجل اجماع في الجموع قول
الماوردى الا المال لا يأتى الا ان تشي بغيره الا بالظاهر او بالظاهر اثارا كقوله ما ظهرها اثارا لاجل اجماع في الجموع قول
عشرة الا أفضل لغيره أو ادأوى الصدقة أفضل قال في رمضان والجز التبرع عن الكسب فيه
وبليه عشارا فها يظن وفي الاماكن الشريفة ككثرة المدة وعند الاماكن كقوله وحي
ومرض وسفر وكوف واستسقاء أفضل وليس المراد بذلك ان من اراد صدقة بين له تأخيرها لثاني
مما ذكره من الاعتناء عند وجود ذلك بالاكثار منه فيه لانه اعظم أجرا وكفائة (و) دفعها
(قريب) تفرقة فتهمة أو الا اقرب فالاقرب من المحارم من الزوج او الزوجة ثم غير المحرم والرحم

أمن ولوع التجبر لا يحرم وفيه نظر بالنظر للعمل الآتي في كلامه فندبره وقوله والثاني على نحو مظهر الخ لا بد من ملاحظة البدل ومه
الرجوع أخذنا مما مر له أنه لا يجب اعطاؤه مجازاً نذكر (قوله) الآن يقال الخ وجبه في حديثه غير أن القلب إلى الأول لم يميل أذهو اللاتق
عظم شأنه تعالى بالن لا لعمل عرضه طلب أمر نسوي وذكر الوجه (١٠٦) في الحديث للقلب والله أعلم (قوله) أما الزكاة إلى

قوله المتى ولقرىب في النهاية (قوله)
في رمضان كذا في أصله وفي المغني
سدة في رمضان فليحمر (قوله)
واستقما يظهر ان عروض النقط
كذلك وان لم يستقبله ونظرا أيضا
ان حدوث الواو الطاعون كذا
وقد يدعى دخول صرخ ما ذكر في
الأصرام والمواجيع من المرض
بعد تجميع الموتى أعني (قوله) ودفعها
الى قولهم الموت ومن عليه في النهاية
الا قوله أى لبرده الى قوله وقال
الغزالي والا الترجمة بانترع
(قوله) والعدو من الأقارب أولى
قال في فتح الجبراد لمافية من
التألف وكسر التفس وبعبارة
شرح التلخيص واخبر قريب كوجه
وصديق انتهى وقوله مات فعها
لما صدق أولى منه فهو يمكن الجمع
بينهم بن مائة مائة من مائة
تدخله على عدولا بشفيد في التألف
او غيره فلنأمل ولبحور (قوله)
الذى يمكن معرفة صاحبها بماذا
يضبط هذا الامكان (قوله)
وتجوز الأخذ بقوله بقال لم لا يجب
والخالة هذه والله أعلم (قوله) الله
الى قول المتى أصعب في النهاية
الاقوله خلافا لكثيرين الى قوله
قيل والاقوله ثم رأيت ابن الرقة
الى قوله ويؤيد والاقوله كما ارتضاه
ابن الرقة الى المتى (قوله) لان اهمية
الدين قد قال هذا وان كان فيها
في حد ذاته لا يتعدى لجواز ان يكون
صاحب هذا القول لا يتفرع الى هذه
المربة (قوله) قال الاقوله وليس
هذا على خلافه من شأني ذلك على
القول للحرمة لا على ألا يتأخر عن

وليتهم وكسوة فذلهم ووفاء دينه (أوجه) أحدها يست مطلقاً ثانياً لا يست مطلقاً ثالثاً وهو (اصح) انه (ان لم يشق عليه الصبر استحب) لان المديق رضى الله عنه وكره وجهه تصدق بجميع ماله وقبده منه النبي صلى الله عليه وسلم صححه الترمذى (والا) بان شق عليه الصبر (فلا) يستحب له بل بكره الغير الصالح خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى أى غنى النفس وهو سبيلها على القصور وهذا التفضيل جعوا بين الاحاديث المختلفة الظواهر كهذا الحديث مع خبرنا في جسر أما التصديق بعض القائلين عن ذلك فيس انفقناهم المشارب للكل والكل وخرج بالصدقة الشيافة فلا يشترط فصلها عن مؤنة من ذكر على ما في المجموع للخلاف القوي في وجوبها وتعين حمله على ما ذالم يؤيد اشارها الى الخلق اذنى ضرر بمؤنة الذي لا رضاه على ان يخالفه في شرح مسلم * فرع * في الجواهر بكرة امساك الفضل وغير المحتاج اليه كما توب عليه البيهقي انتهى وينت غير ان المراد بالباقي مزا على كتابة سنة أخذ من قولها أيضاً اذا كان بالناس ضرورة ثم يبيع ما فضل عن مؤنة وفوت عياله سنة فان أبى أجبه السلطان ويؤيده قول الروضة عن الامام يلزم المورس المواساة بما زاد على كتابة سنة قال بعضهم أى حال الضرورة لا مطلقاً انتهى وهو فاسد كما يعلم مما ساذكره أوائل السير ولا ينافى اعتبار السنة هنا مراً آتقاً لان الكراهة كما هيستحاط لها الاكر من الذنب كهنالك

(كتاب النكاح)

قبل بلغ اجماع بعض اللغويين انما وارعين وهو لغة الضم والوطة شرعاً عقد يتضمن اباحة وطء باللفظ الآتى وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء لجهة نفسه عنه ولا سحالة ان يكون حقيقة فيه ولا يكتفى به عن العقد لاستباح ذكره كقوله ولا يقع لا يكتفى به عن غيره وارادته حتى تسكن وجاعه ردد عليها خبر حتى تدفق عسلته وفي الزاني لا يشك الزانية بناء على ما قاله ابن الرفعة ان المراد لا يبادل عليها السابق وقيل عكسه وقيل حقيقة فهم ما فلو حلف لا يشك حيث البعد ولو زنى بامرأة تثبت مضاهرة والاصل فيه قبل الاجماع الآيات والابصار الكثيرة وقد جعلتها فزادت على المائة بكثير في تصنيف منة الافصاح عن احاديث النكاح وشرع من عهد آدم صلى الله عليه وآله بنوا وعليه وسلم واستمر حتى في الجنة ولا نظيره فيما بعدنا من العقود وفادته حفظ التسليم وتفرغ ما يضر حبه واستبقاء الذمة والتمتع وهذه هي التي في الجنة وهل هو عقد ثلثاً واباحه وجهان نظره أثرهما فيما لو حلف على شيئا ولم يزوجه ولا يصح لا حيث لا يثبت وعلى الاول فهو مال لان يثبت لا لا لغة فلو طشت بشبهة فأنهم لها اتفاقاً ولا يجب عليه وطؤها لانه حقه وقيل عليه مرة لا يضيئ ثموتها وبقرار مهر (هو) أى النكاح بمعنى التزوج (مستحب المحتاج اليه) أى تاتى له بقوله الوطء ولو خصاً (بجدها) من مهر وكسوة فصل النكاح ونفقته ومهره وان اشتغل بالعبداء للغير المتفق عليه يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج والباءة بالذلة الجماع والمراد مومع المون رواه ابن كزيمك ذاطول فليتزوج وعليه فالمراد بجن لم يستطع من فقد المون من قدرته على الجماع ان هذا هو الذي يحتاج للصوم وهذا أولى من قصر الباءة على المون لا ليهام ان من عديمه يؤمر بالصوم وان لم يشته الجماع وليس مراداً ولم يجب في هذا الامر لا يتماطل لكم وردتان المراد به الحلال من النساء والأولى ان يحتاج اليه لم يأخذ بظاهره أحد فان الذي يحكمه قول انه فرض كفاية لبقاء التسليم وجهه انه واجب على من خاف زنا قبل الاحصان لا يوجد الابوه وقيل ان لم يرد التسري نعم حيث ذنب لوجود الحاجة والاهب وجب بالذرة على العقد الذي لا يوجد

فيه وان قل اسقاطاً شئ من الدين عن الذمة لم يحل ناسل (قوله) أوله به منه ينبغي أو كان ثم ناسل عليه وهو ممن يرضى بعلمه كذا في محال متعددة (قوله) ومؤنة شاملاً للمكسب فيما يظهر وينبغي ان يأتى ما سباني فلا تقبل (قوله) كما تحرم صلاة النفل الخ ينبغي الا واتب ذلك الفرض الشورى كذا انما في الناسل المحتسب وهو محل تأمل وكلامهم في باب الصلاة كالصريح في رده فليراجع (قوله) وكسوة فصلهم لم ينعرض للمدة والنظا هراة لا بد من اعتبارها وعليه فهل تعتبر سنة لانها الغالب او ينظر للفرق في تلك البلد ويحكم لراجح * (كتاب النكاح) * (قوله) قبل بلغ اجماعه الى التي في النهاية الاقوله وقد جعلتها الى قوله وفادته (قوله) أى النكاح الى قوله ووجهانه واجب الخ في النهاية (قوله) أولى من قصر الباءة على المون لكن في هذا تولى بيع اذ المراد به الباءة في الانثاء المون مع الجماع وفي التي مجرد المون وهو سكتف ومخالفه للظاهر لان ضرورة الاستغناء عنه بذكر الشباب المستتر غالباً للندرة على الجماع والاحتياج اليه فاما تأمل سم أقول هذا كلام وجيه لا يخصص عنه فيخطر في جملة ما تأمل سم أقول في حديث الله على التوفيق فيه

ابن الرفعة وغيره كما يته في شرح العباب ومحل قولهم العتود لا تلتمز في الذمة ما إذا التزم بتغير بدو من
ثم انعقد في علي أن اشترى عبد أو أعتقه وبه يدفع ما قبل التكا من توقف على رضا الغير وهو ليس
إليه إذا اشترى كذلك وقد اوجبه وجه بحث بعضهم وجوبه أيضا إذا أطلق مظلومة في القسم أي وفها حقها
من فية المظلوم لها ورد بان هذا إطلاقا بدعي وقد صرحوا في البدعي بأنه لا يثبت فيه الرجعة
الآن يستثنى هذا المذهب من استدراك طلالة الأجنبي ومنع جمع التسري لعدم التعويض مردود
كما يأتي بأنه انما يثبت فيه في حق انسابها مسلم لا في حق منسابها لأن الأصل الحل ولا في حق
انسابها كغير من كافر أو اشترى خمس بيت المال من نازله لحملها قناوص على أنه لا ينسب
لن في دار الحرب التكا من طائفا خوفا على ولده من الدين بدنه من الاستسرق وتبع حمله على
من لم يرغب على ظنه الزنا لم يزج إذا المصلحة المحقة الناجزة مقدمة على المفسدة المستقبلية
التوجه مع ما ينبغي ان يطلق التسري بالنسبة في ذلك لأن ما علم به في قبيل الضمائر الثلاثة المتين
أن أرادها العقد أو الوطء لم يصح أو هو واهية العقد واديه الوطء صحت في نفسه فيه تعسف انتهى
ويرد بانها كلها للعقد المراد به أحد طرفيه وهو الزوج أي يقول التزويج ولا يجوز فيه وساقوه
في اليه يرد قولنا أي تأتله بوقته للوطء وهذا مجاز مشهور لا اعتراض عليه (فان قدها استحت
تركه) لقوله تعالى وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا الآية وتعبارة الرافعي في كنه والروضة الأولى
أن لا ينسج قبل وهي دون الأولى في الطلب وردة لا فرق بينهما وهو وجهه أن استأذنها من حواحد
هو الطلب الغير الجازم من غير اعتبارنا كعدمه وبوجهه تصريح الأمام وغيره بان خلاف
الأولى وخلاف الصحيح واحد هو المنه عنه نسيما غير مقصود ولا استفادته من أن الأمر بالسحب
نهى عن سده بخلاف المصبر وقوله لا يفتيه من التصريح بالنهي كالاته على ما هو مبسوط
في محله من بحر الزكشي وفي شرح مسلم يكره فعله ورد بان مقتضى الخبر عدم طيب النسل وهو أعم من
المنه عن الفعل بل ومن طيب الترك ومقتضى هذا ردان في لولا الآية المذكورة فله يستعفف يدل على
أنه تأتله وتولاه يعني يغتصب الله من فضله يدل على فنده لمخون فادفع قول الزكشي يكن حملها على غير
التساق وقيل بسحب فعله وعليه كثيرون لأنه من كسر ونواحق راع الخبر الصحيح تزويج النساء فانهن
يأتينكم بالمال وضع أيضا ثلاثة على الله أن يعيهم منهم الناكح كبريدان يستعفف وفي مرسى من
ترك الزوج مخافة العيلة فليس منسا وحلوا الأمر بالاستعفاف في الآية على من لم يجد زوجة
ولادة له لهم عند التام في شيء مما ذكر إذا لم ين من الفقر وتأمين بالمال والأعانة وخوف العيلة
عدم وجدان الأبهة بالمعنى السابق لا سيما وليلنا ومن لم يستطع فعله بالصوم فانه له وجاء أي فاطم
اصم وهو صريح فيما قلناه لا قبل تأويله (وبكسر) ارشاد وم ذلك ثاب لأن الارشاد الرابع
الى تكسب شرعى العفة هنا كشرعى خلافا لما أخذ بالطلاق أن الارشاد نحو وأشدوا
إذا ابتاعه لأواب فيه (شهوة بلصوم) للحدث المذكور وكونه يثير الحرارة والشهوة اغماها في اندائه
فان لم تنكس به تزوج ولا يكسر دا بخو كافر فبكره بل يحرم على الرجل والمرأة أن أدى الى الباس من
النسل وقول جمع الخبر يدل على حل طه العاقر الباه بالادى مردود على أن الادوية خطيرة
وقد استعمل قوم الكافور فأورثهم عدا من رمتهم أرادوا الاحتال لعود الباه بالادوية البقية فتعففهم
واختلوا في جوارز التسبب الى القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فقال أبو إسحاق المروزي يجوز
اختلاء النطفة والعلنة وتدل ذلك عن أبي حنيفة وفي إحياء في مجتبى النزول ما يدل على تحريمه
وهو الواجب لها بعد الاستقرار آية الى القول الحيا للنفخ الرو ولا كذلك النزول (فان لم يجز)

(قوله) ان اشترى عبد الخ هل
يجب الشراء بطلنا ومحل حيث
لم يكن ملكه ولم يتعسر تملكه
بغير قبض آخر ينبغي ان يرجع (قوله)
ومنع جمع الى الثاني انما (قوله)
ان سابها مسلم ولم يشر الخمس
بغير تمامي (قوله) أو اشترى
خمس بيت المال يحتاج ان يقول
وأربعة أخماس الخمس الباقية من
مستحسها أو أولها ثم سم قول
الخمس يحتاج الخ ظاهر إذا كان
مريدا الشراء غير الساق والأفلا
يحتاج إليه (قوله) من نازله ورائع
إذا كان عدلا يصرفه في مصارفه
والأفان تباين أنما مما تقدم في
كلامه كثيرا من وجوب دفع مال
بيت المال لمن يصرفه في مصارفه
أن لم يكن الظاهر غاروا أو التوله
نفسه أن يقال طرية أن يدفعه
لعدل عارف بالمصرف ثم يشترط
منه فان لم يجد فله أن يتركه
لنفسه بالعدل ثم يصرف البذل في
المصارف أو يتن لأنه يستلزم تولي
الطرفين وليس له ذلك محل تأمل
فليصر (قوله) وينبغي ان يلقى
التسري الخ عبارة النهاية والأوجه
الخ وقد قال وينبغي ان يلجأ بدار
الحرب دار البديعة كاهو مشاهد
من أن السبي التوله بدار البديعة
بظهور أولاده غالباً بمدين تلك
البديعة نعم قد يقال من يعلم من
نفسه أنهم مستحقون في ذلك وفي دار
الحرب ويتن خلافه لاحتمال
تخلف ظن القسم والله أعلم

أى يتق للشكاح بعدم توفقه للوط خلقة او لعارض ولا علة به (كره) له (ان فقد الاهبة) لاتزامه
 مالا يتقدر عليه بالحاجة وسنذكر ان شرط صحة نكاح السفية الحاجة فلا تزدها (والا) يفقد
 الاهبة مع عدم حاجته له (فلا) بكره له لقدرته عليه ومقاصد لا تقتصر في الوط بل تحت جميع يده
 لحاجة صلة وتأنس وخدمة وعليه فيفرق بينه وبين ما يأتي فمن به علة مزمنة بان هذا قادر على
 الوط فعلا يتشبه فسادز وجهته بخلاف ذلك (لكن العادة) أى التخلل لها من المتعبد (أفضل)
 منه بخلاف العنفية اهتماما ما شأنها وقد رت ماذ كرها هو محل الخلاف كما قاله السبكي وغيره
 لان ذات العادة أفضل من ذات النكاح قطعا وبصع عدم التقدير ويكون أفضل بمعنى فاضل وما اقتضاه
 ذلك من ان النكاح ليس بعبادة ولولا شفاء النسل صرح به جمع قال بعضهم لعنته من الكافور وبأن صحته
 منه لا تتن كونه عبادة كجمارة المساجد والعق وبأنه صلى الله عليه وسلم أمر به والعبادة انما تتنق
 من الشارع وأنتى المصنف بان ان قصده طاعة من ولد صالح او اعفاف فهو من عمل الآخرة شاب
 عليه والا فهو مباح وسبقه اليه الماورى ولان ان تقول ان أريد بنى العباد عنه مطلنا لانه لا يسماها
 اصلا لا فتر يساها لانه لا ثواب فيه مطلقا فبعد مخالفا للاحادث الصنعة الدالة على مزيد ثوابه
 وثواب غيراته كحديث أبى أحدنا شهوته وله فيها أجر فقال أرايت الخ وحديث حتى ما تقع في امر أهلك
 ولكلهم اذ كيف يكون سنة بشرطه كما تقرر ولا يكون فيه ثواب وبهذا نظرا أيضا في قول المصنف
 والا فهو مباح والحاصل ان الذى يحبه انه متى سن له فعله ولم يوجد منه صارف ولم يكن له وقصده طاعة
 كوله لا تيبوا الا فلا والنكاح في غير نكاحه صلى الله عليه وسلم فانه قرينة طاعة مطلنا لان فيه
 نشر الشريعة المتعلقة بحماسته الباطنة التى لا يطلع عليها الرجال ومن توسع له في عدد الزوجات مالم يتوسع
 لغیره التحفظ كل مالم يحفظه غيرها لتعذر حاطة العدد القليل بها ~~المتكبر~~ تها بل خروجها عن الحصر
 (قلت فان لم يتعبد فالنكاح أفضل في الاصح) من البطالة لانه لا تنقض به الى الفواحش فاضل هنا بمعنى
 فاضل مطلقا وصح خبر اقوال الله واتقوا النساء فان أول قنينة اسرائيل كانت من النساء (فان وجد
 الاهبة وبه علة كهرم او مرض داغ او تعنين) كذلك خلاف من يعن وقتادون وقت (كره) له النكاح
 (والله أعلم) لعدم حاجته مع عدم تحصيل المرأة المؤدى غالبا الى فسادها وبه يدفع قول الاحياء يس
 لنحو المصوح تشبها بالصالحين كما يس امرار موسى على رأس الاصع وقول الفزارى أى نهى ورد في نحو
 الجبوب والمحاجلة لا تقتصر في الجماع ولو طرأت هذه الاحوال بعد العقد فهل يلحق بالانكاح ولا القوة
 الدوام ترد فيه الزكشي والثاني هو الوجه كما هو ظاهر * تنبيه ما اقتضاه سابق المتن من ان تلك
 الاحكال لا تأتي في المرأة غير مراد في الام وغيره هانده للتأنيق والحق ما يحتاجه للنفقة ومناقة من
 اتمام فجرة وفي التنبيه من جاز لها النكاح ان احتاجته ذنب لها والاكراه ونقله الاذرى عن اصحاب
 تحت محجوبه عليها اذ لم يدفع عنها الفجرة الا به ولادخل للصوم فيها وما ذكره لم يفتقر الى الزناحي
 يسن لها مطلنا الا لشيء عليها مع ما فيه من القيام بأمرها واسترها وقول غيره لا يسن لها مطلنا
 لان عليها حقها فالزوج خطر لا تيسر لها التيسار بها ومن ثم ورد الوعيد الشديد في ذلك بل ولعلنا
 من نفسها عدم القيام بها ولم تنح لحرمة عليها انتهى نعم ما ذكره به بل متجه (ويستحب دية) تحت
 توجد فيها صفة العدالة لا العفة عن الزنى فقط لغیر التقوى عليه فاطمى بذات الدين تربت يداك أى
 استغثت ان فعلت او اقترعت ان لم تفعل وترددت في مسألة تارك الصلاة وكذا في فعل هذه أولى للاجماع
 على صحة نكاحها ولو بطلان نكاح تلك لردتها عند قوم وقيل تلك لان شرط نكاح هذه مختلف فيه
 ويرجح بعضهم الأول وهو واضح في الاسرايلية لان الخلاف القوي انما هو في غيرها ولو قيل الاولى لقوى

الايان والعلم هذه لا منه من فتنها وقرب سياسته لها الى ان تسلم ولغره تلك ثلاث فتنه هذه لكان
 اوجهه (بكر) للامر به مع تعليقه بان من اعذب افواهها الى كلاما وهو على طاهر من احبته
 وحلاوته وانتق ارحاما الى اكثر اولاد او اختن اقبالا ورشي باليسمين العجل اى الجماع واغر غرة
 بالكسر اى ابعده من معرفة الشر والتفطن لهو بالضم اى غرة البياض او حسن الخلق وادارتها معا
 اجود نعم الثيب اولى لما جرحن الاقتضاض وان عنده عيال يحتاج للصيانة تقوم عليهم كما
 استصوبه صلى الله عليه وسلم من جابر لهذا وفي الاحياء يس ان لا يزوج بنته البكر الا من بكر
 لم يتزوج قط لان النفوس جبلت على الايناس باول ما لوف ولا ينافيه ما شر من ذنب البكر ولوليت
 لان ذال فيما يس للزوج وهذا فيما يس للولى (نسبة) اى معرفة الاصل طبعه لتسليم الى العلاء
 والصلحاء وتكرهت الرزق والفساق والحق بها القطعة ومن لا يعرف اونها الخبر تخبر والنظفكم
 ولا تصومها في غير الاكفاء صححه الحاصم واعترض (ليست قرابة قريبة) لخبره النهى عنه
 وتعلبه بان الولد يتبع تخفيفا لكن لا أصل له ومن ثم نازع جميع في هذا الحكم بانه لا أصل له وبنا كاحه
 صلى الله عليه وسلم عليا كرم الله وجهه ويرد بان خافة الولد الناشئة غالبان عن الاستحياء من
 القرابة القريبة معنى ظاهر يصلح أسلا ذلك وعلى كرم الله وجهه ترب بعد اذا اراد بالقرينة من
 هي في أول درجات الخولة والعروة وفاطمة رضى الله عنها بنت ابن عم فهي بعيدة ونكاحها أولى من
 الاجنية لا تشاء ذلك المعنى مع حقو الرحم وزوجه صلى الله عليه وسلم لز نيت عشم كونه
 بنت محبة لمصلحة حل نكاح زوجة المتني وتزوج بعد زيب بنته لاني العاصم مع كونه ابن خالتها بتقدير
 وقوعه بعد السودة واقعة حال فعليه فاحتمال كونه لمصلحة يقطعها وكل مما ذكره مستقل بالنسب خلافا
 لما يوجهه طاهر العبارة يس أيضا كونهما ودودا ولودا يعرف في البكر بأقاربها ووافرة العقل
 وحسنة الخلق وكذا بلغت وفاقة ولده من غيره للمصلحة وحسناء اى بحسب طبعه كما هو ظاهر لان القصد
 العفة وهي لا تنحل الا بذلك وهذا رد قول بعضهم المراد بالجمال هنا الوصف القاسم بالذات المستحسن
 عند ذوى الطبع السليمة نعم تكره ذات الجمال البارح لانها تزهره وتطلع اليها عين الفجرة ومن
 ثم قال أحمد ما سلت اى من فتنة أو تطلع فاجر اليها أو تقول عليها ذات جمال اى بارع قط وخيفة المهر
 وان لا تكون شقرا أم قبل الشقرة بياض ناسع نخاطه قط في الوجه لو نها غير لونه انتهى وكذا أخذ ذلك
 من العرف لان كلام أهل اللغة مشكل فيه اذ الذى في القاموس الاشقر من الناس من يعاينه
 حرة انتهى ويقع تأويله بما يشير اليه قوله يعاينه ان المراد ان الحرة غلبت البياض وقهرته بحيث يصير
 كاهل النار اودنة اذ هذا هو المذموم بخلاف مجرد تشرب البياض بالحرة فانه افضل الاوان في الدنيا
 لانه لونه صلى الله عليه وسلم الاصل كما يتبع في شرح الثمالي ولا ذات مطلق لها البهية رغبة أو عكسه
 ولان في حملها خلاف كان زنى أو تمتع بامها او بها فعره أو أصله أو شلن بخور ضاع وفي حديث
 عند الدبلي والخطابي النهى عن نكاح الشهيرة الزرقاء البذية والبهية الطويلة المهزولة والبهية
 القصيرة الذممة أو العجوز المدرة والهندرة العجوز المدرة أو المكثرة للهد رأى الكلام في غير محله
 أو القصيرة الذممة ولو لغارضت تلك الصفات الذى يظهر انه يقدم الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق
 ثم الولادة ثم أشرفية النسب ثم البكارة ثم الجمال ثم المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده **نتيجه** كما يس
 له تجرى هذه الصفات فما كذلك يسن اها ولولها تخبر بما فيه كما هو واضح (واذا قصد نكاحها)
 ورجا الاجابة قال ابن عبد السلام رجاء طاهر او علله غيره بان النظر لا يجوز الا عند غلبة الدين المجوز
 ويشترط أيضا كما هو ظاهر عمله بخلوها عن نكاح وعدة تخبرم التعريض كالمجته فان لم تخبرم

جاز النظر وان علمت بان غايته انه كالتعرض لمخالق بعضهم حرمة في العدة اذا كان باذنها او مع
 عليها بانه لغتته في نكاحها ينبغي حمله على ما ذكرته (من نظره اليها) للامر به في الخبر الصحيح مع
 تعليقه بانه اخرى ان يؤدى بينهما أى يندوم المودة واللفة وقيل من الادم لانه يطيب الطعام ونظرها اليه
 كذلك يخرج باليهما نحو ولدها الامر فلا يجوز له نظره وان بلغه استواءهما في الحسن خلافا لمن وهم
 فيه وزعم ان هذا حاجة مجزئة ممنوع اذا الاستواء في الحسن المقضى لصكون النظر بكنى عن نظرها
 في كل ما هو المقصود منه بكونه مستحيلا أمالوا حتى شرط مما ذكر في خبر النظر لعدم وجود مسوغه
 وبعد القصد الاولى كون النظر (قبل الخطبة) ومعنى خطب في رواية اراد للغير الاخر اذا ألقى الله
 في قلب امرئ خطبة امرأ فلا بأس ان ينظر اليها وتظهر كلامهم انه لا يندب النظر بعد الخطبة لانه
 قد تعرض فتأذى هي وأهلها وانه مع ذلك يجوز لان فيه مصلحة أيضا فاقيل بحتم حرمة لان اذن
 الشارع لم يقع الا فيما قبل الخطبة رديان الخبر مصرح بجوازه بعدها فبطل حصره وانما اتولوه بالنسبة
 للاولوية لا الحواجز كما هو واضح اذا مال به النظر في الخبر موجود في كل من الحالين (وان لم تأذن) هي
 ولاوليها الكفاءة بآذان الشارع في رواية وان كانت لا تعلم بل قال الاذرى الاولى عدم علمها لانها
 قد تترن له بما يغفره ولم ينظر والاشتراط مالك الاذن كانه مخالفته للسرواية المذكورة (وله تكرير
 نظره) ولو اكثر من ثلاثة على الاوجه مادام يظن ان له حاجة الى النظر لعدم احاطته باوصافها
 ومن ثم لو اكتفى بنظرة حرم الزائد عليها لانه نظر أبغى لضرورة فليقتدي بها قال جمع وان خاف الفتنة قال
 ابن سراقه ولو بشهوة ونظر فيه الاذرى (ولا ينظر) من الحيرة (غير الوجه والكفين) من
 رؤس الاصابع الى الكوع طهر او بطن بلا من شيء منهما دلالة الوجه على الجمال والكفين
 على خصب البدن واشتراط النص وكثير من ستر ماعداهما حتى يحل نظرها ما يحل على ان
 المراد به منع نظر غيرهما أو نظرها ما أدى الى نظر غيرهما ورؤيتهما ولو مع عدم علمها لا تستلزم تجد
 روية ماعداهما فأنه قيل الاذرى لظاهر كلام الجمهور من الجواز مطلقا سترت أولا وتوجهه بان
 الغالب انها مع عدم علمها لا تستر ماعداهما وبان اشتراط ذلك يندب النظر انتهى إمام في عبار
 فنظر ماعداهما بين سرتها وركبتها كما مر به ابن الرفعة وقال انه مفهوم كلامهم أى لتعليمهم عدم حل
 ماعد الوجه والكفين بانه عورة وسبقه لذلك الروايات ولا يعارضه ما بأنى انها كالحرة في نظر الاجنبي
 اليها لان النظر هنا مأثور به ولو مع خوف الفتنة فاقطع بما عدا عورة الصلاة وبما رأى منوط بخوف
 الفتنة وهو جار فيما عدا الوجه والكفين مطلقا واذ لم تنجبه سن له ان يسكت ولا يقول لا أن يدها
 ولا ترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال وأشعر بالاعراض جازت كإبائى وضرا الطول
 دون ذكر قوله لا أن يدها فاحتل على ان الاعراض قد يحصل بغير السكوت كاشتراط ما يعلم منه أنهم
 لا يحيون اليه ومن لا يتيسر له النظر أو لا يريده بنفسه يسكن له أن يرسل من يحل له نظرها للتأملها
 ويعملها ولو مال لتحل له نظره فيستفيد بالبعث مالا يستفيد بالنظر وهذا المزبأ الحاجة اليه مستثنى
 من حرمة وصف امرأة لرجل وقول الامام له أمر المرسلة بنظر مختصا مارد ماعد العورة
 كما هو واضح (ويحرم نظرها) وخصى ويجيب وخشى اذ هو مع النساء كرجل وعكسه فيجزم نظره
 لهما ونظرهما له احتسابا وانما غسله بعد موته لا تقطاع الشهوة بالموت فيبقى للاحتساب حينئذ معنى
 ويظهر فيه مع مثله الحرمة من كل للآخر في حال الحياة بتقدير مخالفا له احتسابا اذ هو المجنى
 عليه أمره لا لمسوح كإبائى (بالغ) ولوشحها وما تخشأ وهو التلبس بالنساء عائل مختار (الى عورة
 حرة) خرج مشاهدا فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما أفق به غير واحد ويؤيده قولهم ولعن الطلاق

برؤيتهم المحتشرون في خيالها في نحو مرآة لانه لم يرها وحل ذلك كما هو ظاهر حيث لم يتشقق فتة ولا شهوة
وليس منها الصوت فلا يحرم سماعه الا ان خشي منه فتة وكذا ان التذنب كاحتجته الزكوى ومثلها
في ذلك الامر د (كبيرة) ولوشوها بان بلغت حد انتهي فيه لذوى الطبايع السليمة ولو سلمت من مشوة
بها كيانتي (أجنبية) وهي ماعد اوجهها وكشفها بخلاف قوله تعالى قل للؤمنين بغضوا من أبصارهم
ولانه اذا حرم نظر المرأة الى عورة مثلها كفي الحديث الصحيح فأولى الرجل (وكذا وجهها) أو بعضه
ولو بغض عنها أومن وراء نحو ثوب يحكي ما وراءه (وكشفها) أو بعضه أيضا وهو من رأس الانسانع
الى الكوع (عند خوف الفتنة) اجماعا من داعية نحو مفس لها او خلوها بها وكذا عند النظر
بشهوة بان يلتذبه وان أمن الفتنة قطعاً (وكذا عند الامن) من الفتنة فيما ينظره من نفسه وبلا شهوة
(على الصحيح) ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء ان يخرجن سافرات الوجوه ولو حل
النظر لكن كالمرد وان النظر مظنة للفتنة ومحرك للشهوة فالائق بمحاسن الشر بفتح سد الباب
والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخلوة بالاجنبية وبه يدفع ما يشال هو غير عورة فكيف حرم نظره
ووجهه الدفاع عنه كونه غير عورة نظره مظنة للفتنة او الشهوة فقطم الناس عنه احتياطاً على
ان السبكي قال الاقرب الى صنع الاحصاء ان وجهها وكشفها عورة في النظر ولا ينافي ما حكيه الامام
من الاتفاق نقل المصنف عن هياض الاجماع على انه لا يلزمها في طر يقها ستر وجهها وانما هو سنة
وعلى الرجال غض البصر عنهم لانه لا يلزم من منع الامام لهم من الكشف لكونه مكروهاً ولا الامام
المنع من المكروه ولما فيه من المصلحة العامة وجوب السترة عليهم بدون منع مع كونه غير عورة ورعاية
المصالح العامة مخفية بالامام ونواه نعم من تحققت نظر اجنبي لها يلزمها ستر وجهها عنه والا كانت
معدة له على قيام قائم ثم رأيت أبا زرعة أفتى بما يفهمه فقال في أمة جميلة تبرزه كشوفة ماعدا
ما بين السرة والركبة والاجانب يرونها محل جواز يزورها الذي أطلقوه اذ لم يظهر منها برج زينة
ولا تعريض لرؤية ولا اختلاط لمن يتخشى منه عادة افتتان بمثل ذلك والا تمت ومنعت وكذا الامر دائمي
مخلصاً وكون الاكثرين على مثالب الصحيح لا يقتضي رجاءه لاسيما وقد أشار الى فساد طريقتهم بتعبيره
بالصحيح ووجهه ان الآية كعادلت على جواز كشفهن لوجوههن دلت على وجوب غض الرجال
أبصارهم عنهن ويلزم من وجوب الغض حرمة النظر ولا يلزم من حل الكشف جوازه كالاتي فاضع
ما أشار اليه بتعبيره بالصحيح ومن ثم قال البلقيني الترجع بقوة المدرك والفتوى على ما في المنهاج وسببه
لذلك السبكي وعمله بالا حياً طفق قول الاستوى الصواب الحل لذهاب الاكثرين اليه ليس في محله وأهمل
تخصيص حل الكشف بالوجه حرمة كشف ماعدا من البدن حتى يبدو هو ظاهره في غير البدن لانه
عورة ويحتل فهم لانه لا حاجة لكشفها بخلاف الوجه واخبار الاذرى قول جمع بحل نظره وجهه وكف
محور يؤمن من نظرها الفتنة لآية والتواعد من النساء تضعيف بريد ما مر من سد الباب وان لكل
ساقطة لا تظلم ولا لآية كاهو حلي بل فيها اشارة للحرمة بالتقيد بغير مترجات بزيته واجتماع
أبي بكر وأبي أمامة وسفيان واثره رابعه رضى الله عنهم لا يستلزم النظر على ان مثل هؤلاء
لا يقاس بهم غيرهم ومن ثم جوزوا التلهم الخلو كيانتي قبل الاستراء ان شاء الله (ولا يخطر من محرمه)
نسب أو رضاع أو مصاهرة (بين) فيه تنوزر أوصحه قوله الاق الا ما بين (سرة وركبة) لانه عورة
ويحقق به هنا وفيما أتى على الوجه نفس السرة والركبة احتياطاً وبه فارق ما مر في الصلاة الا ترى
ان الوجه والكتفين عورة متلائم (ويتحل) نظراً (نساءوا) حيث لا شهوة ولو كانوا لا يرى نكاح
الحارم لان المحرمية تنعزم النكاح فكانا ركبتين او امرأتين (وقيل) يحل نظر (ما يدور في المنة)

(قوله) واختلفوا في جوارز التسبب الخ ذكر الشارح هذه المسئلة في مسئلة العرة أيضا وعبارته ثم فرع **أ**فتى أو احتجق المروزي على سببه أمته دواء لسط ولده مادام علة واضحة والخفية فلو اجوز عودها فكل كلام الاحياء يدل على القبح مطلقا وهو لا وجه له وكما هو الفرق بينهما وبين العزل واضح انتهى كذا نقله الفاضل المحشي ولم يعقبه بشي وهو محل التعقب فان كلامه (١١٣) ثم عن أبي احتجاق مفسور على الامة وهذا دل على التعريم فلما راجع وايجز وأتمه الله

(قوله) أي سبق الى قول المتن فثبت في النهاية لا قوله وعليه الى المتن والا فلو كان ان تقول الى قوله والكلام في غير نكاحه صلى الله عليه وسلم (قوله) وعليه يفرق ظاهره على هذا البحث وقد يقال على مجرد عدم الكراهة الذي هو مدلول المتن لانه ما منعنا على التشديد لما يأتي كذا أهاده الغافل المحشي ولا يفتي بعد الوجه الثاني كما يشير اليه قوله وقيل (قوله) وبصحة عدم التشديد يقتضي ما على فرض القدر يكون أفضل على بابه وهو محل تأمل لانه مقتضى كلامهم انه حينئذ مباح ومقتضى آيات الفضل انه مندوب ومما يزرع في فذه مطاشا في الشئ الثاني اشارة اليه بشي من المصنف والا فلو ان الشارح آتانا تحت جميع الخ فمائل (قوله) من البطالة الى قول المتن وبسبب في النهاية الا فلو طرأت في التنبيه والا ترجمه (قوله) كذلك فيه الخلف من الثاني لدلالة الاول عليه محشي ولان ان تقول لم شديد بالادوم لانه الغالب فيه ولذا أطلق اهرم اذ لم يجعل الادوم وصفا له أيضا (قوله) ولا دخل لصور في الخلقة نظر وما المانع انما كالجمل اذا كانت حاجتها الشهوة فكسرها بالادوم فلما راجع محشي ولان ان تقول يستحيل ان امرأه ان الصور لا ينفذ في كسر شهوتها بالتجربة ولا بعد ان يكون له وجه من حيث القياس والا فلو كان مفيد الكان محض تحكيك بعد بل يستحيل صيرورتهم اليه (قول المتن) ولا تغيب بقرينة الفطري دقة ومواساة علم او يغلب على الظن ان ترجعها ليكون سببا زوال دفعها وعل الثانية ثولى بل لو قبل وجوب ذلك لم بعد فلما راجع وايجز (قوله) بحيث الخ كذا في النهاية أيضا (قوله) تعوى الايمان الخ قد يقال ينبغي أن يدور جو بعد تنبيه ما على المسئلة المذكورة وقد قال أيضا انه لو لم أعول على ظنه انها لم ليعد الوجوب حينئذ فيما يظهر (قوله) لا امر به الى قول المتن ليست في النهاية (قوله) لا يزوج منه

بعض الميم وكسرها الى الخدمة وهو الرأس والعنق واليدان الى العضدين والرجلان الى الركبتين (هذه) الاضرورة: نظر ما عاده كائدي ولزمن الرضاع (والاصح جعل النظر بلا شهوة) ولا خوف فتنة (الى الامة) خرج بها المصنف فهي كالطرة تقطعا وقيل على الاصح فاجاز شارح الخلاف بين المتن وأصله فيها أيضا هو (الامامين سرور كبرية) لانه عور بها في الصلاة فاشتبهت الرجل وسبغها كالخبره وفي الشهوة لا يختص بها لان النظر معها اوقع خوف الفتنة حرام لكل منظور اليه وما قيل لعل التي هنالقا فاته انه لو حشي الفتنة ونظر بلا شهوة حرم غير محجب بل الوجه حرمته على هذه الطريقة بتمتع الشهوة واخوف الفتنة وقبحه تخصيص الذي فيه بان فيه نظر ما تبر من المخرج وحرع من امرأه احدثية عدم عدم مانع للشهوة وهو يتو غاب اليها فثبت خلاف المحرم ليس مظنة اهلها لا يحتاج لنسبها فيه وخلاف ما الحلي بما يأتي لان دخول السيد وموسع الله والركبتين فيها غايها لم يتعمق لنسبها ثم أيضا لا بد النظر لتفصيله قيد بدوله لنفصل الى آخره وهذا يفيد تشديد النظر بغرض دخول المصدود بلزم منه في الشهوة على ان اذ التقية تفصيل اذ مع العين محل ولوم الشهوة قلت قلت يزدل كنه جعله بلا شهوة قيد في الصغيره أيضا قلت لا بد بل يؤيده لانه قد يديه فيها لافادة حكمه حتى جدها وحرمة نظر ما مع الشهوة مع ان الفرض انما لا تشبه بل يؤخذ من هذا انه قيد جميع ما في كلامه بغير الشهوة لانه يعلم من هذا الاول وجبت فلا بد عليه من (و) الاصح جعل النظر (الى الصغيره) لا تشبهى كعليه الناس في الاعصار والامصار ومن ثم قيل حكمة الخلاف فيها أي فضلا عن الاشارة لقوته كذا كان يكون خرافا لا جماع وجوز ما وردى النظر لمن لا تشبهى وان باغت تسع سنين والوجه الضبط عامر ان المدار على الاشتباه وعدمه بالنسبة لذوى الطباع السليمة كما في تشبه لم تشبهوا ما قدر في ما يظن وزوال تشبهها فان تشبهوا حينئذ حرم نظرها والا فلا وفارقت العجز بابه سبق اشتباها ولوقتها واسمحوا بكذلك الصغيره (الافرج) فيصير اتفاقا وما في الروضة عن القاضي من حله بملأ بالعرف ضعيف غير يجوز نظره ومسه لتواء من الرضاع والترية للضرورة أما الصبي فعمل نظره فحرمه ما لم يفرق ان فرجه ان تحشى وقيل يحرم ويبدل له خبر الجاحل ان محمدين عياض قال رفعت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل عورته وكشف عورتي فقال غطا وعورته فان حرمة عورة الصغير كحرمة عورة الكبير ولا ينظر الله الى كاشف عورته وظاهر قوله رفعت وكونها واقعة فلو لا الاحتمال بعينها منع حله على المزني فائدة **هـ** روى ابن عساکر في تاريخه بسند ضعيف عن انس قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرج بين رجلين الحسن وبقيلا ذكر في ذي الخراف العتي لحب الطمرى عن أبي طسان قال قال والله ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرج بين رجلين يعني الحسن فيقبل ببيته خرجه ابن السري وخرجه أبو حاتم ان يأباه رء امر الحسن ان يكشفه عن بطنه لا يقبل طراة صلى الله عليه وسلم قبله فكشفه قبل سرته انتهى ولا وجه في شئ من هذه الاحاديث لما ذكرنا ولا اثنائا خلافا لمن زعمه (و) الاصح (ان نظر العبد) العدل ولا يتسبب في العفة عن الزنا فطعن غيرنا مشتركا والبعض وغيره المكاتب كافي الروضة عن الثاني وأقره ان أطا الوافى رده (الى سببه) المتصبة بالعدالة أيضا (و) الاصح ان (نظر عرج) ذكره كما واثابه بشرط ان لا يفتي في ميل للنساء أسلا واسلامه في السلة وعده ان لو اجنبيا لا اجنبية متصبة بالعدالة أيضا (كالظن ان محرم) فنظر ان منها ما عدا ما بين السرة والركبتين فنظر من هذا كقولنا تعالى واملكنا يا عين والى الثالين غير الأولى الاربعة ويطعننا بالمحرم أيضا في الخلوة والفر وتول الاذرى لا حسب غير محرم المسوح معها خلافا لما عول السبكي ولا خلاف في جواز

البركة ينبغي ان يكون ذكر المبرك في البيت قد احتراز بل الغالب ثمره في المعنى والاسنى أقطابوه بشئ ايمان يكون التعمير بالبت كذلك فملقن المولية كذلك والله اعلم (قوله) ولا تضعوها في غير الاكشاف في المعنى بلفظ ولا تضعوها الا في الاكشاف فليحذر (قوله) خبر في الى قوله حسنا في الهاية (قوله) بعلمه كذلك في أسله والانسب حذف الهاء (قوله) أفضل (الوان في الدنيا موجه التشديد فليأتمل (١٤٤) (قوله) أو بها فرعه معطوف على وأما وقوله

فرعه أو أصله معطوف على الضمير المستتر في رزق وتقع وهو مراد التزوج (قوله) ثم الجبال الاولى تقديم الجبال على البركة تأنيدهم من مزيد الاعراف الذي هو من المقصود الاسفل في السكاح والله أعلم (قوله) ورعى الى التثنية النهاية (قوله) لا لولوية لا يخفى ما فيه ثم رأيت المحشى قال وفيه نظر لان التأويل يقتضي ان ذلك المعنى هو المراد لأن تعجب بانه يقتضى ان المراد على وجه الاولوية ونحوه نظر (قوله) هي ولا وهما الى قوله قال جميع في النهاية (قوله) من رؤس الى قوله وقول الامام في النهاية (قوله) فيستفيد بالبعث الخ وهل له ان يجمع بين النظر والبعث لان في كل منهما أفضلية ليست في الآخر ولا ان أحدهما يحصل للعرض الثاني أقرب الى كلامهم والاول أظهر معنى فليأتمل وظاهر ان محل التردد حديث أني أحدهما ولمرتبط عليه خرم بأحد الطرفين من الفعل وترك (قوله) خرج الى التثنية النهاية الاوليه ويؤيده الى قوله وليس منها (قوله) ولا شهوة فيه نظير ما في في مسئلة الصوت (قوله) ولوح النظر الخ فليأتمل هذا التعاليل جار على حل نظرا لامر عدم الشهوة وأمن الفتنة ثم رأيت الفضائل للحشة لمانته قد تشكل على هذا التوجيه ان الرد يحرم نظره بشهوة بلا كلام ويغيرها على ما فيه مع أنهم لم يؤمر بالستر ولا يعنون من الحرام وسأفرض الوجود فناماله انتهى ويؤخذ الجواب عنه بما ذكره فتأمل والله أعلم (قوله) واختار الاذرى الى التثنية النهاية (قوله) فأشار الخ فليكون هذا الشارح اعتمد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو سم أول مجرد اعتداه هذا الشارح لطريقة الخلاف لا يكتفى في دفع السهو وانما يندفع ان ثبت ان الزافي يعتد بها ونظام التحفة انه يعتد بطريقة الفيليراجع (قوله) لا انتهى الى التثنية النهاية (قوله) المتصفة بالعدالة فليأتمل ماوجه اعتبار العدالة فيها اذا كانت منظورة غير ظاهرة ولكن العبد الناظر

دخوله علمه بغير حجاب لا في دخول السر وعدم خضوضه وانما حل نظره لانه المستترك لان المالكية أقوى من المملوكية فاجب لملك ما لا يباح للمملوك كذا قيل وقضيتة حل نظرها لمكانها وللمترك بينها وبين غيرها وقد صرحوا بتخلله فالذي يخفى الفرق ان ملحق نظرا للسيدة الحائجة وهي متصفة مع النكاح أو الاشتراك ولا كذلك في السيد ويؤيده نقل المارودي الاتفاق على ان العبد لا يلزمه الاستئذان الا في الاوقات الثلاثة وتعلوه كثر ما حجة الى الدخول والخروج والمخالطة قال بعضهم والحرم الباطن يستأذن مطلقا ونظر غيره فيه والنظر متجه فالوجه انه لا يلزمه الاستئذان الا في الحرام الا في الاجتناب في أولى وأطال الصغرى في مودعة شرح المذهب وكثير من المتقدمين والمتأخرين في الانصراف لثبائيل الاصغر في العبد وأما جوارع ان الباطن في الاماء المتكررات ومن خبر أني اداودان فاطمة رضي الله عنها استترت من عبده صلى الله عليه وسلم لها وهما أو أنها به قتل ليس عليك بأس انما هو أولك وغلاما به كان سبب الاغلام يتخص حقيقة وهما وبها واقعة حال محتملة وفيه نظر لانها قولية والاحتمال بعينه وبه زعم العدة في الاحراق فكيف بالباطن في ما غلب بل اطردهم من النسوق والقبول لكن تأمل ما مر من اشتراط عدالتها يندفع ذلك ثم رأيت الاذرى قد ذكر ذلك ولا ينحصر الاحتمال بالزوج في بعض منه وبها ما يأتى في نهايتها لا حجابها حينئذ الى خدمته وقياسه مشترك هايات فيه ثم صرح بالوجه الحرمة مطلقا كما صرح به كلامهم ولا نظر للحاجة مع ما فيه من الحرية اولى من الكفر (و) الاصغر (ان المراهق) وهو من قرب الاحتلام أى انما غلبت سنه وهو قرب الحجة غير الله ويحل خلافه (كالبالغ) فليزنها الاحجاب منه كالمجنون فان قلت هذا يحتمل ما حراما لا يلزمها ستر وجهها واكتفائها بحمل ما هنا على سترها مع انها اوعى ما اذا علمت منه بعد النظر اليها لانه يشهد بتغير الفتنة ويلزمه وليه منعه النظر كاليوم منعه سائر المحرمات ولو ظهر منه تشوق للنساء فكالبالغ قطعاً والمراهقة كالبالغ قبل وفي المراهق المجنون نظر انتهى وقضية تعليمه الحاق المراهق بالبالي لظهوره على العورات وحكيته اياه انه ليس مثله ثم رأيت الزركشي بحث ذلك أحدان كلاماً مام وما يأتى في رده اذا نظر من كونه في كونه يعنى اذا صرح عليه انه لا يذنبه هناك من كونه مستقلاً وخرج بالمراهق غيره ثم ان كان بحيث يتحكى ما راعى على وجهه فمكحله وحرم الاكشاف عدم (ويحل نظره دل الرجل) مع أمن الفتنة بلا شهوة تصافاً (الامين سرة وركبة) ونفسها كالمفترم نظره مطلقاً ومن حرم لانه عور قال الاذرى ان الظاهر ان المراهق كالبالغ انما يظفر او يجوز للرؤى حل ذلك فليأتمل الرجل بشرط حائل وأمن فتقوا أخذ منه محل ما حقه الاجنبية مع ذنباً وأقربهم خصمه محل معهما بالمشقة حرمة من غير وجهها وكفها من وراء حائل ولوم أن الفتنة وعدم الشهوة وعليه فوجه بانه مظنة لأحدهما كالنظر وحينئذ فليحتمل الا في رد ذلك ويؤيده اخلاصهم حرمة معتدلة الشاملة لغيرهم وان وراء حائل (ويحرم) ولو على أمر (نظر) شئ من بدن (أمر) وهو من لم يبلغ او ان طلوع البصاة غالباً وظهر ضغط ابداهم بان يكون بحيث لو كان صغيرة لاشتبهت للرجال ومن زعم انه المختار مراده الباطن انس الاحتلام فلا ينافى مذكرة مع خوف فتنة بان لم يرد وقوعها كقوله ابن الصلاح أو (شهوة) سمها وكذا كل منظور اليه فتأذنه كراهية بتغير طهرتها الرافى وضبط في الاحياء الشهوة بان تأثر تيمال صورته بحيث يدرك من نفسه فراقاً به من في المتخفى وثر ببعثه قول السبكي هي ان سقار فليأتمل وان لم يشته زادة وقاعاً او مقدمة فان ذلك زيادة في النسوق وكثيرون يقصرون على مجرد النظر والمحبة طابن سلامتهم من الاثم وليسوا باسباب منه (قلت وكذا) يحرم

نظره (بغيرها) أى الشهوة ولومع أمن الفتنة (فى الاصم المندوص) وان نازع فيه حكوا بقوله
جمع متقدمون ومتأخرون حتى بالغ بعضهم فعزم انه خرق للاجماع وليس فى محله وان واقته قول
البقنى يحمل من أمن الفتنة اجماعا وذلك لانه مظنة الفتنة كالأقل قال فى الكافى وهو أعظم انما
منها لانه لا يحل بحال وانما يؤمر بالاختصاص للفتنة فى تركهم العلم والاسباب واكتفاءه وجوب
الغض عنهم الخارجة كما يأتى وقد بالغ السلف فى التفرغ منهم ومهملوا الاثنان لاستدبارهم
شرعا ووقع نظر بعضهم على أمر دفاعة فاحد براسنا ده قال سترى غبه ففى القرآن بعد عشر
سنة وشروط الحرمة مع أمن الفتنة وانتفاء الشهوة ان لا يكون الناظر محرمانا وبكذا ارتفع
او صاهرة على ما تم له الاطلاق ولا يداوى نظره فى نظر غلو كونه معصوم اليه بشرطهما السابق
وان يكون الناظر وجيلا بحسب طبع الناظر لان الحسن يختلف باختلاف الطباع ويشرق بين هذا
والرجوع فيه اذا شرط فى المبيع مثلا الى العرف بناء على الاصم ان الملاحاة وصف ذاتى بان المداغم
على ما ترتبه المالية وهو شرط العرف لا غير هو نا على ما قد يعرّفه وهو منوط بطبعه لا غير
وانما لم يقيدوا بالسابقة لان لكل ساطقة لافطة ولان الميل الهن طبعى وخرج بالنظر المسخير
وان حل النظر كاجزءه بعضهم وانما يخرج قلنا بما يأتى عن مقتضى الرونة ان المحرم المرأة يحرم
مسها مطلقا أما على العقد الا ترى من التفصيل فيعين محي مثله هنا والخلو به فحرم الصكن ان حرم
النظر فيما يظهر والفرق بينهما وبين المس واضح بدليل اتصافهم فى المراقبة على حل خلوها من الحرام
واختلافهم فى حل مسه لهما وان كان معه أمر آخر كما يأتى (والاصم عند المحققين ان الامانة كالكرة
والله أعلم) لا شرا كما فى الفتنة وخوف الفتنة كثر من الامانة فوق اكثر الحرائر جمالا فحرفها فهن
أعظم وضرب عمر رضى الله عنه لامة استترت كالكرة وقال ان تشبهين بالحرائر بالكاع لا بد للعلل لاحتفال
انه لا يذنبها الحرائر فظن انهن هي اذا ما كن يقصدن الزنا والحرائر كن يعرفن بالسرة وازع غبه البقنى
وأطال بما لا يدعى الرادعى رده بذكر جمع محققين صرحوا بذلك وان الادلة شاهدته (والمرأعة
المرأة كرجل ورجل فيحل حبس لا خوف فتنة ولا شهوة لها نظرها بعد استرا وركبتها وما بينهما لانه عورة
(والاصم يخبر بمظهر ذمى) وكل كفرة ولو حرة (الى) ما لا يدعى فى المهنة من (مسلة) غير سيدها
ومحرمها لعموم قوله تعالى وانما من ولا نرا قد صنفها الكافر ففتنها وضع عن عمر رضى الله عنه منعها
من دخول حمام معها ودخول الدباب على أمهات المؤمنين الوارد فى الاحاديث الصحيحة دليل لما سمعنا
من حل نظرها ما يبدو فى المهنة واعتمد جمع ما اقتضاها من انما معها كالاجنبى وأفتى المصنف
أى بناء على ما فى المتن حرمة كشف ثوبها وهما للذمة لانها تعينها به على ما يخفى منه معصية وهو
وصفها لم يفتن به وحل محرم اذا الكافر مكاف بالفرع على ما لا يحرم نظر المسئلة لها خلافا
لمن توقف فيه اذا لم يخدو بوجه ومثلا فاسقة بسحاق او غيره كزنا او قيادة فحرم الكشف لها
(و) الاصم (جواز) النظر للمرأة الى بدن اجنبى سوى ما بين سرة وركبته وسواهما أيضا كالمرا (ان لم تخف
فتنة) ولا نظرت شهوة لنظر عائشة رضى الله عنها الحشنة لم يعون فى المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم
براها وشارك نظره الهيا بان بدنهما عور وقوله واجب ستره بخلاف بدنه (قلت الاصم التحريم كهو) أى
كنظره (الها والله أعلم) لغير الصبح اهل الله عليه وسلم أمره بميرة وآم سلمو قد رآها منظران لان
أم مكتوب لا اختصاص من قتال له لامة اليس هو أسمى لا يصير فقال أفعيا وان اتما السما تبصرانه
وليس فى حديث عائشة انها نظرت وجوههم وأبدانهم وانما نظرت لعينهم وجراهم ولا يلزم منه تعدد
نظر البدن وان وقع بلا قدر فتنة حال او ان ذلك قبل نزول آية الحجاب او عائشة لم تبلغ مبلغ النساء قال
الامرد بن قدامة قال يأتى فى لانه لا كره

عدلا فلتأمل وكتنا يقال فى
منظورة المسوح (قوله) ذكره
كأله الى قوله ولان العباد فى النهاية
(قوله) وهو من قارب الى قول المتن
ويحلى فى النهاية الاقوله ويعمل
خلافه والاقوله وما يأتى الى قوله
وخرج (قوله) بخالف ما مر فى أى
محل سلم وهو عجيب فقد مرنا فى
شرح وكذا عند الامن على الصحيح
فراجع (قوله) وما يأتى معطوف
على تعليهم (قوله) ولومن محرم
الى المتن فى النهاية (قوله) لما سمعنا
من حل نظرها قد يقال بدخول
لا يستلزم النظر والمنع هنا أوجه منه
فما يأتى فى فتنة نظرها على
الحشة كما هو ظاهر والله أعلم
(قوله) اذا الكافر مكاف القدي يقال
الذى استظهره ثم مكاف بالفرع
المجمع عليها وهذا ليس منها كهو
واضح والله أعلم فلتأمل (قوله)
ومثلا فاسقة قد يقال عدم تبديه
النظر وبالعبارة يقتضى حرمة نظرها
لفاسقة أخرى وهو مجمع والله أعلم
(قوله) لغير الصبح الى المتن فى النهاية
(قوله) لانه أله فى ائارة الى المتن فى
النهاية الاقوله أى كى ما يحرم نظره
الى قوله وفى شرح مسلم (قوله) الحاجة
ليكن الى المتن فى النهاية (قوله) لان
ما علوا الخ منظر نظره وتصر بنهم
بما ذكر فى الرجلين لا يؤيده
اذا يلزم من عدم استجابة الرجل
من الرجل فى الذلل عدم استجابته
منه فى الانفعال بل هما أولى بما
ذكر من المرأين والله أعلم ثم رأيت
الحشى قال ما انتفذه قوله لا يأتى فى
الامرد بن قدامة قال يأتى فى لانه لا كره

الجلال البلقيني وما اقتضاه انت من حرمة نظرها الوجه هو يديه بلا شهوة وعند من الفتنة لم يقل به أحد من أصحاب ورد بان استدلالهم بما صرح في قصة أبي منكم والجواب عن حديث عائشة صريح في أنه لا فرق وورده أيضاً قول ابن عبيد السلام جازمه لجم المذهب يجب على الرجل سد طاعة شرف المرأة قهراً على الرجل ان لم تتبينه أي وقد علم منها بعد النظر انهم ومن يذهب بنظرها اليه لفظية كبرها (ونظرها الى مجرمها كعكسه) أي كنظرها اليها فنظر من ماعد لم يبين الشرف والركبة ومن الجائز ما يجامع بينهما خلافاً لظاهره كلام شارح (ومتن حرم النظر حرم المس) بلا حائل وكذا معناه خاف فتنة بل وان أمنها على ما صرح بالنس إلى بالحرمة لانه أبلغ في إثارة الشهوة اذ لو أزيل به أفتار أو النظر فلا يتحرم من شيء من الأمر دهلي مأمور من عورة المأكل أو المحرم وقد تقرر من النظر دون المس كن أمكن طيباً معرفته العلة بالمس فقط وكذا أجاب عن مسان يحرم نظره فقط ودرا الحلية يحرم نظره أي على ضعف والاصح حرمة ما في الأول وجوازها في الثاني وما أفرجه المتن انه حيث حل النظر حل المس أعلي أيضاً فلا يحل لرجل من وجهه أجنبية ما حل نظره ولو خطبة أو شهادة أو تعقيم ولا سيادة من شيء من بدن عبده أو عكسه أو حل النظر وكذا المصوح كحرمه وما قيل وكذا يجوز غيرهما لا يحل معه وإن حل الأمر ضرر ودو ما حل نظره من المحرم قد لا يحل معه كطبخها ورجلها وقيل لها بالمال لغير حاجة ولا تشق قبل وكيدها على ما اقتضته عبارة الروضة لكن قال الاستنوي انه خلاف إجماع الأمة وسببه ان الرافعي غير سلب العم المشروطية تقدم النبي على كل وهو ولا مس كل ما يحل نظره من المحرم أن بل بعضه كقولك لا يحل فلان تزوج كل امرأه فغيره انصرف بهوم الساب المشروط فيه تقدم الأثبات على كل فقال يحرم مس كل ما حل نظره من المحرم أي كل ما لا يحرم نظره منه حتى يطابق ما ذكره أعني الاستنوي أولاً من شرط سلب العم وقوله المشروط فيه ما إلى آخره شعبين تأويل بان المراد تقدم الأثبات على كل تأخر الثاني عنها على انه يأتي في الأبناء لذلك تتحقق تعيين مراحجته وفي شرح مسلم يحل من رأس المحرم وغيره مما يسب بعوراً جماعاً أي حيث لا شهوة ولا خوف فتنة وجهه سواء أمن سطحاً أم شفة وعبراً أو أسده وغيره بحيث يدل متى واستخدمه السبكي لان حيث اسم مكن والقصد ان كل مكان حرم نظره حرم مسه ومتى اسم زمان وليس مقصود اهانته وارتد من عدم تصد بل قد قصد اذا اجنبية يحرم مسها وبعد تسكحها يحل وبعد طلاقها يحرم والطننة تحل ثم تحرم وفي زمن تخوم معاملته يحرم معه تحل (ويباح) أي النظر والمس (النصد والحجامة والراح) للعاجلة لكن بحضرة ما تلخو كعم اوزوج أو امرأه فتعقل خلوة رجل بامرأته يفتنن يتشبههما وليس الأمر ان كان رأين خلافاً لم يشبه لان ما علوا فيه هما من استحباب كل بحضرة الأخرى لا يأتي في الأمر من كاحر حوايه في الرابن و شرط عدم امرأه تحسن ذلك كعكسه وان لا يسكن غيراً أمين مع وجود أمين ولا ذمياً مع وجود مسلم أو ذمياً مع وجود مسلمة ويحث البلقيني انه يعدم في المرأة مسلمة فهي مسلم غير مراهق فراهق فكافر غير مراهق فراهق فامرأة كافرة فصر مسلم يحرم كافر فاجنبى مسلم فكافر انتهى وواقفه الأذرى على ان تقدم الكفرة على المسلم وقد عدها على المحرم نظراً لظاهر والذي يجهل تقدم شوخوم مطلقاً على كفرة لنظره لا تطهره وعسوح على مراهق وأمهر ولومن غير الجنس والذين على غيره ووجود من لا يرعى إلا كثر من أجرة المثل كالعدم فيما يظهر بل لو وجد كافر يرثى بدوهم أو مسلم لا يرعى إلا به أو جعل ان المسلم كالعدم أيضاً أخذ بما يأتي ان الاول ملتبس أجرة المثل ووجد الأب من يرثى بدوهم اسقطت حضنة الأم ويحتمل الفرق ونظيره في الأمر أنه يأتي فيه نظير ذلك الترتيب فيقدم من يحل نظره اليه فقير مراهق فراهق فسلم فكافر

قد لا بد من تحضرة مثله اذا كان فاعلا ويصح اذا كان مفعولاً فالجدة على ذلك نعم لا في الأمر من من كونهما فتين كما هو ظاهر (قوله) ويحث البلقيني الى الحد يقال في هذا الترتيب نظرم من وجوده أخر غير ما أشار اليه الشارح منها تقديم المسلم المراهق على الكافر الغير المراهق مع ان الأول كالأجنبي بخلاف الثاني فانه المحرم وكالعدم ومنها تقديم المراهق الكافر على المرأة الكافرة فان قياس خالفناؤه هو بها لقضية النهاج وإفتاء النووي التسوية بينهما وقياس في الروضة واصلها تقدمها لما وجبه اقول تقدمه ومنها ترتيبه بين المحرمين المسلم والكافر مع انهما متساويان في حل النظر ومنها تقديم المراهق مسلماً كان أو كافراً على المحرم مسلماً كان أو كافراً مع ان الأول كالاجنبى والله اعلم (قوله) والنبي يتبعه تقديم الخ لا قدمت الكافرة على المراهق مسلماً كان أو كافراً لان المراهق كالبائع في النظر والكفرة لها نظر ما يبدو في المهمة كذا أماده الفاضل الخشني ولان قول هذا الترتيب للبلقيني وهو ما على ما فتى به المصنف في الكفرة لا على ما في الروضة واصلها اني يمكن ان يقال كن القياس المساواة (قوله) وامهر الخ عبارة ابن قاسم وامهر أي ازيد مهاراً ومعرفة انتهى الخ في النفس منه شيء اذ كان الماهر كائناً معاته مخالفاً لما صرح في قوله ويشترط عدم من يحسن ذلك فليأمل وإراجع

بالغ ويعتبر في الوجه والكف أدنى حاجة فها عداهما مع تيمم الا للفرج وقرينه فيعتبر زادة على ذلك وهي ان تشدد الضرورة حتى لا يعد الكشف عن ذلك الكبرياء (قلت ويباح النظر) لوجهه فقط (لعمالة) كسيع وشراء يرجع بالعهدة ويطالب بالثمن مثلا (وشهادة) تخملا واداءها واعلمها كنظر الفرج للشهادة بربنا أو ولادة وعيلة أو الختام افضاء والتدري للزناح للعاجزة وبعد النظر للشهادة لا يضر وان يسر وجود دنياه او محارم يشهدون على الاوجه وشرق ينفون ماهر في المعالجة بان النساء ناقصات وقد لا يشيلن والمخارم ونحوهم قد لا يشهدون ثم رأيت بعضهم أجاب بانهم وسعوا هنا اعتناء بالشهادة والنظر لغرض ذلك فمضت على ما قاله الماوردي وقضيته انه كبيرة لا يحسن في عدهم للصغار ما يخالفه وتكلف الكشف لتخجل والاداء فان امتعت أمرت أمرا أو اقنوها بكشفها قال السبكي وعندنا كمالا بان يعرفها الشاهدان بالنسب او يكشف وجهها لان التخجل عند النكاح مثل منزلة الاداء انتهى وفي ذلك مسطر كونه في الفتاوى وياتي بعضه ولوعرفها الشاهدان في النكاح لم يتجمل للكشف فعليه يحرم الكشف حينئذ اذا الحاجة اليه ومتى خشي خشة او شهوة لم ينظر الا ان تعين قال السبكي ومع ذلك أتم بالشهوة وان ائيب على التمثل لانه فعل ذو وجهين وقال بعضهم ينبغي الحل مطشلا لان الشهوة أمر طبيعي لا يفتل عن النظر فلا يكلف الشاهدان التهاويل أو اخذها كما لا يؤخذ الزوج كميل قلبه لبعض نسوة والحاكم كميل قلبه لبعض الخصوم والذي يتجه حل الاول على ما احتساره والثاني على خلافه كما يقتضيه ما نظره وبحث الركني ان حل نظر الشاهد مفرع على المذهب انه لا يكتفي تعريف عدل أعلى ما عليه العمل ما ياتي في الشهادات فلا شغل في امتناعه انتهى وفيه نظر لانا وان قلنا به النظر أحوط وأولى وكفى بذلك حاجة مجوزة (وتعليم) لامر د وأثنى كما مر به السابق بخلاف ما يوجهه كلام شارح من اختصاصه بالامر د قال السبكي وغيره هذه من معمرات المنهاج أي دون الرقصة وأصلها والافى في شرح مسلم والفتاوى وانما يظهر فيما يجب تعليمه كالفاخرة وما يشي فيه ذلك من الصنائع المحتاج اليها بشرط فقد جسد ويحرم صالحه وتذره من وراء حجاب ووجود مانع خلوة أخذنا مما مر في العلاج لأفيملا لا يجب كابد له قوله الآتي في الصداق تعذر تعليمه على الأصغر وعلاء الرافعي بخشيبة الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة ومقابلته يعلمها من وراء حجاب بغير خلوة فالوجهان متفقان على تحريم النظر انتهى وقال جميع لا يتعد الحل بالواجب وفرضوا بين هذا وما في الصداق بان تعليم المطلق يمتد معه الطمع لسبق مقرب الافة بخلاف الاجنبي وعليه فلا بد من تلك الشروط هنا أيضا وطاهر أنها لا تعتبر في الامر د كما عليه الاجماع الفعلي وبخلاف اشتراط العدالة فيما كالموايل أولى (ونحوها) كما مر بدشراها فنظر ما عدا عورتها وحكم يحكم لها وعليها ويحلفها وانما يجوز النظر في جميع ماهر (بشرط الحاجة والله أعلم) فلا يجوز أن يتجاوز ما يحتاج اليه لان ما حل لضرورة يقدر بقدرها ومن ثم قال الماوردي لو عرفها الشاهد بنظر لم تجز ثابته أو برؤية بعض وجهها لم تجز لرؤية كله وما في المخرج من وجهه العقاه انه يستوعبه من بني على الضعيف السابق من حل نظر وجهها حيث لا شهوة ولا شهوة وكل ما حل نظره منها للعاجزة حتى لا ينظر منه للعاجزة أيضا كالمعاملة وغيرها مما مر فرع وطى حليته متفكر افي محاسن اجنبية حتى تخيل اليه أنه بطوفا هل يجرم ذلك التفكير والتخيل اختلف في ذلك جمع متأخرون بعدان قالوا ان المسئلة ليست مقولة فقال جمع محققون **ك** ابن الفركاخ وجمال الاسلام ابن النزي والكمال الرداد شارح الارشاد والجلال السيوطي وغيرهم يحل ذلك واقضاء كلام التني السبكي في كلامه على قاعدة سد الدرائع واستدل الاول لذلك بتحديث ان الله تجاوز لامني ما حدث به أنفها

(قوله) تتعلا واداء الى التني في النهاية
(قوله) وطاهر الى التني في النهاية
(قوله) ولا تعتبر في الامر د مثال
(قوله) لا تعتبر في الامر د مع عدم اعتبار
من جملتها فقد الجلس وعدم اعتبار
وليس من موانع الاجماع الذي
أشار اليه قلت تامل ثم رأيت الجني
قال ما نشطه قوله وطاهر الخ ويعتذر
انتهى فان كان اشارة الى ما ذكره
فوانع والى جميع الشروط فبرده
ما قبله الشارح من الاجماع (قوله)
فمنها أي في العلم والمتعلم سواء المرأة
والامر د ما يظهر من لوعتذر وجود
معلم عدل ولو يكن المتعلم عدلا فهل
يقع منطلنا الحاجة وفي الواجب
العيني من العلم وما ينظر اليه من
الصنائع يحل نظر فائسلا وما يرجع

ولأنه بان الحديث ليس في ذلك بل في خاطر تحريك في النفس هل فعل المعصية كالزنا ومتداته
 أولا فلا يؤاخذ به إلا ان سمع على فعله بخلاف الهاجس والواجب وحديث النفس والعزم وما نحن
 فيه ليس واحد من هذه الخمسة لأنه لم يخطر له عند ذلك التفكير والتحليل فعمل زنا ولا مقدمة له فضلا
 عن العزم عليه وإنما الواقع منه تصور رقيق بصورة حسن فهو متناسل للوصف الذاتي منذ للوصف
 المعارض باعتبار تخيله وذلك لا يجوز فيه ادغاشه أنه تصور شرقي في الذهن غير مطابق للتأرجح فان قلت
 يلزم من تخيله وقوعه في تلك الاجنبية انه عازم على الزنا بساقلت عنك كجواهر واضح وانما اللازم
 فرض موطنه هي تلك الحسنة وقد شرر رانه لا يجوز فيه على التألف ضئلا انه ضم اليه خطوط الرنا تلك
 الحسنة لو طفر بها حجة لم يأت إلا ان سمع على ذلك فأتضح ان كلاما المتفكر والتحليل حال غير
 تلك الخواطر الخمسة وأنه لا يتم إلا ان سمع على فعل المعصية تلك المخيلة لو طفر بها في الخارج قال ابن
 البرزق وينبغي كراهة ذلك ورد بان الكراهة لا بد فيها من نهي خاص أي وان استغنى عن قياس او قوة
 الخلاف في وجوب الفعل فبكره تركه كغسل الجمعة او حرمة فكيره كعب الشطرنج اذ لم يصح في النهي
 عنه حديث وثقل ابن الحاج المالكي عن بعض العلماء انه يستحب فؤج عليه لأنه يصون بدنه
 واستغفره بعض المتأخرين منا اذا صم قصده بان خشي تعاقبه بقلبه واستأنس له بما في الحديث الصحيح
 من أمر من رأى امرأته فأنهجه انه باق امرأته فبواقعه انتهى وفيه نظر لان ادمان ذلك التحليل في
 له تعلقات تلك الصورة فهو باعث على التعلق بها لانه قاطع له وانما القاطع له تعالى اوصافها
 وخطورها ساله ولو بالاندر يصح قطع تعلقه بها رأسا وقل ابن الحاج المالكي يحرم على من
 رأى امرأته أن يهجمه وأن يرى امرأته جعل تلك الصورة بين عينيه وهذا نوع من الزنا كما قال علماؤنا فمن أخذ
 كوزا يشرب منه فتصور بين عينيه انه خمر فشربه ان ذلك الماء يصير حراما عليه انتهى ورد بعض المتأخرين
 بأنه في غاية البعد ولا دليل عليه وانما سأل على قاعدة مذهبه في سد الذرائع وأصحابنا لا يقولون بها
 ووافقه الامام أحمد الزاهد وهو شافعي غفلة عن هذا البناء انتهى وقد بسط الكلام على هذه
 الآراء الاربعة في الفتاوى وستناقض قاعدة مذهبه لا تدل لما قاله في المرأة وفرفت بينهما بين صورة
 المايع فرق واضح لا غبار عليه فراجع ذلك كما فاه مهم فان قلت يؤيد التحريم قول القاضي حسين
 كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فما لا يحل له قوله تعالى ولا تنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض
 فمن الغنى لما لا يحل كما منع من النظر لما لا يحل قلت استدلال القاضي بالآية وقوله غفلة فمن الغنى
 الى آخره صريحان في ان كلامه ليس فها نحن فيه من التفكير والتحليل السابقين وانما هو في حرمة تمنى
 حصول ما لا يحل له بان تنجى الزنا فلا تة او ان تحصل له فة فلان بعد سلمها عنه ومن ثم كرا الزكشي
 كلامه في قاعدة حرمة تمنى الرجل حال أخيه من دين او دنيا قال والهي في الآية التحريم وغلطوا من جعله
 لتخريجه نعم ان ضم في مسئلتنا الى التحليل والتفكير تمنى وطها زنا فلا تة في الحرمة لانه حينئذ صمم على
 فعل الزنا راضيا به وكلاهما حرام ولم يتأمل كلام القاضي هذا من استدلاله بالحرمة ولا من أجاز عنه
 بأنه لا يلزم من تحريم التفكير تحريم التحليل اذا تفكر اعمال النظر في الشيء كافي الماوس انتهى
 (ولنزوج) والسيد في حال الحياة (النظر الى كل بدنها) أي الزوجة والمملوك الذي يخل وعكسه
 وان منعها ككما اقتضاه المطلأ فهم وان بحث الزكشي منعها اذ منعها ولو اخرج لكن مع
 الكراهة ولو اطلع الجماع وبالحكمة أشد ذلك لانها يحل استحناعه وعكسه والغبر الصحيح احسن عورتا
 الامن وبحثنا أو أمثل أي فهي أولى ان لا تعظمت منه لان الحق له لها ومن ثم لم يمتنع من التمتع
 ولا عكس وقيل يحرم نظر النرج لغيره اذا جامع أحد كزوجه وأخته فلا نظرا لفرجها فان ذلك

(قوله) ولو انشرح الى التهمة
 في النهاية

بوث العبي أي في الناخل أو الولد أو القلب حسنة ابن الصلاح وخطأ ابن الجوزي في ذكره
 في الموضوعات ورد أن أكثر المحققين على ضعفه وانكر الفارق في جريان خلاف في حرمة نظره حالة
 الجماع وقول الدارمي لا يعمل نظر بلقة المبرقة قطعاً لأنها ليست محل استمتاع عفيف في النهاية وغيرها
 وجوابه على ما قيل التلذذ بالبر من غير ابلاخ لان جلة أجزائها محل استمتاع الماحرم الله تعالى من
 الابلاخ وعليه ينبغي كراهة نظره خروجاً من الخلاف وخرج بالنظر الملس فلا خلاف في حله ولو انظر
 ويجال الحياة ما بعد الموت فهو كالحرم وبالنظر في زوجه معتدة عن شبهة ونحوه أمه مجسوبة
 فلا يعمل له النظر بعد ما بين سرها وركبتها * تيمم كل ماحرم نظره منه او منها متصلاً حرم نظره منفصلاً
 كقائمة يداؤرجيل والشرق منى على مقابل العفيف في قوله وكذا وجهها الى آخره وشعر امرأه وعانة
 رجل فخب موارثها والمنازعة في هذين بان الاجماع الشعلي بالقائمة ما في الحامات والنظر اليهما
 بذلك قدمت في محبت الانتفاع بالشارع في احياء الموات ما رده فراجعه قال الشافعي وكذا قصد
 مثلاً وما قيل ما يجوز يشككه كعمر بن شفي حله غيلة مما في الروضة فانه مثل ذلك احتمال الامام من ضعفه
 بأنه لا أثر للرفع العلم بأنه جزء من مجرم نظره وتجرم مضاجعة رجلين أو امرأتين عارين في قوب واحد
 وان لم يتساوا بحث استئذان الاب والام لم يجرى صحيح فيه بعد جد او شرض دلالة الخبر لذلك تبعين
 تأويله بما اذا تابعد بحيث أمن غشاً وروية قطعاً واذا بلغ الصبي او الصبية عشرين وجب التفرق
 بينهما وبين أم أو أخته وأخيه * كذلك قالوا واعتراضاً بالنسبة للاب والام للغير السابق وقد يرجع
 ما قاله بان ضعف عقل الصغير مع امكان اختلافه قد يؤدى الى محذور ولو بالام وقضية الملاحظة ما حرمه
 تشكيكه من التلاحق ولو مع عدم التجرد من التجرد ولو مع البعد وقد جعها فراش واحد وليس بعيد
 لما قرره وان قال السبكي يجوز مع باعدها ما وان اعتد الفراش ويكره لانسان نظر فرج نفسه
 عبثاً * (فصل) في الخطبة بكسر الحاء وهي القياس النكاح (نقل خطبة خلية عن نكاح وعده)
 تضمن بها وتعرضاً وتحرم خطبة المنكوحه * كذلك اجماعاً عليهم ما وسيعلم من كلامه انه يشترط
 خلوها ايضاً من بقية موانع النكاح ومن خطبة الغير قبل رد على مفهومه المعتدة عن وطء شبهة على
 خطبتها مع عدم خلوها من العدة المانعة للنكاح لان العدة ليس له حق في نكاحها وعلى منطوقه
 المطلقة ثلاثاً فلا تغل المطلقة باخطبها حتى تنكح زوجها وتعتد منه انتهى ويرد الأول بان الحائزاً ما
 هو التعريض خلافه في زعم جواز النكاح معها وهو مبني على قوله الا في الاقصر من بعد عدة مساوت
 غيرها والتي بانها لا يتوهم ورود فيه الا بعد عدة الأول وقبل نكاحها وهذا مقام ما انتهى في كلمة
 محرمه فيكلاً لرد هذا لان المراد الخلية من جميع الموانع كما تشرروا وانما خصنا لان الكلام فيها لا يرد
 ذلك لذلك وهذا يدفع ايضاً قول بعضهم يرد عليه ما بهما حل خطبة الامة المستفرشة وان لم تعرض
 السبد عنها وفيه نظر لما فيه من ايداه في معنى الزوجة انتهى والذي يجرم حرمة مطلقاً علم يتم
 فريسة ظاهرة على اعراض السبد عنها ومجتهات زوجها وجهه انما فاعان هنما ما عاها وفسادها عليه
 بل مجرد علمه بانما ينظر غيرهما مع واهله في ذلك ايذاءه أي ايذاءه وان فرض الامن عاماً من الفساد
 وقد عرف ان انتفاء سائر الموانع من ادوهم هذا من جملتها وهذا انتقض ايضاً انه لا رده عليه قول الماوردي
 يحرم على ذي أربع الخطبة أي لقام المانع منه وقياسه تحريم نكاحه وتزوجه انتهى ولم يرد ذلك
 بالمعنى فيبحث الحل اذا كان قصده أنها اذا اجابت بان واحدة وكذا في نكاحه وأخت زوجته وهو متجه
 ويبحث حرمة خطبة صغيرة ثيب او * ولا يجر لها تضعيف الا ان أراد انتفاع عقده فاسد ونقل خطبة
 نحو مجسوبة ليشكها اذا أسلت وأفهم قوله تغل أنها لا تنكح وهو ما نقله عن الاصحاب وقال الغزالي

(قوله) كل ما حرم الى قوله ونعيم
 مناجعة في النهاية (قوله) المنازعة
 عبارة انما يتو النازعة الخ سرية
 (قوله) قال الشافعي الخ عبارة
 وكذا قصد (فصل)
 نصير الى المتن في النهاية (قوله)
 ومجتهات زوجها وعندها
 ما لو نكحها عده تزوجها وعندها
 اذا دلل اهل علم تأذيها على
 مله (قوله) وقد عرفنا ان انتفاء
 سائر الموانع مراد قد نكح الذي
 عرف اعتبار انتفاء موانع النكاح
 وهذا ليس منها هذا ولو لم يخطب
 الحلية في قول المتن ونكح الخ
 لا يرد على كل هذا الا بدات او اكتمها
 وكان أقل كفاية فاعلم

تسن واحتماله بفعله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الناس وبحث بعضهم أنها كالنكاح لان الوسائل
حكم المقاصد قال لكن يلزم منه وجودها اذا أوجبت النكاح وهو مستبعد انتهى ولا بعد فيه ان اسلم
كونها وسيلة ومن ثم تكن تصرفهم بركاة خطبة المحرم مع حرمة نكاحه مثله حيث لم يخطبها لنكاحها
مع الاحرام والاحرمت وكذلك يقال في خطبة الحلال للحرمة فوارقت المعتدة لتوقف الانتشاء
على اخبارها الذي قد تكذب فيه بخلاف الاحرام فان التحلل منه لا يتوقف على اخبارها وقد يقال
ان أريد به مجرد انه لقياس كانت حينئذ وسيلة للنكاح فليكن حكمه ما حكمه من يدب وغيره حتى
الوجوب او بالانقياض في المقاصد ممنوع بالطلاقة لعدم صدق حد الوسيلة عليها اذا النكاح لا يتوقف
لنكاح وان الوسائل حكم المقاصد ممنوع بالطلاقة لعدم صدق حد الوسيلة عليها اذا النكاح لا يتوقف
عليها بالطلاقة اذا ذكر ما يشرع بدونها وخرج بالخلية للزوجة فحرم خطبتها تصرفا وتغير ايضا كما
مر بالمعتدة لكن لما كان فيها تفصيل ذكره بقوله (لا تصرف مع) من غير ذي العدة مستبرأ أو (المعتدة)
عن وفاة أو شبهة او فرق بطلاق بائن أو رجعي او بفسخ أو انقضاء فلا يعمل اجماعا لانها قد ترغب فيه
فتكذب على انتشاء العدة وواضح ان هذه حكمه فلا ترد العدة الا شهرا وان أمن كذبها اذا علم
وقت فراغها أما ذوالعدة فتقتل له ان حل له نكاحها بخلاف ما اذا لم يتحلل كان طلقها لا تلاهي في عدته
وكان وطئ معتدة بشبهة فخلعت فان عدته تندم ولا تلحل له خطبتها الا بتحلل له نكاحها (ولا تعرف
لرجعية) ومعتدة عن زلة لا تعافي معنى الزوجة لعدوها بالنكاح بالرجعة والاسلام (وتنزل تعرف
بغير حرام في عدة وفاة) ولو حاملا لا يتساهل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وخشية
القائمها الحل لتجلب الانتشاء نادرة فلا تظلمها (وكذا) ينزل التعريض (لبائن) معتدة بالانقضاء أو
الاشهر (في الاظهر) المهرم الآتية أو رد عليه بائن ثلاث أو رضاء أو لعان فانه لا خلاف في حل التعريض
لها وقد يجب بان بعضهم أجراه أيضا فاعل المصنف غير نصه والمعتدة من شبهة تميل لا لا خلاف فيه وقيل
شافيه اختلاف وجواب الخطبة حكمها في التفصيل المذكور ثم التصريح بما قطع بالرجعية في النكاح
كذا انقضت عدته تكفلوا التعريض ما يحتمل ذلك وعدمه كانت جملة من يعدم مثل ان الله سبحانه
اليل خبر الاتي أيا رابرا غيب فيك وكذا اني راغب فيك كقولته الاسوي عن حاصل كلام الامام عهده
وهو بالجامع كعدتي جامع مرض وانما قدر على جامع محرم بخلاف التعريض في غير نحو هذه
الصورة فانه مكروه وعليه حملوا نقل الرخصة عن اصحاب كراهته ونحو الكيفية وهي الدلالة على الشيء
بذكر لا زعمه قد نسب ما غيبه الصريح كما ريد ان أدنى علمك بنفسك الزوجات وأنت ذلك فتحرم
وقد لا تفكرن تعرف ايضا كذا كذلك ما عدا اولئك الذين يكون الكيفية أبلغ من الصريح باتفاق البلغاء
وغيرهم انما هو المحظوظ بنسب تدقيقهم الذي لا راعيه التقية وانما راعى ما دل عليه الخطاب العرفي
ومن ثم افرق الصريح بين ما نوازم (ويحرم) على علم بالخطبة وبالاجابة وبصر احتيا وبجرمة الخطبة على
الخطبة (خطبة على خطبة من) جزئ خطبته وان كرهت وتبدل (مخرج) انقضاء (باجابة) ولو كثر احتيما
للنهي الصريح عن ذلك والتقييد بالاح فيه لغالب ولما فيه من الايداء والقطعية وتحصل التصريح
بالاجابة بان يقول له المبرومته السيد في أمته غير المكينة والسلطان في محنة بالغة لا أبها ولا واحد
اوهي والولي ولو بجرمة في غير الكذب أو غير المبرمة وحدها في الكذب أو ولو لم يأت وقد اذنت في اجابته أو في
ترتيبها ولو لم يصرع من كزوجتي عن شئت هذا ما اقتضاء كلامها ووجهه ووجهه وان عهده بالباقي
ومن تبعه بالنص على انه لا تكفي اجابته وحدها ولا اجابة الولي وقد اذنت له في غير معين وكونه لا يستقل
بالنكاح لا يمنع استقلالها بتجواب الخطبة لاسرارته لا تلازم بينهما ومكة كناية بتبعه سيدها

(قوله) من غير ذي العدة الى قول
المتن ويحرم في النهاية اذ قوله وانما
قد عرف على جامع (قوله) والنهر يض
مبني على انتصافه بترجع جانب
الرغبة وبترجع جانب هدها
وبسوى الجانبين وبوعدارة
ذلك تعريض التصريح بجامع فليمر
ذلك تعريض عبارة النهاية
(قوله) جامع مرض عبارة النهاية
بغير من جموعته (قوله) من جازت
خطبة الخ هل يشترط في الحرمة
أيضا العلي يجوز الخطبة السابقة
او يكفي بعدم العلم بالحرمة
فأما وهل يشترط العلم بعين
الخطاب التناهي لا الا أن تكون
ذميمة لا احتمال انه كافر غير محترم
(قوله) ولو كثر الى قوله هذا ما
اقتضاه كلامه على النهاية

وكذا مفعلة لم تجر والافه وولها أحبتك مثلاً وذلك لان التصدي اجابة لا تتوقف العقد بعدها على أمر
مقدم عليه وسكون الكبر غير الجبره خلق بالمرحوم وادعائه لا بدتها من نقطة انها لا تستحق منه غير
صحيح حكماً وتعليلاً كما هو واضح ورجع بعضهم في رضى بنزل وجاهه تعريض فقط وفيه نظر بل الواجبه
انه مرجح كاجتنك (الابانه) أى الخاطب له من غير خوف ولا حياء الا الآن تركا ويعرض عنه
الحبيب أو يعرض هو فكان يطول الزمن بعد اجابته حتى تشهد قرائن ادوله باعراضه ومنه سفره
البعيد المنقطع لاستئناء الاذن والترلق في الخبر وقيس بهما ما ذكر (فان لم يجب لمرد) صريحاً
بان لم يتركه واحد منهما أو ذكره ما شعر بأحدهما أو بكل منهما (للمرجح في الاظهر)
المنقطع به في السكوت اذ لم يطل به شيء مقرر وكذا ان اجيب تعريضاً مطلقاً أو تعريضاً لم يعلم
الشيء بالخاطبة أو علم بها ولم يعلم بالاجابة أو علم بها ولم يعلم كونها بالمرحوم أو علم كونها
لم يعلم بالحرمه أو علم بها السكن وقع اعراض من أحد الجانبين كما مر وأحرمت الخطبة أو سكن من
يخرج جميع الخطوبه معها أو طال الزمن بعد الاجابة بحيث يعد مرشداً كما مر أيضاً وكان الأول حرياً
أمر نداء الأصل الا باحتمال سقوط حقه بخلافه او اعراضه والمرتبلا بشك فلا يتخطب وطرق رده قبل
الوطء بضيغ العقد فخطبة أولى ومن خطب خمساً معاً أمر تالم تجز خطبة احدها حتى يحصل
نحو اعراض أو يعقد على أربع ويسكن خطبة أهل الفضل من الرجال فمن خطب وأجاب والخاطبة
مكمله للعدد الشرعي ولم يرد الا واحدة حرم على امرأه ثانية خطبة بالشروط السابقة فان لم يكمل
العدد لا أراد الاقتصار على واحدة فلا حرمه مطلقاً لا ممكان الجمع (ومن استشرى في الخطب)
او نحوها لم يرد الاجتماع او معاملته هل يصلح اولاً او يستشرى في ذلك كما يجب على من علم بالمسح
عسان تجزى من ميراثه مطلقاً خلافاً لمن وهم فيه فقال لا يجب هنا اذ لم يستقر فأما راقبان
الاعراض أشد حرمة من الاموال وذلك لان الضرر هنا أشد لان فيه تكشف بضوئه وتسلية
وذو المروءة يسمي في الاموال بما لم يسمع به هنا (ذكر) وجوب كافي الا ذكر والراض وشرح مسلم
كشفتاوى التمثال وابن الصلاح وابن عبد السلام (مسأويه) الشرعية وكذا العرفية فيما يظهر
أخذنا من الخبر الآتي وأمامعاو به ففعلوا لا مال له أى عيوبه سميت بذلك لانها تسمى صاحبها أى
ما ينجزه منها ان لم ينجز بنحو ما يصلح لك كما قاله المصنف كالغزالي ولا تافيه الحديث الآتي خلافاً
للادعى لاحتمال انه صلى الله عليه وسلم علم من مستشرته انها وان اكتفت بنحو لا يصلح لك تظن وصفاً
أجمع ما هو فيه فبين دفعها لهذا المحدث ولا تافس صلى الله عليه وسلم غيره في ذلك فيلزمه الاقتصار
على ذلك وان يوم تنص أخش لان لفظه لا يتقدمه فلا مبالاة بآيهاه (صدق) لجديريه لا تصحبه
الراحه وصح انه صلى الله عليه وسلم استشرى معاوية وأجهم فقال أما لو جهم فلا ينع عصاه عن
عائته كما عن كثرة الضرب قبل او السفر وأمامعاو به ففعلوا لا مال له نعم ان علم ان الذكر لا يفيد امسك
كالضطر لا يباح له الا ما اضطر اليه وقد يؤخذ منه انه يجب ذكر الاخف لا اخف من العيوب وهذا احد
انواع النسبة الجائزه وهي ذكر الغير بما فيه اوفى بخوفه او زوجه او ماله بما يكره اى عرفاً او شرعاً لا بخو
صلاح وان كرهه فيما يظهر ولو اشارة او ايماء بل وبالعقب بان اصره على استحضار ذلك ومن اوعاها
الجائزه ايضا التظلم لذي قدرة على انصافه والاستعانة به على تغيير منكر او دفع معصية والاستعانة بان
يدرك حاله وحال خصمه مع عينته للعتي وان اغنى اجاله لانه قد يكون في التعيين فائدة ومجاهرة بنسب
او بدعة بان ليس بالما يقال فيه من جهة ذلك خلعه جلبان الحياظ يبق له حرمة لكن لا يتركه
متجاهره ويبنى ان تكون مجاهره بصغره كذلك فيذكرها فقط وشهرته بوصف يكرهه فيذكر

(قوله) أى الخاطب الى قول المتن
ومن استشرى في النهاية (قوله) او نحو
الى قول المتن ويستحب في النهاية
الى قول المتن على انها الى قوله
الاقوله والنص على ان لا ينفاس صلى
ومقتضى (قوله) ولا ينفاس صلى
الله عليه وسلم غيره قد يقال في
الفرق ان الفاطمه صلى الله عليه وسلم
شوقرة الدواعى على نقلها فتكرر
حصول الايام تكرر جماعها
خلاف الفاطم النبيلة

للتعريف وان أمكن تعريفة بغيره لا لتقيص ونظير في حالة الإطلاق انه لا حرمه ولو استشرى في نفسه وفيه مساو فسيه تردوا الذي يتجه انه يلزمه ان يقول لا أصبح ليكم فان رزوا به مع ذلك فواضعوا الزمنا الترتيبا او الاخبار بما فيه من كل مذموم شرعا وعرفا فيما يظهر نظير ما مر وبث الاذرى يتعبر مذكر ما فيه جرح كذا بعيد وان أمكن توجيهه بان له مندوحة عنه بترك الخطبة وقول غيره ولو علم رضاهم بعينه فلا فائدة له كرهه في بيان استشارتهم له في نفسه بدل على عدم رضاهم فتعين الاخبار او الترتيب كما تقرروا نص على انه لو أدبت في العقد لم يتعذر كالمساوي ينبغي ان يجعل على ما اظهره بقرائن الاحوال عدم رجوعها عنه وان ذكرته فهو موافق لما مر ان جواز ذلك هامشروط بالاخراج اليه فتوجيهه بانها مقصورة بالاذن قبل الاستشارة انما يأتي على الوهم السابق انه لا يجب كالمساوي الابداع الاستشارة فعلى الصواب انه يجب وان لم يتشتر لا يصح هذا التوجيه سواء كانت غيبة أم فطنة خلافا لمن أوهم كلامه فرقا بينهما ومتعنى ما تقرروا فرغم التردد السابق فيما لو استشرى في نفسه ليس للتشديد فليزعمه ذلك ما فيه بترديه السابق وان لم يتشتر وهو قياس من علم عليه ما يلزمه ذكره مطلقا (و يستحب) للعالق او نائبه ان اجازت الخطبة بالتصريح لا بالتعريض كما تحته الحلال البلقيني وهو ظاهر اذ لو سنت فيما فيه تعريض صار تعريحا (تقديم خطبة) بضم الخاء (قبل الخطبة) بكسر الخاء لكل أمر ذي بال السابق وفي رواية كل كلام لا يدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أي عن البركة فبدأ بالحمد والشاء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بنوي بالتقوى ثم قول جئتكم وان كان وكلا قال جاءكم موكلي او جئتكم عنه خاطبا كرسيتكم او قاتلتكم فيخطب الولي او نائبه كذلك ثم قول لست بمغرور عنكم وانخوه (و) يستحب خطبة (أخرى) كما ذكر (قبل العقد) عند ارادة التلفظ به سواء الولي او نائبه والزوج او نائبه وأجنبي قال شارح وهي آكد من الأولى (ولو خطب الولي) كما ذكر ثم قال زوجتكم الى آخره (فقال الزوج الحمد لله والصلوة والسلام (على رسول الله قبلت) الى آخره (مع النكاح) وان تخطل ذلك (على الصحيح) لانه مقدمة القبول مع قصره فليس اجنبيا عنه وان لم يقل بئذيه (بل) على الصحة (يستحب ذلك) للغير السابق (قلت الصحيح لا يستحب والله أعلم) بل يستحب تركه خوفا من خلافه من أطلب به وكذا في الأذكار لكن الأصح في الروضة وأسلمها بئذيه زيادة الوصية بالتقوى وأطال الاذرى وغيره في تصويبه نقلا ومعنى واستبعد الأول بان عدم التدب مع عدم البطال خارج عن كلامهم وذكر الماوردي انه صلى الله عليه وسلم لما روج فاطمة عليها رضى الله عنها ما خطبا جميعا قال ابن الرقعة وحديثا أحقة فيه للتدب طاهرة لأنها انما تكون من كل في مقدمة كلامه انتهى والوارد كما يشته في كذا الصواعق المحرقة انه وجهها في غيبته وانما لما جاء أخبره بان الله تعالى أمره بذلك فقال رضى فان ورد ما له الماوردي فلعلة أعاده لما حضر تطبيقا طاهرة والا فمن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه روج من شاء من شاء بلاذن لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم قال في الأذكار ورسن كون التي امام العقد أطول من خطبة الخطبة (فان طال الله الفواصل) بينهما (لم يصح) النكاح جزما لا شعارة بالاعراض وكونه مقدمة القبول لا يستدعي اعتفار طوله لان المقدمة التي قالم الدليل عليها ما ذكره فمقتضى طولها وضبطه الفضل بان يكون زمنه لو سكتا فخرج الجواب عن كونه جوابا يؤخذ عنهما في البيع ان الفصل باجني بمن طلب جوابه بضر وان قصر وعن انقض كلامه لا بضر الا ان طال يقول بعضهم وقال زوجتكم فاستوص بها فقبل لم يصح وهم بالسكوت بضران طال واشترط وقوع الجواب عن من خطب دون نحو ذلك. وان يسعه من بضره وان لا يرجع المتدئ

(قوله) للعالق الى قول المتكلم
الصحيح في النهاية

وان تبقى أهلية وأهلية الأذنة المشترط اذنها الى انتضاء العقد وان يقبل على وفق الاحتياج لا بالنسبة
 للمهر وان تبقى المندى كلامه حتى ذكر المهر وصفاته وغير ذلك مما تنافي مجيئه هنا ثم في اشتراط فراغه
 من ذكر المهر وصفاته وقته وانما اشتراط هذا ثم بالنسبة للثمن لان ذكره من المندى شرط فهو من تمام
 الصيغة المشترطة فاشتراط الفراغ منه ولا كذلك المهر فالتساوي صحة الشق الآخر بعد تمام الصيغة
 الصحيحة وان كان في انتهاء ذكر المهر وصفاته الا ان احتياج بانه مع تكلم المندى ليس في جواب يقع
 لغوا وفيه ما فيه * ثمة * يندب التزوج في شوال والدخول فيه لغزا الصحيح فمما عان عاشته رضى الله عنها
 مع قولها رد ادعى من كره ذلك تزوجني صلى الله عليه وسلم في شوال ودخل في فيه وأى تسائه كان
 أحظي عنده منى من كره العقد في المجدد للامره في خبر الطبراني وبوم الجمعة أوّل النهار خير اللهم
 بارك لا متى في بكورها حسنه الترمذي وبه زما عند من يقع عقب صلاة الجمعة نعم ان قصد البتة الأخير
 اليه كثره حضور الناس لاسمها العلماء والصالحون له في هذا الوقت دون غيره كأن أولى وقول
 الولي قيل العقد أو زوجك على ما أمر الله تعالى به من امساك بغيره أو تسريحه باحسان والله لكل
 من الزوجين عقبه بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير الله خير به وطاهر كلامه اذ ذكر
 انه يسر أيضا كيف وجدت أهلا بارك الله لك ما سمع الله صلى الله عليه وسلم لما دخل على زينب
 خرج فدخل على عائشة فلم تقابلت وعلينا السلام ورحمة الله كيف وجدت أهلا بارك الله لك
 ثم فعل ذلك مع كل نسائه وكل قالت ما قالت عائشة وقد يقال قولون له كيف وجدت أهلا لا يؤخذ
 منه بذه طمأنينة فيه من نوع استعجاب مع الجانب لاسمها العادة وقد احتج بان هذا الامة هاهم
 ليس على حقيقته بدليل انه صلى الله عليه وسلم لم يحب عنه وانما هو لتقريب رأي وجدته على ما يتخيل
 ومع ذلك ينبغي ان لا يندب هذا الاعراف بالنسبة لما أثرت اليه وهو بالقاء المبدأ الى التام والذين
 مكروا ولاخذ بناسيتهما اول اقامها يقول بارك الله لك ما سمع الله صلى الله عليه وسلم ثم اذا اراد الجماع تقبلا
 شوب وقدما قبله التنظيف والتطيب والتقبيل وتغويه مما ينشط له للامره قال ابن عباس في ولهن مثل
 الذي علمن اني لا يحب ان تزني زوجتي كما أحب ان تزني لي لهذه الآية وقال كل منها ولو مع البأس
 من الولد كما اقتضاه اطلاقهم بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا وليتجروا مستحضر
 ذلك يصدق في قلبه عند الانزال فان له اثرا في صلاح الولد وغيره ولا يكره لقوله ولو بهراء
 ويكره تكلم أحدهما أثناء لاشئ من كفيها به حيث احتجب الدر الا ما يقتضي طبيب عدل بضره
 ويحرم ذكره فاصيله بل مع ما يقتضي انه كبيرة ومرا فحكم تخيل غير الموطوءة قبل تحسن تركه
 ليلة أول الشهر ووسطه وآخره لما قيل ان الشيطان يحضره فيهن ويرد ان ذلك لم يثبت فيه شئ وبشره
 المذكور اورد عنه من يندب اذا تقدم انزاله عنهن لتزول وان يتجروا به وقت السحر للاتباع وحكمته
 انتضاء الشبع والجوارح الفطرية حيث يندب اذ هو مع أحدهما ضرا غالبا كالافراذ في مع التكف
 وضبط بعض الأطباء انفعه بان يجدد اعته من نفسه لا بواسطة كتفكرتهم في الخير الصحيح أمر من رأى
 امرأة فاحتجب به وعلله بان مامع زوجته كجاء المرتبة ونعله يوم الجمعة قبل الذهاب اليها اوليتها
 وان لا يتركه عند قدومه من سفر والتقوى له بادوية الحاجة مع رعاية القوانين الطبية بقصد صالح
 كعنة او نسل وسيلة للحب فليكن محبوا بما ينظرون كثير من يخطئون ذلك فتولد عنه أمور نارية
 جدا فليحذر ووطء الحامل والمرضع منى عنه فيكره ان خشى منه ضرر الولد بل ان تتحقق حرمه من اطلاق
 عدم كراهته مرادها اذا لم يحش منه ضررا * (فصل) * في أركان النكاح وتوابعها وهي أربعة
 زوجان وولي وشاهدان وصيغة وقدمه الا ان اثار الخلاف فيها المستدعى لطول الكلام عليها فقال

(قوله) وقول الولي الى الثابت
 في الهامة

(انما يصح النكاح بالحياب) ولومن هازل وكذا القول (وهو ان يقول) العاقد (زوجتك او استكثك)
 موليتي فلا تنة مثلا وجرم بعضهم بان أرز وقلنا أو استكثك كذلك ان خلاص نية الوعد وظاهر النية
 مع الاطلاق وفيه نظر والذي يفهم ان يأتي هناك ما مر آخر الضمان في أودى المال بل لو قيل ان اختصاص
 ما هنا بمنزلة ما هنا لا يقتضيه مفهومه الوعد مطلقا لم يعد ثم رأيت القليلين أطلق عليهم
 عدم النية فهما ثم بحث النية اذا انسلج من معنى الوعد بان قال الآن وهو صريح فيما ذكره (وقبول)
 مرتبط بالايجاب كما مر آنفا (بان يقول الزوج) ومنه وكذا كسب ذكره (زوجتك) ما (او استكثك) ما
 فلا بد من دال عليها من نحو اسم او ضمير او اشارة (او قبلت) او رضى لا فاعلت واتحادهما
 في اليبس لا ياتي هذا كما يظهر بالتأمل (نكاحها) بمعنى انكاحها بطابق النكاح ولا استحالة
 معنى النكاح هنا اذ هو المركب من الايجاب والقبول كما مر وروى الآجروني ان الواقع من على في نكاح
 فاطمة رضيت الله عنها ما رضى نكاحها (او تزويجا) او النكاح او التزويج ولا نظرا لهما من نكاح سابق
 حتى يجب هذا او المذكور خلافا لمن زعمه لان القرينة القطعية بان المراد قبول ما وجب له تعني
 عن ذلك لا قبلت ولا قبلتها مطلقا ولا قبلته الا في مسئلة المتوسط على ما في الروضة لكن ردوه لا يشترط
 فيها أيضا بخلاف قول الاول زوجته انك قال زوجت على ما اقتضاه كلامهما لكن جرم واحد
 بانه لا بد من زوجته أو زوجه ثم قال للزوج قبلت نكاحها فقال قبلته على ما مر أو تزويجها فقال
 تزويجها سمع ولا يصح في هاتين اولى كلامه للتخير مطلقا الا لا يشترط توافق اللفظين قيل كل ينبغي
 تقديم قبلت لانه القول الحقيقي انتهى وورد بمنع ذلك بل الكل قبول حقيق شرعا وبفرض ذلك لا يرد
 عليه لان غير الهم قد يقدم لئلا يكون كالدعوى من تشكك او اخاف فيه وقد قيل في صحة تزويج
 او نكحت نظر لتردده من الاخبار والقبول وفي تعليق البغوي في قوله تزويج قال أيضا لا يصح لانه
 اخبار لا عقد انتهى وورد النظر بانه مبني على الاكتفاء بمجرد تزويج من غير ضمير ولا صرح بخلافه
 كما مر وحينئذ خافي التعليق صحيح لكن خلوه من ذلك الموجب لفضله لاخبارا وقره بمنه لا لتردد
 الذي ذكره لان هذا انشاء شرعا كعبت ولا يضر من علمي خوفه نكاحكم وابدال الزاي جيبا وعكسه
 والكاف همزة وفي فتاوى بعض المتقدمين يصح استكثك كما هو لغة قوم من اليمن والغزالي لا يضر
 زوجه لك أو أهلك لان الخطأ في الصيغة اذا لم يحل بالمعنى ينبغي ان يكون كالحط في الاعراب والتذكير
 والفتاء انتهى وهو صريح فيما ذكره وغيره من اغترار كل ما يتخلل بالمعنى ومن ثم قال أبو شيكيل
 في نحو فتح نكاحك هذا الخ لا يتخلل بالمعنى فلا يتخرج به الصريح عن موضوعه وعن الشرفان المقرري
 انه اتي في فتح التاء ان يعرف البلد اذا فهم به المراد مع حتى من العارف انتهى وكذا انما قد يعرف البلد
 ذلك لا حيل ما بعد حتى اذن الواضع ان العالم لا يشترط فيه ذلك قلت ياتي ذلك عنهم كما مر انهم
 يضم التاء او كسرها بحيل المعنى وكان هذا هو الحامل لبعضهم على قوله لا يصح التقديم فتح
 التاء مطلقا ونقته غيره عن الاستوى في تعليل فتح التاء قلت يفرق بان الدار في الصريح على المتعارف
 في محاورات الناس ولا كذلك القرآن فتأمله والجب من استدلال بقول الغزالي لا يضر الخطأ
 في التذكير والتأنيث أي كسرها به في الطلاق والتنفذ والعق على ان فتح التاء يضر وغفل عن انه
 اذا صرح وزجك بكسر الكاف خطأ بالزوج مع فتح التاء فلا فرق وبين سبيلهما في صحة النكاح مع نفي
 الصداق فيشرط لازمه من اذ كره في كل من شئ التقديم مع توافقه ما فيه كتزويجها به والاوجب مهر
 المثل (ويصح تقديم لفظ الزوج) أو وكذا سواء قبلت وغيرها كما لا خلافا لمن فرق وزعم ان تقديم قبلت
 غير مقطوع لاستدعائه مقبولا متقدما منع اذ يصح ان يقال قبلت ما سبي مثلا والتعبير بالمعنى عن

(فصل) * (انما يصح (قوله)
 لا قبلت الى قوله) ومن ثم قال ابن
 شيكيل في النهاية (قوله) استكثك
 حيث تقرر ان استكثك لغة
 فاعلم انه يصح العقد بها حتى
 غير أهلها وان كان عارفا بالاصل
 قادر عليه والله أعلم (قوله) وعن
 الشرفان الترسى الى قوله فان قلت
 انها لا أقوله وكذا الى قوله فان قلت
 وقوله والعجب الى قوله وسيعلم
 (قوله) في فتاوى روات الناس أي
 فاذا كان المعنى صحيحا بحسب
 المتعارف لم يضر وان كان فاسدا
 بحسب اللغة (قوله) وزعم ان تقدم
 قبلت الخ هذا انما ياسبو لكان
 قبلت اخبارا ما لو كان انشاء كاهو
 المراد فلا يصح تقديره من قبل
 الشارح رحمه الله ان مقصوده
 انشاء قبلت ان يكون معولها ما ضا
 في التصح بالنسبة لزم من النطق بها
 فهو وان كان مستتبلا بالنسبة
 لزم من النطق بها الصنع لما كان
 مستقبلا محقق الوقوع فكنا واقع
 بقوله والتعبير الخ اشارة الى
 ما أخذ هذا الجواب الدقيق لان
 فما نحن فيه تعبيرا للمستقبل بالمعنى
 فائتأمل

المستقبل اشعار بالثقة بوقوعه حتى كأنه واقع شائع لغة وعرفا (على) انظر (الولي) أو كونه لحصول
 المقصود (ولاصح) النكاح (الابلطف الزوج) أو (النكاح) أي ما شئت منهما فليس هذا مكررا مع
 ما مر لانه حصر الصحة في تلك الصيغة فيصع نحو أو تزوجت أو تزوجت أو تزوجت أو تزوجت أو تزوجت
 يقتضي انه يشترط هنا نظيره ما قدمه في النكاح الذي يظهر خلافه لأن اسم الصاعل حقيقة في الحال
 فلا يوهم الوعد حتى يتجزئه بخلاف المارح عن قلت الخلاف في كل منهما مشهور وانما الذي يتناقضه
 الترجع عند جمع فكان ينبغي أن فيه من ذلك خلاف ما رجحنا من ذلك الخلاف الموجب لاحتماله الوعد أيضا
 قلت كفي باختلاف الترجع مرجحا لا سيما والمرجون أيضا ممن احاطوا باللفظ أكثر من غيرهم وذلك لغير
 مسلم اتقوا الله في النكاح فأنكم أخذتموه من إمامة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله وكلته ما ورد في كتابه
 ولم يرد فيه غيرهما والقياس يمنع لأن في النكاح نكاحا من التبدل فلم يصح بلفظ باحة موهبة وتبليغ
 وجعله تعالى النكاح بلفظ الهبة من خصائصه صلى الله عليه وسلم لقوله خالصة لك من دون المؤمنين
 صريح واضح في ذلك وخبر البخاري ملككم بها معا مع من القرآن اما هم من معكم كقوله النيسابوري
 لأن رواية الجمهور وزوجتها والجماعة أولى باللفظ من الواحد أو رواية بالغنى لظن الترادف أو جمع
 صلى الله عليه وسلم بين اللفظين إشارة إلى قوة حق الزوج وأنه كالنكاح بعد نكاح الآخر سائرته
 التي لا يخص بهما الفطن وكذا نكاحه بلا خلاف على ما في المجموع مع كونه معترض بأهري أنها
 في الإطلاق كلية والعدو أعظم من الحلول فكيف يصح النكاح بها فضلا عن كونه بلا خلاف في وجوب
 يحمل كلامه على ما إذا لم تكن له إشارة مفهومة وتعذر تركه لا نظاره حيث تدور على كونه
 في ذلك إشارة التي تخص بهما الفطن (ويصح بالعجبة في الأصح) وإن أحسن العربية وهي
 ما عداها اعتبار بالغنى إذا يتعلق به العجز ويشترط أن يأتي بما بعده أهل تلك اللفظة صريحا في أقسامهم
 هذا إن فهم كل كلام نفسه والأخر ولو بأن أخره ثقة بالانحياز أو التبدل بعد تقدمه من عارفه
 ولو باخبار الثقة به بما قبل نكاحه فمقتضيه أو اجاب فوراعى الأوجه ويشترط فهم الشاهد أيضا
 كما يأتي (لا يكتفى) في الصيغة كأحد التثنية فلا يصح النكاح (قطعا) وإن قال بوثبها النكاح
 وتوفرت القرائن على ذلك لانه لا مطلق للشهود المشترط حضورهم لكل فرد فرد منه على التوبة وفارق
 البيع وإن شرط فيه الإسهاد على ما فيه وقوله ذلك لا يؤثر لأن الشهادة على إقراره بالعدول على نفس العقد
 وفيه وجه ولكنه لا يشترط لم يقول عليه ولو استخاف قاض قضائها في تزويج امرأه صريح بما يصح بوثبة
 القضاء مما سياتي في اشتراط اللفظ الصريح وخرج بقوله في الصيغة الصكنا في المقصود عليه
 كالقول أو شئت وزوجتك أحداهن أو شئت أو فاطمة بواحدة ولو غير المسماة فانه يصح بفرق
 بأن الصيغة هي المخلصة فاحتاط بها أكثر ولا يكتفى بزوجت بتي أحدكما مطلقا (ولو قال) الولي (زوجتك)
 إلى آخره (فقال) الزوج (قلت) مطلقا أو قبلته ولو في مسئلة للتوسط على ما مر (لم تعد)
 النكاح (على المذهب) لانتفاء لفظ النكاح أو التزويج كما مر (ولو قال) الزوج للولي (زوجتي)
 بتلك (فقال الولي زوجتك بتي (أو قال الولي) للزوج (زوجها) أي بتي (فقال) الزوج
 (زوجتي) (مع) النكاح فبما يميز ذلك الاستدعاء الحازم الدال على الرضا وفي الصحيحين
 إن سألوا الواهبة قال للثني صلى الله عليه وسلم تزوجتها فقلت أو زوجتها لم يقل إنه قال بعده
 تزوجتها ولا غيره وخرج بزوجه تزوجني أو زوجتي أو زوجتها مني وتزوجتها تزوجها أو تزوجتها
 فلا يصح لعدم الحزم ثم إن قبل أو أوجب ناسا مع ولا يصح أيضا قل تزوجتها أو زوجتها لانه استدعاء للفظ
 دون التزويج ولا زوجت نفسي أو أجنبي من تلك لأن الزوج غير معقود عليه وإن أعطى حكمه في نحو

(قوله) وذلك لغير مسلم إلى التثنية
 في النهاية الآية لم يذكرها اعتراض
 عبارة المجموع بل أقصر على
 قوله وهو يشترط على ماذا الخ
 (قوله) على إقراره بالعدول أي قوله
 أن يوثب بما تلفظت به النكاح
 (قوله) صح بما يصح عبارة النهاية
 اشتراط اللفظ الصريح انتهى
 وهذا ما في نسخة الشارح المرجوع
 عنها وكتب عليها الفاضل المحشي
 ما فيه قوله اشتراط الخ فلا يكتفى
 بالكلمة انتهى وقد رجع الشارح
 رحمه الله عن قوله اشتراط الخ إلى
 قوله مع الخ كما رأيت بخطه فكان
 الفاضل المحشي لم يبلغه ذلك (قوله)
 (الثن) ولو قال في قوله ولا يصح
 تعليقه في النهاية (قوله) لانه
 استدعاء الخ انظر لو قد بدى امرأه
 باستدعاء التزويج سمع نهار من
 صواب العبارة فاقصد بالاستدعاء
 لأن مدخول قل في صورتين
 ليس من صيغ الاستدعاء بل
 إيجاب في أحدهما وأبولى
 الآخر فليست مثل

انما لك طاعت مع البقرة ولا زوجت بنتي فلانتم كتب أو أرسل اليه فقبل وانما صاع نظره في البيع لانه
 أوسع (ولا يصح تعليقه) ففسده كالبيع بل أولى الزيد الاحتياط هنا (ولو بشر بولد فقال) لمن
 عنده (ان كان انثى ففقد زوجتكمها) فقبل ثم بان انثى (أقول) شخص آخر (ان كانت بنتي
 طلقت واعتدت ففقد زوجتكمها) فقبل ثم بان انتضاء عدتها وانما اذنت له أو كذبت بكرا والعدة
 لاستئصاله أو وطئ في ذرا وقال لمن تحتها أربع ان كانت احدا من ماتت زوجتك فقبل
 (فالتمس بطلانه) لنساق الصيغة بالتعليق فقبل وفارق في بيع مال مورثه فلان احيايته فبان ما يجوز
 الصيغة ثم انتهى ورد بهجته ثم مع التعليق كان كان ملكي وان لم يظنه ملكه فالوجه الفرق بمزيد الاحتياط
 هنا كما مر آتينا ووجدتموه انز وجبتك أمة موروثة في ان كان ميتا بالطل وان بان ميتا وخرج بولد ما لو بشر
 بانثى فقال بعد سنته أو ظنه صدق الخبر ان صدق الخبر فقد تزوجتكمها فصح لانه غير تعليق بل
 تحقيق اذ ان جئتكم بمعنى اذ وصله ما لو أخبر عت وزوجته وتبين أو ظن صدق الخبر فقال ان صدق
 الخبر فقد تزوجت مثلث بحث البقيني ان محل امتناع التعليق اذا لم يكن مقتضى الإطلاق والا كان
 غائبا وقد ثبت وعتم ولم يثبت فقال وزوجتك بنتي ان كانت حرة صوفيه نظرا لان ان هنا ليست بمعنى
 اذ كره ظاهر والنظر لاصل شاء الحياة لا بلحقه بتبين الصدق أو ظنه فصار بحث غيره الجهة
 في ان كانت فلانة مولى فتدز وجتكمها وفي زوجتك ان شئت كالبيع اذ التعليق في الحقيقة انتهى
 ويتعين محل القول على ما اذا علم أو ظن انها مولى والتفتي على ما اذا لم يرد التعليق ولا يقاس بالبيع
 لما سطر (ولا تزوجته) بمدة معلومة أو مجهولة ففسد لجهة التمس عن سكاك المنفعة وجاز أولا رخصة
 للظن ثم حرم عام خبير ثم جاز عام الفتح وقيل حجة الدواعي ثم حرم ابدان الصريح الذي يبلغ
 ابن عباس لم يسرع على حلها بخلاف كافة العمل ومحاكاة الرجوع عنه لم يصح بل مع قتاله بعضهم عن
 جمع من السافس اقامه وافقوه في الحل لكن خالفوه فقالوا لا ترتب عليه احكام النكاح وبهذا نازع
 الزركشي في حكاية الاجماع فقال الخلاف محقق وان ادعى جمع نفيه وكذا الحوم الجرا الهلية حرمت
 من زين وبحث البقيني بجهة اذا أفت بمدة عمره أو عمرها لانه تصرف بمقتضى الواقع وقد ينافي فيه
 بأن الموت لا يرفع آثار النكاح كلها فالتعليق بالحياة لا يقتضي رفعها كلها بالموت بخلاف انتضاء حينئذ
 وبه يتأيد ملائمتهم ويعلم الفرق بين هذا وهماك أو اعبر مدة حياتك بأن المداثر تم على جهة الحديث به
 فهو الى التعبد أقرب على انه يكفي طلب مزيد الاحتياط هنا فارقا بينه وبين غيره فقبل لا يلزم من نفى
 محتمل معاني في جهة التعبد ويزيل رومه على قواعدنا وان نقل عن زفر بجهة والفاء التوقيت (و) لا يصح
 (نكاح الشغار) بمجمتين أولا هما مكسورة للهني عنه في خبر البهيين من شغار الكبير رجه رفعها
 ليول فكان كلامهما يقول لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل نكاح أو من شغار البلد اذا خلاخلوه عن
 الأمر أو عن بعض الشروط (وهو) شرعا كفي آخر الخبر المخلل ان يكون من تفسره صلى الله عليه
 وسلم أو من تفسره ابن عمر راويه أو نافع راويه عنه وهو ما مر به البخاري وأبو داود فراجع اليه
 (زوجتكمها) أي بنتي (على ان تزوجني) أو تزوج ابني مثلا (نكاح بوضع) لكل واحدة منهما
 (صدقا الاخرى فقبل) ذلك بان يقول تزوجتها وزوجتك مثلا وعله البطلان التشرى في البضع
 لان كالا جعل بضع مولى مورا للنكاح وصدقا لا لآخرى فاشبهه تزويجهما من رجلين واعترضه الرافعي
 بما فيه نظر وقيل غير ذلك بوضع الامام المعاني كلها وعقل على الخبر (فان يجعل البضع صدقا)
 بأن قال وزوجتك بنتي على ان تزوجني مثل ولد فقبل كما ذكر (فالاصح العفة) للنكاحين بمهر المثل
 لعدم التشرى في البضع وما فيه من شرط عقد في عقد لا يفسد النكاح وقضية كلامهم ان على ان

(قوله) وخرج بولد الى المتن في النهاية
 (قوله) والنظر لاصل بقاء الحياة فالج
 قد يقال يمكن فرض كلام البقيني
 فيما اذا لم يورث هذا التحدث عنده
 سكاك واستمر على ما كان عليه من
 تبين حيايتها أو ظنه وحينئذ فاق
 فرق بين من استند الى الاخبار
 أو الى الاستصحاب اذ الدار على
 انتفاء الشك المرجح الجانب
 التعليق فلما قبل (قوله) بمدة
 معلومة الى المتن في النهاية (قوله)
 لا يرفع آثار النكاح كلها فصد مراه
 يجوز لكل منهما ان يظهر من
 الآخر بعد الموت ما عدا بين السرة
 والركبة (قوله) بمجمتين الى قول
 المتن فهو ما في النهاية (قول المتن)
 فالاصح العفة الخ يتردد النظر فيما
 لو اقتصر الخاطب على قوله تزوجت
 نكاحا وعلى قوله تزوجتك بنتي ولعل
 الأقرب في الأول البطلان لعدم
 وجود شرط الاجماع وفي الثاني
 العفة اذ لا تعليق فيه لان الاجماع
 يتعلق به معلق عليه لا معلق
 فراجع

تزوجني بتلك استعجاب قائم مقام زوجني والواجب التبول بعد ولوج البضع صدقاً لا حداً ما بطل
 فمن جعل ضمها صدقاً فقط فزوجتها على ان تزوجني بتلك وضع بتلك صدقاً بقى يصح الأول
 فقط وفي عكسه بطل الأول فقط (ولو سمياً) أو أحدهما (ملا مع جعل البضع صدقاً) كان قال
 ونضع كل والف صدقاً الأخرى (بطل في الاصح) لبقاء معنى التشريل وسيعلم من كلامه وغيره انه
 لا بد في الزوج من علمه أي ظنه حل المرافة فلا جعل حلها لم يصح نكاحها احتياطاً للعقد النكاح فان
 قلت بشكل على هذا ما مر من صحة نكاح زوجة معقود بان مناً وأمة مورثة لما ناجية فإن ما قلت
 لا اشكال لان ما هنا من العلم بحلها شرط لحل مباشرة العقد ونفذه ظاهراً وأيضاً وفي تلك المسئلتين
 بالنسبة لتبين نفوذ ما لم يتاوان اتم بالعقد وحكم بطلانه ظاهراً وأما الفرق بين الصحة وبين زوج اخته وهو
 يشلتانها بالغة أولاً فبانت بالغة أوزوج الخنثى اخته فبان رجلاً والبطلان في زوج مولته قبل
 علمه بانقضاء عدته بان الشك في ذلك ونظراً هي ولاية العاقد وفي الأخيرة في حل النكاح وهو
 لا بد من تحققه فيه نظر ظاهر وبطله ما تقرر في زوجة المعقود فان عدم العلم بموت زوجها أولى من
 عدم العلم بانقضاء العدة ومع ذلك صرحوا بصحة نكاحها اذا بان موته فكذلك يصح نكاح الأخرى اذا بان
 انقضاء عدتها وحينئذ فالوجه ما ذكرته فتأمل ثم رأيت الفارق بين ما صرح في موضع جاز كونه فقال
 قول الشيخين وغيرهما العلم بوجود شرط النكاح حال عقده شرط محمول على انه شرط لجواز مباشرة
 العقد لا لصحته حتى اذا كانت اقدم علماً بانقضاءه وفي الولي من قصد تخورق وصداق أو خوتنه
 ومخاطبات مباشرة وبأنهم اقدم علماً بانقضاءه وفي الولي من قصد تخورق وصداق أو خوتنه
 وغيرهما بما بان في الزوج من الخلو من نكاح وعده ومن جهل مطلق على ما قاله المتولي وأقره
 المتولي وغيره وعبارته وطريق العلم بالزوجة امام معرفة اسمها ونسبها أو معايتها فزجرتك هذه وهي
 متعينة أو أورا متزوجة ولا يعرف وجهها ولا اسمها ونسبها بطل تعذر تحمل الشهادة عليها انتهى
 قال الأدرعي وهذا منه تشديد لدول الاحصاء أي وجري عليه الرافعي وغيره وإشارته لظاهرة وقال زوجتك
 هذه صح قال الرافعي وكذا التي في الدار وليس فيها غيرها والزركشي كلام الرافعي في الشهادات
 عن النكاح وافق ما قاله المتولي قال الاعني والأدرعي والارزكي وكلام كثيرين قال الزركشي منهم الرافعي
 يشعر بفرض المسئلة أي في كلام الاحصاء فيما اذا كان الزوج من يعلم نسبها أي أو عينها فارتخا ف
 كلام الاحصاء المطبق في زوجتك هذه كلام المتولي وتردد الأدرعي في ان الشاهد بطل بشرط معرفتهم
 لها كالأزج والذي أفهمه قول المتولي تعذر تحمل الشهادة عليها انهم مثله لكن رجع ابن العباد انه
 لا يشترط معرفتهم لها لان الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعوهم لأم شهدوا
 الا بصورة العقد الذي سمعوا كما قاله القاضي في فتاويه ويشرق بينهم وبينه بان جهل المطبق بها صير
 العقد لغو لا فائدة فيه بوجه بخلاف جهلهم لبقاء قائده بمعرفته لها ولا نظر تعذرا التحمل هنا كالأزج
 تعذر الاداء في نحو انبها على ان لك ان تحمل كلام الاحصاء فيه على الحلافة اذا اخفاء كاعلم
 مما مر انما المدار على ما في نفس الامر له لو علم في مجلس العقد عنها أو اسمها ونسبها بانت صحة
 وكذا بعد مجملته كان امسكها الزوج والشهود الى الحاكم وبان خلوها من الموانع وحينئذ فتم حل
 كلام المتولي ومن وافقه على انه غير أنس من العلم بها أبداً وهذا أوجه بل أصوب مما مر عن الأدرعي
 والزركشي فالخاسل انه متى علم أنها المشار إليها عند العقد بانت صحته والألا فقطن لذلك وأعرض
 عما ساقه من الجرحاني وفيها اذا كان الولي غير الأب والجد بشرط أي في الغائبة وفرضها حتى
 ينتفي الاشتراك ويكفي ذكر الأب وحده اذ لم يكن في البلد شارك له في الثلاثة من تعيين الاعيان

(قوله) ولو جعل البضع المح تزود
 النظر فيما لو قال بضع واحدة
 منها صدقاً الأخرى ولعل
 الأقرب البطلان فيها اذا قول
 بالبعة فيها لا سبيل اليه وترجع
 واحدة على الأخرى بلا مرجح
 كذلك والتوقف لا فائدة فيه نعم ان
 أراد معنة فتحمل عنها البطلان
 أخذاً مما تقدم في زوجتك احدى
 بناتي والله أعلم

في احدى بناتي واختار الافي المجيرة وعدم احرار (ولا يصح) النكاح (الا بحضور شاهدين) قصدا
 أو اتفاقاً بأن يصحها الايجاب والقبول أي الواجب منها المتوقف عليه صحة العقد لا يتخذ كالمهر كما هو
 ظاهر للغير لا يصح النكاح الاولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل الحدیث
 والمعنى فيه الاحتياط للاضاع وصيانة النسك عن المحمود وسن احضار جميع من أهل الصلاح
 (شرطه ما حربه) كلمة فهما (وذكرورة) محققة وكونهما انسين كما قاله ابن العباد فلا يعقد بهن
 فعرق ولا يفتي الا ان علمت عدلته الظاهرة كما هو ظاهر نظير ما مر من صحة نحو امانته وحسبانه من
 الاربعين في الجمعة وغير ذلك فان قلت مرق في نقض الوضوء به ساءوه على صحة أنكم فهل هو هنا
 كذلك قلت الظاهر لا يفرق بأن المداثر مرق في مظنة الشهوة وهو لا يكون مظنة لها الا ان حل نكاحه
 وهنا على حضور مشأهل فهم الصيغة وان لم يثبت العقوبة وهو كذلك ولا بامرأ ولا يفتي الا ان بان
 ذكر اكلولي بخلاف ما لو عقد على بنتي وله ابان بان لا خلل والفرق ان الشهادته والولاية مقصودان
 لغيره ما بخلاف المقعود عليه فاحتط له أكثر ومن ثم لو عقد على من شك في كونها محرمه
 فبانت غير محرمه لم يصح كما قاله خلافاً للروايات ومما انضافاً ذلك (وعدالة) ومن لانزها
 الاسلام والتكليف الذي كوران باسله ولا يفتي في هذا انعقاده بالمستورين لانه غير له اذ ذكر
 المتفق عليه ثم اختلف فيه (وسمع) لان المشهود عليه قول فاشترط جماعة حقيقة (وبصر) لما ياتي
 ان الاقوال لا تثبت الا بالغايبه والسماع (وفي الاصح وجه) لانه أهل للشهادة في الجملة والاصح
 لا وان عرف الزوجين ومثله من بطله شديده وفي الاسم أيضاً وجه ونطق ورشد وعدم حرفة يشترط
 ببروته وعدم اختلال ضبطه لغذلة وانسيان ومعرفة لسان المتعاقدين وقيل يكفي ضبط اللفظ وعلى
 الأول فلا بد من فهم الشاهد له حالة التكلم فلا يكفي ترجمته له بدو ليل الشئ الآخر و يفرق بينه وبين
 ما مر في ولى أو جبر زوج ما لا يعرفه ترجمه لانه المشتراط ثم قبول ما عرفه وهو حاصل بذلك
 وهما معرفة ما تعلمه حالة التحمل ولم يوجد ذلك (والانعقاد) ظاهر او باطناً بمحرمين ولكن
 الاولي ان لا يحضره و (باني الزوجين) أي ابني كل اوان احدهما و ابن الآخر (وعدوهما)
 كذلك والواو بمعنى أو ويجوزهما ويجزها وابع لا يها لانه العاقد أو موكله ثم حضور شهادته لا خلاف
 دن أو ورق بهاد ذلك لانقضاء النكاح بما في الجملة فان قلت هذه هي علة الضعيف في الاصح فالفرق
 قلت يفرق بان شهادة الابن أو العدة تنصّر فهو لها في هذا النكاح بعينه في صورة دعوى حسبة مثلاً
 كما يعلم بما ياتي في الشهادات ولا كذلك في الاعمي وامكان ضبطه لهما الى القاضى لا يشهد لاحتمال
 ان المحاطب غير من أمسكه وان كان فمهما كان فمهما كان فمهما كان فمهما كان فمهما كان فمهما كان
 على الاحتياط ما أمكن فتعذر انبات هذا النكاح بعينه فمهما كان فمهما كان فمهما كان فمهما كان فمهما كان
 فزوجها احدهم والآخران شاهدان مع لان العاقد ليس بانهم ما بخلاف ما لو وكل أب أو اخ تعين
 للولاية وحضر مع آخر لانه العاقد حقيقة اذا الوكيل في النكاح سفر محض فلا يجوز لرجل واحد
 وفارق صحة شهادة سيد أدلته وولى للفسفه في النكاح بان كلامهم ليس بعاقدا ولا نائبه
 ولا العاقد نائبه لان ادناله في الحقيقة ليس امانة بل رفع حجر عنه (وبعقد) ظاهر
 (بمسئوري العدالة) وهما من لم يعرف لهما مفسق كائن عليه واعتمده جمع والطاوا فيه
 أو من عرف ظاهرهما بالعدالة ولم يركا هو واختاره المصنف وقال انه الحق ومن بطل الستر
 يتجرع عدل ولم يلق الفاسق اذا تاب عند العقد بالمستور وتس استبانة المستور وعند العقد

(قوله) قصد أو اتفاقاً الى قوله وعلى
 الاول فلا بد في النهاية الا قوله أي
 الواجب منهما الى قوله للغير وقوله
 ولا يفتي الى قوله ولا بامرأ (قوله)
 ظاهراً وباطناً الى قول المتروك بان
 في النهاية الاول وبنى السبكي الى
 قوله والذى يقع الخ (قوله) لا احتمال
 ان المحاطب الخ لا يفتي امكان ضبطه
 على وجه يفتي معه هذا الاحتمال
 كان قبض ان رشفة من وضعه
 في انه اى الفاضى سمع قول كيف
 في احتمال خطاب الغير فلتأمل
 نعم لو كان ثم آخرسان أيضاً يشهدان
 بالتحاطب فهل يفتي فيهما
 في الاعيين المذكورين لحصول
 المقصود أذا من قطعه بهم بعينه
 بشهادة عدويه مع عدو بها وبنه
 مع ايها انظر لزوم كل من يفتي
 العقد من قبل قوله على صاحبه
 فلا يضر التوزيع هنا في الشهادة
 بالنظر للسلام والتكلم كالايضر
 ثم انظر الى الايجاب والقبول
 أولاً يستغنى أخذاً بالاطمأنهم محل تأمل
 (قوله) ولو كان لها اخوة الخ هذا
 ظاهر ان كل الزوجين من كفوا
 لا يشترط ان الباقيين والا فلي تأمل
 لا يشترط اذ منهم ولا ياتي الفرق
 الا في السيد وولى السفه لان
 اذ منهم من حيث الولاية لان حيث
 رفع الحجر فلي تأمل (قوله) تعين
 للولاية تأمل وجه اشتراط التعين
 بالنسبة للاح (قوله) ومن ثم بطل
 الستر الخ قضية هذا الصنيع ان
 ما ذكره لا ياتي على الاول وفيه
 ما فيه فليجرب ان قاسم قوله وفيه ما فيه
 فيه ما فيه فتأمل ان كنت من أهله

(على الصحيح) بل ربه بين اوساط الناس والعوام فلو كانوا يعرفون العدة الباطنة لمحضر المتصرفها لطال الامر وشق ومن ثم صحح المصنف في نكحت النسبة كان الصلاح ان لو كان العاقد الحاكم اعتربت العدة الباطنة قطعاً لسهو معرفتها على جملة المراجعين وصحح المتولي وغيره انه لا فرق اذا ملأه ربه المعاملة يستوى فيه الحاكم وغيره ومن ثم لم رأى اى ساد متصرف فيه بلا منازع عجزه كغيره شراؤه منه اعتماداً على ظاهر البدواً سهل عليه طلب الحق ونحوه صلى الله عليه وسلم الخلفاء على ان تصرف الحاكم حكم في شرط أو لا فالتام اختياره لا يفعل حتى ثبت عنده ان فعله ينفي ان يسان عن النص قيل فهو يوافق المصنف وابن الصلاح في الحكم ونحو الفهم في القطع انتهى والذي يتبعه أخذنا من قولهم لو طلب منه جماعة بأيديهم مل لا منازع لهم فيه فتمت بينهم لم يجزهم الا ان اثبتوا عنده انه ملكهم للثابتين بعد قبضته على انه ملكهم انه لا يتولى العقد الا بحضرة من ثبتت عنده عد التما وان ذلك ليس شرطاً للمحكمة بل لجواز الاقدام فلو عقدت بتورين فينا عدلين معاً وقد عجزه به ما قبلنا فاسقين لم يصح كما نرى لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وان لخلاف المتولي وجهها لان الامعان تصرف الحاكم ليس حكماً الا في قضية رفعت اليه ليطالب منه فصل الامر بها ومن ثم لو رفع اليه نكاح لم يتحكم بعقده اتفاقاً لا بعد ثبوت عد التما عنده ولو اختصم زوجان اقرع عنده بشكاح بينهما مستورين في خوفة حكم بينهما ما لم يعلم فسق الشاهدان الحكم هنا في تابع بخلافه فما قبله بنسبه ظاهر كلام الخناطى بل صرحه انه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود وأوجه بعض المتأخرين لامتناع الاقدام على القصد مع الثلث في شرطه ويرد بان ما علم به اغاها في الشاقي الزوجين فقط الامر بما التصودان بالذات فاحتط لهما كما كثر خلاف غيرها فياز الاقدام على العقد حيث لم يظن وجود مفسده في الولي والشاهد ثم ان بان مقصد بان فساد النكاح والافلا (الشاهد مستور بالاسلام والمطرية) الواو معنى أو بان لم يعرف حاله في أحدهما بالغا وان كان جعل كل اهل مسكون أو أحرار سهولة الوقوف على الباطن فها وكذا البلوغ ونحوه مما مر من ان بان مسلماً أو حراً أو بالغاً مثلاً بان انعقاد كلاً وان الخشي ذكرنا بنسبه وقع لغير واحد فتمسره ما بها بغير مذكرة فأوردوا عليه ما يدفع بمجاد كونه الاقرب الى ظاهر المتيقناته (ولو بان فسق) الولي أو (الشاهد) العدلين أو المستورين أو غيرهم من موانع التصحيح كصغر أو جودن ادعاه وارثه او وارثها وقد عهده أو اثبت (عند العقد قبضاً على المذهب) كقولنا كافر لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وخرج بعد العقد قبضه عليه نعم بنسبه قبل مضى زمن الاستبراء كنيته عنده ونسبه حالاً لا احتمال حدوثه (وانما تبين) الفسق أو غير يعلم انقاضي فيلزمه التفرق بينهما أو لم يرتفعاً اليه ما لم يتحكم كما كبراه بعقده أو (بينة) حسيه أو غيرها تشهد به مفسر اسواء كان الشاهد مستورا أم عدلاً خلافاً لمن فصل كاي علم بما في القضاء أو كون السبتر ول باخبار رسل بالفسق ولو غير مفسر محله فيما قبل العقد بخلافه بعد لا انعقاده ظاهر فلا بد من ثبوت مبطله (أو اتفاق الزوجين) على فسقه ما عند العدست سواء علمها عنده أم عدمه ما لم يقر قبل ان عند حاكمه بعدلين ويتحكم بهتمه أو لم يثبت لافاقاً ما أى بالنسبة لحقوق الزوجية لا لتقرير النكاح وبحث في الطلب عدم قبول اقرار السقم في الطال ما ثبت لهما من المال ومشاها الامة ثم بطلانه اتفاقاً فها اغاها فيما يتعلق بحقوقها دون حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثاً ثم توافقا أو أقاموا الزوج منه بفساد النكاح بذلك أو غيره لم يثبت لذل بالنسبة لسيقور الخليل لان حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك ولان اقدامه على العقد يقتضي اعترافه باستجماع معتبراته نظير ما في الضمان والحوا الوضعية معاً بمن زوجه وليه وبس مراد

(قوله) وصحح المتولي وغيره انه العرف وهو العقد بما به ثم قال في النهاية بدل قول الشارح والذي يتبعه وقد يقال أخذنا من قولنا ما من شبهة لتناقض وقد يدعى بان مذكرة ثانياً بطريق البحث (قوله) ونحو الفهم في القطع لا يخفى وما قبله في السابقاً ما من مافيه مع ما ذكره سابقاً ما من وصحح المصنف الخ لا يقال هذا من قول الغير لا نتناول كفي تقريره اثبات التدافع ويدفع بان التحصين السابق للقطع لا الحكم فلا تفي (قوله) وان ذلك ليس شرطاً الخ قد يقال قضية المأخوذة منه انه شرط لها سم قد يقال لا يلزم امتناع الاجابة عدم صحة القضية فلنأمل والله أعلم (قوله) فينا عدلين قد يقتضي قوله أو لا فينا عدلين وثانياً فينا فاسقين انهما لو استبرا على السلم يصح عقد القاضى ويصح عقد غيره فلنأمل (قوله) وقد عهده الخ ما معنى العقد بالنسبة الى فان كل احده حاله صلباً بلاشك لا يوجب فيه باسكن لكن أمكن والله أعلم (قوله) دون حقايقه الخ يتردد النظر في نحو تقريره يصحح من لا يجتمع بهما أو ثبت المصاهرة وتعود ذلك بما فيه حق الغير أيضاً والذي يظهر انه كذلك لان المراد بحق الله امان يكون المتخض له فهذا أولى منه أو ما فيه حق الله فهو شامل له فلا راجع

فالتعبر هو التعليل الاول وبما علم نصف الطلاق قول الزبلي نسعى بانه ان ثبت السبب ولم يرد من منه
اقرار بغيره نعم ان علما المتدبرين اهما العمل بضمته بالهنا لكن اذا علم ما الحاكم فزق بينهما
كنظيره الذي قيل فصل تعليق الطلاق بالازمنة وما نقل عن الكافي أن لا تعرض لهما يجعل على
غير الحاكم على انه مازع في كونه فيه وانما هو بحث للادعى وبحسب السبب قبول بینه اذا لم يرد
نصف احبال التخلص من المهر أى ولم يسبق منه اقرار بغيره وسببها اذا ارادت بعد الوطء مهر المثل
وكان اكثر من المسمى وهو من حيث لم يسبق منها اقرار بغيره وسببها ربح الغزى الطلاق قبول
بينهما وعليه لو اقيمت لذلك وحكم بفساده لم يرتفع ما وجب من التحليل لما علم من تبعض الاحكام
وان اقرارهما وبينهما انما يعتد بهما فيما يتعلق بغيره لا غير ومنه يؤخذ انه لو طلقها ثم اقيمت بینه
بفساد النكاح ثم اعادها عادت اليه بطلته فنظرا لاسقاط الطلاق حتى لله فلا تنفذه البينة أيضا
ويجوز خلافه وخرج باقاما أو الزوج ولو قامت حجة ووجدت شروطها فيما قسم كالتفاهل صاحب
الانوار وغيره واعتمد وهو قول بعضهم شرط سماعها الضرورة وهي لا تتوفر هنا ممنوع قبل خراج
فساد النكاح ادعاء طلاق بآئن قبل اقباع الثلاث فتعبر البينة ولومن الزوج اخذ امان فتاوى
البغوى والبقيني ادخال ما فى الاولى انه اذا اعترف سائ قبل ان تقع عليه الثلاث المتعلقة على
فعله لكذا ثم فعله لم يشهد عليه من لا غيرهم منهم في قوله أو بعده احتياج بينة ولا يكفي تصديقها
وما فى الثانية انه لو طلقها ثلاثا اخذناه به ما يظهر بطريق شرعى ان عدتها من طلاق رجعي انقضت
قبل اقباعها وحلف انه لم راجعها وعيما عن الأولى انه لا يقبل تصديقها بمرح به الفصل انتهى
وفيه نظر أما لو افلان قول البغوى احتياج بينة ليس فيه التصريح بانه يقبل اقباعها مع امر ارادته بتعدي
النكاح فليجمل على انها لو اقيمت حجة قبلت نظير ما مر في مسألة الفسق يتجمع أن فى كل
رفع التحليل الواجب خلق الله تعالى فلا نظر الى ان البينة ترفع النكاح ثم لا نفلان هذا الدخل لغيرها
هو السبب في عدم سماع بینه أحد هما من انه يرتب عليه اسقاط حق الله تعالى وأما ما يقول
البقيني ما لم يظهر بطريق شرعى يعمل على نظير ما مر انه يقبل البينة حجة لان اقامها أحد هما
وقصد بتعدي النكاح (ولا أثر لقول الشاهدين كما) عند العتيد (فاسقين) مثلالا نهما مقران
على غيرهما نعم له أثر في حقه ما لو حضر اعدا أختها مثلالا ثم ماتت وورثها سقط المهر قبل الوطء وفسد
المسمى بعده فيجب مهر المثل أى ان كان دون المسمى أو مثله لا أكثر كاهو ظاهر للابن أمها أو جيا
باقرارهما حقا لهما على غيرهما (فلو اعترف به الزوج وأسكرت فرق بينهما) مؤاخذه بقوله
وهي فرقة فسخ لا تنصف عددا وقبل تبين بطلته كالنكاح أنه ثم أقر بأنه كان قد اراد على حرة واستسكحها
السبب بان كلام الفسخ والطلاق يقتضى صحة النكاح وهو سكرها ثم أول الفسخ بالحكم
بالبطان والطلاق بأنه فى الظاهر فقط وهو حسن لكن قياس السائ يقتضى الانتفاء فى مسألة
الامة على ما ذكره فيها والظاهر خلافه وكون القياس على شئ يقتضى الانتفاء على ما سرح
به الراجح (وعليه) أى الزوج المتراسق (نصف المهر) المسمى (لا يدخلها والا) بان دخل
بها (فكاه) عليه ولا يرشأ لان حكم اعترافه متصور عليه ومن ثم رتبته لكن بعد حلفها انه عند
بعداين وخرج باعترافيه اغترافها بخلافه وأنها شاهد فلا يفرق بينهما لان العصمة بینه وهي تريد
رفعها والاصل بشاؤها ولكن لو مات ثم تزوجت وان ماتت أو طلقها قبل الوطء فلامهر أو بعده فلها أقل
الامر من المسمى ومهر المثل ما لم تكن محجورا عليها بسببه فلا يسقط لقساد اقرارها فى المال كما مر
وبحث الاستسوى ان محل سقوطه قبل الوطء ما اذا ثبت بفساده والابن يترده اخذ من قول الراجح لوقال

(قوله) وخرج باقاما أو الزوج ولو قامت حجة ووجدت شروطها فيما قسم كالتفاهل صاحب
الانوار وغيره واعتمد وهو قول بعضهم شرط سماعها الضرورة وهي لا تتوفر هنا ممنوع قبل خراج
فساد النكاح ادعاء طلاق بآئن قبل اقباع الثلاث فتعبر البينة ولومن الزوج اخذ امان فتاوى
البغوى والبقيني ادخال ما فى الاولى انه اذا اعترف سائ قبل ان تقع عليه الثلاث المتعلقة على
فعله لكذا ثم فعله لم يشهد عليه من لا غيرهم منهم في قوله أو بعده احتياج بينة ولا يكفي تصديقها
وما فى الثانية انه لو طلقها ثلاثا اخذناه به ما يظهر بطريق شرعى ان عدتها من طلاق رجعي انقضت
قبل اقباعها وحلف انه لم راجعها وعيما عن الأولى انه لا يقبل تصديقها بمرح به الفصل انتهى
وفيه نظر أما لو افلان قول البغوى احتياج بينة ليس فيه التصريح بانه يقبل اقباعها مع امر ارادته بتعدي
النكاح فليجمل على انها لو اقيمت حجة قبلت نظير ما مر في مسألة الفسق يتجمع أن فى كل
رفع التحليل الواجب خلق الله تعالى فلا نظر الى ان البينة ترفع النكاح ثم لا نفلان هذا الدخل لغيرها
هو السبب في عدم سماع بینه أحد هما من انه يرتب عليه اسقاط حق الله تعالى وأما ما يقول
البقيني ما لم يظهر بطريق شرعى يعمل على نظير ما مر انه يقبل البينة حجة لان اقامها أحد هما
وقصد بتعدي النكاح (ولا أثر لقول الشاهدين كما) عند العتيد (فاسقين) مثلالا نهما مقران
على غيرهما نعم له أثر في حقه ما لو حضر اعدا أختها مثلالا ثم ماتت وورثها سقط المهر قبل الوطء وفسد
المسمى بعده فيجب مهر المثل أى ان كان دون المسمى أو مثله لا أكثر كاهو ظاهر للابن أمها أو جيا
باقرارهما حقا لهما على غيرهما (فلو اعترف به الزوج وأسكرت فرق بينهما) مؤاخذه بقوله
وهي فرقة فسخ لا تنصف عددا وقبل تبين بطلته كالنكاح أنه ثم أقر بأنه كان قد اراد على حرة واستسكحها
السبب بان كلام الفسخ والطلاق يقتضى صحة النكاح وهو سكرها ثم أول الفسخ بالحكم
بالبطان والطلاق بأنه فى الظاهر فقط وهو حسن لكن قياس السائ يقتضى الانتفاء فى مسألة
الامة على ما ذكره فيها والظاهر خلافه وكون القياس على شئ يقتضى الانتفاء على ما سرح
به الراجح (وعليه) أى الزوج المتراسق (نصف المهر) المسمى (لا يدخلها والا) بان دخل
بها (فكاه) عليه ولا يرشأ لان حكم اعترافه متصور عليه ومن ثم رتبته لكن بعد حلفها انه عند
بعداين وخرج باعترافيه اغترافها بخلافه وأنها شاهد فلا يفرق بينهما لان العصمة بینه وهي تريد
رفعها والاصل بشاؤها ولكن لو مات ثم تزوجت وان ماتت أو طلقها قبل الوطء فلامهر أو بعده فلها أقل
الامر من المسمى ومهر المثل ما لم تكن محجورا عليها بسببه فلا يسقط لقساد اقرارها فى المال كما مر
وبحث الاستسوى ان محل سقوطه قبل الوطء ما اذا ثبت بفساده والابن يترده اخذ من قول الراجح لوقال

طلعتها بعد الوطء في الرجعة فقال بل قبله صدقت وهو مقر لها بالمهر فإن كانت قبضته لم ترجع به
والألم تطالبه إلا بنصفه والنصف الذي شكره هناك بمثابة الكل هنا انتهى وفرق غيره بأنها امتثالا
على وجود موجب المهر وهو العقد وإنما اختلفا في المقرر وهو الوطء وحاشي دعوى نفي الموجب
فتملكها استثنائه بتمليك غير مسبب تدعيه فلو حقه أنه كن أقر شخص بشئ وهو شكره ولو قالت وقع
العقد بغيرى ولو قال بل هم صادقت بينهما لأن ذلك انكار لاصل العقد ونظيره ما رعى في اختلاف
المتابعين أن شرط تصديق مدعى الهبة أن يتفقوا على وقوع عقد (ويستحب الأشهاد على رضا المرأة
حيث يعتبر رضاها) بالنسبة بأن تكون غير مجبرة أحاطا باليؤمن انكارها وبحت الأذرى تدعي
على المجبرة البالغة للأثر فعمل من يرى اذنها وتجدد فبطله (ولا يشترط) ذلك الهبة النكاح لأن الأذن
ليس ركنا للعقد بل شرط فيه فلم يجب الأشهاد عليه ورضاها الكافي في العقد يحصل بأذنها أو بيئته
أو أخبار ولها ما تصديق الزوج أو عكسه نعم أفتى البلقيني كابن عبد السلام بأنه لو كان المزوج هو
الحاكم لم يباشره إلا أن يقع أذنها عنده وافتى بغوى بأن الشرط أن يقع في قلبه صدق المجبرة بأنها
أذنت له وكلام القنابل والثاني يؤيد عليه يجعل مافي الجرح من الأصحاب به يجوز اعتذاره صبي
أرسله الولي لغيره لزوج مولته والذي يجهاه بأنه في هشام مافي عقده مستثورين أن الخلاف اغماها
في جواز مباشرته لا في الهبة كجواهر لما مر أن مدارها على مافي نفس الأمر وأما قول المغوى
لزوجها ولها وكذا قد أذنت ولم يبلغه الأذن لم يصح ما جهل اشتراط أذنها لانه تزويج شخص فهو
لا يوافق قولهم العبرة في العقود حتى النكاح بمافي نفس الأمر وتزويجه أقدام على عقد فاسد في ظنه
وهو صغير لا تسلب الولائية وأما مافي في الجواهر أنه لا يجوز له أن يعقد شهادته عدلين بالأذن قبل تقدم
دعوى الخطأ بالأذن ومطالبة لها كيان زوجها وأقامته البينة عليه لكن العمل على خلافه فردود
بأن الدعوى على حاضر في البذلغ غيبته عن المجلس غير مسموعة وبأنه لاحق للخطأ في ذلك فكيف
تجمع دعواه انتهى والحاصل أنهم تسامحوا في سماعة الشهادة من غير دعوى لعدم تصور ما عاينها
ليست لطلب حكمهم بل لحل المباشرة كأمرو ولو أقرب بالأذن ثم ادعت أنها إنما أذنت بشرط صفة
في الزوج ولم توجد وفي الزوج ذلك صدقت بينهما فيما يظهر للشهادة السابقة آخر العارية من أن كان
النول قوله في أصل الشئ كان القول قوله في سفته كما لو كان يدعي تنقيده اذنه نصفه فذكر الوكيل وبحت
بعضهم تصديق الزوج لانه يدعي الهبة وترد تصديقهم للوكيل وإن ادعى الفساد لا يقال صدقوا مدعى صحة
البيع دون فساد مع انهم اختلفوا في أصل البيع صدق البائعي في أصله لا تأشول ما نحن فيه انساب
بمسئلة الوكيل من مسئلة البيع بجماع من كاذبها اذن الغيرة قد بما يتوله الأذن وأما البيع فكل من
العاقدين مستقل بالعقد فرج مدعى الهبة لأن جانه أقوى لما مر فيه * (فصل) * فيمن يعقد
النكاح وما ينبع (لا تزوج امرأه نفسها) ولو (بأذن) من ولها (ولا غيرها) ولو (بوكالة)
من الولي بخلاف أذنها لنفسها أو بمجورها وذلك لآلية فلا تعضوهن اذلو جاز لها تزويج نفسها لم يكن
للعصل تأثير والغبرن العجيج كقالة الأئمة كاجد وغيره لا نكاح الاولي الحديث السابق وأما امرأة
أنكحت نفسها بغير إذن ولها فنكاحها باطل وكثرة ثلاث مرات ومع أيضا لا تزوج المرأة المرأة
ولا المرأة نفسها فإن الزانية التي تزوج نفسها لم يكن لها ولي قال بعضهم أصله وهو الظاهر وقال بعضهم
يمكن الرجوع إليه أي يسهل عادة كجواهر لما مر أن تزويجها مع خاطبها أمرها إلى مجتهد عدل
فزوجها ولو لم يوجد الحاكم المجتهد أو إلى عدل غير مجتهد ولو لم يوجد مجتهد غير قاض فزوجها لا مع
وجودها ولو غيرها لكان حارثتي في شرح الإرشاد ثم إن كان الحاكم لا يزوج إلا بغيرهم لها وقع ما حدث

(قوله) لأن ذلك انكار لاصل العقد
فيه نظر محض وكان وجهه ما أنكر
أصل العقد إنما يكون بالنكاح
الاجاب والقبول (قوله)
على صدورهما والله أعلم
وبحت الأذرى التي في النهاية أيضا
(قوله) ذلك الهبة التي قوله نعم أفتى
البلقيني في النهاية (قوله) وافتى
المغوى إلى قوله وأشول المغوى
في النهاية

* (فصل لا تزوج) *
(قوله) أن كان إلى قوله وهل تنكح
في النهاية (قوله) لها وقع ينبغي
وان لم يكن لها وقع لانه يقتضي
بانكحها

الآن فيجبه ان لها ان تولى عدلام وجوده وان سلمنا انه لا ينزل بذلك بأن علم موليه ذلك منه حال
التولية فهل يتقيد ذلك بكون المقتضى اليه في محلها كما يتقيد القاضي؟ جعل ولاته أو يفرق بأن ولاية
القاضي مقيدة بعمل فلم يجاوزه بخلاف ولاية هذا ان مشاطها انشاها بشرطه فثبت وجوبها
وان بعد عن محلها كل محتمل والثاني أقرب بخرج تزوج ما لو وكل امرأة في قول من يزوج موته
أو وكل موته لتوكل من يزوجها ولم يقل لها عن نفسها سواء قال غنى أم أطلق فوكلت وعقد الوكيل
فانه يصح لا نهاسفيرة محضة ولو بلسانها مائة امرأة نفذ تزويجها بغيرها وكذا لو زوجت كافرة كافتة
بدار الحرب فمقر الزوجان عليه بعد اسلامها ويجوز انشاها بالفظ والكافة كافتة (ولا تستقبل
نسكها لاحد) بولاية ولا وكالة لان محاسن الشر بعة تقتضي فظهما عن ذلك بالكتابة لمناقصتهما من
الحياة وعدم ذكره بالكتابة وانلخص مثلهما فيما ذكره كمال تصفد كونه ولو بعد العقد حاضر
(والوطء في نسك) ولو في الدبر (بلاولي) بأن زوجت نفسها بخضرة شاهدين ولم يحكم حاكم
بطلانها والا فهو زنا فيه الحد الا مهر ولومع الاعلان لان مالك كرضي الله عنه لا يقول بالاكتفاء بالامع
الولي (بوجب) على الزوج الرشيد دون السفينة كباقي تفصيله آخر الباب (مهر المثل) كالمخرج به
انظر السابق لا المسمى لفساد النسك ومن ثم لو حكم حاكم ببعته وجب ولا أرض للكرامة لانه
مأذون له في اتلافها هنا كفي النكاح الصحيح بخلاف البيع الفاسد اذ ليس مقصوده الوطء ذكره
في المجموع (الاحد) وان اعتقد الترمذي شمة اختلاف العلماء لكن يعز معتقده وان حكم حاكم
براه ببعته على ما قاله ابن الصلاح قال وقولهم حكم الحاكم في خلاف معناه انه منع النقص بشرطه
اصطلاحا لا غير والا فلشافي ونف على نفسه بيع الوقف وان حكم به حنفى لكنه اعترض بأنه مبنى
على الضعيف ان حكم الحاكم انما ينفذ ظاهره مطلقا ما على الامع انهما باطن الامر فيه كظاهره
ينفذ باطنا ايضا فباح لقلده وغيره العمل به كباقي مبسوطا في القضاء لمعتد الا بجهة وان حذر به
البيضان أدلة فيه واهية جدا بخلافه هنا ومن ثم لم ينقض حكم من حكم ببعته على المعتقد وكان من
قال هنا لا يجوز تقليد أبي حنيفة في هذا النكاح جرى على النقص اذا نقص لا يجوز التقليد فيه وهذا
في قول السبكي يجوز تقليد غير الائمة الاربعة في العمل في حق نفسه لا في الاتفاء والحكم اجماعا كما قاله
ابن الصلاح انتهى ولو طبق أحدهما هنا لانا قبل حكم حاكم بالبيعة لم يقع ولم يحتمل لقول أبي إسحاق
يحتاج الثاني اليه عملا باعتقاده غلطه فيه الا صغرى وبعين حله بعد تسليمه على ما اذا رجع عن تقليد
القائل بالبيعة وصححه والواقع واحتجاجا لمحلل وبؤد الملاق الاصطغرى قول العمري في تأليفه في حصة
تزوج الولي الفاسق فان تزوجها من ولها الفاسق ثم طلقها ثلاثا فلا ولي ان لا تزوجها بالاعد محتمل
فذهبهم تعبيرة بالاولى ببعته بلا محتمل وفي بعضهم هذا الخلاف في ان العامي هل له مذهب معين كما هو
الاصح عند الفضال أو لا مذهب له كما هو المنقول عن عامة الاصحاب ومال اليه انصف قال فلي الشافى
مطلقا والاول ان قلده من يرى البعثة لو نسك نسكها مختلفا فيه ووطئ ثلاثا لم ينسكها بلا محتمل وان حكم
الشافى باطلان نكاحه مؤاخذة لما التزمه ومعنى انه لا مذهب له انه لا يلزم القاضي وغيره الا نكر عليه
في مختلف فيه ولكل من ارفع اليه ولم يحكم حاكم ببعته أطلقه خلافا لابن عبد السلام انتهى ملخصا وسيأتى
ان الناقل متى اعتقد الترمذي وجب الا نكر عليه من القاضي وغيره وان اعتد المحلل بتقليد صحيح
لم ينسك أحد عليه الا القاضي انزله والذي ينسك ان معنى ذلك ان المراد بلا مذهب له انه
لا يلزمه التزام مذهب معين وله مذهب انه يلزمه ذلك وهذا هو الاصح وقد اتفقوا على انه
لا يجوز لامى تعاطى فعل الا ان ذلك القائل بسنله وجبته من نسك مختلفا فيه فعلى ذلك

(قوله) فيجبه انها الخ فظاهره
(قوله) وان لم يمكن مجتهدا وهو
فما هو لان وجود القاضي اندكور
كعدمه وفعدمه لا يشترط فحين
بولى الاجتهاد والله اعلم (قوله)
والثاني أقرب بل منعه والله اعلم
(قوله) ولم يقل لها عن نفسها بل
ان ينظر لو نوى عن نفسها ولم يقله
هل يكون حكمه حكم التول أو لا
(قوله) ولو بلسانها فمقتضى امرأة
هل يكون الحكم كذلك الظاهر
هل يكون الحكم كذلك الظاهر
نعم (قوله) وكذا لو زوجت كافرة
كافرة أى أو زوجت نفسها وهو
ما صوره الزركشى هذه المسئلة
سكن افاذه القائل المحشى وقد
يقال ما زاده يمكن ادراجه في عبارة
الشراح فليقل (قوله) لا المسمى
لفساد النكاح يؤخذ من هذا
التمثيل ان محتمل ذلك اذ لم يكن من
يعتقد البعثة ويتردد النظر فيما
لو كان الزوج حنفيا والزوجة
شافعية ومهر المثل دون المسمى
فهل يحرم عليها أخذ الزائد أو لا
محتمل تأمل ولعل الاول أقرب

القائل بجهته أو حكمهم براهام طلق ثلاثين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه
 لانه لما قيل للتقليد في مسألة واحدة وهو متع قطعاً وان اتنى التقليد والحكم لم يتجنى لتحليل
 سبعين لانه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه أخذاً مما قبل الفصل لانه يريد بذلك رفع التحليل
 الذي لم يعبأ بنظره فعله وأضاف فعل الشك ببيان عن النقص لا سيما ان وقع منه ما يصرح
 بالاعتماد على كطلين ثلاثاً هناك حكم الخفي بالجهة مباشرة لتزويج ان كان مذهبه ان تصرف الحاكم
 حكماً بالجهة لاشافى حضر هذا العقد الشهادة بغيره لانه لا يزوج الا ان قلد القائل بجهته تقليداً صحيحاً
 وكذلك ليس له حضوره والتسبب فيه الا بعد ذلك التقليد قال الماورى وليس للزوج الاستبداد بعد
 مختلف فيه الا ان كان من أهل الاجتهاد واداهما الى ذلك والا فوجهان أحدهما من وثاقها لا الاثاء
 مفت أو حكم كما انتهى والوجه كما علم ما قدمته من في حل مباشرتها تقليد القائل بذلك
 تقليد صحيحاً (وبشيل اقرار الولي بالنكاح) على موليته (ان استقل) حالة الاقرار (بالانشاء)
 وهو المجرى من أب أو جد أو شيد أو قاض في مجنونة شرطها الا ان وان تصدقه البالغة المصرا من ملك
 الانشاء ملك الاقرار به غالباً (والا) يستقل به لاتضاء اجباراً حالة الاقرار كان ادعى وهى
 ثبانه وزوجها من كانت تكراً ولا تنشاء (فلا) يقبل لجزءه من الانشاء بدون
 اذنها (وبشيل اقرار) الحرة (البالغة العاقلة) وولسقة فاسقة سكرانة (بالنكاح) وولغير
 كفو (على الجسد) اذ صدها الزوج وان كذبها الولي وشهود عينتهم لاحتمال نسيانهم ولانه
 حقهما في تزويجها انكر الغيرة نعم الكفاية فما حوى الولي فكان القياس قبول طلبه لثبات رضاه بتركها
 ويجاب بأنه وقع باعمال الأصل التصريح بالقبول فيه ومنه وظاهر المتن انه لا يشترط هنا تفصيل الاقرار
 بد كزويج ولها وحضور الشاهدين والعديل ورضاها ان اشترط والعقد اشترطه فيوفى بالدعوى
 والشهادة فيه وقوله ما في الدعوى لا يشترط محمول على ما اذا وقع في جواب دعوى اى ان تفصيلها
 يعنى عن تفصيله وباقى ما ذكر في اقرار الرجل المتد أو الواتع في جواب الدعوى خلافاً لفرق بين الرجل
 والمرأة وزعم انه اذا وجد الاقرار من الزوجين لا يشترط فيه تفصيل مبنى على الضعيف وان اقتص
 له البليغى وغيره انه لا يشترط التفصيل مطلقاً فيه ولا في الشهادة وفي الاقرار لا يشترط التفصيل
 في اقرارها الضمى كقولها طلقني وفيه هنا أيضاً اعتراض على الرابع ومتابعيه ليس في محله كما يعرف
 بما قرره فتأمله ولو اقر المجرى ل واحد وهى لا تخرق من السابق فان وقع ما فلا تصحاح على
 ما رجحه البلقيني في بعض كتبه وتبعه غيره لتعارضهما من غير مرجح في تدريسه بتدبير اقرارها
 لتعلق ذلك ببدنها وحققها وصوبه الزكشى وفيما اذا احتل الحال احتمالان في المطلب وبجته انه
 كالعلمية أخذاً بما باتى في تصحاح اثنين امثالها وكذا لو علم السابق دون عين السابق وأحد الزوجين
 القرن لا بدع من تصديق من تصديق سيده ونحو شارح انه لا بدع تصديق الزوج السفه من تصديق
 وليه وهو محتمل واذا لم تصدقها تخفى كلامه على ما ذكره الزكشى ومن تبعها لهما ان تزويجاً حالاً
 وهو أحد وجهين حكاهما الامام وقال الفصالح لا يشترط عنه الرافى آخر الطلاق اعتباراً بقوله في حق
 نفسها وطريق حلها ان يطلها انتهى وهذا هو القياس فهو العقد ولا نسلم ان مقتضى كلامهم ماض
 بل مقتضاه ما قلناه كما يصرح به كلامهم في اعترافها بنسب الشاهد من كذبها لهما وقال رجل هذه
 زوجتي فسكنت أو امرأه هذا زوجي فسكنت ومات المشر ورثه الساكت لا عكسه وفي الأولى
 لو انكرت صدقت بينهما مع ذلك قبل رجوعه ولو بعد موته كجائى آخر الرجعة لانها مبررة بحق
 عليها ولم قدمت وهو متعمد على المطالبة وفي التمهول اقرت بالنكاح وانكسر سقط حكم الاقرار في حقه

(قوله) ليس له حضوره كلامه
 في الشهادات يقتضى جواز
 الحضور وان لم يطله فليراجع
 (قوله) ولو لم يطله رجل هذه زوجتي
 التي التي في النهاية الاولى وكن ابن
 محجل الى قوله لو عاشر والاول
 وفي بعضه نظراً الى قوله والذي ينبغي
 مع تغييره ليس عليه (قوله)
 فالذي ينبغي عبارة لها به الحاصل
 انما الخ (قوله) وان لم يطل الى قول ابن
 ويستحب في النهاية الاولى على
 مافيه مما ذكره ثم يقتضون (قوله)
 ويأمر به المثل لو خذ منه اياه
 لزوجها ما كثر من وكان الزوج
 موسراً غير المثل وان لم يكن
 موسراً بالمى وهو متجه لانه
 لم يخصص من حقها شيئاً وانه
 لزوجها محمول اعتبر بشاره
 به أيضاً وعليه فالظاهر ان العبرة
 بوقت حلول الاجل والله اعلم
 (قوله) وعدم عداوة الظاهر ان
 المدعى على ثبوت العداوة وانقضاء
 من جانب الولي لانه من جانبها حتى
 كان بمها وهى اعماد كذا لا يجر
 وفي عكسه ليس له قتال والله اعلم
 (قوله) واشترط الخ تنقل في الغنى
 هذين الشرطين معيشة الشروط
 عن ابن العباد ولم يمتعه لانه
 لم يدر في الاول منهم ما اراد الشارع
 بقوله والا فليس وانه كلامه ما مر
 من شروط الخ لا لاجه (قوله)
 ولو سكرانة ان العا المراه من هى
 في أول نشوة السكر والا فكيف
 يحصل التصديق من تطيب حالها

حتى لو رجع بعد ذلك وادعى نكاحا لم يسع إلا أن يدعى نكاحا خادما وكان ابن عبد الله أخذ من هذا قوله
 لو شهدت عليه بنية حسية بالثلاث ثم شتر الزوجان بعد امكن التحليل على النكاح لم يقرأ حتى يدعى
 ابتداء نكاح جديد يكن أقل لأخر بعين ثم ادعاهما لا تسع حتى يدعى كاشفالا اليه منه أى ولو بواسطة
 وبما تقرر يعلم ما أتى به بعضهم فمن ملت عن زوجة في منزلة فأنبت بنية بانه كان أقرانه أطلقها لانا
 قبل موته بسبعة أشهر فقامت بنية بانه أقر قبل موته أنها في عقد نكاحه من انما تسع دعواها ومنها
 إلا ان ادعت نكاحا من صلا ومنه ان ندكر أنها تخلت تحليلا بشرطه ثم تقرر بنية بذلك بخلاف دعواها
 مجرد اقراره لان دعواه مجردة عن دعوى نفس الحق لا تسع على الحق بخلاف دعواها النكاح
 وانه أقر أنها في عصمة نكاحه ولم تفصل يد كرم في زمن يمكن فيه العدتان والتحليل وغير ذلك
 لانهم لم يدع اقراره بما تسع تحرير نكاحها عليه واقترانه بانها في عصمة نكاحه لا تنفي ارثها
 منه لاحتماله أمر من على السواء النكاح السابق وبلزمنه كذب البينة باقراره بالثلاث ونكاح
 آخر أخذناه بعد امكن التحليل والارث لا يثبت بالثلاث انتهى وفي بعضه نظر يعلم بحمائه حيث وقع
 اقرارها في جواب دعوى لا يشترط فيه تفصيل وحيث قال في بقية أنها حيث أجاب بانه أقر أنها
 في نكاحه بعد مضي امكن التحليل من طلاقه الأول وأقامت بنية بذلك قبلت وورثت
 والا فلا وعلى هذا العمل قول بعضهم تسع دعواها وبنيتها ورثته ولا منافاة بين البنتين لا مكن
 زوال المانع الذي استشهد إلى التحليل بشرطه انتهى لمخصا (ولاب) وان لم يلج المال اطرؤفة
 بعد البلوغ على النكاح لان العار عليه خلافا لهم فيه فزعم ان ولا تزوجها حينئذ للقاضي
 كولا ما لها (تزويج البكر) ورادها العذراء لغة وعرفا ودفروا عنهم ما في طعن البكر
 على من أذهب السكوت وان زالت بكرت ما يخصون العذراء بالبكر حقيقة والمصر تطلق
 على مقابلة الحيض وعلى من حاضت وعلى من ولدت أو حبست في البيت ساعة طمئت أو راهقت
 العشرين (صغيرة وكبيرة) عاقلة ومجنونة (غير اذنا) لخبر الدارقطني التيب أحق بنفسها من ولها
 والبكر زوجها أوها واجمعوا عليه في الصغيرة ويشترط له ذلك كفاءة الزوج ويساره به المثل
 على المعنف كما يشته في شرح الارشاد وعدم عداوة بينها وبينه وعدم عداوة ظاهرة أى بحيث لا تخفى
 على أهل محلتها بينها وبين الأب وزعم ان انقضاء هذه شرط للعواز للامعة غير صحيح فان قلت يلزم
 من اشتراط عداوته انقضاء عداوته انتفاء ما قامت عن علم استعلاء في مجتها انما قد لا تكون مفسدة
 وأحق الخلفاء بالمجرب وكيله وعليه فالظاهر انه لا يشترط فيه ظهورها لوضوح الفرق بينهما ما لحواز
 مباشرة لذلك لا لعمه كونه بهر المثل الحال من نقد البلد وسأني في بهر المثل ما يعين من محل ذلك
 فمن لم يعتد بالتأجيل أو غير نقد البلد والاجاز بالمؤجل وبغير نقد البلد على ما فيه ماسأد كره ثم فقطن
 له واشترط ان لا تتضرره لخواهرهم أو عوى والأقرب وان لا يلزمه الحج والاشترط اذنا لتلاعنهما الزوج
 منه من عيان بل الثاني شاذ لوجود العلة ما أذنها (ويحب استئذانها) أى البالغة العاقلة
 ولو سكرتة قطميا خالطها وعليه حملوا خبر مسلم والبكر يستأمرها أوها جمعا بينهما بين خبر
 الدارقطني السابق أى بناء على ثبوت قوله في زوجها أوها الصريح في الاجبار وقد نازع فيه الشافعي
 رضي الله عنه لكن المحرر في محله ان زيادة الثقة مقبولة وان اقره بغيره فحينئذ يصح الحمل المذكور
 أما الصغيرة فلا اذنا لها ويحبذ به في الممطرة لا لطلاق الخبر ولا لان بعض الأئمة أوجبوه ويسن
 ان لا تزوجها حينئذ إلا الحاجة أو مصلحة وان يرسل لوليه ثقة لا يفتنهها والام أولى يعلم بأن نفسها
 (وليس له تزويج نيب) عاقلة (الابا ذنا) لخبر مسلم التيب أحق بنفسها من ولها وأوجه ما نقلنا

فلما أمل (قوله) قطميا خالطها حالها
 فلما أمل (قوله) قطميا خالطها حالها
 وخروجا من خلاف من أوجه
 وكان وجه عدم كره هذا التحليل
 هنا وذكره فابقي في الصغيرة
 غرائبه ثم وشهرته هنا والله أعلم
 (قوله) زوجها أوها الصريح في
 الاجبار شامل سم أقول وجهه
 واضح لان كونه مزوجا لها لا ينافي
 اشتراط الاذن كما في الحواشي
 (قوله) فعين الجمع فيه معنى على
 التثنية في النبي على ان زوجها صريح
 في الاجبار وقد علم ما فيه (قوله)
 أما الصغيرة الى الثمن في النهاية
 (قوله) كلاب بل أولى قد شال
 ما وجهه الاولوية فان الولادة
 والعصوبة في الأب بلا واسطة
 الأب ومن ثم تقدم عليه هنا وفي
 الارث وغير ذلك وأما توليه الطرفين
 الآتي فلا يشته على صاحبها ما دون
 كل من لا يورث من الاولوية فلما شال
 والله أعلم (قوله) وان عادت الى الثمن
 في النهاية (قوله) وان وصف بالحل
 الخ في كون النوص بالحل باعتبار
 ذاته حرام وباعتبار عارضه من
 الاستبراء والخن جلال وانقضاء
 الاثم لا يعتد لا يقتضي كلام
 الحل لذات سم شامل يعلم ان
 الشارح والفاضل المحض يعلم الحق
 كلام الشارح ادق واتباع الحق
 أحق فلما أمل والله أعلم (قوله)
 وهو لم يخلو الخ جواب عن عدم
 انصافه عما من الجنة الأولى مع
 ما هو معلوم من عدم انصافه
 بغيرهما من شبه الاحكام أن أريد

مارست الرجال زالت غيبا وتها وعرفت ما يضرها منهم وما ينعفها بخلاف البكر * فرع * حاصل كلام
 الشافعي رضي الله عنه في مختصر البيوطي وغيره ان الزوج لو قلب اسمه فاستؤذنت المرأة فبين اسمه كذا
 وليس هو اسمه مع نكاحه من أشارت اليه الأذنة كزوجتي هذا خطأ بل الولي بالنكاح والأفلا والحق
 بإشارته اليه فيها اتزوج من خطيها اذا كان كعدمه لخطيها (فان كانت) الثيب (صغيرة) عاقلة
 حرة (لم تزوج حتى يتل) لوجب أدنها وهو متدبر مع صغرها أما المجنونة فتزوج كما ياتي وأما الثمينة
 فزوجها السيد مطلقا (والجد) أبو الأب وان علا (كأب عند عدمه) أو عدم أهلته لانه
 ولادة وعصوبة = كالأب بل أولي ومن ثم اخص توليه للطرفين وكيل كل مثله (وسواء) في وجود
 الثبوبة المتضمنة لاعتبار ادنها (زالت بكارتها بوطء حلال او حرام) وان عادت وكان الوطء حالة
 النوم أو نضوه او من نحو فرد كما قاله الأذري لانها في ذلك تسمى ثيبا فيسقط الخبر ويراد الشهة عليه
 لقولهم ان وطئها لا يوجب بطلان لاجرمه غير صحيح لان معناه ان الوطئ معها كالغافل في عدم التكليف
 فلا يوجب فعله بذلك من هذه الحية وان وصف بالحل في ذاته لعدم الاثنية وقولهم لا يتناول فعل من
 الأحكام الخمسة أو الاستحالة في فعل المكف (ولا أثر) لخلقه بالانكسار ولا (لزوالها بلا طهر)
 كسقطه) وحدة حيض واصبح (في الاصح) خلافا للشرح مسلم ولا وطئها في الدبر لانها لم تناسر
 الرجال بالوطء في مجمل البكارة وهي على غيبا وتها وحياتها وقضية ان الغورا اذا وطئت في فرجها
 ثيب وان بقيت بكارتها بل هي أولى من ثبوت الناعة * وفرق بين هذا وما يأتي في التحليل بان = كارتها
 انما اشترط زوالها ثم بالغة في التفريق مما شرح التحليل لاجله من الطلاق الثلاث ولا كذلك هنا
 لان المدار على زوال الحياء بالوطء وهو هنا كذلك (ومن على حاشية النسب) أي طرفه وفيه
 استعارة بالكافة مرتع لها بد كالحاشية (كاح وعمل لزوج صغيرة) ولو مجنونة (بحال) أمال الثيب
 فواضع وأما البكر فللمرء السابق وليسوا في معنى الأب ولو فرض شقته (وتزوج الثيب) العاقلة (بالغة)
 الخرساء بإشارتها بالمفهمة والناساطقة (بمعنى صريح الأذن) ولو بلفظ الوكالة للاب وغيره أو بقلها أذنت
 له ان يعقل أي لم يتركها كالحاشية وبؤده قولهم = في قولها رضيت بمن رضاه أي أو أمي
 أو بما يفعله أي وهم في ذلك النكاح لان رضيت أي أو بما تفعله مطلقا ولا ان رضيت أي الان ترديه
 بما يفعله فلا يكتفي سكوتها لخبر مسلم السابق ومع خبر ليس لا ولي مع الثيب أمر * تنبه * يعلم بما يأتي
 أواخر الفصل الآتي ان قولها رضيت ان ازوج أو رضيت فلانازوجا متضمن للاذن لا ولي فله ان يزوجه
 به بلا تعبد استئذان ويشترط عدم رجوعه عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه إلا بنية قال
 الأستاذ وغيره ولو اذنت له ثم عزل نفسه لم يعزل كما اقتضاه كلامهم أي لا ولا يسم بالنصف فلم يؤثر
 فيها عزله لنفسه وقيد بعضهم بما اذا قبل الأذن والا = كان ردّه أو عضه ابطاله فلا يزوجه
 إلا باذن جديد قبل وفيه نظري لما ذكره (ويكتفي في البكر) بالباقة العاقلة اذا استؤذنت وان لم تعلم
 الزوج سواء اعلنت ان سكوتها اذن ام لا كما في شرح مسلم عن مذهبا ومذهب الجمهور ويرى بين هذا
 واشترط العلم بكون السكوت سكولا بأن السكوت ثم مسقط لحقه فاستشرط تصديقه وهو يستدعي العلم
 بذلك وهنما ثبت لحقه فاكنتي به منها مطلقا (سكوتها) الذي لم يقرن بنحو بكاء مع صباح أو ضرب
 خد للخبير قطعها وغيره بالنسبة للنكاح ولولع كقولهم المثل أو كونه من غير عقد البلد
 (في الاصح) لخبر مسلم السابق ولقوله حياثا وكسوتها قولها لا يجوز أن ذن جواب انزوله يجوز
 ان ازوجها أو تاذن بان اما اذالم تستأذن وانما تزوج بحضرتها فلا يكتفي سكوتها وافتى البغوي بأنها
 لو اذنت مخبرة ببلوغها فزوجت ثم قالت لم اكن بالباقة حين اقررت صدقت حينها وفيه نظر اذ كيف يطل

بالحلل هنا المباح أما اذا أُرْبِدَها
 ما قبل الحرام فلا يحتاج لهذه
 الزيادة (قوله) الخرساء بإشارتها
 المفهمة الخ ظاهر إطلاق المفهمة
 مع قوله والناساطقة بصرح الأذن انه
 يستغنى بإشارتها وان لم يكن
 صريحا بان يختص بفهمها
 الفظنون وان كان لها إشارة
 صريحة وهي لا يختص بها من ذكر
 وقد يشكل مجاز في الصيغة
 فليأتمل (قوله) ولو بلفظ الوكالة
 الى المتن في النهاية (قوله) وكسوتها
 قولها الى قوله وتردّد في النهاية
 (قوله) وتردّدنا الخ المشهور
 ان التردّد والترجع المذكورين
 للأذري فليأتمل وليجرر (قوله)
 ولو كان أحدهما ناساطقة
 في الشبهة ونكاح المحوسم له حاجة
 إليه الا ان فرضناه في الدرجة
 الأولى من تنوّع العلم وليس يلزم
 (قوله) فان أُرْبِدَها الخ ليس له عدل
 في كلامه فتأمل (قول المتن) نسب
 كذا في أصله وفي بعض النسخ نسب
 (قوله) لا عصمتة مثلا فليس قال قضية
 كون الولاء للمسلمين انهم يزجون
 ومنهم عصبة أو قد يجاب الخ قد يقال
 عصمتة وقد يجاب الخ انه لما يمكن
 اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار
 نائهم وولهم وهو الامام مسم قول
 الحثي وقد يجاب الخ قد يقال
 انما يشترط اجتماع الأولياء
 المستوفين في الدرجة في التزوج مع
 من غير كونه فلو فرض والحال
 ما ذكر ان التزوج مع من كنه

النكاح بمجرد قولها السابق منها تنقضه لاسيما مع عدم إبدائها عذرا في ذلك ورد شغفها في خرساء
 للإشارة لها منهمة ولا كناية مخرج أنها كالمجنونة (والمعنى) وعصيته (والسلطان كالأخ)
 فيزوجون الشيب البالغة بصرى والاذن والبكر البالغة بسكوتهما ويكون السلطان كالأخ في هذا لا نافي
 انفراد عنه بمسائر زوج فها دون الأخ كالمجنونة (وأحق الأولياء) بالزوج (أب) لأنه أشقهم
 (ثم جد) أب الأب (ثم أبوه) وإن علاقة بغيره بالولادة (ثم أخ لابوين أولاب) أي ثم أب بكسند كولا لأنه
 بأب (ثم غنم) (ثم غنم) كذلك (ثم غنم) لا يوين ثم لأب (ثم مسائر العصبه كالأخت) خاص
 مسائر ولا استثنى منه الحذف لأنه يشار إلى الأخ ثم يقدم عليه هنا (ويقدم) مدل بابوين على مدل
 باب ليتبين بها أو أقوى من ذلك في مسائر للنسائل حينئذ يقدم (الخ) لا يوين على أخ لأب في الظاهر
 كالأخت ولأنه أقرب وأشق وثم إرابة الأم مرتبة وأن لا يمكن لها مدخل هنا كارجح بها العلم الشقيق
 في الأرض وإن لم يكن لها مدخل فيه إذا علم للأب والأخت وخرج بقول ليتبين إلى آخرها سماع أحدهما
 لا يوين والأخت لأب لكنه أخوها لأمها فهو الولي لأدائه بالجد والأم والأول غايبا ولي بالجد والأخت
 بخلاف ما لو كان الذي للأب معتقاً فإن الشقيق يقدم عليه على الوجه ويوجب بأن المتعارض حينئذ
 الأثرية والولاء والأولى مقدمة ومن ثم لو كان أحداً من عم مستويين معتقاً يقدم كالأب لهما سواء
 ولو كان أحدهما ابناً والآخر أخاً لأم قدم الابن (ولا يزوج ابن بنته) خلافاً للزنى كالنكاح الثلاثة
 إذا شاركته بينهما في النسب فلا يعتنى بدفع العار عنه ولهذا لا يزوج الأخ لأم وأما قول مسلم لا يملكها
 محرقة فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أريد بها محرمها المعروف لم يصح لأنه منته حينئذ كان نحو
 ثلاثين فهو طفل لا يزوج فأنظر إن الراوي وهم وإنما المراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأنه
 من عصمتها وأسمه موافق لأنها فظن الراوي أنه هو وأما فزوج أمه بالباطل على أن نكاحه صلى الله
 عليه وسلم لا يقتل فهو ولي فهاستطاع له تسليم أنها وإنه بالغ فها ابن عمها ولي يمكن لها ولي أقرب
 منه ونحن نتول ولولائه كقائل (فإن كان) أنها (ابن ابن عم) لها أو غواخ أو طعمه شبهة أو نكاح
 محسوس (أو معتقاً) لها أو عصبة لمعتقها (أو فاضل زوج به) أي بذلك السبب لا بالزوجه في غير
 مقتضية لمانع (فإن لم يوجد نسب زوج المعتق) الرجل ولو أماً لمعتق من بيت المال كذا أطاعته
 شارح ومراعاة أن قلنا بغيره اعتاقه لأن الولاء حينئذ للسلب فيزوج نائمهم وهو الأم المقتى أو غيره
 لا عصبة خلافاً لما يرويه كلامه لأن تزويجه ليس لكون الولاء له لا لاحتقائه لغريم مالك بل لباسته عن
 مستحقه كما تقرر (ثم عصبة) ولوائى خبر الولاء لمعتق كعصبة النسب وسبباً في حكم عتيقة الخنثى
 (كالأخت) بالولاء في ترتيبهم فيقدم بعد عصبة المقتى معق المقتى ثم عصبة وهكذا ويقدم
 أخ المقتى وابن أخيه على جده وهكذا المم على أبي الجدو يقدم ابن المقتى في أمه على أبي المقتى
 لأن النصيب له ولو تزوج عتيق بخره الأصل فأن بنت زوجها مولى أبيها كما قاله الأستاذ
 أبو طاهر ونصية كلامه ~~فما به لا يزوجها~~ إلا الحاكم والأول وهو النقول لنصر يحسم كتاباً في
 بأن الولاء إلى الأب (وزوج عتيقة المرأة) بعد قد عصبه العتيقة من النسب (من زوج
 العتيقة ما دامت حية) بها ولولائه عليها كتابي المقتة بخلافها ترتب الأولياء لأبائها
 وبكتي سكوتهما أن كانت بكراً كما فعله كلامهم خلافاً لما وقع في ديباج الزكشي قبل يومهم كلامه أنها
 لو كانت مسلمة والمعتقة ولها كافر بن زوجها أو كافر فزوجة المعتقة مسلمة ولها كافر لا زوجها وليس
 كذلك انتهى ورد بأن هذا معلوم من كلامه الآتي في اختلاف الدين (ولا يعتذر من العتقة في الإصح)
 إذا ولية لها ولا إيجاب وأما المرأة كعتبتها لكن بشرط أن السيدة الكاملة نطقاً ولو بكراً

ينبغي أن يكتبي بأحدهم فليأمل
 (قوله) لأن تزوج بغيره ليس لكون
 الخ أن كان مقصوده مني الولاء عنه
 بالكتابة فلا وجه له لأنه من جملة
 المستحقين وإن كان تابعاً باقهم
 وإن كان يكتفي بغيره فلا شوق
 التزوج عليه إلا أن كان من غير
 كفو على أنه لا ينبغي أن يعمل بما عمل
 به إلا إذا استلزم والله أعلم (قوله)
 ولوائى أى ولو كان المعتق أبى
 فيقتضى أن يزوجه حينئذ عصبة
 سيدتها كالأخت وليس على
 الطلاق بل التفصيل الآتي بين
 الحياة والموت فالولى إسقاط قوله
 ولوائى وقصر هذا الحكم على عتيق
 المعتق المذكور أعني أن ابنتي فليأمل
 ما يفيء في كلام النسائل المحشى
 إشارة إلى ما ذكره (قوله) ~~فما بالولاية~~
 يؤخذ منه أنها لو لم يكن علم الولاء
 كالنكاح العاقلة الصغيرة لم تزوج
 عتيقها بصورة عتيقة الصغيرة أن
 يعق ولها ما لها من كفارة القتل
 سم محل إذا ولية في الصورة
 المذكورة لم تنفذ وإنما المتنى
 بخصوص الإيجاب ولا يلزم من
 انتفاءه انتفاءها فالحاصل أن الذى
 يزوجه في هذه الصورة أن الولي
 يزوجهما والشرق بينهما وبين ما يأتى
 على ما فيه واضح أن ذلك يتوقف
 تزويجهما على أن سيدتها بخلاف
 العتيقة (قوله) ولها كافر كذا
 في أصله وهو صحيح وإن كان الأنسب
 بسابقه كافر لعليه قصد التنف

اذ لا تنحى فان كانت عاقلة صغيرة مباحا متع على أنها تزوج أمها (فاذا ماتت) المعتقة (زوج من له الولاء)
من عصاها فقدم إليها وان حفل على أيهما وان علا وعقبة الخاشي المشكل بزوجه باذنه وجوبا
على الأوجه خلافا للبقوى من تزوجه بفرض أو شبهه ليكون وكلا أو وليا والمبعدة بزوجه مالكا مضافا
مع قرينها والأفع معتق بعضها والأفع السلطان والمكاتبه بزوجه سائدا باذنها فان كانت بكرا
مبعدة احتج لا ذنها في سيداها في أيها والقبس من في أمة المبعدة أنه بزوجه باذنها قرينها بيب المبعدة
من النسب معتقه وأما وهمه كلام الباقين من اعتبار اذن مالك بعضها فغير صحيح إلا لتعلق له بوجه
فما يخص بعضها الحر وزوج الحاكم أمة كافر أسلمت باذنه والموقوفة باذن الموقوف عليهم أي ان انحصروا
والألم تزوج فيما يظهر لانه لا بد من اذن الموقوف عليه وهو معتذر ويرفق بينها وبين أمة بيت المال
بان اللام لا التصرف في هذه حتى بالبيع ونحوه بخلاف تلك وحرم غير واحد بأنه لا بد من اذن الموقوفة
أيضا وفيه نظر. فلا يصح لها أن يزوج لم تخرج عن حكم الملك الذي منع نحو البيع فغابت أمها
كلت تولده وهي لا يعتبر ذنها فكذا هذه (فان فقد المقت وعصته زوج السلطان) وهو هنا وفيما
مروياتي من ثبوتها ولا يشته ما كان أو خاصا كالقاضي والمثولي لفقود الأسكة أو هذا النكاح يخصه
من هي حالة العقد بمحل ولا يشته ولو بجنازة به وان كان اذنها له وهي خارجة كما يأتي لأخرجه عنه
بل لا يجوز له ان يكتب بزوجها ولا ينفقه خلافا لما سارح انه يجوز لها ان يكتب بمحرمها
في غير محل ولا يشته ان الولاء علم لا يتعلق بالخاص بل بقرن ورضه وخلافه ثم ان الحكم يتعلق
بالدعي فكيف حضوره (وكذا تزوج) السلطان (اذا عاضل القريب أو المقت) أو عصته أجماعا
لكن بعد ثبوت العزل عنه بامتناعه منه أو سكوته بحضرة بعد أمره وبالخاص والمرأة حاضران
أو وكيلها ما و بنته عند تعززه أو توار بهن انفق بعقله لتكرره منه مع عدم غلبة طاعانه على
معاصيه أو قلنا بما قاله جمع انه كبيرة زوج الأعدا ولا أقل لأن العزل صغيرة وقتاء المصنف
بأنه كبيرة باجماع المسلمين مراده انه عند عدم تلك الغلبة في حكمها التصريح وهو غير بهانه صغيرة
وحكامهم لذلك وجها ضعيفا والحوار كذلك للاغتناء عنه بالسلطان وسيعم بما يأتي به زوج
أيضا عند غيبة الولي وأحرامه ونكاحه ان هو ولها فقط وجنونا بالغة فقدت المحرم وتغزلت في أو توار به
أوحسه ومنع الناس من الاجتماع وقد حشد ما قاله جمع وكذا لو كان لها أقارب ولا يعلم
أيهم أقرب إليها ويتعين حله على ما إذا امتنعوا من الأذن لو احدى منهم بعد اذنها لمن هو الولي منهم مجلا
إذا كان الأذن يكتفي مع ذلك ومن ثم لو أذنت لولها من غير تعيين فزوجها ولها باطنا وان لم تعرفه
ولا عرفها أو قالت أذنت لأحد أوليائها أو مناصيب الشرع مع زوجها في الأخيرة كل منهم وتزويجه
أعني القاضي أو نائبه شيئا باقتضاها للولاية فلا يصح اذنها لهما غير محتملها ثم ان أذنت له وهي في غير
محل ولا يشته تزوجهما وهي بمحل ولا يشته مع على الأوجه ولا ينظر إلى أن اذنها لا ترتب عليه أثره
حالاً لأن ذلك ليس بشرط في صحة الأذن الأثرى إلى صحة الأذن قبل الوقت والتحلل من الأحرار في الطلب
في التيمم والنكاح وأذنها لمن تزوجه أو ينسكح موليه بعد سنة وان بشرى له الخمر بعد تحللها وانما لم يصح
سماعه ليشتم على تزوجه خارج عمله لأن السماع سبب للعك فاعطى حكمه بخلاف الأذن هنا فليس
سببا لحكم بل لصحة مباشرة التزوج فكيف وجوده مطاقا بما تقرره بالاولى أنها لو أذنت
له ثم خرجت لغير محل ولا يشته ثم عادت ثم تزوجهما سمع وتخلل الخمر وجها ومنه لا يسل الأذن والثالثة
صرح ابن العباد قال كل موضع الميتة تخرج لغير محل ولا يشته ثم عادت حكمها ومثلها الأولى على الأوجه
وان نظر فيها الزكشي كالادعى وزعم ان خروجها وعودها كالأذن له ثم عزل ثم ولي بسبع

(قوله) المتع على أيها الخ قد يقال
ينبغي ان يزوج مطلقا لان هذا
تصرف في مال غيب كان بالصحة
جاز واقفه أعلم (قوله) أو عصته إلى
المتن في النهاية الأولى أو ولها باذنه
جمع انه كبيرة (قوله) طاعانه على
معاصيه هل لا أقل بدله عليه لان الكلام
في النسب بالعزل لا به مع غيره ولا
لم يتجس كسره قد أمه وقد راد
لا به مع غيره محتمل اذ المدا على
ما شئت للولاية إلى الأعدا ولا فرق
فيه بين ما ذكر وغيره وأما قوله ولا
الخ فقولها ان الفصلية التمسيل
لا الحصر اذ لا غرض يتعلق به
فلا تشمل (قوله) وانما لم يصح الخ
ينبغي ان يشمل فاعلم بخلافه وهذا
فان مجرد كون ذلك نسبيا للحكم وهذا
سببا لصحة مباشرة لا يظهر منه
فرق بالنكاح لا يقال تنبأ الفورية
في ذلك دون هذا لأنه متنوع
وسيعم بخلافه والله أعلم

(قوله) ولوع بالي الى قول المتن ولوعت في النهاية * (فضل) * لا ولاية (قوله) كاه او بعضه كان وعدم دخول المبرع عن رجل الرقيق سنة عشر مائة فمصر
بعضي ذى رفق سواء أقام بكاه او بعضه او بمعنى مرقوق ويكون حينئذ (١٣٨) من الجمع بين الحقيقة والجاز فأتم (قوله) وان قل الى قوله

ولم ينظر زوال مانعه في النهاية (قوله)
وان تنقطع الجنون قلنا قد يقال
لا تغليب لان الولاية في زمن الأفاقة
لها في زمن الجنون لا بعد والله أعلم
(قوله) أي من حيث عدم الخ على
هذا ما سوى هذا القسم ما تقدم
أولا الا ان يلتزم هنا صحة تزويج
الا بعد زمن الأفاقة أيضا وفيه نظر
محشى وقد يقال المراد عدم اتساعه
للعقد والنظر في الكفاءة والمصالح
وبهذا الوجه مستعمل في الكفاءة والمصالح
وفي حاشية المحلى لابن عبد الحق
بعد ذكر مسألة الامام أي تزويجه
فها غير صحيح تزويج الاعد صحيح
انتهى وتوجيه ظاهر بعد فرض
كلام الامام من ان مراده ان يصير
جدا ما قدمناه (قوله) او باسقام
شغلته الخ لعل لها ضابط من حيث
الزمن ولا ينبغي ان يرجع اذا قيل
بان كل مرض يمنع عن اختيار
الا كفاءة وان قل فزمنه ينقل الولاية
مشكلا (قوله) زوال مانعه يعني
من شغلته الاستقام (قوله) لا حد له
محمل تأمل (قوله) المعنى او الاقرب
يقال الاقرب يشمل المعنى فلا حاجة
لتنبيهه فالتأمل (قوله) والاحتياط
ان يزوج الحاكم بان الاعد
أوبالعكس والله أعلم (قوله) وذلك
لان الاقرب الى حد يتوقف في
الاستدلال بما ذكره من
ان نكاحه صلى الله عليه وسلم
لا يتوقف على ولي

لان خروجها عن محل ولا يمتنع بقضي وصفه بالغزل بل بعدم الولاية عليها بينهما فافرق ظاهرها
ان خروجها عن محل ولا يمتنع بقضي ذلك بل عدم الولاية عليها فإلزاما على حسدوا كما هو واضح
ولو زوجها هو والى الغائب في وقت واحد بالبدنية قدم الولي ولو قدم وقال كنت زوجها قبل الحاكم
لم يتقبل على ما يأتي ولو ثبت رجوع العاقل قبل تزويجه بان بطلانه (واما يحصل العزل اذا دعت
بالغة عاقلة الى كنو) ولو عينا ومحبوا بالياء وقد خطها وبعثه ولو بالزوجان خطها أكفاء فدعت
الى أحداهم او ظهرت حاجة مجتونة للنكاح (وامتنع) ولو لتقص المهر في الكفاءة أو قال لا تزوج
الا من هو أكفأ منه او هو أحقرهما من الرضاع او حلفت بالطلاق اني لا أنزجها أو كملته لا يرى حلها
لهذا الزوج وذلك لوجوب اجابها حينئذ كاطعام الغضير ولا نظرا لقراره الرضاع ولا لحته ولا لمذهبه
لانه اذا زوج لاجبار الحاكم لم يأثم لم يحدث نعم بحث بعضهم ان امتناعه من نكاح القليل خروجا
من خلافه ولو لقوة دليل النحر ثم عند ذلك لا يمتنع بل شاب على قصد ما لا ادري في تزويج الحاكم
حينئذ نظر لفقد العزل انتهى وقضية كلامه تشر بذلك البحث وأقره غيره وليس واضح لالاوجه
ما دل عليه اطالاهم ام حيث وجدت الكفاءة لم يعذر (ولو عنت) بجمرة (كنوا أو اراد الاب)
او الجدة الجبركتوا (غيره فله ذلك) وان كان معها يذل اكثر من مهر النكاح (في الاصح) لانه اكمل
نظر انهما والى بلزمة اجابتهما اعضاها فافاهاوا اختاره السبكي وغيره قال الادري وظهر الجزم به
ان زاد معها بائنا بحسن اموال أو ما غير المجرة فتعين معها فخطها فتوقف نكاحها على اذنها * تنبيه *
لانها بائنا بعض المانع محل بالكفاءة علمه منه بائنا ولم يكنه ابائنا * (فضل) * في موانع ولاية النكاح
(ولا لا تزويج) كاه او بعضه وان قل لتقصه نعمه خلا فلا فتاوى البغوي تزويج أمه مملوكها
بعضه الحرة بناء على الاصم ان السيد زوج بالاك لا بالولاة بكونها كاتبة بالاذن بل أولى لانه تام الملك
(وصى ويحتمل) لتقصهما أيضا وان قطع الجنون قلنا زمنه المتقضى لسبب العبارة فزوج الا بعد
زمنه فقط ولا تنتظر افاقة نعم بحث الادري انه لو قل جدا كيموم في سنة انقضت لا تنكح قال الامام
ولو قصر من الأفاقة جدا فهو كالعدم أي من حيث عدم نظاره لان من حيث عدم صحة النكاح فيه
ولو وقع بشرط بعد افاقة صفاه ومن تأخر خيل يعمله على حدة في الخلق كما فهمه قوله (ويحتمل النظر)
وان قل وبحث الادري خلافة شعبين جملة على نوع لا يؤثر في النظر في الاكفاءة والمصالح (مهرم
او خيل) أصلي والمأزى او باسقام شغلته عن اختيار الاكفاءة ولم ينظر زوال مانعه لانه لا حد له يعرفه
الخبر بخلاف الاحتياط لم يزوج القاضي كالغائب لبقاء أمه لا ذل زوج في حال غيبته صعب بخلاف
هذا (وكذا المحجور عليه نفسه) بل هو غير رشيد مطلقا او يتغير بغيره بعد رشده ومحجور عليه (على
الذهب) لانه لا يلى أمر نفسه فقهره أولى ويصعق بكونه في قبول النكاح دون ايجابه
أما إذا لم يحجور عليه فيلحقه الرافعي وهو ظاهر نص الام وان صحى جمع خلافة وعليه فبأنى
الفرق بين صحة تصرفه وعدم ولايته وأما محجور عليه بفلس فيلحقه كامل وانما المحجور عليه لحق الغير
(ومتى كان) المعتق او (الاقرب) من عصبة النسب او الولاة متصفه ببعض هذه الصفات فالولاية
في الاولى لا قرب عصبات المعتق كالأثر وفي الثانية (لا يبعد) نسبافا لعلوا عنق أمومتهم عن
ابن صغير واب أو اخ كبير زوج الاب والاخ لا الحاكم على المنقول المعتد وان نقل عن نص وجمع
متقدم من الخا كما هو الذى يزوج وانتم له الادري واعتمده جمع متأخرون وقول البلقيني الظاهر
والاحتياط ان الحاكم يزوج بعارضة قوله في المسئلة خصوص تدل على ان الاعد هو الذى يزوج
وهو العوا بانه انتهى وذلك لان الاقرب حينئذ كالعدم ولا جاع أهل السرعة الى انه صلى الله عليه وسلم

(قوله) وقضه قوله أما الخ
 وبما شرع علم أن قول الشارح
 أي يوم وبينكم كعبره في الروضة
 وأصلها إشارة إلى أن الخلاف جار
 فيحدون الثلاثة كابستناد من
 الكتاب بطريق الأولى غير أن جل
 الشارح على ذلك أفاده متنبه ولا
 وأفاده أيضا أن الغاية ثلاثة وأن أهم
 كلامه الزيادة أنه أقل الأكثر وأكثر
 القليل وقد أتاه الشارح بها أحكاما
 كثيرة ولم يقتصر على ما زاد عليها نهاية
 ومقتضى قوله أن الغاية ثلاثة أنه
 إذا جازها انتقلت الولاية ثلاثة
 فليأخذ ثم رأيت الناضل المختص
 صرح بنقل ذلك عنه وعبارته قول
 المصنف أما لم يزد على ثلاثة ولا
 لم ينتظر وانتقلت الولاية ثلاثة انتهى
 (قوله) الخرس إلى قول المتن
 ولا ولاية في النهاية الأولى وبظهر
 أن العقد الواحد كذلك (قوله)
 الحديث الصحيح إلى قوله وقواه
 السبكي في النهاية (قوله) أما الإمام
 إلى المتن في النهاية (قوله) من غير
 كثيرين بعدل الأنسب بسأله
 بالعدل (قوله) والمعاهد كذا
 وقياس الأرض أن المستأمن مثلها
 ثم رأته في المعنى والنهاية فالجملته
 على ذلك (قوله) أو تختاره لا تخفى
 لها إذا اختارته فلا تختارها منهما
 فليس مما نحن فيه (قوله) نفسه
 أو غيره إلى قول المتن ولوغاب في
 النهاية الأولى وان يرجع إلى المتن
 (قوله) الأولى غير العاقل سفة
 الأولى والزوج ووجه الآخر لا ظاهر
 (قوله) أو بأحد التمكنين أو بهما

زوجيه وكذا عمرو بن أمية ثم حبيبة الجبلية من ابن عم أبيها خالد بن سعيد بن العاص أو عثمان بن عفان
 لكفر أبيها أبي سفيان رضي الله عنهم ويقال بالكفر سائر الموانع السابقة والآن قل كان
 ينبغي تأخير هذا عن كمالها ومتى زال المانع عادت الولاية (والانضمام) والسكر لا يعتد (إن كان
 (لا بدوم غالبا) يعني بأن قل جدا (انتظارا فاقته) قطعاً القرب زواله كالنوم (وإن كان بدوم) أما
 انتظار) أيضا يمكن على الأصح لأن من شأنه قريبا الزوال كالنوم نعم إن دعت حاجتها إلى التسكح
 زوجها السلطان على ما قاله المتولي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين خلافه (وقيل تنقل الولاية
 لا يهد) كالجنون وقضه قوله أما أن اليوم واليومين من القسم الأول والذي في الروضة حكاية الخلاف
 فيها أيضا وقضه متنبه انتظاره وإن دام ثم نرا واستبعده جميعه وادعوا أن المقدم أفاده كلام الإمام
 أنه متى كان دون يومين انتظار والأزواج الحما كالأغائب بل أولى العجوة عبارة الغائب (ولا تدفع)
 الخرس إن كان له كانه أو إشارة مضمومة والأزواج كالأغائب بل أولى العجوة عبارة الغائب (ولا تدفع)
 مع ما فيه فراجه (ولا (البعث في الأصح) لتدبر على البحث عن الأكفاء وتعد شهادتها بما سمعته وتعد
 تحمله والآن هي مقبولة منه في مواسم تأتي نعم لا يجوز لتساو تقويض ولاية العقود إليه لا سوانع
 من ولاية النساء و يظهر أن العقد الواحد كذلك وعلم مما صرح عنه بجهرمين لا يشته كشرائه
 بعين أو بيعه (ولا ولاية فانساق) غير الإمام الأعظم (على المذهب) الحديث الصحيح لا يصحاح
 الأولى مرشد أي عدل وقيل عاقل فزوج الأعداء وخار أكثر متأخري أصحابنا على القولين والفرق
 المتولو كان بحيث لو سلمنا انتقلت لما فاسق لا يغزل ولي والأفلال النسق عم واستحسني في الروضة
 وقال ينبغي العمل به وبه أتى ابن الصلاح وقواه السبكي وقال الأدرعي من متنبهين أفتي بجمعة تزوج
 الشرب الفاسق واختاره جميع آخرون أذاع الفسق وأطالوا في الانتصار له حتى قال الغزالي من
 أطلقه حكم على أهل العصر كلهم إلا من شذ بأنهم أولاد آدم انتهى وهو محجب لأن غاية أنهم من
 وطء شبهة وهو لا يوصف بجريمة كل فصول العبارة حكم عليهم بأنهم ليسوا أولاد آدم ويؤيد ما قاله
 أولئك أنه حكى قول الشافعي أنه يعتقد شهادة فاسقين لأن الفسق إذا دأب في ناحية وامتنع التصحيح
 انقطع لئلا يفسد بقاؤه فكذا هذا وكما إذا أكل الميتة للخطر لبقائه فكذا هذا البقاء للسل
 أما الإمام الأعظم فلا يغزل بالفسق فيزوج بناته إن لم يكن له من ولي خاص وبنات غيره بالولاية العامة
 وإن فسق فيجب ما شأنه ولتأب الفاسق في زوجة حالاً لأن الشرط عدم الفسق لا العدالة
 وبينهما واسطة ولزوج السور الظاهر العدالة قال جميع اتفاقا واعتراض الصبي والمبلغ والكافر
 إذا أسلم ولم يرد منهم فاسق وان لم يحصل له ما لم يكن تعلمها الآن على ملازمة التدوى (وبلى
 (الكافر) الأصل غير الفاسق في دينه وهذا أولى به تعبير كثيرين بعدل في دينه لا تتقرر في المسلم فهو أولى
 (المتكافرة) وإن اختلف دينهما سواء كان الزوج مسلماً أم مشركاً أو مجرية أو غير مجرية لقوله
 تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض لا إله إلا الله اعلموا لا المسلم الكفرة إلا الإمام ونائبه فانه تزوج
 من الأولى لها ومن عضله أولياءها بعوم الولاية ولا يزوج حرية ودمية وعكسه كالأرث وصورته أن تزوج نصراني يهودية أو عكسه
 قال والمعاهد كذا ويزوج نصراني يهودية وعكسه كالأرث وصورته أن تزوج نصراني يهودية أو عكسه
 قتله يتأفخر إذا بلغت من دنسها أو مذهباً فاختارها أو تختاره (وأحرهم) أحد العاقلين (لنفسه
 أو غيره بولاية أو وكالة (أو الزوجية) أو الزوج الأولى الغير العاقل أحرما مطلقاً أو بأحد
 التمكنين ولو فاسدا (ينع حصه النكاح) وأذنه فيه لقته الحلال على المتقول المعتمد وأولوه السفه
 كاجته جمع وعليه في فرق بين هذا وحصة التوكيل حيث لم يقيد بالعقد في الأحرار بان ما هنا منقوض

طلق اومات وان لم يعين قبلت مطلقا واعلم ان كلام الانوار الذي اشرت اليه اخذ من قول القاضي
في فتاويه غاب زوجها وانقطع خبره فقالت لولها زوجي فانه مات وطلقى وانقضت عدتي
فاكره حلفا فان نكل حلفت وزوجها فان في الحالفكم فسيه وان كان قوله حلف الى آخره مردودا
لان العين المردودة لا يتعدى حكمها الثالث وهو الحكم بشرق الاول لها التصريح بأنه اذا صدقتها
زوجها مع تعيين الزوج واعقده ابن عجيل والحضرمي فقالوا لوطها رجل من ولها الحاضر
وأراد ان يتزوج بها منه جاز ان يتزوجها منه وقيل قولها في ذلك لان اعتماد العقود على قول
أربابها بخلاف أحكام القضاة فان الاعتماد على ظهور حجة عند القاضي ووافقهما في الخادم
على الفرق بين الولك والقاضي ولان العمد هنا ما هو مردود فتنبه له فرع * اذا عدم السلطان
لزم أهل الشكوة الذين هم أهل الحل والعقد ثم ان يصبوا فاقضوا فتشديد حينئذ أحكامه للضرورة المحيطة
لذلك وقد صرح بتقدير ذلك الامام في العياشي فيما اذا قدت شكوة سلطان الاسلام او زواجه في بلد
أوقطر وأطال الكلام فيه وتغله عن الأشعري وغيره واستدل له الخطابي بقضية خالدين بن الوليد
وأخذه الراية من غير أمر فلما أصيب الذين أمرهم صلى الله عليه وسلم زيد بن جعفر بن زبينة
رضي الله عنهم قال وانما تصدى خاله لالامير فلا خلاف شياع الامر فرضي به صلى الله عليه وسلم
ووافق الحق فصار ذلك أصلا في الضرورات اذا وقعت في قيام أمر الدين (وللجبر التوكيل في التزوج
بغير إذنهما) كما زوجها بغير إذنهما بنسب التوكيل استدلنا بها وبكفي سكوتها (ولا يشترط تعيين الزوج)
للتوكيل فيباعد كروا تعيينه من الأدلة لعين (في الظاهر) لان وفور شقته تدعو الى ان لا توكيل
الامن يتقنظره واخباره ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوجين وكذا لو كان يتزوج له على العمد من تناقض
فيه لانه لا يناقض هنا جرم البغوى ثم يتشدد بالكفر وبكفي تزوج من شئت أو احدى هؤلاء لان عمومته
الشامل لكل من أفراد مطابقة في الفرع بخلاف امرأة (ويحتاط الوكيل) وجوبه بعد
الاطلاق (فلان تزوج) بغير مثل ونعم من بدل أكثر منه أي يحرم عليه ذلك وان مع العقد كما هو ظاهر
بخلاف البيع لانه يتأثر بفساد المسمى ولا كذلك التكاح ولا ينافيه البطلان في زوجها بشرط
ان يضمن فلان ويرهن بالهرثا فلم يشترط ذلك لان المخالفة هنا من جهة بخلافها في الأول ومثل ذلك
على الوجه زوجها ولا تزوجها حتى يضمن فلان وقول القاضي بخلافه رده البغوى بأن كلامه متضمن
للتعليق بالاضمان بل يصرح بدونه وكذا في التزوج حتى تخلفه بالطلاق منها لانه لا يشرب الخمر ولا ينظر لعدم
امكان هذا الشرط قبل التزوج على التقرير من ضمن كلامه للتعليق به فاشترط له فود تصرفه موجوده
ولو فاسد او من ثم جزم بعضهم بأنه حيث تركه بالعقد بعض فاسدا وبشرط فاسد فزوج كذلك
مع مهر المثل والافلاخ على القاضي على ما مر عنه الذي رده البغوى قولها ولو قالت تزوجني منه برهن
أو بضمن فلان مع التوكيل والتزوج بغير ضمان ولا رهن لتعذرهما قبل العقد فأنشأ في مثله
في البيع بخلاف البائع ولاخبارها انتهى وقد علمت رده عما قرروا أنه لا تعذر لما كان شرطهما
في العقد قال البغوى ولو وكن في تزوجها بخبر فزوج بغير مهر المثل مع أي ولا نظر للحالفة هنا
لان حقيقةها لم توجد اذ تسمية الجرم موجب مهر المثل فأنى بغايتها لا بما يخالفها وبما بذلك
ما في معناه كان يتزوجها في صورة اشتراط العوض الفاسد بمهر المثل قال ولو وكن في تزوجها
بشرط ان يحلف الزوج بطلاقها بعد العقد لانه لا يشرب الخمر مع التوكيل والتزوج بخلاف لا تزوجها
اذ المي تحلف لا يصح التزوج مع أي اذا المي تحلف انتهى وبغير قبانه في الأول لم يشترط عليه شيئا في العقد
ولا قبله بل بعد موته وغير لازم فلم يجب امثاله بخلاف الثاني فانه بسبيل من وجوده ولو فاسد بان

(قوله) اذا عدم السلطان الى الت
في النهاية (قوله) بمهر مثل الى قوله
ولا ينافيه في النهاية (قوله) وان مع
العقد الخ ان كان متعولا فلا يجب
عنه وان كان مشكولا ولا يفعل تأمل
لان التبادر من قوله فلا تزوج
عدم العقد ولا ينافيها
من كذا وتوهم اكفاءه خالف
لها والله أعلم (قوله) مع مهر المثل
قد يقال ان كان الشرط فاسدا
ولم يكن المسمى فاسدا فواجبه
العدول لمهر المثل فلتأمل (قوله)
مع التوكيل يعنى الاذن منها لولها
(قوله) اذ تسمية الخمر قضية هذا
التوجيه انه في مسئلة خمر البعض
السائق لتزوج بقدر مهر المثل
مع مهر المثل فالتصريح
في كلام الشارع التصريح
بذلك في قوله وبما سلك في
معناه الخ

لا يزوجه الا بعد ولا يزوج ايضا (غير كفؤ) بل لو خطبها اكفاء متساوتون لم يجز تزويجها ولم يصح بغير
 الاكفاء لان تصرفه بالمصلحة وهي مختصة في ذلك وانما لم يلزم الاولى الاكفاء لان نظره اوسع من نظر
 الوكيل فنقض الامر الى ما رآه اوسع ولو استويا كفاءة واحدهما متوسط والاخر موسيقين الثاني
 كما قاله بعضهم ومحمد ان سلم ما لم يكن الاول أصغر خلق الثاني أو شدة منخله مثلا وقالت لولها ان يزوجني من
 شئت جازله ان يزوج من غير الكدوكي لولا لول كيلة زوجها من شاءت فزوجها بغير كفؤ برضاها (وغير
 الجبر) كلاب في التيب (ان قالت له وكل وكل) وله التزويع بنفسه فان قالت له وكل ولا تزوج فسد الاذن
 لانه صار للاجنبي ابتداء نعم ان دلت قرينة ظاهرة على انها انما قصدت احملها مع كبحته الاذرى
 (وان نتهه) عن التوكيل (فلا) بـ **ك** لعلها بانها كبر اعي اذنها في أصل التزويع (وان قالت)
 له (زوجني) أو أطاقت فم تأمره تزوكيل ولا نتهه عنه (فله التوكيل في الاصح) لانه بالاذن صار
 وليا شرعا أي متصرفا بالولاية الشرعية فلذلك التوكيل عنه وبه فارق كون الوكيل لا يملك الاحلحة
 ويلزم الوكيل الاحتياط هنا نظرا لما مر ولو عرفت لولي زوجها كره لول كيلة فان أطلق فزوج من مده
 لم يصح لان الفو يض الطلاق مع ان المطلوب معين فاسد وذوق التشديد الكفؤ في حالة الاطلاق بأنه
 ساعد اذ اراد العرف العام به وهو صحيح له في العقود بخلاف التشديد بالمعين فانه يقرب من التشديد
 بالعرف الخاص وهو لا يؤثر كبيع حصرم بلا شرط قطع في بلد عاذهب قطعه حصرما بشروطهم مع
 ان المطلوب معين مع الفرق المذكور يدفع ما قيل اعتراضا عليهم العبرة في العقود بما في نفس الامر
 وعدم تعيينه الزوج له لا يفسد اذنه اذ ليس فيه تصرف صحيح بالمتنع بل اطلاق فكما يجوز تنقيد
 بالكفؤ فكذلك يجوز هنا وبشديد بالمعين وانما طرأ توكيل ولي الطفل في بيع ماله بما جازوه ان لانه
 اذن صرح في البيع المتشرعا اذ هو العرفا بما يستعملونه في الاذن في البيع فليس هذا نظير ما نحن
 فيه وانما نظيره ان يطلق التوكيل في بيع مال مولى له واظهار **ك** كما قاله السبكي انه يصح بشديد
 بالمسوق الشرعي انتهى (ولو وكل) غير الحالك (قبل استئذنها) يعني اذنها (في التكايح لم يصح) التكايح
 (على الصحيح) لانه لا يملك التزويع بنفسه حينئذ فكيف يفوضه لغيره أما بعد اذنها وان لم يعلم به حال
 التوكيل فانه يصح كما هو ظاهر اعتبارا بما في نفس الامر أما الحالك فله تقديم انا به تزوج موليته على
 اذنها له بناء على الاصح ان استئذنها في شغل معين استخلاف لا توكيل ولو ذكره دنا نبرصرفت لغالبا
 والاوجب التعيين ان اختلفت قيمتها كالبيع ويصح اذنها لولها ان يزوجه اذ اطلقها زوجهها وانقضت
 عدتها لا اذن الولي لمن يزوج موليته كذلك على ما قاله في الوكالة وقد مر بما فيه مع تظاهره وعليه
 فافرق بينهما وبين ولها أن اذنها جعلي واذنه شرعي أي استفادته من جهة جعل الشرع له بعد اذنها
 وليا شرعا والجلي أقوى من الشرعي كما في الرهن وبهذا جعوا بين تناقض الروضة في ذلك والجمع
 بحمل المطلق على خصوص الوكالة والصحة على التصرف لعموم الاذن قال بعضهم خطأ صرح
 بخالف للقول ومر ما في ذلك في الوكالة (وليتول وكيل الولي) للزوج (زوجت بنت فلان) ان فلان
 ويرفع نسبه الى ان يتزوج بمول مولكي أو وكالة عنه مثلان حول الزوج او الشاهدان واحدهما
 وكالة عنه والآخر ليجتمع لذلك وكذا لا بد من تصرف الوكيل بها فمما يأتي ان جعلها الولي والشهود جزم
 بعضهم بأنه يكفي في العلم بها قول الوكيل وقد نافي به فاصرها لا يكفي اخبار العبدان سيده اذنه
 في التجارة لانه منهم بآبائ ولاية لنفسه وهذا مع جار في الوكيل ويرد بان الوكيل لا تثبت بقوله وكالته
 بل ان العبد منه بطريق الوكالة الثانية بغير قوله بخلاف العبد يتبعه ظاهر كلامهم ان التصريح
 بالوكالة فيعاد كشرط صحة العقد وفيه منظر واضح اقوله لم العبرة في العقود حتى الشك بما في نفس

(قوله) كلاب الى قول المتن ولو وكل
 في النهاية (قوله) غير الحالك الى قول
 المتن وليتول في النهاية (قوله) ابن فلان
 الى التفسير في النهاية

(قوله) أى الاب والجناتى قول المتن ويلزم في النهاية الا قوله كذا اُلْهِمْتُوهُ الى قوله وعلم عمار (قوله) يقول عدلى طب هل تقوم معرفة الولي مع خيار عدل مقام اخبار العدلين لانهم اقاموا (١٤٣) معرفة الشخص نفسه مقام اخبار العدل الواحد حيث اكفوا فيه مسائل كثيرة

محل نظر والله اعلم (قوله) لكن يلزم من ظهوره أى التوفان ظهورها أى الامارات وكل الظاهران يعبر في الأول بوجوده اذ لا ظهور له الا بظهور اماراته فينبغي التفتيا بالموقوف عليه الملازمة وانما لا ينظم قوله بخلافه فيها الخ فليتلأثم ثم رأيت المحشى أشار الى ذلك وبعبارة قوله من ظهوره أى التوفان وكل المراد بظهوره فيه وجوده فيه وقوله ظهوره أى الأمارات

انتهى (قوله) ويؤيده ما راجع قد يقال في كلامه كغيره انه يتناول في المعنوية عليه الذى هو أحد الزوجين عملا لاعتقاده في العائد فلما راجع (قوله) لعدم الحاجة قد يقال وحكى تأمل بناء على ما مر انها حاجة لعدم وقوع الماهر فليتلأثم (قوله) دعت الى قوله أى فان استوفى النهاية (قوله) ونعنيها الخ واضع فيما اذا كان السابق موزنا بالعموم اما اذا كان مطلعا فحل تأمل فليمر (قوله) فانه بشرط اجتماعهم قال الاستاذ في الكثر فان تشاحوا فطالب الانفراد عاين انتهى فانظر هل يزوج الحاكم حينئذ لانما اذنت للجموع وقد فعل المجموع بعض بعضه وزوج البقية بمشاكل لانما اذنت للبقية وحدها كذا قاله المحشى والله يظهر والله اعلم ان الاذن يطل فزوج من نأذله بعد اذ تزوج البقية بمشاكل ما ذكره وكذا تزوج الحاكم مع وجود دولي أهل لا تقتصر منه فليتلأثم وأما قوله وقد فعل الجموع الخ فلا يخفى ما فيه

الامر فالذى يتقدمه شرط محل التصرف لا غير وليس هذا كالمسألة انما لا اذن لا وكيل ثم سافر. أصله بخلافه هنا (وليس الولي لا وكيل الزوج زوجت بتي فلانا) ابن فلان كذلك (فيقول وكيله ثبت نكاحها له) أوزوجتها مثلا كما هو ظاهر والمباهاة هي الأولى لا يعينها اذ فرق في العنى بينها وبين غيرها كما ذكرنا وانما يتبع في البس خطاب الوكيل لانه يمكن وقوعه له لا كذلك النكاح ومن ثم لو حذف قوله هنا لم يصح وان يؤاد لان الشهود لا مطلع لهم على البتة والوكيل ان يقبل أولا كما ذكره التصريح بكونه ان جعلت في محبة الولي ولا يراد عليه هذا لانه معلوم مما تقدمه في الصيغة ولو كانا وكيلين قال وكيل الولي زوجت بنت فلان من فلان وقال وكيل الزوج ما ذكر (و يلزم المجرى أى الاب والجدون لم يكن لهمه الاخبار في بعض الصور الآتية ومنه لما حكم عند عمه أى أصلا ابان لم يمكن الرجوع اليه بغير اختلاف السابق في الضحك (تزوج بيجونة) أطلق جنونها (بالفة) ولو نيسا بمحاجة لواطه نظير ما ياتي في أولها والنفقة وحذفه لان اللوغ غنطه ع لبا ككفي عنده (ويجنون) أطلق جنونه بالغ (طهرت حاجته) بظهور امارات قوله بدورانه حول النساء او وقوع الشفاء يقول عدلى طب وأما يحتاج لمن يتقدمه وليس له نحو محرم يتقدمه وموثن النكاح أخف من عن أمة ومؤنها ولا نظرا الى أن الزوجة لا يلزمها حدمته لا عتاد النساء لذلك وما يحتج به غالبال أكثر من بعد تركه ووجهه وحقوقه للساحة واكتفى بها فيها لافيه بل اشترط ظهورها لأن تزويجها بغيرها المهر والموت وتزوج بغيره ما حكمه كذا قبل وفيه نظر بل المتأخر فيها الحاجة لا غير كما صرح به كلام الروضة وأصلها فانه ما قد افهم ما بالحاجة بظهور امارات التوفان لكن يلزم من ظهوره فيه ظهورها بخلافه فيها للواء الذى جيل عليه من ثم ذكر التهور فيه دونها اما اذا انقطع جنونها ما فلا زوجان حتى يبقاوا باذنا وتسقرا فاقموا الى تمام العقد كذا اُلْهِمْتُوهُ وهو بعيد ان عهدت ندرتها وتحقق الحاجة للنكاح فلا ينبغي انتظارها حينئذ ويؤيده ما صرح في أقرب ندرت افاتته وعلم عمار ان هذا في غير البكر بالنسبة للغير (لا صغيرة وصغير) فلا يلزمه تزويجهما ولو يوجبون كجائى وان لم يهرت القطة في ذلك لعدم الحاجة حاله ما في الصحاح من الاخطار والموت وبفارق وجوب بيعه ما عدا القطة وسذكر تزويجها للصحة سائر أنساها وهو غير ما نأذره في الوجوب وذلك في الجواز (و يلزم المجر وغيره ان تعين) كما هو واحد (اجابة) بالفة (ملتصا التزوج) دعت الى كدوة صنها بعد دخول الغرض بتزوج السلطان لانظر الابدان فيه مشقة وهتكاء على ان تعدد الاولياء اعني التعين على من سئل منهم كقول (فان لم تعين كدوة) اشقاء وألاب (فأنت بعضهم) ان تزوجها (لانه الاجابة في الاسم) ثلاثا يؤدى الى التواكل كشاهدين منعها غيرهما طلب منهما الاداء فان امتنع الكل زوج السلطان بالفضل (واذا اجتمع اولياء) من النسب (في درجة) وربة واحدة كدوة اشقاء وقد اذنت لكل أو قالت اذنت لمن شاء منكم أو ومن مانسب الشرع أو لاحدهم في تزويجي من فلان أو رزيت أن زوج أو رزيت فلانا زوجا وتعينها لاحدهم بعد ليس عزلا لباهاهم (استحب ان يزوجها أنفسهم) بسبب النكاح وأورعهم (وأسمهم برضاهم) أى باهم لان الاقامة لهم بشرط التعدد لا ورع ابعدهن الشبهة والاسم أخير بالا كفاء واختير لرضاها لانه أجمع للصحة فان تعارضت الصفات قدم الاقرب فالأورع فلا شرع ولو تزوج الفضول مع أموال اذنت لاحدهم فلا يزوج غيره الا وكلاء عنه وأما لو قالت زوجوني فانه لا يشرع لزوجا وخرج بأولياء النسب المعتبرين فيشترط اجتماعهم أو وكلهم نعم عصبة المعلق كولياء النسب فيكون أحدهم فان تعدد المعلق اشترط واحد من عصبة كل (فان تشاحوا) فقال كل واحد منهم انما الذى تزوج

(قوله) فان تعدد في زناها الخ تظاهر منه رجوعه الى ان الافراع ينبغي في صورة التعدد مطاوعا وهو محمول تأمل فيما لو اترضت واحدا من الخاطئين وقال كل من الاولياء ان الذي أرتجعه فينبغي ان يقيد المتباعد من زناها لا بتعاقد الخاطب اذا الأول مستلزم للاختبر ولا عكس فليتأمل (قوله) فلا ينافي هذا الخ يظهر ان محض قوله فلا ينافي الخ انما يتم بترك الافراع مطلقا (١٤٤) لعدم إتيائه بالواجب وبكسره تعالى العدد في الأولى لجرى ان خلاف في البعثة

واجتمع الخاطب (أقرع) ولومن غير الامام وثانيه بينهم وجوب انقطاع النزاع عن قرع منهم زوج ولا تتقبل الولاية على الحاكم وخبرنا عن تشاروا السلطان في من لا أولى له محمول على العفل فان تعدد في زناها فان رضى الكل الحاكم بالتزويج من أصلهم وظاهره بقران هذا خاص بتنازع غير الحاكم فلاؤذنت لكل من حكم ببلدها قساحا واولا اقراره كبحه الزكشي اذا لاحظ لهم بخلاف الاولياء بل من سبق منهم بالتزويج اعتد به أي فان امسك وراجع الى مولاهم فيما يظهر وله احتمال ان ان قلنا تزويج الحاكم بالولاية اقراره او بالنسبة فلا كلاء أي عن شخص واحد انتهى ومرانه بسبابة اقتضتها الولاية وعليه فلا ينافي هذا الاحتمال (فلوزج غير من خرجت قرعته وقد اذنت لكل منهم) كره ان كان القسار ع الامام أو ثانيه (ومع) التناكح (في الاصح) لان القرعة قاطعة للنزاع لاسبابة للولاية ولو ابدى قبيل القرعة صغ قطعها ولا كراهة فيه ظاهرها الصنيع ان الكراهة انما هي لجرى ان وجهه بالبطان وعدمها لعدم جريانه وحديثه فلا ينافي هذا الامر من وجوب القرعة لان ذلك انما هو من حيث قطع النزاع وعدمه لكن في الجملة وجوبها وعدم توقفها على الامام وثانيه نظرنا لا يطلع الاجبار عليها الامانة ويحايي بعمل عدم توقفها عليه على ماذا اتفقوا على فعلها والا فالوجه رفع الخاطب الامر اليه ليزعم بها (ولو تزوجها أحدهم) أي الأولى وقد اذنت لكل منهم (زيدا وآخرهما) أو كقولك فزوج هو وكيله أو وكيل وكباين فزوج كل والزواج كفؤان أو أسقطوا الكفاءة والاطلاق مطوقا الا ان كان أحدهما كفؤا أو معناني اذنا فشكحه الصحيح وان تأخر (فان) سبق أحد العقدنين (عرف السابق منها) سنة أو تصادق معتبر ولم ينس (فهو الصحيح) والاخر باطل ودخل المسبوق بها الغير الصحيح أي امرا تزوجها وليان فهي للأول منهما (وان وقع معا) فيا طلاق وهو واضح (أو جهل السابق والمعين فاطلاق) لتعذر الامضاء والاصل في الانصاف الحرمه حتى يتحقق السبب المنبج نعم ليس للساكن ان يقول ان كان قد سبق أحدهما قد حكمت بطلانه فحل زنا وشا وثبت له هذه الولاية للعامة (وكذا) بطلان (لو علم سبق أحدهما ولم يتعين) وأيس من تعينه (على المذهب) لما ذكرنا ويجوز العلم بالسبق لا يقيد وانما توقف في نظيره من المجعة في حكم بطلانه لان الصلاة اذا غت صحه لا يطرأ عليها مبطل لها ولا كذلك العقد لانه يشع بأسباب ولان المدارك على علم الله تعالى وهو يعلم السابقة بخلافه هنا ويس للساكن هنا ايضا نظير ما يفرض فحلت السابق فمستعاضم الحكم بطلانها ما اذا احتجوا في الظاهر حتى لو تعين السابق فلا زوجية ما اذا لم يقربا من تعين السابق فيجب التوقف والانقضاض بالما أيضا حتى لو تعين السابق فلا زوجية ما اذا لم يقربا من تعين السابق فيجب التوقف الى التعيين (ولو سبق معن ثم اشتبه) لتسبانه (وجب التوقف حتى يبين) لتحقيق صحة العقد فلا يرتفع الا سبق فتعنا عنها ولا تنكح غيرها وان طال عليها الامر زوجية المفقود حتى يطلقها او عونا أو يطلق واحدي وبعوث الآخر ثم بحث الزكشي كالبقيني أنها عند اليأس من التبين أي ونظره اعتبار العرف فيه فطلب الفسخ من الحاكم ويحبها اليه الضرورة وكالفسخ بالعيب وأولى ولا يطالب واحد منهما به ورجح الامان الثقة حالة التوقف كذلك لتعذر الاستسناع قطع إن كره والداري وصحه الخوارزمي وانقضى كلام الرافعي ترجمه وهو الاوجه انما عليها نصين تحسب حالهما حسبها لهما ثم يرجع المسبوق على السابق وقيل علمنا هي عليه ونجته الملائمة في الرجوع من اذنا كما وجدوا ولا خلاف اذ على نية الرجوع كافي هربا لجمال ونحوه فان قلت يفرق بين هذا احتياج الشرع فليغن عن ذلك قلت وفي بعض تلك النظائر احتياج أيضا لم يغن عنه وبوجه باين احتياج متعلق بأمر

حينئذ لا يكره في الثالثة لتتفاهة فليس مورد الحرمه والكرهه أمرا واحدا لان مورد الحرمه مترك الافراع ومورد الكراهة فعل العقد وانما ظهر كلامه بالحنثه وبالتأمل فيما ذكره من انقطاع ما أوردته المحشى اللهم الا ان يكون التنبيه المذكور سابقا من اختصافه من المحققات في أصل الشارح بخطه وهذا المحمل هو الالاتي بخلافه المحشى (قوله) الا انما الظاهر منهما وكذا فعلهما فيما بآتي والى أحدهما فيما بآتي أيضا فلا تعقل (قوله) فالوجه رفع الخاطب هل قبل طالب القرعة لانه طرف النزاع حينئذ وعلى كل فهو ما ذكر على وجه الوجوب محمول تأمل (قوله) أي الاولياء الى قول المتن ولو سبق معن في النهاية (قوله) أو معناني اذنا قد يذهبهم الملائمة صحة نكاحه وان كان غير كفؤ ولم يسقطوا الكفاءة وليس كذلك فالولى استقام في اذنا ليشمل تعين الولي أيضا (قوله) نعم ليس من الجهل بتعدي سن الفسخ وجواره ونفوذ على ترافع من اثنين وثلاثة منهم أو رفع وحدهما ولا توقف ولومن المرأة وكذا هو الحال فيهم محل نظر فليجوز وقد يوجه ما اقتضاه ظاهر الخالطهم بان هذا الفسخ يشرع لرفع النزاع حتى يتوقف على الرفع بل مجرد الاحتياط (قوله) بحسب حالهما من يسار وعاسار (قوله) حسبها فلا يطلعا أحدهما متعلق

يقال يجب جميع الثقة على الثاني وهو مخير بين تجديده العقد والاستمرار على الانفاق والتطبيق أو غير ذلك ينبغي ان يحزر مشبهة

مشتبه بان خلافه فلم يكف به وحده ولو مات أحدهما وقف ارث زوجته أو هي وارث زوجها **تنبيه**
 ظاهر عبارة المتن **كذا** أصل الروضة هنا استمرار الوقف وهو مشكل لمزيد تصرفها به فلذا اجت
 ذا لما ذكر وكما أنهم لم يستخبروا أصل الروضة في موانع النكاح وان طلبت الفسخ للاشتباه فسخ
 كأي نكاح الولين انتهى فهو مرجح كخبري فان لها طلب الفسخ هنا للضرورة أي لضررها بسبب
 التوقف وان له الفرق في اجابتها للثلاثين البأس وعدمه ولا بين أن تزوجهما تنقضاء التوقف وان لا
 والحق أن ما هنا والحق المتن عليه أقوى مدركاذا اجابتهما مجردا للاشتباه مع إيجاب نفسها بعد جذا
 فتأمل (مان ادعى مصلح زوج) علما (علما بسبقه) أي بسبق نكاحه على التعيين والالام
 تسع الدعوى (سمعت دعوها وما) كدعوى أحدهما ان انزرد (بناء على الجدي) الأصغر كأم
 (وهو قبول اقرارها بالنكاح) لانها حينئذ فائدة وتسع أيضا على ولها ان كان مجبرا لقبول
 اقرارها أيضا لدعوى أحدهما أي كل منهما على الآخر انه السابق ولو للخليف لان الزوجية من حيث
 هي زوجة ولو لامة لا تدخل تحت البدو تسع دعوى النكاح في غيرها هذه الصورة على الجبر في
 الصغيرة فان أسرف ذلك وان أسكر حاف فان نكل حلف الزوج وأخذها والكبيرة لكن للزوج
 بعد تخلفه تخلفها ان أسكرت ولا تسع دعواه على ولي ثب صغيرة وان قال نكلها بكر لأنه لا نكاح
 انشاء فلا قبل اقراره عليها فالبغوى يؤخذ من تعليله صحة حمل الغزى له على ما إذا لم يكن له
 ينفع بما دعاه (فان) أثرت له ما فكمعه أو (أسكرت حلفت) هي أو أسكرت ولها الجبر حلف
 وان كانت رشيده على نفي العلم بالسبق لتوجه العلم ما بسبب فعل غيرهما لكل واحد منهما
 عينا انزردا أو اجتماعا ورضايين واحدة وسكرت الشخين هنا على ما تناف ذلك للعلم بضعفه
 مما قرراه في الدعوى وغيرهما واذا حلفت لهما باقى التداعي والتالف بينهما والمتمتع انما هو ادعاء
 التداعي والتالف بينهما من غير ربط الدعوى بهما فن حلفه فالتكاح له كذا انقلع من الامام والغزالي
 وأقرامو اعتراض بان المنصوص وعليه الاكثر انهم لا يمتثلان لمطلقا قال جمع فيقي
 الاشكال وقال ابن الرقة بل يطل النكاحان بجماها قال الاذرى وهو المذهب وعن النص ولو امتنع
 حلفها المتوخس أي مع عدم اشارة مفهومة أو عته أو صافيا فحلفا أو صا وهو محتمل الا في صباها لان
 كان لها جبر بقدره والافتقار بلوغها سهل لا يسوغ غبنه الفسخ (وان أثرت لاحدهما)
 على التعيين بالسبق وهي من بعض اقرارها (ثبت نكاحه) باقرارها (وسماع دعوى الآخر
 وتخليفها) مصدر مضارع لفعل (له) أي لاجله انما لا تعلم سبق نكاحه (بي) أي السماع
 وأورد لان التخليف تابع له (على القوان) السابق في الاقرار (فمن قال هذا زيد لم يعمل
 بغير علم) بده (ان قلنا نعم) وهو الظاهر (فمن) تسع الدعوى وله تخليفه اقراره ان نكل أو نكل فحلف
 ويقرهما مبر مثله لانها حالت بينهما وبين نفسه ما اقرارها الا قول الدال على عدم صدقها فقرارها
 الثاني وامتناعها من اللين وما أقدمه ما أثرت ان اقرارها له لا يفيد زوجة محله ما لم يمت الاول
 والاحارث زوجة للثاني ويظهر ان طلاقة البائن **ك** ممتوتى يتخلل الفرق وخرجه قوله عليها بسبقه
 مالم يتعرض للسبق ولا لعلمها به بأن ادعى كل زوجيتهما فوصل فحلف بالكل انما ليست زوجته
 فان كانت الدعوى على الجبر حلف باأضوا وان حلفت فان سكات حلف المدعى منهما والا وثبت
 نكاحه كالوارث له وان حلف الولي (ولو تولى جد طر في عقد تزويج ثبت ابنة) البكر والمجنونة
 كذا شرطه المصنف وبه يعلم اشتراط اجابته مبرح العاقبة وان عقد ابن الرقة فيتم ذلك ثبت
 الابن الثيب بالافقة العاقلة (باب ابنه الآخر) المجعولة والاب فيها مامت واسقاط الولاية (مع)

(قوله) كأي نكاح الولين وقد
 يقال هذا وجه للتصرف في الحجة
 والله أعلم (قول المتن) وتناوبها
 الاولى ان يقرأ بالنصب معولا
 معه حتى لا يعترض على المصنف
 باقراره بين فتأمل (قوله) مالم
 لم يتعرض للسبق في الحجة أمور يحتاج
 لتحريرها الاول ما للحكم فيما
 لو ادعى ما الثاني ما للحكم فيما لو
 أثرت لاحدهما ثم الآخر والظاهر
 ان الكلام فيه كما في الصورة
 السابقة في دعوى العلم بالسبق
 الثالث فيما اذا ثبت النكاح في
 المدعى الاول والخبر تنقض النكاح
 الثاني مطلقة أو حتى تنقض النكاح
 الاول عت واخوه وعلى
 فما حكمه لم أر في جميع ذلك شيئا
 فابرجع

في الاصم) لتوة ولا تبه وشقته دون سائر الاولياء كالصبي فيجب عليه الاتيان بالانجاب والقبول
 كزوجتها وقبلت نكاحها له بالاولاد لا يجوز حدنها كقوله صاحب الاستمصار وابن معن واقضاه
 كادم غيرهما خلافاً لما نازع فيه اذا جلى النسبة لغرض من متكام واحداً بينهما من عطف جامع
 يدل على كمال انصافها والكلان الكلام معها مفتاحاً غير متم ولا يتولاها غير الجدة حتى وكله بخلاف
 وكليله أو وكله وهو وحتى الحاكم في تزويج مجنونة بمجنون وبحت البلقيني في عمر يردان تزويج بنت أخيه
 بأنه الصغر أن الحاكم كزوجها منه لولده لأن ارادته القبول لولده صيرته كولي يردان تزويج مولته
 في تزويج الحاكم (ولا تزويج ابن العم) مثلاً اذ مثله في ذلك المعلق وعصبته (نقشه) من مولته التي
 لا ولي لها أقرب منه لانها في أمر نفسه ولا نه ليس كالجد (بل تزويجه ابن عمه في درجته) لا شراكه
 معه في الولاية لا بعد منه عليه به (فان فقد) من في درجته (فقاض) لبلدها بزوجه ما منه
 بالولاية العامة كقتد ولها وفي قولها له زوجتي من نفسك يجوز للشايع أن يزوجه له هذا الاذن
 اذ معناه فوض أمرى الى من يزوجه اياي بخلاف زوجتي فقط أو عين شئت لأن المفهوم منه تزويجها
 بأجنبي (فلو أراد الشايع نكاح من لا ولي لها) غيره لنفسه أو لمجوره (زوجته من)
 هي في عمله سواء من (فوقه من الولاية) ومن هو مثله (أو خليفته) لان حكمه نافذ عليه وان اراده
 الامام الاعظم وزوجه خليفته (وكما يجوز لولد واحد تولي الطرفين) غير الجد كالمهر (لا يجوز تولي وكيل
 في أحدهما) وتولي هو الآخر (أو وكيلين فهما) أي واحد في الانجاب وواحد في القبول (في الاصم)
 لان فعل وكله كعهده بخلاف الشايع وخليفته فان تصرفهما بالولاية العامة به (فصل) في الكفاءة
 وهي معتبرة في النكاح لا لاعتدائها مطلقاً بل حيث لا راضاً من المرأة وحدها فيجب ولا عنه ومع ولها
 الاقرب فقط فيما عداهما (زوجها الولي) المنذر كلب أو أخ مسلماً أو ذمياً في ذمية كإبائ في نكاح
 المشترك من جهة نكاح ذكرته أخذاً من أطراف كلامهم فراجعاً فانه مهم (غير كفؤ برضاها أو)
 زوجها (بعض الاولياء) ولو (المستون) في درجة واحدة كاختوة غير كفؤ (برضاها) ولو سفهة
 وان سكنت البكر بعد استئذانها فيه معصياً أو بوصف كونه غير كفؤ (ورضا الباقين) مريضاً
 (صح) التزوج مع الكراهة وان تطرفها وقال ابن عبد السلام يكره كراهة شديدة من فاسق
 الارسية وذلك لان الكفاءة حقها وجتهم وقد رضوا به باسقاطها ولا نه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة
 بنت قيس وهي قرشية بنكاح أسامة حبه وهو مولى وزوج أبو جندبقة فاسماً لولده بنت أخيه الوليد بن
 عتبة متفق علمها والجهور ان مولى ترش ليسوا أكفاء لهم وزوج صلى الله عليه وسلم بناته من
 غيرا كناء وان جاز أن يكون لاجل ضرورة بقاء نسلهم كزوج آدم بناته من بنه لذلك تنزل لتغاير
 الحنن منزلة تغاير النسبين وخرجه بقوله المستون لا بعد فانه وان كان ولياً وتقدم غيره عليه لا يسل
 كونه ولياً خلافاً لما نزع له فاما كمال (ولو زوجها الاقرب) غير كفؤ (برضاها فليس
 للابعد اعتراض) اذ لا حلقه الآن في الولاية ولا نظر الى تضربه بل هو في العار لنسبه لان القرابة أكثر
 انتشاراً فاقترع اعتبار رضا الكل ولا ضابط لونه فتقدم الامر بالاقرب ولا رد عليه ما لو كان
 الاقرب نحو صغيراً ومجنوناً فان المعتز حينئذ رضا الابعد له الولي والاقرب كالعدم (ولو زوجها
 أحدهم) أي المستون (به) أي غير الكفؤ الغير يجب أو عنه (برضاها دون رضاهم) أي
 الباقين ولم يرزوا به أول مرة (لبرصم) وان جهل العاقد عدم كفايته لان الحق لجمعهم (وفي قول
 يصح ولهم الفسخ) لان النقص يقتضي الخيار فقط كعيب المبيع ويجوز بوضوح الفرق أما المجبور
 أو التائب فيكفي رضاها وحدها لان الحق فيه لها فقط وأما اذا رضوا به ولا ثم باتت ثم زوجها أحدهم

(قوله) هذا الاذن ظاهر او مخرج
 فيه لا يتوقف على اذن المولى
 وقوله ان الم بوم خلافه فليجوز
 * (فصل في زوجها)
 (قوله) في الكفاءة الى قوله والذي
 ينه وفاقاً في النهاية (قوله) ولا يرد
 عليه ما ورد عليه (قوله) او عنه
 الواو أنسب من او (قوله) ثم باتت
 يتخلع او فسخ او غيرها

به رباها فقط فيصع على متنتفى كلام الرضاة وحزمه بعض مختصرها والذي يتجه وفقا لصاحب
الكفى وحزمه صاحب الأنوار مقابلة لأن هذه عصمة جديدة وما يصرح بها يأتي قريبان السيد
لا يحتاج لأنه في الرجة بخلاف إعادة البائث (ويجوز القولان في تزويج الأب) وإن علا (بكرها
صغيرة أو) تزويج الأب وغيره (بالغة غير كفؤ بغير رضاها) أي البالغة المجبرة بالزواج وغيرها
بعدم الكفؤ بأن أدت لولها في تزويجها من غير تعيين زوج (ففي الظاهر) الزوج (بالمل)
لأنه على خلاف الغبطة (وفي الآخر يصح والبالغة الخيار) حالا (والصغيرة) الخيار (إذا بلغت)
لما مران النقص انما يقتضى الخيار وقبل لا خيار وسيأتى في باب الخيار ما يعلم منه أنه حيث كان
هناك إذن في معين منها أو من الأولياء كفي ذلك في صحة النكاح وإن كان غير كفؤ ثم قد ثبت الخيار
وقد لا والحاصل أنه متى طنت كفاؤه فلا خيار إلا أن بان معيا أو رقيقا وهذا يحمل قول البغوى
لما طلت الإذن لولها أي في معين فبان الزوج غير كفؤ بخيرت ولو زوجها المجبر بغير الكفؤ
ثم ادعى صغرها يمكن صدق بينه وبان بطلان النكاح وانما لم يكن القول قول الزوج لأنه يدعى الصحة
لأن الأصل استحباب المدعى حتى ثبت خلافه ولأنه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي
للعقد الفاسد في تصديقه لأن الحق لغير مع عدم انزعاله عن الولاية بذلك لأنه صغير وكذا تصدق
الزوجة إذا بلغت ثم ادعت صغرها حال عقد المجبر عليها بغير الكفؤ قال القاضى لوزوج
الحاكم امرأة فلما بلغوها ثم مات الزوج فادعى وارثه صغرها عند العقد حتى لا تز وأسكرت صدق
بينه كالو ادعى البائع صغره عند العقد وأمكن (ولو طلبت من لا ولي لها) غير القاضى لعدم
غيره أو لفقده شرطه (إن تزوجها السلطان) الشامل حيث أطلق للتأني ونائبه ولو في معين كأمه
(بغير كفؤ ففعل ليصح) الزوج من غير مجبور وعين (في الأصح) لسانه من ترك
الخطأ ممن هو كالنائب عن الولي الخاص بل وعن المثلين ولهم حظ في الكفاة وقال كثيرون
أوالأكثر ولا يصح أو أطال جمع متأخرون في زوجه وتزويف الأول وليس كما قالوا وخبر فاطمة بنت
قيس السابق لا نفيه إذ ليس فيه أنه الله عليه وسلم تزوجها باسمه بل أشار عليها أو أمرها به
ولا يدرى من زوجها فيكون أن يكون زوجا ولي خاص برضاها وخص جمع ذلك بما إذا لم يكن تزويجه
لتحوية الولي أو عضله أو إهرامه ولا يصح قطعها لبقاء حقه ولا يتم على الأول ولو طلبت ولم يجعها
القاضى فهل لها تحكيم عدل وزوجها حينئذ منه للضرورة أو يتبع عليه كاقاضى محل نظر
ولعل الأول أقرب إن لم يكن في المبدأ كبرى ذلك إلا لا يؤدي ذلك إلى فسادها ولا له ليس كالنائب
باعتباره السابق ثم رأيت جمعا متأخرين يحتجوا أنهم لو لم تجد كفؤا وخافت العنت لم القاضى
اجابها قولا واحدا للضرورة كما يجب الأمة لحلف العنت انتهى وهو متجه مدركا والذي يتجه فلا
ما ذكرته إيمان كان في المبدأ كبرى تزويجها من غير الكفؤ تعين فإن فقدت وجدت عدلا
تحكمه ووزوجها تعين فإن فقدت تعين ما تحته هؤلاء (وشمال الكفاة) أي الصفات العترة فيها
ليعتبر مثلها في الزوج خمس والعبرة فيها بحالة العقد ثم ترك الحرفة الدينية قبله لا يؤثر إلا أن مضى سنة
صكها أطلقه غيره وادعوا هو ظاهر أن تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب إليها الله
والأفلا بد من مضي زمن يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يغير بها وهل تعتبر السنة في الفاسق إذا تاب
كالخرفة القياس نعم وبقى منه وبين ما مر في الولي بان المدار على عدم الفسق وهنا على عدم
التعبر به ولا ينفى الأصح سنة نظير ما يأتي في الشهادات فإن قلت لم يأت فيه تفصيل الحرفة المذكور
قلت لأن عرف الشرع المرد فيه بزوال وصيته بعد السنة لا في الحرفة فعملنا فيها بالعرف العام على

(قول المتن) ويجوز القولان
قول الشارح قال القاضى في النهاية
(قوله) كالو ادعى البائع في التطبير
نظر فإن الثاني يدعى نفسه حالة
هو وأعلمها من غيره والأول يدعى
على غيره حالة هو وأعلمها منه فامل
ثم رأيت فرع الإجماع وهو منافض
لما قاله القاضى ومثله للمختم فامل
مرقا بالانصاف مما سألنا للاعتراف
(قوله) غير القاضى إلى قوله
ثم رأيت جمعا في النهاية (قوله)
انتفاء حقه شامل لصورة العضل
فلما مل سم أقول وجهه ظاهر لأن
عضله عنم التزويج من غير الكفؤ
لا يحل ولا يثبت والعصل المحل للمنع
من التزويج بالكفؤ (قوله) ولعل
الأول أقرب عبارة النهاية والأوجه
الأول (قوله) أي الصفات إلى قوله
وهل تعتبر السنة في النهاية

التساعده فيما ليس للشرع فيه عرف ثم رأيت ابن العباد والركشي بحثا ان الفاسق اذا تاب لا يكره
 العفيفه وبني جملة على ما اذالم تقص سنة من توبته وظاهر كلام بعضهم اعتقاد اطلاقهما لكن
 بالنسبة للزنا فانه ابدى بالقياس على عدم عود العفة والحصانة بالتوبه وعلى ردق ميسر ثبت زنا وان تاب
 منه لان أثر الزنا لا يزول بالتوبه فتضييه قياسه تخصيص ذلك بالزنا لا انه الذي لا تزول وصمة عاره مطلقا
 وهو محتمل ثم رأيت ابن العباد صرح في موضع آخر بان الزاني المحصن وان تاب وحسن توبته لا يعود
 كسؤا كالا تعود عشته وما تقر من أن العبرة بما تجتال العقد ردماني تفقيه الرعي عن بعضهم ان طروق
 الحرفه الدائمة ثبتت لها الخبرا قال وخالفه بعض المتأخرين ولا وجه له وليس يجزعم بل هو الوجه
 وذلك هو الذي لا وجه له كما هو واضح لان الخيار في رفع المحصن بعد حخته لا يوجد الا بالاسباب
 الخسة الآتية في بابها وبني العتق تحت رقيق وليس طروق ذلك واحدا من هذه ولا في معناه أو ما قول
 الاستوى ينفي الخيار اذا تعدد القسق فردة الا ذريعي وابن العباد وغيرهما بأنه لا وجه له وهو كقاولا
 بخلافه للركشي ووجه رده ما قررت من كلامهم نعم طروق الرقيق سطل السكاح وقول الاستوى بتغيره
 مردود بأنه وهم أحدها (سلامة) للزوج وكذا الآتية على أحد وجهي الازوجه مشابله وزعم الأطباء
 الاعدا في الولد لا يؤول عليه (من العيوب المثبتة للخيار) هن جنون أو جذام أو برص لا يكفي
 ولومن به ذلك وان اتحد الزوج وكان ماها أنفق لان الانسان يعاف من غيره ما يعاف من نفسه
 أوجب أو عنة لا يكفي ولورثا أو قرنا ومن أن الولي لا حق له في هذا الخلاف الثلاثة الأول أما العيوب
 التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كعي وفقع أطراف وتوشه صورة خلافه لجمع متضمن بل قال الثاني
 يؤثر ككل ما يفسد سورة التوقان والروابي ليس الشج كسؤا للناسه واختير وكل ذلك ضعيف لكن
 يتبين مراعاة بخلافه زعم قوم رعاية البلد فلا يكره جبي بلديا فلا رعي له ليس بشي كافي الروضة
 (و) ثانيا (حرية فالزق) أي من يرق وان قتل (ليس كسؤا الحرة) ولو عتقة ولا بمسعة لانها
 مع تعريضها به شفر بانفاقه نفقة العسر من (والعتق ليس كسؤا الحرة أصلية) لتقصه عنها وعروض
 شذو اخره أو ملأ له لا يفي عنه وصمة الرقا فاندفع ما أطال به السبي هاسا من المنازعة في ذلك وان تبعه
 البليتبني أو أطال أيضا وكذا لا يكفي من عتق نفسه من عتق أبوها ومن من الرق أحدا بأنه أو أباه
 أقرب من لم يس أحد آتياها أو من لها أبان بعد ولا أثره للام (و) ثالثا (نسب) والعبرة
 فيه بالآباء كالا سلام فلا يكفي من أسلم نفسه أو له أو أن في الاسلام من أسلمت بابها ومن لها
 ثلاثة آباء فده وما لم عليه من ان العباي ليس كسؤا تبني صحيح لا زل في له ما يأتي ان بعض
 الخصال لا يشايل بعض فاندفع مما لا ذريعي هنا واعتبر السب في الآباء لان العرب يشترع بفهم دون
 الامهات فان نسبته لمن تشرف به لا يكافئها من لم يكن كذلك حيث (والجمي) ابوان كانت امه
 عربية (ليس كسؤا عربية) وان كانت امها محممة لان الله تعالى اصطفى العرب على غيرهم وميزهم
 عنهم بفضائل جمه كما خص به الاحاديث وقد ذكرتها وغيرها في كتابي مبلغ الارب في فضائل العرب
 (ولا غير قرشي) من العرب (قرشية) أي كسؤا قرشية لان الله تعالى اصطفى قرشيا من كسؤا القرشين
 من العرب كباقي (ولا غيرها شامي ومطلي) كقوا (لهما) لخبره من الله تعالى اصطفى من العرب
 كسؤا واصطفي من كسؤا قرشيا واصطفي من قرشيين هاشم وصع خبزيين وبناو اطلب شي واحد فها
 متكافئان ثم اولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم لان من خصا نفسه صلى الله
 عليه وسلم ان اولاد سانه ينسبون اليه في الصفه ما وغيرها كما يحرم حوايه ويرد على من قال انهم
 اكفاء لهم كما اهلته الاحباب ويقرق بين هذا وذاك واء قرش كاهم بالنسبة للامامة العظمى بان المدار

(قوله) بل هو الوجه الى المتن في النهاية
 الا انه قال الوجه (قوله) على أحد
 وجهين هو الأقرب فلا يكون سنوا
 لها لانها تعبر بنسبة وعبارة الحمى
 تتلا عن صاحبها وهو الوجه
 خلافا لما في الروض عن الاستوى
 تتلا عن الهروي انتهى أقول وعليه
 قول وعلى الخلاف كما هو متضمن
 الحلق الحكم أو محله حيث كان
 الولد يعبر به بخلاف ما اذا علجدا
 بحيث لا يعبر به أخذ من العلة محل
 تأمل ولعل الثاني أقرب (قوله) فن
 به جنون الى المتن في النهاية وفي
 وان اتحد الزوج كذا في النهاية وفي
 أصل الشارح وان اختلف الجنس
 فالجبر (قوله) والعبرة فيه الى قوله
 ويقرق بين هذا واستواء قرش
 في النهاية لا أقوله وقد ذكرنا الى المتن

(قوله) قياساً الى المتى في النهاية

(قوله) بأمرة جائرة تردّد النظر
فعلوا **ك** كانت الأمرة جائرة
لصن بعد التولية ظم وفتح اوز
الحدود فهل الحق في بولي انتهاء
ولاية بأمره كناية الشكوس أولاً
نظراً لادام محل تأمل (قوله)
يعرف كذا في أصله رحمه الله بآباء
(قوله) لا نسق فيه محل تأمل (قوله)
وعسفة الى قوله وحقنة في النهاية
(قوله) وان سفل هل هو كذلك
وان سفل جداً بحيث يعول التشابه
اليه أولاً لأنه لا يعبر عنه (قوله)
لصن نازعه الزركشي عبارة
النهاية وتمامه الزركشي مرودة
(قوله) وتمامه الى قول المتى
فكس في النهاية الا قوله عن
التولى حازمة لأنه أبداً فهم التجارة
بآباءه والى قوله والى بقية الى قوله
وهل والى التردد في البلدة فجزم
فما بان العبرة بتبدل الزوجة ثم فسرها
بما ذكره الشارح (قوله) أى التي
هى حاله العقدان كان المراد التي
هى بها على وجه التوطن فواضع
وان كان المراد ولو غريبة بها على
عزم العود بلدها فشكل مخالف
لما ذهبه من تلخيص من كلام التاميل
الحشنى ان الأولى ترك هذا التفسير
الموهوم (قوله) وان سفل هل هو
على الخلافة أو ما تنطه بنسبه اليه
بحيث لا يشعر به عرفاً فبه نظير ماض
فذكر (قوله) لانافى الى قوله
وقضيته في النهاية أيضاً والله أعلم
(قوله) وقضيته الى المتى ليس في
الأصل الذى عليه خطه فحجز
(قوله) والمبرع مقتضى تحسبه
الساقى شرح قول المتى وحقنة
ان لا يشهد بفتح عباد كرفلا تعقل

ثم على طيب المعدن وهو عام فيهم وهنا على الشرف المتقضى للعوق عاراً تاركاً كالحال الغير والاشكال اني
هاتماً والمطلب اشرف من بقية قرش بذلك الاعتبار وغير قرش من الغرب اكناء وكأنهم انما
لم يقدموا كناية مع ماض فيهم لان العرب لا يدعون اهلهم فخر امة غيرهم بحيث شعرون لو كسب غيرهم
نساءهم وهذا يفرق بين ما هنا والتمديد في الديوان كمر في قسم الى علان الدار ثم على مطلق الشرف
لا بهذا التبدل من ثم قدم الكفاي في الامامة على غيره بخلافه هنا وقد يتصور تزويج هاشمية برفيق
ودق نسب ان يتزوجها منى أمة بشرطه فليد مثاقفي ملك المالك أمها فبزوجها من رفيق ودق
نسب لان وصحة الرق الثابت من غير شك أغت اعتبار كل كمال معاً كون الحق في الكفاءة
في النسب لسيدها لأنها على عاجز به شخصاً حتى لا ينافيه قوله ما في تزويج أمة عن ربة بتجرع محمي
الخلاف في مقابلة بعض الحاصل بعض الظاهر في امتناع نكاحها وسوءه الاستوى لان محله فيما
اذا زوجها ما غير سيدها كونه أو دونه (والاصح اعتبار النسب في النكاح للعرب) قياساً عليهم
فالفرس أفضل من البطون واسرائيل أفضل من البيط ولا عبرة بالنسب لثقله بخلاف الرشاء
بأمره جائز ونحوه لأن أهل من اتها ان تكون كالحرف وقول الثقة وللهم في النسب عرف فغير
يحمل على غير ما ذكره مما مر كتدعيم في اسرائيل **ك** كذا ما قس بذلك من اعتبار عرفهم
في الحرف أيضاً حتى حمل على غير ما يأتي عنهم من انه رفع أودق والى لم يعتبر عرفهم ولا غيرهم
خالف ما ذكره الا أنه لا لهم أعلم بالعرف وهو بعد ان عرفوه وقرروه لا نسق فيه (و) رابعها (عنة)
عن الفسق فيه وفي آياته (فليس فاسق) ولو ذهبنا فاسقاً في دينه أى على ماض فيه أو متدع
ولا بان أحدهما وان سفل (كنوع عفيفة) أو سنية ولا يجوز عليه بسفه كدور شديدة كما جزمه
بعضهم وذلك لقوله تعالى **أفمن كان مؤمناً مكن كان فاسقاً لا يستويون** وغير الفاسق ولو مستورا
كنزولها وغير مشهور بالصلاح كنزولها مشهورة فاسق كنزولها فاسقة مطلقاً لان زاد فاسقه أو اختلف
نوع فسدت هماً كما يحتمل الاستوى لكن نازعه الزركشي قال كما أنهم لم يفصلوا بعد الاشتراك في داء الحرفة
أو النسب وردت ظهور الشرف ويحرم ذلك في متدع ومتدعة (و) خامسها (حرقة) فيه أو في أحد
من آياته وهي ما يخبر به لطلب الرزق من الصنائع وغيرها وقد يؤخذ منه أن من باشر صنعة دينية
لا على جهة الحرفة لا يرفع المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده ما يأتي ان من
باشر خذ ذلك اقتداء بالسلف لا تخبر به مروه (فصاحب حرفة دينية) بالهمز والمزويج ماد لم لا نسق
على الخطأ المروءة وسقوط النفس قال المتولى وليس منها تجارة بالنون وخسار وقال الروياني راعى
فيها عادة البلدان الزراعية فتفضل التجارة في بلد في بلد خراب العكس وظاهر كلام غيره ان الاعتبار
في ذلك بالعرف العام والذي يتجه ان مانصوا عليه لا يعتبر فيه عرف **ك** كما مر وما لم ينصوا عليه
يعتبر فيه عرف البلد وهل المراد بالبلد العدة أو بلداناً وجه كل محتمل والثاني أقرب لان الدار على عارها
وعدهم وذلك انما يعرف بالنسبة لعرف بلدها أى التي هى حاله العقد وذو كفي الانوار تقاضا لا بين
كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده (ليس) هو أو آياته وان سفل (كنزوا رفع منه) قوله تعالى
والله فضل بعضهم على بعض في الرزق أى سببه في بعض بلده (فكس) وحجاً وحارس) ويطارد باع
باعتبار ما يعرفه الناس وغلب على الرعا بعد تلك الزمنة من التساهل في الدين وقلة المروءة وقضيته
انه لا فرق بين من يرعى مال نفسه ومن يرعى مال غيره باجرة أو تبرعاً ولو قيل في الأول والتبرع ان فعل
ذلك لا يعزل به عن الناس ويتأذى بالمفاد لا يؤثر كقضية الاخبار الدالة على شرف من هو كذلك

لم يعد (وقم خام) هو أو أئوه (ليس كقوت خياط) و يظهر ان كل ذى حرفة فيها مباشرة فحاسة كالجزارة على الاصع ليس كقوت الذى حرفة لا مباشرة فيها وان شية الحرف التى ليد كروافها ففاضلا متساوية لان الحرف فى العرف متفاوت كحرف ثمر آيت ما يؤيد ما ذكرناه أولا وهوان القصاب ليس كقوت البنت السعالة خلافا لقولى (ولا خياط) كقوت (بنت تاجر) وهومن يجلب البضائع من غير تشديد يجنس منها البيع و يظهر ان تغييرهم بالجلب والغالب كما يدل عليه تعريبهم فبهم التجارة بانها تغلب المال الغرض الربح وان من له حرفة ثنية و ربيعة اعتبرها الشهيرة ولا غلبت البنية بل لو قيل تغلبها مطلقا لانه لا يتخلو عن تعريبهم لم يعد (أو راز) وهو باع البز (ولاهما) أى كل منهما كقوت (بنت عالم أفاض) لا قضاء العرف ذلك و ظاهر كلامهم ان المراد بنت العالم والشاى من فى آياتها النسبة إلىهم أحدهما وان علانا مع ذلك فتعريبه وكلامه استواء التاجر والراز والعالم والشاى وهو محتمل فى الروضة ان الجاهل يكفى العالم وهو مشكك فانه يرى اعتبار العلم فى آياتها فكيف لا يعتبره فيها الا أن يحجب بان العرف يعيرت العالم بالجاهل ولا يعتبر العالم بالجاهل وبحث الاذرى ان العلم مع النسق لا أثر له اذ لا يخبر به حينئذ فى العرف فضلا عن الشرع ومثله فى ذلك التضاميل أولى ثم آية صر بذلك فقال ان كن الشاى أهلا فعلم زبادة أو غير أهل والغالب فى قضاء زمنا تحت الواحد منهم كقريب العهد بالاسلام فى النظر اليه تطوره حتى فيه سابق فى اللغة المستولين على الرقاب بل هو أولى منهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه عار بخلاف الملوك وتوهمه انتهى وبحث أيضا ونقله غيره عن فتاوى البغوى ان فسق امه وحرقتها لانه تفرق فيها بالاضالان المذارى على العرف وهو قاض بذلك وله اتجاه لكن كلامهم صريح فى رده وتنبه الذى يظهر ان مرادهم بالعلم هنا من يسمى عالميا فى العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير اخذنا من فى الوصية وحينئذ قضيت ان طالب العلم وان برع فيه قبل ان يسمى عالما يكفى شية الجاهل وفيه وقفة ظاهرة كقائه لبنت عالم بالاصين والعلوم العربية ولا يعيدان من نسب ابوها لعل يتعبره عرفه لا يكفها من ليس كذلك و غير من ماله شاة والوصية بان المذارى على التسمية دون ماله افتخار وهناب العكس فالعرف هنا غيره ثم قنأمله واذا بحث بعض المتأخرين فى حافظ للقرآن عن ظهر قلب عدم معرفته معناه ان من لا يحفظه كذلك لا يصح كفى شية ما وفى فى مسئلتنا لكن خالفه كثيرون من معاصريه فقالوا انه كقولها أى لا نالنا تعريب جميع النساء التى نصلوا عليها وانما تعريبها بطرده الافتضار عما فحيت بعد ضده عارا بالنسبة اليه وليس مجرد حفظ القرآن كذلك الا فى بعض النواحي (والاصح ان البار) عرفا (لا يعتبر) فى بدو ولا حضروا ولا نعم لان المال طل زائل وحال طائل وطود مائل ولا يتغير به أهل المراتب والصاوى و يجب عن الخبر الصحيح الحسب المال وأمعنا به فضعفوا بان الاؤل على طبق الخبر آخر تنكح المرأة لحسبها وماله الحديث أى ان الغالب فى الاعراض ذلك و وكل على الله عليه وسلم بيان ذم المال الى ما عرفت من المكاب والسنة فى ذمه لاسيما قوله تعالى ولولا ان يكون الناس آفة واحدة لعلنا لمن يكفر بالرحمن ليوهم سقمان فضة ان قوله وان كل ذلنا متاع الحياة الدنيا وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحصى عبده المؤمن من الدنيا كحصى أحدكم من فضه من الطعام والشراب لوسوب الدنيا عند الله جناح بعوضة منسقى كافرا منها شربة ماء ومن ثم قال الائمة بكفى فى الخطبة الاقتصار على ذم الدنيا لانه مما تولى عليه منكر والمعاد أيضا فان قلت التحقيق ان المال من حيث هو لا يذم ولا يمدح وانما ذمه ومدحه من حيث كونه وسيلة للغنى ووسيلة للشر ومن ثم كثرت أحاديثه وأحاديث جمده ومحملها ما تقرر وهذا يأتى ما ذكرت قلت لا نافية

(قوله) و يظهر ان كان على الخلافة فهو مشد لقوله السابق والذي بعده الخ ومن قوله و يظهر الى المتفرق التهاى لانه عبر بالوجه وأبدل قوله ثم آيت الخ بقوله وبوده قول بعضهم ان التعصبالخ (قوله) فى العرف التناوت أى عرف البلدا العرف العالم حتى لا يأتى ما صرله ٢ نذا (قوله) وهومن يجلب الى المتفرق التهاى (قوله) ككما يدل عليه تعريبهم وعلى ما فاده رحمه الله يدل على ان التعريب عدم التشديد يجس كذلك فانه أملى ولجبر (قوله) لم يعد قول بل تبين مالم يشد رعاها لها حدا يجب لا نسب لها ولا يعبر بها (قوله) ان المراد بنت العالم بتزدد النظر فى فى آياته عالم مثلا وفى آياتها عالمان او أكثر هل على الخلافة او جملة وان علاجل هو على الخلافة او جملة مالم يعد حدا او بعد وله شهرة كالشاى وأى خفة رضى الله عنه ما يجب لا يتغيره عرفا محلى تأمل واهل الثانى اقرب

(قوله) لانها شهوة كاذبة قد منع
كذبها وقوله اذ لم الخ فيه بحث لان
انعدامها ليس منشأ الشهوة بل
الامر بالعكس كذا اعادة المحشى
ولا يخفى بان كل من يتجسس من الوهن
مع ما في الأول من منع السند فلتأمل
*(فصل) * (لا يزوج) (قوله)
فالسُّلطان أقول لاشبهة المراد به
ما يشبه الامام ونوابه والشأنين
وخلفاءه وانما يتردد النظر في قيم
أقامه القاضي عليه بالنظر والتصرف
في أموره هل يزوجه نظر المكروه نأياً
عن القاضي ولا يزوجه لانه يشبهه
الوصي في ان تصرفه خاص وبما هو
ان محل التردد حيث لم يعبئ له
الثاني تزوجه بالخصوص والا
فبأن فيه ما يحسن الشارح رحمه الله
فيما مر ان النائب الخاص والعام
فلتأمل ذلك وليجر (قوله) الا ان
يفرق ويدل للمرق الحلاطه لولاية
المال نهاية وقولها الا ان الخ هي
عبارة الشارح الاصليه ثم شرب
عليها ورجع الى ما هنا من بيان
وجه الفرق (قوله) اقوى لبونها
الخ قد يقال اذا أثرت العداوة
الظاهرة في الاقوى فلان تؤثر في
الاشغب بالاولى وقد يحتاج بان
عدم العداوة الظاهرة فشرط لتحقيق
ولاية الجبار لان العداوة مانع
وبينهما فرق دقيق هو بالتأمل
حقيق فلتأمل وليجر (قوله)
قد يغني الخ قد يقال ان كانت مهيمنة
كاهو الظاهر فليس فيه كبير
جدوى وكذا فلاحظه لاشتراط
ما ذكره الله أعلم (قوله) وتضيق
تقيده الى قوله الا ان يشرق في
النهاية الا أنه غير بالاجرة بدل

لان القصد انه لا يدح من حيث ذاته فلا افتخار به شرعاً وهو مقدم على الافتخار به عرفاً والثاني نصح
بما بعد عرفاً منفراداً وان لم يكن منفراً شرعاً كما هو أول الباب في بحث الخطبة فاذ فقه هذا ما لا لا بدعى
وغيره هنا (و) الاصح (ان بعض الخصال لا يتأهل ببعض) فلا يكتفى بمعييب سلبية ذنبه ولا بحسبي
عفيف عريفة فاسقة ولا ناسي حريفة عفيفة ولا قن عفيف عالم حرة فاسقة ذنبه بل يكفي سعة النقص في
المنع من الكفاءة اذا انقضت لا تجبرها ولا تمنع التعزير بها (وليس له تزويج ائمه الصغرى ائمة) لانه مأثور
العتق قال الزركشي قد منع هذا في المراهق لانه شهوة اذ لا أعظم ما قيل فعله ليس زنا قيل وفعل
المجنون كذلك مع انهم جوزوا والنكاح الامة عند خوف العنت فهل كان المراهق كذلك انتهى وللتردد
بان وطء المجنون بشبهه وطء العاقل اثرًا ونسباً وغيرهما بخلاف وطء المراهق فلا جامع بينهما
وادعاء ان شهوته اذ لا أعظم ممنوع لانها شهوة كاذبة اذ لم تنشأ عن داع قوي وهو انعدام المني (وكذا)
معية) يعيب ثبت الخيار فلا يصح النكاح (على المذهب) لانه على خلاف القبطه وكذا انجاء
وتجوز ومنطوقة طرف في تحريم الام واعتمده الباقين والادعى ونقله عن خلائق من الائمة وانما يصح
تزويج المجنونة ممنوعاً عما كسر له كفؤ وليس اندار في نكاحها الا عليه اذ الحظ ثم العار وهنا
المصلحة لا رتب ويحتمل ما رتب ويحتمل بغيره فاحتط له اكثر (ويجوز) تزويجه (من لانه) كفاؤه
بعض الخصال في (الاصح) لان الرجل لا تعزير باستفراش من لا تكافئه على انه اذا بلغ ثبت له الخيار
كالمصرح به (فصل) في تزويج المجنور عليه (لا يزوج مجنون صغير) أي لا يجوز ولا يصح تزويجه
اذا لاحاجة اليه حالاً وبعد البلوغ لا بدري حاله بخلاف صغيره فقل فان الظاهر حاجته اليه بعده ونقل
ابن الرفعة عن ابن داود وأقره جواز تزويجه للصغرة وانما يتعفى في مراهق لانه في النظر كبالغ كالمصر
ثم رأت الزركشي ذكر أعظم منه فقتل قضية فوهم لا مجال لحاجة تعهده وخدشته فان الاحتياض
ان يقربها ان هذا في صغير لم يطلع على عورات النساء ما غير فيلحق بالبالي في جواز تزويجه لحاجة
المخدمة انتهى (وكذا) لا يزوج مجنون (كبير) أي بالتمام بغير المهر والنفقة (الاحاجة)
لشيء مما مر في بحث جوب تزويجه فيصير تزويجه ان أطلق جنونه كما مر ثم مع ما خرج به الاب فالجد
فالسُّلطان كولاية ما له واذا علم ان تزويجه بالحاجة (فواحدة) بحسب الاقتصار عليها لا بدافع
الحاجة بها وفرض احتياج كمنها نادر فلم يتركه للخدمة قد بدعها بقدر حاجته وكالمجنون مخجل
وهو من يعقله حلل واغضاه واسترخاه ولا يحتاج للنكاح غالباً ومغلوب على عقله نحو مرض
لم يتوقه فاقته منه (قوله) أي الاب فالجد (تزويج صغير عاقل) غير ممنوع (اكثر من واحدة)
ولو اربعان رأه مصلحة لانه من سعة النظر والشفقة ما يحمله على ان لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح
ويؤخذ من نظره للشفقة ان من منعوه من ابنة عداوة ظاهرة لا يفعل ذلك وهو نظير ما مر في المجرة
الا أن يفرق بان ولاية الجبار أقوى لثبوتها مع الرشد مع اقاعها لها بسببها فيا لا يكتفى بالخصاص
منه في الاشياء لان العظمة ليست بيدها فاحتيط لذلك باشتراط عدم ظهور عداوة بينهما وان كان اشتراط
الكفاءة قد يغني عنه بخلافه هنا وفي ولاية المال (ويزوج) جوازاً (المجنونة) ان أطلق جنونها
نظير ما مر (أب واجد) ان فقد الاب أو انتفى ولا يشبه (ان ظهرت مصلحة) كزيادة مهر وقضية
تقيده كغيره بالظهور انه لا يفتى في أصل المصلحة والظاهر خلافه أخذ مما مر في التصرف في مال
اليتيم الا أن يفرق بنحو ما تقرر (ولا تشتراط الحاجة) الا في الوجوب كما مر بخلاف المجنون لان تزويجه
بغيره (وسواء) في جواز تزويج الاب فالجد المجنونة للصحة (صغيرة وكبيرة وثيب وبكر) بلغت مجنونة

الظاهر (قول المتن) ولا تشتراط في قوله في الاصح في النهاية (قوله) بلغت مجنونة ظاهر الخلاف ولم يكن جنونها بسبب دواعي مجنونة

(قوله) ولا يصح إقرار وليه بنفسه
المطالع وتقييد ما يأتي أن الحكم هنا
كذلك وان قيل له الولي باذنه فليجبر
(قوله) وانما يصح إقرار المرأة أي
الشيئة كمر (قوله) النكاح باذنه
هل يشترط إذن الولي له لا لأن أخذنا
من قوله لجهة الخ أولا ويترك
بأنه يتعاطى في العقد الذي هو
المتصور بالذات لا بتعاطى في تابعه
الأذن ومن ثم أجزأ فيه السكوت
في بعض الصور ولم يجز النطق في
ذات في بعض الصور كالكتابة على
أصل (قوله) ويشترط إلى التنية
في النهاية (قوله) ثلاث وجبات الخ
يقضي أن لا يزوج بعد تطبيق
أمر اثنين يزوج بعد تطبيقين
وعليه فالفرق فليجبر (قوله)
ولا يعتد في أصله بخطه بعد ما هنا
أفتد (قوله) تليق به إلى قوله وقع
هنا في شرح الررض في النهاية
(قوله) الذي نكح بعنه في مالم يشك
بعنه بأن عينه قد رآ من جنس
فشك في ذمته بأزيد من ذلك القدر
من ذلك الجنس ولعل قياس ما ذكره
المصنف صحة النكاح بغير المثل من
الجنس المسمى سم أقول بقي ما لو لم
يعين له شيئا بالكتابة كان قال له أنك
فلانة أو من بني فلان ولم يتعرض
لصداق بالكتابة والذي يظهر فيها
أنه يصح بغير المثل أخذ ما يأتي في
قول المصنف ولو أطلق الإذن الخ
واسد قول الخشبي في الخ ليس في محله
فإنها عين المسألة الآتية في قول
المصنف ولو قال له انكح بأنك ولم
يعين الخ وقوله قياس الخ هو عين
قول الشارع في قياس ما في تلك أو
أزيد منه صح بغير المثل منه خلافاً لما في المصباح انتهى فليأمل

أوعاها ثم جئت لانه لا يرجي لها حالة تتأذن فيها الأب والجد لها ولاية الإيجاب في الجملة (فان لم يكن)
لصغيرة المحنونة (أب وجدهم تزوج في صغرها) ولو لم يظن أن الإيجاب لغيرهما ولا حاجة في الحال
(فان بلغت زوجها) ولولها (السلطان) الشامل لمن مر (في الأصم) كإبالي ما لها ويسن له مراجعة
أقاربها ولو غلبت وأقرب المحنونة فيما مر تطبيقاً لقولهم (العاقة) المارة بتصلها (لما لصحة)
كثفتة و يؤخذ من جعل هذا مثلاً للصحة أن القرض في من لها منق أو مال يغنيها عن الزوج والا كان
الانفاق حاجة أي حاجة (في الأصم) وسياً في أن الزوج ولو عمر بالزمنه ما خدمت الزوج والمر بضة
مطلعا وغيرهما أن خدمت في بيت أبيها ويرد النظر في المحنونة هل هي كالمر بضة أو لا ويترك الواجب
لا لخدمة المحنونة ولم يتدفع حاجتها إلا بالزواج اتجه أن السلطان تزوجها الحاجة لخدمة أن جعلناها
كالمر بضة أو أن كانت تقدم لوجوب خدمتها على الزوج كزوج المحنونة لحاجة الخدمة فيما مر بل
هذا أولى لو وب الخدمة هنا لا ثم وإذا رقت ثم فافتت لم تقتر قضية كلامه أن الوصي لا يزوج
وهو العمد لقصور ولا يتوجه به في السلطان (ومن حج عليه نفسه) كبلوغه فسبها والحج في هذا
معني دوامه وان اختلف جنسه فانه لا يتزوج لاشاءه أو طرقت تدير عليه بعد رشده ولا بد في هذا
من إنشاء حرم الأصم تصرفه وموته ~~نكاحه~~ كونه قلساً بانه لا يزوج مولته ولا ولاية الغير بتعاطى لها
مالم يتعاطى تصرف النفس (لا يستل نكاح) كيلا يفتي ماله في مؤنه ولا يصح إقرار وليه عليه به
ولا إقراره وحديث لم يأن له فيه وليه وانما يصح إقرار المرأة لانه يفيد ما ونكاحه بغيره (بل يشك)
بأن وليه أو قبل له الولي) النكاح باذنه لصحة عبارة فيه بعد أن الولي له وليه في الأول الأب لا الجد
فوصي إذن له في التزوج على ما في العزيرة ~~نكحته~~ ضعيف وان أشغال السبي وغيره في اعتماد وفي الثاني
الفاشي أو نائبه ويشترط حاجته للنكاح بخومام في المحنونة ولا يكتفي فيها بقوله بل لا بد من شوبها
في الخدمة وتظهر قرائن علمها في الشهوة ولا يزوج الواحدة فان كان مطلقاً فإن طلق بعد إقراره قبله
كأبوا طاهر ثلاث وجبات أو ثنتين وكذلك ثلاث ولو تزوج واحدة على الواحدة سري أمة فان
تغير منها أبلت ولا يزال على حليلة وان اتسع ماله نص عليه نعم يأتي هنا ممر في المحنونة والذي يتجه
أنه يتعين الأصم من التسري أو التزوج على الميراث التزوج بغير خصوصه لان التصنيبه أقوى منه التسري
* تنبيه * طاهر كلامه ههنا ان المطلق يسري وان تكررت طلاقه لغيره لكنهم ذكروا في الأعفاف
أن الأب اذا طلق لغيره أبداً زوجه أخرى وظاهره أنه لا فرق بين تكررت ذلك وعدمه فيمكن أن يقال
ينظره هنا ويصح الفرق بأن الأب قوى العقل فيدرك العذر على حقيقة غالباً وهذا ضاع عنه
فلا يعتد بان يتجمل ما ليس بعذر ذنبا نعم ان فرض ظهور العذر بقرائن قطعية عليه اتجه تساوي البابين
ويأتي ثم أنه اذا طلق لغيره عذراً ولو مر لا بد بل يسري فتجمل محبة هنا ويحتمل الفرق بأن المؤمن تم على
الغير فضيق على الأب أكثر منه على السفيرة لان المؤمن من ماله (فان أدنله) الولي (وعين امرأة)
يلقب به دون المهر (لم يشك غيرهما) فان فعل لم يصح ولو بدون مهر العنة بخلاف ما لو عين مهر انكح
بأن يعينه أو انقص لانه تابع (ويشكها) أي العنة (بغير المثل) لانه الميراث الشرعي (أو أقل)
منه لان فيه رتقابه (فان زاد عليه فاشهر بوجهة النكاح بغير المثل) أي بقدره (من المسمى)
الذي نكح بعنه المأذون له في النكاح منه ويلغو ما زاد لانه تبرع من سفيرة وقال ابن الصباغ القياس
بطلان المسمى جيعه لانهم لم ترض الا بجمعه وترجع بغير المثل أي من بعد البلذ في ذمته واعتقده
البلقيني وأراد أن يفسر عليه ~~نكاح~~ كالحال له بالزاد الآتي فربما وقع الغرض بما حمله ان تصرف
الولي وقع للغير كونه مخالفاً للشرع والمصلحة فبطل المسمى من أمهه والسفيرة هنا تصرف لنفسه

(قوله) لم تأذن بدونه تارعه تيمنا
واسكن (قوله) التي صفة ما شر
وتزله في ولي الصبي لا يظهر وجه
التدبير فان ما ذكرنا في في الولي في
المسائل الثلاثة فلتأمل (قوله)
لا امتناع في قوله وقول الزركشي
في انها لا تؤول وان كانت الزوجة
ضحية في قوله واسكنها باكثر من
ألف (قوله) صح بهر المثل هل هو
على ظاهره وعليه فما الترخيب
هذا وامر والمراد به صح بشد من
المسي فيه تنوزر فليحرر (قوله)
او بأقل الخ تطويل بلا طائل
وخلاصة او بأقل من ألف وهو مهر
مثلا او أقل صح بالمسي او أكثر صح
بهر المثل وقوله هنا أيضا صح بهر
المثل باقي فيه نظير ما مر فتذكر
(قوله) وأما قبول السفيه فقارنه مانع
الخ قد يقال وقبول الولي لمواليه
أيضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير
المأذون فيها شرعا قد يقال ان
كانت لزيادة المذكورة كبيرة
وفعلها عالمها وامتناعها فهو
مسلوب الولاية بحيث ذولس الكلام
فيه والافلا مانع اذ محقق قبول الولي
للسفيه لا تتوقف الاعلى انه وقد
وجدته اذن صحح وأما كون
النكاح بغير المثل فحكم آخر
لا تتوقف عليه صحة النكاح بخلاف
نكاح السفيه فيما ذكرناه وقد
على اذن الولي ولم يوجد اذن صح
لربطه بنسبته نعم قد يقال ويؤخذ
بما قرر انه لو قال اسكن واحمل
الصدائق انما ولم يجعل الحلة
الثانية قيد الاول صح بهر المثل
فليحرر والله اعلم (قوله) لانه لا مأذون
الى التنبيه في النهاية

وهو عاك ان بعد بهر المثل فاذا زاد بطل في الزائد كسر ليا عشترا كغير اذن شريكه باقي في الصداق
ان دل عليه لطفه بنوق مهر المثل او اسكن مولته القاصرة او التي لم تأذن بدونه قد سد المسعى وصح النكاح
بهر المثل في الذم من تعد البلد فيوافق ما عفا في ولي السفيه ووقع هنيا في شرح الروض صحته بقدره
من المسعى في هذه الثلاثة وفيه نظر واضع لا يقرر في ولي السفيه الا في في ولي الصغير ان ذلك لا يأتي
في الاخيرين لان الفرض فيهما ان يكون مهر المثل الا ان أر يد من جنس المسعى (ولو قال له اسكن
بألف ولم يعين امرأته اسكن بالأقل من ألف ومهر مثاها) لا امتناع الزيادة على اذن الولي وعلى مهر
النكاح فاذ اسكن امرأته بألف وهو ما واهر مثاها وانقص عنه صح بهر المثل او بأقل من ألف من
منه خلافا لابن الصباغ ولغا الزائد وان كانت الزوجة سقيمة كايصرح به كلامهم وان خافته الاذرى
وغيره ووجه بأنه مجموع من الزائد فخرج للزائد الترخيب وان لم يرض به المرأة من أصل النسيئة فوجب
قد مهر المثل من المسعى فيهما حيثما تخطت ان أعطوا كلامهما حكمها واسكنها باكثر من ألف
بطل النكاح ان نقص الألف عن مهر مثاها تعذر صحته بالمسي وبهر المثل لان كلامهما أن يد من
المأذون فيه والاصح بهر المثل لانه أقل من المأذون فيه او مساو له أو بأقل من ألف والالف مهر مثاها
او أقل صح بالمسي لانه أقل من مهر المثل او أكثر صح بهر المثل ان نكح باكثر منه والاف بالمسي اما اذا عين
له قدر امرأته كاسكن فلانة بألف فان كان ألف مهر مثاها او أقل فنكحها به او بأقل منه صح بالمسي
لانه لم يتخلف الاذن بما يرضه او باكثر منه لغا الزائد في الاولى زيادته على مهر المثل وانعقد به
لما اقتضى للأذن فيه وبطل النكاح في الثانية لتعذر بالمسي وبهر المثل لان كلامهما أن يد من المأذون
فيه نظير ما مر او أكثر منه فالأذن باطل من أصله وقول الزركشي كالاذرى القياس صحته بهر المثل
كالمقابل له في الزيادة عليه ريثان قبول الولي وقع مشتملا على أمرين مختلفين الحكم لا رابط لاحدهما
بالآخر فاعطس كاحكمه وهو صحة النكاح اذ لا مانع له وبطلان المسعى لوجود مانعه وهو الزيادة على
مهر المثل وأما قبول السفيه فقارنه مانع من صحته وهو انتفاء الاذن المجوز له من أصله ولا يقال بصحة
في قدر مهر المثل لاسم انشافي رد كلام ابن الصباغ ولما يأتي في بما شئت (ولو أطلق الاذن)
بان قال اسكن ولم يعين امرأته لا ندرا (فلا صح صحته) لان له مردا كقَالَ (وبنكح بهر المثل) لانه
المأذون فيه شرعا او بأقل منه فان زاد لغا الزائد (من تلق به) من حيث المصرف الى المثل فلو نكح
من يستغرق مهر مثاها ماله لم يصح النكاح باختاره الامام وقطع به الغزالي انتفاء المصلحة فيه
خلافا لالاسنوي ويظهر انه لم يستغرق وكان الشاغل ناهيا بالنسبة اليه عرفا كان كالمتغرق
ولو زوج الولي المجنون بهذه لم يصح على الوجه لا اعتبار الخاصة فيه كالسفيه وهي تدفع
بدون هذه بخلاف تزوج المجنون العاقل فانه منوط بالمصلحة في طين الولي وقد تظهر في نكاحها
ومن ثم جاز له ان يزوجه أربع كمره تنبه بقولي لا انتفاء المصلحة فيه تبع فيه شرح النكاح ولا نافية
قوله في شرح الروض تبعا للروضة عن الامام والغزالي لم يصح بل يتقيد بالمصلحة قال الزركشي ولان
ان الاستغراق لا ينافي بالمصلحة فانه قد يكتفون كوابا والمهر مولا انتهى وذلك لان انتفاء المصلحة
في هذه الصورة هو الغالب فلا يلزم لهذا الامر السادر على ان النظر للكسب في المستقبل بعد خروج
ما فيه بعد وكذا التأجيل لانه يصدد الحلول والاحتياج فباع في المصلحة من أصاها الكسب الذي يتبعه
النظر لقرائن حاله الغالبة فان شهدت باطراره لنكاحها بخصوصها مع عدم تأثره بقصد ما يد مع
النكاح والا فلا وقال له اسكن من شئت بما شئت لم يصح لانه رفع العجز بالكلية فيطل الاذن من
أصله ومن ثم بطلت فيه تفرق الصفة وليس لسفيه اذنه في نكاحه توكل فيه لان عجزه لم يرفع الا عن

مباشرته (فان قيل له ولية اشتراط ذنبه في الاصح) لما مر من صحة عبارته هنا (ويقبل) له (بغير
المثل فاقول) كاشراء له (فان زاد صرح النكاح بغير المثل) ولغت الزيادة لانه ليس أهلا للتبرع وبطل المسمى
من أصله كما مر تأصبا بغيره (وفي قول يطل) النكاح كما لو اشترى لها أكثر من غن المثل ويوجب
بأنه يلزم من بطلان الثمن بطلان البيع اذ لا مر له بخلاف النكاح (ولو نكح السفينة) السابق
وهو المحجور عليه (بلاذن) من وليه الشامل لها كما عند فقد الأصل او امتناعه وان تعذرت
مراجعة السلطان (فيما لم) نكاحه لانهاء عبارته فيفترق بينهما قال ابن الرفعة هذا الذي لم يذنبه
الى خوف العنت والأفلاص صحة نكاحه كما مر أنه لا ولي لها بل أولى (فان وطئ) منكوخته
الرشيده المختارة (لم يلزمه شيء) أي حد قطعا للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر بظاهره ولو بعد فلت
الحجر وان لم تعلم سفهه لانهما مقصود ترك البحث مع كونها سلطنة على وضعها بخلافه بالهنا بعد فلت الحجر
عنه كما نص عليه في الام واعتمد به بخلاف صغيرة ومحتوية ومزوجة بالأجبار وإنما
فيجب مهر المثل اذ لا يصح تسلطهن ومن ثم لو كلفت بعد العقد وعلت سفهه ومكته مطاوعا لم يجب لها
شي كما هو ظاهر وكذا سقمه حالة الوطء فيجب لها مهر المثل أيضا كما في المصنف وان علقت الفساد
وطاوعته واعترض بالاعتداد بآذان السفينة في التلاف البدني ولهذا القول سفهه لآخر اقطعه بدي قطعه
هدر ورد بان البضع مقوم بالمال شرعا ابتداء فلم يكن لانهما مع سفهها دخل فيه بخلاف نحو البذل
(وقيل) يلزمه (مهر المثل) لثلاثي الوطء مع مقابل (وقيل) يلزمه (أقل مقل) حذرا
من الخلو المذكور (ومن حجر عليه بفسل مع نكاحه) كما قدمه في النفس وأعادته هنا لو طئناه بعده
وذلك الحق بصبره وله ذمة (ومؤمن النكاح في كسبه لا في ما مع) لتعلق حق الغرماء مع اختياره
لا حداشا بخلاف الولد المتجدد فان لم يكن له كسب ففي ذمته ولها الفسخ بأعساره بشرطه وبخبرها
ان جعلت فلسه ضعيف (ونكاح عبيد) ولو مدبرا ومبعضا ومكاتب ومعتقاة بصفة
(بلاذن سيده) ولو أثنى (بالحل) للعجز عليه وللغير الصحيح أي ما لم يملك تزوج بغير إذن سيده
فهو عاهر وقول الأذرى يستثنى من ذلك ما لو منعه سيد مفرقه لما كرى اجباره فأمره فامتنع فاذن له
الحاكم أو زوجه فانه يصح جزما كما لو غسل الولي فيه نظرا لانه ان أراد صحته على مذهب ذلك الحاكم
لم يصح الاستثناء أو على مذهبها فلا وجه له وأقهر ما تقر بان الموقوف كله أو بعضه على جهة تبذر
تزوج به واذ اطل لعدم الأذن تعلق مهر المثل بذهمة فقط وبجهان محله في غير نحو الصغيرة والأقل
برقة نظير ما مر في السفينة ثم رأيت الأذرى بجهه وجزم الأنوار كالامام في بطله أمة غير مائة أيضا
تعلقه بقرينة مقال الزركشي وغيره بل بذهمة (و) نكاحه (بذنه) أي السيد الرشيد غير
المحرم نظقا ولو أثنى بكرا (صح) لمفهوم الحجر (وله الحلاق الأذن) فينكح حره أو أمة مباده
وغيرها نعم السيد منعه من الخروج لها بخلاف لمن وهم فيه (وله تقيده بأمرأة) معنة
(أو قبله أو ولد أو بعدل عما اذن فيه) والأصل وان كان مهر العدول لها أقل من مهر المنة ثم
لو قدر له مهر افزاد أو ادعى مهر المثل عند الحلاق بحت الزادة ولم يذمه فبصح بها اذا عتق
لان له ذمة بصحة خلاف ما مر في السفينة وبؤخذ منه ان الكلام في العبد الرشيد ومحل ما ذكر في صورة
التقدير ان لم يذنبه عن الزادة والأصل النكاح لانه غير ماذن فيه حينئذ ولا يحتاج الى اذن في الرجعة
بخلاف إعادة البائس ولو نكح فاسدا نسكح صحيحا بلا انشاء اذن لان الفاسد لم يتناول له الاذن الأول
ورجوعه عن الأذن كرجوع الموكل وكذا ولي السفينة كما هو ظاهر (والأظهر انه ليس للسيد اجبار عبيده
على النكاح) صغيرا كان أو كبيرا باسراقه السابقة لانه لم يذمه مالا كالكتابة واقتضى كلامهما

(قوله) يا من من المثل لم لا يبال
ان مرده عن المثل (قوله) للعجز
عليه الى المثل في النهاية (قوله)
نرفعها كما قد يقال ان وجد من
الحاكم المرفوع اليه حكم بالامس
بالنكاح او بغيره النكاح بعد
وتوجه فلا استثناء واضع على
مذهبنا أيضا والاخرج على ان
نصرفها كما كحل هو حكم ولا ان
قلنا انه حكم فكذلك الأفلاوجه
للاستثناء فاقول (قوله) وقال
الزركشي عبارتها وان قال (قوله)
فينكح في قول المتن والأظهر في
النهاية (قوله) باسراقه
المكاتب والمبعض فثبت ان فيها
الخلاص وقال صاحب الفتاوى
لا يجبران قطعا

في مواضع ترجع مقابلته في الصغير والحال الاسوي فيه وانما أجبر الابن الصغير لانه قدير تعين
المصلحة له حيثما الواجب عليه رعايتها (ولا عكسه) أي لا يجبر السيد على نكاح قته باقامه
السابقة أيضا اذا طلبه منه في الاظهر لانه يشوش عليه مقاسد الملك وفوائده كتزوج الامه
(وله اجبار أمته) التي يملك جميعها ولم يتعلق بها حق لازم على النكاح لكن من يكافئها
في جميع مالم والاب يصح تغيير رعايتها له اجبارها على رقيق ودق السب اذا نسب لها واذا صاح
بها فلانها لا تكف ولو لمعساو لزمها ثم كنتم على الاصع عند المتولي لان الغرض الاصل من الشراء المال
ومن النكاح التمتع (بأي صفة كانت) لان النكاح يرد على منافع البضع وهي ملكه ولا تستفاد
بغيرها ونفتها بخلاف العبد اما المبيعة والصكابة فلا يجبرهما كما لا يجبرانه وماله ليس للراهن
تزوج مروه من زهرها الا من مرتهن ومثلها جانية تعلق برقتها مال وهو معسر والاصع وكان اختيارا
للدين وانما يصح البيع حينئذ لانه مذوق للرقبة وصح العتق لتشوف الشارع اليه وكذلك لا يجوز
لفلس تزوج أمته بغير اذن الغرماء ولا السيد تزوج أمته بتجارة عامل قرائنه بغير اذنه لانه ينقص قيمتها
فينقص ربه العامل وان لم يظهر ربه ربح او تجارة فتمت المأذون له المدين بغير اذنه واذن الغرماء (مان طلبت)
منه أن تزوجها (لم يلزمه تزويجها) مطبقا للنقص قيمتها ولقوات استمتاعه من تحل له (وقبل ان حرمت
عليه) مؤبد والحق به ما اذا كان امرأة (لزمه) اجابته بتصنيها لها (واذا تزوجها) أي
الامة سيدها (فالاصع انما يملك بالولاية) لان التصرف فيما يملك استمضاء هو ينقله الى الراعي انما يكون
بحكم الملك كاستمضاء المنافع ونقلها بالاجارة (فزوج) على الاول مبعض أمته خلافا للبعوى كأمه
و (مسلم أمته الكافرة) التي تحل من قن وحركتي بخلاف المرتدة اذا تحل بحال ونحو الجوسية
والوثنية على أحد وجهين ربحه بعضهم لانه لا يملك الاستمتاع بهما والاوجه مخرجها الجلال البقيتي
وشراح الحاوي بل نص عليه الشافعي رضي الله عنه انه يزوجه ما ~~ب~~ كافر من اواخر باع على حمله
الاقى عن السبكي ترجيح خلافه كزوج محرمه بغير رضاء وان لم يكن له عليها ولا يمين جهة أخرى
خلافا لما وهم فيه شارح أمته الكافر فلا تزوج أمته المسلمة على ما مر لانه ممنوع من كل تصرف فيها
الا اذ لا ملكه عنها (وفاسق) أمته كما يجرها (ومكاتب) كآية صحيحة أمته لكن باذن سيده وليس
للسيد الاستقلال بتزويجها كعبد (ولا تزوج ولي عبد) موليه من (صبي) ومجنون وسفيه ذكر
وأثنى لعدم المصلحة فيه بانتطاع كسبه عنه ولم ينظر والى انهار بما تظهر مع تزويجه لندرة (وتزوج)
ولي النكاح والمال وهو الالب فالجدة السلطان (أمته) اجبارا الى تزويجها الولي بتدريكه
(في الاصع) اذا ظهرت الغبطة فيه اكتسابا للظهر والنفقة نعم لابد من اذن السفه في نكاح
أمته وخرج بولسها أمته صغيرة عاقلة تب فلا تزوج وأمته صغيرة مجنونة فلا تزوجها السلطان
ولا يجبر الولي على نكاح امه المتولى

باب ما يجرم من النكاح

بيان لما أي النكاح المحرم لانه لا يعارض كالأحرام وحيث نساوت هذه الترجمة ترجمة الرضة وأصلها
سباب موانع النكاح ومنها اختلاف الجنس فلا يصح لانسى نكاح جنسه وعكسه كما عليه أكثر المتأخرين
خلافا للجمهور وآخرين لان الله تعالى امتن علينا بجعل الأزواج من أنفسنا لئيم السكن المأوى والتأنس
بها وذلك يستلزم ما ذكره الالفات ذلك الامتنان وفي حديث فيه ان لهيعة وحديثه حسن نبى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن وعلى الشافعي سائر احكام النكاح لكن بالنسبة
للانس فقط فيما يظهر لانهم وان كانوا بشر وعشربتنا اجماعا معلوم ان الدين بالضرورة لا كاللادري

(قوله) التي تملك الى قول المتناهن
في النهاية (قوله) الامن مرتهن
او من غيره باذنه كما هو واضح ثم
رأيت التصريح به في الغنى (قوله)
يجوز لفلس أى يجوز وعليه بفلس
(قوله) ولي النكاح قد يقال يصدق
على ابن عم وصبي على بنت عمه
ويجيب بأن النقص وان يكون ولا يته
لها من جهة واحدة
(باب ما يجرم من النكاح)*

تفاسير كمالهم فهم ظاهر كلام ائمتنا العبر في الانبياء ان اختلف مقلدها وتعارض مرادها
ولم يتفرع لخالها بما يتقادد الزوج لان الزوجة تفكر ان يعبري ذلك هناك امكس فان قلت ماذا كفيها
اذا اختلف اعتقادها فرأى كل الطوع هي حرمة انها عتكه فانها ما بان في مسائل التدين ان له
الطلب وعليها الحرب قلت لا فانها لان ذلك كمالهم فهم ظاهر يحرمها عليه
في اعتقادها ما بان لا يحرمها عليه في اعتقادها ما بان في اعتقادها ما بان في اعتقادها ما بان
فترأيت ما بان بذلك أو بصريحه وهو ما في قواعد الركني من ان للزوج عرجا الحنفي منجز وخته
الحنفية من تناول نبيد يعتقد ابحاثه رعايته لقله انتهى فان قلت لا تأنيده لان معهما من ذلك لا يلزم
عليه ارتكاب ما عرجا في اعتقادها خلاف غرور وعنف شافعية بعد انقطاع الحيف وقبل الغسل
قلت **فيها** حيث اعتبر اعتقاده فحرم عليها فلا حرج فيه حتى في اعتقادها والكلام
في نحو التمتع وما يحصل بفعل النشور والتقدير الثاني لكل التمتع لا في ما بعد ذلك مما يترتب عليه
شرها الذي لا يتحمل ككونه مالكا عس الكبير لم يغير بدسها وهي شافعية يمنع من ذلك لانه
لا حاجة اليه مع هولاء اياته (قائده) الجن اجسامه واثباته أي يغلب عليهم ذلك فهم
مركبون من العناصر الاربعه كاللأنك على قول وقيل ارواح مجردة وقيل نفوس شرية
مفارقة عن أبدانها وعلى كل فهم عقول وفهم وقد روى عن الشكلي بالشكل مختلفة وعلى الأعمال
الشاقفة في أسرع زمن ومع خبرنا من ثلاثة أئسفان ذوا حققة بطرونهم وأجيات وآخرون يقولون
ويظنون وينوزعون في قدرتهم على الشكلي باستلزامهم رفع الثقة من شأن أي ولولده يتحمل انه جني
تشكلي و يرد بان انه تعالى تشكلي لهذه الامة بعضهم اعان ان يقع ما يؤذي مثل ذلك المرتب عليه
الريبة في الدين ورفع الثقة بهما وغيره فاستحال شرعا الاستلزام المذكور قال الشافعي رضي الله عنه
ومن زعم انهم ردت شهادته وعز لخالفته القرآن وكان المصنف أخذ منه قوله من منع
التفضيل بين الانبياء عز لخالفته القرآن وحل بعضهم كلام الشافعي على زاعم رؤيته صورهم التي
خلقها وعليها وما عرفت البياض الحنفي تفسير قل أوحى بنومامر قال وفيه دليل على انه
صلى الله عليه وسلم لما رآهم ولم يقرأ عليهم وإنما اتفق حضورهم في بعض أوقات قرائته فسمعوا
فأخبره الله تعالى بذلك انتهى وكذا لم يطع على الأحاديث الصحيحة الكثيرة المرحلة رؤيته
صلى الله عليه وسلم لهم وقرائتهم عليهم وسؤالهم منه الزادهم ولداهم على كفيات مختلفة
لا يسقط عنهما ككتابه من نحو إقامة الجمعة أو فرض الكفارات بفعلهم لما رآهم وان أرسل اليهم
صلى الله عليه وسلم وكانوا شرع اجماعا وروايتهم في تشكركم لهم تكليف اختصاصها لانهم
تفاسيلها وما بان في الاجراء غير واحد عليهم بعض الأحكام كاعتقاد الجمعة معهم ومعناها
امامهم والجمهور على ان مؤتمنهم يشايرون ويدخلون الخوة في خيفة والبيت لا يدخلونها
وقولهم الجائدين النصارى العاقل في رد على انه نقل عن في خيفة انه أخذ دخولهم من قوله تعالى
ليطمعن ان يسرق منهم ولا جان ومنهنا غريز ذلك وهو ما مودع والتغيره وأسباب ما يدقروا عن رضاء
ومهاجر ولاية النساء محرمت عليكم أمهاتكم من آية الاحزاب وبنات عمك أي آخرها وأخضرنا ط
للقرابة لا يحرم جميع من تجلته ما بعد اولد العمومة وولد الخوة في غيرة الامهات أي نكاحهن
وكذا جميع ما بان اذ لا عان لا توصف بحل ولا حرجه على الاصع وقبل التقدير وطوئهم فيجذب
ملوكه المحرم على هذا اذ لا شبهة بعد النص على تحريم الطود دون الأول والخلاف في غير الام
فهي بدو طوئها اتفاقا اذ لا تتصور وطوؤها هي ملوكه حاصل ما ذكره الركني وفيه نظر ظاهر

الح فيه شبه مصادر فقام له
اعتقاده (قوله) قلت تمكينها
(قوله) في اعتقادهما الظاهر في

لان الاجماع على تحريم الوطء مطلقا المعلوم ضرورة بمنزلة النص عليه بل أقوى وقد صرحوا بنحو الحذف مع ذلك فاقضى ضعف ذلك التعرّيع كما أطلقه في الامم التي تصومون لها كالكتاب (وكل من ولدك أو ولدت من ولدك) وهي الجنة من الجهتين وان علت (فهي أمك) حقيقة عند عدم الواسطة ومجازا عند وجودها على الجمع وحرمة أزاؤه صلى الله عليه وسلم لكونهن أمهات المؤمنين في الاحترام فهي أمومة غير ملحق فيه (والنساء) ولو احتمل لا كالتحريم باللعان ومن ثم لو اكدت بنفسه طفته ومع النفي لا ثبت لها من أحكام النسب سوى تحريم نكاحها على الأوجه سواء في تحريمه أو علم دخوله بأهها أم لا ومن غير بقوله وان لم يدخل بها أم أراد ذلك اذ لو علم عدم دخوله بها لم يلحقه فلا يحتاج لنفي (وكل من ولدتها أو ولدت من ولدها) وان سئل (فهي بنتك) حقيقة ومجازا نظير ما مر (قلت والخلافة من) ماء (زناها تحل له) لانها أجنبية عنه لا ثبت لها نوارث ولا غير من أحد أحكام النسب وقيل نعم ان أخبرني كعبي وقت نزوله بأنها من مائه ويرى بان الشارع قطع نسبتها عنه كما تقرر فلا نظر لكونها من مائه فاحتمل كعبية بكونه نكاحا للخلاف فيها (ويعبر على المرأة) وعلى سائر محارمها (ولدها من زنا والله أعلم) اجابا لانه بعضها وانفصل منها انسانا لا كذلك التي من ثم اجتمعوا على ان يرثوه ان تضع فرق البقيتي بأنه علم تصرف الشارع في نسبة الولد للواطي فلم ينشأ الابحتماح أو شبهة لا لاوطوءة بل الحقيقة بها في الكل (والاحوات) من جهة أو بلك أو أحدهما نعم لو زوجه الحماكم مجبولة ثم استخفها أو به بشرطه ولم يصدق هو ثبتت أخوة نكاحه وبقي محاسنه نص عليه وبه تدف بخلافه جمع فيه وبين جرى على الأول العبادي وكذا القاضي حرة أو لو اؤنس لئان من شكك في أخوته في الإسلام غير هذا ولو اباها ثم تحل له وكذا لو استحق زوجته المحرم الجنون والاصغر ولم يصدق هو بعد كماله على ما فيه مما يثبت في شرح الارشاد فراجع (ويثبت الأخوة والاخوان وسفلان والعمات والحالات وكل من هي أخت ذكر ولدك) وان علان من جهة الأب أو الأم سواء أخته لا أو بها أو أحدهما (فمكتك أو أخت التي ولدتك) وان علت من جهة الأب أو الأم سواء أختها لا أو بها أو أحدهما (فمكتك) وعلم بما مر ان الاخضر من هذا كله ان يقال يحرم كل قربة بالامادخل في ولد العمومة والخطوة (وتحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضا) أي كالحرم بالنسب للنصر على الامهات والاحوات في الآية ولغير المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية ما يحرم من الولادة (وكل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو) أرضعت (من ولدك) ولو بواسطة (أو ولدت مرضعتك أو) ولدت أو أرضعت (ذا) أي صاحب (لها) شرعا كتمليل المرضعة الذي لا يولد وان ولدت بواسطة (فام رضاع وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرضعة بالنسبة لابن فرعون ولو رضاعا ونسبها كذلك وان سفلت بنت رضاع والمرضعة بلن أباها وأمك ولو رضاعا ومولود واحد هما رضاعا أخت رضاعا وبنت ولد المرضعة أو الفضل نسبيا أو رضاعا وان سفلت ومرضعة بلن أخيك أو أختك ونسبها نسبيا أو رضاعا وان سفلت وبنت ولد أرضعته أمك أو ارتضع بلن أباك نسبيا أو رضاعا وان سفلت بنت أمك أو أخت رضاعا فلي أرضعته وأخت أصلها نسبيا أو رضاعا ومرضعة بلن أصل نسبيا أو رضاعا عمر رضاع أو خاتمه (ولا تحرم عليك من أرضعت اخاك) أو اختك أو اخا محرم أم اخيك نسبيا لانها امك أو موطوءة عليك (و) لان من أرضعت (تأفلكت) أي ولدك لانها كانت قبلها أجنبية عنك وحرمت امه نسبيا لانها بنت امك أو موطوءة من (ولام مرضعة ولدك) كذلك وهي نسبيا امك أو موطوءة (وبنتها) أي المرضعة كذلك وهي نسبيا ابنة ابنة

(قوله) كما أطلقه في الامم كضعف ما أطلقه في مسألة الام انه بعد بوطها اتفاقا والقصد تشبيهه بالتفرع بالانطلاق في مطلق الضعف لا تنظر به في انه من مقتضى ما تقدم (قوله) لنكاحها أي مطلقا وان اؤم منبذعة غيرها عاجا اذا أخبرني الخ (قوله) وان ولدت أو أرضعته بواسطة كهم وظاهر فكان ينبغي زيادة هذا ايضا لئلا يمسح (قوله) وبنتها كذلك أي ولو رضاعا (قوله) أو الفعل نسبيا أو رضاعا يجعل ان يكون جميعا لبنت ولد المرضعة اوله وأمه وأهو الانسب (قوله) أو اختك وبنتها فيه نظير ما تقدم ذكره والتأمل في كلامه يبين لك تداعل بعض الانساب

فعلم ان هذه الاربع لا تستثنى من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لما علمت ان سبب انتفاء
 التحريم عنهن رضاعا انتفاعية المحرمة نسبيا فلذا لم يستثنها كالحتمية فاستثنوا هيا في كلام غيرهم
 صوري وزيد عليها أم العم وأم العمة وأم الخالة وأخ الابن فهو لا يرضع ما يحرم من نسبها
 لارضاعا لا يقرر وصورة الأخيرة امرأة لها ابن ارضع من اجنبية ذات ابن فلها ~~نكاح~~ أخا لها
 رضاعا وان حرم نسبيا لكونه ابنا أو ابن زوجها وهي من هذه الحينة غير أم الاخ المذكورة في المتن
 (ولا) يحرم عليك أيضا (أخت أخيك) الذي من النسب او الرضاع (نسب ولا رضاع) متعلق
 باخت بديل قوله (وهي) نسبا (أخت أخيك لا يملكه) بان كان لام أخيك لا يملكه من
 غير أمك (وعكسه) أي أخت أخيك لا يملكه لأمك بان كان لأخي أخيك لا يملكه من غير أمك
 ورضاعا أخت أخيك لأب أو أم رضاعا بان ارضعتهما اجنبية عنك * فرع * ادعت امه اخته
 رضاعا فان كان قبل ان يملكها حرمت عليه وكذا بعده وقبل التمكن بل وبعد تمكن مع خصوص
 كها هو ظاهر بخلافه بعد تمكن معتبرا لان ادعت غاطا وانسبانا أخذت ما في الروضة قبل الصداق
 ان الزوجة لو ادعت ذلك قبل قولها بالنسبة لتخليفه على نفيه أي ان نكل حلفت وانقصر النكاح
 وبخلاف ما لو ادعت انها اخته نسبيا وقررت بان النسب لا يثبت بقول النساء بخلاف الرضاع فكذا
 التحريم به يؤيده اطلاق الروضة وغيرها ان امه لو منعتها وقالت وطئني نحويك قبل قوله بنيه
 لان الأصل عدم وطئته انتهى فهذا مثل النسب يجامع ان كذا لا يثبت بقول النساء فلا يثبت بقولها
 بخلاف الرضاع وهذا المذكور من الروضة وغيرها الشامل لما اذا مكته أولا ندفع الحاق بعضهم
 دهرى وطئ نحويك بالارضاع في تفصيله المذكور (ويحرم) عليك المصاهرة (زوجة من ولدت)
 وان سفل من نسب او رضاع (او ولدك) وان علا (من نسب او رضاع) قوله تعالى وحلائل امناكم
 الذين من اصلا بكم ومنطوق خبر يحرم من الرضاع السابق يعين حمل من اصلا بكم على انه لاخراج
 زوجة المتبني دون ابن الرضاع لقوله تعالى ولا تشكوا امامكم آباؤكم من النساء (و) يحرم عليك
 (امهات زوجتكم) أي النسب أو الرضاع ولو اطفلة طلقتهما وان هلون وان لم تدخل بها لطلاق
 قوله تعالى وامهات نسائكم وحكمته اتلاء الزوج بمكاتها والخلوة بها الترتيب امر الزوجة فحرمت
 كساقتهما بنفس العقد ليمكن من ذلك ولا كذلك البنت نعم بشرط حيث لا وطئ صحة العقد
 لان الفاسد لا حرمة له عالم بنشأ عنه وطئ واستدخال لانه حينئذ وطئ مشبهة واستدخال وهو محرم
 كإبائي (وكذا) بانها أي زوجتك ولو بواسطة سواء بنات ابها وبنات بنتها وان سفلن (ان دخلت بها)
 بان وطئتها في حياتها ولو في الفروان كان العقد فاسدا وكذا ان استدخلت ماء لا المحترمة في حال
 نزوله وادخله اذ هو كالوطئ في اكثر احكامه في هذا الباب وغيره لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم
 من نسائكم اللاتي دخلتم بهن الآية ولم يعد دخلتم لامهات نسائكم ايضا وان اقتضت قاعدة الشافعي
 من رجوع الوصف ونحوه لساير ما تقدمه لان محله ان يتحد العامل وهو هنا يختلف اذ عامل نسائك
 الاولى الانصاف والسنة حرف الجبر ولا تنظر في ذلك لاتحاد عملهما خلافا للزكريا لان اختلاف
 العامل بديل على استقلال ككل بحكم ويجوز الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كها هو واضح
 وذكر المحرر للغالب فلا مضموم له * تنبيه * لم ينزلوا الموت هشامزة لوطئ بخلافه في الارث يقرر
 المهر بوجه بان التنزيل هنا يلزم عليه ان العقد محرم وهو خلاف النص ولا كذلك ثم لئن فيه
 على ان الموت موجب للارث والتقرر بوسره من جهة المعنى ان المطلوب من البنت وحلت لوطئ وتواضعه
 فليحرمه اما هو من جنسه في الام لا مكانه وعدلوا عن ذلك في الاتهام لاسم والمقصود فيها المال

(قوله) أي النسب والارضاع كذا
 في أصله رحمه الله والنسب يبدأ
 الرأى انما هو الوطئ أو طئ أمك (قوله)
 يلزم عليه ان العقد لا ينافي وجه
 الزوج

ولا جنس له الامر فيه على مقرر لوجه الذي هو العقد وهو الموت او الوطء المؤكد لذات الموجب
 (ومن وطئ امرأة) حبة وهو واطع (علا) ولو في الدبر وان كانت محرمة عليه ابدأ كما يأتي عن اصل
 الزوجة (حرم عليه امهاتها وابنائها وحرم على آباءه وابنائهم) اجماعاً وثبتت هنا المحرمية ايضا
 (وكذا) الحبة (الموطوءة) ولو في الدبر (شبهة) اجماعاً ايضا لكن لا يثبت بها محرمة لعدم الاحتياج
 اليها ثم اعتبر هنا في تحريم المصاهرة في حقوق النسب وجوب العدة ان تكون سنة (في حقها)
 كان وطئها بفاسد نكاح وكظمها لحليلته وكونها مشتركة او امة فرعه وكظمها بجهة قال بها لم يعتد
 بخلافه وان علمت (قيل او) توجد شبهة في (حقها) كان طئها حليلها او كان بها تخوف نوم وان علم
 فعل هذا بانها قامت الشبهة أثرت نعم التعريف في المهرشبهة فقط ومنها ان وطئاً في نكاح بالاولى وان اعتقدت
 التحريم فليست مستثناة خلافاً لليلقيين لاهل ان معتقد تحريمه لا يعد للشبهة ولا اثر لوطه خشي لا احتمال
 زاداً ما يلجأ به اوفيه * تنبيه * مران الاستدخال كالوطء بشرط احترامه حال الانزال ثم حال الاستدخال
 بان يكون لها شبهة فيه وحينئذ فيشكل تأثير وطئه شبهته وحده الا ان يعاب بقوة الوطء وابائه
 في حالة الوطء تعارض شبهته وتعددها فقلت شبهته لانها اقوى ليكونا اخرجت ماء عن السفاح حال
 وصوله للرحم ونحو لا تعارض حال الادخال فاعلمها بغير متع وبذلك قولهم لا يثبت بالاستدخال
 بشرطه الا بالنسب والمصاهرة والعدة وكذا الرجعة على المختد بخلاف نحو الاحصان والتحليل وغير
 المحترم كما نزلنا الزوج لا يثبت بشئ وقال البقوي ثبت قياساً على من وطئ زوجته بظن ان يرقى
 بها وذكروا بان هذا الوطء ليس برافق بنفس الامر بخلاف ذلك مستلثا لقوة ذلك الاشكال اعتمد بعضهم
 ما ليس بمعتد وهو انه لا يشترط الاحترام في حالة الانزال واستدل بقول غيره بولأول في زوجته
 فسادت بنته فثبتت منه لحقة الولد وكذا لو مضع كره بغير بعد انزالها فاستحب بها اجنبية فثبت
 منه انتهى * تنبيه آخر * افاق جمع متقدم من حرمة وطء الشبهة وغيرهم حله وكلاهما محظوران
 زاد اريد شبهة المحل كالشتر كقهر حرام اجماعاً وشبهة الطريق كان قال بحله بمجتهد بقصد ان قد وصف
 بالحل والافيا لحرمة انفاقهما بل اجماعاً ايضا وشبهة الفاعل كان طئها لحليلته فهذا اقل وهو غير
 مكلف انفاقاً ومن ثم حكى الاجماع على عدم اثمه واذا انتفى تكليفه انتفى وصف فعله بالحل والحرمة
 وهذا محمل قولهم وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة (لا انزى بها) فلا يثبت له الا لاحد من
 أسوأها وفروعه حرمة مصاهرة بالزنا الحقيقي بخلافه من نحو مجنون او مصكره عليه الله تعالى
 امتن على عبادته بالنسب والصهر لانه لا حرمة له (وليس مباشرة) بسبب مباح كفأخذة (شبهة)
 كوطء في الاظهر) لانها لا توجب عدة فكذلك لا توجب حرمة قال الزركشي ويرد عليه لمس الأب امة
 ابنه فانما تحرم له من الشبهة في ملكه بخلاف لس الزوجة ذكره الامام انتهى وفيه نظر بل الذي
 دل عليه كلامهم انه لا يحرم الاوطء (ولو اختلطت بمحرم) نسباً أو رضاعاً او مصاهرة او محرمة بسبب
 آخر كعائنا او تزوج منهم من تكاف وضبط المتن بالضم وتشديد الراء ليشمل ذلك (نسوة قرية كثيرة)
 بان كرس غير محصورات (نكح) ان شاء (مهن) وان قدر ولو بسهولة على متينة المطل مطلقاً خلافاً
 للسبي رخصة لمن الله تعالى وحكمة ذلك انه لو لم يقع ذلك ربما انسده عليه باب النكاح فانه
 وان سافر لبلد لا من مسافرتها الها وشكك الى ان بقي محصور على ما رجحه الرواية وعليه فلا يخالفه
 ترجيحهم في الاواني انه يأخذ الى لقاء واحدة لان النكاح يحتاج له اكثر من غيره وأما الفرق بان ذاك
 يكفي فيه الظن فساح المظنون مع القدرة على التيقن بخلافه هنا فغير صحيح لما تقرر من حل المشكوك
 فيها مع وجود الدواني محل يقيناً وبأن في محضه بالتحليل وانقضاء عذتها وان ظن كذبها ومرفى حيث

(قوله) نعم الى التنبيه في النهاية
 (قوله) قال الزركشي ويرد عليه الى
 المتن في النهاية (قوله) وان قدر
 ولو الى قوله ومرفى النهاية

الصيغة ماله تعالى بذلك على انزاله بقين اختلاط المحرم بالنكاح منهن يضعف التقيد بالمحسورات
ويشوى القياس على الاواني وعدم النظر للاحتياط بالذكور انهم ان اراد بالظن المثبت ثم والى هنا
الثاني على الاجتهاد قربت صحة ذلك الفرق (لا محسورات) فلا يشك منهن فان فعل بطل احتياطها
للاضمار مع عدم الشقة في اجتماعها بخلاف الاول ولا يدخل للاجتهاد هنا ثم لو تبين صفة مجزئة
كسواد نكح غير ذات السواد مطلقا ~~صكها~~ هو واضح واجتنبها ان انحصرت ثم ما عرده بمجرد
النظر كالالف غير محصور ومسهل كالعشرين بل المائة كالمسحوق في باب الامان وذكر في الانوار
هنا محصور و بينهما واسطى تلقى باحدهما بالظن وما يشك فيه يستفي في القلب قاله الغزالي والذي
رجحه الاذرى الحریم عند الشك لان من الشروط العلم بجلها واعتراض بقولهم لو زوج أمة موروثة
لما احتياها فيان ماتا وتزوجت زوجة المفقود فبان متصا مع ومرا فيه في فصل الصيغة ويبحث
الاذرى على السبكي في عشرين مثلام محارمه اختلطن بغير محصور ~~لوقسم~~ لو قسم عليهن صار ما يخص
كل ام من محصورا حرمة النكاح منهن نظرا لهذا التوزيع وخالفهما ابن العاد نظرا للبيعة وقال ان الحل
ظاهر كلام الاصحاب وهو كقول خلاطين زعم ان كلامه لوجه له ولو اختلطن زوجته باجنبايات لم يعز
وطء واحدة منهن مطلقا لان الوطء انما يساوي بالعقد دون الاحتداد (ولو طرأ مؤبد بتعزيم) يفتح
الباء فهو من اضافة الصفة للوصف وتكررها (على نكاح قطعه كوطء زوجة أبيه) بالباء
او النون كقطعه ما ينقطع (شبهة) وكوطء الزوج أم أو بنت زوجته بشبهة فينسخ النكاح الحاقا
للدوام بالابتداء لانه معنى بوجوب تعزيم بما يؤد اطلاقا قطع كارتضاع وبهذا يتبع انه لا فرق بين كون
الوطء متعزما مالا والوطء غيرهما فلو وهى بنت أخيه أو خالته التي تحت ولده شبهة حرمت على ولده أبدا
كما يصرح به قول أصل الرزقة ولو لم يأت أمته المحرمة عليه نسب أو رضاع فان قلنا لا يجب الحدادى
وهو الاصح ثبت المصاهرة فتقول غير واحد لا تنحرم كما قاله ابن الحداد ومن تبعه ضعف وزعم
ان المتن يفيد ليس في محله بل يصدق بالحرم وغيره لان المصاهرة التي اثبتها الشيخان مؤبد بتعزيم طرأ
بوطء الاب المحرمه على نكاحها فقطعه وحرمتها أبدا على ابنه لانها موطوءة أبيه ولقد بالغ بعضهم
في رد كلام ابن الحداد فقال هو خيال باطل ومن تبعه غفل عما تقرر عن الشيخين وخرج نكاح
طروقه على ملك عين كوطء أب جارية ابنة فاتها وان حرمت به على الابن أبدا لا ينقطع به ملكه حيث
لا احتساب ولا شيء عليه بمجرد تعزيمها لبقاء المالقة ومجرد الحل هنا غير متقوم (ويجزم جمع المرأة
وأختها وعمتها وأختها من رضاع أو نسب) ولو بواسطة لابن أو أب أو أم أو أمة أو دود أو مالا لآلة في
الاختين ولغير الصبح في الباقي وحكمة ذلك كفيه أنه يؤدى الى قطعية الرحم وان نسبت بذلك فان
الطبع يتغير ونسبها من يعزم جميعها بكل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع يحرم نكاحهما ولو قدرت
احدهما ذلك كفرج بالقرابة والرضاع المصاهرة فيحل الجمع بين امرأة أو أم أو بنت زوجها أو زوجة
ولها اذلا رحم منها تحت قطعه والمالك فيحل الجمع بين امرأة وأمتها بان يتزوجها بشرطها الآتى
ثم يتزوج سيدة أو يكون قنا وان حرمت كل بتدبير كورد الاخرى العبد لا يشك سيدة والسيد
لا يشك أمه ويحل الجير أيضا بين بنت الرجل وبيته وبين المرأة وربيعة زوجها من امرأة أخرى
وبن أمت الرجل من أمه وأخته من أمه اذا انتمز المأثمة بينهما بتدبير ~~صكورة~~ احدهما
(فان جمع) بين نحو أختين (بعقد) واحد (طل) النكاحان اذلا صريح (أو) يعقدن باقى هنا ماضى
في نكاح اثنين فان وقعا معا وعرف سبق ولم تعين سابقة لم يجز معرفتهما الوجه السابق والبيعة بطلا
أو وقعا (مربتا) وعرفت السابقة ولم تسر (فالثاني) هو الباطل ان مع الاول لان الجمع حصل به

(قوله) فلا يشك منهن الى قوله
(ويبحث الاذرى في النهاية) (قوله)
صار منهن كذا الخ يؤخذ من هنا
غيره الاقدام عليه وتحتكم بالظن
ظاهرا فان تبين بعد ذلك انه غير
محصور تبين البتة والاسم الحكم
بالظن وبالله اعلم (قوله) لم يعز وطء
يؤخذ انه لو اراد العقد على واحدة
منهن لم يتبع وهو ظاهر (قوله)
هو الباطل الى المتن في النهاية

فان نسبت ورجعت معرتها وجب التوقف حتى تبين والاوجه انه لا يحتاج لفتح الحاكم وانما لو أراد
 العقد على احدهما امتنع حتى يطلق الاخرى بان لا احتمال انها الزوجة فهل الاخرى يشتمان غير
 مشقة عليه في ذلك وجه اما اذا فسد الاول فالثاني هو الصحيح سواء اعلم بذلك ام لا خلافا لما وردى ومن
 ثم تعقبه الروايات بقوله وعندى. نعمد نكاح الثانية بكل حال غايته انه هل لهذا العقد وهل النكاح
 حلال بعد ذلك * تنبيه * باتى ما ذكر في جمع اكثر من اربع وفيما اذا نكح عشرة في اربعة عقود
 اربعها واثلاثا وتنتزح واحدة ويحل السابق فوطئ بعضهم ومات فيؤخذ من التركة مسمى اربع
 لان في نكاحه اربع عاقدات يجب مهرهن وان لم يدخل بهن ومهر مثل من دخل بهن لا احتمال
 انهن من الزائدات على تلك الاربع وما أخذ للدخول بهن يدفع لهن ولا ريب بوجوب مهرهن وبين
 الورثة الى البيان او العلم ولذلك تنزع طوبل في الروضة وغيرها فراجعها (ومن حرم جمعها
 بنكاح) كاختين (حرم جمعها) في الوطء بلك) لانه اذا حرم العقد فالوطء أولى لانه أقوى ولان التقاطع
 فيه اكثر (لما حكمها) اجماعا لان الملك قد يقصد به غير الوطء ولهذا جاز له ملك نحو اخته
 (فان وطئ) في فرج واضع او دبر ولو مكراها او اجلا (واحدة) غير محرمة عليه بخوضه وان طئها
 قبل له وظاهر كلامه ان الاستدخال هنا ليس كالوطء وهو محرم (حرم الاخرى حتى يحرم الاولى) لا يجوز
 للامتناع الجمع المنهى عنه ولا يؤثر وطؤها وان حبست على الواحدة تحريم الاولى اذا حرم لا يجوز
 الخلا ثم الاخر يحصل بمنزلة الملك (كبيع) وفي نسخ بيع وهي اوسع ولولبعضا ان الزنا وشروط
 الخيارات لا تشتري وهبة ولولبعضا مع قبضها ذاته (او) بمنزلة الحل نحو (نكاح او كونه)
 صحيحة لا يتقاع الحل فان عاذهن الاولى بنكاح او طلاق قبل وطء الثانية تحريم في وطء اتيها ما شاء
 بعد استبراء العادة ان ارادها او بعد وطئها لم يطاق العادة حتى يحرم الاخرى وعلم بحرامها لم لو كانت
 وبنتها حرمت احدهما ما دبر بالوطء الاخرى (لا حبس واحرام) وتعود مرة واحدة لانها اسباب عارضة
 قريبة الزوال (وكذا ذاربن) مقبوض (في الجمع) لبقاء الحل واذا نكح المرء (ولو لمسها)
 أى امرأه وطئها لم لا (ثم نكح انتها) او عمتها او خالتها الحرة والامة بشرطه (او عكس) أى
 نكح امرأته ثم نكح نحو اختها أو شقارت الملك والنكاح (حلت المنكحة دونها) لان فراش النكاح
 أقوى للعقد الولد فيه بالامكان ولا يجمعهما الحل للغير بخلاف فراش النكاح فها (والعبد) ولو مبعضا
 (امرأتان) لاجتماع النكاح عليه ولانه على النصف من الحر (وللعمر اربع فقط) للغير الصحيح انه
 صلى الله عليه وسلم قال لمن أسلم على اكثر من اربع أمسك اربعها وافرقت سائرهن وكان حكمه
 هذا لعدم واقفته لا خلاط البدن الاربعة المتولدة عنها انواع الشهوة المستوفاة غالبا بمن قال ابن عبد
 السلام كانت شريرة موسى تحال النساء من غير حصر اصلها الرجال وشريرة موسى صلى الله عليه وسلم
 تمنع غير الواحدة اصلها النساء فاعت شريرة نساء صلى الله عليه وسلم مصالحة النوع وقد تعين
 الواحدة كحرم في نكاح السفه والخنوع (فان نكح) الحر (خمس) او اكثر (معاطلن) أى
 نكاحهن الا من مرج ومن ثم لو كان فنه من يحرم جمعها بطل فيه فقط وصع في الباقيات ان كان
 اربعها فاق او نحو مجوسية او ملانة او مائة بطل فيها فقط كذلك (او امرأتها فالحامسة) هي التي
 يطل فيها وباتى هنا امر في جمع نحو الاختين من بشرة الاقسام وكلام المهورى ومقاله وباتى نظير
 ذلك في جمع العبد الاثنا عشر (وتحل الاخت) ونحوها (والخامسة) للحر والثالثة لغيره (في عدة
 بائن) لانها اجنبية منه (لاربعية) ومخالفة عن الاسلام ومرة نكح بعد وطء قبل انقضاء العدة
 لانها في حكم الزوجات (واذا طلق) قبل الوطء او بعده (الحرثا والاعبد) ولو مبعضا (طنتين)

(قوله) اربع عاقدات في حصول
 البين فيما ذكره نظر فلينال ثم
 رأيت الفاضل المحشي انه على ذلك
 (قول المتن) ومن حرم الى قول المتن
 بشرط الانتشار في النكاح لا ما ياتي
 التسه عليه (قوله) على الواحدة
 عاقدتها فيما يظهر

وكل فتاحند الشاة والا كان غلقت بعقته شئت له الثالثة (لم تحمل له) تلك المطلقة (حتى تنكح) زوجها
غيره ولو كان صبيا حرا فلا أوبعد بالغا عاقلا كان أو مجنونا بالنون أو صبيا أو ذميا في ذميمة لكن
ان طوى في نكاح لو تزافوا النسا انزراهم عليه وكالذي تنحو المجوسى كافي الرضة لا يمكن نزع
فيه بان الكافي لا تغل له فهو مجوسية وقضيت ان نحو المجوسى لا تغل له كانه وقد يجاب بان كلام
الروضة مخرج من اجل ذلك فتصا به مقالة لا تزده عليه (وتغيب) قيل ينبغي فتح اوله لشغل ما لو زلت
عليه أى وانتهى فصد هما واحترز بذلك محالوشم وبني لفاعا فانه ان كان فوقه أوهم اشتراط
فعلها وانتهى أوهم اشتراط فعله (بقيلها حشنة) ولومع نوم ولومعها معز وال بكارتها ولو غوراء
على العقد وان اتى على الحشفة خرقه مكسفة ولم ينزل أو قارنها نحو حوض أو صوم أو عدة شبهة
عرفت بعد نكاحه ثم باقى في محب العنة انكاره غير الغوراء لم يزل لرقه الذكر كان وطشا
كلاما وان هذا صريح في اجرائه في التحليل وما نقل عن ابن السبب من الاكتفاء بالعقد بقدر صحة
عنه بخالف للاجماع فلا يجوز تقليده ولا الحكم به وقض قضاء القاضي به وأحسن قول جمع
من اصحاب الحنفية ان هذا قول رأس المعتزلة بشر الريسى وانه بخالف للاجماع وان من أنشأ به
فعله لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ولبعض الحنفية ما يخالف بعض ذلك وهو زلة منه كسبته
للشافي ذلك فلا يغتبره (أو قدرها) من فاقدها الذى يراد تعذيبه فالبقرة بقدر حشنة التى كانت
دون حشفة غيره كحمار أول الغسل المعلوم منه ان ما أوجب دخوله الفسل أجزأ عنها ولا فلاو يطبقها
وتقتضى عذتها لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره أو يوطؤها للغير المتفق عليه حتى تدفق عسلته
ويذوق عسلته وهى عند الشافعى وجهور الفقهاء الجامع لغير أحد والنسائي انه صلى الله عليه
وسلم فصرها به سمي بذلك تشبيها بالغسل بجماع اللذة أى بافتراق المظنة واكتفى بالحشفة لا نامة
الاحكام بها ناصا في الغسل وقياسا في غيره لانها الآلة الحساسة وليس الا تذاد الابها وقيس
بالجر غيره وشرع تغير اعران الثلاث وخرج تنكح وطه السيد بالملك بل واشترائها المطلق لم يغل له
وبقيها وطه البر بقدرها أقل منه كبهض حشفة السلم وكذا خال التى (بشرط الانتشار) بالفعل
وان قل أو أهين بنوا صريح وقول السبكي لم يشترطه بالفعل أحد بل الشرط سلامته من نحو عنة
وشل رقه بانه الصريح مذهبا ودليلا وليس انما وطه توقف تأثيره على الانتشار سوى هذا (وحصة
النكاح) فلا يؤثر فساد وان وقع وطه فيه لان النكاح فى الآية لا يتناوله ومن ثم لو حلف لا ينكح لم يحث به
وانما الحلق بالوطى فيه النسب ووجبت العدة لان المداغمها على مجرد الشبهة وان لم يوجد
نكاح أصلا لعدم اختلاله فلا يكتفى وطه مرة أحد هما وفى عدة طلاق رجعى بان استدخلت
ماه وان راجع أو أسلم المرتبة (وكونه يمكن جماعه) أى يشوق اليه منه هادقا أى فى غير المراهق
(لا طلاقا) وان اقتصد ذكره كما يصرح به المتن وغيره لانه لا أهلية فيه لكونه عيلة ومثله الذمى بان
سبب سببه وقد يؤخذ منه ما ذكره في شرح الارشاد ان من اشبهى طبعه حائل كما يقتضى الوضوء
بسه ومن لا فلا واما ما اقتضاه كلام غير التذمى من ان المراد به غير المراهق وهو من لم يشرب البلوغ
فبعد من عبارة المتن وغيره فان قلت لم يضب بالتمييز فقط قلت لان التمييز غير منظور اليه هلالان
المجنون محال مع عدم تمييزه فليط من من شأنه ان يتأهل للوطه وهو من مر وانما انحلت لطفه لا يمكن
جماعها جماعا مع تمكن جماعه لان التفرع المشروع لاجله التحليل يحصل به دون حكمه كما هو واضح فالذم
قياسه عليه (على المذهب فمن) أى الانتشار وابتدعه (ولو تنكح) مرد التحليل (بشرط)
ولها وما وافقته هو أو حكمه في صاب العقد (انه اذا طوى طلق أو) انه اذا طوى (بان) منه

(قوله) ينبغي فتح اوله عبارتها بفتح
اولها الخ (قوله) نعم باقى في محب
الجنة الى المتن ليس في النهاية
(قوله) كما هو أول الغسل من هنا
الى ويطبقها ليس في النهاية
(قوله) لا نامة الاحكام بها ناصا
اكثر الاحكام بها الخ (قوله)
بالفعل كذا في القى والنهاية

(أو) انه اذا اولئ (فلا مكلج) بينهما او نحو ذلك (بطل) التكاح لما نفاة الشرط فنه لقمعى
 القعدوى ذلك حل الحديث الصحيح فمن اقول الحلل والحلل له وعليه يجعل أيضا ما وقع في الأنوار انه يحرم
 على الحلل استدعاء الخليل (وفي التطبيق قول) انه لا يضر شرطه كالموت بشرطه ان لا يتزوج
 عليها ويحاي بان هذا شرط شئ خارج عن التكاح لا ينافي ذاته الموضوع هو لها فسد دون العقد
 بخلاف شرط الطلاق يخرج بشرط ذلك اضماره فلا يؤثر وان توأمتا عليه قبل العقد لكنه مكروه
 لان كل ما لو صرح به اطل بكرة اضماره كأيض عليه ويكره تزوج من ادعت الخليل زمن امكانه
 ولم يقع في قلبه صدقها وان كذبها وزوج هبته في التكاح او الوطء وان صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه
 مهر أو نصفه ما لم ينضم لتكذيبه في أصل التكاح تكذيب الولي والشهود كما في الروضة خلافا للزركشي
 والبلقيني وان نقله عن الزاز وغيره نعم في التهذيب لو كذبها الزوج والشهود حلت ولا يرد ذلك على
 الروضة لانه لما منع عند تكذيب الثلاثة دون اثنين منهم ومما انه يقبل اقرارها بالتكاح بان صدقها
 وان كذبها الولي والشهود ولو انكر الطلاق صدق ما لم يعلم الأول كذبه وانما قبل قولها في الخليل
 مع ظن الزوج كذبها لما نكران العبرة في العقود بقول أربابها وانه لا عبرة بالظن اذا لم يكن له مستند شرعى
 وقد غلط المصنف كالأمام المخالف في هذا ولكن انصره الاذرى والحال ولو كذبها ثم رجع قبل
 كافتى به الفصالح ومما انتهى أفرت لها كبر وجع معين لم يقبلها في فراقه الاينة وفي الجواهر لو اذخرته
 بالخليل ثم رجعت فان كان قبل المذلول يعنى قبل العقد لم يخل أو بعد لم يرتفع ولو اعترف الثاني بالاساية
 وانكر تمام المخل أو اضاف في الحادى لو غلب زوجته ثم رجع وزعم ومما حل لا ختمه ~~صاحبه~~ بخلاف
 ما لو غلبت زوجته وأختها رجعت وزعمت ومما لم يخل له انتهى وكان الفرق انه عاقبة صدق بخلاف
 الأخت * تنبيه * ظاهر ما تقرر ان اطلقها بقول قولها بلا عين وهو ظاهر وقول شيخنا جيبنا بحمل
 على ما لو تزوجته فرفضها فاض فادعت الخليل الممكن فخطف هي حينئذ ويمكنه منها وكذا انقضائه
 العقد ومما أول فصل لا تزوج امرأة نفسها ماله تعلق بها هنا * (فصل) * في نكاح من فيها راق
 وتوايه (لا يشك من ملكها) ولو مستولدة ومكاتبه (أو) يملك بعضها) تناقض ~~اصحاب~~ المالك
 المالك والنكاح اذا ملك لا يقتضى نحو قسم وطلاق وملك زوجة لنفسها لكنه أقوى لانه ملكه الرقية
 والمنفعة قسبت وسقط النكاح الاضعف اذا يقتضى ملك أحدهما بل ان يقع شئ خاص نعم فرائض
 النكاح أقوى كالمهر على ان ترجع هناك بين عينين وهما بين وصى عين فأنقض الفرق ومما كذا مكاتبه
 كما لو كته له عبد ما بقي عليه درهم وكذا اهل كذا فرعه المورث لانه يلزمه اعاقفه بخلاف العسر ويجوز
 للمرأة تزوج عبد فرعه ماله لانه يلزمه اعاقفها كإنا بى (ولو ملك) هو أو مكاتبه لا فرعه لان نكاح السيد
 بمال مكاتبه أقوى منه بمال فرعه (زوجته او بعضها) ملكا تاما (بطل نكاحه) لما تقرر انه
 أضعف وانما لم تنسخ اجارة عين بشرائها لانه لا منافضة بين ملك العين والمنفعة أو مال لم يتم كما استترها
 بشرط الخساره فانه يفسد نكاحه كانه الماوردى من ظاهر النص والزوابى عن ظاهر
 المذهب وأقره في المجموع واقتدوه وان قال الامام والغزالي المشهور خلافه لكن ما زعموا المشهور
 هو الوجه من حيث المعنى اذ لا نسلم ضعف المالك كيف هو بأخذ فوائد السيد وبإباحه وطءه من حيث
 المالك كالمهر ما يصفه فيه حتى يمنع الانقضاء وقد يجاب بان المالك هنا طارى على ثابت محقق
 فلا بد من تمام سببه حتى يقوى على رفع ذلك الثابت وبلا انقضاء في زمن الخيار زال السبب فضعف
 المسبب عن ازالة ذلك وبهذا فارق حل الوطء وملك الفوائد كضمانه وجود السبب والمسبب
 عند وجودهما لا غير وكذا في عكسه الذى تضمنه قوله (ولا تشك) المرأة (من ملكه أو بعضه)

(قوله) انه لا يضر شرطه الى التنبيه
 في النهاية
 * (فصل لا يشك) *
 (قوله) في نكاح الى قوله المورث
 في النهاية

ملكاً تاماً تضاداً **حكما** هما هنا أيضاً لأنها تطالبه بالسفر للشرق لأنه عبدها وهو يطالبها بالعرب
 لأنماز وجته وعند تعدد الجمع بسط الضعف كما مر وخرج من تملكه عبداً بها أو أنها أفضل لها
 سكاها على العقد خلافاً لاني زرعاً وليس **كك** كزوج الأب أمه لشمه لا عاقبنا لأنماز مجرد
 استحقاق الثقة في مال الأب والابن لا نظر إليه ومن ثم نسك الولد أمه (والحر) كله (أمغره)
 ويلحقها فيها يظهر حره ولدها رقيق بان أوصى لرجل بمجمل أمة وانما فاعتهما الوارث كلاً آخر
 الوصية بالنساق بمجا فيه (الأشروط) أربعة بل أكثر أحدها (ان لا يكون تحت حرة)
 أو أمة (تصلح للاستتاع) نص الآية ومن قبل لا حاجة لهذا الشرط مع قوله وان تحاف زنا وردياً تأخذ
كك كثيراً من تحتها صالحة لذلك وهو يحاف الزنا فاحتج للتصريح بما لم يكن أحدهما عن الآخر
 فالأحسن التعليل بان وجودها أبلغ من استطاعة طولها المانع نص الآية والتقيدها بالمحصنات
 أي الحرار المؤمنات للغالب ان السلم انما يرغب في حرة مسلمة خرج بالحركة العبد والمبعض فله نكاح
 الأمة لان اوراق ولده غير عيب (قيل ولا غير صالحة) للاستتاع ليعيب خياراً وهم لغوم
 النهى السابق ولانه يمكنه الاستغناء طوعاً ماذون الفرج وتضعفه هذا كالجهم ومن زاده عنده جميع
 وقال آخرون ان أصله بشر لذلك وآخرون ان الذي فيه خلافه والحق ان عبارة تحتج (و) ثانياً
 (ان يحجز) بكسر الجيم على الافصح (عن حرة) ولو كسبه بان لم يفضل عمه أمه فرعه الذي يلزمه
 اعاقه عملاً لا باع في العطرة فيها يظهور ما في جهر مثلها وقد طلبته ولم ترض الابزادة عليه وان قلت
 وقدر عليها ثم لو وجد حرة أو أمة لم يرض سبها بالأنكس من مهر مثل تلك الحرة ولم ترض هذه
 الحرة الانما طلبه السيد لم يقل له الأمة أخذ من الذهب لقدرة على ان يشكم بصادقها حرة وان كان
 أكثر من مهر الحرة كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر فانه مع منافاة الكلام بعد مغبونا بانه على
 مهر مثل الحرة ولا بعد مغبونا في الأمة اذا اعتبر في مهر مثلها خسة السيد وشرفه وقد يقتضى شرف
 السيد ان يكون مهر أمته بقدر مهر حر آخر فالوجه انه لا اعتبار بذلك (تصلح) للاستتاع وهل المراد
 بصلاحيته هنا وفيها امر باعتبار طبعه او باعتبار العرف **كك** محل للنظر فيه مجال وتثليلهم
 للصالحين عن تحتهم وطناً ولا لاجب عيب خيار ولا حرمة ولا زنا ولا غلبة ولا معتد بريح الشافعي
 ان اراد باحتمال الطوع ولو توفا يعلم ان المخيرة صالحة تمنع الأمة لتوقع شفاها ثم رأيت بعضهم يثبته
 ويبحث منع **كك** أمة مخيرة قال الشيخ وطها شرا عاقل لا تدفع لمسا حاته وفي التام هذين الجيشين
 نظر ظاهر فالوجه النظر فيها للعادة الزاهرة فلا تمنع الأمة ولا تمنع نكاحها ما تقرر ولانه لا احتياط
 فيه ما به يفرق بين هذا وعدم نظرها في خيار النكاح وايضاً الفسخ تحتها له ومن ثم لم يلحقوا
 بأسياب الخسة الأتمة غيرهما مع وجود المعنى فيه زاده (قيل أولاً تصلح) نظرها مع ولدهم حصول
 الصالحة هنا لانما جرى في الروضة في هذه على ما هنا أو أطلق الخلاف ثم لم يربح منه شيئاً **تس**
 ما تقرر من اطلاق المعتدة هو ما وقع في كلام شارح **كك** في مفهومه تفصيل هو ان الرجعية
 والمختلفة عن الاسلام والمرددة بعد الوطء كالزوجة كلاً آخر نفاً لا لئلا على الأمة قبل انقضاء العدة
 وان وجدت فيه شروطها والبائس تحول في عذبتها الأمة كذا تها وأربسوا ومثلها الموطوءة
 بشبهة ومن ثم قال شيخنا هنا ولا معتدة عن غيره أي بخلاف المعتدة منه فان فيها التفصيل السابق
 (فالوقر على) حرة غائبة حلت له أمة ان لحقه مشقة ظاهرة) وهي ما ينسب فمحلها في طلب زوجه
 الى مجاوزة الحد (في قصدها أو خاف زنا) بالاعتبار الاتي (مده) أي مدتها وقصدها والام تحل له

(قوله) عملاً لا باع بين البائس في عا
 (قوله) للاستتاع في قوله ثم رأيت
 في النهاية (قوله) ولانه لا احتياط
 فيه يمنع في الأول بل الاحتياط مع
 المخيرة الأمة كذا قاله المحشي ولك
 ان تقول المراد بالاحتياط أتمه
 من الوقوع في الزنا فها قلنا
 (قوله) ولعدم حصول الصالحة قد
 نبال الأولى النكحة فتأمل ثم
 رأيت المحشي أشار إليه وعبارة
 لعل الأولى المرأة أو الحرة فتأمل
 (قوله) والبائس تحول في عذبتها قد
 نبال الكلام في الحرة المحجوز عنها
 لافي التي تحتها وحينئذ فالعقدة
 البائس منه أو لو لم يشبهه منه
 تتحلان له فليس عاجزاً عن حرة تصلح
 وحينئذ فمختر قول شيخ الاسلام
 ولا معتدة بل لا فائدة ان العقد
 من التمسك بل أو يوطء بشبهة وهي
 منه ما لم يوطء أو يوطء بشبهة وهي
 صالحة أو يجبي أو يتخوه وهي في
 حكم الزوجة فتأمل (قوله) وهي
 الى القول ولو لو وجد في النهاية

ولزمه السفراها ان أمكن انتباهها معه لبلده والا فكعدم كايحتمه الزكشي لان في تكلفه التعريب
 أعظم مشقة ولا يلزمه قبول مهروأمة للثمة * تنبيه * أطلقوا ان غيبة الزوجة او المال بيع نكاح
 الامة والاول مشكل بما تقر فرمين قدر على من يتزوجها بالسفر اليها فينبغي ان ساقى فيها تفصيلها
 والثاني مشكل بذلك التفصيل أيضا وبما عرف في قسم الصدقات من الفرق بين المرحلتين ودونهما
 وقد يفرق بان الطمع في حصول حرمة بالها بخفض العنت وبان ما هنا يحتاج له أكثر خسة من الزنا
 * فرع * في الوسيط للنفلس نكاح الامة وحده ان الرفعة على غير المحجور عليه قال لان المحجور عليه
 منهم في دعواه خوف الزنا لاجل الغرماء انتهى ويؤخذ منه ان هذا بالنسبة للظاهر وانما تدخل له
 بالها العجز وهو ظاهر (ولو وجد حرة) ترضى (بموجب) ولم يجد المهر وهو متوقع القدرة عليه
 عند الحمل ولو من جهة ظاهرة كما اقتضاه الملاحقهم (أوبدون مهر مثل) وهو يتجده (فلا يصح حل
 أمة في الأولى) لانه قد لا يتجدد فاعترضته مشقولة وانما وجب شرعاً ما غطى ذلك كسرى في التيمم
 لان الغالب في المأه انه تأخه بقدر على غنائه من غير كبير مشقة بخلاف المهر وايضا فهو يحتاج
 مع ذلك كافاً آخر كنفقة وكمسرة الفرض انه معسر فلم يجمع عليه بين ذلك كله ولا يكف يبيع ما يبيع
 في الفطرة كما علم مما قدمته آنفاً ومنه ما روي عنه من مسكنه وخادمه الذي يحتاج اليه ولو أمة
 لا تحل أو لا تصح وما اقتضته عبارة الرافضة فيها محمول على من لا يحتاجها لخدمة نعم بجمعه في نحو خادم
 أو مسكن نفيس قدر على بيعه وتخصيص خادم أو مسكن لأن في ومهر حرة انه يلزمه أخذ اعماهم ثم
 (دون الثانية) لا اعتداد بالساحة في المهر فلازمة بخلاف الساحة به كله لانه لم يعد معه لزومه له ولو أمة
 ولا نظرك كما اقتضاه كلامهم لانها قد تستزله بأساطله ان وطئ لئلا التي لا تحل حينئذ (و) ثالثها
 (أن يخاف) ولو خشي (زنا) بان وقوعه لا على التدوير بأن تغلب شهوة فتقوا بخلاف من غلبت
 تقوا وأمرو به في الساحة منه واعتدلا وذلك لقوله تعالى ذلك ان خشي العنت منكم أي الزنا أو أمله
 المشقة الشديدة سمي به الزنا لانه سبها بالحد واللعاب والمرعى عندنا كما في البحر ومعه فلو غلبه من أمة
 بعينها لقوة ميله اليها لم تحل له اذا وجد الطول قال شارح بل وان فقد وهو ظاهر ومن ثم قال شيخنا
 والوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه يقتضي جواز نكاحها عند فقد الطول فثبت اعتبار عموم
 العنت مع ان وجود الطول كاف في المنع من نكاحها ولا اعتبار بعثته لانه داء تهيج البطالة وإزالة
 الفكر وكمن ابتلي به وزال عنه ولاستحالة الزنا المحبوب دون مقدمته منه قال جمع متقدمون لا تحل له
 الامة نظراً للأول لوروجه بعض المحققين وآخرون تحل له نظراً للثاني ويجري ذلك في العنتين نظراً
 الى بعد وقوع الزنا منه لعدم غلبة شهوة فالقول القاضى انها لا تحل له مبني على الأول ويحتمل ان
 عبد السلام جعلها للمسوح لتعذر لحوق الولد به وكأنه نظر الى ان خوف الزنا أو المقدمان انما غلبا نظرا
 عند امكان لحوق الولد به وفيه ما فيه وما المانع ان ينظر الى ان نكاحها ناقص مطلقاً فيشترط
 الاضطرار اليه بخوف الزنا أو مقدمته وان لم يخطئه الولد وأطلق القاضي ان الخنونا بالنون لا يزوج
 أمه واعترضه شارح بان الواجبه انه اذا أعسر وخيف عليه العنت تزوجها وليس لمن توفرت
 فيه شروط نكاح الامة نكاح أمه صغيرة لا توهاً أو رقاً ولانه لا يأن من به العنت ويؤخذ منه
 ان غير هؤلاء ممن لا يصح كذلك (فال) كان معه مال لا يشد به على حرة (وأمكنه تسر) شرأ
 صالحة للاستمتاع به بان قدر عليها بمن مثلاً فاضلاً عما مر (فلا خوف) من الزنا حينئذ فلا تحل له الامة
 (في الجمع) لانه العنت به فلا حاجة لارقاق ولده فان كانت جليكة فمكذلاً لا طعاماً (و) رابعها
 (اسلامها) ويجوز زوجه فلا يحل لاسلم نكاح أمة كآية لقوله تعالى من قياتكم المؤمنات ولا جفاح

(قوله) التعريب الانساب التعريب
 (قوله) والاول مشكل عبارتها
 ولا يشك الاول (قوله) والثاني
 مشكل عبارتها ولا الثاني (قوله)
 وقد يفرق عبارتها لان المكان الفرق
 (قوله) ولم يجد المهر الى قوله ورجه
 بعض المحققين في النهاية (قوله)
 لا اعتبار بالساحة وهو الحكم كذلك
 به تأملاً جداً فهل الحكم كذلك
 أخذاً بخلافهم أو لا أخذاً من تعليل
 مشقة الدون باعتبار الساحة
 ومشقة استأطال الكل بالنسبة التي
 لا تتحمل محل تأمل ولعل الثاني
 أوجه والله أعلم (قوله) لا على
 التدوير تأمله مع قوله الآتي أو اعتدلا
 بدينك ما فيه من التدافع فتأمله
 (قوله) بالحد أو العذاب أو فيه
 للتوبيع والراد بالحد في الدنيا
 والعذاب في الآخرة (قوله) ويعوز
 حره كان سكتة التخصيص لمعور
 ثمرة الخلاف في الإلا هو جان
 فيما قبله أسلم كالموطأ

نعمى الكفر والرق بل أمة مسلمة وإن كانت لسكان (وتعل الحبر وعبد كابين أمة كاتبة على الصحيح) لتكافئ ما فى الدين وكذا المجوسى مجوسية وثنى وثنية كذا قبل وانما يتشكى على خلاف ما يأتى عن السبكي أول النصل الذى ويشترط عند ترافعههم السالاد مطلقا صحة استكثام خوف العنت وقد طول الحرية لانهم جعلوه كالسلم الا فى نكاح أمة كافرة قاله السبكي وغيره وخالفهم البلشنى فقال انما تعتبر الشروط فى مؤمن حر كدل عليه القرآن وسأبقى قليل فصل أسلم وتغته أكثر من أربع شاطط يعلم منه الراجح منها فراجع (لا بعد مسلم فى الشهر) لأن مدرك المنع فيها ككفرها ناسئى فيها المسالحر والحق كالمرتدة وبحل السلم وطء كاتبة بالملك لا تخو مجوسية كياتى ونامسها ان لا تكون موقوفة عليه ولا موصى له بتقدمها ولا عمل كدس كاتبة أو ولد على مامر كذا قبل وما ذكر فى الثانية بتعين حله على مال أو وصى له بتقدمها أو منفعتها على التايد لان هذه هى التى يتجهد عدم صحة تزوجه بالحر بان قول بأنه ملكها بخلاف غيرها فان غابها انها كستأخره لوالده حل تزوجه ما اذا رضى الوارث لانها ملكه ولا شبهة للوصى له فى الملك رتبة (ومن بعضها رقيق كرقبة) فلا ينسكه الحر الا بالشروط السابقة لان راق بعض الولد محذور ايضا ومن ثم لو قدر على مبعضة وأمة لم تطل له الأمة كما رجع الزكشى وغيره وكان شارحا أخذ من حيث انه لو قدر على أمة لاصله وأمة لغيره تعبت الأولى لا انعقاد أولادها احرارا وفيه نظر واضح لان بقاء ملك أصله الى علوه غير متيقن ودلالة الاستصحاب هنا ضعيفة (ولو نسكه أمة بشرطه ثم ابدى راونكه حرة لم تنفسق الأمة) أى نكاحها لانه يغفر فى الدوام لقونه بوقوع العقد صححاما لا يغفر فى الاستدأ ومن ثم يثاثر ايضا بطر و احرام وعدة وردة نعم طر ورق على كاتبة و حرة حرم قطع نكاحها لان الرق أقوى تأثيرا من غيره (ولو جمع من) أى حر لا تطل له أمة) امتن بطلنا قطعا أو (حرة وأمة بعقد) وقدم الحرية كزوجتك نتي وأمتي كذا أو يكون وكلاهما أو أوليا فى واحد وكلا فى الآخر قبلهما (طلت الأمة) قطعا لان شرط نكاحها فقد التدرية على الحرية (لا الحرية فى الظاهر) تغفر بقا للصفقة وفارق نكاح الاختين بعدم المرح فيه وهنا الحرية أقوى أو جمعها من شل له كان وجد حرة أو جيل اولادهم بطلت الأمة قطعا ايضا وفى الحرية طر بقان والراجح عدم بطلانها فانتدب من لا تطل لان الاظهر انما يأتى فيه اما من فيه رق فيصح جمعها الا ان تكون الأمة كاتبة وهو مسلم وأما بعدد كزوجتك نتي بالوفى وأمتي بمائة فقبل البنت ثم الأمة فانه يصح فى الحرية قطعا وفى هذه لو قدم الأمة ابتعا بوبة ولا وهى تحل له صح نكاحهما لانه لم قبل الحرية الا بعد صحة نكاح الأمة ولو فصل فى النكاح فجمع فى القبول وعكس فكذلك * فرع * نكاح الأمة الفاسدة كالصبي ان الولد رقيق مالم يشترط فى أحدهما عتقه بصيغة تعليق لا مطلقا كما بينته فى شرح الارشاد الكبير ومع هذا الشرط بصيغة التعليق لا تطل الأمة لان بقاء ملكها عاكلا الشارع المتفق على حرية الولد غير متيقن فإا واهمه كلام بعضهم ان ذلك الشرط يفيد حل الأمة لا لتفاد المحذور وهو ورق الولد غلط مرمى عتقه فان فات يمكن امتناع خروجهان ملكه بان يدبرها ويحكيه حتى فلاح محذور حينئذ قلت ممنوع بل محصن مع ذلك البيع بين فساد التدبير او الحكم به فالخفية موجودة مطلقا * (فصل) * فى حل نكاح الكافرة وتوابعه (يحرم) على مسلم وكذا كل على الاوجه من وجهين فى الكدابة يؤيدها الاولى بحث السبكي ان مثله وثنى ومجوسى ونحوها مبنياء على انهم مخاطبون بفروع الشريعة (سكاج من لا كتاب لها كوشية) أى عابدة شئ أى صنم وقيل الوثن غير الصور والصنم المصور (ومجوسية) وعابدة تخوشن وقرصورة ونوطوها بملك العين لقوله تعالى ولا تشكوا المشركين حتى يؤمن خرجت الكاتبة لما يأتى فى

من عداها على مجرمه وما اقتضاه ظاهر المتن من عطف مجوسية على وثنية لاعلى من من ان المجوسية
لا كتاب لها يحكمها بالنظر الى الآن والافتد كان لهم كتاب منسوب الى زرادشت فلما بدلوه رفع على الامم
وحرمت مع ذلك احتياها ولعدم ثبوت اصله (وتخل كاتبة) سلم وكاتب وكذا غيرهما على ما مر
عن الروضة بما فيه في بحث التحليل وذلك لقوله تعالى والمحضات من الذين أوتوا الكتاب من قبلهم
أى حل لكم نعم الاصع حرمتها عليه صلى الله عليه وسلم نسكا كما لا تنسوا وتذكروا بأنه صلى الله عليه
وسلم كان بطامفة وريحانة قبل اسلامهما قال الزركشى وكلام أهل السير يتخالف ذلك
(لكن بكرة) للعلم حيث لم يتخلف الغنى فيما يظهر كركاية (حرية) ولو نرس باللائق ولدها اذا سبت
حاملاتها لا تصدق ان حملها من مسلم ولان في الافاق بدأ الحرب تكسر سوادهم ومن ثم كرهت مسلمة
مقيمة ثم (وكذا اذمية على العجم) للثلاثة بقرط مله اليها أو لده وان كان القلب ميل النساء الى دين
أزواجهن وإشارتهم على الأبا والامهات نعم الكراهة فيها أخف منها في الحر بقبح الزركشى
نذب كتابها اذا رجبها اسلامها أى ولم يتخلف ثبوتها بوجه كلهم وادع كقولهم لعنان رضى الله
عنه انه نسك نصرانية ككيفية فالت وحسن اسلامها وهو وغيره ان يحمل الكراهة ان وجد مسلمة
أى نصلى والافهى أولى من مسلمة لانه على ما مر أول النسخ (والكثانية يهودية وانصرانية)
لقوله تعالى ان تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا (لا تمسكه بالزور و غيره)
كحفظ شيت ودريس و ابراهيم صلى الله وسلم على بنيائهم فلا تفلت وان أفروا بالجزية سواء
أثبتت عسكها بالثبوت لها أم بالتواتر أم بشهادة عدلين أسلم على المعتدلة أو حتى اليهم معانها
لا الفاهاها اولكوتها حكمومواظلا احكاما وشرائع و فرق الفضال بين الكثانية وغيرها بان فيها
نقص الكفر في الحال وغيرها فمع ذلك نقص فساد الدين في الاصل (فان لم تكن الكثانية) أى
لم يتحقق كونها (اسرائيلية) أى من نسل اسرائيل وهو يعقوب صلى الله عليه وسلم ومعنى
اسرا عبدوا بل الله بان هرق انها غير اسرائيلية أو سلفها اسرائيلية وغيرها (فالاظهر حالها) للعلم
والكثانية (ان علم) بالتواتر او بشهادة عدلين أسلم بالقبول المتعاقدن على المعتدلة وانما قيل ذلك
بالنسبة للجزية تغلبا لحسن الدماء وبما تقرر في العدلين يعلم ان المراد العلم او الظن القوي اذا اخبارهما
انما يشهد ولكنه ظن اقامه الشارع مقام اليقين ولم يكف واحد احتياطا لانه اح نعم قياس قولهم
لو اخرجز وجه المفقود عدل بموته حل لها التزوج أى لما لها الحل باطنها اذا اخبار العدلين هما
شرطان بالنسبة لظواهر فقط وحينئذ لابد من شهادتهما عند القاضي كاهو ظاهر وكان من عمرمة
شهادتهما ومرة باخبارهما مالم يخل ذلك فالاول بالنسبة للظاهر والثاني بالنسبة للباطن (دخول
قومها) أى أول آبائنا (في ذلك الدين) أى دين موسى وأبيسى صلى الله عليه وسلم يعلم ما سلم
(قبل نسخته وتحريره) او قبل نسخته وتحريره بعد تنويره واحتجوا بالحرف بقيا التمسكهم به حين كان حقا
فالحل لفضيلة الدين وحدها ومن ثم عصى صلى الله عليه وسلم هرق وأصحابه أهل الكتاب في كتابه اللهم
مع انهم ليسوا اسرائيلين (وقيل يصفى) دخولهم بعد تنويره وان لم يحتجوا بالحرف اذا كان ذلك
(قبل نسخته) لان العناية رضى الله عنهم تزوجوا منهم ولم يحتجوا الا الاصع لبطان فضلة الدين
بغيره وخرج بعلم الولش هل دخلوا قبل التحريف او بعده او قبل التمسك او بعده فلا تفلت منا حكمهم
ولا ذنا يحسم أخذ الا لا حوط و قبل ذلك الذي كرهوه كزاد ما لو دخلوا بعد التحريف ولم يحتجوا
ولو اخذوا لا ابعد التمسك كمن يهود أو تنصر بعد نعمة ينصلى الله عليه وسلم أو يهود بعد نعمة عيسى
بناء على الاصع انها ناسخة بشرقة موسى صلى الله عليه وسلم وقبل انها خصصة لقوله تعالى ولا حل

* (فصل بيزم)

(قوله) منسوب الى زرادشت ورفق
هذا اللفظ في الشفاء ونسبته

الانطاكي بمناصبه قال السلطان
محمد الدين في تاريخه وزاد

بناى مشوشة وراء مهلة وأبى
والمضجومة مهلة وثبت سائنة

والمشاة من فوق وهو صاحب
كتاب المجوس انتهى (قوله) للعلم الى

قوله أى مصل في النهاية الا قوله أى
وليتختم ثبوتها بوجه (قوله) ويثبت

الزركشى عبارتها الواجبة ككثانية
الزركشى (قوله) كحفظ الى قوله

وبما تقرر في العدلين في النهاية
(قوله) مع ذلك نقص فساد الدين

لا يتجنى ما في هذا الالفاظ اذا يلزم
من نفي الكتاب فساد الدين والله

أعلم (قوله) أى دين موسى الى قول
المتن والكثانية في النهاية الا قوله

والحل لفضيلة الدين الى قول المتن
وقيل والاؤله واقتضاه كلام

الشيخين الى التنبية

ابنهم بعض الذي حرم عليكم ولاداة فيه وان اتصر له السبكي لاحتماله السخ أيضا الا بشرط في نسخ الشريعة ما قبلها ورفعها لجميع احكامها وقول السبكي ينبغي الحل في علم دخول أول اصولهم وشك هل هو قبل نسخ او غير بعدهما قال والا فامر كافي اليوم لا يعلم انه اسرائيل الا ويحتمل فيه ذلك يؤدى الى ان لا تخل ذبايح أحد منهم اليوم ولا مناسكهم بل ولا في زمن العهدة كبرى فريضة والنصير وقتناح وطلب متى بالشام منهم من الذبايح قايت لان يدهم على ذبيحتهم دليل شرعى ومنعهم قبل بمحسب يقتوى بعضهم ولا بأس بالمنع وأما الفتوى به فحل واشتباها على من أفتى به انتهى لمخصا ضعيف على ان فيه مناقشات ليس هذا محل بسطها أما الاسرائيلية فيسبنا بالتواتر او بقول عدلين لا المتعاقدين كما مر بما فيه فحل مطلقا لشرف نسبهم امام بنيهم دخول أول آباءهم في ذلك الدين بعد بعثة نوح عليه السلام فوط فضيلة بنسخه وهي بعثة عيسى وينا صلى الله عليه وسلم لبعثة من بن موسى وعيسى لانهم كلهم ارسلوا بالتوراة ووز يورادو قد مر انه حكم ومواعظ ولا يؤثر هنا تسكهم بالتحرف قبل السخ لما ذكره واقضاء كلام الشيخين ان الاسرائيلية ولو يهودية لا تحرم الا ان كان تهودا أول اصولها بعد بعثة نينا صلى الله عليه وسلم مبنى على ما مر ان بعثة عيسى غير ناسخة وقد تعجب بمنع النسا بوجه بان شرفهم اقتضى ان لا تحرموا الا بعد بعثة ناسخة قطعا لثبوتها فلا شبهة بخلاف المحملة وان كان الاصح انها ناسخة * تسه * يعلم بما يأتى من حرمة المتولدة بين من نحل ومن لا نحل ان المراد بقولهم هنا في الاسرائيلية وغيرها أول آباءها أول المتقدمين منهم وأنه يكفي في نحر عنها دخول واحد من آباءها بعد السخ والتمسح على ما مر وان لم يتقبل أحد منهم غيره لانها حادثة صارت متولدة بين من نحل ومن تحرم وظاهره انه يكفي هنا بعض آباءهم من جهة الامتياز بما يأتى ثم (والكلمة المنكوحه) الاسرائيلية وغيرها (منكوحه) (في بنته) وكسوة مسكن (وقسم وطلاق) وغيرها ما عدا ذلك والتوارث والحد يشهد بها لاشتراكهم في الزوجية المتضمنة لذلك (وتغير) كحيلة مسلمة إلى ألبا جبارها (على غسل حيض ونفاس) عقب الانقطاع لتوقف حل الوطء عليه وقضية ان الحنفى لا يجبرها لكن الاوجه ان لذلك لان ذلك عنده احتياط فعاشه كالحناية فان أبت غسلها أو بشرط بينها اذا اغتسلت اختيارا كغسل الجنونة على العمد والمصلحة استباحة الفتح وخالف في المجموع في موضع فخرم بعدم اشتراط سنة الاولى للضرورة ولا بشرط في مكرهه على عملها للضرورة ومع عدم مباشرته للفعل (وكذا اجتنابه) أى غسلها ولو فورا وان كانت غير مكافئة (وترك اكل خنزير) وشرب ما يسكر وان اعتقدت حله وتحو بصل في وازالة وسخ وشعر ولو بنحو رابط وظاهر ككل منفرد عن كمال الفتح (في الاظهر) لما في مخالفة كل مما ذكر من الاستمقار وبحث استثناء مدور رتساء ومخبرة ومن بعدة شبهة او احرام فلا يجبرها على نحو الغل الا انما فيه نظرو الوجه ما اطلقوه لان دوام نحو الحناية ثوب قد زان في البدن فيشوش عليه الفتح ولو بالنظر (وتغير هي ومسله على غل مانحس من أعضائها) وشئ من يدها ولو يعقو عنه فيما يظهر لتوقف كمال الفتح على ذلك وغسل خاصة ما بوس ظهر يسمها اولونها على عدم لبس نخس او ذى ربح كرهه وخروج ولو لسجد أو كنيسة واستعمال دواء يمنع الحمل والنساء أو افساد نقطة استقرت في الرحم لحرمة ولو قبل نخلتها على الوجه كما مر وعلى فعل ما اعتاده منها حال الفتح معادعو اليوم ورغب فيه أخذ من جعلهم اعراضها وعبوسها بعد لطفها وطلاقة وجهها اماراة شوزوبه يعلم ان الخلق بعضهم وجوب ذلك من غير نظر لا عتباد وهدمه غير صحيح وظاهر ان الكلام في غير مكرهه ككلام حال جماع قد سئل الشافعى رضى الله عنه عن ذلك فقال لا خير فيه حتى يندوبو يد

(قوله) عقب الى قوله واستعمال
دواء في النهاية (قوله) وخالف
عباسه وان خالف

ما ذكره أولاً نقل بعضهم عن الجمهور ان عليها رفع فخذها والقرن له واختار بعضهم وجوب رفع توقف عليه الوطء دون القرن وبعضهم وجوبه أيضاً لكن ان طلبه وبعضهم وجوبه لم يرض وهم فقط وهو الوجه ولولا توقف على استعلاء شاعليه لعم مرض اضطره للاستعلاء لم يعد وجوبه أيضاً وتجرم متولده من وثني) او مجوسى وان علا (وكافية) خزالان الانساب الى الأب وهو لا تخل منا كنهه (وكذا عكسه) فحرم متولدة من كافي وغروثنية (في الاظهر) فغلبا للقرن لان بلغت واختار ابن النكاحي منهما كما حكاه عن النص واقراده استتلا لها حيث وهو المعتاد ان جزم الرافي في موضع آخر بخر بها واعتمده الاسنوى ووجهه تخصيص الخلاف بالثانية ان تبعه الاب اقوى فحرمت الاولى قطعاً دون الثانية على قول ومرأول النجاسة ما يعلم منه حكم التولدة من ادعى وغيره (وان خالفت السابقة اليهود) وهم طائفة منهم أسلمهم السامري عبد الجبل (والصائون) من صبا اذ ارجع (النصارى) وهم طائفة منهم (في أصل دينهم) ولو احتمل ان كان نفوا الصانع أو عبدوا كوكا قال الرافي في الصائنة أو عبدوا الكواكب السبعة وعليه وهو لا ياتي في ما يأتي في الصائنة الاقدمين لا احتمال موافقة هؤلاء لاولئك (حرم) كالرندين لخر وجههم عن ملتهم الى خورأى القدماء الاتي (والا) يخافونهم في ذلك بان وافقهم فيه وبينوا وانما خالفوهم في القروع (فلا) يجرم ان وجدت فهم الشروط السابقة لم تكفرهم اليهود والنصارى كمن عمتلوا وقد تطلق الصائنة أيضا على قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن ابراهيم صلى الله عليه وسلم منسوبيين لصابي عروج صلى الله عليه وسلم يعبدون الكواكب السبعة ويضيقون الآثار لها ويؤمنون ان القلي حتى طاق وليسوا بمؤمنين فيه اذ لا تقل منا كنههم ولا ذبا عنهم مطلقا ولا يقولون تجوز بقوم ثم افاقي الاصطري والحاملي القاهر يقتلهم لما استفتي النجاة فهم فيذولوا ما لا كثيرا فتركهم (ولو تهود نصراني او عكسه) أى نصر يهودى في دار الحرب او دارنا كما يصر به كلامهم ومصلحة قبول الجزية بعد الاستتال بدار الحرب الذي زعمه الزركشى لا نظير لها ولا لافراد اهلها وان انتقل بدارنا (لم يقر في الاظهر) لانه أقرب بطلان ما انتقل عنه وكان مقررا بطلان ما انتقل اليه فتركهم ارتد وقضيته ان من انتقل فحب بلوغه الى ما قر عليه يقر وليس مراداً كما هو ظاهر لانا لا نعتبر اعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطل والتعليل المذكور انما هو لقلب فلا مفهوم له (فان كانت) المتقلة (امراً لم تحمل المسلم) لانها لا تنحل كارتدة (وان كانت) المتقلة (منسكوحة) أى المسلم ومثله كافر لا يرى حمل المتقلة (فكرهه مسلمة) فتنبه الفرقه قبل الوطء وكذا بعده ان لم تسلم قبل القضاء العدة (ولا يقبل منه الا الاسلام) ان لم يكن له امان فقتله ان طفرنا به ولا يلبس ما منه وفاء بانه (وفي قول) لا يقبل منه الا الاسلام (او دينه الاول) لانه كان من مرقاعه وليس المراد انه يطلب منه أحدهما اذا طلب الكفر كثر بل انه يطالب بالاسلام عتافاً ان أى وجه لديه الاول لم تعرض له وقبل المراد ذلك ولطلب فيه الكفر لانه اخبر عن الحكم الشرعى كما يطالب بالاسلام والجزية (ولوقول) كافي (لم يقر) المامر (وفيما قبل) منه (القولان) المذكوران أظهرهما تعين الاسلام فان أى فكاهم (ولو تهود وثني او تنصر لم يقر) لذلك (ويتعين الاسلام كسليم اريد) لم يجز هنا القول لان المتقل عنه ادون فان أى فكاهم أيضاً على الوجه وان اقتضى كلامهم قتله مطلقاً فغلبا لحسن الدم وفاء الامان ان كان له والفرق بينهما بين مسلم ارتد ظاهر وزعم الزركشى كالأدعى الى بقاءه على حكمه وان وقع منه ذلك بعد من كلامهم والمعنى كما هو ظاهر (ولا تخل مرتدة لاحد) مسلم لا هدارها وكافر لعلة الاسلام ومرة لا هداره أيضاً (ولوارتد وجان

(قوله) لم يرض وهم قد يقال ان توقف عليه الوطء فظاهر والا فحسب تأمل وحديث فالصائبان من رفع كل ما يتوقف عليه الوطء من رفع فخذ ونحوه واستعلاء بحسب ما لا فلا ويجعل وجوب ما يتوقف عليه كالالتصق وان لم يتوقف عليه أصله ويؤيده ما من قدس ولو قيل ما يتوقف عليه أصل التمسك يجب مطلقاً وما يتوقف عليه كماله كتحريك يجب ان طلبه والا لم يعد والله أعلم (قوله) ولا يخالفهم الى المتن في النهاية (قوله) أى نصر الى الباب في النهاية لا قوله وان اقتضى كلامهم قتله الى المتن (قوله) فكاهم أى ضاعلى الوجه في الأصل على الاول ما يجز

(قوله) كطلاق وظهار وإيلاء أو عتقت في الرقاعا أم موقوفة (قوله) ونفذ ما ذكر من نحو الطلاق (قوله) وكذا أن لم ير ديثا إلخ فيه ما فاقنا منه الشنخان في الردة عن التولي وإقراره أنه قضى التكفير في صورة الإطلاق فإن تمها هنا كان عقيد الماهناك (١٧٠) وعليه يهل بقولهم بأن في معناها من يتحول

وفن تأمل * (باب نكاح المشرک) *
 (قوله) هو هنا للكفر أي قوله فهو أول ما سألنا عنه في
 إنهابه (قوله) وإن أقره إسلامها أعلم أن إسلامها
 قد بارت أن خرج من العدة بحيث لا يتأخر آخر
 لفظ الإسلام عن آخر جزمها وقديع بآخر
 جزمها بإيلاء أصل فإن أراد المعنى الأول فليس
 نظار أو الثاني فهو ظاهر لكن ليس فيه تعارض
 منقض ومانع حتى يغلب المانع فتأمل كذلك
 المناسل الحشى وهو محل تأمل ويبقى أن يقال
 في الصورة الأولى يرتب الحكم فيها على مسبق
 في الصحة والآلية لأن العلل الشرعي مع العلة الزمان
 فيتمه ما قاله القاضي الحشى وإن قلنا أنه متأخر
 لا ينجح ولعل الحلاق الحشى نظر المسابقي أن
 المعتمد عند الشارح الأول وقول الحشى والشئ
 الثاني وهو ظاهر يوم تناسب المقارنة والتأخر
 في العلة مع التأخر أو تأخر العلة فتصور المقارنة
 التذكرة الشارح محل تأمل (قوله) فإن قلت
 على مما تخرج بقول المذهب من كلام المصنف
 أن ما ذكره في كتابه في الحكم وعكس في
 التصور وهذا واضح لا يغار عليه وبما ذكره
 يتضح لك ما في قوله فإن قلت الخ مما لا يخفى
 على ذي فطرة سليمة وأنه أعلم بمرأيت القاض
 الحشى قال ماضيه قوله ولا عكس له في أدنى شئ
 لأن المصنف لم يجعل هذا حكما لما قبله
 بل كالعكس وان لم يمت مآله انتهى بقوله
 لأن المصنف الخ بواقف بالسلفا وقوله وإن لم
 منه ما جعل تأمل قلنا لم (قوله) لأن المصنف
 الخ أن أراد أن يثبت ما أوجده بمحصل ومدخلية
 لما قبلها فهو بمنزلة وإن أراد التوصل إلى التمام
 فلا بد على عدم الصحة فلنأمل هذا ويمكن أن
 يفرق بأن الدخول في الصلاة بالنية وحقق
 مع أول التكبير وفي الإسلام باعتراف بمعنى
 الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف بالانتمام
 إذ به لا يوجد الاعتراف بجمع معناه فأنمله
 محشى ولك أن تقول أن مأذونه من الفرق لا بلانتم
 المحدث من اعتبار استمرارية الية إلى آخره التفسير
 فليست

معا (أو أحدهما قبل دخول) أي وطء أو وصول مني محرم لفرجهما (تجزت الفرقه) لأن النكاح
 لم يتأكل كذا فقد غابته (أو) ارتدا أو أحدهما (بعده وقت) الفرقه كطلاق وظهار وإيلاء
 (فإن جمعهما الإسلام في العدة دام النكاح) بينهما تأكل كذا وقد ذكر (والألف الفرقه) بينهما
 حاصلة (من) حين (الردة) منهما أو من أحدهما ولا يغفل ذكر (ويجزم الوطء) مدة
 (التوقف) لتزال ملك النكاح بإشراقه على الزوال (ولأحد) فيه شبهة بقاء النكاح ومن ثم
 وجبت له عدة تقع بعد زوال ملكه في زمن التوقف نكاح نحو أخوها * تنصحه من قال لزوجه ما كفرة
 مریدا حقيقة التكفر جرى فيها ما تقر في الردة أو الشتم وكذا أن لم ير ديثا لا أصل بقاء العصمة
 وجرى بأن ذلك للشم كثيرا مراد به كفر لجمعة الزوج

* (باب نكاح المشرک) *

هو هنا الكفر على أي ملة كان وقد يطلق على مقابل السكنى كما في أول سورة لم يكن وقد يستعمل
 معه كالفتير مع السكنى (أو أسلم كأي أو غيره) كجوسى أو وثى (وتعته كاتبة) حرته له
 نكاحا ابتداء أو أمه وعتقت في العدة أو أسلمت فها هو ومن يهل لنكاح الأمه كما يعلم بما يأتي
 (دام نكاحه) أجماعا (أو) أسلم وتعته كاتبة لا تهل له أو (واثبة أو جوسية) مثلا
 (فقتلت) عن بائنه لم يسلّم معه (قبل دخول) واستدخال ما يحرم (تجزت الفرقه) بينهما
 لما مر في الردة (أو) قتلت (بعده) أي الدخول أو نحو (وأسلمت في العدة دام نكاحه) أجماعا
 الأمه منه القبحي (والأ) تهل قبل أن تموت لا تنصا أو أن طرته إسلامها كما اقتضاه كلامهم
 تغلبا للمانع (أو الفرقه) بينهما حاصلة (من) حين (إسلامه) أجماعا (ولو أسلمت)
 زوجه كافر (أو أمر) زوجه ما على كفره كأي كان أو غيره (فكفكسه) المذكور فإن كان
 قبل نحو وطء تجزّت الفرقه أو بعده وأسلم في العدة دام نكاحه والألف الفرقه من حين إسلامها
 فإن قلت علم مما تقرر أن هذا نظير لما قبله لا عكس له قلت منوع بطلان قوله هو عكس في التصور
 لأن ذلك أسلم وتخلقت وهذه أسلم وتخلقت وفي الحكم من حيث أن الفرقه ثم نشأت عن تخلّفها
 وهما نشأت عن تخلّفه وهي فهمان فرقة فسخ لا طلاق لا ينهض باختبارهما (ولو أسلمعا) قبل
 وطء أو بعده (دام النكاح) بينهما أجماعا على أي كفر كان أو تساو بهما في الإسلام المناسب
 لتقرير ما في هذا ما لو ارتد معا (والعامة) في الإسلام انما تعتبر (بآخر اللفظ) المحصل له
 لأن الدار في حصوله عليه دون أوله ووسطه وظاهره أن هذا يجري في غير هذا المحل فليشرع
 في كلمة الشهادة فإن مورته بعد أولها وقبل آخرها لم يره وكان قياس ما مر في الصلاة
 من أنه يمين بالارادته في حين النطق بالهجرة إن قال بالتي هنا إلا أن يفرق بأن التكبير
 ثم ترك وهو من الأجزاء فكان ذلك الثاني ضروري بأنهم وإما هنا فكلمة الشهادة خارجة عن ماهية
 الإسلام فلا حاجة للتين فيها بل لا ينعى لأن المحصل هو تسميها لا علاقته من أجزائها والإسلام
 بالتبعة كمواساة استقلالها كمن لو أسلمت عاقلة ثم أعتق أو أقتل أو أختلج أو قتل نحو لو وطء دام
 النكاح كما اقتضاه كلامهما على ما صح به من العلة الشرعية بتقارن معلولها قربت إسلامها على
 إسلام أبيه لا يقتضي شتمها أو تأخرها بزمان أو قال جمع منهم البغوى تجزّت الفرقه بناء على شتمها
 واختاره السبكي ووجهه البقعي ومن تبعه بعدم مقارنة إسلامه لإسلامها لأن إسلامه انما يقع
 عقب إسلام أبيه فهو عقب إسلامها لأن الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوي على ما لا يحكم بالإسلام
 حتى يصير الاب سلبا ولا يرد به أن كان في كلامه على مباينة عليه بالبغوى وغيره من تقدم العلة

بازمان لا يمتنع لهذا التوجيه وان بناء على الاصح ان العلة تقارن معلولها لم يصح هذا التوجيه لان الشارع نزل لنطق المتبوع بالاسلام منزلة لنطق التابع به فكأن نقطة ما وقع في زمن واحد وحيدنا انفع زعمان اسلامه لم يقارن اسلامها وقوله لان الحكم للتابع الى آخره لا يفيد هنا لان المار فيه على التقدم والتأخر بالزمان ~~لكن~~ كونه محسوسا لا بالزمن لانه امر عقلي لا يناسب هنا فقام له قال الغوى ويطلب ايضا ان اُسلمت عقب اسلام الاب لان اسلامها قولي واسلامه حكمي وهو أسرع فيكون اسلامه متقدما على اسلامها واتي ذلك في اسلام أبيها معه * فائدة * وردناه صلى الله عليه وسلم زوج بنته زينب رضي الله عنها لاني العاص بن الربيع رضي الله عنه قبل البعثة ولا اشكال فيه لانه حينئذ لا يحكم عليه باسلام ولا كفر والعقد لا يوصف بحل ولا حرمة ثم بعد البعثة كان كافرا ولم ين منه بانقضاء عدتها لان تحرير نكاح الكافر للسلطة انما نزل بعد الهجرة قبل استمرت معزولة عنه الى الهجرة فهاجرت معه صلى الله عليه وسلم واستمرت كذلك حتى زلت ايتها تحرير المسلمات على المشركين بعد صلح الحديبية سنة ست فحينئذ توقف انقضاء نكاحها على انقضاء عدتها فلم يلبث حتى جاء وأظهر اسلامه فزها صلى الله عليه وسلم له بنكاحها الاول لانه ليس في اسلامه وتوقف نكاحها على انقضاء العدة الا اليسير وبما تقر في هذه القضية يعلم ان جميع ما فيها هو اقل من هذا لا يرد عليه منها شيء خلا فان زعم فيها الاشياء ثبت ثم أوردنا علنا (وحيث آدمنا الشكاح لانضر مقارنة العقد) أي عقد النكاح الواقع في ~~الصحف~~ (المفسد) من مفسدات النكاح (هو زائل عند الاسلام) لان الشروط لما اتى اعتبارها حال نكاح الكافر رخصة لكون جمع من الصعاب أسوأ أو قهرم النبي صلى الله عليه وسلم بل وأمر من أسلم على أختين ان يختارا احدهما وعلى عشرين يختارا أو يعاوجبا اعتبارها حال التزام احكامنا بالاسلام ثلاثا لخوا العقد عن شرطه في الحالين معانهم ان اعتقدوا فساد المفسد الزائل فلا تقرير ونظير فيما لو اختلف في قوم الزوج والوجة اعتبار الاول أخذنا من أول باب موانع النكاح (وكانت بحيث تحل له الآن) أي يحل له ابداء نكاحها وقت الاسلام قبل لاجابة لهذا لانه احترز به عن مسئلة الحرمة والامة الآتية وهي معلومة بما قبله لان المفسد فيها وهو عدم الحاجة لنكاح الامة لمزل عند الاسلام وأجيب بالهذ كرنا كيدوا ايضا (وان بقي المفسد) المقارن لعقد ~~الصحف~~ كفى الى وقت اسلام أحدهما بحيث كانت محرمة عليه وقته كنكاح محرم ولا علة ومطلقة ثلاثا قبل تحليل (فلا نكاح) بينهما ما امتناع ابتدائه حينئذ ان تقر ذلك (فقر) على نكاح بلا ولي ولا شهيد) اوسع كراهه وأخوه لم نكاحها الآن فالضايط ان تكون الآن بحيث يحل ابداء نكاحها مع تقدم ما نسي به زوجة عنده (و) يقر على نكاح وقع (في عدة) الغير سواء عدة الشهة وغيرها (هي منقضية عند الاسلام) بخلافها اذا بقيت لما تقر (و) يقر على عصب حربي أو ذمي بحرية ان اعتقدوه نكاحا وعلى نكاح (مؤقت) ان اعتقدوه مؤثرا (و) يقر على الغاؤه كرا الوقت بخلاف ما اذا اعتقدوه مؤثرا فانه لا يقررون عليه وان أسلم قبل تمام المدة لان بعدها لا نكاح في اعتقادهم وقلها يعتقدونه مؤثرا ومثله لا يحل ابداءه وهذا يفرق بين هذا والتفصيل في شرط الخبار وفي النكاح في العدة بين بقاء المدة والعدة فلا يقررون وانقضت فمقررون وحاصل ان بعدها هنا لا نكاح في اعتقادهم بخلافهم في ذنبها وقيلها الحكم واحد في الكل (وكذا) يقر (لو قران الاسلام) من أحدهما ومنهما (عدة شهة) كان أسلم فوطئت شهة ثم أسلمت او كعبه أو وطئت بشبهة ثم أسلمت عدتها (على المذهب) وان امتنع ابداء نكاح المعتدة لان طر وعدة

(قوله) فهاجرت معه أقول القصة الشهيرة في كتب السير في أمر أبي العاص قبل اسلامه مصرحة بآخر هجرته عن هجرته صلى الله عليه وسلم فليراجع ثم رأيت القائل المحض قال أهل المراد المعية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما انها هجروا وهي لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير (قوله) الشارح لعدد الكفر الى قول النكاح الكفار صح في النهاية الاقوله ولا احتمال انه ينال الى المتن

الشيء لا يقطع نكاح المسلم فهذا أولى فن تم غلب عليه حكم الاستدامة هشا دون نظائره
 ان حرهمها ولو ذى الشبهة عليه ككونه أباً أو ابنه فلا يشرى كإمام إليه الأذرى وله احتمال انه يأنط
 بعتقدهم فان لم يعتدوا فيه شيئاً فلا يشرى وروى عنه ما يأنى ان نكاح المحرم لا ينظر لاعتقادهم فيه
 وحيث لم يشرى به فسد لا يؤر اعتقادهم لفساده لانه لا رخصة في رعايته اعتقادهم حينئذ (لا نكاح
 محرم) كشيء موزوخة فانه لا يشرى عليه إجماعاً لم يتعرض لهم فيه الا بقيد الآق ولا نكاح
 زوجة الآخر كذا أطلقوه ونظروا ان محله حيث لم يفسد الاستبراء عليها وهي حرة والمكها وانضج
 نكاح الاول كما يعلم بما يأنى ولا نكاح بشرط الخيار ولو لا أحدهما قبل انقضاء المدة الا ان اعتدوا الغاء
 الشرط وانه لا أثر له فيما يظهر أخذنا ما مر في المؤقت فان قلت ما الفرق بين مؤقت اعتدوا وصحته مع
 التأبث ونحو نكاح بلاولي وشهودا اعتدوا وصحته قلت لأن أثر التأبث من زوال العصمة عند انتهاء
 الوقت باق فظهر لاعتقادهم (ولو أسلم ثم أحرم) نسل (ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم) أو أسلمت
 ثم أحرمت ثم أسلم في العدة وهي محرمة (أقر) النكاح بينهما (على المذهب) لأن طرقة الاحرام
 لا تؤثر في نكاح المسلم فهذا أولى نظرياً ما مر أمالوا أسلمها ثم أحرم أحدهما فبقيهما (ولو نكح
 حرة) صالحة للنتع (وأمة) معاً ومربياً (واسلو) أى الثلاثة معاً ولو قبل وطأ واسلمت الحرة
 قبله أو بعده في العدة كما يأنى في ضمن تقسيم منع وقوعه في التكرار (تعينت الحرة) وانذعت الأمة
 على المذهب) لا متناع نكاحها مع وجود حرة صالحة تحقته وانما يشرى ما بين تقدم نكاحها
 وتأخرها ما مر: تنافى الاختين وكذا تنافى الأمة يساراً واعفاف طارئاً فان أسلمها معاً وان قد
 ابتداء والا فلا وان وحدا ابتداء لان وقت اجتماعهما فيه هو وقت جواز نكاح الأمة اذا سبق
 أسلاما محرمات عليه الأمة لكفرها واسلامها محرمات عليه لا أسلامها وانما غلبوا هنا شائبة
 الابتداء لان الفساد خوف ارقاق الولد هو دائم فاشبه المحرمة بخلاف العدة والاحرام لوالهما
 عن قرب (ونكاح الكفار) الاصليين الذى لم يستوف شرطاً لكن ان كان مما يشرى عليه
 لو أسلموا بناء على منقلا عن الامام من القطع بان من نكح محرمه لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح
 غيره ما من نحو المسمى نارة ومهر المثل أخرى لان النكاح لم يعتدوا به الاذرى وأبده بالنص وغيره
 ونقله عن جماعة كنهم ما نقلنا عن الفضل انها كفرها وكلامهما يميل اليه فيحكم بجهة نكاحها
 واستثنائها وانما هو مما يشرى عليه لا من الحكم بجهة انكحهم (صحیح) أى محكوم بجهته اذا العدة
 تستدعى تحقيق الشروط بخلاف الحكم بها رخصة وتخفيفاً (على الصحيح) لما مر من التغيير بين
 احدى الاختين والامر بما لا أربع من عشرة مع عدم البحث عن وجود شرطه او اتماما استوفى
 شرطها فهو صحيح جزئياً (وقيل فاسد) لعدم مراعاتهم للشروط واقرارهم عليه رخصة للترتيب
 في الاسلام (وقيل) لا يحكم بجهته ولا يفسده بل يتوقف الى الاسلام ثم (ان أسلم وقرر) عليه
 (تساقطت ولا افلا) اذ لا يمكن اطلاق حكمه مع اختلاف شروطه ولا فساد مع انه يشرى عليه (فعلى
 الصحيح) وهو الحكم بجهة انكحهم (لو طلق) كناية (ثلاثاً) في الكفر ثم أسلم هو وغيرها (ثم أسلم)
 ولم يخل في الكفر وما ذكرته في الصورة الأولى ظاهر وان أوهام المباهاتهم على التغيير هنا ثم أسلم
 خلافاً لكن قولهم السابق ونحوه كناية حرة يحل نكاحها ابتداء فهم هذا (لم يخل) له
 (الاجمال) بشرطه السابقة وان لم يعتدوا وقوع الطلاق اذ لا أثر لاعتقادهم مع الحكم بالجهة
 وعلى الآخر بن لا يقع على كلام في تأنيسهما لان الرفع ونهيهما للأذرى فانه قال الظاهر انه يقع
 في كل عقد يشرى عليه في الاسلام وذلك موجود في كلام الاصحاب ولو نكحها في الشر لم يغير محل

(قوله) الاصليين الى قول المتن فعلى
 الصحيح في النهاية (قوله) وهو الحكم
 بجهة الى قول المتن وان تبين في
 النهاية (قوله) في الكفر الى قوله
 على ان التبعين عندى في النهاية

ثم أسلم بشرط أو طلق أو ختن أو حرة وأمة ثلاثاً لا قبل إسلام الكل لم يشك واحدة إلا بعمل أو بعد
 الإسلام لم يشك بختارة الاختين والحرة إلا بعمل (و) اعلم أنه كانت الحصة للشكاح ثبت السمي على
 غير قول الفساد فينشد (من قورت فلها المسمى الصحيح) أما على قول الفساد فلا وجه أن لها مهر المثل
 (وأما المسمى (الفاقد تكفر) معنة أو في الذمة (فان قبضته) أي الرشيدة أو قبضته على غيرها
 والأرجح لا اعتقادهم على الأوجه (قبل الإسلام فلا شيء لها) لان انفصال الأمر بينهما قبل
 ان يحصر عليهم ~~حكم~~ من أن أسدوها حراماً سلباً استرقوه فلها مهر المثل وان قبضته قبل
 الإسلام لا لا انقرهم في كفرهم عليه بخلاف خدوا الخمر ولان الفساد في الخمر خلق الله تعالى وهذا خلق
 المسلم فلا يجوز العفو عنه وكان المسلم سائر ما يختص به كام وله نص عليه ويظهر ان الحر الذي الذي يدارنا
 وما يختص به كذلك لانه يلزمنا الدفع عنهم ثم رأيت بعضهم يحجه أيضاً ~~لكنه~~ لم يقبضه بما قبضت
 به ولا بد منه كما يعلم مما يأتي (والا) قبضته قبل الإسلام (فلها مهر مثل) لانها لم ترض إلا به
 وبتعذر الآن مطالبتها بالخمر فيعين البدل الثمري وهو مهر المثل (وان قبضت بعضه) في الكفر
 (فلها قسط ما بقى من مهر مثل) لتعذر قبض البعض الآخر إلا بالإسلام نعم لو كانت حرة ومهرها من ذلك
 أو المسمى الصحيح فاستدركه سقط كما لو نكحوا ثغو أيضاً واعتقادهم ان لا مهر للوفضة تعالى ثم أسلوا
 بعدد أو قبضه فلا مهر لانه استحق وطناً بل لا مهر كما قاله هنا وذكر في الصادق خلافة لكنه
 في الذين لم يلتزمهم أحكامنا فتعين ان ما هنا في حريين والاعتبار في تسقط ذلك في صورة مثل
 تكفر تعددت ظروفها واختلف قدرها أم لا الكيل وفي صورة متقوم تكفر من زادت احدهما
 بوصف يتقضى زيادة قيمتها وتكثر من واجتماعهما تكفر وكليهما وثلاثه تخارز بوقبضت أحد
 الاخرين او بعضه بالقيمة عند من رآها (ومن انذفت باسلام) منها او منه (بعد دخول) او استدخال
 مني محترماً بان أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (فلها المسمى الصحيح) ان صح نكاحهم (لا يستتراره
 بالدخول وأورد عليه انه لو نكح اماً أو بنتاً ودخل بالام ثم أسلم وجب لها مهر المثل مع انها انما انذفت
 باسلام بعد دخول ويرجع هذا الحصر وانما الذي دفعها في الحقيقة صيرورتها محرمات له بالعقد على
 تنها على انه يأتي قريباً ان محل وجوب مهر المثل ان فسد المسمى (والا) يصح لو كان قسمي فاسداً
 ولم تقبضه في الكفر (فهر مثل) لها في مقابلة الوطء فان قبضت بعضه في الكفر فكفر ~~انما~~
 (أو) انذفت باسلام (قبله) أي الدخول (وصح) النكاح لاستيفائه شرائطه أو على الاصح انه محكوم
 بصحته (فان كان الاندفاع باسلامها فلا شيء لها) لان الفرقه من جهتها والواجب لها شيء مع محتم
 فاولى مع فساده اذا فرض ان لا وطء فقولوه وصح غير قيد هنا بل فيما بعده كما يعلم مما يأتي وهذا
 سندع الاعتراض عليه (أو باسلامه) وصح النكاح (انصف مسمى ان كان) المسمى صحيحاً (والا) يصح
 تكفر (انصف مهر مثل) ككل نسبه فاسدة فان لم يسم شيئاً فبطل ما اذا لم يصح النكاح فلا شيء لها
 لان الموجب في النكاح الفاسد انما هو الوطء وانحو ولم يوجد (ولو ترفع النيا) في نكاح أو غيره
 (ذمي) أو معاهد (ومسلم وجب علينا) الحكم بينهما جزماً (أو ذمياً) كهم ودين أو ضمناً ودينياً
 ومعاهد (وجب) الحكم بينهما (في الاظهر) قال تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله وهي نسخة كما
 صرح ابن عباس رضي الله عنهما بقوله أو عرض عنهم أمابن يهودي ونضري فيجب جزاً وقيل على
 الخلاف لا معاهد ان لا يملك التزم دفع بعضهم عن بعض وعلمهما حمل التحريم فلا شيء وهو أولى وحيث
 وجب الحكم بينهم لم يشترط رضا الخصمين بل رضا أحدهما وحيث ثبت الاعداء والحضور وطليه
 رضا (ونقرهم) أي الكفار فيما ترفعوا فيه النيا (على ما تقرهم) عليه (لو أسلوا وبطل ما لا تقرهم)

(قوله) (الاصل في أنسكتهم الانسب في عقودهم الخ وكه قودنا الخ (قوله) على ان التحقيق عندي أنهم ليسوا بكفن فيه ماسالك في كتاب الصلاة لاقتل

*) (فصل أسلم)

(قوله) في أحكام زوجات الى قول المتن وان أسلم معه في النهاية (قوله) لزمه ان ذلك الخ ككاصرج في أنه لا يعجز اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستقر بعد الاسلام في أربعة فليس له الانتصار على واحد خلافا لما

زعم عن شيخنا الرمي خلافا لرسم قوله لان نكاح الكفار صحيح أي فيما نحن فيه لكونه عليه الصلاة والسلام لم يستفصل بين عبادة النكاح وترتيبه وبين اختيار المتأخرات وغيرهن والافكان قضية ما تقدم في الباب السابق بطلانه في سورة المعية بالنسبة للجميع في صورة الترتيب بالنسبة لما زاد على الأربع ثم الذي يظهر من توجيه لزوم اختيار الأربع الذي اقتضاه ظاهر المتن هو ان ما زاد على الأربع يندفع بالاسلام وتبي الأربع في العصة مهمات ولا يزيل الاسباب الا لاخبار الاربع انه تعين بقاء العصة من زلاتها واختار مدونا وليس خلافا لما في من تمة الاربع ثم يظهر انه لو طلق بعد اختياره مية ما دعاها زال

المختار

عليه لو أسلموا ختم به ذام تقدم أكثر من صورة لانه لا ضابط صحيح يجمعها وغيرها فشرهم على نحو نكاح خلاصا على وشهود لا على نحو نكاح محرم بخلاف ما عولنا عليهم ولم يترفعوا الا عن النكاح فلا تعرض لهم ولو جازنا من نكته اختان لطلب فرض النفقة مثلا أعرضنا عنه الا ان رتبنا نكحتنا فنامر باختيار احداهما يتبعهم كما كنا في تزويج كاية لاوليها بشهودنا ومن ثبت عليه منهم زنا وسرقه حدوان لم يرض او شرب خمر لم يحد وان رضى لا اعتقادهم حلها فان قلت يشك عليه حد الحنفى بشرط ما لا يسكر قلت بشرق بأن من عقبة الحنفى ان العبرة بعقد الحاكم المرافع اليه مع التزامه لقواعد الادلة الشاهدة بضعف رأيه فيه ولا حصة ذلك لم تخل لم فارقت الخرج نحو الزنا قلت لانها أسهل لانها أحلت وان أسكرت في ابتداء ملتوا ذلك لم تخل لم فارقت الخرج نحو الزنا قلت لانها أسهل يلزمه الحكم بينهم بأحكام الاسلام لقوله تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله واحضار التوراة لرجم الزانين انما هو تشديد ابين صور باللعين في قوله ليس فارجح لاراعا اعتقادهم ولو تخا وكوا النكاح بعد القبض في بيع فاسد او قبله وقد حكى ما حكمهم بامضائه لم تعرض له ولا انقضائه كذا أطلقوه وهو مشكل بجامر في نحو النكاح المؤقت أو بشرط نحو خيار من النظر لا عقدهم وان لم يحكم بها حكمهم فالوجه ان المراد حكمها حكمهم هنا اعتقادهم أي ان اعتقادهم صحيحا لم تعرض له ولا انقضائه وحديثنا فاسدا لم ياجلهم من هذا مامر في قولي فان قلت ما الفرق الى آخره ان متى نكحوا ونكاحا او عقدا او عقدا مختلا عندنا لم تعرض لهم فيه ثم ان رزاعوا النسيان أو في شيء من آثاره وعولنا استعماله على المدد وليس لنا البحث عنه فيما يظهر لان الأصل في أنسكتهم الهمة كما نكحتنا نظرا فان كان سب الفساد من فضاي أثره عند الترافع كالمطلوع الولي والشهود وكما رتبته لعدة انقضت وغير ذلك من كل مفسدة قضى وكانت بحيث تخله الآن اقرناهم وان كانت بحيث لا تخل له عندنا فان قوى المانع كنكاح أمة لا شروطها ومطلقة فلا تقبل التحليل لتتعلق بعقداهم وفرضنا بينهم اختا لما راق الولد والبضع ومنه فيما يظهر عدم الصكفاء دفعها للعار وان ضعف كؤوت اعتقدوه مؤبدا وشروط فيه نحو خيار ونكاح مغصوبة نظرا لاعتقادهم فيه فان قلت هم مكفون بالقرع فلم لم نؤاخذهم بها مطلقا قلت ذال انما هو بالنظر لعقاصم عليها في الآخرة وماتن فيه انما هو بالنسبة للاحكام الدنيا على ان التحقيق عندي اهم ليسوا مكفين الا بالقرع مع الجمع عليهم اداون المختلف فيها اذ اختلف فيه الاعلى معتقد التخييم أو المقلده ولا في ما قررته على في شرح الارشاد قول الماوردى العبرة في صيغ لاطلاقهم بما عتدهم على ان محله ما ذا لم يترفعوا النساء الاحكامنا باعتقادنا لان ذاك في آثاره عند لم يعلم استعماله على مفسدة وما هنا في آثاره عند لم يعلم استعماله عليه وكان الفرق ان اقد بقرهم على عقود مختلة ترغى في الاسلام وما هنا محض أثر لا ترغيب فيه فحكمنا فيه باعتقادنا *) (فصل) في أحكام زوجات الكفار اذا أسلموهن زائدات على العدد الشرعي اذا (أسلم) كافر حر (ونكته) أكثر من أربع) من الزوجات الحرائر (وأسلمن معه) ووليلو له (أو) اسلمن قبله ثم أسلم هو أو عكسه بعد تحوط وهن (في العدة أو كن كليات) يحل للم نكاحهن وان لم يسلمن (لزمه) لزوما حقا خلافا لما زعم ان معنى لزمه ان ذلك ان ناهل للاختار لكونه مكفيا اوسكرنا اختيارا غير مرید ولوع احرام وعدة شبهة (اختيارا ربيع) ووضفنا بأن يختار الفسخ فيزاد عليهن كإباني لحرمة الزائد عليهن لا اما كهن فله بعد اختيارهن فراقهن (منهن) ولو ماتا فبرهن تقدمنا انما هو شأن استوى نكاحهن الشروط أم لم يتوفىها كان عقد عليهن مع الفسخ السابق انه صلى الله عليه وسلم أمر من أسلم ونكته عشرين سنة أن يختار أو يعاول لم يفعله له فدل على العوم كما هو شأن

الوقائع القولية وجهه على الاوائل برده رواية الشافعي واليه في فحين تحتها خمس اختار اولاهن
 للفرق وعلى تعدد العقد مخالفة للظاهر من غير دليل واسلام من فيه رقي الى اكثر من اثنين
 كاسلام الحر على اكثر من اربع هنا وفي جميع ما يأتي وقد تصوروا اختياره لاربع وان يعتقد قبل
 اسلامه سواء قبل اسلامه او بعده او معه او بعد اسلامه وقبل اسلامه لان العبرة بوقت
 الاختيار وهو عند حرمه ثم امتنع عليه ما سلك الامة ولو اسلم معه او في العدة ثلثان ثم عتق ثم
 اسلمت الباقيات فيها لم يجز الا لتبين ولومن المتأخرات لا ينفاه بعد العدة قبل عتقه امانا لم يتأهل
 كغيره كمن اسلم بها فوقع اختياره لكافة ونقضه في ماله وان كن الفلانة من محبوبات لطفه
 (ويُدفع) باختياره الاربع نكاح (من زاد) منهن على الاربع المختارة ليكن من حين
 الاسلام ان اسلموا معا والاخر اسلام السابق من الزوج والبدعة فتصحب العدة من حينئذ لانه السبب
 في الفرقة من حين الاختيار وقرنه فرقة فيجوز طلاق ولو اسلمت على اكثر من زوج لم يكن
 لها اختيار على الاصح اسلموا معا وامر بنا ثم ان ترتب النكاحان فهي الاول وكذلك لو اسلموا معها
 او الاول وحده وهي كناية فان سلت ثم اسلمت مع الثانية اقرت معه ان اعتقدوا صحته وان وقعوا لم يقر
 مع واحد منهما مطلقا (وان اسلم) منهن مع قبل دخول (أو) اسلم منهن بعد ما وقوله بعد الدخول
 (في العدة أو) بيع فقط بان اجتمع اسلامه واسلامهن قبل انقضائها وليس تحتها كناية (تعين)
 والدفع نكاح من بقي لتعذر ما سلكه من يتفقه عن في الاولى ومن العدة في الثانية وأقهر ما تقر
 فيها انه لو كان تحتها ثمان مثلا فاسلم اربع لم يجزهن واسلم الزائدات او بعضهن في العدة واكتفت الزائدات
 كليات لم تعين الاول وانه لو اسلم اربع ثم انقضت عدتهن او من ثم اسلم ثم الباقيات في عدتهن تعينت
 الاخريات لاجتماع اسلامهن مع اسلامه قبل انقضائها عدتهن ولو اسلم اربع ثم هو قبل انقضاء عدتهن
 وتخلفت الباقيات حتى انقضت عدتهن من حين اسلامه او من ثم سركت تعينت الاوليات لما ذكرنا لم
 يتخلفن بل اسلمن قبل انقضائها عدتهن من حين اسلامه اختار اربعها كيف شاء لاجتماع اسلامه واسلام
 الكل قبل انقضائها عدتهن (ولو اسلم وتحتها اموها كاشان أو) غير كاشيتين ولكن (اسلمانا فدخل
 بهما) او شئت في عين الدخول بها (حرمتا أبدا) وان قلنا بفساد أسكنهم لان طوله كل شبهة يجزم
 الاخرى ولكل المسمى ان صح والاخر مثل (أولا) دخل (واحدة) منهما او شئت هل دخل بواحدة منهما
 أولا (تعينت البنت) وادفعت الام لحرمتها ابدأ بالعقد على البنت بناء على صحة أسكنهم (وفي قول
 بخير) بناء على فساده (أو) دخل (بالبنت) فقط (تعينت البنت) ايضا لحرمته الام ابدأ بالعقد على
 البنت او بوطئها (أو) دخل (بالام حرمتا أبدا) الام بالعقد على البنت بناء على صحة أسكنهم وهي
 بوطء الام وبها مثل بوطء كذا قاله واعترض بان قياس صحة أسكنهم وجوب المسمى وأجيب
 بجمله على ماذا فسد المسمى (وفي قول تبقى الام) بناء على فساد أسكنهم ومن ادفعت منهما بلاوطء
 لامر لها عند ابن الحداد ولها نصفه عند الفضال ان صححنا أسكنهم (أو) اسلم حر (وتحتها امة)
 فقط (واسلمت معه) قبل دخول او بعده (أو) اسلمت بعده او قبله (في العدة أقبر) النكاح
 (ان حلت له الامة) عند اجتماع اسلامه واسلامها لا اعتبار به مع خوفه العت حينئذ لا يقر
 على ابداء نكاحها حينئذ يتخلف ما لا بد من اجله الآن ولو طلقها في الحلة الاولى ثم أبسر حلت له
 رجعتها لان الرجعية زوجة (وان تخلفت) عن اسلامه وعكسه (قبل دخول تزوجت الفرقة)
 لما مر أول الباء والكسابة هنا كغيرها لما مر من حرمة الامة الكافرة على المسلم مطلقا (أو) اسلم
 وتحتها (اماء واسلمن معه) ولو قبل طوء (أو) اسلمن قبله او بعده (في العدة اختار امة) واحدة

(قوله) وهي كناية بقية
 المستثنى قبله (قول المتن) وان
 اسلم الى قوله والطلاق اختيار
 في الهامة (قوله) او من محل تأمل
 لما مر ان المنة كغيرها في جواز
 اختيارها فلغيره ثم رأيت القائل
 المحشى قال ما نصه راجع وجهه
 فانه يجوز اختيار المنة كما تقدم
 الا ان يكون منهن قبل اسلامه
 بمنزلة انقضائها عدتهن قبله ويخص
 بذلك ما تقدم فيكون قوله السابق
 ولو موات مفروضا فيما اذا من بعد
 اسلامه فلراجع انتهى ثم رأيت
 العبارة المذكورة هي عبارة أصل
 الروضة فقطهر بالتأويل في صنيعهم
 انه انما يقرر الى المنة اذا اجتمع
 اسلامه واسلامها ولا اجتماع في
 الصورة المذكورة

منهن (ان حلت له) لوجود شرط ~~نكاحها فيه~~ (عند اجتماع اسلامه واسلامه) قيد
في اختيار امة من الكل فلا ياتي قول غيره عند اجتماع اسلامه واسلامها لانه في امة معينة منهن
كما ياتي وذلك لخل ابتداء نكاحها حينئذ وينقش نكاح البواقي هذا ان كان حرا كما هو الاختيار شدينا
(والا) بان لم يتحل له امة عند اجتماع اسلامه واسلامهن (الذفعن) كاهن من حين الاسلام
لحرمة ابتداء نكاح واحدة منهن حينئذ ولو اختص الحل بوجوده في بعضهن تعين فلو أسلمت وثلاث
اماء فحلت واحدة وهي تتحل له ثم الاخرى وان وهما لا يتحلان تعينت الأولى وأولاً ولي والثالثة
وهما لا يتحلان دون الثانية اختيار واحدة منهما ولو أسلم على أربع اماء فاسلم معه ثنتان وتختلف
ثنتان فعتقت واحدة من المتقدمتين ثم أسلمت المتخلفتان على الرق اذ دفع نكاحهما لا تحت
زوجهما حرة عند اسلامه واسلامها لان نكاح الفئة المتقدمة لان عتق صاحبها كان بعد اجتماع
اسلامها واسلام الزوج فلم يؤثر في حقها واختار واحدة منهما ما اذا كراهه واعترض بان الاصع
ما ذكره خرون حتى المصنف في تنقيحه انه يختار بين الجميع لان العتقة في حالة الاجتماع في الاسلام
كانت امة لكن ابطال السبكي في ردده والتمسار للاول وفيه بسط مهم في شرح الارشاد الكبير
فراجعه (أو) أسلم حرو عتقه (حرة) تصلح للتمتع (واماء وأسلمن) أي الحرة والاماء (معه)
ولو قبل وطء (أو) أسلم قبله أو بعده (في العدة تعينت) الحرة وان ماتت أو ارتدت سواء أسلم
الاماء قبلها أم بعدها أم بين اسلام الزوج واسلامها (والذفعن) أي الاماء لانها تعينهن ابتداء فكذا
دوامهن ثم لم تصلح لاختيار واحدة منهن كما يجتبه الاذعري وهو ظاهر (وان أسرت) الحرة
على الكفر وهي غير كاية (فانقضت عدتها) وهي مصرة (اختار امة) ان حلت له حينئذ لتبين
ان دفاع الحرة من حين اسلامه فهو كالموت فحضت الاماء أو لو اختار امة قبل انقضاء عدة الحرة وهو اطل
وان بان ان دفاع الحرة لوقوعه في غير وقت فجدده بعد انقضاء عدتها (ولو أسلمت) الحرة (وعتقن)
أي الاماء (ثم أسلمن في العدة فكثر اثر) أصدايت لكلهن قبل انقضاء عدتهن (فيختار) الحر منهن
(أربعا) وكذا لو أسلمن ثم عتقن ثم أسلم أو عتقن ثم أسلمن ثم أسلم وضابطه ان يعقبن قبل اجتماع
اسلامه واسلامهن فان تأخر عتقهن عن الاسلام تعينت الحرة ان كانت وصلت والاختار امة
تتحل والحق متسارعة العتق لاسلامهن تقدمه عليه (والاختار) أي القاطنة الدالة عليه
(اختارتك) او اخترت ~~نكاحك~~ أو تقرر به أو حبسك أو عقدك أو فرتك (أو تقرر نكاحك)
أو أم ~~نكاحك~~ أو أمسكت نكاحك (أو شئت) أو شئت نكاحك أو حبستك على النكاح وكلها
صراخ الاما حذفت منه لفظ النكاح ومثله مرادفه كالزواج فكاية بناء على جواز الاختيار بها نظرا
الى انه اداة مجردة لا يرد كن لكن يظهر أخذها مما تقرر بأن يرد كن للنكاح صريح ومع حذفه
كتابة وتخوف فحلت أو أزلت أو رفعت أو صرفت ~~نكاحك~~ صريح فصح ونحو فحلتك أو صرفتك كاية
(والطلاق) بصريح أو كاية ولو لم يعلق كان نوى بالفسخ طلاقا (اختيار) للطلقة اذ لا طلابة
الا الزوجية فان طلق أربعا تعين للنكاح والذفع الباقي شرعا ولا ياتي ما تقرر في الفسخ قاعدة ان بان كان
صريحاً في بابه لا نه أغلبية وسر استثناء هذا ما التوسعة على من رغبت في الاسلام ووجهه قضية
القاعدة ان نية الطلاق بالفسخ كمو فلا يجوز تعليمه مع انه قد يكون له فيه رغبة دون الترخف فانقضت
مساخته بأمر آخر مساخته بالاعتداد بنته حتى يجوز له التعليق فلا نظر الى كون الطلاق أمراً من
الفسخ لنفسه العددونه فلا مسامحة لان المسامحة من جهة لا تنقضها من كل جهة قيل ان أراد لفظ

(قول الثن) والطلاق اختيار
الطلاق المذكور محتمل تأمل من
حيث المدرك اذا جاهل القريب
العهد بالاسلام كيف يؤخذ بذلك

الطلاق اقضى ان لا يصح عنه اذ لم يكن كذلك اذ فسخت نكاحك بنية الطلاق اختياراً للنكاح
وان اراد الامم ورد عليه ان القران من صرائح الطلاق وهو هنا فسح انتهى بحجاب اختيار الثاني
ولا يرد الفراق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسح أولى منه بالطلاق لانه المتبادر منه في ثم قالوا انه صريح
فيه كناية بالطلاق (لا الظاهر والابلاء) فليس أحدهما اختياراً (في الاصح) لان كلامه
الظاهر يخبر به والابلاء يخبر به أيضاً لكونه حلفاً على الامتناع من الوطء بالاختبة أليق منه
بالنكوحه فان اختار المولى أو المظاهر منها للنكاح حسب مدة الابلاء والظاهر من وقت
الاختبار لانها قبله كانت مترددة بين الزوجية وضدها فصر في الظاهر عائداً ان لم يفارقها حالاً ولا يس
الوطء اختياراً لان الاختيار اثناء أو استدامة للنكاح وكل منهما لا يحصل به (ولا يصح تعليق
اختيار ولا فسح) كان دخلت فقد اخترت نكاحك أو فسخت له ما تقر انه اثناء أو استدامة للنكاح
وكل منهما معتبر تعليقه ولان مناط الاختيار الشهوة فلا يقبل تعليقاً لانها قد توجد وقد لا توجد
تعلق الاختيار للنكاح فعنه كان دخلت فأنت طالق أو من دخلت فهي طالق لانه يغني في أقصى
مالا يعتق في المستقبل وتضمنة الطلاق بلفظ الفسخ وحيداً يصح تعليقه لكونه طلاقاً كاملاً
(ولو حصر الاختيار في خمس) أو عشر مثلاً جاز لا يمتنع في الابعاد وحيداً (انفع من زاد) على
تلك المحصورات (وعليه التعيين) هنابل مطاوع الاربع في الحسروتين في غيره ما لم يأت
الفصل المتي عاهاً ولا توهم ان ذلك لا يأتي هنا (وتفقهين) أي الجنس وكذا كل من أسلم عليهن
اذ لم يتكره منهن شيئاً أو اراد بالنفقة ما يعسر سائر المون (حتى يختار) الحر منهن أرعا وغيره ثنتين
لانهم مجبوسان بحكم النكاح (فان ترك الاختيار) أو التعيين (حبس) بأمر الحاكم إلى ان يأتي
به لامتاعه من واجب لا يقوم غير مقصده فيه فان استنظر نظره ثلاثة أيام لانه ما عدا التزوي شرعاً
فان لم يقض به الجنس عزه بمباراة من ضرب وغيره فاذا برئ من ألم الاول كره وهكذا إلى ان يختار
ويتخلى نحو مجنون حتى يفيق ولا يوجب الحاك من السمتنع هنالاه اختيار شهوة بغيره فارق تطبيقه
على المولى الآتي ويبحث السبكي وقف حبه على طلب ولومن يضمن لانه حقن كالدين وهو مبني
على رأي ان أسلم أرعا في الخبر للإباحة والعقدانه بمعنى اختياره من النكاح للوجوب وان واقفه
الاذرعى وهو وجوب لحق الله تعالى لما يلزم على جزرك من امساك أكثر من أربع في الاسلام
وهو متفق في ثم اتجه وجوبه وعدم توقيفه على طلب كما أطلقوه * تنبيه * ظاهر كلامهم بل مريح قولهما
عن الامام اذا حبس لا يعز على الفور فله يترى ان الحبس ليس ترؤوا انه لا يجوز تعزيره اثناء
بضرب والنقصة الاولى غير مرادة والثانية متجهة ووجهها ان المقام مقام تركه يبادر بما يشوش
المسكرو به على الاختيار بل بما يصفيه ويحمله عليه وهو الحبس (فان مات قبله) أي الاختيار
(اعتدت حامله) أي يوضع الحمل وان كانت ذات أقراء (وذات أشهر وغيره مدخولها) وان كانت
ذات أقراء (أربع أشهر وعشر) احتياطاً لاحتمال الزوجية في كل منهن وذكر اعشر تغليبا
للإتيان في الأوجز على قاعدة تميم ومن ثم قال الرخشي لو قيل وعشرة كان خارجا عن كلام العرب
(وذات أقراء) أكثر من الباقي وقت الموت من (الأقراء) المحسوب ابتداءها من حين اسلامها
ان أسلم معا والأخن اسلام السابق (وأربعة) من الأشهر (وعشر) من الموت لان كلاهما
كوتها روجه فتزله عداة الوفاة ومفارقة في الحياة فعلى الأقراء فوجب الاحتياط للحملين
(وبوقف) فيما اذا مات قبل الاختبار (انصب زوجان) أسلمن كاهن من ربع أو ثمن يعول أو وونه
للعلم بأن فحين أربع زوجات لكان جهلنا أعياهن (حتى) تترك كل منهن لصاحبها أهمي

(قوله) لان كلامه الظاهر الخ
عبارة السارح المحقق لان
الظاهر محرم والاباء حلف على
الامتناع من الوطء وكل منهما
بالاختبة أولى منه بالنكوحه
انتهى وينبغي ان يقرأ بصيغة
اسم السائل حتى تحسن التفرقة
بينه وبين الاباء والأفكل منهما
محرم (قوله) كان دخلت إلى قوله
* تنبيه * ظاهر كلام الصميرى في
النهاية

الزوجة ثم تسألهما شيء من حقهما فتقسموه (بطلن) على ذلك بتساو أو تفاضل لامن غير
التركع ان كان فممن محجور عليها لم ينعزل لولها ان يصلح على أقل من حصتها من عدد من الكائن اذا كن
ثمانية لا تأولن بتقنين ان حقها كالحق صاحب يد على ثمن الموقوف ولطلب بعضهن شيئا قبل الصلح
أعطى البقي وان لم يبرأ من الباقي فلو كن ثمانية فطلب أربع لم يعطن شيئا وأخمس أعطن ربع
الموقوف لتيقن ان فممن زوجة أو ست فالنصف وهكذا أولهن فقيمة ما أخذنه وانصرف فيه ولا ينقطع
بعدم حقهن أثناء إذا أسلم بعض والباقيات بطلن للفسخ كثمان كيات أسلم منهن أربع
أو أربع كيات وأربع وثلاث وأسلم الثبات فلا شيء للسلطات لاحتمال ان الكيات هن الزوجات
* تنبيه * ظاهر كلام الصمري توقف صحة هذا الصلح على الاقرار فانه قال وطريق الصلح ليقع على
الاقرار ان يقول كل منهن لصاحبها انها هي الزوجة ثم تسألهما شيء من حقها ومقتضى
كلام شيخنا وغيره هنا اعتماد وليس كذلك اما أولا فهو مشكل لان فيه الحاق ضرر عظيم بالمرأة لانها
قد تنور بصدور الاقرار ثم تأتي المقررة لها ان تترك لها شيئا فيلزم تساقها أو اتماما فاقصد ذكرها هنا صحة
صلح المولى الى انه يعتذر اقراره على موليه وهذا امر صحيح في ان هذا الصلح لا يتوقف على الاقرار فالوجه
ان كلام الصمري مقالة نهضة على انه يمكن تأويله بأن مراده بقوله وطريق الصلح الى آخره تصوير
وقوع الصلح هنا على الاقرار لأن الاقرار شرط لصحة هذا الصلح وأما اننا قال امر هنا منهم انها المأجري
انكسائه بوجه فكيف يعمل كلامهن على الاقرار بما يعك كل أحد بطلان ما تقع ان الوجه انه لا يشترط
هنا اقرار وان بعض الصلح بدونه تعتذر كما علمت ثم رأيت الشيخين صرحا بما ذكرته في نظرمسئلتنا وهو
ما لو طلق إحدى امرأته ومات قبل البيان وتوقف لهما نصيب زوجة فاطلحنا وكذلك اودع ابنة
في يد رجل فقال لا أعلم لا يبيها ثم اصطفاها عليها على شيء وكذا لو تداعيا دارا في يدهما وأكمل بيته ثم
اصطفاها انتهى ولم يصرحا باستثناء هذه الثلاث من اشتراط الاقرار لكن كلامهما كما صرح
في الاستثناء وبصرح غيرهما وتدل الزاوية في الأولى عن الاحتجاب ما فيها ليس صلحا على انكار
اعتراضه الزكشي بصرح القفال فيها يجوز الصلح ويكون على انكار لكل واحدة فتقول الموقوف لى
وحدى قال وكذا في المسئلتين الأخيرتين وفي مسألة ما لو أسلم على ثمان انتهى ولك أن تقول الانكار
هنا منبئ لكن عارضه ما هو أقوى منه وهو كون الموقوف تحت يد كلهن بالسوية من غير صريح لاحداهن
فصاح لهن الصلح وان لم يوجد صريح الاقرار تعتذر كمن ثم رأيتهم وجهوا الصلح في هذه المسائل
بما يقرب مما وجهته به وهوان قبض شيئا يقول هو ملكي وقبضه يقول هو بة مني البك وهذا
في الحقيقة اختلاف في سبب الملك لا في أصله وهو لا يؤثر كافي في عليك ألف ثمانية قال بل فراضا رأيت
القاضي وجهه بعين ما ذكرته حيث قال قال الحوص صاحبكم أى الشافعي رضى الله عنه يجوز الصلح
على الانكار في مسائل وعدد ما سبق قلنا ليس ما في هذه المسائل صلحا على انكار لان كل
واحد يدعى جميع الحق لنفسه ويترك صاحبه واليد لهما ما نأشبهه اذا صالح في زعم كل واحداه
ترك بعض الحق لصاحبه وترعه عليه * (فصل) * في مؤنة المسئلة والمردة لو (السلامة) قبل
دخول أو بعده (استمرت الثقة) لبقاء النكاح (ولو أسلم وأصرت حتى انتضت العدة) وليست
كافية كفي أصله وحذفه العلم بكن كلامه قبل (فلا) ثقة لها لاسألتها بخلافها عن الاسلام الواجب
فوراً من غير رخصة فلم يكن من جهة متوجه (وان أسلمت فيها لم تستحق) ثقة (إدانة الخلف
في الجدي) لاسألتها بالخلاف أيضا وان بان بالسلامة أنها زوجه وبحت الزكشي وغيره
ان تخافها لو كان لصغر أو جنون أو اعماه ثم أسلمت عقب زوال المانع استحدث كما أرشد اليه

(فصل أسلم)
(قوله) في مؤنة المسئلة الى الباب في
النهاية (قوله) والمردة كذا في أصله
والأوراسب

تعليمهم وفيه نظر لان الخلف منزل منزلة الشوز كما هو الحال والشوز مستط لانتفة ونوم نحو
صغيرة ولو اختلفا في سيق اسلامه منها حدقت لانه يدعى مستط لانتفة التي كانت واجبة والاصل
عدمه (ولو أسلمت أولا فاسلم في العدة أو أصر) الى انقضائها (فلها نفقة العدة على الصحيح)
لاحسانها واسانته بالخلف وفارق جهتها بان الاسلام واجب فوري أما لغيره فمرد ومردان وانما
سقط المهر اذا سبق اسلامها قبل الوطء لانه عوض البضع فسقط بقوت معرفته ولو اعذر كسكك
البائع المبيع مضطرا قبل القبض والنفقة للمتيكين وهو المفقون لهو تحت الزكشي انه لو تخلف لنحو
جنون ياتي فيه نظير ما مر وفيه نظر ايضا لان عذر الزوج لا يسقط النفقة كما يعلم مما ياتي في بابها (وان
ارتدت) أو أريد ما عا (فلان نفقة) لها في مدة الردة (وان أسلمت في العدة) كالنائز بل أول من اسلامها
ولو في غيبته تسقط النفقة بخلاف ما رجعت عن الشوز في غيبته لزوال موجب السقوط بالاسلام
هنا ونحو لا يزول الشوز بالانكسار ولا يحصل الاجبا ياتي في النفقات (رأوا بتفاتها نفقة العدة)
لان المانع من جهته

(باب الخيار)*

في النكاح (والاعاق ونكاح العبد) وغير ذلك كما ذكرنا اذا وجد أحد الزوجين بالآخر
جنونا ولو منقطعاً وان قل على الواحدة وان لم يستحكم لانه ينفى العنايته وهو مرض يزل الشوز
من القلب مع شفا قوة الأعضاء وحركتها ومثله الخيل بالفرس كذا قيل والذي في القاموس
انه الجنون ولعل الأول لمن الجنون فيه كمال الاستعراق بخلاف الخيل قال التولي والاعماء الأناوس
من زواله (أوجدنا ما أوصى) وان قل ان استحكم يقول خير بن وعامة الأول اسوداد العفو
والثاني عدم احمراره وان يوطئ في قبضه (أو وجدها رتقاء) أي منسداً لجل جاعها لجل ومثله شقيق
المنفصحت بضمها كل والى كذا أطلقوه ولعل المراد بحيث تستدر دخول ذكر من يده كبدها تخافة
وضدها فرجها سواء أدى لأفضائها أم لا ثم رأيت البلقي أشار لذلك بقوله في تدريره وشيقها تخافة
لتخافها بحيث لا يسع آلة تغيب مثلها ويقضها أي شخص فرض انتهى بقوله بحيث مريح فيما ذكره
وما ذكره بعده الواقع في كلامهم مجرد تصور يقال الأسنوي ويخبر بذلك فكذا تخبره بكبير
آلته بحيث ينفى كل موطوءة (أو قرناء) أي منسداً ذلك منها اعظم (أو وجدته) وهو بالغ عاقل
(عنياناً) أي بهاء يمتنع أن يشارد ذكره عن قبلها وان قدر على غيرها أو علمته قبل النكاح من عن غير عرض
أوشبهه بعنان الدابة لانه (أو مجبوا) أي مقطوع ذكره أو لا دون قدر الحشفة أي حشفة ذكره
أخذها من غير في التحليل وغيره فان بقي قدرها وعجز عن الوطء مريض بله المدة الآتية كالعين (ثبت)
السكره منهما الماحل بالعب أو العالم به اذا استحل لأخيه منه منظره كأن كان بالدفان قبل لوجه
لا للبدن الأخرى وانما تزاع الزهن بزيادة فسق الموضوع تحت يده وان كانت من جنس الأول كأن كان يركب
في الشهر مرقصاً ربي فيه مرتين كما اقتضاه إطلاقهم خلافاً لمن زعم انه لا بد أن يركب من
جنس آخر وذلك لان الزيادة قد تؤدي الى الذهاب عين الزهن بالكيفية فاحتيط له بمنعته عندها
ولا كذلك هنا وقضية قولهم للسكره لولا وصفه بما عين ان المراد به السلم ان اذا العيب ولو أراد ان يخبر
في النسخ كراهة لاساءته الآخر بتحملة ضرره عاشرته وان رضى أجابه وهو بعد الذي دل عليه
كلامهم انه لا يخبر الا بالسلم ووجهه ظاهر ولا نظر بعد رضا السلم بالمعيب الى ما ذكر (الخيار في فسق
النكاح) ان بقي العيب الى الفسخ ولم يمت الآخر كما ذهب اليه أكثر العلماء وضع عن عمر بن الله عنه
في الثلاثة الأول المشترك بينهما والقرن ومثله لا بفعل الاعن وقيل ولا جاع العيبا يرضى الله عنهم

(باب الخيار)*

(قوله) ان استحكم يقول خير بن
في النهاية تنوعه وفي حاشية الزاوي
على شرح المنهج نقلا عن صاحب
النهاية العتيد انه لا يشترط
استكماله ههنا بل يكفي
الخبرة بكونه جازماً أو برضا المتنى
فقد اختلفا في النقل عنه ولا هو
الموافق لقول الشيخين عن الجوزي
واقراءه والثاني منقول عن أبي
الدم وغيره وهو وجه من حيث
المعنى لكون النفس تعاقبه ونحو
منه مطلقاً ولا من اعاقف منه من
الاعداء لا يتقيد بالاستحكم

عليه في الخاص به وقياساً أولاً باقي الكل على ثبوت خيار البيع بدون هذه اذ الفاسد ثم مالية
يسيرة وهنا المقصود الاعظم وهو الجماع أو التمتع أو لسيما والجدام والبرص بعد بيان المعاصر والولد أو نسله
كثيراً كما جزم به في الأم في موضع وحكاية عن الأطباء والمجربين في موضع آخر قال البيهقي وغيره ولا ينافيه
خبر لا عدوى لأنه نفي لا اعتقاد الجاهلية نسبة الفعل لغیر الله تعالى فوقه بقوله تعالى ومن ثم صم
خبر فزم من المجنوم فراراً من الأسد وأكمل صلى الله عليه وسلم معه تارة وتارة لم يصالحه بيانا
لسعة الأهر على الأمانة من الفرار واتوكل وخرج بهذه الخسة غيرها كالعدو بوط بكسر أوله المهمل
وسكون ثانيه المعجم وفتح الختية وضعها و يقال عدو بوط كثرة وهو قهوماً من يحدث عند الجماع وفيه
من ينزل قبل الإيلاج فلا خيار به مطلقاً على المعتمد وسكوتهما في موضع على أن المرض المأوس من زواله
ولا يمكن معه الجماع في معنى العنة إنما هو ليكون ذلك من طرق العنة فليس قسماً خارجاً عنها ونقلها
عن الماوردي أن المستأجرة العن كذا ذلك ضعيف لكن لا تنفع لها وسأني الفسخ بالرق والاعسار
ولا يشك بثبوت الخيار بما ذكره مامراً أنه شرط للكفاءة وإن شرط الفسخ الجهل به لأن الفرض أنها
أدت في النكاح من معين أو من غير كفة وفزوجها الولي منه بناء على أنه سليم فإذا هو معيب فصم
النكاح وتنتزعيه كذا هو كما يأتي (وقيل إن وجد) أحدهما (به) أي الآخر (مثل عه)
قد روي محلاً وغشاً (فلا) خيار لتساويهما حينئذ والاصح أنه يتخير وإن كان ماله أخس
لأن الإنسان يعاف من غيره مالا يعاف من نفسه والكلام في غير المختارين المطبق جنونهما لتعذر
الفسخ حينئذ ولو كان مجبوراً بالباء وهي رتقاء فطر يقان لم ير جاحهما شيئاً والذي اعتمد الأذري
والزركشي أنه لا خيار وهو أوجه من اعتماد غيرهما بثبوت (ولو وجدته) أي أحد الزوجين
الآخر (حتى وانحسا) علامة غلبة كالليل أو قطعة كالولادة فلا خياره (في الظاهر) لأنه
لا يثبت مقصود النكاح أمماً للشكل فلا يصح نكاحه كأمراً (ولو حدث) بعد العقد (به) أي
الزوج (عيب) مما مر قبل الدخول أو بعده ولو فعلها كان جبت ذكره (تختير) بين فسخ
النكاح وإدامته لتضررها به كالمقارن وانما لم يتخير المشتري بتعييده المبيع لأنه يصير أيضاً خلقه
ولا كذلك هي كسائر جهنم الدار المؤجرة (الأهنة) حدثت به (بعد دخول) أي وطء بالمعنى
السابق في التحليل فإنه لا يتخير لها عرفت قدرته على الوطء ووصلت لحقها منه كقصر بر المهر
وجود الإحصاء من رجاء زوالها وبفارق الحب لا يقال الوطء لا يجب على الزوج فكيف فسخت
تعدله فلا تقول إنما لم يجب الكفاءة بدعية الطبع المحبب إليه فتزجاء حينئذ ولا يعظم ضررها وهذا
منه عند تعذره بحب أو عنة ولما كان البأس فيها إذا تمادى دفع الشارع ذلك عنها بتحكيمها من
الفسخ بخلاف الإيلاء فإنه ليس فيه إلا أساس مدة لا تصرفها غالباً فإذا ذلك الحرمة فقط ثم التعلق
عليه بشرطه ومن حرم عليه سفر التعلق وترك زوجته في عصمته لأن فيه إياساً لها منه (أو أحدث
(بها) عيب مامراً قبل دخول أو بعده (تختير في الجديد) كما لو حدثت فيه ولا نظراً إلى أنه يمكنه
الطلاق لأن الفسخ يدفع عنه التشطير قبل الوطء ونقص العدد مطلقاً (ولا خيار لولي جادث) بالزوج
بعد عقد النكاح لأن حقه في الكفاءة في الانداع دون الدوام لا تنفائه العار فيه ولهدد الوعتقت تحت
قن ورضيت به لم تختير (وكذا) لا خياره (بمقارن حب وعنة) للنكاح إذا عار والضرر عليها فقط
فيلزمها اجابتها إلى ذمها أو لا كان غنائلاً وتنصو ر معرفة العنة المشارنة مع كونها لا تثبت إلا بعد العقد
بان تخيرها معصوم مطلقاً أو عن هذه خصوصها وأما تصويره بما إذا تزوجها ثم عرف الولي عنة
ثم طلقها وأراد تجديد نكاحها ففرض بقوله يجوز أن يعين في نكاح دون آخر وان اتخذت المرأة

(و يتخير) الولي لا السيد كافي البسيط لكن نازع فيه الزركشي (بمقارن جنون) وان رضى
 لانه يعبر به (وكذا جدام وبرص) فيتخير بأحدهما اذا قرن (في الاعم) لذلك وان كانت مثل
 الزوج في العيب أو أزيد كالمعلم عاصراً (والخيار) المقتضى الفسخ بعيب محاصر بعد تحققه وهو في العنة
 بعض السنة الآتية وفي غيرها بثبوته عند الحاكم (على الفور) كافي البيع بجامع انه خيار عيب
 فيادر بانه للعاصم على الوجه السابق ثم في الشفعة ثم بالفسخ بعد ثبوت سببه عند الواسط
 خياره وتقبل دعواه الجهل بأصل ثبوت الخيار أو بقصوره ان أمكن بان لا يكون بخاطا العلماء أى
 مخاطاة تستدعى عرفاً معرفة ذلك فيما يظهر ويظهر أيضاً ان المراد بالعلماء عارف بهذه المسئلة وكذا
 يقال في نظائر ذلك (والفسخ) بعينه أو عيبها المشارن أو الحادث (قبل دخول يسقط المهر)
 والمتعة لان ان كانت هي الفاحشة فواضع والأفوه بسببها فكأنها الفاحشة ولا يهذفل العرض السليم
 في مقابلة ما نفعا وقد عذرت بالعيب بوجه فارق عدم جعل العيب فيه بمنزلة فسخته بغيرها وان قضية
 الفسخ تزداد العرضين فيكون بوضعها كمالاً تزداد مبره كذلك (أو) الفسخ (بعده) أى الدخول أو معه
 (الاعم ان يعيب) به (مهر مثل ان فسخ) بالنساء للقول لا الناعل لايها مبه (ب) عيب به أو ما (بمقارن)
 للعقد لانه انما يبدل المسمى ليستمتع بسلبية ولم توجد فسخاً ان لاسمية وقيل ان فسخت بعينه وجب
 المسمى قيل وهو الذي لا يتجه غيره لا يهذفل المسمى في التمتع بسلبية وقد استوفاه فلم يعدل منه فله المثل
 انتهى وقد يجاب بان العقد كما انتهى بتمتع بسلبية اقضى العكس أيضاً فاذا وجد عيبه كان على
 خلاف قضية العقد فوجب مهر المثل ثم رأيت ما وافق مذكرته ويرد غيره وهو وايضا قضية الفسخ
 الى آخره الآتي (أو) ان فسخ معه أو بعده (بمقارن) بين العقد والوطء) أو فسخ معه أو بعده بمحدث
 معه (حيثه الواطئ) لما ذكرنا ما اذاعه ثم فوطئ فلا خيار لرضا به وهذا أولى من التعليل بزوال الفورية
 لاقتضائه الملوغدر بالتأخير لا يطل خيار بوطئه والظاهر خلافه ثم رأيت ما قدمته في مشرع علم
 العيب وجعل ان له الرد فاستعمله هل يسقط رده لان استجهاه رضاء عنه به ولا لانه انما استعمله لظنه
 بأسه من الرد فتاتي نظير ذلك هنا (و) (الاعم انه يعيب) (المسمى ان) فسخ بعد وطء وقد (حدثت)
 العيب (بعد وطء) لانه لما استمتع بسلبية استقر ولم يغير وانما ضمن الوطء هنا بالمسمى أو مهر المثل بخلافه
 في أمه اشتراها ثم وطئها ثم علم عيبها لانه هنا مقابل بالمهر ثم غير مقابل بالثمن لانه في مقابلة الرقبة لا غير
 واستشكل هذا التفصيل بان الفسخ ان رفع العقد من أصله فيلجب مهر المثل مطلقاً أو من جهة المسمى
 مطلقاً وأجاب عنه السبكي بأنه هنا وفي الاجارة وانما يرفع من حين وجود سبب الفسخ لأن أصل
 العقد ولان من حين الفسخ لان الموقوف عليه فهم انما يرفع من حين انقبض الا بالاستيفاء وحينئذ تعين ذلك
 التفصيل بخلافه في الفسخ بخورده أو رضاء او اعسار فانه من حين الفسخ قطعاً وهو مشكل
 في الاعسار فانه ليس فسخاً بخلافه الذي قبله فكان القياس الحاقه بالعيب لا بما قال غيره
 لا يتأتى هذا التردد هنا لان سبب وجوب مهر المثل انه لما تمتع بمعية على خلاف ما ظن من السلامة
 صار العقد سكتاً جرى بلا تسمية وايضا قضية الفسخ رجوع كل الى عين حقه ان وجد والا فبدله
 فتن رجوعه لعين حقه وهو المسمى ورجوعها بالبدل حقها وهو مهر المثل لفوات حقها بالبدل دخول
 (ولو انفسخ) النكاح (بردة بعد وطء) بان لم يتجه معهما الاسلام في العدة (فالمسمى) لان الوطء
 قبلها فآثره وهي لا تستند لسبب سابق أو قبله فان كانت منها فلا شيء لها أو منه تشطر المسمى فان وطئها
 جاهلة في ردتها أو ردت فلها مهر المثل مع تشطر المسمى في الثانية تنسبه بمراعاة علمه ان استدخل
 الماء المحترم ليس كالوطء هنا (ولا يرجع) الزوج بعد الفسخ (بالمهر) الذي غره سواء المسمى ومهر المثل

(قول المتن) والخيار الى قوله
 والفسخ في النهاية (قوله) بعينه الى
 قوله وهذا أولى في النهاية الآتية
 وقيل ان فسخت الى المتن
 بان لم يتجه معهما الى قول المتن وقوت
 العنة في النهاية الاتية

(على من غزوه) من الولي أو الزوجة قال المتولي بان سكت عن عيبها لاظهارها له معرفة الخاطب به
وقال الزايد بان نفي عيبها ويحكم به كما كبراه (في الجديد) لاستيفائه منفعة البضع ومفاد في الرجوع
بعيبة الولد الآتي (و يشترط في) الفسخ لاجل (العنة رفع الى الحاكم) خزانة وقف شئونها على
زيد بنظر واجتهاد وبغني عنه المحكم بشرطه ولو وقع وجود القاضى كتحمله كلامهم (وكذا سائر العيوب)
أى باقيا بشرط في الفسخ ~~بكل~~ منها ذلك (في الأصم) لانه يجتهد فيه كالفسخ بالا عار فلو ترأسها
بالفسخ باحد منها من غير حاكم لم ينفذ كما بصله نعم باق في الفسخ بالا عار أنها لو لم تجد حاكم ولا محكما
نفذ فسخها للضرورة فقاسه هنا كذلك (وثبت العنة) ان سمعت دعواها بان يكون مكلفا
وهي غير رتقاء ولا فرأى كعدم عاصم وغيره والازم بطلان نكاحها ان ادعت عنة مقارنة لا تعقد
لان شرطه خوف العنت وهو لا يتصور من عتبن هذا ما أطلقه شارح وانما باق على رأى من رأى من
في نكاحها (ياقاره) بها بين يدي الحاكم كسائر الحقوق (أو بسنة على اقراره) لاعلمها
لتعذر اطلاع الشهود عليها ومن ثم لم تنع دعوى امرأة غير مكلف عليه بها لعدم صحة اقرارها بها
(وكذا) ثبت (عينا بعد نكوله) عن العتبن المسبوق بانكاره (في الأصم) لأنها تعترف بانه ترائ
حاله فلا نظر لاحتمال ان يفضها أو يستحي منها قبل التعيين أولى لان العنة لغو حظيرة معدة
للماشية انتهى وبردأتمها مترادفان اصطلاحاً فلا أولى على ان ابن مالك جعلها اقعة مصادفة العتبن
فتكون مشتركة (واذا ثبتت) العنة بوجه مما مر (تسرب القاضى له) ولو قلنا كافر انما يتعلق
بالطبع لا يفتقر فيه القن وغيره (سنة) لتضاء عمر رضى الله عنه بها حتى فيه الاجماع
وحكمة معنى الفصول الاربعة فان تعذر الجماع ان كان اعراض حرارة زال شتاء أو برودة زال صيفا
او يوسه زال برعاً ورطو بقال آخر رضاء فادامت السنة علم ان عجزه خاف وانما تسرب السنة
(بظلمها) لان الحق لها أو يكفي قولها انما بالية حتى وجوب الشرع وان جهلت تفديله لا تسكوها
فان ظننه لحدودش أو جهل منها ان شاء (فادامت السنة) ولم يظنها (رفعت البينة) لا متناع
استقلالها بالفسخ ولا يلزمها هنا فور في رفع على ما قاله المناوردي والرواني والظاهر انه يشع
وان أفرد غير واحد لما باقى أنها اذا أجلته بعدها بقطعها لانتفاء الفورية ولم يصر من وجوب
الدورية في العنة بعد نكولها (فان قال وطئت) فيها أو بعدها وهي شبة أو ~~بكر~~ غروا ولم تصدقه
(حلف) ان طابت عنه انه وطئها كما ادعى لتعذر اثبات الوطء مع ان الاصل السلامة اما بكر غير غروا
شهد أربع نسوة بقاء بكرتها فصدق هي لان الظاهر معها وهل يجب تحليفها الاربع في الشرع
الصغير ثم وعابه الاوجه فوقفه على طلبة وكيفية حلها انه لم يصحها وان بكرتها اصلية ولو لم يزل البكرة
في غير الغروا لفة الذكر فهو طء كامل وهو صريح في اجزائه في التحليل ولو امتلأ أميل يوم ما قل ~~تسبه~~
تصدقه في الوطء مستثنى من قاعدة ان القول قول نافي الوطء واستثنى منها أيضاً تصدقه فيه في الألاء
وفيماء الواعسر بالمهر حتى تمتع فخصها به وتصدقها فيه فيما لو اختلفا ان الطلاق قبله أو بعده
وأنت تولد بغيره ولو قال لظاهر أنت طالق للسنه فقال وطئت في هذا الظاهر فلا طلاق حالاً فالت
لم تطأ فوقع حالا صدق لاصل بقاء العصة ولو شرطت بكرتها فوجدت شيئا فالت اقتضى وأسكر
صدقت لدفع الغصم وهو لدفع المهر ونظيره افتناء القاضى في اذالم أنشع عليك اليوم فالت طالق
وادعى الانفاق فصدق لدفع الطلاق وهي لبقاء النفقة عليه عملاً باصل بقاء العصة وبقاء النفقة
وسمى أنى أو آخر الطلاق بما فيه ولو اختلفت هي والمحلل في الوطء صدقت حتى تغل لا ولا عبر اقامة
البينة عليه وهو حتى يشطر المهر (فان نكل) عن العتبن (حلفت) هي انه لم يظأها اذ النكول كالأقرار

(قوله) ان سمعت الى قول المتن فان
نكل في النهاية الا قوله هذا ما أطلقه
شارح الى المتن والامام عليه
من التعيين في التعيين (قوله) وانما
باقى على رأى وهذا رأى هو العقد
سبب بوجه مما مر فلا محذور
في الإطلاق الا من حيث السطح
في محل الخلاف

(فان حلفت انه لم يأت (أو أقر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ) لكن بعد قول القاضى ثبتت العنة
أوحى الفسخ فاختارى والظاهر كقوله غير واجد انه لا يشترط قوله فاختارى ومن ثم حذف من الشرح
الصغير ويحب السبكي انه لا بد من حكمت لان الشئ غير محتمل مردود لان المدار على تحقق
السبب وقد وجد (وقيل يحتاج الى اذن القاضى) لها في الفسخ (أو فسخه) بنفسه لا محل نظر
واجتهاد ويريد بان النظر والاجتهاد قد وقع بما سبق وانما كان هذا هو الاعم في الفسخ بالاعصار
لان العنة هنا مصلحة واحدة فاذا تحققت بفرض المدعى عدم الوطء لم يبق احتياج للاجتهاد بخلاف
الاعصار فانه بعد الزوال كل وقت فيحتاج للنظر والاجتهاد فلم يتمكن من الفسخ به وهذا أولى
بما فرق به شارح فأنمله (ولو اعترفته أو مرنت أو حبست في المدة) جميعها (لتحجب) المدة
اذ أثر لها حينئذ فستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع ذلك فانها تحجب عليه واعتمد الاذرى
في مرضه وحبه وسفره كمرها عدم حسابها لعدم تقصيره وخرج بتجميعها بعضها كفضل منها
فلا يجب الاستئناف بل ينتظر ذلك الفصل الذى وقع له ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضرب اعزها
عنه فيما بعد ادعى الى الوجه ولو كان الانعزال عنه يومامثلا معشاي من فصل قول تقضى النفل
جميعه أو نظير ذلك اليوم أو يومامثله أى يوم القياس الثانى (ولورثت بعدها) أى السنة (به بطل
حقه) من الفسخ لئساها بالعيب مع كونه مصلحة واحدة والضرر لا يتجدد به فرق الا بالاعصار
وانه دام الدار في الاجار فخرج به بعد هارناؤها قبل مضى لانه استحال للعق قبل ثبوته (وكذا
لو أخلته) زمانا آخر بعد المدة (على الصحيح) لانه على الفور والتأجيل موقوف له وبه فرق امهال
الدين بعد الحول لان حق طلب الدين على الترخي (ولو نكح بشرط) في العقد (فها السلام)
أوفيه اذا اذرت زوج كحبة (أو في أحد هما نسب أو حرية أو غيرهما) من الصفات الكاملة
أو الناقصة أو التي لا ولا كبراة أو ثوبه أو كونه قنسا أو كونه قنسا أو كونه أحد هما أيضا مثلا
(فاخلف) الشرط وقد أذن السيد فيما اذبان قنسا والزواج من نحل لامة اذا بان قنسا والفسخ الشرط
كناية محل نكاحها (فالاطار صحت النكاح) لان خلف الشرط اذا لم يفسد المبيع المتأثر بالشرط
الفاسد فالنكاح أولى أما خلف العين كزوجى من زيد فزوجها من عمرو فبطل جزم (غم) اذ اصع
(ان بان) الموصوف في غير العيب لما مر فبطل ما شرط أو (خبر بما شرط) كسلام وبكرة
وحرية بدل اذداد اصع النكاح وحينئذ (فلا خيار) لانه مساو أو أكل وفارق مع شرط كقوله
فبان مسئلة بان المخطو ثم القيمة ونقدت زيدا في الكفارة (وان بان دونه) أى المشرط (فلها الخيار)
للفلظ نعم الاظهر في الرونة ان نسبها اذا بان مثل نسبها أو أفضل لم تختار وان كان دون الشرط خلافا
لمن اعتمد مقتضى الإطلاق المتى اذ لا علم وكذا الوشرط حرته فبان قنسا وهى أمة على الاوهم وعلى
مقابل الذى حره بعضهم بتغير سيدها لاهى بخلاف سائر العيوب لان له اجبارها على نكاح عبد
لامعيب وأخذ بما تقر وانتمى بان مثل الشارط أو فوفه فلا خيار وان كان دون الشرط (وكذا له)
الخيار ان بان دون ما شرط سواء هنا أيضا مضافة الكمال وغيرها (في الاصح) لغرض نعم حكم
النسب هنا وكونها أمة وهو عبد كهم وثم والخيار فيه ما فوري لا يحتاج لحاكم وان كان فيه الشك
بانه يتجدد فيه فليكن كالمسألة بوجه جريان الخلاف في هذه دون ما قبلها واختلف المرحون فيما
لو بان قنسا وهى أمة دون ما اذا بان أمة وهو عبد ان الزوج ~~مستثنى~~ منه المخلص بالطلاق وتزويج الثانية
تضررها بنفقة العسر من بخلافه (ولوطنها مسلمة أجرة) مثلا ولم بشرط ذلك (فبان كناية أو أمة
وهى نحل فلا خيار) (في الاظهر) لتقصيره بترك البحث أو الشرط وكلاوطن المبيع كتابا مثلا لم يكن

(قوله) لكن بعد قول الى قول المتن
ولورثت في النهاية (قوله) في الفسخ
باعتبار بالنفقة (قوله) لانه على
النزول الخ سكنوا في هذا المجل من
عذرهما بالجهل مع انه قياس خيار
عيب المبيع ثم رأيت ما تقدم في شرح
قول الصنع والخيار على الفور
فتكأنهم اكفوا به عن التنبية
هنا عليه (قوله) صرح النكاح المباح
ذكر هذا بعد تنبيه اذا صرح المبال
(قوله) دون ما اذا بان محل تضليل
فان المرحون مختلفون فيما يضليل
قضية المتى ثبوت الخيار الا هم
الآن يكون مراده المرحون من
التأخير (قوله) مثلالى قول المتن
والمرثى في النهاية

(ولو أذنت في تزويجها عن ظنته كفتوا بآبائهم فسقط أو دناؤه نسبة أو حرمة فلا خيار) لها لتقصيرها
كلها بل تهرأ لما ذكر (قلت ولو بان معيا أو عبدا) وهي حرة (فلها الخيار والله أعلم) أما الأول وهو معلوم
بمحصنة أول الباب كما علم منه أن مثله ما لو ظنتها سليمة فبانت معية فلو افترقت ما خلفته من السلامة لغالب
في الناس وأما الثاني فلأن نص الرق يؤدي إلى تفرقها بأشغال سيده له عنها بخدمة وبأنه لا ينفقها
الأنفة المعتبرين وتغير ولد هارقي أبيه واعتد جميع متأخرون نص الام والبوطي أنه لا خيار كما
لو ظنتها حرة فبانت أمة تنقل له ورثته بتعيينه كمنه الخلف بالطلاق وكذلك ورد بوضوح الفرق
إذا الرق مع كونه أغنس عار يدم عاره ولو بعد العتق بخلاف العتق لا سيما بعد التوبة (ومضى فسخ)
العقد (يخلف) لشرط أوطن (في حكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق) في الفسخ بالعيب
فيستقط المهر قبل الوطء ولا بعده ولا يرجع به ولو غير مه على الغار وحكم مؤن الزوجة في مدة
العدة أنها لا تحبها وتم كل مفسوخ نصها أحوالها على تناقض لها في نكاحها كما يأتي
(والمؤثر) لفسخ بخلاف الشرط (تغير برارن العقد) بان وقع شرط في صلحه كزوجته هذه الحرة
أو على أنها حرة أو شرط كونها حرة وهو وكيل عن سيدها لأن الشروط أغنا تؤثر في العقد إذا كانت
كذلك أما المؤثر للرجوع بقيمة الولد الأتمة فلا تشتط بمقارنته لصلب العقد وبفرق بان الفسخ يرفع
العقد بالكلية فاشترط اشتقاله على موجب الفسخ لقوى على رفعه بعد انعقاد ولا كذلك قيمة الولد
فسوخ عنها واكتفي فيها بتقديم التغير يرعى العقد مطلقا كما يقتضيه كلام الغزالي أو بشرط الاتصال
به أي عرفا مع قصد الترفع في النكاح على ما يقتضيه كلام الامام ووقع الشارح خلاف ما تقر
في تغير الفسخ وهو غير صحيح كما بينه شيخنا (ولو غر بجرأة أمة في نكاحها باها كان شرطت فيه
(وصححناه) أي النكاح بان قلنا أن خلف الشرط لا يقطع وجود شرط نكاح الأتمة فيه أولم ينع
بان قلنا أن خلف يطله أو لمقد بعضه (فالولد) الحاصل (قبل العلم) بانأمة (حر) وان كان
الزوج عبيدا لم يخلطه فان الولد تبعه ومن ثم لو وطئ عبدة أمة بظن أنها زوجته الحرة فكان الولد
حر ولو وطئ زوجته الحرة بظن أنها زوجته الأتمة فالولد حر ولا أثر لظنه خلافا لما نوهه وهو يفرق
بان الحرة به التابعة لحرية الأم أقوى إذا يؤثر فاشئ فلم يؤثر فيها الظن بخلاف الرق فيها فانه يقبل
الرفع بالتعليق والشرط فاشئ فيه الظن أمة ما علق به بعد علمه كان ولدت بعد أولوطء بعد ما كثر من
سنة أشهر منه فهو حق ويصدق في ظنه بيمينه وكذا أوارنه بخلاف أنه لا يعلم أن دورته علم فيها (وعنى
المغرور) في ذمته ولو قلنا (قيته) يوم ولدت له لا أول أوقات إمكان توقيعه (لسيدها) وان كان
السيد جذا للولد لا به أو أمه لفقو بغيره من أصله التابع لرقها بظنه حر بها ما لم يكن الزوج قنا
لسيدها إذا السيد لا يثبت له على قته مثل أو تكن هي الغارة وهي مكاتبة وقلنا قيمة الولد لها الأول غرم
لها رجع عليها وخرج بقول من أصله ما لو وطئ أمة أبيه بظن أنها زوجته أمة فلا قيمة لانهما
لم يوثق الرق لانهما قد قنا وعقده عليه عقبة ذات قهر لا دخل للولد فيه (ورجعهما) الزوج
إذا غرمها لأبيه كالتام (على الغار) غير السيد لانه الموقوف في غرامها مع كونه لم يدخل
في العقد على أن يضمن الولد بخلاف المهر (والتغير بالحر) لا يتصور من سيدها غالبا
اعتقها بقوله لزوجته هذه الحرة أو على أنها حرة مؤاخذه له بأقراره ومن ثم لم تعتق باطنا إذا لم يقصد
إنشاء العتق ولا سبق منه (بل) يتصور (من وكيله) أو وليه في نكاحها وحينئذ يكون خلف ظن
أو شرط (أو أمها) وحينئذ يكون خلف ظن فقط ولا عبرة بقول من ليس بعاقدا ولا معتق وعليه
أما غير غالب في تصور كان تكون مروه أو جانية وهو معتق وقد أذن له المستحق في تزويجها أو أحوالها

(قوله) واعتد جمع عبارتها وان
اعتد (قوله) في نكاحه باها إلى
قول المتن ولو انفع في النهاية لا قوله
من أصله وقوله وخرج بشوله من أصله
إلى المتن وقوله وتطلف بالمشة
إلى المتن وقوله ولو استند تغير بها
تغير بالوكيل إلى المتن

حرة أو سيدها مطلقا أو سقها أو مكاتبها أو زوجها باذن القراء أو الولي أو السيد أو مريضا وعليه
 دين مستغرق أو ير يد بالحرة العفة عن الزنا ظهور القربة فيه أو يتلفظ بالشيء بحيث يسمع نفسه
 فقط وما أوهمه كالم بدهم ان المشيئة يقع اشهارها في الباطن غير ما اذا ما أتى في الطلاق ان اشهارها
 لا يقيد شيئا لانها رافعة لاصل الميئة بخلاف غيرها (فان كان) التفرير (منها تعلق القرب بمتها)
 فقط لبا به غيرها المكاتبه بعد عقدها لا بكسها ولا رقبته وان كان من وكيل السيد تعلق بدمته
 فقط لبا به حال المكاتبه بناء على الاصح ان تمة الولد لسيدها أو مته ما فعل كل نصفها ولو استند
 تفرير الوكيل لتولها رجع عليها بما غرمه نعم لو ذكرت حرمتها الزوج أو صار رجع الزوج عليها ابتداء
 دونها فانها شافته خرج الوكيل عن البين فصوره الرجوع عليها ان ذكرا حرمتها للزوج معا
 بان لا يستند تفريره لتفريرها ولو استند تفريرها لتفرير الوكيل كان أحبرها ان سيدها أعقبتها
 فقياس ما تقرر انه يرجع عليها ثم يرجع عليه مالم يشافه الزوج أيضا فيرجع عليه وحده
 (ولو انفصل الولد متبا بالابنية) أو بتخايبه غير مضمونة (فلا شيء فيه) لأن حيايته غير ممتقنة
 أما اذا انفصل متبا بتخايبه مضمونة ففيه لا تعقاده خرا غرة لوارثه فان كان الحياي حرا أو حياي زام
 عاقلته غرة للغرور الحر لأنه أو هو لا تصور ان يرث معه الأم الأم الحرة وعلى المغرور عشر قيمته الأم
 للسيد وان زادت على قيمة الغرة لأن الحنين من اغنا يضمن بهذا أو قنا أخنيا تعلقت الغرة برفقة
 وبضمنه الغرور للسيد باعتبار قيمتها الماذكر والمغرور والغرة على عاقلته لوارث الحنين للسيد عليه
 العشر أو زفته فاعشر على المغرور ولا يجب هاشئ من الغرة الا ان وجدت حصة الجنين فدسها
 في رقبته الن أو السيد فالغرة على عاقلته والعشر على المغرور أو زفته فالغرة برفقة والعشر على المغرور
 (ومن عتقت) قبل وطء أو بعده (تحت رقيق أو من فيه رقت تخيرت) هي دون سيدها (في فسخ
 النكاح) أو تحت حرف لا اجاعا في الاول وخلافا في حصة في الثاني لأن بريرة عتقت تحت عتقت
 وكان قنا في الجارية وهو لا يحسنه وز يادة علم راويه مقدم على رواية انه حر تخيرها صلى الله
 عليه وسلم بين المصام والفراق فاخترت نفسها متفق عليه وتضررها به عار وفتنة وغيرها
 نظير ما مر بخلاف الحر ولو عتقت قبل فسخها سقط خيارها أو مع علمه فذل زوال الضرر ثم لو زوم من
 تخيرها دون ركن أعنتها مريض قبل وطء وهي ثلث ماله بالصدائق لم تخير له وطء المهر بفسخها
 فختص الثلث فلتعتق كاهافلا تخير ولا يحتاج هنا الرفع لما كملنا تقرر من النص والاجماع
 (والاظهار انه) أي هذا الخيار (على الفور) تكيار العيب فيعتبر هنا بما مر في الشفعة كاسبق
 آفنا نعم غير المكاتبه تؤخر لكانها تعذر من الولي والعتقة في عدة طلاق رجعي لها انتظار بينوتها
 لتسريح من تعب الفسخ (فان قالت) بعد ان أخرجت الفسخ وقد أرادت (جهلت العتق صدقت
 بيمينها ان أمكن) جهلها به عادة بان لم يكن لها ظاهر الحال (بان كان العتق غائبا) عن محلها وقت
 العتق لعدم ربحها بخلاف ما اذا كان فيها ظاهر الحال كان كات معه في بيته ولا قرينة على خوفه
 ضرر من اظهار عتقها كاهو ظاهر فاما لا تصدق بل الزوج يمينه ويطلق خيارها (وكذا ان قالت
 جهلت الخيار به) تصدق بيمينها (في الاظهر) لانها معاتقت على غالب الناس ولا يعرفه
 الا خواص وبه فارق عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب ولو علم صدقها كجمية صدقت حرما أو كذنها
 كقصبة لم تصدق حرما وتصدق أيضا في دعوى الجهل بالفورية ان أمكن جهلها بما كفى الردي بالعيب
 (فان فسخت قبل وطء فلا مهر) ولا متعة وان كان الحق للسيد لان الفسخ من جهتها (و) ان فسخت
 (بعده) أي الوطء (بعث بعد وجوب المسمى) لاستقراره به (أو) فسخت بعد الوطء بعث (قبله)

(قوله هي دون سيدها)
 في النهاية
 الى النص

أمره والفرض أنها انما مكنته لجهالها به (فهر مثل) لاستناد الفسخ للعق السابق للوطء أو المختار
 له فصار كوطء في نكاح فاسد (وقيل المسمى) لاستقراره بالوطء وما وجب منه ما للسيد وما يجب
 عما اعتز به ابن الرفعة بان استناد الفسخ لوقت العقد وان أوجب وتو ع الوطء وهي حرة لا ياتي ذلك
 لان العقد هو الموجب الاسدي وقد وقع في ملكه (ولو عتق بعضا او كوتبت أو عتق عبد تنقته أمة
 فلا خيار) لبقاء الأحكام الرق في الأولين ولانه لا يعبر في الثالث مع انه بمنزلة الخلاص بالطلاق
 تخلها * (فصل) في الاعفاف (يلزم الولد) الحر المورس بما ياتي في التفقات كما هو ظاهر
 الأقرب ثم الوارث وان سفل ولوانثي وغير مكاف وكافرا اتخذا أو تعد فان استوى اثنا فاشترق بواو ارثا
 وزع عليهم بتدبير الارث على ما رجحه في الأورار أو بالسوية على الأوجه (اعفاف الاب) الحر الموصوم
 ولو كافرا (والأحداد) ولومن جهة الام (على المهور) اثلا بقى في الزنا المان في المصاحبة بالمعروف
 ولانه من وجوه حاجاته المهمة كالنفقة وفيه فارق الام لان الحق لها لعلها الزامه بالانفاق على زوجها
 معها عسر جد على النفوس فليكن به ولو قدر على اعفاف أحد أصوله قدم عصيته وان بعد كلى اى
 أمه على أي أمه فان استوى باعصوبة أو عدمها قدم الأقرب كتاب على جد أو أي أم على أمه
 فان استوى باقر باقظ بان كان في جهة الام كلى أي أم أو أي أم أقرع بينهما لتعذر التوزيع واعفافه
 يحصل في الرشيد (بان عطيه) بعد النكاح ولا يلزمه قبله (مهر) مثل (حرة) تليق به ولو كانت
 ولو كان بعد ان نكحها موسرا ثم أعسر قبل وطئها وامتنعت من التسليم حتى يسلم بل لو نكحها معسرا
 ولم يطأ بولده لا اعفاف ثم طأ به لم يزمه لسيما ان جهلت الاعصار وأرادت النسخ ذكره البلقيني
 وهو خجته فيها اذا أرادت الفسخ وظاهر قوائمهم مثل حرة انه يلزمه ذلك وان أمه بمنزلة اذ افضحت
 ان يحصل لزوجته مثله بدون ذلك وهو أحد وجوه في الحاوي فانهم ما نه اعافا يلزمه مهر أقل حرة
 نكحته حتى ذلك في هذه الصورة الزكشى في شرحه ووجه الأول بان نفسه تعلفت بها أحد
 بما ياتي في مسئلة التعليم اذا فارق قبل الوطء فليكن مكف ما يقتضي فسحها الذي رد على مهر مثلها المشتقة
 عليه مشقة لا تختل غالب القول بعضهم ينبغي تسيد بها الذي يسلم مهرها بحيث يمكن الابن تحصيل
 أخرى أو أمة بأقل منه بما ياتي على الوجه الثاني وقد علم ان الأول هو الأوجه ثم رأيت شيخنا
 صرح بذلك فقال وظاهر انه اعافا يلزمه جميع ذلك اذا كان قد رده مهر مثل من تليق به (أو يقول) له
 النكح وأعطيها المهر) أي مهر مثل المنكوحة اللاتقته فلوزاد في ذمة الاب (أو يسكنه ما دانه
 ويهر أو يملكه (أمة) تخله (أو غيرها) بعد الشراء للحصول للفرض واحد من ذلك ولا يكتفي
 بصغر ومن يها مشيت خدار وشوها ولو شاة كعبا أو جذا وما تزوجه أو مملوكا لواحده من هؤلاء لا يمنع
 وجوب اعفافه وخرج جملة نكاحه أمة أو لغيره فلا يجوز له أن يغني بمال فرعه ومن لم يولد بقدر
 الأعلى مهر أمة لم يزمه على الأوجه بذله وبتزويجها الأب للضرورة ما غاير الرشيد في وليه أقل هذه
 الحجة الان رفغ خا كبرى غيره والخيرة في ذلك للفرع عالم فتعا على مهر كباقي (ثم) اذ ازوجه
 أو مملوكه (عليه مؤنتها) أي الأب وحليلته لانهم من تمة الاعفاف وحله بالزوجة والامه تعبد
 لان العطف فبما نأعلى انه موهم وجوب اتنا فها موا اجتماعا في نسخ مؤنتها كأي أصله واستحسن
 لان مؤنة الاصل معلومة من بابها ولانه لا يلزم من اعفافه مؤنته اذ قد بشر عليها فقط وقد يعاب
 بانهر بما يشوه انه اذا عفا لا يلزمه مؤنته وان ما ياتي في التفقات اذا لم يعضه وبان الغالب ان من احتاج
 للاعفاف يحتاج لانفاق ولا يلزم الفرع آدم لزوجة أمه ولا نفقة خادمها لانها لا تغني بالعجز عنهما
 ولو كان بصحته أخرى كشوها انفق على التي تعفه فقط على الأوجه (وليس للأب تعيين النكاح

* (فصل بلز) *
 قوله في الاعفاف الى قوله بل
 لو نكحها معسر في النهاية من غير
 مخالفة الا قدما بنت عليه (قوله)
 في الزنا الثاني للمصاحبة بالمعروف
 لا يصلح الوصف به لانه ان جعل
 وصفا للزنا لم يستقم المعنى اذا انما في
 للمصاحبة بالمعروف ترك اعفافه
 الموقع في الزنا بمجرد الزنا اذ قد يوجد
 شبه مع اعفافه والمصاحبة
 وان جعل وصفا لغيره فليس في هذه
 العبارة ما يصلح لذلك فليشأ من محشي
 ولك ان يقول هو وصف للزنا و
 للوقع مقدر او المال واحد
 ويستقيم المعنى على كل تقدير
 اذ الزنا والوقع فيه اما ان نشأ
 عن قتل الموطوءة أولا والاو
 عن قتل المصاحبة بالمعروف اذ فيها
 منافي للمصاحبة فيقتضي بئساشا
 تيمم الموطوءة والثاني غير مناف
 ويتيقن تحققةا والثاني غير مناف
 لها بل يحتاجها والله اعلم (قوله)
 أي مهر مثل الى الان رفغ
 في النهاية (قوله) ولا يلزم الفرع الى
 قوله ولو كان في النهاية

دون الترسى) ولا عكسه (ولا) تعيين رغبة ما هو وموثة أو لمن يجعل أو شرف أو يسار لنساج
 أو شراء لما فيه من الاحفاف بالفرع (ولو أنفق على مهر) أو من (تعيينها بالاب) اذ لا نسر
 فيه على الفرع وهو أعلم بغرضه (ويجب التجديد اذا ماتت) الزوجة أو الأمة بغير فعله كما هو واضح
 (أو أنسخ) نكاحه (برده) منها لا نسبه على الأوجه كالطلاق بلا عذر أو بنكاح رضاء (أو فسخه
 بهيب) بها أو عكسه لبقائه الحاجة للاعفاف مع عدم التصير (وكذا ان طلق) ولو لا مال
 أو اعتنى الأولة وولعير مستولدة على ما فيه لا يمكن سعيها (بعذر) ككشور أو ربة (في الأصح) تخلافه
 لغير عذر لا نه الموت على نفسه وظاهره انه لا يقبل منه العزم على عدم عود لما صدر منه وان ظن
 صدقه ولو قبل فيما اذا غلب على الظن صدقه وحقت ضرر ورته بحيث خشي عليه نخورنا أو مرض
 مهلك انه يخذله أخرى لم يعد ولا يجب التجديد في عدة الرجعية وبرى الطلاق ومرتضا بطل
 في مجت نكاح السفيه و يسال الثاني الحجر عليه حتى لا ينفذ منه اعتاقها والاوجه انه سفل عنه
 بمجرد قدرته على اعفاف نفسه من غير قرض (وانما يجب اعفافها فعدمه) وشن أمه لا واحد
 أحدهما ولو بقدرة على كسب يتصله لكن في زمن تصير عرفا بحيث لا يحصل لمن العزب
 فيه مشقة لا يتخل غالبا فيما يظهر و يفرق بين هذا وجوب انشاقه وان قدر على كسب بان المشقة
 فما أكثر له وما ولا نها اكد اذ لا خلاف فيها بتخلافه (محتاج الى نكاح) أى وطأ لشدة قوفاته
 بحيث يبقى الصبر عليه وان لم يخف عتال او عقده لخدمة الخومرض ان تعين طر بها لذلك لكنه
 لا يسمى اعفافا (و يصدق اذا ظهرت الحاجة) أى أظهرها ولو بمجرد قوله وان لم يخذله فرائدا لا تعلم
 الامن جهته (بالعين) اذ لا يلبق بحرمته بتخلفه على ذلك وبأنهم يطلبه مع عدمها ولو كذبه ظاهر حاله
 كذى فاقبلا فلا ذرى فيه ترقد والأوجه تصديقه به من اخفى صدقه ولو على ذور (و يحرم
 عليه وطأ أمه ولده) الذكر والانثى وان سفل اجماعا (والمذهب) فيما اذا وطأها علما بتحررها
 (وجوب) تعزير عليه لحق الله تعالى ان رآه الامام وارث بـ **بـ** كارة (ومهر) للولدة ذمة
 الحرور ربة غير دفن المكاتب كالحرة لا يملك وان طأ وعته للشبهة الآتية ويحله ان لم يجهلها أو أحبلها
 لكن تأخرنا له عن تعيين حقيقته كما هو الغالب فان أحبلها وتقدم انزاله على تعيين الحشفة أو قفاته
 فلا مهر ولا ارش لان وطئه وقع بعد اومع انتقالها اليه لما باقى انه عليها قبل الاحبال ويظهر
 ان القول في التقدم وعدمه قول الاب يمينه اذا علم الاسته فان شدة الحمل نظر لان الاصل العام براءة
 الذمة والخاص الزاها اذا تلاق مال الغير الاصل فيه استحبابه لضمان وقوع لهم اثم رجحون هذا
 لخصوصه فهو أقوى ومع ذلك الاقرب الاول لان الاب امتناع عن غيره بما وجب خروجه عن هذا
 الخاص (لاحد) لان له مال ولده شبهة الاعفاف للجائس لما فيه ومن لم يفرق الحال بين الفن
 وغيره ولا بين مستولدة الاب وغيرها على ما قضاه كلام الشرح الصغير واعتمد جمع لكن الذى
 فى الروضة وأصلها عن الرواى عن الاحباب وجوبه فى المستولدة قطعا اذ شبهة له ما وجب لعدم
 تصور ملكه لها لاجل انهم لو وطئ الأمة في درها حاد كما باقى فى الزنا يؤخذ من قوله لم يعلم الخ انهم
 الاب المملوك لا لولد ليست كالمستولدة (فان أحبلها) الاب (فان ولد حزينب) للشبهة ران كان قنا
 كما نقله عن الثمال واقراء كولد المغرور فيطالب ببيعة الولد بعد عتقه نعم المكاتب يطلب بها حال لاله
 يملك والبعض يدر الخرج به حالا بقدر الرق بعد عتقه وخالفه القسائى ورجحه البلقينى (فان كانت
 مستولدة للاب لم تصر مستولدة للاب) لانها لا تقبل النقل (والا) **تـ** مستولدة له (فالاظهر
 انها تصير) مستولدة للاب الحر ولو معسر القوة الشبهة هنا وبه فارق أمه أجنبي وطئت بشبهة ولم لا

(قوله) اذ لا نسر فيه على الفرع
 قد يتوقف فيه قد يعين رفعه
 تعظم مؤثرا وأما نهمة لا يشبهها
 القليل (قول المتن) ويجب التجديد
 الى قول الشارح ولو قبل فى النهاية
 (قوله) بتخلافه لغير عذر فلو مات
 المطلقة بغير عذر فبني وجوب
 التجديد كما لو مات قبل الطلاق
 رسم أقول و يتردد النظر فيما
 لو طلق بغير عذر ثم حدث بعد
 الطلاق عذر أو عيب يجوز النسخ
 فهل يجب قياسا على ما بحث
 فى مسألة الموت أولا فلنأمل
 و يتردد النظر فيما لو قال خذنها
 الشدر وترج به قبل بل اشترى به
 أمه أو بالعكس ولو قيل ان الحجاب
 فى الأولى الاصل لان الشراء دون
 التزوج فى الضرر وفى الثانية الفرع
 لان التزوج أنصر من الشراء لم يعد
 والاقرب الى كلامهم ان القول
 عليه قول الفرع مطلقا (قوله)
 وان قدر على كسب فلما هو كالمهر
 انه لو لم يكسب المهر فى زمن فصير
 وجب على الولد اعفافه ولو قبل
 يجب عليه **بـ** كسب فى الزمن
 المذكور ويجب على الولد التقيم
 لم يكن بعدا (قوله) والأوجه الخ
 فى النهاية أيضا (قوله) للشبهة
 الى قوله وخالفه فى النهاية
 مستولدة الى قوله ثم أتيت فى النهاية

(قوله) كما أفني به النسل عبارة ما أفني به النسل الخ مردد بما مر (قوله) ويعبر عليه أى الأصل الى الفصل في النهاية الاقوله لكن مر الى قوله لان قوة والا قوله فارق الاين الى قوله وانما لم يعنى * (فصل السيد بانه في نكاح عيده لا يضمن) *

قال في المغنى * تبينه قال السبكي ولو قال المصنف لا يضمن بانه في نكاح عيده لكان أحسن لتسلط النفي على الضمان بالاذن هو نفي لكون الاذن سببا للضمان وهو المقصود وعبارته محفلة لهذا والمحفلة أيضا لكون الاذن سببا لنفي الضمان كقوله تعالى بما أنعمت على فلان اكون ظهرا لغيره من وليس بمقصود انتهى نقل الفاضل الحمصي الاعتراض عن الزكشي بخوف فأنقله الخطيب عن السبكي ثم قال وظاهر ان هذا الاعتراض لا يندفع بما قرره الشارح فان أراد في نفي الاعتراض به نظر انتهى ولك ان تقول ان كان الشارح يصدد دفع الاعتراض السبكي توجه ما أفاده الحمصي ليمكن بعده هذا قول الشارح نعم الخ اذ فيه تسليم الاعتراض المذكور وان كان يصدد دفع الاعتراض كلام المصنف بانه باطل أو نحو ذلك كما يشهره صنيعه لم يفتحه قول الحمصي لم يندفع الخ (قوله) بذلك الاذن الى قول المصنف فان كان في النهاية الاقوله نعم الخ احسن ما أبدله فيها بقوله فسقط القول بانه كان الاحسن الخ والا قوله فان قلت الى المتن فليس فيها

الولد بعضها والباقي حر عند استيلا الاب في نصيب ولده أو نفي نكاحه مطلقا وكذا في نصيب الشريك ان ايسر ولده حركة فعليه فتمت له سوا ما القن كله أو بعضه فلا ضرورة مستولدة له عند ذلك غير المكاتب والمهض ولا نعم ما لا يثبت الابداهما لانهما فاقمة قهرهما أولى واستنتج من ذلك شارح ما لو استعار أمة ابنه الزهرن فرها ثم استولدها قال فلا تصير كما أتت به النكاح لادائه الى بطلان عقد عقده بخلاف ما لو رهن أمة فاستولدها أبوه فانها تصير لانه لا يؤدى ذلك انتهى وردت ما مر ان الراهن لو أحيل أمته الموهونة وهو موصر صارت أمه ولده وبطل الزهرن مع أدائه الى بطلان عقد عقده بنفسه ثم رأيت ان النكاح قائل بان الابداهن لا ينفذ مطلقا لادائه لما ذكر بخلاف آية في المسئلة الثانية وهو صريح فيما ذكره ان ما صحه في الراهن رد نكاحه القفال وتوجهه المذكورين فالوجه عدم النكاح في ما لا ذكره القفال بل لانه لم يزم عليه تقدير انتقال الملك في الموهون لغير المرتين بخوف سبع أو هبة ولو ضمنها فانه ممنوع كذا ذكره في الزهرن فان قلت التقدير في الأولى ليس لاحتي لانه للراهن قلت بل هو أجنبي بالنظر الى عدم ملكه الزهرن فبكن كالمالك المستولدة لانه لا تقدير فيه ثم رأيت القاضي وافق النكاح في الأولى على الجزاء بانها التصير واليقضي وجهه بما يؤول لما مر عن القفال مرده (وان عليه فتمت) يوم الاحبال ما لم يستول عليه ما قبل الوطء والاقاضي القديم من الاستيلاء الى الاحبال (مع مهر) بشرطه السابق كما لم يزم أحد بشرى بكن استولده المشتركة نصف كل منهما ووجبا لاختلاف سببهما فالمر لا لبلا وواقعية للاستيلاء ولا بدقيل بزمه ان كان زوج أمته لا يخيه فوطئها الاب فعليه مهر للزوج لانه مهرها عليه أبدا لو طء ومهر للمالك لا لا بقاءه من نفقة نفعه المولود له فالهبة مختلفة (لا فقه) فلا يزمه وان انفصل حيا أو ميتا بخانه مضمونة (في الاصح) ان انتقال ملكه لها قبل العلق حتى يسقط ما وقي ملكه صيانة لغيره ومن ثم لو استولده مستولدة ابنه لزمه نفقة الولد لانه لا يتصور ملكه لأمه ولا نفقة عليه لانه حتى تندرج في نفقة (وا) يحرم (عليه) أى الأصل من التسبب الحر (نكاحها) أى أمة ولده وان لم يجب اعفافه على ما اقتضاه اطلاقهم لكن مر في مجب نكاح الامه ان محله في الموصر كما أفهمته عنهم وجرى عليه الزكشي وغيره لان قوة شبهته في ماله استحقاقه الاعفاف عليه صيرته كالشرى لم ومن ثم لم يتقدم على أصل من كانه أصل على فرعه وأمة فصرع شرعا على أصله قطعاً (فلو طئ زوجة والده الذي لا تختل له الامه) حال ملك الولد وكان نكاحها قبل ذلك بشرطه (لم ينفسخ النكاح في الاصح) لانه يغتفر دوام القوت مالا يغتفر اسدا ومن ثم لم يرتفع نكاح الأمه بطر وبار و تزوج حرة أما اذا حلت له حينئذ لكونه قنوا او الولد مبسر الا يزمه اعفافه او نكاحها أو أن له سيد في تزويجها من آية فلا ينفسخ بطر وملك الولد قطعاً وقول الاستوى ومن تبعه هذا التقيد لا فائدة له مردود بذلك (وليس له نكاح أمة مكاتبه) لان شبهته في ماله أقوى من شبهه الوالد ومن قول (فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ النكاح في الاصح) وفارق الابن بان تعلق السيد بمالك المكاتب أشد من تعلق الأصل بمالك الذر ومن ثم جرى لنا قول انه ملك للسيد وانما لم يعنى بعض سيد ملكه مكاتبه لانه قد يتبع ملك البعض وعدم العلق اذا المكاتب نفسه لولم لا أبدا لم يعنى عليه والمالك والنكاح لا يتبعه ان أبدا * (فصل) * (السيد بانه في نكاح عبده لا يضمن) بذلك الاذن كدال عليه السياق الذي هو نفي كون الاذن سببا للضمان واحتمال انه لا فائدة كون الاذن سببا لنفي الضمان بعد من السياق والمعنى ان نفي الضمان هو الأصل فلا يحتاج الى ان سبب له آخر فلا اعتراض على المتن نعم الا حسن لا يضمن بانه في نكاح عبده لكونه نصا في الأول فان قلت بانه قد يثبت بل الجدي فلافارق بين تقدمه وتأخره فلتنوع على الجدي

لا فرق بين الاذن وعدمه وعلى القديم لا بد منه حتى العبارة لولا ما قرره السيد لا يضمن ذلك على الجديد وعلى القديم يضمنه ان (ذن) (مهر وانقصة) أى مؤنة بل غالب النكاح يطبقون عليها (في الجديد) لانهم بالتره مما تصرحوا لا تفر يشا بل لو ضمن ذلك عند اذنه لم يضمنه لتقدم ضمانه على وجوبه بخلافه بعد العقد فانه يصح في المهر ان حله لا النقطة بالحق ولا يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن في كسبه) كذا متعلنه بالاذن رضى ~~كسبه~~ صرف ~~كسبه~~ فيها ولا يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن في النكاح بل الحادث (بعد النكاح) ووجوب الدفع وهو في مهر مفوضه يفرض صحيح أو طوط وهر غير هذا الحال بالعقد والمؤجل بالحلول وفي النقطة بالتمكين وانما اعتبر في اذنه في الضمان كسبه بعد الاذن وان تأخر الضمان عنه ثبتت المضمون حالة الاذن ثم لا هنا كسبه (المعتاد) كالخرقة (والنادر) كالمطقة وصيغة وكيفية فكلهما بالكسب انه ينظر في كسبه كل يوم فيؤدى منه النقطة لان الحاجة اليها ناجزة فان فضل شيء صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرّف للسيد ولا يخرجه شيء لان النقطة والحلول في المستقبل لعدم وجوبهما وقول الغزالي يصرّف للمهر الاول لان النقطة حله ان الرفعة على ماذا امتعت من تسليم نفسها حتى يقبض المهر كره وانزع الاذرى في المسائلين ثم يجب ان لا يشعير كل من هذين لامر اذنى في كسبه فيصرفه عما شاء من المهر والنقطة وهو القياس (فان كان مأذونه في التجارة) يجب ان (يقبضه من ربح) ولوقبل الاذن في النكاح (وكذا رأس مال في الاصح) لان تره بعد ما ذون فيه فكان كدس التجارة وبه فرق ما مر في الكسب انه لا يتعلق به الا بعد الوجوب وبقى ايضا ان الحق لا يتعلق له ولا شبهة فيما حصل بكسبه وان وفر السيد تحت يده بخلاف مال التجارة لانه متوضو رأيه فله فيه نوع استقلال ويجب ان في كسبه هنا أيضا فاذ لم يقبض أحد ههما كمال من الآخر (وان لم يكن مكتسبا ولا مأذونه) او زاد على ما قبله (في ذمته) بطالب به اذا عتق لوجوبه برئاسته (وفي قول على السيد) لان الاذن لمن هذا حاله التزام لمن (وله المسافرة) ان تنكحل المهر والنقطة ويمكن رجوعه ان ~~تقبل~~ الآتي ومفهومه لهذه أيضا ولم يتعلق بحق لا غير كرهن والا اشتراط رضاه (وبقوت الاستمتاع) عليه للملكة الرقبة فتقدم حقه نعم للعبد استعجاب زوجته معه والكراء من كسبه فان لم يظلمها للسفر معه فبقية حالها (واذا لم يسافر) به أو سافر به معها (لزمه تخلفه ليل) أى بعضه الآتي في الامه وقت فراغ شغله بعد النزول في السفر فيما يظهر خلافا لما بهمه كلام الماوردى ثم رأيت الزركشى صرح بخلاف ذلك (لاستمتاع) لانه وقت الاستراحة ومن ~~تولى~~ كان عمه ليل انعكس الحكم وقد جمع ذلك بما اذا لم يكن بمنزلة سيده لتمككه معها كل وقت قال الاذرى ومجمله ان كان يدخل عليها كل وقت والا كان كان يستخدمه جميع النهار في تجوزعه فلا فرق (و يستخدمه نهارا ان تنكحل المهر والنقطة) أى تستخدمهما وهو مرسوا أو أدهما ولومعرا (والا فتخلفه لكسبهما) لاحتاله حقوق النكاح على كسبه (وان استخدمه) نهارا (بلا تنكحل) أو تحسه بلا استخدام (لزمه الاقل من أجرة مثل) له مدة الاستخدام أو الحسب أى من ابتدائه الى وقت المطالبة (وكل المهر) ولو موثلا كذا قبل و برده ما مر ان الكسب لا يصرّف بالاحمال ولا يخرجه شيء لحلول المؤجل (والنقطة) أى المؤنة مدة أحد جذد نكاحا إذا كان لم يكن مهر أو كان وهو مؤجل فيما يظهر لما تقرر من الاقل من الأجرة والنقطة كما هو ظاهر وذلك لان أجرة نكاحه ان زادت فالزيادة للسيد وان قصت لم يلزمه الانعام وبارق مالوا استخدمه أجنبي فانه لزمه أجرة المثل طلاقا ويؤخذ من ذلك ان استخدامه بلا تنكحل وجبى بلا استخدام ولا تنكحل لانهم عليه فيه لانه لا ضرر على الزوجة منه بوجه خلافا لما قد يتوهم من قوله

(قوله) بصرف كسبه المأذونه مثل تأمل بالنسبة اعلم ان بطر دعرف أهل محنته بذلك بل في قدر د العرف في بعض النواحي بخلاف ذلك (قوله) لان تره الى قول النصف ولو نكح فالسدا في لها اية الاما شبيه عليه (قوله) ويتبين ان كسبه هل محله في الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أو لا فرق بينهما وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر فاما عبارة خورشح الرض تقضى الثاني تحشى والذي يتجه الاول كما هو ظاهر من الفرق الذى أفاده الشارح كغيره من الكسب ومال التجارة ثم رأيت تقلاص حاشية المحي للعمرة مانصه الظاهر ان مثل ذلك اكسابه بغير التجارة التالى بعد الاذن ولو قبل النكاح انتهى (قوله) ويمكن الى قوله ولم يتعلق ليس في النهاية (قوله) والكراء من كسبه الظاهر ان مثله سائر مؤن السفر الزائدة على مؤن الحضر (قوله) بعد النزول في السفر الخ عبارتها بعد النزول في السفر كمرح به الزركشى (قوله) ان كان يدخل عليها كل وقت لتأمل المراسد بقوله كل وقت فان لم يظهره مشكلا اذ لا يتبع الا تعطل سيده له الساكنة مكان المراسد العموم العرفى لا لا تحقيق (قوله) ولو موثلا عبارة النهاية الماهر الحال أخذنا بما مر (قوله) خلافا لما قد يتوهم الى وخرج ايس من النهاية

ان تكفل الخ والحاصل كما علم مما قسرت به المتن انه في سورتي السفر والاستخدام ان تكفل بالمهر
والنفقة زماه وان لم تكفل أو تكفل بالاقل السابق لم يلزمه الا الاقل وان الخدعة في ذلك السبب وخرج
بنهار المألو استخدمه لئلا ونهار اقل يلزمه في مقابلة الليل شي وثبت في نفسه فبين عمله نهارا والاكلا توفى
فالميل في حقه كانهما ركمر وفي استخدام ليل لا يعطل عليه شغل نهارا والاقيل زمة هنا الاقل أيضا
فيما يظهور (وقيل يلزمه المهر والنفقة) مطلقا لانه ربما كسب في ذلك اليوم ما يفي بالمجموع ورد
بان الاصل خلاف ذلك وعي الوجهين المراد نفقة مدة نحو الاستخدام كالمهر وقيل مدة النكاح
(ولو نكح فاسدا) لعدم الاذن أو لثقت بشرط كخالفه المأذون (ووطئ فهر مثل) يجب (في ذمته)
لحصوله برضا مستحقة نعم لو أذن له السيد في الفاسد بخصوصه تعلق بكسبه ومال تجارته بخلاف
مالو أطلق لانصرافه للصحيح فقط (وفي قول في رفته) لانه ائتلاف ومحل الخلاف في حرمة عائلة
رشيدة مستقيمة سلت نفسها باختيارها وأمة سلماتها سداها فان قد بشرط من ذلك تعلق برفته لانه
جنابة محضة (واذا زوج) السيد (أمة) غير المسكينة كانه صححة سواء محرمة وغيرها
(استخدمها) بنفسه أو نائبه أو مأمو فلا بد من جعل له نظرا ما عدا ما بين السرة والركبة وأما نائبه الاجنبي
فلا بد بالزمن من الاستخدام ونظر ولا خلو (نهارا) أو آخرها ان شاء لبقاء ملكه وهو لم يقل للزوج
الامتنعة الاستمتاع فقط (وسلمها للزوج لئلا) أي وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك الحال فالنص
على الثالث قريب باعتبار عادة بعض البلادو يعتبر في قيامه من آخر الليل العادة أيضا كما هو ظاهر
هان كنت حرته لئلا لم يلزم السيد تسليمها له نهارا الان كانت حرة السيد التي يردها منها لئلا أيضا
كما يحتمل الذرعي وبحث أيضا انه لو سلمها له نهارا فاعتج أجبر ان كانت حرته لئلا ولو كانت
حرثها لئلا والسيد لا يستخدمها الا فيه حرة الزوج نهارا فليل عبر السيد على تسليمها لئلا وان ضاع
حقه أو لا وان ضاع حق الزوج كل محتمل وظاهر كلامهم الأول وان لم يمكن استخدامها في شيء ومطلب
الزوج تسليمها لئلا ونهارا أجبر السيد على ذلك وله وجه اما المسكينة كانه حصة تقسم لئلا ونهارا على ما قاله
المأوردي وانما يحتمل ان لم يشتر ذلك عليها تخصيص النجوم والأقلسيد منعها من النهار والمبعدة في
نوبتها كحره وفي نوبة السيد كقنفة فان لم تكن مهاباة فكقنفة على الوجه (ولان نفقة على الزوج حينئذ)
أي حين اذسلت له تسليمها ناهيا كالليل فقط (في الاصم) لعدم التمكين التام كما لو سلمت الحرة نفسها
لئلا واشتغلت عن الزوج نهارا انما المهر فيلزمه تسليمه بذلك لأن سببه الوطء وقد وجدوا ما تسلمت
له لئلا ونهارا فلزمه النفقة ان تمام التمكين حينئذ (ولو اخل) السيد (في داره) أو جواره على
الأوجه (ينسأ وقال للزوج تغلظها فيه لم يلزمه) ذلك (في الاصم) لأن الحياء والمرورة
عن عائنه ومع ذلك لان نفقة عليه وكان تخصيص ذلك لاجل الخلاف والافظا هر كلامهم انه لو عين له
بيتا له ولو بعيدا عنه لآثره اجابته لما فيه من ائنة (وللسيد السفر بها) ان لم يحل
سها ولم يتعلق بها ضرره أو اجارة فقد عدا الحقة الأقوى على حق الزوج ومن ثم استنع عليه السفر بها
الاذا ان السيد فان تعلق بهذا الشرط اذن من له الحق (وللزوج) تركها (صحتها) ليستمتع
بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التمكين التام وإيها كالمشارح وجوبها يعمل على ما ذالمست
له تسليمها تاما واخبار السفر مع سيدها وله استدراجه سلمه قبل وطء لا تبرعاعلى الأوجه (والمذهب
ان السيد لو سلمها أو وثقت نفسها قبل دخول سقط مهرها) الواجب له تقو شبهه قبل تسليمه أو ثقبه
تقو شبهه أو تقو شبهه بغير قتلها كذل ان كراضع السيدة لامتها المزرقة ولدها أي القن اذ الحرة
لا يترقح القنطة مطاأنا وكثرت سيدز وج امته أي أو ثقت الامه زوجها كما هو ظاهر (وان الحرة

(قوله) لعدم الاذن الى قوله) وقوله) نعم لو أذن
في قيامه في النهاية (قوله) نعم لو أذن
له السيد الخ يتعدا النظر في ولى
المحجور لو أذن له هل يكون كاذن
السيد فتعاني بذمته أو كلا اذن
لانه لا حق له في المهر خلاف السيد
محل نظروا لعل الاقرب الثاني

لوقلت نفسها أو قبل الامة اجنبي) كالزوج (أومت فلا) يسقط المهر قبل الدخول لأن الحرمة كالملة الزوج بنفس العقد ومن ثم جاز له السفه ما منعها منه ولأن الترتق في الأخيرين لم تحصل من جهة الزوجة ولا من مسخو المهر وخرج بقول الحرمة نفسها قبل الزوج أو غيره لها ولم يكن مالها للمهر فلا يسقط قطعا (كلو هلكا بعد دخول) فإنه لا يسقط قطعا لاستقراره بالدخول (ولو باع زوجة) تزويجا صحيحا وهي غير مفوضة أو اعتقها قبل دخول أو بعده (فالمهر) أي المسمى أو مضع أو المهر مثل (البائع) أو المعتق لو جوبه بالعقد الواقع في ملكه نعم لا يحبسها الخرجها عن ملكه ولا المشتري ولا تحبس العتقة نفسها لأن كلامهما غير مسخو للمهر اتا الزوجة تزويجا فاسدا والمفوضة فليس الاعتبار فيها بالعقد لانه غير موجب لشي بل بلوطه فمما أو انقض أو الموت في المفوضة فن وقع احدهما في ملكه فهو المسخو للمهر (فان طاققت) بعد البيع أو العتق و (قبل دخول نصفه) لماسر (ولزوج استبعده) لغة صحيحة لقيم خلافه ونهم فيه والأفصح عبده ومجمله في غير مكاتبه (لم يجب مهر) لأن السبلا ثبتت على عدة من بالاف ولا غيره فلا يطلأ به بعد عتقه وقبل وجب ثم سقط نعم تسبته على ما في الرونة واعترض بأن الأكثرين على عدم بدنها فوز وجهها نقوضا ثم وطئا بعد العتق لم يجب له عليه شيء على الأول اتا مكاتبه كآبة صحيحة فيجب له عليه لانه معه كاجنبي واما البعض فيلزمه بقدر حرته كآبته الأذرى

* (كتاب الصدقات) *

هو شئ الصاد ويحوز كسرهما وجميعه قلة أو صدقة وكثرة صدق ويقال صدقة بفتح فتشابه ويضم أو وقع فكون وبضمهما وجميعه صدقات ما وجب بعقد نكاح وبأن ان القرض في النفق بض وان كان الوجوب بمبدأ العقد هو الأصل فيه أو وطء أو تنوي بضمه قهر أو كراهة وهذا على خلاف الغالب ان المعنى الشرعى أخص من القوى اذ هو مشتق من الصدق لاشعاره بصدق رغبة ياذة في النكاح الذي هو الأصل في ايجابه وبادءه المهر على الأصح والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع (يسن) ولو في تزويج أمته بعده على ماسر (تسميته في العقد) لا لايباع وان لا ينقص عن عشرة دراهم خالصة لأن ما أخف قرضى الله عنه لا يجوز عند التسمية أقل منها وترك المغالاة فيه وان لا يزيد على خمسة أد درهم فسخة خالصة اصدقة سبنا صلى الله عليه وسلم وأزواجه ما عدا أم حبيبة فان الصدق لها عنه صلى الله عليه وسلم هو النجاشي اضمه قرضى الله عنه اكرامه صلى الله عليه وسلم ابرعائه مثقال ذهبا وان يكون من الفضة لا لايباع وضع عن عمر قرضى الله عنه في خطبة لا تغالوا بصدق النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تنوي عند الله كان أولى به رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويجوز اخلاؤه منه) أي من تسميته اجماعا لكنه يكره ان كان محجورا ورثت رشيده بدونه من مرسن وجبت تسميته أو كانت محجورة أو مملوكا لمجور أو رشيده أو وليا فاذنا أو اطلنا ورضى الزوج ما كثر من مهر المثل وجبت تسميته (وما صمعا) يعني ثننا اذ هو المشبه به الصدق بأن وجدت فيه بشر وطه السابقة (مع صدقا) فقلعوا تسمية غير محمول وما لا يقابل بمقول كذاه وترك شفعة واحدة قد قبل وتسميته أقل بمقول في مبيعة ومشتتر كذا لا بد فيها من تسمية ما يمكن تسميته بن المستحقين بأن يحصل لكل أقل بمقول ذكره البقيني وتبعه الزركشي وزاد ان كلام الحاصل به تسميته حدث اشترط في الصدق ان يكون له نصف صحيح أي بمقول أي في هاتين الصورتين لا مطلقا وتوجهه اخلاؤه بأنه يتحمل تطهيره بفراق قبل وطء فاشترط امكن تسميته لذلك يرد بأن هذا أمر غير متيقن ولا تنص مراعاة ومن ثم استبعد الزركشي وان وجهه بما فيه خفاء وتسمية جوهر في الذمة لماسر من اتباع السلم فيها

(قوله) ولا تحبس العتقة نفسها اذا كان المهر حلا فقال انما لها مهر حال ولا تنفع نفسها نعم وقع السؤال عما لو صبر البائع المهر للمشتري أو السليد للعتقة قبل شأني المنع نظرا لكونه مدافا أولا لانهم لا يستحقون الا كاستحقاق بقية الدين واعل الاقرب الثاني ثم رأيت قول الشارح الآتي صريحا فيه

* (باب الصدقات) *
(قوله) وان لا يزيد الخ هلا نيل وان ينقص لانه أوفق برعاية الأدب وليس هنا أمر يعارضه (قوله) بل وتسمية أقل بمقول فيه منظر اذا تصور ملكا التعهد لا يتنصم يتم أقول في ضرورة في الأرض ونسليمه فلا يظهر مناسسته (قوله) وتسمية تحن فيه قدس (قوله) وتسمية جوهر إلى المتقني الهامة

(قوله) فان قدوله مثل الخ ينبغي ان
يعني هذا الكلام انه ان كان
الصدق معناني العقد ولا معنى
لنقدته الاثامه والمعنى اذا تلف
لا يجب مثله ولا قيته بل مهر المثل
كاستيفائي في قوله فلو تلف الخ وان
كان في الذمة لم يضر مثله الا
بانتفاع نوعه اذا تلف لا يتصور
الا للعين واذا انتفع نوعه لم يتصور
له مثل فليأتمل على ان القيد بعينه
الظاهر السادر وهو الذهب
والفضة لا يكون الا لمثل الان
شكك في تصور ركونه مقوم باسم
اقول بوجه كلام الشارح بان النقد
امتصاص او مشوب رائج او معلوم
قدره على تقدير في خاص شروط
السبع فله مثل اذا اقتصد فالواجب
مثله واتم مشوب بخموشا ليس
كذلك فهو مقوم فيما يظهر فيكون
الواجب فيه لكن قد يقال اذا قد
فاني بقوم وجيب بالكنه بفرض
وجوده او بكونه مراد بقده
شرعا كدون مسافة التصرف
نحو المثل والغصب (قوله) وهي
رشيده لم يبين شتر زدوكذا قوله
لغير نحو صيال فليراجع وظاهر ان
شتر زال وان السهم ترجع الى
مهر المثل وتغرم له البذل من مثل
او يفهم الثاني انه مدر التلاف في
صورة الصيال (قوله) اهل الضمان
الظاهر انه لا خارج غير فان تلافه
كالتلف بآفة (قوله) بغير فعلها
ينبغي ان يشيد فعلها اخذنا محاسن
بكروها رشيدها الخ (قوله) أي ائنا لكة
في قول المتن ولو بدت في كفت في
الهاية الا قوله ونظر فيه الزركشي
الى قوله والاذرعي

بختلف المعنة لجهة بيعها ودين على غيرها بناء على ما مر في المتن فلي معناه الاصح يجوز شروعه
السابقة ولو عقد بقدتم تغرت المعاملة وجب هنا وفي البيع وغيره كأمرا واقفا العقد به اذ سدره وانقص
أو عز وجوده فان قدوله مثل وجب والا فقيته ببلد العقد وقت المطالبة نعم عتق جعل رقية العبد صداقا
لزوجه الحرة بل يطل النكاح لما بينهما من التضاد كمر واحد أبوى الصغرة صداقها واجعل
الاب أمه صداقا لانه ولا تردها الا أربعة عليه لانه يصح اصدافها في الجملة والمنع هنا عارض هو انه
يلزم من ثبوت الصداق رفعه نعم بر دعلى عكسه صحة اصدافها ما لم يها أو قها من قودع عدم صحة بيعه
(واذا اصدق عناء قلقت في يده فمها ضمان عقد) لانها لم لو كنعقد دعائه كالبيع يدبها فعه
فيضها بمهر المثل كأياني الضمان العقد هو وجوب القابل لوقوع العقد عليه (وفي قول ضمان يد)
كالسلام لبقاء النكاح فيضمن المثل عليه والمتقوم بقتنه ومن ثم لو تعذر اكن أو يوب غير موصوف
وجب مهر المثل قطعا (فعل الأول ليس لها بيعه) أي المعين ولا التصرف فيه (قبل قبضه) ويجوز
التقابل فيه ولها الاعتراض بما في الذمة كائن نعم تعليم الصغلة لا يعارض عنه كالسلف فيه كذا نقله
عن المتولي وسكتنا عليه واعترضا بأن الاوجه خلافه كمالو كان غشا (فلو تلف) على الأول كما فاده
التفريع (في يده) بأ فقه قدر ملكه له قبل التلف نظير ما مر في المسم قبل قبضه فبانه مؤنة نقله
وتجهيزه و (وجب مهر مثل) وان طائفة بالسلم فمقتب لبقاء النكاح والبض كالتلف فراجع
لبده وهو مهر المثل كالورد البيع والمثل تألف يجب بده (وان ألتفت) الزوجة وهي رشيدها غير
نحو صيال (فماضة) لحقها علم ما ويرا الزوج منه نظير ما مر في البيع (وان ألتفت اجنبي)
أهل الضمان (تخبرت على المذهب) بين فسخ الصداق وابائه كظهير ثم (فان فسخ الصداق
أخذت من الزوج مهر مثل) على الأول وهو يرجع على التلف (والا) تفسخه (غرمنا للتلف)
مثله في المثل وقمته في المتقوم ولا مطالعة لها على الزوج (وان ألتفت الزوج فكتله) بأ فمنا على
الاحص ان التلاف البائع فكذلك فيفسخ الصداق ورجع هي عليه بمهر المثل (وقيل كاجنبي)
فتخير (ولو اصدق عيدين) مثلا (فتلاف احدهما) بأ فة أو اتلاف الزوج (قبل قبضه تفسخ)
عقد الصداق (فيه لافي الباقي على المذهب) تقر بقا للصفقة في الدوام (ولها الخيار) فله تلف
بعض العقود عليه (فان فسخ في مهر مثل) على الأول (والا) تفسخه (قوله) لها (حصه) أي قسط
قمة (التايف منه) أي مهر المثل ولو كانت قمة ثلث قمة شجر فمها ما قبلها المثل وان
ألتفته فمنا لصفه تسلطه من الصداق أو اجنبي فتخير كأمرا (ولو تعقب قبل قبضه) بغير فعلها كهي
القرن (تخبرت على المذهب فان فسخ) عقد الصداق (فمهر مثل) يلزم الزوج لها على الأول وهو
يرجع على الاجنبي المعيب وجب جنايته (والا) تفسخ (فلاشئ لها) غير المعيب كشر فرضي
لالمعيب نعم ان كان المعيب أجنبيا فإليه الارش والاش في الذزوج امانة فلا يضمنها الا ان امتنع من
التسليم (وانتاف الفاشة في ذ الزوج) لا يضمنها وان طلب التسليم فمقتب على ضمان المصدق (كولو انتق
ذلك من البائع وانزعه فيه جميع كقوله (وكذا) لا يضمن المنافع (التي استوفها) بركوب وتحموه على
المذهب) بناء على الاصح ان جنايته كالأفة ويجب بان ملكها ينبغي بطرفة لانفساخ بالتلف
فله نوع على يجب شئ على من هو في قوة المالك ترقب موده اليه فمهر علمها (ولها) أي المالكه
لامرها بالتم لم يدخل بها (حبس نفسها) لا لفرض القرض ان كانت مؤنة كالمسك كروا لافلاها
الحبس (لنقض المهر) الذي ملصقته بالنكاح (المعين) الدين (الحال) سواء كان
بعضه أم كله اجماعا فدعا لضر رفوات بضعها بالتسليم وخرج بملكته بالنكاح ما لو زوج أم ولده فعتقت

بجونه أو أعتقها أو باعها وصحناها في بعض الصور الآتية لانه ملك للوارث أو المقت أو المانع لا لها
 والمالزوج أمة تم أعتقها أو أوصى لها بغيرها لانها ملكة لان جهة النكاح وبمس الامه سيدها
 المالان لها أو وليه والمجيرة ولم يملكها المصلحة في التسليم ونظر فيه الزكشي بان قياس البيع خلافه
 ويرد بأنه لا مصلحة تظهر ثم غالباً بخلافه والاذعى اذا خشي فوات البيع لنفوس ورد بأنه
 لا مصلحة حينئذ تظهر نعم بحثه ان لولي السفة متعها من تسلم نفسها حيث لا مصلحة متعته وترد في
 مكاتبة كاتبة صحيحة والذي يجه أن لسيدها متعها كاستر ترفعها (لا المرحل) رضاها بدنته (ولو حل)
 الاجل (قبيل التسليم فلا حبس) لها (في الاصح) لوجوب التسليم عليها قبل القبض لرضاها
 بذمته فلا يرفع بالحل ولا يرفع فيه الاستوى بعارضة الاذعى وغيره (ولو قال كل لا أسلم حتى تسلم في
 قول يجره) لا مكان استرداد الصادق دون البيع ومن ثم لم يأت القول هنا باجبارها وحدها فوات
 البيع عليها عند ادون المبيع ثم (وفي قول الاجبار فن سلم اجبر صاحبها) لان كلا وجه له حق وعليه
 حق فلم يجر باعاً ماعليه دون ماله (والظاهر) أنها (يجبر ان يؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر)
 هي (بالتكفين اذا سلط) وان لم يطقا من غير امتناع منها (أعطاهما العدل) فان امتنع استرد منها
 لان ذلك هو العدل بينهما وليس العدل تأنيهاً والا كان هو المجر وحده ولا تأنيهاً والا كانت هي المجرية
 وحدها بل نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما وقيل تأنيهاً لقولهم لو أخذ الحالم من الممنوع ملكه
 الغريم وتبرأ ذمة المأخوذ منه ويرد بان هذه لا شاهد فيها لاستقرار الملك فيها قبض الحالم ولا كذلك
 هنا اذا امتنع من التكفين بعد قبض العدل أو الحالم استرده الزوج وقيل تأنيهاً واختاره البلقيني
 كابن الرفعة لكنه ممنوع من التسليم الها وهي ممنوعة من التصرف فيه قبل التكفين وجهه البلقيني
 تصريح أي الطبيب بأنها لو تلف في يده كان من ضمانها وفيه نظر والذي يجه خلافه وأتم من ضمانه
 نظير ما مر في عدل الرهن وليس هذا كله منع المذكور كما هو ظاهر ما مر (ولو بادر تفككت طالبة)
 على كل قول ليدلنا ما في وسعها (فان لم يطقا) هما امتعت (حتى يسلم) لها المهر لان القبض هنا
 انما هو بالوطء (وان وطئ) بها مختارة (فلا تمتنع لسقوط حقها بوطئها اختيارها ومن ثم لو أكرها
 أو كانت غير مكنته حال الوطء ثم مكنت بعده لم يكن الولي سلباً المصحتها كان لها الامتناع ويؤخذ منه
 أم لو لم تمكنته الاظنها سلامة ما قبضته تفرج مع ما من غير تفرجه منها في قبضه كان لها الامتناع
 وبحث الاذعى ان تمكين نكاح الرقاء من الامتناع تمكين السليمة من الوطء فلها الامتناع قبله
 لا بعده (ولو بادر سلم فلتكن) وجوباً اذا طلب لانه فعل ماعليه (فان منعته) ولو (بالعذر
 استردان قانسها بجبر) والاصح لا فيكون متبرعاً بالتسليم فلا يسترد قبل اهل محل التسليم وهو
 منزل الزوج ويرد بان هذا معلوم من كلامه في التفقات على أن قوله وهو الولي آخره لا غالب
 اذ لو رضى بعلها أو حصل خيولها كان كذلك والكلام هنا في عقد عليها وهي يملك العقد
 كالزوج وحقه وصولها للمنزل الذي يده الزوج من تلك البلد عليها (ولو استتمت) هي أو وليها
 لتنظيم ونحوه (كازالة وصغ (امهات) وجوباً وان قبضت المهر فقد التفت عليه لا تطلقا
 النساء بل لا حتى تمسح الشعة وتحدد الغيبة قال المتولي فاذا منع الزوج الغائبان بطرقها معافاة
 فوئنا أولى وفيه نظر لان الغائب يندب له ذلك من غير طلبها فلا يقاس به هذا وكان وجه الفرق بين ندب
 ذلك لمطلقاً وجوبه هنا اذا طلبت ان النفس تفر من مفا حاتها ما تكرهه أو لا تفر منه
 بعده هرقته (ما) أي زمنا (براه قاض) من نحو يوم أو يومين (ولا يجاوز ثلاثة أيام) لان
 غرض نكاح التظف ينتهي فيها غالباً (لا) لجهاز ومن وكذا تزين كما هو ظاهر ولا (ليقطع

(قوله) على كل قول الى قوله قبل
 اهل محل في النهاية الا قوله ولم يكن
 الولي سلباً المصحتها

حيض) ونفاس لا يمكن التمتع بها في الجملة مع طول زمنها ومن ثم لم يلزم سبق متنها الا دون ثلاث أمهاته
 على ما في التتمة ولو خشيت انه يطؤها سالت نفسها وعلمها الامتناع فان حلت ان امتناعها لا يفيد وقضت
 الترائب انقطع بأنه يطؤها لم يعد ان لها بل عليها الامتناع حينئذ (ولا تسلم صغيرة) لا تختمل
 الجماع ولو لثقة قال لأمر بها (ولا امرضة) وهزيلة تزال عارض لا يطيقان الوطء أي بكرهه لولوى
 والاخيرين ذلك (حتى زول مانع وطء) اذ المداير هنا على العرف ولم يتعارف تسليم هؤلاء مع
 ان فرط الشهوة قد يجعله على الوطء المضر ويحرم وطؤها مادامت لم تنفعه ويرجع فيه لشهادة خضو
 أن مع نسوة نعم لو طلب ثقة تسليم مريضة ففيه وجهان ربح ابن المقرئ الوجوب والزر كشيء عديمه
 ولو قيل ان ذلك قد يستحاله على توثيقه لم يجيب والاوجب لم يعد وتسليم له تخفيف لا يعرض عارض
 وان لم تختمل الجماع اذ لا غاية تنتظر وتكفيه معا عداوطه لامنه ان خشيت اقضاءها وله الامتناع من
 تسليم صغيرة لامريضة * فرع * العبرة فيما اذا غابت الزوجة عن محل العقد بجعله فلو تزوج امرأه
 في الكوفة بعد اذ لمها المؤنة لنفسها وطريقها وانحصر معهما من الكوفة الى بغداد الى الموصل
 لو خرج اليه كذا أطلقوه وانما يتبعه اعتبار محل العقد ان كان الزوج به مال وعنده وكله ببلد ليس
 هو بها فالعبرة بالبلد الزوج فيما يظهر لانه التسليم للعقد لانها لم تضابط بالانسان اليه وأصلها وانما
 خوطبت بالانسان للزوج ابتداء فاعتبر بحالة العقد دون محل العقد ونظر كلامهم انه لا فرق
 في اعتبار محل العقد بين عليها ببلد الزوج وعنده ولو فصل لانها في حالة العلم موطنة بنسبها على الذهاب
 اليه بخلافها مع عدمه لم يعد وقياس ما رن بلد العقد لم يلحق التسليم باعتباره أقرب محل صالح اليه
 (ويستقر المهر بوطء) وانما يحصل تغيب الحشنة أو قدرها من فائدتها وان لم تزل البكرة كما اقتضاه
 الاطلاقهم وفار في ماصر في التحليل من عدم التفرق بين القوراء وغيرها بأن التصديبه التفرق من ايقاع
 الثلاث فاذا انضم اليه هذا كان اشدي التفرق (وان حرم كوطء ذرباً ونحوه) (حائض) كحلات عليه
 التصويص القرءة لا باستمتاع واستدخال ماء وازالة البكرة بغير ذكر والمراد باستقراره الا من من سقوط
 كذا أو بعضه بنحو طلاق أو فسخ (وبجوت احدهما) في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطء لا جماع انحصار
 ولبشاعة ثمار النكاح بعد من التوارث وغيرها وقد لا يستقر باثوث كحرم فيما لو تملت امه نفسها أو قتلها
 سيدها وقد يسهط بعد استمقراره كولو اشتريت حرة زوجها بعد وطء وقبل قبضها الاصلد لان السيد
 لا يثبت له على قته دل كذا ان عمه شارح وهو وجهه والاصح انه لا يسهط فان قبضته فازت به والارحمت
 عليه به بعد عقته ولا نظير لكونه ماله كونه لان المتع ابتداء يجب للسيد على قته لا دوامه لانه أقوى
 وقد لا يجب بالكافة اكن اعتق مريض امه لا يملك غيرها وتزوجها واجاز الوتره عنقها فانه يستقر
 النكاح ولا مهر للوراد ولو وجب برق بعضها فبطل نكاحها فبطل المهر (لا تخلو في الحدي) لفهوم
 قوله تعالى واقطعتوهن من قبل أن يغسوهن الآية والانس الجماع وملاوى الخلفاء الراشدين قضا
 به بالخلوة منقط ولا يستقر بها في نكاح فاسد اجماعاً * (فصل) * في بيان أحكام المني الصبي
 والانس (نكحها) عملاً لعله كان نكحها (نكحها أو حراً ومغصوب) صرح بوصفه بما ذكر
 أو أشار اليه فقط وقد علمه أوجهه (وجبه مهر مثل) انساده لسميته ونساء النكاح هذا في أكتنا
 أما نكحة الكفار فتدبر حكمها (وفي قول ثمة) أي بدله تقدير الحرقا والمغصوب مملوك والخير خلا
 اوعصراً بأنه لا يمتنع عند من يرى لها قيمة على تناقض في ذلك مرفا فيه وذلك لان ذكره يقتضي قصده دون قيمة
 البضع ويرد بأنه لا عبرة بتصدد ما لعله وذلك التقدير لا ضرورة اليه مع سهولة الرجوع للبطل الشرعى
 للبضع وهو مهر النسل ولو سعى بخود فكذلك وكان الفرق بينهما بين النسل أن العقد أقوى من الحل

(قوله) لا تختمل الى التفرع في
 النهاية الا قوله نعم لو طلب الخ فانه
 انحصر على ما قاله ابن القري فيهما
 * (فصل نكحها) *
 في بيان الى قوله وايضا
 (قوله) في بيان الى قوله والمغصوب
 التسمية في النهاية (قوله) والمغصوب
 مملوكا أي الى تقدير المغصوب مملوكا
 فان تنديعه مشات مع كونه مغصوبا
 كما هو واضح والله أعلم ولم يعرض
 شارح لتقدير المغصوب ولا يحتاج
 ثم رأيت في العزيز قال ولا يحتاج
 هنا أي الى المغصوب الى تقديره بل
 العدة والخلقة انتهى

(قوله) مهر المثل يساويه لوقال

لا يتقص عنه لكن أنسب (قوله)
وجوب مهر المثل قطعاً هذا واضح
في شجرة أورد سيد لم تأذن به
تخصه وهو الأصل تأمل ثم
اقتصاره على التبريد بذلك النظر
للمهر لوجهه الظاهر أنه لا بد أن
يكون ما يخص الثواب لا يتقص عن
شئ مثله ولما كان أو وكسلاً فإن
نقص بطل البه فيه نعم ان كانت
رشيدة وأذنت فيه عالمه مع نظر
مأمروا لله أعلم (قوله) لأنه شرط
على الزوج التسليم يؤخذ من أن
محل ما ذكر إذا لم يكن مجزأة للاب
والأقد وجد شرط التسليم المستحقة
(قوله) فهم إلى اليمين في النهاية
(قوله) فهو وعندهم مثل تأمل
الان شرض فما إذا قالت لاسها
زوجتي وأنا أعطيك ومع ذلك
فأوعده في قولها لا في قول الأب
الواقع في العقد (قوله) فله غير
واحد منهم صاحب المقتى (قوله)
لأنه شرط الخ قد يوجه كلامه بأنه
في الصورة السابقة تجد العقد
المشروط بوجود الانجاب من الأب
والقول من الزوج بخلاف ما هنا
فأله يوجد الاحد الطرفين وهو
الانجاب فقط فقلت أن مثل قوله وأي
فرق الخ قد يقال الفرقان الثقة
من مقتضى العقد بخلاف عدم
اعطاء أيها فله ليس من شقها
(قوله) في طلب العتد إلى قول
المفتون أجل في النهاية لا التنية
(قول المتن) وان خالف فيقول أن
يقال معناه ان يكون بخلاف ما ذكر
أي يقضاه فيصير معناه ان لا يكون
مواظفاً مقتضى النكاح الخ وحديث
سقط المثل إلى في النهاية

فتوى هنا على انجاب مهر المثل وأيضا التسمية هنا غير شرط لانجاب مهر المثل لان عقاده عند السكوت
عن مهر وتم التسمية شرط لانجاب المسمى أو مهر المثل ولو غاب ذكر المسمى كالمسكوت عنه فمما هو
موجب هنا لا تم وزعم أن تسمية المسمى تضمن التصديق بربطان التوقيض منها لا بد فيه من التصريح
بإتفاء التسمية في العقد وليس ذكر المسمى هنا كالمسكوت عنه (أو جعلوا) ومعصوب بطل فيه ومع في المألو
في الظاهر) تقر بقا الصفة ويه يعلم أنه لا بد من شرطها السابقة ثم ألا كان قدما الباطل بطلت
التسمية ووجب مهر المثل (وتخير) ان جعلت لان المسمى كله لم يسل لها (فان فصحت فمهر مثل
يجبها (وفي قول قيمتها) أي بدلها (وان أجازت فها مع المألو) حصة المصوب من مهر مثل
بحسب قيمتها (عملها بالتوزن) فلو ساوى كل مائة فلها نصف مهر المثل بدلا عن المصوب (وفي قول
تقر به) أي المألو ولا شيء لها مع (ولو قال وزجنتك) وتعتقك بها هذا العبد) وهو ولي
مالها أيضا أو وكيل عنها فيه (مع النكاح) لأنه لا يشهد بشا المسمى (وكذا المهر والبيع في
الظاهر) كما تقدم في تقرير الصفة وأعاد هنا على وجهه ان فلا تكرار وخرج فهو يهاون فان
المهر بعد كبيع عدي اثنين بين واحد (ويوزع العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فلو ساوى
كل ألفا كان نصف العبد ثمتا ونصفه صدق فخرج اليه بطلاق قبل وطهر به وفسخ نصفه هذا ان كان
ما خص مهر المثل يساويه فان نقص عنه وجب مهر المثل قطعاً (ولو نكح) بألف بعضها مؤجل لمجول
فسد وجب مهر المثل لا ما يقابل المؤجل لتعذر التوزيع مع الجول بالأجل أو (بألف) مثلا (على)
أو شرط (أن لا يها) أو غيره خلافه وهم فيه ألتام الصدق أو غيره (أو) على أو شرط
(أن يعطي) أو غيره بالتحقة (ألفا) كذلك والحق هذه بما قبلها لان الاعطاء يقتضي الاحتفاظ
والقبول أيضا ومن ثم صعدت على أن تعطيت عشرة وتكون هي التي وزعم الثقة لا احتمال
أن يريد أن يعطيه ألفا من الصدق لها غير صحيح لان الكلام فيها يباين من شرط الاعطاء وهو
ما ذكرناه فلا نظر لارادته خلافه بل ان فرض ارادته لم يصح الصدق أيضا لأنه شرط على الزوج
التسليم لغير المسكوت وظاهره انه فسد (فألفه صدق) الصدق وجوب مهر المثل) فهم لان الألف
ان لم تكن من المهر فهو شرط عقد في عقد والا قد جعل بعض ما للزوجة في مقابلة البضع لغير الزوجة
فسد كفي البيع ومنه يؤخذ أنه لو نكحها بألف على أن يعطيها ألفا مع بالانين وهو محتمل اثنا بالوقفية
فهو وعندها لا يها وهو لا يفسد الصدق كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل هو في نحو أنكحكها بشرط
أن تعطيت هي كذا شرط فاسد لأنه بشرط عقد وأيضا وأي فرق بين اعطاء الأب ما لا يجب عليها
وعدم تفهق الواجبة لها (ولو شرط) في صلب العقد اذ لا عبرة بما قبله أو بعده ولو في مجلسه
بخلاف البيع في الحرية لأنه لا بد من إيجابه بقبول عقد بجماع عدم الزم وهو كذلك
هنا (حيار في النكاح) بطل النكاح) لما كان موضع النكاح من الدوام والزموم (أو) شرط
خييارا (في المهر فلا ظهر حصة النكاح) لأنه لا يستتله لا يؤثر فيه فساد غيره (الامهر) لان
الصدق لم يخصص للزوجة بل فيه ثابتة التحلة بل في الخيار لا ما يجب ان يكون في المعاونة المختصة
فحب مهر المثل (وسائر الشروط) أي بانها (ان واقع مقتضى النكاح) كشرط التسمية والثقة
(أو لم يتعلق بغيره) كل لا تأكل الاكدا (لغا) الشرط أي لم يؤثر في صحة النكاح والمهر لكنه
في ان قول مؤ كلف مقتضى العقد فليس المراد بالانقضاء فيه بطلانه بخلاف الثاني وما أوجهه كلامه شارح
من استوا ما في البطلان وكلام آخر من استواهما في عدمه غير صحيح (ومع النكاح والمهر) كالمسكوت
(وان خالف) منتقاه (ولم يثبت بعدواه الاصل) وهو الاستماع سواء كان اها (كشرط أن لا يتزوج

عليها أو) عليها كشرط أن (لا تنفقه لها مع النكاح) لانه اذا لم يفسد بفساد العوض فلان لا يفسد بفساد الشرط المذكور أولى * تنبيه * فديت شكل كون التزوج عليها من مقتضى النكاح بان السادر أنه لا يقتضي منعه ولا عده ويتوجب بجمع ذلك واذعاً أن نكاحاً ما دون الربعة مقتضياً لها على أن الشارع جعله علامة عليه (وفسد الشرط) لانه مخالف للشرع وصح خبر كل شرط ايسر في كتاب الله تعالى فهو باطل (والمهر) اذ لم يرض شرط ذلك بالسمي الاعند سلامة شرطه فحب مهر المثل (وان اخل) الشرط بمقتضى النكاح الاصل (ك) شرط ولي الزوجة على الزوج (أن لا يبطأها) مطلقاً وفي نحوها وهي محفلة له أو أن لا يستمتع بها (أو) شرط الولي أو الزوج ان (يطلقها) بعد زمن معين أو لا (يطل النكاح) للاخلال المذكور ولا تكرار في الخبر مع ما مر في التحليل كما يعلم تأملها ما خلا فالن زعمه أما اذا كان الشرط لعدم الوطء هو الزوج فلا يطلان كما في الرضة وغيرها لانه حق فله تركه ولم تنزل موافقته في الأول منزلة شرطه حتى يصح أى حتى يعارض شرطها وجمع تأثيره فانه دفع ما يشال شرطه لا يقتضي صحة ولا فساد فلا يتخلل هذا التزج حتى يحتاج لدفعه أو موافقته في الثاني منزلة شرطه حتى يطل تعالياً الجانب المتدنى لقوة الابتداء فانط الحكم به دون المساعد له على شرطه فدفعاً للتعارض واما اذا لم تحتمله فشرط عدمه مطلقاً ان ايسر من احتمالها لكرتساء لا تخبره لاحتمال الشفاء أو الى زمن احتمالها أو شفاء المخبر فلا يضر لانه يصح بمقتضى الشرع * تنبيه * نقل الشخان عن الخناطى أن من هذا القسم ما لو شرط أن لا ترضه أو أن لا يرضها أو أن يفتى عليها غيره ثم قال وفي قول يصح ويطل الشرط قال جمع متأخرون وهذا هو الاصح لأن الشرط المذكور لا يتخلل بقصود العقد أى وهو الاستمتاع وأقول انما سكا عليه لان ضعفه معلوم من قولها كما لا يخبر بالجمعة في شرط أن لا تنفقه لها ان كيف يتعمل في بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يتعمل من فرق بين ذلك خيال لأثره فان قلت أعظم غاية للنكاح الارث فتنبيه مساوئ في نحو الوطء قلت ممنوع اذ لا يلزم من النكاح الارث اذ قد يمتنع نحو قولك أو كثر بخلاف الوطء فانه لا زمة لذات النكاح وان منع منه نحو تخبر على أنه لو نظر لذلك كان في النفقة كذلك وبفرق بين نحو النفقة والوطء بان المقصود من شرع النكاح التماس التوقف على الوطء دون نحو النفقة فكان قصده أصلياً وقصد غيره تابعياً (ولو نكح نسوة بمهر) واحد كأن زوجهم من جدهم أو معهم أو معتقهم أو وكل أوليائهم (فالاظهر فساد المهر) للجهل بماتنص كلامهم من حاله اختلاف المستحق ومن ثم لزوج اتمه بدين مع بالسمي (واكل مهر مثل ولو نكح) ولي أب أو جد (الطفل) أو مجنون أو سفیه (بفوق مهر مثل) بما لا يتغاي بثلثه من مال المولى ومهر مثلها باق على ما مر في محبت نكاح السفیه وغيره (أو انكح بنتاً) له بوحدة فنون فقوبه كما بخطه (لا) بمعنى غير لعدم وجود شرط العطف بها كما ترى قوله لا يوطء لغيرها عرايا فيما بعدها كسونها بصورة الحرف (رشيدة) كجذونه وبكره صغيرة أو سفیه بدون مهر المثل (أو) انكح (بنتاً له رشيدة بكراً بلاذن) منها له في النقص عن مهر المثل (بدونه) أى مهر المثل بما لا يتغاي به (فسد المسمى) لا انتفاء الخط الشرط في تصرف المولى بالزيادة في الأولى والنقص فيما بعدها اما من مال المولى فيصع كما رجحه المتأخرون لان في افساده اضراراً بالابن بالزامه بكامل المهر في مال ولفظوه بهذه الصلحة لم يتطروا التفتت منه دخوله في ملك المولى قبل هذا التركيب غير مستقيم لان لا اذا دخلت على مفردة صفة اساق وجب تكرارها نحو لا يوطء ولا بكراً لشرقية ولا غيرته انتهى وأخذ ذلك من قول المغنى وكذا يجب تكرار لا اذا دخلت على مفردة برأوصفة أو حال كذا لا شاعر ولا كاتب وباء زيد لا صاحب

ولا با كالا فاض ولا بكر لا بار ولا كرم لا مقطوعة ولا ممنوعة لا شرعية ولا غريبة انتهى، لخصا ولم يرد
 اجراء ذلك في طاهر لا طهور مع انه وغيره اقروه وجعلوا فيه معنى غير مستقلا لمبالها طاهر اعرابها
 فيما بعد هالك كونها بصورة الحرف وقول السعد في لاهذه يستعمل اعرابا الى آخره لا يرد عليهم لانه
 احتمال بعيد جدوا جمعهم لافي الالة الانية بمعنى غير محمول على انه تفسير معنى لاعراب ولا ينافي
 ذلك ما ذكر من المعنى لان محله كاهو واضح ودلت عليه مثلهم فيما اذا اريد الاخبار والوصف أو الحال
 بنى متقابلا فيجب تذكره لا حينئذ لان عدمه يوهم ان القصد في الجموع لا كل منها على حدته
 كما صرح به السعد في لاذلول انها اسم بمعنى غير لكن وهنا بصورة الحرف طاهر اعرابا فيما
 بعدهما ويحتمل ان يكون حرفا كتحتمل الابعثي غير كما في مثل لو كن فمما آلهة الا الله لفسد ما عانه
 لا قال باسمها أي الاثم قال في قول الكشف لا الثانية مزيدة لتأكيد الاولى الثانية حرف زيدت
 لتأكيد النفي والتأكيد لا ينافي الزيادة على انه يشيد التصريح بعوم النفي اذ بهنبار بما يجعل اللفظ
 على نفي الاجتماع ولهذا تسمى بالذكورة لانها انتهى ولم ينظر السعد الى اعتراض احيان التخصيص
 بقوله ما ملخصه زعمه انما كيد مع الزيادة ليس بشئ لان لاذلول صفة منفية فلا يجب تفسير بها
 لما دخلت عليه وتقديره يقول الى ان التقدير لاذلول مثيرة ولا ساقية وهو متنع كجاء في رجل لا كرم
 انتهى لان الحق انما الزم به التخصيص لا يلزمه اذ الزيادة لا اجل ناكيد النفي انما توهم مامر
 لا تافى وجوب التكرير ولا توجب ان تقدر الالية مذكرة ولا انه مثل جاء رجل لا كرم فتأمل
 ليظ هرا لا ايضا ان الزيادة والتاكيد هنا غيرهما في نحو ما تملك ان لا تسجد ومن ثم لا ين
 جنى ان لاهنا مؤكدة قائمة مقام إعادة الجملة مرة اخرى وفي المعنى في نحو ما جاني زيد ولا عمرو
 ويصغر هازادة وليست بزيادة التامع حذفها يستعمل في جنى كل منهما على كل حال وفي اجتماعهما
 في وقت الجنى فاذا جنى بهما صار نفا في المعنى الاول بخلاف وما يستوى الاحياء والالاموات فانها
 لمجرد التاكيد انتهى وهو موافق لما مر عن السعد ومؤيد لما رددت به مامر عن احيان واعلم
 ان لافي كل ما ذكره معنى غير ضاوق لبعضهم ان لا التي بمعنى غير نسبة لما يجب تكريرها غير مراد
 وقصر جوابا لا العاطفة والجواب لم يقع في القرآن ويجب تكريرها ايضا اذا اولها جملة اسمية
 صدرها معرفة أو نسكرة ولم تهل فيها أو فعل ماض ولو تقديرا (والا فظهر صحة النكاح بمجرد المثل)
 لان فساد الصداق لا يشهد كالمزواج فارق عدم محتمل من غير كفو بان ايجاب مهر المثل هناك ارك
 لمساكات من المسمى وذلك لا يمكن تداركه (ولو توافقوا) أي الزوج والولي والزوجة الشريفة فلجميع
 باعتبارها أو باعتبار من يضم للزفين غالبا (على مهر سزاوا أعلنوا بادة فالذهب وجوب
 ما مضيه) أو لان تخصير عقد قبل أو ثرا تحدث شهود السر والعلن أم لا لان المهر انما يجب بالعدد
 فلم ينظر لغیروه يؤخذ من ان العقود اذا تكررت اعتبر الاول مع ما يأتي اوائل الطلاق ان قول الزوج
 لولي زوجته زوجي كاتبة بخلاف وجهها فانه صريح ان مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان مثلا
 لا يكون اعرابا بقضاء العصة الاولى بل ولا كاتبة فيه وهو طاهر ولا ينافيه ما يأتي قبل الولاية انه لو قال
 كانا لثاني تنجيدنا فاعتد لم يقبل لاذ ذلك في عقد من ليس في ثانیها طلب تنجيدنا فوافق عليه
 الزوج فكان الاصل اقتضاء كل مهر وحكمنا بوقوع طلبة لاستلزام الثاني لها طاهر او ما هنا في مجرد
 تنجيد طلب من الزوج التعلل أو احتياط فتأمل (ولو قالت لوليها زوجي بأف فقتص عنه بطل
 النكاح) كما لو قالت لزوجي من زيد فزوج من عمرو (فلوا طلق) لانه لاذن بان متعرض فيه
 مهر (فقتص عن مهر مثل بطل) لان الاذن المطلق محمول على مهر المثل فكأنما قيدت به (وفي

قول بصح جهرا للثل وكذا لوز وجهها بلامهر (قلت الظاهر صحة النكاح في صورتين) صورة
 التثدي وصورة الاطلاق (جهرا للثل والله أعلم) كفي سائر الاسباب المفسدة للصدائق ولأن البضع له
 مرد شرعي يرد اليه وبه فارق تزويجه من عمر وفيما ذكر ويبحث الزكشي كالبقيين انهما لو كانت
 سقيمة فبعض دون ما دونها لكنه زائد على مهر مثلها انعقاد المسمى للثلاضع الزائد عليها وطرداه
 في الرشيدة وهو متجه في السفه لما لا نظرا اليه بل لانه لا مدخل لاذنها في الاموال فكأنها لم تأذن
 في شيء فكأن انعقادها بالمسمى الزائد فكذا في مسئلة الا في الرشيدة لان اذنها تعتبر في المال أيضا
 فاقترنت بمخالفته ولو عاقبه مصحفه لها فساد المسمى ووجوب مهر المثل وخرج بنقص عنه مال وزاد
 عليه فنهى عنه بالزائد كفي نظيره من وكيل البع المأذون له فيه بقدر فزاد عليه فالافتاء بأنه يجب مهر
 المثل وبأنه يجب ماحمته وبلغوا الزائد لانها قد تصد المحاباة كلاهما فيه نظر نعم ينبغي ان يأتي هنا
 ما قالوه في وكيل عن له قدر معين المشتري أو الهبي عن الزيادة فتتبع الزيادة عليه فمهما فكأنها
 اذا عبت الزوج والقدر أو هبت عن الزيادة فتتبع الزيادة وحينئذ فيجب وجوب مهر المثل لفساد
 بعض المسمى ويحتل وجوب ماحمته فقط لانفاء تسمية الزائد من أصله والاول أقرب وهذا الانفاء هو
 السبب في فساد المسمى فهو كالمهر فيا لو نكح اوليه بقوى مهر المثل اذا انقضاء الزائد على مهر المثل هنا
 كالغاء الزائد في مسئلة ما يذكره على من قال في الافتاء الاول انه ليس بشيء كالشأن ثم رأيت بعضهم
 بحث ما ذكره فيها اذ ادين الزوج والقدر * تنبيه * قد يشكل على صحة الحرر بالطلاق هنا عند الاطلاق
 قوله أو أنكح بقا الى آخره فتأمله وكان اذنها المطلق هنا لا يصرف الا مهر المثل فكذا اذن
 الشارع في اجبارها انما هو شرط كونه مهر المثل بل هذه أولى بالطلاق لان مخالفة اذن الشارع
 الحش وكون ان تفرق بأن ولاية الخبر أقوى من ولاية غيره فارتدت المخالفة في هذه دون تلك * (فصل) *
 في التفويض وهو لغة رد الامر للغير وشرعا تفويض وضع وهو اخلاء النكاح عن المهر واثباته تفويض
 مهر كزوجي عما شئت أو شاء فلان والمراد هنا الاول وتسمى مقوضة بالكسر وهو واضح وبالفتح وهو
 أفصح لان الولي فوض أمرها الى الزوج أي جعل له دخلا في ايجابه بقرضه الا في كان قياسه والى
 الحاكم لكن لما كان كانه لم يتجوز له اذ (قالت) حرة (رشيدة) بكرا أو ثيب أو سفهة مهملة
 كاعلم من كلامه في الحجر ولا يدخل في الرشيدة الصبية خلافاً لزمحه وقوله في الصام أو صبيان رشداً
 مجاز عن اخبار صدقهم كاعلم عما قدمته فيه ولولها (زوجي بلامهر) أو على ان لا مهرى
 (فزوج ونفي المهر أو سكنت) عنه أو زوج يد عن مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بمهر موجد أو قال
 زوجتها وعليك لها ما توجب به بان ذكر المهر ليس شرطاً لصحة النكاح فربما في قوله وعليها
 الزام بل طلب وعدمته لا يلزم وبه فارق نظيره في البع فان المانة تكون غشا لتوفيق الانعقاد عليه
 فكان الزاماً محضاً (فهو تفويض صحيح) كاعلم من حده ومسايق حكمه وخرج بقوله بلامهر
 قولها زوجتي فقط فليس تفويضاً على المعتقد لان اذنها محمول على مقتضى الشرع والعرف من
 الصلحة لاستحيائها من ذكر المهر غالباً وبه فارق ما يأتي في السيد وبنى الى آخره ما لو أنكحها بمهر
 المثل حالاً من نقد البلد فام بصح المسمى ولو قالت زوجتي بلامهر حالاً ولا ما لا واقع ووطء فهو تفويض
 صحيح كما تضمنه الزكشي وفاسد على ما رجحه الأدرعي على ان شارحاً نقل عنه ما يصرح بأنهم حجج
 الاول فاعلم كلامه اختلف (وكذا القول سيدة زوجه حاكم بلامهر) اذهب المسوق
 كالرشيدة وكذا الوسكت على النصوص المعتقد وتماهرا له لو اذن لا تخفى تزويج امته وسكت عن
 المهر فزوجه الوكيل وسكت عنه لم يكن تفويضاً لان الوكيل يلزمه الحفظ لو كلفه فيعقد بمهر المثل

* (فصل ثالث رشيدة) *
 (قوله) ويوجه أن ذلك المهر
 لا ينبغي ضعف هذا التوجيه فانها
 في حد ذاتها ان تكون ملزمة ما ولا
 وعلى كل لا يختلف الحكم الامر
 وخارج (قوله) اذهب المسوق الى
 قولها وخرج في النهاية لا انه يدل
 فيها قوله وفيه نظر الخ تسوله ولا
 ينافية ما يأتي الخ ان تعال عليه الخ

نظير ما مر في ولي اذنت له وسكنت والمكاتب كانه صحيحة مع سبدها كره كاجته الاذرى وفيه نظر لما يأتي ان النفوذ يضر بغيره وهي لا تستقل به الا باذن السيد لان يجب بان تعاطيه لذلك متضمن للاذن لهافيه وخير بقوله زوجه حكما بلا مهر وما ألحق به المأوى وجهه بدونه أو عو جل أو من غير نقدا البالد فعنده ولا نفوذ يضر (ولا يصح نفوذ غير رشدة) كغير مكافئة وسفينة مخجور عليها لانها ليست من أهل الترخا اذ انهما في النكاح المشتمل على النفوذ يضر فصح (واذا جرى نفوذ يضر فصح فالأظهر انه لا يجب شي بنفس العقد) والا نشتر بطلاق بيل ووط وقد دل القرآن على انها لا تستحق بالانعة نعم ان سمى به المثل حالاً من نقدا البالد انعقده ولا يردها على المتن فانه فرض كلامه أو لا فعيا اذ ان في المهر أو سكت ومثله كالمهر اذا ذكر دون مهر المثل أو غير نقدا البالد أو مؤجلا واعترض قوله شيء بأنه واجب شيها واحد أمرين المهر أو ما ترانسان به وذلك تعين بترانسيها أو بالوطء أو بالموت وبرز بما يأتي من اشكال الامام وانه لو طلق قبل فرض ووطء لم يجب شطرقه انه لم يجب بنفس العقد شيء من المال أصلا واما لزوم المال بطارئ فرض أو ووطء أو موت فوجب مبدأ وان كان العقد هو الأصل فيه (فان ووطئ) المفقوضة ولو باختيارها (فهر مثل) لان البضح حق لله تعالى اذ لا يباح بالاباحة ومرفى نكاح الشرك ان الحريين لا يمين لو اعتقدوا ان لا مهر لفقوضة مطلقا علمنا به وان أسلم قبل الوطء لسبق استحقاقه وطأ بالاهر وكذا الزوج حقه عليه ثم اعتقدها أو احدهما أو اباعها فلا يتم دخول بها الزوج فلا مهر لها ولا البائع (ويعتبر) مهر المثل أى صفاتها المرافقة كجائى العقد فى الاصح) الذى عليه الأكثرون لانه السبب للوجوب كجائى وقيل يجب أكثر من مهر من العقد الى الوطء وصححه فى أصل الزوجة لان البضح لما دخل فى ضمانه واقرن به اتلاف وجب الاقصى كالمقبوض بالبيع الفاسد وعليه فلو مات قبل الوطء اعتبر يوم العقد على الوجه لانه الأصل (ولو اقبل الوطء مطالبه الزوج بأن يفرض لها) (مهر) مثلها لتكون على بصيرة من تسلم نفسها واستسكه الامام بانان قلنا يجب مهر مثل العقد فاعنى المفقوضة وان قلنا لم يجب شيء فكيف تطلب ما لا يجب قال ومن طمع ان يلحق ما وضعه على الاشكال بما هو بين طلب مستحبا انتهى ويجاب بأن معنى المفقوضة على الأول انه يجوز للولى اخلاء العقد عن التسمية وكفى بدفع الام عنه فائدة ومعنى وانما طلبت ذلك على الثانى لانه جرى سبب وجوبه فالعقد سبب للوجوب بخلاف الفرض لانه موجب للمهر وفرض واضح بينهما (ولها حبس نفسها ليفرض) لما مر (وكذا التسليم المفروض فى الاصح) كالمهر فى المسمى فى العقد اذا مفرض بعده بجزء ما مسمى فيه ولو خافت الفوت بالتسليم جاز له اذ لاك قطعاً (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) والا فكلو لم يفرض لان الحق لها ان فرض لها مهر مثلاً باعتبارها حالاً من نقدا البالد لم يشترط رضاها كما قلناه من داود عن الاصحاب والمال الاذرى فى الانتصار لانها اذا رفعتة قاض لم يفرض غير ذلك فامتناعها عبث وتغنت (لاعلمها) أى الزوجين وفى نسخ علمها والاول مشتمل على خطه (بقدر مهر مثل فى الاظهر) لان ما عققنا عليه ليس بدلا عنه بل الواجب احدهما (ويجوز فرض مؤجل فى الاصح) بالترابى كيجوز تأجيل المسمى ابتداء (و) يجوز فرض (فوق مهر المثل) ولومن جسمه لما مر انه غير دل (وقيل لان كان من جسمه) لانه بدل عنه فلا يرد عليه (ولو امتنع) الزوج (من الفرض أو تنازع عليه) أى قدر المفروض ورفع الامر لاقامته بدوى صحة (فرض القاضى) وأن لم ير شيما يفرضه لانه محكم منه لان منصفه فصل المصومات (نقد البلك) أى بلد الفرض فيما يظهر وعليه فهل يعتبر يوم العقد أو الفرض ككل محتمل للصحة قياساً ما مر من اعتبار مهر المثل هنا يوم العقد اعتباراً ببلد

(قوله) والا لتشطر الى قول المتن

ويعتبر فى النهاية (قوله) وان قلنا

لم يجب بشئ قد يقال العقد موجب

للفرض والفرض موجب للمهر

فلا نأفى قولهم لا يجب بالعقد

شي لأن مرادهم بالشي المال

فلما قل (قوله) ما لا يجب الا نسب

ما لم يجب (قوله) يجوز للولى اخلاء

العقد فيه نظراً لانه تسلم من انه

لا يجوز اخلاء العقد منه بالاجماع

ويمكن حمله على ما اذا اتفق الولي

والزوج على اكثر من مهر المثل

اذ لو نفقض لاجاز اخلاءه كذا

تقلعه عن العسامة الزايدى بعض

تلامذته وكتب مولانا انما فتن

سره لا تخفى ما فى هذا الجواب فان

العقد اما ان يكون علة تامة للوجوب

وهذا خلاف ما تقرروا وانفسه

والجزء التمس الفرض فليزم مذكر

من طلب ما لم يجب (قول المتن)

وكذا التسليم المفروض وطاهر ان

مجهله اذا كان المفروض حالاً (قوله)

ذم ان فرض الح

والنهاية أيضا

الفرض يوم العقد بل لو اعتبر محل العقد يومه لم يعد لولا شي في قولنا بلد الفرض من غير بلد المرأة
لاستلزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها باعتبار بلد الفرض لتدخل هذه الصورة أولى
وإذا اعتبر بلد الفرض أو بلدها فقد ذكرنا في اعتبار قدره أنه لا يعتبر بلدها إلا أن كان بها نسأ
قربانها أو بوضوئها ولا اعتبر بلدهن أن جهن بلدوا واعتبر أقرب من بلدها فان تعذر معرفتهن
اعتبر أجنيات بلدها كإثباتي فقياسه أن ذلك يعتبر في صفته أيضا كما جزم به بعضهم بل هذا الأزم
لذا والاعتذر معرفة قدره من أصله إذا فائدة لمعرفة عشرة مثلام غير أن تعرف من أي نقدي
حالا وان رضيت بغيرهما أو أوعيد ذلك لأمرا إن في البضع حقا لله تعالى بل لو اعتادناؤها التأجيل
لم يؤجل على العقد بل يفرض مهر مثلها حالا أو يخص منه ما يقابل الاجل (قلت و يفرض مهر مثل)
حالة العقد بل زيادة ولا تنقص لانه قيمة البضع نعم يغتفر يسير يقع في محل الاجتهاد بأن يتعان به نظير ما مر
في الوكيل وقضية كلام الشيخين منع الزيادة والنقص وان رضيا وهو متجه نظير ما مر وان اختلفا
الاذرى خلافة لكن قال الغزى قد يقال إذا تراضيا خرجت الحكومة عن نظر الثاني والكلام فيما
إذا فصلت الحكومات تحكيميات انتهى ويرد بأن مرادهم أن حكمه البات بهر المثل لا يمنع رضاهما
بخلافه وبدونه أو أكثر منه لا يجوز رضاهما به (ويشترط علمه) أي بقدره بهر المثل
(والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا تنقص منه لانه متصرف لغيره فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرطاً
نحو أن تصرفه لا تفوز له وصادفه في نفس الامر قلت بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لهما لأن
قضاء الثاني مع الجهل لا يفد وان صادف الحق (ولا يصح فرض أجنبى) ولو (من ماله) بغير
أن الزوج سواء العين والدين (في الأصح) وانما جاز إذا ودهن غيره من غير اذنه لأنه لم يسبق
ثم عقد ما عمنه وهذا الفرض تغيير لما ينضمه العقد وتصرف فيه فلم يلق بغير العقد وما ذونه
(وأن يفرض الصحيح) منهما أو من الثاني (كسعى فيشطر بطلاق قبل وطء) كالمسمى
في العقد أنه التاسد كغيره فلو فلا يجب شي حتى يشطر وانما اقتضى الفاسد في استاءه العقد مبر
المثل لانه أقوى بكونه في مقابلة عوض وهذا دام سبقه الخلو عن العوض فلم ينظر للفاسد (ولو طلق
قبل فرض وطء فلا شطر) لمفهوم قوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة ولهن المنة كما يأتي (وان
مات أحدهما قبلهما) أي الفرض والوطء (المعجب بهر مثل في الظاهر) كالفرقة بالطلاق
(قلت الظاهر وجوبه والله أعلم) للغير الصحيح خلافاً لمن وهم فيه بقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك
لبروعرضي الله هنا * (فصل) * في بيان مهر المثل (مهر المثل ما يرغب به) عادة (في مثلها)
نسباً وبصفة (وركنه الأعظم) في النسبية (نسب) ولو في العجم على الأوجه لأن التفارخا
يتبع به غالباً فتختلف الرغباته مطلقاً (فبرأى) من أقاربها حتى تقاسى عليها (أقرب
من نسب) من نساء العصبة (الى من نسب) هذه التي تطلب معرفة مهرها (اليه)
كما خت وجمعة لا أم وجمعة وخالة لتضاهى صلى الله عليه وسلم بغير نساء بروع في الخبر السابق
أما جمولة النسب فركنه الأعظم فهانساء الأرحام كما يعلم مما يأتي (وأقربهن اختا بونين)
لأدلا شجيهين (ثم) ان قصدت أو جعل مهرها أو كانت مفوضة ولم يفرض لهما مهر مثل
(اختلا ب شجيات اخ) فابنوه وان سفل (ثم محبات) لابنائهن وأبائهن عليه وهم (كذلك) أي
لابونين ثم لاب ثم محبات عم ثم محبات ابنه وان سفل كذلك قبل قضية كلامه قال في ان بعض محبات الأخ
تشبه للمحبات حتى لو وجدت بنت شت أخ وجمعة قدمت المحبة وليس كذلك بل المراد تقديم جهة الأخوة
على جهة العمومة وبه صرح الماوردى انتهى وهو عجيب وان جرى عليه الزكشى وغيره أذا ذكر في

(قوله) وان رضيت بغيرها الى
التدخل في النهاية
* (فصل مهر المثل) *
(قوله) في بيان الى قوله قيل في
النهاية

بنت الانح وهم كيف وهذه خارجة عما الكلام فيه وهو نساء العصباء المصرح من قوله وأقرهن
 الى آخره ولو أوردوا عليه أن قضيته ان بنت ابن الاخ لا تقدم على العمة وليس كذلك لكن هو اصاب
 وقد يجاب بأنه أراد بالاختجة جهة الاخوة فيقبل كل من نسبت الى فرع الاخ الذكور من جهة أيها (فان
 فند نساء العصبية) بان لم يوجدن والا فاليات يعتبرن أيضا (أولهن يكن) استشكل مع الضبط بأنه
 ما رغب في مثلها المصرح في أن العبرة بفرض الرغبة فيها لو نسكت الآن فاستوت المتكوجة وغيرها
 ويرد بان المنسوجة استقرت لها رغبة فاعتبرت مع ما فيها بما يقتضي زيادة أو نقصا وغبرها ملحظ
 ما به الرغبة فما يختلف ما بالقوة يقع الاختلاف فيه كثيرا فعرضوا عن ذلك وانتقلوا الى الاختلاف
 فيه من اعتبار المنسوجة من نساء الارحام فالاجنبات (أو جهل مهرهن فأرحام) أي قربات
 للام من جهة الأب أو الأم فهن هنا أعم من أرحام القرأرض من حيث شموله للجدات والوراثات وأخص
 من حيث عدم شموله للثلاث العجات والأخوات ونحوهما (كذات وخالات) لأنهن أولى بالاعتبار
 من الاجانب تقدم القرى في القرى من جهات أوجه قضية كلامهما عدم اعتبار الام واعتراض
 بأنها كيف لا تعتبر وتعتبر ما بها ومن ثم قال الماوردي والرواني تقدم الام فالأخت للام
 فالجدات فان اجتمع أم أب وأم فوجوه والذي يتجه استواءهما ثم ينال الأخوات أي للام ثم
 بنات الأخوال ولو لم يكن في نساء عصبائهما من بعضهن فاهن كالعدم كما صرح به جمع واعتدله الأذري
 ووقيل يعتبر بالنسب ثم تقص أو يراد لفقد الصفات ما يليق بها نظير ما يأتي لكن أقرب وكون ذلك لنفسه
 مشاركا في بعض الصفات بخلاف هذا التأويله اذ ملحظ التقاوت موجود في الكل وتعتبر الحاضرات
 منهن فان غبن كهن اعتبرن دون اجنبات بلدها كما خرمه وان اعترضا فان تعذر أرحامها فبنات
 بلدها ثم أقرب بلد اليها ثم يقدم منهن من ساكنها في بلدها قبل انتقالها للآخرى ويعتبر في
 المتفرقات أم قرين بلدها ثم أقرب النساء بها شاعرا وتعتبر بقدرية مثلها وأمة وعقدها مثلها
 مع اعتبار شرف السيد وخسسته وقروية وبلدية وبلدية وبلدية * تنبيه * علم من ضبط نساء العصبية
 ونساء الارحام بما ذكرنا من عدا هذين من الأقارب كبنات الاخ من الاب في حكم الاجنبات وكان
 وجهه أن العادة في المهر لم تعد الا باعتبار الاولين دون الاخيرة (ويعتبر) مع ذلك (سن وعقل
 وبسار) ونسبها (وبكارة وشربة) كل (ما اختلف به غرض) كحمال وعقده وفصاحة وعلم
 فمن شاركتهن في شيء منها اعتبر وانما لم يعتبرن في المال والجمال في الكفاءة لان مدارها على دفع
 العار ومدار المهر على ما يختلف به الرغبات (فان اخضعت) عنهن (بفضل) شيء مما ذكر (أو تنقص)
 بشئ من نعمة زبدي عليه أو نقص عنه (لا تقي بالجمال) بحسب ما رآه قاض باجتهاده (ولو ساحت
 واحدة) هي مثال لثقة والندرة لا يقدم نساءها (لم تحب موافقتها) اعتبارا بفالهن نعم ان كانت
 مساحتها النقص دخل في النسب وقتر الرغبة فيه اعتبر (ولو خفضن) كلهن أو أغلبهن (للعشرة)
 أي الأقارب (فقط اعتبر) في حقهم دون غيرهم سواء مهر الشبهة وغيرها خلافا للامام بل ذكر
 الماوردي أنهن لو خفضن لئذ عنهن لغرا لعشرة فقط اعتبر أيضا وكذا لو خفضن لئذى صفة كسباب
 أو علم وعلى هذا جعل قول جمع يعتبر المهر بجمال الزوج أيضا من نحو علم فقد يخفف عنه دون غيره
 ومزأهن لو اعتدن التأجيل فرض الحاکم لا ينسب بالاجل فاذا اعتدن التأجيل في كل
 أو بعضه نقص للتأجيل ما يليق بالاجل وبظهر أنه اذا اعتد التأجيل بأجل معين مطرد جاز لو لم
 ولو كما اعتد به وذلك النقص الذي ذكره وهو محله في فرض الحاکم لانه حكم بخلاف مجزأ اعتد به
 ثم رأيت السبكي ذكر ذلك نقه والعراني سبقه اليه حيث قال بخلاف المسمى ابتداء كان زوج صغيرة

(قوله) أي قربات للام الى التنبيه

في النهاية الا قوله نعم تقدم الى قوله

ثم أقرب (قوله) واعتراض بأنها

عبارتها بدل واعتراض وليس

كذلك اذ كيف لا تعتبر

ثم أقرب بلد اليها ثم يقدم منهن

حادثه بيم الاختلاف في بعض

نواحي مكة الشرف من أعاد المهر

الناشد في جميع محل الشكوة

امثالاً جديلاً أو بعضه بأجل مجبول

كوت أو حلاق أو لجهة التمتع بنفسه

كذلك كثر من الأدل والرفيق

مع عدم

والمبوس والمقروش مع عدم

نسيطة بما يتميز به من صفات السلم

(قوله) مع ذلك الى قوله ويظهر في

النهاية (قوله) ونسبها الانسب

ونسبها لان السن لم يتبدل بصغر

أو كبر حتى يكون له ضد والله أعلم

(قوله) وقتر الرغبة عبارة النهاية

وقدر الرغبة عليه اعتبر

الشيخ في رتبته ما على التشطير تغلبا لسيده فقياسه هذا ذلك اذا الفرق نشأت من اسلامها وتخلفه
فله غلب سببه أيضا وبأن في التمتع أن اسلامها تبعها كاسلامها استقلال فلا تمتعة ولا رد لان الشطر
أقوى لقولهم ان وجوده كدفع يؤثر فيه الأمانة قوى بخلاف التمتع أو ارضاعها له أو زوجة أخرى له
أو ملكة له أو ارضاعها كان ديت وارتضعت من امه مثلا (أو سبها كسبها بعينها) ولو الحادث
أومنها كان ارتضاها على الأوجه من تناقض للتأخر من في فهم كلام الراعي وفي الترجيح حتى ناض
جميع منهم ونفسهم في كتبهم وذلك لانهم لم ينظر والمامن الزوج الا حيث اتقى سبها كصاحب البيت
وغيره وهو هنالم ينتف فغلب لان المانع للوجوب مقدم على المتضي له وتصريح الراي بالتشطير
ضعيف ويقرق بتمه وبين الخلق بأنه لا سبب لها فيه وانما غايته ان يذلها حامل عليه والفرق ظاهر
بين السبب والحامل عليه عرفا ومن سيدها كأن وطئ امته المزوجة لبعده أو ارضعت أمها مع زوجها
(يسقط المهر) المسمى ابتداء والمفروض بعد مهر المثل لان فيختلها لان المزوجة لبعده أو ارضعت أمها مع زوجها
عوضه كاتلاف البائع المبيع قبل القبض وفخته الناشئ عنها كسبها وانما لم يلزم أباهما المسلم مهر
لها مع أنه فوت بدل نضعها بناء على أن تبعيتها فاستقلالها بخلاف الرضعة يلزم المهر وان لمزها
الارضاع لتعنيها لان لها الحرة تخبر ما تفرقه من السلم لا شيء له فلو غرم لشرع الاسلام ولا حنفا به وجعل
عينا كسبها ولم يتعمل عليه كتمرافه لانه بدل العوض في مقابلته منافع سليمة لم يتم بخلافها وانما مكنت
من الشفع مع أن ما قبضته مسلم لا دفع ضررها فاذا اختارت دفعه فترد بده (وما) لا يكون منها
ولا نسبها (كطلاق) ولو خلع أو رجعا بأن استدخلت ماء وبفرق بين هذا واسقاط الخلع
ثم الطلاق البديعي بان المداغم على ما يقتضي الرضا منها بلحوق الضرر وقد وجد ولا كذلك هوانا
فؤنه البها تطلقت نفسها أو علقت بدها ففعلت (واسلامه) ولو تعا وردها ولعاه وارضاع
أمة لها وهي صغيرة (أو) ارضاع (انها) له وهو صغير وملكها (بشطره) أي نصفه
للنص عليه في الطلاق بقوله تعالى ففصل ما فرضتم وقياسا عليه في الباقي ومز أنه زوج أمة بعينه
فلامه رفوعه تاسم طلق قبل وطء فاشطر ومثله ما لو أن ابعده في أن يتزوج أمة غير رتبته ففعل ثم
طلق قبل الوطء فبرجع الكل المالك الأمة أما النصف المستقر فواضع وأما النصف الراجع بالطلاق
فهو اختيار رجل للزوج ان تأهل والا فلا قام مقامه وهو هنالك عند الطلاق لا العدة له سارا لأن
أجنبيا عنه بكل تقدير ولو أعتقه مالكة أو باعته ثم انسخ أو طلق قبل وطء رجعه هو أو سيده على العلق
أو البائع بيمينته أو نصفه لانه ومشتريه حينئذ السحق عند الفراق وفي من أحدهما مخرأ أو حيوانا
كلامهم في شرح الارشاد الصغير فراجع (ثم قبل معنى التشطير ان له خيار الرجوع) في النصف
ان شاء تملكه وان شاعركه اذ لا ملك فبر غير الارث (والصحيح عوده) أي النصف البه ان كان هو
المؤذي عن نفسه أو أذاه عنه وليه وهو أب أو جد والأعداء المؤذي كبر محاه وان ألهال الأذرى في
خلافه (بنفس الطلاق) يعني الفراق وان لم يتغيره لآية ودعى الحصر عن عورة الأذى أن الساب
ملك فبر واذا من أخذ صيد انظر البعير لوسله العبد من كسبه أو مال تجارته ثم فسخ أو طلق قبل
وطء عاد النصف والكل للسيد عند الفراق لا الا صداق ووقع لشارح عكس ذلك وهو سبق فم فاعتق
ولو مع الفراق عاد له واذا فترعنا على الصحيح أو كان الفراق منها (فلو زاد) العداق (بعده) أي الفراق
(فله) كل الزادة المتصلة والمنفصلة أو نصفها لحدوثها من ملكة أو من مشترك بينهما ونقص بعد
الفراق في يدها نعمت الارش كاه أو نصفه ان تعدت بان طالها فامتعت وكذا ان لم تعد لأن يدها
عليه يد نعمت وملكه بنفس الفراق مستقرو به يفرق بين هذا وأما مرفعا لوعيب الصداق بيده

(قوله) أومنها كان ارتضاها على
في قطع الجواد على اعتماد رتبته ما معا
كردته أي فيشطير (قوله) مع زوجها
قد بسبب كل تصويره ويجاب بأنه
قد بسبب اذا كان الزوج أيضا فانا
معقوبه اذا كان الزوج أيضا فانا
(قوله) ولو خلع أو رجعا بأن استدخلت ماء وبفرق بين هذا واسقاط الخلع
أولى بالاسقاط من الشفع بعينها
لانه لا يمنع منها في العيب وأما
الفرق الذي أشار إليه فيما تقدم
فلا يخفى ما فيه (قوله)
ومثله ما لو أن أمة لم يدم التشطير
قط والافه وند ما قبله (قوله)
مالكه عند الطلاق ومالكه
عنده سيد الأمة (قوله) ولو أعتقه
مالكه يعني سيد الأمة في الصورة
السابقة (قوله) أي النصف إلى
قوله واذا فترعنا في النهاية
كل إلى المتن في النهاية

قبل قبضها لان ملكها الآن لم يستقر فلم يشع على ايجاب ارض لها كاعلم عامر ثم رأيتهم علاؤه بانهم يتبوض
عن معاونة كالبيع في يد المشتري بعد الاقالة وهو سر محرم فيما ذكرته أوفى بده فكذلك ان جنى عليه
أجنبي أوفى (وان طلق) مثلا (والهجر) التي قبضتها فابولوحكا (ة) له (نصف بده من مثل)
في مثل (أوفية) في متقوم كالمورد للبائع فوجدته نالفا (فان تعيب فيدها) قبل نحو والطلاق
(فان فتح) الزوج به أي بنصفه مع الأخذ بلا ارض (والا) بنصفه (نصف قيمته سليما) في
المتقوم ونصف مثله سليما في المثل والتعير بنصف القيمة بنصف النصف وهي أقل وقعي في كلام الشافعي
والجمهور فاما ان يكون تناقضا وهو ما فهمه كثير وانما أن يكون مؤداهما عندهم واحدا وعليه يحتمل
تأويل الأولى لتوافق الثانية بان المراد كل من النصفين على حدته يحتمل عكسه بان رادفة النصف
منضمم للنصف الآخر والاوجه من ذلك كلفا في المتن وموصو به في الروضة أنه يرجع بنصف القيمة التي
هو أكثر من قيمة النصف عايله كالموعيت هي في تخييرها التي مع كونه من ضمانها (وان تعيب
قبل قبضها) له بأقوة ورثيت به (فله نصفه ناقصا بالاختيار) ولا ارض لانه حالة نقصه من ضمانه
(فان عاب بضمائه وأخذت ارضها) يعني وكان الحاني بمن يضمن الارش وان لم تأخذ قبل وان أبرأ عنه
ولورثته له سليما (فالاصح أن له نصف الارش) مع نصف العين بل بدل الفاشت وبه فارق الزيادة المنفصلة
(ولها) اذا فارق ولو بسبها (زيادة) قبل الفراق (منفصلة) كثره وولد وأجرة ولو في يده فرجع
في الاصل أو نصفه أو بده ودونها لحدونها في ملكها والفراق انما يقطع ملكها من حين وجوده لا قبله
كرجوع الواهب نعم في ولدا لامة الذي لم يغير تعين قيمة الام أو نصفها حذر من التفرق الحرم وان قال
أخذ نصفها بشرط أن لا فرق بينهما على الأوجه ولو كان الولد حلا عند الصادق فان رثيت رجعت في
نصفهما والأقوله قيمة نصفه يوم انفصال مع نصف قيمتها ان يعزب ولد لامة هذا ان تم تقص بالولادة في
يدها والاختيار فان شاء أخذ نصفها ناقصا أو رجعت بنصف قيمتها حينئذ فان كان النقص في يده فرجع
في نصفها وانما نظر واهنا من التقص بالولادة في يده لان الولد ملكها معاظف نظروا السبب اذ اخرج
وبه بشرق بين هذا وما لو حدث الولد بعد الصادق في يده ثم ولدت في يدها فان الذي اقتضا كلام الرافعي
أنه من ضمانه نظرا الى أن السبب وجد في يده وان كان الولد لها (و) لها فيما اذا فارقتها بعد زيادة
منقولة (اختيار في منقولة) كسمن وخرقة وليس منها ارتفاع سوق (فان شئت) فيها وكان الفراق
لا بسبها (ة) له ولو معسرة (نصف قيمة) للهر بان يقوم (بلا زيادة) وضع المتصلة للرجوع من
خصائص هذا المحل لان العود هنا ابتداء تلك الاقسوم ثم لو أمهر العبد من كسبه أو مال تجارتها ثم
عتق عاد اليه كما مر فساو لو كان فخا للعاد لما لك اذ لو والسبب (وان سمحت) باز يادة وهي
رشدة (رزمة القبول) لانها لكونها تابعة لا تظهر فيها القيمة فليس له طلب القيمة هذا كله ان لم يعد
اليه كل الصادق والا فان كان بسبب مقارن للعقد كعيب أحداهما رجعت اليه زبادة المتصلة
وان لم يرض هي كعيب السبع بالغيب وان كان بسبب عارض كزنته تخيرت بين أن تسلم زائدا
وان تسلم قيمته غير زائد (وان) فارق لا بسبها وقد (زاد) من وجه (وتقص) من وجه
(كعيب عيب) كبرائعته دخوله على الحرم وقبوله لارائه والتعليم وقوى به على الاسفار
والمنافع فالأول نقص والثاني زيادة فخرج مصر ابن سنة ابن شوخ من زيادة محضة ومصر
شاب شيخا فقص محض (وطول غشلة) بحيث قل به ثمها وكثر به خطها (وتعيل مئعة)
مع حدوث نحو (برص فان انتفا) على أنه يرجع (بنصف العين) فظاهر لان الحق لا يعدهما
(والانقص قيمة العين) مجزؤه عن زيادة وتقص لانه لا يعدل ولا يجبره على أخذ نصف العين للنقص

(قوله) فكذلك ان جنى عليه
لا يخفى ما في هذا النصيب اذ
منقضا ضمانا في صورة الاجنبى
وليس كذلك خطعا ثم رأيت المحشى
لمعنا اثبت السبب ونصفه انظر ماوجه
ضمانا في صورة الاجنبى وقدر
شيخ الاسلام في الشئ الأول قوله
فله كل الارش أو نصفه فتدله هنا
فكذلك لا اشكال فيه لا يقال
وجه ان النقص حصل في ملكها
فاستحققت ارضه فان رثيت
بالصادق مع ذلك زعمها التيام
للزوج بالارش أو نصفه كما فهم
ذلك من قوله ان عاب بالارش
تدول القرض ان النقص بعد
الشرق في يده فهو في ملكه لا في
ملكها انتهى وقوله لا يسأل الخ
الأولى تركه ظهور فساد
(قوله) والاوجه الى المتن في النهاية
(قول المتن) وإها الى قوله ولها
في النهاية (قول المتن) وإها الى
قوله ونش يرجع قيمة اعتبر الأول
الخ في النهاية

والهي على اعطائه للزيادة (وزراعة الارض نقص) محض لانها تذهب وتبقى غالبا (وحرثها زادة) فان انتفاعي نصفها وحرثه ووعه وترك الزرع للمصادف وضع والاربع نصف قيمتها مجزأة عن حرث وزرع هذا ان اتخذت للزراعة كما يسهل وكان في وقته والا فهو نقص محض فاستغنى عنه بقية الباقي اذ هو في أرض الزراعة (وجمل افعو بهيمة) وجد بعد العقد ولم يفضل عند الفراق (زيادة) توقع الولد (ونقص) لان فيه النقص حالا وخوف الموت مالا (وقيل الهبة) جعلها (زيادة) محضة لانها لا تملك غالبا بخلاف الامه ووردها وان واقعه كالمه ما في خيار البيع انه عيب في الامه فقط بأنه فيها يفسد اللحم ومن ثم لم يتجزا النقصه تعامل ككسائي وما هنا لا يناس بالبيع كما هو ظاهر اذ اندار ثم على ما ينحل بالعاوضة وهذا على ما فيه جبر الجائين على ان كالمه ما قيل الاقالة يقتضي انه فيهما ان حصل به نقص فبيع بالافلا (والطاع نخل) لم يؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فبيع الزوج من الرجوع القهرى لم يؤبر عليه ولا يورثت بأخذها مع النخل اجبر على قبوله وظهر للزور في غير النخل بدون نخوتنا قطه كيد الطلع من غير تأخير (وان طلق) مثلا (وعليه ثم روى) بان تشقق للبعه او وجد نخوتنا قطه فزوجه وحدث بعد المداق ولم يبدل وقت جدازه (الميلنهما قطفه) ارجع وولدت نصف النخل لانه حدث في ملكها بل لهما الشاؤ والى جدازه وان اعتد قطفه اخضر لكن نظرية الاذعى ورد بان نظره لم يجانبها اكثر جبر الماحصل لهما من كسر الفراق أي النظر الى هذا العباد وأوجب الفرق بينهما وبين ما مر في البيع (فان قطف) أوقات ارجع وأنا أنقطه (تعين نصف) نحو (النخل) حيث لا نقص في الشجر حدث منه ولازم من القطف يقابل جرة الاذى سر عليه حينئذ يوجه (ولورضى نصف) نحو (النخل وثيقة الثرى لجداده) وقبض النصف شاعا بحيث يرت من شمانه (اجبرت) على ذلك (في الاصح) اذ لا سر عليه باقية (وبصير النخل في دهما) كسائر الاموال المشتري كدوس ثم كنانا في البيع كسري كين في الشجر ارض احدى هما بالثرا اذا لم يقبضه كذلك كان قال ارضي نصف النخل وأوخر الرجوع الى بعد الحد اذا ارجع في نصفه مالا ولا أقبضه الا بعد الحد او واهرهما نصف فلا يجاب لذلك قطعا وان قال لهما اثنان من شمانه لا سر ارضا لانها لا تبرأ بذلك فان قال أقبضه ثم اودعها اياه ورشيت بذلك اجبرت اذ لا سر عليها حينئذ ولا فلا وعلى هذا التحمل الحلاق من اطلاق ان قوله اودعها كدوله اعيها (ولورشيت به) أي الرجوع في نصف الشجر وترك ثمرها للحداد (فله الامتاع) منه (والقيمة) أي طلبها لان حقه خارج عن العين والقيمة فلا يؤخر الا برضاة وله نصف الثمر لم يجبر على القبول لزيادة المنة هنا بخلافه فيما مر في الطلع فان قيل اشترى كاهما وقيل يجبر والمالوا في التصارله (ومشئت خبارله) انقص (اولها) لزيادة اولهما الاجتماعهما (لميك) هو نصه (حتى تغتار ولا اختيار) من احدهما أو منهما مالا لبطلت فائدة التخيير وهو على التراخي لانه ليس خبا عيبا بالم طلب فكيف هي اختيار احدهما فور او لا عين في طلبه عنا ولا فائدة لان التعيين ياتي بنو نص الامر اليها بل يطالها بحقه عندها فان امتعت لم تحسن بل تترع منها وتعت من التصرف فيها فان امرت على الامتناع باع القاضى منها بقدر الواجب من القيمة فان تعذر سعه باع الصل وأعطت ما زاد مع مساواة ثمن نصف العين لنصف القيمة بأخذ نصف العين اذا فائدة في البيع ظاهرا أي لان الشقص لا راغب فيه غالبا قيل ظاهر كلامهما انه لا يملكه أي في الصورة الاخيرة لا اعطاء حتى يقضى له القاضى وفيه نظر انتهى ويجاب بان رعايتهما من الما مر ترج ذلك وتلغى النظر لامتناعها ومن ثم جرى الحياوى وفر وعه على ذلك (ومش رجع بشيئة) للتعقوب لئلا

(قوله) بقية الباقي أي قربة هنا (قول المتن) اجبرت على ذلك اني تصوق را لاجبار مع الرضا قال ان الجميع بينهما لا يخلو عن خزانة ثم لم لا جري هذا التفصيل في الاعارة ويجاب بان فيها خطر الضمان انتهى (قوله) فان امرت على الامتناع باع الثاني قد يقال هذا الحلاق صادق باذا كان نصف القيمة اكثر من قيمة النصف كما هو الغالب فيؤدي الى الخروج عن عبدة الواجب أعنى نصف القيمة الى بيع ثم كسرت من النصف وهو خلاف المصلحة فلو قيل عمل الثاني بما يقتضيه المصلحة ففي هذه الصورة يتعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كان جدر اغب في الثلث فلا عايبا لوى نصف القيمة يتعين البيع لئلا يمتحها والله أعلم

زائدة أو نقص أو زوال ملك (اعتبر الأقل من يومى الاصدق والقبض) لانها ان كانت يوم الاصدق
أقل فجاز احدثت ~~عليه~~ فانهم تضمنه له أو يوم القبض أقل فما نقص قبله من ضمانه فلم تضمنه له أيضا
والطاعة الاسنوى في اعتراض هذا بنصوص مصرحة باعتبار يوم القبض مردودة بأنها مفروضة في زيادة
ونقص حصل بعد القبض فيعتبر هذا يوم القبض نظير ما مر في الزكاة المججلة والاول فيما اذا حدث بان بعد
العقد وقبل القبض نظير ما مر في مبيع زاد ونقص قبل القبض ومن ثم كان الرأى هنا ما مر من
اعتبار الأقل فيما بين اليومين أيضا ولو تلف في يدها بعد الفرق وجبت قيمته يوم التلف لتلفه على ملكه
تحت يد ضمانته (ولو أصدق)ها (تعلم) ما فيه كلفة عرفان (قرآن) ولودون ثلاث آيات
على الأوجه أو نحو شعريه كلفة ومصلحة تنقص شرعا لشماله على علم أو ما عظم شملنا عننا أو ذمة
ولو نتج عنها أو ولدها الذى يلزمها انفاقه مع ولو كان تعليم القرآن لكسبه لكن ان رخص اسلامها
(و) متى (طلق) مثلا (قبله) أى تعليمها هي دون نحو عيها لم تنص روجه أو بحر مالها بتدو
رضاع أو بأن يشك فيتها ولا كانت صغيرة لتشبهى وكان التعليم بنفسه (فلا يصح تعذر تعليم) وان
وجب ~~كما~~ انفاقه قبل الدخول وبعد له لانها صارت أجنبية في تزويج المفسدة لما وقع بينهما من
مقرب الاثقة وامتداد طمع كل الى الآخر وبه فارق ما مر من جواز النظر لتعليم فعلم انه لا نظر هنا
لماعليه بالاسنوى التعذر من استعمال القيام بتعليم نصف مشاع واستحقاق نصف معين تحكم مع ككرة
الاختلاف بطول الآيات وقصرها ودعو بنها وسهولتها حتى في الدورة الواحدة وذلك لما تقرر من
التعذر بعد الوط مع استحقاقها تعليم الكل وان لم يكن ان يعلمها ما استحققت في مجلس واحد من وراء
حجاب بخضرة مانع خلو قوسى بالحضور كمرم أو زوج أو امرأة أخرى وهما اشتان يتشبهها فلا تعذر
* تنبيه هذا لم يتعذر كان ~~كان~~ للحقوقها وتشطرها العبرة في النصف الذى يعلم هل هو باعتبار الآيات
أو الحروف وهل اذا اختلفا في تعيينه الجواب هو اوى لم أر في ذلك شيئا يظهر اعتبار النصف
التقارب عرفا بالآيات أو الحروف وان الخيرة اليه لا الهيا كما اعتبر واسعة المدن الدفاع دون سنة الدائن
الدفع اليه نعم الذى يتجه انه لا يجاب بالنصف ملق من سور أو آيات لأعلى ترتيب المصحف لانه لا يفهم
من اطلاق النصف ثم رأيت بعضهم قال ان النصف الحقيقى يتعذر واجابة احدى تحكم فيجب نصف
مهر المثل انتهى وهو مبنى على ما مر عن الاسنوى وقد علمت رده وانما يلزم حيث لا مرجح وقد علمت
مرجح الزوج فالوجه ما ذكره ان قلت قد تقرر رعاية جانبها بتخيرها في الزيادة فيبغى اجابتها ههنا ذلك
قلت بشرط بان رعايتها تقع في أمر تابع ومأمنها مقصود بل هو المقصود فكان الحاقه بمدى يؤدى
ما عليه كما تقررته أولى ثم رأيت ما ذكره من الاسنوى من انه لا يصح البوطى ومع ذلك ما ذكرته
أوجب في المعنى (ويجب) فيما اذا تعذر تعليم ما أصدق (مهر مثل) ان فارق (هدوء ونصفه)
ان فارق لا نسبها (قبله) جريا على القاعدة في تلف الاصدق قبل القبض ولو علمها ثم فارقها بعد وطء
فلا شيء له ولا يرجع عليها باجرة مثل الكل ان لم يجب شرط والافاجرة مثل نصفه ان لم يصدقها تعليميا
لها في ذمته فلا يتعذر بل يستأجر نحو امرأة أو بحر يعلمها ما وجب لها (ولو طلق) مثلاً قبل الدخول
وبعد قبضه للاصدق (وقد زال ما ~~عليه~~ عنده) ولو بهمة مة بوجه أو تعلق به حتى لازم كره
مقروض واجارة وزوج ولم يصبر لزال ذلك الحق ولا رضى الرجوع مع تعلقه به أو علقته عنه وأدبرته
موسرة تنزى بلا هذا منزلة اللازم لتعذر رجوعها فيه بالقول ولانه ثبت له مع قدرتها على الوفاء حتى
الحرية والرجوع بقوة النكاحية وعنده لا بقوت حق الزوج فوجب انشاء حق الحرية لا نشاء الضرر
وهذا فارق نظائره (فمنع بدله) أى قيمة المتدوم ومثل التلى كالتلف وليس له نقض تصرفها

(قوله) الذى يلزمها انفاقه
قد يقال وان لزما انفاقه لا يلزمها
تعليمه فليشتمل وعبارة أصل الروضة
ولو وجب عليها تعليم الولد فشرطه
صدقا فجازلتش ونحوها في شرح
الروض شل عن أصل الروضة
(قوله) فيجب نصف مهر المثل
القلب الى هذا لميل لتلفه من
النص كما يأتي وانفسد القياس
الذى أشار اليه الشارح انما كان
الدين لا تفاوت فيه بالنكاحية بخلاف
الحروف فانها متغيرة بالحقيقة
متفاوتة في السهولة ثم رأيت
في النهاية ما نصه ومتى لم يتعذر
سكونه لتعذر شرطها وتعذر
بان كان لها واختلقتان انفاقا على
شيء فذلك والاتعين المصبر الى
نصف مهر المثل كما أفق به الولد
رحمته انتهى (قوله) فاجرة
مثل نصفه قد يقال ان نسبها
سدق ان يقال بنصف اجرة مثل
الكل فليشتمل

بخلاف الشئع لوجود حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما حدث بعد ولوصبر له والوامت
من تسلمه فبادرت بدفعه بدل البذل اليه لزمه القبول لدفع خطر ضمانه له (فان كان زال وعاد) أوزال
الحق الا لازم ولو بعد الطلاق قبيل اخذ البدل (تعلق) الزوج (بالعين في الاصح) لانه لا بد له من
بدل فعين ماله أولى وبه فارق نظائره كما مر في الفلاس (ولو وهبه) وأقبضته (له) بعد ان قبضته
أوقبله وصحناه (ثم طلق) مثلاً قبل وطء (فلا يظهر ان له نصف بدله) من مثل أوقبله لا بد لنصفه
كما مر وذلك لعوده اليه بملك جديد فهو كالوهاب ما اشتراه من بائعه ثم أفلس بالثمن فان البائع يضارب
به ويكون الموهوب ثم غير الثمن المستحق وهناعين المستحق لا أثر له لأن علة المقابل وهي كونها مباحة
ما يستحقه تنافي فيما بينهما من مسألة الفلاس فكانت حجة عليه (وعلى هذا) الاظهر (لو وهبه
النصف) ثم أقبضته له (فله نصف الباقي) وهو الرابع (وربع بدل كله) لأن الهبة وردت على
مطلق النصف فتشيع فيما أخرجه وما أبقيته (وفي قول النصف الباقي) لانه استحق النصف
بالطلاق وقد وجدته فانخصر حقه فيه ومن ثم سمى هذا قول الحصر (وفي قول يتخير بين بدل نصف كله)
أى نصف بدل كله ~~كما باسده~~ وكأنه اشار الى ما مر انه يمكن رد كل من العاريتين الى الأخرى وان
المعتقد الثاني (أو) بمعنى الواو اذ هي لا يعطى بها في مدخول بين (نصف الباقي وربع بدل كله) لئلا
يلحقه ضرر التشطير اذ هو عيب ~~بنيته~~ ما يحويه هنامن الاشاعة هومن جزئيات قاعدة الحصر
والاشاعة وهي قاعدة مهمة تحتاج الى مزيد تأمل لافقة مداركهم التي حملتهم على ترجيح الحصر تارة والاشاعة
أخرى ولم أر من وجه ذلك من مس الحاجة اليه وينقص بذلك كشمال لكل من جزئيات ما مع وجهه
بما ينفع به نظار فقول هي أربعة أقسام ما تزولوه على الاشاعة قطعاً ~~كان~~ يكون له في ذمته عشرة
وزنا فيعطى له عند اقتراض واحد اذ يشيع في الكل ويضمته لانه قبضته لنفسه خرمه الرافعي وأخذ منه
ان من طلب اقتراض الف وخمس مائة فوزن له ألف ومائة ثم ادعى المقرض تلف المائة ثم ادعى
بلا تقصير لكونه يدا ما تزمه من مائة مائة وخمسون لأن جله الزائد اشيع في الباقي فصار المضمون
من كل مائة خمسة أسداسها وسدسها مائة مائة من الزائد خمسون لا غير ويوجه القطع بالاشاعة هنا
بأن البدل المستتلمة على الزائد انهم لا يمكن تخصيصها به بقضه لعدم المربح اذ لا مقتضى للضمان
أوالامانة بما يباح حتى يتحال الامر عليه أو على الاصح ~~كما هنا~~ ويوجه بأن التشطير وقع بعد الهبة
فوقع بعضها فلم يثبت الاشاعة لعدم المربح وكسيع صاع من صبرة تعلم صيغاً فينزل على الاشاعة كما مر
لأن البعوضة المنشأة في الصورة التي افادتها من ظاهرة في ذلك وقيل على الحصر حتى لو صلت عليها صورة
أخرى ثم غلب الكل الاصاغاتين وكذا إذا أقر بعض الورثة بدين فشييع حتى لا يلزمه الا قدر حصته عملاً
بقضية كون الاقرار اخباراً عما زعم الميت فلم يلزمه منه الا بقدر اشته وما تزولوه على الحصر قطعاً كما عظه
عبد امن رقيقاً فيات وماتوا كلهم الا واحد اتعيت الوصية فيه أى رعاية لغرض الوصى من بقا موصلته
بحالها حيث لم يعارضها شئ كإراعه في تعيين مائة لتضاء دونه منه وفي حصة اذا ترددت بين مفسد
ومصحح كاطيل يحمل على المباح وعلى الاصح كإلوه وكل شر بكة في قرن عتق نصيبه فقال له أعتقت
نصفك وأطلق فحمل على ملكه فقط لانه أقوى فاحتاج لصارف ولم يوجد ومن ثم لو ملك نصف بعد
وقال بعثك نصف هذا اختص بملكه وكذا لو أقر نصف عبد مشتركاً ينحصر في حصته كما مر قبيل
فصل النسب (ولو كان) دسناً فإبائه ولو هبته منه ففارق قبل وطء (لم يرجع عليها) شئ
(على المذهب) لانه لم يفرغ شيئاً كما لو شهد ادين وحكمه ثم أقر أمته المحكوم له ثم رجعا لم يفرما المحكوم
عليه شيئاً (وليس لولى فعون صدق على الجديد) كاستر دينه با حقه وقها والذي بيده عدة

(قوله) لوجود حقه يؤخذ منه
انه لو كان تصرفها بعد
الشفع لا ينفذ وهو واضح وانما
يتردد النظر فيما لو تدارك الشفع
والتصرف هل ينفذ نظراً لأن
ملكها باق الى تمام الشفع ووقع
صيغة التصرف وهو باق على ملكها
الا قريظ نعم والله أعلم

النكاح في الآلة الزوج لانه الذي يتكهن من رفعها بالفرقة أي الان تعفو هي فيسلم الكل له أو يعفو هو
 فيسلم الكل لها الأولى اذ لم ين يده بعد العقد عتده * (فصل) * في المنة وهي تضم المهر وكسرها
 لتقسيم اللقح كالنكاح وهو ما يتبع به من الحواشي وان تزوج امرأتين بهما مشائتم بترهما وان يضم
 لهما عمرة وشرعا مال يدفعه أي يجب دفعه من فارقها أو سيدها بشرط كمال يجب على مسلم ومحرر
 وضدهما (الطاقة) ولؤذمية أو أمة (قبل وطء متعة ان لم يجب) لها (شطر مهر) بأن فوّضت
 ولم يفرض لها شيء صحيح لقوله تعالى ومتعوهن ولا ينسأ فيه حقاً على المحسنين لان فاعل الواجب محسن
 أيضاً وخرج مطلقاً المتزوج في غناه ولا ينسأ فيه وجوبها لاحتياش الزوج اياها وهو متف هنالك
 لومات هي أوماتا لا احتياش وبلغ الخ من وجوبها لاشطر بتسميته أو يفرض في التفويض لانه يجب
 الاحتياش نعم لو تزوج أتمته بعد لم يجب شطر و لمتعة (وكذا) يجب (الوطء) طلقاً طلاقاً
 بانها مطلقاً أو رجعياً وانقضت عدتها على الواحدة لان الرجعية زوجة في أكثر الاحكام والمتعة
 لا احتياش ولا يتحقق الا بالانقضاء عدتها من غير رجعة أي وهو حي فومات فيها فلا ينقل من الاجماع
 على منع الجميع بين المتعة والارث بهذا يعلم ان الواحدة أيضاً المتعة لا تنسأ شكر والطلاق في العدة
 لان الاحتياش لم يتكرر (في الظاهر) لعموم قوله تعالى وللطالقات مئاع بالمعروف وخصوص
 فتعاليق امتعتهن وهن مدخول بهن ولا نظار لغير لانه في مقابلة استيفاء ضمه فاعل بعل العبر بخلاف
 الشطر (وفرقة) قبل وطء أو بعده (لا يسبها كطلاق) في اعياب المتعسوة اكانت من الزوج
 ككسلا مودنه ولعانه أم من أجنبي كوطء بعض زوجته بشبهة وارضاع نحر امه لها وصورة هذا مع
 توقف وجوب المتعة على وطء أو تفويض وكلاهما مستحيل في الطلقة ان تزوج أتمته الطلقة بعد تزويها
 أو كافرته الصغيرة لكفره تزويها وعندهم ان لا مهر لقوته ثم تزويها فلو فارقها أو فارقها فلو فارقها
 بمتعة أو ان تزوج طفلاً بكبريه فترضعه امها المأبى بها كسلا مودنها ولو تعافوا فبعضه بغيرها وعكسه
 أو يسبها كان ارتدادها وكذا الوسيما معا والزوج صغير أو يمتنون فلا متعة على الواحدة كالأشطر
 بالأولى اذ وجوبه كدكمر وأيضاً فالفرق هنا بسببها لانهم ما يلزم كان معاً بالسبي بخلاف الكبير
 العاقل فانه بسبها فقط لانها تملك الحيازة بخلافه فينسب الفراق اليها فقط ولو لم يكن لها فلا متعة أيضاً
 مع انها فرقة لا يسبها و فرق الرافي بين المهر والمتعة بأن موجب المهر من العقد جري بملك المأبى فذلك
 دون الزوج المشتري والمتعة انما تجب بالفرقة وهي حاصلة تلك الزوج فكيف تجب هي له على نفسه
 وكذا لو باعها من أجنبي فطلقها الزوج قبل وطء كان المهر للمأبى كدكمر ولو كانت مفوضة كانت المتعة
 للمشتري (ويستحب ان لا تنقص من ثلاث درهم) أو مسواً يها يعني ان تكون ثلاثين ويسق
 ان لا يتبع نصف مهر المثل كذا جمعوا بينهما وقد يتعارضان بأن يكون الثلاثون أشعاف المهر
 فأن يزوج عارداً الاقل من نصف المهر والثلاثين قال ج. وهذا أدنى المستحب واعلام خادموه وأوسطه
 ثوب وكانهم أرادوا بالاول ان يساوي نحو ضعف الثلاثين بالثاني ما بين الثلاثين ونحو ضعفها كحكمة
 وأربعين وقال بعضهم اعلام خادموه أقله متعنة وأوسطه ثلاثون في ذلك كله نظر سائر اعتباراته
 اذ لا دليل على هذا التحديد والواجب فيها ما يرضيان عليه وأقل مجزئ فيه مقول ثم ان راضياً على شيء
 فذلك أي والمستحب حينئذ مأمراً في الثلاثين ونصف مهر المثل (فان تسانع قدرها القاضي بنظره)
 أي اجتهد وان زاد على مهر المثل على الواحدة الذي اقتضاه اطلاعهم فان قلت مهر المثل ما له الا أن
 يعلمها للوطء وهو أكثر من الثلاثين بها للفرق ومن ثم قال البلقيني وشبهه الزكشي انما لم يذكر وامنع
 زيادتها عليه لظهوره فأتى بمنوع لانه ان أراد مهر المثل حال العقد فواضع لان صفات الكل فيها يوم

* (فصل المطلقة) *
 (قوله) اسم للفرقة في أسهل خطه
 للتعدي بالبلاء (قوله) وان يتزوج
 امرأة بنته ان هذا الغنى
 أغنى غيب وقد توفقه بمائها
 مستعملة شرعاً في الغنى المذكور
 ولا ينافي ذلك كونها باطلة كالمهر
 ظاهر في المهر والله أعلم (قوله)
 لان سبب وجوبها قد يقال انما يحتاج
 الى هذا على مرجع الرافي اتعالي
 مرجع المصنف من وجوب مهر
 النسل موت أحد الزوجين فالوجه
 ظاهر والله أعلم (قوله) أوماتا الم
 المراد معا والافيه وسبغى منه
 بما قبله (قوله) وخصوص فتعاليق
 قد يتوقف في صلاحية هذا
 التخصيص فتأمل وبشره فذكر
 بعض افراد العلم انما سمعه (قوله)
 أو ان يتزوج طفلاً ان كان يكون
 معطوفاً على وطء أجنبي حينئذ
 فالانساب الوالو على ان تزوج أتمته
 كالمهر المتأد من المصنع وحينئذ
 فلا يصلح تصوير الارضاع نحو امه
 لها نعم لقول أولاد نحو رضاع امه
 ليربى

[illegible][illegible]

وان مهر مثلها أكثر من ذلك على ما فيه وعلى كل فهذا غير مأمّر أن القول قوله في قدر مهر المثل لانها مأمّرة
 اقتناعا على أنه الواجب وان العقد خلافه من السمية بخلافه هنا (فان اصر منكرا) للمهر أو ساسا
 (حلفت) عين الرذ أنما تحقق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به عليه ولا يقبل قوله اثناء البدء لان النكاح
 قد انعقد بأقل من قول وفارقت ما قبلها بأنما تم اختلاف في القدر ابتداء لان انكاره السمية ثم قضى
 لزوم مهر المثل ومذاعها أن يدونها أنكر المهر أصلا ولا تسيل اليه مع الاعتراف بالنكاح وحلفك البيان
 وخرج بقوله ومهر مثل ما وادعت نكاحا عسمى قدر المهر أو لا فقال لأدري أو سكنت فانه لا تكلف سانا
 على العقد لان المدعى به هنا معلوم بل يحلف على نفي ما ادعته فان نكل حلفت وقضى لها وطاهر أن
 الوارث في هذه المسائل كالورث ولو ادعى أحدهما تقوى بضار الآخر أنه لم يذكره صدق الثاني بخلافه
 أو الآخر تسمية فالاصل عدمهما فحلف كل على نفي مدعى الآخر كالواختلاف في عقدن فاذا حلفت
 وجب لهما مهر المثل ثم دعواها التقوى بض قبل الوطء لاسمع الابا تسمية لطلب الفرض لا غير (ولو
 اختلف في قدره) أي المسمى (زوج وولى صغيرة أو مجنون) ومثله الوكيل وقد ادعى زيادة على
 مهر المثل والزوجه مهر المثل أو زوجه وولى صغيرة أو مجنون وقد أنكرت نقص الولى عن مهر مثل
 أو وليها (تخالف في الاصح) لان الولى لما ثبت له العقد قائم مقام المولى كوكيل المشتري مع
 البائع أو عكسه فلو نكل قبل حلف وولى حلف دون الولى أما اذا اعترف الزوج زيادة على مهر المثل
 فلا تخالف بل يؤخذ بقوله بلا عين لئلا يؤدي للامتناع الموجب لمهر المثل فتضيق الزيادة عليها وكذا
 لو ادعى الزوج دون مهر المثل فيجب مهر المثل بلا تخالف كذا قالوا وقال الباقي التفتيش في الاولى
 حلف الزوج ارجاء ان يسكن فيحلف الولى ويشتد مدعاه الأكثر من مدعى الزوج انتهى وهو محقق الغنى
 ومن ثم تبعه الزركشي وغيره وبأنى ذلك في الثانية أيضا فيحلف فان نكل حلف الولى وشتد مدعاه
 وخرج بالصغيرة والمجنونة البالغة العاقبة فهي التي تخلف ولا ينافي حلف الولى هنا قولهم في الدعوى
 لا تخلف وان باشر السبب لان ذلك في حلفه على استحقاق موليه وهذا لا يجوز اليه فيه وما هنا في حلفه
 على أن عقد موقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه والمهر ثابت تخلفا قبل الوجه الفصل ثم بين أن باشر
 السبب وان لا يرد هذا الجمع انتهى ويرد جمعه لانه مع مباشرته للسبب ان حلف على استحقاق المولى
 لم يفد ولا أفاذ * تنبيه * قولنا أو وليها هو مأمّر حوايه وهو لا ينافي الا اذا كان الاصدان من
 مال ولى الزوجه وهو الأب والجد لانه حينئذ يجوز الزيادة فيه على مهر المثل امام مال والزوج قوله
 لا يجوز له الزيادة على مهر المثل ووليها لا يجوز له النقص عنه فلا تصور اختلافهما في القدر حينئذ
 فلا تصور التخالف وانما لم يتعزوا الهذام ونسوجه لعلهم كلامهم في غير هذا المحل (ولو ذات
 انكحت يوم كذا بأف ويوم كذا بأف) طامسه بالثنتين فان (ثبت العقدان باقراره أو بينة)
 أو بينة بعد نكوله (زمنه ألسنان) وان لم تتعرض لتخل فرقة ولا لوطء لان العقد الثاني لا يكون الا بعد
 ارتقاء الأول ولان المسمى يجب بالعقد فاستعجب بتأؤد ولم يخطر لاصل عدم الدخول عملا بشراسة
 سكوته عن دعواه الظاهر في وجوده وأيضا فاصل البقاء أقوى من أصل عدم الدخول لان الأول علم
 وجوده ثم شك في ارتضاعه والاصل عدمه والثاني لم يعلم له مسند الجبرد الاحتمال فلم يعول مع ذلك
 عليه وهذا يحتاج عما استشكله الباقي وأطال فيه (فان قال لم أطافهما أو في أحدهما صدق بینه)
 لانه الأصل (وسقط الشرط) في النكاحين وأحدهما لانه فائدة تصدقه وحلته وانما قيل دعاه عدمه
 في الثاني (ان) ادعى الفراق منه فان قال كان الثاني تجديدا لفظا لعقد لم يقبل لانه خلاف الظاهر
 من صحة العقود للتشوف اليها الشارع نظير مأمّر في تصديق مدعى البينة واحتمال كون الطلاق

(قوله) أي المسمى الى التنبيه في
 النهاية (قوله) وهو محقق الغنى
 عبارة النهاية وهو ظاهر ومن ثم
 الح

رجعها وان الزوج استعمل لفظ العقد مع الولي في الرجعة نادر جدا فلم يلتفتوا اليه فاندفع مالا بليغين هنا
 وله تخيل ذهابنا في ما ندعاه لملكاته * فرع * خطب امرأته ثم أرسل أودعها بلانظ الهيا مالا قبيل
 العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منته رجع بها وصلاها منه كما فاده كلام البغوي
 واعنده الأذري ونقله الزركشي وغيره عن الرافعي أي اقتضاء تبرع من الصريح وبعبارة قواعده
 خطب امرأته فاجابته فجعل اليهم هدية ثم لم يشكها رجع بها فاساقه الهيا لانه ساقه منها على انكاحه
 ولم يحصل ذكره الرافعي في الصداق وعجيب عن ينقل ذلك عن فتاوى ابن رزق أي وقد بان ان لا عجب
 لأن ابن رزق ذكره صريحا والرافعي اقتضاء كما تقرر ثم قال ولا فرق بين كون المهدى من جنس
 الصداق أو من غير جنسه انتهت ملخصه بواقفه قول الروضة لودفع له زوجته مالا وزعم الصداق فقالت
 بل هدية فإن اختلافنا في كيفية انقله أو قد صدق بيمينه انتهى وذلك لأن في كل من الصورتين قرينة
 ظاهرة على صدقة أم الأولى فلا تفرقة سابقة الخطبة تغلب على الظن انما لما عرفت أو دفع الهيا لانه
 تلك الخطبة ولم يتم بهذا الفرق بين هدية وقول الروضة أيضا لو بعث لغير دائته شيئا وزعم انه بعض
 وقال المدفع البعل هدية صدق المدفع اليه انتهى أي لانه لا قرينة هنا صدق المدفع بل المدفع اليه
 لأن الغالب في الدفع والارسال لغير الدائم من غير ذكره كعرض انه تبرع واتا الثانية بقرينة وجود
 الدائم مع غلبة قصد براءة النعمة أو كصدق المدفع ولا شافي في ذلك قول الروضة لو اختلف المظطر
 والمالك فتقال أطلعت بعوض فقال بل بحما صدق المالك انتهى وذلك لحمل الناس على هذه
 المكرمة العظيمة ولأن الضرورات تغتفر فيها مالا يغتفر في غيرها هذا ما نجه في الجمع بين هذه المسائل
 فتأمل ولا تفرق بين أشا للجمع القريب بين الدفع والارسال لانه لا وجه له كما هو واضح ولودع لمخطوبته
 وقال جعله من الصداق الذي يجب بالعقد أو من الكسوة التي تستجب بالعقد والتكفين وقالت بل
 هدية قال في تحصيلها لا قرينة هنا على صدقة في قصد ولو طلق في مسألته بعد العقد لم يرجع
 بشئ كما رجح الأذري خلافا للبغوي لانه انما أعطى لاجل العقد وقد وجد * (فصل) * في ولاية
 العرس من الولم وهو الاجتماع وهي أعنى الولاية اسم لكل دعوة أو طعام يتخذ لحادث سر ورأ وغيره
 (ولاية العرس) قيل لا حاجة اليه لانها حيث أطلقت اختصت به ولا تقع على غيره الا بمقتضى انتهى
 ورد بأنه غفلة عن تنبيهها كذلك في الحديث الآتي على ان هذا قول لبعض أهل اللغة وقال آخرون
 يشمل الكل لكن الأشهر الاطلاقا إذا أريد بها ولاية العرس وتنبيهها إذا أريد بها غيره وعليه
 فلم يكتف كالحدث بالاطلاق انظرا لشمولها للكل فيحصل الايام وأطلقت في الحديث الآتي أيضا
 نظرا للأشهر المذكور فكل من الاطلاق والتنبيه سائغ خلافا لمن وهم فيه فان قلت شمولها للوشية
 الذي دل عليه ما ذكر عن آخرون شافي في قول الروضة عن الشافعي والاحتجاب تقع في كل دعوة
 تتخذ لسر وحادث قلت لا منسافة لأن هذا المطلق تهيئ من بعض الاطلاق والكلام انما هو
 في الاطلاق لا لغوي عند أولئك البغوي وهو يشمل الكل وبعبارة التاموس والولاية طعام العرس
 أو كل طعام منه لدعوة وغيرها ثم رأيت شيخنا اعتمد في شرح الروض مخا انما اشرح الوجه ان الوشية
 من الولائم وان التعبير بالسر والاعقاب (سنة) بعد عقد النكاح الصحيح للزوج الرشيد ولو لغيره
 أسه أو جده من مال نفسه كما يأتي فلو عملها غيرها ما كان الزوجة أو هي عنه الذي يتبعه الزوج ان أذن
 تأدت السنة عنه فحب الاجابة الهيا وان لم يأن فلا خلافا لمن أطلق حصولها ويظهر بدها السيد عبد
 ولوامر إذا ذل له في نكاح فحكم مؤكدة أكثر من سائر الولائم العشر المشهورة لثبوته عنها مدعى الله
 عليه وسلم فلا يفعل ويدخل فيها بالعقد كما تقرر فلا يتجرب الاجابة لما تقدمته وان اتصل بها خلافا

* (فصل في ولاية العرس) *
 (قوله) فيحصل الايام أي من
 انصرافها عند الاطلاق لولاية
 العرس كدور العرس بحيث لا
 ان تقول الايام باق مع هذا
 النرض لانه عبارة عن أن يده
 الوهم شئ ولو على سبيل المرجوحية
 والله أعلم

لم يبحث وجوبها حينئذ اعمانها تسعي ولجة عرس ولم يال بمخاضها لغيره كلام غيره والافضل
فعلمها عقب الدخول للاتباع ولا تقوت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقبة وتجب
الاجابة لها وان فعلت في الوقت المنفصل كما هو ظاهر (وفي قول أو وجه) وسؤب جمع انه قول
وهو القياس لان مع منتهى زيادة علم (واجبة) عنا القبر المتفق عليه أو لم يولد أو ولد أو وجوه على الذنب
لغيره على غير ما أتى الزكاة قال لا الآن أنطق وغيره ليس في المال حتى سوى الزكاة وهما محتملان
ولا يبالو وجبت الشاة ولا قائل به وقولهما أكل الولية للممكن شاة أي للغريم ادهما أكل
الكامل فيحصل أصل السنة بأي شيء أطعمه ولو موثر الخير المحبين عن أنس ما أو لم رسول الله صلى الله
عليه وسلم على شيء من نسائه ما أو لم على زينة أو لم بشاة وصريح الجرح جاني بنديب عدم كسر عظمها
كالعقبة وقد يوجب بغيره ما لو لم يمتن ان فيه نقاؤا لسلامة اخلاق الزوجة واعضاؤها كالأول ويؤخذ
منه ان يسن هنا في المنزوح ما يسن في العقبه وتحت الادعى انها لو انتدت وتعددت الزوجات
وقصد هاهن كفت وفيه نظر والذي يجهلها كالعقبة فتعددت بعددها بخلاف الولية قلت يمكن ان لم يكن في الولية نحو
النزق بأن العقبة فداء عن النفس فتعددت بعددها بخلاف الولية قلت يمكن ان لم يكن في الولية نحو
ذلك وهو بعيد والظاهر ان سرها رجاء صلاح الزوجة بتركها فكانت كافئها عنها فتعددت بعددها
ويؤيد التوسيع ما تشرع الجرحاني ويؤخذ من ذلك انه يندب لها اذا لم يولد الزوج ان تولم هي رجاء
صلاح الزوج لها كما يندب لولود ترك وليه العقب عنه ان يعق عن نفسه بعد ولوغه وهو محتمل الان
يفرق بان الولد هو المقصود بالعقبة فلم يقتض بولوغه بل كادت والزوجة ليست هي المقصودة بالولية
وسكنوا عن ندها لتسري وطاهر ما جاعن الصحا برضي الله عنهم من التردد بعد ولوغه شديدة في أنها
زوجة أو سريانهم كالأول أو فاعلم السرية والجزم بانها زوجة وعليه فلا فرق في هاتين ذات الخطر
وغيرها لان التصدي بهما أمر وهو لا يتقيد بذات الخطر وتدل ابن الصلاح ان الافضل لغها لئلا يلاها
في مقابلته ليلقة ولتوله تعالى فاذا طعتم فامشروا وذلك لئلا انتهى وهو محتمل ان ثبت انه صلى الله
عليه وسلم فعلها لئلا (والاجابة لها) بناء على انها ساسة (فرض عين) لغيره شر الطعام
طعام الولية تدعى لها الاغشاء وتترك الفقراء ومن لم يجيب الدعوة أي يغني المال وقول قطرب بضمها
غلط وفيه كذا قاله جمع وسأف فيه قول القاسموس ويضم لان تعاب بأن سب التعليل أن قطربا
يوجب الضم فقد عصى الله ورسوله والمراد بولية العرس لانها المعهودة عندهم والخبر الصحيح اذا دعي
أحدكم الى ولية عرس فليجب ولا تعجب اجابة بغيره بولية عرس ومنه ولجة التسري كما هو ظاهر
وقيل تعجب واختاره السبكي لاجبار فيه (وقيل) فرض (كفافية) ويصح الفلان
اقصد اظهار الخلال عن السفاح وهو حاصل بخوض البعض ويرد بغير تسليم ما عاين به بأنه
يؤدى الى التواكل (وقيل سنة) لانه تمليك مال فليجب ويرد بان الاكل سنة لا واجب اتعاض على
اسها واجبة تعجب الاجابة لها قطعاً أي بالشرط الآتية كما انتضت عبارة الروضة (واما
تعجب) الاجابة على الصحيح (أوتسن) على مقابلته أو عند فقد بعض شروط الوجوب أو في بقية
الولام (شرط ان) يخصه بدعوة ولو بكافة أو رساله ثمعة أو غير لم يعرب عليه الكذب جازمة لان
فتح باب وقال لغيره من شاة أي الان دعاه بخصوصه مع ذلك فيما يظهر لاسيما ان كان قوله ذلك لغدر
كان تصديه استيعاب نحو النقرات ثم وأفهم قولهم وقال ان مجرد رفع الباب لا أثر له أو قاله احضر
ان شئت الان تظهر القرصة على ان اغماقه ناد بار قطعاً مع ظهور رغبته في حضوره كظهورها
في ان شئت ان تجملتي فان قبض لمب الحضور والاحتياج اليه لتجمل به ومن ثم جزم شارح بلزوم الاجابة

(قوله) ولا تقوت الى المن في النهاية
(قوله) وستر ح الى قوله ويحب
(قوله) وسكت والى
في النهاية (قوله) وسكت والى
المن في النهاية (قوله) لم يمتن
المن في النهاية (قوله) لم يمتن
قوله قد عصى ليس في اصل رحمه
(قوله) لا تمليك كذا في اصل رحمه
الله ولا تسبك بل لا ياله
يؤدى الى التواكل قد يقال لو تم
ما ذكره لا تصور فتدق فرض سمانية
لا يمكن تصور ما ذكره فلأنما شئ
رأيت انوعت بما ذكره فلأنما شئ
قد يقال يكفي في دفع ذلك التعجب
على من لم يلب منه الحضور قول غيره
قوله في أداء الشهادته ان لا يأتي
فرضية الكفاية فأنه هذا الرد ليس
بذلك انتهى (قوله) يخصه الى قوله
اي الان في النهاية (قوله) أو قاله
احصر الى قوله كظهورها
النهاية ثم عقبه بقوله وتعمل عليه
قول بعض الشراح فقال ان شئت
أن تجملتي زنته الاجابة انتهى
وحاصله ان في الموتين ينسب
له وورثته ولا يستغنى عنها في
الثانية بمجرد الصيغة وهذا مخالف
لما قررنا في شرحه

فيه وإتاء اعتراض غيره له بأنه كقول قال له ان شئت ان تحضر فاحضر فيعيد لأن ظاهر هذه بشعر بالاستغناء
عن حضوره ومن انتمجه أنه لو ظهرت قرينة التأديب فيها كانت كالاولى وقد يفهم هذا الشرط قوله
الآتي وان يدعو كما أخذ منه غير واحد وأن يكون مسلماً فلا تجب اجابته على من ان ربحي اسلامه
أو كان تخوف ريب أو جاور وسياً في الجزية يحرمه الميل اليه بالتقلب ولا يلزم ذمياً اجابته مسلم وان لا يكون
في مال الداعي شبهة أي فبيان يعلم ان في ماله حراماً ولا يعلم عنه وان لم يكن أكثره حراماً فما يظهر
خلافاً لا يقتضيه كلام بعضهم من التشديد بذلك لكن يؤيده أنه لا تسكره معاملته والا كل منه الا حينئذ
ويجيب بأنه يحتاج للوجوب ما لا يحتاج للسكر اهـ وقيدت بقوله لأنه لا يوجد الآن مال ينقل عن شبهة
وان لا ندعه امرأه أجنبية الا ان كان ثم نخو حرم له ان يثني بحشمتها أو أولها وأذن زوج المزوجة وسن
لها الولية والالم تجب الاجابة وان لم تكن خلوة محترمة خشية الفتنة والريبة ومن ثم لو كان كسفيان
وهي كراهية وجبت الاجابة وان دعوتها أكثر من رجل كذلك ما لم يتصل جمع تخيل العادة
معهم أدنى فتنة أو ريبه كما يعلم مما يأتي آخر العادو بتصور اتحاد الرجل مع الشترط عموم الدعوة بان
لا يكون أولاً لا يعرف ثم غيره بل يأتي في هذا الشرط ما يعلم منه أنه قد يتخذ التسعة ما عند من صور وليمية
المرأة ان تولم عن الرجل باذنه كذلك قيل وفيه نظر الذي يظهر حينئذ ان العبرة بدعوتها لا بدعوتها
لان الولية صارت له بآذنه لا بالتضييق بدخول ذلك في ملكه نظراً خارج الفطرة عن الغير بآذنه
وحينئذ فتمت ان يراد في التصور بأنه أذن لها في الدعوة أيضاً وأن لا يعذر بمن خص في الجماعة عاصم
كافي السان وغيره وان توقف الأذرى في الحلاوة وأن لا يكون الداعي فاسقاً أو شريراً طالبا لللبا ليهاته
والفخر كافي الأحياء به يعلم اتجاهه قول الأذرى كل من جازجه له لا تجب اجابته وان لا يدعى قبل وتجب
الاجابة اذا دلل يظهر أن الدعوة التي لا تجب اجابتها كالدعوى بل تجب الأسبق فان جاء معها اجاب
الأقرب رحماً فادارافان استوب اقرع وظهر قولهم أجاب الأقرب وقولهم أقرع وجوب ذلك عليه
وفيه ما فيه ولو قيل انه مندوب للتعارض المسقط للوجوب لم يعد وان يكون الداعي مطلق التصرف
فلا يجيب غيره وان أذن له وليه لعصيانه بذلك ثم ان أذن لعبده في أن يؤلمه كان للحلر لكن ان أذن له في
الدعوة أيضاً فيما يظهر نظراً عما تشاؤوا وتخذوها الولى من مال نفسه وهو أب وأجد وجوب
الحضور كاجته الأذرى وأن يكون المدعو حراً ولو سنها أو عبد ابان سيدة أو مكاتباً لم يضر حضوره
بكسبه أو أذن سيدة أو مبعوضاً فو توع غير فاض أي في محل ولا يشك في يسر له ما لم يخص بها بعض
الناس الا من كان يتخصصهم قبل الولية فلا بأس باستمراره على ذلك قال الماوردى والرباني والاولى في
زماننا لا يجيب احد الخلفيات وأثنى به الأذرى كل ذى ولاية عامة في محل ولا شبهة بحث
استثناء اعاضه وتوهم أي فيلزم اجابته لان حكمه لا يندلجهم وان لا يعتذر للداعي فيعذره أي عن
طبيب نفس لا عن حياء تعجب التراث كما هو ظاهر وان (لخص الغنياء) مثلاً الدعوة أي
ان لا يظهر منه قصد التخصيص بهم عرفانياً يظهر لاجل غناهم وأغيره لغير عذر كدلة ما عند فان ظهر
منه ذلك كذلك لا تجب عليهم فضلاً عن غيرهم أما اذا خصهم لافناهم مثلاً بل لجوار واجتماع حرفة
أو قلة ما عندهم فيلزمهم كغيرهم الاجابة وهذا الذي ذكرته هو مراد المحقق بقوله منها ان يدعو جميع
عشرته وجيرانه أغنياءهم وقصرهم دون أن تخص الأغنياء واذا كان مراده ما ذكر لم يدع عليه قول
الأذرى في اشتراط التجميع مع فقره نظر قال واطهار أن المراد بالجيران هنا اهل محله ومجده دون
أر بعين دار من كل جانب تنبيه استشكل الزركشي هذا الشرط فقال ما حاصله ان جهة دعى إليها في
الخبر السابق حاله مقيدة لتكون طعامها شراً الطعام فلودعى عالم يكن شراً الطعام لكن سياتي الحديث

(قوله) وان يكون مسلماً الى المتن
في النهاية (قوله) طالبا لللبا ليهاته
قد لا يحتاج اليه بمعنى عبارة
الاحياء على ما نقله الزركشي في
الخادم وصاحب الفنى أو مستكفا
طالبا الخ فكانه مسقط من أصل
الشرح لفظ مستكفا فلما نقل
على أن الانساب العطف بأوفاتها
مسئلة مقابلة لما قبلها ولا معنى
أو هوهم انها قيد فيما قبلها ولا معنى
له كما أشار اليه المحشى (قوله) وفيه
ما فيه عبارة النهاية وقد نظرفيه
اذ لو قيل الخ (قوله) أي أن لا يظهر
الى التخصيص في النهاية (قوله) أو قلة
ما عند قد يقال ما وجهه تخصيص
الغنياء حينئذ

بقضى انه مع ذلك التخصيص لا يسقط الطلب خاذكوه في ان لا يخص مشكل انتهى وقد يجب
 بأن جملة دعوى بيان لكون الغالب في طعام الوليفة ذاتا وجوبا لأجابه فمعلوم ان القواعد ان سببه
 التواصل والتخاب بين الناس وهذا انما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغرا للصدور ومن شأن
 التخصيص ذلك انما يطل بسبب الوجوب الذي ذكره فالحاصل ان الكلام في مقامين سان ماجبل
 عليه الناس في طعامها وهو الرأى وما جابوا عليه في اجابته وهو التواصل والتخاب فتأمل (وان
 يدعى) بخصوصه كقوله (في اليوم الأول فان أول ثلاثة) من الايام (المتجب في) اليوم (الثاني)
 بل تسحب وهو دون سنتينها في الأول في غير العرس وقيل تجب واعنده الأذرى ان لم يدعى في اليوم
 الأول أودعى وامتنع لعذر دعى في الثاني (وتسحب في) اليوم (الثالث) للغير الصحيح المتصل الواجبة
 في اليوم الأول حتى في الثاني معروف وفي الثالث راء وسبعة وظاهر ان تعدد الاوقات كتعدد اليوم
 وان لم يكن لعذر كضيق منزل وجبت الاجابة مطلقا (وان لا يحضره) بضم قوله (لخوف) منه
 (أو طمع في جاهه) أولبعائه على باطل بل للقرتب والتودد المطلوب وأنحو عمله وأصلحه وورعه
 أولا بتدسئ كما هو ظاهر قال في الاحياء وينبغي أى يسئ كما هو ظاهر ان قصد اجابة الاقتداء
 بالسنه حتى شباب وزبارة أخيه واصكرامه حتى يكون من المتحابين المترازين في الله تعالى
 أو صباه نفسه عن ان يظن به كبرا واحتقار السالم (وان لا يكون ثم) أى بالحل الذي يحضر فيه (من
 يتأذى) المدعو (به) لعداوة ظاهرة بينهما أو لحد ذلك لهذا دون عكسه فيما يظهر نعم ان كان حضوره
 تعبلا حسدا عنده لم يراه ثم ولا يشدر على دفعه فظاهر انه لا يلزم الحضور نظريا يأتى في ان لا يكون
 ثم مفكر (أو لا يلقى به مجالسته) كالاراذل للضرر واما قول الماوردى والرواني لو كان هناك
 عدوة أو دعا عنه عدوة لم يؤثر في اسقاط الوجوب فمعلوم كانه لا اثر على ما اذا كان لا يتأذى به وفيه
 نظر مع ما مر من اشراط ظهور العداوة فالوجه جملة على ما اذا كانت العداوة منه نظرا ماذا كره في الحد
 وليس كثرة الزحمة عذرا ان وجد عداوة أى لمدخله ويجلسه وامن على عورته كما علم مما مر عن
 البيان والاعذر (و) ان (لا) يكون يحمل حضوره (منكر) أى مجرم ولو صغيرة كانت بقدر باشر الاكل
 منها من غير الحيلة السابقة بخلاف مجرم حضورها بناء على ما يأتى في صور غير ممتنة انه لا يحرم دخول
 محلها وكذا راجل لا مرأة أو عكسه وبه يعلم ان اشراق النساء على الرجال عذر وكألة طرب محترمة
 كذى وترأشعر وكالضرب على الصبي كأتانى وكمر ولو شبابه وكليل كوبة وكذا اعادة لبدعة وكن
 يغفل لنفسه أو كذب أو تحرم ويتخوه مما مر بغير يحمل حضوره كبيت آخر من الدار فلا يمنع الوجوب
 كما صرح به بعضهم ووافقه قول الحساوى اذ لم يشاهد الملاهي لم يضرب سماعها كالتى يحواره
 ونقله الأذرى عن قضية كاذم كثيرين منهم الشخشان ثم نقل عن قضية كاذم آخرين انه لافرق بين يحمل
 الحضور وسائر سوت الدار واعنده فقال المختار انه لا تجب الاجابة بل لا يجوز لما في الحضور من سوء
 الظن بالمدعو وبفارق الحار وفرق السبكي أيضا بأن في مفارقة داره ضرر عليه ولا فعل منه بخلاف
 هذا فانه بعد الحضور محل المصيبة لا ضروره وما قاله هو الوجه الذى لا يسوغ غيره وبسليم ان قضية
 كلام الاولين الحل سبعين جملة على ما اذا كان ثم عذر عن من كونه مقرأ على المصيبة من غير ضرورة
 (فان كان) المنكر (يزول بحضوره) لخواصه أو أوجاه (فلا يضر) وجوبه على المنقول المختار
 لخصل فرضى الاجابة وازالة المنكر ووجود من يزيله غيره لا يمنع الوجوب عليه لانه ليس للاجابة فقط
 كما تقرر ولولم يعلم به الا بعد حضوره نهاهم فان خرج فان عجز لخواصه فقد كراهوا ولا تجلس
 معهم ان امكن وبفريق بين وجوب الاجابة وازالة المنكر بشرطه الا فى السير وعدم وجوب ازالة

(قوله) وظاهر الى التفت في النهاية
 الانه عير فيها بالوجه (قوله)
 أو ليعاونه الى التفت في النهاية
 كالاراذل لم أر
 (قوله) كالمعاد بالاراذل ويحمل
 من بين المراد بالاراذل من قام به من
 ان المراد بالاراذل من قام به من
 شرعوا ولا يوصل الى رتبة الفسق
 ولم يكن من أرباب الحرف الدينية
 وقد يستأنس به قول الساموس
 الرذال دون الخسيس مع قوله
 في الطلاق الخسيس من باع دينه
 بدينه (قوله) وأما قول الماوردى
 بدينه الى التفت في النهاية لا قوله وفيه نظر
 الى قوله وليس الخ (قوله) أى مجرم
 الى التفت في النهاية لا قوله وكألة طرب
 على الصبي (قوله) وجوابه على
 المنقول الى التفت في النهاية (قوله)
 ولا تجلس معهم قال الفاضل
 المحضى تأمل انتهى أقول يحمل
 أن يكون مراده ان الكلام
 مفر وض في العاجز عن الخروج
 فكيف تصور عدم جلوسه معهم
 وتجب تصور به باتساع المكان
 بحيث يستوفون في بعضه
 فيفرد عنهم في البعض الآخر
 ويحتمل أن يكون مراده بانه
 حيث جمعه معهم مجلس واحد فهو
 حاضر في مجلس المنكر فلا فائدة في
 انفرادهم وتجب بمنع ذلك فان في
 جلوسه معهم تكثير السوادهم
 وخشية مجازاتهم وبما سطهم
 المؤذنة بتبريحهم على ما هم عليه

الردى في الحج وان قدر عليها بان من شأن الحج ان لا يجتمع كلهم ومانعهم ان تستند شوكتهم مع
 الأصل في الوجوب ثم اترأى وهما القور فاحيط للوجوب هنا أكثر (ومن المنكر فرائس حرير)
 في دعوة اتخذت للرجال ونظائر كلامهم ههنا ان العبرة في الذي ينكر باعتقاد المدعو وبه يرجع من
 الشرايع وغيرهم ولا ينافيه ما يأتي في السيران العبرة في الذي ينكر باعتقاد الفاعل بخبره لأن ما هنا
 في وجوب الحضور ووجوبه مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فقط وجوب الحضور لذلك
 واتا الانكار ففيه انشراح بالفاعل ولا يجوز انشراحه الا ان اعتقد بخبره بخلاف ما اذا اعتقده المنكر
 فقط لأن احدا لا يعامل بفضية اعتقاد غير مقتأله واذا سقط الوجوب وأراد الحضور واعتبر حينئذ
 اعتقاد الفاعل فان ارتكب احد محرم في اعتقاده لم هذا التبرع بالحضور الانكار فان محرم لم
 الخروج ان أمكنه عمل بكلامهم في السير حينئذ ثم غير واحد قالوا المنقول انه لا يحرم الحضور
 الا ان اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما ذكره وسواء فيما ذكره التنبذ وغيره بخلاف لمن فرق
 ولا ينافيه قول الشافعي رضي الله عنه في شارب الخنفي أحد مؤيد شهادة لأن الاعتدق في تعليقه ان
 الحيا يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاده المرفوع اليه وكفرش الحرير ستر الجدر به بل وأولى لأن
 هذا يحرم حتى على النساء وفرش جلود السباع وعليها البر لانه شأن المتكبرين قبيل الأولى التعبير
 بفرش الحرير لانه المحرم دون الفرائش لانه قد يكون مطويا انتهى وهو غير صحيح لأن فرش الحرير
 لا يحرم مطلقا بل ان علم انه يجلس عليه جلوسا محرم على ان كلامه في منكر حاضر يحمل الدعوة
 والفرش لا يوصف بذلك فعين التعبير بالفرائش واحتمال طيه رده قرينة السياق انه جلس عليه
 (وصورة جدران) مشقة على ما لا يمكن مقاومته دون غيره وان لم يكن لها نظير كفرس باجته هذا
 ان كانت يحمل حضوره لا نحو باب وغير كقالة قد رعى ازالها لم لا ولزوم الازالة مع النذرة معلوم
 فلا يرد هنا الا ترى ان من بطر بجمعه تلزمه الاجابة ثم ان قدر على ازالته لم لا فلا فلا يصح كذا هنا
 والحاصل ان المحرم من الصور ان كان يحمل الحضور لم يجب الاجابة وحرم الحضور أو بنحوه ووجب
 اذ لا يكره الدخول الى محله بجمعه وكان سببه ان في تعليقها ثم نوع امتحان فلم تكن كالتى يحمل
 الحضور وروايت (على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبة لما يذكره في المخذة اذهب ما مراد فان
 (أوسر) علق رتبة أو منفعة وبقرق بين هذا وحل التضييب الحاجة بان الحاجة تريل مفسدة النقد
 ثم زال الخلل لانه لا تعظيم الصورة بارتفاعها بل بالاقامه (أو ثوب ملبوس) ولو بالقوة
 فيدخل الموضوع بالارض كقالة الاذرى وذلك لما في خبر مسلم عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم قدم
 من سفر وقد سترت على صفة اقامتها فيه الخيل ذوات الاخنة فامر بزعها وفي رواية قطعتا منه وسادة
 أو وسادة تين وكان صلى الله عليه وسلم يرتقي بها وهو صريح فيما ذكره ههنا من التفصيل واحتمال كون
 القطع في موضع الصورة فزال وجعلت وسادة بعيدا لأن ظاهر اللفظ ان الصور عامة لجميع الستر
 وهذا الخبر بين ما في الخبر المتفق عليه انه اشترط له صلى الله عليه وسلم ما بعد عليه ويتوسده وفيه
 صوراً ما منع من الدخول علمه حتى تابت واعتذرت ثم ذكر العبد الشديد للصورة وان البيت الذي فيه
 صورة أى وان لم يحرم لأن غايتها انها تحجب أو انا هو مادام فيه لا تدخله الملائكة ونقضية المتن والخبر
 حرمة دخول محل هذه الصورة العظيمة وهو ما اعتقده الاذرى لتقليل البان له عن عامة الاحصاء
 والذخا عن الاكثرين والشامل عن اصحابنا راذا بذلك قول الشرح الصغير الاكثر على الكراهة
 وقول الاسنوى انه الصواب ويطبق به في ذلك محل كل معصية * فرع * لا يؤثر حمل النقد الذي عليه
 صورة كاملة لانه للعاجلة ولا نهائيتها بالعامة لها ولأن السلف كانوا يتعاملون بها من غير تكبر ومن

(قوله) في دعوة اتخذت للرجال الى
 المتن في النهاية (قوله) مشتملة على
 ما لا الى قوله وكان سببه في النهاية

لازم ذلك عادة جاهلهم لها واما الدرهم الاسلامي فلم يتحدث الا في زمن عبد الملك وهـكان
مكتوباً بألفها اسم الله واسم رسوله صلى الله عليه وسلم (ويحوز) حضور محفل فيه
(ما) أي صورة (على أرض و ساط) يداس (ويحدث) يسام أو شكاً عليها وعلى طبق
ومن خوان وقصة وكذا ابريق على الأوجه لان ما لو طأو يطرح مهان مبتذل وقد يؤخذ منه ما رفع
من ذلك المزية بنسبة محرم وهو يحتل الآن يقال أنه موضوع لما يتهم به فلا نظراً ليعرض له و يؤيده
اعتباره المتعلق في السردون اللس في التوب نظر المأخذ له كل منهما (ومقطوع الرأس) لزوال
ماه الحياة فصار كفي قوله (وصور شجر) وكل مالاروح له كالقهرين لان ابن عباس رضي الله عنهما أذن
انصور في ذلك (ويحرم) ولوعلى نحو أرض وما من الفرق انما هو في الاستدامة (تصور حيوان)
وان لم يكن له نظير كحمار بل هو كبيره لخاصته من الوعد الشديد كاللحن وان المنصورين أشد الناس
عذاباً يوم القيامة نعم يجوز تصور رعب النيات لان عاشته رضي الله تعالى عنها كانت تلعب بها عنده
صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وحكمته تدبرهم من أمر التربة وخرج يحيوان تصوير مالارأس لم يفعل
خلافاً لما شذبه التبول وكشف الرأس قد صاماً لا يحيا بدونه نعم يظهر أنه لا يضر فقد الأعضاء الباطنية
كالكبد وغيره لان الحفظ المحاكاة وهي حاصلة بدون ذلك ولا شيء انصور وقول الماسودي لحرارة المثل
ضعيف بل شاذ كحمار ولا أرض على كسره (ولا تنطق اجابة صوم) خبر مسلم وفيه أمر الصائم
بالصلاة أي الدعاء للتر واية الاخرى فان كان صاماً عاداهم بالركعة أي لاهل المنزل كما هو ظاهر السابق
لكن الدعاء لهم لاسيما بالأنور سنة للفظ أيضاً فان كان صاماً عاداهم لكونه منه كسب جبر لهم لما فاتهم
من ركعة أكلوه ويحتل أن المراد هنا الدعاء للأكين جبر لهم لما فاتهم من ركعة صومه وفيه أيضاً أمر
القطر بالاكل قليل هو لوجوب في وليمة العرس وقيل سألوا لوجوبه في حقه في شرح مسلم
في موضع واضح أنه مندوب ولا يكره ان دعى وهو صائم ان يقول اني صائم أي ان أمن ان الرياء كما هو
ظاهر (مان شق على الداعي صوم نفل) ولو موكد (فالقطر أفضل) لامكان تدارك الصوم لندب
قضاؤه وخبر فيه لكن قال البيهقي اسناده مظلم وفي الأحياء نذب أن شوي بشره ادخال السرور عليه
أما الذي ينشق عليه فالامساك أفضل وأما الفرض ولو موعداً فيجزم الخروج منه مطلقاً (وأيكل
الضيف) جواز او المراد به هنا كل من حضر طعام غيره وحقيقته القريب ومن ثم تأكدت ضافته
واكرامه من غير تكافؤ وجامن خلاف من أوجها (بما قدمه بلا لفظ) دعاء أو لم يدعه اكفاء
بالقرينة ان انظر غيره لم يجز تبديل حضوره بالألفظ وافهم من حرمة اكل جميع ما قدم له وبه
صرح ابن الصباغ ونظر فيه اذا قل واقضى العرف اكل جميعه والذي يقفه النظر في ذلك للقرينة
القوية فان دلت على اكل الجميع حل والامتناع وصرح الشنخا بكرامه اكل فوق الشصع وآخرون
بحرمته ويجمع بعمل الأول على مال نفسه الذي لا يضره والثاني على خلافه وبختمه لصاحبه ما لم يعلم
رضاه كما هو ظاهر فإطلاق جميع عدم رضاهه يتعين حله على غير رضا المالك لانه حينئذ كمال نفسه
ويظهر جواز هذا التصفيل في اكل حيث قبل بحرمته قال ابن عبد السلام ولو كان يأكل قدر
عشرة والمضيف جاهل به لم يجز له أن يأكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الاكل لانتفاء الاذن
اللفظي والعرف في فيما وراءه وكذا لا يجوز له اكل لقم كاسر عافى مضغها وابتلاعها اذ قل الطعام
لانما كل أكثره ويحرم غيره ولا ذيل اكل من نفس يدي كبريخص به الادلة على الاذن له فيه
بل العرف زاجر عنه انتهى وبه يعلم أنه يجب عليه مراعاة القرائن القوية والعرف المطرد ولو نحو
لقمة فلا تجوز الزيادة عليها والصفة مع الرفقة فلا يأخذ الا بمقتضاها ورضون به لا يحيا وكذا يقال

(قوله) ولا يكره ان دعى الى المتنى
النهاية (قوله) دعاه أو لم يدعه الى
المتنى في النهاية الأوله و يظهر الى
قوله قال ابن عبد السلام (قوله)
الالفاظ ينبغي أو علم رضا صاحبه
كما هو ظاهر (قوله) وبختمه لصاحبه
الحال وجه حينئذ عدم الحرمة لان
أضره خلافاً لما يقتضيه صنيعه
محمي قول الشارح و يظهر جريان
الحال في نسخة المحشى والأنا
احتاج لهذه القولة (قوله) على علم
رضا الخ قد يقال ظاهر ان محله اذا
صادقه على الرضا ثم يتردد النظر
فيما لو اكل الزائد غير ان للرضاء
سنتين من ملكه انما راض تقتضى
منع الشارح أنه يضمن ويحتل
عدم الضمان لان العبرة في الضمان
وعدمه على وجود حقيقة الرضا
وأما الاثم وعدمه فباطل بالعلم
وعدمه واهل هذا أقرب فيما يظهر
والله أعلم (قوله) الامتناع أو
يرضون به لعل هذا اذا واكل المالك
الامر البسم والا فلا وجه جواز
ما رضى به بأذن أو ترسته ولو فوق
ما يتخذه من غير رضاهم محشى
أول هو كذلك بلا شك اذا تجرد
التدبير لهم لا يكون مملكا محشى
نسا وافية والله أعلم

في قرآن نحو عترتين بل قيل أو خمسة متين (ولا تصرف فيه) أي ما قدمه (الاباكل) لنفسه لانه
 المأذون فيه بدون ما عاده كاطعام سائل أو دوة وكصرفه فيه بنقله الى محله أو بنحو سبع أو هبة
 نعم لو ان ملكه خلافا للزكوى لان المذار هنا على الشرقة لا غير تقديم من معه فلم يضاوت بينهم فيجزم
 على ذي النفيس لتقيم ذي النفيس دون عكسه كاهو ظاهر والمضاوت بينهم مكرهة أي ان خشي منها
 شغفة كاهو واضح وانهم المثل أنه لا ملكه وانما هو التلافياذن والمعتقده أنه لا ملكه بالازدراء أي يبين
 به ملكه فله الرجوع قبله وقول الشرح الصغير يملكه بالوضع بين يديه شاذ بل قيل غلط ونقل جمع
 عنه أنه يملكه بوضعه في قدره به سهو والمراد بالملك على القول به ملكه لعينه لكن مساك مقيدا لا متاع
 نحو بيعه عليه وقول جمع يجوز زده ابن الصباغ بأنه لا يبيع على أصلنا ثم ضيف الذي المشروط عليه
 الضيافة على ما قدمه اتفاقا فله الارتحال به (وله) أي الضيف مثلا (أخذنا) يشمل الطعام والتقد
 وغيرهما وقصد به بالطعام رد في شرح رسمه فطعن ولا تغتر بمن وهب فيه (يعلم) أو يظن أي
 بقرينة قوله بحيث لا يتخلف الرضا عنها عاده كاهو ظاهر (رضاه) لان المذار على طيب نفس
 المسالك فاذا قضت القرينة القوية بحل وتختلف فرائض الرضا في ذلك باختلاف الاحوال ومقادير
 الاموال واذا جوز زاله لا أخذنا الذي يظهر أنه ان ظن الاخذ بالبدل كان قرضا غنيا أو بلا بدل توقف
 الملك على ما ظنه لا يقال قياسا من توقف الملك على الازدراء انه هنا توقف على التصرف فيه ملكه
 بمجرد قبضه لانه لا يتناول الفرق بينهما واضح لان قرينة التقديم للاكل ثم قصرت الملك على حقيقة
 ولا يتم الا بالازدراء وهنا المذار على ظن الرضا فاحاط بحسب ذلك الظن فان ظن رضاه به ملكه لا يأخذ
 أو بالتصرف أو بغيرها مما عمل بمقتضى ذلك وعلم عما تقرر أنه يعزم التظن وهو المدخل الى محل الغبر
 لتناول طعامه بغير اذنه ولا علمه بشرقة معتبرة بل يفسق هذا ان تكرار منه للحديث المشهور
 أنه يدخل سارقا ويخرج مغبرا وانما لم يفسق بأول مرة للشبهة ولأن شرط كون السرقة فحشا مساواة
 المسروق ربع دينار كالفصول على ما فهمنا ومنه ان يدعي ولو صوفيا مسلكا وعالم المادرسا فيستحب
 جماعة من غير اذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك وأما اطلاق بعضهم أن دعوته تضمن دعوة جماعة
 فليس في محله بل الصواب ما ذكره فيه من التفصيل (ويحل) لكن الاولى في الترك (تركس) وهو
 رميه مفرقا (وغيره) كلوز ودناير ودراهم ونازع الاذرى في حل شرها بان يغيبه اشاعة وايداء
 رجاء يؤدى لقتل (في الاملا) أي عقد النكاح وكذا سائر الولائم كالختان * تنبيه * قولهم
 الاولى في الترك يحتمل أنه خاص بخصوص النكاح فلا ينافي قول التولي في حزمه غير واحد الاولى تقديم
 حلولها شري عند النكاح ويحتمل العجم وانما ذكره التولي مقالة ثم رأيت الامم والمختصر صرحا بان
 الواوئة تشمل الدعوة على الاملا وهو يقتضي هذا احضار طعام لخصوص الحلوان هذا غير وليمة
 العرس أي حصوله ولو قيل العقد وتلك لا يدخل وقتها الاتمام العقد كالمس (ولا يكره في الاصح) نظير
 أمضى الله عليه وسلم حضرا مالا كنيه أطباق اللوز والسكر فامسكوا فقال ألا تنهون فقالوا أي نبتنا عن
 النبي فقال انما نبتنا عن نية العساكر أما العرس فلا ندعو على اسم الله فاذا نبتا وجاز بنا قال
 النبي في اسناده منقطع وابن الجوزي موضوع وذلك انصرف بالكره لعلوا طوا لولهي الجمع عن
 النبي لكن ابن الحافظ الهيثمي في مجمعها للطبراني وادفي الكبير بسند رجاله ثقات الا انهم فانه لم يجد
 من ترجمها وحديثه فلا وضع فيه ولا انقطاع وفي رواية الكبير لسالي الفا كرهه والسكر فانه علم وان
 ذلك بعد أن خطب صلى الله عليه وسلم واتسكع الانصارى وأمر بالتدفيف على رأسه وأنه قال ولم أتمكم
 عن نية الولائم الا فانتبهوا (ويحل التظلمة) لاهل رضاهما ملكه (وتركه الاولى) وقيل أخذه مكره

(قوله) انفسه الى قوله وانهم المثل
 في النهاية (قوله) فيجزم على ذي
 النفس الخ وانهم المثل (قوله) ملكه
 اهل الرضا من المسالك (قوله) ملكه
 لعينه كانه اختار عن ملك الانتفاع
 دون ملك العين والله اعلم (قوله)
 المصنف (وله) الى ويجعل في النهاية
 الاقول الشارح واذا جوز زالي قوله
 وعلم بما تقرر ان يكون محله اذ لم
 بالبدل ينبغي ان يكون محله اذ لم
 الاخذ بالبدل حقيقة أو صورة اما اذا
 ظن الاخذ بالقرينة فينبغي ان يكون
 بها واذا كانه الانتفاع بعين ينبغي
 ان يكون احاطة ثم الاولى ان يقال
 كان قرضا حقيقيا وعلى ما ينبغي
 القياس لانه والله اعلم وينبغي
 ان يكون رضاه الملك بذلك
 او اجرة التل ولم يرض الملك بذلك
 ان المذار على رضاه الملك أخذنا
 مما مر فلا تغفل (قوله) ولا نترك
 كون الخ مقتضى هذا انه لو اكل
 ما ساروى ربع دينار في مرة فسق
 وظاهر كلامهم خلافا فليجزم
 (قوله) لخصوص الحلوق يقال
 لا يبعد أن يكون الحلوى كانه يتم
 قياسا على العقيقة وعليه يجعل
 كلام التولي والله اعلم

وأطالوا في الاتصاف له لأنه دواء نعم ان علم أن النائر لا يؤثر به ولم يشرح أخذه في مروءة لم يكن تركه أولى
ويكره أخذه من الهواء بازاء أو غير ذلك من أخذه منه أو التقطه أو بسطه به لاجله فوقع فيه ملكه
بالأخذ ولو سبوا وان أخذه من ملكه سيده فان وقع بغيره من غير أن يسقط منه فمقتضى مقتضى
أخذه بغيره زال اختصاصه به والأبقي ولا يلزم كونه له لاجله فوقع بغيره من غير أن يسقط منه فمقتضى مقتضى
ولا فعل لكنه أولى به فيخرج على غيره أخذه منه ولا يلزم خلاف ما عرفت في تجر لان ذلك مقتضى مقتضى
خلاف هذا فإنه باق بملك النائر ولم يأن له في أخذه من هو أولى به وبمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
أو حفر حفرة لا بقصد الاصطباذ فتدخل أو وقع فيها صيد أو الجاء بمكة لمكة كبرية وأخذ صيد من داره
التي لم يغلظ بها عليه بالتجهر في أنه وان كان أحق به لكن بملكه أخذه وان ائتم بدخوله لم يملكه لا بالنائر
وأما ما ذهبوا إليه من كونه ملكا من الفرق بين هذه الصورة والتجهر فهو مني على ضعف كما أماده كلامهما
في باب الصيد

(كتاب القسم)*

يقع فكونه والتبكر فكونه فالتصويب وبغيره ما فالعين (والنشور) من نشور تقع وهو ارتفاع
عن أداء الحق ومن لازم بيانها بان يشبه أحكام عشرة النساء لأنه مقصود الباب (يتخص القسم) أي وجوبه (بزواج)
حقيقة فلا يتجاوزهن للرجعة ولا للأمام ولو لم يولدات كما شعر به قوله تعالى فان خفي ان تعدلوا
فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أي فانه لا يجب فنهن العدل الذي هو فائدة القسم لكن سبب
أن لا يعطيهن وأن يسوي بينهما قبل كل شيء ويختص الزوجات بالقسم لان الباء انما تدخل على
المقصود وانتهى وحصره ليس في محله وتقرر ذلك أن الأصل في لفظ الخصوص وما يشترط منه أن
تدخل الباء في حيزه على المقصور عليه وهو ماله الخاصة وهو الزوجات هنا فنفس ذلك المصنف
سلامته من المصنفين والتجوز الآتين وقد يفهم معنى التميز ويجعل مجاز مشهور اعنه فتدخل الباء
حينئذ على المقصور الذي هو الخاصة قبل وهذا أعرب وأبين وأغلب وكان التعريض اغتر هذا لكنه
لزم بالتعبير عنه (ومن) له زوجات لا يلزمه أن يبيت عندهن كما يأتي انهم (بات) في الحضرة
صار ليل أو نهارا فالتعبير ببات لان شأن القسم الليل لا لآخر كما عرفت من نهارا عند احداهن فان الوجه
أنه يلزمه أن يبيت مثل ذلك الزمان عند الباقيات (عند بعض نسوة) بقرة أو دونها وان ائتم ليس
مقتضى عبارته جواز المبيت عند بعضهن ابتداء من غير قرعة ولا معنى بات أراد خلافا لغيرهم فبما لانه
انما جعل وجوب المبيت بانفعل عند واحدة ثم لا لزوم المبيت عند البقية وهذا لا يقتضي شيئا
ذكر كما هو واضح وبه يضح أيضا اندفاع ما قيل عبارة توهم أنها ما يجب اذا بات وليس كذلك بل يجب
عند اداء ذلك (لزمه) فورافيا يظهر هنا وفيما را لسيان كان عصى بان لم يرض عنه لا محقق لازم
وهو معرض للفسوق بالوات فلزمه الخرج منه ما عكس به ما عرفت في يتبين من الحج ودين لم يعص به
ان يبيت (عند من يقي) منهن تسوية منهن للغير الصحيح اذا كان عند الرجل امرأان فلم يعدل بينهما
جاء يوم القامة وشقه مائل أو ساقط وقد كان على الله عليه وسلم على غايته من العدل في القسم وقول
الاصططري أنه كان تبرأته لعدم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من تشاء منهن الآية خلاف المشهور
لكن اختاره السبكي وخرج في الحضرة ما سافر وحده ونكح جدد في الطريق وبات عندها
فلا يلزمه قضاء الخلفات والاولى أن يسوي بينهما في سائر الاستقامات ولا يجب لتعلقها بالليل القمري
وكذا في التبرعات المسالية فيما يظهر ورجا من خلاف من أوجب التسوية فيها أيضا (ولو أعرض

(قوله) ولم يأن له في أخذه منه هذا
انما إذا أدن المسالك ملكه فليجوز
وعليه فنبغي ان العلم بالزنا من
المسالك كالذنن واضع ان أدن من
وقع في حجره وعليه بناء مبيح للأخذ
وعليه والله أعلم
(كتاب القسم)*
(قوله) يجب أن لا يعطيهن هذا
الاحلاف صادق من لم تعدلوا
من الاما وجهه وانهم والله أعلم
ثم رأيتهم يتقوله (قوله) ومن له
زوجات الى قوله على ما يشبهه القول
في النهاية (قوله) لم يعص به أي
لا يمكن التدارك معها بالولت
(قوله) لتعلقها بالليل القمري
انما ان يقول ان كان المراد ان
ذلك ليس مقدورا له فهذا ان منع
الوجوب منع الاستيجاب أيضا لان
الظاهر ان غير المقدور يتعطل له به
مطلقا بناء على منع التكليف غير
المندور وان سلم انه مندور لم يضل
لنوع الوجوب فالتأويل قول وجوب
بأخبار الثاني ومنعه للوجوب
لمنع على النفس جدا والمصلحة
فغلب التيسر وفي التدب جميع بين
منعها واهل قوله فليأتا من
إشارة إليه والله أعلم

عنه أن وعن الواحدة ابتداء وعند استكمال النوبة بالنسبة له (لأنه يأثم) لأن الميت حقه ولأن
في دأبه الطبع ما يغني عن إيجابه (و) لكن (يستحب أن لا يعطيه) أي من ذكرنا الشامل
للاحدة وأكثر من الجماع والميت خصمنا له أن لا يؤدي إلى فسادهن أو إضرارهن سيما
إن كانت عنده سيرة جميلة أو ثراء عليها أو علمتهن ومن ثم اختار جمع قول المتولي بكرة الأعراض
عنه وقوى الوجه المحرم لذلك وقد لا يجوز لأن أعراض لعارض كان عليها ثم بان منه المظالم
لهن فليزسه أن ينقض على ما يحكمه القبول وسبقه إليه غيره لم يكن المعتد بخلافه إذ لا يتصور
النقض إلا من فوق المظالم لهن فلا قضاء إلا أن أعادهن ولا تجب الإعادة لأجل ذلك على
الوجه لأن خصم يل سبب الوجوب لا يجب نظيره ما مر في إجماع المتع بالحق ليصوم فيه قيل قول
أصله لم يكن لهن الطلب أحسن إذ لا يلزم من نفي الإثم في الطلب إلا ترى أن المدن قبل الطلب
لا يأثم بترك الدفع وإذا طوبأ ثم انتهى ويرد بان الحق ما متساويان إذا الأصل الجاري على السنة حجة
الشرع أن ما وجب يطالب به على سبيل الأثرام به مالا فلا فقه ما تلازمان اثباتا ونسبا ومصلحة الدين
من ذلك لأنه واجب يطالب به غاية الأمر أنه واجب موسع قبل الطلب ومضيق بعده فان قلت اثباتا
واجبات لا يطالب بها إلا عند تضيق وقتها كإصالة والحق قلت المراد أن الواجب صالح للطلب به
وتوقفه على شرط في البعض لذلك يستعمل لا يؤثر في التلازم الذي ذكرته ويستحب أن لا يتخلى
الزوجة عن ليلة من كل أربع اعتبارا بمن له أربع زواج قال في الجواهر وإن ساء ما في فراش واحد
حيث لا عذر في الانفراد سيما إن خرجت على ذلك (وتستحق القسم مريضه) ما لم يوافقه من وتختلف
لأجل المرض فلا قسم لها وإن استحققت النفقة لله المتيقن عن المأوردى وأقره واعتدله غيره
(ورقاء) وقرنا ونحوه لا تخاف منها وحرقة (ومائض ونساء) ومحرمة ومولى أو مظاهرهما
وكل ذات عذر شرعي أو طبعي لأن المقصد الانسلاط وطهركا تستحق كل منهن النفقة (لأنه شرعي) أي
خارجة عن طاعة عن تخرج بغير إذنه أو تمتعه من التمتع بها أو تغلق الباب في وجهه ولو بمحرمة أو بدعي
الطلاق كذا وبمعتد عن وطهركا وشبهة صغيرة لا تطبق الوطء ومجوسية ومغصوبة ومجوسية وإمعة لم يكمل
تسليمها منها ومسافرة بأذنه وحدها لم يجزها كالأفقة لهن وطهركا مطلقا بالمعتد والمجوسية كذا وقوع
لشارح وذكر المجوسية وهم حرمة نسكها حتى على مثلها على ما مر قال الروابي ولو طهر له زناها حله
من قسمها وحقوقها لتعدي منه من عليه في الأموه أو أصح القولين انتهى وهو بعيد ولعل الأصح القول
الثاني وبأن أول الخلع ما يصرح به وبينه أن يكون محل الخلاف إذا طهر زناها في عصمة لا قبلها
والمستحق عليه القسم زوج مسكران أو عاقل ولو مر أهما ناعا ثم جوره على وليه إن علم به أو قصر كاهو
ظاهر كذا غيره كثير وليس بقيد بل المبرأ يمكن وطهركا كذلك بل بحث أن غيره لو نام عند نعتهم وطلب
البياضات ساءت عنده ثم زلوه لم يجزها لذلك وسفها وإمعة عليه لأنه مكفأ إذا لم يتزوج فان لم يؤمن
ضرره أو أذاه الوطء فلا قسم وإن آمن وعليه بقية دور وطلسه لم يلز الوطء به علمته كالأفقة لو طهركا
أموال إليه هذا كله أن أطبق جنونه أو لم ينضب وقت فاقته والاراعى هو أوقات الأفاقه وويله أوقات
الجنون بشرطه ليكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه وفيما لم ينضب لوقت واحدة زمن
الجنون ووافق في نوبة أخرى قضى الأولى ما جرى في زمن الجنون لنقصه وعلى محيوس وحده وقدمه
من النساء القسم ومن امتعت منهن سقط حقها على صلح محله لم يكن مثلها ومنه أن لا يشارك غيره
في مرفق من المرافق الآتية هذا هو الذي يتجه من خلاف في ذلك (فان لم يفرق يمكن) وأراد القسم
(دار علمته) في يوتهن توفية لخلقهن (وان انفرد) يمكن (فالأفضل المنفى الهم) صوالهن

(قوله) فإنه من أن ينقض عارضا
فيلزم القضاء على الرجح بطريق
الشرع (قوله) قيل قول أصله إلى قوله
ويرد في المنفى (قوله) ويستحب إلى
المنفى في المنفى والنهاية (قوله) عالم
بما فرجه من المنفى إلى قوله ومنه أن
لا يشارك غيره في المنفى إلى قوله
ومجوسية وقوله ومحرمه الخ إلى قوله
قوله قال الروابي (قوله) ولعل
الأصح القول الثاني عبارة النهاية
والأوجه ترجع مقابله وثاني الخ
(قوله) كما هو ظاهر عبارتها كما هو
واضح (قوله) بل بحث أن غيره
عبارتها والأقرب أن غيره (قوله)
بقية دور وطلسه منتهى ما تقدم
في قوله فورا عدم التوقف على
الطلب الآن قال ذلك في العادل
(قول المتن) فان لم يفرق يمكن أن لم
يكن مسكنا بالكلية أو كان مسكنا
مستتراكيا بين غيره من قريب
أو غيره

(وله دعاؤه) مسكنه. وعلم من الاجابة لان ذلك حقه من امتعت أى وقد لا في مسكنه بما فيها يظهر فهمى
 نائفة الا ذات خسر لم تعد البروز فيذهب لها على ما قاله الماوردي واستحسنه الاذرى وغيره لكن
 استغربه الروابي والا تخوم معذورة بمرض فيذهب أو يرسل لها مكران أطاقت مع ما يقام من نحو
 مطر (والاصح تحريم ذهابه الى بعض ودعاء بعض) الى مسكنه لما فيه من الاعتناء (الا
 بالقرعة أو (الغرض) ظاهر عرفه اولها بما يظهر (كقرب مسكن من معنى الهباء وأخوف
 عليها) لغوشاب سواء كان الخوف منها أم منها فان اختلاف جميع لقبرها بما يظهر دون غيرها
 فلا يحرم الا لما يحاش حينئذ من امتعت بلا عذر لكونها ذات خسر على ما مر ثم مرض وشق عليها
 الركوب مشقة لا تخفى عادة فيما يظهر فأنشأ قال الاذرى لو كان الغرض ذهابه للبعيدة للخوف عليها
 ودعاء القرية لا من عليها اعتبر عكس ما في المتن والاضابط ان لا يظهر منه ميل بالتحصيل والتخصيص
 انتهى وقول المتن وأخوف عليها عطف على قرب صريح فيبذل كفه وفي المتن لا عكسه (ويحرم
 ان يقع مسكن واحدة) سواء ملكها أو ملكه وغيره ما وان لم تكن هي فيه حال دعائه فيما يظهر
 (ويدهون) أى السابقات اليه بغير رضا من اسما فان أجنب فلها المنع وحينئذ يصح عود قوله
 الارضاها ما لهذه أيضا بأن تتعفن قضاها في آخر (وان يجمع ضربين) أجرة وسرية
 (في مسكن) مقدر المرافق أو بعضها كحكمة في حضر ولوليلة أو دهرها ما بينهما من التماثل
 (الارضاها) لان الحق لهما ولهما الرجوع والارضا الحرة خلافا لشارح اعتبر رضا السرية أيضا
 وللمرة الرجوع هنا أيضا أما تخذه السفر فله جميعها فيها العسر اذ كل مجمع مع عدم دوام الإقامة ومنه
 يؤخذ انه لا يجمعها بمحل واحد من سفة الا ان تعذر اذ لم يحل لصغيرها مثلا وانما اذا تعدد
 المسكن وانفرد كل بجمع مرافقة نحو مطبخ وحش ووسط ودرجته وبراءة لاق فلا امتناع لهما
 حينئذ وان كانا من دار واحدة كعلا وسفل وان اخذا غلما وذهبا بما يظهر لان المراد ان لا يشتركا
 فيما قد يؤدى للخصام ونحو ذلك الخارج عن المسكنين لا يؤدى اتحادهما اليه كالنكاح المبرم من أول
 باب الى باب كل منهما يظهر ان اتحاد الرافق بالادعاء فيه انفراد كل مسكن برحاً كالنكاح بعض المرافق
 لان الاشتراك فيها يؤدى للخصام كاهو ظاهر ويكره وطء واحدة مع علم الاخرى به ولا تنزهه الاجابة
 لان الحياة والمروءة يأتان ذلك ومن ثم ثوب الاذرى التحريم (وله ان رب القسم على ليله) ليله
 وأولها هنا يختلف باختلاف ذوى الحرف فيعتبر في حق أهل كل حرفة عادتهم الغالبة وآخرها الغير
 خلافا للشارح حتى حيث حدثها بترويب الشمس وطلوعها (ويوم قبلها أو بعدها) لحصول القصد
 بكل لكن الاولى تقديم الليل خروجاً من عنه لانه الذى علمه التوارىخ الشرعية (والاصل)
 لمن عمله بالنهار (الليل) لان الله جعله سكناً والليل تسبب لانه وقت التردد (فان عمل ليلاً وسكن نهاراً
 كحارس) واتى بفتح أوله ونسم الفوقية مع تشديدها وقد تحفف وهو وقاد الحمام أو غير نسبة للاثون
 وهو واخذوا الحجاز والجصاص ذكره في القاموس (فعكسه) بعكس ما ذكرنا كان يعمل نارة
 ليلاً ونارة نهاراً لم يجز نهاره عن ليله ولا عكسه أى والاصل في حقه وقت السكون لتفاوت الغرض
 ولو كان يعمل بعض الليل وبعض النهار فالتأخر ان يعمل السكون هو الاصل والعمل هو التبع وانه لا يجزى
 احد ههما عن الآخر بتردد النظر فحين عمله في منه كالكتابة والحياطة وظاهره تثبيل بالحارس والأتوفى
 انه لا عبرة بهذا العمل فيكون الليل في حقه هو الاصل لان القصد الانس وهو حاصل هذا كله في الحاضر
 اما المسافر فعليه وقت نزوله لم تكن خلوة في سببه فهو العباد كالجانب الاذرى وعماده في الجنون
 وقت افاته أى وقت كان واما الجنون كالغيبه كذا حزم به شارح وهو ما يتأتى على كلام البغوى

(قوله) مسكنه. وله من الى المسكن
 في النهاية (قوله) نحو معذورة
 بنوع مرض ينبغي استفاة أحد
 النجوى (قوله) قال الاذرى الى
 المتن في النهاية (قوله) سواء ملكها
 الى قول المصنف وله ان رب القسم
 في النهاية (قوله) وأولها هنا الى قول
 المصنف وليس للأول في النهاية
 (قوله) خلافا للشارح قد يقال
 ينبغي أنه اذا اعتدلا هل حرقه القسام
 بآخر الليل قبل الفجر اثار ذلك
 ويؤيده ما حكيه الشارح في تسليم
 الامة المزوجة فلنأبل (قوله)
 فعاده وقت نزوله قد يقال قد
 يختلف باختلاف المنازل لا يتغير
 هذا التناوب لا يبرعنا ليا وشق
 مراعاة التناوب فيه أو يعتبر بمحل
 تأمل

الذي ضعفه فبقي ما مر من النظر لآيام الأفاقة وحدها والجنون وحدها الاصل في حقه كغيره نعم
مرفى غير المتبسط ان الأفاقة لو حصلت في نوبة واحدة قضى للآخرى قدرها فبقي بقدر ما ان العباد
هنا وقت الأفاقة وقضية ما في الشامل عن الاحتجاب ان من عماده اللبيل لا يجوز له الخروج فيه بغير
رضاها للجماعة وحنازة واجابة دعوة وهو ضعيف وانما ذلك لبالي الإزاف فقط لانه يحرم عليه
الخروج فبها المذنب تقدموا الواجب حقها كذا قاله لكن الحال الاذرى وغيره في رده وان المحدث
انه لا حرمه أى وعليه فهمى هنز في ترك الجماعة كالمسويب والتسوية ينهن في الخروج لتوجه جماعة
فان خص به ليله واحدة منهن حرم (وليس للأول) وهو من عماده اللبيل ويقاس به في جميع ما يأتي
ومن ان الدخول في العباد شرطه الضرورة وفي غيره تنكفي الحاجة من عماده النهار أو وقت الزول
أو السكن أو الأفاقة (دخول في نوبة على أخرى لبلا) ولولا حاجة (الا لضرورة كمرضاها الخوف)
ولو نجا وان طال مدته وان نظرية الاذرى أو احتيا ليعرف الحال وعما يدفع نظرية قول التهذيب
وغیره لمرضت أو ولدت ولا متعهدها قال الرافعي أو لها متعهده كحرم أى متبرع اذلا يلزمه اسكانه
فله أن يديم البتوتة عند هاو يقضى وقياسه أن مسكن احداهن لو اخص بخوف ولم تأمن على نفسها
الا بهما لاله البتوتة عند ها ما دام الخوف موجودا ويقضى نعم ان سهل نقلها المنزل لا خوف فيه لم يعد
تعبه عليه ثم رأيت الزركشي نقل عن الشافعي واستظهره أن الخوف عليهما من حريق أو زنب أو نحوه
أى كفاجر كل أرض (وينبئ) أى حين ادخل الضرورة كاهو صريح السابق فقول شارح يحتل
ارادة هذا ورضه والا من بعد بل سهو (ان طال مكته) عرفا وتقدير القاضى لطوله بثلت الليل وغيره
بساعة طوبى له فاعضف لكتنه بدل على تقيس في زمن الطول و يظهر ضبط العرف في ذلك بقوى
ما من شأنه أن يحتاج اليه عند الدخول لتفقد الأحوال عادة فهذا المقدر لا يقضي مطلقا وما زاد عليه
بقتضيه مطلقا وان فرض أن الضرورة امتدت فوق ذلك وتعليلهم بالمساحة وعندها طاهر في ذلك
(قضى) من نوبتها مثله لانه مع الطول لا يسمع به وحق الأدمى لا يسقط بالعذر (والا) يطل مكته
عرفا (فلا) يقضى لانه يتسامح به وقول الزركشي بأنهم سبق فلم اذا الفرض أنه دخل لضرورة وانما
الاتم ان تعدي بالدخول وان قل مكته ومع ذلك لا يقضى الا ان طال مكته خلا فالسواهم قوله وحينئذ
اذ قضيت أن شرط القضاء عند الطول كون الدخول لضرورة وأنه لغيرها يقضى مطلقا لتعديه وكذا
يجب القضاء عند طول زمن الخروج لبلال ولو لم يثبت الضرورة انكره لكنه هنا يقضى عند فراغ
النوبة لان نوبة احداهن وعند فراغ زمن القضاء يلزمه الخروج ان أمن لخواه وسجد وقد يجب القضاء
عند العصر بان بعد منزلهما بحيث طال الزمن من الذهاب والعود فيجب القضاء من نوبتها وان قصر
المكث عندها كذا حرم به شارح وهو محتمل لكن طاهر تخصص مؤثر فاقم قياس ما مر في صورة القضاء بعد فراغ
بان زمن العود والذهاب لا يظهر فيه قصد تخصص مؤثر فاقم قياس ما مر في صورة القضاء بعد فراغ
النوب أن زنبهما لو طال قضاء بعد فراغ النوب وله قضاء الفائت في أى جزء من الليل ومثله أولى وقيل
واجب (وله الدخول نهارا) الحاجة لانه يتسامح فيه مالا يتسامح في الليل فيدخل (وضع) أو أخذ
(متاع ونحوه) كسليم نفقة وتعرف خبر النهر العجيج عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يطوف عليهما
حين يفتادون من كل امرأته من غير عيس حتى يبلغ الى التي هي نوبتها فسبت عندها (وينبئ) أى
يجب كماله به جمهور العراقيين (أن لا يطول مكته) على قدر الحاجة وما اقتضاها كلامهما أن ذلك أولى
لا واجب بعيدا لان الزائد على الحاجة كاتد دخول لغيرها وهو حرام كالمسرحه الا أن احتجاب به وقع
هنا بما هو يقتضيه مالا يقتضيه غيره (والعجيج) أنه لا يقضى اذا دخل الحاجة وان طال على ما اقتضاها

(قوله) وهو من عماده الى قوله
ثم رأيت في النهاية الاقوله ومنه الى
من عماده والا قوله أى متبرع
(قوله) أى حين الى قوله كفاجر
بشارج في النهاية (قوله) ونظرو
ضبط عبارتها والا وجه ضبط (قوله)
وهو محتمل بل الوجه ومن ثم أنكره
في النهاية وأما تعبيرهم بالمكث
فلا بأس والله أعلم

الطلاق وما صرح به المأوردى لكن صرح آخر بانقضاء عند الطول ونقله ابن الرفعة عن النص
 وجمع يجعل الأول على ما إذا أطال بقدر الحاجة والثاني على ما إذا أطال فوقها (و) الصحيح
 أن له مأسوي وطعن استماع الغيرة المبسب فيه الجماع وبحيث حرمت ان أقضى اليه قضاء قويا
 كما في قبلة الصائم ويقرق بان ذات الجماع محرمة أجماعا فانها لانه اذا وقع فجاء وانما الحرمة
 لغنى خارج وهو حق الغير يصح به الامام على أن في حله من أصله خلافا فاحتط ثم لذلك ولو كونه مفعلا
 للعبادة ما لم يحتفظ هنا (و) الصحيح (أنه يقضي) زمن اقامته ان طال (ان دخل بلا سب) لتعديه
 (ولا تجب تسوية في اقامة) في غير الاصل كان كان (نهارا) أى في قدره لانه وقت التردد وهو
 بقل ويكثر وكذا في أصلها على ما انتضاء الاطلاق لكن الذي يحته الامام اخذ من كلامهم امتناعه
 أن كان قصد اوجرى عليه الاذرى فقال لا أشل ان تخصيص احدها بالاقامة عندها نهارا على
 الدوام والانتشار في نو به غير ما يورث حقد او عداوة والها يرتخص بميل أما الاصل فتجب
 التسوية في قدر الاقامة فيه حتى لو خرج في ليلة احدها فقط ولو للجماعة حرم كالمس (وأقول ب
 القسم ليلة) ليلة ونهار نهار في نحو الحارس كما هو ظاهر فلا يجوز تبعضه على الاوجه في النهار
 لانه من الغنى ومن ثم جاز برضاؤه وعليه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم على سانه في ليلة واحدة
 (وهو أفضل) من الزيادة عليها لا لتتابع وقرب عهده بهن (ويجوز ثلاثا) ثلاثا وليست ليلتين
 وان كرهن ذلك لقربها (ولا زيادة) على الثلاث فحرم بغير رضاهن (على المذهب) وان تفرقن
 في البلاد لسانها من الايعاش والضرار وقيل يصحكره ونص عليه في الامم جوى عليه الدارهي
 والرو ياتي به بقرب الوجه الشاذ القائل لا تقدر برزمن أصلا وانما هو الى الزوج (والصحيح) فيما
 اذ المبرزين في الاندائه واحدة بلا قرعة (وجوب قرعة) يهنن (للانداء) في القسم واحدة مهنن
 تحزر اعن الترجع من غير مرجع فبدأهن خرجت فرغتهن ما يرضع للباقيات وهكذا اذا غت التوبة
 راعى الترتيب من غير قرعة نعم لو بدأوا واحدة ظلموا أفرع للباقيات لأن الأول لغو فاذم العدد افرع
 لا لاندائه كقوله المترنم أن الأول لغو (وقيل بخير) فبدأهن شاءوا بلا قرعة لانه الآن لا يلزمه
 قسم ولو اراد الاندائه بما ليس قسما كدون ليلة فهل تجب قرعة فترددوا الذي يتجه وجوبها ومرو أن
 طوافه صلى الله عليه وسلم في ليلة محمول على أنه برضاهن (ولا يفضل في قدر توبه) ولو سلمه على كاسة
 فيحرم عليه ذلك لانه خلاف العدل المشروع له القسم (لكن الحره مثلا أمة) تجب بنقها أى
 من فهارق بسائر أنواعها ولو مبعضة أى لها البتة والامه لا لغيرها فقدم من امتناع الزادة على
 ثلاث والنقص عن ليلة بل لوجه للحره ثلاثا والامه ليلة ونصف ما يجزى فمهم من أورد على أن كلامه
 يوم جواز ليلة في الامه وأرابع للحره وذلك لخبر فيمرسل اعتمد بقول كرم الله وجهه بل
 لا يعرف له مخالفوا غناسوى بينهما حتى الزفاف لانه زال الحياء وهما فسادوا بتصور كونها
 جديدة في الحره بان تكون تحت حرة لا تصلى للاستماع فتسكن أمومة من عقت قبل تمام نوبتها التحقت
 بالحرائر فلم تعلم هي بالعتق الا بعد اوارم تسحق الامن حين العلم فاه المأوردى واعترضه ابن الرفعة
 بان القياس خلافه ورد بان الأول هو قياس الأصم فيما لو رجعت الواهبة في نو بها ولم يعلم الزوج
 أنه لا قضاء يؤخذ منه أن الكلام عند حمل الزوج هنا أيضا والا فوجه وجوبه تعدد حينئذ ولو بان
 عند الحره ليلتين استقر للأمة ليلة في مقابلتها وان سافرها ساسيدها فيقتضها اياها اذا غدت كإياقي
 (وتخص بكر) وجوب بالماضي السابق في اذنه في السكاج (جديدة عند زفاف) وفي عهته غيرها
 ير يد المبيت عندها كما فهمه قوله جديدة (سب) بلاء (بلا قضاء) وقوله عند طرف البكر وجديدة

(قوله) ويبحث الى قوله حتى لو خرج في
 النهاية (قوله) ونهارا الى قوله ورد بان
 الأولى هو قياس الأصم في النهاية (قوله)
 وعليه حملوا طوافه وله يحتل آخر
 بان تخصص الملائمة منع التبعض
 بما اذا استقر عليه أما اذا اتفق
 منه نادرا فينبغي أن لا تحتسب وقوفهم
 ظاهرا مأوردا موضع التبعض (قوله)
 افرع لا لاندائه بتردد النظر فيما اذا
 افرع حينئذ فخرجت القرعة
 لواحدة فهل يعيدها للجمع
 الباقين أو يفرق بان يكون من
 خرجت له القرعة في الاندائه من
 بدأها أولا من غير افرع فلا يقع
 للباقيات لان افرع السابق
 قد أفاد ترتيبا خاصا يهنن فمراي
 أو غيرها فيسرع لا تختل
 الترتيب السابق هو محل تأمل
 (قوله) وجوب الى قوله وتوله منه
 في النهاية

فما يظهر فخرج بكر عند العقد شب عند الدخول فلما ثلاث فقط وبكر جديدة عند العقد غير جديدة عند الدخول بان استدخلت ماء فطلتها راجعاً ثم دخل فلاحق لها فيما يظهر أخذها من خلافهم الآتي أنه لاحق للرجعة ثم رأيت الزركشي قال المراد بالجديدة من أنشأ عليها عقد احتى ولو في العبدية ثم طلقها ثم أراجعه لم يعد حق الزفاف لأنها باقية على النكاح كذا أجزم به وقال في التتمة لا خلاف فيه انتهى وهو صريح فيما ذكرته آخره إلا أنه بين المراد باللاحق لها أي ترتب على الرجعة وانها استحققت السبع قبل طلاقها فاذ المرفوع فيها لها (وثيب) بذلك المعنى أيضاً عند زفاف كذلك (ثلاث) ولاء بلا قضاء ووافقه فيها الثعلبي سبع للبكر وثلاث للثيب وفي رواية للبخاري تسعد ذلك بما إذا كان في نكاحه غيرها وحكمة ذلك ارتفاع الحصة بما ذكره للبكر لأن حياها أكثر والثلاث أقل الجمع والسبع أيام الدنيا ولو نكح جديدة ثم أراد المبيت عندهما وجب لهما حق الزفاف فان زفنا ثم تبدأ بالأولى والأول هو مسكروه ووافقه على ذلك زكريا بن جابر وأما ما في حق الزفاف ومسكروته اعتقها ثم تزوجها أمالهم بوال فلا تحجب بل يجب لها سبع أو ثلاث متوالية ثم يقضى ما للباقيات من نوبتها ما بانه عندهما مفرقا (ويستخيرها) أي الثيب (بين ثلاث بلا قضاء) لا لخيارات (وسبع بقضاء) أي قضاء السبع لهن تأسيساً بخيريهن صلى الله عليه وسلم أم سلمة كذلك فأختارت التثنية وأه مسلم ويحب البقيني أن يحمله إذا طلبت الإقامة عندها كما طلتها أم سلمة والآخر اختياره وفيه نظر فإن خيرها فسكت أو فوضت الأمر إليه تخير كما هو ظاهر فإن أقام السبع بغيرها تخيرها أو أختارت دون السبع لم يقض إلا الزائد على الثلاث لأنها لم تقطع في حق غيرها وهي البكر ولو زاد البكر على السبع قضى الزائد فقط مطلقاً ويوجبها بأنهم أطلعهم بوجه جائز فكان يحض تعد (ومن سافرت وحدها بغيراته) ولولحاحته (ناثرة) فلا تسلمها إنهم لو سافروا بها السيد وقديات عند الحرة ليلتين قضاها لهما إذا رجعت على ما نقله وأقره لكن الزاين الرفعة في رده وكذا لو ارتحل نخلت لغيره البلد وارتحل أهلها وانقضت على قدر الضرورة فكما لو خرجت من البيت لأشرفه على الاندحام (وباذنه لغرضه يقضى لها) لأنه المانع لنفسه منها (ولغرضها) كتح وكذا لغرضها ما على الأوجه فاسألنا عن (لا يقضى لها) (في الجديد) لأنها المفقودة لحته واذنه انما يرفع الإنعاق وخرج بوجدها ما لو سافرت معه باذنه أو بلاذن ولا يهيى ولولغرضها ما أنها استحقته (ومن سافرت لثقله حرم) عليه (أن يستحب بعضها) فقط ولو بقرعة كالأيجوز للمقيم ان يخص بعضها بقرعة فيبقى للثقلات ولن أرسلهن مع وكيله لم لا يجوز له استصحاب بعضهن وإرسال بعضهن مع وكيله البقرعة ويجرم عليه أيضاً ترك الكل كما في السبط عن الأصحاب لا تقطاع الجماعة من الوفاق كالأبناء وظاهر أن محله حيث لم يرضى (وفي سائر الأسفار) لا لثقله (الطويلة وكذا التصيرة في الأصعب يستحب) غير الغريب لأنها كسباني (بعضهن) واحدة أو أكثر (بقرعة) وإن كانت غير ساجدة النوبة للأبلاغ متفق عليه فإن استحب واحدة بلا قرعة أتم وقضى للباقيات من نوبتها إذا عادت وإن لم يبت عندها إلا أن يرضى فلازم ولا قضاء ولهن الرجوع قبل سفرها قال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر وهو بعيد جداً ثم رأيت الزركشي لما نقل عن الماوردي والروائي وغيرهما أن الرضا يكفي عن القرعة قال قال الماوردي فلورجعهن كهن إذا لم يشرع في الخروج فإن شرع وسار حتى جازله القصر لم يكن لهن ذلك واستقر حكم الرضا في سفرها وهو صريح في رد ما ذكره أولاً وفي موافقة ما ذكره قال البلقيني ولو خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل إذا رجع وفاها إياها وبشرط في السفر هنا كونه مرخصاً النص الشافعي أن هذا من رخصه في نحو سفر معصية متى سافر ببعضهن

(قوله) بذلك المعنى إلى قول المصنف
ومن سافرت في النهاية الآفوله وهو
مسكروه وقوله وما تنسّر
(قوله) وإرسال بعضهن الخ قال
في النهاية المراد بالوكيل هنا
المحرمان كان أجنبياً منع السفر
معه والأوجه الاستفاء بالنسوة
الثلاث انتهى وعليه لو سافرت بذلك
ولغرضها أيضاً قضى لها فلست أمل
سم وهذا مبني على ما في النهاية
والغنى من أنه يقضى لها إذا سافرت
ولغرضها (قوله) ولو بقرعة إلى قوله
وإن كان فاسماً في النهاية الآفوله
ثم رأيت إلى قوله قال البلقيني
(قوله) لا بقرعة ينبغي أو رضاهن
بالسفر مع الوكيل (قوله) قبل
بلوغ مسافة التصرف يراد بها
أولها فلا ينافي الآتي عنه بخشي
فلتأمل والأولى أن يقال مراده
بمسافة القصر المسافة التي إذا وصل
الها جازله التصرف المعنى الشهور
فيطبق في العبارة الثانية والله أعلم

انتم مطلقا وقضى بالباقيات ولبزم من عينها القرعة له الاجابة ولو محجورة وفي بحر غلبت فيه السلامة على ما يأتي انشاء النفقات وان كان فاسقا قليل الغيرة على ما اقتضاهم لعلهم لكن فيه ما فيه * تنبيه * لا يقرع هنا الابن الصالحات للسفر بخلاف مسخى القود يدخل فيها العاجز على ما يأتي لانه يمكنه الاستئانة (ولا يقضى) للقيامات (مدة) ذهاب (سفره) لانه لم ينقل ولأن المسافر قد قلدها من المشقة ما يزيد على تردها بحيث (فان وصل المقصد) بكسر الصاد وأغمره (وصار مقفيا) بنية اقامة أربعة أيام صحاح (ففى مدة الإقامة) ان لم يعتزلها فيها الامتناع الترخيص حينئذ فان أقام بلائحة قضى الرائد على مدة اقامة المسافر من كماله المتى أيضا فقيما اذا كان يتوقع الحاجة لا يقضى الامار ادعى ثمانية عشر يوما والحاصل ان كل زمن حل له الترخيص فيه لا يقضيه الا فصوله ولو كتب للباقيات يستخضر هن عند تصدده اقامة يبلد قضى من حين التصديانة (لا الرجوع في الامم) لانه من بقية سفره المأذون له فيه فلا نظر لخلل اقامة قاطعة للسفر وقضته انه لعين ما ذكره في الرجوع وهو احدى احتمالين للشحن لم أر من يرجع بهما شيئا ولو اقام بمقصد مدة ثم انشأ سفره امامه فان كان نوى ذلك أولا فلا قضاء والا كان سفره بعد انقطاع ترخيصه قضى والا فلا كما بينته في شرح الارشاد وفيه ما يؤيد ما رجعت عنه انفا (ومن وهبت حقها) من القسم لغرضها (لم يلزم الزوج الرضا) لان الاستمتاع حقه فبعت عندها في ليلتها (فان رضى) بالهبة (ووهبت لهنة) منهن (بات عندها) وان لم ترض هي بذلك (للبههما) للاتباع لما وهبت سودنوتها لعائشة رضى الله عنهم واراد الشيطان والاولى ما كان كتابته فترقتين لم يفسد من تأخر حرق من بينهما ومن ثم لو شئت لسله الواهبة واراد تأخيرها جازله وكذلك تأخرت فأخبروه بالمحبوب لها رضاها كما فهمه التعليل أيضا (وقيل) في المنصفتين (والههما) انشاء (أو) وهبت (لهن) أو أسقطت حقها (سوى) بين الباقيات وجوب الانشاء صارت كاللعمدة (أو) وهبت (لهن) التخصيص) بواحدة منهن لأن الحق صار له فيضع حيث شاء مراعيًا ما مر في الموالاة (وقيل يسوى) فيجعل الواهبة كاللعمدة هنا أيضا لأن التخصيص يورث الانعاش وعلم مما تقر ان هذه الهبة ليست على قواعد الهبات ومن ثم لم يشترط رضا الوهاب لها وازا للواهبة الرجوع متى شامت فيخرج حلها اذا رجعت انشاء ليلتها والا قضى من حين الرجوع ولو أخذت على حقها عوضا لم يهرده لانه ليس عنها ولا منفعة فليقبل بما لاسكن بقضى لها لانها لم تسقط حقها بما عاها ومران ما فات قبل علم الزوج برجوعها لا يقضى وواضح انه لا تصح هبة رجعية قبل رجعتها واستندت السبكي بما هنا ومن خلغ الاجنح جواز التزول عن الوظائف بعوض ودونه والذي استقر رأيه عليه حل بذل العوض مطلقا وأخذته ان كان النازل اهلها وهو حينئذ لا ساقط حق النازل فهو محجور داقتده ما فارق منع بيع حق التعمير وشبهه كما هنا لتعلق حق التزول لها وأبشرط حصولها بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تنقصه المصلحة الشرعية ولو غير المتزول له ولا رجوع على النازل حينئذ كما مر وفيما اذا نزل مجانا لم يقصد اسقاط حقه الا للتزول له فقط له الرجوع قبل ان تشرركه لم يقبض وحينئذ لا يجوز لناطو تشرير غير النازل حيث لا يجوز له عزله * (فصل) في بعض أحكام الشوز وسوابقه بعد اقبال (وعظها) بدايا حذر عا عاب الدنيا بالقرى بسقوط الممن والقسم طلاقة واعراض بعد اقبال (وعظها) بدايا حذر عا عاب الدنيا بالقرى بسقوط الممن والقسم والآخره بالانزال تعالى والا في تخافون تشوزهن فمظوهن وبني ان يذكرها خبر المحجيين

(قوله) الابن الصالحات كأنه لاخراج المرنى (قوله) لانه من بقية الى قوله كما بينته في النهاية (قوله) من القسم الى قوله (قوله) من النازل في النهاية ولا رجوع على النازل في الخ شامل (قوله) ومفارق منع الخ شامل ما وجه الفارق المأخوذ من كلامه ثم يمكن ان يفرق بتأكد حق الوظيفة بالنسبة لحق التعمير وهذا لوتولها آخرج أهلية صاحبها لم يصح بخلاف التعمير المارقي احبا الموات عليه الاخر وانتم * (فصل في مهر) * هو خال من الحواشي

إذا ماتت المرأة هاجرة فراش زوجها العنتها الملائكة حتى تصبح (بلا جبر) ولا ضرب لاحتمال
 ان لا يكون نشوزا فلعلمها تعذرا وتوب وحسن ان يستعملها بشئ والمراد في جبر يعوتها حقها من نحو
 قسم لحرمته حينئذ بخلاف جبرها في النصح فانه يجوز لانه حقها كجبر (فان تحقق نشوز) كتحقق
 وخروج غير مدبر (ولم يتكرر وعظ وجبر) نذبا (في المنجيع) بفتح الجيم ويجوز كسرهما
 أى الوطء أو الفرائش لظاهر الآية لا في الكلام لحرمته لكل أحد فيما زاد على ثلاثة أيام الا ان قصد به
 رد هاجرة المعصية واصلاح دينها لاحظ نفسه ولا الامرين فيما يظهر لحواجز الجبر بل يذهب اعذر شرعى
 ككون المحجور نحو فاسق أو متدع وكصلاح دينه أو دين الهاجر ومن ثم جبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الثلاثة الذين خلفوا ونهى الصحابة عن كلامهم وتعمل على ذلك أيضا ما جاء من مهاجرة السلف
 (ولا يضرب في الاظهر) لعدم تأكيد الحناية بالتكرار (قلت الاظهر يضرب) انشاء شرط ان
 يعلم افادة الضرب قبل وان لا تظهر عداوته لها ولا تعين رفعها للقاضي وهو ممتنع مدرج في الانقلا
 (والله اعلم) كما هو ظاهر القرآن ولم نأخذ به في المرة الاولى لوضوح الفرق بين الحالتين ونازع فيه
 جميع متأخرون واختاروا الاول (فان تكرار ضرب) ان علم ذلك أيضا مع الوطء والجبر والاولى
 العفو ولا يجوز ضرب مدم أو مبرح وهو كما هو ظاهر ما يعظم ألمه بان يحشى منه مبعث تيمم وان لم تنجر الابه
 فبحرم المبرح وغيره كباقي و يؤيد تفسيرى للمبرح بما ذكره الروايات عن الاحساب يضرب بها عند
 ما خوف أو يده لا يوسط ولا يعصا انتهى لكن قد يناسبه ما يأتي في سوط الحدود والاعاز بالان
 يفرق بأنهما كان الحق هنا لنفسه والاولى العفو تخفف فيه ما لم يخفف في غيره ولا على وجه أو مهلك
 ولا لغو تخفيفه لا طبيعة وقد يستغنى عنه بالمبرح لان يبلغ ضرب حرة أربعين وغيرها عشرين ان شاء اعلم
 ان لا يبدف جبر لا يعقوبه بلا فائدة وانما ضرب المدد والتعزير مطلقا ولو لم يعم المصلحة ثم لم يجب
 الرفع هنا للسك لان مقتضى ولان المصدرها للطاعة كإفادته قوله تعالى فان أطعتم فلا تبغوا عليهن
 سيديا ولو ادعى ان سبب الضرب للنشوز وأنكرت صدق كما يتبعه في المطلب لان الشرع جعله وليا
 فيه وبجما انه انما يصدق بينه والفرق بينهما وبين الولي واضح وان محله فين لم تعلم جرائته واستهتاره
 والالم يصدق * تنبيه * قوله فان تكرار تصريح بجبرهم وقوله أولا ولم يتكرر بعدد كراميه من الرافع
 ومقابله بما قبل لوقته على الزيادة وقد الضرب فيها بعدم التكرار كان أقدم منوع بل الانقضاء فعله
 لان التصريح بالمقوم انما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق فتأمل (فلو منعها حقا كقسم ونفقة
 ألزمه القاضي نفيه) اذا ملته فان لم يتأهل للجبر عليه الزم وليه بذلك وله الشروط السابقة في ضربها
 للنشوز كما هو ظاهر تأديها لحقه كشمه لشدة الرفع للسك (فان اساء خلقه واذاها) بخوضه
 (بلا سبب نهاء) من غير تعزير والقياس جواز اذا ملته لكن اجاب السبكي ومن تبعه بان اساءة
 الخلق بين الزوجين قلب والتعزير عليها يورث وحشة فاقصر على نهيه رجا ان يلتزم الحال بينهما ويؤيده
 الوطء في الدرر أو مرة (فان عاد) اليه (عززه) بطلها بما يراه (فان قال كل) من الزوجين
 (ان صاحبه متعد) عليه (تعرف) وجوبا فيما يظهر ان لم يظن فراقه لها ولم ينفق ما ملته بينهما
 من الشر الا بالاعتزاف (القاضي الحال) بينهما (شقة) أى ولو عدل روابه فيما يظهر ثم رأيت
 ما يأتي عن الزركشى وهو ظاهر فيه (بغيرهما) بفتح واو وضمة ثالثة بمساووته لهما فان لم يكن لهما
 جار شقة أسكنهما بحسب ثقة وامره تعزف حالهما وانما سبب اليه لعدم إقامة البينة على ذلك وكلام
 المصنف صكرا رافعي صريح في اعتبار العدلون العدد ويهصر في التهذيب وقال الزركشى ان ظاهر
 اعتبار من تسكن النفس لخبره لانه من باب الخبر لا الشهادة وايدى غيره بأنهم لم يشترطوا صيغة شهادة

ولا تخوضه وخصم (ومنع الظالم) من طلبة بيته له أول مرة بغير تعزير وثانيا بالتعزير وروى تعزيرها
مطلقا وكان الفرق ان له شبهة من حيث ان الشارع جعله وليا عليها في التأديب لم يحيط له بخلافها
فان لم يتعزير حال بينهما الى ان يرجع بل يظهر انه لو علم من جراءه وتهوره انه لو احتل بها أفرط في اضرارها
حال وجوب بآئنه وبينها الشدة لان الاسكان بحسب الثقة لا يشهد حينئذ ثم رأيت الامام قال ان ظن
تعديه لم يجعل وان تعتقه أو ثبت عنده وخاف ان يضر بها شر بامر حال بينهما فلا يبلغ منها مالا
يستدرك قال غيره فمن لم يذكر الحيلولة أراد الاول ومن ذكرها كالفزالي والحاوي الصغير
والمصنف في تنقيح أراد الثاني وهو مصرح في هذا كونه وشيخنا قال والظاهر ان الحيلولة بعد التعزير
والاسكان انتهى وانما يتبعه ان لم يعلم من الاسكان تولد ما مر (فان اشتد الشقاق) أي الخلاف
(بعث القاضي) وجوب المنازعة فيه مردودة بان هذا من باب رفع الظلمات وهومن الفروض
العامّة والمتأكدة على القاضي (حكى) ويسن كونه (من أهله وحكى) ويسن كونه (من
أهله) لا لآية فلا يكتفى حكم واحد بل لابد من حكمين نظرا في أمرهما بعد اختلاف حكم كل به
ومعرفة ما عنده (وهما وكيلان هما) لانهما رشيدين فلا يولى علمهما في حقهما اذ البضحقه
والمال حقهما (وفي قول) حاكمان (موليان من الحاكم) لتسليمهما في الآفة حكمين وقد يولى على
الرشيدين كالفلس ويحيا بان التولية على مال الفلس اذا تولى ما ليس كذلك (فعلى الاول يشترط
رضاهما) بيعتهما (فيؤكد) هو (حكمه بطلاق وقبول عوض خلع وقول) هي
(حكمه بايدل عوض وقبول طلاق به) ثم يعلن الاصلح من صلح أو يفرق بان اختلصت أيهما بعث
القاضي التين ليقتاع على شيء ولتعاق وكالتما بظن التسامح في اشتراط فيما عاها امنه من حرية وعدالة
واهداهما للقصد ويسن ذكر كورتم ما فان عجزا عن توقيفه ما أدب القاضي الظالم واستوفى حق المظلوم
ولا يجوز لو كين في طلاق ان يتخلل لان وكيله وان افاد ما لا دوت عليه الرجعة ولو لو كين في خلع
ان يطبق ما يحانا

(كتاب الخلع)*
* (قوله) واذا فعل الخلع الى قوله
ثم رأيت في النهاية (قوله) زوجه
وفي النهاية رفع التحليل بالام
(قوله) وان جرى في النور الخ ليس
: أسهل رحمه الله تعالى

(كتاب الخلع)*

بالضم من الخلع بالفتح وهو التزاع لان كلا أساس للآخر كما في الآية وأصله قبيل الابعاج قوله تعالى
فلا جناح عليهما فيما افتدت به فان طين لكم لا توبة وخبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لتسألت
ابن قيس وقد سألته زوجته ان يطلقها على حديثها التي أسدتها ايها خذ الحديثة وطلقها فاطلبة
وهو اول خلع في الاسلام وأصله مكر وهو قد يشك بالطلاق ويُرِيدُ هذا بئد به من حلف بالثلاث على
شيء لا بد له من فعله وفيه نظار لصحة القسائلين يعود الصفة فالوجه انه مباح لذلك لا مندوب على
ان في الخصاص به تفصيلا يأتي في الطلاق فتنتظرن له واذا فعل الخلع في هذه الصورة فلهشده عليه فانه اذا
اعادها لا يقبل قول فيه وان صدقته على ما حزم به بعضهم ويؤيده من ان اتفاقها على فسد العقد بعد
الثلاث لا يندفعه التحليل فان قلت فلم قبلت البيعة هنا كما هو مقتضى أمره بالاشهاد لا ثم قلت يمكن
توجيه ما لانها لا ترفع العقد الموجب الوقوع بخلافها ثم فكنت التهمة فيها أقوى ثم رأيت شيخنا
أفتي بعدم قبول بيعة وهو التماس ولا نظار لتفاوت التهمة ولو منعها تخون ثقة الخلع منه بحال ففعلت
بطل الخلع ووقع رجعا كما تنهه جميع متقدمون عن الشيخ أي حامدا ولا يبعد ذلك وق بائنا وعليه يعمل
ماتلا عنه انه يصح وبأنه ينفذ في الحالفين وان تحقق زناها وصكك الفرق انه لما اقرن المتع قصد
الخلع وكان بهر تغليص مشل ذلك منه بالحاكم اشتمته وتكرر منزل منزلة الاكراه بالنسبة لا التزام
المال بخلاف ما اذ لم يصد ذلك فانه ينبج فيه القاضي وغيره غالباً فلم يحدوه بالا كراه ذلك هذا غاية

ماوجه بذلك وقضية قوله -م انه لا يؤثر انهما البطل الاخذ بالطلاق حصته ووقوعه بانثا في الحائض
كما اتضاه من انقضاء عن الشيخ وانه اكرامه فانه ما بعد لان شرطه ان لا يمكن التخاص منه بالحائض
وهنا يمكن ذلك على ما تقر (هو فقرة بعوض) مقصود كونه وقودها عليه راجع لزواج أو سيده
ولو كان العوض تقديرا كان خالعا على ما في كذا عالين بأنه لا شيء فيه فانه يجب مهر المثل وكذا على
البراءة من صدقتها أو بغيره ولا شيء لها عليه ويؤخذ من اكتفاء اسم في العوض بالتقدير حصته ما في
البلقيني ومن بعدهم قال زوجه قبل الدخول ان ابرأ من مهر ك فأن طالق فإبراء فانه يصح
الابراء ويقع الطلاق لانها مالكة لكل المهر حال الابراء واذا صرح لم يرتفع وقال آخر ون لا طلاق لأن
من لازمه رجوع النصف اليه فلم يبرأ من الجميع فلم يوجد العاقبة من الابراء من كاه ولان العلق نصبة
يقع مقارنتها كذا كروه في تعاليق الطلاق وابنه بعضهم بأنه يصح خلعها المجزئ له لكنه يرجع عليها
بنصف مهر المثل لفساد نصف عوضه بروجعه للزوج ويجب بجمع الملازمة امرأه بالو ابرأه
ثم طلقها الميرجع عليها شيء وبأن معنى قوله -م في تعاليق الطلاق الشرط علة وصبغة الطلاق معلولها
فتشاركان في الوجود كالعلة الحقيقية مع معلولها انه اذا وجد الشرط قاربه المشرط فانه اذا وجد
البراءة قاربه الطلاق يقتضي افطه والتشطير انما يوجد عقب الطلاق لانه حكم ربه الشارع عليه
وعليه يرق مهر حتى يشطر على ان جماعا على تقدمها بالزمان على معلولها واختاره السبكي وغيره على
الاول بينهما تقدم تأخر من حيث الرتبة ويقر بين ما هنا والخلع المجزئ بأن البراءة وجدت في ضمنه
وفي مستثنات وجدت متقدمة على وقت التشطير فلم يرجع منه شيء له لا تفرقة بلا عوض أو بعوض غير
مقصود كدم أو بمقصود راجع لغير من مر كان على طلاقا على ابرأها زيد اعمالها عليه فانه لا يكون
خالعا بل رجعيا وزعم ان وقوعه في الدم رجعيا بجمع كونه بعوض فلا يحتاج مقصود بزدان العوض
في هذا الباب بشل المقصود وغيره فوجب التقيد بالصدود وكون وقوعه رجعيا مانعا لكونه
مقصودا لا لكونه عوضا ولو خالعا على ابرأه واربأه فإبراءه مائة حصته فهل يقع بانثا نظر الرجوع
بعضه للزوج أو رجعيا نظر الرجوع البعض الآخر لا حتى كل محتمل والاول أقرب لان رجوعه لغير
الزوج يحتمل انه مانع للبيئونة أو غير مقض لها على الثاني البيئونة واجهته وكذا على الاول اذ كونه
مانعا لها انما يحتمل ان انقرد لان انضم اليه مقض لها (بلفظ طلاق) أي بالفظ محصل له صريح أو كناية
ومن ذلك لفظ المفاداة الآتي والصكون لفظ الخلع الاصل في الباب عطفه على ما قبله من باب بطف
الاخص على الاعم فقال (أو خلع) فالمراد بالخلع في الترجمة معناه كما افاده حذله بمعامر واركائه
زوج وملتزم بوضع وعوض وصبغة (شرطه) أي الذي لا بد منه لاحتجته فلا شيء في كونه ركا (زوج)
أي صدوره من زوج وشرط الزوج ان يكون بحيث (يصح طلاقه) لانه طلاق فلا يصح من يصح
طلاقه من يأتي به (فلو خالعه بعد أو محجور عليه بغيره) زوجته معها أو مع غيرها (صح)
ولو باق شيء وبلاذن لأن لكل منهما ان يطلق بمجانبة عوض أولى (ووجب) على المختلعة (دفع)
العوض) العن والدين (الى مولاه) أي العبد لانه ملكه فها ككسبه نعم المأذون له يسلم له
وكذا المكاتب لاستقلاله وكذا بعض خالعه في نية نساء على دخول المكسب النادر في الهايا فان لم
تكن مهاباة فتنخص حرته (وليها) أي السفية كسائر أمواله فان دفعه فان كان بغير اذنه في
العن بأخذها الولي ان علم فان قصر حتى تلفت ضمنها على احد وجهين رجع وبوجه بأن الخلع ما وقع بها
دخلت في ملك السفية فها نظير ما تقر في السيد في ثبوت كراهته هذه حمله تقصير أي تقصير ضمنها
فان لم يعلم بها وتلفت في يد السفية رجع على المختلعة بمهر المثل لا البذل أي لانه ضمانه ضمان عقد

(قوله) حصته ووقوعه بانثا في الحائض
قد يقال وقعه تعقب ما سبق والمثل
الى الالحاق (قوله) مقصود كونه
الى قوله وزعم ان وقوعه في الدم
في النهاية (قوله) أي بالفظ محصل
الى قوله وان كان بانه مع في النهاية
الاوله ويوجه بان الخلع الى قوله فاعلم

لا يرد في الدين يرجع الولي على المختلع بالمسمى لقائه في ذمته لعدم القبض الصحيح ويسترد المختلع من
السفينة ماسلمه فان تلف في يده لم يطأ له ما طأها كالمهر في الجور وكذا في العبد لكن له مطالته اذا عتق
نعم لو قيد احدهما بالطلاق بالذفع أي أو نحو اعطاء أو قبض أو قابض كاهو طاهر اليه جازها ان تدفع
اليه ولا ضمان عليها لانها مضطرة للذفع اليه ليقع الطلاق على أنه عند الذفع ليس ملكه حتى تكون
مقصرة بتسليمه وانما هو ملكها ثم ملكه بعد وان كان بذنه مع في القرن في العين والدين وفي السفينة
في العين وحيدتمني لم يسأروا الى أخذها منه فتلقت في يده ضمنها لانه المقصر بالاذن له في قبضها
واما الدين في الاعتداد قبضه له وجهان عن الداركي ورجح الحناطى الاعتداده كذا قاله الشيخان
وطاهره انما المختلع في عيار رجحه من الاعتداده وهو ما اقتضاه النص بل طأه عبارة البحر وغيره
ان الداركي رجحه انما صاحب قال كمالو امرها بالذفع الى أجنبي أي رشيد وهو طاهر المذهب وعليه
فالحال المختلع ان لا يجوز لزوجه ترك قبضه في قبض العوض محله حيث لم يأن له وفيه في القبض
والاجاز لانه اذا دفع قبضه من نفسه بالاذن فدين غيره كذلك يجتمع ان ما في الذمة لا يرأى منه الا قبض
صحيح وقد جعلوه هنا صحيحا بآذان وليه فليصع بآذنه أضعاف الغير ويؤيد ذلك القاعدة السابقة
في الوكيل ان الأصل فيه ان ما صحت مباشرته له بنفسه مع تركه من الغير وهذا يعلم ان تعدي جمع
متأخر منهن السبكي حجة بضمه عما اذا كان العوض معناه وأعلن الطلاق بخود دفعه اليه بعد من
كلهم وان هذا التقيد انما يحتاج اليه فيما اذا لم يأن له الولي كالمهر رأى على الوجه الثاني وهو انه
لا يعتد قبضه ولو مع اذن الولي له فيه وحزمه الداركي فلا يرأى تسليم العوض اليه مطلقا اذا اذن
الولي فأخذ منه فغير أجنبي على القول المعتد وجهه الأذرى بان المال وان كان باقيا على ملكها
لفساد القبض فهي بدفعه اليه اذنت في قبضه عما عليها فاذا قبضه الولي من السفينة اعتد به ونظر
ان هذه المبادرة لا تلزم الولي لانه لا امر على السفينة ببقائه في يده لانها ان أخذته فوضع أو أخرته حتى
تلف في يد السفينة أو ألتفه فهي المقصرة ف يرجع وليه عليها بعوضه ووقع اشرار هنا مخرج المتبعضه
مرتبعا في وجوب الذفع للسفينة بآذان الولي وهو بعد حتى على الوجه الأول لان فيه ربطة بقاءه في ذمة
المختلع على الوجه الثاني فكان الوجه جواز ذلك لا وجوبه ثم رأيت شحنا ان تصير ايضا ترجيح الأول
(وشرط قابله) أو ملقته من زوجة أو أجنبي ليصع خلعها من أصله التكليف والاختيار بالمسمى وسيأتي
ان الوكيل السفينة اذا اضاف المال اليها يقع بالمسمى وقد زعم على عبارته (الطلاق تصرف في المال)
بان يكون غير محصور عليه لصفه أو ورق لأن الاختلاع التزام للمال فهو المقصود منه (فان اختلفت امة)
ولو مكاتبه على تناقض فيها والكلام في رشيد والافلاك السفينة الحرة فبما في قول شحنا ولو سفينة
أخذ من قول الماوردي لم يفرقوا بين رشدها وسفينةا وهو مقتضى كلام الامم تعين حله على السفينة
المهولة أو على حصة البعين أو الكسب في صورتها لا يتبين اثبات السفينة لما يلزم ذمها في الصور الثلاثة
فلا بد من عدم الحجر كاهو واضح (بلا اذن سيد) لها رشيد (بدن أو عين ماله) أو مال غيره أو عين
اختصاص كذلك (بانت) لو قوعه بعوض نعم ان قيد بمثلها لم يأن له ان يطلق (وللزوج في ذمتها مهر
مثل) ينهبها بعد العتق واليسار (في صورة العين) لانه المراد حينئذ ولو خالعه بمال وشرطه لو ق
العتق فدرج رجح مهر المثل بعد العتق ونقص منه السبكي لانه شرط ووافق مقتضى العقد فكيف
يفسده وقد يجاب بأنه ليس مقتضا اختيارا وانما يجعل عليه للضرورة (وفي قول شحنا) ان تقوم
والاختلاف (و) له (في صورة الدين المسمى) كما يصع التزام الرقيق بطريق الضمان وبيع
بعد العتق واليسار (وفي قول مهر مثل) ويفسد المسمى ورجحه أصله وجري عليه

(قوله) جاز لها المثل لو قال للمختلع
اكن اولى بشيخ الاجنبى (قوله)
وان كان باذنه صح الى المناظرة
من بعض النسخ وراجعت نسخة
تليها الشارح شحنا الزيادة بنسخة
الله عز وجل ان لا يكون فيها
بعد ان لم تكن فيها وفتح عليها
(قوله) ف يرجع وليه عليها بعوضه
حاصل ما تقر ان العوض ان
يكون عا أو ناطا كان عا وان
الولي في الذفع له أو لم يأن
تسكن من أخذها فلم يفعل حتى
تلفت برى المختلع في الحال وان لم
يأن الولي ولم يتمكن من أخذها
منه لم يرأى المختلع بل يرجع الولي
عليه مهر المثل وان كان ديناً وان
الولي في دفعه له أو لم يأن ولكنه
يأخذ من برى المختلع في الحال
فان لم يأن ولم يأخذ منه حتى تلف
رجع الولي على المختلع بالمسمى
واقعه أعلم (قول المتن) بشرط قابله
لوعبر بالبادل أو بالتزام المثل
المتبين وسلم من اراد الوكيل
ان لا في كلام الشارح اراده
عليه (قوله) أو ملقته الى قوله فان
قلت قياس اختلافها في النهاية
الا قوله وقول شحنا الى المتن

(قوله) او هم اعطى كل امرئ ذمته بالنسبة الى المصنف السبيل الواجب بده اخذنا من تركنا فمالو زادت على مادونه أو بديته من مهر التل محمل تأمل ولم يبين حكمه ما لو اختلفت يدن هل يطالب بجميعه ويؤخذ بما علكه او بمقدار حريتها حتى حصصه الرق الى العتق محمل تأمل ايضا (قوله) بان لم يدكر الى قوله (٢٠٩) فان قلت هو لا يؤثر في النهاية (قوله) فينبغي جواز أعني صرف المال الى العتق بل ينبغي

أن يكون محله اذ غلب على خطئه عدم الرجعة لكونه عاميا فيحصل أنها بانته منه ما لو كان عاقلًا بالحق وعلم من حاله أنه مع أخذ المال والخلع المذكور من راجعها فينبغي أن يمتنع وان استبته أمر الزوج فجعل ترددوا على الاحوط عدم جواز الرجعة لان الأصل فيه الخطر فلا يجوز العود عنه الا عند تحقق المبيع وان كان الغالب ما أقامه الشارع فلتأمل (قوله) أخذنا من أنه يجب الخ يؤخذ من التظهير أن المراد الوجوب على أصل ما جاز بعده متاعه وجب (قوله) هو لا يؤثر بنبوة أى بل يكون رجعا قد تنفع الرجعة بعده فلا تحصل الاعلى المال منه وما تقرر على أن هذا السؤال والجواب ليسا في نسخة الفاضل المحشى والاول يستدرك بشوله لكن بجعه (قوله) والابنت ولأما قال الزركشي والأذرى كذا أطلقوه وينبغي تيسره بما ادخله الزوج السنة والافينى أنه لا يقع الطلاق لأنه لم يطلق الاى مقابلة ما لا يخلف ما اذا علم أنه لم يطعم في شيء أسنى لك أن تقول الوجه ان يقال ان كان عالما بسببها وبعدم صحة اعطائها فعين الاحتمال الثاني لقطع بعدم ارادة حقيقة الاعطاء وان كان جاهله فعين الاحتمال الاول لان الظاهر ارادة الحقيقة ثم ينبغي ان محل هذا التدبير بل اذا أطلق وان لم يراد منه على التعيين اما اذا أراد احدهما على التعيين فينبغي ان لا يقع قطعا عند ارادة الثاني

كثيرون لانها ليست أهلا للاتزام (وان أدن) السيد لها في الاختلاع (وهي عنه) من ماله (أو شتر دنيا) في ذمتها كانت درهم (فامثلت تعلق) الزوج (بالعين) في الاولى عملا باذنه نعم ان أدن لها العتق بغيرها حتى تحت حراً ومكاتب لم يصح لان الملك متارن الطلاق فيمنعه ثم لم لو علق طلاق زوجته المملوكه بنبوة لم يطلق الا اذا علم ان مت فانت حرة (وبكسها) الحادث بعد الخلع ومال تجارتها الذي لم يتعلق به دين (في الدين) في الثانية عملا باذنه أيضا فان لم تكن مكتوبة ولا مآذ وتنفق ذمتها تتبع به بعد عتقها وبسارها وخرجت بامثلت مالو زادت على المأذون فيه فانها تتبع بالزائد في الدين وبذلك العين بعد العتق فان قلت قاسم اختلاعهما عين بلا أدن ان الواجب هنا في العين الزائدة حديثهما من مهر التل لوزور على فقتها وبقية العين المأذون لها فيها قلت الشايش ظاهر الان يوجبه الملاحقه من هنا وجوب الزائد بموقع تابع المأذون فلم يتعسف فساد فوجب بده (وان أطلق الاذن) بان لم يدكر بعد ما ولو اعتنا (انقضى مهر مثل) أى مثلها (من كسها) المذكور وما بعدها من مال التجارة كالأطعمة لغيره في النكاح فان زادت عليه فكم كمر أماسية فان اختلفت بملكها فنقضه أو ملك السيد فكم في الأمة أو هم اعطى كل حكمه المذكور (وان خالف سببه) أى يجمعوا عليها سببه بالف (أو قال فلتسقط على ألف) أو على هذا (فقبلت) أو تألف ان شئت فسمت فوراً أو قالت له طلقنى تألف فطقتاها (فلتسقط رجعيًا) ولغذا كالمال وان أدن لها الولى فيه لعدم أهليتها بالاتزام وليس لولى في صرف ما فيها في هذا ونحوه وان تعينت المصلحة فيه على ما اقتضاه الملاحقه وتعين حله على ما اذا لم يتخس على ما لها من الزوج ولم يمكن دفعه الا بالخلع فينبغي جواز أعني صرف المال في الخلع أخذنا من أنه يجب على الوسى دفع جاز عن مال موله اذ لم يدفع الا في شأن ذلك هو لا يؤثر بنبوة لان الزوج لا يملكه قلت الغالب في الواقع رجعيًا أنه يؤل الى البينة فكان جواز ذلك محصلا ولو ظننا للسلبها من أخذنا لها أكثر من ذلك والكلام فيها بعد الدخول والابنت ولا مال كسبه عليه المصنف وهو واضح وفيما اذ لم يعلق الطلاق بخوارها من صداقتها والابن يخلفا للسبكي وان أبرأه لا يبرأ وفيما اذ علم أنه لا يصح التزامها المال والابن يقع على ما شئت الامام وان تبعه جمع لكن المنقول المعتقد أنه لا فرق لتعصيرهم من ثم أفتى بعضهم بأنه لو حكم بالاول حاكم تنص حكمه أخذنا من قول السبكي ليس للعالم الحصة بالشاذ في مذهبه وان تأهل لترجعه وليست المراهقة كالسببية في ذلك على المعتقد لا يقع عليها مطلقا لان السببية متأهلا للاتزام بالرجعة لا كذلك العيبة (فان لم تقبل لم تطلق) لان العيبة تنقض القبول نعم انقضى بالخلع الطلاق ولم يضر الناس قبوله وان رجعيًا كما يعلم مما تى ولو علقوا باعطاء السببية فاعطى لم يقع على الارح عند البليغين من احتيال لانه لا تنقض الخليل ويوجد فرق بينهما في ما تى في الامانة تلك ليزها مهرائش فهى أهل لاتزامه بخلاف السببية وورج شيئا واحتمال الثاني هو انسلخ الاعطاء عن معناه الفى قال القليل الى معنى انقباض فطلق رجعيًا وعالها تيزر اعطائها مائة قبلها انتهى وفيه نظر وان قال انه يقتضى كلام الشايش لان الأصل في الاعطاء أنه يقتضى الملك وانما سر جنا عنه في الأمة لما تقرر ان لها انما مقابلة لاتزامه بتبديل العطي ولا كذلك السببية فاجرنا على القاعدة لان اعطاءها لا يقتضى ملكا ولا بداله وشرقيين قبولها واعطائها بان اعتبار قبولها ليس بوجوده تعليق بمحض يقتضى الملك بل لما فيه مشايه تعليق على ما لا يقتضى الملك بخلاف اعطائها فان التعليق بمحض ومثل على الملك ولم يوجد فله دفع تيزر بملته منته ولس من التعليق منه قولها بذات لك أو بذلت من غير لك سادى على طلاقى فقال أنت طالق فيخرج رجعيًا لان التعليق انما تنقضه كلامه لا كلامه وحيدنا لا يبرأ وان كانت

٥٨ ش ت وان يقع قطعا عند ارادة الانقباض رجعيًا (قوله) وان تأهل لترجعه صادق بما اذا علم موله ذلك ورثه وهو محل تأمل والحال ان الحكم في حد ذاته لا ينقض اعدم مخالفته النص والشايش الجلى (قوله) وليس من التعليق الى قوله وكذا ان تنقض في النهاية

رشدة لان هذا البذل لقوله لا يستعمل الا في الاعيان و يفرض صحة في البدن هو متضمن لتعليق
 الابرار وتعليقه بطله ثم رأيت غير واحد اقوا بما ذكرته مع تعرض بعضهم لكون ابن عجل والحضري
 قالوا بوجه بائنا بهر المثل لئلا يفتنهم عنها وبعضهم وهو الكمال الرادشراح
 الارشاد لا يلقا في رده هذه المسألة فقال في حاكم حكيم البيهقي بقض حكمه أي لانه لا وجه له اذ لا وج
 لم يربط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه انما طلق لظنه سقوط الصداق عنه بذلك لتقديره بعدم التعليق به
 ومن ثم قال بعد البذل أنت طالق على ذلك قبلت وقع بائنا بهر المثل لانه لم يعلق بالبراءة حتى يقتضى
 فسادها عدم الوقوع بل بالبذل وهو لا يصح فوجب مهر المثل وان تحمل كلام ابن عجل والحضري
 ان صح عنهما على ما اذا فليدلل مثل الصداق وجعله عوضا في هذه المسألة يقع بائنا بلا شك ثم ان علماء
 وجب والافهم المثل بخلاف ما اذا لم يربط ذلك فانه لا وجه للوقوف بائنا حديثا لان ما أراد بتبذلت
 الابرار كاهو اتبادر منها اذا استعمل عرفا في ذلك فان قلنا ان البذل لا يصح استعماله مراد به الابرار
 لما ينما من الساقى كما يأتي بيانه آخر الفصل الذى بعد هذا فواضح ان طلاقه لم يقع بعوض أصلا فلا وجه
 الا وقوعه رجعا وان قلنا انه يصح ارادة ذلك به الغلبة استعماله فيه عرفا فواضح ان طلاقه لم يقع بعوض أصلا فلا وجه
 حينئذ بمنزلة ابرأ لمن صدق على طلاق فقال أنت طالق وهذا ابرأ المثل لانه لم يعلق بالطلاق واذا بطل
 الابرار لم يبق عوض يقتضى البيهقي بتسليم انه ليس تعليقا وان على معنى مع نظير طلاقها بصفة براءتها
 فلا عوض هنالك انتهى أيضا فلا بدونة وقد تقرر ان طامعه فيه لا لفظ بدل عليه لا بفسده شيئا فافصح انه
 لا وجه لمسألة ذلك الايمان الا ان حمل على ما ذكره وما يعين ذلك ما يأتي عن ابن عجل ثم انه لو علق
 بالبراءة قلنا بطل البذل لم يقع لانه لا يحتمل هذا مخرج في رد ما قلناه هنا من البيهقي ان لم يخلصه على ما ذكر
 وان الوجه الذى لا يجوز غيره فيما عدا هذه الصورة انه لا يقع الا رجعا فانه لم يبرأ ثم رأيت صاحب العباب
 قال في فتاوى ما حاصله ان علم الزوج بما قالت أى بحكمه أنه لا معارضة فيه فهو مبدئى بطلاق فيقع
 رجعا وان ظن أنه وجد منها التماس بعوض صحيح فظهر فيه احتمالا أن رجعا عدم الوقوع لان جوانه
 بقدر فيه إعادة ذلك كذا كذا العوض المذكور وهو لو قال كذلك جاهلا لم يطلاق اذ لا عوض صحيح ولا فساد بل
 ولا التماس طلاق فكذلك قال ابتداء لم يفتن بكذا ولم تعجل ثم قال والاحتمال الثانى وقوعه بهر المثل
 كقولها انما طلقتي فانت برى من صدق فطلق جاهلا بفساد البراءة على ما اختاره البيهقي وغيره
 من الفرق بين علمه وجهه وهذا الاحتمال ضعيف لانه في هذه الصورة وجد منها التماس الطلاق
 فالتساوى انما هو في العوض فقط وفي مثلنا لم يمس طلاقا أصلا انتهى وما وجه ما اعتمد من وقوعه
 رجعا في حالة العلم موافقا لما قدمته ان طلاقه لم يقع بعوض أصلا ومن عدم وقوعه في حالة الجهل لما ذكر
 بذهوقنا السابق انه لم يربط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه الى آخره فان قلت بنا في افتاء المذكور قوله
 في عيابه و يظهر ان بذلت صدق على طلاق كما رأيتك على الطلاق قلت لا نافية لما يأتي فيه ثم عن
 الخوارزمي بما فيه مسوطا و قال أنت طالق على صحة البراءة فان ابرأ ثم براءة محض وقوعه والا فلا يظهر
 أنه يقع خارجا كاهو التحقن المتقدم في طلاق بصفة براءة لان الباء هنا كما احتملت المعية المردودة
 قول المحب الطبري يقع بائنا كذلك على تأتى بمعنى مع فسادت لما على ذلك ولو قالت بذلت صدق على
 طلاق وتختلى لى بطلت فقال أنت طالق على ذلك ولا ادخل لك البيت وقع بائنا كما قلناه جمع وهو ظاهر ان
 قبلت والا فلا وجه للبيهقي وعليه قال بعضهم بهر المثل ولا يبرأ من المهر وقال بعضهم بوزع العسمى على
 مهر المثل وقية البيت أى نظير ما مر في الوصية بتمتع بمهره لانها بذلت مهرها في مقابلة الطلاق
 والتخية فوق ما يقابلها منه وفي ان ابرأ من صدق قلنا قلت نذرت لك به قال جمع لا يقع شئ أى والنذر

(قوله) بذل مثل الصداق
 لا يرد على هذا ما تقدم من ان البذل
 لا يستعمل الا في الاعيان بخشى
 اقول يرد عليه بلا شك والفرق
 بينهم انهم (قوله) انهم لم يمس طلاقا
 منهم انهم لم يمس طلاقا
 قال الزاهد المحشى في نظر انتهى
 والامر كما قال اذ قولها بذلت
 صدق طاهر في الاتمس (قوله)
 صدق طاهر في الاتمس ان هذا التعريض
 وعليها لا يخفى ان هذا التعريض
 انما يتبع مع قطع النظر عما زاده
 بقوله وهو ظاهر اتبع النظر
 فبينه رانها بين بالصدق لوجود
 أنت طالق على ذلك أى على
 الصداق مع قبولها وقوله ولا ادخل
 لانه لم يمس طلاقا وانصح

وظاهر ان اعبارة الجهل بحال وان أمكن العلم به بعد البراءة وليس كقار شاك ولتدس برع مشر
الرجح لانه متطرف في علمه بعد البراءة فاشترط وجود العلم عندهما فادفع قياسا على ذلك
ومر في شرح قوله وفي البلد قد غالب تعين ماله تعلق بذلك والحاصل ان ماهناك اشاعتين أو فيها
أو بالغة ودل الحال على جهلها به لكونها مجبرة لم تستأن فكذلك والادنى حجة والحق الذي يلي
تدبره في الباطنة محمول على ذلك ومر في الضمان له تعلق بذلك وفي الانوار قول ان أرائي من
سدانك فأنت طالق وقد أثرت به لثالث فأرأته في وقوع الطلاق خلاف مبني على ان التعلق
بالبراءة محض تعلق فيبر أو تطلق رجعا أو خلع بعوض كالتعلق بالا عطاء والاصح الثاني وعلى هذا
فأقبس الوجهين الوقوع كانت طالق ان أعطيت هذا المصوب فأعطته ولا ببرأ الزوج وعلمها به مهر
المثل انتهى قوله فيبر أقبس نظرا لان الغرض انها أثرت به لثالث فكيف ببرأ وقد صحب بأنه ببرأ
بفرض كذبها في اقرارها ويجري ذلك فيما لو احوالت به ثم قلها على البراءة منه فأرأته ثم طالبه
الحتمال وأقام بحوالته قبل البراءة بينة فيعزمه ابا ويرجع الزوج علمها به المثل هذا الذي دل عليه
كلامهم ان البراءة حيث أطلق انما تصرف للصبي وحيد فقياس ذلك انه لا يقع طلاق في صورتين
لانه لم يبق حال التعلق من حتى ببرأ منه نعم ان أراد التعلق على لفظ البراءة وقع رجعا فأرأه فمضى
بان الاعطاء فيديده وانطلاق على ما في كدها مع علمه انه لا شيء به لأنه ذكر عوضا عنه فاسد فراجع
لبدل البضع بخلاف البراءة التعلق لا تصرف الوجود بضع البراءة منه ومراة لو قلن ببراءة منه
فأرأته لم يقع وان علم سفيها بقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها أو حوالها وقد اختلف جمع
متأخرون فيما لو صدق ثمانين قضيت منها أربعين ثم قال لسان أرائي من مهر لك الذي تستحقه
في ذمتي وهو غايب فأنت طالق فأرأته منها قبل ببرأه وبين لان المقصود ببراءة ذمته منها وقبل البراءة
ولا طلاق لانه لم يعلق على صفته هي البراءة من ثمانين ولم توجدوا البراءة انما وقعت منها في مقابلة الطلاق
ولم يوجد وقبل الطلاق لذلك وقصع البراءة لانه لم يعلقها بشرط وافق التسخي اسماعيل الحضري
بالاول وهو الواوجه ان علم الحال وان نوزع فيه لان قوله الذي تستحقه بذمتي مع علمه بأنه لم يبق
في ذمته الا أربعون بين أن مراده بقوله وهو ثمانين باعتبار أصله لا غير ولا ساقية خلافا لمن زعمه
قولهم لو اضاف في خلفه لفظ العقد ليخوض كالأربعين المتبخت ببيعها لجلال يطلق على عرف الشرع
لان ماهنا كذلك لان حملنا البراءة على عرف الشرع وهو فراغ ذمته عماله او اوتنا مالههم بخلاف
ذلك وبقرق بذته وبين ان أعطيتي ذا الثوب وهو روى فأعطته مرويا لم يقع بأن هذا المقترب به
ما يخرج عن ظاهره بخلاف ذلك اقرب به ذلك وهو الذي اخرج كالتبرر وافق بعضهم في ان أرائي
هي ابوها فأرأته دعاء أو مر تباعدت وتوقع بوجهه بأن التعلق ببراءة الاب كهو ببراءة الذمته ولوقال
ان أرائي من مهر لك فأنت طالق بعد شهر فأرأته ترى طلاقا ثم ان عاش الى مضي الشهر طلق وتالا
ككسب علم من محبت التعلق بالاقوات ولوقال أنت طالق ان أرائي وان تبرئ فالذي ينفقه وقوعه
حالا وجدت براءة أو لا مالم يقصد التعلق فبرتب عليه حكمه ووقع لبعضهم خلاف ذلك وليس كازعم
وفي الانوار في أرائك من مهرى بشرط ان تطلقني فطلق وقع ولا ببرأ لكن الذي في الكافي وأقرب
البقيتي وغيره في أرائك من صدق بشرط الطلاق أو وعليك الطلاق أو على ان تطلقني تبرئ وبرأ
بخلاف ان طلقني ضر في فأنت برى من صدق فطلق الضررة وقع الطلاق ولا براءة انتهى فقرق
بين الشرط التلغبي والشرط الازاحي والذي ينفقه مافي الانوار لان الشرط المذكور مضمّن

(قوله) لم تستأن أدب بترد النظر فيما
لو استأندت في الشكاح دون المهر
ولعل الاقرب بعد النظر
(قوله) فيبر أقبس قطع النظر عن
الاقرار بالبراءة فلا قرار في المبني
عابيه غير كحفظ بالكتابة كهو
واضع وحيد فلا إشكال في قوله
فيبر أو تطلق رجعا لان التشرع
انما هو بالنسبة للمبني عليه لا للمبني
نفسا لا بالتوجه هذا الشارع ومن
تدبر فلا حاجة الى سكتة من
تدبر ولا حاجة الى اعتبار عليه
الجواب كهو واضح لان الاعطاء
والله أعلم (قوله) بان الاعطاء
قيد به ان تقول والبراءة قيد
بالصدق الذي لم يبق لها فيه
حتى فهو ككتبة الاعطاء
بالتصديق الذي ليس لها فيه ذلك
فقدبر (قوله) ان أرائي هي ابوها
أي من صدقتها أو نحوه من
دونها كهو وببراءة الاب ابرأه
ما لا كان المراد ببراءة الاب ابرأه
من دين يتعلق به فانه يتبع شرطه
(قوله) مالم يقصد الطلاق بالبراءة
مراده تعلق الطلاق بالبراءة
وحيد بقوله وان لم تبرئ فلا
خلاف جواب أي وان لم تبرئ فلا
خلاف بخلاف الطلاق على ما في
الكافي فانه معلق وان كان تعليقه
بفاسد كس

لتعليق أيضا ثلثات فيه الآراء المشهورة في ان طلاقتي فانت برى من مهرى فطلق بغير رجعا قال
الاسدي وهو المشهور في المذهب يقع بانها مهر المثل وتلا من الثاني واعتمد جمع محققون بغير بانها
بالبراءة كطلاق البراءة من مهرى وهو ضعيف جدا والفرق بينهما من المظهر بواضح لان هذا معاوضة
وذا الشخص تعليق واعتمادا زركشي الاول مع علمه بفساد البراءة والثاني مع جهله جاز على الضعيف
فيما لو قلنا على مافي كفتها ولا شيء في مو العتدانه لا فرق والذي يتجزم حيث المثل الاول
مطلقا لان تعليق البراءة بطلانها وهو لم يعلق على شيء وانما عه في مقابلة ما ملئته من البراءة فلا يشبهه
لتقصيره بعدم التعليق عليه لفظا بخلاف المطلق على مافي الكف وافتى بعضهم في انت طلاق على صحة
البراءة بانها اذا برأته بصحة فور اباتت لتضمنه التعليق والمعاوضة كان ابرأته وقد سئل الصلاح
العلاني عن انت طلاق على البراءة فاجاب بانها أي ان وجدت براءة صحة وقال انه وان لم يره مسطورا
لكن القواعد عندئذ لا تنهي وزيادة لفظا لعمدة تقتضي التغير في الحكم فان قلت التحقن المعتبر في
الطلاق بغير برأته انه لا تعليق فيه فاذ كانت صحة رجعا لان الباء وان احتملت السببية واغلبت فيها
وهي تضمنه التعليق هي مع ذلك مشبهة للعبة فظروا والهاء مع ضعفه لتأديه باسئل بقاء اللعبة العجبة النافذة
للدينونة وكذلك على تحمل المعية لانها بانها معها تنوع على حبه لتدوم مرة للناس على طاهم فكان
ينبغي النظر فيها لذلك حتى بغير رجعا قلت قد يفرق على عديان تبادل المعية من الباء المهر منتم على
وبدل لان بعض المحققين المترين لحكاية جميع الاقوال لم يحل خلافا في كون الباء بمعنى مع بخلاف
على بمعنى مافاه حكمي فيها خلافا لما اشار الى انه خلاف ما عليه الجمهور والحاصل ان الاوجه وقوعه
رجعا كما قدمته اما خلع الكفار بنحو فرغم نظر الاعتقادهم فان اسما قبل قبض كما وجب مهر
المثل او سقطه نظر ما في نكاح المثل واما خلع مع غيرها كصا واجنبي على ما ذكرنا رقتها
او صداقها ولم يصرح بنسائه ولا استقلال في مهر رجعا ومهر صته بمئة ادم فبغير رجعا ككل عوض
لا يقصد والفرق انها تقصد لا عراض لها وقد عرفنا كطعام الجوارح ولا كذلك هو فادفع ما قبله
يفصل لما في كثره كذا الاطباء لانها كانت اذ كانت عرافة فخطر والهاء وكذا الحشرات مع ان لها
خواص كثيرة ولو خال مع معلوم ومجهول فسد وجب مهر المثل كأمير أو بصح وفسد معلوم صح في الصحيح
ووجب في الفاسد ما قبله من مهر المثل (ولها التوكيل) في الخلع كما قدمته بابه لكن كذا كرموطنة
لقوله (فوقال لو كليه خالها بائة) من نقد كذا (لم ينقص منها) وله الزيادة عليها ولوم غير جنسها لوقوع
الشقاق هنا فلا محالة وبما في رابع هذا من زبد كأمير وان اطلق نكاحها بجال وكذا خالها
بناء على أن كذا الخلع وحده يقتضي المال (لم ينقص من مهر المثل) وله أن يزيد (فان نقص فما في
الاولى أي نقص كان وفارقت الثانية بان المهر يخرج عنه باني نقص بخلاف المحمول عليه لا اطلاق
ويؤيده ان يصرح به ما في الو كالتامة في بائة لا نقص عنها ولو اختلفا بخلاف بائة لا نقص عن غير
المثل مالا شفا في بائة او خالها بوجهول أو بغير الجنس او الصفة وفي الثانية نقصا فاحشا او خال بوجهول
او بغير نقد البلد (لطلاق) للخالفة كالبص (وفي قول يقع مهر المثل) كالخلع بغير وهو العتد في حالة
الاطلاق كصحة في اصل الرضوع وتعود وارتقته التقدير بان الخالفة فيه صريحة فلم يكن الثاني بما دون
فيه (ولو فات لو كلبها الخلع بألف ما مثل) أو نقص عنها (نقد) او افضته الاذن (وان زاد) فاذ كغير
الجنس او الصفة كغير نقد البلد (وقال اختلعتا بالفس من مالها لو كلبها) او اطلقت فزاد على مهر المثل
وأضاف اليها انها أيضا باتت وارتقها مهر المثل) ولا شيء عليه في المعقدة لانه فضبة فساد العوض بزيادته
فيه مع اضافته اليها ويزيد في هذا وامر ان نقص وكليه عن مقدره بليغ بان البضع موقوف عليه ولم يسبح به

(قوله) الاوجه وقوعه رجعا أي في
الاطلاق على صحة برأته (قوله) كذا كذا
أي قيل قول المصنف يصح اختلاص
البرائة (قوله) في الخلع الى قوله والحاصل
في النهاية الاقول هو يؤيده الى قوله
أو خال بوجهول أو بغير الجنس والا قوله
يقضي في بين هذا وامر الى المثل فاهل
وقد نواها (قول المثل) خالها بما ثبت ردد
النظر فيما لو قال خالها بمهر المثل فهل
هو كالمتعين أو كالأطلاق محل تأمل ولعل
الثاني أقرب ويؤيده جعلهم خالها
بمال من صور الاطلاق لان مقدار المال
مجهول فيها (قوله) خلاف المحمول عليه
الاطلاق محل تأمل نعم قد يقال المقدار
في التعيين تحديدي فصرأي نص كان
وفي مهر المثل يقرى فلا يرضيه الا
الناش (قوله) نقصا فاحشا مقتضى
صنعه أنه اذا لم يفسد وقوعه حتى على
مصح أصلا الرضعة الآتي ومقتضى
الطلاق الى وضحي قال أو بدونه
وجب مهر المثل خلافا ولم يتبعه
شارحه بتقديره فلن تأمل ولحذر
وقد يؤيد الاول مسئلة التوكيل في البيع
والله أعلم (قول المثل) وفي قول يقع مهر
المثل ينبغي أن يكون خلافا من نقد البلد
فيما لو خال بوجهول من غير نقد البلد (قوله)
وهو المقتضى شامل لزيادة الشارح سم
ولعل مراده بزيادة الشارح قوله
أو خال بوجهول أو بغير نقد البلد تأمل
(قول المثل) وزان أي وان كان من مازاده
دون مهر المثل كزوج خن من حكاية المتقابل
في الرضعة الصوب كإشارته الى الشارح
فيما يأتي (قوله) على العقد مقابلة في
الحاوي ان عليه الزاد على مهر المثل
واذا غرمه لا يرجع به عليها

(قوله) اعراض عن التوكيل لو قال التوكيل أو أوالو كالة لكان أنسب (قوله) ولا الهيا وقد نواها الظاهر أن المراد بالضمير الأشافة وعليه هذا الفرق بينها وبين التصريح بالأشافة بحسب نفس الأمر محل تأمل (قوله) لأن الخلع لما استقل بما عطفه من صيغة هنا فإذا أنشأ الهيا في صورة الجماعة الآتية أنها بين جهر المثل ويزعمها ولا ترجع إلّا لثمة عليه (٢٤٤) حيث لا ضمان ولا إثنين كما يجب عليه منه بقدر مسماها فأتى (قوله) لأن الزيادة

قوله أن محل تأمل فيما لو زاد مهر المثل على مسماها ونقص عن مسماها فإن جميع الزيادة على مسماها ليست متولدة من نكاحه بل تفاوت بين مهر المثل ومسماها (قوله) وهي عسامة واضع أم محله في الزامن الجنس ما غيره فينبغي أن تعتبر قيمته فإن زادت على مسماها أو سواه انقص عليه وان نقصت عنه أخذت منه بقدرها هذا ما ظهر ولم أر فيه شذبا وعليه فهو للزوج مطاقتها أيضا كما يقتضيه الخلافهم ويقتصر في هذه الصورة على مطابقة الوكيل ويكون محل اختيار المهر به كلامهم عند اتحاد الجنس لأن الواجب معايرها لثمة به محل تأمل (قوله) لأن يفرق في الخذف في أيضا بأنه يضع يده على مقابل الثمن فلا يضر عليه في غير مختلف هنا (قوله) ولا يصح ينبغي ولا يجعل لأنه يعطى عقد فاسد والله أعلم (قوله) لأنه في الدفع اليه كذا نقلا وقرأه أيضا لكن حله السبكي وابن الرفعة على عوض معين أو غير معين وعلى الإطلاق بدفعه ولا لم يصح القبض إذا تم بالاعتين إلا بقض جميع فاذ اتفك كان على المتزيم وبقى حق الزوج في ثمة نسبا أم قول لوفصل بين كون المتخلف عالما بسفوه فيحق الحق في ذمته لتقصيره أو جاهلا بسفوه فلا يلا تصبره وإنما التصبر من الزوج لكان له وجه وجبه (قوله) فكذلك ما بهما أولى بذلك لأن الولي ثم معتد لا لأن ومع ذلك اعتد به والزوج هنا غير معتد تصرفه في ماله والله أعلم (قوله) اقتضاه كلام ابن الرفعة كالمختلف كلامه اهكذا المتضي بخالف منقول الهية (قوله) ويجوز أيضا إلى قوله وإنما مع هنا في الهية لا قوله ويرجع السيد إلى قوله لاسمها (قوله) وكان الفرق في الخلق ولو كان لاشا لثمة كما يظهر بالتأمل الصادق

قلت ونوى القياس قبولها وكذا لو أُلحق لفظ خالعتك بما اطلاق دون القياس قبولها وان قلت فعمل
 أن محل صراحته بغير ذكر مال اذا قلت ونوى القياس قبولها وانما يجوز ذلك لظن الخلق لا لوجوب عوضا جازما
 وان نوى به طلاقا خرج بها مالو جرى مع اجتنابي فامتناعنا بجانا كالجري معه بخلافه فان قلت
 لم يظهر هذا المثل يحتاج هنا إلى اطلاق به ويجوز فيشكل بحامر أنه كما لا خلاف في ذلك بينها
 وبين الاجتنابي قلت يمكن الفرق لانه مع ما محل الطمع في المال فعدم ذكره فيه يقترب الغاء من أصله
 ما لم يصرفه عن ذلك بالنية وامامه فلا طمع فلم يبق فيه شيء على صفة من أصله من افادة الطلاق ويؤيد
 ذلك جعله له بخلاف مقتضيا لمثل المثل معها لا طمع في المال فعدم ذكره فيه يقترب الغاء من أصله
 الطلاق مطلقا كما علم بحامر و (بكتات الطلاق مع السنة) بناء على أنه طلاق وكذا على أنه فسخ
 ان نوى (وبالحاجة) قطعاً لانتفاء اللفظ التعديبه (ولو قال بعنك نفسك بكذا فانت اشترت) أو قلت
 مثلا (فكذلك خلع) وهو الفرق بعوض بناء على الطلاق والغنى وليس هذان قاعدة ما كان
 صريحاً في بانه لان هذا لا يجد نفاذا في موضوعه فاستثناه من غيرها صريح (واذا بدأ) الزوج (بصفة)
 معاوضة كطقتك أو خالعتك بكذا وتلنا الخلع طلاق) وهو الاصح (فهو معاوضة) لاخذة عوضا
 في مقابلته البض المستحق له (فهاشوب تعليق) لترتب وقوع الطلاق على قبول المال كترتب
 الطلاق المعلق بشرط عليه أما اذا قلنا فسخ فهو معاوضة محضة كالبيع (وله) وفي نسخة قوله وكل له
 وجه (الرجوع قبل قبولها) لان هذا شأن المعاوضات (و يشترط قبولها بلفظ) كسببت وأخلعت
 أو ضمت أو فعل كاعطائه الالف على ما قلنا مع متقدمون أو بإشارة خرسا مفهومة وقضية هذا أنه
 في ان ارضعت ولدي سنة فانت طالق يعني قبولها باللفظ أو بالفعل فان كان بالاول وقع خالاً أو بالثاني
 فبعد رضاء السنة وعلى الاول يحصل ما في فتاوى القاضي من وقوعه بنفس الالتزام وعلى الثاني يحصل
 ما في فتاوى بعضهم من اشتراط مضي السنة وفصل بعضهم فقال ان لم يزمه اجرة رضاء ولده ليقهره
 فهو محض تعليق بصفة فيقع بعد السنة رجعيان أو لم يزمه فهو خلع فيه شابة تعليق فيقع بعد السنة بائناً
 ويفرق بين هذا وان دخلت الدار فانت طالق باللفظ فانه يشترط قبول لفظا و يقع عند الدخول باللفظ
 وان وجب تسليمه حالاً كإبائي بان هذه فيها شرطان متغايران فاجنأ مقتضى كل منهما وهو ما ذكر
 بخلاف ذلك فانه ليس فيها الا شرط واحد لكن فيه شائبة مال قلنا الشرط ثارة والشائبة اخرى (غير
 منفصل) بكلام اجنبي ان طالق كإبائي آخر الفصل وكذا السكوت كإبائي البيع ومن ثم اشترط توافق
 الاعجاب والقبول هنا أيضاً (فلما اختلفت الاعجاب وقبول كطائنتك باللفظ قبلت باللفظ وبعبارة أو
 طلقتك ثلاثاً باللفظ قبلت واحدة بثلاث اللفظ) كإبائي السبب فلا طلاق ولا مال (ولو قال طلقتك ثلاثاً
 باللفظ قبلت واحدة باللفظ فالاصح وقوع الثلاث ووجوب الالف) لانهم لم يخالعوا في المال المتعبر
 قبولها لاجله بل في الطلاق في مقابلته والزوج مستقل به فوقع ما زاد عليها به بدفع ما قبل قد يكون
 لها غرض في عدم الثلاث لترجيح له لا محذور وبقاى ما لو باع عبد بن ألف فقبل أحدهما بألف
 لان البائع لا يستقبل قبلات الزائد (وان بدأ بصفة تعليق كتي أومتى) زائدة لثبات كبد أو أوى وقت
 أو زمن أو حين (أعطيتي) كذا فانت طالق (فتعلق) من جانبه فيشوب معاوضة لكن لا نظير
 اليها هنا غالباً لان لفظه المذكور من صراحته فليظن لم يفسده من نوع معاوضة (فلا) طلاق
 الا بعد تحقق الصفة ولا يطل بطرق جنونه عقبه ولا يرجوع له (عنه) قبل الاعطاء كاستائر التعلقات
 (ولا يشترط قبول لفظا) لان صفة لا تقتضيه (ولا الاعطاء في المجلس) بل يكفي وان تفرغ عنه
 لدلائله على استغراق كل لازم منه من صراحته فتتوقف المعاوضة على ايجاب الفور وانما وجب

(قوله) وفي نسخة قوله الخ مال وجه التفرع
 نظراً لشوب المعاوضة والواو انظر الشوب
 التعليق وكأنه استدراك على ما انتصاه
 شوب التعليق من منع الرجوع (قوله)
 أو بفعل كاعطائه الالف على ما قلنا
 بفرض تسليم وجهه مفروض فيما لو
 كانت الصفة صفة معاوضة بغير سنة
 المتماثل كالعنك على ان تعطني كذا
 الخ وحديثه يفتتح اللفظ في قوله وقضية
 هذا الخ ما أخرنا اليه في الحاشية قوله
 وقضية هذا محل تأمل لان الكلام هنا
 في صفة المعاوضة اذ هي التي يشترط
 فيها قبول لاصفة التعليق اذ لا يشترط
 فيها قبول لاصفة التعليق ولا يفسد ما في
 لا يقع في المعلق الوجود الصفة فتأمل
 وإراجع فان الذي يظهر ان أوجه
 الآراء في المسئلة قول البعض الفصل
 والفرق بينها وبين اذا دخلت الخ
 قوله في تلك أنت طالق بال صيغة
 معاوضة فانت قبضت القبول لفظاً فورا
 نظراً لذلك وتوقف الوقوع على الدخول
 فظن الشرط واحل هذا الفرقان
 أنصفت أو وضع مما فرق به الشارح
 ثمن من الواضع انما البض الذي
 ذكره لا ينافي الفصل في الحسنة وان
 سكت عن التفصيل وكونه يقع باثارة
 ورجعاً اخرى (قوله) فبعد رضاء السنة
 هل يشترط كون الرضاء في الحوائج
 أو لا يشترط (قوله) تسليمه حالاً قد يقال
 ما وجه (قوله) لانهم مالي قوله والبراء
 فمما ذكر في التأخر لا قوله لكن لقياس
 انه تخليه الى التث والاقوله على
 تناقض به

(قوله) بالمبدل هي الزمن الآتي اذا تدل
على الزمن الآتي بحشي وهو محمل تأمل
لانه محمل الآتي في كلام الشارع على
المستقبل وليس مجرد له وانما المراد
الزمن الآتي بانه في كلامه وهو الزمن
العام الدلول لتي واذا البت كذلك
وانه أعلم (قوله) وظاهر كلامهم انه مع
يشترط قد تنقضت اليمين لان
الاعطاء يقتضي القليل وسبق القليل
على الطلاق قد يمنع من كونه عوضا
للطلاق المتأخر عنه فثبت ان كذا قاله
الفاضل المحشي ولك ان تقول انما ينسج
ان كان منجزا غير مرتبط بالطلاق وليس
يمتنع فعله في ضمن خذ هذه الالف
أولئك هذه الالف على أن تطابق بل
قول الشارع - بذلك ألفا ليعين هذا
الحل والله أعلم ويتردد النظر فقالوا اختفا
فقال ملكي كني فليس كذا فخرنا وقالت بل
مر بيطا بالطلاق ولعل الأقرب قبول
قولها انها أعرف بمصادر منها ولان
الظاهر من حالها انها في مثل مقام
الشقاق ما ذكرته والله أعلم لا يقال
اذا حمل كلامهم على ما ذكرنا من القسم
الآتي أعني ابتداءها بالطلب لا تقول
قديك بعرض فروع قسم في بيان آخر
والباعث عليه رفع الاشكال المذكور
(قوله) واقفاء بعضهم بمعايد الاقتفاء
المذكور تصرف يعوم في البيع من غائب
بانه بشرط فيه القول فورا مع أنه
لا يحتاج لمعايد البعض والله أعلم (قوله) أي
ان أرادت جعل الحصة عن حالة
الطلاق و يظهر انها ملحقة بهذه الصورة
لا بقصد التعليق لان ظاهر الصيغة
المعاوضة (قوله) بطلان خصوصه أي
خصوص كونه كليا حتى يفسد السعي
ان كان يرجع لاجرة المثل وأما معوم كونه
مأذونا في التصرف من قبل الموكل فلا
يطلبه التعليق

في قولها متى طلقتي ذلك ألف وقوعه فورا لان الغالب على جاتها المعاوضة بخلافه وانهم مثاله ان متى
أي ونحوهما ان يكون الترخي انما انما لم تكن لم تعطني أنما ذات طائفي فالقوة قتل في بعض زمن
يمكن فيه الاعطاء فنعطه (وان قال ان) بالكسر (أو اذا) وشمله ما كل ما يبدل على الزمن الآتي
(أعطيتي فكذاك) أي الرجوع له ولا يشترط القبول لفظا لانما حارفا فالتعليق كني أم المقتوحة
واذا فطلاق مع أحدهما مع انما حارفا لا يشترط تنقيده بالقبول أي أخذنا ما بقي في الطلاق غير أنما شارحا
ذكره وظاهر كلامهم أنهم مع منتهى الامال له عليها ويوجه بان مقتضى لفظه أنها بذلت له ألفا على
الطلاق وأنه ضم له لكن القياس أنه لا تغلفها أنها أعطته نظير ما في رسم القبالة (لكن
يشترط) ان كانت حرة والحق بها البضعة والمكاتبه سواء الحاضرة والغائبة عقب عليها (اعطاء
على الفور) والمراد به في هذا الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتخلل كلام أو سكوت طويلا عرفا
وقبل ما لم يفرقا كأم في خيار المجلس لان ذكر العرض فرصة تنقض التعجيل اذا لا اعراض يتجمل
في المعاوضات وترك هذه القضية في نحو من اصراحتما في التأخير كأم يتخلل ان اذا دلالة لها
على زمن أصلا واذا لا مني معها هاز من عام ومسمى اذن من مطلق لانها ليست من أدوات العوم اتفاقا
فهذا الاشتراك في أصل الزمن وعدمه فان انقض أم لو قيل متى انما لضم أن يقال متى أو اذا شئت
دون ان شئت لانها لعدم دلالتها على زمن لا تصح جوابا للاستفهام الذي في متى عن الزمان ومحمل
التسوية بين ان واذا في الأثبات اما في هذا الفور يتخلل ان كباقي أم الامة في اعطت طلقت
وان حال التعذر اعطاهما حالا اذا ملكها ومن ثم لو كان التعليق اعطاء فتوجب شرط الفور لشروطها
عليه حال وفي الاول اذا أعطته من كسها أو غشوبت على تناقض فيه وردة للبدل أو ملكه وله عليها
مهر المثل اذا غشيت والرافع في كذا كالأعطية في أن أبرأت لآدم من ابراهيم فورا براءة صحيحة عقب
عليها والرافع واقفاء بعد هسم بانه في الغاية مطلقا لا ليجازها بالعرض فثبت الصفة بعد
مخاف لكلامهم ومن ثم قال في الخادم في فلاة طلق على ألف ان شاءت الباب اعتبار القوة
هنا لوجود المعاوضة أي فكذا الراء فيه معاوضة هنا وزعم أنه اسقاط فلا يتحقق فيه العوضه ليس
شي كاهو واضع على أمر أن القول بانه اسقاط ضعف فعمل ان تصدقت عليك تصدق على أن
تطلتي خلع أي أن أردت جعل البراءة التي تضمنها التصديق عوضا لطلاق لا تعليقها كاعلم مما مر
فبشرط طلاقه على الفور لا شال أراد ذلك الذي التفرع على الضعيف أمر جلي لا تقول لا تخذ
لا فور في غائبة ولا حاضرة وفي أن أبرأت فلا تان من ذلك أو أعطيه كذا التفرع جلي لا فور في غائبة
التعليق الضمني في أن طلق وتقام طلاقه براءة فلا تان من ذلك أو أعطيه كذا التفرع جلي لا فور في غائبة
ترجيحه لان الكلام لا يتم الا آخره ثم رأيت الأصح في بحث الله أن يوجه الشرط وقع حال أو اواء
وصدقته تعليق وهو ظاهر لكن اعترضه غيره بان صدقته وقوعه حال عند الاطلاق والظاهر خلافه
كانت طلق براءة تان لان الكلام اذا اتصل وانظر برط بعضه من انتهى وهذا موافق لما ذكرته
ولو قال ان أبرأت فانت وكسيل في طلاقها فبرأته ثم ثم الوكيل مخففة طلق وقوعه حال ان الاراء وقع
في مقابلة التوكيل وتعليقه انما يشهد بطلان خصوصه كأم ولو قال أنت طلق الآن أبرأتني من كذا
لم تطلق على الوجه الا بالبراءة من البراءة ونحوها وموت وكذا الآن أعطيتي كذا امثلا (وان بدأت
بطلب طلاق) كطالقي بكذا أو ان أو اذا أومتى طلقتي فلك على كذا (فأجابها الزوج) (فعاوضة)
من جانبها للملكها البضع في مقابلة ما بذلته (مع شوب جعالة) لبذلها بالعرض في مقابلة خصمه
لغرضها وهو الطلاق الذي يستعمله كالعامل في الجعالة (فلما الرجوع قبل جوابه) كاسترجاعها

(قوله) فطلق نصفها لعله لم يرد به الكل أما إذا أراد به جازا فبين بالالف وعليه فهل قيل قوله فيه إذا دلت عليه الشريعة أولا بد من تصديقها محل تأمل فليراجع (قوله) أو أن أبرأ من صدق قلنا فأتى طلقا فربحية قد ينشئ (٢٣٨) فصيعة عدم حصول البراءة والذى نلناه السيد

السهودي وغيره عن ابن الصلاح
 حصواها وهو الظاهر ولا لاشكل
 الحكيمة وقوع الطلاق فليراجع وكتب
 قدس سره أيضا وان أبرأ الخ ينبغي
 ان لا يعتبر هنا فور وبولا علم الزوج
 بالبراءة لانه يتعلق بحض لامعاوضة
 فيه وهذا انما يتأتى ان قلنا بما اقتضا
 صنيع الشارع من عدم حصول البراءة
 فان قلنا بما أضافه السيد السهودي وهو
 الوجه كاتفر فواضع اشتراط علمها
 والافيني أن لا يقع لان المتأد للبراءة
 الصحة الأثر بد التعلق على مجرد
 اللفظ (قوله) ولو خالفها بعوض على أنه
 الى قوله ويحقق أن لا يضر هذا الخ في
 اليها (قوله) أي ان يقع اسلام لعل هذا
 في المدخل بها (قوله) وبوجه ان المانع
 أقوى من أن يورث الرد فليست مانعة من
 ثبوت المال وانما هي مقتضية لبيوتة بلا
 مال فلتأمل والحاصل أنه وجد
 مقتضيان للبيوتة معا أحدهما يقتضيها
 بمال والاخر بلا مال فهل يخلق البيوتة
 الذي هو مقتضاها وبثبوت المال الذي
 هو مقتضى أحدهما لتحقيق مقتضى
 مع عدم المعارض وانما سقط المال
 في صورة تقدم الردة على الخواب لتقدم
 عللة البيوتة التي لا تقتضي المال وهي
 الردة على مقتضى هو الخلق لان الردة
 مانعة من ثبوت المال وجبته فالدلي
 يظهر أن الأوجه ما جزم به في شرح
 المصنف ثم يأتي في المتن قال وهذا أوجه
 يعني ما في شرح المنهج (قوله) ويحتمل
 أنه لا يضر الخ بقدر ما قل اذا كمل الكلام
 الطويل لا يضر من غير المطلوب جوابه
 بلزم تصوره لأن يكون المطلوب جوابه
 سكوته لا يلازمونه معني الأنا يقال
 يتشاور الحكم الطويل بالأسبعية الى
 التسكيم والكثرة وهو محل تأمل

والمعاوضات (ويشترط فور لجوابه) في مجلس التواجب نظرا لمجانبة المعاوضة وان عقلت عنتي
 بخلاف جانب الزوج كما مر فلو قلنا بها بعد زوال الفور يمحى على الابتداع فيخرج رجعا لا عوض
 وفارق للمعالة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل المعالة غالبا وبحث أم الأمر سرحت بان تراخي
 لم يوجب الفور ولا يشترط توافق نظرا للشائبة للمعالة فلو قالت طلقتي لعل فطلق شخصها ثم وقع بها
 كزعمي بألف فردة بألف (ولو طلقت) واحدة بألف فطلق نصفها مثل ان كانت نصف المسمى أو يدها
 مثل ان كانت مخرج المثل للعول بمسألة بل الد أو (ثلاثا تألف) وهو على كل حال عليها (فطلق طلقة بثلاثة)
 يعني لم يقصد بها الابتداع سواء أقال بثلاثة أم سكت عنه ولم يرد ذلك يظهر من كلامهم ثم رأيت الشراح
 اعترضوه بأنه قد مضى ان لا يقتصر على طلقة واحدة حتى لا يفتقد في القيد لا فاعلم بالاولى
 وأيضا فقه ما يسمونه أنه اذا لم يعدد كمال المال وقبر رجعا ولا يصح أنه يثنى ككثر (واحدة) تقع لأغبر
 (بثلاثة) أو طلقتي فطلعتان بثلاثة تغلبا لشوب المعالة انما لو ردت عدي الثلاثة وإن ألف فرد
 واحدا استحق ثلث الألف وفارق في عدم الوقوع في نظيره من جملته لانه يتعلق فيه بمعاوضة وشروط
 التعلق وجود الصفة والمعاوضة والتوافق ولم يوجد او اما من جانبها فلا يتعلق فيه بل في معامضة أيضا
 كما مر وجعالة وهذا يقتضي الموافقة فغلب بخلاف التعلق فانه يقتضيها أيضا فاسموا بالاولى أجابها
 بأن طالق وليد كردد ولا فواده وقت واحدة فقط على الوجه أو بأن طالق طلقة ونصفها فليس
 يستحق ثلثي الألف أو نصفها ووجهان أحدهما الثاني نظر الملقوق لا للسراية لا أقوى وباختاره
 وبأن طلبة ذلك تعلق (واذا خالف أو طلق بعوض) ولو سادسا (فلاربعة) لانه ما اعتدلت المال
 لتلك بعضها كما أنه اذا بدل الصادق لا تمكث في رفعه (فان شرطها) كطلقة ثلث أو ثلثها سلكا على
 أنى غلبت الرجعة فقبلت أو أن أبرأ من صدق قلنا طالق طلقة رجعية فأرأت كما أتت به جمع
 أخذنا من فتاوى ابن الصلاح (فرجعي ولا مال) لانه لا شرط في الرجعة والمال أي أو البراءة متافيان
 فبما خافان وبقي مجرد الطلاق وهو يقتضي الرجعة ولا لانه لا مخرج رجعة علم أن مراده مجرد
 التعلق بصفة البراءة لا انشاع عوض وبما بعضهم عدم الوقوع في مسئلة البراءة لانه لا سبيل للوقوع
 إلا بصفة البراءة ووجهها استلزام البيوتة وهي تأتي في قوله رجعية وروايت هذا نظرا مذكروه من الثاني
 وقد صرحوا بأنه لا يأتي الوقوع (وفي قول بان مخرج المثل) لان الخلق لا يفسد بسادس العوض ولو خالفها
 بعوض على أنه متى شامدة وكان له الرجعة كانت مخرج المثل لا رضى هنا بسقوط الرجعة ومتى سقطت
 لا تعود (ولو قالت طلقتي بكذا وان ردت) أو أرادت أو أرادت (فأجاب) هال الزور فور بان لم تراخ
 الردة والى الجواب كما أفاهته الفاء وحيداً نظراً (ان كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده وامررت)
 هي أو هو وأنها على الردة (حتى انقضت العدة) بأن بازدة أو مال ولا لخلق لا تقطع التناكح
 بازدة في الحالين أما إذا أجاب قبل الردة فانه حين لا مال بالمال بخلاف ما لو وقع ما فانه حين بارد
 ولا مال كما كتبه السبكي وغيره أي ان لم يشع لم يسلم وبوجه ان المانع أقوى من مقتضى فبحث شارح
 وجوه بضعف وان جزم به شيخنا في شرح منهجه (وان أملت) هي أو هو أو ههما (فهما) أي
 العدة (طلقت بالمال) المسمى لا ناسية حتى الخلد وتجب العدة من حين الطلاق (ولا يضر)
 تنقلل) سكوته أو (كلام يسير) ولو اجنبيا من المطلوب جوابه (بين الجواب وقبول) لانه
 لا بعد اعراضها هنا نظرا للشائبة التعلق أو الجعالة وبه فارق البيع ونحوها من كلامهم هناك
 المحققين يضر ولو من غير المطلوب جوابه وبه مخرجوا في البيع ويحتمل أنه لا يضره الا من
 المطلوب جوابه لما تقر من الفرق فيهما تأتمت شيخنا جزم به * فرع * قيل لا يصح

عن العبراني ان قولها خالفنا نفعوا ونقبل لان الاتباع اليه دونها ولا ينافيه خلافا لمن طئعه قول
الخوارزمي بتقدير اعتمادها وقالت أبرأت ذنبتك من صدقي على طلاق اوقال قبلت البراءة بان
لان القول التزام بالطلاق بالبراءة انتهى لان ليس هنا انقضاء منها حتى في الصورة الثالثة كما فهمه
تعليله انذ كور وانما لم يجعل قوله قبلت في الاولى متضمنا للالتزام المذكور لانها باستنادها الخلع
الى نفسها اشدت صحتها فليس يصح صحة تزعمها بخلافها في الثالثة فان صحتها ملازمة فصع جعل
قبوله التزاما نفعتهم وكان بعضهم أخذ من كلام الخوارزمي هذا قوله لوقالت بذلت صدقي على صحة
طلاق فقال قبلت وقه باننا بهر المثل لكن ينبغي حل قوله بهر المثل على ما اذا جهل احدهما الصداق
والا وقع بانثاق مقابلة البراءة منه كما اقتضاة كلام الخوارزمي هذا والذي ينبغي ان يحل ما قاله الخوارزمي
في الاولى ما اذا نوت جعل البراءة عوضا للطلاق فطلق على ذلك بان تلغظه بخلاف ما اذا نواه ايضا لان
هذا في معنى تعليل البراءة وتعليله باطل فلا عوض حينئذ كما مر بيانه في الفصل الذي قبل هذا
وفي النسبة ما اذا قال قبلت بذلك وبقي به ايقاع الطلاق في مقابلة البراءة والاف التزم الطلاق بغير لفظ
صرح فيه ولا كما سمع الية لا يقع ويحكي ما ذكره في الاولى في صورة بذلها المذكورة ان قلنا فيما
اذا كان الصداق دينا ان يبدل بصع كونه كافي في البراءة فظهر لانه انما يستعمل في الاعيان لا غير
اخرها قلت البراءة لا تعطى حقيقة البراءة الاسقاط فضع استعمال البذل فيه قلت كونه تعليل كما هو امر حكيم له
لانه مدلول النظم على ان التحقيق انه لا يطلق القول بان تعليل ولا يانه اسقاط لانهم فروغوا عوافها
الاول وفروغوا عوافها الثاني لكن لما كانت الاولى أكثر اطلاق كثير من عليه التعليل فلفظ ذلك
ليس النظر لمدلول اللفظ بل لمدرك ما يستعمل فيه وامدلوله الاسلي فهو الاسقاط لا غير ثم ما تقرر
من النسابة بينهما ولو على البراءة فأنت بلفظ البذل لم يصف وان توبه لانه لا يحتمل فانه ان يجعل
وغيره ونظيره بانه في معنا ولما قيل التعليل للدين ويرد تخلفه في معنا لما تقرر ان الدين انما يستعمل
في الاعيان لا غير ومن ثم فأنت بذلت صدقي على طلاق وهو من فطلق ولم يوجب جعل مثله عوضا
لطلاق وقع رجعا كما مر بما فيه في الفصل الذي قبل هذا بخلاف ما لو قال أنت طالق على صحة البراءة
فلا تطلق حتى تبرأ لان البذل غير البراءة فكذلك لانه تعليل ما قبله خلافا لما قيل في قوله أنت طالق
وما بعد فخرج التام كيدانه صرف لفظ عن ظاهره لغيره وجب والتظار التي استشهد بها لا تشهد له
كما هو واضح للتأمل ان اذا نوا جعل مثله عوضا فضع بانثاقه ان علم والافه رائل خلاف ما لو جعله
نفسه لان الدين مادام دينا لا يقبل العوض فضع بانثاقه ان علم والافه رائل خلاف ما لو جعله
في ان ابرأت من حكمه والوجه في انذارتي بكذا فأنت طالق فذرت له انه يقع بانثاقه والافه رائل خلاف ما لو جعله
الندرة في لسان في وقوع الطلاق في مقابله الا بالبراءة ايضا * (فصل) في الانا طاق المزمة
للعوض وما ينبغي ان قال أنت طالق (وعليك) كذا (أو) أنت طالق (ولي عليك) كذا
وطاهر ان مثل هذا عكسه كعليك كذا أو أنت طاق وتوهم فرق بينهما بعد (ولم يسبق طلبها افعال
وقر رجعا قبلت أم لا مال) لانه أوقع الطلاق مجانا ثم أخرجه عليه كذا به كجمله خبرية
مطوعة على جملة الطلاق غير مألوفة أو العوضه فظهر بانثاقه ما لمعاقبة نفسه وفارق
قواها لخلقني وعلى أولك عني ألف فأجابها فانه يقع بانثاقه بالالف بان التعلق بهما من هذا الخلع هو
الالتزام فعمل لفظها عليه وهو مفرد بالطلاق فاذا خلا لفظه من صيغة معاوضة حل لفظه على ما يفرد
بهنم انشاع عرفان ذلك للشرط كعلي صار مثله أي ان قصده به وليس بماتعارض فيه مدلولان لغوي

(قوله) في الصورة الثالثة بالنسبة لمصلحة
العبراني وان كانت ثالثة (قوله) ما اذا نوت
جعل البراءة الخ ينبغي أن يكون لا طلاق
كذلك لان انشاد قصده العبرانية بخلاف
ما اذا قصدت التعليل بان ارادت بالصيغة
المذكورة يعني ان طلقني فأنت بري
فانه حينئذ ينبغي أن يأتي فيه الخلاف
الساقي في ذلك وأما قول الشارع بخلاف
ما اذا نواه فعل تأمل ولم يظهر وجهه بل
ينبغي في الصورة التي يحكيكم فيها
بان ثامنت صيغة معاوضة لا تختار لية
منه أيضا كما هو المأثور طلقني بالف
فقال أنت طالق ولم يخلط بالعوض
ولم يبره وكذا قوله لان هذا في معنى
تعليل البراءة التضييع عدم صحة ما ذكر
في حالة الاخلاق محل تأمل أيضا لان
ما ذكرته في حق قولها ملكك كذا
على ان تطلقني فان التعليل كالبراءة
في كونه لا يقبل التعليل والمحاسن ان
ظاهر الصيغة للمعاوضة وان تضمنت
التعليل كما مر في المعاوضة فلا تجعل
عليه الاستدراك انه فاقبل وأصف
(قوله) وفي الثانية ما اذا لم يمتنع جدا
الاقوله في مقابلة الخ على الجملة للعوض *
(فصل في الانا طاق المزمة) أعطى
(قوله) في الانا طاق الى قوله وشبهه اعطى
أنفأ وأنت طالق في النهاية الا قوله
ويؤخذ من ذلك ان قوله وأنت طاق رغة

(قوله) أي أن مقدمه هذا التذييل لاول العراق في مقدم الموهبات بمضمونه بعد أن استشكل الحلاق الشيخين ما نقلناه من التولي في هذه المسئلة بأنه منافي لما قرأه في الطلاق من تقدم الفقه على العرف (قوله) فإن قلت الخ عبارة القائلين بوجوبه الحلاق التولي بأن الاشتراح (قوله) وأتى أبو زرعة عبارة النهاية والوجه مما أتى به العراقي (قوله) وقد تعليل الطلاق (ع ٢٠) قد يقال واختلف في صدق التعليق فهل يعتبر قولها

أخذت بما يأتي في سياق التي أو قوله محل تردد لعل الأول الأقرب والله أعلم (قوله) وشأن ما بينهما فمقتضى ذلك أنه إذا صلح للالتزام على الالتزام لعل لا تقدم المعنوعة ما تقرر هنا في صدور ما ذكرته وأنها (قوله) فيقع بانسائها إلى التي في النهاية (قوله) والواقع رجعي ولا خلاف الخ أن كان هذا بعد ردّها إلى بين عليهما كونه فواضع لكن الأولى حينئذ التعليق بالتسكول وإن كان في الحلف ابتداء كونه مظهر كلامه به تصرح عبارة شرح المنهية فواضح كون مضمونه يترد فلتأمل ثم رأيت الحاشي قال والأولى وإن لم يخلف فأنظر قوله بعد ولا خلاف أنه مشكل مع ما تقرر من ولا خلاف انتهى وقتيحاب أن الشارع بأن مقصوده ولا خلاف علموا هذا في غاية الوضوح إذ لا يتوهم أحد توجه الحلف إليها حينئذ حتى يصرح بغيره ولكن لا يتأتى تغيير عبارته إلا بعد فحينئذ العبارة في الجملة وإن كان مستغنى عنه (قوله) لو كان نحو الظاهر أن المراد به ونحوها كونه طرفاً في هذه المسئلة وإن لم يعرف بعداها (قوله) إن عينه بقي مالم يثبت وأهم كطشني ألف فقال طلقك عال مثلاً يجعل أنه عكسه بجميع الخافعة بالتعريب والإجماع حتى أقول الاحتمال المذكور ميتين والله أعلم (قوله) لأن على لشرط إلى التي في النهاية (قوله) ودعوى أن الشرط إلى قوله ويرد الخ أقول ذهب حجة الاسلام إلى أن الطلاق فيماد كرجعي

وعر في حتى يقدم للغوى لأن ما هنا في لفظ شاع استعماله في حتى قبلت إرادته وذلك في تعارض المولدين ولا إرادة تقدم الأقوى وهو اللغوى فإن قلت هل يمكن توجيهه لطلاق التولي أن الاشتراح هنا جعله مرجحاً لا يحتاج لتصدق نعم لأن كون الاشتراح بالحق الكفاية بالمرجع إنما هو في الكتابات الموصفات لا اللفاظ الملمزة فيكي في صراحها الاشتراح الأتري أن هناك عشرة دنانير وفي البلد نغالب يكون مرجحاً فيه وليس ذلك لأن الاشتراح في نفسه فأنظر أنه لا استشكل هنا بقولهم إذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي في قدم اللغوي وآخر قول ابن الرفعة أن هذا مبني على أن الصراحة تؤخذ من الاشتراح أي وهو ضعيف ويؤخذ من ذلك أن قولاً يعكس على ألف واشتري في التبعة مع السبعة ولم ينو وأتى أبو زرعة فيمن قال أربى وأنت طالق وقد تعليل الطلاق بالبراه بأنه يتعلق بها أي لعل ذلك وتبادر التعليق منه ومثله أعطى الفاضل طاق في ظاهره والحلاق الزركشي الوقوع بانسائها كدعوى وأعطى ألفاً بآراءه بأن هذا ليس نظراً لمعالجة لأنه فيما سلمت وفي مستثبات لم وشأن ما بينهما إذا ذاسق طبقاً لمعالها فيأتي (قوله) فإن قال أردت ما مراد بطلقك بكذا وهو الالتزام (وسدقته) ونبت (فكهو) لعل فقلته أي فكلمة قوله (في الأصح) فيقع بانسائها إلى التي المعنى حينئذ وعليك كذا أعوضا إذا لم تصدقه وقبلت فيقع بانسائها أخذته بأمره أن حلفت أنها لاتعلم أنه أراد ذلك لم يزمه مال ولا حلف وزمها وإذا التمس قبل فلا يقع حتى إن صدقته أو كذبه وحلف عين الرد أو لا وقع رجعي ولا خلاف لعل ما لم يقل قوله في هذه الإرادة ما كان قاله ذلك ولم يردّه ومر المرجعي واستشكل السبكي عدم قبول إرادته مع احتمال اللفظ إذا هو أو لا يتخذ الحال في تقدير الطلاق بحالة الزامه إياها بالعوض فحيت لا الزام لا طلاق قال وهذا في الظاهر ارتباطاً لظواهر وقوع انتهى ويحتاج عن اشكاله بأن العطف في مثل هذه المواضع قد يعمد على الحالبة لعم أن نحوها وقد صدقها لم يعد قوله بغيره (وان سبق) ذلك لما عالج بغيره وجوابها أولاً طلق كما هو ظاهر (بأن بالذكور) في كلامها إن عتبه لانه لو حلف وعليك أن يفد كرهاً أو لي فاذا أهمته وعنه فهو كالأبداء بطلقك على ألف أن قبلت بآب بالالف ولا طلاق وإن أهمه أيضاً أو انحصر على طلقك بآب بغير التمثل إذا قصد الابتداء وحلف حيث لم تصدقه فيقع رجعي وكذا في كل سؤال وجواب واستبعد الأدرعي بأنه خلاف الظاهر (وان قال أنت طالق على أن لي عليك كذا بالذهب أنه كطشني بكذا إذا ذابقت) فورا في مجلس التواجب بنحوه بليت أو نعمت (بأن وجوب المال) لأن على الشرط فإذا قبلت طلقك ودعوى أن الشرط في الطلاق بلغوا ذلك يمكن من قضاء ما كان طالق على أن لا تزوج عليك بقدان لا قرنتها على المعاشرة بوجه (وان قال إن شئت لي الصافأت طالق) أو عكس (فصحت) بلفظ الضمان لأنه المعلق عليه وبحسب الحاق مرادفه وهو التزمت (في الشور) أي مجلس التواجب (بأن وزمها الف) لوجود العقد المقتضي لالزام إيجابا وبإلوا وشرطه وخرج بلفظ الضمان غيره كقلت أو شئت أو رضيت فلا طلاق ولا مال وكذا أعطته من غير لفظ ولو قالت طلقني على كذا فقال أنت طالق إن شئت كان ابتداء منه فلا يقع إلا شئت ولا مال حينئذ كونه مظهر (وان قال متى شئت) لي الصافأت طالق (ففي شئت) بلفظ

ولا خلاف مستدل بأنه معلى بشرط ليس من قضاياه وكل طلاق كذلك بلغي فيه الشرط فحاصل رد الشارح رحمه تعالى منع كلية الكبري الضمان وإن محل تلك المقدمة حيث لم يكن مما يؤذن بالعاوضة كالمثل التي مثل شرطه لا سلام ومنها أنت طالق على أن لا تزوج عليك (قوله) على أن لا تزوج عليك تأمل قوله عليك بل هو من زيادة السامح أو بمعنى بعد لا كما عبره المحلى أدت وزوجه بعد لا طلقها ليس بوجاء والله أعلم (قوله) بلفظ الضمان لو كانت شئت وأدعت إرادته بالعلي التمتع لا مبعي الالتزام المراد هنا قبله قبل من ذلك أن كانت من يعني علمها ذلك لأن المتبادر من الضمان ما إرادته أو لا يشهد بل تأمل (قوله) لوجود العقد إلى التي في النهاية (قوله) وخرج بلفظ الضمان بذي أو مرادفه لأنه أقر البحث سابقاً وخبره فيما يأتي في متى شئت

(قوله) ووقع لشارح الح كأنه يشير إلى الشارح المحقق وأبهمه نادافاً بوقوعه هـ ما نصه ولا يشترط القبول لظلم كاستدخاله إلى الهى فى مسألة الاعطاء فانضى بفعل الاعطاء مع انه متعوض الرتبة خلافه وقال ابن عبد الحلق قوله ولا يشترط الح بمعنى لا يشترط م فهو انما ختمت بكفى صنعت نظراً للتعليل فلا كفى قبلت وحده ولا غير (٢٤١) الضمان كالاعطاء نعم كفى مرادف كالإتمام انتهى (قوله) لأن متى إلى قول الشافعي انما على

الضمان وما ادهون غيره كما قرروا في شرحه فاعذر (ملطف) لان مني التراخي ولا رجوع له كما مر (وان شئت دون افعالهم تطلق) لعدم وجود العلق عليه (ولو شئت القين ملطف) بان وجود العلق عليه في ضمنه ما خلاط فالتفت على ألف قبلت بان لان تلك صيغة معاوضة تقتضي التوافق كما مر واذ قابض الضمان فمضى عنده امانة (ولو قال ملطي نسلان شئت في الناقصات) في مجلس التواجب كما شئت الفاء (ملطف وشئت أو عكسه) أي شئت وملطت (بانت بانف) لانا احدهما شرط في الآخر يعتبر اتصاله به فمما قول واحد فاستوى التدينين والتأخير به فارق ما يأتي في الابلاء (وان اقتصر على احدهما) بان شئت ولم تطلق أو عكسه (فلا) طلاق لعدم وجود العلق علمه وليس المراد بالضمان ضمانا في بانه لان ذلك عقد مستقل ولا التزام المستد ان لا يصح الا بالتدريج التزم بشيئ في ضمن معاوضة فلهذا وقع بها لا مقصودا وألحق بذلك عكسه وهو ان شئت في العاقبة لم يكن ان تطلق نفسك واستشكل عيانا في ان تنو في الطلاق الهاتئ لميل الى قبول التعليق بحسب ما عاشر في الاذونات وفي ضمن معاوضة قبل التعليق واغترل كونه موقوف على الاستدلال لاختلاف ما يأتي في ووزر في الحلاق بان شئت الاولى في التبرأ طلقها بان شئتني لم وانما التعليق المحض بظرفه عتلت ان شئت دون ان شئت عتلت انتهى ويرد بان الفرق بين هاتين اغما هو معنى في السبع لا يأتي هناك وكيف والتعاقد في نفسه ملطفا في الاولى لان قوله متعلق بمشيتته وان لم يذكرها والتعلق هنا غير مقصود ملطفا فاستوى بقدمه وتأخره (واذا علق باعطاء مال) أو اتيه أو أوجبه كان أعطيتي كذا (فوضعه) أو أكرمه فوراً غير عتومي بنفسه أو يوكيله عام حضورها بخاترة فاقده دفعه عن جهة التعليق (بين يديه) بحيث يعلم ويتكس من اخذه لعقه وعدم دفعه له منه (ملطف) بشيئ الامام جود من شهواتهم لا يأخذ له ما عطا غير فولد انبل اعطيه أوجبه أو اتيه به فمما يأخذ (والاصح دخوله في ملكه) فهو باع من الوضع لضروره دخول المعوض في ملكها لا باعاً لان العوضين شقاران في الملك (وان قال ان أقبضتي) أو اذبت أو سلت أو دفعت الي كذا فانت طالق (تشيل كالأعطاء) فيما ذكر فيه (والاصح) انه (كسائر التعليق فلا يملكه) لان الاقباض لا يقتضي التعليق فهو سقفة محضة بخلاف الاعطاء بنصفه عرفاً من دلت قرينة على ان القصد بالاقباض التعليق كل قالته قبل ذلك التعليق ملطتي أو قال فيه ان أقبضتي كذا لتسني أو لاصرفه في حواشي كان كالاعطاء في نفسه فبيع حكمه السابق (ولا يشترط الاقباض مجلس) تنظر بعالي عدم الملك لانه صفة محضة (قلت ويقرب رجعا) لانه يشترط الاقباض لاقتضي التعليق (ويشترط البعد) في صفات ان قبضت مثلاً ان أقبضتني على المثلوق المعقد (أخذه) مختاراً به لظاهر (يعدمها) أو من وكلها بشرطه السابق كما هو ظاهر أيضاً فلا يكتفي بوضع بين يديه لانه لا يسمي قبضاً أو يسمي اقباضاً (ولو مكرهه) وحيداً فيع الطلاق رجعا بها أيضاً (والله أعلم) لوجود الصلة وهي القبض ون الاقباض لان فعل المكر لغرضه ما من ثم لان شتبه في تخوان دخلت فدخلت مكرهه (ولو علق باعطاء عبد) مثلاً (وموصفه بصفة مسلم) أو غيرها ككونه كافراً (فأعطته) عبداً (لأباصفة)

٧٠ بحث فلا يضر وأيضاً يؤدي إلى التردد في شيء من ركبي العقد الحامل على إبطال التعليق لحصول التل في الرضا الباطني وفي الثانية على الإيجاب بخلافه فيما نحن فيه فإن تعليق الأذن متحقق في السليتين ولا يضر كأشأار إليه الخارج ولعل هذا الفرق هو ما أشار إليه أيضاً فراجع (قوله) «يتمكن من أخذه» هل الحق يمكن وكيفية تحضره معطاة وكيفية تحضرها (قوله التل) ولا يشترط الإيفاض الأخلاقية بمعنى أنه يمكن فيه جئت بالوضع، بل يده وإن لم توجد حقيقة القبض الآتية وهو محل تأمل لفعل المرامد أعاد ذلك والله أعلم ثم رأيت في شرح النهج التصريح بالأكثاء فيه بالوضع، بل يده وهو مشكل لما تقرر فأقول (قوله) وأوغرها إلى قوله هذا كما في الحرف في النهاية الأقوله إن التكررة في حيزا شرط إلى التل

(قوله) او اعطته سبحانه أى الصفة طالت الحلأ فها والطلاق هنا واستاءت والمقصوب فيها أى يفتنى أى هنا لا فرق وهو مشكل والظاهر أنه يرى هنا ما يفتنى أى قول الحشر واظهار الحال مرة ذكرا كشره إليه عليه السلام لأنى قد يقال ما هنا أولى بذلك مما يفتنى لأنه اذا اعتبر ذلك فها لا تصور ملكه وهو المحمول فكيف بما تصور وهو المستور فيه مشروط بالسؤال والله أعلم (٢٤٣) (قوله) على عدى النعمة فاستقر العبدى النعمة

وما في الذمة لا يتعين الإقباض صحيح

ففيها مقدارنا للاعطاء فكان العقد لم يقع

الأعلى المعين فكان قياسه البطلان لولا

ان الخلع خارج عن ذلك لكونه لا يقصد
تفاسد العوض، فراجع الى بدل المضع

الشرعي بناء على الأصح السابق فتأمل

فأله دقيق (قول المتن) الامغصو باهل

أَوِ الْمَرَادُ عَبْدٌ لَهُ مُغْصَبٌ وَهُوَ يَسُدُّ

الغاصب محل تأمل فإن قول الشارح
كالغاصب إذا لم يفسد ما كان له

وقوله: نعم ان قال الخ يومئذ الى الاول فان

الثاني ليس في يدها فلا يتصور منها

بالاعطاء ما يشمل الاعطاء بعض الصيغة

كاعطيتك وان لم توجد حقيقته المتقدمة

فلما تأمل ولما راجع فإن هذه المباحث

مع مزيد الأشكال متزرة بمرط الاجمال

والله اعلم (قوله) اوجا يالعل محل
كلاسهم في الحان المذكور قبل اختصار

القداء وفي المرهون صغير اذن المرتهن

والله اعلم (قوله) وقد يحجب بان الصيعة
قال الشهاب البرلسي ونحوها باختصار

الشق الاول ولكن لما عذر ملكه

لجهله فسد العوض ووجب مهر المثل
كالقالبان أو طينتهما هذا المضمون

(قوله) ولوأعطته عبد لها الخ ان كان

بعد زوال يد الغاصب عنه وانقطاع
المواعظ فراض الان تسميته حينئذ

مَغْمُوسًا بِالْأَنْخَالِ عَنْ نَحْوِ وَأَنْ كَانَ قَبْلَ

ماذ کر فعل تامل لہ علیہم فیما ذکر

باعتبار البيع وماذا سيبدى العاصب
مسئولية عليه فبمعهم تمتع اللهم الان

يفرض فيما إذا كان الزوج قادراً على

فتطلق ويلزمها سهر المثل ولم يختلف

المشروطة (المتعلق) لعدم وجود المعلق عليه (أو) أعطته عبدا (ها) أى الصفة (طالقت) بالعبد الموصوف بصفة السلب وبمجرى المثال في الموصوف بغيرها فساد العرض فيها بعدم استيفاء صفة السلب وإذا بان الذى وصفه بصفة السلب (معيا) لمؤثر في وقوع الإطلاق لوجود الصفة ~~لكنه~~ بغيره فلا يزال الإطلاق يشتمل السلامة (فه) أمسا كولا ارتشله وله (رومه وموشل) بدله بناء على الأصح انه مفعول عليهما فان عقدا يدل (وفي قول فتيته سليمان) بناء على من قبله وليس له طلب عبد سليمان تلك الصفة بخلاف سلو لم يعلى بأن قالها على عبد موصوف وبقيته واحضرت له عبدا بالصفة فقبضه ثم عمل عليه فله رد وأخذ به سليمان تلك الصفة لأن الإطلاق وقع قبل الاعطاء بالقبول على عبد في الذمة بخلاف ذلك (ولو قال) أعطيتني (عبدا) ولم يصفه بصفة (طالقت عبدا) هل أى صفة كان ولو لم ير الوجود الاسم لا يمكن له أن ينعها معناه وهي لا يمكن بها محو فوجبهما والشكل كما يأتي واستشكل بأن هذا العاقلان ~~كان~~ كانا على ما يقع في المثال الموجد أو أضافا فوجبهما والشكل كما يأتي فإماته وقد يجب بان الصيغة اقتضت شيئين ملكه وتوقف الإطلاق على اعطائه فملكه والتساوي يمكن من غير بدل بخلاف الأول فاله غير ممكن لكن لهدل بغيره مقامه فمعلقا على كل ما يمكن فيه حذر من افعال القطع منه ظهورا يمكن أعماله (الان) قرينة طاهرة على أنه أراد عبدا العوم لأن التكرير في الأثاث وأن كانت مطلقة عامة يصح انرادها العوم على ان التكرير في خبرا شرط العوم وجبته فلا تشكل أصلا (مغصوبا) أو مسكاسا أو شتركا أو أجنبيا يتعلق برقه مثل أو مسوقا أو أمره هو مثلا والفاط من لا يصح بيعها (في الأصح) فلا تطلق به لأن الاعطاء يقتضى التملك وهو متعذر فيأخذ كالكفوص بما دام مغصوبا بخلاف المحمول نعم إن قال مغصوبا طلت به لأنه يتعلق بصفة جندته فليأخذ به الميراث لأنه لم يطق جنانا ولو أعطته عبد لها مغصوبا وطلت به لأنه لا بد أن يخرج عن كونه مغصوبا (وله موشل) راجع لما قبله لأن الامتياز يتعلق بمجانا أو باعطاء عبدا العبد المغصوب أو عبدا الحر أو غيره فاعطته بآبته بموشل كالأول في كل واحد من هذه كما في الجزأ الثانية اذ لم يبين لها عذبا فغيرها تناقض لهما وأوجدهم وقوعه بمجرى المثال كالأول (ولو لك طلثة) أول طلثين (فقط فئات طلثتى ثلاثا بألف فطلق الطلثة) أو الطالطتين (فله الألب) وان جعلت الحال لأنه حصل غرضها من الثلاث وهو البيوتة الكبرى (وقيل ثلثة) أو ثلثا أو ربعا لانه على الثلاث (وقيل ان علمت الحال فألف أو الثلثة) أو ثلثا أو ربعا لانه نصف الطلثة فهو له سدس الألف أخذ من قولهم ولو اجابها بعض مأسأته وزع على المسؤل أو الكل لأن مقوده هاهنا البيوتة الكبرى حمل هنا أيضا على محتمل وقوله في التعليق في بعض المسائل نظر الما أوقعه لما وقع يؤيد الأول وينبغي بناء ذلك على ما بان أن قوله نصف الطلثة هل هو من باب التعيير بالبرقع عن الكل أو من باب السراية فعلى الأول يستحق أن يفسره له مفعول أو وقع الطلثة على الشئ الثاني لأنه لا يقع إلا بالعبداه والباقي وقوله سراية فغيره عليه فلا يستحق في مقابلته شيئا أصلا والمطل أن يفتحق بوجه واحدة ولو أوجدت بوجه نصفه ككلمة وهذا مؤيد لما قلناه انه يستحق الدس فان قلت القياس على هذا انه يستحق الضمالة فلا يمكن إلا الطلثة وأوقعها يستحق الكل يستحق نصفه بنصفها قلت نعم القياس ذلك لولا قولهم من الفاظ انما ملك العبد للسلوك كما في بابها فيه الحمى أو يصفه فله قطعه وان ملك بعض المسؤل وتلفظ بالسؤل أو حصل مقصودها بما أوقعه السمي والأفوزع السمي على المسؤل ذكره الشيخان فقوله ما والى آخره من حجج انه ليس له في مستلذا الدس لأن ما أوقعه لم يحصل مقصودها وانما حصل بما وقع وقدمت من كلامهما انه اذ ملك مقصودها وزع على المسؤل فحينئذ

للمراجعة (قوله) اذ لم يعين لها عبدا اما اذا عهده كان اعطيتني هذا العبد فانت طالق فاعطته له لم يجب

لا يمها في هذه السنة ولا حبر ارضه بالذات (قوله) بالالف الى قوله ونضيه مامر في طلعت في الهاية

لم يجب إلا الدس (وولطت ملقة بأنف فطلق) بأنف أولم يذ صكر الالف طلت طالت بالانف
 أو (بما وقع بجانه) اقدرته على الطلاق مجانا فبعوض وان قبل أولى وبه فارق أنت طالق
 بأنف فقبالت بجانه (وقيل بأنف) حملا على ماسأته (وقيل لا يتبع) للخاصة وفي أصله
 قالت طلقني واحدة بأنف فقال أنت طالق ثلاثا أو زاد كرا الالف وقع الثلاث واستحق الالف
 أى كالجلاء وحذفها ليعلم من كلامه بان الطلاق اليه فلم تضر الزيادة فيه على ماسأته (ولو قالت طلقني
 غدا) مثلا (بأنف) أو ان طلقني غدا فقلت بأنف (فطلق غدا أو قبله) غير فاسد لا بداء (بانت)
 وان علم فساد العوض كالو خال تخمر لانه حصل مقصودها وزاد في الثانية بالتخييل وان نازع فيها
 البلقيني (عهر المثل) لفساد العوض يجعه لسانها في الطلاق وهو محال فيه لعدم ثبوته في الذمة
 والصيغة تضر بها تأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لان القلب فيه المعاوضة وهذا
 فارقته قوله ان جاء العدو لطلقتي فقلت الالف فطلقتها في الغدا حابة لها استحق المسمى لانه ليس فيه
 تضرر من تأخير الطلاق أمالو بعد الابداء وحلف ان اتهم أو طلق بعده فبقر جعلا لا تلو اسأته
 التاجر بعوض فقال قدمت الابداء صدق بيته فهذا أولى ولانه تأخير مسمى فان كرا لا اشترط
 قبولها (وقيل في قول بالمسمى) واعترض بان الصواب بدله لان التفرع انما هو على فساد الخلع
 والمسمى انما يكون مع محتوه برذبان بدله المثل فيجوز القول ان قبل بدله مثله أو قبلته فلنا انما يجب
 هذا فيما اذا وقع الطلاق بالمسمى ثم تلف وكان وجهه وجوبه مع الفساد على خلاف القاعدة ان الفساد
 هنا ليس في ذات العوض ولا معايله بل في الزمن التابع فلم ينظر اليه (وان قال اذا) أو ان (دخلت
 الدار فأنت طالق بأنف فقبلت) فورا كما كافأة الفاء (ودخلت) ولو على التراخي وقضيه ماضى في
 طلق وتضمنت أن تمثلي ذلك ما لو دخلت فقبلت فورا وهو محتوه لكن ظاهر كلام شارح أنه لا بد من
 الترتيب بين الدخول والقبول وكأنه ظن أن تقدم الدخول يلزم فورته القبول وليس كذلك بل
 قد لا يلزم بلها (طلقت على العهيم) لوجود المعلق عليه مع القبول طلاقا باثنا (بالمسمى) لجواز
 الاعتراض عن الطلاق المعلق كالتميز وبلزها تسليح له حال كسائر الاعراض المطلقة والعوض تأخر
 بالتراضي لوقوعه في ضمن التعليق بخلاف التميز يجب فيه تعارن العوضين في المثل وقوله بالمسمى
 لا يقتضي رجوع الضعيف أنه لا يجب تسليح له عند وجود الصفة خلافا لمن زعمه لانه انما ذكره كذلك
 لإفادة اليقونة كإقراره (وفي وجهه) أو قول به المثل لان المعاوضة لا تقبل التعليق برذبان هذه
 معاوضة غير محضة (ويصح اختلاعه) أجنبي وان كرهت الزوجة لان الطلاق يستقبله الزوج
 والالتزام يتأتى من الأجنبي لان الله تعالى سمي الخلع فداء كفاءة الاسير وقد جعله عليه ما يعله منها
 من الشر وهذا كالخسعة والأفلاوق بعد اتمامه ان يتزوجها مع أيضا لكنه باثم فيما يظهر بل
 لواعها بذلك فسق كادل عليه الحديث العهيم (وهو كاختلاعهما للظان) أى في الفساق الالتزام
 السابقة (وحكم) في جميع ما مر فهم من جانب الزوج ابداء صيغة معاوضة بشوب تعاقب فله الرجوع
 قبل القبول نظر الشوب المعاوضة وقول الشارع نظر الشوب التعليق وهم من جانب الأجنبي ابداء
 معاوضة بشوب جعالة ففي طلق امرأتى بأنف في ذمتك قبيل وطلق امرأتى بأنف في ذمتي فأجابها
 تبين بالمسمى ويستثنى من قوله حصص ما نحو طلقها على ذا المقصوب أو الخمر أو قرن زيد هذا فيقع
 رجعا وفارق في ما مر فيها بان البضع قولها فاقمها بدله بخلافه وتؤخذ منه أنه لو قال فاعطها على ما في
 كتمت قبيل وهذا يعلى أن لا شيء فيها فاعلم على ذلك وقم رجعا ولا شيء له إلا أن يفارق بان فساد
 العوض جاء من ثمن لفظه وهو قوله ذا الخمر مثلا القضى أنه لم يلزم له عوضا لعدم حصول مقابل له وهنا

(قوله) فطلتها في الغد قال في شرح
 الرض ولو طلقها قبل الغد فقلنا هو
 وقوعه ثم ان قبيل فانه لا يطلق الى الغد
 استحق فيه المسمى والأفلاوقه وسكت
 عمال طلقها بعد الغد وقد يؤخذ
 من قولهم بالوفوع رجعا في نظير ذلك في
 مسئلة طلقني غدا ان الحكم هنا كذلك
 وعليه فظهر أنه لا فرق بين حتى وغيرها
 ما لم تصرح بالتراخي فان سرحته
 فنبغي أن يكون الحكم فيه كالحكم في ابداءه
 في الغد وسكت أيضا عما قولنا صدقت
 الابداء وطاهر أنه يصح فيه أخذ
 مما سطر في المسألة السابقة فقلت أسئل
 (قوله) وحذف انهم جملة معترضة بين
 التعللين لوجود المعلق إلى قول المصنف
 ويصح في النهاية (قوله) في جميع ما مر
 إلى قوله وتؤخذ منه في النهاية (قوله)
 وهم عبارة عن المسمى والنهاية سبق قم وهي
 ألين الأدب على أن في بعض نسخ المحلى
 نظرا للمعاوضة كونه عليه ابن عبدالحق
 في حاشيته (قوله) بشوب جعالة فلا جنى
 أن يجب نظر الشوب الجعالة متى وشى
 قد قال قد شررت لأنه من جانبه معاوضة
 فيها بشوب جعالة وكل منهما يقتضى
 جواز الرجوع قبل جواب المحجب فما
 وجه تخصيص الجعالة بالتعليق بقوله
 نظرا لجمع أنه لو وقع الخصم بالعكس
 لكن أنسب لان المعاوضة جملة
 ملحوظة أصلا والجعالة جملة كاشية
 صريحها فلتأمل

(قوله) وبأنى آخر التسمية الذى أتى آخر التسمية قوله وإن كل تعليق للطلاق الخ وليس تصرف بمعاجم كراهة لا يقال يؤخذ من قوله ثم إن مع
الجماع ذلك لا تقول لأننى ذلك بالطلاق لا بالنسبة للزوجة بالنسبة للجنس لا بشرأه لقال بهذا الجراح الخ وقبر جراح الجملة ما لى
يظهر فى المسئلة المذكورة الورع جعيا والله أعلم (قوله) ولو خال عن (ع) إلى قوله راقى أنضأى النهاية (قوله) ما لى ما لى اختلاعه منضأه أنه

لافساد فى القطع بل هو لفظ معاونة صحيح وانما غاية الأمر أنه لا شئ فى كنهه من الجراح وهذا يقتضى
البنو تولى زوم مهر المثل له عملان ظاهر الصيغة ويؤيد ما مر أنهم جعلوا هذا من العوض القدرة للناسد
وبأنى آخر التسمية الذى ما يصرح به ما لى خال عن ز وجى رجل بالفصح من غير تفصيل لا لفساد
البالذ خلاف ما لى ما لى اختلاعه به يصرح باختلاعه فى الحبس بخلاف اختلاعهما كاستدركه ومن خلع
الاجنبى قول امها بملاخا لهما على مؤخر صداقها فى ذمتي فيها فية بانئنا على المؤخر فى دمة السائلة
كما هو ظاهر لان لفظه مثل مقدرته فى خود ذلك وان لم تنظر بمصر فى البيع فلو قال وهو كذلك راعها
ما صحت زاد أو نقص لان المثلة القدرة تكون حينئذ من حيث الجملة ويخوذلك أى أبو زرعة وأفتى
أضأى والذر وجة خال ع وزها على مؤجل صداقها وعلى درهم فى ذمتها فإياه وطبقها على ذلك بأنه
يقترب جعيا كما هو المقرر فى خلع الأب صداق منه والدرهم الذى فى ذمته لم يوقع الزوج الطلاق عليه
فقط بل عليه وعلى البراءة من مخيم صداقها ولم يحصل الأعض العوض وليس كالخلع بعلمه وهو ل
حتى يجب ما يشار إلى المجهول من مهر المثل لا لأن كان إيجابه عليها لعدم سؤالها ولا على أنها لانه لم
يسأل مجهول له بل بعلمه لهما وليس له السؤال به انتهى لمخاض مع ما قدمه فى تلكه مشكل لا نه لم مؤخر
الصداق فى كاد الام ثم على تقدير مثله حتى أوقعه بانئنا لم يحصل مؤجل الصداق هنا على ذلك
لكنه أشار للغواب بان الام لا ينافى فى ذمتي كان فتره على المثلية ولا لى ما لى خلع الصداق
لغير الصداق لا لأنه ومن أفتى أيضا فى سأل زوج بته قبل الوطء ان يطلقها على جميع صداقها
والزتم به والها فطقتها واختال من نفسه على نفسه لاهو هي محجورة بانه خلع على نظره صداقها فى دمة
الأب بذيل الحوالة ان ذكره ثم شرط صحة هذا الحوالة ان يجعله الزوج بته لانه لا ينفذها من إيجاب
وقبول ومع ذلك لا تصح الا تصح ذلك لفسوق نصف صداقها عليه بشرطتها من فبقى للزوج على
الأب انصفه لانه لم ينظر للجميع فى ذمته فاستحقه عليه والمستحق على الزوج النصف لا غير فطر بته
أن يسأله الخلع فقبله النصف الباقى لمحجورة لبراءه حينئذ الحوالة من جميع دى الزوج انتهى وسيعلم
كما بان فى الضمان يلزمه مهر المثل فال التزام المذكور منه ولم يودع الوطء من كره من الاكتفاء
بالقرينة بخلاف ما بانى عن صحة البقينة أنه لا بد معها من بته ذلك لكن الأول أوجه * تنه
أفهم قولهم لتمام غير استثناء منه من الحكم أنه لقال ان أبى فلان من كذا له على فأنت
طالق فأراه وقد بانئنا وهو الوجه خلافا من زعم أنه رجعى لانه تعليق محض ولان المبرأ لى ما لى خطابه
لم يكن له رغبة فى طلاقها وذلك لان كلامه هذين التعليقين فإدأ الأول فلان كذا ذى ذوق بفهم
منه أنه معلق للطلاق على عوض من الاجنبى وقد سر حوا ان العوض منه كموهها وأما الثانى فلان
فأله لم يحط بكلامهم فى هذا الباب المصرح به أنه لقال فأنعت وزجى على ألف ذمة ز بدو كان
غابا لم يخلع فقبل وقع بانئنا لان قوله كسواله فيه فكذا ابرأه كسواله ولا يفسد الخلع المصرح
بذلك الاضاوى فى روضة من حيث نكاح الشفاعة ما صله مع ان ارفع من فلو طلق زوجته على ان
يزوجه بدينه وصداق بته بنصف المطلقة ففعل وقع الطلاق قال ابن التعليل لان ز بدم يسأل ولا خطب
كما بان بته على ز وجها مهر المثل وهذا صريح بطلان ذلك التعليق لان ز بدم يسأل ولا خطب
وانما المطلق بطلان ز وجته بتر وجزز بدينه فتر بوجهه لى ما لى مختار الطلاقها ولزمه مهر المثل لان
انطلق لم يطلق الا فى ما لى بدم وهو يضع التزوجها ولم يسأل لى ما لى تقرر أنه يلزمه اهما مهر المثل ففعل
أن يقول العوض الذى ربط الطلاق به كسوال الزوج به وان كل تعليق للطلاق انهم من مقابلة البضع
بعوض مقصود راجع لجهة الزوج يقع الطلاق بانئنا مع العوض فيه والا فبهر المثل على ماصر

لصحة مع عدمه التفصيل وهو على ما لى
ولعل المراد عدم العوض بالمسمى والله أعلم
(قوله) بطل المؤخر لما مر أن محله حيث
كانت عاتبة المؤخر والابن يثبت وقوعه به
انئ (قوله) من حيث الجملة لعل الانسب
من حيث الجنس أو من حيث مطلق
المساواة ولما لم (قوله) ان لم يقل بطل
هلا جعل قوله فى ذمته راجعا لقوله على
مؤجل صداقها أيضا فكونه فى ذمة على
تقدير المثلية محشى بقولها منها فتر فاه
فى الأول ظاهر فى أن ذكره فإدأ المثلية
لخصاص راعته لم يؤخر صداقها ولا تصح
الا بذلك بخلاف ما صرح فيه لوجود ما يصلح
للعوضه بل راعته هو الظاهر وان
اجعل راعته بها لم ينافى لالأب بآرت
ذلك لا يعد قبوله لتمام (قوله) والتمه
أى حاجة لتمام مع ارادة المثلية محشى
قد يسأل ذكره ليس للاحتياج اليه بها
ذكر بل لحسب ضرورة السؤال ولما راجع
عليه الشارح قوله الذى سلمه عما بانى
الخ (قوله) بذيل الحوالة ان ذكره
قد سأل الحوالة متأخرة من الخلع
انما تصح قبل جواب الزوج اذ لم يجب
حينئذ على الشخص حتى ما فى الحوالة
عليه فكيف يكون فى ذمته ويجب بانئنا
ولا تأخرها بل على أسماء ارادة المثلية
والا ليرتكب الحوالة محشى أو يقال لعل
فرض المسئلة وقوع ما ذكره بعدم الحوالة
سابقة كراهى الغالب فافهم منه ذكر
الحوالة فى المواقاة السابقة (قوله)
فال التزام انذ كورمه قد يؤخذ من قوله
فألا التزام انذ أنه ملزمه وجود الحوالة كفى
مسئلة السؤال للفر روضة فيما نحن فيه
وهو محيل تأمل اذا نظرهما كى يؤخذها
بأنى ان محيل ذلك يراعى عن الصداق
أما اذا راد بدشله وكانت مقر بته تدالة
على ذلك فثبت بنوتها بمثل الصداق
لا بغير المثل لانه عوض صحيح ولم يذ

فى الصيغة ما يؤذى الى فسادة بقول الشارح ان لم يكن بدون أول كان حسنا فليتم (قوله) ففعل على زوج زيد بته من المطلق المذكور ولو كيهما
(قوله) وهذا صريح على محيل تأمل اما الأول فلان عبارة الروضة مصورة بصيغة المعاونة لا بصيغة التعليق وأما الثانى فلان بما نحن فيه لان تنزل على أن
تكون لفظه ثبت طالق على أن زوجي زيد بته لى ما لى تكون خطابه لا بطلان بته وزجى مثل الخ الخ كونه من يعانى فى الخطاب

اوليها) في الاختلاص (ان يتخلله) أي لنفسه ولو بالقصد كما يفكون خلع أجنبي المال عليه بخلاف ما اذا ناسا وهو ظاهر وماذا اطلق وهو مخرج به الغزالي واعتراض الأدرعي لا يجزم امامه بخلاف مردود بان كلامه فيها اذ لم يتخللها فبما سمته وكلام امامه فيها اذا تخللها فيه (ولا جني بوكيلها) في اختلاص نفسها بماله أو مال عليه وكذا أجنبي آخر فان قال لها سأل زوجك ان يطلقك فأبى وأولجني سأل فلان ان يطلق زوجتي فأبى فاشترط في لزوم الألف له أن يقول على "خلعك" سأل زوجي ان يطلقني هل كذا فانه وكيل وان لم يقل على "ولو قال يطلق زوجك على ان اطلق زوجتي ففعلها لا تاتاه خلع فاسد لان العوض فيه مقصود خلافا لبعضهم فلكل على الآخر مهر مثل زوجته واذا وكلها الأجنبي في الخلع (فتختبره) بين ان يتخلل عنها أو عنه بالصريح أو بالسفاه اطلقت قال الأدرعي وغيره فالظاهر وقوعه عنها قطعاً انتهى أي نظيره ما عرفت في الوكيل بقيد كمالها كانت تستقبل ما ساجدا بخلاف الأجنبي كان جانبها أقوى في ثم قطعاً وبوتوعها لها هنا واختلافنا في كماله وحيث صرح باسم الموكل طوبى الموكل فقط وبقريه فهو بين وكيل المشتري بأن العقد يمكن وقوعه له ثم لا هنا كماله والافلا مباشر اذا عزم رجوع على موكله ان وقع الخلع عنه والافلا (ولو اخلع رجل بماله أو ماله) (وصرح بوكيلها كذا) عليها (لم تطلق) لانه مربوط باقرار المال ولم يترجمه هو ولا هي نعم ان اعترف الزوج بالوكالة أو اذا عاها بانت بقوله ولا شيء له (وأولها كاجنبي فتحمل بماله يعني بعين أو غيره صغيرة كانت أو كبيرة (فان اخلع) الأب أو الأجنبي (بمالها وصرح بوكيل منها كذا (أو لونه) له عليها (لم تطلق) لانه ليس بولي في ذلك ولا وكيل فيه والطلاق مربوط بالمال ولم يترجمه أحد ولا ليس له صرف مالها في الخلع ومن ثم لم يتم عليه عقوق على من يتحمل لها لم تملكه قبل الخلع (أو صرح باستقلال) كاختلعها لنفسه أو عن نفسه (خلع بمغصوب) لانه غلب لمالها فيه بانها سأل علم الزوج وله عليه مهر المثل ولولم يصرح بأنه عنه ولا عنها فان لم يذكر ماله فهو بمغصوب كذا في الواقع رجعياً اذ ليس له تصرف في ماله بما ذكر كماله فاشبه خلع السفهة كالأول قال بهذا المغصوب أو اخر لانه صرح بجميع التبرع المتصور له من الخلع ولو اخلع بمداها أو عرى ان الزوج يرى منه أو قال طلقها وأنت ترى عنه أو عرى المشتري عنه وقع رجعياً ولا يرأى من شيء منه نعم ان ضمن له الأب أو الأجنبي الدرك أو قال على "نعمان" ذلك وقع بانها مهر المثل على الأب أو الأجنبي قال البلقيني وكذا لو اراد بالصدق مثله وقرنه أو بده كوكالة الزوج على الأب وقبول الأب لها حكم انها تحت حجر فمفع بانها تحمل الصدق انتهى وصرحنا في الحواشي على ذلك (فصل) في الاختلاف في الخلع أو في عوضه لو (ادعت خلعاً فأنكر) أو قال طلق الفصل بين لفظيها بان سألته الطلاق بعوض فطلقها بدون ذكره ثم اختلفا فسألته طلقني متصلاً فبنت وقال بل متصلاً في الرجعة أو نحو ذلك ولا يثبت (صدق يمين) لان الاصل عدمه مطلقاً أو في الوقت الذي يدعيه فيه فان أقامت بنته ولا تكون اقراراً بيمينت ولم يطلقها بالمال لانه يشكره ماله بعد وعرف به على ما قاله الماوردي لأن الطلاق لزمه وهي معترفة بعوقبه نظر بل الذي يمينه انه سكن أو قرئت شخص شيء فأنكره ثم صدقته لا بد من اعتراف جديد من المقر (وان قال طلقني ~~بكذا~~ فاسأل) لم تطلقني أو طلقني (بمجاناً) أو طلق الفصل بين لفظيها ونظراً أو نحو ذلك (بانت) باقراره (والعوض) عليها اذا حلفت لأن الاصل براءة ذمتها مالم يتم شاهد أو يتحقق معه أو صدقته فبنت المال واذا حلفت ولا يثبت له وجبت نفقتها أو كسوتها زمن العدة وليرشأ قال الأدرعي والزركشي بل الظاهر انها ترثه (وان اخلعاً) أي المتخالفان الزوج أو وكيله وهي أو وكيلها أو الأجنبي (في جنس عوضه أو قدره) أو نوعه

(قوله) أي لذته الى قول المصنف ولو اختلف في النهاية الإقراره خلافاً لبعضه وقوله وبقريه في قوله وانما سأل (قوله) ففعلها يقتضي أنه لا بد من خلاق آخر من البادي وبيان وجهه أن قوله على ان اطلق وعدا انصاع فليقبل وعليه فتردد النظر فيها اذا اطلق المتخالف ونوقب البادي عن الطلاق هل يقع خلاق أو لا يحمل تأمل ينبغي أن لا يقع اذا قصد الابداء (قوله) لانه مربوط الى النصف في النهاية (قوله) ولا شيء له صادق بما اذا كان بماله وقد يتوقف فيه تصادقها على استحقاق الزوج

(فصل في الاختلاف في الخلع) * (قوله) بدون ذكره لعله ليعتبر عليه ما يأتي من الاختلاف في كونه رجعياً أو باناً والافواشع ان من صور الاختلاف ما لو سألته بعوض فطلق مع ذكره ثم قالت طلق متصلاً فقال بل متصلاً فلا يقع شيء لعدم انشائها شيء آخر بعد كلامه والله أعلم (قوله) بل الذي يمينه انه سكن أو قرئت بغيره فبنت باليمين الخ قد يقال الاقرارا اعتضد باليمين فاكفي باعتبار المتذكر بخلاف مسألة الاقرار فان من استند بها الاقرار وقد انفى حكمه يستدعيه في غيرهم فتردد النظر فيها نحن فعمل بمسألة الاقرار ونظر المأشراً فهل يقع بمسألة الاقرار أو بيمينتها أيضا اليه من الفرق أو بيمينتها في غيرها أيضا باعتبار المتذكر كالتفتيش في فرق صاحب النهاية محل تأمل (قوله) أو الأجنبي في أسه رحمه الله أو الأجنبي زياده أو وريثه أو ولي فليقبل ولا يجزى

(قوله) المثلثة أو أحدهما أي الزمن الذي أوقع فيه أذلامرج حينئذ أو المثلثة أحدها فكذا كذلك جواز أن يحمل المطلق على التقييد بخلاف ما إذا عتبهناه فانهم ما ان اشتتاقه سقطت وهذه الواردة على الشارع في تفسيره التعارض (٢٤٦) مجاز كره وأن اختلفتافية قدمت السابقة

أوصفته أو أجله أو قدر أجله أو في عدد الطلاق بأن قالت لمطلق ثلاثا بألف فقتال بل واحدة بألف أو سكت عن العوض (ولابنة) لاحدهما أو لكل منهما سنة وتعاشرتا بأن ألقننا أحدهما (تخالفا) كالتابعين في كسبية الحلف ومن بدأه ومن ثا ثلث أو أن يكون مدعا أم أمثرا أن أقام احدهما سنة فضله (ووجب) بعد فسخهما أو فسخ احدهما أو إلحاقهما بالعوض (مهر مثل) وإن سكت أن أكثرهما أذلة لأنه بدل البضع الذي تعذر رده اليه وأما البينة فتوقعه بكل تقدير وأثر الخالف انما هو في العوض خاصة والقول في عدد الطلاق الواقع قوله بينه ومن ثم لو قالت سالت ثلاثا بألف فطلقت واحدة فقلت ثلثة فقلت بل ثلاثا في عدد الطلاق فقلت ثلاثا بغير إقراره وتختلف انما لتعلم انه لطفه انلا زوجته ذلك ثلاثا لغيره أن أوقعهن وقال المثلثة قبل ويطلق فصل استحق الألف (ولو قال بألف وبنوا) أوجبا أوصفة (لزم) وإن كان من غير الغالب جعل للمثوى كالملفوظ بخلاف البيع لانه يجعل هناما لا يجعل ثمان لم يثنوا شيئا وجب مهر مثل (وقيل) يلزم (مهر مثل) مطلقا للجهل بالعوض (ولو قال أردنا) بالألف الثمنا لقلنا انها (دنا فقتال بن) أردنا (دراهم أو فلويا) أو قال احدهما ألقننا وقال الآخر تناوعا آخر (تخالفا على الأول) المعتمد كالأختلاف في الملقوط فيجب مهر المثل (ووجب مهر مثل بلا تخالف) القول (الثاني) اعلاو اختلفت بينهما وتصادقا فلا فرق ما لو قال أردت الدرهم وقالت أردت الفلوس بلا تصادق وتساوي بينهما ولمهر المثل بلا تخالف و لو صدق احدهما الآخر على ما أراده و كونه الآخر فإراده وتبين ظاهرا ولا شيء له عليها لانكرا احدهما للفرق نعم ان عادلا كذا وصديق استحق الزوج المسمى على ما مر وإذا أطلعت الدرهم في الخلع المثل تزالت على غالب التقدير بالألف المعلق زلت على الدرهم الاسلامية كمر * تنه * علم مما مضى ضبط مسائل الباب بأن الطلاق ثمانا يقع بانما المسمى ان صحته البسطة والعوض أو به المثل ان فسد العوض فقط أو روجبا ان فسد البسطة وفقد الزوج الطلاق ولا يقع أصلا ان تعلق بما لم يوجد فعلم ان من علق طلاق زوجته بأمرها ما به من صداقها لم يقع عليه إلا ان وجدت براءة صحيحة من جميعه فيقع بانما تكون شديدة وكل منها يعلم قدره ولم يتعلق به زكاة خلافا لما احوال به الرعي انه لا فرق بين تعلفها وعدمه ونقله عن المحققين ونشله غيره عن أطباء العلماء من المتأخرين وذلك لبطلان هذين النقلين ولأن الأبراء لا يصح من قدرها وعقد على الأبراء من جميعه فلو وجد الصفة المعلق عليها وزعم ان الظاهر انما يقصد براءة عما يستحقه هي ليس في محله بل الظاهر انه بقصد براءة ذمتهم من جميع ما فيها انذلو علم ان مستحقي الزكاة يتعلقون به بعد الطلاق لم يوقعه وكثيرون يغفلون النظر لهذا فيقعون في فساد لا تحصى وفي فتاوى ابي زرعة في ان ابرأني من صداقك على * قالت طالق فقاتلته لبرأنيك بشرط علمها وان تزيد الأبراء من الصداق المعلق به فيبذل يقع بانما فاقالت لم أر ذلك لم يقع انتهى والذي يظهر ان الشرط عدم الصارف لافسد ما ذكره لأن الجواب منزل على السؤال كإسرحوا به ولو علق الأبراء تناول الأبراء عن الغير وكافة كالأول حلف لا يصح بحثه ببعضه عن غيره وكافة ولو طلب منها الأبراء فإبرأته فماسة فبخر الطلاق وزعمه انما أوقعه فله صحة البراءة لم يقبل على ما فيه مما يأتي ولو قالت جعلت مهرى على تمام خلاقي كان كافي في الأبراء كما قاله بعضهم وكانه لم ينظر لما فيه من تعليق الأبراء البطل لانه لا بد من الكفاية على السنة والفرض انها لم تنزل التعليق نظرا لما رآه في بذلت صداقي على طلاق ونظائره ولو قال ان ابرأني من آخر أساط من صدقك كان لفظه مختلفا لان جعل من الساعة ساعة اشترط ابرأوه من القسطا لا خبرا وتبعه قضية اشترط ابرأوه من الثلاثة الأخيرة لضرورة أن أهل الجمع ثلاثة مع سكون انظر الأخر حقيقة في القسط

إذا تعارض حينئذ يوجه والله أعلم (قوله) فان لم يثنوا شيئا عبارة النهاية فان لم يثنوا شيئا فغالب تقديرا ليلدافان لم يكن بها غلب فمهر مثل انتهى وهذه الزيادة كانت في أصل الشارع رحمه الله تعالى في تقييد عليها واقتصر على ما هنا (قوله) ولم يتعلق به زكاة الخواضع حيث صدر من جاهل يتعلق الزكاة واعتقد ما عقلت به الزكاة وبكسبية تعلق الزكاة اما إذا صدر من عالم يجمع ما ذكره خلافا فظاهر انه انما يريد بانها مهرها وليس هو والمباقي بعد تدار الزكاة لعله بأن ما عداه لم يتعلق به سبيل الشرع فكيف جعلت اسقاطه ويؤيد ما تقدم في شر ولو قال لم يجزول في مسئلة ما لو اسدقها ثمانين وقضت مهر اربعين فما لم لها ان ابرأني من صداقك وهو غاوي الخ بل يؤخذ حكم ما نحن فيه من التفرقة بين العالم وغيره من المسئلة المذكورة بالألف لانه نص على قدر الاصل بقوله وهو غاوي ثم حيث اعتبره فلا بد من النظر الى عليها بناء على قدره هناما انه لا بد في البراءة هناما من علمها (قوله) تناول الأبراء من الغير ينبغي النوع هناما جميعا حيث لم يترك ذلك الغير في الخلق بالبراءة تحصى قول المحقق حيث لم يترك الحرج وقد ذكر في أصل حيث أذلة أو لم يترك فيها أيضا فيبقى عدم الوقوع لعدم جنتها واستاد من البراءة المعلق عليها الصحيحة (قوله) وكانه لم ينظر لما فيه الوجه ان يقال انما لم ينظر الى ما ذكره لكونه شهما لا يضر لاصرها فالجواب ان ذلك كقولها ابرأنيك من صداقي على طلاق أو بذلت صداقي على طلاق وقد تقدم انها بسطة معاوضة لاصيغة تعليق فندبرنا من قول الشارع نظير ما مر الخ مع ما مضى في الصيغة المذكورة

(كتاب الطلاق) (قوله) عوى إلى التفرق اليها: الأوله وس ثم أمري قوله أوسنة الخلق (قوله) يحقونها بغيري ولم يلحق أو يغلب على ظنه أنها تؤثر معاشرته، ذلك على الشرقة وتسمع بما قد يقع من تصديرها بمحبة الخلة (قوله) خشية من ذلك فبعمي فان قوله لا تريد لاس امدان كونها شتمه لم يقع وقوع ذلك بحسني وهو مبنى على ان معنى قوله لم يخش الخ الختني وقوع الغيور بينهما وبين اجني (٢٤٨) والحق على هذا بعيدا فلا فائدة في ترك الطلاق على

هذا التقدير بل الظاهر انه يخشى حصول فور بتمه وبينها بعد الطلاق لما يحله من نفسه من مزيد الميل فليتأمل وبتسليم أن يكون المراد ما فهمه المحقق قد يكون في انما ثقل لغيره بالتوق في الجملة ولا سانية قوله المذكور لان المراد ان ذلك ثابت لها بالقوة لا بالنحل المتوق شتمه على تقدير فراقها (قوله) يؤدي الى منع تيمم لا بعد أن يكفي بأن لا يحل عادة ثم أقول الأمر كما قال والله أعلم (قوله) لا يصير على عثرها عادة ولو قيل لا يصير الزوج على عثرها بان يحصل منها بشقة لا تختمل عادة لم يكن بعيدا لان المدا على تضر روعه ومقلته أتمل وعلى الأول لو علم من نفسه العسر بغيري عدم انطب صابتهما عن ضرر الغيور (قوله) أو مكرهه بأن سلم الحديقة فخصي انه اذا خشي الغيور في الصورة السابقة والله اذا كان بها فاعادته أمعن الغيور بها يكون مكرهه والآخر ولو قيل بالحرمه في المصوتين اذ غلب على ظنه ذلك لم يعد (قوله) أي لعمري تخبره في قوله ويعلم عاصم: واصل الصلاة في النهاية (قوله) أو بما سجد كقولنا فاعادته المحش فيه نظر ظاهر انتهى فليتأمل وجهه النظر اظهر وجهه والله أعلم أي وجهه عدم الاحتياج كعدمه الى الآية فلا يلزم منه اشتراط خصوص ان لا يقع الامن زوج لانه اذا وقع من وكيل الزوج فقد وقع من ذي ولا يتوكلان على عجب بان قوله هذا الإشارة الى اعتبار كونه من زوج في التيمم والتعليل لا في قوله اما وكيله الخ ثم رأيت في المتن ما فيه من قبل أهمل المصنف كونه من زوج أو وكيله فلا يقع طلاق غيره الا لو فاسد في الولي يطلق عليه الحاكم أوجب بانه اعادة على ماصرح

هو لغة حل القيد وشرا حل قيد النكاح باللفظ الآتي والاحل فيه الكتاب والسنة واجام الاعم بل سائر الملل وهو اما واجب كطلاق مول لم يرد الوطء وحكمه من اياه أو مندوب كان يجزئ عن الشيام تحتوقها ولو لعدم الميل اليها أو تكون غير عفة مع لم يخش الغيور بها ثم أمري الله عليه وسلم من قال له ان زوجي لا تريد لاس أي لا تخش من يزيد الغيور بها على أحد أقوال في معناه بامساكها خشية من ذلك وظن خشية الغيور بها حصول شتمه بفرقها تؤدي الى منع تيمم لا بعد أن يكفي بان لا يحل عادة ثم أقول الأمر كما قال والله أعلم (قوله) لا يصير على عثرها عادة ولو قيل لا يصير الزوج على عثرها بان يحصل منها بشقة لا تختمل عادة لم يكن بعيدا لان المدا على تضر روعه ومقلته أتمل وعلى الأول لو علم من نفسه العسر بغيري عدم انطب صابتهما عن ضرر الغيور (قوله) أو مكرهه بأن سلم الحديقة فخصي انه اذا خشي الغيور في الصورة السابقة والله اذا كان بها فاعادته أمعن الغيور بها يكون مكرهه والآخر ولو قيل بالحرمه في المصوتين اذ غلب على ظنه ذلك لم يعد (قوله) أي لعمري تخبره في قوله ويعلم عاصم: واصل الصلاة في النهاية (قوله) أو بما سجد كقولنا فاعادته المحش فيه نظر ظاهر انتهى فليتأمل وجهه النظر اظهر وجهه والله أعلم أي وجهه عدم الاحتياج كعدمه الى الآية فلا يلزم منه اشتراط خصوص ان لا يقع الامن زوج لانه اذا وقع من وكيل الزوج فقد وقع من ذي ولا يتوكلان على عجب بان قوله هذا الإشارة الى اعتبار كونه من زوج في التيمم والتعليل لا في قوله اما وكيله الخ ثم رأيت في المتن ما فيه من قبل أهمل المصنف كونه من زوج أو وكيله فلا يقع طلاق غيره الا لو فاسد في الولي يطلق عليه الحاكم أوجب بانه اعادة على ماصرح

(كتاب الطلاق)

هو لغة حل القيد وشرا حل قيد النكاح باللفظ الآتي والاحل فيه الكتاب والسنة واجام الاعم بل سائر الملل وهو اما واجب كطلاق مول لم يرد الوطء وحكمه من اياه أو مندوب كان يجزئ عن الشيام تحتوقها ولو لعدم الميل اليها أو تكون غير عفة مع لم يخش الغيور بها ثم أمري الله عليه وسلم من قال له ان زوجي لا تريد لاس أي لا تخش من يزيد الغيور بها على أحد أقوال في معناه بامساكها خشية من ذلك وظن خشية الغيور بها حصول شتمه بفرقها تؤدي الى منع تيمم لا بعد أن يكفي بان لا يحل عادة ثم أقول الأمر كما قال والله أعلم (قوله) لا يصير على عثرها عادة ولو قيل لا يصير الزوج على عثرها بان يحصل منها بشقة لا تختمل عادة لم يكن بعيدا لان المدا على تضر روعه ومقلته أتمل وعلى الأول لو علم من نفسه العسر بغيري عدم انطب صابتهما عن ضرر الغيور (قوله) أو مكرهه بأن سلم الحديقة فخصي انه اذا خشي الغيور في الصورة السابقة والله اذا كان بها فاعادته أمعن الغيور بها يكون مكرهه والآخر ولو قيل بالحرمه في المصوتين اذ غلب على ظنه ذلك لم يعد (قوله) أي لعمري تخبره في قوله ويعلم عاصم: واصل الصلاة في النهاية (قوله) أو بما سجد كقولنا فاعادته المحش فيه نظر ظاهر انتهى فليتأمل وجهه النظر اظهر وجهه والله أعلم أي وجهه عدم الاحتياج كعدمه الى الآية فلا يلزم منه اشتراط خصوص ان لا يقع الامن زوج لانه اذا وقع من وكيل الزوج فقد وقع من ذي ولا يتوكلان على عجب بان قوله هذا الإشارة الى اعتبار كونه من زوج في التيمم والتعليل لا في قوله اما وكيله الخ ثم رأيت في المتن ما فيه من قبل أهمل المصنف كونه من زوج أو وكيله فلا يقع طلاق غيره الا لو فاسد في الولي يطلق عليه الحاكم أوجب بانه اعادة على ماصرح

في الخلع وعلى ما سجد كرهه من انه لا يصح تعالية قبل ملك النكاح وهو حين حل عبارة الشارع على ما أجبت (قوله) فلا يصح منهما بل فعلته شاملا لما اذا كان الوكيل وكلا في التعليق وما وجده من حديثه فليجز ثم رأيت في أصل الرواية انه لا يصح التوكيل في تعليق الطلاق وان أريد به مجرد التعليق لانه ملحق بالبايعان وهي لا يدخلها الوكالة

(قوله) بخلاف على ملطمة بقاله ماله الوجه في كون على ملطمة كناية وعلى الطلاق صريح فيجب أن كلامه هنا في ملطمة بفتح اللام لا يسكونها (قوله) لا يباع الطلاق إلى قوله إلا أن يجب أن الصريح في الخفي النهاية (٢٤٩) (قوله) ومع تصدح روه الخان جل على ظاهره ولينرج

صدورهما من التام فليس فيه كبر فائدة بل هو مستغنى عنه وإن حل على قصد حره ومعناه كبدل عليه السابق فهو حينئذ ينقض تعدد التصديها وكلام الغنى مصر به بل يجوز أن يمتثل الفرق بينهما والله أعلم (قوله) على ما يتخذ من الرقة عبارة لها، وما يتخذ من الرقة وأقره جمع مردود كإقتضائه الملاحقهم بأن الصريح يعتبر فيه قصد لفظ الخ العقب إلى ما قاله ابن الرقة مايل والله أعلم (قوله) أن تقول شرط الصريح عند يقال المراد بهذا الشرط عدم التصرف لاحقة التصرف دلل في بلد ما ذكره ولا وجه للإبقاء عليه بالكتابة ما لم يقر بأنه نوى وهو مراد ابن الرقة من قول الحنفي المراد بهذا الشرط لا يخلو من شيء فإنه لو كان المراد بطلاق الإجماع المطلق اذ المهر عرف معناه ولم يرد به غيره إلا صارف حينئذ وإيضاف كلامهم صريح في أن المراد حقيقة التصدي كما يظهر بجراجه والتأمل (قوله) ولو كان صحيح السمع يشمل حديثا السمع فهل يعتبر والمدار كما في المغنى على الاعتدال يحل تأمل (قوله) الخلع والنفادة أو ما شئت منهما قديوه من المصدرة فها من الصريح واضح أنه ليس كذلك فافهم (قوله) وكذا ما شئت من الخلع والنفادة (قوله) لموطنة أنت طالق طلاقا بالخال قد يقال أنما لم يحكم بما ذكره بالبنوة لتسام الدليل على أنها إنما تنصل شرعا بحد ثلاثة طرق في المطلق قبل الدخول أو دعوى أو مع استيفاء العدد فلا يكون قوله المذكور ورويه الطلاق الذي لا يكون ناشئا في الشرع بالبنوة غيرا للحكم الشرعي

بل أولى بخلاف على ملطمة لأن أهل كذا فإن الظاهر أنه كناية (بلاية) لا يباع الطلاق من العارف بمدلول لفظه فلا ينافي ما يأتي أنه يشترط قصد لفظ الطلاق لغناه فلا يفي قصد روه فقط كأن لقنه العجم لا يعرف مدلوله قصد لفظه فقط أومع مدلوله عند أهله وسيعلم من كلامه أن الأكرام يجعل الصريح كناية (وبكيفية) وهي ما يستعمل الطلاق وغيره وإن كان في بعضها أظهر كقوله الرابي (مع الية) لا يباع ومع قصد روه أيضا فإن لم يبق إجماعا سواء الظاهره للقرن هاترين كانت بالنوة بمنزلة لا تخلل إلى إدا وغيرها كالت زوجي إلا أن وقع في جواب دعوى فأقره وأما إذا قدم صدقة لا يباع لتصدق سر اجته في الوقف لأن صراخه لا تعصر بخلاف الطلاق وأيضا فيدونه إلى آخره يأتي في غير الطلاق كالمعنى بخلاف لا يباع يأتي في غير الوقف وقديوه من ذلك ما يتخذ من ابن الرقة أن السكان لا ينفذ طلاقها التوقف على البتة وهي مستحيلة منه محل نفوذ تصرف السابق وأما هو بالصراح فقط وأن تقول شرط الصريح أيضا قصد لفظه مطلقا أو بمعناه كما تقرر في السكان لا يستعمل عليه قصد ذلك أيضا فكأنه لم يوقعه ولم ينظر والذالك فكذا هي وكوفا يشترط فيها قصدان وفيه تصد واحد لا يؤثر أن الحفظ أن التغليظ عليه اقتضى الوقوع عليه بالصريح من غير قصد وهذا بعينه موجود في ما فاتحه الملاحقهم لا يستخونه أقر وه إلا أن يجب أن الصريح موقظا ظاهرا بمجرد لفظه من غير استئصال ولا تحقق قصد بخلاف الكتابة لا بد فيها من تحقق التصدي فاقترن بشرط ووقعه صريح أو كونه روه صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض ولا يسمع بغيره عند أكثر العلماء ورأى ما للرضي الله عنه وقوع النفساء * تيه * أطلقوا في لست زوجي الذي ليست في جواب دعوى أنه كناية فمثل أن تعالت كذا قلت بزوجي وعليه فأن معنى فأت طالق الذي هو إنشاء الطلاق عند وجود النعوى عليه وقع والأفلا يوجه بأن في الزوجية في هذا التركيب قدر إرادته التي المترتب على إنشاء الذي نواه وقدير إرادته في بعض آثار الزوجية كترك انصافها أو وطئها فاحتاج لنية الإيقاع ومثله أن فعلت كذا ما أنت لي زوجة أو ما تكتنن لي زوجة لاحتماله لذلك والفرق أن هذا الأشهر في إرادة الطلاق بحيث لا تفهم العامة منه إلا ذلك بخلاف الأول مجرد دعوى على أن قاله غفل عما يأتي أن الاشتغال ليس له دخل الأعلى الضعيف التي ثمرات البقيني اتى في أن شككت أخوك لست لي زوجة بأنه أن قصد أنها طالق عند حصول الشكوى طقت وأنه بطلتها ما نوى الدور في فقت طقت والامتنان الإلزام انتهى ملخصا وهو صريح فيما ذكره أنه كناية وكذا في قوله تين وهم إقناه بعضهم في هذا التصديق في زوجة بطلاق الحث والصواب قول شيخه الفتى أن نوى الطلاق طلق والأفلا كالت زوجي نعم نقل عنهما في ما عدا زوج حتى يكون زوالها انهما طلقا الحث كالأطلة الثاني في ما عدا كونين في زوجة والذي يتبعه أنه كناية لأن لفظ عاد وقعت زائدة ومرفى هذه بدونها إصا كناية وأما زعم أن زيادة عاد توجب الصراحة فلا يخفى بعده بل شذوه وعجب قول التي ما عدا يكون زوالها معناه أن في إجازة انتهت في قنامله (ومرجه الطلاق) أي ما شئت منه إجماعا (وكذا) الخلع والنفادة وما شئت منها على ما مر فيها ولو قال خالعتك على مذهب أحمد وحدت شروط الخلع الذي يكون فسخا بعنده لم يكن ذلك قرينة مارة لصراحة الخلع في الطلاق عندنا خلافا لمن وهم فيه وفارق ما يأتي في أنت طالق وهو يتبعها من وثائق بأنه استعمل اللفظ حينئذ في معناه اللغوي فلم يصره عن مدلوله بالكلمة بخلافه هنا فهو كانت طالق طلاقا لا يقع فعلم أن العربية المحالة لوضع اللفظ لغوكم لموطنة أنت طالق طلاقا

بأشياء تكفي به نفساً فإنه مع ذلك يقع رجوعاً ولا نظار لقوله ما أتانا إلى آخره لخالفته لموضوع الصيغة من كل وجه على أن قوله على مذهب أحمد غير قرينة إذا انفصل الطلاق متحدان في أن كلا فيه حل قيد العصمة وترتب عدم نحو نقص العدد وسقوط المور قبل الوطء على الضيق فقط لا ينافي ذلك لأنه أمر خارج عن المدلول وكذلك التراق والسراج) بفتح السين أي ما اشتق منهما (على المشهور) لا شهرهما في معنى الطلاق وورودهما في القرآن مع تكرار الفراق فيه والحاق ما لم يتكرر بما تكرر ومما يرد من المشتقات بما ورد لأنه بمعناه قال في الاستئذان كارعن ابن خيران ومحل هذا من عرف صراحتهم أما من لم يعرف إلا الطلاق فهو الصريح في حقه فقط قال الأذري وهو ظاهر لا يتجه غيره إذا علم أن ذلك مما ينبغي عليه انتهى وهو محتمل في نحو أعجمي لا يدرى مدلول ذلك ولم يتخالط أهله مدة ينظر بها كذبه والأخيه بالمرحلة لا يؤثر فيها ما يأتي أن الناجل المحكم لا يؤثر وإن عذر به ذكر ما ورد في أن العبرة في التكرار بالصريح والكيفية عندهم لا عندنا لأننا نعتبر اعتقادهم في عقودهم فكذلك في طلاقهم ومحلهم أن لم يترافعا أو تناكرا بما فيه قيل فصل أسلم وتحتته أسكت من أربع للفظ الطلاق وما اشتق منه أمثلة تأتي نظائر لها في البقية (كطالقتك) وطالقت منه بعد أن قيل بطلقتها ومنها بعد طلق نفسك وكطالقت هنا الطلاق لا زمل وطالقت بعد أن فعلت كذا فز وبتك طالق و يأتي قريناً بما يعلم منه الفرق بين هذا وأنت واحدة بخلاف طالق فقط أو طلقت فقط استدراكاً لأنه لا يقع به شيء وإن أضافها كالتلاوة عن قطع القول وأقره أي لأنه لم يتسقط قرينة لفظة تربط الطلاق بها (وأنت) طوائف إلى كونه صريحاً في طلقة واحدة فقط كانت كل طالق أو نصف طالق أو أنت (طالقت) وإن قال لنا على سائر المذاهب فيتعين وفقاً لابن الصباغ وغيره وخلافاً للثاني أي الطيب ولا نظار لكونه لا يقع على سائر المذاهب لأن مناهم بينه وتوقع الثلاث جملته لأن فائده لا يردون به إلا المبالغة في الإشباع ومن لم ينفذ أحد التعليق علمنا قبل منه ما يأتي (ومطلقة) بتشديد اللام ومفارقة ومسرحة (وبالحاق) لمن ليس اسمها ذلك كجسد كرهه وبامفارقة وبامسرحة وأوقعت عليه المطلقة أو الطلاق وكذا وضعت عليك مطلقة أو الطلاق على الأوجه وعلى الطلاق خلافاً لكثيرين وكذا قوله الطلاق يلزمي أو طلاقك لا زمل أو واجب على "لا أفعل كذا على المتقول المعتد كذا أطلقوه كما أطلقوه وإن بالطلاق أو الطلاق لا أفعل أو فعلت كذا فعولوه بان الطلاق لا يخالف به لكنهم في نظير ذلك الآتي في التذمر وهو العتق يلزمي أو أو العتق لا أفعل أو ما فعلت كذا ذكر وما قد يخالف ما هنا وعندنا مل ما يأتي ثم العتق لا يخالفه إلا عند التعليق أو الالتزام أو نية أحد ما علم أنه لا يخالفه فتأمل ولا تعتبر بحث جبران ما هنا كذا هذا يلزم عليه أن الطلاق يلزمي لا أفعل كذا ليكون حكمه كالعتق يلزمي لا أفعل كذا وليس كذلك وبقرق بأن العتق عهد الخلف به كما تقرر رفيع وإجرات الكفارة عنه بخلاف الطلاق لم عهد الخلف به وإنما المعهود فيه ابتاعه مخبراً أو عند المعلق به فلم يجز عنه غيره ولو جمع بين الفاظ الصريح الثلاثة نية التأكد لم يتصور كذا في السكنة كما يجزى الركني ومافي الرضة عن شريح من خلافه يعمل على ما ذكرنا في الاستئناف أو أطلق * فرع * يقع من كثر على الطلاق من فرسي أو سبقي مثلاً وحكمه كما يعلم مما يأتي في قوله من وثاق أنه ظاهر كانه وبالحاقنا صريح ما لم نؤمن فرسي قبل فراغ لفظ البين فينبذ يصحكون كتابة تنوقف على السبة سواء في ذلك العاصي وغيره وهذا أصوب من إفتاء غير واحد بالحاق عدم الوقوع كانت طالق من العجل ويرد أن هذا مقيد بما قلناه أيضاً على أن الأذري بحث في أن أهمل كتب بديل أنه يقع وكالتعليق بالحال ويرد أن شرط التعليق ما ذكرناه من نيته قبل فراغ لفظه فهو ما قلناه وفي روضة عن التولي وأقره ما حاصله في أنت

(قوله) إذ انفصل الطلاق متحدان الخ تقدم أن الخلع إن أريد به الطلاق فهو طلاق خبراً وألا فهو محصل الصولين طلاق أو فسخ فلو كانا متعديين معنى فما موقع ذلك فليتأمل

حرام كناية اتفاقا كذلك عند من لم تشتهر عندهم والذي يقع على الأول معاملة الخالف بعرف بلده
 ما لم يطل مقامه عندهم ويألف عادتهم (وكأنيته) أي الطلاق الفاظ كثيرة بل لا تنحصر (كانت
 خلية) أي من الزوج فبمعنى فاعلة (برية) أي منه (بنة) أي مقطوعة الوصلة ذالبت
 التلغ وتكبر هذه اللغة والأشهر أن لا يستعمل إلا مع قطع الهمة (بنة) أي مروة
 التلغ ومنه نحى عن التبتل ومثلها من مثله به جده (بائن) من البين وهو الفرقه وان زاد
 بعده بنوة لتخلين بعدها إلى أبدأ كإمرة (اعتدى استبرأ في رحلت) ولو لم يوطئة طلق بنفسه
 (الحق) بكسر ثم فح ويحوز عكسه (بأهلك) أي لا في طلقك (حبيلك على غاربك) أي خلعت
 سبيلك كما يتعلل البعير بالقاء زمانه في الصحراء على غاربه وهو ما تقدم من الظهور وان رجع العنق
 (لأنه) أي أنجر (سربك) بفتح فسكون وهو الابل وما رعى من المال أي تركك لأهنت بشأنك
 أنك بكسر فسكون فهو قطع البقاء وتصير ارادته هنا أيضا (اعزى) بجملة فجملة أي ساعدى عنى
 (اغزى) بجملة فراء أي صيرى غريبة أجنبية منى (دعيتي) أي تركيتي (ودعيتي) بتشديد
 الدال من الوداع أي لا في طلقك (وتعوها) من كل ما يشعر بالفرقة أشعارا قريبا كتردى ترؤدى
 آخرى سافرى تعنى تسترى برئت منك الرضى أهلك لاحاجة لي فيك أنت وشأنك أنت ولية نفسك
 وسلام عليك وكلى واشترى خلافا من وهم فمأوا وقعت الطلاق في قبضك وبارك الله لك لا فيك
 وسيد كان أشركك مع فلانة وقد طلقته منه أو من غيره أو أن أمك طالق أو بائن وبوى طلقها كناية
 وخرج بنحوها وقوى أغناك الله ويفرق بينه وبين فعل الله بوق البك الخبر بان هذا أقرب إلى
 ارادة الطلاق به لأن ترجى سوق الخبر يستعمل في ترجى حصول زوج ولا كذلك التي أحسن الله جزاءك
 اغزى أي بالغين الجملة خلاف اغزى بالجملة أي نفسك عنى فان الظاهر أنه كناية أفعلى
 وفي عنوان الشرف لابن القري أن قتل نكاحك كناية وواقعة ابن عبد السلام الناشرى وخالفه الوجه
 الناشرى وغيره قال أمثقلت نكاحك فكناية بلا شئت انتهى وبه يعلم أن الوجه الأول اذ لا فرق مع نية
 الإيقاع بذلك بين المبنى للفاعل والمفعول ويعزى ذلك في قطع نكاحك وقطعته ولو قالت له أنا مطقة
 فقال الفمرة كان كناية في الطلاق والعدد على الوجه فان بوى الطلاق وحده وقع أو والعدد وقع
 ما نواه أخذ من قول الرؤسة وغيرها في أنت واحدة أو ثلاث كناية ومثله ما لو قيل له هي طالق
 فقال ثلاثا كإني قيل آخر فصل في هذا الباب ويفرق بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شئ
 وان بوى أنت بانه لا قربة هنا لفظة على تقديرها والطلاق لا يكتفى فيه بمحض الية بخلاف مسئنا
 فان وقوع كلامه جوابا بوجهه بنية ما ذكرتم فخص الية بالإيقاع وطلقات ما لو طلقها رجعا ثم قال
 جعلتها ثلاثا فلا يقع به شئ وان بوى على اعتدال مقر ربه وقطع البغوى بوقوع الثلاث ان نواها ينبغي حمله
 بفرض اعتماد على ما إذا وصلها بالمفظ الطلاق اذ لو قال أنت طالق ثم قال ثلاثا وقد فصل بينهما كما ذكر
 من سكتة النفس والى لغاه هذا أولى وعلى الاتصال يجعل افتناء ابن الصلاح بأنه ان قصد كلامه ثانيا
 انه من تمة الأول ويسان له وقعن كقولك أنت ثلاث بوى الطلاق الثلاث نعم أطلق شيخنا في فتاويه
 الوقوع فانه سئل عن حلف بالطلاق انه لا يفعل كذا ثم بعد ذلك قال ثلاثا ثم فعل المحلوف عليه فاجاب بأنه
 ان بوى الثلاث في تعليقه أو اراد بقوله ثلاثا تمة لتعليق وتفسير له أو بوى الطلاق الثلاث وقع
 الثلاث والأفواحدة انتهى فلم يفصل بين طاول الفاصل وقصره وفيه نظر كقوله أو بوى إلى آخره
 اذ كيف تؤثر الية بالمفظ منذ أليس يصريح ولا كناية اذ لم يقترن به ما يدل عليه والحاصل ان الذى
 ينبغي اعتمادا انه متى لم يفصل في ثلاثا كما ذكرنا من أثر مطلقا ومتى فصل بذلك لم تنقطع نسبتة عنه عرفا

(قوله) وهو الاصل عبارة القاموس
 السرب المباشرة كلها (قوله) ولو قالت
 له أنا مطقة الى قوله وقطع البغوى
 في النهاية

كان كالكتابة فان نوى انه من تمة الاول ويبان له امر والا فلا وان انقطعت نسبه عنه عرفا لم يؤثر مطلقا
 كالقول لها ابتداء تلانا فارق مامر في جعلتها تلانا بان هذا كلام مستأنف لا يصلح ان يكون من تمة
 الاول فلم يؤثر مطلقا على مامر قال بعضهم ولولات بهذا لصد في على ملاق فقال طالق ولم ينع ارادة
 غيرها ملقت كما اشار اليه الشنخا قبل الطرف الثاني في الاصل العاقبة مقام اللفظ انتهى اراد
 قولهما لو قيل لمن أنكسر شيئا امرأته طالق ان كنت كذا باقتصال طالق وقال ما أردت طلاق امرأتى
 قبل لانه لم يوجد منه اشارة اليها ولا تسمية وان لم ينع ارادة غيرهما ملقت انتهى وتأمله به تعالى في
 مفهومي ما أردت وان لم ينع في حالة الاطلاق لكن وجه غيرهما ما قاله آخر ان الظاهر ترتيب كلامه
 على كلام القائل ويؤخذ منه الطلاق عند الاطلاق وهو وجه لما مر في شرح كطلقتك ان الظاهر
 المذكور يصير طالق ونحوه وحده صريحا ~~لكن~~ لضعفه قبل الصرف بالية أخذ ما قاله هنا
 وبه يلتزم الحرف كلامه ما يعلم انه لم يمتثل ذلك القائل فيما قاله لان فيه ماصره صريحا بخلافه
 في بدلت الى آخره فلا ينع شيئا كما انه ماسبق من القائل طالق لم ينع ماصره بتزله عليه من نحو
 ان نعلت كذا فزوجت طالق واثبتت الخ لا ينع فيه ذلك فتأمله ولولا ان متى طلقها فطلاقا لمعلق
 على اعطائها لي كذا ثم طلقها وقع لانه اذا وقع لا يعلق والازم حصه قصده انه اذا وقع منه لفظ طلاق
 لا يقع مدلوله وليس كذلك نعم ان قصد في هذه الصورة ذلك التعليق عند الانتفاع قبل طاهر الانتعاض
 ذلك التصديق بالبرية الساقية (والاعتاق) أى كل لفظ صريح له أو كناية (كناية طلاق وعكسه)
 أى كل لفظ للطلاق صريح أو كناية كناية ثم دلالة كل منهما على ازالة ما عكسه نعم ان ثمة حرا أو عمت
 نفسى لعيد أوامة أو اعتدى أو استبرق في رحل اعيد لقوا نوى العلق لعدم تصور معناها فيه بخلاف
 نظارها هنا ادعى الزوج حجج من جهتها والحاصل ان الزوجية تشملهما والرق يخص بالملوك وبحث
 الحساب في خواتمته ونسب اعيد انه غير كناية ليدخل تحتها طه به عادة ولا ذرعى في نحو أنت لله وامرأى
 ومولوى لا يكون كناية هنا فالفصل ما أطلقوه على الغائب لأن كل كناية تم كناية هنا أى كالم في عكسه
 وقوله بان متى أو حرمت على كناية في الاقرار به وقوله لولها زوجها اقرار بالطلاق أى بانتشاء العدة
 كاهو ظاهر ومجمل ان لم تكن به والآن منها العدة مؤخذة لها باقرارها ولعل سكوتهم عن ذلك لهذا ولها
 تزوج ولزوجتها كناية فيهم ومقبل التفويض ماله تعلق بهذا او قبل له بازيد فقال امرأه زيد طالق
 لم ينطق بزوجته الآن أرادها لان التشكك لا يدخل في عموم كلامه كذا في الروضة وفيها امرأة من في
 السكة طالق وهو فيها انها تطلق وانما يجبي على انه يدخل في عموم كلامه والذي يتجمل اعتماد ما ذكر
 الحكم من دون تعاليل الاولى الا بعموم قول لان العمل لا عموم فيه بدلا ولا شمول بخلاف من فأن فيها العوم
 الشمولى فتحملها لفظه في محتمل كنهها بخلافه في الاولى فحتاج لنتيها على ان لك ان تمنع بقرع ما هنا على
 تلك القاعدة الاصلية كما لا يخفى على من تأمل فوى كلامهم عليها ولحفظ الخلاف فيها وأنتى
 ابن الصلاح في ان غيب عنها سنة اناها بازوج بان اقرار في الظاهر بوال الزوجية بعد سنة السنة
 فلها بعد عام بعد انتضاء عدتها تزوج غيره وبزوجة في الطلاق تلانا من زوجتي نفل كذا بأنه
 ان نوى ابقاها عهدهم التعل وقول لان اللفظ يحتمل بتقدير كائن أو واقع على والا فلا به يتأيد
 ما اقتبسه في الطلاق من مامر وجت عليه انه كناية بتقدير الطلاق واقع على مثلا ان تزوجت عاتق
 ادهذا يحتمل اللفظ احتمالا لظاهر انه هو نظير ما قاله أبو زرعة ولو طلبت الطلاق فقال اكسوا لها
 تلانا فكسوا ويفرق بينهما بين مامر في جعلتها تلانا بان ذلك اذ فيه جعل الواقع واحدة تلانا وهو
 مستعذر فلم يكن كناية مع ذلك بخلاف هذا فان سؤاها فريقة وكذا زوجتي الحاضرة طالق وهي غائبة

(قوله) أى كل لفظ الى قوله قال
 فتحمل في النهاية (قوله) نعم نعمت الخ
 لا يخفى ما في هذا الصنيع وان كان الحكم
 صحيحا (قوله) غير كناية ليدخل تحتها
 فيه فيما اذا كان العبد مرد حبيلا له
 بالبرية تمنع على سببه ما كان يسوغ
 له من نظره البه فقبر حيث ارادة
 العلق بهذا اللفظ وهو متنع ونحوه
 ولا يهدى في مخالطة والحالة هذه وكان
 الخطأ من سببه والله أعلم (قوله)
 بان الى قوله أى وانتضاء العدة في
 النهاية (قوله) ولو قبل له بازيد الى قوله
 وانما يجبي على الخ في النهاية (قوله)
 وأنتى ابن الصلاح الى قوله وبزوجة
 في النهاية (قوله) ولو طلبت الطلاق الى
 المتن في النهاية

(قوله) لما فيه من الأبداء الخ لا يخفى ضعف العلتين اما الأبداء فلا نه في الطلاق أبلغ ومع ذلك لم يعبرم بالاطلاق واتما الكذب فلان الظاهر ان مراده الانتشاء وهو لا يتصف بصدق ولا كذب (٢٥٥) (قوله) لان لفظ التحريم الخ لا يخفى ما فيه والانسب بحرف لمعريم العين وأوجوه (قوله)

وخرج بان الخ في النهاية (قوله) وهو أنت بائن قال في الغنى تسمية اللفظ الذي يعتبر قرن التسمية هو لفظ التسمية كالمسرح به الماوردي لكن يسئل له الراجح شره بان تسمى أنت بائن مثلا وصوب في المهمات الأول والأوجه الاكتفاء بما قاله الراجح لان أنت ان لم يكن جزءه وكجزءه مهالان معناها القصد ولا يتبادر بذهنه انتهى فيقتال بل هو جزء حقيقة فلان التسمية قد مر من الصيغة والصيغة مجموع أنت بائن لا بائن فقط وايضا فخر يفسر الكناية بصدق على المجموع انتهى ما يقتضيه المراد وغيره ولاشأن أن يجمع هنا كذبت وان فرض ان أنت لا يتعدى غير الخطاب اذ الكناية كجواهر في الدلالة التركيبية فليست بالله أعلمها وقد يقال لفظ بائن قد يراد به خصوص المطلقة وقد يراد عموم المفارقة الذي هو المعنى اللغوي ولا يخص باحدهما بالايراد فليجمل كلام الماوى على ذلك وكلام الراجح على قصد الايقاع فالجاسل يعتبر فيها قصد ان قصد مطلقة بضمها ونقصه الايقاع فمقتراؤه لا وبأى جزء على الخلاف وهذا وان لم أره لكن كلامهم السابق في تقسيم الصريح والصيغة بانه مقرر عليه وبه يدفع والعارض والتناقض (قوله) وهو أنت بائن في قول المصنف وشارف في النهاية (قوله) بان بائن كذا في أصله ركناه على الحكمة (قوله) كانت مع أنت كذا في أصله رحمه الله وهو على قوله بالكلمة (قوله) وان توأما في قول المصنف ويعتد

هذا الماويه من الأبداء والكذب مرة فصر بهما أول الظاهر بكرامته بل نازع ابن الرفعة فيها بما به الزركشي بانه صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يفعل المكروه ويريد بانه فعله لبيان الجواز فلا يكون مكر وهما في حقه لوجوبه عليه وفارق في الظاهر بان مطلق التحريم يتعام مع الزوجية بخلاف التحريم المشبه بالتحريم الا لم يمكن كذا فيه عند الشرع فمن ثم كان كبيرة فضلا عن كونه حراما ولا يلاعن بان الأبداء فيه أنت موم ثم ترتب عليه الطلاق والرفع لعلنا كم وغيرهما ولو قال لاربعة أنت على حرام بالنية طلاق ولاظهار فكثارة واحدة كالأكر في واحدة والخلق أو نية التأكيد وان تعذر المجلس كالبين (وكذا) عليه كفارة (ان لم يكن لنية في الظاهر) لان لفظ التحريم ينصرف شرعا لاجتناب الكفارة (والثاني) هو (لغو) لانه كناية في ذلك وخرج بان تسمى على حرام ولو حلف على فانه كناية فلا يتجنب الكفارة فيه الا بالنية (وقال) لانه لا يمتنع نوى عقابا ثابت قطاعا لانه كناية فيه اذ الجعل للطلاق والظهار فيها (أو) نوى (تريم) فيها (أو لانية) له (فكلا زوجة) فيمصر فتزعم الكفارة نعم لا كسارة في محرمه ابداء كذا معذرة فزوجية ومرة واحدة ومحرمه ومجوسية على الوجه بخلاف تخوف نفسا وحاض وساعة فشر بزوال ما نهى عن ثم نوى لوى بغيرها بغير موطأ لهذا العارض لم يلزمه شيء (وقال) هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على أو نحوه (لغو) لانه في نفسه لا يمتنع فيه بخلاف الحليبة لا مكه فيها طلاق أو عتق (وشرط) تأثير (نية الكناية اقترانها بكل اللفظ) وهو أنت بائن ككلامه الراجح كما عايناه وعايناه بان الصواب ما قاله حجة معتدمون انه لفظ الكناية كان دون أنت لانها صريحة في الخطاب فلا تحتاج ويريد بانها لما تستقل بالآداة كانت مع أنت كالكلام الواحد (وقيل يكفي) اقترانها (بأوله) استحسانا بالحكمة في باقية دون آخر لان انعطافها على ما مضى بعد رجوعه كثير وعاقده الامتناع وغيره وزعم بعضهم ان الأولى سبق فلم يرجع في أصل الرخصة الاكتفاء ما ولو أتى غيره أي تجزئ منه كجواهر وظاهره بان في هذا الخطاب الكناية التي ليست لفظا كالكتابة ولو أتى بكناية ثم بعد مضى قدر العادة أوقع ثلاثا ثم أعاد نوى الكتابة بالطلاق لم يشل لثلاث الموجبة للخليل لانه لم يأنكر شيئا بصدق بينه وكذا واره أنه لا يعاين نوى فان نكل حلفت أو أوارثها نوى لان الاطلاق على نية محسوسة بالقرائن (واشارة لاطق بطلاق لغو) وان توأما فهم بها كل أحد (وقيل كناية) لخصول الافهام بها كالكناية ويريد بان فهم الناطق اشارة تارة مع أنها غير موضوعة لخلاف الكناية فانها حروف موضوعة للافهام كالعبارة نعم لو قل أنت طالق وهذه من زوجه له أخرى طلق لانه ليس فيه اشارة تخصه هذا ان توأما وأهل على الوجه لان اللفظ ظاهر في ذلك مع احتمال غيره لاحتمال اقتران باي وهذا ليست كذلك وخرج بان اطلاق غيره فقد تكون اشارة كعبارة كهي بالامان وكذا الاختاء ونحوه فلو قيل لا يجوز كذا فاشارة برأسه مثلا أي نجاز العمل بموقفه عنه (وبعد اشارة أخرى في العود) كسبب هويته (والحوال) كطلاق وفتح وعتق والاقارب والعدوى وغيرها وان أمكنه الكتابة للضرورة نعم لا تصح بها شهادة ولا يتصل بها سبيل ولا يحنث بها من حلف لا يشك ثم خرس (فانه فهم طلاقه) وغيره بها (كل أحد فصر بعنوان) في فهمها أحدا أو (اختص بفهمه) أي الطلاق منها (فطنون) أي أهل طنونة وذكاه (فكناية) وان انضم اليها قرائن ومز أول الضمان ما قد يختلف

في النهاية (قوله) فانها حروف موضوعة لا يخفى ما فيه من المسامحة (قوله) نعم لو قال الخ قد يشال لاحاجة الى هذا الاستدراك لان الطلاق هنا واقع بالعبارة لا بالابشارة والله أعلم ثم رأيت الفاضل المحشي أشار لذلك لفظه في هذا الاستدراك لانه ليس المراد اشارة بالعبارة ولا بعم انتهى (قوله) احتمال آخر ما يحل تأمل ثم رأيت الفاضل المحشي قال في غرب هذا منظر انتهى (قوله) وان لم يفهمها أحد الخ قد يقال في حيشة ثمانية لفظ الناطق الذي لا يتعدى الى الطلاق وهو لا يقع به الطلاق وان توأما فليتل الشرف بينهما

ذلك مع ما فيه وذلك كما في اللفظ الناطق وتعرف بتمه فيما إذا أتى بإشارة أو كلمة بإشارة أو كلمة أخرى وكأنهم اغتفروا وتعرف به مع أنها كلمة ولا اطلاع لاسمها على غنم ذلك للضرورة وتعبيرى بجمادى كرام
 وأولى من قول المتنوى ويعتبر في الآخر أن يكتب مع لفظ الطلاق أى قدمت الطلاق وسبأنى في
 اللعان أنهم الحقوا بالآخر من اعتقل لسانه ولم يرج برؤيه وكذا من رجع بعد مضي ثلاثة أيام فهل يبايه
 هنا كذلك أو يشرى والذي يثبت في الأول الإلحاق بل الآخر يثبت في الثاني يحقق الإلحاق قياسا
 ويعنى الفرق بأنه انما الحق به ثم لا يحتاجه للهان أو اضطراؤه اليه ولا كذلك هنا (ولو كتب النطق)
 أو أخرس (مطلقا ولم ينوه فلغو) اذ لا لفظ ولا لغة (وان نواه) ومثله كل عقد وحل وغيرهما ماعدا
 التكاثر ولم يملظ بما كتبه (فالاظهر وقوعه) لا ما دلتها حيث تدوان تلفظ به ولم ينوه عند التلفظ
 ولا الكتابة وقال انما قصدت قراءة المكتوب فقط صدق بيمينه (فان كان اذ بالغل كفى فانت طالق)
 وفوى الطلاق (فانما تطلق بيلوغه) ان كان فيه صيغة الطلاق كهذه الصيغة بان امكن قراءتها
 وان انحلت لانها المقصود الاصل بخلاف ما عداها من السواقي والواحي فان انحلت سطر طلاق
 فلا وقوع وقيل ان قال كفى هذا أو الكايل لم يبق أو كفى وقع وصححه المصنف في تصحيح التنبه ونقله
 الى وباقي عن الاحصاء وغيره يكتب ولو امر غيره فكتب ونوى هو فلا ينعى في خلاف ما لو امره
 بالكتابة أو كتابة أخرى وبالله فاعتل ونوى وبقوله فانت طالق ما لو كتب كلمة كانت خلية فلا يقع وان
 نوى اذ لا يكون للكتابة كاية كذا حكاه ابن الرفعة عن الرافعي ورد به والذي فيه الجزم بالوقوع بجا
 لجميع متقدمين قال الاذرى وهو الصحيح لان اذ اعتبرنا الكتابة قد قرأنا لم نلفظ بالكتابة (وان كتب
 اذ قرأ كفى وهي قارئة قرائته) أى صيغة الطلاق منه نظير ما مر وان لم يتمها أو لم يعنها وفيه منها
 وان لم تنلفظ شئ منها فكل الامام عليه اتفاق على اننا (طلقت) لوجود المعاق عليه وبظهر أنه
 لا فرق بين بان كونه امانة وعدمه لان اللفظ لا ينصرف عن حقيقة الا عند التعذر ويجوز دفعه
 لا يصرفه عنها (وان قرئ عليها فلا) طلاق (في الاصح) لعدم قراءتها مع امكانها وانما انزل القاضي
 في نظيره ذلك لان العادة في الحكم بان يقرأ عليهم المكتوبات والقصد اعلامه دون قراءته بنفسه بخلاف
 ما هنا وايضا ما لعزل لا يصح تعليقه فتعين ارادة اعلامه بخلاف الطلاق (وان لم تكن قارئة فقرأ
 عليها طلقت) ان علم حالها لان القراء في حق الانهى بمحوه على الاطلاع ومنه يؤخذ أنها لو علمت
 وقرأت وان القارئ لو لم يعلمه وأخبرها بما فيه طلقت لان القصد الاطلاع وقد وجد فان لم يعلم لم يطلق
 الا ان علمت وقرأت * (فصل) في تفويض الطلاق اليها وشهه تفويض العتق لقن (له تفويض
 مطلقا) يعنى المكلفة لا غيرها (لها) اجماعا على مطلق نسلان شئت ويبحث ان منه قوله اها
 لم تثنى فثبتت أنت طالق ثلاثا لكنه كاية فان نوى التفويض اليها هو يطلق نفسها ملطقت والا فلا
 ثمن نوى مع التفويض اليها اعدا فسبق (وهو تملك) لاطلاق (في الحدي) لانه متعلق بغرضها
 فساوى غيره من التملكات (فيشترط لوقوعه تملكها فورا) (وان أتى بنحوه على العتد بان لا يتخلل
 فاصل بين تفويضه وايقاعها لان التملك هنا جواب التملك فكان كقبوله وقبوله فوري وهذا معنى
 قولهم لان تملكها نفسها متضمن لقبول وقول الزكشي عدوله عن شرط قبولها الى تملكها بقضى
 نفسه وهو محقق لفظ الكلام الشرح والروية حيث قال ان تملكها بنفسه من قبل وهو يقتضى الاكتفاء
 بقولها قبلت اذا قصدت به التملك وان حقق ان تقول حالا قبلت طلقت والظاهر اشتراط القبول
 على الفور ولا يشترط التملك على الفور انتهى بعد جد ابل الصواب وتنبه وكلامهما لا يتحقق ذلك
 لما قررته في معناه ان هذا التضمن اوجب الفور لا الاكتفاء بمجرد القبول لانه لا ينظم مع قوله

(قوله) ويجوز الفرق بأنه الخ قد يقال
 وقد يحتاج أو يضطر الى نحو الطلاق
 والبيع فلا لحاق أقرب والله أعلم (قوله)
 ان كان فيه الى التنى في النهاية (قوله) أى
 صيغة الطلاق الى التنى في النهاية (قوله)
 وبظهر أنه لا فرق الى الخ الذى يبادر الى
 انهم ان مراد الشارح التعريف في القارة
 في قراءتها والقراءة عليها فلا يقع في الثاني
 وان طلق كونه امانة بخلاف ما عليه في نفسه
 صنيع المتخلى وان كان ما فاده الحشى أوجه
 * (فصل في تفويض الطلاق) *
 * (قوله) وهذا معنى الخ لا يفتى بعده
 وانما مراد تفويضه المذكور ان
 والظاهر ان المراد تفويضه المذكور ان
 قوله طلق بنفسك معناه بناء على الحدي
 طلقك تطلق نفسك قولها في جوابها
 ملكك تطلقك نفسك وطلقت كما ان
 طلقك الخ معناه قبيلت وطلقت ذلك
 اعتقت في البيع الضمنى معناه ذلك
 فانت امل نعم كلامه رحمه الله تعالى وتوجيه
 مستغل

طابق نفسك وان قصدت به التطبيق وقوله وان حققها الى آخره بنافي ما قبله لاسيما قوله وانظروا الى آخره لان الذي قاله اولاً انه لا يكفي قبلة الان نوت بها التطبيق فكيف يصح هنا الجمع بينهما اولاً اكتفاء بقبلة في الفورية ثم تطبيق بعد فاعداً وباب خلاف ما قبله في الكل نعم لو قال طابق نفسك فقالت كيف يكون تطبيق لنفسى ثم قالت طلقت وقوله لا نه فصل يسر قاله القائل وظاهره ان الفصل ليس بالسير لا يضرب اذا كان غير اجنبي كما مثل به وان الفصل بالاجنبي يضرب مطلقاً كسائر العقود وجرى عليه الاذرى وفيه نظر لانه ليس محض تملك ولا على قواعد ما لذي يسهل انه لا يضرب السير ولو اجنبياً كالخلع ثم رأت في الكفاية ما يؤيده وهو قوله الطلاق بقيل التعليق بخلاف ان سماعه في تملكه بخلاف سائر التملكات أى ومن ثم لو قال ثلاثاً فوجدت أو عكسه ونعت واحدة كما يأتي وان كان قياس السبع أن لا يقع شيء (فان قال) المطلقة التصرف لا غير بها نظيره في الخلع (طابق) نفسك (بأنف) فطلقت بابت ولزمها (الف) وان لم تنزل بأنف كما اكتفاء اطلاقه و يكون تملكه بعوض كالسبع وما قبله كالبهية (وفي قول تو كبل) كالوفوض طلاقها الاجنبي (فلا يشترط) على هذا القول (فور) في تطلقها (في الاصم) نظير ما مر في الوكالة ولو أتي هنا في جاز التأخير قطعاً (وفي اشتراط قبولها) على هذا القول أيضاً (خلاف الوكيل) ومران الاصم منه انه لا يشترط القبول مطلقاً بل عدم الرد (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تعليلها) لان كلام التملك والتوكيل يجوز لوجبه الرجوع قبل قبوله (وزيد التوكيل يجوز ذلك بعد اذنا فلو طلقت قبل علمه لم ينعذ (ولو قال اذ جاء رضاه فطابق) نفسك (اغاعي) قول (الملك) لانه لا يصح تعليقه ويصح على قول التوكيل لما مر فيه ان التعليق يطل خصوصه لا عموم الاذن فان قلت ظاهر قولهم هنا جاز بنافي قواهم في الوكالة لا يجوز قلت نعم لكن مرادهم جواز هنا فقط فلا نافي في حرمة ولا يجوز ثم انه يأثم بئاع على حرمة تعالى العقد الفاسد فلا بنافي في صحته ومن غير ثم لا يصح مراده من حيث خصوص الاذن وان مع من حيث عمومها (ولو قال) اني نفسك فقالت أنت ونيأ) أي هو التفويض بما قاله وهي الطلاق بما قالته (وقع) لان الكفاية مع البتة كالمهرج (والا) نوباً معاً بان لم يربوا أو أحدهما ذلك (فلا) يقع الطلاق لو وقع كلام غير الناوي لغوا (ولو قال طلقت) نفسك (فما قلت أنت) نفسي (وونوت أو) قال (أني ونوتى فقالت طلقت) نفسي (وقع) كقولنا يعلف مريج من أحدهما وكما يقع البتة من آخر وقول بجلى اعط الطلاق هنا كاية لا يقع به الاصم البتة ضعيف وذكرك نفسي في ذلك هو مافي أصله والروضة فان حذفها معان الكفاية ومثلها الصريح فوجهان والاوجه بل المنهج كما قاله الاذرى انه يكفي تبها لنفسه ما سواه أو نوى وذلك أم لا وأهم كلامه انه لا يشترط توافق لفظهما مريجاً ولا كاية الا ان يبدئي فيتبقي (ولو قال طلقت) نفسك (ونوتى ثلاثاً فطلقت وونوتين) وان لم تعلم بنبته كاهو ظاهر بان وقع ذلك منها اتفاقاً خلافاً لمتدسارح بل بقوله عقب وونوتين بان علمت بنبته الثلاث (فلا ثلاث) لان اللفظ يحتمل العدد وقد نوباً (والا) بنو ذلك أصلاً ونوؤه أحدهما (فواحدة) وقع لا أكثر (في الاصم) لان مريج الطلاق كاية في العدد فاحتاج لنبته منهما نعم فيما اذا لم يربوا واحدهما مخالفاً وكذا اذا نوت هي فقط وونوت فيما اذا نوى ثلاثاً واحدة أو اثنين وقع ما نوت اتفاقاً بانه بعض المأذون فيه وقدر لا ترهذه الثلاث على عبارة بان يجعل قوله والانما لنبته شيء من جهتها كادل عليه السابق وضابط ذلك أنهم ما نتي اتفاقاً لنبته العدد وقع اتفاقاً قبضه فقط وخرج بقوله ونوتى ثلاثاً ما نوت تلفظ بهن فانها اذا طلقت وملت لم يزد كعدد اولاً ونوت وقع الثلاث (ولو قال ثلاثاً فوجدت) أي قالت طلقت نفسي واحدة (أو عكسه) أي وحده فقلت (فواحدة) تنفع فيها للدخول في الثلاث التي فوضها

(قوله) وظهر ان الفصل المنقطع يتوقف لان قوله انه فصل ليس مقتصر على في التعليق مشعاً لظاهره بان مدار ان غنار على كونه يسر الاعلى كونه غير اجنبي أيضاً ولا تعين كره في التعليق قد مر به وتبين كلام الشارح الآتي والله أعلم (قوله) بلا يصح ان كان مقتصر الى التصرف أو الى هذا الوكالة ولا حاجة اليه كما هو واضح (قوله) وأهم كلامه الى المتن في النهاية

(قوله) راجع أولا بخلاف ما ذاراجع بعد الاولى كاهو ظاهر * (فصل في بعض شروط الصيغة) * (قوله) في بعض الى قول المصنف ولوسيق في النهاية (قوله) وان أجاز له لا يعد أن يكون قوله أخرته كتابة فيقع به (٢٥٨) اذا أراد ان يقع طلق الانشاء (قوله) بشرط

لشؤذ الخ لان عدم التفوذ يصدق بالوقت كصرفات المرد في زمن الرد والله أعلم (قوله) تأكيدى الى قوله وجعل البلقينى في النهاية (قوله) ثم قال طنت قد يقال ما وجه عدم الاكتفاء بالظن هنا والاكتفاء به في مسئلة البلقينى وتقدمه (قوله) واقتاؤه عار تب الخ يظهر له ليس شارة الى الانتهاء منه ومن اقتب السائق آ تقابل انشاء كلام حاصله ان من حلة التبرأ من مالى وقومته لفظ محتمل لاطلاق فاستقنى فيه فاقنى الووع فأخبر بالطلاق معقدا على الانتهاء السابق ثم اقضى بعدم وقوعه بالناظر السابق وبين عدم صحة انقضاء الأول فلا يوقع عليه بالطلاق الشائى ايضا اذا قل انما أردت الاخبار لان التبرئة وهى الانتهاء السابق يدل فلا رد على الشارح ما أورده عليه التناض المحشى فانه متى حل الانتهاء فى كلامه على ما سبق فى زمن واقتب الخ ولا يجهل عليه موجه لذلك لان الانتهاء فى تلك الصورة متأخر عن قوله نعم طنته فاقنى يعلم قرينة الاخبار بار ولو فرض تقدمه لا يصلح الاشارة به بل يؤيد وقوعه بقوله نعم طنتها كاهو ظاهر للتمثل والله أعلم (قوله) فالت كانت فى ذلك الخ ثامنه يعلم ان ارادها هنا لا وجهه نعم يصح ان يراد على ما بانى بالحلف بالطلاق ان الجهل والتسبان عذران فلا يعد أن يلحق بهما جميعا انه غير مصر (قوله) اما اذا أنشأ ايقاعا الخ يؤخذ من منعيه هنا وما بانى انه لو قصد الانشاء في مسئلة البلقينى وظاهر ما سبق بظاها انشأوا اما الووع بالحنان فيه الخلاف الآتى والله أعلم

فى الاولى لعدم الاذن فى الزائد عليها فى الناقصة ومن ثم قول لرجل طلق زوجتى واطلق فطلق الوكيل تلازم يقع الا واحدة ولها فى الاولى أن تنهى وتلت فور اراجع أولا وسابق فى مجت الناس قبول قوله فى السكينة لم أؤ وان كذبها خلافا لما وردى * (فصل) * فى بعض شروط الصيغة والمطلق منها أنه بشرط فى الصيغة عند عر وض صارها ما بانى فى الزائد اطلاقا لما بانى فى الهزل واللعب وغوه سر محبة كانت أو كناية قد تلتظها مع معناه بان بقصد استعماله فيه وذلك من تلزم بقصد هذا فيجئذ اذا (مر بلسان تائم) أوزائل عقل بسبب لم يعصبه والا فكساكران فيياصر (خلاق لغيا) وان أجاز له وامضاه بعد بقطعه لرفع القلم عنه حال تلفظه به ولو ادعى أنه حال تلفظه به كان ثامنا وصدا أى واهج ومنه بخون عهده لا يجوز صدق بيمينه قاله الرابى ونازعه فى الرقة فى الاولى إلى أن لا نه لا أماره على التوم وهو محتمل لا يشك على الأخيرين عدم قبول قوله لم أقصد الطلاق والعن ظاهرها لتلفظه بالصريح مع قن تكليفه فلم يكن رفعه وهما لم يتقن تكليفه حال تلفظه فقبيل دعوا الصبا أو لا يجوز بقيد قبل كان مستغنا عن هذا بشرطه التكليف أول الباب انتهى ويتجبان هذا وما بعده كاشر لانه على أنه يستفاد منه هنا فادعوه عدم تأثير قوله الخبر ونحوه فلا نفع ولا نسلب بالأجازه غير لغو ولا يستفاد هذا من قوله بشرط التفوذ التكليف فتأمل (فولسب) سانه بطلاق من غير قصد تأكيد فهمه من التعبير بالسبق (لغا) كلفوا اليين ومثله تلفظه بها كوتكرير الفقهاء للتفظة فى تصدير وروده (ولا يصدق ظاهرا) فى دعوا سبق لسانه أو غيره مما يقع الطلاق لتعلق حتى الغيرة به ولانه خلاف الظاهر الغالب من حال العاقل (البشرية) كإبانى فمن التف بسانه حرف وأخره قد قى ظاهرا فى السابق لظهور رصده حينئذ اما بانها قد صدقت مطلقا وكذا القول لها لطلقت ثم قال أردت أن أقول طنتك ولها قبول قوله هنا وفى نظائره ان طنت صدقة بامارة ولن طنت صدقة ايضا لأن لا يشهد عليه به خلاف ما ذاع له وجعل البلقينى فى فتاوى من القرية ما لوقله لها أنت حرام على وطن أنها طنتك به ثلاثا فقال لها أنت طالت ثلاثا لما ذاع الووع الثلاث بعبارة الاولى فى فاه مسئل عن ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما أخبره بانا على الظن المذكور انتهى وبانى فى السكينة فى اعتققت أو أنت حر عقب الاداء التى فساد أنه لا يعتق به لقرينة انما أخبره به على صحة الاداء قالوا ونظير ذلك من قيل له طنتك امرأك فقال نعم طنتها ثم قال طنتك أنت ما جرى بنسا الحلاق وقد أقيمت خلافة فلا يقبل منه الا بشرى بانه انتهى وفيه تأكيد ما قاله البلقينى لانه جعل ظنه الووع بأن أنت حرام على قرينة صارفة لاخبار ثامنا عن حقيقة كتحملوا الاداء قرينة صارفة لا خبرا وأعتقت عن حقيقة واقتاؤه عار تب عليه كلامه قرينة صارفة كذلك فالت كانت فى ذلك قول التوسط عن ابن رز بن حلف بالثلاث أنه لا يخرج الاجها فأخبر بان عقده باطل من أصله فخرج بدونه ثم أقيمت صحة عقده وتم الثلاث ولم يعد فى ذلك قلت بشرى بان الاخبار بطلان العقد أمر اجتنى عن المحلوف عليه فلم يلج حرة بخلاف ما لوقفى فى المحلوف عليه بشرى فأخبر بالثلاث إلى طرن صحة الانتهاء فبان عدم صحة الانتهاء فليقع عليه شيء للقرينة الظاهرة هنا وتسلم أن الاخبار بطلان العقد غير اجتنى بتعين حمل ذلك الخبر على أنه ليس من يعتمد عند الناس فهذا لا يكون اخباره قرينة كإبانى فى شرح قول المتن ففعل ناسبا للتعلق أو بذكره هاهنا مع فروع اخرى لها تعلق بما هنا فان قلت ما ذكر من القرينة تفيد انما متا فى فيما اذا أخبر مستندا اليها اما اذا أنشأ ايقاعا ظاهرا لا يقع فاه يوقع ولا يفيد ذلك الظن شيئا كما يعلم مما بانى فى وهو نظاها اجنبية ومسئلة البلقينى من

هذا قلت ممنوع على من الأول كما صرح به قول الباقين بما أخبره بأعلى الثمن المذكور
 (ولو كان اسمها خائفا وقال) لها (باطاني وقصد النداء) لها باسمها (المطلق) لقراءة
 الظاهرة على صدقة لا يصره بذلك عن معناه مظهر القراءة في صدقه (وكذا ان أطلق) بأن لم
 يقصد شيئا فلا تطلق (في الأصح) جملة النداء لتأذره وغلبته ومن ثم لو غير اسمها عند النداء أى
 بحيث يهر الأول طلقت كقول قصد لاطفها وان لم يغير قال الزكشي وضبط المصنف باطاني بالسكون
 ليفيدانه في باطاني بالضم لا يقع أى مطلقا لأن بناءه على الضم يرشد الى ارادة العلية وفي باطاني
 بالنصب تبع من صرفه الى التطلق أى مطلقا وينبغي في الحالين ان لا يرجع لدعوى خلاف ذلك انتهى
 ورد بأن الحسن لا يؤثر في الوقوع وعدمه كما يأتي والذي يتجه حمل كلامه على نحوى قصد هذه الدقيقة
 والقن السمي حرا فيه هذا التفسير (فان كان اسمها طارقا أو طالبا) أو طالعا (فقال باطاني
 وقال أردت النداء) باسمها (فالتن الحرف) بلاني (صدق) ظاهرا لظهور القراءة قال لم
 يقل ذلك طلقت وقضيته ان لم يرد ولم يعلم مراده حكم عليه بالاطلاق عملا بظاهر الصيغة ومنته يؤخذ
 ان مثله في هذا كما من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنها تقبل الضرب بالقراءة وان وجدت
 القري يهوى مسئلة حسنة (ولو خاطبها بطلاق) معلق أو متخير كما يشمله كلامهم ومثله أمره ان
 يظلمها كما هو ظاهر وانما أثرت قرائن الهزل في الإقرار لأن المعترضة اليقين ولانه اخبار سائر بها
 بخلاف اطلاق الأمر به فيما (هازلا أو لاها) بأن قصد اللفظ دون المعنى وقع ظاهرا وباطنا
 اجابا والغير الصحيح ثلاث جدهن جدوه لم ينجد اطلاقا والنسكاح والرجعة وخصتنا كدأمر
 الانضاع والأفكل التصرفات كذلك وفي رواية والعق وخص لتسوق الشارع اليه ولكون اللعب
 اعم مطلقا من الهزل عرفا ذال الهزل يخص بالكلام عطفه عليه وان رادفه لغة كذا قاله شارح وجعل
 غيره بينهما لتاثير افسار الهزل بأن قصد اللفظ دون المعنى واللعب بأن لا يقصد شيئا وفيه نظرا قصد
 الانقضاء لا يثبت مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قال الول لها أنت طالق وقصد لنظ اطلاق
 دون معناه كما في حال الهزل وقع لم يدين في قوله ما قصدت المعنى (أو وهو بظنها أجنبية بأن
 كانت في خلعة أو نسكها له وليه أو وكيله ولم يعلم) أو ناسبا ان له زوجة كما تنفاه عن النص واقرا وقال
 الزكشي ينبغي تخريجه على حدث الناسي وهو متجه (وقع) ظاهرا باطنا كما قضاء كلام الشيخين
 وجزبه بعضهم لكن نقل الادريجي ما ينشئ خلافه واعنده وذلك لانه خاطب من هي محل اطلاق
 والعبرة في الوقوع ونحوها بما في نفس الامر وقضية هذا الوقوع باطنا لكن عارضه ما عهد من تأثير
 الجهول في ابطال الأبرام من الجهول المشابه لهذا في المكافاة من من قال ولم يعلم له زوجة في البلدان كان
 لي في البلد زوجة فهي طالق وكانت في البلد في قول حدث الناسي قال التلبية. وأكثر ما لم
 في الفرق بينهما صورة التعليق انتهى ويرد بأنه ان نظر لانه كان ناسيا فلا فرق بين التعليق وغيره
 فالذي يقضيه أنه يأتي هنا ما يأتي في الجميع بين كلام الشيخين قيل قوله أو بفعل غير من يسأل تعليقه
 ويرفرق بين ما هنا وعدم وقوعه خلافا لا ملام على من طلب من الحاضر من أو الحاضرات شيئا لم يعطوه
 فقال قلتكم ثلاثا واما أنه فهم ولا يعلم بأنه هنا لم يقصد بالطلاق معناه الشرعي بل تخوم معناه
 اللغوي وقامت القراءة على ذلك فمن ثم لم يوقعوا عليه شيئا (ولو انظر محمدي) أى اطلاق
 (بالعربية) مثلا اذا حكم بمثل من تلفظ به بغير اقلته (ولم يعرف معناه لم يقع) كمثل تلفظ بكلمة كفر
 لا يعرف معناها أو يصدق في جهله معناه لقراءة ومن ثم لو كان مخاطبا لاهل تلك اللغة بحيث تفشى

(قوله) جملة النداء الخ لجل الحكم
 كذلك وان عارض ذلك قوله في ارادة
 اطلاق مكان يقع هذا النداء
 في انشاء محاسنة وشقاق في ابرج الاحتمال
 الأول بأصل بناء العصمة أو محله حيث
 لم يوجد ما ذكر محمل تأمل فلا راجع ولجوز
 الله أعلم (قوله) بحيث يهر الأول ينبغي
 أن يكون محله في علم بهر فلتأمل
 (قوله) ظاهرا لظهور اللفظ في الحكم
 أو وهو بظنها أجنبية في النهاية
 وقضية أنه لو مات قد يفرق بان عدم
 دعوى المحل ما ذكر ظاهرا في الحكم
 بالوقوع بخلاف من مات عقب من ذكر
 مع أن الأصل بناء العصمة (قوله) ومن ثم
 قالوا الخ بناء وجه التأييد لان عارضهم
 الآتية كفي حال الهزل ولو كانت كفي
 حال اللعب لكان التأييد وخصا
 وأما الهزل فالقائل المذكور يعتبر فيه
 قصد اللفظ (قوله) وهو متجه قد يقال
 لو انما يجرى مثله في غيرها أجنبية محشى
 لا يمكن تخريجه على حدث الناسي ومثله ما لو لم
 بها كفي النهاية وقوله القائل المحشى
 عن صاحب ولم يتجهه وكان وجهه أن
 قربة القائل على أن مراده الغنى
 اللغوي فلا فرق بين العلم والجهل وعدم
 العلم في كل ما يخص تصوير لان أصل
 الكلام في حادثة رفعت الى الامام فأتى
 فيها بالحبس والاعتدال خلافه كما تقتض

العادة بعلمه لم يصدق ظاهره أو يقع عليه (وقيل أن نوى معناها) عند أهلها (وقع) لأنه قصد
لفظ الإطلاق لغناه وردوه بأن المجهول لا يصح قصده (ولا يقع إطلاق مكره) سباطل ولا ينافيه
ما يأتي في التعليق من أن التعليق يقع له لوفعل مكرها سباطل أو يتحقق لانت خلاصه لان الكلام هنا
فما يحصل به الإكراه على الإطلاق فاشترط تعدى المكره بلعدن المكره ووثق في أن فعل المكره هل هو
مقصود بالخلف عليه أولا كالتناسي والمجاهل والاصم الثاني فلا يتعدى وبالإطلاق وبهذا يتبعه
ما اقتضاه كلام الرافعي من عدم الخلف في أن أخذت حقلتي فأكراهه السلطان حتى أعطى بنفسه
وأن دفع قول الزركشي المتجه خلافه لأنه إكراه بحق كطلاق الولي ووجه اندفاعه أن قوله مني يقتضي
أن فعله مقصود بالخلف عليه كمن فعل الأخذ وقد تقرر أن الفعل المكره عليه غير مقصود بالخلف عليه
أو كمن حق أو باطل والولي ليس ممانع فيه لأن الشرح إكراهه على الإطلاق نفسه وماتن فيه الإكراه
على خارج عنه جعله الخلف سببا له عند الاختيار لا الإكراه لما تقرر أن الفعل المطلق يعمل على
ذلك وشأن ما بينهما ثم رأيت القاضي صرح بما ذكرته فقال إن المحلوف عليه هنا لا يختار باختار المحلوف
والامام أقره عليه والزركشي قال نحن لا نرى ذلك بل يكفي الأخذ منه وإن لم يخطأ انتهى ويرد بأن
فيما رآه إلغاء لقوله مني الظاهر في أنه لا بد من نوع اختياره في الإطاعة من أخذ من مكره ولا يقال
أخذ منه على الإطلاق وإنما يقال إكراهه حتى أعطاه ويؤخذ مما تقرر من حلف لا يكفر فلا
فاجبره القاضي على كلامه لا يثبت به لكن محله في فعله إداغة الإكراه وهو ما رول به المهرجر المهرجر
انما الزائد عليه فثبت به لأنه ليس مكرها عليه فان فرض أن القاضي أجبره على الإكراه وان زال الحجر
قبله لم يثبت أيضا لما تقرر أن المكره سباطل لا يثبت فزع بعضهم أن اجبار القاضي إنما ينصرف
لما رول به المهرجر المحرم محله حيث لم ينص القاضي على خلاف ذلك وان تعدى به وذلك لعدم الصحیح برفع
التم مع عدم الخبر الصحيح أيضا لا إطلاق في أغلق وفسره كثير من الإكراه ما أغلق عليه الباب أو أغلق
عليه رأيه ومنعوا تفسيره بالنسب لاختلاف على وقوع مطلق الغضب إن قال البيهقي وأفتى به جمع من
الصحابة ولا تخالفهم ومنه كقولهم ظاهره ماله وحلف ليطاعه ما قبل نومه فغلبه النوم بحيث لم يستطع
ردّه بشرط أن لا يتمكن منه قبل غلبته لوجه اما لا يكره ما يعنى كطلوز وجئت ولا تقتل فتقاتل
أبي فبمع معه وكذا في إكراه القاضي للولي بشرطه الآتي واستسكا الرافعي وأجاب عنه ابن الأرفعة
بما يشته في شرح الارشاد نعم لو إكراهه على طلاق زوجة نفسه وقوله أنه في الأذن وكذا إذا نوى
المكره الإيقاع لكنه الآن غير مكره كافي قوله (فان ظهروا رتبة اختياره) هي بمعنى كان
(أكره) على طلاق إحدى امرأته معهما معا أو معنهما فافهم أو (على ثلاث فوجد أو صرح
أو تعليق فكأن أو تجزأ أو على) أن يقول (طلعت فصرخ أو بالعكس) أي على واحدة فثالث
أو كلمة فصرخ أو تجزأ فطلق (وقع) لأنه مختار لما أتى به وظهر أن يته استعمال
لفظ الإطلاق في معناه كافي هنا وإن لم يقصد الإشباع لأن الشرط أن يطلق لداعي الإكراه ومن
قصد ذلك غير مطلق لداعيه بل هو مختاره لما أتته قوله لم نوى الإيقاع أن نسه غيره لا تؤثر كافي
الكفاية غير مراد لقولهم لا بد أن يطلق لداعي الإكراه من غير أن تظهر مقصود اختياره بالتمه فيه
الإكراه الشرعي كالحسني فلو حلف ليطان زوجته اللية فوجدها سافرا فأتى وتضمن غدا فحلفت فيه
أوليبين أمته ليوم فوجدها حبل منه لم يثبت وكذا لو حلف ليقضي زيدا حقه في هذا الشهر فجز
عنه كإبائي وحكمة الزنى الإجماع على الخت هنا غير صحيح لأن الخلف مشهور كما أشار إليه الرافعي

(قوله) الظاهر في أنه لا بد أن يتأدى آخره
أن يقول لا ينفى في هذا الزعم لقول الأولى
أن يجمعا ذكر بأن هذه العبارة وإن كان
انتهى عما ذكرنا على أخذ الأول
حقيقة التعليق على أن المراد بها التعاقب
الظاهر اقتضاه أن المراد بها التعاقب
بالإعطاء غير تيقن أنها إنما تنال في مقام
الامتناع منه والعلاقة ما بينهما من
التلازم غالبا إن فرض ادعاءه وإرادة
الحقة فمقتضى كاهو العلاقة ما بينهما من
وان تعدى به تامل الجميع بينه وبين
منه قوله الفاضل المحقق عن المجال الرعي
في مسند الخلف هل يدم دخول دار
أبها وكذا بشكل التلازم لم يقع
أن حكم على الولي بالإطلاق الثالث لم يقع
ويظهر في الجميع بينهما أن يقال إن كان
اجبار القاضي يجزأ شرعا ولا حسيما
حينئذ ليس اجبارا شرعا ولا حث
وان كان يتبدل شيئا ما يأتي في لاحق
لأنه إكراه حسي والله أعلم (قوله) الإكراه
الشرعي إلى قوله ومنه أن يخلف في النهاية
الأقوله وحكمة الزنى إلى قوله وبحث من
خلف (قوله) أوليبين مع وجدا مشتر ولعل
ما لو تدرجها أو عدم وجدا مشتر ولعل
الأقرب عدم الوقوع فيما يسأل على مسئلة
النوم السابقة أنما يجامع عدم التمكّن
والمو لم يدر أعيا الألفين ما حش ولا يعد
الوقوع لا يمتنع (قوله) وكذا لو حلف
لفرض من زيد الخلد يقال ما منعتني
كون الإكراه قد بشر بها فإنا البادر كونه
حسبا

(قوله) فأمداد خولها ينتقض هذا أنه لا بد من هذا التصديق بالعموم ومقتضى قوله) وقد فرقة الآق خلافه فليأتمل (قوله) وقد يفرق بأن الأول يدل بآيات الخ قد يقال من الأول حلف ليفحص زيد بخرقه وهو صادق بما إذا كان يصوره أن لم يفحصه الخ وخرجني طاعتى من الثاني حلف لا يصلى الخ وهو صادق أن صليت فخرجني الخ مع أن الأول فى الثاني آيات فليأتمل ويجب أن صادقه هو حلف ليفحص أى بالنظر فى ضميره حلف بآيات لا بأفك فأفلس التى استند إليها البعض المشار إليها ما اختاره فى مسئلة الصلاة (قوله) أى الذى لا يعلم رسال الخ وقع السؤال عما لو حلف على شراء سلعة بعينه فى هذا اليوم فأتع ما كتبها من غيرها والذى يتجه أنه من ما كتبها من غيرها والله أعلم و يظهر الإكراه والشرعى وتعين عليه قبضا على ما تنهه من التسلل أن أراد الشراء ولو بازيد من ثمن التسلل أن أراد الخ لوص (قوله) الذى عليه لما هره ولو بالاطلاق يؤيد ما ذكره فى مسئلة قطع الطر يق (قوله) أن قد مضت أوطال قدينا مسئلة التمدد هذه تؤيد ما تنهه من التوسط عن ابن رزق فسندبره

أواخر الطلاق وتبعه محقق التأخرين بالكهني وغيره فافتوا بعدم الحنث وبعضهم أول كلام الزنى
وسياق أواخر الإيمان وحث من حلف لبعضين الله وقت كذا فلم يصح ما عاهدوا لحلفه على المعصية
فصدوا من ثم لو حلف لأبى الظهر فصد الحنث والحاصل أنه حيث خص بمنع المعصية أو أتى بما فيها
قاصدا دخوله أو أدب عليه قرينة كما يأتي في مسألة مقارعة القرع فإن ظاهر الحصاص والمشاغبة فيها
أنه أراد الإيقار، وإن أعسر حنث بخلاف من أطلق ولا قرينة فحمل على الجواز لأنه لا يمكن شرعا
والساق إلى الفهم ومنه أن يحلف بفاقة طائفة من أعيان عاصره فلا حنث بمقارعة ولو أراد
بالوفا ما عاهد الحرام حنث بتركه للبعض كالحلف بأفعول عامد أو لئلا يسأوا ولا جلا ولا مكرها فحنث
مطلقا قال بعضهم ولو حلف لأبى القرينة فصل أربع ركعات لا أربع جهات بالاجتهاد حنث
ولم ينظر إلى أن إيجاب الشرع الصلاة عليه إلى هذه الجهات منزل منزلة إكراه بالتقريع قال لأن هذا
انما هو في حلف يقضي الحث على الفعل لأجل الحلف كالسنة المذكورة ومثلنا الحلف فيها نعتين
منع نفسه من الفعل لأجل الحلف ولم يقلوا بأن إيجاب الشرع فيه منزل منزلة الإكراه
صحيحا في الألفاظ فلا نفي في مقارعة مختارا وحنث أن كان قرأته ولو أجازا ولم ينظر للاستوى ذلك
ادعى أن كلامهما متناقض انتهى وفي الفرق بين الحنث والمنع نظرنا إلى الشارع كما منع من الفعل الذي
حنث نفسه عليه في الأول كذلك أزمه الفعل الذي منع نفسه منه في الثاني فهو مكره مذهبنا وقد بشرق
بأن الأول فيه اثبات وهو لا يحوم فيه فلم ينال اليمين جميع الأحوال والنص والثاني فيه نفي وهو للعلوم
لأن الفعل كالسكرة اثباتا ونفيا فبعض الحلف على كل جريمة من جرائم المقارعة بالمائة فصار حالنا
على المعصية متناقضا فحنث كمر في بعضين الله ونعت بعضهم عدم الوقوع في مسئلة القبلية لأنهم
أرادوا الفرض فعلق بتسجيل والألفاظ تهاده صبره حالما يحلوف عليه وليس كما زعم في الأولى لأن هذا
ليس من التعليق بالمستحيل الشرعي في شيء كما هو واضح والثاني لا يفتحم بل منعه لأن إتمام جهة غير
القبلية عليه حالة الصلاة يصبره جاهلا عند التوجه إلى كل جهة بأفعال التلبه وعلمه عدلا بنى حوله حالة
الفعل والعبرة بما أدون ما بعد وما قبل فأنه ما أتى كل أحد يعلم أن جهة القبلية واحدة لا غير ووجه
إدفاعه ما قرره أن العبرة في الجمل انما هو بتسجيل المحلوف عليه عند الفعل ولأنه لا شأن به جاهل بين
المحلوف عليه عند أداء التوجه إلى كل جهة وجعل الحلال للبعضين من الأكراه الشرعي
أن لم أدخل الدرافات طالق وهي لغزيرة أى الذى لا يعبر ضاه لا يمتنع من دخوله شرعا وإن هذا
حلف على فعل المعصية قصد أفلا إكراهه فظهر ما مضى نعم أن كان الفرض أن يمتنع من دخوله شرعا فإنه
خلافه وإنه منع من الدخول المتعاقبة فهو زنى قال أن حنث حنث طالق فاعطا ما جاز
الحاكم كان إكراهه من ذلك الركني حتى يماضيه أن يجازي الحاكم على فعل الحنث عليه منع الوقوع
أى أن يمتنع به مندوحة عنه فلو لم يحلف بالحنث لم يمتنع من فعله فاحتمل أن لا يمكن الإعتصاف
منها بإدائه المذنب به عليه ومن قال الركني هنا لابد أن يجبر على الاعتصاف بنفسه أو فاقداً على
التوكيد وقد كثر تصديره فحنث بظلال ابن الصباغ فيمن حلف بعتق عبد المبدى أن فيه عشرة أرطال
وحلف أيضا أنه لا يملكه هو لا غيره فشهد عدلان أن القيد خمسة أرطال فحكم بعتقه ثم حله فوجد زنه
عشرة أرطال فلا شيء على الشاهد لأن العتق حصص بالحل لا نه حل مختارا لظنه عتقه بالتهادة
وقد بان خطأه مع تصبره فلا يعذر بالحل إذ كان من حقه أن لا يملكه حتى يحله الحاكم فظهر
صدقة انتهى فان قلت ليس هنا حاكم حكم عليه بحله فليس هذا مما نحن فيه قلت متنع لأن
مفهوما أن الحاكم لو حله لاحتمال أنه لا مندوحة حينئذ ومثل حله كما هو ظاهر ما لو أزم

السيد بخله ولم يجد بدا من امتثال أمره و يؤخذ من الحكم عليه بالتصريح بظنه العتيق بالشهادة
انه لا عبرة بتجول الحكم كما يأتي بسطه آخر الباب ولا بالجهل بالمخوف عليه اذا نسب فيه الى تصبر
والمرا بالخطا بعقوبة تملأه عليه ما يأتي في التذرع والعتيق أو العتيق يلزم في الافضل كذا انه لغو
بشرطه وتردد بعضهم في انا حيث الحقنا حكم الحاكم بالسكراء هل يشترط قدرته على المحكوم
عليه فلا أثر له في ظالم لا عتله والذي يجهل انه لا فرق لان الفرض أن المحكوم عليه فعل ذلك لداعية
امتثال الشرع فلا فرق بين قدرته على اجباره عليه حسابا او امتنع وأن لا يؤدى ما عليه علم صحة
ما أتى به كثير من المتأخرين ودل عليه كلامه في مواضع أن من حلف لا يؤدى ما عليه فحكم عليه
حاكم باذنه لا يثبت وبأني في الايمان ماله تعلق بذلك (وشترط) حصول (السكراء) قدرة
(المكره) (كسر الرء) (على تحقيق ما) أي مؤذ غير مستحق (هدد) (المكره) (ب) عاجلا
سواء أ كانت قدرته عليه (ولاية أو تغلب) أو فرط هجوم (وعجزا (المكره) بفتح الهاء) (عن دفعه
هرب أو غيره) (كلاستغاثه) (وظنه) بقرينة عادة مثلا (أنه ان امتنع حقه) أي فعل ما خوفه به
اذلا يثبت الجبر بدون اجتماع ذلك كما هو خارج بغير مصحح قوله انه عليه فود طلقها والا اقتضت
منك كما مر وما عاجلا لا قتلنا غدا فتعقد فها وان علم من عادة المطردة أنه اذ لم يثبت أمره الآن يتحقق
القتل غدا كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بأن بقاءه لا بد غير منقضي في يتحقق الاجزاء فالزركشي ومثل
اطلاقه ما لا خوف آخر بما يحسبه بهلكا أي فإن خلافة وللا مام فيه احتسابا لان من الخلف ذلك
لوسا أو لسوا ظنوه عدوا قال في البسيط لعل الوجه عدم الوقوع لانه ساقط الاختيار وان كان ذلك
ظن فليس انتهى فان قلت سابقه قوله لا عبرة الظن البين خطأ وقلت لا سابقه لأن العبرة هنا
بكونه مطاعا ظاهر وهذا كذلك وتلك القاعدة محلها فيما يشترط له ثم يتوخى ودون ما يطالب الامر فيه
بالظاهر كرها (ويحصل) (السكراء) (يتخوف بضرب شديد) كضعفه لذي مروءة في الملا
كما يصرح به قول الدارمي وغيره ان البسر في حق ذي المروءة كراه (أوجس) طوبى لكافي
الروضة وغيرها أي عرفا ويثبت الادريعي نظيره عليه وهو ان القليل لذي المروءة كراه (أو اتلاف
مال) وقول الروضة ليس باكره محمول على قليل كتحفيف موسر باخذ نخعة دراهم كافي حلية
الروابي ونقله في الروضة عن المسارحسي وقال عن الماوردي انه الاختار واختاره جميع متأخرون
وهذا أولى من تصويب الادريعي وغيره من المتأخرين بالاطلاق وتظاهر كلامهم هنا أنه لا عبرة بالاختصاص
وان كثر وتویده أنه لا عبرة هنا بالمال الاتفا مع أنه يخبر من الاختصاص وان كثر وبطهر ضبط
الموسر المذكور من تقضي العادة بأنه يسمع ببذل ما يطلب منه ولا يطلق ويؤ بدقول كثيرين
ان الاكره بالمال يختلف باختلاف طبقات الناس وأحوالهم (وتوخوها) من كل
ما يؤثر العاقل الاقدام على الطلاق دونه كالاستغاث بوجه بين الملا وكالمه يد بقتل بعض معصوم
وان علا أو سفل وكذا ذراحم محرم على أحد وجهين بظهور وجهه وبطهر أيضا ما يلحق بالقتل هنا
نحو جرح وغوريه بل لوقاله طلق زوجتك والآخرت بها كانا كراهها فيما يظهر أيضا بخلاف
قول آخر لو تخو وله خلافا للادريعي ومن يه له طلق والقتل نفس أو كفت (وقيل يشترط
قتل) لخواضه لانه الذي يندلبه الاختيار (وقيل قتل أو قطع أو ضرب بخوف) لافضالهم الى
القتل (ولا تشترط التنورية) في الصيغة كان ينوي بطلقت الاخبار كذا بالاطلاق لها من تخو قيد
أو يقول سبها سارا ان شاء الله تعالى وما أوهمه كلامه ما على ما زعم أن الشبهة بالقلب تنفع وجه

(قوله) حصول الاكره الى قوله قال
الزركشي في النهاية (قوله) كضعفه الى
قوله ونقله في الروض في النهاية (قوله)
وقال عن الماوردي عبارة الروضة
الروابي (قوله) وان ستر محل تأمل اذ
المدار هنا على ما تفضي العادة بما يحته
المدار هنا على ان يطلق فتأمل (قوله)
ما طلب منه دون ان يطلق فتأمل ما لو كان
وبطهر ضبط الموسر المحمّل ما لو كان
منشأ عدم السماح خسة النفس لا لقة
المال وليس بعيدا لان المدار على التأذي
المخصوص (قوله) من كل ما يؤثر الى قوله
بالحكم

ضعيف ولا في المرأة (بان يوى غيرها) لانه شيعر على النطق فهو منه كالعدم (وقيل ان تركها
 بلا عذر) كعبادة أو دهنه (وقع) لاشعاره بالاختيار ومن ثم لزمت المكروه على السكر (ومن
 أتم عز بل عقله من) نحو (شراب أو دواء) أو وثية (تفادله ونصير فله وعليه قولنا وفعله على
 المذهب) كمن في السكران بما فيه واحتاج لهذا ما فيه من العوم وليان ما فيه من الخلف بخلاف
 ما زاد المأثم كسكره على شرب بخروجه وهو يصدق بينه وبينه فلا يقع التبريم اذا لم يعذر فيها
 يظهر وكناول دواء بل العقل لا تدوى أى التخصر فيه فيما يظهر فلا يقع طلاق ولا ينفذ نصرة
 مادام غير مبرأ بعد رمنه رفع القلم عنه ويصدق في دعوى الإكراه على ما نقله الأذرى ثم بحث أنه
 يستفسر فان ذكرنا كراهه معتبرا فذا لكان أكثر الناس يظن اليس باكره اكرها والحاصل أن العقد
 في ذلك ألا بد قال بعضهم في غير السارق أى الواقع لقاضى وفيه نظر فان أهل المذهب مختلفون فيما
 يدا كراهه اختلافا كثيرا فالتى بجه ألا فرق من تفصيل ما به الإكراه ثم قامت قرينة عليه فكس
 ضد بينه والأفلا بد من البينة النصدى وكذا في زوال العقل يصدق لمر بتمريض واعتاد صرع
 والأفلا بد منه وله أن يخلف أو أن لا تعلم ذلك (وقيل لا) فيضمنه ذلك لما في خبر ما عز أيت غنون
 فقال لا تسأل أثر بت الخمره قال لا تمام رجل فليست كهم فلم ينفذ في خبر أن السكر يقطع
 الإقرار وأجيب بان هذا في حدود الله تعالى التى تدرب بالشبهات وفيه نظر اذ ظاهر كلامهم نفوذ
 نصرفه حتى إقراره بان لا الأولى أن يجاب بأنه ليس في الخبر أثر بت الخمر متعذرا بل يحتمل أصل الله
 عليه وسلم يجوز أن ذلك لسكر به لم يتعد به فانه (وقيل) ينفذ نصرة فيما (عليه) فخط كطلاق
 دون ماله كالنكاح وفي حد السكران عبارات الأصم منها أمر يرجع فيه لمعرف بان يصير بحيث لا يبر
 على أنه لا يحتاج لذلك على الأول أنه ينفذ فانه وعليه مطلقا وان سار مالى كاز في كمن (ولو قال بعد
 أو شعرك) أو شعرة منك أخذ من كلام المتولى المذكور (أو طفر لك) أو سئلنا أو يدك ولو زائد
 (طابق وقع) اجاب في البعض وكالعنف في الباقي وان فرق نعم وان فصل نحو اذنها أو شعرة منها فأعادته
 فثبت ثم قال اذ لم تلاق لم يشع نظرا إلى أن الزائل العائد كالذى لم يعد ولان نحو الاذن يجب قطعها
 كباقي في الجراح ثم الخلاق في ذلك يقع على المصير وأولا ثم يدعى الباقي وقبل هومن باب التعبير
 بالبعض من الكل فان دخلت فيك طائق فقطعت ثم دخلت يقع على الثاني فقط (وكذا دمل) طائق
 يقع به الملاق (على المذهب) لأن به قوام البدن كطوية البدن وهي غير العرق وكالروح والنفس
 تسكون النفس بخلافه فيفتحها كاطل والصحبة والجمعة (لا فضلة كرق وعرق) على الأصح لا البدن
 طرف لهما فلا يتعلق بما حل بتصور قطعه بالطلاق قبل الدم من الفضلات فيوجد شرط العطف
 بلا تنهى ويرد جميع أنه فضة مطلقا لما مر في تعليقه ولو أضافه للشحم طلقت بخلاف السمن كافي الروضة
 وان سوى كثيرين بينها وموصو غير واحد ويفرق بان الشحم جرم يتعلق به الحلو وعدمه والسمن ومثله
 سائر المائى كالصم والبصر معنى لا يتعلق به ذلك وهذا واضح لا غبار عليه وبه يعلم أن الأوجه في جباث
 أنه لا يقع به شئ إلا ان قصد به الروح بخلاف ما لو أورد المائى الصائم على وكدنا ان المائى على الأوجه
 وهذا ينضم ما تحت الحلال البلى ان عقلت طائق فلوان الاصم عند المتكلمين واقفها أنه عرض
 وليس يجوز وقضته أنه لا حنث في روح على القول بأنها عرض وهو متجه الحنث في العقل بساء
 على أنه موهوم وفيه نظر لانه لا يتعلق به حل مطلقا فهو كالصم وما ذكره (وكذا من) ومنه الحنث (واين
 في الاصم) لانها مهيان للفر وج كالفضلات بخلاف الدم (ولو قال لم يقطع عينك فالتى لم يقطع)

(قوله) كمن في السكران الى
 قوله ويصدق في النهاية الأولى أى
 المتصرف فيها يظهر (قوله) بينه فيه
 لعل محله فيما يصدق ظاهرا له ولا
 في حد صدق من يعلم منه انه مدمن
 استعمالها واعطاعها والله اعلم
 (قوله) أى الواقع لقاضى أى
 الذى يعلم لقاضى من حاله انه موافقه
 فيما يحصل به لأكراهة فى أصل المذهب
 فقط لعل نصرة هذا الدافع اعتراض
 الشارح لآي أولى من تعديده الذى
 اشار به فتأمل (قوله) لما في خبر ما عز
 الى التى في النهاية (قوله) اجاب على التى
 في النهاية (قوله) فى ان دخلت الخمر
 يقال ينبغي أن يكون محله صورة الخلاف
 انما إذا أراد بك ذلك من خلاف اسم
 الجزء على الكل مجازا فبقية فمأذرتنا
 والله اعلم ثم رأيت كلام القاضل
 المحشى فيما يأتى يؤيد ما ذكره فلتأمل
 (قوله) بخلاف السمن كافي الروضة الخ
 قد يقال ان أراد به ما يوجبه الإطباء
 بالسمن بالياء فهو حرم كالتشم فيقع قطعا
 أو لا يكون متصفا به فهو معنى فلا يقع
 قطعا ويتبدد النظر في حال الإطلاق
 وأما محله الخلاف بناء على أن السائر
 منه أمر مدنى أو موهوم والله أعلم (قوله)
 أن الأوجه الى قوله وقضته في النهاية

(قوله) بماذا قطع من الكسب قال في المغني وهو ينقض أنها تطلق في المعطوعة من الكسب أو من المرفق وهو كذلك لأن البدق حقة إلى المنكسب انتهى إلى أن تقول اليدوان كانت حقيقة إلى المنكسب لكسبها اسم للجموع (٢٧٤) لا لكل جزء فإذا فقدت جزءها فقدت المسمى في تمام

وقال في المغني أيضا قال في العر ولولم
حصة طلق ورأس عمر فمربع رأس
طلقنا ونخرج من تطلق جمرة انتهى وهذا
ظاهر فمن يعرف العرصة ما عريره
فطلق جمرة مطلقا انتهى أقول لعل محل
التفصيل بين من يعرف العرصة ومن
لا حلة الاطلاق اما اذا قل اردت القسم
أو اردت العطف فينبغي أن لا يفتاوت
الحكم بين العارفين وغيره وان أتى إلى
لحن فلا تطلق جمرة على الأول مطلقا أي
سواء كان نحو بال أوليكن وسواء رفعه
أو حره وتطلق على الثاني مطلقا والله
أعلم (قوله) وقد ثبت ما إذا في قد ثبت هذه
القضية بأنه أنشأ الطلاق لكل جزء منها
في نفيها جزءا وتعلق به الطلاق ورسى
كلوا أنشأ الطلاق لذلك الجزء الباقي
بخصوصه سم أقول لا يخفى ما في هذا
التوجيه مما أسلفناه فلا تغفل (قوله)
ووقع لبعضهم أنه أفتى في أنشئ الخ
كذا في أصل رحمه الله وكان الظاهر في
أنشئ الخ قليلا تأمل (قوله) على الخرس
والتعمين يحمل تأمل بل مناه على
الاختبار وإنشأه (قوله) يأتي للذكر
كذلك في أصل رحمه الله بهذه الصورة وقد
يقال ينبغي أن تزد سنة للباء الثانية
فليتأمل (قوله) في انشئ الذكر كذا في
أصله أيضا وفيه ما مر (قوله) فلا تطلق في
الوقوف أقول الأمر كذا قال نظرا لما
أسلفناه من المناقشة وان كل هذا انشأنا
لما قدمنا في قوله اما أول الخ قليلا (قوله)
في انشأ على قوله وفي التثنية في النهاية
الأقوله كذا في الزكري إلى المتن (قوله)
والاخر قصد هاسكت عن صورة عدم
قصد معنة وظهر أنه لا التعمين كمن
طلق احدي زوجته فليتأمل وإبراجع
ثم رأيت عبارة المغني الصريح بغيره

وان التصقت كمر نظيره (على المذهب) كالوقال هذا كذا طلق والتعريض بالبعض عن الكل
السابق شفعه انما يتأتى في بعض موجود يعبر به عن الباقي وقيد الروايات بماذا قطع من الكسب
وقضيه أنه اذا بقي منها شيء وقع لكن العرف المطرد أنها تسمى قطع من الكسب سميت مقطوعة البين
وبدله فاقطعوا انما عا في قراءة شاذ ومع ذلك كدقوا بقطع الكسب لفعله صلى الله عليه وسلم له ورؤا
قول الظاهرية تعظم من الكسب ووقع لبعضهم أنه أفتى في أنشئ طلق بالوقوف أخذ من قول أهل
الشرح الرجم عصيانا لعن طويل في أصله انشئ كذا كرم قلوب والوجه بل العراب عدم الوقوع
اما لا فلتصريحهم بأنه لا يفتى في وجود العلق به الطلاق من تنبيهه أي أو الطلاق التقوي بحصوله
كقوله في التعليق بلبله القدر راسدا نال ما فيها من الاحاديث البهجة وما ذكرنا لها انشئ يعلم
ويظن لمناقضه اذ لم يرد به خبر معصوم وقول أهل الشرع لا يقبل في مثل ذلك لأن مناه على الخرس
والتعمين واما انشأ فلو سلمنا لهم ما قالوه فعابته أنهم رأوا ثم هو على صفة الانشئ فهو بما بذلك والتسمية
ليست لهم وانما هي لاهل اللغة فان تعذر واذهب العرف العام تقول الشئ ان انجاب الايام
وانقرض بالعدم والوقوف على الوضع لاغوى على الوضع العرف في أي شيده العلوم عا ذكره في الإيمان وأهل
اللغة لم يعترضوا التنبك الانشئ فدل على أنه لا وجود لهم ما عندهم أو على أنها لا يستبان بانثين
ولا خصيتين ولا يثبتين وكذلك أهل العرف لا يعرفون ذلك فضلا عن تسمية بذلك وكذلك أهل
الشرع لا يعرفون ذلك والاسما خصوص البنية في الانشئ بانثي المذكر الصريح في أن ما لا الثاني من
صورتهما لا يسمى باسمهما والواجب فيما نصفه ووجب في انثي الذكر على القاعدة المقررة في ذلك ثم
ان أراد العلق بانشئ اصطلاح أهل الشرع فلا تطلق في الوقوع ولعل هذا امر ادم من الحق الوقوع
والافلاك في غاية السقوط كعلم عا تقرر ثم رأيت عن بعض المتأخرين أنه أفتى بعدم الوقوع وتعين
حمله على ما تقررته (ولو قال أنا من طلق ونوى تطلقها) أي ابتاع الطلاق عليها (ملقت) لأن
عليه حجرا من جهتها لا يسلك معها نحو اختيارها ولا رعا سواها مع ما عليه من الحقوق والمؤن
فصح حل انشأه الطلاق إليه على حل السبب المنقضي وهذا المخرج الية وقوله منسلق في الروضة
وغيرها قال الاسنوي وهو غير شرط ومن ثم حذفها المدايري ثم ان اشدت زوجه فواقع والاخر
قدسها ومتر الفرق بين هذا وقوله لعبد أنما تشر (وان لم تطلقا) أي ابتاعه (فلا) يقع عليه
شئ لانه باضاقة الغير يحل خرج من صراحته فاشترط فيه قصد الابتاع لانه صار كايه كاتر (وكذا)
ان لم يرضافته الهيا) وان نوى أصل الطلاق أو طلاق نفسه خلا فليجع لا تطلق (في الاصح) لاها
المحل دوره واللفظ مضاف فلا بد من نية صارقة تجعل الانشأه لانه مضافه لها ولوقض الهيا لطلوها
فقاله أنت طالق فقدم في فصل التفريض (ولو قال أنت طالق) مر غير شرط (بائن) أو نحوها
من الكتابات (اشترط نية) أصل (الطلاق) وابتاعه كسائر الكتابات (وفي) نية (الاضافة)
الهيا (الوجهان) في أنما تطلق والاصح اشتراطها قبل لاحاقه لانه هو ما لا يولي عما قبلها
انتهى ورتع ذلك بينهما في اذ التوى هنا أصل الطلاق والابتاع والاضافة ثم الاخبار فقط
أي نية ابتاع الطلاق للمنفوق وانشأته الهيا فان قلت صرح في أصل الروضة بانثية الابتاع تستلزم
نية أصل الطلاق فاستوى باقتل استواءهما هذا التقرير لا يمنع حسن الصريح بما علم المقتد لذلك
(ولو قال أنت طلق) أي أنا كقوله الزكري واستشهد به في شرح الصغير (رحمى منك) أو أنا
معدتك (فغوى) وان نوى به الطلاق لا يستلزم نية حقة في التيقه لقال لا تطلق امرأتي فقال له
طلقتك ونوى وقوعه عليها لم تطلق لأن السكاح لا تعلق به بخلاف المرأة مع الزوج انتهى وظاهر

كلامه أنه لا فرق بين ان يفرض اليه تلك الصيغة مع التوبة ولا وفيه نظر اذا فوضها اليه لان قطع النكاح
 حينئذ له يتعلق (وقيل ان نوى طلاقها وقع) لأن المعنى استبرأ في الرحم التي كانت لي منك
 * (فصل) * في بيان محل الطلاق والولاية عليه (خطاب الاخنية بطلاق وتعليقه) بالرفع
 ويصح جرده لكونه يوهم اشتراط الخطاب فيه وليس كذلك على ان ذكر أسهل الخطاب تصور لا غير
 (يشكك) كان تزوجها فهي طالق (وغيره) كقوله لاجنبة ان دخلت فانت طالق فتزوجها
 ثم دخلت (لغو) اجماعا في التجزؤ للتعبر الصحيح لا طلاق الا بعد نكاح وحمله على المتخير بذه خبر
 المد ارقطى بارسول الله ان امي عرضت على قرابة لها فقلت هي طالق ان تزوجها فقتل صلى الله
 عليه وسلم هل كان قبل ذلك ملك قلت لا قال لا بأس وخبره أيضا سئل صلى الله عليه وسلم عن رجل
 قال يوم تزوج فلانة فهي طالق فقال طلق ما لا عليك ولو حكم بجمعة تعليق ذلك قبل وقوعه كما كرهه انقض
 لانه اقلنا لا يحكم اذا شرطه اجماعا كما قاله الحنفية وغيرهم ووقع دعوى ملزمة وقبل الوقوع لا يتصور ذلك
 نعم تسئل عن الخائبة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليه لا تقض حكم بذلك
 صدر من يرى ذلك كما هو واضح وتعليق العتق بالملك باطل كذلك (والاصح جمعة تعليق العتق ثلاثة
 كقوله ان عتقت) فانت طالق ثلاثا (او ان دخلت فانت طالق ثلاثا فعتق) أي الثلاث
 (اذا عتقت) او دخلت بعد عتقه لانه ملك أصل الطلاق فاستتبع ولأن ملك النكاح مفيد لملك الثلاث
 بشرط الحرية وقد وجدوا فهم قوله بعد عتقه انه لا فرق ان الدخول لفظ العتق لم يقع الثالثة وقد يستشكل
 بأنهم قالوا في السبع انه بآخر الصيغة تبين ملكه من اولها فقباه ههنا بآخر لفظ العتق تبين وقوعه
 من اوله وذلك يستلزم ملكه لثلاث من اوله وهو مقارن للدخول في صورة اذ لم يقع فيها رأيت شيئا
 في شرح المهمة صرح بذلك فقال ان صار قبل وجود شرطه أو بعده عتقا (وبلغى الطلاق رجعية)
 لانها في حكم الزوجات ههنا وفي الارث وصحة الظهار والابلاء واللعان وهذه الخمسة عانها الشافعي
 رضى الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى (لاختلعة) لا تقطع عصمتها
 بالكافة في تلك الجنس وغيرها وخبر المختلعة بلفظها الطلاق ما دام في العدة موضوع ووقفه على أبي
 الدرداء ضعيف (ولو علمته) أي انطلاق الصادق بثلاث ودونها (بدخول) مثلا (فبانت)
 قبل الوطء أو بعده بفسخ أو خلع (ثم تسكنها ثم دخلت لم يقع ان دخلت في البيوت) لان العين تناوأت
 دخولا واحدا وقد وجد في حالة لا يقع فيها فاختار ومن لم يولع بكما طرفها الخلاف الآتي لا يختصا
 التصريح (وكذا ان لم يدخل) فهذا بل بعد تجديد النكاح فلا يشههنا أيضا (في الظاهر)
 لا امتناع ان يرد النكاح الثاني لانه يكون تعليق طلاق قبل نكاح فمتعين ان يرد الاول وقد ارتفع (وفي)
 قول (ثالث) يقع ان بانت بدون ثلاث لان العاشر في النكاح الثاني ما بقي من الثلاث مقبوض بصحتها
 وهي التعليق بالفعل المعلق عليه بخلاف ما اذا بانت بالثلاث لان العاشر طلقا جديدة هذا اذا علق
 بدخول مطلق اما لو حلف بالطلاق الثلاث انها تدخل الدار مثلا في هذا الشهر أو بانه يفضله أو يعطيه
 دينه في شهر كذا ثم اقام بانها قبل انقضاء الشهر وبعد تمكنها من الدخول أو عتقه عما ذكر ثم تزوجها
 ومضى الشهر ولم توجد الصفة فاقى ابن الرفعة أولا بالتحلل وواقفه صاحبا في الدور أو الحسن البكري
 والنجم القولي ثم يرجع وبين لهما انه خطأ وان الصواب انه ينتظر فان لم تفعل حتى مضى الشهرين
 وقوع الثلاث قبل الخلع وطلانه وواقفه الباسحى وعلاه بأنها تسكن من فعل المحلوف عليه ولم تفعل
 ويبحث معه السبكي محتمل للتحلل وهو لا يولى الاعلى عدمه وهم معذورون في ذلك فان كلام الاصحاب
 فيه ما يشهد للتحلل كان لم يخرج في هذه الليلة من هذه الدار فانه ينفعه الخلع فيها وان اعاد عقدها لا يلا

* (فصل في بيان محل الطلاق) *
 (قوله) لا لخلق الا بعد نكاح قد يقال
 واقع لا موقع وهذا مسلم عند المخالف
 فلا دلالة في الحديث والله أعلم (قوله)
 لانه ملك الى المنت في النهاية

وكذا في مسألة التفاحين المذكورة في كلام الشيخين ونظائرهما ولعدمه كالحلف لتصلين الظهر
اليوم فحانت في وقته بعد تمكنها من فعله ولم تفعله أو لتسري ماء هذا الكوز فأنصب بعد إمكان
شربه أو بدأ يكن ذا غدا فختلف فيه بعد تمكنه من أكاه وحاصل كلام السبكي الذي يجتمع تلك المسائل
التي طارها التناقض بعد مجتمعه من الرفعة فيمراجع اليه وصوبه ومع السبكي أن الصيغة أن كانت
لا تفل أو أن لم أفعل تخلص لأنها تعلّق بالعدم ولا يتحقق إلا بالآخر وقد صادهفنا ثانياً وليس للين هنا
الاجتهاد حيث فقط لأنها تعلقت بسلب كلى هو العدم في جميع الوقت والوجود لا يقول حصل البريل لم
يجتث لعدم شرطه وكلام الشيخين أو آخر الطلاق في أن لم يخرجني الليلة من هذه الدار وإن لم تأكل
كانت لا فعلن ومثلها النفي الشعر الزمان كذا لم أفعل كذا لم يتخلص لأن الفعل مقصود منه وهو إثبات
جزئي ولين جهة برهني فعله وجهه حيث بالسلب الكلى الذي هو نقيضه والحث يتحقق بتناقض
العين وتوقفت البراءة التزم ذلك الطلاق وقوته تخلع من جهة حيث لتقوسه البراءة اختياراً وكلام
الشيخين في أن كان ذا الطعام غداً صريح في ذلك انتهى وعزم أن كلام صاحب البان وغيره يخالف
ذلك مردود وقد بسط ما في ذلك في شرح الإرشاد الكبير أوّل الخلق بما لا مزيد على حسنة وتخريره
فراجع وصوب البلقيني وتبعه الزركشي مارجع عنه ابن الرفعة من التخلع مطساقاً وقرئ
بين ما هنا ولا كان ذا الطعام غداً فختلف فيه بعد تمكنه من أكاه حيث باستخدامه إلى الرقي هذه وهنا
لم يستعمل مع الخلق لا مكان فعله بعد الخلق ولأنه لم ينفوت محل البريل محل الطلاق فادامضى الزمن المجهول
ظرفاً ولم يفعل المحلوف عليه لم يجتث لأنه صادق بثبوتها بالخلق واستدل به بأنه لو تمكن من الفعل
في حياتها ثم ماتت لا حث بعد فراغ الشهر لعدم الخلف عليه ولم يزل أحدنا يحتج قبل الموت انتهى
وربّما يعلم عليه ثبتت النظائر بخلاف ما تقرر وقوله لا مكان فعله بعد الخلق في غاية العبدان فعله
بعد الخلق مع صحته لا يسمى براً لأن هذه عصمة أخرى وقوله لم ينفوت محل البريل محل الطلاق لا ينفعه
لأن نفوت محل الطلاق يستلزم نفوت محل البريل هو عنه كما هو واضح والفرق بين ما هنا والموت
ظاهراً مع الموت لا نسب لتفويت الية لأن النفوس جبلت على استبعاد وقته بخلاف غيره ولحاف
بالتلا لا يفعل كذا ثم حلف بها لا تخالعه ولا يוכל فيه نخاعها قبل يقع الثلاث وغلط بأنه
إذا خالعه بانت فلا يقع المعلق به وقول الجمهور أن الشرط والجزاء يتقاربان في الزمن لا يجري هنا لأن
بينهما هناءً تبايناً لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع ووقوعه يستدعي رفعها ولو كان له
زواجان خلف بالثلاث ما فعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال ولو قبل فعل المحلوف عليه عتبت لانه لهذا
الحلف عتبت ولم يعرج رجوعه عنها إلى تعيينه في غيرها وليس له قبل الحث ولا بعده توزيع
العبد لأن المتهوم من حلفه إفاضة البيوتة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك (ولو طلق) حر
(دون ثلاث) وراجع أو جدد ولو بعد زوج وإضافة (عادت ببقية الثلاث) إجماعاً إذا لم يكن
زوج ووفاته أتول كابر الغيبة إذا كان ولم يعرف لهم تخلف منهم واستدل له البلقيني بقوله تعالى فإن
طافها فلا تخطل له من بعده حتى تسكن زوجا غيره لانه لم يشرق بين أن ترق أو آخر ويدخل بها قبل الثالثة
وان لا فاقضى ذلك إن لافرق (وان ثلث) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت ثلاث) إجماعاً وغير
الطرفي التثنية كهيومها ذكر في الثلاث (والعبد) أى من فيه رقيق وان قل (طلفتان فقط)
وان تزوج حرة لانه المال لا للطلاق فقط الحكيم ونحوه الدار قطني من فو عا طلاق العبد ثمان وقد عك
الثالثة بان يطلق ذمي ثنتين ثم يحارب ثم يستر فله ردها لا لمحلل اعتباراً بكونه حراً حال الطلاق

(قوله) ولو كان له زوجات إلى قوله
وخالف في ذلك في النهاية

(فصل في تعدد الطلاق) * (قوله) بل ليس بصحيح يمكن أن وجه عدم الصحة بوجهين الأول اغماذ كيدراعتك في الاعتكاف والندبر صبغة التزام بدخلها الصريح والكسبة الثانية الاعتكاف من العبادات التي المار فيها على البعاقية فإذا تخلفت صحة تلك العبادات سواء أكل ثم لفظ مريح في المنوى وكاية فيه أولا يصلح (٢٦٧) ارادته منه بوجه اذ لم يكن لفظ بالكسبة بخلاف الطلاق فإنه لا يصلح الا بلفظ مريح أو كاية

فلا مريح منه هذه الحجة أن سبق منه في الاعتكاف فأمل والله أعلم ثم كتب قدس سرى هذا المحل أيضا ما عساه قد ناسخ فيه بأنه لا خفاء أن معنى كونه نوى أماله نوى الاعتكاف في تلك الأيام والاعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف لعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فلما أمل أقول الأولى في المناقشة أن يقال إن حقيقة الطلاق الشرعية أيضا العدد خارج عنها انتهى ليست الأحل عصمة النكاح والعدد من عوارضها كسائر المعدومات وهذا كله على سبيل التزلزل كلامهم المستشكل مفروض في الاعتكاف والحق أنه مفروض في ندره كما أسلفناه في الحاشية السابقة (قوله) للغير الصحيح الح كمن معنى الاستدلال أن الترادف كونه لفظها البتة أنه لفظها بصيغة البتة فليأمل كذا أعاده الناسخ المحشون ولك أن تقول ليس سر محال ولا ظاهر أيضا ذكر من أن الطلاق وقع بصيغة البتة التي هي من صيغ الكاية أشار إلى ذلك بقوله فليأمل والأولى أن يقال إن ما ذكر ليس دليلا على خصوص الكاية بل على عموم أنها أوقع طلاقا سر محال وكاية ونوى عددا ولم يتلفظ به أنه يقع الحديث حينئذ وانع الدلالة على ذلك وإن حوز أن يكون تطبيق ركعة بلفظ مريح اذ لا فرق بينه وبين الكاية إلا في إعادة حل العصة لأن النوى في الوفاء محقق وإما هو من العدد فهم متساويان في عدم إعادة نكح مع اعتبار ارادته مع أنه ما سمع مع الآخر والله أعلم (قوله)

ولو كان لفظها واحدة فقط ثم نكحها بعد الرق عادت له واحدة فقط لأنه يستوفى عدد العبد قبله (ولغير ثلاث) وإن تزوج أمته لم يردصع أمه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان أن الثالثة فقال أوتسبح بها حاد (و يصف في مرض موته) ولولنا إجماعا لما مذنبه الشعبي (و يورثان) أي من طلق مرضا والمطانية (في عدة) طلاق (رجعي) إجماعا (لأن) لا ينقطع الزوجة (وفي القديم) ونص عليه في الجديدي أيضا (ترجم) شروط ليس هذا محله ذكرها وبه قال الأئمة الثلاثة لأن ابن عوف طلق امرأته الكلبية في مرض موته فورما عثمان رضي الله عنهما فصولت من ربع الثمن على ثمانين ألفا قبل دنائره وقيل دراهم لأنه قد بقصد حرمانها فوصل بنقص قصده كالأثر التل وإذا قصد به الفرار على الجديدي ذكره نظير ما مر في نحو بيع مال الزكاة في أثناء الحول فرارها والقبض الحر حر لهم من تردد الشافعي هنا وجزمه ثم نفع الحلية بأن هذا حتى أدى معنى إحداهما فاحتط لموسقوى إسله فإدما إذا انحصر متفقوا هو بأن المرض محصور عليه من إسقاط بعض الورثة بخلاف المال ثم * (فصل) في تعدد الطلاق بنية العدد فيه أو ذكره وما يتعلق بذلك (قال طهنتك وأنت طالق) أو نحو ذلك من سائر الصراخ (ونوى عددا) تبين أن ثلاثا (وقع) ما نواه ولو في غير موطوء لأن اللفظ لما احتله بدليل جواز تفسيره به كان كاية فيه وقع قطعها واستشكل بأنه لو نذر الاعتكاف ونوى إتمامه في وجوبها وجها أن الزكشي وكان الفرق أن الطلاق بدخله الكسبة بخلاف الاعتكاف انتهى وليس ثاب في ليس بصحيح كما هو ظاهر والذي يجبه في الفرق أن التعدد في الأيام خارج عن حقيقة الاعتكاف الشرعية لأن الشارع لم يربطها بعدد معين بخلاف التعدد في الطلاق فإنه غير خارج عن حقيقة الشرعية فكان النوى هنا داخلا في لفظه لما حمله له شرعا بخلافه فإنه خارج عن لفظه واليه وحده لا يؤثر في التندر (وكذا الكسبة) إذ أنوى بها عددا وقع للغير الصحيح بأنه لم يطلأ امرأته الثالثة ثم قال ما عرفت الأولى واحدة خلته صلى الله عليه وسلم على ذلك وروى عنه أنه لم يطلأ امرأته بعد طلاقها ووقع أو لم يكن لاستخلافه فأنه موقوفة العدد كسبة أسهل الطلاق في قياس من اقترانها بكل اللفظ أو بعضه * فرع * قال أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب ففيه خلاف مَرَّ والذي يجبه أنه أن نوى بذلك شدة العنانة بالتحفيز وقطع العلاق وحسم تأويلات المذاهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وانوى التعليق بأن قصد إيقاع طلاق انتقضت المذاهب على وقوعه لم تطلق إلا أن انتقضت المذاهب العتد بها على أنها من يقع عليها الثلاث حالة التلقظ بها وإن أطلق فلنظر فيه مجال والتادرا لأغلب من قال في ذلك قصد المعنى الأول فليعمل الأول لا طلاق عليه ثم رأيت شيخنا جزم بذلك ولو قال انتما طالقان ثلاثا وأطلق وقع على كل لفظتان أو نيتين كلاهما طالق ثلاثا أو أن كل لفظتين وقع عليها طلاق كل ثلاثا كذلك بعضهم وخالفه غيره فقال في أنت وشرط طالق ثلاثا ولم تعظم بنية الثلاث على كل منهما ثلاثا فهو مضمون منه ما يفيد الطلاق الموجب للثبوت الكبرى انتهى وفي الجزم يكون هذا وانفهم من هذه دون الأولى لنظر ظاهر بل الوجه أنه محتمل ولو قلنا به ما على أن الأحكام بعد التفصيل هل ينزل على الشكل التصدي على أو الجاهل والوجه هنا الثاني لأن قامت القرينة الظاهرة على الأول وهما أسهل بناء العصة يؤيد الثاني فهو كما يأتي في أنت طالق كاف فحين وقوع طلقين فقط عند الأول في الصورين وسأيت لذلك مزيدا فخر الفصل وقول الشيخين عن

قال أنت طالق إلى قوله ولو قل انتما طالقان في النهاية غير مخالفة وذكر قبل ذلك ما صرح به ولو قال أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ولا يشك فواحدة كما يأتي به الولد تعالى لان الصباغ انتهى وأقول ما في به والله رحمة الله تعالى محل تأمل وفيه أن باقي فيه الثلاثة لا اختلاف فيها ولت فأنه غير التحفيز وقطع العلاق وقعت واحدة وانوى التعليق إلا أن انتقضت المذاهب العتد بها على إتمامه يقع عليها الطلاق حال التلقظ بها وإن أطلق حل على الأول كما عاده الشارع فليأمل والجسب الناشئ حيث نفس الأفعال المذكور ولم يتعقبه إلا أن يقال أنه إنما انحصر على حالة الأول لا طلاق قط لأنه لم يتعرض السائل في سؤاله إلا إليها فانصرف في الجواب على مورد السؤال ومثل هذا شرعي في إفتاء كثير فلا بد من تشديد الحكم بذلك

البوشي في أنت طاق ثلاثا الانصفا والطاق يسع لمقتنا أي الانصفا فهو يد الساني الآن يفرق
على بعدان الاستثناء أنهم أنه لم يرد البيوتة الصغرى بخلافه في مسألتنا (ولو قال أنت طاق
واحدة) بالنصب كمنخطه وكذلك الودحف طاق كاجتمعا الزكشي وغيره وكلام الشيخين يدل عليه
(ووى عدد افواحدة) هي التي تقع دون المتوى لان النطق لا يجتمعه (وويل) يقع (المتوى) كله
مع التصب فالجر والرفع والسكون أو في ومعني واحدة متوحد بها العدد المتوى وهو المعتمد في أصل
الروضة نعم ان أراد طلاقة ملتصقة من أجزاء ثلاث طلاقات أو أراد واحدة التوحد وقع عليها (قلت
ولو قال) أنت طاق واحدة أو (أنت واحدة) بالرفع والجرا والسكون (ووى) بعدة الاتباع
في أنت واحدة كما مر أنهم اسكنوا الكسابة (عدد افواحدة) يقع جملا للتوحيد على التوحد والتفرع عن
الزوج بالعدد المتوى (وقيل) تقع (واحدة والله أعلم) لان لفظ الواحد لا ينفصل بالعدد ولو قال
ثنتين ووى ثلاثا في التوشع يظهر معنى الخلاف فيه هل تقع ماؤها أو ثنتان انتهى وهو بعد لان
الواحدة قد مر امكان تأويلها بالتوحد وهما لا يظهر تأويل التثنية بصدق بالثلاث ولو قال مائة
أو أنت مائة طاق وقع الثلاث لتضمن ذلك اتصافها بإتباع الثلاث بخلاف أنت كما أنه طاق لا يقع
الواحدة جملا للتثنية على أصل الطلاق دون العدد لانه التثنية بخلاف أنت طاق واحدة ألف مرة
لان ذكر الواحد يفي ما بعدها وانما لم يعمل هنا على أن المراد بها التوحد حتى لا ينافي ما بعدها
لان هذا خلاف المصادق من انظها وانما حملناها عليه فيما لا يترتبة لثلاثه بالخرجة هل
مدلوله فقامه ولو قال لثلاثين أو طلاق فلانة ثلاثين ولم ينو الثلاث وقعت واحدة على ما قاله بعضهم
في الثانية بقياسه الأولى لان التثنية لاحتمال ثلاثين جزء من طلاقة وفيه نظر ظاهر بل الراجح خلافه
اذا استأدرا الظاهر ثلاثين طلاقة لا بعضه فقول أصل الروضة في أنت طاق كاف ان وى عدد افواحدة
والافواحدة لان التثنية فيه محتمل للامر من على السواء فليس واحد منهما مصادرا له ولو قال عدد
أو ان الطلاق فواحدة أو صناته فكذلك لان علم أن له صفات بدعة وستة ولا ولا توحيد وثلاث
وغيرها أو عدد التراب فواحدة عند جميع بناء على أنه اسم جنس افرادي أو عدد الرمل فثلاث لانه اسم
جنس جمعي قال ابن الجهماد كذلك التراب لانه سمع تربة ولذا قال آخرون وقوع الثلاث فيه وقد يجاب بان
هذا المذهب ثم رفيه به بتأييد ما قاله الاولون ويؤيده أيضا عدم الوقوع عند جمع في أنت طاق بالترسيم
وانواه لانه لا يقع في غير النداء الانسورية نادرة فعلمنا أن الندرة دخلا في عدم الوقوع فاولى في عدم
العدد ولو قال أنت طاق على عدد ريش الجراد لم تنطلق على ما زعمه بعضهم متجها بان التقدير طلاقا متعددا
على عدد كذا وذلك لاجل وجوده فلا يقع وليس في محله عيبا بله ما تقرر في أنت طاق بعد التراب فانه
يسع وانما الخلاف في الواقع ولو سلم له ان التقدير ماز كدوقه الثلاث أيضا وانما يوجب ما يفتتحه أنت طاق
أكثر من ثلاث فتؤخذ الثلاث ويلغو الباقي ومن ثم حاله غير واحد أو طاقا في الرذعة بغير ما ذكرته
وتعليل عدم الوقوع بأنه لا يعمل له ريش أو لانه ماز كدوقه الثلاث أو لانه ماز كدوقه الثلاث أو لانه ماز كدوقه الثلاث
جدا وليس القياس المختار وقوع طلاقة وليس هذا تعليل على صفة فعال شككنا فيها بل هو تمييز
الزكشي وتثنية عن غير واحد ولو قال بعد ضمها وقع ثلاث لان ذلك بالحدوث في الكافي ولو قال
بعد حمل هذا الحوض ولم يعلم فيه حمل وقع واحدة كما في أنت طاق وزن درهم أي أو أف درهم
ولم ينو عدد الاو لانه بعدد شعر فلان كان مات من مائة وثلاثا كان له شعر في حياته أم لا وقع ثلاث على
الراجح لاستحالة حلول الانسان عادة عن ثلاث شعرات ولو خلاصته وزجته فأخذ بيده عصا فقال هي

(قوله) بالنصب الى قوله ولو قال مائة
في النهاية (قوله) وكذلك الودحف طاق
قال الفاضل المحشي وهل تستر طرية
الاتباع كفي نظيره انتهى أقول هو
كذلك بلا شك والله أعلم بل ربما
ينبغي عدد كلام الشارح الآتي اليه أيضا
(قوله) بعدة الاتباع ينشئ عدم
اجزاء المعية وقد نظير فيه ويمكن ان يوجه
بان العدد عارض للاتباع وهو متأخر
عن معرفته ولو رتبة والله أعلم (قوله)
ينفي ما بعده فافيه تأمل محشي وكين
وجيبه ان الواحدة ملتصقة من ألف
(قوله) طلاق فلانة ثلاثين كذا في أصله
(قوله) لانه جمع تربة أي والحق التاء
عند ارادة الوحدة دليل على ان الأصل
منشوع للجمع وعبرة النهاية لانه جمع
منشوع وفي قوله أي اسم جملة (قوله)
تربة وفي الروضة في أنت قوله ولو خلاصته
قول الروضة في أنت قوله ولو خلاصته الى
زوجته في النهاية (قوله) ولو خلاصته الى
المتن في النهاية الا قوله وفي قوله الى قوله
ولا ياتيه (قوله) فأخذ بيده عصا فقال
هي الخ يشك بأن لو قال العسا لغير
لم يقع طاقا لافرق مع ارادة العسا لغير
كذا الفادة الفاضل المحشي ولأنه يقول
ان كان استشكله على الوقوع لما ناهى
فأفارق وانصاع أو على الوقوع لما ناهى
مقاله والله أعلم

طابق ثلاثا مراد العاصم وقيل في قبوله لثبوتها وجهاً أصح مما لا ذكره العمولى وغيره ولا ينافيه ما رجمه
 في الروضة فحين لم امر أن يقال شيئاً إلى أخذها مما أمر أن يقال وأردت الآخرى من طلاق
 الآخرى وحدها لأنه لم يخرج الطلاق هنا عن موضوعه بخلافه ثم (ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثاً
 خاتمة) أو أردت أو أسلت قبل الوطء أو أسلت شخصاً فاه أو أسلت طالقاً أو معه (يقع)
 لخروجها عن محل الطلاق قبل تمامه وظاهر أن ما إذا اختار قبل النطق بقاى طالق كذلك
 (أو) منتهى مثلاً (بعد قبل) قوله (ثلاثاً) أو معه كأنهم بالأولى (ثلاث) يقعن عليه قصد
 له من حين تلفظه بآت طالق وقصد من حينئذ موقع لقول وان لم يتلفظ بهن كما مر وبه لسان
 الصورة أنه نوى الثلاث عند تلفظه بآت طالق وانما قصد تحقيق ذلك بالتلفظ بالثلاث فإن لم يوهن
 عند أنت طالق وانما قصد أنه إذا تم واهن عند التلفظ بلطفه وقعت واحدة فقط ولو قصد من
 مجموع أنت طالق ثلاثاً لالأذى كالحسابى فهذا محل الأوجه والأقوى وقوع واحدة
 لأن الثلاث والحالة هذه انما تقع بمجموع اللفظ وليتم (وقيل) يقع (واحدة) لوقوع ثلاثاً بعد
 موتها (وقيل لاشئ) اذ الكلام الواحد لا يتبع بعض وخبر بقوله اراد إلى آخره لوقوله عز ما على
 الإقتصار عليه ثم قال ثلاثاً بعد موتها فواحدة يتبعه قيل ثلاثاً غير زوجه الامام بأنه جعل بالعرسة
 وانما هو صفة أحد محرذوف أى طلاقاً ثلاثاً كغيره زيداً شديداً أى خبراً شديداً وفى الرد بذلك
 ما بلغ قبل وهو صحيح عرساً قد فيه تفسير للإيهام في الجملة قبله ثم رأيتهم مخرجه كآيات في شرح
 فلو قالون لغیرها نعم الحق أن الشافى أظهر والفرق بين هذا وأما له واضح مما عاقرت (وان قال أنت
 طالق أنت طالق أنت طالق) أو أنت طالق طالق طالق (وتخل فصل) بينها سكوت بأن يكون
 فوق سكتة النفس والى أو كلاماً منه أو منها مثلاً وان قل وهل يفرق هنا بين الأجنبى وغيره كالسبع
 أو لا لان ما هنا أضيق بدليل ما قررت في السكوت فانه لا يعتبر بما يعتبر به هنا بل بالعرف لا يزعم ذلك
 كل محتمل والفرق أوجه لان ما هنا رفع لمصرح فاحتط له أكثر ثم رأيت من أبا في اتصال الاستثناء
 وفيه التفصيل بين الأجنبى وغيره فقولهم ان ما هنا أبلغ منه في البيع ثم قولهم أو منها مشكل فأنها
 قد تنسكهم بكلمة زمن سكوتهم بقدر سكتة النفس والى والذي يقع حينئذ ان هذا الأضر وان المدار
 انما هو على سكوتهم أو كلاماً لا غير (ثلاث) يقعن وان قصد التأكيد بعدد مع الفصل ولا نه معه
 خلاف الظاهر ومن ثم لو قصد من نعم يقبل منه قصد التأكيد والاخبار في معاقبته واحد كره
 وان طال الفصل بل لو طلق هنا لأحدث أيضاً بخلاف ما اذا قصد الاستئناف (والا) يتخل فصل
 كذلك (فان قصد تأكيداً) لا لاوى أن قبل فراغها أخذ انما يأتى في الاستثناء ونحوه بالآخرين
 (فواحدة) لان التأكيد معه ودفعه وشرفان قلت الجملة الثانية ان كانت خبرية لم يلزم انتهاء التأكيد
 لان شرطه اتحاد جنسهما والخبرية عند الانشائية أو انشائية وقع شتان قلت بختار الأول وبتعزوم
 ما ذكر ان الرادى اتحاد الجنس هنا اتحاداً لفظاً اذ الكلام في التأكيد اللفظى والجمتان هنا خبرتان
 لفظاً فأتحد الجنس وصح قصد التأكيد وبختار الثانى وبتعزوم وقوعه لثقتين لانه التأكيد بالثانية
 صيرت معناها وحين معنى الأولى فلا دلالة لها على اتحاد غير الأولى أصلاً ولا يلزم ان لا تأكيد فان
 قلت يلزم من التأكيد باللفظى المذكور تحصيل الحاصل قلت متعزوم لان لم يلفظ التأكيد اللفظى التعوي
 وبالضرورة ان المعنى اذا قصدنا انما يأتى باللفظ ازداد قوة واعتناء من الالفاظ فإعادة الثانية هذا يمنع
 زعم ان فيه تحصيل الحاصل ثم رأيت التاج السبكي اجاب باختار انها انشائية ولا يلزم ما ذكرها
 انشاء للتأكيد فشاركته الأولى في أصل الانشاء واقرت بما فيها انشائية انتهى وما ذكرته أجود وأوضح

(قوله) أو معه فيه شئ بالنسبة للصورة
 الأساك لأنه انما أسلت مع تمام النطق
 بالتمام فلا وجه لعدم الوقوع أو قبله
 فليس الأساك مع تمام لفظ الطلاق
 قلت أمل (قوله) يقعن الى التى فى النهاية
 (قوله) ولو قصد من مجموع اللفظ ولم
 ان وجد هذا قصد قبل التلفظ ولم
 يستمر الى حال التلفظ بآت طالق فحقه
 وان قارن جزءاً من آخر أنت طالق فعل
 نظر فلتأمل والله اعلم بقرينة قوله
 تشهد ان المدار فى التليث بآت طالق
 على قوله لا على خصوص منه بهذا
 اللفظ (قوله) وخرج بقوله الى التى
 فى النهاية (قوله) فانه عازم ما يأتى أن يكون
 مثله ما لو طلق والله اعلم (قوله) بينهما
 بسكوت الى وهل يفرق فى النهاية
 (قوله) يقعن الى التى فى النهاية
 أى قبل فراغها الى التى فى النهاية

ومن ثم لم يأت فيه النظر الذي قيل في كلام التاج كما يعرف بتأمل ذلك كله (أو استئنافاً ثلاثاً)
 لنظهور اللفظ فيه مع تأكده بالية (وكذا أن أطلق في الأظهر) عملاً بظاهر اللفظ وتغيب قول
 الزركشي هذا مشكلاً بطلهم لأبداً من قصد لفظ الإطلاق لعنايه بجماع في سبق اللسان وفي ما طاق
 لمن احياها طاق انتهى وهو غفلة عساه من أنه لا يشترط ذلك القصد إلا عند الضرورة الحارفة كما في
 الأخيرة وهنا لا صارف للفظ عن مدلوله فأثر وبأق هذا التفصيل كما أثرت البية في جماع في تكرير
 الكلمة كائن وفي اختلاف اللفظ كانت طاق منارة مسرجة وكانت طاق بائن اعتدى وفي التكرير
 فوق ثلاث مرات خلافاً لابن عبد السلام ومن تبعه ووافقاً للاسنوي قال كما أطلعه الأصحاب وكلام
 ابن عبد السلام ليس صريحاً في امتناعه أي لأنه لم يصرح به انما قال ان العرب لا توكد فوق ثلاث قال
 الاسنوي وبسليمه فالمرجوع عن الممتنع النجوى لأنه لم يصرح به انما قال ان العرب لا توكد فوق ثلاث قال
 الغزالي في تشابه جماع ما ذكرته انتهى وللبقيني قال ولا ينبغي ان يتقبل ان الرابعة تقع بها ملقة
 لفرغ العدد لانه اذا وقع التأكيد بمشقة لولا قصد التأكيد فلا بد من كيد كما يقع عند عدم قصد
 التأكيد أولى (وان قصد بالتأشبه تأكيداً للثانية وبالثالثة استئنافاً أو عكس) أي قصد
 بالتأشبه استئنافاً وبالثالثة تأكيداً للثانية (فتبين ان عملاً بقصد (أو) قصد (بالتأشبه
 تأكيداً للثانية) أو بالتأشبه استئنافاً أو بالتأشبه تأكيداً للثانية استئنافاً أو بالتأشبه تأكيداً للثانية (فتلات)
 يقع (في الأعم) لخلل الفاصل بين المؤكد والمؤكد وعملاً بقصد ونظراً للفظ * ثم * قد
 يشكل وقوع الثلاث في أن طاق طاق طاق كما يحسن أنه لو قال طاق طاق طاق وأنت وقوى طاق
 لا يقع به شيء والوقوع بالتأشبه والتأشبه يستلزم تكريراً وتكريراً لا بد من هذا التقدير لان هذا
 من باب تعدد الخبر لشي واحد لقراءة عدم قصد التأكيد فان قلت قال الرضي ما تعدد لفظاً لا معنى ليس
 من تعدد الخبر في الحقيقة وتكرر يد جاع لا جاعاً بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيداً للثاني انتهى
 وعليه فليس هنا تعدد خبر قلت ممنوع والفرق بين ما هنا وما قاله الرضي واضح لا مصرح بأن المعنى
 لم يتعد فبما ذكره وما هنا تعدد المعنى اذ كل من الطبقات الثلاث معنى مغايراً لبقية شرعاً لان
 الشارع حصر المرز بل للعصمة فثبت فكل منهن له دخل في ازاها فكان في الثانية من الازاها ليس
 في الأولى وفي الثالثة ما ليس في الثانية وحيداً فهو حيت لم يمتد كذا آت باخبار ثلاثة متغايرة عن
 متداو واحد بخلاف ما في مثال الرضي فتأمل * ثم * آخر * صريح كلامهم في نحو أنت طاق طاق طاق
 طاق وأطلق وقوع الثلاث وان فصل بأزيد من سكتة التنفس والي وحيداً فهو لهذا الازيد شاط
 الاول ما أرفعه شيئاً وظهر كلامهم الثاني وهو مشكلاً اذ لم يمتد عليه ان من قال أنت طاق طاق ثم بعد سكتة
 مثالاً طاق طاق انه يقع بالتأشبه ملقة والذي يتجه ضبط ذلك الازيد بان يكون بحيث ينسب الثاني الى
 الاول عرفاً واللام يقع بالتأشبه شيء لأن أنت الذي هو خبره كما تكرر انقطع تأشبه عنه فربما يحل
 عليه والعجب من الخصا في تعدد الخبر لشي واحد أنهم لم يضبطوا ذلك من أيضاً فلم يزلهم مازم الفقهاء
 بما ذكرناه (وان قال أنت طاق طاق طاق مع قصد تأكيد الثاني بالثالث) لتساويهما
 في الصفة وهل منه قصد مطلقاً لتأكيد حمل الكلام على الصورة الصحيحة ولا لانه مرجح بالصرح
 بمحمول كل محتمل (الاول بالثاني) ولا بالتأشبه فلاحظ ظاهر الاختصاص به واول العطف
 التنتية للغايرة انما طاقا فدين فان لم يقصد شيئاً فلات تطرعا ما خرج بالعطف بالاول والعطف بغيرها
 وحده أو بهما كتموا الغاء فلا يفيد قصد التأكيد مطلقاً ولو حذف لا يدخلها وكرر ههنا ما لا
 فان قصد تأكيد الأولى أو أطلق فطائفة أو الاستئناف فلات كما مر وكذا في العين ان تعلقت بغير كذا

(قوله) وجماع قد يقال ما مر حيث
 لا قرينة وهذا القرينة والحق هو تقدم
 أنت والتجذوف أمر شبهه كذا كور
 كما هو مقرر مشهور والله أعلم ثم رأيت
 انما نسل المحكي أشار لذلك وجماع
 المانع من أن يرتب أن هنا أيضاً قرينة
 انظرية والتقدير للقرينة الانظرية معتبر
 كما تقدم في الكلام على الصفة انتهى
 (قوله) معنى مغاير يحمل تأمل بل كل منها
 مدلوله ذات متصصة لخلل العصمة وانما
 ما ذكره بعد ذلك لحكم من احكامها
 وحال من أحوالها خارج عن مدلول
 اللفظ وحقيقته فالتأمل والله أعلم (قوله)
 ولا بالتأشبه الى المتن في النهاية لا قوله
 وحدها أو بهما

كاظهاره واليمين الغرور بالله فلا تسكر مطلقا لئلا يحكم سبحانه وتعالى على المساحة (وهذه الصور في موطوءة) ومثلها هنا وفيما يأتي من في حكمها وهي التي دخل فيها ماؤه المحترم (فلو قاله من غير حافظه بكل حال) تقع فقط لينتهي بالاولى وفارق أنت طالق ثلاثا بأنه تفسير لما أراد ما أنت طالق فليس مغاير له بخلاف العطف والتكرار (ولو قال لهذه) أى غير الموطوءة (ان دخلت) الدار مثلا (فأنت طالق وطالق) أو أنت طالق وطالق ان دخلت (فدخلت فثنتان) يقعا (في الاصح) لوقوعهما معا مشتركتين بالدخول ومن لم يوطئ بتم أو الناء أو قلنا بالضعف ان الواو لترتيب لم يقع الواحدة ولو قال لها أنت طالق احد عشر وثلاثا لغير ما مر جوازا ككلمة واحدة أو احد او عشرين فواحدة للعطف (ولو قال لموطوءة أنت طالق طلقة مع) طلقة (أو) طلقة (معها طلقة) وكبح فوق وتحت كل رجمه شرح الحاروي وغيرهم (فثنتان) يقعا معا وفارق أنت طالق مع حفصة لا تطلق حفصة لاحتمال العينة هنا غير الطلاق احتمالا لقرينا (وكذا غير موطوءة في الاصح) لما تقرر انهما يقعا معا كانت طالق طلقتين (ولو قال) أنت طالق طلقة قبل طلقة (أو) طلقة (بعدها طلقة فثنتان) يقعا مرتبا (في موطوءة) المتجزئة أو لا ثم المغنعة وبين ان قال أردت ان في اساطيلها (وطلقة في غيرها) لينتهي بالاولى (فلو قال طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) يقع ثنتان في موطوءة مرتبا للمغنعة أو لا ثم المتجزئة وقيل ~~عكسه~~ ويلغو قوله قبلها كانت طالق أسن يلغو أسن ويقع حالا واحدة في غيرها (في الاصح) لما مر نعم يصدق بينه في قوله أردت قبلها طلقة بملوك أو ثبات أو أو قهز وج غيرى وعرف على ما يأتي في طالق أن أسن فلا يقع الواحدة في موطوءة (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقة أو أدمع) طلقة (فثنتان) ولو في غير موطوءة لصلاحيه للفظ له قال تعالى ادخلوا في أى معهم (أو انظر في أو الحجاب أو طالق فطلقة) لانه مقتضى الآتين الاقل في الثالث (ولو قال نصف طلقة في طلقة فطلقة بكل حال) من هذه الاحوال الثلاثة لوضوحه اذا قصد المعية يقع ثنتان وفي حاشية نسخة بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة توهمان من كتابها اعتراض ما يحظه دون ما كنه الموافق للشرح وليس كما توهم اذ محل هذه ايضا ما لم يصد المعية والواقع ثنتان كما قاله الزركشي تعالى شجبه الاسنوي والبعيني لان التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة فهو نصف طلقة ونصف طلقة لا يمكن رده شجبا في شرحه به بالانسل انه لو قال هذا التقدير ثنتان وانما وقع في نصف طلقة ونصف طلقة لتكرار طلقة مع العطف المقضى للتغاير بخلاف ما عطف انما يقتضى الصاحبة وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لنفسها انتهى وقد يجاب بأن هذا انما يتبعه عند الاطلاق انما عند قصد المعية التي تقيد ما لا يقيد الظرفية واللا يمكن لقصد هاته فاهاته فالظاهر التادير منه ان كل جزء من طلقة لان تكرار الطلقة المضاف اليها بكل منها ظاهر في تغايرهما وقد مر في شرح قوله في الاقرار ولو قال درهم في عشرة ما يوضح هذا بين ان العينة تقديم لا بعده لفظها كما مر جوابه ثم مع استشكله والجواب عنه فراجع هاته معهم (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقتين وقصد عينة ثلث) يقعا ولو في غير الموطوءة انما مر (أو) قصد (طرفا واحدة) لانها مقتضاه (أو حسابا وعرفه فثنتان) لانها موجه عند أهل (فان جهله وقصد معناه) عند أهل (فطلقة) لبطان قصد المحمول (وقيل ثنتان) لانها موجه وقصد معناه (وان لم نثبتنا فطلقة) عرفه أو جهله لانها اليقين (في قول ثنتان ان عرف حسابا) لانه مدلوله في ثالث ثلاث تلفظ به بن ولو قال لأ كتب دعاء في شهادة ولم نواه لا يبيح خطاهما في ورقة بربان يكتب أو لا ثم رقيقه لان الاول لا يسمى حينئذ انه

(قوله) وهذه الصورة الى قوله ولو قال بعض طلقة فطلقة في النهاية من غير مخالفة الافعال سببه عليه ان شاء الله تعالى (قوله) وفارق أنت الخ يا غايب هذا الغرق لو كان كلامهم قوله لغرم دخول بها أنت طالق ثلاثا لمصورا بما اذا نوى الثلاث بانت طالق بخلاف ما اذا عزم على الاتيان ثلاثا لا فائدة التثنية نظير ما حدثه البوشيخي في مسألة المتعة السابقة فلتأمل (قوله) نعم يصدق بينه ظاهره ظاهره اقول بشكل بقوله السابق وبين ان قال الخ وقد يفرق برب هذا اوفيه ما به محشى يؤيد الفرق جر بان الخلاف في هذه دون تلك (قوله) فلا يقع الواحدة في موطوءة كذا في أسن رحمه الله ومقتضاه انه لا يقع في غير الموطوءة حتى حينئذ والله اعلم وليس مجرد قطعها فالاولى اسقاط هذا اللفظ لا يهاجمه (قوله) من هذه الاحوال الى التثنية في النهاية (قوله) المقضى للتغاير الخ قد يقال للتغاير مخفى بكل تقدير لان العطف بين النصفين لا بين الطلقتين نعم قد يوجه ما ذكرناه في صورة العطف ليس بين المتعاطفين تعيد فشيء بكل منهما نصف اصله ونصف سرائه بخلاف صورة المعية فانه لو حط بهما الرباط وتبدل فلا يقع بمجرد ذكر الاول مثل فلتأمل نعم قد يقال بأنه محتمل حينئذ لان يكونا من طلقة ولان يكونان طلقتين ولا شأن في وقوع ثنتين على الباقي فراجع مرجع الاول ويمكن ان يجاب بأن الفرد الكامل هو المتأدرو الفرد الكامل من المعية انما يكون بالتقدير الاول والله اعلم

(قوله) وز كونه من السراية قد يقال ينبغي ان يحمل الخلاف صورة الالحاق اما اذا أرادته حقيقة من السراية مطلقا او بالكل في التعبير لبعض قطعاً بخلاف ما اذا أطلق فان اشبار الحقيقة * (٢٧٢) * نعم يشكل حينئذ ان يسب إلى امام الحرم من حالته القول

كاتب مع الثاني بخلاف العكس ويقاس بذلك نظائرهم يظهر فيها استدامته كاتباته نحو لأفد
معلنا لا فرق بين تعدد الحالف وتأخره (ولو قال) أنت طالق (بعض طلقة) أو نصف طلقة
أو ثلثي طلقة (فطاقة اجماعا لانه لا يتبع بعض (أنصفي طلقة فطلقة) لا باجموعهما وارجح الامام
في نحو بعض انهم باب التعبير ببعض عن الكل وز يف كونه من باب السراية ونصية كلام
الرافعي ان هذا انظر لم يرد في ذلك طالق فيكون من باب السراية وهو الاصح وظهر فائدة الخلاف في ثلاثا
الانصف طلقة فعلى الثاني يقن وهو الاصح لان السراية في الابقاع لا في الرفع تغليا للتحريم وفي طلق
ثلاثا يأنف فطلق واحد وقصفا يقع ثنتان ويستحق ثلثي الالف على الاول ونصفه على الثاني وهو
الاصح اعتبارا بما أوقعه لا عاسري عليه كمر (الان يرد كل نصف من طلقة) فقع ثنتان عملا
بقصده (والاصح ان قوله) أنت طالق (نصف طلقتين) ولم يرد ذلك بقية (طلقة) لانها نصفها
وحمله على نصف من كل وبكل بعيد ويرى بنوعه من ما أقر نصف هذين يكون مقرا بنصف كل منهما
بان الشيوع هو المتبادر من العيان ويؤيده انه لو قال على نصف درهم من درهم اتفاقا لم يعر فيه
الخلاف هنا (والانصاف طلقة) ولم يرد ذلك طلقتان تكسب لالتصاف الزائد وحمله على كل نصف
من طلقة يقع ثلاث أو لغاؤه النصف الثالث ان الواحد لا يستل على تلك الاجزاء فيقع طلقة بعيدان
اعتمد البلقيني الثاني (أو نصف طلقة وثلاث طلقتان) لاضافته كل جزء الى طلقة وعطفه
وكل منهما يشغى التغير ومن ثم لو حذف الواو وقعت طلقة فقط لضعف اقتضاء الاضافة وحدها
للتغير ولو قال خمسة انصاف طلقة أو سبعة اثلث طلقة ثلاث (ولو قال نصف وثلاث طلقة فطلقة)
لضعف اقتضاء العطف وحده للتغير وجمع الجزأين لا يزيد على طلقة بل يهدم كل طلقة اثر كل جزء
دليل ظاهره على ان الراد اجزاء لطلقة واحدة (ولو قال اربع أو ثعت عليكين أو مكنن طلقة
أو طلقتين أو ثلاثا أو اربعا وقع على كل طلقة) لان كلا يصحها عند التوزيع واحدة أو بعضها فتسكمل
(فان قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع في ثنتين ثنتان وفي ثلاثا وارب ثلاث) عملا بقصده بخلاف
رادا أطلق لبعده عن التفهم ولهذا الوفيل أسمع هذه الدراهم على هؤلاء الاربعة لا يشهم منه قسمة
كل منها فعملهم فلأوزر همة وكان بعض أهل العصر أخذ من هذا في انشا طالق ثلثا أو أطلق انه يقع على
كل ثنتين توزر يعاقل ثلثا عليهما والأقرب عندى وقوع الثلاث على كل منهما كاهو مقتضى النطق
اذ هو من المكى التفصيلي فيرجع ثلاث لجمعهما لا مجموعهما انتهى وفيه وقفة بل الاول هو الأقرب
الى اللفظ ويضده أصل بقاء العصمة فلم يقع الاحتق كعاصر يؤيد ذلك قوله فمن حلف
ان امرأه ليست بمصر وهي بالقاهرة مصر يطلق على كل البلد المعروفة وليست القاهرة منها وعلى
الاقليم كله وهي منه فان لم يرد شيئا في ان حمل المشترك على معنيته احاطه بكامله الضاوى أو محرم
كامله الامدى فعلى الاول لا يقع شئ لثبث خلافه على الثاني لتناول لفظه (فان قال أردت ميسكن
بعضهن لم يقبل ظاهرا في الاصح) لانه خلاف ظاهر اللفظ من اقتضاء الشركة التباها فسدن
وعليكن كذلك لكن جزم على طائفة ولو أوقع بينهما ثلاثا قال أردت انصاع ثنتين على هذه وقسمة
الآخرى على السابقات قبيل (ولو طلقها ثم قال لا تخري اشركت معها وأنت كهي) أو جعلت
شريعتهم أو مثلها (فان نوى الطلاق) بقوله ذلك (طلقت والا فلا) لانه كناية ولو طلق
هو أو غيره امرأه ثلاثا ثم قال لا امرأه اشركت معها فان نوى أصل الطلاق فواحدة أو مع العدد
فطلقتا لانه يحصها واحدة ونصف على العقد فان زاد بعد معها في هذا الطلاق واحدة ثم لاخرى
طلقت الثانية ثنتين والثالثة واحدة نص عليه هذا في التخيير فلو علق طلاق امرأته بدخول مثلثا ثم قال

بالحاز حينئذ لا يقال ينبغي ان يابط بالحكم
بأقرينة فان وجدت قرينة صار قن
الحقيقة معناه للجواز عليه والاجل
على الحقيقة لانها الأصل المتبادر ولا
نظر لارادته لا تقول هو متجه صناعة
الان الخلاف قد يشافه الا ترى لقولهم
في أنت طالق طلقة في طلقة ان أراد
المعية الخ حديث علقوا الحكم على ارادته
منه المجاز ولم يتعن سؤال القرينة بالكلية
وتنصيرهم السابق في محب الصيغة
ان اللحن لا يضرب ترك القرينة في المجاز
كالمعن نعم يتردد النظر في نحو المسئلة
الآتية في كلام الشارح وهي طلقني
ثلاثا يأنف فطلق واحدة ونصا وقال
أردت بالنصف الكل ولا فرق بين هل يجب
ثلاثا الالف منه أوقع ثلثي طالبة أو لا
يجب الا النصف لانا لا تثبت له شيئا
بدعوا تلك الارادة التي لا قرينة عليها
محل نظر فليأمل حتى تأمله والله أعلم
ولعل الأقرب الثاني لان الأصل براءة
ذمتها مما زاد (قوله) فقع ثنتين الى قول
المصنف ولو قال نصف وثلاث طلقة
في النهاية (قوله) بنصف هذين شامل
للدرهمين كذا قال الفاضل المحض فان
أراد محض التنبيه على الشمول فلا كبير
جدوى فيه وان أراد الاعتراض فليس
في محله لان ما يأتي في غير العين فليتامل
(قوله) وهي بالقاهرة أى ولم يرد أحدهما
(قوله) لانه خلاف المتن في النهاية
(قوله) ثم لاخرى أى قال لاخرى
اشركت معها أى مع الثانية وهو واضح
واما اذا قل مشرا لاولى أيضا فبني ان
يقع ثنتان (قوله) فلو علق الى المتن في النهاية

(قوله) قال الثاني فان قال الخ تحقيق ثاقبه القاصي كما علمت ثم قد يتشكل بالمسئلة السابقة فان المرد المحل للجوم الآن شال ان من نص في الجوم بخلاف المحل باللام فانه محتمل (قوله) من كان متكن الخ (٢٧٣) كذا في لفظه بخطه وتوجيهه كبير الصعير باعتبار لفظ من (قوله) فهي مستغنى لتوجيه

ذلك لاخرى ووجهه فان قصد أن الاول لا تطلق حتى تدخل الاخرى لم يقبل لان رجوع عن التعليق وهو لا يجوز او تعلق طلاق الثانية بدخول الاولى او بدخولها انفسها مع الحاقا لتعليق التخييز (وكذا) لوال آخر ذلك لا سراً (قوله) فان نوى طلق ولا افلا لا كما في قوله ان أنت طلق شراً فقال تسكتني ثلاث فقال البواقي لضم ترك لم يشع على الضرر شي لان الزيادة على الثلاث لغو كما فلاه هناك ان نوى به طلاقها طلق ثلاثاً أخذنا من قديمنا في الكفاية * فرع * جلس نساءه الاربع صفا فقال الوسطى متكن طلق وقع على الثانية والثالثة فبعين من شاعهما لان المفهوم من الوسطى الاتحاد ومن ثم نص في كتاب عليه أربع بنجوم فقال سبده شعرا عنه واسطها على أن الوارث يتخير بين الثاني والثالث وزعم أن الوسطى من يستوى جانبها فلا وسطى هناك منع لأن ذلك بالنظر للتحقيق وما هنا الاعتبار به العرف قال القاصي فان قال من كان متكن الوسطى فهي طالق وقع عليهما انتهى وفيه وقفة لان قوله من وان فتلهمها لكن قوله فهي يقتضي التوحيد فلتسكن كالاولى ولعل ما قاله مني على الضعيف في الاولى ان يقع عليهما او متعلقان بالثاني احتمالان لا يشع شي يقع على واحدة ويضعها وهو الوجه لما سأل الوسطى لا تتناول الواحدة لكنها مهمة في الكل اذ كل منهن تسمى وسطى فليعين واحدة منهن قال فان قال من كان متكن الوسطى فهي طالق أحفل أن يقع على الكل انتهى وهو به على ما مر

عنه التوقف فيه * (فصل) في الاستثناء (يصح الاستثناء) لو وقع في القرآن والسنة وكلام العرب وهو الاخراج بكونه كالاستثنى أو أحط كما مر في الاقرار وكذا التعليق بالشيء وغيرهما من سائر التعليلات كما أشهر شرعا فكل ما يأتي من الشروط ماعدا الاستعراق عام في الدعوى (شرط اتصاله) بالاستثنى منه عرفا بحيث بعد كمالا واحدا واحتج له الاصوليون بإجماع أهل اللغة وكأنهم لم يعتدوا بخلاف ابن عباس فيه المشدود بفرض محتمه عنه (ولا يضر) في الاتصال (سكتة تنفس وهي) وغورهما كعروض سمال وانقطاع صوت والسكوت للتذكير كما فلاه في الاعمال ولا ينافيه اشتراط قصده قبل الفراغ لانه قد يقصده اجمالا ثم يبدئ بالكلام الذي يستتبه وذلك لان ما ذكره يسير

لا بعد فاصلا عرفا بخلاف الكلام الاحتمالي وان قل له ماله تعلق وقد قل أخذنا من قوله لوال أن طالق ثلاثا زانة ان شاء الله مع الاستثناء فان قلت من حوالبنا الاتصال هنا بالرفع منه بين ايجاب نحو السبع وقوله والذى تقرّر يقتضي أنه مشبه قلت مدعوى بل لو سكت ثم عينا بسيرا عرفا لم يضر وان زاد على سكتة نحو التمس بخلافه هنا (قلت) يشترط أن ينوي الاستثناء (والحق به ما في معناه) كانت طالق بعد مدعوى وهو معلوم من قولنا وكذا التعليق الى آخره (قبل فراغ العين في الاصع والله أعلم) لانه رافع لبعض ما سبق فاحتج بقصده للرفع بخلافه بعد فراغ لفظ العين اجمالا على ما حكاه غير واحد لكنه معترض بان فيه وجها رجع وحكا الروايات عن اصحاب اما اذا اقترنت بحكاه فلا خلاف فيه أو بأوله فقط أو آخره فقط أو ثامنا فقط فيصير كالمثل ذلك كله المتن ويظهر أن يأتي في الاقتران هنا بان من أنت طالق ثلاثا الواحدة أو ان دخلت لمر في اقترانها بان من أنت طالق

فان قلت لم يجر الخلاف المار في نية الكفاية هناك يمكن الفرق بأن المستثنى مرجع في الرفع وفيه أدنى اشعار به بخلاف الكفاية فانها الضعف دلها على الوقوع فتحتاج الى مؤكدة أقوى وهو اقتران التمس بكل اللفظ على ما مر ثم رأيت الشيخين تفلان المتن والافراء فيقال أنت طالق ونوى ان دخلت أنه نوى ذلك ان شاء الله الكلمة فوجهان كافي في نية الكفاية انتهى وهو يشعني أن يأتي هنا ما مر في الكفاية لكنه يشك على ما قلناه صرح ثم اقترانها بكل اللفظ وهنا كما قد عارضة لانه بعضه لا يخص عن ذلك الجا فرت به وانما الحاق ما ذكره الكفاية لان الرفع فيه على القول به مجرد البتة مثلها بخلاف

ما هنا فاعلمه (ويشترط) أيضا أن يعرف معناه ولو بوجه وان شلفظ به بحيث يسع نفسه ان اعتدل
سعه ولا عارض والام قبل وان لا يجمع مفرق ولا يفرق في شفع في مستثنى أو مستثنى منه أو فيهما
لاجل الاستغراق أو عدمه و (عدم استغراقه) فالاستغراق كلالا لا لانا بل لاجتماعه في الثلاث
(ولو دل أن طاق لانا لا اثنين وواحدة فواحدة) لما تقرر أنه لا يجمع مفرق لاجل الاستغراق
بل يفرد كل حكمه كما هو شأن المتعاطفات ومن ثم طالت غير موطوءة في طاق وطاق في واحدة وفي
طليقتين اثنين واذ لم يجمع المفرق كل المعنى الا اثنين لبقائه في جمع واحدة فيصير قوله واحدة مستغراقا
فيطل وتنفه واحدة (وقبل ثلاث) بناء على الجب فيكون مستغراقا فيطل من أصله (أو) أنت
طاق (ثنتين وواحدة والا واحدة ثلاث) لانه اذا لم يجمع لاجل عدم الاستغراق كانت الواحدة
مستثناة من الواحدة وهو مستغرق فيطل وبقية الثلاث (وقيل ثنتان) بناء على الجمع في المستثنى منه
* تنبه * من المستغرق كل امرأ على طاق غير لولا امرأ له سواها مخرج به السبكي وسبقه
المه الفاعل والقاسم في فناء ويغير المشهور لكنه أعني الفاعل قيده بما اذا لم يشله على سبيل الشرط
لا محض فكذا استثناءه وهو مع الاستغراق لا يصح فكذا قال أنت طاق الا أنت ومن ثم قال في الروضة
عن الفاعل لول كل امرأ على طاق الا امرأة وليس له امرأ سواها طلفت وأطلق الاستثنى عدم
الوقوف وتقدمه غيره بما اذا كانت قرينة والذي يتغير جمعه أنه بقية المبردان غير لصفة آخرت من
تقديم وهو مراد الفاعل بإرادة الشرط أو قسم قرينة على إرادتها كان خاطئة وترجحت على قتال
كل المخ ووجه ذلك بان ظاهر النظم الاستثناء فاقهنا بقصد الاستثناء أو أطلق لانه حيث لا قصد
لصفة لولا قرينة لم يعارض ذلك لظاهر شي و قول الاستثنى الاصل بقاء العصمة ربانهم أخذوا
ظواهر النظم في مسائل كثيرة كقوله واضع من كلامهم ولينشئ الاصل المذكور وما يؤيد الحمل
فما ذكر على الاستثناء لكونه التبادر من هذا اللفظ قول الرشي حمل غير على الأكثر من العكس وقول
الرافعي عن الجمهور في له على درهم غير داني بالرفع بلزمه خمسة دنانير عند الجمهور ولانه السابق الى فهم
أهل العرف وان أخطأ في الاعراب انتهى وزعم أن في إرادة اصفه نسخ اللفظ بعد وقوعه كفي أنت
طاق غير طاق يرد بأن هذا الانتظام فيه بل بعد كلاما متعارفا بخلاف كل امرأ على طاق غير ل
واذا كان مستطاعا عرفا الكلام لا يتم الا آخره وقول الاستثنى الا الحوار في صريح سورة التاخير
بعدم الوقوع سهو فان الذي في عبارته تقديم سوال على طاق وهي خطب امرأ فقامت لانه مترج
فوضع امرأ في المقام ثم قال كل امرأ على سوى التي في القامير طاق لم يقع عليه طلاق انتهى وهذه
أعني كل امرأ على غير لطاق لا نزاع في عدم الوقوع فيها أي أن نوى الاستثناء نصب أولافار ق
غير لصفة غير ل استثناء بان الأولى تنفي السكوت عما بعدها كالحار غير زيد فدر لم يشك في محي
ولا عدمه والثانية تنفي ما بعدها ضد ما قبلها ولا فرق في الحالين أعني تقديم غير وتأخيرها بان الجر
وقصبة لا العن يفرض تأنيدها لا يؤثر ولا ينفي النوى وغيره ولا ين غير وسوى واذا مخرج
الحوار زمي في سوى بما مر مع قول جمع أنها لا تكون صفة فغير المتفق على جواز كونها صفة أو لى
(وهو) أي الاستثناء بنحو الا (من في اثبات وعكسه) أي من الاثبات في خلافا في خيفة
فيهما وسباني في الإيلاء قاعدة مهمة في تحولا لطلو سنة الامرة ولا أشكوا الامن حاكم الشرع
ولا آيات الا ليله حاصله اعدم الوقوع راجع ذلك فانه دقيق مهم ومنه ان لم يكن في السكس الا عشرة
دراهم فانت طاق فلم يكن فيه شيء فلا يطلق وفي لافعله الا ان جاء ولي من سفر مغت ولله قبل مجيء
ثم فعله رد وسباني في تلك الساعة ان الثابت بعد الاستثناء هو تنفيض الموقوف به قبله والذي قبله هنا

(قوله) ولو بوجه ان أراد أي وجه كان فعل
تأمل أو غير ذلك فليبين بمحل أن يكون
المراد أن يعرف ان الاستثناء وما للحق
به انصد منه التعليق أو التخصيص
المطلق لا خصوص معناه التفضيلية
المبينة في الفنون الادبية وأكثر الاعامة
فهو من هذا الجمل فلو فرض أن شخصا
لتن هذا اللفظ ثم استفسر عن معناه
فلم يفسر عنه بوجه لم يرب عليه حكمه
(قوله) كذا الواحدة مستثناة الخ
قيل بان نفسية فائدة رجوع المستثنى
لجميع متقدم من اثنين أيضا
الواحدة مستثناة الخ من اثنين لا ثلاث
وفضية ذلك ان الواقع ثنتان لا ثلاث
لان استثناءها من اثنين
لواحدة وكلنا يقال في تقدير ذلك محشى
أقول مثله منجبه معنى لا تنالا نعم لو قال
تعدد الاستثناء من المجموع ينبغي أن
يقبل (قوله) وسباني في قوله وفي لافعله
الا ان جاء ولي الخ في النهاية

الاتماع مطلقا وتقيده التخيير بعد مجيء الولدين الفعل وعدمه فإذا اتفق مجيء في الاتماع على حاله
وقد بينته بفعله بعد موته مطلقا وأما افتاء بعضهم في حديثه أن كان أعلم ولده باليمين ومات قبل تمكنه
من المجيء لم يقع والأوفق فيه جواز بل لأوجه كما هو ظاهر يادى تأمل (فولول ثلاثا ثلاثين المطلقة
فتنتان) لأن المعنى ثلاثا من الاثنين ليقعان الواحدة تقع (أو) أنت طالق (ثلاثا ثلاثا ثلاثا
الاثنين فتنتان) لأنه لما عقب المستغرق بغيره خرج عن الاستغراق نظر القاعدة المذكورة أى
ثلاثا من الثلاث لا تقع الاثنتين ينعان (وقيل ثلاث) لأن المستغرق لو وقع ما بعده (وقيل مطلقة)
لغناء المستغرق وحده (أو) أنت طالق (خمس ثلاثا فتنتان) اعتبارا بالاستثناء من الملقوط
لأنه لفظ فاتح فيه موجب اللفظ (وقيل ثلاث) اعتبارا بالمولف فيكون مستغرقا مطلق (أو) أنت
طالق (ثلاثا نصف مطلقة) أو الالف ولأنه لا يقع على ما في الاستقصاء (ثلاث على الصحيح) تسكيما
لأن نصف الباقي في المستثنى منه ولم يعكس لأن التسكيما لما يكون في الاشباع تغليبا للخرم قال
الانصاف روجع فان أراد نصف مطلقة فكذلك أنصف السلات أو طلق فتنتان كما مر أول الفصل
الذي قبل هذا (ولول أنت طالق إن) أو إذا أو متى مثلا (شاء الله) أو أراد أو رضى أو أحب أو اختار
أو أنت طالق عيشته (أو) قال أنت طالق (إن) أو إذا مثلا (لم يشأ الله وقصد التعليق) بالمشيئة قبل
فراغ الميعين ولم يفصل بينهما وأصبح نفسه **ك**ما مر (لم يقع) أما في الأول فلغير الجب من خلف ثم قال
إن شاء الله فقد استثنى وهو عام إطلاق وغيره في خبر لا في موسى الأصغر من اعترق أو طلق واستثنى
فيه ثبناه وعلمه أصحابنا المتكلمون بأنه بقية شئ مشيئة جديدة ومشيئة تعالى قد بدعه فهو كالعليق
بمشيئة بدو قد كان شأ في الماضي والفتها بآب مشيئة تعالى لا تعلم لنا وبصر في بين صحة ادون
المستغرق لأن المستغرق يمنع انتظام اللفظ بخلاف هذا وأجاب الراضى عن الأول بأنه وإن كانت قد بدعه
لكنها تتعلق بالحداثات وتصور الحوادث عند حدوثه مراد أن شاء الله تعليق بذلك التعليق المتحدثم
معنى إن شاء الله في أنت طالق ثلاثا إن شاء الله أي إن شاء طلاق ثلاثا تصرف اللفظ لجهة المذكور
وفي أنت طالق إن شاء الله أي طلاق الذي علمته لأم طلقا فحينئذ لا يرد ملو قال بعد أحد هذين
التعليقين طلقته نظرا إلى أن قضية معاليه النتهاء وقوعها لأنه بطلاقة علم مشيئة تعالى
إطلاقا ووجه عدم إرادته أنه لم يوجد الإطلاق العلق عليه وأما في الثاني فلا صحة للوقوع بخلاف
مشيئة الله تعالى وهذا يناسب الأول ولأن عدم المشيئة غير معلوم أيضا وهذا يناسب الثاني لا يقال يلزم
من عدم الوقوع تحقيق عدم المشيئة الذي هو الشرط اللازم من تحققه وقوع الإطلاق لا نأشول لو وقع
لأنه لا ينافي الصفة إذا لابق الأجشئة الله تعالى وباتفاقها يثبت في العلق بها وإيضاحه أنه لو وقع لكان
بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لآتى عدم مشيئته فلا يقع لا تنقضاء العلق عليه فزعم من وقوعه عدم وقوعه
لما بين الشرط والخفاء من التضاد وخرج بقصد التعليق ما ذاسبق لسانه أو قصد التبرك أو أن كل شئ
بمشيئة الله تعالى أو لم يعلم فيه قصد التعليق أو لا وكذا أن أطلق خلا لا لا سوى وكون اللفظ لا تعليق
لأنه لا يشترط قصد كإن الاستثناء للإخراج واشترط فيه ذلك ولول أنت طالق إن شاء الله وإن لم يشأ
أو شاء أو لم يشأ أو إن شاء أو لم يشأ في كلام واحد طلق (وكذا اعتمد) التعليق بالمشيئة (اعتقاد تعليق)
كانت طالق إن دخلت إن شاء الله لعم الخبر السابق وكالتبريل أولى (وعنى) تضيير أو تعليق (وبين)
كروا لا فعل كنذا إن شاء الله (ونذر) كمل كنذا إن شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذكر من كل عقد
وحد أو قرار أو نية عبادة (ولول طالق إن شاء الله وقع في الأصح) لأن النداء يقتضى تحقق الاسم
أو الصفة حال النداء ولا يقال في الحاصل إن شاء الله بخلاف أنت كذا فانه قد يستعمل القرب من الشئ

(قوله) فيكون مستغرقا الخ
قد يستشكل ما هنا بما مر في كل
امرأة طالق غيرك وامرأة
له غيرها حيث جعلوه مستغرقا
ولا يتم إلا بالنظر للمعول أو ما بالنظر
للمعول فلا استغراق فلتأمل قال
شارح الروض بعد نيل كراه
الاستقصاء والساني إلى التهم إن
أقله طلقة فطلق طلقتين انتهى
(قول المتن) أن نصف طلقة قد
يقال ينبغي أن يكون محله ما ذا المريد
بأن نصف الصحيح مما زال أو لا يثبت
الاثنان فلتأمل وأنه أعلم (قوله)
فله نفيه كذا ينسب له الشارح في
أصله خطه (قوله) أنه لم يوجد
يؤخذ منه ما لو أراد هذا المعنى
وقع التعليق عليه وهو واضح (قوله)
وخرج بقصد إلى أنت في الهية
(قوله) وكذا أن أطلق خلافا
للاسنوى قد يقال لو توسط قبل في
صورة ألا خلقة أن أخر التعليق تبع
لأنه أنى صيغة جازمة وشك في
رافعها والأصل عدمه وإن قدم
لا يبع لأن الظاهر حينئذ أنها هو
التعليق وإن لم يرد لم بعد فلتأمل
(قوله) ولول طالق قد توقف فيه
إذا قصد التعليق بمجموع الأمرين
من حيث هو شوبوع

(الصحيح) ظاهر ابل دين لاحتماله وان بعد اذ الاسم العلم لا اشتراك ولا تناول فيه وضعا فالطلاق مع ذلك لا يتبادر الا الى الزوجة بخلاف احكامه يتناولها وضعا تائلا ولا واحدا فاثرت نسبة الاجنبية حينئذ وهى بالبحث الاسنوى هنا فيقبل منه تعيين زجب التي عرف لها الحلاق منه أو من غيره أو يفرق بأن التبادر هنا زوجه أقوى فلا يؤثر فيه ذلك كل محتمل وهى بقعة تصديق الزوجة في مسئلة المتن قبل ثم والأوجه لا ولو قال زوجتى فأطعمه بنت محمد طائق وزوجه بنت محمد طلفت الغاء للفظ في الاسم لقوله زوجتى الذى هو القوى بعدم الاشتراك فيها بخلاف الاسم فاقفا بعضهم بعدم فتى زجب وليس له الا بتا اسما فأطعمه لأن البتة لا اشتراك فيها بخلاف الاسم فاقفا بعضهم بعدم الوقوع نظر النقطا في الاسم غير صحيح نعم قولهم البتة لا اشتراك فيها مرادهم به البتة المضافة اليه وليس له الا بت واحدة فلا يسافيه ملو قال لامر وزجه بثل طائق وقصدتها الثانية فانه يقبل أى نظير ما تقرر فى احدا كما (ولو قال زوجه احدا كطائق وقصدتة) منها (طلقت) لأن اللفظ صالح لكل منهما (والا) بقصدتة بل أطلق أو قصد مهمة أو طلقهما معا كإتيان مخرج به العبادى وهو مراد الامام بقوله لا يطلقان (فاحداهما) يقع علم الطلاق مع إيهامها (ويؤلمه) التيسار فى الحالة الاولى والتعيين فى الثانية لتعلم المطلقة فيترتب عليها احكام الفراق (ويعزلان عنه الى البيان أو التعيين) لاختلاف المحرمة بالبياحة (وعليه الدارهما) أى بالبيان أو التعيين ان طلقته أو احداهما رفع حسمه المارقة منهما فان آخر بلا عذر اثم وعززان امتنع وان نازعه فيه البقضى هذا فى البائن اما الرجعي فلا يصح فيه بيان ولا تعين بما يقبى العدة لأن الرجعية زوجه اما ما اذا لم يطالبها قال ابن الرفعة فالوجه لا يبيح له ان يحقهما وحق الله تعالى فيه الانعزال وقد أوجها وهو متجه المذكرك لكن مخرج كلهم خلافه ويوجه بان بقاءهما عنده ربما أو قعه في محذور لتسوف نفس كل الى آخره نظير ما مر فى الصداق فى تعليم المطلقة قبل الدخول وعليه لو استهل امهل ثلاثة أيام على الاوجه (و) عليه (فتنهما) وسائر مؤههما (فى الحال) فلا يؤخر الى التعيين أو البائن لحسمه ما عنده حسن الزوجات وان لم يقصر فى تأخير ذلك واذا بين أو عين لم يسترد منها شيئا ويقولى فلا الى آخره علم الجواب عن قول شارح لم أفهم ما أراد بال الحال (ويقع الطلاق) فى قوله احدا كما طائق (باللفظ) حزمان عين وعلى الامعان لم يعين (وقيل ان لم يعين ذالبع الا (عند التعيين) والالوقع لا فى محل وردت مع هذا التلازم وانما اللازم وقوعه فى محل مهم وهو لا يؤثر لانه إيهام تعلم عاقبه بالتعيين لانه بين به ان لفظ الاضاع يجعل عليه من حبه الا ترى انه لا يحتاج وقته لفظ الاضاع جديده وتعتبر العدة من اللفظ ايضا قصدتة والاخر التعيين ولا بدع فى تأخير حسابها عن وقت الحكم بالطلاق الا ترى انها تجب فى النكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب الامن التفرق فان قلت ما الفرق بين الوقوع بينهما فترق بأن الوقوع لاشاق الايهام المطلق لانه حكم الشرع بخلافه فانه امر حسى وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك الايهام لأن الطلاق قبل التعيين لم يتوجه لواحدة بخصوصها ولا فى نفس الامر (والوطء ليس بيانا) لئلى قصدتها قطعاً لأن الطلاق لا يقع بالفعل فكذا سانه فان بين الطلاق فى الوطءة حتى فى البائن وزمه المهر لعذرهما بالجهل أو فى غيرها قبل فان ادعت الموطوءة انه أرادها حلف فان فصل حلفت طلقا وشا عليه المهر ولا حد للشبهة (ولا تعينها) للوطءة للنكاح لما مر وكلا تحصل الرجعة بالوطء ويلزمه المهر للوطءة اذا عيها الطلاق (وتيسل تعين) ونقل من الاكثرين كوطء الميعنة من الخيار اجازة أو فسح كوطء احدى اثنين قال لهما احدا كما حرمه وروى بان ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتدارك به تخلف ملك العين

(قوله) وهل يقع الى قوله ويؤلمه ما مر فى النهاية (قوله) تصد الى قوله فان قلت ما الفرق فى النهاية (قوله) ويوجه بان بقاءهما لا يتبقى ما فى هذا التوجيه فان لم يكره متفق مع وجوب الانعزال والفرق بينه وبين ما نظيره واضع على وانه أعلم (قوله) فان بين الطلاق الى المتن فى الفتى والنهاية

(ولو قال) في الطلاق العين كما افاده قوله فإن (مشارا الى واحدة هذه المطلقة فبان) لها أو هذه الزوجة فهو بيان لغرضها لانه اخبار عن ارادته السابقة (أو) قال مشيها اليها (أردت هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه وأشار لواحدة هذه وأشار لآخرى (حكم بطلاقهما) طاهر الا أنه أتى بطلاق الأولى ثم بطلاق الثانية فيقبل اقراره لرجوعه بعد كبريل تغليظا عليه اما بانها المطلقة المتوعدة فانها لم يطلق بل احدهما لان بينهما احدا كما لا يجلي بها لعدم احتمال افظه ما لو ذهب على ايهامه حتى يبين ويفرق بين هذا وامر في هذه مع هذه بأن ذلك من حيث الظاهر فناسب التغليظ عليه وهذا من حيث الباطن فجعلنا قضية التوافق للفظ دون المخالفة له وخرج بما ذكره في هذه أو هذه فتطلق الأولى لأن اتصال الثانية عنها وهو مرجح قوي ففي نظر معه تضمن كلامه للاعتراف بهما أو هذه بعد هذه أو هذه قبلها هذه فالتق الثانية فقط أو قال هذه أو هذه استمر الإيهام والما لمهم المطلقة هي الأولى مطلقة لانه انشاء اخبار لا اخبار وليس له اخبار أكثر من واحدة (ولو ما أتى واحداهما قبل بيان وتعيين) والطلاق بائن (نقبت مطابقة) أي المطلق بائنا أو اتعين فهو مصدر مضاف للفقول ولم يذكر دورا (ايان) (حكم (الارت) وان لم يثبت احداهما تنجز الرأى وجبة لكونها كاسية اتفاقا في الباطن ولأنه قد ثبت في احدهما يقتضي توقف من مال كل أو المنة نصيب ورجان توارثا فاذ بان أو عين لم يثبت من مطلقة بائنا بل من الأخرى نعم ان نازع ورثتها ونسكل عن المين خلفوا ولم يثبت (ولمات) الزوج قبل البيان أو اتعين سواء اما قبله أم بعده أم احدهما قبله والآخرى بعده أو لم يمت واحد منهما أم مات احدهما دون الآخرى (فلا يظهر قول بيان وارثه) لانه اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بخبر أو قريشة (لا) قبول (تعيينه) لانه اخبار شهوة فلا دخل للوارث فيه هذا اما مشاعا عليه هنا الذي اقتضاه كلامهما في الرضعة وأصلها انه يشوم مقامه في التعيين أيضا فوصل النفل فقال ان مات قبلها لم يبعين وارثه ولم يبين الا غرض له في ذلك لان ميراث زوجته من ربع أو عين يوقف بكل حال الى الصلح خلف زوجة أو أكثر أو بعدهما أو بينهما قبل لانه قد يصدق له غرض في تعيين احدهما للطلاق وفيما اذا كانت احدهما كاسية والآخرى الزوج مسليين وأهيمت المطلقة لأرت (ولو قال ان كان) ذا الطائر (غرا بافامر أي طاق واد) يكن غرابا (فبعدى خروجهم) حال الطائر وقع احدهما متهما وحديث (منع منهما) أي من استقدا مة والتصرف فيه ومن التمتع بها (الى البيان) للعلم بزوال ملكة عن احدهما وعليه نقضت هالي البيان ولا يجره الحاكم اذا قال حدث في الطلاق طلقت ثم ان صدقه فذلك ولا عين عليه وان كذبه وأدعى العتق حلف السيد وان نكل حلف العبد وحكم بعقبة أو في العتق عتق ثم ان صدقه فكما مر وان كذبه ونكل حلفت وتحكم بطلاقها (فان مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب) انها المطلقة حتى يسقط ارثها ويرق العبد لانه متهم في ذلك ومن ثم لو عتق قبل قطعا لا شراره بنفسه وانزعه الاسوي والحال تتلا بما رده ان من حفظ ومعنى بما رده ان شراره لنفسه هو الغالب فلا نظر الى تصور أنه قد لا يضره ونحوه باليقين اخذنا من العلة تعينه بما اذا لم يكن على الميت دين والا أقرع فنظر الحق العبد في العتق والميت في الرق ليوفي منه دينه فان قلت لانها هنا أظهر باعتبار ظهوره ورفع في كل من الطرفين المتغايين وأيضا فهنا طرقت يمكن التوصل الى الحق وهو الترفع في غيره مع التهمة ولا كذلك ثم (بل يعرض بين العبد والمرأة) رجاء خروج القرعة لعبد لتأثيرها في العتق وان لم تؤثر في الطلاق كما تقبل شهادة رجل وامرأتين

(قوله) في الطلاق العين الى قول المصنف ولو ما أتى في النهاية الا قوله أو قال هذه أو هذه استمر الإيهام (قوله) والطلاق بائن أي أو رجعي وقد انقضت العدة كما هو الواقع الى قوله هذا ما مشيها عليه في النهاية (قوله) هذا ما مشيها عليه في العتق اعلان صاحب المغن والنهاية بما للعق الخي أو وما في النتي وسأول ما تشله الشارح عن مقتضى الرضعة وأصلها سنان الاقوال المنقضة والله أعلم (قوله) لا يرث لانه لا يقبل تعيين الوارث فلا تعيين المسئلة للزوجية ولا توارث بين مسلم وكافر ولعل هذا على غير ما مر عن الرضعة وأصلها كذلك فان قول الشارح ومن ترجمه تعيين وتويدة ان قول الشارح وفيما الخ كان مشعلا في نسل الشارح وقوله لانه اخبار شهوة فلا دخل للوارث فيه ثم الحق بعد ذلك في الهاشم هذا ما مشيها عليه وهذا المصنف يؤيد قوله وفيما الخ مفرغ على ذلك بعد الحاق بالشارح ان يبيع على ذلك (قوله) ذا الطائر مسرقتا بل والله أعلم (قوله) بل يعرض في النهاية الى قول المصنف بل يعرض في الاستدلال الى قوله ونحوه بالبني

(قوله) لكن الورع الخ يظهر انما اذا أردت سلوك سبيل الورع فلا بد من صورة تملك فيها الورعة حتى يصير ملكهم قطعاً وان أوهم قوله ان ترك خلافه والله أعلم بنسبة هذا الصنيع انما ثبت لكن الورع كزوج عارة من الرض وان خرجت اهن يعني الزوجات استمر الاشكال ووقف ارشهن والاولى لهن ترك الورعة انتهى (٢٧٩) واقره شارحه وهو متناهي في ذلك للزركشي فانه تعقب بنحو ذلك تعبير مأسل الرزونة حيث قال

وان خرجت القرعة على المرأة لظنك
 بفساد الورع الخ فليراجع مع عبارة
 الخادم ولتأمل حتى تأمله ثم رأيت
 في حاشية ابن قاسم على شرح المهرج
 ما نصه قوله والورع الخ يوهن ان لها الآن
 سبيل الى المهرات وليس مراد افان
 الاشكال مستمر كما ترجمه المبرلى
 ويمكن ان يقال معنى ترك المهرات ان
 تعرض عنه وتب عنها لبسها الورثة
 لتيكروا من أخذها الجميع ولا يوقف
 لها شي فلتأمل التبيين وفي حاشية الزاوي
 ويمكن حل كلام الشارح على سورة
 خروج القرعة على العبد انتهى
 * (فصل في بيان الطلاق السنّي
 والبدعي) * (قوله) أي موطوءة الى
 قوله كالخروج في النهاية (قوله) أو مستدخلة
 الخ هل الاستدخال في البر كوطوء
 فيه محل تأمل ثم رأيت الفاضل الحنفي
 قال قوله ولو مستدخلة ولو في الدبر
 انتهى ثم رأيت قول الشارح الآتي بناء
 على اركان العلق منه انتهى وهو
 يقتضي ان الاستدخال ككوطوء
 والله أعلم (قول المتن) ان سألته وعلى
 سؤالها ذلك محرم فلما رآه والله أعلم
 (قوله) لا خلع اجنبي وهل يجرم على
 الاجنبي أيضاً كما يجرم لأن فيه اعانة
 على عصية وانما رآه الغير الظاهر نعم
 والله أعلم (قول المتن) لم يطأها فمتبشاً
 فأفاده هذا التقيد وعبارة رأس الرزونة
 كأنها وجعاً من الرض وان لم
 يطأها (قوله) وبها سهل العقيم التي
 تزهر زوجها الرجال ذوى النسل
 ولم يتبين منهم كالأبسة لأن حملها متع
 عادة ولا لها في فطنة الحمل ويتوزر
 أن يكون عدم حملها من الآن واج
 الساقين لان غيرهما لم يحتمل تأمل فان

في السرعة لجمال دون القطع (فان قرع) أي خرجت القرعة (عقن) من رأس المال ان هلق
 في الصحة والا فمن التلث اذا هو فائدة التزعة وترث هي الا اذا صدقت على ان الحنث فيها وهي بان
 (أو قرعتم لظنك) اذا بدلت القرعة في الطلاق واعاد حلت في العتق للنص بفساد الورع
 ان ترك الارث (والاصح انه لا يرق) شفع فكسر كما بخطه لان القرعة لم تؤثر فيما خرجت عليه في
 غيره أولى فيق الإجماع كان ولا تصرف الوارث فيه خلافا للعرافين قال صاحب المعين ومجمل
 الخلاف في الظاهر انما في الباطن فملك التصرف فيه قطعاً وفي غير نصيب الزوجة منه اما نصيبها
 فلا يملكه قطعاً * (فصل) في بيان الطلاق السنّي والبدعي (الطلاق السنّي) وهو الحائز
 (وبدعي) وهو الحرام فلا واسطة بينهما على احد الاصطلاحين المشهورين خلافاً لعله مطلق الحكمين
 اذا رآه ومول أو حامل عليه بعد مطاهاها ولو جوبه حينئذ ولو في الحضيض لكن بحثنا في المولى بأنه
 المنفي لها الى الطلاق مع بقاء من النسبة وطلاق ختمرة اذا يقع في مهر محقق ولا حضيض محقق
 ومختمرة في نحو حضيض مع بقاء طلاقها مستدخلة ما وجدته في كتاباتي وصغيرة وآيسة وغير موطوءة ومن ظهر
 حملها منه بنكاح أو شبهة لا يستنبطه ولا بدعة (ويجزم البدعي) لانمرارها واضرارها أو ولده
 كما يأتي (وهو شرعي) احدهما (طلاق) مخير وان سبقه طلاق في طهره (في حضيض)
 أو نكاح منسوخة أي موطوءة ولو في الدبر أو مستدخلة ماء المحرم وقد علم ذلك اجماعاً وعليه ان عمر
 الآتي وانظر رها بطول العدة انشبهت بها لا تحبس منها ومن ثم لا يجرم في حضيض حامل عنها
 بالوضع ويحب الا ذرئ منه في امه قال الهاميدان ان طلق الزوج فأنث حرة فسألت زوجها فيه
 لأجل العتق فطلتها لان دوام الرق أنسرهما من تطول العدة وقد لا يسميه السيد بعد أو عوت
 وسك الخبز معن مجاويح من البدة قطعاً أو يوجب فيه باخاره بخلافه على قبله أو فيه بالايام
 وجوده فيه فوجب فيه لا باخاره فلا تم فيه لكن ترتب عليه حكم البدعي من ذب الرجعة وغيره
 (وقيل ان سألته لم يجرم) لأنها بالبطول والاصح التحريم لانها قد تسأل كاذباً كاهو شائن ومن
 تم لو تخففت رغبتها لم يجرم كقول (ويجوز زعمها فيه) أي الحضيض بعوض منها لانها بالمال
 يشعر بانظر اضرارها لافراق الحالا ومن ثم لم يجرم تخلعها خارج الاجنبي كقول (لا) (اجنبي في الامم)
 لان خلعه لا يقتضي اضطرابها اليه (ولو قال أنت طالق مع) أو في أو عند مثلاً (آخر حيل)
 أو قارن آخر صيغة طلاقه آخره (فمن في الامم) لاستعجاب الشرع في العدة (أو) أنت طالق
 (مع) ومنها ما ذكر (آخرها) عنه كدل عليه قوله (لم يطأها فيه بدعي على المذهب) لانه
 لا يستعقب العدة (تأنيهاً) (طلاق في طهر وطئ فيه) ولو في الدبر بناء على امكان العلق منه
 ككوطوء استدخال التي المختار من علمه طهر ما من (من قد تحيل) لعدم صحتها وبأنها (بظهر
 حل) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عمر الآتي قبل أن يجامع ولا به قد يستدعيه اذا طهر محل
 فان الانسان قد يسمع بطلاق الحائل لا الحامل وقد لا يشعر به رذافته فيغفر وهو الولد ومن البدعي
 أيضاً طلاق من اهل البيت من قبل وفاتها أو استرضائها ويثبت بن الرقة ان سألها عنها مع وفاقه
 الا ذرئاً بل يثبت النطفة به وتبعه الزركشي ليعتق من الرضاء اسقاطه ولو ليس هنا بطول بل عدة ومنه
 أيضاً ما لو نكح حامل من زنا وطأها لانها لا تشعر في العدة بالبعد الوضع فيه تطول بل عظيم عليها كذا
 قاله هنباء ومجمل فحين لم يتضح حاملها كاهو الغالب امن من تخيض حاملها تقتضي عدتها بالاقراء
 كذا كراه في العدد فلا يجرم طلاق في طهر لم يطأها فيه اذا تطول بل حينئذ فافقه في الحال به في التوضيح
 من الاعتراض عليهم ما ترجمهم قد بين نكحها حامل من زنا قد يؤخذ منه انها لو نزلت وهي في نكاحها

فتساقط بالاول بان في نظيره في الزوج الذي يعلم من نفسه العقم فليراجع والله أعلم (قوله) فتساقط الله عليه وسلم في المتن في النهاية

(قوله) وهو محتمل الخ قد شرف فيه بأنه انشراح من منه الشارع من غير تفصيل وعدم صبر النفس على العشرة تداركاً لاجتنابها من غير طلاق فعمل الادرجة الاختصاص بالاقه وبالله أعلم (قوله) لاحتمال ملوئها الى المتز في النهاية (٢٨٤) (قوله) وقوعه بالخ أي مع الحرمة كالجواهر

وهل الحكم كذلك لو ناه محمل تأمل وقد يؤخذ من قوله لم يرض الخ انه لا يشق التامل والبراع والله أعلم وينبغي ان ينظر فيلانه من حيث التصرف فيما دون به (قوله) ما في الحيض الى قوله ومر في التقسيم في النهاية (قوله) نظير الحيضين الى المتز في الهابة (قوله) وبفارق دفن البصاق دفن البصاق واجب على التخيير بينه وبين الازالة فاذا تقرر وجوب احدهما وقد اذنان الحاصل بالرجعة لأن من الحاصل بحددهما فهي أولى بالجواب شاموع قوله وبهذا الفتوى ذكره الخ نعم قد يقال الوجوب في مسئلة البصاق مأخوذة من النص عليه (قوله) وكون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصيته الخ ما لا دونه ما فيه لأنه سئل الرجعة بتسلم عدم النص منسبة بقياس الاولى كما علم مما تقرر (قوله) يدفع ما قبل الاندفاع بما سيد كره لاجد كره فليأمل (قوله) لأن الاول لسان الخ قد يقال الاول لاستحباب فيه الكنية فان الاستحباب المتعلق بالرجعة قد حصل بها ثم يخبر بان يفارق في الطهر وبين ان يمسك فافراق فيه ليس مندوباً نعم قد يقال اذا أراد الفراق فالسنة ان يؤخر الى الطهر الشافي لكن الاولى حيثئذ يقول لان الاول لسان الجواز والثاني لسان الاستحباب فليأمل والله أعلم نعم لوقال الشارع رحمه الله تعالى لأن الاول لسان حصول المقصود من استحباب الرجعة والثاني لسان كمال المقصود من استحبابه لم يرد عليه شيء والله أعلم (قوله) بمسوسة أي مدخول بها ولو فيه لكان أرواح (قوله) وأنفاسه ومعلوم أنها تكون المجتمع فلهذا

فعلت جازله طلاقها وان طالت عدتها لم يضر النفس على عشرتها حيثئذ وهو محتمل بل ظاهر ولو طالت ورجعت بشبهة فعملت حرم طلاقها حاملاً مطلقاً تاخر الشرع في العدة وكذا لو لم تحصل وشرفت في عدة الشبهة ثم طلقها وقد منعا عدة الشبهة على الضعف (قوله) ولو ملأ حائضاً وطهرت فطلقها من غير وطئها طاهراً (فيدعي في الاصح) لاحتمال علوتها من ذلك الوطئ وبشبهة الحيض مما دفعه الطهارة وعما تقرر على ان البدعي على الاصطلاح الاول ان يطلق حاملان من زنا لا يتنحيز أو من شبهة أو يعنى طلاقها بعضي بعض نحو حيض أو بأخر طهر أو بطلنها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو بطلنها في طهر وطئها فيه أو يعنى طلاقها بعضي بعضه أو وطئها في حيض أو نفاس قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علقه والتي طلاق موطوءة ونحوها تعقد بقاءاً بتدبيرها فيه لجانها أو أحدهما من زنا وهي تحيض وطلعهما مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلاقها بعضي بعضه أو بأخر نحو حيض ولم يطأها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بعضي بعضه أو وطئها في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علقه بآخره (ويحل خلعها) نظير ما في الحائض وقد يلحظ من أن نتج هنا رعاية الولد فلم يؤثر فيه الرضا بخلافه ثم يجب بان الحرمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها بل العلة مركبة من ذلك مع بدمه وبأخذه العوض ستاً كعدة أهية الفراق وبعد احتمال الذم وبه يعلم انه لا فرق هنا بين خلع الاجنبي وغيره (و) يحل (طلاق من طهر حملها) زوال الندم * شبهة * وقع تردد في طلاق وكيل يدعالم شخص عليه والوجه ما قلناه منهم البقيني وقوعه كما يقع من موكله (ومن طلق يدعاسن له) ما في الحيض الذي فيه أو الظاهر الذي طلق فيه والحيض الذي بعده لا فيما بعد ذلك لانها لا تنافي الى حالة نحل طلاقها فيها (الرجعة) ويكره تركها في بحثه في الرضوخ يؤيده ما مر من الخلاف في الوجوب بقوم مقام النبي عن الترتل كغسل الجمعة ومر في القسم ان من طلق مطلوبة قد لا ترضه اعادة نكاحها وقديسجلها (ثم) ان شاء طلق بعد طهر) نظير الحيضين ان ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته عائشة فقال صلى الله عليه وسلم لغيره فلما رجعا ثم لم يستحيا طهر ثم تحيض ثم طهر فان شاء أمسكها وان شاء طلقها قبل ان يجامع فذلك العدة التي أمر الله ان تطلقها النساء والخ في الطلاق في الطهر ولم تجب الرجعة لان الأمر بالامر بالشي ليس أمر ايدل الشئ واليس في فلما رجعا أمر لابن عمر لانه تفرع عن أمر غير فالعني فلما رجعا لاجل أمر ايدل والده واستعادة النكاح منه حيثئذ انما هي من القرينة واذا راجع ارتفع الاثم المتعلق بها لان الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبفارق دفن البصاق في المسجد فانه قاطع له وام ضرره لالاصلة لان تلوث المسجد قد حصل وهذا الذي ذكره يدفع ما قبل رفع الرجعة للغير كما تلوثة بدل على وجوبها كون الشئ بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصية لا يقتضي وجوبه ومقتضى التي حصول المقصود بطلاقها عيب الحيض الذي طلقها فيه فيقبل ان يطأها لارتفاع انشراح الطهارة بل والخبر انه يسكنها حتى يظهر ثم تحيض ثم يظهر ليشتمن من التقيح بها في الطهر الاول ثم يطلق في الثاني وللا يكون القسم من الرجعة مجزئاً للطلاق كما ينبغي عن نكاح امه ذلك فكذلك الرجعة ولا تنافي لان الاول لسان حصول أصل الاستحباب والثاني لسان حصول كماله (ولو قال) الحائض بمسوسة أو نفاس (أنت طالق للبدعة) أو ألخرج أو طلاق البدعة أو ألخرج (وقفي في الحال) لوجود الصفة (أو) أنت طالق (للسنة) لاشع الا ان طهر ففتح عقب استطاع معها عالم بطايقه حتى تحيض ثم طهر (أو) قال (ان) أي أو وطئ في طهر لم تنصف فيه ولا في حيض قبله أنت طالق (للسنة) وقع في الحال) لوجود الصفة ومن اجنبي بشبهة حلت منه كسمل امرأته بدعي

فان صرح مذهبا تصديق مر يد التأكيد بشرطه وان بلغ في الفسق ما يلزم قال بعض المحققين أحسنها
أنهم كانوا يعتادونه لحظة ثم في زمن عمر استجملوا وصاروا وقعونه ثلاثا فاعمالهم بقضيته وأوقع الثلاث
عليهم فهو واخبار عن اختلاف عادة الناس لأعن تغير حكم في مسألة واحدة انتهى وأنت خير بعدم
مطابقته للظاهر المتبادر من كلام عمر لا سيما مع قول ابن عباس الثلاث إلى آخره فهو تأويل بعيد
لا جواب حسن فضلا عن كونه أحسن والأحسن عندي ان يجاب بان عمر لما استشار الناس عمل فيه
ناجما لأوقع قبل فعل بقضيته وذلك لتنازع ما خبر بلغه أو إجماع وهو لا يكون إلا عن نص ومن ثم
أطبق علماء الأمة عليه واخبار ابن عباس لبيان ان التنازع انما عرف بعدمضى مذهب من وفاته صلى الله
عليه وسلم قال السبكي واستنع بعض أهل زماننا أي ابن تيمية ومن ثم قال العزيز جماعة انه ضال مضل
فقال ان كان اتعليق بالطلاق على وجهه لا يوجب به الا كفارة عين ولم يقل بذلك أحد من الأئمة ومع
عدم حرمه ذلك هو خلاف الأولى من التفرق على الأقراء والأشهر لتمكنك بدارك المذهب ما وقع رجعة
أو تجديد وخرج قولنا الثلاث ما لو أوقع أربعاً لم يحرم كإيهام ظاهر كلام ابن الرفعة وما يصرح به
قول الرازي وأني أنه يعز واعتمد الزركشي وغيره بوجهه بأنه تعالى يجوز عقد نكاح وهو حرام كما
يؤثر عن ذلك بما فيه نظر (ولو قال أنت طالق ثلاثا) واقتصر عليه (أو ثلاثا للسنّة) وفسر في
الصوريتين (يتفرقها على أقرأ علم قبل) طاهرا لأنه خلاف ظاهر لفظه من وقوعه في دفعه في الأولى
وكذلك في الثانية ان كانت طاهرا ولا حين تطهر وعندنا لاسنّة في التفرق (الآمين) يعتقد تخريم
الجميع أي جمع الثلاث في مرة واحدة كماله الكفاية إذا فرغ لشافعي قبله طاهرا في كل من تلك الصورتين
خلافاً لخصه بالثانية لأن طاهر حاله أنه لم يفعل بحرم في معتقده (والأصح أنه) أي من لا يعتقد
ذلك (بدن) لأنه لو وصل ما يدعيه باللفظ لا يتقدم ومعنى الدين أن يقال إنها حرمت عليه طاهرا
وليس لك مطاوعته إلا ان غالب على ذلك صدقه بقدر أي ويحذر يلزم ما تمسكه ويحرم عليها النشوز
ويفرق بينهما الثاني من غير نظر لصدقيها كصحته صاحب العين وجرى عليه ابن الرفعة وغيره فان
قلت لو أقرت رجل بالزوجة فصدّقها لم يفرق بينهما وان كذبها الولي والشهود فهل كان هنا كذلك
قلت يفرق بأنهم لم يعلم ما تعابست إليه في التفرق وهذا علمنا ما طاهرا أراد رفعه بصدقه ما لم
ينظر إليه وله أن تمسك منها وان حلت لك فيما ينكح بين الله تعالى ان صدقت قال الراعي وهذا معنى
قول الشافعي رضى الله عنه له الطلب وعليها الهرب ولو استوى عند هاصدة وكذبها لم تمسكه
وان طنت ككذب حرم عليها تمسكه ولا تتغير هذه الاحوال بحكم فاض يتفرق ولا بعدهم قول
على الظاهر فقط لما يأتي ان تحمل نفوذ حكم الحاكم لها اذا وافق طاهرا الامر باطنه وهما اذا كذبت
ان تنسك بعد العدة من لم يصدق الزوج لامن صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة (ويدين من قال أنت
طالق وقال أردت ان ادخلت أو ان شأني يد) لامن ولا يقبل منه دعوى ذلك طاهرا الانحلاف خصمه
انه ما علم أنه قصد ذلك كذا قاله بعضهم وظاهره أن الآمين لو ردت حلف أنه أراد ذلك وقيل منه
طاهرا وفيه نظر لان غاية الرد أنه لا قرار وقد تقرر ان تصديقها لا ينظر إليه وخرج به ان شاء الله
فلا يدين فيه لأنه رفع حكم الآمين حلة فنافي لفظها مطلقا والسه لا تؤثر حيث يتخلل
بقية التعليقات فانها لا ترفع بل تخصصه بحال دون حال وألحق بالاول ما لو قال من أوقع الثلاث
كنت طالق قبل ذلك باننا أو رجعا وانقضت العدة لأنه لم يرفع الثلاث من أصلها ما لو أوقع
الاستثناء من عدد نص كالأربعين طواقي أو أراد فلا تأن أنت طالق ثلاثا وأراد الواحدة
بخلاف نسائي وبالثانية من وثاق لأنه تأويل بصرف اللفظ من معنى إلى معنى فلم يكن فيه رفع لشي

(قوله) ومعنى اتدبين إلى التفرق في النهاية
(قوله) إذا ان غلب تأمل هذا الحصر
مع قوله الآتي ولو استوى الخ والماء باردة
الجماعة ان قال ان غلب على ذلك
صدقه وجب تمسكه وان شككت على
السوية كره وان طنت الكذب حرم
(قوله) ويخرج به إلى التفرق في النهاية

بعد سموتة والحاصل ان تفسيره بما يرفع الطلاق من أصله كأردت طلاقاً لا يقع أو أن شاء الله أو أن لم يشأ
أو الواحدة بعد ثلاثاً أو الأوفاة بعد أربعين لم يدين أو ما يشهد أو يصرفه لغيره آخر أو يخصه
كأردت ان دخلت أو من وثاق أو الأوفاة بعد كل أمرأة أو أنشأ في دين وانما يقع فيه قصد ما ذكرنا بانها
ان كان قبل فراغ العین فان حدث بعد لم يشهد كما مر في الاستئناء ولو زعم انه أتى به أو جمع نفسه
فان صدقته فذلك والأحلف وطلقت كل قول قال عدلان حانئان انه لم يأت بها لانه في محصور ولا يقبل
قولها ولا قولها لم يسمع أو في سبيل يقبل قوله حينئذ لم يكذب أي اما لو كذب صريحاً فانه يحتاج
للينة ولو حلف مشيراً لنفسه ما فيه هذا درهم وقال نوبت بل أكثر صدق طاهر أكل أفتي به أبو زرعة لأن
اللفظ يحتمله وان قامت قرينة على ان مراده بل أقل لأن الية أقوى من القرينة (ولو قال نسائي طوالمق
أول امرأة لم طالق وقال أردت بعضهن فالجميع انه لا يقبل ظاهرها) لانه خلاف ظاهر اللفظ من
العموم بل يدين لا حتماله (الابقرينة بأن) أي كان (خاصته وقالت) له (تزوجت) على
(فقال) في انكراهه المتصل بكلامها أخذ بما يأتي (كل امرأة لم طالق وقال أردت غير الخاصة)
لظهور صدق حديثه وقيل لا يقبل مطلقاً وتغلاء عن الأكثرين ومثل ذلك ما لو أردت الخروج لم يكن
معين فقال ان خرجت الليلة فأت طالق فخرجت لغيره وقال لم أقصد الا منعها من ذلك المعين يقبل
ظاهر القرينة وفي الروضة في الايمان انه لو قيل له كلم زيداً اليوم فقال لا كلمته ونوى اليوم يقبل
ظاهر أي القرينة أيضاً به يفرق بينهما وبين قولها لو قال لا ادخل دار زيد وقال أردت ما يسكنه دون
ما عليه لم يقبل طاهر أي عدم القرينة ومرا انه لو قال وهو يحلها من وثاق أنت طالق وقال أردت من
وثاق لم يقع عليه شيء القرينة وقيد المتولي مسئلة الروضة بما اذا وصل حلفه بكلام السائل واللام تشع
التي أي لانه لا قرينة حينئذ ويظهر ضبط الطول والصر بالعرف وانه هنا أوسع منه بين إيجاب
السبب وقوله ثم ما ذكرنا ما هو في القرينة اللفظية كجرت ومنه ما لو قال لها ان رأيت من اختي شيئاً
ولم تخبرني به فانه يحكم على موجب الية أتما القرينة الحالية كأذا دخل على صديقته وهو يتغذى
فقال ان لم تغدمني فامرأت طالق لم يقع الا باليأس وان اقتضت القرينة انه يتغذى معه الآن ذكره
القاضي وخالفه البغوي فقده بما تشبهه العادة قيل وهو أفتاه انتهى وبأن قيل فصل التعليق بالحل
عن الروضة ما يؤيده وعن الأصحاب ما يؤيد الأول وانه مستشكل ومما رجح الثاني النص في مسئلة
التغذى على ان الحلف يتقدم بالتغذى معه الآن * فرع * أفتر طلاق أو بالثلاث ثم أنكر أو قال
لم يكن الواحدة فان لم يذكر عن زمانه لم يقبل والا كظنت وكيلي لطفه فابن خلفه أو ظننت ما وقع طلاقاً
أو اخلع ثلاثاً فأثبتت خلافه وصدقه أو أقام به بينة قبل * (فصل) * أو تعليق الطلاق بالازمنة
ونحوها اذا قال أنت طالق في شهر كذا أو في (غرة أو) في (أوله) أو في رأسه (وقع
بأول جزء) ثبت في محل التعليق على ما يحتمل الزكري كونه (منه) وعليه فكان الفرق بينهما وبين ما مر
أول الصوم ان العبرة بالبلد النقل اليه لانه ان الحكم ثم مشروط بذاته دون غيرها فيط الحكم بحلها
تخلاه هانفاً مشروط بمحل العصمة وهو غير متقدم بمحل فروعي محل التعليق الذي هو السبب في ذلك
الحل وذلك لصدق ما علق به حينئذ حتى في الأولى اذ المعنى فيها اذا جاء شهر كذا أو محله ينتهي محله
أول جزء منه كالمعلق بدخول دار يقع بمصولة في أولها فان أراد ما بعد ذلك دن (أو) قال أنت طالق
(في نهاره) أي شهر كذا (أو أول يوم منه فقع) الطلاق (بشعر أول يوم منه) لأن الشعر لغة أوّل النهار
وأول اليوم ويعلم انه لو قال لها أنت طالق في اليوم بعد من بدقه قدم قيل الغر وبان طلاقها من الغمر على
الأصح عند الأصحاب وقياسه انه لو قال متى قدم فانت طالق في يوم خميس قبل يوم قدمه فقدم يوم الأربعاء

(قوله) لظهور صدقه الى قوله وثاق
الروضة في النهاية (قوله) انما هو في القرينة
اللفظية أي في يتم ذلك فيمن يحلها من وثاق
فان القرينة الحالية بلا شك بل قد ينزع
في مسئلة الاخت في كون القرينة
لفظية فتشمل وتماثل في مسئلة
حل زوجته المحكمة في النهاية عن
اقراء والده (قوله) أفتر الى الفصل
في النهاية * (فصل في تعليق الطلاق)
بازمنة ونحوها (قوله) في تعليق الى قول
المصنف أو في نهاره في النهاية (قوله) لان
الغمر في قوله ولو قال آخر يوم ولم يذكر
في النهاية

(قوله) وهو قوله غدا لا يغني ما فيه من التسامح ومع ذلك فواضح ان محله اذا اراد اشباع خلاق واحد منهما انا اذا اراد اشباع خلقتين في كل منهما واحدة فلا استحالة حيث لم يكن ثم مانع من نحو بينونة فينبغي ان يقعها ثم تردد النظر في صورة الاطلاق بايهما تلحق وظاهر كلامهم انهم اتفقوا بالاولى فاستلزم (قوله) ولا يمكن الوقوع فيها ما يعلم ما فيه مما رتبا فلا تغفل (قوله) واذا دخلت الدار الى كذا في أصله رحمه الله تعالى لكن لا يخطئه فحصل أنه من تغيير الناسخ أو يقال أو معنى الواو والألف ومثلهما يظهر اذ منقضاء ما اذا قال أنت طالق اليوم اذا دخلت الدار ودخلت فيه ان تطلق ولا توجه له ويؤيد ما ذكرناه من الاحتمال اقتضاه في التعليق على قوله لا يخطئه الخ نعم قد يقال حيث سد لا فائدة زائدة ودخلت الدار اذ دخله نالكية والحاصل ان كلامه لا يتخلو عن شيء بكل تقدير فليتامر ثم رأيت القاض الحنطلي قال ما فيه (قوله) أنت طالق الخ مما دخل تحت هذا أنت طالق اليوم اذ دخلت الدار ودخلت في الدار في اليوم أو أي منع من الوقوع عند دخول الدار انتهى وقد يجب بان قوله اذا جاء الغد راجع الى اليوم وقوله اذا دخلت الدار راجع الى الآن ولا شك ان دخول الدار المعلق به يستحيل وقوعه الا قبل انما يقع في المستقبل فهما مستلزمان والتشبه في عكس ترتيب اللف وقوله لا يخطئه بمعنى الغد أي مثلاً في مسئلته وهي ربط الاطلاق اليوم والله أعلم (قوله) في أكثر الاحدى عشرة الخ ليتأمل مع ما سبق في انقضاء الوقوع في جميعها

هنا حالان اللام فيما لا ينتظر له وقت للتعليل فهو كانت طالق لشرائطه ما يقع وان لم يرض وقد يجب بانها ملائم من ان يعلن بالانفاء المحال ايضا كما اشاروا اليه في الشهر الثاني ومن ثم قاس شخنا الوقوع حالا في أمس على الوقوع حالا في البدعة ولا بدعها ولم يسأل بما أفادته اللام لما ذكرته وفي أنت طالق الآن ملاقاة أثر في الماضي فيقع حالا وبلغ قوله أثر في الماضي لانه محال وفي أنت طالق اليوم غدا المحال وهو قوله غدا وفي أنت طالق لحظة سنية بدعية وهي في حال البدعة الغاء المحال وهو اجتماعهما من جهة واحدة وفي أنت طالق الطلقة الرابعة على احد وجهين لم أر من ربح منهما شيئاً وقياس كلام القاضى الآتي عدم الوقوع و يلحق بهذه المسائل أنت طالق أمس غدا أو غدا أمس من غير اضافة فيقع صبغة الغد وبلغو ذكر أمس لانه علمه بالغد والامس ولا يمكن الوقوع فهما ولا الوقوع في أمس فتعين الوقوع في غدا لمكانه وحاصل هذا الغناء المحال والاخذ بالمكن فهو كالجزم وفي أنت طالق أمس وبخلاف هذه الشرع كما هو عدم الوقوع أسد لا ينظر المحال في أنت طالق بعد موتي أو معي وفي أنت طالق مع انقضاء عدلت وفي أنت طالق طاعة بائنة لمن علق عليها الثلاث كإجماله الثاني أو رجعية قبل ان يعلق عليها سوى طلقة أو لغيره وطوعة كإجماله الثاني أيضا ففي التذهب وهو المذهب وفي أنت طالق الآن أو اليوم اذا جاء الغد اذا ودخلت الدار فالتعلق بجسمي الغد ولا بدخول الدار لانه علمه بجسمي الغد فلا يقع قبله واذا جاء الغد فقد فات اليوم والآن أي فلن يمكن ايقاعه مع جمعه وفي أنت طالق ان جمعت بين الضدين أو تسخر زمان أو تسكت هذه الدابة فلا يقع نظر المحال باقسامه الثلاثة والحاصل منه ان الطلاق وق حالا في أكثر الاحدى عشرة الاولى ولم ينظر ما فهم المحال الذي ذكره ولم يقع في الصور الاخرى التسع نظر المحال فيها وفي الفرق بين تلك وهذه ما بدعني أوجب الغناء المحال في جميع تلك ومعنى آخر أوجب النظر المحال في جميع هذه عسر أو تعذر ان أعين النظر في مدر كل من تلك وكل من هذه فان قلت هذا الاشكال لا يتوجه لان هذه الفروع والبدعة بعضها مبني على ان المحال يمنع الوقوع وبعضها على انه لا يمنع الاشكال انما جاء من ذكر المتأخرين لها كما ذكر قلت بل الاشكال متوجه وما ذكره من نوع الاثر ان الشبهة قائمان بان التعليق المحال يمنع الوقوع وقوله ما لقولهم قد يكون القصد من التعليق به عدم الوقوع وهو قضية فرق بعضهم بين أنت طالق اليوم اذا جاء الغد وأنت طالق أمس غدا بان الاول فيه لفظ مصرح في التعليق يمنع الوقوع بخلاف الثاني قلت لا يطر ذلك لان أنت طالق أمس وقبل ان تخلف ولا في زمن ونحوهما مثل أنت طالق مع موتي أو بعده أو مع انقضاء عدلت أو طلقة بائنة أو رجعية في صورتها السابقين فهذا يتميز في الكل ربط بمحال فالنظر في تأريه بله اخرى فان قلت علل الوقوع مع انقضاء عدلت بقولهم لم يقع لمصادفته البيوتية فبه يفرق بين نحو هذه ونحو أمس فان وقوعه هنا لا يصادف البيوتية قلت لا يطر ذلك أيضا لأن قياسه ان لا يقع في قبل ان تخلف لمصادفته عدم وجودها بالكيفية وهو بالارعية من مصادفة البيوتية أيضا فالتعليق صادقة البيوتية انما هو بيان لوجه المحال وهي لا تختص في ذلك فليس القصد به الا بيان وجه الاحالة ولا فائدة كثره ورر المحال الذي منع الوقوع ليس فيها مصادفة بيوتية فان قلت البحث بين الاحصاء في منع المحال باقسامه الثلاثة للوقوع انما هو في التعليق به كما أثبت عليه عبارة انقضاء والتعليق انما يكون بمستقبل فالحقنا بكل تعيين فيه الربط بمستقبل كعموم في كعموم أو مع انقضاء عدلت بخلاف تجيز ليس فيه ذلك الربط بان ربط بماض أو حال أو لم يربط بماض ولا مستقبل فانه لا ينظر المحال فيه حكما من وقبل ان تخلف ولا في زمن ولشهر الماضي وطلاقة أثر في الماضي وطلقة

على تزوجه المحال قبل الطلاق لا من الدور فيقع حال الطلاق الأولى قنأمله ولوحظ ليرسم عليه لم يتوقف البره على طلب الترسيم عليه من حاكم على ما أفق به بعضهم وقال غيره بل يتوقف على ذلك لأن حقيقة الترسيم تختص بالخاصكم وأما الترسيم من المشتكى فهو طلبه ولا يفي بمجرد الشكاية للصا كهم عن ترسيمه وإن يول كل من يلازمه حتى يؤمن من غيره قبل فصل المحسومة ولوحظ بالثلاث أن زوج بنته ما عدا يكون لها زوجا ولم يطلق الزوج عقب خلفه وقيل خلافا لما أطلق وقوله من تحتها بأن معناه أن يبق لها زوجا ولا أن هذا المعنى لا ينشأ ما ذكره بل يؤيد ومجمل ذلك أن أراد اتقاء نكاحها بأن يطلقها والأفلا أخذ من قواهم في لست بزوجة أنه كناية ويجري ذلك في أن فعلت كذا ما تصحين أو تعودن لي بزوجة (ولو قال) لموطوءة كما علم بالاولى من كلامه الاتي في كذا خلافا لمن اعترض عليه أنت طالق كذا حلت حرمت وقعت واحدة إلا أن أراد شكر الحرمة تنكر الطلاق فيقع ما لوأه أو (إذا طلقته) أو أوتعت طلاقا مثلا (فأنت طالق ثم طلقها) بنفسه دون وكيله من غير عوض بصرح أو كناية (أو عاق) طلاقها (بصفة فوجدت فطلقتان) تفقان عليها أن ماصهما واحدة بالتعلق بالخبر أو بالتعلق بصفة وجدت وأخرى بالتعلق به إذا التعلق مع وجود الصفة بتطبيق وقد وجد بعد التعلق الأول ومن ثم علق طلاقها أولا بصفة ثم قال إذا طلقته فأنت طالق فوجدت الصفة لم يقع المعاق بالتطبيق كآفهمه قوله ثم طلق أو علق لأنه لم يحدث بعد تعاقب طلاقها شيئا ولو قال لم أريد بذلك التعلق بل أنت طلقين معا أوتعت من متغير موطوءة وموطوءة طلقت بعض وطلاق الوكيل قليل فلبس واحد منها الطلاق المعلق لينتهي في الآتين ولعدم وجود طلاقه في الأخيرة فليس غير طلاق الوكيل ونقل المين بالخلف بناء على الأصح أنه طلاق لافصح (أو قال) كذا وقع طلاق) عليك فأنت طالق (طلق) هو أو وكيله (فثلاث في محسومة) ولو في الدبر ومسدخلة ماء المحترم عند وجود الصفة ولا تظر لحالة التعلق لا لاختفاء كلها التكرار تنفع ثمانية بواقع الأولى وثلاثة بواقع الثانية فإن لم يعبر بوقبل باوتعت أو طلقته طلقت ثنتين فقط لأن الثانية لأن الثانية وقعت لأنه أوتعتا (وفي غيرها) عندما ذكر (طلقة) لأنها بانته بالاولى (ولو قال ونخته) نسوة (أربع انطلقت واحدة) من نسائي (فبعد) من عدي (حروان) طلقت (ثنتين فعدتان) حران (وان طلقت ثلاثا فثلاثه) احرار (وان) طلقت (أربعاً فاربعة) احرار (فطلق أربعاً معا أو مرساً بعت عشرة) واحد بالاولى واثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربعة بالارعة وبعين العنتين اليه ويبحث ابن النقيب وجوب تعيين بعن بالاولى ومن بعدها إذا خلق مرساً بالثانية كسبهم من حين العنتي ولو أيدل الواو بالفاء أو وثم لم يعن فيما إذا طلق معا الواو واحد مرساً بالثالثة واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثانية لأنها ثالثة الأولى ولا يقع شيء بالثالثة لأنها لم توجد فيها بعد الأولى صفة اثنين ولا بالارعة لأنه لم توجد فيها بعد الثانية صفة الثالثة ولا صفة الارعة وسائر أدوات التعلق كان في ذلك الكل كما قال (ولو علق بكما) في كل مرة أو في المرتين الأولى وتصورهم بها في الكل انما هو تجري الوجه المثالية للصحيح التي من جعلها عنت عشرين لكن يكفي فيه وجودها في الثالثة الأولى * تنبيه * ما هذه تسمى مصدرية ظرفية لأنها ثابتة أصلاً ما من ظرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت فكل من كذا منصوب على الظرفية لأن ثابتها إلى ما هو قائم مقامه ووجه أفادتها التصكير الذي عليه النفعاء والاصوليون النظر إلى عموم ملان الظرفية مرادها العموم وكل أكنته (خمسة عشر) عبدا يقتنون (على الصحيح) لأن صفة الواحدة تكرر أربع مرات لأن كل من الأربع واحدة في نفسها

(قوله) يتوقف على ذلك لعل محله بفرض اعتماد حيث لا يصدر من ذي شوكه قدرة عليه (قوله) لموطوءة كالحل ينبغي أن يكون كذلك في صورة التعليق الآتية في المتن عند وجود المعلق وان لم تكن موطوءة عند التعليق كلباني وقوله كذا حلت يتأمل المراد بالحل مع أنها تحرم بالطلاق ما لم يرجعها (قوله) يقعان إلى المتن في الهاية والمعنى (قوله) لم يحدث بعد تعلق وواضح أنه لو كان التعلق إذا وقع عليك طلاق في أنها تطلق لثنتين في هذا أيضاً والله أعلم (قول المتن) في محسومة يتحل تعلق بثلاث فيهم التصديق بأن في المسئلة الأولى بالاولى كما أفاده الشارح ويحتمل أن يكون خبر المتأخر مجتوف أي ما تقرر في المسئلة من وقوع تنتين في الأولى وثلاث في الثانية محله في محسومة في غيرها طلقة فيها والله أعلم (قوله) ولو في الدبر أي قوله ولو عاق بكما في النهاية (قوله) عند وجود الصفة طرف للمحسومة والمستندة (قوله) طلقت ثنتين ان طلق بنفسه كهو وأضع (قوله) واثنان بالثالثة الأنسب بالثنتين وبذلك الكلام في الثالثة والارعة أفلا تميز في صورة المعية وفي صورة الترسيم السبب طلاق الثنتين لا طلاق الثانية لأن يقول بان المراد ما بين الحكم (قوله) في كل مرة أي قول المنصف ولو علق بنفي في الهاية (قوله) مصدرية قل الفاضل المحشي فيه نظر انتهى أي في تسميتها مصدرية (قوله) ووجه أفادتها لتكرار ليتأمل في هذا الوجه بل هجوم من كل

(قوله) الامر ينعمل تأمل اذ التكرار ذكر الشيء (٢٨٩) مرة بعد اخرى فأول مراتبه ان يذكر الشيء مرتين فلم يحصل تكرار الشئين الامر واحدة

وقفة الشئتين لم تكرر الامرتين لأن ماعدا باعتبار لا بعدنا بذلك الاعتبار فالتاسعة عدت ثالثة لانضمامها للاولى فلا تعد الثالثة كذلك لانضمامها للتاسعة يختلفا فالثانية بالانضمام الى التاسعة تعدل ذلك ولا تؤثر وبعدا لم تكرر وبعدا انضم ان كلما لا يحتاج اليها الا في الاولين لانهما المتكرران فقط فان فيهما في الاولى فقط اوم الاخير من ثلاثة عشر اوفي الثاني وحده اومعهما فثالثا عشر ولو قال ان صليبت ركعة فبدر وهكذا الى عشرة عتق خمسة وخمسون لانها مجموع الاحاد من غير تكرار فان في كلهما عتق سبعة وعشرون لانه تكرر معه صفة الواحد تسع اوصفة الاثنين اربع اوصاف في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة ومجموعها ثمانية اوصاف الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعها ستة اوصاف الاربعة مرة في الثامنة وصدفة الحسة مرة في العاشرة وبعد الحسة لا يمكن تكراره من ثم لم يشترط تكرارها في الحسة الاولى وحده هذه الثمانية والاثنا عشر تضم ثلثة وخمسين الواقعة بلاث تكرار فان قال ثلثا كلهما الى عشرين وصلى عشرين عن ثلثا ثمانية وتسعة والاثنا عشر لا يتحقق توجهه ما تقرر وحاصله ان صفة الواحد قوت عشرين والاثني عشر والاثنا عشر ستا والاربعة خسا والحقبة اربعها والصدفة ثلاثا والسبعة ثنتين وكذا الثمانية والتسعة والعشرة وما بعدها لا تكرر فيه فيؤخذ انفسا اعدادها ويضم مجموعها الى الممر (ولو قل بنفي فعل فانه ذهب امان على بان كان لم يتدخل) المارة فانت طائق او انت طائق ان لم تدخل (وقع عند اليأس من الدخول) كان مات أحدهما فقبل الدخول فيمكن بالوقوف قبل الموت أي اذ انقضى ملايعة الدخول ولا أثر هنا للجنون لان الدخول من الجنون كدخول العاقل ولو بانها بعد تمكينا من الدخول واستقرت الى الموت ولم يتحقق دخول لم يقع طلاق قبل البيوت فلا تخلل الصفة بتدخلها ولو وجد ما اقامت كلامهما حال الاستدوي وهو غلط والقول بالصواب هو وقوعه قبل البيوتية كاقاضاه كلاهما عقب ذلك وصرح به في البسيط وايدى الباحث تلف ماحلف أنه أكله غدا فاقف فيه قبل أكله بعد تمكنه منه وقد بشر في بان يعود بعد البيوتية يمكن هانما يموت البر باختباره بخلافه ثم وفي ان لم يطق فانت طائق يحصل اليأس يموت أحدهما ويخرجونه المتصل بالموت فبقع قبل الموت ونحو الجنون حينئذ أي بحيث لا يبقى زمن يمكن ان يعلق فيه بخلاف مجرد الجنون لتوقع افاقة والتطبيق بعده وبالفصح المتصل بالموت أيضا يقع قبل الغصم لان الغرض اهرجى فلا يقع اليأس قبله للدور بخلاف مجرد الغصم لانه قد يجدد نكاحها ونشئ فيه فلا يقع قبله اليأس اذ لا يختص ماله البر والحنث هنا بحالة النكاح فان لم يجدده او وجد ولم يطلق بان وقوعه قبل الفسخ * تنبيه * ما تقرر ان من علق بنفي فعل كالدخول فوجد في حال الجنون اخلت الصفة حتى لا يقع الطلاق قبل نحو الجنون لعدم اليأس هو ما نقله هنا عن الغزالي واقراء واعترضه بانها ما قاضاه كالغزالي في الاطلاق ان الجنون ليس له قصد صحيح ويزان الوجه اختلاف الخططين لان الدار هنا على ماله يتحقق اليأس ومن نحو الجنون لم يتحقق حتى يقع قبله لا مكان فعل المعلق عليه بعده ويؤيد ما تقرر ان الدخول ولو وجدوهي بائن اخلت اليأس فلا تطلق قبل البيوتية فكما اعتبر والصفة هنا مع البيوتية لاجل منع الوقوع بمثلها فكذا يعتبر مع نحو الجنون لثالث فاعلمه (أو) علق (بغيرها) كاذوا ستر مامر (تطلق) (عند) معنى زمن ~~عكس~~ في ذلك الفعل) وفارقت ان بانها مجرد الشرط من غير اشعارها بزمن بخلاف البقية كاذافها طرف زمان كتي فتناولت الاوقات كلها فعنى ان لم يتدخل ان فالتك الدخول وفواته باليأس ومعنى ان لم يتدخل الى وقت فالتك الدخول فوقع بعضي زمن ~~عكس~~ فيه الدخول وتركته بخلاف ما اذا لم يمكنها الا كراهه واخوه وبقي طاهر ا قوله أردت اذا معني ان لا زنا من خاصا

فتأمل ان كنت من اهله فكذلك مرادهم بالتكرار مطلق الذكر لا بالمعنى المعروف (قوله) كان مات الى قوله وفي ان لم اطلق في النهاية (قوله) اذ لا يختص ماله البر والحنث هنا بحالة النكاح أى النكاح الذي وقع فيه التعليق ظاهر بالنسبة الى البر لا الى ان الطلاق في النكاح المحدد اذ لا تخلل اليأس ان بالنسبة الى الحنث تحمل تأمل بناء على ما تقرر من ان فعل المعلق عليه بعد اخلت لحنث به فالحزبان عبارة الغنى فلان البر لا يختص بحال النكاح (قوله) اخلت الصفة فان قلت بشكل بقولهم لا أثر لفعل الثاني في بر ولا حنث لان الجنون في معنى الثاني لعدم تصور اليأس قلت ماله ساجد لتعلق سم أقول ينبغي ان يتأمل فان طاهر كلامهم انه لا فرق بين قصد مجرد التعليق وبين قصد اليأس بأن اراد به المنع الا ترى تعبرهم بمرحس واخلت اليأس وهذا لا يناسب التصور بالتعليق المجرد (قوله) وفارقت الى قوله لازمن في النهاية (قوله) لازمن مخصوصا لان المعنى انه لا يقبل اذا قل أردت بانذا لم يتدخل الى في غرة رمضان واهل قوله الا في وقته مافيه انه قد تقدم انما شاملة لا رواق أي على سبيل البديهة فالوقت المعين من بعض ماسد فاعلم ما وان يجوز في ملاحظة خصوص العيين والحاصل ان في استعمالها معنى ان تجرد هاعن خصوص الظرفية واستعمالها في مطلق الشرطية وهو ضرب من التجوز وفي ارادة الوقت المعين استعمال النظم المطلق وهو ضرب آخر من التجوز فالمدعى تجوز ارجحه هاعن الاخر مع ان كلا منهما مافيه اخراج اللفظ من حقيقته المتبادرة منه فليتأمل

(قوله) هذا في غير التوقيف أي في غير إرادته التوقيف باللام المتدبر قبل ان (قوله) لا أن اللام التي هي معناها هل الأولى لأن اللام القدرة قبلها لتوقيف أي عند إرادته (قوله) كانت طالق انتجاعت السنة الخ قد يتبادر منه أنه كاذب قبله لا يعمل على التأنيث إلا عند إرادته والظاهر خلافه وأنه يجعل على التأنيث عند الإطلاق أيضا لأنه المتبادر منه كان التعليق هو المتبادر (٢٩٠) من غير أن يشترط في التأنيث (قوله) وهو من لا يشرى

يؤخذ منه ان المراد التوقيف من يدري الفرق بينهما وان لم يعلم شيئا من أحكام النكاح والله أعلم وينبغي يلحق به عري سلبت عنه من المذلل الأولى (قوله) فطلق بالباس ينبغي مراجعة هذه المسئلة فان كانت متولدة عن بعد أخذ بها مع اشكالها والا فالوجه خلاف ما ذكره فيها بالباس في هذا التصور ما يقتضي الوقوع بالباس وأيضا فتارة فان نوى أنها تطلق الخ ان كان تفصيلا لما قبله فلا ممانعة بينهما لأن هذا التفصيل ليس فيه اعتبار بالطلاق بالباس مطلقا ما لا يطلق مطلقا في بعض صوره وان كان مبينا لما قبله اقتضى حل قوله لمطلقا فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه في هذا التفصيل وذلك يقتضي الوقوع بالباس وهو غير متصور مطلقا ولو كان التصديق حكما اعلى في الطلاق ان فعلت كذلك طلقته استقام مع انه يتكرر رجوعه مع ما يأتي من قول الحنفى فالوجه خلاف ما ذكره لم يتمرض لذلك الخلاف ولا بد ان يقال ان قصد نوله لمطلقا إنشاء الطلاق وقد يفعل الحق عليه أو الوعد فهو بالخيار بين تقييده وعدمه وان أطلق فهو محال نظرا لأنه يعارض هنا أمران كون مقتضى اللفظ ونظامه الوعد وكون قصد الحث والمنع يقتضي الحمل على الإنشاء وقدر يرجح الأول باصل بناء العمدة والله أعلم ثم يظهر توجيه لعبارة الشارح بما يقدمه من اعتراض الحنفى حاصله ان قوله فذلك بالباس تغريبي على القول بأنه وعد الذي يحكمه غير منقض له وقوله فان نوى الخ تفصيلا لما اختاره من انه تعليق وحاصله ان تعليق لا إنشاء الطلاق أو لو عده كمنز رنانة من كلامه غير مدفع عن حالة الإطلاق

على ما اقتضاه كلام بعضهم وعليه فرق بأنه ثم أراد بلفظ معنى آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا وفيه ما فيه وبان معنى اذا أو غيره كالتقدير من ثم رب أو بعد لانه غلط على نفسه (ولو قال أنت طالق) اذا (ان) دخلت أو اذا (ان) لم تدخل (بفتح) همزة (ان وقع في الحال) لأن أن المفتوحة ومنها اذلة لتعليل فانغى للدخول أو عدمه فبفتح في الحال بين وجود الدخول وعدمه كما مر في رنا زبده في غير التوقيف اتفق عليه فلا بد من وجود الشرط كعمدة الزكشي وهو ظاهر لان اللام التي هي معناها لتوقيف كانت طالق انتجاعت السنة أو البدعة والسنة أو البدعة فلا تطلق إلا عند وجود الصفة (قلت الا في غير نكاح) وهو من لا يفرق بين ان وان (تعلق في الاعم) فلا تطلق الا ان وجدت الصفة (والله أعلم) لان الظاهر قصد التعليق ولو قال التوى أنت طالق ان طلقته لما يقع طلق طلقين واحدة فإراده ما روى في إبقائه بخلاف غيره لا يقع عليه الا واحدة على المعتمد من اضطراب في ذلك كذا قيل وليس يصح بل بناس ما تقرر من تعليق فادامتها وقت واحدة وكذا تأنيث ان كان الطلاق رجوعا أو نكاحا فلهذا التفصيل قولهما في أنت طالق ان شاء الله بالفتح اليه يقع الاحتياج من غير التوى وقد يفرق بأن التعليق بالشيء يرجح الحكم باليمين بالكتابة فاستمررت خصمه وعند الفتح لم يمتنع وقوعه مطلقا بخلاف التعليق بغيرها فإنه لا يرجح ذلك بل يخصه كما مر فاكفي فيه بالقرينة وحاصله انه احتيط لذلك لقوله لم يخطأ هذا الصفة * ر * ع * لا يصح تعليق الطلاق للعاق خلافا لما وقع للعالمين باليمين لوضوح ما علقه بالشرط يتعلق به وحده فلا يقبل شر كذا في بعض تلامذته ولو حكى به حاكم لم يخذل ولو قال ان فعلت كذا طلقته لم يعلقها وان فعلت كذا كان تعليقها أو اعدا فطلق بالباس من التطبيق فان نوى أنها تطلق بنفس التعليل وعقبه أو انه يعلقها عقبه ومفعول وقع والا فلا يتم نظره ان أبرأت طلقته ما جرى عليه غير واحد وعده ويرى بان مقابلة الطلاق بالأبراء أو ما شاع في لفظه على ما هو المتبادر منه وهو الوعد بخلافه في غير ذلك قصد المنع أو الحث المقصود من الشرط غالبا يصر في اللفظ باليمين وعنه من انصرفا لو اعدت في أن في ذلك غالبا ولو قال ان خرجت حمل الطلاق لم يقع بشئ على ما أتى به بعضهم من انما الله غير تعليق وفيه نظر بل الذي يتجه ان محله ان لم يزوجها بالتعليق والأوقع بالخروج بل لو قيل ان من رجى في التعليق باعتبار معناه المتبادر منه فلا يحتاج اليه لم يعد ولو قال على الطلاق ان طلقته لم يعلقها فان قصد تعليق طلقها لم يعلقها فاني طلقته وان لم يعد بذلك بل انه يعلقها عقب طلقها فافعل فكذلك أو اعد طلقها لم يعلقها الا بالباس ولو قال في طالق ان لم أو لا أو ان أو بشرط ان أو نوى ان لا تزوج بفلان طلقته ولا عما تشره كراه ان أي الصف والعامري والازرق وغيرهم كعبه الله بن محيل وشبهه من مشايخه وقوله العامري على أنت طالق على ان لا تتخبري على غير غيره على ان لا تصدري إلا ما فأت طالق بجماع استعماله المراد لا يصحها التزويج به وفي رواية وعند استحسانه يقع حالا وقيل عند الباس وخالفهم النور الأسدي فاتي بأنها لا تطلق إلا بفوات الصفة عوت الزوجة أو المخالف عليه وعن الأمام أحمد بن موسى بن عجل ما وافقه فانه أتى في أنت طالق ان لم تزجي لزوجك الأول بأنها لا تطلق رجعت اليه أو لا الأول أو جعدا لا تزوج وعليه معنى تزوجت به زوجها المعلق مهر المثل بناسا على ما في الخبر وأقره ابن الرفعة أنه لو أوصى بعاقبة أمته بشرط ان لا تزوج عتقت فان تزوجت مع زوجها بقيت ولا يزال هذه مملوكة لأن الصنع محقق له أيضا فادامته أي رضات بشرط لم يرها عتقته وهو مهر مثلها انتهى وفيه نظر والشرط واضح فانه عهد تأشير شرط السيد في بعد العتق صحت تخدم ولده أو فلا ناسنة بخلاف شروط الزوج وسره ان العتق احسان فيمكن من اشتراط ما ينعته بعده

ولا كذلك الطلاق فتأمله ولوقال ان بكت رجلا والخلق شمل المحارم كما نقل عن الاصحاب وقضية ما في
الروضة في ان رأيت من اختي شيئا لم تخبرني به من انه يحتمل على موجب الرية ان يحتمل ما هنا على
الاجانب ومن ثم استشكل الازرق الاول بأنه يعلم بالعادة ان المراد الاجنبي ولو قال ان لم يخرج من
هذا البلد بوزن وصوله لما يجوز التصرف فيه وان رجلا لم يعلم قال القاضي في ان لم يخرج من ممر والروضة
لا يخرج من جميع القرى المضافة اليها انتهى وكأنه لان ممر والروضة اسم للجميع وينبع من كثرين
لا على الطلاق ما تفعلين كذا وعرفهم انهم يستعملونه لتأكيد النفي فلا دخله تشديرا على فعل يفسره
الفعل المذكور أي لا تفعلينه على الطلاق ما تفعلينه فيقع بفعلها له وان لم تصد ذلك التأكيد عملا
بمدلول اللفظ في عرفهم * (فصل) في أنواع من التعليق بالحل والولادة والحيض وغيرها اذا
(علق) الطلاق (بمحل) كان كنت حاملا فأنت طالق (فان كان محلا غير ظاهر) بأن اذعته وسدتها
أو شبهه رجلا بناء على انه يعلم وهو الاصح فلا تنكح في شهادة كالمعلق بولادتها فتشهد بها
لم تنطق وان ثبت النسب والارتباط من ضرورات الخلاف في الطلاق نعم قياس ما مر من الصوم
ان لو شهدت بذلك وحكمه ثم علق به وقوع الطلاق ثم الاصح عندهما انه اذا وجد ذلك وقع حال وجود
الشرط واعتراضا بان لاكثر من على انه ينتظر الوضع لان الحل وان علق لا ينعين ويرد بان الظن المؤكد
حكم البقين في أكثر الأبواب وكون العصمة ثمانية يقين لا يؤثر في ذلك لانهم كثيرا ما ينكحون ما ينكحون بالظن المؤكد
اقامه الشارع مقام البقين الا ترى انه معلق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو مات قبل مضى
يوم ووليه أخرجت عليها احكام الطلاق كاقضائه كلامهم وان احمل كونه مفسدا (والا) يظهر
حل حل الوطء لان الأصل عدم الحل نعم ينبغي ان لا يثبت كحتمية بقاءها (فان ولدت لدون
سنة أشهر) أولسنة أشهر فقط بناء على اعتبار لحظة للعلق ولحظة للوضع فتكون السنة حينئذ
ملحقة بمجاودتها (من التعليق) أي من آخره أخذها مما مر في أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر
(بان وقوعه) لتحقق وجود الحل حين التعليق لاستحالة حدوثه لما مر ان أقله ستة أشهر ونزاع
ان الرفعة فيه بان السنة معتبرة لحياة الكهالة لان الروح تنفخ فيه بعد الاربعة كما في الخبر مردود
بأن لفظ الخبر غير بأمر الله الملك فينفخ فيه الروح وثم يقتضي تراخي النفخ عن الاربعة من غير تعيين مدة له
فانبطع ما استنبطه الفقهاء من القرآن ان أقل مدة الحمل ستة أشهر (أو) ولذنه (لاكثر من اربع
سنتين) من التعليق وطئت أملا (أو بينهما) أي السنة والاربعة سنتين (ووطئت) بعد التعليق
أومعه من زوج أو غيره (وأمكن حدوثه) أي بذلك الوطء بأن كان بينهما وبين وضعه ستة أشهر
(فلا) طلاق فيها بالعلم بعد مدة التعليق في الاولى ولجواز حدوثه في الثانية من الوطء مع أصل بقاء
العصمة (والا) توطأ بعد التعليق أو وطئت وولدت لدون ستة أشهر من الوطء (فالاصح وقوعه)
لحين الحل طاهر والهاذا ثبت نسبة منه وقول ابن الرفعة ينفي الحزم بالوقوع باطنا اذا عرف انه لم يطأها
بعد الحلف مردود بأنه ظن ان التعاقب على ان الحمل منه وليس كذلك بل على مطلقة منه أو من غيره
كما يقتضيه المتن * (تنبيه) * ماذكرته في السنة من الحاقها بمجاودتها لانه لا يتم معهما زيادة لحظة
هو ما اتصراه الاستوى وغيره أخذنا من قولهم في العدد لا بد من لحظة للعلق ولحظة للوضع
وما سرت به ضمير بينهما يقتضي الحاق الاربعة بما فوقها وما اعتمد ابن الرفعة والاذنعي والزركنسي
وغيرهم ووجهه بأنه اذا انت به لاربعة من الحلف تنبأ انها لم تنكح عند الحلف حاملا والازدادت
مدة الحمل على اربع سنين واتماما مشي عليه شبهتها في شرح منعه من الحاق السنة بما فوقها
والاربعة بمجاودتها وان اقتضاه ظاهر كلام الشيخين هنا لكن بعضه مبني على ما مر له في الوصية

(قوله) ويقع من كثرين الى الفصل
في النهاية وبعبارة أخرى والردحه
الله تعالى فمن قال على الخ نعم قول
الشارح وان لم يقصد ذلك التأكيد
لم أره فيما هنا * (فصل في أنواع من التعليق)
* (قوله) في أنواع الى قول المصنف فان
ولدت في النهاية (قول المتن) فان ولدت
ولدا كاملا مادام القتل دونها علقه
أو مضى بمكان حدوثها بعد التعليق
فلا يقع عليه شيء معني أقول كان وجه
عدم تعرض الشارح لذلك القيد لان
القضاء ماذكر لا يبيى ولادة فلا حاجة
للتفسير والله أعلم (قوله) أي السنة كذا في
أصله رحمه الله تعالى يحذف الاشهر

وقدم رده وإن العبرة في غير الوصية بالغالب فإما صرحوا فيه بالغلظة واشنع وبأسكتوا عنها فيه بحمل
 كلامهم على أنهم أرادوها بترسنة ذكرها في نظير ما سكتوا عنها فيه ويوجه النظر للغالب هنا بأن مدار
 التعاين حيث لا لغة منضبطة على العرف وأهله إنما يعتبرون ما يقلب وقوعه دون ما يدان قلت
 حكموا في توأم ينعو بين الأول ستة أشهر بأنه حمل آخر ولم يقدر والحظة وهذا يؤيد ما هنا قلت يؤيده
 بل هو يجوز عليه لما قرره على أن ابن الرقة استشكل بأن كونه حملا آخر شوق على وطء بعد وضع
 الأول فإذا وضعت ستة أشهر من وضع الأول يسقط منها ما يسع الوطء فيصير الباقي دون ستة
 أشهر وأجاب عنه شيخنا بأنه يمكن تصويره باستدخال المني حال وضع الأول قال وتقدمهم بالوطء
 في قولهم يعتبر لحظة للوطء جرى على الغالب والمراد بالوطء أو استدخال المني الذي هو أولى بالحكم
 هنا بل يقال يمكن الوطء حالة الوضع انتهى وسأذكر في العدد ما رده والحاصل أن الذي نجه أنه
 لا بد هنا من النظر للغالب بالنسبة للستة والأربع وأن من أطلق الحاق الستة أو الأربع بالدون
 عند الغلظة منها أو بالفروق لم يعد ما فيها مع اعتبارها في خلاف في المعنى ويؤيد ما ذكرته من النظر للغالب
 أنهم لم يعتبروا هنا إمكان استدخال المني وإنما فصلوا بين وقوع الوطء وعدمه بالفعل فاقضى أنه لا نظر
 لذلك لتدرة الحمل منه جدا (وإن قال أن كنت حاملا بذكر) أو أن كان بطنك ذكر (فإن طالق
 طلاقا أو) هي معنى الواو لأن الفرض أنه جمع بين التعليقين كما يهمل من آخر كلامه أن كنت حاملا
 بحمل (انثى) أو أن كان بطنك أنثى فأن طالق (ملقتين فولدتها) أي ذكر أو أنثى وإن كان عند
 التعليق طعنة ووصفها حينئذ بالذكورة أو الأنوثة صحيح لأن الخطيب يظهر ما كان في كنفها بالظنة
 معا أو سياتوا بينهما دون ستة أشهر (وقع ثلاث) لتحقق الصفتين كالوعلق بكلامه بالرجل وبه لا يجنب
 وبه لحو بل فكلمت من فيه الصفات الثلاث وكما يأتي في رمانه ونصفر مانه فإن ولدت أحدهما فأنثى
 عليهما أو خشي طلقه حالا وتوقف الثانية لاتصاحبه وتنقصي العدة في الكل بالولادة لأنها ملقت
 باللفظ بخلافه فيما يأتي في أن ولدت وعن ابن القاصر لو كان أحدهما خشي أمر رجعهما واجتنبها
 حتى ينشع انتهى ويظهر أن أمره باجتنابها يندب لا واجب لأن الأصل الحل وعدم وقوع الثلاث
 (أو) قال (إن صكت حملك) أو مافي بطنك (ذكر أو فطلقت أو) بمعنى الواو نظير ما مر (انثى
 فطلقتين فولدتها لم يقع شيء) لأن الصيغة تقتضي الحصر في أحدهما فجمعها لم يحصل الشرط ولو تعدد
 الذكر أو الأنثى وقع ما علق به لأن المفهوم من ذلك الحصر في الجنس لا الوحدة ولو ولدت خشي وحده
 فكسرا أو مع ذكره بأن ذكر فطلقت أو أنثى فلا طلاق أو مع أنثى وإن أنثى فطلقتين أو ذكر أو فطلقت
 (أو) قال (إن ولدت فأن طالق) ملقت ولادة ما شئت به الاستيلاء بما يأتي في بابه بشرط انفصال
 جميعه فلو انفصل بعضه ومات أحد الزوجين قبل انفصال كله لم يقع شيء وإذا علق بذلك (فولدت اثنين
 مرتبا ملقت بالاول وانقضت عديتها بالثاني) أن كان بين وضعه وضع الأول دون ستة أشهر وكذا
 أن كان من حمل آخر بأن وطئها بعد ولادة الأول وأنت بالثاني لاربع سنين فأقل أو تلوا ولدتها معا فوقع
 الطلاق باحدهما ولا تقضي العدة بالأخر بل تشرع فيها من وضعهما (وإن قال كلما ولدت) ولدا
 فأن طالق (فولدت ثلاثة من حمل) واحد مرتين (وقع بالاولين طلقان) عملا بقضية كلما
 (وانقضت) عديتها (بالثالث) لأن براءة الرحم (ولا يقية به ثالثة) أو ولدت اثنين مرتبا
 فوادة بالاول وانقضت عديتها بالثاني ولا يقية به ثالثة (على الصحيح) لما مر إلا يقية بالاعتدائهم
 انفصاله وهو وقت انقضاء العدة لبراءة الرحم به ومقارنة الوطء لانتضاها متعزدا لأهمه
 حينئذ ولها القول أنت طالق مع موافق لم يقع ولو قال لغير موطوءة إذا طلقك فأن طالق فطلقها

لم تقع المعلقة لمصادفتها البيئونة ولو ولدت أربعة كذلك طلقت ثلاثا وانقضت عدتها
 بالاربع اتمال ولدتهم معا فقع الثلاث وتعبد بالاقراء فان لم يفسل هنا ولد او نواه فكذلك
 والاقوت واحدة فقط (ولو قال لاربعة) حوامل (كها) وكذلك أى على ما جرى
 عليه جمع لكن الواجب اختصاص الاحكام الاتية بكما دون غيرها ولو لاى لانها وانما أدات العوم
 لا تقيد التكرار ولذلك تمت في شرح الارشاد (ولدت واحدة) متكن (فصاحبها طالق
 فولدت معا) أو ثلاث معا ثم الاربعة وقد بقيت عدتها الى ولادتها (طلقت ثلاثا ثلاثا) لان لكل
 واحدة ثلاث صواب فقع بولادة كل على من عداها طلقة معلقة على نفسها او يعتد بها جميعا بالاقراء
 والاربعة في الصورة الثانية بالوضع وكر ثلاثا لثلاثهم أو لمجموعهم (أو) ولدن (مرتباً طلقت
 الاربعة ثلاثا) بولادة كل من الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الاولى) تطلق ثلاثا
 (ان بقيت عدتها) عند ولادة الاربعة لانه لو بعد ثلاثا وهي فيها والطلاق الرجعي لا يفي الحجة
 والزوجة اذا طلق بطلاق نسائه أو زوجاته أو طلقهن دخلت فهن وتعبد بالاقراء ولا تنقض طلقة
 الثانية والثالثة بل تبقى على ما مضى من عدتها (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة (و) طلقت
 (الثالثة طلقتين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتها بما ولدتها) فلا يطعها (وما
 طلاق من بعدهما مالم يلد أو أمين وبتأخر تأخيرها بولادة الاربعة فتطلقان ثلاثا ثلاثا وسيد كراشرط
 انقضائها العدة بالولد لحوقه بالزوج (وقيل لا تطلق الاولى وتطلق الباقيات طلقة طلقة) لان من
 علق طلاقه بولادتها خرج عن كونها صواب لها ويرتد وان قيل عليه الاكثر من منع ما علق به
 كامر (وان ولدن ثنتان معا ثم ثنتان معا) وعدة الاولى باقية (طلقت الاوليان ثلاثا ثلاثا واحدة
 بولادة من معها وثنان بولادة الاخيرتين اما اذا لم ينج عدة الاولى وتين بولادة الاخيرتين فلا يقع على من
 انقضت عدتها الا طلقة (وقيل) تطلق كل منهما (طلقة) بناء على الضعيف السابق (و) طلقت
 (الاخر بان طلقتين طلقتين) بولادة الاولى وتين ولا يقع على كل منهما بولادة من معها لا تنقض عدتها
 بولادتها وان ولدن ثنتان مرتباً ثم ثنتان معا طلقت الاولى ثلاثا والثانية طلقة والاخر بان طلقتين
 طلقتين أو ثنتان معا ثم ثنتان مرتباً طلقت الاولتان والاربعة ثلاثا ثلاثا والثالثة طلقتين أو واحدة ثم
 ثلاث معا طلقت الاولى ثلاثا ومن بعدهها طلقة طلقة أو واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة طلقت الاولى
 والاربعة ثلاثا ثلاثا والثانية والثالثة طلقة وتين كل منهما بولادتها والتعليق بالحيض أو برؤية
 الدم فقع الطلاق فيه برؤية أو علم أو لدم يطرأ بعد التعليق ويمكن كونه حيضاً ثم ان انقطع قبل أهله
 بان ان طلاق ومراهما الوفاة بعد رؤيته وقبل يوم وليلة وقع عملاً بالظاهر وكالحيض فيما ذكرناه في
 التعليق لا بد من ابدائه ولا تنكح استدامته الطهر وسائر الاوصاف قال في أصل الروضة الا أنه سبأني
 في كتاب الايمان ان استدامة الركوب واللبس ليس وركوب فليكن كذلك في الطلاق انتهى وقضى به
 أنه باقينا هنا التفصيل الاتي ثم ان ما يقدر بمدة تكون استدامته كاستدامته وما لا فلا لكن قضية فرق
 المتولي بين الركوب والحيض بان استدامة الركوب باختبارها بخلاف استدامة الحيض أنه لا يأتي
 هنا ذلك التفصيل والله لا تكون هنا الاستدامة كالاستدعاء في الاخبار لا غير وكان هذا هو مراد
 البلعيني بقوله الا ترى في الفرق ان نحو الحيض محجور لتعليق لاحلف فيه أى لانه ليس باختبارها فعلمنا
 بقضية اداة التعليق من اقتضاها ان يحاد دخل مستأنف والاستدامة ليست كذلك بخلاف نحو الركوب
 فان التعليق به يسمى حلفاً أى لانه اختبارها فامكن فيه الحث والمنع فأتى فيه تفصيل الحالف ان
 استدامته كاستدامته وله فرق آخر موافق لطلاق الاصحاب ان الاستدامة هنا ليست كالاستدعاء مطاعها

(قوله) هنا ولا أى فيما اذا ولدتهم معها
 (قوله) فلا يقع على من انقضت الحاضا
 كقوله التي ان طلق واحدة بعد
 من سببها ومن لم يسبق في ثلاث

لكن كلام أصل الروضة المذكور يخالف هذا فمن ثم كان الاوجه فرقه الأول والحق بذلك من حلف
 لا يسافر لبلد كذا فثبت طاهر باعتباره لمران بلدة فاقصد السفر إليها ثم إن لم يصل إليها بان
 ان لا طلاق وقد يفرق بأن الغالب في الدم في زمن امكانه أنه حفيظ ولا كذلك السفر على أن الذي يفهم
 في ضرورة أنه لا يقع الاعتدال بلوغ البلد الا يسمى مسافرا إليها لا حينئذ بخلافه في مسيرته فانه بعض
 يوم وليلة يبين وقوعه من أول الحيف وحديثه فلا جامع بين المستثنين فان علق به في ثلثائه لم يقع حتى يظهر
 ثم يتدبها الحيف فان قال حيفه لم تطلق الا بتمام حيفه آتية بعد التعليق (وتصدق) المرأة
 (حينها في حيفها) وان خالفت عادتها (اذا علقها) أي طلاقها (به) أي الحيف فادعته وكذبها
 لانها مؤمنة عليه لكن لهما فيه لخو كراهة الزوج حلفت وسيأتي ما يعلم منه أن هذا خلاف
 الادعاء المشار إليها في ما يأتي وحاصلها أنه متى علق بوجود شيء يمكن اقامة الزوجة البينة عليه فادعته
 وأسكر صدق بيمينه أو بنفسه فادعى وجوده وأسكرت فان لم يتعلق بفعله وفعلها كأن لم يدخل ريد الدار
 صدق أيضا الأصل بقاء النكاح وان كان الأصل عدم الفعل كذا نقله بعضهم عن المصنف وسيأتي
 عنه تأخير فيه وان علق بأحدهما فان لم يعرف الا من جهة صاحبه غالبا كالحب والبغاة صدق صاحبه
 بيمينه أي في وجوده وعدمه كما هو ظاهر ومنه كفى المكافي أن علق بضر بها فضر بها فضر بها فضر بها فضر بها
 وأدعى أنها اقصد غيرها فصديق بيمينه أنه أعلم بقصد بل لا يمكن علمه من غيره لكن نقل عن البغوي
 كما يأتي في الامعان زيادة أنه لا يقبل كالتزيم للدين وان قال ذلك وله احتمال بالقبول وهو أقوى مذكر
 ولا حاجة في روم الدين لأن باب الضمان أوسع اذ لا يتوقف على قصد ولا اختيار بخلاف ما هنا قال بعض
 المتأخرين وبين الجزم به عند الضرورة صدقة نظير ما في الروضة وغيرها أنه لو ألقى بيمينه عينا بطلاق
 فأقر به ثم ان خطأ الفقيه لم يؤخذ بذلك الاقرار للقرينة فانه انما يسمي على طعن الوقوع المذخور به وان
 عرف من خارج كأن لم أتفق عليها اليوم فبأن آخر هذا الفصل ومتى لزمه البين فشكل هو أو وارثه
 حلفت أي أو وارثها وطلقت وفيما اذا علق بما لا يعلم الا من الغير كعبه أو عدها فادعاه الزوج
 وأسكر الغير حلفت هي لا الغير قال الباقيسي وأخطأ من ألمه لانه نظير ما ذكره فبين علق طلاقها
 بحيف غيرها أي من حيث أن الغير لا يخلف (لا في ولادتها) فلا تصدق فيها اذا علق طلاقها
 فادعته وقال بل الولد متعار (في الأصح) كسائر الصفات الظاهرة لسهولة اقامة البينة عليها بخلاف
 الحيف فان قيامها به متعسر اذ الدم الشاهد يحتمل كونه دم استحسانة وهو مرادها هنا فتعذر فلا
 نافي قولهما في الشهادات تقبل الشهادة فان قلت الذي مر في الساعدة أن ما يمكن اقامة البينة
 لا يصدق مدعيه كارتا في فرق بينه وبين الحيف فان كذا يمكن اقامة البينة به مع التعسر بل ربما يقال
 انها بالزنا عسر منها بالحيف ومن ثم قيل لم يثبت الزنا قط بيمينه قلت بفرق بأن الحيف مع مشاهدة
 خروجه من الفرج يشبه بالاستحسانة من كل وجه فلا يميز فيه الا القرينة الحفيظة والزنا مع مشاهدة
 غيبة الحفيظة في الفرج لا يثبت به غيره فكانت الشهادة بالحيف اعسر (ولا تصدق فيه) أي الحيف
 اذا كان من غيرها مطلقا أو من نفسها اذا كان (في تعليق) طلاق (غيرها) به كان حفت
 فضر تلك طلاق فادعته وكذبها صدق هو عملا بأصل تصديق المنكر لاهي اذ لا بد من البين وهي
 من الغير متعنة وفارق تصديقها من غير يمينها في نحو المحبة بالنسبة لطلاق غيرها ان حلفت بما كان
 اقامة البينة على الحيف في الجملة بخلاف المحبة فبما يأتي أنه لو حلف أنها فعلت كذا فانتقلت لم أقبله
 صدق في دعواه أنها فعلته وان قلت البينة بخلافه لأنها حلفت على أن طنه فزعم بعضهم تصديقها
 بيمينها غايها بصرح وزعم أنها نظيرة الرمد على الدار اليوم فاتها صدق في عدم الدخول لان الأصل

(قوله) فادعاه الزوج طاهر أي ما علق به
 فزعم عليه اعراض المحققين بتأويله
 بأن المراد أنه يدعى بيمينه السابق
 والسابق

عدمه غير صحيح أيضا لما أثبت البه من الفرق بين التعاقب المحض والتجزي المبني على الظن على أن
 ما ذكره من تصديقه في عدم الدخول سيأتي آخر الفصل ما نافع في قواعد التاج السبكي ما حاصله
 لا أعرف مسطورا في أن علت كذا فانت طالق فقلت علت الأبحاث أخيه الذين أنهم لا تطلق لأن
 أحد قيدي العلم المطابقة للخارجة فلم يقبل قولها فيه لا مكان البينة عليه فلا بد أن يعلم من خارج وقوع
 ذلك الشيء انتهى ويؤخذ منه أن محله في تخوان علت دخول زيد الدار لا في تخوان علت محله لأن هذا
 لا يمكن إقامة البينة عليه ومن ثم قولان أن أبرأ من مهرها فأبرأ أنه ادعى جهله به وقالت بل أعرفه
 صدقت بيها أنها تعلم قدره وصدقه حال البراءة ولو طلب تجزئها بذكر قدره فلم يذكره لاحتمال طرؤ
 النسيان عليها ويقر في بين هذا وتجزئ بقوى اختلاف المعنى وشربكه في مسنعة فيه حال الاعتاق وقيل
 مضى زمن يمكن تعلمها فيه بأن نسيان الصنعة لا يمكن في هذا الزمن القريب بخلاف في مسنعتنا
 (وقول) لزوجه (ان حضنا فأنتا طالقان فزعمناه) ولو فور بأن ادعتا طرؤه عقب الفقه
 فأنذع ما قيل مقتضاها أنها لو قالتا فورا حضنا الآن أو قبل واستمر قبلنا وليس كذلك لأن
 التعلق يقتضي حضنا مستأنسا وهو يستدعي زمنا انتهى ووجه انذاعه ان هذا معلوم من وضع
 التعلق الصريح في ذلك وذكر الفاء انما هو لادفها عدم القبول عند التراخي أولا وصدقهما
 طلقا وباتوجه على تصديقه يعلم أنه استعمل الزعم في حقيقة وهو ما لم يتم عليه دلائل والامحج
 لتصديقه (و) ان (كذبها صدق) ينفو ولا يقع طلاق واحدة منها لان طلاق كل واحدة
 منهما معلق بشرطين ولم يثبت بقولهما ولا اصل عدم الحيض وبقاء النكاح نعم ان أقامت كل بنت
 بحضها واقوع على ما في الشامل وبتعين حمل البينة فيه على رجلين دون النسوة اذ لا يثبت من الطلاق
 كايصرح به مآثر تنافي الحمل والولادة من ثم توقفان على الرفعة في الطلاق وردا الأذرى عليه
 بان الثالث يشهدان عن الحيض واذا ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق مردودا به لو كان كذلك لما تاتي
 ما مر في الولادة والحمل نعم يمكن حل كلام الشامل والأذرى على ما قدمته ثم ان ثبت الحيض يشهدان
 أولا فيحكم به ثم يعلق عليه (وان كذب واحدة طلقت فقط) اذا حلفت لبثوث الشرطين في حقها
 حضض فترتها باهتراءه وحضضا محله ولا يطلق المصدق اذ لم يثبت حضض صاحبها في حقها
 لتكذيبه (ولو قال ان أو اذا أوتيت فطلقت فانت طالق قبله ثلاثا) في موطوءة أو غيرها أو واحدة
 أو اثنتين في غير موطوءة أو ان طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة (فقطه واقوع التجزئ فقط) وهو
 الثلاث في الأخيرة لا العلق اذ لو وقع لم يقع التجزئ واذ لم يقع لم يقع العلق لبطان شرطه وقد يتخلف
 الجزاء عن الشرط بأبواب نظير ما مر في أح أقز بان ثبتت نسبة ولا يثبت لان الطلاق تصرف
 شرعي لا يمكن بذوقه ونقله ابن بونس عن أكثر النقلة والحق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن
 سر ميج كائافي وقد الفت في الانتصار له وأنه الذي عليه الأكثرن خلافا لما زعمه من باقي كلاما خلا
 سمته الأدلة المرضية على بطلان الدور في المسئلة السريحية (وقيل ثلاث) واختاره أئمة كثيرون
 متقدمون المجزئة وطلقتان من الثلاث المعلقة اذ وقوع المجزئة وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق
 لا يزدهم فقيم من العلق تمامه من واقوع قبله لحصول الاستحالة به وقد مر ما يؤيد هذا انما أبدا
 واختفى أنت طالق أمس مستندا به حديثه لو انه اشتغل على محض وسحبنا فأننا السحب
 وأخذنا بالمعكن واقوته نقل عن أئمة الثلاثة ورجع اليه السبكي آخر أمره بعد أن صنف تصنيفين
 في نصرة الدور الآتي (وقيل لاثني) بقوم من التجزئ ولا العلق للدور ونقله جماعة عن النص
 والاكثرين وعدوا منهم عشرين اماما وعبارة الأذرى هو المنسوب للاكثرين في الطرقتين

(قوله) وذكر النسيان تأمل انما
 التركيب فكان ان ساقطه قبل
 عدم (قوله) وبتعين الخ منى على أن
 الحيض ثبت شهادة الرجال وقدم
 عن النسخي خلافة لراجح وبتوقيف
 الرفعة يؤيده ذكره النسخي والأولا وجعله
 (قوله) وهو الثلاث النهائية (قوله) منهم ابن
 عشر بن اما في قوله في زمن الغزالي
 سر ميج أي من علماء بغداد في زمن ما قبله فان
 هذا ما يتقصده صنيعة ولا يخفى ما قبله فان
 ابن سر ميج مستند على الغزالي بكثير
 فكان الأولى تقديم قوله منهم ابن
 والحق

(قوله) أى الإطلاق الى قوله بخلاف
 ما اذا كرهته لمصلحة في النهاية (قوله)
 ان نحو أردت الخ شامل لان نظام تركيه
 (قول المتن) أوكراهه قد يوجه بان الكراهة
 لاتسا في الإرادة فالإرادة الباطنة أيضا
 متحققة في هذه الحالة وهذا أحسن من
 قواهم لان القصد للفظ الخ كقوله ظاهر
 نعم يتردد النظر حينئذ فيما لو سبق اللفظ
 على لسانه من غير قصد فان الإرادة
 الباطنة أيضا متحققة حينئذ والقلب الى
 عدم الوقوع بالباطن أميل وان اقتضى
 قولهم لان القصد الخ خلافا لما قبل
 والله أعلم وما يؤيد ما ملنا اليه مسألة
 الأنوار الأخيرة ودعوى ان الحفظ فيها
 المحبة الباطنية وفي مسئلة المشيئة المشيئة
 المنظمة تحصى محبتهم يظهر في
 المسئلتين ان محل عدم الوقوع بالباطن
 بالنسبة اليه حيث صادف على ما ذكر
 والله أعلم (قوله) أو غيبة في جاهه محل
 تأمل لان الظاهر ان حقيقة الرضا محقة
 والرغبة المذكورة منهؤها والحاصل
 عليها بخلاف في صورتين السابقتين
 فانها متشعبة فها (قوله) ولو على الى قوله
 وهذا بناء في النهاية (قوله) لان عبارة ما
 الى قوله وأما تعليل في النهاية (قوله)
 بمشئة كذا في أصل الشارح رحمه الله
 والمحل والذير رأيت في نسخة الحق ونسخة
 النهاية جعل مجموع غيبة عن المتن ليعبر
 (قوله) ما هنا تملك كذا في أصله بخطه رحمه
 الله ولو قال تملك لكن أنسب (قوله) أو أكثر
 لعل محله حيث لم يرد العلق التوجيه
 والله أعلم (قوله) اذا شاء ما كذا في أصله
 رحمه الله تعالى وقد يقال انولى شاء أى
 عدم وقوعه

الدور كعمل مما مر من ان اعتد محضه تقليد له ومحققنا لم يكن له الحكم به الا بعد وجود ما يقتضى
 الوقوع والا كان كعمل وقته ولو وجد ما يقتضى وقوع ملته في حكم بالغا ثم لم يكن حكما بالغاه مناسبة
 لوقوعه فان تعرض في حكمه لذلك فهو مفسد وموجب ليراده الحكم في غير محله فلم انه لا يصح الحكم بحقه
 الدور مطاوعا بحسب لوقوف خلاق بعلم يتبع كذا قاله بعض المحققين وانما يصح ان حكما بالغاه لا الموجب
 لما يأتي في القضاء وغيره (ولو قلتم) أى الإطلاق (عشيتما خطابا) كانت طائق ان اذا داشت
 أو ان شئت فانت طائق (استرطبت) مشيتما هو مكالمة أو سكراته باللفظ متجزئة لا معللة ولا مؤنفة
 أو بالشارع من خرساء ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تعين لفظ شئت ويوجه بأن نحو اردت وان رادفه
 الا ان المدا في التعاليق على اعتبار العلق عليه من رادفه في الحكم ومن ثم قال البوشي في انبائها
 بشئت بدل أردت في جواب ان أردت لا يشعرخا لفظ الأنوار له فيها نظر (على فور) بها وهو مجلس
 التواجب في العقود نظير ما مر في الخ لانه استنداعا لمواها المنزل القبول ولانه في معنى تعويض
 الطلاق بها وهو تعليق كمر من قول ما متى أو أى وقت مثلا شئت لم يشترط فور (أو غيبة) كروى
 طائق ان شئت وان كانت حاضرة سابعة (أو غيبة أجنبي) كان شئت فز وجى طائق (فلا)
 يشترط فور في الجواب (في الاصح) بعد التعليق في الأول مع عدم الخطاب ولعدم التعليل في الثاني
 ثم ان قال ان شاء لم يشترط فور جزا ما لو جميع بها وبه فكل حكمه (ولو قال العلق بمشئته) من
 زوجة أو أجنبي (شئت) ولو سكرانا أو (كراهي) لطلاق (بقوله وقع) الطلاق ظاهرا
 وبالباطن لان القصد للفظ الدال اما في الباطن خلفاه (وقيل لا يشعرباطنا) كالأول مع
 فآخيره كاذب وورد بان التعليق هنا على اللفظ وقد وجد من ثم ولو وجدت الإرادة دون اللفظ لم يقع
 الا ان قال ان شئت قبله قال في المطالب ولا ينعى هذا الخلاف في تحصيله بل الرضا ولا كراهي لم يقطع
 بعدم جده بالباطن لقوله تعالى عن رضاء منكم وجهه الا ذرى على تحصيله لوجوبه أو ربه من المشتري
 أو رغبة في جاهه بخلاف ما اذا كرهته لمصلحة وانما باعه لضرر أو دين فبطل بالباطن قطعاً
 كالأو كره عليه بحق ولو على عيبها له أو رضاءها عنه فبطل ذلك كارهة شيها لم يطلق كالمشئة
 في الأنوار رأى بالباطن وهذا بناء على ما هو الحق عند أهل المسئلة المشيئة والإرادة غير الرضاء والمحبة
 (ولا يقع) الطلاق (عشيتما صوى) لا (لا ينعى) لان عبارته ما مفاعلة في التصرفات كالجنون (وقيل
 يقع) مشيئة (يخير) لان لسانه من دخلا في اختياره لا هو يتردد بوضوح الفرق اذ لم يكن تملك
 أو يشيئه ومحل الخلاف ان لم يقل ان قلت شئت والواقع بمشئته لانه تعلقه بالقول صرف لفظ المشيئة
 عن مقتضاه من كونه تصرفا يقتضى الملك أو يشيئه هذا هو الذى يخفى في تعليله وأما تعليله بأن
 المعلق عليه حينئذ محض لفظه بالمشيئة فهو ان لم يرد به ذلك مشكل لانه وان لم يقل ذلك المعلق عليه مجرد
 تلفظه بها لم ير ان لا يعبر غيره (ولاروجع قبل المشيئة) نظرا الى انه تعليق ظاهرا وان تضمن
 تملك كالارجم في التعليق بالاعطاء وان تضمن معاوضة (ولو قال أنت طائق ثلاثا الا ان شاء زيد
 طلقة فشاء طلقة) أو أكثر (لم يطلق) لانه استثناء من أصل الطلاق كانت طائق الا ان يدخل زيد
 الدار فان لم يشأ شيئا في حياته وقع الثلاث قبل تخوميه (وقيل يقع طلقة) اذ التقدير الا ان شاء
 واحدة فتقع بالخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق (وقيل ظاهرا) ارادته هذا لانه غلط على
 نفسه كقول اردت بالاستثناء عدم وقوع طلقة اذا شاءها فتقع طلقتان ويأتى قريباً
 ما لو مات أو شئت في تخوم مشيئة (ولو على) الزوج الطلاق (بشعله) كدخوله الدار وقد صحت
 نفسه أو منعه بخلاف ما اذا أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع مطلقا كإقتضاء كلام

ابن رزين (فعله ناسيا المتعلق أو مكرها) عليه سائل أو يعنى كقائه الشخيان وغيرهما خلافا
لأزركشى وغيره كما مر بما فيه أو جاهلا بأنه المتعلق عليه ومنه كإثباتي في التعليق بفعل الخبران خبر من
خلفه وجهها أنها لا تخرج إلا بانه أو أذن لها أو بان كذبه كقائه البليقي وبه نظر في قول ولده
الحلال لو حلف لا يأكل كذا فاطبر بموت زوجته فأكاهه فإن كذبه حثت بتصميم ومنه أيضا ما أتى به
بعضهم في خرجت ناسية فظننت انحلال البين أو أنها لا تنحل أو الأمر الأول يخرج ناسيا ويحب
تدبره بعضهم بين هذين الظنين نعم لا بد من قرينة على ظنهما بما أتى في الحاصل انتهى استند ظنهما إلى أمر
تعذر معه لم يثبت أو إلى مجرد ظن المحكم حث وكلامهما آخر العتق فمن حلف يعتق مقيد أن
في قديمه عشرة أراطال دال على هذا الأخير كما قدمته في مبحث الإكراه لا تحكمه إلا أنه خلافا للجمع
وهو وافية فقد قال غير واحد من الأئمة لا أثر له من المحكم قال جمع محققون وعليه يدل كلام
الشعبي في السكاة وغيرها وبه تدبر منازعة بعضهم لهم في ذلك الكلام الذي ذكره ولغيره لا يدل إلا أن
اعتمد على من قال له ليس هذا هو المحلوف عليه أو على من ظننه فقها وبه شئنا بكونه بعدد ورجع إليه
في المشكلات وفيه نظر وذلك كان عاقي شئ فقال له أو أخره عن من وقع في قلبه صدقة لا شئ بفعل له
فعله معتد على ذلك فلا يقم عليه شئ لانه لا أن سارجاه بأنه المتعلق عليه مع حذر ظاهره وألحق
بذلك بعضهم ما لو طلق حصة عقد خلف عليها لم يكن كذلك وإن لم يثبت أحد حديثا ووفق به بين حث
رافضي حلف أن عليا أفضل من أبي بكر رضي الله عنهما ومعتز في حلف أن الثمر من العبدان
هذين من العتائد المطلوب فيها القطع فلا يعذر الخطأ فيها مع إجماع من يعتد بجامعهم على خطأه
بخطأ مستثنا وقد يقال لاحتياج لهذا إلحاق لأن هذا ليس بما عمن فيه لا يعلم بما أتى على الأثر
فمن حلف على نفي ظنه وماله في الرافضي والمعتز ليس على إطلاقه لما أتى فيها قريبا (لم تطلق
في الظاهر) لعدم الإجماع أن الله وضع من أمته خطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم
بأحكام هذه الأما دل على الدليل كصمان في المتلفات وأتى جمع من أمته بالتأويل وقال ابن المنذر أنه
مشهور مذهب الشافعي وعليه أكثر العلماء ومن ثم توقف جمع من قدماء الأصحاب عن الإفتاء في ذلك
وتبعهم ابن الرفعة في آخر عمره ولا فرق على الأول بين الحلف بالله وبالطلاق على المنقول والمعتدل بين
أن ينشئ في المستقبل بفعل المحلوف عليه أو ينشئ في حلفه على ما لم يفعله أنه فعله أو بالعكس كان حلف
على نفي شئ وقع جاهلا به أو ناسيا له وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده كإسقاطه
في الفناء وبخلافه لا كثيرين وإن ألف غير واحد فيه والحاصل أن العقد الذي يثبت به الطرف كلام
الشعبي الظاهر التناهي من حلف على أن الشئ الغلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو أن لم يكن فعلت
أو أن لم يكن فعل أو في الأثر ناسية أنه كذلك أو اعتقاد الجاهل به أو نسيانه أنه لم يكن عليه على خلاف
ما ظنه أو اعتقده فإن قصد تخلفه من الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو نسيانه أنه فعل الله علمه أي لم يعلم
خلافه فلا حث لانه إما عارط خلفه ظننه أو اعتقاده وهو صادق فيه وإن لم يقصد شئ فكذا ذلك على
الاصح حلالا للفظ على حقيقة وهي إدراك وقوع النسبة أو عدمه بحسب ما في ذهنه لا بحسب
ما في نفس الأمر للغير المذكور وقد صرح الشخيان وغيرهما بعدم حث الجاهل والناسي في مواضع
منها فلو هما في الإيمان أن البين تعتد على الماضي كالاستقبال وإنه أن جعل في الحث قولان كان
حلف لا يفعل كذا فافعله ناسيا وهذا ظاهر في عدم الحث خلافا لما نزع فيه بأنه لا يلزم من
إجراء الخلاف الاعتقاد في الترجيح لا تألم بدع الزم والظاهر كاف في ذلك ومنها قولها لو حلف
شافعي أن مذهبه أصح المذاهب وعكس الحنفى لم يثبت واحد منهما لأن

(قوله) فإن بان كذبه أي كذب
الخبر أو الخبر الذي هو من السابق (قوله)
وبه نظر في قول ولده النظر فيه لا يتخلو
عن نظر محشي كان وجهه أن مسألة الوالد
فيما جهل بالمحلوف فيه بخلاف مسألة
ظن أنه غير المحلوف فيه بخلاف مسألة
الولدان فاعمل فاعمل المحلوف عليه مع العلم
بالإثبات في فعل انحلال البين بموت
الأب أني لظنه انحلال البين لمحق
الزوجة لكن ساقى لشارح أنه لمحق
بمسألة جهاها بالعاقبة (قوله) انحلال
البين أو أنها لا تنحل الأمر الأول
يظهر وأنها بالوولا أو (قوله) بين هذين
الظنين كان المراد ظن أنه غير المحلوف
عليه في صورة الجهل بالمحلوف عليه
ومن انحلال البين في سورة من خرجت
ناسية فظنت انحلال البين الخ (قوله) أن
في قديمه كذا في أصله رحمه الله تعالى ولعل
ترك في أولى (قوله) إلا أن اعتد المحكم
قال هذا من الجاهل بالمحلوف لا بالحكم
(قوله) للغير أي قوله منها فلو هما في
الإيمان في النهاية الأقوية وإن قصد أن
الأمر كذلك في قوله والحاصل أن
المعتد (قوله) أو قصد أن الأمر كذلك
الخ يبيح النظر فيما إذا أراد بحسب
الواقع وألحق بأن لم يقصد ما يقصد
بالعقل عليه ولا أنه كذلك بحسب
اعتقاده

كالحلف على غلبة ظنه المحدث وفيه أى لعدم فاعله هنا ولا ما يقر به منه وبه يفرق بين هذا وما يأتي في ريب في مسئلة الفاتحة فان ادلة قراءتها في الصلاة لما قرأت القطع نزات منزلة القطعي فالحلف بما قبلها ومنها قول الرونة لوجلس مع جماعة فقام وليس خف غيره فقالت له امرأته استبدلت تحتنا خلف بالطلاق أنه لم يفعل ذلك وصكان خرج بعد الجميع ولم يعلم أنه أخذ به لم يثبت وأول بعضهم هذه العبارة بما لا يخفى وان قصد أن الأمر كذلك في نفس الامر بان قصد ما يقصد بالتحليل عليه حدث كاشع الطلاق المعلق بوجوده وقول الاستوى وغيره بعدم الوقوع في قصد ان الأمر كذلك في نفس الامر أخذ من كلامهم أى في بعض الصور يحمل على ما اذا قصد ذلك لا بالحلية التي ذكرتها بان قصد أنه في الواقع كذلك بحسب اعتقاده اذ مع تلك الحلية لا وجه لعدم الوقوع اذ بان أن ما في نفس الامر خلاف ما علق عليه وعلى هذه الحالة يصح حل كلام الشيخين في مواضع كتولهما لو حلف ان هذا الذهب هو الذي أخذ من فلان فشهد عدلان أنه ليس هو حدث وان كانت شهادة في أنه في محصور وحل الاستوى له على التعمد وتبعه غيره مراده ان القاسد لما ذكره بدليل قوله نفسه وانما يقيدنا به ذلك لغير الجاهل فلا يثبت لأن من حلف على شيء يعتقد اياه وهو غيره يكون جاهلا والجاهل لا يثبت كما ذكرنا في الايمان فتعطين له واستحضر فانه كثير الوقوع في التهاوى وقد ذهبا عنه في مسائل وان تغفلنا له في مسائل اخرى انتهى قوله يعتقد اياه يفهم ما قدمته أن من قصد التعليق على ما في نفس الامر يثبت كما تقرر وتولهما لو حلف لا يفعل كذا فشهد عدلان أى أخبراه فانه به وسد قمارمه الاخذ بقولهما وبجعله على ذلك أيضا سقط قول الاستوى وان قيل انه الحق هذا انما يأتى على الضعيف أنه يقع طلاق الناسي انتهى واذا حلناه على ما قلناه وأخبره من صدقه بقياس نظائر السابقة في نحو الشفعة وورضان أنه يلزمه الاخذ بقوله ولو لاسقا بقياس هذين أيضا أنه لا يحتاج في اخبار العدلين الى التصديق لفيحلف وصدفهما السابق على ما اذا عارضهما فريضة قوية تكذبهما وتقولهما لوال الشئ الذي لم يكن الخير والشر من الله تعالى أو ان لم يكن أبو بكر أفضل من على رضى الله عنهما فامرأتي طالق وعكس المعتزلى أو الراضى حشا وكذا لو حلف شاذي ان من لم يقرأ الفاتحة في الصلاة لم يسقط فرضه وعكس الحنفى فيحث والخلاف في هذه المسائل بين المتقدمين والمتأخرين طویل والمحدث منه ما تقررته وفارق ما تقرر من عدم الوقوع من خاطب وزجته بطلاق طان أنها اجنبية لانه هنا ربطه ظنه كان معللة اله على ما يتصل وجوده وقد تقرر أن من فعل الخلو ف عليه جاهلا بكونه المعلق به لم يثبت لانه لم يوقعه في محله أصلا وأما ثم فوقعه في محله وقرنه بظن كونها اجنبية الخائف الواقع والغیر المعارض لما خذره وأوقعه فلم يفعله يؤخذ من هذا مع ما تقرر في ان لم يكن فعلت وما بعده أنه لو غيرت هيئة زجته فتقبل له هذه وجعلنا فانسك ثم قال ان كانت زوجتي فمضى طان طان أنها غير عالم بطلاق لان هذا ليس تعليلنا محضا وانما هو توثيق خبر وهو باط بما في الظن كمر ومما يصح بقول التوسط لوقال ان لم يكن فلان سرق مالي فامرأتي طان وهو لا يعرف أنه سرقه لم تطلق انتهى ومراده أنه ظن ذلك ولو علق بنفسه وان نسي أو أكره أو قال لا أفعله عايدا ولا غير عايد حدث مطلقا انفا فالحق به ما لو قال لا أفعل بطريق من الطرق أو بانه لا نسي فتنبى لم يثبت لانه لم ينس بل نسي كافي الحديث * يتبعهم * محل قبول دعوى نحو التساين ما لم يسبق منه انكار أو نيل الحلف أو النحل اما اذا أنكره فشهد الشهود عليه به ثم ادعى نسيانا أو نحوه لم يقبل كالحث الاذرى وتبعه وهو انفت به مرار للالتااض في دعواه فالتفت وحكم بقضه ما شهدوا به وان ثبت الاكراهية فيما يظفر لانه مكذب لها بما قاله أو لا يخلف ما اذا أنكر بذلك فتقبل دعواه

(قوله) ويجعله على ذلك الخسكان مراده بان ذلك لا يجوز على ما اذا كان قصد مجرد التعليق لا الحب والتمتع وقد يبعد هذا الحمل تصوير المسئلة بلفظ الحلف لان بعض التعليق لا عين (قوله) حشا أى المعتزلى والراضى (قوله) انه نيل ذلك قد يقال مقتضى قوله السابق وفيما انتهى اليه علمه أنه لم يعلم خلافه انتهى ان كلام الاذرى هنا على ظاهره غير محتاج الى تأويله بما ذكره فلتأمل (قوله) ولو علق الى التنبيه في النهاية

لنحو النسيان لعدم التناقص ومرا أن الكراه لا ثبت إلا بصفة (أو) علق (بفعل غيره) من زوجة
 أو غيرها (من يبالى بتعليقه) بأن تقضى العادة والمروءة بأنه لا يتخالفه ويرغبه لنحو حياء
 أو صداقة أو حسن خلق قال في التوشع فلنزل به عظم قر به تخلف أن لا رجل حتى يضيئه فهو مبال
 لما ذكر (وهو) ذلك الغير (به) أى عليه يعنى وقد ادعاه به ويعر عنه قصد بمعظم الفعل
 فراد التثنية يعلم ذلك العلم والمتصو منه هو الاشتاع من الفعل المقصود من التعليق وبسبب قوله لم أعلم
 وان تحقق علمه لكن طال الزمن بحيث قرب نسبها لذلك كأفتى به بعضهم (فكذلك) لا عشت
 بفعله ناسبا للتعليق أو المعلق به أو مكرها عليه ومنه أن يعلق بالتقال زوجه من بيت أبيها فيحكم القاضي
 عليه أو عليها به وان كان هو المذمى كما اقتضاء الملقاهم وليس من تقويت البر بالاختيار كاهو ظاهر لان
 الحكم ليس اليه ويقاس بذلك نظائره أو جاهلا بالمعلق أو المعلق به يظهر ان معرفة كونه من يبالى
 به شوف على بنته ولا يكفي فيه يقول الزوج ان كان فيه ما يضر على ثباته ولا المعلق بفعله لسهولة
 علمه من غيره كالا كراهية بخلاف دعواه النسيان أو الحلف فانه يقبل وان كذبه الزوج كالأقوفض إليها
 الطلاق بكافة فأنتم بما أوأتم لم أنو وكذبها لا يطلق كما اقتضاء كلام الشيخين وتابعهما وقال الماورى
 نطق باعتقاده وهو وجيه وان رد بأن شرط الإقرار أن يكون بما يحسن القرائن يعلم به وعلمه بالنية
 أو بالتذكروا التعمد تعذر فلم يقض تكذيبه وقوع الطلاق عليه ومعاذ الله انشا كون في الوقوع
 والشك فيه لا نكوت فلا بد من خلفها فان نكت خلف طلق انشا فان نكوتها لم ينفذ ما مثلا فقال
 لا تزمى فيه لا نكوت بت فلا بد من خلفها فان نكت خلف طلق انشا فان نكوتها لم ينفذ ما مثلا فقال
 فكان كقراها هو يجرى هذا كاهو ظاهر فما لو علق بكلاما لا يعلم أنها كتمته وأدعاها فانكرت
 ومن دعوى الحلف بالمخوف عليه ان ترد انخروج محل من فلفف أنها لا تخرج فخرج ثم تدعى أنه
 لم يعاف الاعلى الخروج لذلك المحل وأنها لم تخرج اليه فلا حث القيام القرينة على صدقها في اعتقادها
 المذكور وهو مستلزم لجهاها بالمخوف عليه وحينئذ فلا نظر هنا الى كذب الزوج أيضا قال
 الجلال البلقيني ولو صدقه الزوج في دعوى النسيان وكذبه حلف الزوج لا يعلق بفعله ويؤيده قول
 والده وان كان مخالفا لارجح الشيخين في الإعيان في ان خرجت بقراذني الآتي قيل الفصل في ان
 خرجت بقراذني انشا فخرجت فقال الزوج يا ذنوب انكر حلف الزوج لا الاب وان واقضه ولو ادعى
 النسيان ثم اعلم لم يعلى بما قاله ثانيا (والا) بان يبالى بتعليقه كسلطان أو يوجب علق شدومه علم أو لا قصد
 اعلامه أو لا وبالي بولم يعلم وقد قصد اعلامه لكن هذه غير مادمة لان المنقول العقيدة بعدم الوقوع
 كما يأتي ثم ان اراد يعلم غاشية فقط وهو صدق الاعلام لم تردعه هذه على أن قرينة قوله قطعا تخرج بها
 اذ من تأمل سبابة علم فيها الخلاف وان ارجح عدم الحث أو بالي بولم يقصد اعلامه لحنه أو لئله
 وان علم به (بفتح طعا) ولوقع نحو النسيان أو الكراه لا الحلف لم يعلق به حينئذ غرض حث ولا منع
 وانما هو منوط بوجود صورة الفعل نعم لوقع بقدوم زوجه هو عاقل فحينئذ لم يقع كافي السكامة عن
 الطبرى ونظائره أنه لا فرق بين أن يبالى بصدقه أو لا بصدقه اعلامه وان لا وفه نظر لما سر في شرح قوله وقع
 هذا الباس من الدخول أن الدخول من المخون كيهوم من العاقل ثم أثبتهم صراحو بأنه لو علق
 بشكها ما زباف كتمته ناسبة أو مكرهة أو مجنونة لم يثبت قال القاضي الا ان علق بذلك وهي مجنونة
 وهذا مرجح في أن الامحاب قائلون بعدم الفرق وان كلام القاضي والطبرى مقالة مخالفة لكلامهم
 وعلمها قد يفرق منه وبين ما قبله بان من شأن فعل من طرأ حنونه بعد الحلف أنه لا يقصد الحلف
 أصلا فلم يتناوله اليمين بخلاف فعل نحو النسيان ولا يرد على المتعذر عدم الوقوع في نحو طول أو هجمة

(قوله) وهو الاشتاع الظاهر وهو قصد
 منه فتأمل (قوله) اذنى الآتي صفة قول
 والده (قوله) وأبصر قال الألباني
 الظاهر أنكرت انتهى وهذا الايمان
 الغاية وهي قوله وان واقضه ولعل الغاية
 وقعت في نسخة المحشى بلفظ وان واقضه
 (قوله) ان اريد يعلم غاشية قد يقال الذي
 يبادران العلم الحاصل بالمخوف عليه غاية
 قصد اعلام الحالف لا العكس فلنأمل
 (قوله) مخالفة لكلامهم هذا يدل على
 رد قول السامعي ان علق بذلك وهي
 مجنونة ولتأمل وجه المخالفة بحشى أقول
 الذى يظهر أنه لا مخالفة وان كلام القاضي
 محمله ان المجنونة لا تتوجه اليها الحالف
 به صدحت أو منع فالعقل يتعللها بحض
 فعلق فيقع مع المجنون وكلام الاصحاب
 فيما ادعى قصد الحث والمنع طرأ
 الحث وادعى من تارة لم يعلم به الحالف
 فلا حث بفعل المجنون حينئذ

أو يمتحنون على فعلهم فما كرهوا عليه لأن الشارع لما الفعل هو لا عواضم اليه إلا كراهه أخرجه
عن ابن نسيب أنهم وبه فارق الوقوع مع الإكراه فيأخذ كراهوا بما أولت به المتن أن المراد بالعلم هو غايته
الذكورة وأن سياقه يخرج تلك الصورة أنه قد استشكل جمع له بأنه يقتضي القطع بالوقوع فيها مع
كونه بما لا فكيف يقع بفعله قطعا دون التامس أو المكروه أو الجاهل بالمخوف عليه مع أنه أولى بالعذر
منه لسبق علمه على أن الاستسوى نقل عن الجمهور أن فيه القولين أظهرهما لا حث وقوة الاشكال
حل السبكي المتن على ما عدا هذه واستدل بعبارة الروضة قوله غيره فقال ويستثنى من المنهاج
ما إذا قصد اعلام المبالي ولم يعلم فلا يثبت كإختصاصه كلام الروضة وأصلها أي ونقله الزركشي عن
الجمهور ولو ضوح هذا الاستثناء من سياقه وأول تأويل عبارة الطال المحققون في رد الاعتراض عليه
كالبقي وبولده الجلال وأبي زرعة لكنه فصل فيه تفصيلا في فتاويه في بعضه نظر واتاحل المتن لوافق
الاعتراض على أن المراد والايحصل علم ولا مبالاة بالقطع بالوقوع مرتب على انتفاء ما عدا دون
احدهما فإردود بقطعه به فيما إذا لم يسأل به وعلم ولو أطلق فلم يقصد حثا ولا منعاه ولا قطعيا بحساب
أخرجه مخرج اليمين وقع عند ابن الصلاح وجرى عليه جمع وإن رده تليده ابن رزين بأن الإصحاب
المقتضوا فيها القولين ومختار كثيرين منهم الرافعي عدم الوقوع وجهه بأن الغالب بمن يخلف هل فعل
مستقبل من مبالاة يقصد حثه أو منعه فلم يقع مع خوالفتها إلا أن يصرفه بقصد وجود صورة الفعل
وكان الفرق بين هذا وما مر عنه في فعل نفسه أنه لا غالب في فعل نفسه بل التعليق فيها خارج مخرج اليمين
المجردة فأنزلها طلقا الآن تحقق قصد الحث نفسه أو منعهما بخلاف فعل الغير فإن الغالب فيه ما مر فلم
يؤثر التعليق الأمع تحقيق صرفه عن ذلك بأن يقصد به مجرد صورة الفعل وفيه ما فيه وما إذا لم يقع بفعل
خوالفتها لا يتحمل به اليمين كقوله من موثعين واعدته بالبسبي وغيره وإن اقتضى كلامهما في ثالث
الانحلال واعدته الاستسوى وعلى الأول يشترق بين هذا واختلافها في شئ معلق القضاء بالهلال فيه
فأخبرنا أنه اللبلة الماضية تعذر الحث في هذه بعد فائدة لبقاء اليمين بخلافه في مثلثا وبؤخذ
من عدم انحلالها بما أكره عليه أن من حلف لا يكتم غيره فاجبه القاضى على كلامه فكله لم يمتحن
بما يزول به المحصر المحرم وهو مرة في كل ثلاثة أيام لأن هذه هي المحصره علمها بخلاف الزائد عليها
في الثلاث فإن الإكراه لا تشاؤله لما تقرر أن القصد بالإكراه هنا انما هو إزالة المحصر المحرم لا غير ومرة
في بحث الإكراه ماله تعلق بهذا قال بعض شراح البخارى وانما يحرم هجر أكثر من الثلاث وإن واجبه
ولم يكتمه حتى بالسلام أم لو لم يوجهه فلا حمة وإن مكث سنين وهو ظاهر ولا يتحمل أيضا في خوان
خرجت لاسية الحر فخرجت لاسية غيره ثم خرجت لاسية فيمتحن لأن المخرجة الأولى لم يتناولها
اليمين أصلا لذا تعلق فيها ليس له الإجماع حث وهي الخروج المقيد بلبس الحر رفقي وجد حث
وخرجها غير لاسية لا يسمى جهة برلمان تقرر أن اليمين لم تتناولها بخلاف أن خرجت بغراذ في خرجت
بأنه ثم بغراذ أنه لا حث لأن الإجماع بر وهي الأولى وجهة حث وهي الثانية فتناولت كلامهما
وأيضا فالأولى هي مقصود الحلف فتناولها فخل بها ولا كذلك في لاسية حر فداءه وأقوى السبكي
فمن حلف ليعطين زيدا كل يوم كذا فلم يعطه يوما باخلها بحثه هذا فإذا راجعها لم يعطه شيئا لم تطلق
وغيره بأنه لو حلف لاسيا فرمعه فسا فرأى وحده ثم سافر فرمعه حث لعدم الاختلال أي كافي مسئلة
الحر بروفي الروضة حلف لارداً للتائزة أحدا فكثر ورجعت مع الكارمى لم تطلق لانه صمها ولم ردها
واخلت فلخرجت فدها الزوج أو غيره لم يمتحن أذ ليس في اللفظ ما يقتضى تكرار أو نقل أيضا
في أن رأيت الهلال وصرت بالعيانة أو فسر بها وقبلنا فغنى ثلاث لبال فيه بره نهان من أول شهر

(قوله) وقبلنا أي وقبلنا الملاقى الهلال
الى معنى ثلاث لبال

بسته قبله وفي ان دخلت فكلمت فانت طالق بشرط تقديم الاخير فان عكست أو وجد ما حال تطلق
واخلت اليين فلو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم يحث لأن العين تنقد على المرة الأولى هذا ما انفلا عن
المولى وأقره واعتزهما الاستنوي وغيره بأن المخلوق عليه انما هو دخول سبقه كلامهم بوجود
الابعض وهو الكلام فاليين باقية حتى لو دخلت لم يحث وفي أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر قدم قبل
أكثر من شهر من انشاء التعليق لم تطلق واختلف حتى لو قدم زيد بعد ان سافر ثم قدم وقد مضى
أكثر من شهر لم تطلق وفي ان دخلت أو كلمت فانت طالق تطلق باحدهما وكذا ان قدم أنت طالق على
الشرط واختلف عنه فيه ما فلا يقع بالصفة الاخرى شيء وفي ان تركت طلاقك فانت طالق يقع
اذا لم تطلقها فوراً وكذا ان سكنت عنه بخلاف ان لم ترك أو ان لم أطلق فلا فوراً ان طلق فوراً اخلت
عين الترك فلا يقع اخرى لانه لم يترك طلاقها بخلاف عين السكوت فتقع اخرى بسكونه واختلف
عنه وفرق ابن العباد اخذاً من كلام الماوردي بأنه في الأولى علق على الترك ولم يوجد في الثانية
على السكوت وقد وجد لانه يصدق عليه ان يقال سكنت ص طلاقها وان لم يسكنت أولاً ولا يصدق
ان يقال ترك طلاقها اذ لم يتركه أولاً انتهى وفيه نظراً لان ما عاله من الصدق أو عدمه ان أراد به
الصدق لغة فظاهر ان اللغة ليست كذلك أو شرعاً فكذلك أو صراً فان أراد عرفاً خاص فليدبر أو عام
ففيه ما فيه وانما اختلف في جمع هذه المسائل المتعلقة بالخلال لانه محتمل لكل من كلامهم فيه
غامض فاتبع الى جمع متفرقات كلامهم فيه **فروعه** علق الطلاق نصفه ثم وجدت واستمر عاتراً
لزوجته ثم مات لم ترضه منكم كما أنتهى به بعضهم لموقع الطلاق علمنا ظاهر وجود الصفة ولا نظر
لاحتمال تخون بيان لانه مانع للوقوع والاصل عدم المانع ولأننا الآن في استحقاقها لا لاث
والاصل عدمه فلا ننظر مع ذلك لاسل بقاء العصمة ووافق ذلك انشاء بعضهم أخذ من كلام الجلال
البلقيني فحين حلف لا يدخل زيداً ارف دخل وشك أو هو مبال أو ناس وهل قصد الحالف منه أو لا
بأنه يحث بالدخول وان لم يعلم حال الداخل وخالف في ذلك بعضهم فاتي حين حلف يقضي حقه
يوم كذا اغضى اليوم ولم يقضه ثم مات ولم يدرك حاله بأنه لا يحث لاحتمال نسيانه أو عساره والعصمة
محققة فلا ترفع بالشك ولكن أصل هذا التصالف نشأ من تناقض السجين في أنت طالق الا ان
يقدم زيد ثم مات زيد وشك هل قدم أو لا غير ائنا على عدم الوقوع للشك في الصفة الموجبة للطلاق
وفي الأيمان على الوقوع وهو الذي عليه الأكثر ونوبه يعلم جهة الانقضاء الأول والثاني وان الثالث
مبنى على ما عليه الأقلون وفي الروضة في أنت طالق أسرد ذكر أحوال منوطه بآرائه بعضها يقع
وبعضها لا **فإن قال** فان مات ولم يشرحت وفي ان لم أسطد هذا الطائر اليوم فاصطاد طائراً وشك
أهو أو لا لا حث ورجح أيضاً في ان لم يدخل أو ان لم يشأ اليوم وجه دخوله أو مشيئه انه لا حث
ومنازعة الاستنوي وغيره فيه ردّها لا بدعي بأنه الموافق للنص ولان تقول لا تخالف
في الحقيقة لان المعلق عليه نارة وجوده يشك في مقارنه مانع لم يدل عليه اللفظ كالنسيان وهذا
لا أثر للشك فيه لان الأصل عدم المانع ومجرد احتمال وجوده لا أثر له اذ لا بد من تحققة ومنه المسائل
المذكورة قبل ما في الروضة وتارة يشك في وجود أصل المعلق عليه وهذا الاوقع عليه على العقد
خلافاً لما عليه الأكثر وان اذ لا بد من تحققة ومنه ما في الروضة في مسئلة الطائر وما عاله على هذا
يحمل اختلاف كلامهم وبين ان العقد الانقضاء الأول والثاني دون الثالث فأمثل ذلك فانه
مهم فان قلت يرد على ذلك ما تشر في مسئلة الشك في المشيئة والدخول فانه يشك في وجود
المانع وقد علموا على العقد المذكور قلت قد أشرت الى الجواب عن هذا بقولي أو لا يدل عليه اللفظ

(قوله) وفي ان دخلت ان كلمت الخ
هكذا انتفت النسخ حتى أصل
الشارح خطه وعبارته شرح الروض
ونوال ان دخلت وكلمت بتقديم أنت
طالق وتلق عبارة الروض الى قوله
طالق وتلق عبارة الروض الى قوله
من أدوات الشرط مثلهما قال فما ان
يكون ثم سقط أو تحريف في قوله فكلمت
وضواها ان كلمت (قوله) ثم طلق الخ عبارة
الروضة عن المصواب وبه يعلم ما في تعبير
الخ وهو المصواب (قوله) فان طلق
الشارح هنا فلتأمل وفي ان تركت
فوراً يفرع على قوله وفي ان تركت
طلاقك وحاصله أن في صورة عدم العمل
اذا طلق فوراً تقع أيضاً واحدة تعمل
بها العين وفي سورة عين السكوت اذا طلق
فوراً تقع واحدة بطلانية وثانية بسكونه
منه ثم نحل العين

وسره أنه معلق عليه حينئذ وقد شككت في وجود الصفة المعلق عليها كما في الروضة فأثر ذلك وإن كان وجودها ما نعاها أن قلت وقع في كلام غير واحد السوية في الان بقدم يدين ما إذا شك في أصل قدموه وهو الذي في الروضة وغيرهما وما إذا علم قدموه وشك في قدمها أو متأخرا فلا بحث هنا أيضا وهذا مشكل بما لو شك هل قدم ناسبا أو إذا كراهة لم يثبت هنا كما يقتضيه الاقتان الأولان قلت لا إشكال بل هما هنا سواء أنه لا بحث للشك في وجود الصفة المعلق عليها وهي القدم الحالية من الموانع وأما الاقتان المذكوران فأما محلها ما في مانع لم يتعرض له في اللفظ بوجه كما علم مقدمته وهذا يشكل على المقدار المذكور قولهما في الأيمان في والله لا دخل في الأيمان زيادة في بدو شك في مثبته أنه يثبت واختلف المتأخرون فمنهم من عددها مع قولهما هنا لا بحث تناقضا وهم الأكثر ومنهم من فرق بين البابين كالأكثر المرقى فانه فرق بما حاصله ان الحث هنا يؤدي إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم واعتز به غير واحد بان الحث ثم يؤدي أيضا إلى رفع براءة القامة بالشك وأجاب عنه شيخنا بان النكاح جعل للبراءة شرعى والجعل أقوى من الشرعى كاستدراجها في الرهن ووجه قوته أن ما يلزم الانسان به نفسه أقوى مما يلزمه غيره فليكون النكاح أقوى لم يثر بالشك فيه بخلاف البراءة ولا ينافي في الأيمان الأولين كما هو ظاهر قبول دعوى الزوج لو كان حيا النسيان أو نحوه وكذا أوفاء الدين لكن بالنسبة لعدم الوقوع لا لسقوط الدين منه بذلك أخذنا من افتاء القاضي لكن خالفنا من الإصلاح بأنه لو علق بعدم الانشاق عليها ثم ادعاه بطل عدم وقوع الطلاق لان الأصل بقاء العصة لا لاسقاطها ففتننا لان الأصل قاؤها واعترض بمقالة القاضي بترجيح الشك في ان خرجت بغير اذن فيخرجت وأدعى الاذن وانصكرت أنها تصدق ونقل البغوى عن القاضي أنه أجاب بمرارة لان الأصل عدم الاذن قال الأدرعي هذا ما اقتضيه كلام كثيرين أو لا أكثرين وقد كنت ملت إلى قول ابن كبريصدق هو ثم عرفت فيه نفاذ الزمان واعتده الزكوى أيضا ويؤيده ما مر أن كل ما يمكن إقامة البينة عليه لا يصدق مدعوه الاذن والافتاق مما يمكن إقامة البينة عليهما ولا يشكل عليه ما مر في مسائل الشك لانه لا يحتاج أن يعم بضره فتراعه مستند لمجرد دخر وتخمين من غير أن يستدل لأصل ولا ظاهر فلم يعول عليه بخلافه فيما ذكر فادفع ما لبعضهم هنا وبذلك كما تتأيد مخالفة ابن الإصلاح للقاضي وقاس ذلك أنه لو علق عليها بالوالة ثم ادعى أنها لعنتها ما يؤول بغيرها من آتباع الماوردي في شرح فكذلك فانكرت صدق ذلك إقامة البينة على اللعن وقول بعضهم تصدق هي بالنسبة لعدم العقوبة لا للوقوع اعتما شاق على ما مر من القاضي وقد علم ما فيه نعم قد يؤيده قول الشيخين عن البوشنجي وأفراد قال أنت طالق للسنة ثم ادعى الوطء في هذا الظاهر لم يمتنع الوقوع حالاً وادعت عدمه صدق وقد يصح بان الوطء تصدق إقامة البينة عليه فصدق فيه لقوة أصل بقاء العصة هنا ثم رأيت بعض المتأخرين أجاب بذلك حيث قال ذكر الأصحاب في ان لم أطأك الليلة أن القول قوله في الوطء ليس إقامة البينة عليه قال غيره وصدق مدعى الوطء لا يتعدى إلى غيره من الحفصات فالإرجاع تصدقها في غيره مما يتعلق بفعل أحدهما وبغيره المتولى وغيره انتهى وتفرقة بعضهم بين كون الفعل الظاهر المعلق عليه من أحد الزوجين وكونه من غيرهما ليست بحجة لان المحظ كالتبرع بإمكان البينة وعدمه وهو لا يختلف بذلك * (فصل) في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق (قال) زوجته (أنت طالق) وأشار باصبعين أو ثلاث لم يقع عدد أكثر من واحدة (الابنية) لم عند قوله طالق ولا تكن الإشارة لان الطلاق لا يعتد باللفظ أو أنه لا يعم إلا يؤدي بغير اللفظ ومن ثم لو وجد لفظ أثرت الإشارة كقائل (فان قال مع ذلك) القول المقترن بالإشارة (هكذا طلق في اصبعين طلقين

(قوله) الاقتان كذا في أصله بخط مرحمه
الله تعالى بالف واحدة وكذا في ما يأتي
(قوله) خالفه أن الإصلاح شامل
وجه المخالفة فان الذي يبادر الموافقة
لما قبله لا المخالفة
* (فصل في الإشارة إلى العدد)
(قوله) عند قوله طالق بوجه الاكتفاء
بما عند قوله أنت طالق على ما قسم
عقار بنية الكفاية لها على ما قسم
لا شبهة فيما أفاده بل الظاهر أن قولهم
المذكور بيان أغايب ما يعترفون اليه
(قول المتن) في اصبعين الخ المخالفة صادق
بالاصابع المجموعة والشرقة لكن قضية
شائعة في الزكوى في الشرع بديه المعهودة
التصديق هنا بغير المجموعة فليأخذ وليأخذ

(قول المتن) أوجبا المحتاج قال في الغنى والتهمة تغييره بالخاص معبراً عنه مات أحد منهم أو انقطع اهذ لم يوجد المعلق عليه واستبعد عنهم وقال الظاهران المراد الجنس هل ينظر في ذلك أكثر أو ينطبق عليه اسم الجمع أو ألى جميعه من بينهم ممن يد الرجوع احتمالاً انتهى والأظهر الثاني انتهى قوله ألى جميعه الخ قد يؤيد بأن الجمع (٣٥) العرف لا يجوز من هذا فقد يؤيد الأول وإن استبعد والله أعلم وواضح أن محل الترتيب

الحالف (إذا طلعت الشمس أوجأ الحاج فأنت طالق) ولم يسمع بينهما تاريخ في ذلك (لم يسمع التعليق
الحالف) نخلوه من أقسامه الثلاث بل هو تعليق محض صفة يقع بها أن وجدت والأفلا (ولو قيل
له استخياراً أطلعتها) أي وزجتها (فقال نعم) أومر أدها كبر وأجل وأى بكسر الهمزة
ويظهر أن بي هنا كذلك المار في الأقران الفرق بينهما لقوى لا تسمى (فاقرار به) لأنه صريح
اقرار فإن كان كذباً ففي زوجته ما لنا (فإن قالوا ردت) طلاقاً (ما ضاير) وارتفعت منه صدق
بجته (إذا قول) له (ذلك التماس) أي طلباته (الإنشاء) لإيقاع طلاق ومنه كما هو ظاهر لقوليه
وقد تنازعنا في فعل الشئ الطلاق بالزمت ما فعلت (فقال نعم) أنوعها (فصرح) في الإنشاء
حالا (وقيل كايه) لأن نعم ليست من صراط الطلاق وقد بانها وإن كانت ليست صريحة
لكنها كما سألها الأئمة من أوقافها في مثل هذا النقصان أن الغنى بها طلقها وأصراحتها في
الحكمة زالت على قصد الصريحة فكذلك صريحة الأقرار أرو في إنشاء أخرى تعاهد قصد هذا
ينضم قول القاضي وقطعه البعوى واقضى كلام الروضة ترجمه من محرم به غير واحد من
مختصرها لو قيل له فعلت كذا فز وجئت طالق فقال لم يكن شيئاً به أفتى البقني وغيره لأنه
ليس هنا استخيار وإنشاء حتى ينزل عليه بل تعليق ولم لا تؤدى معناه لأنه قول البعوى مرة
أخرى يجب أن يكون على الوجهين فمن قيل له المخلصت وجئت فقال نعم وكان رز بن غير كلامه
هذا أفتى بالقول وليس كقول وأن سببه إليه المتو إلى نعمه فيه بعض للتأخر ونحو الزركشي
أنه لو حل حال السؤال هنا حل على الاستخيار وخير بينه ما لو أشار بنحو رأسه فإنه لا يعرفه من
ناطق على ذلك أو علمه أو النصل والموافق ما طلقه كما عرفت الأوجه أو يضاف فيه ومنه
طلعت بعد وقوعه نسلها أو طلقها به ثم انشأه لاسية منه صريح الأزام لا أحفل به خلافه
هنا فإنه وقع باسماً بالزامة فكذلك كان معناه ولو قال كان مضى ذلك فإنه أيضاً لا احتمال سبق تعليق
أو وعد بول الله أو قال أعين الأخرى على ما قول فذلك كالتلاوة وإقراره لا امره أن يعلم ولم يعمد
هذا العلم ولو أوقع ما لوقع شيئاً أو أوقع الواحدة كأن عنتي حرام فظنه ثلاثة فإنا نرى بها بناء على
ذلك الظن قبل مدعى ذلك أن كان بمن عني لم يجز ذلك أيضاً لو علمنا بفعل لا يقع به مع الجهل
أو النسيان فأقر بها طلقاً أو وقعها أو فاعيل أو فعل الخلف عليه لتسايطر أن وقع فضعه عند أفلا فيه
لظنهم وال تعليق مع شاهد فترسب السببان لا تصدقه في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالعلق عليه
مع علمه بما أوقع كمره وأنعم قبل من قال أنت بائني ثم أوقع الثلاث بعد من تنقضه البعدة ثم قال
نوبت بالكتابة الباقين فمن بائني حالة الإنشاء الثلاث لا نهانهم برفه الثلاث أو لأجل الأزام
له ولو قيل لعن من طلق فقال ثلاثاً لأوجه أنه أنوى بالطلاق الثلاث وأنه منى على مقدر وهو هي
طالق وقوع أو لا يقع شئ ومنه لو قيل له سرحها فقال نعم ولولان في عصمته فطلعت ثلاثاً لأم
كذلك فإنما أذن باليوم بائني منه وق عليه الثلاث وكبر بطلته في ذكره أو زرعته
* (فصل) في أنواع الأخرى من التعليق (علق) بمسجل عقلا كأن أحسب من أي أودحت الروح
فيه مع موته أو شرعا كأن نزع صوم رمضان أو عاده كمن سعدت السماء لم يقع في الحال شئ فإين
منشقة لم تحسبها المعاني على الحلف أو بآي والله لا أسعد السماء أهلاً لا تعقد لكن لا لما هنأ بل أن
استاع الخبز لا يجزى تعظيم اسم الله من ثم انعقدت في قتلان فلا نأومر ميت بعقله بما يسجد لأن
استماع الرب عليه ثمرة الاسم فيجوز إلى التكميل أو بنحو دخوله فحمل ساكتاً ذراع الاستماع وأدخل

لم تحت وكذا اذا علق بجماعه فقلت عليه ولم تحت ولا أثر لاستدانتهم لانها ليست كالأشياء كجأني
 أو باعها كما عند شهر متفلا فان كان بلفظ اذا اقتضى الدور عقب الشهر أو ان لم تحت الأبا بأس وكان
 وجهه اذ علق بمخالفته لظاهره ما مر في الأدوات ان الأشبات فيه يعني التي يقع اذا مضى الشهر أعطيت
 كذا اذا لم أعطكه عند مضيه وهذا للتور كهم فكذا ما علقه وفيه ما فيه أولا شيء يكذامة كذا لم تحت
 الاباقية ذلك متواليا لانه انما در صفا أو (ياكل رغب أورمانه) كان أكل هذا الرغب أو هذه
 الرمانه أو رغبنا أورمانه (فبق) بعد أكلها المعلق به (الباقية) لا بدق مدر كما كما أشار اليه كلامه
 بان تسمى قطعة خبز (أوجبة لم تحت) لانه لم يأكل الكل خضفة انما ادق مدر كما ان لا يكون له وقع فلا أثر له
 في رولا تحت نظر الأعراف المطرود وأجرى تصيل اللبابة فيما اذا بقي بعض حبة في الثالثة (ولو أكل)
 أي الزوجان (تبروا وخطا فواهما فقال) لها (ان لم تغزي نألك) من نأى (فأنت طالق فقلت
 كل نأوة وحدها لم تحت) لحصول التبريد بذلك لغة لأعراف (الآن بقصد تعينا) لنأوا من نأوها
 فلا يحصل بذلك فضع كما اقتضاه المتن واعتمد شارح وقال لا ادري وغيره يحتمل أن يكون من التعليل
 بالمستحيل عادة التعذر والذى يجهل أنه ان ممكن التبريد عادة فثبت لم تحت والواقع لو لم تحت عادة
 فهو تعليل بمسحط (ولو كان به سائر فعلى بيعها ثم برهانها بما كسها فبادرت مع فراغه
 بأكل بعض) وان اقتصرت عليه (ورى بعض) وان اقتصرت عليه (لم تحت) لان أكل
 البعض أورى البعض مغاير لكل من الثلاثة وقضية المتن الحث بأكل جميعها وان الاتلاع أكل مطاها
 وهو ما عتده شارح لكنه معترض بأن الفرض بعد ذكر القروا أكلها مضى يريل اسمها فلم تبلغ ثمرة
 والذي يجهل في ذلك انه حيث اتفق المصنف كان الاتلاع غير باكل كجأني وحيث وجد المصنف كان عنه
 فلم يزل المصنف اسم الحلو في عليه وفي عكسه بان على الاكمل فالتحت لا تحت كجأني من المتولى
 هنا واعتمدوا ونسبوا لا كثيرين لكن جريا في مواضع على الحث وخرج بصادرت ما لم يسكنها حفظه
 فطلق ومن ثم كان الشرط تأخير عين الامساك في تحت ان توسط أو شتمت ومع تأخرها لا فرق بين
 العطف بالواو ومقدرها تصوير (ولو اتمها بسرقة) فقال ان لم تصدقني فأنت طالق فقلت
 سرقتم ما نابة (سرقتم لم تطلق) لصدقها في احدهما شيئا فان قال ان لم تعطيني بالصدق لم تخلص
 بذلك (ولو قال ان لم تبرني بعد دحب هذه الرمانه قبل كسرهما) فأنت طالق (فالخلاص)
 من الحث يحصل بطريقته (ان تدكر من الواحد الى ما علم انها لا تزيد عليه أو (عدد اعلم انها
 لا تنقص عنه) عادة (ثم تزيد واحدا واحدا حتى تبلغ ما علم انها لا تزيد عليه) عادة ليدخل عددها
 في حجة ما أخبر به بعينه ولا سافيه قواهم لا يعتبر في الحصر صدق فلو قال ان أخبرني بصدق فأتى بصدق
 كاذبه طلق قال الباقيني لان ما وقع معدودا أو مفعولا كرى جولا بصدق من الاخبار بالواقع بخلاف
 محتمل الوقوع وعدمه كالتدوم ولان المفهوم من الاخبار بالعدد التلطف بذكر العدد الذي في الرمانه
 ولا يحصل الا بذلك ولوقال ان لم تعدني حبا عتبت الطريفة الاولى على احد وجهين يظهر ترجمه
 وبشرط ما هنا من على عدد كل حبة حبة على حباها بخلافه ثم (والصوران) في السرقة والرمانه
 فبين لم يصدق تعريضا أي تعينا فان قصد لم يخلص بذلك لانه لا يحصل له ووضع شيئا وسعى عنه
 ثم قال لا ولا علم لها به اذا لم تعطيه فأنت طالق لا تأخذ كرموضه فراهيه لم تطلق بل لا تعديبه
 لانه بان ان حلف على مسحط هو اعطاها لم تأخذ ولم تعلم فعله هو كذا اصدق السماء بجماعه أنه
 في هذه منع نفسه مما لا يمكنه فعله وهنا حث على ما لا يمكن فعله (ولو قال لثلاث) من زواجه
 (من تخبرني بعد دركعات فرائض اليوم والليلة) فهي طالق (فصالت واحدة سبع عشرة) أي

(قوله) اولاً تعبر بكذامة كذا
 تستقيم في فصل أنت طالق في شهر كذا
 من خلفه (قوله) انما ادق الى
 المتن في النهاية (قوله) لنأوا الى المتن في
 النهاية الاقوله واعتمد شارح (قوله)
 وان الاتلاع أكل كذا في المتن في
 وصول بان الاكل انشراح كما تحت من
 تعبر الزركشي وبه عريان عبد الحنف
 حاشية الحنف (قوله) فان لم تعطيني بالصدق
 الخ أي أو أراد ذلك كجأني طاهر محشى
 أقول لا يحتاج اليه لانه سألني التصريح
 في المتن (قوله) عادة الى قوله ولو قال
 ان لم تعدني في النهاية

غالباً (واخرى خمس عشرة أى يوم الجمعة وثلاثة احدى عشرة أى لسا فر لم يقع) على واحدة منهم
 طلاق لصدق الكل ثم ان قصدهم انهم يتخلص بذلك (ولو قال أنت طالق الى حين أو زمان) أو حجب
 يسكون القاف أو عصر (أو بعد حين) أو نحوه (طلقت بضم ط لخطه) لأن كلام من هذه يقع على
 الطول والتصبر والى معنى بعد وفارق قولهم في الايمان في الاقضية حقل الى حين لم يجز بلفظة
 فأكثر بل قيل الموت بأن الطلاق تعاقب فتعلق بأول ما يسمى حينا اذ المدار في التعاقب على وجود
 ما يصدق عليه لفظها ولا تقضي وعدها ولا يتخصص زمن فتنظر فيه للباس وقضيته انه لو حلف بالطلاق
 ليقتضيه حقه الى حين لم يطلق الا بالباس (ولو علق برؤية بدأوله) ويظهر ان مثله هنا المس
 وان فارقته في نفس الوضوء لا طراد العرف هنا بتجاهدهما (أو قدوة تناولها) مستيقظاً أو نائماً
 (ومثلاً) فيجوز برؤية من بدنه متصل به غير نحو الشعر نظير ما يأتي لامع اكراد علمها ولو في ماء صاف
 أو من وراء حجاب شفاف دون خياله في نحو ممرأة وبلس شيء من بدنه لامع اكراد علمه من غير
 حائل لا نحو شعر وطشروس سواء الرائي والمرئي واللامس والملموس والعائل وغيره ولو لمسه المعلق عليه
 لم يؤثر وانما استسوى بالي نفس الوضوء لأن المدار هنا على لمس من المعلق عليه وبشرط مع رؤية شيء
 من بدنه صدق رؤية كاهه عرفاً بخلاف ما لو أخرج يده من ملان كوقفة أو ثوبا فلا حنث ولو قال لعلية ان رأيت
 فهو تعلق بمسحجل جلالاً أى على التاديرها (بخلاف خبره) فانه لا يتناول الا الحنث لا الحنث الا لا قصد
 منه الا بالامس ثم يتحاشا اشتراط كونه مؤلماً لكن خالفاه في الايمان وصوبه الاستسوى اذا المدار
 على ما من شأنه وسبباً في ثمان منعه ما حذوهما شيء فاصابها ولو علق بغيره وجتمه اخص بالحلية بخلاف
 امه لان التصد ثم الشهوة وهما الكرامة (ولو عا طبعه بكبر وكاشفه أو باخسيس) أو باقدرة
 (فقال ان كنت كذا فانت طالق ان أراد ما كفاها باسماع ما تكبره) من الطلاق لم يسنونها
 اغا طبعه بالشم (طلقت) حالا (وان لم يكن سقمه) ولا حرة ولا حرة اذ المعنى اذ كنت كذلك
 في زعمك فانت طالق (أو) أراد (التعليق اعترت الصفقة) كسائر التعليقات (وكذا ان لم
 يقصد) مكافؤه ولا (تعلقاً في الاصح) مراعاة لقضية لفظه اذ المرعي في التعليقات الوضع القوي
 لا العرف الا اذا قوي والطردي لما يأتي في الايمان وكان بعضهم أخذ من هذا ان التعليق بغسل الشيا
 لا يحصل البرقية لانفسها بعد استحقاها بالغسل من الوضوء أى لانه العرف في ذلك وكلاهما في الخامسة
 كما هو ظاهر وتردد أبو زرعة في التعليق بأن بدنه لا يجزئ في طهارة ما به فيجتمع ثم مال الى عدم الحنث
 حيث لا بد له من تعني الفعل الا بالباس وعيها اليه بالتصدق لا يؤثر في الوضوء الحنث لانه قد يقال جاءه
 ولم يتحقق قال ومدلول لا يحمل عنده ما لعله محض ضرورة فان كان يكون أحياء فان اراد احدثها فواضع
 والاي على ان الغلب للغة أو العرف عند تعارضهما والاكثرون يغلبون للغة واشهر تغليب العرف
 في الايمان ولا يخفى الوضوء انتهى وبجه أخذنا ما قرئنا من تغليب العرف اذا قوي والطردي تغلبه هنا
 لا طراداً لقالوا والحيالة اسم لمجموع غز الأبره وجذبها بمحل واحد ولو جذبها ثم غزها في محل آخر
 لم يصح خياطه ورجح ان ترتب عن عصاة وليز ولا شرعيانها لا حنث مطلقاً لانه باعراتها
 واستقامها لهما يستحقها شرعاً لا بنوعها وانما حقها لا يسقط بذلك اذله العود لا حنثه فيها عليه
 ولو حنث قوله لمز ولا شرعيانها هو كذلك نظراً للوضع الشرعي وان لم يذكره أو ينظر الى القوة والعرف
 القاضيين اسمية قولها ترتب لمز ولا النظر فيه مجمل وكذا حيث تنافي الوضع الشرعي وغيره وظاهر
 كلامهم انه لا حنث ما قد خلاصه تقديم الشرعي مطلقاً لعل الخلاف في تقديم القوي أو العرفي
 اغناهما فوجباً ليس للشارع فيه عرف (والسفة منافي الملاقاة التصرف) وهو ما يوجب

(قوله) والى معنى بعدة يقال ما لم يوج
 لا خراجاً عن خديقه وهو ما يقع لخلاف
 مؤقت ففتح في الحال بل يعو التافيت
 (قوله) ويظهر ان التني في النهاية الآية
 عبر بالوجه (قوله) فبعضت الى الميت
 في النهاية (قوله) ولو في ماء صاف غايه
 لما قبل لامع اكراد (قوله) سواء الرائي
 والمرئي المحمله على برقية النانسل
 المحشى المتقدمة في التعاقب اما الحلف
 فلا أثر لعل قبل العائل فيه (قوله) مراعاة
 الى قوله ولو حنث في النهاية

الحجر ممر في بابه ونازع فيه الادعى بان العرف عم بانه بدءا للسان ونطقه بما يستحي
منه سيما ان ذلك الترسية عليه ككونه خاطيا مبدءا فقات له باسمه مشيرة لما صدر منه
(والحمس قبل من بعده مديناه) بان تركها شغاله بها (ويشبهه أن يقال هو من شغالي
غير لا توبه بخلاف) لانه ذلك قضية العرف لازمه أو توافقه أو طرعا للسكف وأحسن الاختصاص من
باعتدائه بذنا غيره والحفرة عرفا ذاتا شئيل الشكل فاحش التصبر وبنوعا القبح في الفاسد ذكره
أوزرعة ثم قال وبلغني أن النساء لا يردن به الا قليل النفقة ولا عبرة بعرفهن فتدعى بالعرف العام
عليه وفي أصل الروضة عن التتمة والخيل من لا يؤدى الزكاة ولا يقرى الضيف فيما قبل انتهى وقضيته
أنه لو اقتصر على أحدهما لم يكن تخيلا واعترض بأن العرف يقتضي الثاني فقط ويرد على ذلك وقضية
كلام الروض ان كلا منهما تخيل قال شيخنا وهو ظاهر انتهى قيل والكلام في غير عرف الشرع اما فيه
فهو من عني ما لا زعمه بذلك انتهى وفيه نظر ظاهر بل لا يصح لان صريح كلامهم أن من يؤدى ذلك
لواضع من أذا عين لزمه فورا لا يسي تخيلا وان ضبطه بما عار انما هو بالنسبة للعرف العام لعدم وجود
ضابط للغة ولا شرع وهو واضح * فروع * أكثرها لا نقل فيه بعينه وانما حكمه مأخوذ من
كلامهم على بغيره مذهب معتد بلانفقة ولا منفق احتج في اثبات ذلك جميعا في بيته تشبهه حتى تركها
بلانفقة ولا منفق لانه في تحيط به العلم كاشه بالاعمار وأنه لا مال له أو بأنه لا وارث له ولو قال لا أعلم
زيد ولا عمر افكاهم ما لو متفرقين وقع عليه طمئنتان كما في الامان لاعادة لا خلافا لما في الخلاف من أنه
عين واحدة لانه منزع على ضعف كيان في ثم ولو قال ان فعلت كذا وان فعلت كذا اجعل كذا وان فعلت
كذا فأمر في طالق ولا نسبة له في رجوع قيد الوصل الى ما قبله وما بعده تردد المراد بالرجوع كالمرفق
رجوعه لان الأصل اشتراك المتعلقات في المتعلقات ولا نهائتا خروجه عن الأول ومقدمة على الثاني
وهما يرجعان للكل من غير تردد ومن ثم أفتى بعض شراح الوسيط في ان كذا في اليوم وعمر اشمول
اليوم لهما أو ان امتنع من الحاكم لا حنث باهر بل ان امتناع ان يطلب فيمتنع أو متى مضى يوم كذا
مثلا ولم أوف فلا نسيه فاعسر لم يحنث لكن بشرط الاعمار من حين التعليق الى مضى المدة وبؤده
قول الكافي ان لم تصل اليوم الظاهر في خاصيت وقته ان كان قبل مضى ما يمكن فيه النرض لم تطلق
والا هلست وقيد ذلك شيخنا بما اذا لم يقلب على طنه عدا بشاره وقت الوفاء والحنث لانه علقين ببعض
الصفة انتهى وفيه نظر لان الامور المستقلة بعد فعلها التحقيق وما قرب منه غالبا فليس تعلما بذلك
ولا تخالف ما تقررا فتاء اس رز في ان لم أوفك حنث يوم كذا فاعسر بالوفاء قال به انه ان قصد بالوفاء
الاعطاء حنث أو البراءة من الدين على أي وجه كان فلا نية وجهه ضعف وان نقله جميع لانهم صرحوا
أشارا والمباردة وانما حنث من حلف لا يفارق غيره حتى يستوفي حقه منه عفا رفته وان وجبت
لما يأتي في الامان ويظهر ان المراد بالاعمار هنا مرفق الفليس ويحتمل ان يكون ما هنا أضيق
فلا يترك له هنا جميع ما يترك له ثم وانما يترك له الضرر لا الحاجب فلا أثر لقد ربه على بعض الدين
اذلا يتعلق به ثم ولا حنث ونقل المزي الاجماع على حنث العاقر مؤول بما اذا قصد الحالف شمول
العين لحالة العجز دون ما اذا قصد ذلك الما دل عليه تناريع التهمة في اعتبار الامكان في الحنث فقد
قالوا وحلف ليقضيه غدا فابرى أو عجز لم يحنث لان التكن شرط لاستقرار الحقوق الشرعية وبحث
الجلال البلقيني وسبقه اليه ابن البرزى انه لا يحنث لو ما قرى القرير أي قبل تمكنه من وفائه فلا غيره وهو
الظاهر لقوته بغير اختياره وان أمم = به لثاني لا حمله عليه مجاز والجل على الحقيقة أولى قال
بعض المتأخرين وحيث قلنا الاعمار كالكراهة فاذا عازلنا مع قبوله انتهى وفي الخلافة نظر لم امرانه

(قوله) وبنوعا الظاهر ووصفا حتى
تقابل قوله ذاتا وينظم الكلام وأما
سكونه عن معناه الدعوى فلا يجوز فيه
اما لو سدحما والحوالة على الفعلان الكلام
عليها فمقتضى معرفة (قوله) ان كذا زيد
الحنث يرد ان يقول مثله ان كذا زيد
أو ان أحنث بغير امره التوبيع
(قوله) أو أشار والظاهر ان يصرح بذه
أي من الجمع السابقين له من يصرح بذه
ومنهم من أشار بذه والله أعلم (قوله)
لا استقرار للحقوق لا يتحقق شي ولو قيل
لاداء الحقوق للحاكم وانما

لا يقبل دواء الا كراه الا بشرية كسب فكذا هنا و يؤيده قولهم في التقليل لا يقبل قوله فيه الا انه لم يرد له مال ولو تعارضت بينا تعليق وتخيير قدمت الاولى لان معها زيادة على سماع التعليق ومجمله كما هو ظاهر ان لم يمكن العمل بهما ولو قال كل زوجة في عصمتي طالق دخلت الرجعة وان ظن انها ليست في عصمتي فكل طلاق زوجة ظنا فانها اجنبية وانما قبل فيما مر في كل زوجة في طالق وقال اريدت غير المحاصلة لانه ثم آخرها بالية مع وجود القرينة المصدققة ولو قال متى وقع الملاقى عليها كان مهلا فكذا فهو لقولنا الواقع لا يعلق ولا ولسنة عشرة أشهرية ولا نسبة له تعبت فلا يجوز غير المذهب الاثر في المسافر في الاقرار والبيع ولو علق على ضرب زوجته فغير ذنب فشقته ففصر لم يحنث ان ثبت ذلك والصدق على ما مر فحلف ومراة لو حنث دوز وجأت لم يواحداهن والملاقى ثلاث عنه في واحد ولو لا يجوز له نوز بعلمنا فانه ما وقع عليه من البدونة الكبرى وله ان يعين في مثته وبالله بعد التعليق لان العزم بوقته لا يوقف وجود الصفة على العهد ولو حلف انه لا يطلق غريمه فغيره وامكنه ان ساعه حنث اذ معني لا أطلقه لا اخي سبيله كذا قيل وفيه وقفة بل المتأد من اخلقه باثباته للاقه بان أخرجه من الحبس او آذنه في الخروج أو في ذهابه هني ولو قال ان خرجت مع أمي الى الحمام فخرجت أو لا في فتاوى المصنفان قصد منه هان الاجتماع معها في الحمام طلق ولا فلا ويقاس به نظائره واتي أوائل الامان حكم ما لو حلف لا يأكل طعامه فأنافه

(كأب الرجعة)

هي دفع الرأى يجوز كسرها قبل بل هو الاكثر لعمدة المرة من الرجوع وشرعا رد مطقة لم تن الى النكاح بالشروط الآتية والاصل فيها الكأب والسنة واجماع الامة واركأه ما جعل وصيغة ومترجع (شرط المترجع أهلية النكاح) لانها كذا شأنه فلا تنع من مكره للحدث السابق ومرد لان مقصودها الحل والزدة تنافيه (بنفسه) فلا تنع من سي ومجنون لنفسه ما وتنع من سكران وسفيه وعبد ولو بغر اذن ولي وسيد تغلبا لكونه استدامة وذكر الصبي وقع في الدقائق واستشكل بأنه لا يتصور وقوع طلاق عليه ويحجب بما اذا حكم حلى بعهة للاقه على انه لا يلزم من نفي الشيء لامكانه كما مر وائل الشبهة فالاستشكل غفلة عن ذلك وانما صحت رجعة محرم ومطلق أمة معه حرة لان كلاهم للنكاح بنفسه في الجملة وانما منع منه مانع عرض له ولم تنع كما بان رجعة مطلق احدى زوجته مهما ومثله على احدى وجهين ولو كانت معصنة تنسها مع أهلية للنكاح وجود مانع لذلك هو الايام وأثره نادون وقوع الطلاق لانه مبني على الغلبة والسرابة بخلاف الرجعة نعم لو شاك في طلاق فراجع احتياطا فبان وقوعه أجزأه تلك الرجعة اعتبارا بما في نفس الامر كما بان (ولو طلق) الزوج (لحقن فلولي الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بان احتاجه كما مر لان الاصح بعهة التوكيل في الرجعة واغترست حكمته للطلاق بان هذا مذبح الرافعي ورد بان من حفظ بعهة على من لم يحفظ (وتحصيل) الرجعة بالصريح والصكائية ولو بغر العربية مع القدرة عليها فن المصريح ان يأتي (برأه قتل ورجعتك واربعين) أي واحد منها الشيوعه ووردوها وكذا ما اشتق منها كانت مرة اربعة أو مرتبعة كافي للتمتع ولا يشترط اضافتها اليه بقولي أو الى نكاحي لكنه مندوب بل اليها كقوله لا واضعها كما ذكره أبو الابرار كنهه فجزد راجعت لغو (والاصح ان الرد والامساك) وما اشتق منها (مريحان) لوردهما في القرآن والاول في السنة أيضا ومن ثم كان أشهر من الامسالة في صوب الانسوى انه كافي كائن عليه وتقصير صراحتها فيما ذكر (وان التزويج والنكاح كاشان) لعدم شهرتهما في الرجعة سواء اتى بادهما وحده كتر وحنث أو مع قول بصورة القعد (وليقول رددته مالى أو الى

(كأب الرجعة)

(قوله) فلا تنع من مكره الى المتى في النهاية (قوله) بعهة ملاقاة أو على مسخ صدر عليه نها بيجل تأمل اذ لا رجعة مع الفسخ ثم رأيت في نسخة زائدة وقلنا لا طلاق فلجرحه فانه اذا ثبت ان طلاقا بان الفسخ طلاق رجعي فلا اشكال (قوله) مطلق احدى زوجته مهما فغيره هذا التصور يما لو راجع احدى بهما بعينها ثم عيها في صورة الإيهام أريد كرها في صرة النسيان فغري الرجعة وهو نياس ما بان في قوله نعم ولو شاك نسما بما في هذا الخارج لو صكان معها صافة لا لارتجاع والظاهر أنه صفة للطلاق والله أعلم (قوله) ومنه على احدى وجهين الخ مباركة فتح الجواد نعم لو طلق بعهة ثم نسها مع ان راجع المطلقة سهما في احدى وجهين يظهر ترجمه كما يشته في الاصل (قوله) بعهة على من لم يحفظ على أنه اذا اعتد بحث الرافعي في الاحكام لم يعتد به في اجراء اختلاف الادلاء لم يفرق بحسب قول الحنفي على أنه الحق في أصل الروضة ما يلزم من أن الرافعي انما عتبت الحكم وهو الجواز ولبت اختلاف فتأمل ولا يشترط الخهل هو شامل لحوادث مراجعة ظاهر كلامه نعم غير أنه لا يتخلو من شي لا به حنث يتخلو عن اسناد الرجعة اليه بالكتابة بخلاف خوراجه فتأمل (قول المتى) وائل رددتها يظهر منه الرجعة المعبر به بلفظه الرافعي عن الاضافة أخذ من عدم اشتراطها بناء على أن الرد كتابة

(قوله) أن الامسالك كذلك والعقد أنه لا يشترط في الامسالك اضافة اليه بكري في حواشي (٢١٠) الحل واغنى السباغ في حواشيه هل الحل

اشترط الاضافة (قوله) وصرفه عن الوجوب اجماعهم محل تأمل فليكن في الامسالك على حقيقة اذ لا مانع منها وفي الطلاق على خلافها لما بين من الحل على الحقيقة ويكون من استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز ولا مانع منه (قوله) مع التية الى قول المصنف ويخص في النهاية (قوله) يقع أن من غير نوى كاتمه الذري كذا في النهاية وهو محل تأمل فقد قال في المغني والاسنى ويبنى كذا الذري ان يفرق بين النوى وغيره في تفسير الجاهل بالعريسة انتهى المهم الان ثبت ان لا ذري كامن متعارفين فليجوز والله اعلم وقد قال لا تقابل لأن صاحب النهاية والشارح اعقدا بعض بحث الأذري وهو التفصيل بين النوى وغيره في الزمان بأن المقترحة ولم يعقد الاستفسار المنذور لان الظاهر من حاله ارادة التعليق لهذه المبتعض الاحصاء فيما تقدم في الطلاق للاستفسار بالكلية وهذا القلب الى اضرار الاستفسار هنا وفي الطلاق اميل والله أعلم ان لا يطرد العرف عند عوام ناحية باستعمال المفتوحة في التعليق فلا يعد عدم اعتباره والله أعلم (قوله) عدم صحة رجعة مهمة يؤخذ من هذا القول وراجع معية ثم اختارها للطلاق صحت (قوله) أو الأولى صريحة بنهي التفصيل كالطلاق محشي أو قوله وكذلك بلاشك كدسريه في المغني وهو مراد الشارح أيضا الآن تعبيرة لا يخلو عن فلاة فكان الظاهر ان يقول في كون الكسبة كذا ولاشارة سريعة أو كناية (قوله) ولو في البراءة قوله ولا يشترط في النهاية (قوله) والبراءة الى المنفى النهاية (قوله) رجوع الى المنفى النهاية

كسجة حتى يكون صريحا لان الرد وحده المتبادر منه الى الفهم عند القبول فقد فهم منه الرد الى أهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافا لمع ليني ذلك الاحتمال وبه فارق عدم الاشتراط في رجعتك مثلا ونصية كلام الروضة وأهلها ان الامسالك كذلك لكن خرم البقوى كاقلامه بعد عنه وأقره امدد بذلك فيه (والجدد انه لا يشترط) لجهة الرجعة (الاشهاد) علم بانها على الأصح انها في حكم الاستدانة ومن لم يصح لولي ولا زناها بل يذب بقوله تعالى فأذا بلغن أجلهن أي قاربن بولوغه فأسكرهن معروف أو فارقوهن معروف وأشهدوا ذوى عدل منك وصرفه عن الوجوب اجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذا الامسالك ويستأن الشهاد أيضا في الاقرار بها في العدة هل الوجه خوف الانكار واذ الميجب الاشهاد عليها (فقتض بكنية) مع السلة كاترت رجعتك لانه يستقل بها كالطلاق وزعم الأذري وغيره ان المذهب عدم صحتها بما طلقوا ونظر ان منها أنت رجعة كانت طلاق (ولا تقبل تعليفا) كراجعتك ان شئت ولو يقع ان من غير نوى وان قلنا انها استدانة كاتبار من أسلم على أكثر من أربع ولو قننا كراجعتك شهر واسفة فبعدم المتن عدم صحة رجعة مهمة كالوطى احدى زوجيه ثم قال راجعت المطلقة لأن لا تقبل التعليق لا يقبل الا بهام (ولا لغرض فعل كوطى) وان قصد به الرجعة لان ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل وبه فارق حصول الاجازة والفسخ به في زمن الخيار لان الملك يحصل به كسلي قبل بدعله اشارة الى اخرس المفهمة والكسبة فانها تحصل بجماع كوطى ما فعله ويرد بانها ألقا بالقول في كونها كاتين أو الأولى صريحة وكذا ووطى أو وقع كافر اعتد به رجعة وترافوا النأ أو أسلموا فصره عليه كقصره في العقد القاسد بل أولى (وتقتض الرجعة بطروقة) ولو في الدرر منها واستندت له ما لم يحترم على العقد اذ لا عدة على غيرها والرجعة شرطها العدة ولا يشترط على العقد تحقق وقوع الطلاق عند الرجعة فلو شئت فيه فراجع ثم بان وقوعه صحت كالزوج أمه أسلم طان ناحية فيان منا (طلعت) بخلاف الفسوخ لانها انما انطقت في القرآن بالطلاق ولأن الفسخ لدفع الضرر فلا يليق به ثبوت الرجعة والطلاق القترية أو الثابت بالينة يحمل على الرجي بالمع خلافه (بالعرض) بخلاف المطلقة بعرض لانها ملكت نفسها بما بذلته (لم يستوف عدد طلاقها) فان استوفى لم تحمل العمل (باقية في العدة) ففتن بعدها و يردد النظر فيها ولان الرجعة انقضاء العدة ومبرج قوله بل لو قال لها أنت طالق مع انقضاء عدتك لم يقع عدم صحة الرجعة حينئذ ثم إن أسلم مصرح به وذلك قوله تعالى فبلن أجلهن فلا تضره لو ان سكنن أو واجهن فلو بقيت الرجعة بعد العدة لم أبع النكاح والمراعدة الطلاق فلو وطئها فيها لم يراجع الا في ما فيها كراهه ويحق بها مقبلا فلو وطئت بشبهة فحملت ثم طلقها حلت الرجعة في عدة الحمل السابقة على عدة الطلاق كما رجعه البلقبي لا بعد مضي صورتها فيما اذا اخطاها فانه بعد ذلك تنتفع برجعتها وان لم تنقض عدتها حقيقة ومن ثم قلنا الطلاق (محل حل) أي قابله لان تحمل للراجع وهذا لكونه أعمر بغي عن لم يستوف عدد طلاقها فنذكره ايضا (لا) مطانة أسلمت فراجعها في كدرة وان أسلم بعد ولا (مرئدة) أسلمت بعد لان مقصود الرجعة الحل وتختلف الزوج أو ردتا بناسبه وصحت رجعة المحرمة لا فاتها نوعا من الحل كالنظر والحلوة (واذا ادمت انقضاء) عدة (أنهر) لكونها آيسة أولم تنقض أصلا (وأذكر صدق بينه) رجوع اختلافهما الى وقت الطلاق وهو يقبل قوله في أسلمه فكذا في وقتة اذن قبل في شيء قبل في صفته وانما صدقت بينهما في الدعوى كطائفتك في رمضان فقالت بل في سؤال لانها غلطت على نفسها

خطوب العدة عليها نعم قبل هي بالنسبة لبقاء النطفة قبل فالأولى التعليل بأن الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه ودوام استحقاق النطفة وقبل هو بالنسبة لحل نحو اختها ولومات قصات انقضت في حياته لزمنها عدة الوفاة ولا ترثه وفيد القفال بالرجعي وأخذ منه الأذري في قولها في البائن ولومات قصال وارثا انقضت وانصكر المطلق ليرثها فالذي ينجم تصديق المطلق في الشهر ولورات فيما عداها كفي الحياة ولأن الوارث يقوم مقام المورث في نحو حقوق العرض كالحد والعدة وعلى ما فصلته يحمل المطلق بعضهم تصديقه وبعضهم تصديق الوارث (أو وضع حمل ذلك المكن وهي ممن تخيض لا آيسة) وصغيرة كإبائمه وحفظها فلا يثنى اختلاف معها (فالأصح تصديقها حين) بالنسبة لانقضاء العدة فتطون نحو نسب واستيلاد لانها مؤقته على ما في رحمها أما إذا لم يمكن فسيأتي وأما آيسة والصغيرة فانها لا يحيلان وكذا من لا تخيض ولا ينافيه امكان حبلها لانه نادر (ولادته ولادة وليد تام في الصورة الإنسانية (فماكانه) أي أنه (سنة أشهر) هددية لا هلالية كاجته البلقيني أخذ ما ياتي في المائة والعشرين (ولخطتان) واحدة للوط وواحدة للوضع وكذا في كل ما ياتي (من وقت) امكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) ثبوت النسب بالامكان وكان أنه ذلك لما استسطه العلماء اتباعا لعلي "كرم الله وجهه من قوله تعالى وفصله ثلاثون شهرا مع قوله وفصله في عامين (أو) ولادة (سقط مصورة فانه وعشرون يوما) عبروا بهادون أربعة أشهر لأن العبرة هنا بالعدد دون الأهلة (ولخطتان) مما ذكره الخبر الصريحين أن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون من مشقة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤم على خير مسلم الذي فيه اذ امر بالنطفة اثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها لانه أصح وجع ابن الاستاذان بعث في الأربعين الثالثة للتصوير وبعد الأربعين الثالثة لنفخ الروح فقط قيل وهو حسن لكن يلزم عليه أن لا دلالة في الخبر انتهى ويجاب بأن ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانية ثم يستمر يظهر شيئا فشيئا إلى تمام الثالثة فينفخ في رسل الملك انفساهم ولنفخ أو الأمر يختلف باختلاف الأشخاص وأخذوا بالأكثر لانه انتمن وحينئذ فالدلالة في الخبر باقية على كل من هذين الجوابين ثم رأت الرافعي وآخرين صرحوا بأن الولد يتصور في ثمانين وحمل على مبادئ التصوير ولا ياتي ما ذكره لأن الثمانين مبادئ ظهوره وتشكاله وأربعة أشهر تمام كماله وابتداء الأربعين الثالثة مبادئ تخطيطه الحق (أو) ولادة (مضعة بلا صورة) ظاهرة (فثمانون يوما وخطتان) مما ذكره الخبر الأول ويشترط هنا شهادة القوال أنها أصل آدمي والألم تنقض بها (أو) ادعت (انقضاء) فاما ان كانت حرة وطلق في طهر فأقل الأمكان اثنتان وثلاثون يوما وخطتان) بان تطلق قبل آخر طهرها فهاذا ثم تخيض الأقل ثم تطهر الأقل فهاذا ثم تخيض وتطهر كذلك فهاذا ثالث ثم تطعن في الحيض تبين انقضاء فليست هذه اللفظة من العدة فلا تصح الرجعة فيها وكذلك في كل ما ياتي هذا في غير مبدء أمه اذ طلق ثم ابتدأها الحيض فلا تحسب لأن القرء الطهر المحتوش بدمن فأقل الأمكان في حتمها ثمانية وأربعون يوما ولحظة لانه زاد على ذلك قدر أقل الحيض والطهر الاوآين وتسقط اللفظة الاولى (أو) طلق (في حيض) أو نفا (فبسة وأربعون يوما ولحظة) بان تطلق آخر حيضها أو نفا سها ثم تطهر وتخص أقلها ثم تطهر وتخص كذلك ثم تطهر الأقل ثم تطعن في الحيض كما مر ولا يحتاج هنا اللفظة الاولى لأنها ليست من العدة (أو) كانت (آئة) أي فهاذا وان قل (وطلق في طهر فسة عشر يوما وخطتان) بان تطلق قبل آخر طهرها فهاذا ثم تخيض وتطهر فهاذا ثم تطعن في طهرها فانها ثمانين يوما وخطتان

(قوله) نعم قبل هي بالنسبة لبقاء النطفة
هذا الاستدلال بالنسبة للتعليل وهو
التعليل لا للعلل إذ قولها المصنف أو انقضاء
(قوله) وصغيرة أي قول الهلالية الخوادم
في النهاية (قوله) عدديته لا الهلالية النص
هذا الاختلاف في الشرع الهلالية وتم الوارد
الشهر وهي في الشرع الهلالية والشهر والحاصل
عدد الأيام فتصدي بهادون الشهر كالمهم
انه مستبعد فلا ينافيه انظارهم كلامهم
ومدرك كذا كروا انه علم (قوله) ثم يكون
مضعة قد يقال هذا يقتضي ان يعتبر فيها
سبباً في طهرها لانه لا ينافيه
فأما (قوله) بان تطلق الى قول
المصنف ويحرم الاستماع بها في الهلية

ثم خلطت لاسمر (أو) طلقت (في حيز) أنشاس (مأخوذ من ثلاثون) يوما (ولطفه) بان تطلق
 أخرج بعضها أو نفاها ثم نظهر وتحيض الأقل ثم تطهر الأقل ثم تطعن في الحيض ولولم يعلم هل طلقت
 في الحيض أو الطهر حمل على الحيض كما هو به الزكشي خلافا لما وردى لأنه لا حول ولا أن لاصل
 بقاء العدة (وصدق) الحرة والامة في حيضها (ان) امكن وفي عدمه لتجنب نفقتها وسكاتها
 وان تبادت لسن البأس ان (لم يخالف) فيما أدعت (عادة) لها (دائرة) وهو ظاهر (وكذا
 ان خالفت) لها (في الاصح) لأن العادة قد تتغير وهي مؤتمنة وتخلف ان كذبها فان نكحت حلف وراجعها
 والاطال جمع في الانتصار لمقابل الاصح نقلا وتوجيها ونقلها عن الروابي وأقراء أنها لو قالت انتضت
 هتني وجب سؤاها من كيفية طهرها وحيضها وتخليفها عند التهمة لكثرة الفساد ودعت لدون
 الامكان ردت ثم تصدق عند الامكان وان استمرت على دعوها الأولى (ولو وطئ) الزوج (رجعته)
 بالهاء كما في خطه وهي غير حامل ولومع بعده وعمله (واستأنفت الاقراء) أو الاشهر أو الاقراء فغلبتها
 (من وقت) الفراغ من (الوطء) كما هو الواجب عليها (راجع فيما كان في) فان وطئ بعد
 قراء أو شهره لرجعة في قرين أو شهرين دون ما زاد ولو حملت من وطئه دخل فيه ما بقي من هذه الطلاق
 وانتقض عتبتها بالموضع وله الرجعة اليه كما سيذكر في العدد فلا يرد عليه هنا على أنه لا استئناف هنا
 فهي خارجة بقوله واستأنفت اما وطء الحامل منه فلا استئناف فيه **نتبه** الظاهر أن المراد بفراغ
 الوطء هنا تمام النزاع يفرق بينه وبين ما مر في مقاربة ابتداء النزاع لطلوع الحيض فانه لا يفرق بان المداور
 ثم على ما سيبي جمعا وحالة النزاع لا تنبأ وهنا على مظنة العلوق وما دام من الحشفة حتى في الفرج
 المظنة باقية فاشترط تمام نزاعها (ويجزم الاستمتاع بها) أي الرجعة ولو تجدد النظر لان النكاح
 به غير فخره الطلاق لأنه ضده وتبعية بعلا في الآية لا تستلزمه لان نحو المظاهر وزوج الحائض
 والعدة من شبهة بعل ولا تحل له (فان وطئ فلا حد) وان اعتقد حرمة الخلاف الشهري في اباحتها
 وحصول الرجعة (ولا يعزر) على الوطء وغيره حتى النظر (الاعتقد تخريمه) بخلاف معتقد
 حله والجاهل بغيره وذلك لان ادماه على معصية عنده وقول الزكشي لا سكر الا بجمع عليه سويل
 سكر ايضا ما اعتقد الفاعل فخره كما مر جوابه نعم فيه اشكال من جهة اخرى لانهم صرحوا بان
 العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم حينئذ الخفي لا يعزر الشافعي فيه وان اعتقد تخريمه لان الخفي يرى
 حله والشافعي يعزر الخفي اذا رفع له وان اعتقد حله عملا بالقاعدة فكيف مع ذلك يصح المثل الخلاف
 فليقتد بما اذا رفع لمعتد تخريمه ابنا (ويجب) عليه لها وطئه (مهر مثل ان راجع) للشبهة
 ولا يشكر بترك الوطء كما هو مما مر قبل النشطر لا اتحاد الشبهة (وكذا) يجب لها (ان راجع على
 المذهب) لان الرجعة لا ترفع أثر الطلاق وبه فار في ما لو أسلم أحدهما ثم وطئها ثم أسلم المختص لان
 الاسلام رفع أثر الخفاف لا يقال الرجعة زوجة فاجاب مهران يستلزم ايجاب عقد النكاح لمهرين
 وأنه محال لا تقول ليست زوجة من كل وجه لثزل العقد بالطلاق فكان موجبه للشبهة لا العقد
 (ويصح ايلاء وطهار) منها (وطلاق) لها ولو بمال فلو قال له مطلقة رجعية وغير مطلقة كل زوجة
 لي طالق طلقت الرجعية وكذا القول كل امرأة في عصمتي كما قد منه أخذ من اطلاقهم ان الرجعية
 زوجة في حق الطلاق لها وأما قول بعضهم في ان وضعت وأنت على عصمتي فلم تضع الا وهي رجعية
 أنها لا تطلق لأنها ليست على عصمتي فلا نافي ما قلناه لا انتضاء عدتها بوضعها فان أراد أنها لا تطلق
 وان وضعت مالا تنقض به عدتها فيعبد من كلامهم الا أن يحمل على أنه أراد العصمة الحقيقية ولا أثر
 لما يتبادر الى الافهام في ذلك لان التبادر اليها أنها ليست زوجة ولم ينظر والذالك فكذا في من مثلنا

(قوله) أي الرجعة الى قول المصنف
 ويصح في النهاية (قوله) فلو قال وله اي
 قوله واماموه في النهاية

(ولعان) منها (وتوارثان) أى الزوج والرجعة كما قدمه لان الرجعة زوجة في هذه الأحكام الخمسة نص القرآن كما مر عن الشافعي وسيأتي انه لا يثبت حكم القهار والإبلاء إلا بعد الرجعة (وإذا ادعى والعدة منفصلة) جملة حالبة (رجعة) فيها فأنكرت فان اتفقا على وقت الانشاء كيوم الجمعة وقال راجعتكم يوم الخميس) مثلاً (فقاتل بل السبت) مثلاً (صدقت بينهما) انها لا تعلم انه راجعها فيه لا تتافقا على وقت الانشاء والاصل عدم الرجعة قبله (أو) اتفقا (على وقت الرجعة) كيوم الجمعة (وقالت انتضت الخميس وقال بل) انتضت (السبت صدقت بينهما) انها انتضت يوم الخميس لا تتافقا على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة قبله (فان تنازعا في السابق بلا اتفاق) على احدهما ذلك (فالأصح ترجيح سبق الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق (فان ادعت الانشاء) أولاً (ثم ادعى رجعة قبله صدقت بينهما) ان عدتها انتضت قبل الرجعة لانها لما سبقت بإدعائه وجب ان تصدق لقبول قوله فيه من حيث هو فوق قوله لغوا (أو ادعاهما قبل انقضاء) للعدة (فقاتل) بتراح عنه بل انما راجعت (بعده صدق) بينه انه راجعها قبل انقضائها لانها لما سبق بإدعائه وجب تصديقه لا نه عليه كما أصبحت ظاهر ادعوى قولها بعد ذلك لغوا ومثل ذلك ما لو علم الترتيب دون السابق منهما فمتخاف هو أيضاً لان الأصل شاء العدة قال ابن عجليل والمراد سبق الدعوى عند الحائز كقول اسماعيل الحضرمي يظهر من كلامهم انهم لا يريدونه وجه الزكشي قال الظاهر ان مرادهم اعم من ذلك وتبعه أبو زرعة وغيره هذا كما اذا لم تنكح والا فان أقام بينة بالرجعة قبل الانشاء فهو زوجه وان وطئها الشاق ولو ساء عليه وطئه مهر مثل فان لم يمتها له تخلفها وان لم يقبل اقرارها على الشاق ولا تنكح دعوا عليه على الأوجه لان الرجعة من حيث هي زوجة ولو لمة لا تدخل تحت اليد وفيما اذا أقرت أو نكحت تخلف نعم له مهر المثل لانها لم يمتها له تخلفها في نكاح الشاق أو تنكحها بين الأول وبين حقه ولو ادعى في مزرعة اهاز زوجه فقاتل كنت زوجه لم تطلعتني جعلت زوجة لا قرارها له كذا الإطلاق وأما حال الأذرى في ردته فتلا وتوجه ما تم حمله على ما اذا لم تعترف للشاق ولا مصحسته ولا اذنت في نكاحه (قلت فان ادعاهما) بأن قالت انتضت عني مع قوله راجعتك أو قالت عقب قوله كنعه الرابع عن جيع وأقرهم (صدقت) بينهما (والله أعلم) لان الانشاء بتعدد الشهادات عليه بخلاف الرجعة ولو قال لا أعلم سبعا ولا معة فلا أصل شاء العدة ولا لاية الرجعة ولا يشكل ما مر بقولهم فيها ولو لم يطلعهما واختلغا في السابق انهما ان اتفقا على وقت احدهما فالحكم عكس مما مر اذا اتفقا على وقت الولادة صدق أو الطلاق صدقت وذلك لاتحاد الحكمين بالعمل بالاصل فيما وان كان الصديق في احدهما عبيره في الآخر وان لم يتفقا حلف الزوج لا تتافقا ما هنا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة ونكح لم يمتها عليه قبل الولادة فقوى جانب الزوج (ودعى ادعاهما والعدة باقية) جملة حالبة أيضاً (صدق) لقدرته على انشاء ما تبعد العدة وقد أنكرتها من أصلها فهي المصدقها اسماء أو طاهر المثل انما لا عين عليه مطلقا لكن قل الماوردي ان تعلق به حق لها كان وطئها قبل اقراره بالرجعة لا بد من بينه وأطلق غيره انه لا بد من حلفه والذي يقبض بناء حلفه على ان اقراره هل يجعل انشاء الرجعة وهو ماضيه الاسنوي ونشله عن نص الام اول بل يبي على حقيقته وهو ما سرح به الامام واعتمده الأذرى والمائل فيه فعلى الأول لا وجه لحلفه ودعى الثاني لا بد منه (ومتى أنكرتها وصدقت ثم اعترفت) بها قبل ان تنكح (قبل اعترافها) لانها جحدت حقها لم اعترفت به وفارق ما لو ادعت انها تزني وأخت من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها لا يقبل منها ادعاهما بناءً بآية الحرمة فكان أقوى وبان الرضاع يتعلق بها

(قوله) ان عدتها انتضت طاهرها
تخلف هنا على البت وعليها ان يترك
بينه وبين ما تقدم حيث استثنى
بني العلم وقد يترك بأن البين السابقة
على في الرجعة التي في فعل الغير
وهنا على انقضاء العدة وان قيل
بأنه وقع قبل الرجعة (قوله) لان
الانقضاء الى المتى في النهاية (قوله) وطاهر
المتا في قوله وأطلق غيره في النهاية
(قوله) لانها جحدت في قوله وطئها
فقال واحدة في النهاية

فأظهر أنها لا تقربه إلا عن ثبت وتحقق بخلاف الرجعة فانها لا تشعر بها ثم تشعر وبأن النفي قد يستعجب فيه العدم الأصلي بخلاف الاشبات لا يصدر إلا عن ثبت وبصورة غائبا فاعتد الرجوع عنه كسائر الآثار بقوله الإمام أبو علي عليه أنها لو ادعت أنه طلقها فأنكر وسئل عن الميمن فقلت ثم كذبت نفسها لم تقبل وإن لم يكن لاستناد قولها الأول إلى اثبات ولنا كذا الأمر بالدعوى عند الحماة ولو بطل قول واحد وقالت ثلاث ثم صدقته قبلت كإرضاء عليه وخبر به في الآثار ورجمه السبكي كإثباتي عن ولده فترشدها لها ثبتت الطلاق بقولها ما قبل رجوعها ولا تبطل بحسبنا لغیرها وما دعي ما أتى ومع انقضاءهم على أنها لو ادعت انقضاء عدتها قبل ان يرجعها ثم رجعت قبلت بضمير قول الآثار لو ادعت الطلاق فأنكر وحلف ثم أكرمت نفسها لم تقبل قال الملقيني ولو ادعت ان زوجها طلقها ثلاثا ثم رجعت فقلت من ذكرها والاربع قبول رجوعها لأن المرأة قد نسب ذلك لزوجها من غير تحقق انتهى ويؤيده ما مروى عن السبكي وبقرق بن هذا وعدم قبول رجوعها لغيرها عن الإمام شافعي كذا الحكم فيه بالدعوى والحلف وعن رضاع أقرت به بأنه محتاط للغير ثم المؤيد بالاحتياط لغيره وبأنها قد نسب ذلك لزوجها من غير تحقق بخلاف الرضاع لا تقربه إلا عن تحقيق أو ثبت قوی فأن دفع ما قبل التماس منع قبولها على أن بعضهم بحث أنها لو أقرت برضاع ثم ادعت أنه دون الخمس أو بعد الحواين وقالت طنته محرمة قبلت وأقوى ولده الحلال في رجل تزوج امرأة بولاية أبيها وشاهد بن باذنها فأنكرت الأذن فأثبت القاضي النكاح وأمرها بالتمسكين فاستعت ثم مات الزوج فرجعت بأن لها بعد الرجوع المطالبة بالهرم والارث وفي قواعد النكاح السبكي عن الأصم أنه لو أقر بطلاق رجعي وادعت أنه ثلاث ثم صدقته وأكرمت نفسها قبلت فإدامت ورثته كقوله أبي في فتاوى ولا نظير لاعتراضها بالثلاث لأن الشارع أعفاها عن أبي في فتاوى به أيضا لو أقر بها فادعت أنها ثلثة ثم رجعت وزوجته من غير محمل فالأقرب بثبوت الرجعة والارث انتهى وبواقعه قول أبي زرعة في فتاوى به ذكرت أنه طلقها ثلاثا فأنكرت أنها لم يجز أن تنافي في العود إليه بالتحلل إلا أن الكذب نفسها قبل الأذن كذا ادعت التحليل فكذبها ثم أراد العقد عليها لا بد أن يصدقها انتهى وبظاهر أنه لا يحتاج للتلفظ بالنكذب ثم والتصديق هنا بل يكفي في الظاهر بالأذن ثم والعقد هنا لتضمنها للنكذب والتصديق ومرفى النكاح أنه لو قال هذه زوجتي فأنكرت ثم ماتت فرجعت ورثته وإذا خلق دون ثلاث ووطئت في الرجعة وأنكرت ووطأه (صدقت بين) أنه ماوطئها ولا رجعة ولا نفقة لها ولا سكنى لأن الأصل عدم الوطء وانما قبل دعوى عيني ومول له ثبوت النكاح وهي ترى بدت به بدعواها والاصل عدم مرضه وهما قد تحقق الطلاق وهو يدعي مثبت الترجعة قبل الطلاق والاصل عدمه وبه فارقه ما قبل فصل قال أنت طالق وأشار بيمينه وليس له نكاح إختها ولا إربوعا وما أخذت له باقراره (وهو مقرها بالهرم فان قبضته فلا رجوع له) لأنه مقر باستحقاقها لجمع (والا) تمكيد قبضته (فلا تطالبه إلا بنصف) لأقرارها أنها لا تستحق غيره فلأخذته ثم أنكرت ووطئها لم تأخذ النصف الآخر إلا باقراره منته هذا في صدق دين أمعين امتنع من قبول نصفها فلم يرض بقوله وأبرأه منه أي تملكها بطريقه بان يملط القاضي بغير ما مضى في الوكالة فان مسم فليظهر أن الثاني يشبهها فيعطى نصفها ويوقف النصف الآخر تحت يده إلى الصلح أو البيان

(كتاب الإلاءة)*

مصدر رآي إلى حاف (هو) لغة الحلف ولكن طلاقا في الحامية فغير الشرع حكمه وخصمه بأنه (حلف) زوج بصح طلاقه) بالله أو صفة له كإثباتي في الإيمان أو بما ألحق بذلك مما يأتي (ليتمتع من وطئها)

(قوله) بالدعوى والحلف أي منها (قوله)
إليه ماوطئها إلى النكاح في النهاية
(كتاب الإلاءة)*
(قوله) وكان خلاف قولهم والدعوى
في الإبراء في النهاية الإلاءة وللعلني
في الإبراء على بناء على جملة الدور فيها
في السبكية في الحلية
أجمعه خلافا في الحلية

أى الزوجة ولو رجعة وتجبره لاحتمال الشفاء ومجرىه لاحتمال التحلل ولو حصر وصغيرة بشرطها
الآتى سواء قال في النزع أم أطلق وسواء أقيد بالوطء الحلال أم سكت عن ذلك (مطلبا) بأن لم يقيد
بمدة وكذا أن قال أبدا أوجب موت أبدا أو يذوق أو ولا يرده عليه لأنه لا يستعاده كالأبدا على أربعة
ولو قال لا ألتزم قال أردت شهر متلاين (أو فوق أربعة أشهر) ولو لم يخطئه لقوله تعالى الذين يؤمنون
من نسائهم الآية وقائمة كونه مولا في زيادة العطف مع تقدير الطلب فيها لا تحلل الأيلاء بمضاهيها انما هم
المولى بالذات وأما ساهم من الوطء المدة لانه كزجر جبال زوج حلف سبيد أو أجنبى فهو محض جين
كبابى ويصعظ طلاقه الشامل للسكران والعبد والكافر والمرضى بشرطه الآتى وللعلى في السرية
بناء على صحة الدور فيها صحة طلاقه في الجيلة المبني والمجنون والمسكر وهو يلمت عن الذى لا يتأهل عادة
ألا فيما يندر علمه العاخر عن الوطء بنحو أو شلل أو رقى أو صغر فيها يشبهه الآتى فلا يلا اذلا اذلاء
وهذا الذى قرنته إليه دفع إيرادها على المتن لأنه غير مانع لدخول هذا فيه على أنه يصح بذلك ولو طوطها
حلفه على تركه الممتع وغيره بنى القرح إلى آخره حلفه على الامتناع من وطئها في المهر أو الحضيض
أو الاحرام فهو محض جين والاربع في لا جابها على الآتى نحو الحضيض أو حضيض أو نهار رمضان أو السبيد
أنه يلازم مطلقا وما بعده الأربعة فاقول ان المرأة تصير من الزوج أربعة أشهر ثم يرضى منها أو تسبل
وعلم من كلامه أن أربعة سنين مخلوق به وعلمه ومدة وصغيرة وزوجان أو كماله شرط لا يتمها
(والجديده) أى الأيلاء (لا تختص بالحلف بالله تعالى وسنانه بل ولو على) أى الوطء (خداة)
أو عتقا أو قال ان وطئت فقلته على صلاة أو رسوم أو حج أو عتق) مما لا يخل الأعداء أربعة أشهر (كان
مولا) لأن ذلك كما يسمى عتقا لتأهلها لغة الحلف بالله تعالى وبغيره فشمته الأيتام والعشائر فيها
لما اشغل عليه الأيلاء من الأثم كمر لا لغت لأنه واجب وان كان الحلف بالله ولا يتمتع من الوطء
خشية ان يلزمه ما ألتمه كالمتمتع منه في الحلف بالله تعالى خشية الكثرة وكالحلف الظاهر كانت
على كطهرهم سنة فاما يلا كبابى اما اذا اخل قبلها كان وطئت فعلى صوم هذا الشهر وأوشهر
كذا وهو تضييق أربعة أشهر من العين فلا يلا (ولو حلف أجنبى) لأجنبية أو سيدا لانه (عليه)
أى الوطء كوالله لا أفوت (فحين مضى) أى الأيلاء فيها فيلزمه قبل النكاح أو بعده كنكاح وطئها
(فان نكحها فلا يلا) يتكره عليه فاقرب المدة وان بقي من مدة عتقها فوق أربعة أشهر ونادت
لاتنكح الاضرار حين الحلف لا خصمها بالزوج بنصف من نسائهم (ولو آلى من رثاء أو قرانه أو آلى
محبوب لم يبق له قدر الحشفة ومثله أشل كمر (لهم) هذا الأيلاء (على المذهب) اذلا اذلاء
منه حيث يذخ خلاف الحضيض والعاجز أضعف وأضعف من طهر أو صغر يمكن معه وطئها في مدة
قدرها وقتي منها أكثر من أربعة أشهر لان الوطء مبرج من طهر أو صغر بعد الأيلاء فإنه لا يسل
ومرجه الأيلاء من الرجعة وان حرم وطئها لا يمكنه رجعتها ولو قال والله لا وطئت أربعة أشهر فإذا
مضت فوائه لا وطئت أربعة أشهر (وهكذا) مرتين (أو مرارا) متصلة (فليس يجوز في الأصح)
لا تخل لكل بعض الأربعة فتعثر المطالب به من باع أم أطلق الأيلاء دون خصوص أم الأيلاء بل بحث
أنه فوقه لأن هذا لا يرتفع بالوطء فوجب نظر الخلاف في أصل تأنيدهم خرج بقوله فوائه ما لو حلفه قال
فلا وطئت فهو الأيلاء قطعاً لا يمين واحد أو شملت على أكثر من أربعة أشهر ومصلحة مرفوض فلا عا
الأخرى أى بان تكلم بأجنبى وان مل أو سكت أكثر من سنة تنفى وعى فيما ينظر فليس الأيلاء فلا عا
ولو قال والله لا وطئت خمسة أشهر فإذا مضت فوائه لا وطئت سنة) بانون في الرضة وأما
والفوقية أى سنة أشهر كفى أصله قيل وهو الأول انتهى وفيه نظر بل الأول الأول لما في الثاني

(قول المتن) مطلقا يجوز أن مراد
المصنف مطلقاً أى عن التردد الآتى وهو
موقوف أربعة أشهر مرة ثم يرضى عنها أو يلازمه
عدم الرجعة حتى في أيدائه لا يمينين
فيه أى التدينين بالوطء في التنازل (قول
المتن) بل ولو على طلاقاً كما أنه عليه
هنا وبه أن يقال إذا حلفها بغيره في
الطلاق أو قبل ذلك إذا قصد به منع نفسه
عن وطئها الآن التعلين بنحو الإطلاق
حينئذ يكون عتقا أن أراد محض التعلين
فلا يلا اذلاء فلا يلا اذلاء من الوطء وان
الطلق في غيره خلاف نظر ما مر ثم فعل
ما مضى عليه الشارح ثم لا يكون الأيلاء على
ما مضى عليه الشارح ثم لا يكون الأيلاء على
الحال الرقعى أيضا يكون الأيلاء فقامت على
ولارجع (قوله) بما لا يخل الأعداء أربعة
أشهر وذلك أمان تشبهه بالأبدا لا يوجد
الأعداض أربعة أشهر أو يطعن فان
الأطلاق يلحق بالتدين بما فوقها نظير ما مر
في الحلف بالله ويقل على ذلك تصويرهم
وعبارة أصل الرضة فلو قال ان وطئت
فعلى صوم شهر أو الشهر الثلاثى وهو متأخر
عن أربعة أشهر في ومول التبت (قوله)
لم يبق إلى قول المصنف ولأنه صريح
أو كفاية في الهبة إلا قوله بل بحث إلى قوله
وخرج (قوله) وفيه نظر لا يفتى مافى هذا
النظر من النظر إذا ما استند إليه الباحث
أقوى وأولى من الاستناد إلى جريان
الخلاف وتقدم التأنيث فأنه لم يلب من
الحديث (قوله) لما في الثاني من
الايهام فيجب بأنه لا اعتبار بهذا
الايهام إلا بينهم من قرأ سنة بعد
قوله خمسة أشهر إلى سنة أشهر هذا أن
أراد القائل أولوية شرط عبارة المصنف
بالتوقيف فان أراد أولوية عبارة الأصل
على عبارة الرضة فلا نظر بوجه معش
فد يقال على الأخير أنه لا وجه للأولوية بل ما ساء وان رآه أعلم

من الإيهام الذي خلا عنه أنه قد بذكره الخاضع إليه (فأبلا أن لكل) منها (حكمه) فقطابه بموجب
 الأول في الخاسر لا فيما بعده لا خلاها بغيره وانتهاد مدة السانعة فخطا بذلك بعد مضي أربعة
 أشهر وخرج بشوله فإذا مضت مائة سنة قال والله لا أجعل خمسة أشهر ثم قال والله لا أجعل سنة
 فأنها تبدأ بخلاف لتداخل مدتها واختلاطها بغيره بقوله والله لا أجعل سنة فيكون الإله واحدا
 (ولو قيد) بينه على الامتناع من الوطء (عسب بعد الحصول في) الشهر (الأربعة) عادة
 (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) قبل خروج الدجال وكروج الدجال أو بأجوج وما جوج
 (قول) لأن الظاهر تأخره عن الأربعة فتتضرر رهي بقطع الرجاء وعليه ان محقق الامتناع كطلوع
 السماء كذلك بالاولى التوقيدها بعد خروج الدجال بنزوله فلا يكون الإله وحده كخمسة أو أربعة
 ان كان ثاني أيامه أو أولها لم يبق منه مع باقي أيامه الأربعين ما يكمل أربعة أشهر باعتبار الأيام
 المعهودة اذ يومه الأول كسنة حقيقة والثاني كسنة والثلث كجمعة كذلك بقية ما كانا كجميع
 عنه صلى الله عليه وسلم مع أمره بأن الأول لا يكفي فيه صلاة يوم وبأنهم بقدر ونه لو قيس بالساني
 والثالث وبالصلاة غيرهما بقدرتها أقدار العبادات والآجال وغيرها كالمتر أوائل الصلاة (وان لم ين
 حصوله) أي المقيد (قبلها) أي الأربعة كجني المطر في الشتاء (فلا) يكون بالإله محض
 عين ومعرفة كخاف الثوب أولى فلا حذفه وان كان في أصله (وكذا الوثن) في حصول التبدل
 الأربعة أو بعدها كرضاء أو مرض زيد أو قدمه من يحمل الوصول منه قبل الأربعة فلا يكون الإله
 (في الأصح) حالا ولا بعد مضي الأربعة قبل وجود المعلق به لانه لم يحقق منه قصد الإلهاء أو الاما لم
 يتحقق وصوله منه بعد ماضاه بحيث لا تتطوع في أربعة أشهر فهو مولى ان ادعى ظن قربها خلف
 ولم يكن مولى سبيل حالها (ولنقله) الشبهة وإشارة الأخرى (سريجي وكاية) ومنها الكناية
 كغيره (فن سريجي تعقيب) حشة أو (ذكر) أي حشنة ذهبي المرادة منه بخلاف لو أراد كنه
 لحصول معصودها تعقيب الحشة مع عدم الحث (بفرج ووطء وجناح) وثبت أي مادة نى لا
 وكذا البقية (واقضاض بكر) غير فراء الشيوعا مما يدعي ان أراد بالجماع الاجتماع والوطء
 الدوس بالقدم وبالاتقاض غير الوطء ومجمله ان لم يقل يذكرى واللاميد في واحد منها كالتس مطلقا
 أما الغرر اذا جعلها قبل الحلف فالحلف على عدم اقضاها غير الإلهاء على مقالة ابن الرفعة لحصول
 مقصودها بالوطء مع بقاء البكرة قال ابن انا: قال الفقة في حق البكر فتعلقها في حق التيب كإيهامه
 اراد العاضى والنص انتهى وهذا هو الحق بما يأتي انه لا بد في الفقة في البكر من زوال بكرتها
 ولو غرر أو ظهر ما في التحليل وان أمكن الفرق (والجديد ان لامة ومباشرة ومباشرة وانسانا
 وغشيانا وقرانا) بغيره قوله ويجوز زعمه (وتخوها) كفضاء ومس (كباب) لاستعمالها
 في غير الوطء أيضا مع عدم اشتهاها فيه حتى المس وان تكرر في القرآن بمعنى الوطء (ولو قال
 ان وطئتك فعبدى حر فزال ملكه) يسع لازم من جهته أو غيره (عنه زال الإلهاء) وان عاد
 للملكه لعدم ترتيب شيء على وطئه (ولو قال) ان وطئتك (فعبدى حر ع ظهاري وكان) قد
 (طاهر) وعاد (قول) لانه وان لم يمتنع عنه فتجعله وربطه بمعين زيادة التزامها بالوطء
 على موجب الظاهر وان وقع عنه ولو طوى في المدة أو بعدها فكان التزام أصل العتق (والا)
 يكن قد ظاهر (فلا ظاهرا ولا إلهاءا) لكذب (ويجيبكم ما ظاهرا) لا قراره بالظاهر فحكم
 بأبلا نه بوقوع العتق من الظاهر (ولو قال) ان وطئتك فعبدى حر (من ظاهري ان ظاهري فليس
 ببول حتى يظهر) لانه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظاهر لتعلق العتق به مع الوطء فاذا ظاهرا صار مولى

(قوله) الشبهة الى قول المصنف ولو قال
 في انهاء قوله لو أراد كنه ينبغي أو الحاق
 لان اللفظ عند الأول لا يزل على حقيقته
 ثم رأيت في حاشية الشبهة الى على الحلق
 التعرير مع بيان حالة ان ذلك كقصد
 السكول وامر قول الفقة انه في انفراد
 للامام النووي بشوله ذكر انهما انفرادي
 الحلق الخائف لفظ الذكر من غير ارادة
 وان أوجعت ما يرتب ذلك (قوله) لانه
 بل يلزمه ان قولنا تلت هل يمكن في النهاية

وحينئذ يفتقر الوطء إلى مدة الإبلاء بعد هذا الوجود المعلق به لكن لا من الظاهر اتفاقا للسابق لنظ
 التعليق له والعقبات الخمسة عنه بلفظ يوجد بعده ويبحث فيه الرافعي بأنه ينبغي مراعاة وجهه وجملة تضي
 ارادته أخذنا من قولهم في الطلاق لوعلقه بشرطين بلا عطف فإن قدم الجزاء عليهما أو أخرهما عنهما
 اعتبر في حصول المعلق به وجود الشرط الثاني قبل الأول وإن توسط بينهما كما هتار وجع فإن أراد أنه
 إذا حصل الثاني تعلّق بالأول لم يعتق المبدان تقدم الوطء أو أنه إذا حصل الأول تعلّق بالثاني عتق انتهى
 وألحق السبيكي بتقديم الثاني على الأول فيما قاله الرافعي مقارنته له وسكت الرافعي عما لو اعتبرت
 مراجعته أو قال ما أردت شيئا ويرجع غيره أنه لا إبلاء مطلقا ونزع فيه بأن قياس ما فسر به قوله تعالى
 قل يا أيها الذين هادوا إن زعمتم الآية من أن الشرط الأول شرط لجملة الثاني وجزائه أن يكون مولى
 إن وطئ ثم طاهر ويؤيد ذلك أن هذا هو الذي صرح به في الطلاق فإن قلت هل يمكن توجيه ما جرى
 عليه الأصحاب هنا ولم يحلوا من تلك القاعدة التي قررناها في الطلاق كما يصريح به كلامهم
 قلت نعم يمكن أن نظير ما هنا ثم إن دخلت الدار فأنت طالق إن قلت زيد والفرق بينهما وبين ما هنا غير خفي
 إذ كل من الدخول والكلام مثلا وقع شرط للطلاق محتملا للتقدم والتأخر وليس بين الشرطين ربط
 ولا مناسبة شرعيان تضي بهما على ما فهمه اللفظ فربح لارادته وقيل عند عدمها أو اعتذر معرفتها
 لا طلاق إلا أن تقدم الأول لأن الأصل بقاء العصمة واثباتها في الشرطين الوطء والظهار ذلك قضى
 بهما على اللفظ وبأنه إن الوطء هنا ما تعلّق به العتق صار كالظهار في تعلّق العتق به أيضا فكان بينهما
 ارتباط ومناسبة شرعيان نصارا لاجتماع شرط واحد ولم يعول على إرادته ولا هدمها ككفاء القرنة
 الشرعية المقضية لذلك وأيضا فقوله إن طاهر ليس شرطا لطلاق وقوع العتق بل لكونه عنه
 ظاهرا لحبس والإبلاء ليس مشروطا لوقوع العتق عن الظاهر لعدله بل بطلان وقوعه في تحيد الجزاء
 وتعدد الشرط حتى يكون من القاعدة وأيضا فالإبلاء ليس جزءا من كورافي اللفظ وإنما هو حكم
 شرعي مرتب على وقوع مثل هذه الصفة ووفق بين الجزاء اللفظي والجزاء الحكمي إذا لا الأول يتعلق
 بكل من الشرطين على حدة فنظرنا فيهما وحكمنا بما تقتضيه اللغة أو العرف بخلاف الثاني
 إذا لا إبلاء يتعلق بكل من أجزاء جملة الشرطين وجزائهما فلم يتطرا لبيان الجزاءين تقدم ولا تأخر فافهم
 ما ذكرناه وأنه لا تنافي فيه تلك القاعدة أصلا فتأمل (أو) قال (إن وطئت فضررت طالق) قول
 من المخالفة لأن طلاق المرأة الواقع بوطء المخالفة بضرر قال الزركشي ومثله إن وطئت ففعل
 طلاق ضررت أو طلاق بناء على ما جرى عليه في النذر إن فيه كفارة عين لكنهما جريا هنا على أنه
 لا يجب بهن فحينئذ لا إبلاء انتهى (فإن وطئ) في المدة أو بعدها (ملطقت الضرر) لوجود
 الصفة (وزال الإبلاء) إذ لا شيء عليه بوطئها بعد (والظاهر أنه لو قال لأربع والله لا جامعك فليس
 بمول في الحالم) لأنه لا بحث في الوطء الكل لا المعنى لا لأجمع يمكن كالوحد لا يكافؤا ولا فرق
 ما بعدهما بأن هذه من باب سلب العموم وتلك من باب عموم السلب كما يأتي (فإن جامع ثلاثا) مهن
 ولوعدها البيوت أو في الدريان البين يشمل الحلال والحرام (قول من الرابعة) لخصه حينئذ بوطئها
 (فولما بعضهم قبل وطء زوال الإبلاء) لتحقيق امتناع الحنف إذا الوطء انما يقع على ما في الحياة
 المتعد ووطئها وقبل وطء الآخرين فلا نزول (ولو قال) لهن والله (لا جامع) واحدة منسكت
 ولم يرد واحدة معنية أو مهمة بأن أفراد الكل أو أطلق كان مولى من كل مهن حملها على عموم السلب
 فإن النكرة في سياق النفي لا تلزم ففحصت وطء واحدة وترفع الإبلاء عن السابقة أما إذا أراد
 واحدة فيخص بها وبغيرها أو يبينها أو لا جامع (كل واحدة منسكت قول من كل واحدة) مهن

(قوله) من المخالفة إلى قول المصنف
 ولو قال لا جامعك إلا مرة في النهاية لا
 قوله وفيه نظر إلى قوله وقد توجه تصحيح
 الأكثرين الخ (قول المتن) وزال الإبلاء
 واضح في التعليق بغير كلام فإن علق بها
 يمكن أن يقال بأنه متصور عدم زواله بأن
 تكون عدة الضرر لا قراءة وكان الطلاق
 الدم لا بعد مدة كونه وعلم كان الطلاق
 رجعا فليأمل والله أعلم (قوله) فيخص
 ويعنيها في صورة الإجماع (قوله) أو يبينها
 في صورة التعيين

على حتم العم السلب لو ما هن بخلاف لا لا هو كن فانه لسب العموم أى لا يع وطنى لكن فاذا وطىء
واحدة حثت زوال الأيلاء في حق الباقيات كاستدلاله عن نهي الاكثرين وقال الامام لزول كاهو
قضية الحكم بتخصيص كل الأيلاء وهو ظاهر المعنى ولذا بحث الرافعي انه ان أراد تخصيص كل الأيلاء
لم يخل والا كان كالأجامع كن فلا يثبت الأيوطه جميعهن واجاب عنه البلقيني بما لا يدفعه ومن ثم أنه
غيره بقول المحققين تأخر المسور بكل عن النبي بقيد سلب العموم لا عموم السلب ومن ثم كانت تسوية
الاحصاء بين صورة المثلن والأطوا واحدة مشككة واجيب بأن ما قاله المحققون أكثرى لا على دليل
قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور وفيه نظر لأن هذا انما حيل على النادر بشهادة المعنى
ولا كذلك هنا فله عليه بعدد او قد يوجه نهي الاكثرين بأنهم انما حكموا بأيلاء من كانوا ابتداء
فقط لأن اللفظ ظاهر فيه سواء أ قلنا ان عمومه يدل أم ثمولى واتاذا وطىء احداهن فلا يحكم بالعموم
الشوئى حينئذ حتى تعدد الكفارة لانه يعارضه أصل براءة الذمة منها بوطه من بعد الأولى وساعد
هذا الأصل تردد اللفظ بين العموم البدلى والشوئى وان كان ظاهرا في الشوئى فلا يخفى كفارة أخرى
بالثلث يلزم من عدم وجودها ارتفاع الأيلاء ولا نظر لانه الكل في الأولى ولا للفظ كل في الثانية
لأن الكفارة حكم ربه الشارع فلم يتعددا لاجل مقتضى تعدد الحث نصوصا ولم يوجد ذلك هنا (وقول)
والله (لا اجامعك) سنة أو (الى سنة) وأراد سنة كلمة أو أطلق أخذنا من في الطلاق
(الامرة) وأطلق (فليس بول في الحال في الاظهر) لانه لا حث بوطه مرة لاستثنائها
أو السنة فان في منها عند الحلف مدة الأيلاء فأبلاع الأيلاء (فان وطىء عوبي منها) أى السنة
(أكرم من أربعة أشهر فول) من يومئذ لحثه حينئذ ففتح منه أو أربعة فاقل تخالف فقط وان لم يطأ
حتى مضت السنة انحل الأيلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لاقضاء اللفظ وطأ مرة لأن القصد منع
الزيادة عليها لا إيجادها قبل هذا بخلاف ما من ان الاستثناء من النبي اثبات ورد بأنه لا يخالف لانه
ليس المراد بكونه اثباتا له اثبات لنقض الموقوف بل المراد به اثبات لنقض ما دل عليه الموقوف به
وحيث فهو موافق لقاعدة المذ كورة لانه في هذا المثال وهو المسبق قبل منع نفسه من الوطء وأخرج
المثمة فعلى الضعيف ان الماثب بعد الاستثناء نقض الموقوف به قبله وهو الوطء اذا لم يطأ المثة بحيث
وعلى الأصح ان الماثب نقض ما دل عليه لفظه وهو الامتناع يتبقى الامتناع في المثة وبثبت التخييرها
وتجوز ذلك في فصل حلف على مستقبل بخلافه على ماض أو حاضر ففي الوطء الامرة لا يثبت
اذا لم يكن قد وطأها جزا لانتفاء توجيه التخيير لعدم امكانه فلما لم يثبت الاستثناء الا وقوعه خارجا
حيث اذا لم يكن كذلك ولهذا اخرجوا في ليس له لى "الامانة يلزمها ولم يخترجه على هذا الخلاف قال
البلقيني وقباس ما ذكر أن من حلف لا يشكو غيره الامن حاكم الشرع لم يثبت تركه شكوا مطلقا
لأن قصده نفي الشكوى من غيرها كالمشرع لا إيجادها عنده وتبعه أبو زرعة فقال فقين قيل له
بت عندي لا يثبت عندك الا هذه البلية ملى الى عدم الوقوع بترك الميث عند له معنا عرفا ليس
اثبات الميث بل ان وجد يكون إليه فقط ثم استدلل باننا شجته والقاعدة المذ كورين وبين التاج
السبكي تلك القاعدة بأن لا اكل الا هذه البلية بغيره وقضيت الامتناع من كل غيره ومقابل له وهو عدم
الامتناع منه فعلى الأول أمتنع نفسى غيره وأخرج هذا من المنع فيصدق بالاقدم عليه وتركه ومعنى
الشافى أمتنعها غيره وأجملها عليه والأصح الأول وانما لم يأت هذا في ليس له الامانة لانه لا مقابل لشفها
الاثبتوها اذ لا واسطة بينهما ثم نازع فيما من من جريان ذلك في كل مستقبل بأنه لا يتأني في بعض
المستقبلات نحو لا يقوم غدا الا زيد اذ لا بد من قيامه غدا لكن ان كانت الجملة خبرية والامتناع

قيامه بل جلي الصبر كما مر فانه ما ذكر ليس من محرم المستقبل بل من خصوص الحث أو المانع انتهى
 * (فصل) * في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما تفرع عليها (يعمل) وجوبه بالولي بلا مطالبة
 (أربعة أشهر) رقباه ولأولاد ولوقتا أو قنة لأن المدة شرعت لمرجعي هو قلة صبره فلم تختلف
 بمرجه في كدة حبس وعقبة ونعشب المدة (من) حين (الإيلاء) لانه ممول من وقت اذلول (بلاض)
 ثبوته بالاصل والاجماع وبه فارتفع حكمة العتمة في ان يامعتل فبعدي حرقيل جباي شهر
 لا تعشب المدة من الإيلاء بل بعد مضي الشهر لانه لو وطئ قبله لم يعتق (و) تعشب (في رجعية) وبمرتب
 حال الإيلاء (من الرجعية) أو زوال الردة كزوال الصغر أو المرض كما يأتي لأمن العيب لأن بذلك
 يحل الوطء في الأولين ويمكن في الأخير أمالوا في ثم طلق رجعا أو وطئت بشبهة فتنقطع المدة أو بطل
 لمرة وطئها وتستأنف من الرجعة أو تنقض العدة ان بقي من مدة البعد فوق أربعة أشهر لأن الاضرار
 اغنا يحصل بالامتناع التوالى أربعة أشهر في نكاح سليم (ولوارثه أحدهما) قبل دخول النصف
 النكاح كمر أو (بعد دخول في المدة) أو بعدها (انطعت) لمرة وطئها حينئذ (فإذا أسلم)
 المرتد منها في العدة (استؤنفت) المدة لما ذكر المعلوم منه أن مجهاذا كانت اليين على الامتناع من
 الوطء مطلقا أو بقي من مدة العيب ما يزيد على أربعة أشهر والافلا على الاستئناف (وامنع الوطء
 ولم يتخل نكاحا ان وجد فيه) أي الزوج (لم يمنع) المدة سواء المانع الشرعي (كصوم وحرام و)
 الحس كحس و (مرض وجنون) لأن المدة والمانع منه مع أنه القصر بالإيلاء (أو) وجد
 (فيها) أي الزوجة (ودو حسي كعسر ومرض) يمنع من إيلاج الحشفة في صورة صحة الإيلاء
 معها السابقة ونشوز (منع) المدة فلا يندأ بها حتى تزول (وان حدث) نخوم منها المانع
 من ذلك أو نشوزها وكذا ما نهى الشرعي غير نحو الخلع والحض كتلبسها بفرض كصوم (في) أثناء
 (المدة قطعها) لانه لم يمنع من الوطء لأجل العيب بل لتعذر (فإذا زال) وقدي فوق أربعة
 أشهر من اليين (استؤنفت) المدة لاسر (وقيل تنبي) لبقاء النكاح هنا وخرج في المدة طروق
 ذلك بعدها فلا ينعها بل يطأ بالنسبة بعد زوال الوجوه والمضارة في المدة على التوالى مع بقاء النكاح
 على سلامته وهذا يفرق بين ما نهى وأمر في الردة والرجعة (أو) وجد فيها وهو (شرعي كحس)
 أو نفاس كما قاله من أهل المال في ردة (وصوم نفل) أو اعتكافه (فلا) يمنع المدة ولا يقطعها
 لو حدث فيها لأن الحضي لا يخلو عنه شهر غابا فلومع لا يمنع ضرب المدة فالأول أحق به نفاس فزاد
 الباب لانه من جنسه ومشارك له في أكثر أحكامه ولانه يمكن من وطئها مع خصوص انفل فقلت لم
 لم يظروا اعتنا إلى كونه عيبا بالوطء معه ومن ثم حرم عليها وهو حاضر بلاذنه كما مر فالت لأن الدار
 هنا على التسكن وعدمه فلم يظن لكونه عيبا بالأقدام بخلافه ثم (ومنع) المدة بقطعها صوم
 أو اعتكاف (فرض) وإحرام لا يجوز لتعليقها منه (في الأصح) لعدم منعته معه من الوطء
 وقضية أن الصوم الموسع زمنه من خصوصاً أو ذكراً أو كفارة لا يمنع لانه كالنفل في تمكنه مع من الوطء
 وهو ظاهر ثم رأيت الزركشي يحسب (فان ولو في في المدة انخلت) اليين وفات الإيلاء كما هو ظاهر
 (والا) يطأها وقد انتقض ما منعها (فانها) دون ولها وسيدها بل توقف حتى تكمل بلوغ أو عتق
 (مطالبة) وان كان حلفه بالطلاق (بان في) أي يرجع إلى الوطء الذي امتنع منه بالإيلاء من فاء
 اذ يرجع (أو يطائق) ان لم ينفذ ظاهر الآية وليس لها تعين أحدهما كما في الروضة وصوبه الاستوى
 في فهمه وان اضغ في مهامة وزعمه الزركشي وغيره فهو بواقة الراضا انها مطالبة بالنسبة أو لانه
 بالطلاق لأن نفسه قد انطواعه على الوطء ولانه لا يجبر على الطلاق إلا بعد الامتناع من الوطء والييين

* (فصل في أحكام الإيلاء) *
 (قوله) أمالوا في ثم طلق رجعا الخ
 ما اقتضاه صريحه من الحاق وطء الشهة
 بالطلاق الرجعي في سائر أحواله هو قضية
 عبارة أصل الروضة فانه بعد كرسملتي
 الطلاق والردة قال مانصب وألحق
 البغوى العدة من وطء الشهة بالطلاق
 الرجعي وبالردة في منع الاحتساب
 وجوب الاستئناف عند انقضائها
 انتهت فظاهر ان الحاق جاري في الحالين
 نعم وقع في الغرض ما استظهره من الروضة
 ما يقتضي الحاق وطء الشهة بما سباني
 من الاذار التي لا تنقض الاستئناف
 وعند عروضا بعد انقضائها فاستقط
 به اس المرقى رجعه الله تعالى فاستقط
 ما حكمه الاصل في وطء الشهة عند
 الغوى وأرد جمع الاذار انما اراها
 تعالاً أقسمه كلام الغرض في هذا هو
 منشأ الاختلاف الواقع بين في التفتة
 وما في الروضة والاعاب ونسأل صاحب
 المغني كلام أسئل الروضة هنا وقوله
 (قوله) قبل دخوله إلى قول المصنف
 ويتبع في النهاية

بالطلاق لا تمنع حل الأيلاج لكن يجب التزعم فوراً (ولو تركت حقها فلها المطالبة بعده) أى التزعم
 ان بقيت المدة لأن الضرر هنا يتحدد كالأعصار بالثقة بخلافه في العنة والعيب والأعصار بالمهر لأنه
 خصلة واحدة (وتحصل الفسقة) بنسخ الفاء وكسرهما (تغيب حشفة) أو قدرها من مطلقها
 (سبل) معز وال بكارة بكر ولو عوراً وان حرم الوطء أو كان يشعلها فقط وان لم يتحل به المين لا يضر بطلان
 وذلك لأن مقصود الوطء انما يحصل بذلك بخلافه في غيره فلا يتحصل به فية لكن يتحل المين وتسقط المطالبة
 لحشمة به فان ارى عدم حصول الفسقة به مع بقاء الأيلاج تعين تصويره بما اذا حلف لا يوطئها في قلبها
 وبما اذا حلف ولم يقبل لكنه فعله مكرهاً أو ناسياً للمين فانها لا يتحل به (ولا مطالبة) بفسقه ولا لحلاق
 (ان كان بها مانع وطء كحصى) ونفاس واحرام وصوم فرض بقية السابق أو اعتكافه (ومرض)
 لا يمكن معه الوطء لأن المطالبة انما تكون بمحقق وهي لا تستحق الوطء لتعذر من جهتها وتعجب في
 الوسط من منع الحصى للطلب مع عدم قطعه المدة وتوجب بان منعه لحمة الوطء معه وهو ظاهر وعدم
 قطعه للصحة والالتصاف مدة غالباً كما مر قبل قولهم طلاق المولى في الحصى غير بدعي بشكل بعدم
 مطالبة ورده فرضه فيما اذا طوابعه من الطهر بالفسقة فتركت مع تمكنه ثم حاصت فبطالب الطلاق
 حينئذ (وان كان فيه مانع طبيعي كمرض) يضره الوطء ولو بنحو بطء براء (طوب) بالفسقة
 بساكنه (بان يقول اذا) أو ان ولو فيها يظهر خلافها ليقضي فيه كلام ابن الرفعة واختلاف معانيها
 وتعللها يؤثر فيما نحن فيه كما هو واضح (قد رتشت) لأن به يدفع ايادؤها بالحلف بساكنه ويزيد
 بذوا يدمت على ما فعلت ثم اذ المني طالته بالطلاق ويرد ذلك النظر فيما اذا طهر الحب بعد الأيلاج
 وسقط خيارها والذي ينجم أنه يطالب بالطلاق وحده اذا فاته ترقيتها فاقطعاً ثم رأيت ابن الرفعة
 ذكر ما يقتضى أنه يقع منه بقوله وقد رتشت وفيه نظر ظاهر لان ذلك لا يخرج (أو شرعى كاحرام)
 لم يقرب تحمله منه وصوم فرض مضيق أو موسع ولم يستعمل الى الليل وظاهر ولم يستعمل الى الكفارة
 بغير الصوم (فالذهب ان يطالب بطلاق) هناك لان المانع منه لا يفسقه ولا وحدها لحرمتها عليه
 وانما طوبى من غصب دجاجة ولو ثلثة فالتفتها بالترديد بان قال له ان ذبحتها غرمتها والا غرمت
 اللؤلؤة لان الاتلاع المانع ليس منه وهنا المانع من الزوج أما اذا قرب التحلل وظهر ضبطه بما يأتي
 عن غير الغوى أو استعمل في الصوم الى الليل أو في الكفارة الى العتق أو الأطعام فانه مجهول وقد ر
 الغوى الآخر يوم ونصف وقدره غير ثلاثة وهو الواجب (فان هي ووطء) في القبل أو في الدبر
 وقد أطلق الامتناع من الوطء (سقطت المطالبة) وانحلت المين وتأنم تمكنه قطعاً منعهما
 المانع كطلاق رجعي أو نكحها كحصى وكذا ان خصه على الاصح لانه اعانة على معصية (وان أتى)
 بعد رافعهما الى الثاني فلا يبيح ثبوت الباطن مع غيبته عن مجلسه الا اذا تعذر احضاره لتواربه
 أو تعززه (الفسقة والطلاق) فالأظهر ان القاضي يطلق عليه بسؤالها (طلقة) وان تابستها
 لعدم دخول أو واستيقفاء ثلاثاً بان يقول أوقعت عليها طلقة عنده وأولقتها عنه أو ائت طلاق
 عنه فان حذفت عنه لم يقع ثبوت ذلك لأنه لا سبيل له وام اضارها ولا اجبار به في الفسقة
 مع قبول الطلاق للتابسة فتاب الحاصكم منه كما يزوج عن العاضل وخرج بطلقة ما زاد عليها
 فلا يقع كالمو بان انه طلق أو فاء فان با ما معا وفعالاً ما كتب ما بخلاف بيع غائب بانث مقارنته لبيع
 الحاصكم منه لتعذر تصحيحهما فقدم الأقوى (و) الظاهر (انه لا يجهل) للفتية بالفضل
 فيما اذا استعمل لها (ثلاثة) من الأيلاج زيادة اضارها اما الفسقة بالسكان فلا يجهل قطعاً
 كزيادة على الثلاث وامادونها فيجهل له لكن بقدر ما ينتهي فيه مأخذه كوقت الفطر للصائم

(قوله) لا يمكن معه الوطء الى المتوفي النهاية
 (قوله) والالتصاف هذا الاشتاق في
 النفاس (قوله) في القبل الى كتاب
 الطهار في النهاية

والشبع للجانع والخفة للتملى وقد ريسم فأقل (و) الاظهر (انه اذا وطئ بعد مطالبة) أو قبلها
بالأولى (لزمه كفارة عين) ان كان حلقه بالله تعالى لحته والمغفرة والرحمة في الآية لما عصى به من
الابلاء فلا يخفى ان الكفارة المستقر وجوبها في كل حث اثما اذا حلف بالتزام ما يلزم فان كان بشربة تخير
بين ما التزمه وكفارة عين أو بتعاقب نحو طلاق وقع بوجود الصفة

* (كتاب الطهار) *

سمى به التشبيه الزوجة نظهر نحو الام وخص لانه محل الركوب والمرأة مركوب الزوج ومن ثم سمي
الركوب نظهر او كان طلاقاً في الجاهلية قبل واول الاسلام وقيل لم يكن طلاقاً من كل وجه بل اتفق معلقة
لاذات زوج ولا خلية تشكك غيره فنقل الشرع حكمه الى تخريمها بعد العود ولو زوم الكفارة وهو حرام
بل كبيرة لان فيه اقداماً على حاله حكم التوبة عليه وهذا أحظر من كثير من الكبائر اذ قضيت الكفر
ولو اخلوا الاعتقاد من ذلك واحتمل التشبيه لذلك وغيره ومن ثم سماه تعالى منكر من القول
وزور في الآية اؤل المجادلة وسبها كثره مما رجعت المظاهر منها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال
لها حرم عليه وكره وانما كرهه أنت على حرام لان الزوجة ومطلق الحرمة يتبعان اختلافها مع
التخريم المشاهل تخريم نحو الاموس ثم وجب هنا الكفارة العظمى وتم كفارة عين واركابه مظاهر
ومظاهر منها ومثبه وموصيعة (يصح من كل زوج مكافئ) مختار دون أجنبي وان نكح بعد وصى
ويجنون ومكسر لما ضرب في الطلاق ثم ولعله صفة فوجدت وهو مجنون مثلاً حصل (ولو) هو
(ذمي) وحرق لعمد الآي توكونه ليس من أهل الكفارة التي نظرا اليه الخصم ومن ثم شبه عليه ممنوع
بالحالفة اذ هي شائبة الغرامات يشعور عنه بنحو ارثاسلم (وخصي) ونحو سوح وانما لم يصح
البراءة من الرقاة لان الجماع مقصود ثم لا هنا بعد وان لم تصوره العن لا مكان تكفيره بالصوم
(وظاهر سكران) تعدي سكره (كظافة) فيصح منه وان صار كالزق (وسريعه) أي
الظهار (ان يشول) أو بشر الاخرس الذي يفهم اشارته كل أحد (زوجته) ولورجعية فتة غير
مكافئة لا يمكن وطؤها (أنت على أومنى أو) الى أوالى أو (معى أو عندى كظهر ارحى) لان على
والحق بهاماد كالمعهد في الجاهلية (وكذا أنت كظهر ارحى سريح على العج) كان أنت طالق
سريح وان يقل متى لتبادره للذهن (وقوله جملت أوبدك أو شئت) أو جملتك (كبدن ارحى
أوجسها) أو شئها (أو جلتها سريح) وان يقل على لتشال كل من ذلك على الظهر (والاظهر
ان قوله) أنت (كبدنها أو بطنها أو سدرها) ونحوها من كل عضو لا يذ كر للكرامة (طهار)
لانه عضو محرر التلذذه فكان كالظهر (وكذا) العضو الذي يذ كر للكرامة (كعينها) أو أورها
أو زوجها ومثله أنت كأي أو مثل أي يمكن لا مطلات بل (ان قصد) به (طهاراً) أي معناه
وهو التشبيه بتخريم نحو الام لا ينوى ما يتجمله اللفظ (وان قصد كراهة فلا) يكون طهاراً لذلك (وكذا
ان أطلق في الاصح) لاجتماع الكرامة وغلب لان الاسل عدم الحرمة والكفارة (وقوله راسك
أو ظهرك) أو جركك (أو يدك) أو فركك أو شعرك ونحوها من الأعضاء الظاهرة بخلاف
الباطنة كاليد والقلب فلا يكون كرها طهاراً لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة
(كظهر ارحى) أو بدها مثلاً (طهاراً في الاظهر) وان يقل على كأمرو بظهورها يعلق بالظهر
كل عضو طهاراً لا يظن تقديره كفي التشبيه فان قلت يتألفه ما عرف من الروح من التفصيل مع انها
كالعضو الباطن بناء على الاصح انها جسم سار في البدن كسريان ماء الورد في الورد قلت لا يتألفه
لان الدار هنا على العرف والروح عند كراهة تارة للكرامة وتارة لغيرها فوجب التفصيل السابق فيها

* (كتاب الطهار) *

(قوله) سمي الى قوله وانما ذكره في النهاية
(قوله) على حاله حكم الله محل تأمل
(قوله) أو نفسك يظهر ان المراد بها هنا
البدن لا ما يرد الروح لقوله لا تشال
البح (قوله) نظير ما ذكر في المشبه بل أولى
لانه اذا لم يعتبر لا يمكن الاستمتاع به فحين
هى محل الاستمتاع فلان لا يعتبر فيه
ليست محلالة السكينة بالاولى والله اعلم
(قوله) قلت لا تألفه الخ محل تأمل لانه
ان سلم انه كالباطن فهو طاهر وان لم يسلم
فما ذكر لا يجدي كاهو طاهر وان لم يسلم
فهو مكافئة غير سمعوه عند او الاولى
في ان كونه كالباطن كونه لا يمكن التمتع
به كالأعضاء الباطنة لا تألفه كالأعضاء
يكون مراده ما ذكره في تأمل

طابق بلا عوض لم يكن عائدا وكذا بازاحة أنت طالق تضع رطلها على ابن الرقة (وكذا لو) كان قنبا
أو كانت قنفة فعقب الظهار بملكته أو (ملكها) اختيارا بقبول نحو وصية أو شرا من غير رسوم
وتقديرين لأنه لم يمسكها على النكاح ولا يؤثر شرا فطعا ويؤثر قبول هبتها وتوقه على القبض
ولو تقدير بأن كانت بيده (أو أولعها) عقب الظهار (في الأصح) لاستغاله بموجب الفرقان
طالت كليات العان لاسم (بشرط سبق العقد) والرفق للقاضي (ظهاره في الأصح) بخلاف
ما لو طاهره وقذف أو رفق للقاضي فلا عن فانه عائدا وله الفرقان بغز ذلك (ولو راجع) من طاهر
منها رجعة أو من طاهره رجعا عقب الظهار (أو أوردته متصلا) بالظهار وهي موطوءة (ثم أسلم
فألذنب) بعد الاتفاق على عود أحكام الظهار (انه عائدا لرجعة) وان طاهره عنتها (بالإسلام
بل) انما يعود باسمها (بعده) زمانا بين الفارقة والفرق ان مقصود الرجعة استباحة الوطء
لا غير ومقصود الاسلام العود للدين الحق والاستباحة أمر يرتب عليه (ولا تنسقط الكفارة بعد العود
بفرقة) لاستقرارها بالامساك قبلها (وبحرم قبل التكفير) بعق أو غيره (وطء) للنص
عليه في غير الأطعام وقياسا فيه على ان الخبر الحسن وهو قوله صلى الله عليه وسلم للظهار لا تقر بها حتى
تتكفر يشمله ولزيادة التغليظ عليه نعم الظهار الموقت اذا انتقض مدته ولم يطأ لا يحرم الوطء
لارتفاعه بالفتنة أو من غلو وطئ فيها زمت الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقض أو يكفر
واعترض باليقيني حله بعد مضي المدة وقبل التكفير بأن الأيتزات في طهار موقت كذا ذكره الأمدى
وغيره ويرد بان الذي في الأحاديث نزولها في غير الموقت (وكذا) يحرم (لس ونحوه) من كل
مباشرة لا نظير (شبهة في الأظهر) لافضائه للوطء (قلت لأظهر الجواز والله أعلم) لأن
الحرمة ليست بمعنى يخل بالنكاح كاشبهه الحيض ومن حرم فبين السرة والركبة ما مر في الحائض
خلا لما توجه عبارة (ويصح الظهار الموقت) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر من طاهر
موقتا ثم وطئ في المدة بالتكفير واذا صححناه كان (موقتا) كما التزمه وتغلبا شبهه المين (وقبل بل)
يكون (موقدا) تغليظا عليه وتغلبا شبهه الطلاق (وفي قول) هو (لغو) من أسله أو آمن به
لأنه لما وقته كان كالشبهة بمن لا تحرم تأييد أوردته الخبر الذي كور فان قلت لم غلبوا منشأته البين
لأشابهة الطلاق كما تقرر وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت على كظهر أمي ثم قال لا خير أشركتكم معها
فانه يصح على الأصح قلت يفرق بأن صيغة الظهار أقرب إلى صيغة الطلاق من حيث إفادة التبريم
فالخت بها في قبولها للتشريك فيها وأما حكم الظهار من وجوب الكفارة فهو مشابه للمين دون
الطلاق فالخاتن المؤقت على القول بفتحته بالمين في حكمه المرتب عليه من التأذي كاللمين دون
التأكد كالطلاق وسباني في توجيه الجديد والقديم ما هو صريح فيه فتأمل (فعلى الأول) أي بفتحته
موقتا (الأصح ان عوده) أي العود فيه (لا يحصل باسمك بل بوطء) مشتمل على تقييد الحشقة
أو تقديرها من سقوطها (في المدة) للخبر الذي كور ولأن الحل منظر بعدها فالامساك بمحتمل كونه
لاستقراره أو للوطء فيها فيحقق الامساك لا لاجل الوطء أو لابطوطء فيها فكان هو المحصل للعود وقبل
يشين به من الظهار فيحل على أن أول كان وطئته فانت طالق لا الثاني كان وطئته فانت طالق قبله
أما الوطء بعدها فلا عود به لارتقائه بها كما مر فمقره توقف العود فيه على الوطء وبجمله أو لا يحرمه نه
كالنكاح بعد التاكيد أو مضي المدة كما مر وفي أنت على كظهر أمي خمسة أشهر يكون نظاهرا
موقتا وموليا لامتناعه من وطئها فوق أربعة أشهر لأنه متى وطئ في المدة زمت كفارة الظهار لحصول
العود ولا يلزمه كفارة عين على الأوجه الأربعة هنا وادعاءه نزيل ذلك منزلهما حتى في لزوم الكفارة بعد

(قوله) كان قنبا إلى قول المصنف ويجزم
في النهاية (قوله) بعق إلى قول المصنف
ويصح في النهاية (قوله) من أسله إلى المحل
في النهاية (قوله) قلت يفرق الخ محل
تأمل لا قدر يقال التأنيب من متقضى
الصيغة لا حكم خارج عنها والله أعلم

وان جرمه غير واحد (ويجب التزعم بغير الحشفة) أى عنده كما فى ان وطئته فانت طالق لم يثبت
 البلقينى جهة قصد الظهار بالمكان كقولك فلا يعود الا بالوطء فيه وحديث يحرم حتى يكسر انظر الوقت
 واعتزله أبو رتبة بأنه انما يأتى على الضعيف فى أنت طالق فى الدار أعالى الأصح أنه يقع حالاً فليكن
 هذا مؤبداً أيضاً انتهى ويرد بأنه انما يأتى على الضعيف ان الوقت مؤبد كالطلاق أعالى الأصح أنه
 مؤقت كايين لا الطلاق فالوجه ما يحكىه البلقيني على أن الأصح فى أنت طالق فى الدار ان لا يقع
 الا بدخولها وكلام البلقيني واضح لا اعتراض عليه (وقولنا لا ربع أنتن على كظهر أمى فظا هرهن) نفسا
 نفسا شبهه الطلاق (فان أمسكهن فاربع كفارات) لوجود الظهار والعود فى حق كل منهن
 أو أمسك بعضهن وجبت فيه فقط (وفى القديم) عليه (كشارة) واحدة فقط لا اتحاد لفظه وتغلبنا
 لشبهه الجين (ولو ظا هرهن) ظاهرا مطلقا (أربع كفارات متوالية فعاندن الثلاث الاول) اعوده
 فى كل نظر ما بعده فان فارق الربعة عقب ظهار طرزه ثلاث كفارات والا فاربع قبل احترز
 بمتوالية عما اذا تفصلت المرات وقصد بكل مرة ظاهرا أو أطلق فكل مرة ظاهرا يستقل به كثارة
 انتهى وفيه نظر اذ المتوالية كذلك كما تقرر فانه ان ذكر كرات الى مجرد التصوير أو ليعلمه غير بالوطء
 وقوله وفصل الى آخره يهيم جهة قصد التأكيد منها وليس كذلك (ولو كرر) لفظ ظاهرا مطلق
 (فى امر أو متصلا) كل لفظ بما بعده (وقصدنا كبدا فظا هر واحد) كالطلاق فليزله
 كفارة واحدة ان أمسكها عقب آخر مرة أو لمع تفصلها بشروط سكتة تنسوى فلا يفيد قصد
 التأكيد ولو قصد البعض تأكيدا أو البعض استثنافا أعطى كل حكمه (أو) قصد (استثنافا)
 ولو فى ان خلت فأنت على كظهر أمى وكره (فالاظهر التعدد) كالطلاق لا اليين لماسر
 ان المريح فى الظاهر شبهه الطلاق فى نحو الصيغة وان أطلق فكل قول وفاروق الطلاق بأنه محصور
 مملوك فانظرا استثنافه بخلاف الظاهر (و) الاظهر (انه بالمرّة الثانية عاندى) الظاهر
 (الاول) لان اشتغاله بها امساكاً اما للوقت فلا تعدد فيه مطلقا لعدم العود فيه قبل الوطء فهو
 كسكر يربع على شئ واحد

(كتاب الكفارة)

من الكفر وهو استلزامها للذهب بموجبه أو تخفيف ائمه بناء على انهاز واجر الخلد وودو التعازير
 أو جوارى للذل ورجح ابن عبد السلام الثانى لانها عبادة لا تقارها بالنساء أى فهى كعبود الله هو
 فان قلت المقر فى الذن للكفارة البصق دوام الاثم وهى الكفارة على الشاى
 لا تمطع وادامه وانما تخفف بعضه أى قلت يفرق بأن الذن ضرب بلعين ما به المعصية فليس بعد شئ
 يدوم ائمه بخلاف الكفارة هنا فانها ليست كذلك فتأمل وعلى الاول المحذور حتى الله من حيث
 هو حقه وأما بالنظر لخوا الفسق بموجبها فلا بد منه من اتوبته فتنظر نحو الخلد (يشترط نيتها) بأن
 ينوى الاعتاق مثلها عنها لا الواجب عليه وان لم يكن عليه غيره لشموله النذر نعم ان نوى اداء
 الواجب بالظهار مثلا كفى وذلك لانها لتظهر كإكراهة نهي فى كافر ككسر الاعتاق
 للتمييز كما فى قضاء الدين لا الصوم لانه لا يصح منه لانه عبادة بدنية ولا يشغل عنه
 للاطعام لقدرة عليه بالاسلام فان عجز أطعم ونوى للتمييز أيضا وتصور ملكه للسلم
 بنوارث أو اسلام فنه أو يقول لاسلم اعنى قتلنا عن كفارتى فيجب فأن لم يكن شئ من
 ذلك فهو مظهر موسر مع من الوطء لقرنه على ملكه بان يسلم فشتربه وأما دقوله نيتها لا يجب
 التعرض للضرورة لانها لا تكون الا فرضا وأنه لا يجب مقارنتها بالكو العتق وهو مانعته فى المجموع

(كتاب الكفارة)
 (قوله) من الكفارة قوله أى نفسى
 فى النهاية (قوله) بناء على انهاز واجر الخ
 نيباد منه أنا اذا قلنا واجر محبت
 الذنب أو جوارى خففت فلنا مل وجه
 التاء على هذا التصديق فانه قد يقال انما
 بناؤها على انما جوارى لان الجبر مشهور
 بالحوادث والتميز وما لا جز لا يسلم
 واحد استمعها ثم يظهر ان حمل الخلاف
 فى التصديق منها والا فلا مانع من
 اجتماعها على انه لا يظهر مانع أيضا
 من كون كل منهما مقصودا أصالة الا ان
 يظهر نص من الشارع بخلافه فتأمل
 ثم رأيت فى شرح الارشاد اشارت على
 ما استظهرناه فى حمل الخلاف وعبارته على
 ان المراد بماسر ان الغلب فيها ما
 والا فكل الغنيين موجود فيها انتهى
 (قوله) من حيث هو حقه لعل المراد بذلك
 الحكم الاخرى وهو العقاب وبقره
 وأما بالنظر الى الحكم الذنوى وهو
 الحكم عليه بكونه فاسقا والله أعلم (قوله)
 ان نوى اداء الواجب هل بدلت كراذله
 دخل أو هو محض تصور حتى لو اقتصر
 على الواجب بالظهار آخر ما على ناسل
 واصل الشاى أقرب (قوله) بأن ينوى
 الى قوله ولا تلوفان فى النهاية

ككفارة عن عقبة عنها بإسلامه فبعتني إذا أسلم لأعني (و) له (اعتناق عبدي عن كفارته)
 ككفارة قتل وكفارة ظهار وان صرح بالشخص بأن قال اعقت (عن كل) منهما (نصف ذ)
 العبد (ونصف ذ) العبد الآخر لتخلص رقبة كل عن الرق يبيع العتق موزعا كذا كرهذا الظاهر
 احدهما مع المبيع عزى واحد منهما فان لم يذ كرهذا لتخصيص (ولو اعقت معصرتين) لمن عدى
 (عن كنفارة الاصح الاجزاء ان كان بائنها) أو باقيا احدهما كما استظهره الزركشي وغيره وان توقف
 فيما لا ذرى (حر) لحصول الاستقلال المقصود ولو في احدهما بخلاف ما اذا كان بائنها لغره لعدم
 السراية عليه فلم يحصل مقصود العتق من التخلص من الرق أما الموصر ولو باقيا احدهما كما علم عما
 قبله في عزى ان نوى عتق الكل عنها لانه للسراية عليه كأنه باشر عتق الجميع وهل يشترط هنا علمه بأنه
 يسرى عليه بنى على ما لو اعقت قنالا حنى فبان انه لو برئه المات قبل اعاقه فهل يعزى هنا اعتبارا
 بما في نفس الامر أو لا لعدم الحزم بالنسبة لانها لم تستند لشئ أصلا بخلاف عتق غائب ومريض كل يتخلل
 والثاني أقرب ويؤيده ان العبرة في العبادات بما في نفس الامر ووطن المكف (ولو اعقت) قنالا
 عن كفارته (بعوض) على القرن أو اجنبي كاعتقك عنها بأنك عليها وكاعتقه عنها بأنك على (لم يعزى)
 عن كفارة لعدم تجرد العتق لها ومن ثم استحق العوض على المتسوق ولما ذكر واحكم الاعتناق عن
 الكنفارة بعوض استطرادوا ذكركه في غيرها ويعهم كسلفه فقال (والاعتناق بمال كطلاق به)
 فيكون معاوضة فيها شوب تعليق من المالك وشوب جهالة من المتسوق ويجب الفور في الجواب
 والاعتناق على المالك مجانا (فلقول) لغره (اعتق أم ولدك على ألف) ولم يقل عنى سواء أقال
 عنك أو أطلق (فأعتقه) ما فورا (نشد) عتقه (ورشه) أى المتسوق (العوض) لانه اقتداء
 من جهته كاختلاع الاجنبي اما اذا قال عنى فأعتقه ما عتقه فعتق ولو اعرض لاستحالة بخلاف طلق
 وزوجتني لانه لا يتخيل فيه اشتال شئ اليه (وكذا القول اعقت عبدا على كذا) ولم يقل عنى سواء
 أقال عنك أم أطلق (فأعتق) فورا فنشد العتق جرما ويستحق المالك الألف (في الاصح) لانه
 منه اقتداء كام الولد (فان قال أعنته عنى على كذا) أو أطلع مستين مسكتين مذاعني بكذا
 أو اكس عشرة كذا عنى بكذا كافي الكافي بهما (ففعول) فورا (عتق عن الطالب) وأجرأه
 عن كفارة عليه نواهاه لتضمن ما ذكرنا ليعتق العتق عنه على ملكه فكأنه قال بعنه بكذا
 وأعتقه عنى فقال بعنتك وأعتقه عنك (وعليه العوض) المسمى ان ملكه والقيمة العبد كاخلع
 قال قال محبان لم يلزمه شئ بخلاف ما اذا سكا عن العوض فان العتد انه ان قال عن كفارتي أو عنى عليه
 عتق ولم يقصد العتق العتق عنه بلزمه فمتى كذا لواله لافض دى ولا لان لم ذلك لما لا بعنه عتق
 عنه بالعوض ولا يجزئه عنها لانه بملكه له استحق العتق بالقرابة (والاصح انه) أى الطالب
 (بملكه) أى القرن المطلوب اعتناقه (عقب انظر الاعتاق) الواقع بعد الاستدعاء لانه الناسل
 للمالك (ثم) عقب ذلك (يعتق عليه) أى الطالب في زمنين لطرفين متصلين بلطف الاعتناق
 لاستدعاء عتقه عن ذلك اذا الشرط يرتب على المشروط لكن صح في الرضة في موضع انه معه (ومن)
 لزعة كفارة قرينة وهو رشيد أو غيره على ما عرف به وبند (ملك عبدا) أى قنالا (وأعتقه) أى
 ما يساويه من نقد أو عرض (فان لا) ككلمتها (عن كفارة نفسه وعياله) الذين يلزمه مؤنتهم
 (تفق كسوقه وصكنا وانما) كاتية وفرش (لأبدنه) وعن دينه ولو موجلا (لزمه العتق) لقوله
 تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين وهذا واجد وياتى في نحو كتب القيمة ومخيل الجندی وآله المحترفين
 وثباب التجمل هنا ما مر في قسم الصدقات اما اذا لم يفضل القرن او عتقه عما ذكر لا يحتاج لختمه

(قوله) يختلف ما اذا عتقه بالاولى يتردد
 الى نظر قيم الوعده نصفه فان ثبت الاولى
 هل يقع عنها الاول أم لا (قوله) ويؤيده
 ان العبرة بالخ قد يقال لو وقعوا هذا
 الاصل لا تمتد سبع الغائب والمريض
 (قوله) والاعتق على المالك مجانا
 اعتوا عتقت عبدي على ألف عليك فلم
 تجبه على الفور فلما راجع ابن قاسم التول
 بالعتق حينئذ بعد جلدانهم قد يقال فيما
 لو نوى العوض هل يعتق بالمال أو لا يتأمل
 (قوله) المسمى الى المتنى في النهاية (قوله)
 قيمة العبد كاخلع مفهومه لعدم صحة
 قيمة الامداد والقيمة كسوة لعدم صحة
 المعاونة وحصول المال وهو ظاهر
 ابن قاسم قد يقال اذا لم يحصل المالك
 فكيف يعتقه الله لان قتال لا يقع
 فيها وهو ظاهر (قوله) لكن صح
 في الرضة ينبغي ان يكون هذا هو الحق
 لا اعتماد (قوله) لقوله تعالى الى المتنى
 في النهاية

لمنصب بأني خدمته نفسه أو تخامة كذلك بحيث تحصل له بقعة مشقة شديدة لا تحتجمل عادة ولا أثر لفوات رقاهية أو ألبس به أو يعمونه فلا عتق عليه لأنه فائدة شرعا يمكن وجدها وهو يحتاجه لعطش ويشترط فضل ذلك عن كفاية ما ذكره العراغب على انتقوله المعقد وما وقع في الروضة ههنا من اعتبار سنة مبنى على الضعف السابق في قسم الصدقات قد صرح فيها بأن من جعل له أخذ الزكاة والكفارة قهر بكثر بالصوم وبأن من له رأس مال يوسع صار مسكنا كقهر بالصوم فقال (ولا يجب بيع ضيعه) أي أرض (ورأس مال لا يشغل دخلهما) وهو غلة الأولى وروح الثاني ومثلها المناشئة ونحوها (عن كفايته) بحيث لو باعها صار مسكنا لأن المسكنة أقوى من مفارقة المؤلف أما إذا فضل أو بعضه فباع الفضائل قطعا (ولا) بيع (مسكن وعبد) أي قرن (نفسين) بأن يجدهن المسكن مسكنا كنيته وقنايعته وهن الفن فتأخذهما وقنايعته (ألفهما في الاسم) بحيث يشق عليه مفارقتها مما مشقة لا تحتجمل عادة فيباعا يظهر لمشتريه مفارقة المؤلف نعم إن اتسع المسكن المؤلف بحيث يكفيه بعضه وباقه يحصل رتبة لازمة تخصيصها المثل بالزهد أفيلزمه بيعه أو تصديق قرن بعينه قطعا واحتياجه الأمة للوطء كهل للخدمة (ولا) يجب (شراء) لرقبة (بغين) أي زيادة على ثمن مثلها وإن قلت نظير ما مر في شراء الماء والقرن بينهما شرك ذكرنا الضعيف قال الأذري وغيره نقلا عن الماوردي واعتدوا على الأول لا يجوز العدو للصوم بل يلزمه الصبر إلى الوجود بمن التسل وكذا لو غاب ماله فكيف الصبر إلى وصوله أيضا ولا نظير إلى تضررها بقوات التمتع مدة الصبر إلى الذي ورط نفسه فيه انتهى ولأنه تستشكل ذلك بما مر في نظيره من دم التمتع وما في معناه أن له العدول للصوم وإن أسير ببلده إلا أن يفرق بين ذلك وقبح ما عايناهم من ذلك في بعض من تورط بنفسه فيه بخلاف هذا فغلط فيه أكثر مما ينبغي وقوا بين اعتبار موضع الذبح في تخرجه من التمتع وفي الكفارة لعدم مثلما كان في بدل الدم أفتا بكونه في الحلج لا تأت فيهما وبأنه يتخص بخرجه الحرم بخلافها وهذا صريح فيما ذكره من الفرق ولا يلزمه كجلى الكفى شراء أمة بأربعة الحسن تباع بالوزن ونحوهما مع إبقاء الزمان انتهى وفيه نظر لأنها بحيث يعتق بمن مثلها فاشلة عمدا كذا عذر له في الترك وقد ذكر الأذري في نحو الخطة في الحلج نظير ذلك وردت عليه في الحاشية وغيره (وأظهر الأقوال اعتبار المسار) الذي يلزمه به الاتفاق (بوقت الأداء) للكفارة لأنها عبادة لها بديل من غير جنسها كوضوئهم وقيام صلاة وقعودها فاعتبر وقت أدائها وغلب الثاني شائبة العقوبة فاعتبر وقت الوجوب كالوزن في قرن ثم عتق فانه بعد قرن والثالث الأغظم من الوجوب إلى الأداء والاربع الأغلق منها وأعرض عما بينهما (فان عجز) انظر مثلا (عن عتق) بأن لم يجد الرتبة وقت الأداء ولا ما يصرف فيها فاشلا عمدا كذا أوردها الدكتور مثلها مثلا أو كان عبدا أن لا يكسر إلا بالصوم لأنه لا يملك وليس لسيدته تحمله هنا وإن أشره الصوم لتضرره وبما عتق من الوطء بخلاف نحو كفارة القتل (صام) وله حينئذ تكلف العتق خلافا لما توجهه عبارة على مزعمه الزركشي (شهر من متابعين) لأنه لو كان بعد صومه ما كان ملا وشره ولم يكن علمه لم يعتد بصومه على الوجه اعتبارا بما في نفس الأمر واعتبران (بالهلال) وإن تقام له الاعتبار شرعا ويجب نيتية الصوم كل ليلة كما علم مما مر في الصوم وأن يكون تلك الليلة واحدة بعد فقد الرتبة لاقبلها وأن تكون ملتزمة (بشيء كفارة) في كل ليلة كما علم مما مر وإن لم يعين جهتها فلو صام أربع أشهر بنيتها وعليه كفارة تأقتل ونظيره لم يعين آخره عنهم ما لم يجعل الأول عن واحد والثاني من أخرى وهكذا الفوات التابع وفارق نظيره السابق في العبدية (ولا يشترط نية التائب في الاسم) لأنه شرط وهو لا يجب نيته كالأستقبال في الصلاة واستيفاد

(قوله) بأن يجدهن المسكن الخ هذا تصوير للنقطة المرادة لهم هنا ولم يسم عرا فأنفسا والله أعلم (قوله) نعم إن اتسع إلى المتزني النهاية ولم يرد في رتبة وبكيفية العبدان يبيع منه ما يبيع من غيره ما يبيع من الخدم من الخدم باعتبار ما في يده من ماله من الخدم من الخدم من غير المؤلف أما فيه محض أقول هو متجه في الدار وانبع لانه فالفريق بينهما وبين الأوقات وهي تؤدي إلى مفارقة في بعض الأوقات وهي تثبت عليه بخلاف الدار لا يفارقها فلتأمل (قوله) أي زيادة إلى المتزني النهاية أقوله نعم إن اتسع إلى قوله ولا يلزم (قوله) ذلك الضعيف عبارة أراد المراد (قوله) بين اعتبار وضع الذبح الخ المراد (قوله) بين اعتبار العبدية في موضع الذبح الخ بين اعتبار الكفارة (قوله) فيها والعدم ففان في الكفارة (قوله) الذي ذكر من النسخ (قوله) وله حينئذ لا خصوص التائب (قوله) له حينئذ تكلف العتق إلى قوله كالأستقبال المذكور في النهاية الأولى في كل ليلة كما علم مما مر وقوله وهذا كاعتقاد صلاة من علم استيفاد مئة الخلف فيها

من متابعين ما بأصله أنه لو أتدأ ما عا لما طرؤ ما ينقطع كيوم النحر أرى أوجاه لما فيما يظهر لم يتعد
بما أتى به ويمكن يقع، فلا أرى في صورة الجهل التي ذكرتها العلم الذي ذكره ولا نية لصوم
الكفار مع علمه بطرؤ ما ينقطع تلاعب فهو كالأحرام بالظهور قبل وتها مع العلم بذلك فإن قلت فظاهر
كلامهم صحة نية بل وجوبها في رمضان وإن علم بخبره معصوم مومن أثناء يوم وهذا كاعتقاد صلاة
من علم انقضاء مدة الخلف فيها يؤيد ما أطلقوه هنا قلت لا يؤيد لأن الموت ليس رافعا للتكليف
قبلة فالتة مع العلم به جازمة كالانقضاء المذكور بخلاف تخلف يوم النحر مثلا نعم إن قيل
بوجوب التيسر مع علمها بخبره بطرؤ نحو حيز أثناء اليوم أي بذلك بلا شك (فإن بدأ في أثناء شهر
حسب الشهر بعده بالهلال) أنصاه (وإن الأول من الثالث ثلاثين) لتعذر اعتبار الهلال فيه
بتلفقه من شهرين (وبزول التابع بذوات يوم) من الشهرين ولو أخرجهما (بلا عذر) كأن نسي
النية لثلاثة أنواع تنصير (وكذا) يعذر يمكن معه الصوم كسفره مع لظفر وخوف حامل أو مرض
(مرض في الحديد) لأن مكان الصوم مع ذلك في الجملة فهو كظفر من أجده الصوم (لا) بفوات
يوم فأكثر في كثرة التسل إذا كلامه يفيد أن غير كثرة الظاهر مثلها فيما ذكره بتصور أيضا
في كثرة الظاهر بأن تصوم امرأة عن مظاهريتها قريب لها أو بأذن قريبه أو بوصيته
(بحض) ممن لم تعد انقطاعه شهرين لأنه لا يتخلو منه شهر غالباً وتكليفها الصبر ليس ألياس خطر
أما إذا اعتاد ذلك فشرعت في وقت يتخلو الحيز فإنه لا يجوز لكن بشكل عليه الحاقه مع انقاس
بالحيز إلا أن يفرق بان العادة في مجي الحيز أنشط منها في مجي انقاس (وكذا جنون)
فإنه يوم فأكثر لا يشرى في التابع (على المذهب) إذا اختار له فيه نعم إن تقطع فإنه في فصل
الحيز ويؤخذ من العلة أنه لو اختار بشرى دواء بين أسد انقطع وهو مقبس وهل يستحال
الحيز بدواء كذلك أو يفرق كل محتمل والفرق أقرب لأن الحيز بعده كثيراً تقدمه وتأخره من
وقته فلم يمكن نسبة محتمل لا تخارها كما في الجنون الذي لا يترتب عرفاً في مثل ذلك الأعلى فعلها ومثله
الأغصاء المبط للصوم وقيل كإرضاء وتصرفه لا يرضى وأطال (فإن يحجز عن الصوم) أو تأخره
(يهرم أو مرض) عطف عام على خاص على ما قبل وانما يتجده بناء على تسمية الهرم مرضاً وهو
ما صرح به الأطباء ومتفق على كلام الفقهاء وأهل العرف أن الهرم قد لا يسمى مرضاً (قال الأكثرون
لا يرجزوا له) وقال الأقلون كالأمام ومن تبعه وصححه في الرخصة يعتبر بدوامه في ظنه مدة شهرين
بالعادة الغالبة في مثله أو يقول الأطباء بظهور الاكتفاء بقول عدل منهم (أو لحقه الصوم)
أو تأخره (مشقة شديدة) أي لا تختمل عادة وأن لم يجع التيم فيما يظهر ويؤيد مقيلها بما سبق
نعم غلبة الجوع ليست عدراً ابتداءً لثقله حينئذ فيلزمه الشروع في الصوم فإذا تعجز عنه أفطر
والتسل للأطعام بخلاف السابق لوجوده عند الشروع إذا حوشدة الغلة وانما لم يصح عن عدراً في
صوم رمضان لأنه لا يدل له (أو خاف زيادة مرض كسر) في غير الفسل لما يأتي (بالعظام)
أي غلبت وآثر الأول لأنه لفظ القرآن فحسب إذا لا يجوز حقيقة الأطعامهم وقياس الزكاة لا اكتشاف
بالدفع ولو لم يوجد لفظ تليد أو انقضاء الرخصة اشتراطه استبعده لا يرضى على أنها لا تقتضي ذلك
لأنها مفروضة في صورة خاصة كما يعرف تأملها (ستين مسكنة) لا ية لا أقل حتى لو دفع واحد ستين
مداف ستين يوماً لم يجز بخلاف ما لوجع الستين ورضع الطعام بين أيديهم وقال ملكسكم هذا وإن لم يقل
بالسوية قبله ولهم في هذه التسمية بالانقاروت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فإنه انما يجزئه
أن أخذوه بالسوية أو ألم يجزئ الأيمن أخذ مدادونه وشرق بين هذه وتلك بأن المالك ثم المبول

(قوله) كأن نسي إلى قول المصنف
(قوله) كأن جنون في النهاية (قوله)
وكذا جنون في النهاية (قوله)
الحاقه مع الحيز مع اعتداد
الحاقه مع شهرين فأكثر بل مع لزوم
انقطاعه شهرين فأكثر بل مع لزوم
انقطاعه مذكر فأكثر بل مع لزوم
انقطاعه مع الحيز بل مع لزوم
الدم الخارج بعد فراغ الرحم ولو لم يخو
هلقه لأنه مفطور على المولد الكامل وهو
من يولد لسته أشهر فأكثر بل مع لزوم
على خاص لأن المرض عرني والهرم
مرض طبعي معني تأمل (قوله) وقال
الأقوال إلى كتاب العان في النهاية

الواقعة التساوي قبل الأخذ وهنا لا يمكن إلا الأخذ فاشتد التساوي فيه (أو قفرا) لانه أسوأ حالا أو البعض فقرا والبعض مساكين ولا أثر لقدرة على صوم أو عتق بعد الطعام ولوليد كاشورع في صوم يوم من الشهرن فقد رعى العتق (لا كفرا) ولان تلزمه مؤنته ولا مكفنا بنفقة غيره ولا قنا ولوليد لا إاذنه وهو مستحق لان الدفله حقيقة (ولا هاتما ومطايما) ونحوهما كل كاذب يجامع التطهر (ستين مدا) لكل واحد مد ولا يصح في ر واية وصغر في أخرى ستون ساعا وهي محمولة على سان الحوازي الصادق بالندب لتعذر النسخ فنعين الجمع بما ذكرنا من جزئ الأخراج هنا (عما) أي من طعام (يصكون فطرة) بأن يكون من غالب قوت محل المكفر في غالب السنة كالأقط ولوليد لا فلا يجزئ في حدود دقيق مما مر ثم نعم اللان يجزئ ثم لا هنا على ما وقع للمصنف في تصحيح التنبيه لكن المعتمد لا فرق و يظهر ان المراد بالمكفر هنا المحاطب بالكفارة لا مأذونه أو وليه ليوافق ما مر ثم ان المعتمد لا يؤدى عنه لا المؤدى فان يجزم من الجميع استترفت في ذمته فاذا قدر على خصلة فعلها كما يعلم مما قدمه في الصوم ولا أثر لقدرة على بعض عتق أو صوم بخلاف بعض الطعام ولو بعض مائة لا بد له فخرجه ثم الباقى اذا أيسر

* (كتاب اللعان) *

هو لغة مصدر أوجع لعن الاعداء وشرا كالتأتأ جعلت يحملان انظر لتدفع من الظم فترأه وألحق العارية أولني ولده منه حيث بذلك لا شاملا على ابعاد الكاذب مهمها من الرحمة واعداد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعى من انها ايمان على الاصغر خصه لعن البينة برتاه وصيانة للانساب عن الاختلاط ولم يتخير لفظ الغضب المذكور معه في الآية لانه المقدم فيها كالأقوال ولا قد يغرد لعنا عن لعنا ولا عكس وأصله قبل الاجماع واثل سورة النور مع الأحاديث الصحيحة فبموجب كونه حجة ضرورية لدفع الحد أولني الولد كما علم بما ذكره في عتق على انه (بسيمة ذنف) بمجبة أو نفي ولدانه تعالى ذكره بعد القذف وهذا أعني القذف من حيث هو لغة الرمي وشرا الرمي بالزنا تعبير أولم يذكره في الترجمة لانه وسيطه لا مقصود كما شتر رجم رأيت الزركشي اجاب بنحو ذلك (وصريحه الزنا كقوله) في معرض التعبير (رجل أو امرأة) أو خنت (زنت) بفتح التاء في الكل (أو زنت) بكسرها في الكل (أو) قوله لاحدهما (يا زاني أو يا زانية) لتكرار ذلك في شهرته واللحن بتد كرم المؤنث وعكسه غير مؤنث به بخلاف ما لا فهم منه تعبير ولا قصد به بان قطع بكذبه كقوله ذلك لبنت سنة أو شهد عليه بضع أو جرحه به لترشدها له أو قال مشهود عليه خصي بغير زنا شاهده أو أخبرني ان زمان فلان لا يعلم فلا يكون قنفا نعم يعز في الأولى للاداء واذنه في القذف رفع حده لا تمنع ان ظنه متبعا وعذر بجهله فلا ثم لا تعزير فيما يظهر * فرع * قال اثنين في احد كذا أو ثلاثة قال الزركشي لم تعزير لوله و يظهر انه ذاف لواحد ولكل أن يدعى عليه انه أراد على قياس ما قاله لاحده ولاه الثلاثة على أن يصح الإقرار ولكل منهم أن يدعى وبفضل الخصومة انتهى وهو ظاهر نعم لو ادعى اثنان وحلف لهما انحصار الحق للثالث فحذله من غير عين على أحد احتمالين فقدمه واثل الإقرار في مسئلته التي قاس عليها (والرأي بالإيجاب حشفة) أو قدر هاسان فأندها (في فرج) أو عار كرك من نيك (مع وصفه) أي الإلاباج أو البلك (بخرم) سواء أقاله لرجل أم غيره كأوليت في فرج محرم أو أوليت في فرجك أو علوت على رجل فدل ذلك في فرجك مع ذكر التحريم (أو) الرمي بالإيجاب في (دبر) لذكر أو خنت وان لم يذكر كتحريم (صريحان) أي كل منهما صريحان

(قوله) لتعذر النسخ قد يقال موجب تعذره * (كتاب اللعان) *
(قوله) هو لغة قال الزركشي * (كتاب اللعان) *
في النهاية (قوله) في معرض التعبير
قوله فرع في النهاية (قوله) أو قوله لاحدهما
به لترشدها (قوله) أو قوله لاحدهما
الأنسب بما زاده لاحدهما
أوجرحه لترشدها في النهاية أو شهد بجرحه
فأنسب شرا الحال كما خبره برآه كقوله
الشيخ أبو حامد وغيره انتهى والظاهر ان
هذه غير مسئلة التي حلف في العي
أوجرحه وسئلته التي حلف في العي
أضافه أو أخبرني أي المدعى أو الشاهد
كما أفاده السبالي في حاشية الحلي
(قوله) أو قدر هاسان فأندها
تم صوب الحلي في النهاية

ذلك لا يشيل أو يلاوحتي لودف أنه قول بالخير ثم أي أنه احتراز من تخريم نحو الحائض فيصدق
في ارادة جنة لأن الإلاج الحشفة في الشرع قد يتبع وقد لا يتبع لها في المبرأة لا يتبع بحال ومن ثم
صوب ابن الرعة وغيره أنه لا بد أن يضم للوصف بالخير بما يقتضي الزنا أو افقه بتبديد المغوى وغيره
لطف أولاً بل فلان لا يختار قيل وباقي مشله في صورة الزنى الزنا ولا يغني عنه قيد التخييم لأن
الأكراه لا يبيع الزنا وقد يسأل لأحاجة إليه فإنه وإن لم يتبع لودف بالخير ثم كوطه المشبه انتهى وفيه
نظر والذي يتبعه ان نحو الزنا والواط لا يحتاج للوصف بالخير ثم ولا اختار ولا عدم شبهة لأن موضوعه
يفهم ذلك ويؤيده ما يأتي في زيت بل وفي الوطى بخلاف نحو البلالج الحشفة في الفرج لا بد فيه
من الثلاثة اما الزنى بالاجها في درأمرأة خلية فهي كاذرة أو مزرعة فينبغي اشتراط وصفه بنحو
البالطه لتخرج وطء الزوج فيه فإن الظاهر ان الرمي به غير قذف فيه التعزير لانه لا يسمى زناً ولا بالطة
كما هو واضح وعلى هذا التصيل يعمل اطلاق من قال لا فرق في قوله أو درين ان يتخاطب به رجلاً
أو امرأة أو كويت في درأ أو أوج في درك انتهى وقيل على الأوجه قوله جنة أردت بالاجها في المبر
الاجها في درز وجته كعلم عاقرة فيعزى وبالوطى سر به وكذا غنثت على ما فني بن عبد السلام
للعرف وذلك ان اطلاق نساء كتمان ومقتضى كلام الروضة آخر اطلاق ان الثاني
سر به وبه أتى ابن عبد السلام لعرف أيضاً (وزنات) بالهمز وكذا بألف بالهمز على احد
وجهين (في الجبل) أوفيت وله درج (كاتب) لانه معني الصعود فيه فان لم يكن له درج فسرجه
(وكذا زنات) بالهمز (قطط) أي من غير ذكر جبل ولا غيره كاتبة (في الأصم) لان ظاهره الصعود
(وزنات) بالياء (في الجبل) سرجه في الأصم) ظاهره فيه وذكر الجبل لبيان مجله فلا يصرفه عن
ظاهره وإنابة الإء عن الموزعة خلاف الأصل وإزانية في الجبل في الروضة عن النص أنه كناية
وعليه يفرق بأن النداء يستعمل كذلك كثيراً في الصعود بخلاف زنت فيه بالياء (وقوله) للرجل
(يفاجر باسق) يا خبيث (ولها) أي المرأة (يا خبيثة) بافجرة يا فاسقة (وأنت تحبين الخوفة
والترشي) أو عري (يا بطلي) وعكه والانسباط قوم يزلون البطاطحين العراقيين سهواً ذلك
لاستباطهم أي اخراجهم الماء من الارض (ولزوجته لم أجعل عذراء) بالهمزة أي بكر أو اجنبية
لم يجعل زوجك أو لم أجعل عذراء ولم يسقدهم لواحد منهما ففاض مباح ولأحدهما وجدت معك
رجلاً وقوله لمن قذف زوجته صدقت على الأوجه (كاتب) لاحتمالها القذف وغيره وهو في الثالثة
لام المخاطب اذ نسبته لغير من نسب اليه ويخجل ان يرد أنه لا يشبه يوم خلقوا وخلقاً أما اذا تقدم لها
ذلك فليس كاتبة (فان أكره) منكلم بكاف في هذا الباب (اراد قذف صدق جينه) أنه ما أراد
قذفه لانه أعرف بمراده ويعزى للاباء وان لم يرسبوا ولا ذماً لنظمه يومه ولا يجوز له الحلف كاذباً دفعا
للعذر لكن بحث الأذري حوازل التورية وان حلفه الحما كذا علم زناً قال بل يقرب بحجابها اذا علم
انه بعدو يطل عد التهور واسمه وتعلمه من الشهادات (وقوله) آخر (ابن الحلال) وأما فانكست
بزنا ونحوه) كأي ليست زانية وأنا ليست بلانط ولا ملوطي (تعرض ليس بقذف وان نواه) لان
اللفظ اذا لم يشعر بالنوى لم تؤثر الة نفسه وفهم ذلك منه هنا غما هو بقرائن الأحوال وهي ملغاة
لاحتمالها وتعارضها ممن ثم لم يلحقوا التعرض بالخطبة بغيرها وان توفرت القرائن على ذلك بضرورة
التصارح قطع العراقيين بأن ذلك كناية عما يكثر رعيه الفرق بين الثلاثة هنا وهو ان كل لفظ
يقصد به القذف ان لم يتعمل غيره فسرجه والأفان فهم منه القذف بوضعه فكناية بالافتقار بوض
كذا قاله شيخنا في شرح منتهجهم وفي جملة تعد القذف بمقتضى الثلاثة ما أشرنا في ذلك في الصريح

(قوله) أي لانه احتراز قد يقتضي
اعتبار هذه الملاحظة أي فلا يكون
قد حفي حالة ذلك فلا فيمكن قياسه الآتي
أنفساً قد يشذ في خلافه وقد يرجع الثاني
بان التباديل الحرام لانه والله أعلم (قوله)
والذي يتبعه أي قوله والله بالوطى سر به
النهاية تشاوبها ما جاء في الأثر الذي يأتي
ما يأتي في بالوطى سر به عاينتها بالأنط
فيه أنه كناية عن صواب ما عاينتها بالأنط
لما يأتي عنها ان شاء الله تعالى أنه سر به
فلما قيل (قوله) امرأته خلية باللفظ
فما لم يترجأ أو لا لا الخلية باللفظ
و بالزوجة من تزوجت في الجبله ولم
تسكن مزرعة باللفظ وبغيرها أيضاً
أخذنا من المأخذ من وصفه بالاختار
وأما الوصف بالخير فلا يحتاج اليه
لانه لا يكون له محرم وفي الاحتجاج في
الوصف بعدم الشبهة تأمل (قوله) في نساء
الوصف بعدم الشبهة تأمل (قوله) كاتبة أيضاً
قياساً أيضاً أن يأتي بالياء (قوله) بالهمز
فليراجع والله أعلم (قوله) أوفيت وله درج
المتن في النهاية لا يتبعه في هذا
ناخيه إلى المسئلة لا يتبعه في هذا
الصنيع القطع (قوله) أو قوله الرجل إلى
قول المصنف قوله ابن الرعة من ذلك
(قوله) لان لفظ فليراجع مع بد
العزير في التعريض فليراجع مع بد
يقرب بأن الكناية من محتملات اللفظ
وان لم يدع بخلاف التعريض

وان الكناية فهم من وضعها القذف دائما وانها والتعريض بقصد مما ذلك دائما وليس كذلك في الكل فالاحسن الفرق بان ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده مصرح وما احتل وضعه القذف وغيره كناية واستعمل في غير موضوع له من القذف الكناية وانما فهم المقصود منه بالقراءة تعريض (قوله) رجل أو امرأه زوجة أو أجنبية وقولها الرجل زوج أو أجنبي (زيت بك) ولم يعهد بينهما زوجة مستمرة من حين صغره إلى حين قوله ذلك (أقرار رثا) على نفسه لاستأده الفعل له ومحله ان قال أردت الزنا الشرعي لان الاصح اشتراط التفصيل في الأقرار (وقذف) للقول له لقوله بك وخالف فيه الامام لاحتمال كون المخاطب مكرها وانما وقد يجاب بان التادير من لفظه أنه يشارك في الزنا وهو يبنى احتمال ذلك ويضيق منه وبين ما يذهب الراجح انجب بعد أن قواه وسيعه الزكشي من قولهم ان زيت بك فلان قذف لها دون بان الباطني يقتضي الآية المشعرة بان لدخولها آثارا مع الفاعل في اجاد الفعل ككتبت بالقلم بخلاف العينة فانما تقتضي مجرد المصاحبة وهي لا تشعر بذلك فتأمل ثم رأيت الغزالي أجاب عن البحث وتبعه ابن عبد السلام بان الحلق هذا اللفظ يحصل به الابداء التام لتادير الفهم منه الى صدور عن طوعه وان احتل غيره ولا بد لفظ الزنا مع احتمال زنا غيره العين وهو مصرح فيها الجبته وليس فيه تعرض للفرق الذي ذكرته (ولو قال زوجه بازانة) أو أنت زانية (فتالت) في جوابه (زيت بك) أو أنت أز في فتاقد) لصراحة لفظه فيه (وكناية) لاحتمال قولها الأول لم أفعل كما تم فعل وهذا مستعمل عرفا ويحتمل أن تريد اثبات زناها فتكون مقرة به وقادة له فيسقط بانقارها حاد القذف عندهم وعزروا بالناس ما لو طئني غيرك ولو ذل لمباح فان كنت زانية فانت أز في منى لا يمكنه أو فاعل ويكون هذا المعنى محتملا منه لكن ذلك منها اقرارا بانها وان استشكله البلقيني ويحتمل أن تريد اثبات الزنا فتكون قاذفة فقط والمعنى أنت زنا وزنا لك أكثر مما ينبغي اليه ويصدق في ارادة متى كبر بينهما (فتوالت) في جوابه وكذا اثناء (زيت بك) أو أنت أز في منى فتارة) باننا على نفسها (وقاذفة) له كالمصرح لفظها ويسقط بانقارها حد القذف عنه ونقاس بذلك قولها ان زوجها بازان في فتاقد) أو أنت أز في منى قاذفة مصرح بها وهو كان أو زيت وأنت أز في منى فتارة وقاذف ويجوز يحو ذلك في أجنبي أو أجنبية فالأدلة على ما مال اليه الشرحان بعد ان نقلنا عن البغوي أنهم قاذفة لتأتي الاحتمال السابق في زيت بك هنا ولا احتمال أن يريد أنت الهدى الى الزنا من قول واحد لا تخارجه أنت أز في منى أو من فلان ولم يقل وهو زنا ولا ثبت زناه وعلمه ليس يقذف إلا أن يريده وليس باقرار بان الناس في تناسخهم لا تقيدون بالوضع الاصل على أن فعل قد يعجب لغیر الاشتراك وقوله أنت أز في الناس أو أهل بغداد مثلا غير قذف إلا ان قال من زناهم أو أرادوا فلا فرق في ذلك بين أن يعلم المخاطب حال قوله ذلك أن المخاطب من وج أغضره كما اقتضاه الحلالهم بخلاف البغوي (وقوله) لواقع (زني فرجك أذ كر) أو قولا أو دبرك ولخبر في ذكرك لفرجك بخلاف ما لو اقتصر على أحدهما فإنه كناية (قذف) لذكره له لوطه أو محله وكذا زيت في بئك لامرأة لرجل فإنه كناية لان زناه يقبله لافيه ويؤخذ منه أنه لو قال لها زيت يقبلك كان كناية لأن يفرض بان زناها قد يكون يقبلها بان تكون هي الفاعلة لطلوعها عليه (والمذهب أن قوله) زنا (يدك أو عنك) أو رجلك (ولده) أي كل من له ولادة عليه وان سفل كما هو ظاهر أنت ولزنا كان قاذفا له أو (لست مني أو لست ابن) أو لخبه لست أخى كالجبه الزكشي (كناية) لاحتماله وفي الخبر الصحيح الحلق الحلق الزنا على نظر العين ونحوه ومن ثم لو قال زنت بدي ونحوه يمكن معرف بالزنا طعنا وهذا القطع وحكاية الخلاف في زنت يد كصحته قول القولي لو قال زنت يدك

(قوله) وان الكناية قد يقال منوع اذ ليس في كلامه ما يدل على اللوام وبسببها فلا محذور فيه والذي يخفف في بعض الأحيان الارادة ولا يلزم بينهما والله أعلم (قوله) رجل أو امرأه الى قوله ولو قال زوجه في النهاية (قوله) تقتضي الاداء التام مع احتمال زنا غيره وان أردت أن مدخولها تصف قد يقال ان أراد أن مدخولها تصف بالفاعلة (ك) الفاعل مع احتمال الامر ليس كذلك بل هذا الاحتمال في مدخول مع أقرب والنسبة في الجملة فحمل الا فاعلة الفاعل عليه في الجملة (قوله) أو أنت انه لا يجدي والله أعلم (قوله) أو أنت زانية الى قول المصنف والمذهب ان قوله الخ في النهاية الا قوله ولم يقل وهو زنا ولا ثبت زناه وعلمه (قوله) وليس باقرار قد ينفي انه ليس باقرار (قوله) زني في أسله رحمه الله فليجوز (قوله) زني في أسله رحمه الله تعالى زنا مصدرة الانثى فليجوز (قوله) أي كل الى قوله أنت ولا زنا في النهاية (قوله) أو لخبه محل توقف وبسببها فاما ينفع في نحو صغير وفيه أعلم (قوله) وفي الخبر الصحيح الحلق الحلق الزنا على نظر العين ونحوه ومن ثم لو قال زنت بدي ونحوه يمكن معرف بالزنا طعنا وهذا القطع وحكاية الخلاف في زنت يد كصحته قول القولي لو قال زنت يدك

(قوله) لولد غيره دخل فيه من عليه ولا يذبحه وصاية وقد يقال ان الحاقه بالابن أولى من الاخ الذي لا ولاية عليه على بحث الركني المتقدم (قوله) وفارق الابن قوله ثم انهم في النهاية (قوله) بذرة وطء الشبهة لعل المراد بشبه من الموطوءة اذا الشبهة من الواطئ دون الموطوءة لا تمتع زناها سم وقد يقال وان حكم علم بالزنا في هذه الصورة لان الولد لا يثبت بوجود (٣٣٤) الشبهة من الواطئ (قوله) بعد استلحاقه ينبغي

وبعد علم بالاستلحاق حتى اذا ادعى الجهل صدق حينئذ اخذاً بمعامرتنا والله اعلم بل قد يقال جماع دعوى الجهل بالاستلحاق أولى بالقبول من قوله أردت حال النفي (قوله) أي بالغ عاقل قد يقال حيث فسر المكاتب بالبالغ العاقل مثل السكران فلا حاجة للالحاق كذا قاله الفاضل المحض وهو محل تأمل (قوله) ولا يرد قدق الحدم الورود محل تأمل ولهذا اعترض صاحب الغني بقوله وسبق قول الحنفية قدق الكافر والخنون والعبدان بضمة الخ فجعله كالسبي (قوله) وجب الحد لأحاجة الى هذه الزيادة اذ هي مع ما تقدم ثم تكرار (قوله) اذ اعلم التخييم ينبغي أوجهه وهو ان لا يعذر بجهله (قوله) لقوة الشبهة مقتضى هذا النص جريان الخلاف الا في فيه والمستفاد من كلام المشرح المحقق في الجمع فيه النطق وقيل انه على الخلاف (قوله) وسوابه الخ قد علم من كلام الغني والهابة ان المذموم من بذل ولعل منشأ الخلاف اختلاف اللغ أو تغير بها النافع أو اختلاف كلامه في تصايفه (قوله) على ان هذا معلوم أي بالاولى كجواهرها (قوله) قبل حد فاقفه الى قول المصنف أو ارتد في الهابة (قوله) وبشرق بان الحد وبشرق في أضياف الغفة تبطل بالزنا السابق وان غيبه مونه بخلاف الشهادة لجواز حصوله ولو بمضى مدة الاستبراء تقدير وقوعه (قوله) لان الردة لا تتبرأ الخ قولهم في التعليل لانها لا تتبرأ سبق اخرى فيه ما قبله لانها وان اشعرت بسبق اخرى بل وان تحقق سبق اخرى لا تنط احصاء كجواهرها وان اوجهه هذا النصيب ولعل نظير ما علموا من

ففسر ج اوزني بدني لم يكن اقرارا بالزنا انتهى ووجهه بانها تبطل الحد لان السكرنة محالة لا يحتمل الحد للثبوت لكونه حتى ادعى ومن غش بط الرجو عذال لهدا فلا نظير في كلام القوي في خلافان زعمه (و) ان قوله (ولد غيره) لم يستل من فلان سر (ي) في قذفه وفارق الابن به يحتاج لجر ولده وتاديه بخود ذلك ففسر احتمال كلامه بخلاف الاجنبي وكان وجه جعلهم لمصربا في قذف اسمه احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة بذرة وطء الشبهة فليعمل الفظ عليه على ما يبادر منه وهو كونه من زنا وهذا يقرب ما أفهمه الحلافهم لوفهم فسر كلامه بذلك لا يقبل وخرج بشيعة ليست ابن فلان قوله التخييم مثالا لمن قريش فانه كاذب كاذب وان نزاعه (الا) اذا قال ذلك (نفي) نسبة (بمعان) في حال انتفاؤه فلا يكون صريحا في قذف امه لا احتمال ارادته ليست ابن المعان شرعا بل هو كاذب في نفسه فان أراد القذف حدا والحلف وعزر لا يذبحه اما اذا قال بعد استلحاقه فيكون صريحا في قذفه افصح ما لم يدع أنه أراد لم يكن ابنه حال النفي ويحلف عليه وقياس ما مر أنه يعز زناهم صريحه (و) ويحد قذف محسن) لا يحد لان بر من المحسنات نعم بحث الركني ان لو قد نذره فعصاه ثم نذره ثم نال عليه يجب غير التعزير وبؤده أنه لو حذم قذف ناسا عز راطه ر كنه بالحد والغف وكالحد (و) يعز وغيره أي قاذف غير الحذف الا يذبحه سواء في ذلك الزنا وغيره ما لم يدفعه الزوج بلعانه كإبائي (و) المحسن مكلف أي بالعاقل ومثله السكران (حرم) عفيف عن وطء محدته وعن وطء بر حليلته وان لم يحده لان الاحصان المشروط في الآلة الكمال وأضد ما ذكر نقص وجعل السكر محصنا في حد الزنا لانه اهامة له ولا رد قذف مرد وخبون وقرب زنا شافه الى حال اسلامه وأفاقته أوحى بان أسلم ثم اختار الامار قلة لان سبب حده اضافته الزنا الى حاله الكمال (وتبطل الغف) المغيرة في الاحصان (وطء) بوجب الحد ووطء (حرم) نسب أو رضاع أو صاهرة (مملوكة) له (على المذهب) اذ اعلم التخييم ليدل له على فقه ماله وان لم يحده لانه لشبهة الملك (لا) بوطء (زوجة) أو أمانة (في عذبة شبهة) أو نحوها حرام لان التخييم لعارض يزول (و) لا بوطء (أمة ولده) لا بوطء (منكوحته) أي الواطئ (بالولي) أو بلاه يود قذف القائل بجله أولا (في الأصح) لقوة الشبهة فهم ما من بحث الاذرعى استثناء مستولدة الابن لحرمها على أبيه ابداء وسواها موطوءة الابن ولعله مراد على أن هذا معلوم من قوله بوطء محرم (ولو زنى) مقتضى قبل حد فاقفه ولو بعد الحكم بل ولو بعد النفي وع في الحد كجواهرها (مقط الحد) عن قاذفه ولو بعد ذلك الزنا لان زنا هذا يدل على سبق مثله لجران العادة الا لهية بان العدد لا يمتنع في أول مرة كما قاله عمر رضي الله عنه وورعها هنا لا يلحق بها الحكم بشهادة فري فور اجتي لا ينقض الحكم وان قلنا هذا الزنا يدل على زنا سابق منه قبل الحكم وبشرق بان الحد يسقط بالشبهة بخلاف الحكم (أو ارتد فلا) يسقط الحد لان الردة لا تنقض سبقا اخرى لانها عفيفة وهي تظهر غالبا (ومن زنى) أو قبل ما يميل غشه كوطء حليلته في درها (مرت) وهو مكلف (ثم) تابو (صلح) حاله حتى صار أتق الناس (لم يعد محصنا) ابدالان العرض اذا التزم بتسديته فلا ظن الى أن التائب من الذنب يمكن لذنبه ولو قذف في مجلس القاضي لزمه اعلام المقتوف ليستوفيه ان شاء وفارق ق اقراره عنده بحال لغبر بانه لا يتوقف استيفاءؤه عليه بخلاف الحد ويحل لزوم الاعلام للقاضي أي عنا اذ لم يكن عنده من يقبل اخباره ولا كلف كفاية كجواهرها (وحد القذف) وتعزيره اذ لم يبعث عنه المورث (يورث) ولولا ما مر عن لا وارث له خاص كسائر الحقوق (ويستط) حده وتعزيره (يعفو) عنه كله ولو بحال لكن لا يثبت المال فلو عفا عن بعض الحد لم يسقط شيء منه ولا يخالف

سقوط التعزير بالعفو ما في بانه ان للامام استيفاء لان الساقط حتى الادعى والذي يستوفيه الامام
 حتى الله تعالى للصلوة ويستوفى سيدق منقوصات تعزيره وان لم يرثه (والاصح انه) اذ مات
 المنقوف الحر (يرثه كل الورثة) حتى الزوجين كالقصاص نعم قذف الميت لا يرثه الزوج أو الزوجة
 على احد وجهين ربح لا تنطاع الوصية منها وفيه نظر لصريحهم بيقاؤا ناز الشك بعد الموت
 (و) الاصع (ان لو عفا بعضهم) عن حقه من الحد او كان غير مكف (فالباقى) منهم وان قل نصيبه
 (كله) أى استيفاء جميعه كما أن لاحدهم طلب استيفاءه وان لم يرث غيره أو غاب لانه لم يلق العار الا لازم
 لواحد كالمجمع أنه لا بد له وبه ما رق القصاص فان ثبت بدله تمتع من التفويت فيه وشرق بين هذا
 ونحوه انفة فانه لا يورث ومن ثم يكف تحليل الوارث منه بأن لم يلق ما هنا العار وهو يشمل الوارث
 أيضا فكأنه فيه دخل بخلاف نحوه فانه محض ايداء يختص بالميت فلا يعتد أثره الوارث
 * (فصل) في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد جواز أو وجوب (له) أى الزوج (قذف)
 (زوجته) (له) علم زناها) بأن ادعوى في نكاحه كما يعلم مما يأتي آخر الباب والاولى لا تطبقها
 ستراعها ما لم يرتب على فراقه لها فمفسدة لها اوله ولا جنى فيما يظهر (أوطنه طنامو كذا)
 لا خبا حه عندنا لا انتقام منها للطلخها فإرشا والدية فلا تساعده (كشايغ زناها يزيد مع قرينة
 بأن) جمعى كنان (رأها في خلوة) وكان شاع زناها مطلقا ثم رأى رجلا خارجا من عندها قال
 الما وري في وقت الربية أو رآها خارجا من عنده رجل أى ونم رية أيضا ويحتمل الفرق وعلى
 الاول فادرى رية فيها كونه بخلافه فانه قد يدخل في تصويره أو ارادة كراهة والحق عار ولا كذلك
 هي وكخبصار عدل رواية أو ممن اعتد صدقه له عن معاشة بترها وليس عدوا ولا له ولا لرائى قال
 بعضهم وقد بين كيفية الزنا لا يطقن ما ليس بتر زنا أو كافر حاله به واعتقد صدقه ما بمجرد الشروع
 فلا يجوز اعتقاده لانه قد يشأ عن خبر عدوا أو طامع سوء لم يظفر وكذا بمجرد القرينة لانه ربما يدخل
 عليها الخوف أو نحو صورة (ولوأت) أو حلت (بولد علم انه ليس منه) أوطنه طنامو كذا أو أمكن
 كونه منه ظاهر الماسد كره (لزمه نفيه) والامكان يسكونه مستحقا لمن ليس منه وهو مجتمع
 كما يحرم في من هو منه لما بالى والعظيم التغليب على فاعل ذلك وتبع ما يرتب علم ما من المفسد
 كان من أمج الكثر بل أطلق عليها الصنف في الاحادث الصحيحة وان أول بالمستحل أو بانها
 سب له أو بذكر النعمة ثم علم زناها أوطنه طنامو كذا فقد فها ولا عن لثنه وجوبها فيها والاقصر
 على التنبى بالعمان لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق ويشمل المتن وغيره ما لوأت بولد علم انه ليس منه
 ولكنه خفية بحيث لا يلحق به في الحسكر لكن الوجه قول ابن عبد السلام الاولى الستراى وكلامهم
 انما هو حيث ترتب على عدم الحق بوقبه كإقتضاه تعليلهم للذكور (وانما يعلم) الحمل منه
 (اذ لم يطقا) في القبل ولا استدخلت ماء المخترم أصلا (أو) وطئ أو استدخلت ماء المخترم ولكن
 (ولدت لدون ستة أشهر) من الوطء ولو لا كثر منها من العقد (أو فوق أربع سنين) من الوطء
 لأعلم حينئذ بأنها من غير غره ولو علم زناها في طهر لم يطاق به وأنت بولد يمكن كونه من ذلك الزنا لمقدتها
 ونفيه ومصرح جمع بأن تخور وثنه معها في خلوة في ذلك الطهر مع شروع زناها به بلزمه ذلك أيضا
 ويؤيده ما يأتي عن الزوجة (فلو ولدت لها بينهما) أى دون الستة وفوق الاربعة من الوطء أو كثره
 انما لم يعتبروا هنا لحظا الوطء والوضع احتياطا لتب لا مكان الاخلاق مع عدمهما (ولم يستترها)
 (بجمضة) بعد وطمه أو استترأها ما وكان بن الولادة والاستترأ أقل من ستة أشهر (حرم النفي)
 للولد لانه لاحق بفراشه ولا عبرة بنية تبجدها وفي خبر ابن داود والناسي وغيرها أجمارجل بحذوله

* (فصل في قذف زوجته) *
 (قوله) والاولى بالحق كذا في زنا والده الروضة
 ان يستر عليها ويطلبها ان كرهها المناسبة
 من ستر الناحية وأقاله العثرة بمعنى به
 يعلم ما في سبيع الشارح قدس
 المصنف كشايغ زناها يزيد مع قرينة
 فيما لو شاع زناها زيد أو أجمارجا
 من عندها وهي خارجة من عنده
 (قوله) وكان شاع زناها الى المتن في النهاية
 الا قوله ويحتمل النفي (قوله) اما بمجرد
 الى المتن في الغنى (قوله) أوطنه طنامو كذا
 المصنف وانما في النهاية (قوله) كان من
 أفع الكثر راجل المراد ان تركب ما قتر
 أنه من أفع الكثر دليل على التهاون
 بالدين المؤدى الى الكثرة كقول المعاصي
 بريد الكثر (قوله) ولكنه خفية هل
 المراد به ان تلده لا بحضرة أحد ثبت
 الا لا يشعروا والله أعلم (قوله) من الوطء
 للعالم الى المتن في النهاية (قوله) بحضرة الى
 قول المصنف ولو وطئ في النهاية

وهو نظراً إلى احتجاب الله عنهم يوم القيامة وفتحته على رؤس الخلائق (وان ولدته لثوق سنة أشهر من الاستبراء) بحضرة أى من ابتداء الحيض كما ذكره جمع لأنه الدال على البراءة (حل الثنى في الأوج) لأن الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه نعم يسأل عنه لأنه لا حامل في تحيضه ومجمله ان كان هناك تهمة زنا أو لا يجوز قطعاً وصح في الروضة انه ان رأى بعد الاستبراء قرينة زناها مما حرمه فيه الغلبة الظن بأنه ليس منه حينئذ ولا يجوز واعتمد الأسنوى وغيره وقوله من الاستبراء سبع فيه الراجح وصح في الروضة أيضاً اعتبارها من حين الزنا بعد الاستبراء لأنه مستند للعان فعليه اذا ولدت لدون سنة أشهر ربه ولا أكثر من دونهما من الاستبراء فيما أنه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز التي رعاية للأفراش ووجه الباقي المتعنى ذلك لا احتمال سبق زناه بها خفية قبل الزنا الذي رآه (ولو وطئ وعزل حرم) الثنى (على الصحيح) لأن الماء قد يسبقه ولا يشعر به ولو كان بطاً فيمادون الفرج بحيث لا يمكن وصول الماء إليه لم يلحقه ما في الدرر تناقض فيه كلامهما والراجح أنه لا يلحقه أيضاً وليس من الطن حمله من نفسه أنه عقيم على الأوجه خلافاً لقول الروائي بلزمه نفيه بالعان أى بعد ذلك لأنها أكثر من يكاد أن يبرهن بعقمتهم ثم يحملون (ولو عزل زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بأن ولدت له لسنة أشهر فأكثر من وطئه ومن الزنا ولا استبراء (حرم الثنى) لتقاوم الاحتياطين والولد للأفراش والنص على الحل يعمل على ماذا كان احتمالاً من الزنا أغلب لوجود قرينة تؤكد كونه وقوعه (وكذا) يحرم (الثنى) والعان على الصحيح) إذ لا ضرورة أنها لثوق الولد وانفراق يمكن بالطلاق ولأنه تضرر بآيات زناها بالطلاق إلا أنه فيه وقيل بخلاف انتقامها وأطال جمع في تصويبه ورده ما تشرأذ كيف يحتل ذلك الضرر العظيم لمجرد عرض انتقام وكان في بيان ذلك وطء الشهية * (فصل) في كيفية العان وشروطه وغرائه (العان قوله) أى الزوج (أربع مرات أشهر بالله على لمن الصادقين فيأمر به) زواجي (هذه) ان حضرت (من الزنا) ان قد زنا أو لا أو قال فيأمر به من أصابه غيرى لها على فراشها وان الولد منه لأمي ولا تلاحن هي هنا إذا حد عليها بالعان ولو نبت قد فتنه قال فيمأنت من قد في أياها بالزنا وذلك للآيات أو ل سورة النور وكرت لتأكد الأمر ولأنها منه بمنزلة أربع شهود لقيام علمها بها بالحد ولذا سميت شهادات وأما الخامسة فهي مؤكدة لغادها من الغلب في تلك الكلمات مشاهير الأيمان كما يأتي ومن ثم لو كذب لزمه كفارة بين والأوجه أنها لا تعد بعد ذلك الخوف عليه واحداً أو التصود من تكررها محض التأكد لا غير (فان غابت) عن المجلس أو البلد اعذر أو غيره (مماهاورفع نسها) أو ذكر وصفها (بما عجزها) عن غيرها فاعا للاشتباه وبكفي قوله زوجي إذا عرفها الحاكم ولم يكن تحتها غيرها (والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) عدل عن علي وكنت تقاتلوا (فيأمرهاهاه من الزنا وان كان له ولد نفيه ذكره في الكلمات الخمس كلها لثني عنه لا ليصع لعانه ومن ثم لو أغفل في واحدة فصع لعانه بالنسبة لعهة لعانه بعده وان وجبت اعادته لثني الولد (فقال) في كل واحدة منها (وان الولد الذي ولدته) ان غاب (أو هذا الولد) ان حضر (من) زوج أو شبهة أو من (زنا لا مني) وذكر ليس مني تأكيداً في أصل الروضة والشرح الصغير حمل الزنا على حقيقته وقال الأكثر ون شرط وهو مقتضى المتن واعتمد الأدرعي لا احتمال ان يعتقد أن وطء الشهية زنا أو يؤخذ منه ان محله فين يمكن ان يشبهه عليه ذلك ولا يكفي الاقتصار على ليس مني لاحتماله عدم شبهة (وقوله هي) بعده لوجوب تأخر لعانها كالمسيء كره (أشهر بالله انه لم الكاذبين فيأمر بها)

(قوله) ان الماء الى الفصل في النهاية
* (فصل بالعان) *
(قوله) في كيفية الى قوله ومن ثم في
النهاية (قوله) لتأكد الأمر كما في أصله
من باب التعليل بمنزلة أربع شهود يخطئه
أربعة (قوله) بعده الى قول المصنف
وبلا عن الحرم في النهاية الا قوله ويجوز
تأويله قول

وتشرب اليه ان حضرو الاميرة نظير مامر (من الزنا) ان رماها به ولا يحتاج لذكر الولد لانه لا يتعلق به
 في لعانها حكم (والخامسة ان غضب الله عليها) عدل عن على لما مر ذكره رماها به ولم ينفق هنا
 فمن لا غير (ان كان من الصادقين فيه) أي فصار ما في به من الزنا وخص الغضب به لان
 جرعة زناها أضع من جرعة قذفه والغضب وهو الانتقام بالغضب أغلظ من اللعن الذي هو البعد عن
 الرحمة (ولو بدل نظ) الله بغيره كالرحمن أو لفظ (شهادة بخلف) مرفى الخطية حكم احوال الباء
 في حين يدل فراجعته لتعلم به رد الاعتراض عليه (وتخوه) كأقسم أو أحلف بالله (أو) نظ (غضب
 بلعن وعكسه) بأن ذكر لفظ الغضب وهي لفظ اللعن (أي اللعن والغضب (قبل
 تمام الشهادات لم يصح في الأصح) لان المرحى هنا اللفظ وتظم القرآن (ويشترط فيه) أي
 في صحة اللعان (أمر القاضي) أو ثبته أو الحكم أو السيد إذا لعن بين أمته وعبدته ولو كان
 اللعان لثني الولد الغير المكاتب فقط امتنع التحكيم لان الولد حقا في النسب فلم يسقط رشاها
 (و) معنى أمره به أنه (يلقن) كلامها ويجوز بناؤه للفعول (كلماته) فيقول له قل كذا
 وكذا إلى آخره فأقنى به قبل التلقين لقواد العين لا يعتد بها قبل استخلاصها والشهادة لا تؤدي عنده
 إلا بانه وبشترط مولاة الكلمات الحسن للعانتها وما يظهر اعتبار المولاة هنا بما مر في الناقصة
 ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان ولا يثبت شيء من أحكام اللعان إلا بعد تمامها
 (وان بناؤها لعانها لعانها) لان لعانها للرد الحلد عنها وهو لا يجب قبل لعانها (ولا لعن)
 من اعتدل لسانه بعد التدفق ولم يرج برؤه أو رجي ومضت ثلاثة أيام ولم تخطو (أخرس) منها
 ويقذف (بإشارة مفهومة أو كناية) أو يجمع بينهما كما ترصفتان لان الغلب فيه شائبة العين
 لا الشهادة وبضرر تعليمها هو مظهر لها هنا لان الناطقين يقومون بها قبل النص انهما
 لاتلعن بالانها غير مضطرة لها هنا من علته يؤخذ ان محل ذلك قبل لعان الزوج لانه
 لا يضطر اراها حينئذ إلى إدعاء الحلد عنها فبكر بالإشارة أو الكناية خمسة أو بشير للبعض وكتبت
 البعض اثم اذا لم تكن له إشارة مفهومة فلا يصح لتعذر معرفة مراده (ويصح) اللعان والتدفق
 (بالهجمة) أي ما عدا العربية من اللغات ان راعى ترجمة اللعن والغضب وان عرف العربية كالعين
 والشهادة (وفمن عرف العربية وجه) انه لا يصح لعانها بغيرها لانها الواردة واتصل به جمع ويسن
 حضور أربعة يعرفون تلك اللغة ويجب مترجم انقاض جهلها (وتغفل) ولو في كاف على الاوجه
 (زمان وهو بعد) فعل (عصر) أي يوم كان لم يتيسر التأخير للجمعة لان العين الفارحة حينئذ
 أغلظ عقوبة كمدال عليه خبر الصحيح فان تسرا التأخير في غد عصر (جمعة) لان يومها أشرف
 الأسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كأي رواية صحيحة وان كان الأشهر انما من يسمر من
 أول الخطية إلى آخر الصلاة نظيره أجمع (ومكان وهو أشرف بلده) أي اللعان لان ذلك تأثرا
 في الزجر عن العين الكاذبة وعبارته مساوية لعبارة أصله أشرف مواضع البلد (فمكة) يكون
 اللعان (بين الركن) الذي فيه الحجر الأسود (والنظام) أي مقام ابراهيم صلى الله
 على نبينا وعليه وسلم وهو المعنى بالحطيم لحطم الذنوب فيه ولم يكن بالحجر منه أفضل
 لكونه من البيت صولته عن ذلك وان حلف عمر فيه فآله الماوردي (و) في (الدنية)
 يكون (عند المنبر) مما يلي القبر المكرم على مشرفة أفضل الصلاة وأفضل السلام
 لا مروة من رباح الجنة وللغير الصريح لا يحلف عنده هذا المنبر بعد ولأمة عنا آتمة
 ولو على سواك رطب الأوجب له النار وفي رواية صحيحة على منبري هذا أينما آتمة ثواب

(قوله) من اعتدل إلى قول المصنف ويصح
 في النهاية (قوله) قبل النص الخ عبارة
 الزهامة وتشترط من التسوية بينهما هو المقيد
 وان نقل عن النص أنها الخ (قوله) وفي
 رواية كذا في أصله وهما على منبري هذا
 رواية صحيحة من حلف على منبري هذا
 عين آتمة بتواضعه من النار انتهت

(قوله) وكان هذا الجعارة التي لا يمكن هذا
 هو مستند الدرجة لله أي أنها تعود إليه
 ولا في الجنة انتهت وإن تقول يجوز
 أن يكون الجعارة بغير الهى ومجمله دار
 التكليف ومخارجه بغيره من أجل
 عليه وقع في الحلف فأن خصصه وعلى
 وجه بوجه الشرع أي به ما يجزى في
 الحمل على الإنشاء فلتأمل (قوله) المراد
 بالكذب نسبة الكذب الخ قد يقال
 الأكاذيب نائلس الأجنبي نسبة
 الكذب بمعنى التكلم بخلاف الواقع
 وإشاع ذلك على النفس إنما يناسب
 إذا أرد بها المعنى المراد في باب التأكيد
 وذلك قطعاً بقضى صحة الزعم وانحاد
 الفعل والفعل وان التغاير بينهما
 اعتار على التقديرين فكيف يسلم
 ظهور النصب دون الزعم فلتأمل سم
 كان ملحظ الشارع في ذلك هو أن
 الأكاذيب من مقولة التكلم الذى هو
 من وظائف القوى الظاهرة ويرد بأن
 النفس هي المتصرفة بالحقيقة والجميع
 آلات له مشتركة الأوامر إذا الأكاذيب
 النسبية إلى الكذب الذى هو التكلم
 بخلاف الواقع فقد ثبت بها التكلم
 فليأمل ثم رأيت ما قاله الفاضل المحشى
 وهو متجه إلا أن الحصر في قوله إنما يناسب
 المحل نحن تأمل لما علمت مما أسلفناه اللهم
 إلا أن يكون المراد المناسبة بالنسبة
 بالقرب من الأفعال فماذا ذكرناه تدقيق
 لا يفيق بهذا المقام وإن كان محصلاً للام
 والله أعلم (قوله) وهو غير تام في قول
 المصنف والتقى على الفور في الشهادة
 الآتية ولا وصول إلى المت في الشهادة
 (قوله) مما مر إلى الفصل في الشهادة
 (قوله) لأن جهله به إذن كذا في النسخ
 بالنون حتى نسخة الشارع

المتلعان لا يتبعان أبدًا وكان هذا هو مستند خبر بعضهم بأنهم لا تعود إليه ولا في الجنة (وان كذب)
 الملاعن (نفسه) فلا يفيد مدح ولا عقاب بل يعود حسب لانتهاج عليه وتجاوز نفسه
 أي كونه نفسه بعدد لانتهاج بالأكاذيب نسبة الكذب إليه مظهرًا لترتب عليه أحكامه وذلك
 لا يظهر أسناده للنفس وحيد فليس هذا نظر ما حدسته أنفسها المحوز فيه الأمر لأن الحديث
 يصح نسبة إشاعة إلى الإنسان وإلى نفسه كما هو واضح (وسقوط الحد) أو التغير بواجبها
 عليه والفسق (عنه) بسبب فقد نهى الله عن ذلك فأنفق الزاني إن صح في لعنه (ووجب حذرنا بها)
 المضاف لحالة النكاح إن لم تلتنع ولو ذمته وان لم ترض بحكمنا لأنهم بعد الترافع النوا لا يتغير رضاهم
 أما الذي قبل النكاح فمباي (وانتفاء نسبته بلعنه) أي فيه خبرا الصحيح بذلك وسقوط حصتها
 في حقه فقط إن لم تلتنع أو التعتت وقد فعل بذلك الزنا وأطلق لأن العان في حقه كالبنية وحل نحو
 انتموا والتشيط قبل الوطء (وانما يحتاج إلى النفي) ولد (يمكن) كونه (منه فان تعدد) لحوقه
 به (بأن ولده) وهو غير تام لدون ما مر في الرجعة أو وهو تام (لستة أشهر) فاقول (من العقد)
 لأتقاء الحظي الوطء والوضع (أو) لأكثر ولكن (طلق في مجمله) أي العقد (أو نكح) سغيرا
 أو مومعا أو وهو (بالشرع وبما بالقرب) ولم يفسد من يمكن فيه اجتماعهما ولا وصول ماله إليها
 كغيرها عادة فلا تظن لوصول يمكن كرامة كاسر (لإيجته) لاستحالة كونه منه فلم يتج في انتفائه
 عنه إلى لعان (وله نفسه) أي الممكن لحوقه واستحقاقه (مينا) لبقاء نسبه بعد موته ونسب مومة
 تنهز الأول عنه ويرث الثاني ولا يصح من من استحققه لا يثني عنه من ولد على فراشه وأمكن كونه
 منه إلا بالعان ولا أثر لقول الام حلت به من وطء شهوة أو استدخال منى غير الزوج أو صدق الزوج
 لأن الحق للولد والشارع لا يطوقه بالشر حتى يوجد للعان بشر وطء (والنفي على الفور في الجديد)
 لأنه شرع لغير الضرر فكان كالأب والعلب والأخذ بالشفعة في أي الحاكم يعلم بانتفائه عنه ويرد في
 الجهل بالنفي أو الفور فيقتضى فيه بينة أن كان غامبا لحناؤه على العوام وإن خالطوا العلماء وخرج
 بالنفي إلى العان فلا يجب فيه فور (وبعدن) في تأخير النفي (اعذر) مما مر في أعذار الجمعية بلزمه
 إرسال من يعلم الحاكم فإن عجز فالأشهاد والابطال حقه كغائب آخر السراير عذر أو سارا أو تأخر لعنه
 ولم يشهد والتعبر بأعذار الجمعية وما فالشارع ومقتضى تشبههم لما هنا لرد العالعب والشفعة أن العتبر
 أعذارهما وهو ظاهر أن كانت انسبق لكذا وجدنا من أعذارهما إرادة دخول الحمام ولو لتظيف
 كائمه الاطافه والظاهر أن هذا بسبب عذر في الجمعية من أعذارها كل كريد بعد كونه عذرا
 هنا وإن قلناه عذر في الشهادة على الشهادة كما يأتي في بابها فالوجه اعتبار الانساق من تلك
 الأعذار (وله نفي حمل) كإصع ان هلال ابن امية لا هن عن الحمل (و) له (انتظار وضعه) ليعلم
 كونه ولدا إما ظن حلا قد يكون تخور من الحرام بعد عدله لكي العان فلا يعذر به بل بحقه
 لتبصره (ومن آخر) النفي (وقال جهل الولادة صدق بينه ان) أمكن عادة كان (كان غالباً)
 لأن الظاهر يشهد به ومن ثم لو استفتت ولادته لم يصدق (وكذا) يصدق مدعى الحمل بها
 (الحاضر) ان ادعى ذلك (في مدعى جهله) به (فها) عادة كان بعد محله عنها
 ولم يستفص عنه لا احتمال صدقه حينئذ بخلاف ما إذا اتى ذلك لأن جهله به إذن خلاف الظاهر
 ولو أخبره مدعى ربه لم يقبل قوله لم صدقه أو لا قبل بيته (ولو قيل له) وهو متوجه للحاكم أو وقد
 سقط عنه الترجحه إليه لعذره (متعت) ولولدا جعله الله ولد واسا لحال فقال أمين (وإنه) ولم يكن
 له ولد آخر يشبهه به يدعى إرادته (اعذر نفيه) ولحقه تضمن ذلك منه رضاه به (وان قال) في أحد

الحالين السابقين (جزأ الله خيرا أو بارك لعلك فلا) شعذرتني لاحتمال انه قصد بحد مقابلة الدعاء (وله اللعان) لدفع حد أو نفي ولد (مع امكان) اقامة (بنته بترها) لان كلاهما ثمة وظاهر الآية المشترط تعذرا للبيتة سد عنه الاجماع وكان نافعا لم يعتد بالخلاف فيه لشذوذه على أن شرط حجية مفهوم الخاتمة ان لا يكون القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقد للبيتة (ولها) اللعان بل يلزمها ان صدقت كما قاله ابن عبد السلام وسواء يوه (لدفع حد الزنا) المتوجه عليها لعامة لا بالبيتة لانهما مشعنة فلا يبقا ومالها فائدة لعلها غير هذا * (فصل له اللعان نفي ولد) * بل يلزمه اذا علم أنه ليس منه كحصر تفصيله (وان عفت عن الحدوزال النكاح) بطلاق أو غيره ولو أقام بينه بترها لحاجته اليه بل هي آكد من حاجته لدفع الحد * (وله) اللعان بل يلزمه ان صدق كما قاله ابن عبد السلام (لدفع حد القذف) ان طليته هي أو الزاني (وان زال النكاح ولا ولد) اظهار الصدقة ومعاذ في الانتقام منها (ولـ) دفع (تعزيره) لكونها ذميمة مثلا وقد طليته (الاتعزير تأديب) لصدقه ظاهرا كعذوب من ثبت زناها بيعة أو اقرار أو لعانه مع امتناعها منه لان اللعان لاظهار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له أو لكونه الضروري (كعذوب طفلة لا توطأ) أي لا يمكن وطؤها وكعذوب كبيرة تخو قرناء أو بوطه تخو عسوح فلا بلاعن لا سقاطه وان بلغت وطأته اذلا عار لمحقهاه للعلم بصدقه فلا يمكن من الحلف على صدقه وانما خرجني لا يعود للادعاء الخوض في الباطل ومن ثم يستوفيه انا حتى لطفة بخلاف الكبيرة لا بد من طليها ومحل ماذكر في نحو القرناء حيث لم يدوط دبرها ولا افهوم من الأول وماعدهذين أعني ما علم صدقه أو كذبه يقال تعزير التكذيب ما فيه من اظهار كذبه بقيام العقوبة عليه وهو من جملة المستثنى منه ولا يستوفى الا طلب المقذوف (ولو عفت عن الحد) أو الاتعزير (أو أقام بينه بترها) أو اقرارها به (أو صدقته) فيه (ولا ولد) ولا حل نسبه (أو سكت عن طلب الحد) بلا عفو (أو حنت بعد قذفه) ولا ولد ولا حل أيضا (فلا لعان) في المسائل الخمس ما دام السكوت أو الجنون في الأخيرتين (في الاصح) اذلا حاجة اليه في الكل سيما الثانية والثالثة لثبوت قوله بجمعة أقوى من اللعان امامه ولد أو حمل نسبه فيلزم جرما واذ الزمة حد بتعزير مجنون بترها إضافة لحال افاقها أو تعزير برعما بفسقه أو بتعزير صغيرا انتظر طليهما بعد كمالهما ولا تختص مجنونة بل لعانه حتى تنقب وتمتع من اللعان (ولو أبانها) بواحدة أو أكثر (وأما) ثم قذفها) فان قذفها (ترامطلق أو مضاف الى ما) أي زمن (بعد النكاح لا عن) للنفي (ان كان) هناك (ولد) أو حمل على المعتقد (بخطفه) ظاهر أو أراد نسبه في لعانه للعاجلة اليه حينئذ كما في سلب النكاح وحيد يذيق عنته حد قذفه لهما ويلزمها به حد الزنا ان إضافة للنكاح ولم تلاعن هي كالزوجة بخلاف ما اذا اتى الولد عنه بعد ولا لعان (فان أضاف) الزنا الذي رماها به (الى ما) أي زمن (قبل نكاحه) أو بعد ينوتها (فلا لعان) جائزا لم يكن ولد ويعد لعدم احتياجه لقذفها حينئذ كالأجنبية (وكذا) لا لعان (ان كان) ولد (في الاصح) لتقصيره بالاستناد لما قبل النكاح ويرجى في الصغير المتقابل واعنده الاستنوى لانه الذي عليه الاكثرون وقد يعتد بأن الولد من ذلك الزنا (لكن له) بل يلزمه ان علم زناها أو ظنه كالمعجم (النساء عذفي) مطلق أو مضاف لما بعد النكاح بناء على أنه لا بلاعن (وبلاعن) حينئذ نفي النسب الضرورة فان أي حد (ولا يصح نفي أحدتوا مين) وان ولدتهما مير تامل لم يكن بين ولادتهما مسافة أشهر لجران العادة الالهية بعدم اجتماع ولد في الرحم من ماعرجل وولدم ماء غرل ان الرحم اذا استحل على من فيه قوة الاحبال انسد عليه صوناله من نخوهرا فلا يقبل نسيا آخر في تبعضا لحواف ولا انتفاء فان نفي أحدهما

* (فصل له اللعان) *
 (قوله) يلزمه الى قوله وكعذوب كبيرة
 نحو قرناء في النهاية (قوله) وماعدهذين
 الى اثنين في النهاية (قوله) أو الاتعزير يراى
 قول المصنف ولو أبانها في النهاية (قوله)
 بواحدة الى كتاب العدد في النهاية (قوله)
 (المتن) بعد النكاح أي بشار النكاح
 أخذها ما يأتي

واستحق الآخر وأسكت عن نفسه أو نفاها ثم استحق أحدهما لختها وغلبوا الاستحقاق على النفي لقوته بعده بعد النفي دون النفي بعده احتياطا للتعصب بما أمكن ومن ثم لحقه ولد أمكن كونه نفي غير استحقاق ولم ينصف عنه عند أمكن كونه من غيره بالأنثى أما إذا كان بين وضعهما شبهة أشهر على ماصر في تعليق الطلاق بالجلد فها جلان كما سيذكره فيصع في أحدهما فقط

(كتاب العدد)

جميع عدة من العدد لأشتمائها على عدد أقراء أو أشهر غالباً وهي شرعاً عدة ترض المرأة تعرف براءة رجحانها من الجلل أو للتعبد وهو اصطلاحاً لا يعقل معناه عبادة كان أو غيرها وقول الزكشي لا يشال فيها تعبد لأنها ليست من العبادات المختصة بحجب أو لنقصها على زوج مات وأخرت إلى هنا ترتبها غالباً على الطلاق والعان والحق الإلزام والظاهر بالطلاق لأنها كانت طلاقاً و للطلاق تعلق بها ما والاصل فيها الكذب والسنة والاحصاء وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو ظاهر وقوله لا يكفر جاحداً لأنها غير ضرورية بنفي حله على بعض تفاصيلها وشرعت إصالة من واللتعصب عن الاختلاف وكررت الأقراء المحقق بها الاشتهار مع حصول البراءة أو احداً استظهرها أو اوا كقبي بها مع أنها لا تقيد بتيقن البراءة لأن الحمل تخيض لأنه نادر (عدة النكاح) وهو الصحيح حيث أطلق (ضرر بان الأول يتعلق بفرقة) زوج (حي طلاق) في نسخ أو وهي أوضح (فمنع) بنوعيب أو انفساخ بنوعان لأنه في معنى الطلاق المنصوص عليه وخرج بالنكاح الرافعة فله اتفاقاً ووطء الشبهة فانه ليس ضرر بين بل ليس فيه إلا ما في فرقة الحلي وهو كماله بموجب حد أعلى الواطئ وإن أوجبته على الموطوءة كوطء محتون أو مرقه أو مكره كملته ولوزنا منها فتنزهها لعدة لاحترام المانع وإنما تختب) أي هذه النكاح المذكور فالصحيح خلافان وهم فيه فقال قضيتهم حصر الوطء فمما ذكر قبله من فرقة الزوج ولا ينحصر فإن الوطء في النكاح الفاسد ووطء الشبهة موجب لها انتهى وجهه اللهم أن الحصر انحصاراً هو لوجوبها بنوع الوطء بالنسبة للنكاح الصحيح وهذا لا رد عليه شيء على أن نعيه بحصر الوطء إلى آخره لا تناسب الاصطلاح وهو أن المحصور هو الأول والمحصورة فيه هو الآخر (بعد ووطء) يذكر متصلاً ولو في درمن نحو صبي ثعباً للوطء ونحصى وإن كان الذكر أشل على الأوجه أما قبله فلا عدة لأية كزوجة محبوب لم تستدخل منه ومسوح مطلقاً إذا لم يحقه الولد (أو) بعد (استدخال منه) أي الزوج المحترم وقت إزالته واستدخاله ولو منى محبوباً لأنه أقرب للعلق من مجرد إلاباج قطع فيه بعدم الإزاله وقول الأطباء الهواء فسد فلا يتأتى منه ولد ظن لنا في الأمم مكان ومن ثم لحق به النسب أيضاً ما غير المحترم عند إزالته بأن أثره من زماناً فسد خلته زوجته وهل يلحق به ما استزره يده لحرمة أولاً للاختلاف في اباحتها كل محتمل والأقرب الأول فلا عدة فيه ولا نسب يلحق به واستدخالها منى من نظن زوجهما فيه عدة ونسب كوطء الشبهة كذا قالوا والتشبيه بوطء الشبهة الظاهر في أنه زل من صاحبه لا على وجه مساح يدفع استسكانه بان العبرة فيها بظنه لا بظنهما ومرفق محرمات النكاح بسط الكلام في ذلك وتجب عدة الفراق بعد الوطء (وإن تيقن براءة الرحم) لكونه على الطلاق بها فوجدت أو لكون الواطئ طفلاً أو الموطوءة طفلة لعدم منهوق له تعالى من قبل أن يتسوهن وتعمل على الإلاباج لظهوره دون المني المشتبه عنه العلق خلفاً له فأعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء وأدخل المني كما أعرض عن المشتبه في السفر واكتفى به لأنه مظنتها به يدفع استسكان الزكشي أن ابن سبعة مثلاً لا يبعد بوطئه وكذا صغيرة لا تختمل الوطء (للاختلاوة) مجردة عن ووطء أو استدخال منى ومراياها في الصداق فلا عدة فيها (في الجدي) للفهوم المذكور وما جاء عن

(كتاب العدد)
 (قوله) جمع عدة إلى المني في النهاية
 (قوله) وهي شرعاً لا يقابل بصدق هذا التعريف بالاستبراء لا يقابل المراد المرأة الزوجة لأنه مع كونه تفصيلاً بدين قرب يتخرج عدة الشبهة والله أعلم وبجواب ما به تعريف لفظي وهو جائز بالأعم حكم ترجمه في كتب النطق (قوله) واستطلاحاً لا يعقل لعل في حله مساحته كذا قال الفاضل المحشي والمراد شرعاً لا يعقل والساق وعليه فلا نساج المفهوم من الساق وعليه فلا نساج (قوله) على بعض تفاصيلها الأنسب بساق كلامه اسقاط بعض والله أعلم (قوله) أما غير المحترم عند الإزاله الحليم بين رحمه الله تعالى غير المحترم عند الاستدخال مع أنه أولى بالبيان للخلاف فيه بخلاف هذا والله أعلم

عمر وعلى رضى الله عنهما من وجوبها منقطع (وعدة حرة ذات اقراء) وان اختلفت وتطاول ما بينها (ثلاثة) من الاقراء وان استخبطتها بدواء لآية وكذلك لو كانت حامل من زنا دحل الزنا لا حرة له ولو جعل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل على انهم زنا كما نقله واقراء اما اذا أنت به لا يمكن منه فيلحقه كما اقتضاه الحلاقههم وصريح به البلقيني وغيره ولم يتفق عنه الا باللعان ولو أقرت انهما من ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وزعمت انها من ذوات الاشهر لم تقبل لان قولها الاول يتضمن ان عدتها لا تقضى بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنه بخلاف ما لو قالت لا احيض زمن الرضا ثم أكذبت نفسها وقالت احيض زمنه فيقبل كما خبر به بعضهم لان الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن امكانه وهى مقبولة وان خالفت عادتها ولو اختلفت حرة ذمية بداء الحرب ثم استقرت كملت عدة الحرة (والقراء) بضم اوله وفتح وهى اكثر مشترك بين الحيض والظهر كما حكى عليه اجماع اللغويين لكن المراد هنا (الظهر) المحتوش بدمين كما قاله جماعة من الصحابة رضى الله عنهم اذ القراء الجمع وهو في زمن الطهر اظهر واستعمال قرأ بمعنى غاب نادر (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من الطهر لحظة (انقضت بالطعن في حصة ثالثة) لا لطلاق القراء على اقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه ولان اطلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث سائق كفى للحج أشهر معلومات أما اذا لم يبق منه ذلك كانت طائفتي آخر طهره فلا بد من ثلاثة اقراء كواصل (أو) طلقت (حائضا) وان لم يبق من زمن الحيض شيء تنقض عدتها بالطعن (في) حصة (رابعة) اذا بقي من الحيض لا يحسب قراء قطعا لان الاخيرين كماله بالشرع فيما يقبى به وهو الحصة الرابعة (وفي قول بشرط يوم وليلة) بعد الطعن في الثالثة في الاولى والرابعة في الثانية اذ لا يتحقق كونه دم حيض الا بذلك وعلى هذا فما ليس من العدة كزمن الطعن على الاول بل ليتبين بهما كماله فلا يصح فهما رابعة ويشك نحو اختها وقيل منها (وهل يحسب طهر من لم تحض) أصلا (قراء) أو لا يحسب (قولان بناء على ان القراء) هل هو (انتقال من طهر الى حيض) فيحسب (أم) الا فصح أو على كلام فيه مبسوط مرفى الوسية بجماع ان الاستسقاء هنا لطلب التمديق كـهـو غم (طهر محتوش) يفتح الواو (بدمين) حيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس فلا يحسب (والثاني) من المبنى عليه (الطهر) فيكون الاطهر في المبنى عدم حسابه قراء فاذا حائض بعده لم تنقض عدتها الا بالطعن في الرابعة كمن طلعت في الحيض وذلك لما مر ان القراء الجمع والدم زمن الطهر يتجمع في الرحم وزمن الحيض يتجمع بعضه ويستمر بعضه الى ان ينفذ الكل وهذا لاجمع ولا يشم ولا يعارض هذا الترجيح ترجيحهم وقوع الطلاق حال فساد افعال ان لم تحض قط أنت طائفتي في كل قراء طلقة لان القراء اسم للطهر وقوع الطلاق لصديق الاسم واما الاحتشاش هنا فانما هو شرط لانقضاء العدة بل يغلب طين البراءة (وعدة) حرة أو أمة (مستحاضة) غير متحيرة (باقرائها المردودة) هى (الها) حياضا وطهرا فترد معادة لعادتها فيما عجزت لتميزها كذلك ومدة اذ يوم وليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر فعدتها تسعون يوما من اثناء الدم لا شتمال كل شهر على حصة وطهر غالبا (و) عدة حرة (متحيرة ثلاثة أشهر) هلا بية نعم ان وقع الفراق انشاء شهر فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب قراء الاشتمال على طهر لا محالة فعدته بعده بلالين والآننى واعتدت من انقضائه ثلاثة أهلة (في الحال) لا شتمال كل شهر على ما ذكره صاحب الياس فيه مشقة عظيمة وفارق الاحتياط في العبادة اذ لا تعظم مشقته (وقيل) عدتها بالنسبة لطلها الا لا زواج لا لرجعة وسكنى ثلاثة أشهر (بعد الياس) لانها قبله متوقفة لبعض

التي من هذا كله ان لم تحفظ قدر دورها والاعتدت ثلاثة أدوار بلغت الثلاثة الأشهر والاولا وشكت في قدر دورها ~~بمكن~~ قالت أعلم انه لا يزيد على ستة جعلت البتة دورها على العقد في المجموع خلافا لمن اعتمد الثلاثة المذكورة الا ان تعلم من عاداتها ما يقتضي زيادة أو نقصا أمامين فها قد تعقد شهرين على الاوجه بناء على ان الأشهر غير متصلة في حقها هذا ان طلقت أول الشهر والا بأن بقي أكثره فساقيه والثاني أو دون أكثره فبشهرين بعد تلك البقية (و) عدة أمة حتى (أو لولد ومكاتبة ومن فها راق) وان قل (بقرين) لان القن على نصف المهر وكل القرء لتعذر تصفيه وليس هذا من الأمور الحلية التي ينسأ ويان فيها لان ما زاد على القرء هنا زيادة الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في الحرة أكثر فصحت ثلاثة نعم لو تزوج البتة ثم أقرت بالرق ثم طلقتها اعتدت عدة حرة لحقه أو مات عنها اعتدت عدة أمة لحق الله تعالى (وان عتقت) أمة بسائر أحوالها (في عدة رجعية) وفي نسخ رجعة وهي أوضح لان اضافة العدة الى الرجعية توهم أن الرجعية غيرها (كلت عدة حرة في الاطهر) لان الرجعة زوجة في أكثر الأحكام فكأنها عتقت قبل الطلاق (أو) في عدة (بينوت) أو وفاة (فلم تكمل عدة أمة (في الاطهر) لان البائن والتي في حكمها كالأجنبية انما لو عتقت مع العدة ~~كان على طلاقها~~ وعدها بشئ واحد فتعقد عدة حرة قطعاً ~~بتيه~~ العبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواليء لا بما في الواقع حتى لو طوى أمة غيره يظهرها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء أو حرة بظنها أمة اعتدت بقرء أو زوجته الامة اعتدت بقرين لان العدة حقه فنظمت بظنه هذا ما قاله وهو ظاهر وان اعترض بأن المقول خلافه ولو طوى أمة بظن انه يرثيها اعتدت بقرء وحقة الولد ولا أثر لظنه هنا لفساده ومن ثم لم يتحد كإياها لعدم تحقق الفساد بل ولا يعاقب في الآخرة عقاب الزاني بل دونه كاذر ابن عبد السلام وغيره نعم فسق بذلك كقوله ابن الصلاح وكذا كل فعل قدم عليه بظنه معصية فاذا هو غيرها (و) عدة (حرة لم تحض) لصغيرها أو لعدة أو جيلة منعتها روية الدم أصلاً أو ولدت ولم تر دماً (أو ينسب) من الحيض بعد أن رأته (بثلاثة أشهر) بالاهلة للآلية هذا ان انطبق الفراق على أول الشهر كان على الطلاق به أو بانسلاخ ما قبله (فان طلقت في أثناء شهر فبعده هلالان وبكامل) الأول (المتكسر) وان تنص (ثلاثين) يوماً من الرابع وفارق مامراً في المخيرة بأن التكميل ثم لا يتحصل الغرض وهو تبين الطهر بخلافه هنا لان الأشهر متأسلة في حق هذه (فان حاضت فيها) أي أثناء الأشهر (وجبت الاقراء) اجماعاً لانها الاصل ولم يتم البذل ولا يحسب ماضى للاولى باقاً ما قرءا كما مر وخرج فيها بعد هلالان بقرء الحيض فيه بالنسبة للاولى باقاً ما بخلاف الآيسة كما يأتي (و) عدة (أمة) يعني من فها راق لم تحض أو ينسب (بشهر ونصف) لا مكان التبعض هنا بخلاف القرء اذ لا يظهر نصه الا بظهوره كما هو وجب انتظار عود الدم (وفي قول) عدتها (شهران) لانها بديل القرء من (وفي قول) عدتها (ثلاثة) من الأشهر ورجمه جميع لعموم الآية * فرع * أطلق في الروضة ان المخنونة تعقد بالأشهر وشتمن حمله على ما اذا انهم زمن حصصها ولم يعرف ادعائها انها حينئذ كالمخيرة أما اذا عرف حصصها فتعقدت (ومن انقطع دمه لعدة) تعرف (كرضاع ومرض) وان لم يرج برؤيه على الاوجهه خلافا لما اعتمدته الزركشي (تصبر حتى تبضع) فتعقد بالاقرء (أو) حتى (تبأس) تعقد (بالشهر) وان طالت المدة وطال نشرها بالانتظار لان عثمان رضي الله عنه حكم بذلك في المرضع رواه البيهقي بل قال الجويني هو كالأجسام من الحسابه رضي الله عنهم (أو) انقطع (لالعدة) تعرف (مكثراً) تصبر لسن اليأس ان لم تحض (في الجديد) لانها الجائها العود كالأولى ولهذه ومن لم تحض أصلاً وان لم تبلغ

خمس عشرة سنة استبحال الحيض بدواء وزعم أن استحبال التكليف منع ليس في محله كاهو ظاهر
 (وفي القديم) وهو من ذهب مالك وأحمد (تبرص تسعة أشهر) ثم تعد ثلثة أشهر يعرف فراغ
 الرحم أذهى غالب مدة الحمل وتصبر له الشافعي بأن عمر قضي بين المهاجرين والانصار رضى الله عنهم
 ولم ينكر عليه ومن ثم اختاره الباقرين وقيل ثلثة من التسعة عدتها وبه أفتى البارزى (وفي قول)
 قديم أيضا تبرص (أربع سنين) لأنها أصغر مدة الحمل فتبين براءة الرحم (ثم إن لم يظهر حمل
 (تعد بالاشهر) كما تعد بالاقراء المعلق طلقها بالولادة مع تبرص براء فرحها (فهي الجديد لو حاضت
 بعد اليأس في الاشهر) الثلاثة (وجبت الاقراء) لأنها الاصل ولم يتم البذل وتجب ماضى
 فراء اقطاعا احتشوا به من (أو) حاضت (بعدها) أى الاشهر الثلاثة (فاقوال أظهرها
 ان سكنت) زوجها آخر (فلاشئ) عليها لان عدتها انقضت بظهور اول اربعة مع تعلق حق الزوج بها
 (والا) تكن سكنت (فالاقراء) تجب عليها لانه بان أنها غير آيسة وانما من يحض مع عدم تعلق
 حق بها ويؤخذ من قولهم الاق ويغير بعد ذلك بها غيرها أن هذا التفصيل يجري في غيرها
 فاذا صار أعلى اليأس في حق امرأة سبعين مثلاً بلغ ذلك غيرها من اعتددين بعد سن اليأس الذى هو
 اثنتان وستون بالاشهر فان كان ذلك قبل ان يسكن احد العددة بالاشهر بعد السبعين وبان العددة
 الاولى وقعت في غير محلهما لقولهم لانه انما غير آيسة الى آخره أى لما علم ان جميع النساء بعد بلوغ
 الخبر صرن كالمرأة الواحدة في اعطاء ثمن حكم ذات الدم كذا كرأ بعد ان يسكن مع نكاحهن ولم يحكم
 عليهن بهذا الذى ثبت نظيره قولهم لان عدتها انقضت الخ نعم تردد النظر هنا في ان العبرة في بلوغ
 ذلك لمن برهن انتطاع دم التبرأت حتى نظران النكاح وقع قبله أم بعده أو برهن بلوغ الخبر كمنحجل
 وقياس تقريرهم الخلاف هنا في ما لو باع مال أبيه طنانا حيا فمات مائة من مائة من نفسه
 الامرو في ان العبرة في البلوغ بثبوت ان المرفى حيض وأنه في زمن سنها فيه كذا وانما انقطع زمن كذا
 أو بكي اخبار التي رأته بذلك كله كل محتمل أيضا والذي يتجه الاول أخذ من قولهم في الطلاق المعلق
 بحيض الضرر لانه لا يقبل قولها في حق غيرها هذا الامكان نعم يظهر أن من صدقها يقبل قولها في حقه
 فكذا هنا لا يقبل قولها في حق غيرها هذا الامكان نعم يظهر أن من صدقها يقبل قولها في حقه
 بالنسبة لما يتعلق بها دون زوجها ونحوه فتأمل ذلك كما فانه مهم ولم أر من نهى عن شئ منه (والمعتبر)
 في اليأس على الجديد (بأس عشرتها) أى نساء أقاربها من الابوين الاقرب اليها الاقرب
 لتقاربهم طبعاً وخلقا وبه فارق اعتبار نساء العصبة في مهر المثل لانه لشرف النسب وحسنه ويعتبر
 اقلهن عادة وقيل أكثرهن ووجهه في المطلب ومن لا قرينة لها تعتبر بما في قوله (وفي قول) يأس
 (كل النساء) في كل الازمنة باخبار ما يلقننا خبره ويعرف (قلتذا القول أظهر والله أعلم)
 لان معنى العددة على الاحتياط وطلب اليقين وحدوده باعتبار ما بلغهم بالثنتين وستين سنة وفيه أقوال
 أخر أقصاها خمس وثلاثون واذناها خمسون وتفصيل طرق الحيض المذكور ويجرى نظيره في الامة
 أيضا * تنبيه * رأيت بعد سن اليأس دما أو أمكن كونه حيضا صار أعلى اليأس زمن انتطاعه الذى
 لا يعد بعده ويعتبر بعد ذلك بها غيرها كذا قالوه هنا وفيه اشكال مرعجوا به اول الحيض وهل
 يقبل قول المرأة أنها بلغت سن اليأس حتى تعد بالاشهر أو لا بد من بينة خرم بعضهم بالاول فقال
 تخاف على ذلك وفيه نظر وقياس قولهم لا يقبل قول الانسان انه بلغ بالنسبة لاثنتي عشرتها أى غالبا
 ان هذا كذلك وان أمكن أن يتكلف فرق بينهما اذا اثاره جعلها أمته في جنس العددة دون البلوغ
 بالنسبة * (فصل عدة الحامل) * الحرة والامة عن فراق حتى أوميت (بوضعه) أى الحمل الآية

(بشرط نسبة إلى ذي العدة) من زوج أو واطئ بشبهة (ولو احتمل لاكتفى ببلعان) وهو حمل لان
 نفيه عنه غير قطعي لاحتمال كذبه ومن ثم لو استلحقه طلقه اما اذا لم يكن كونه منه كصبي لم يبلغ تسع سنين
 ومصدق ذكره وانما مطاقا أو ذكره فقط ولم يمكن ان تستدخل فيه والاحقة وان لم يثبت الاستدخال
 وعلى هذا التفصيل يجعل بحث البلقي العوق وغيره عدمه ومولد لدون ستة أشهر من العدة
 فلا تنفي به (و) بشرط (النفصال كله) فلا أثر لخروج بعضه واحتاج لهذا مع قوله ولا يوضع
 الصريح في وضع كماله لاحتماله لشرطية ومجرد التدوير وزعم انه لا يشال وضعت الا اذا اتصل كله
 مردود (حتى نائي توأمين) لانهم ما حمل واحد كل امر واحد وان التوم بلاهزم والتوم بالهزم وان نسبة المتزاغاهي للهوز
 بطن واحد من جميع الحيوان وهم مركز بل توأم وامرأة توأمه مفرد وثبته توأمين كافي المتزاغاهي
 بأنه لا نسبة له وهم ما حملت من الفرق بين التوم بلاهزم والتوم بالهزم وان نسبة المتزاغاهي للهوز
 لا غير (ومنى تخلل دون ستة أشهر فتوأمين) أو ستة فلا بل هما حملان والحقا الغزالي الستة ما دوما
 غلطه فيه الرافعي وان انقول لا غلط لانه لا بد من لحظة للوطء أو الاستدخال عقب وضع الاول
 حتى يكون منه هذا الحمل الثاني وذلك يستدعي سبعة أشهر ولحظة غيب اثنتي عشرة لحظة لم ينقص
 الستة بلزم من نفيهها لحق الثاني بذى العدة وتوقف انضمامها عليه فان قلت يمكن مقارنة
 الوطء أو الاستدخال للوضع فلا يحتاج لتقدير تلك اللحظة قلت هذا في غاية التدوير مع انه لم يلم عليه استثناء
 الثاني عن ذى العدة مع امكان كونه منه المحسوب بالغالب كما علمت فلم يجز نفيه منه مراعاة لذلك الامر
 السادر اذا التمسب يحتاج له ويكتفي فيه بمجرد الامكان فتأمل له لنفيه ما وقع هنا لشارح وغيره
 وحديثه فيلحق الثاني بذى العدة لانه يكتفي في الحلق بمجرد الامكان ويلزم من لحوقه توقف
 انقضاء العدة على وضعه (وتنفي) العدة (بميت) لا طلاق الآية (لا علة) لانها نسبي
 دمالا حلولا ولا يعلم كونها أصل آدمي (و) تنفي (بعضة) فيها صورة آدمي خفية على غير
 القوالب (أخبر بها) بطريق الجزم أهل الخبرة ومنهم (القوالب) لانها حينئذ تسمى حلا
 وعبروا بأخباره لانه لا يشترط لفظ شهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم وإذا امكن
 في الاخبار بالنسبة للباطن فليكتف بقوله كاهن وظاهر أخذ من قوله من غاب وجهها فاعبر بها
 عدل جونه ان تزوج باطنا (فان لم يكن) فيها (صورة) خفية (و) لكن (قلن) أي
 القوالب مثلا لا مردد (هي أصل آدمي) ولو بقيت تخلقت (انضمت) العدة بوضعها أيضا
 (على المذهب) لتبين براءة الرحم بها كالمعدل أولى وانما لم يعتد بها في الغرة وأمية الولدان
 مدارهما على ما يسمى ولدا * فرع * اختلاف في التسبب لاسقاط ما يصل لحد نزع الروح فيه وهو
 مائة وعشرون يوما والذي يتجه وفاقا لابن الهيثم وغيره الحرمة ولا يشكل عليه جواز الغزل والوضوح
 الفرق بينهما بأن المتزوج حال نزوله محض جامد لم يتأهل بالعبادة بوجهه بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخذه
 في مبادئ الخلق ويعرف بذلك بالامارات وفي حديث مسلم انه يكون بعد اثنين وأربعين ليلة أي ابتدأه
 كمر في الرحم ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله كما صرح به ككثير من وهو ظاهر
 (ولو ظهر في عدة أمه أو أشهر) أو بعدها (حمل للزوج اعتدت بوضعها) لانه أقوى بدلائمه على
 البراءة قطعا (ولو اترات) أي شككت في انها حامل لوجود نحو مثل أو حركة (فيها) أي العدة
 باقراء أو أشهر (لم تنكح) آخر عهد الاثراء أو الأشهر (حتى تزول الريبة) بامارة قوية على عدم
 الحمل ويرجع فيها القوالب وذلك لان العدة قدر زمتهايقين فلا تخرج عنها الايتين فان نكحت مرتبة
 فباطل كذا عباره قال الاستنوي والمراد باطل ظاهرا فان بان عدم الحمل فالقياس الصحة كالوابع

مال أبيه طائفاً بحاجته فبان متبناً انتهى وكون القياس ذلك واضح كما قدمته مع زيادة وقوعه وبان في بحث
أركان النكاح وبما يصدر به ما يأتي في زوجه المفقود المبطول ~~بكون~~ المنافع فيها وهو النكاح
الحق الذي الأصل في ماؤه أقوى الشرع بأن الشك هنا في حل النكاح ووجهه وبأن العدة لزمتها هنا
ظاهراً أولاً لأن كلاً من هذين غفلة عما ذكر وفيها من النظر بما في نفس الأمر مع الشك في حلها
وقوة النكاح المانع لذلك ظاهراً (أو) ارتأت (بعدها) أي العدة (وبعد نكاح) لآخر
(استمر) النكاح لوقوعه صححاً لظاهر فلا يطل الأيقين (الآن تله دون ستة أشهر) من إمكان
العلق بعد (عده) فلا يستمر لتحقيق البطل حينئذ فيحكم بطلانه بأن الولد لا أول إن أمكن كونه
منه أما إذا ولدت الستة أشهر فما كثر فالولد لثاني لأن فراشه نكاحه قد صرح بظاهره فلم ينظر لامكانه
من الأول إلا بطل ما صرح به مجرد الاحتمال وهل يعتبر هنا لحظة يحتمل لا احتياطاً بالنسب الناحل لمكانه
وكذا في فيضاً ذكر وطء الشبهة بعد العدة فيلحقه الولد إذا أمكن منه وإن أمكن من الأول أيضاً لتطاع
النكاح والعدة عنه ظاهراً (أو) ارتأت (بعدها قبل نكاح فلتصبر) نذابوا لكره وقيل وجوباً
(والأول الية) احتياطاً (فان تكنت) ولم تصبر لذلك (فالمذهب عدم إبطاله) أي النكاح
(في الحال) لا ينافي تحقيق البطل (فان علم مقتضيه) أي البطلان بأن ولدت لدون ستة أشهر مما صرح
(أطماناً) أي حكمنا بطلانه لتبين فساد الأول فلا ولوراجعها وقت الية وقت الرجعة فان بان
حل صحت والأول (ولو أبانها) أي زوجه بخلع أو ثلاث لم يفسخ الحل (فولدت لأربع سنين) فأنزل
ولم يتزوج غيره أو تزوجت غيره ولم يمكن كون الولد من الثاني (لحقه) وبأن وجوب سكناها
ونفقتها وإن أقبرت بانتضاء العدة انقيام الأمكان إذا كثر مدة الحل أربع سنين بالاستقراء وبتدائها
من وقت أمكان الوطء قبل النراق فالحال أنهم من الطلاق محمول على ما إذا قرأ الوطء بتبجيأ وتعليق
والحاصل أن الأربع متى حسب منها لحظة الوطء أو لحظة الوضع كان لها حكم مادونها وبأن زاد عليها
كان لها حكم ما فوقها ولم ينظروا هنا لفظة النساد على النساء لأن الفرائض قرينة ظاهر ولم يتحقق
انقطاع مع الاحتياط لأن نسبها بالاكتماء فيها بالامكان (أو) ولدت (لاكثر) من أربع سنين
عما ذكر (فلا يلحقه عدم الأمكان وذكر تنجيماً للتقسيم فلا تكرار في تفهيمها في اللعان ولو طلقها
(رجعاً) فأنبت بولد لأربع سنين لحقه وبأن وجوب نفقتها وسكناها ولاكثر فلا وحذف هذا لعله
عما قبله بالأولى لأنه إذا ثبت ذلك في البائن في الرجعية التي هي زوجه في أكثر الأحكام أولى
و (حيث المدة من الطلاق) إن قارنه الوطء والأفن أمكان الوطء قبله وحذف هذا من البائن لعله
عما هنا بالأولى لأنه إذا حسب من الطلاق مع أنها في حكم الزوجه فالبائن أولى ومن ثم فخر خلاف
في الرجعية فقط كمال (وفي قول) استدأها من انصرام العدة لأنها كالنكاح وحقوقه مما قررت
في بارة بغير ما يعترض به عليها وأنها من محاسن عباراته البليغة لما اشتملت عليه من الحذف
من الأول لدلالة الثاني عليه ومن الثاني لدلالة الأول عليه وأن هاتين الدلتين من دلالة النصوص
التي هي من أقوى الدلالات فتأمل فان قلت في الرجعية وجه أنه يلحقه من غير تقدير مدة فمن أين
يؤخذ من المنزلة هذا قلت من قوة المدة بالعهدة المصرحة بأن الأربع تعتبر فيها أيضاً
(ولو مكنت بعد العدة) آخر أو وطئت بشبهة (فولدت لدون ستة أشهر) من أمكان العلق بعد
العقد ومن وطء الشبهة (سكناها لم تنسك) ولم توطأ ويكون الولد لا أول إن كان لأربع سنين فأنزل
من مطلقه أو أمكان وطء قبله نظراً مما لا يختص بالامكان فيه (وإن كن) وضع الولد (لستة)
من الأشهر عداً (فالولد لثاني) لتسايم فراشه وإن أمكن كونه من الأول (ولو تكنت) آخر

(في العدة) نكاحا (فاسدا) وهو جاهل بالعدة أو بالتحريم وعذر له بعده عن العلماء والأهواز
لا نظر اليه مطلقا وكذلك كساح الفاسد في تفصيله الآتي وطء الشبهة (قوله لا يمكن من الأول) وحده
بان ولدته لا ربع سنين فأقل مما هو ولدون ستة أشهر من وطء ثانی (لحقه وانقضت عتمة بوضعه
ثم تعذر) ثانيا (الثاني) لان وطءا شهة (أو) ولدت (لا يمكن من الثاني) وحده بان ولدته لا تكتمن أربع
سنين من امكن العلوق قبل فراق الأول وستة أشهر فأكثرم من وطء الثاني (لحقه) وان كان طلاق
الأول رجوعيا على أحد قوبل لم يجرهما منه ماشيا لكن الذي اعتده البلقسني ونسبه عن نص الام أنه
إذا كان طلاق رجوعيا عرض على الثائف كما في قوله (أو) أنت به لا يمكن (منهما) بان كان
لا ربع سنين من الأول وستة أشهر فأكثرم من الثاني (عرض على قائف فان الحق به أحدهما فكل لا يمكن
منه فقط) وقد علم حكمه أو بهما أو توقف أو قد كان كان بمسافة القصر انظر بلوغ الولد وانسابه
بنفسه اما إذا لم يكن من واحد منهما كان كان بدون ستة من وطء الثاني وفوق أربع من نحو طلاق
الأول فهو منفي عنهم ما خرج به فاسد النكاح الكسار اذا اعتقدوا بجمعة فاذا أمكن منهما فهو للثاني
بلاقف * (فصل) * في بداخل العدتين اذا (زمنها عدا شخص) واحد (من جنس) واحد
(بان) بمعنى كان (طلق ثم وطئ) رجوعيا أو بانثا (غيره) من (أقراء أو أئمه) ولم تجز
من وطئه (جاءلا) بانها الطائفة أو بنجر وطء المعتدة ونحوه بعد عن العلماء (أو علانا)
بذلك (في رجعية) لا بان لانه زان (تدخلنا) أي عدا الطلاق والوطء (تقتضي عدة) بأقراء
أو أئمه (من) فراغ (الوطء ويدخل فيها بقية عدة الطلاق) وهذه البقية واقعة عن الحمتين
فما رجعة في الجعي فيها الجماع على ما حكمه العبادي دون ما بعدها (فان) كانتا من جنسين كان
(كانت احدهما حلا والآخرى اقراء) كأن حبلى من وطئه في العدة بالاقراء أو طلقها سا حلا ثم
وطئها قبل الوضع وهي عن تحيض حاملا (تدخلنا في الامع) أي دخلت الاقراء في الحمل وان لم تتم
الاقراء قبل الوضع على المعتدة خلافا لما يوهمه كلام الروضة وان اغتر به غير واحد من الشراح وغيرهم
لان كلامهم مضرع على ضعف كونه الناشئ وغيره لا تصاحبه ما مع ان العلم باستغال الرحم
منع الاعتدال بها لا انتفاء قائمتها من كونها مظنة للدلالة على البراءة (تقتضيان بوضعه) ويكون
واقعا عنهما (و) من ثم جازله انه (يراجع قبله) في الرجعي وان كان الحمل من الوطء الذي في العدة
لا بعده مطلقا (وقيل ان كان الحمل من الوطء فلا) يراجع لوقوعه عنه فقط وردد ما تقرّر (أو)
لزمها عدتان (شخصين بان) أي كان (كانت في عدة زوج أو) وطء (شهة فوطئت) من
آخر (بشهة أو نكاحا فاسدا) عطف أخص لانه من جملة الشهة ووجهه خفاء كونه منها (أو كانت
زوجة معتدة عن شهة فطلقت فلا تدخل) لتعدد المسخوق بل تعذر لكل منهما عدة كاملة كما جاء عن
علي وغيره ولا يعرف له ما تخالف من الجماع وما نقل عن ابن مبرود مما عدا الف دلل ما ثبت نعم ان كانا
حرين فأسلمت مع الثاني أو أدة اقترافها البنا لغت على المعتدة بقية عدة الأول وتكفيها واحدة من حين
وطء الثاني لصحة حق الحربي وان تازع فيه البلقسني (فان كان) أي وجد (حمل) من احدهما
(قد تمت عدة) وان تأخر لانها لا تقبل التأخير فنيها اذا كان من المطلق ثم وطئت بشهة تقتضي عدة
الطلاق بوضعه ثم بعد مضي زمن النفاذ تعذر بالاقراء للشهة وله الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء الشهة
بعد أو غيره أي لا في حال بقاء فراش وطئها بان لم يفرق بينهما وكذا فيما يأتي وسيعلم بان ان نكح
هدم العود اليها كالتأخير وذلك لانها خرجت بصيرورتها فراقا لا واطئ عن عدة الطلاق واستنكحه
البلقسني بان هذا لا يزيد على ما يأتي ان حمل وطء الشهة لا يمنع الرجعة ويتعاقب مع ما ذكره بل يزيد عليه

اذبحر وجود الحمل اثنى عشر الاستقراش ولا شئ ان المؤثر أقوى فلم يلزم من منعه للرجعة منع اثره لها
لضعفه بالنسبة اليه وفي عكس ذلك تنقضي عدة الشبهة بوضعها ثم تعذر ان تكون للطلاق وله الرجعة قبل
وضعها بعده الى انتهاء عدته لا تجدد قبل وضعه على المعذور فارق الرجعة بانه ابتداء نكاح فلم يصح في
عدة الغير وهي شبهة باستدامة النكاح فاحتمل وقوعها في عدة الغير وتظاهر كلامهم ان له العديد
بعد الوضع في زمن النفاس مع انه من غير عدته وبوجه بان المحذور كونه في عدة الغير وهذا في ذلك
(والا) يكن حمل (فان سبق الطلاق) وطء الشبهة (أتمت عدته) لسبقها (ثم) عقب عدة الطلاق
(استأنفت) العدة (الآخري) التي للشبهة (وله) استثنائا غير مقيد بما قبله من عدم حمل
وسبق طلاق (الرجعة في عدته) لا وتوطء الشبهة نظير ما مر (فاذا راجع) وتم حمل أولا (انقطعت)
عدة الطلاق (وشرعت) عقب الرجعة حيث لا حمل منه والا فعقب زمن النفاس وله التمتع بها
قبل شروعها (في عدة الشبهة) بان تستأنفها ان سبقها الطلاق وتنها ان سبقته (ولا يستقم بها)
أي الموطوءة شبهة مطلقة مادامت في عدة الشبهة حلا كانت أو غيره (حتى تنقضيها) بوضع أو غيره
لاختلال النكاح تعاق حق الغير بها ومثله يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلو بها
(وان سبقت الشبهة) الطلاق (قدمت عدة الطلاق) لانها أقوى باستادها العدة جاز
(وقبل) تقدم عدة (الشبهة) لسبقها وفي وطء نكاح فاسد وطء بشبهة أخرى ولا حمل يقدم الاسبق
من التفرق بالنسبة للنكاح ومن الوطء بالنسبة لشبهة * (فصل) في حكم معاينة المأثري
للعدة (عاشرها) أي المأثري طلاق أو فسخ معاينة (كم) معاينة (زوج) لزوجته بان كان
يختل بها ويتكلم بها ولو في بعض الزمن (بلاوطء) وأومعه والتقيد بعدمه انما هو لبيان الأوجه
الآتية كيف يفهم عليها (في عدة) غير حمل من (اقراء أو أشهر فوجه) ثلاثة وأهلها تنقضي مطلما
ثانها لا مطلقا ثانيا هو (اصحها ان كانت بانثا انقضت) عدتها مع ذلك الا لشبهة لفراسه ومن
ثم وجدت بان جعل ذلك وعذر لم تنقض كالرجعية في قوله (والا) تكن بانثا (فلا) تنقضي
نصف من اذ انزلت المعاينة بان يؤي انه لا يعود اليها لادام ما يوسا فهي باقية فيما يظهر كملت على
ما مضى وذلك لشبهة الفرائش كونهما جاهلا في العدة لا يحسب زمن استقراره عنهما بل تنقطع من
حين الخلو ولا يطل بها ما مضى فبقى عليه اذا زالت ولا تحسب الاوقات المختلطة بين الخلوات (و) في
هذه (الرجعة) له عليها (بعد) مضى (الاقراء أو الأشهر) وان لم تنقض عدتها (قلت)
ويلحقها الطلاق الى انقضاء العدة احتياطاً فيما وانه لم يطأ عليه لتقصيره ويدفع ما طال به جمع
هنا وقضية تعبيرهم ببقاء العدة بقاء التوارث بينهما وان تردد فيه الزكشي وغيره وموثبها عليه الى
انقضائها وعليه يفرق بينها وبين الرجعة بأنهم غلبوا فيها كونها ابتداء نكاح في مسائل فاحتمل
لها بامتناعها عند مضى ضرورة العدة بخلاف التوارث والنفقة فانها محض آثار مرتبة على النكاح
الاول فلو تنقطع غنى محترضة العدة لكن الذي يحجج بالقبلي انه لا مؤنة لها وخبره غيره فقال
لأثرها بينهما ولا يصح ابلاغها ولاظهار ولا لعان ولا مؤنة لها ويجب لها السكنى لانها بائن الا في
الطلاق ولا يجد بوطئها انتهى (ولو عاشرها اجنبي) فيها غير شبهة ولاوطء كمعاينة الزوج (انقضت)
العدة (والله أعلم) لعدم الشبهة اما اذا عاشرها شبهة كان كأن سبدها فهو كمعاينة الرجعة
واما اذا عاشرها بوطء فان كان زنا لم يؤثر أو شبهة فهو كافي قوله الاتي ولو نكح معتدة الى آخره وخرج
بأقراء أو أشهر عدة الحمل فتنتضي بوضعه مطلما لتعذر قطعها (ولو نكح معتدة) لغيره (الظن الصحة)
وطئها انقطعت) عدتها (من حين وطئ) لحصول الفرائش بوطئه بخلاف ما اذا ربطا فلا تنقطع

وان عاشرها لانتفاء الفرائض بمجرد العقد الفاسد لاجرمته (وفي قول أوجه) وهو الاثنت ومن ثم حرمه في الرضة تنقطع (من) حين (العقد) لاعتراضها به الاولى (ولو راجع حائلا ثم طلقها) (استأنفت) العدة وان لم يطأها بعد الرجعة لعودها بها بالنكاح الذي وطئت فيه (وفي القديم) وحكي جديدا (بني ان لم يطأها) بعد الرجعة وخرج راجع ثم طلق طلاقه الرجعية في عدتها فان بني على العدة الاولى (أو) راجع (حائلا) ثم طلقها (فبالوضع) تنقضي عدتها وان وطئ بعد الرجعة لاطلاق الآية (فلو وضعت) بعد الرجعة (ثم طلقها) (استأنفت) عدة وان لم يطأ بعد الرجعة لما امر ان يباعدها عما وطئت فيه (وقيل ان لم يطأها) (بعد الوضع) ولا قبله (فلا عدة ولو خال لم وطوء ثم نكحها) في العدة (ثم وطئها ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة الاولى لو فرض بقية شيء منها والا فهمى قد ارتفعت من أصلها بالنكاح والوطء بعده ومن ثم لو لم يوجد وطء بنت على ما سبق من الاولى واكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لأنه قبل الوطء * (فصل) * في الضرب الثاني من الضرب بين السابطين أول الباب وهو عدة الوفاة واكتفي عن التصريح به بوجوبه اتساعا على شهرة ذلك ووضوحه وفي المفقود وفي الاحداد (عدة حرة حائل) أو حامل تحمل لانقطاع العدة كما يعلم مما سيذكره (وفاة زوج) (وان لم يطأها) لصغر أو غيره وان كانت ذات اقراء (أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) للكل والسنة والاجماع الا في اليوم العاشر نظرا الى ان عشرا انما يكون للثوث وهو اليبالي لا غير ورتبه بأنه يستعمل فيهما وحذف الناء انما هو لتغليب اليبالي أي ليقبها ولان قصد فيها التخييع وكان حكمة هذا العدد ما امران النساء لا يصرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فحلت مدة تنقعهن وزيد العشر استظهارا ثم رأيت شرح مسلم ذكر ان حكمة ذلك ان الاربعة بها يتحرك الحبل وتنفيح الروح وذلك يستدعي ظهور رجل ان كان واعتبر الاربعة بالالهة فالمعت اثشاء شهر ودينق منه أكثر من عشرة أيام فخذ ثلاثة بالالهة وتكمل من الرابع ما يكمل أربعين يوما ولو جهلت الالهة حسبها كاملة (و) عدة (أمة) حائل أو حامل بن ليلحمة أي من فهارق قل أو أكثر باي مدة كانت (نصفها) وهو شهران هلاليان ببقية السابق وخمسة أيام بلياليها على النصف نظير ما مر في الثلاثة الأشهر ويبحث الزكشي وغيره ان قياس ما مر انه لو طأها زوجته الحرة لزمها أربعة أشهر وعشر ورتبه بأن عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلو طأها الزوج عندده وبه يفرق بين هذا وما مر (وان مات عن رجعية انتقلت الى) عدة (وفاة) وسقطت بقية عدة الطلاق فعد وتسقط نفقتها (أو) عن (بائن) كفسوخ نكاحها كان اشترى زوجته ثم مات عقب الثراء (فلا) تنقل بل تكمل عدة الطلاق أو الفسخ لانها ليست زوجة فلا تحدها النفقة ان كانت حاملا * فرع * قال الزكشي على الطلاق بموته ومات فالظاهر انها تعد عدة الوفاة وان أوتعتا الطلاق قبل الموت ولا تراث احتياطا في الموضعين انتهى وفيه نظر والذي مر انه لا طلاق هنا فتعد عدة الوفاة وترث (و) عدة (حامل بوضعه) لآية (بشرطه السابق) وهو انفصال كله وامكان نسبته للحيث ولو احتمالا (فلو مات صبي) لا يمكن انزاله (من حامل فيا الاشهر) عدتها للقطب بانتفاء الحمل عنه (وكذا مسوح) ذكره واثباء مات عن حامل فعدت بالاشهر لا بالحمل (اذ لا يلحظه) الولد (على المذهب) لتعذر انزاله بفقد انثى ولانه لم يعد له ولادة (ويحق) الولد (محبوبات) انثاء وقد أمكن استدخالها اليه وان لم يثبت كما مر ابقاء أو عية التي (فتعد) زوجته (ب) أي بوضعه لو فاته (وكذا مسلول) خصيتاه (بني ذكره) فليحتمه الولد وتعدت زوجته (ب)

أى موضع (على المذهب) لأنه قد بان في الإيلاج فينزل ماء رقيقا ويكون الحصية اليمنى للثمن اليسرى
للمشعر لعله اصع أغلى والأقسدر أمان ليس له اليسرى وله منى كثير وشعر كذلك (ولو طلق
أحدى امرأته) كأحداهما طلقا أو بى معنى منهما أولم يوشيا (ومات قبل بان) للعنة (واعتين)
لللمة (فان كان ليطا) وأحداهما أو وطى واحدة فقط وهى ذات أشهر مطلقا أو ذات اقراء فى
طلاق رجى كايعلم بما سببه كره (اعتد الوفاة) احتاطا اذكر منها محتمل أنها فورقت بطلاق
فلا يجب شئ على غير الموطوءة أو موت فتجب عده (وكذا ان وطى) كلامهما (وهما ذاتا أشهر)
والطلاق بائن أو رجى (أو) ذواتا (اقراء والطلاق رجى) فتعقد كل عدة الوفاة وان احتل
بخلادها لانها الاحوط هنا أيضا على أن الرجعية تنقل لعدة الوفاة كالم (فان كان) الطلاق فى
ذوات الاقراء (بائنا) وقد وطئها أو أحدهما (اعتدت كل واحدة) منهما فى الاولى والموطوءة
منها فى الثانية (بأكثر من عدة وفاة وثلاثين اقراءها) لوجوب أحدهما عليها هنا وقد شبه
فوجب الاحوط وهو ألا تترك لزمه احدى سلاتين وشلتى في عينها بلزمه أن بائى بها وتعدتغير
الموطوءة فى الثانية لوفاة (وعدة الوفاة) ابتدأها (من) حين (الموت والاقراء) ابتدأها
(من) حين (الطلاق) ولا نظرا الى أن عدة المهمة من التبعية لانها أبين منه ما تواتر السبب
الذى هو الطلاق فلو مضى قبل الموت قرآن مثلاً اعتدت بالاكثر من القرأ الباقى وعدة الوفاة (ومن
غاب) بسفر أو غيره (وانقطع خبره ليس لزوجه حتى يتبين) أى تلقى بجمعة كاستفاضة
وحكم بوجوه (موتة أو طلاقه) أو نحوهما كزمنه قبل الوطء أو بعد بشرطه ثم تعتدلان الاصل بقاء
الحياة أو النكاح مع بيوته يسبق فينزل الابه أو بما الحى به ولا نال له لا يورث وام ولد له لا تعتق فكذا
زوجته نعم لو أخبرها عدل ولو عدل رابعا فاحدهما حل لها باطمان ان شئكم غيره ولا تغتر عليه ظاهرا
خلافا لبعضهم ويقاس بذلك فقدالزوجة بالنسبة لزوجها واختها أو خامسة اذ لم يرد طلاقها (وفى القديم
تربص أربعين) قيل من حين فسخه والاصح من حين نكاحه المتأخر فلا يعتد بجماع قبله
(ثم تعتد الوفاة ونكاح) بعدها انما علق قضاء عمر رضى الله عنه بذلك واعتبرت الاربع لانها أكثر
مدة الحمل (فلو حكم بالقديم فاضيقض) حكمه (على الجديد فى الاصح) لخالفته القياس الجلى
لانه جعله متافى النكاح دون فسخه المال الذى هو دون النكاح فى طلب الاحتياط ووجه عدم التقض
الآتى فى القضاء عندى أظهر ولو شروح القرى اذ المال لا ضرر على الوارث تأخير قسمته ولو فسخه بالان
وجوده لا يمنع من تحصيل غيره بكسب أو افتراض مثلا فضرر يمكنه دفعه بخلاف الزوجة طأها
لا تضر على دفع ضرر فقد الزوج بوجه فجاز فيها ذلك دفعا لعظم الضرر الذى لا يمكن تداركه فى
نفوذ القضاء وموجان صحح الاستوى نفوذ طأها أو باطنا كسائر المختلف فيه ويظهر أن هذا انما
يتأى على عدم التقض اما على التقض فلا ينفذ مطلقا لقول السبكي وغيره من التقليد فيما ينقض
(ولو نكحت بعد التربص والعدة) تصور اذ المدا فى النكاح بعد اعداد العدة (فبان) الزوج
(متا) قبل نكاحها بقدر العدة (سمع) النكاح (على الجديد) أيضا (فى الاصح) اعتبارا
بما فى نفس الامر كمرأى نكاحها فيه اما اذا بان حيا ففى له وان تزوجت غيره وحكم بها كالم لكن
لا يقيم بها حتى تعتد للثانى لان وطأه يشبه (ويجب الاحد اعد على عدة وفاة) بائى وصف كانت
الغير المتفق عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج
أربعة أشهر وعشرا أى أنه يحل لها الاحد اعد على هذه المدة أى يجب لان ما جاز بعد امتناعه ويجب
والاجماع على ارادته اما يحكى عن الحسن البصرى وذرا ليمان للغالب أولا بعث على الاشتغال

* (فصل عدة حرة)*
(قوله) وفى نفوذ القضاء الى المتنى
انتهاء (قوله المتنى) ويجب الاحد اعد بظهر
ان الحكمة فى مشروعية الاحد اعد تغير
عن السبب وسن فى البائن لوجوب
بشرع فى الرجعة لعدم الطلاق لها غالبا
مع كونها زوجية فى كثير من الاحكام
(قوله) لان ما جاز بعد امتناعه الملح فبنيته
ان لاحد اعد على الزوج هذه المدة كان
ممتنعا وقد يقال ما دليل الاشاع

والأخيراً أمان بلزها ذلك أيضاً يلزم الولى أمر مولته به وعدل عن قول غيره المتو فى عنها الشمل
 حاملان شبهة حالة الموت فلا يلزمها احد ادخاله الحل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه ولو أجازها
 شبهة تمترت وجهها مات اعتدت بالوضع عنهما على أحد وجهين ربح ولا يرد على المتألمه بصدق على ما بقى
 أنه هذه وفاة فلزها احد ادخالها وان شاركها الشبهة (لا) على (رجعية) لبشاء معظم احكام النكاح
 لها وعليها بل قال بعض الاصحاب الاول ان تزين بما يدعوه لرجعتها وبشرط حتمه والا فليقول عن
 الشافعى نذب الاحداد لها ففعله ان رجعت عوده بالزنى ولم تزنيهم انه لفرجها بطلانه (ويجب)
 الاحداد (البائن) بخلع او ثلاث او فسخ لثلاث فسخى تزنيها فسادها (وفي قول يجب) عليها
 كالمتو فى عنها وفوق الاول بانها مجبقة بالانراق فلم اسب حالها وجوبه بخلاف تلك قيل فنية
 الخبر غير عه عليها ولم يقولوا به انتهى وليس فنيته ذلك كما هو واضح من جعل التمس الاحداد على
 الميت (وهو) اى الاحداد من أحد أو يقال فيه الاحداد من حد لغة المنع وروى الجهم وهو القطع
 واصطلاحاً هنا (ترك لبس مصبوغ) بما يقصد (الزينة وان خشن) للهى الصبيح عنه لا كمال
 والتطيب والاختساب والخلل وذكر المعصر والمصبوغ بالمعرة بفتح اوله فى رواية من يابى كرهض
 أفراد العام على انه لسان الصبيح لا يذان يكون لينة وقيل (يحل) لبس (ما صبيغ غزله ثم يصبغ) للاذن
 فى ثوب العصب فى رواية وهو بفتح فسكون لهما من نوع من البرود يصبغ ثم يصبغ واجب بانه من عه
 فى اخرى فتأمر زنتا والمغوى ربح الا فرق بل هذا البلى فى الزينة لا يصبغ ولا الا فبيع الثياب
 (ويجب عزم مصبوغ) لم يحدث فيه زينة كنعش (من فطن وصوف وكان) على اختلاف الواهيا
 الخلقية وان نعت (وكذا ابريسم) لم يصبغ ولم يحدث فيه ذلك اى حرير (فى الاصح) اعدم حدوث
 زينة فيه وان صغر ورق ووجه بان الغالب فيها ما لا يقصد لينة النساء وبه ربما حالها بالاذرى
 وغيره ان كثيراً من نحو الاحمر والاصفر الخفى برؤا صفاً سفله وسد ثوبه على كثير من المصبوغ
 (و) يباح (اصبوغ) لا بقصد لينة اصلها بل نحو احتمال وضع او مصيبة كاسود وما يقرب منه
 كالشبع من الاحضر وكفى وما يقرب منه كالشبع من الازرق ولا يرد على عبارته مصبوغ زرد بين
 الزينة وغيرها كما اخضر والازرق لان فنية تصبغها وان كان رافصاً فى اللون حرم وعبارته
 الاولى قد شبه لان الغالب فيه حينئذ ما يقصد للزينة والا فلا وعبارته هذه تشبه لانه لا يقصد به
 زينة حينئذ (ويحرم) طراز مركب على الثوب لا مسجوع معه الا ان كثر اى بان عدد الثوب بسببه ثوب
 زينة فيما يظهر (وحلى ذهب فضة) ولو نحو خاتم وقوط للهى عنه ومنه بموه باحداهما أو شمسها
 ان ستره بحيث لا يعرف الا بتأمل ويصرف بين هذا وما مر فى الاوفا بان المدار هنا على مجرد الزينة فقوم
 على العين مع الحلاء وكذا نحو خشن ودوغ وعاج وزبل ان كنت من قوم يتحولون نعم يحل لبسه ليلاً
 فقط مع السكر اشارة الحاجة كراز وموافق حرمة اللبس والتطيب لبلان ما يحرم كان الشهرة غالباً
 ولا كذلك الخلى (وكذا) يحرم (الؤلؤ) ونحوه من الجواهر التى يغلى بها ومنها العقيق (فى
 الاصح) لظهور الزينة فيها (و) يحرم لغير حاجة كالبأى (طبيب) انداء واستدانة فاذا طهرت
 العدة عليه زنتها ازاله للهى عنه وبصرف بينها وبين نظيره فى الحرم بانه ممن من الاحرام ولا كذلك
 هنا وبه يشد عليها هنا أكثر بدليل حرمة نحو الخنا والمعصر عليها هنا لثم (فى بدن) فخرخص
 صلى الله عليه وسلم لهما ان تتبع الخوجيض قليل قسط أو أظفار نوعين من الخور للحاجة وأطلق الاستوى
 بها فى ذلك الحرمة ونالته الزكشى والوجه الاول (وثوب وطعام) (فى) (كحل) والضابط
 ان كل ما حرم على الحرم من الطبيب والدهن لغوا الرأس واللحية حرم هناك لكن لا فدية لعدم النص

(قوله) لبشاء معظم الى قول المتن ويحرم
 حلى ذهب فى النهاية (قوله) لبس
 مع يوع بنيه أخذنا ما فى فى الحلى جواز
 لبسه عند الحاجة كرازه (قوله)
 طراز مركب الى قوله وبصرف بينها
 وبين نظيره فى الحرم فى النهاية (قوله)
 ومنه بموه محل تأمل أما ولا ففهاهما من
 حلى الذهب والفضة وفيما يابى عنه
 بأنه على ضرب وأما ما يابى فلان فنية
 النطن تصور وأما ما يابى فلان فنية
 ان كلام القديس أغنى قوله ان ستره
 وقوله بحيث الخ يعتبر فى كل من المعزة
 والمثبة وكلام غيره بما فيه فليحرم حلى
 أن قيد السند لا معنى لا غشاً فى انشبه
 فلتأمل (قوله) الا الحاجة طاهره
 راجع الى كراهة اللبس ليلاً وعين
 ارجاعه اليه ولى حرمة اللبس بهاراً
 فيكون موافقاً لما فى انه نهي بها الا ذرى

وليس لقياس فيها مدخل وكل ما حل له ثم حل هنا (و) يحرم (أ) كتحمل بائد) ولو غير مطيب
وان كانت سودا للهي عنه وهو الاسود ومنه نص الاسود وهو الصبر يفتح أو كسر فسكون. يفتح فكسر
ولو على قضاء لا الايض كالتوسيد لا زينة فيه (الاحاجه كريد) فتحملة للاوطع حه نهارا
الان أثرها مسحه لا نه صلى الله عليه وسلم رأى صبرا يعنى أتى سلموهى محمده على أن يسله فجرها
فاجابت بأنه لا طيب فيه فاجابا بأنه يزدحسن الوجه ثم قال فلا تعلمه الا ليلاً وامسح به نهاراً
واعترض بأن في اسناده مجهولاً بأنه صمغ الهندى عنه وان خشيت المرأة انشقاق عيها ورد بأن المراد وان
انشقاق في زرعها فاني أعلم انها لا تنفق ويبحث انما لو احتاجت للدهن أى أو الطيب جازاً أيضاً وقد
يشمله الميت ويظهر شرط الحاجه هنا وفي الشكل سواء في الليل والنهار وان انشقت بعض العبارات
انه يكفي في التيسر للحاجه وبشرط في النهار الضرورة بخشيه معيهم وحيث رأت وجب مسحه
أو غسله فوراً كالحجر كما هو ظاهر (و) يحرم (اسفندياج) بمحمة وهو من رصاص يحسن به
الوجه (ودمام) بضم أو كسر الميم وهو الحمره التي يودبها الخلد (و) تد أو تد صغير الحاحب
قطر برف الاصابع و(خضاب خناه ونحوه) كورس لما يظهر أى في الهيئة غالباً فيما يظهر وتتعدد
صدغ وتصفه فطره لأن ذلك كله للزينة تنبه * معصوا على انه زينة لواله فدر في محل انه ليس زينة هل
يعتبر هذا أولاً محل نظرو ظاهر كلامهم الثاني لانه لا عبرة بعرف حادث ولا خاص من عرف أصلي أو عام
ولا سابقه ماضى في نحو العنصر والودع لأن ذلك لم ينعو فيه على شيء لثرد تدرهم فيه ومضى في أعمال
المساقاة ما يؤيد ذلك (وعمل فجل فراس وأثاث) بمثلثين وهو مشاع لبيت بأن ترين بينهما أنواع
الملاسل والا وفى ونحوه ما لأن الواحد خاص بالبدن ومن ثم حمل لها الجلوس على الحرير يقال ان
الرفعة للاتصاف به لانه ليس قال الزركشى الا ليلاً كاللي ويرده الفرق السابق بين الحلى
واللبس (و) يحل (تنظيف بغسل غور أو سودة) لظواهر ازالة شئ نحو عانة (وازالة سخر)
يسد أو نحو ذلك لأن ذلك ليس من الزينة المرادة هنا سوى التي تدعول لوطه فلا ينسب في عدمه له في الجملة
من الزينة (قلت ويجوز امتشاط) من غير ترجيل ولادهن (وحمام لم يكن) فيه (خروج
محرم) لعدم الزينة (ولو تركت الاحداد) الواجب كل المدة أو بعضها (عصت) الكتابة العامة
بوجهه وولى غيرها (وانقضت العدة كالوفاءت السكن) الا لازم لها ملازمته فأنها أوولها
نقصي وقضى العدة بمضى المدة (ولو بلغها الوفاة) أو الطلاق (بعد المدة أى مدة العدة) كانت
منقضية بمضى مدتها (ولها) أى المرأة الزوجة وغيرها (احداد على غير زوج) من
قريب وسيد وكذا أجنبي حيث زينة فيما يظهر ثم رأيت شارحين تحالفوا فيه وماضيه أوجه
كالماتنفي وظاهر أن الزوج لو تمها بما يقص به تمتعه حرم عليها فعله (ثلاثة أيام) فائق
(وتحريم الزادة) عليها ان تصدتها الاحداد (والله أعلم) لمفهوم الخبر السابق ولأن فيها الظاهر
عدم الرضا بالقبول لا بمجرد ذلك في العدة لحسها على التسود ومن العدة ويبحث الامان للرجل التحريم
مدة الثلاث ورد دأب الرفعة بأن ذلك انما شرع للنساء لتقص عقولهن المتقضى لعدم الصبر من الشرع
أن يمتنع بالاحداد دون الرجال وبنسب حمة كلام الامام فحله في تحريم بغير تغير ملبوس ونحوه
والاحرم عليه كما مر في الخائز * (فصل) * في سكتي العدة (يجب سكتي لعدة طلاق ولو) هو
(بائث) يتخلل أو ثلاث إلى انقضاء عدتها ولو حالاً لا يصفه * كانت وان تراصها على عدته لآلية
(الاناشرة) حال الفراق أو انشاء العدة فلا سكتي لها حتى تعود للطاعة كصباح النكاح وفي مدة
المشور يرجع عليها مؤجر المسكن باجره وقياسه انما كان ملك الزوج رجوعه عليها بذلك ومشاهها

(قوله) ورد بأن المراد أى الاعتراض
البناني وما لا أول فكنت من جوابه
فليراجع (قوله) وقد يشمله الثاني
بالسبب للطلب اذ الدهن لا ذكره
فيه بالكتابة وذلك بأن يجعل الاستثناء
واجباً اليه أيضاً هذا ولو جعل راجعاً
الى جيب سابق كان متخيراً أيضاً
انتم ماضى جوابه من جواز ليس الحلى
عند الحاجة ومتخيراً قياساً عليه من
عند الحاجة ومنه قوله قياساً عليه أيضاً
حوز ليس جواب الزينة عند الحاجة
فشامل والله أعلم (قوله) فهو الحبر
كذا في أصله رحمه الله وقد يقال حرمه
ملا كمنطوق الخبر لا منهومه والله
أهم (قوله) فحله في تحريم الوقت في حصة
وهذا محل عليه فما وجه امتناعه والتشديد
بل ينبغي أن ينقطع به حيشه والتشديد
بالثلاثة بالسبب لأنما كسر لقراب العبد
بالسبب فلا يرد قول الناضل الحشى ينبغي
أن يكون جائزاً لمقطوعاً
(فصل في سكتي)
*(قوله) حال الفراق الى قوله) وبخلافه

في النهاية

كل من لا تنفقه لها حالة النكاح صغيرة لا تحفل وطناً وتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء وأتمتة النفقة لها منهم الزوج أو واره أجبار من لا تنفقه لها على ملازمة المسكن تخصم المأنة ويؤخذ منه ان يحله فحين يمكن حملها الا ان يقال التعبير بذلك للأغلب لكره في التوفى عنها كإبائى وهو غير معتبر فيها اتفاقاً ولا يصح من ذلك في الأمة إلا بعد فراغ خدمتها (و) تجب أيضاً (العدة وفاة) حيث وجدت تركه فمقدم على الديون المرسلة في الذمة (في الاظهر) للغير الصحيح وهو ما لم تجب نفقتها كالأئمن غير الحامل لانها للسلطنة وقد فانت والسكرى لصون مائه وهو موجود وبسن للسلطان حيث لا تركه ولا متبرع اسكنها من بيت المال كذا أطلعهوه ولو قيل يجب كوفاء دينه بل أولى لانها حتماً لله أيضاً لم يبعد ولو غاب المطلق ولا مسكن له اكرى الحالك مسكن ماله ان كان والا اقتصر أو اذن لها ان تقتصر عليه أو تكترى من مالها وحيتئذ ترجع فان فعلته بلا اذن لم ترجع الا ان عجزت عن استئذانه وقصدت الرجوع وأشهدت على ذلك ولو مضت العدة أو نهضها لم تطالب بالسكنى لم نصرينا في الذمة بخلاف النفقة لانها معاوضة ولتبرع وارث اسكنها زماً لها الاجابة ومثله الامام فيما يظهر أو أجنبي ولا يرية فكذلك على المعتمد وفارق وفاء الدين بأن هتأحق الله تعالى فلم يقبوله لاجله على ان حفظ الانساب يحتمل له أكثر ولا نظر لثمة لانها ليست عليها بل على الميت (و) لعمدة (فسخ) أو انفساخ غير نحو نائز أو لوائحلا (على المذهب) من تناقض لها فيه كالطلاق بخلاف معتددة عن وطء شبهة كنكاح فاسد وام ولد ولو حاملين نعم يجب على الاولى ملازمة المسكن لحق الله تعالى وهل يلحق بها الثانية محل نظر (وتسكن) وجوباً في مسكن كانت فيه عند الفارقة باذن الزوج ان لا يقربها حينئذ وأمكن بهاؤها فيه لاستحقاقه منفعته اما اذا فو رقت وهي يمكن لم يأن فيه فسيأبى (وليس لزوج وغيره اخراجها) ولو رجعية كأطلقه للجهور ونص عليه في الامم واعقده الامام وجميع متأخرون بل قال الأذرى خلافه شاذ لكن العراقيون على ان له اسكنها حيث شاء لانها كالزوجة وخبر به المصنف في نكته واعقده الاستوى وغيره (ولا اخاروج) وان رضى به الزوج فبئعها الحالك وجوباً لحق الله تعالى (قلت ولها الخروج في عدة وفاة وكذا البائش) بفسخ أو طلاق (في النهار اشراء طعام) (و) بيع أو شراء (غزل ونحوه) كقطن ونحوه واحتطاب ان لم تجد من يقوم لها بذلك ونحو اقامة حد على برزة لا تحدره فبئتها الحالك أو نائبه لاقامته كالتمليف وذلك لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم اذن لطلقة ثلاثان تخرج لجدأ تظنها وقبس به غيره قال الشافعى رضى الله عنه ونخل الانصار قريب من دورهم ويؤخذ منه تنقيد السوق والمحطاب بالقرى ب من البلد المنسوب لها والافظها رانها لا تخرج اليه الا ضرورة ولا تصح في الحاجة ونحوه انمنت والواو في كلامه بمعنى أو اما رجعية فلا تخرج الا باذنه أو لضرورة لأن عليه القيام بجمع مع مؤنها كزوجة ومثلها بائ حامل وقدها السبكي وغيره بما اذا خرجت للنفقة لانها مكنته بخلاف خروجها نحو شراء قطن أو طعام وقد أعطيت النفقة دراهم ولا يأتى هذا في الرجعية لما تقرر رانها في حكم الزوجة اما البائش ولو اوله خلافاً لبعضهم فلا تخرج فيه مطلقاً لذلك لانه مظنة الفساد الا اذا لم يمكنها ذلك نهاراً أو امنت كما يحتمل أو زرع (وكذا) لها الخروج (للإلاى دارجارة) بشرط ان تأمن على نفسها شيئاً ويظهر ان المراد بالخارجة الملاصق أو ملاصقة ونحوه لا ما مرقى الوصية (لغزل وحديث ونحوهما) لكن (بشرط) ان يكون زمن ذلك بقدر العادة وان لا يكون عندها من يتحدثا وارتدتها على الواوجه (ان ترجع وتبيت في بيتها) لانه صلى الله عليه وسلم في ذلك كافى خبر مرسل اعترضه قول ابن عمر رضى الله عنهما بما يوافقه (وتنتقل) جواراً (من المسكن لخوف) على نفسها أو ونحو ولدها

أومال ولوفرهما كودبة وان قل أو اختصا من ذلك فيما يظهر (من) نحو (هدم أو غرق)
 أو سارق (أو) لخوف (على نفسها) مادامت فيه من رية للضرورة وظاهره ان يجب الانتقال حيث
 ظنته تخوف على نحو وضع ومن ذلك ان يتخبر قوم البدو ويخشى من الخلف كإباني (أو) تأذت
 بالجران) اذى شديدا أى لا يتحمل عادة فيما يظهر (أوهم) تأذوا (بهاذى شديدا) كذلك
 (والله أعلم) للضرورة أيضا وروى مسلم ان فاطمة بنت قيس كانت تدعى على أختها فافلتها صلى الله
 عليه وسلم عنهم الى بيت ابن أم مكتوم ولا يعارضه رواية نقلها الخوف مكانها الاحتمال تكرار الواقعة
 وبقرض اتحادها فاقصا كل راوعلى احدهما اليان الاكتفاء به وحده في العذر فعلم ان من الجيران
 الاخوان وهم اقرب الزوج نعم ان كانوا في دارها وان اتسعت فيما يظهر خلافا لمن قيد بضيئها فقلوا هم
 لاهي لعدم الحاجة لا الاخوان وان اشتد الشقاق بينهم لانه لا يطول غالبا * تنه * بتعين حمل المتن
 على ما اذا كان تأذتهم بأمر لم تتعد به ولا أخرجت عن تركه ولم يتحل لها الانتقال حينئذ كاهو
 ظاهر ولها الثقله أيضا بلزمها كاهو ظاهر اذا فورقت بدار الحرب ولم تأمن بأقمتها ثم على نحو وضعها
 أو دينها وأمنت في الطريق وكذا ان كان خوفها أقل فيما يظهر ويجب تغربها للزنا الا اذا بقي من العدة
 نحو ثلاثة أيام فقط على ما تحته الا ذرى فيؤخر تغربها لا تنصاعا واذا رجع المعبر وانقضت مدة
 الاجارة كإباني أو كان علم ما يلزمها اذا فورقوا وانقصها وحيث انتقلت وجب الاقتصار على أقرب
 مسكن صالح الى ما كانت فيه على ما يأتي وليس لها خروج لئلا واستفاء مال وتعييل حجة الاسلام وان
 كانت بمكة على ما اقتضاء اطلاقهم (ولو انتقلت) بدنها الا لعلة بالامتنع (الى مسكن) في البلد
 (بأذن الزوج فوجب العدة) بموت أو طلاق (قبل وصولها اليه) وبعد مفارقة الاول (اعتدت)
 وجوبا (فيه) أي الثاني وان كان أعدل اليان من الاول أو رجعت اليه لا خذستاع (على النص)
 في الام لا عارضها عن الاول بحق قبل الفراق اما بعد وصولها اليه بعد فقهه قطعاً (أو) انتقلت اليه
 (بغير اذن) من الزوج (ففي الاول) يلزمها الاعتداد بان لم تجب العدة الا بعد وصولها للثاني
 لعصيانها بذلك نعم ان اذن لها الزوج بعد وصولها اليه في المقام به كان كالثقله بأذنه (وكذا) تعتد في
 الاول (لو اذن) لها في الثقله منه (ثم وجبت) العدة (قبيل الخروج) منه لانه الذي وجبت فيه
 العدة (ولو اذن) لها (في الانتقال الى بلد فكه) الا ان لها في الانتقال من مسكن الى (مسكن) فيأتي هنا
 ذلك التفصيل ومنه تعين الاول ان وجبت قبيل مفارقة غيان بلده أى بان لم تصل الى ما ساج انصرفه
 والا فالثاني (أو) اذن لها (في سفر) ولو نقل (أو) وفي نسخ الواو الاولى أظهر (نخارة) أو غيرها
 من كل سفره ما يحول سفره فتره وزيارة (ثم وجبت) العدة (في الطريق فلها الرجوع) الى مسكنها وهو
 الاول (و) لها (المضى) الى غرضها المشقة الرجوع مشقة ظاهرة وهي معتدة مضت أو عادت (فان
 مضت) وبلغت المقصد قبل انقضاء العدة أو وجبت بعد ان بلغته فقول في الطريق قيد للتخيير الذي
 ذكره لا لقوله (اقامت) فيه (لنساء حاجتها) ان كانت والاقل ثلاثة أيام كاملة ان يقدر لها مائة
 والا فاقدره (ثم) عقب فراغ اقامتها الحائزة (يجب) عليها (الرجوع) فوراً وان امنت
 على نفسها وماها او وجدت رقة ولو قبل ثلاثة أيام في الاولى كإلى الروضة فان عفيه جمع (لعتد
 البقية في السكن) الذي فورقت فيه أو بقربه ما يلزمها الرجوع فوراً وان علفت انقضاء البقية
 قبل وصولها اليه وخرج في الطريق ما لو وجبت قبيل مفارقة العمران فليزنها العود ولو
 أذن لها في الثقله لمسكن آخر في البلد وقدر لها مائة فانتقلت ثم لمزمتها العدة فأقامت به مقدره
 كذا قبل وقياس ما تقرر انما تعتد فيه ولا يجوز لها الرجوع للاول كايصرح به كلامهم ولو سافرت

(قوله) كانت تسدوا كذا في
 أصله رحمه الله بالف بعد الواو وكان
 الظاهر تركها (قوله) إيان الاكتفاء
 به وحده قد يقال هذا بغيره من تصرف
 الراوى فلهذا ليس له اجتهاد امته فاني
 عتق به ويجوز ان تكون العلة تجب
 الواو المجموع (قوله) لا الاخوان كذا في
 أصله رحمه الله والظاهر عطفه على
 الاخاء وعليه فهو معذوف على الحمل
 أو جاز على افعه الزام الثاني قوله ولها
 أعظم (قوله) بتعين حمل المتن الى قوله ولها
 البدل أيضا في النهاية (قوله) بدار الحرب
 ينبغي أو دار البلدة أو الفسق (قوله)
 الاذا في لم تضره هذا الاستثناء
 صاحب المعنى والنهاية

مع لحاحته ففارقها الزمها العودنم لها إقامة ثلاثة أيام كاملة يجعل الفرقة لأن سفرها كان تابعاً للسفرة
وقد فاتت فامهلت ذلك لا أكثر منه لأنه مدة تأهب المسافر غالباً (ولو خرجت إلى غير الدار) أو البلد
(أو الألوقة) لمسكنها (فطلق وقال أذنت في الخروج) وقالت بل أذنت (صدق بينه) أنه لم يأذن
وارشاً أنه لم يعلم أن مسوره أذن لأن الأصل عدم الأذن فترجع فوراً بعد حلته للألوقة (ولو قالت)
له (نقلت) أى أذنت لي في النقلة في هذه الدار فلا يلزم في الرجوع (فقال بل أذنت) في الخروج
إلى المكان (الحاجة) أولاً لنقلة في الرجوع (صدق) بينه أيضاً أنه لم يأذن في النقلة (على
المذهب) لأنه أعلم بقصده ولو وقع هذا الاختلاف بينهما وبين الوارث صدقت بينهما لأنها أعرف
منه بما جرى ولترجح جانبها بوجوده في الثاني مع كون الوارث أجنبياً عنها فضعف عن الزوج
وتصدق هي أيضاً لو اتفقا على انقضاء الاختلاف ضمن البهذ كخوضه أو شهر فأكثر هذا
الضم لأن الأصل عدمه (وينزل بدوياً ويتها من) نحو (شعر كزل حضرية) فيأذن كمن
وجوب ملازمته في العدة نعم لها الانتقال مع جهات انقلوا كاهم للضرورة ولها من أقرتهم الإقامة
بقرية في الطريق لأنها ألبسها به ما وفرت الحضرية السابقة فلا يجوز لها ذلك بل يتعين عليها
إما العود للمسكن أو الوصول للمقصد فان ارتحل بعضهم وهو غير أهلها أو في التمين قوة أو منعة أقامت
والأفلا أو أهلها تخبرت غير رجعية اختار الزوج أقامت الشقة مفارقة الأهل مع خطر البادية في
الحيلة وبه يفرض بين أهلها وأهل الحضرية ولا عبرة بالارتحال مع نية العود أو بغيره فاعلى الأوجه
الآن خافت لو أقامت (وإذا كان المسكن) مستحقاً (له) ولم يتعلق بحق للغير (وبليق ما تعين)
مكتفاه به إلا عند مرضى ما إذا تعلق بحق كرهن وقد يسع في الدين لتعذر وفائه من غيره ولم يرض
مشتريه بأقامتها فيه بآخرة التل فتنتقل منه أماماً لا يلبسها فلا تكفه كالزوجة خلافه لفرق (ولا يصح
بيع) أى المسكن المذكور لعدم انضباط المذمة نعم يظهر صحته بيعه لها أخذاً من تلبية السابق في
الوصية له بالمنفعة مدة مجهولة (الآفي عدة ذات أثره) بيعه حينئذ (ك) بيع (مستأجر) فيجوز
فيه خلافه والأصح صحته فإن حاشت في أنامها وانتقلت إلى الأقراء لم ينسخ بخير المشتري (وقيل)
بيع في عدة الأشهر (باطل) قطعاً ولا يعجز فيه خلاف المستأجر لأنها قد توت في المدة فترجع
المنفعة للبائع أى على أحد وجهين مرفى بيع المستأجر إذا انقضت الإجارة وذلك غير خلاف
المستأجر يموت فإن المنفعة لورثته ويرد بأنه لو فرض أن فيه غرراً يكون متوقفاً على تحققها مستقبلاً لا حالاً
وما هو كذلك لا يؤثر (أو) فوراً وهي مسكن وكان (مستأجر الزمها فيه) وامتنع نقلها (فإن
رجع العبر) في عارته له (ولم يرض بآخرة) مثله أو طرأ عليه نحو جنون أو سفه أو أزال استحقاقه
للمنفعة نحو انقضاء إجارة (نقلت) منه وجوباً للضرورة فإن رضى بالزمه بذاتها وامتنع خروجها
ولولمكة الملاقاة له كإتمله كلامهم ويحث في المطلب أنه لو أعاره لصحتى معتدة عالمياً بذلك زمت
العارية لحق الله تعالى كإلزامه في خود من ميت لكن فرق الروايات بين لزومها في نحو الإعارة للنساء
وعدمه هنا بأنه لا شقة ولا ضرورة في انتقالها هنا للرجوع بخلاف نحو الهدم ثم فكذلك انتقال هنا
والأوجه أن العبر الراجع لورثي بسكائها بعد انتقالها معاراً أو مستأجر لم يلزمها العود للآل لأنها
لا تأمن رجوعه بعد (وكذا مستأجر انقضت مده) فلتقل منه أن لم يجد المالك إجارة بآخرة المثل
(أو) لزمتها العدة وهي مسكن مستحق (لها استقرت) فيه وجوباً أن لم تطلب النقلة لغيره والأخوفا
(و) إذا اختارت الإقامة فيه (طلبت الآخرة) منه أو من تركه إن شاءت لأن السكنى عليه فإن
مضت مدة قبل طلبها سقطت كالمسكن معها في منزلها بأذنها وهي في عصمته على النص وبه أفتى ابن

الصالح ووجهه بان الاذن المطلق عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة أى مع كونه ناعما لها
 في السكينة ومن ثم بحث شارح أن محله ان لم يتبين أنه متعمد فجعل منها والارتمه اجرته مالم تصرح له بالاباحة
 (فان كان مسكن التكاح) المعلوم الذي زنتها العدة وهي فيه (نفيسا) لا يلبق بها (فله النقل)
 لها منه (الى) مسكن آخر (لا توبى بها) لان ذلك النفس غير واجب عليه ويغري أقرب صالح
 اليه بذاعلى ما قال الاذرى انه الحق ووجوبها كما هو ظاهر كلامهم وأيد بانه قياس نقل الزكاة بقليلا
 ضمن الخروج ما أمكن (أو) كان (خسيسا) غير لا توبى بها (فلها الاستناع) لانه دون حقها
 (والبس له مساكنها ولا مدخلتها) أى دخول محل هي فيه وان لم يكن على جهة المساكنة مع انتفاء
 نحو المحرم الاقنى فيحرم عليه ذلك ولو أعيى وان كان الطلاق رجعا ورشيت لان ذلك يجر الفلوة المحرمة
 بها ومن ثم بارزها منعه ان قدرت عليه والكلام هنا فيما اذا لم يرد مسكنها على مسكن مثلهما سيما كره
 في الدار والحجرة والعلو والدفن (فان كان في الدار) التي ليس فيها الامسكن واحدا لكنها متسعة
 لهما بحيث لا يطلع أحدهما على الآخر أخذنا بما أتى (محرم لها) بصير (عين) بان كان بمن يتنعم
 ويتعمد وجوده وقوع خلوة بها باعتبار العادة الغالبة فيها يظهر من كلامهم وبه يجمع ما أبوهه
 عبارة المتن والروضة من التناقض في ذلك لان المدار على مظنة عدم الخلوة ولا تحصل الا حديثا (ذكر)
 أو اتى وحده للعلم بمن زوجته وأنته بالاولى (أو) محرم (له) بمن يصير (انثى أو زوجة)
 اخرى (كذلك) أو أمة (أو امرأة أجنبية) كذلك وكل منهن نفقة تحتها بحيث يتعمد وجودها
 وقوع فاحشة يحضرها ولا جناية مسح أو عودها بشرط الفيزر والبصر والعدو يظهر أنه
 يلحق بالبصر في كل من ذكر أعني لفظة يتعمد معها وقوعه يتقبل هو أو من المعز السابق (جاء)
 مع الكراهة كل من مساكنها وسقطها مدارا والواجب اشتغالها عنها وما اختلها ان كانت نفقة
 لآدم من المحذور حيث يتخلف ما اذا اتى شرط محاذ وانما حلت خلوة رجل بامرأتين فحين
 يحتمسها بخلاف عكسه لانه بعد وقوع فاحشة بامرأة متصفة بذلك مع حضور مثلها ولا كذلك
 الرجل ومنه يؤخذ أنه لا تخل خلوة رجل بمرءى مع وجودهم مطلقا بل ولا أمر دتمته وهو متعمد ولا تجوز
 خلوة رجل بغرفته وان كثر وفي الوسط عن القتال لودخلت امرأة المسجد على رجل لم تكن خلوة
 لانه يدخله كل أحد انتهى وانما يتعمد ذلك في مسجد مطر وق لا يقطع طارقه عادة ومثله في ذلك
 المطر بق أو غيره المطر وفي كذلك بخلاف ما ليس مطر وقا كذلك فان قلت ظاهر هذا ان لا تخرم خلوة
 رجال بامرأة قلت نعم ونما قضيت ان الرجال ان أعالت العادة توطؤهم على وقوع فاحشة بها
 تحضرهم كانت خلوة جائزة والافلاخرأت في شرح مسلم التصريح به حديث قال تخل خلوة جماعة بعد
 توطؤهم على الفاحشة لتوصلح أو مروءة بامرأة لكنه حكاه في المجموع حكاية الوجه الضعيفة
 ورأت بعضهم اعتمد الأول وقيد بهما اذا قطع بانتفاء الرية من جانبها وجانبها (ولو كان في الدار حجرة
 فكيفما أحدهما والآخرى فان اتخذت المرافق كلبغ ومستراح وبئر وبالوعة وسطى ومصدوم
 والواو يعنى واذا بكفي اتحاد بعضها فيما يظهر وهل العبرة في اتحاد الممر بأول الدار فبعض اتحاد
 دهاينها لاتحاد المرفية أو الباب الذي بعد الدهل ودونه لانه بمنزلة حصن سكة غير نافذة أو يفرق بين
 كون الدهل يتنفع به بما يتعلق بالسكنى فبعض اتحاد حديد بين أن لا يكون كذلك لكونه معدا
 للخروج وحده فلا يضر كل محفل والثالث أقرب بها (أشتر محرم) أو نحوه من ذكر وخالف في ذلك
 القاضى والرواى حتما المساكنة مع اتحادها ولوع المحرم والمحال الاذرى في الانتصار له اذا سبيل
 الى ملازمتهما في كل حركة وانتفاء ذلك وجدت مظنة الخلوة المحرمة وخارج فرضه الكلام في مجرتين

(قوله) أى دخول محل هي فيه الى المتن
 في النهاية الا قوله ومن ثم الى قوله
 والكلام هنا (قوله) بصير الى قوله
 وفي الاوسط عن الفضل في النهاية
 (قوله) ويظهر انه عبارة النهاية
 والوجه (قوله) وهو متعمد عبارة النهاية
 وهو ظاهر (قوله) وخرج بفرضه الى
 المتن في النهاية

ما لو لم يكن في الدار الابن وصصفه فانه لا يجوز ان يساكنها ولو لم يحرم لانها لا تميز من المسكن بموضع
 نعم ان بني منها حائلون وبني لها ما يليق بها سكاكنا (والا) يحدثنى منها (فلا) يشترط نحو محرم
 اذ لا خلو (و) لكن (بني) أى يجب (ان يغلق) قال القاضى أبو الطيب والماوردى ويؤيد
 ما بينهما من باب) وأولى من اغلاقه سدّه (وان لا يكون بمراحدهما) يميزه (على الآخر)
 حذرنا من وقوع خلوة (وسئل وعلو كدار وحجرة) فبيّنا ذكرهما والاولى أن تكون في العلوي
 لا يكتفى الاطلاع عليها

• (باب الاستبراء) •

هو المتلغة طلب البراءة وشرعاً عرض من ثم بارق مدة عند وجود سبب مما يأتى العلم ببراءة رجها
 أولته دعى بذلك لتقديره باق ما يدل على البراءة كما يحى ما بالعدة لاشتماله على العدد ولتشاركتها
 في أصل البراءة ذلت به والاصل فيه ما يأتى من الاخبار وغيره (يجب) الاستبراء لحل النتم بالنعفل
 لما يأتى في ملك فزوجته ومعتدة أو التزوج كعلم ما سجد ذكره (تسبين) باعتبار الاصل فيه فلا رد
 عليه وجوبه بغیرهما كان وطئ أمة غيره فلانها أمة فانه يفرقها بقر واحد لانها في نفسها مملوكة
 والشبهة شبهة ملك العين (احدهما ملك أمة) أى حدوثه وهو باعتبار الاصل أيضاً والافلاذ على
 حدوث حل النتم مما يحل بالملك فلا رد ما يأتى في شرائه زوجته كان التعبير في السبب الثاني بزوال
 الغرض كذلك والافلاذ على طلب التزوج يرد على ذلك ما سجد ذكره في نحو المسكنة المرتدة
 وتزوج موطنه (بشراء أو أوثار أو هبة) مع قبض (أوسي) بشرطه من القسمة أو اختيار
 التملك لمصلحة ما سجد ذكره في السير فلا اعتراض عليه (أورد عيب أو قاله) أو قبول القبض
 أو غير ذلك من كل ملك كقبول وصية ورجوع مقرض وبائع مفسد والوالد في هبة لفرعه وكذا أمة
 قراض أو صبيح واستقل بها المالك وأمة تجارة أخرج زكاتها وقلنا بالاعان السخن شريك
 بالواجب بقدر قيمته في غير الجنس لتعدد الملك والحل فلهما قاله البلخي (وسواء) في وجوب الاستبراء
 فبإدراك النسبة لحل النتم (بكر) وأيسة (ومن استبرأها البائع قبل البيع ومنتهى من صبي
 وامرأة وغيرها) لعوم ما مع من قوله صلى الله عليه وسلم في سبأ أو طاس الا لاوطأ حامل حتى تضع
 ولا عذر ذات حل حتى تحيض حبسة وتيس بالمسبية غيرها الشامل للبكر والمستبرأة وغيرها بما جماع
 حدوث الملك ومن تحيض من لا تحيض في اعتبار قدر الحيض والظهور غالباً وهو شهر (ويجب)
 الاستبراء (في) أمة اذا تزوجها فظهور زوجها قبل الوطء في (مكاتبه) كراهة صحفة وأمتها
 اذا انقضت كراهة بسبب مما يأتى في بابها كان (يجزى) وأمة مكاتب كذلك يجوز لدخل
 الاستمتاع فيها كالزوجة وحدثه في الأمة بقسبها ومن ثم لم يؤثر النافذة (وكذا امرئته) أملت
 أو سيد مرتد أسلم فيجب الاستبراء عليها وعلى أمته (في الاصح) لعود حل الاستمتاع أيضاً (لا) في
 (من) أى أمة له حدث لها ما حرمها بما يأتى في بابها كان (يجزى) وأمة مكاتب كذلك يجوز لدخل
 الاحرام) ونحو حيض ورهن لان حرمتها بذلك لا تتخل بالملك بخلاف نحو الكابة (وفي الاحرام وجه)
 انه كالردة لتأكد التحريم فيه ويرد بوضوح الفرق أمالواشترى نحو محرمة أو أمة أو معتقة واجبا
 باذن سيدها فلا بد من استبرائها بعد زوال مانعها كما يعلم مما يأتى (ولو اشترى) حر (زوجته)
 الأمة فأنقض نكاحها (استحب) الاستبراء ليميز ولد الملك المتقدح راعن ولد النكاح المتقدح
 ثم يحق فلا يكتفى بحدأة أو طلبة ولا نصير امة مستولدة (وقيل يجب) لتعدد الملك ورتوباً لافادة
 فيه اذا العلة الصفة فيه حدوث حل النتم ولم يوجد منها ومن ثم لو طلق زوجته القنة رجعيًا ثم اشترى

(قوله) يشترط نحو محرم الى الباب في النهاية
 • (باب الاستبراء) •
 (قوله) حيلة في استبراء واستبراء على
 مذهب السادة الحنفية وسورتها
 ان تزوج البائنة الأمة التي رادىها ومن
 شخص ليس فخته حرة يبيعها من مريد
 الشراء ويشتبه المشتري ثم يطلتها
 الزوج بعد القبض فحل للثمنى وطؤها
 ولا يحتاج الى استبراء هكذا جمعه من بعض
 أئمتهم (قوله) هو بالثاني قول المتن سوا
 في النهاية (قوله) باق ما يدل على البراءة
 الاولى اسقاطاً لئلا تأخذ لا يسامع اناته
 دخلا في القسمة وليس كذلك (قوله)
 مما يدخل الملك أى من أجل جواز نكحي
 محل الملك بان لا يجامع مع مان كانت ملكا
 للغير قبل حدوث حل النتم أو بغيره
 سكون كانت مكاتبه ثم فخته أو زوجته
 فطلعت (قوله) لعوم ما مع من قوله
 لا طلاق فليجوز رهن هومن العام
 أو الطلاق والظاهر الثاني (قوله) وأمتها
 ظاهر كون الكابة حصة في النسبة
 لامة الكابة والملك
 خلافة لان الملك حادث بكل تصديق وعلى
 عدم اعتباره فيها ينبغي ان يمتد مدة
 الاستبراء فيها من حين الملك ويحل
 خلافة فليست مملوكة ولا رجعي

(قوله) من الغير لنسكاح الى قول الآخر السابق والالحاق في النهاية (قوله) ينتقض بمطلقة محل تأمل لانه يقول حدوث حل النكح موجب للاستبراء في غير الموطوءة تعين مدة محضه وفيها يكفي بالعادة وجود ما يصلح لادراج مدة الاستبراء فيه بخلافه في الأول (قوله) غير مسئولة الى قوله ولو لم يأت في الحيض غلبت في النهاية (قوله) للاختصاص ما أن كذا في أصله رحمه الله بألف واحدة (٣٥٨) (قوله) وأوصفت مدة الاستبراء مسماها عمت عنده وأورد

المقل منه أو بعضها عند أحدهما والباقي عند الآخر (قوله) الغير السابق لعل هذا من قبل الرواية بالعين أو ورد ذلك في رواية لكن لا يلائم هذا الثاني قوله السابق الأن ضرب من التأويل (قوله) ولو وطئها في الحيض عبارة الروض وشرحه «فرع» وطء السيد أمته قبل الاستبراء وفي أثناءه لا يقطع الاستبراء وان أمته بقباض المني بخلاف العدة فإن حبلت منه قبل الحيض بقي الحر يم حتى تضع كولو وطئها قبله وأوجبته في أثناءه حلت باقتطاعه لتمامه قال الإمام هذا ان مضى قبل وطئه أقل الحيض وان فلا غلح له حتى تضع كولو أحبلها قبل الحيض انتهى وقضية الخلافه الاستبراء أنه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله قبل الحيض الخ قد يشعني التصور بذات الحيض لكن ينبغي أن ذات الأشهر كذلك فلا يقطع استبراءها بالوطء فإن حبلت قبل الشهر في الحر يم حتى تضع كابل عليه قوله كولو حبلت من وطئه وهي طاهر فلو تيسر أن يفسد في الحبل في أثناءه بين أن يفسد ما يفسد كون استبراءه ولا يتأمل ولا يرجع سم قد يشال لم يظهر مراد الفاضل المحشي من تعقب الروض وشرحه بذات الشهر لأنه ان كان المراد الأشهر بأن وطئها لا يقطع الاستبراء أي عند عدم الحبل فقد مر حابه وان كان المراد برهان التفصيل المذكور في حبل ذات الحيض فلا يأتي فيها تفصيل لها ليس لها إلا حالة واحدة بخلاف الحائض فإن لها حالتين حالة الحيض وما قبل الحيض وما بعد كرتين لأن ما في قوله فإن حبلت قبل الشهر فإن الشهر يتبدل فيه من حين تمام الملك

في العدة وجب لحدوث حل النكح ومراعاة لايجل وطئها في زمن الحبر لانه لا يدري أبداً بالملك أو بالزوجة فخرج بالجزء المكاتب اذا اشترى زوجته في الكفاية عن النص ليس لوطئها بالملك لنعف ملكه ومن غم امتع تسريه ولو باذن السيد (ولو ملك) امه (مزرقة أو معتدة) من الغير لنسكاح أو وطء شبهة وعلم بذلك وجهه واجاز (لم يجب) استبراءها حال الانشاء بقوله يتحقق الغير (فان زال) أي الزوجية والعدة الفهم وان عاذا ~~مكرر~~ ولذا ثبت الصغير وان عطف بأولها فظاهر أنه لا يلزم من اتحاد الزوج للعطوف بها اتحاد الزوج مع ما فهم من العطوف بها وذلك بأن طلقت قبل وطء أو بعده وانقضت العدة أو انقضت عدة الشبهة (وجب) الاستبراء (في الأظهر) لحدوث الحل واكتفاء بالما قبل بعده الغير ينتقض بمطلقة قبل وطء ومن ثم خصص القولين بالموطوءة ولو ملكا معتدة عنه وجب قطعاً اذا ثبت في عتبهنا (الثاني زوال فراش) له (عن أمه موطوءة) كزوال غير مسئولة (أوس مسئولة) معلق أو غير قبل موت السيد (أموت السيد) كزوال فراش الحرة الموطوءة فيجب قرء أو شهر كما عمن ابن جرير لا خلافه الماعتدة قبل وطء فلا استبراء عليها قطعاً (ولو مضت مدة استبراء على مسئولة) ليست مزرقة ولا معتدة (ثم أعقبتها) سبها (أموات) فيها (وجب) بعلم الاستبراء (في الأصح) كاتمام العدة من زوال نسكاحها وان مضى أمثالها قبل زواله (قلت ولو استبراء أمه موطوءة) له غير مسئولة (فاعتبه للموجب) إعادة الاستبراء (وتتزوج في الحال) والفرق بينهما وبين المسئولة بظاهر (اذ لا تشبه) هذه (منكوحة) بخلاف تلك التي ثبت حق الحرية لها فكان فراشها أشبه بفراش الحرة المنكوحة (والله أعلم ويحرم) ولا ينعقد (تزوج أمه موطوءة) أي وطئ أمها ملكها (وستلوة قبل) مضى (الاستبراء) بما يأتي (للاختصاص المأثور) واعمل عليها قبله مطلقاً لا أن قصد من الشراء ملكاً العين والوطء قد يشد وقد لا يخلف النكاح لا بقصد له الأول أو لم يلبط أمثالها فكان لو طأ زوجها من شاء وان وطئها غيره من وجهه والواو ~~مكرر~~ العدة ان كان الماء غير محرم وأوصفت مدة الاستبراء عتبه (ولو أعقبت مسئولة) بعنى موطوءة (فله نكاحه بالاستبراء في الأصح) كما يجوز ان يشك المعتبرة منه اذا اختلط هتا ومن ثم لو اشترى أمه تزوجها بها الذي لم يوطأها غيره لم يلزمه استبراء كولو أعقبتها فاراديا بها ان تزوجها وخرج بموطوءته وشها من لم يوطأ أو وطئت زنا أو استبراءها من انتقلت منه اليه من وطئها غيره ووطئها غير محرم فلا يلحق لتزوجه ان قبل استبراءها وان أعقبتها (ولو أعقبتها أموات) عن مسئولة أو مدبرة عتقت عتبه (وهي مزرقة) أو معتدة عن زوج فيها (فلا استبراء) عليها لانها غير فراش للسيد وان الاستبراء لحل وامر وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عدة طء الشبهة لانها لم تفرش فراشها لغير السيد (وهو) أي الاستبراء في حوزة الأقراء يحصل (بقراء وهو) هنا حبشة كاملة في الحيض (غير السابق) ولا حائل حتى يتحص حبضة فلا يكفي بقيتها التي وجد السبب كالحق في الشاها وأورد في العدة حيث تعين الطاهر واكتفي بحقه شكر الأقراء الدال بتخلل الحيض بهنأ على البراءة وهنأ لا تكرر فتعين الحيض الكامل الدال على ما ولو وطئها في الحيض غلبت منه فان كان قبل مضى أقل الحيض انقطع الاستبراء وبقي الحر يم الى الوضو كولو حبلت من وطئه وهي طاهر أو بعده أنه كفي في الاستبراء لمضى حيض كامل لها قبل الحمل (وذات أشهر) كصغير أو آيسة (شهر) لانه لا يخلف في حق غيرها عن حيض وطهر غالباً (وفي قول ثلاثه) من الأشهر لان البراءة لا تعرف بدونها (وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي الحمل كاعده (وان ملكت شراها) وهي حامل من زوج أو وطئ شبهة

بخلاف الحيض فقد تأخر ثم كان ذلك اتحاداً من فلتأمل (قوله) كصغيرة الى قول المصنف ولو مضى مدة الاستبراء في النهاية (قوله) المت (فقد) ذات أشهر وشهر أيضاً كذا في الغنى وينبغي أن يكون له فيمن لم يلد كمقدار وردها أو فبدورها أخذاً مما مر في العدة والله أعلم

(نقد سبق ان الاستبراء في الحال) وانه يجب بعد زوال النكاح أو العدة فليس هو هنا بالوضع
 (قلت يحصل) الاستبراء في حق ذات الأقراء (بوضع حمل زنا) لا تحيض معه وان حدث الحمل بعد
 الشراء وقبل مضي يحصل استبراء أخذ من كلام غير واحد وهو محتمل (في الأصح والله أعلم) لا طلاق
 الخبر والبراءة وانما لم تنقض به العدة لاختصاصها بجزئتها كيد ومن ثم وجب فيها التكرار أما ذات
 أشهر فيحصل بهن مع حمل الزنا كنجسته الزكوى لا لا زنى قياسا على ما جزموا به في العدة لأن حمل الزنا
 كالحكم (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب ان ملك باثرت) اتقوة الملك به ولذا صرح
 به قبل قبضه وذكر له الأذرى تعليلا آخر مع التبري منه ومع ما يؤخذ منه فقال في توسطه قالوا
 لأن الملك بالارث مقبوض حكما وان لم يحصل حيا وهذا اذا كانت مقبوضة لورث حيث يعتبر قبضه
 في الاستبراء اموالها وانما غنمات قبل قبضها لم يعتد باستبراءها الا بعد أن يقبضها الوارث كافي بيع
 المورث قبل قبضه منه عليه ابن الرقعة وهو واضح انتهى وانما يتجوز شوجه بعد تسليم التعليق الذي تبرأ
 منه ومن ثم ينعى ان الرقعة المتأخرن لكنه مع ذلك مشكل لأن البيع الاضعف اذا اعتد بالاستبراء
 فيه قبل القبض فالارث الأقوى أولى وكان الأذرى اشار الى بانه على ضعف بقوله حيث يعتبر قبضه
 في الاستبراء لكن ساقبه قوله اما الخ مع قوله انه واضح الان يقال انه واضح على القول في البيع انه
 لا يستكتفي فيه بالاستبراء قبل القبض وقد يقال في جواب الاشكال صرحوا بأن الارث لا خلاف
 في الاعتداد بالاستبراء فيه قبل القبض بخلاف نحو البيع فان فيه خلافا لا يصح منه الاعتداد و اشاروا
 للفرق بما حاصله ان المملوك بالارث مقبوض حكما فهو أقوى من نحو البيع ولذا صرح التصرف فيه
 قبل قبضه ويلزم من هذه القوة المقضية لجهة التصرف كون المورث في نحو البيع قبضه قبل موته
 والافكان لا ملك بخلاف نحو البيع الملك فيه تام بالعدة لكنه ضعيف بخبر الخلاف فيه فالاصح نظر
 الى تمامه والضعيف الى ضعفه واما الارث فالملك به مبني على تقدير قبضه ولا يوجد الا اذا كان موته
 قبضه ان ملكه بنحو بيع فقام له فانه دقيق (وكذا انشاء) ونحوه من المعاضات (في الأصح) حيث
 لا خيار لتمام المائى بوزومه ومن ثم لم يحسب في زمن الخيار ولو لاشتري لضعف ماله (لا به)
 فلا يحسب قبل القبض لنزول الملك فيها عليه كاقدمه فلا يملك بالايام عبارة هنا حصوله قبله ومثلها
 غنمة لم يقبض أي بناء على ان الملك فيها لا يحصل الا بالقسمه كما هو ظاهر ويحسب في الوصية بعد قبضها
 ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول (ولو اشترى محبوسه) أو نحو وثبة أو مرتدة (لخاضت)
 مثلا (ثم) بعد فراغ الحيض أو في انشائه ومثله الشهر في ذات الشهر وكذا الوضع كما ستره
 (أسلمت لم ينف) حيزها أو نحو في الاستبراء لانه لم يستعقب الحمل ومن ثم لو اشترى عبد مائة
 وعليه دين لم يعتد به قبل سقوطه ليدخل لسيده وطؤها حينئذ قال المحامي عن الأصحاب وضابط
 ذلك ان كل استبراء لا يتعلق به استباحة أو طه لا يعتد به انتهى ومنه لو اشترى محرمة فاخت
 ثم تحلت أو صغيرة لا تتحل الوطء فالطاعة بعد مضي شهر على ما قاله الجرجاني في الثانية ثم رأيت
 الزكوى قال انه بعد جذا نهم يعتد باستبراء المرهونة قبل انشكاك كبيع اليه كلامهما وجرم به
 ابن القري ويقرق منها وبين ما قبلها بانه يحل وطؤها باذن المهرن فهي محل للاستمتاع بخلاف غيرها
 حتى مشتراة المأذون لأن له حقا في الجرح وهو لا يعتد بانه وهذا يندفع بالأذرى ومن تبعه اما ان قلت
 هي تباح له باذن العبد والغرماء فسأوت المرهونة قلت الاذن هنا أذكره لخلاف جهة تعاقب العبد
 والغرماء بخلافه في المرهونة وفارق امه المأذون امه مشتركة عليه فليس فانه يعتد باستبراءها قبل
 زوال الجرح لضعف التعاقب في هذه لكونه يتعلق بالذمة أيضا بخلاف ذلك لاختصاصه بالتعاقب انما يند

(قوله) ونحوه من المعاضات الى وفارقت
 أمه المأذون أمه مشتركة عليه في النهاية
 الا قوله ومنه ما لو استبرأ الى قوله نعم
 يعتد باستبراء المرهونة

المأذون لغير (ويحرم الاستمتاع) ولو بنحو نظر شهوة ومن (المستبرأ) أى قبل مضى ماله الاستبراء
لادائه الى الوطء المحرم ولا احتمال انها حامل بجزء لا يصح تنوعها نعم يحتمل له الخلوة بها ولا احتمال بينه
وبينها لان الشرع جعل الاستبراء مؤثرا لامتناعه عن الفروج واجب الاحاطة بين الزوج والزوجة المحدثه
عن شهوة ~~كذا~~ أطلقوه وفيه اذا كان السيد مستبرا بالزنا وعدم المسكه وهى جلية نظر ظاهر
(الامسية فيجبل غير وطء) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحرم منها غيره مع غلبة امتداد الاعوان والابد
الى مس الاماء سيما الحسان ولان ابن عمر رضى الله عنهما قبل امه وقتت في سهمه لما نظر عنتها كبريق
فضة فليحتمل ان الصبر عن تقبلها او الناس ينظر منه ولم ينكر عليه احد رواء البهي وفارقت غيرها
ببقين ملكها ولو حاملا فلم يحرمها الاحتمال السابق وحرم وطؤها صيانة لما لم يتخلط بماء عرق
لحرمته ولم يلتفتوا لاحتمال ظهور ركوبها مالم ينسلك فلما حكمها السابق لدوره اذ خذ ما وردى
وغره من ذلك ان كل من لا يمكن حملها المانع للملك الصبر ونهيه ام ولد كصديقه فاحكام من زنا وابسة
ومشترأة مزروجة فطلقها زوجها تكون كلسية في حل التمتع بها بعد الوطء وقيل (لا) يحل
التمتع بالمسبية أيضا وانصر له جمع (واذا قالت) مستبرأة (حضت صدقت) لانه لا يعلم الا من
جهتها بالامتناع لانها لو نسكت لم يقدر السيد على الحلف في عدم الحضي واذا صدقها فكنهها
فهل يحل له وطؤها قيا ساعلى ما لو ادعت التحليل فكذبها بل أولى اولو يفرق محل نظر والاول
أوجه (ولو نعت السيد) من تمتع بها (فقال) أنت حلال لي لاني (أخبرني تمام الاستبراء
صدق) بيته وابتعت لها طاهر الماتق ران الاستبراء معقوض لامتناعه ومع ذلك بلزومه الامتناع منه
ما أمكن مادامت تحقق بقائه من زمن الاستبراء ولو قال حضت فأنكرت صدقت على مقاله الامام
ومن تبعه وعلمه بأنه لا يعلم انها طاهرة وهو جرى على ما شئ عليه الشيخان في موضع والعهد مجازا عليه
في موضع آخر انه يعلم من غيرها فعليه يحتمل تصديقه في دعواه اخبار طهره به بجماع ان الاصل عدم
كل ويحتمل الفرق بان الحضي بعصره طهره عليه وان أمكن صدقت بخلاف الاخبار وهذا أقرب
(ولا تصبر أمة فراشا) لسيدها (الابوطه) منعت في قبلها أو دخول ماله المحترم فيه ويعزل ذلك باقراره
أوبية وبه يعلم ان المحبوب متى ثبت دخول ماله المحترم لحقه الولد الا فلا وهذا أوجه من أطلق لحوقه
أو عدمه فتأمله وخبر بذلك بحج ذلك ملكها فلا يلحقه ماله اجماعا وان خلاها وأمكن كونه منه لانه
ليس مقصوده الوطء بخلاف النكاح كإمرة اما الوطء في الذكر فلا لحوق به على المعتمد من تناقض لهما
كإمرة واذا تقر ران الوطء بصبره فراشا (فاذا ولدت لا أمكان من وطئه) أو استمدخال منه ولدا
(لحقه) وان سكنت عن استحقاقه لانه صلى الله عليه وسلم ألحق الولد بركة فيه بمجرد الفراش أى بعد عمله
الوطء بوحى أو اخبارا من من الاجماع (ولو أقر بوطء ونفى الولد أو نفي استبراء) بحضه مثلا
بعد الوطء وقيل الوضع بسنة أشهر فاكتر وحلف على ذلك وان واقفته الامه على الاستبراء على الوجه
لأجل حق الولد (لم يلحقه) الولد (على المذهب) لان عمر وزيد بن ثابت وابن عباس رضى الله عنهم
نفوا أولاد جوارهم بذلك ولو طء مسب طاهر والاستبراء كذلك تعارضوا في أصل الامكان
وهو لا يكتفي به هنا بخلاف النكاح كإمرة اما لو أنتهى منه وسنة أشهر من الاستبراء فيلحقه ويلغو
الاستبراء ووقع في أصل الروضة هنا ان له نفيه باللعان ورفقه بأنه مسلم فانه في باب في العز زهنا
وجمع المتن بين نفي الولد ودعوى الاستبراء تصويرا وقيد للخلاف في الروضة اذا علمه ليس منه لانه
بالمين وان لم ينع الاستبراء فان نكل فوجها احد هما ورجع منه توقف اللعوق على بينهما فان نكلت
فبين الولد بلوغه وتخصيه عبارتها أن اقتصر على دعوى الاستبراء كلف في نفيه عنه اذا حلف عليه

(قول المتن) ويعبرم الاستمتاع بالمستبرأة
* رفع * وقع السؤال عن استطراد النظر
لأجل الشرائع على يجوز اذا كان شهوة كما
في نظر الخطبة أو يفرق * فرع * بحث
في اجماع اراد التوكيل في شراء جارية
انه يجوز له معها التوقف عليه معرفة
أوساؤها بدلا عن النظر المبحث لان مسه
ذلك لا يتخفى فادعنا البحث ليسع بل
المذكور لا يتوقف السمع لانه لا يصح عقده
ولا ينفذ حصة السمع لانه لا يصح عقده
نفسه بل عند وكيله والواجب نظر
العائد قد سد فحرم فلنا مل (قوله)
لانه لا يعلم الى قوله يحتمل نظر في النهاية
(قوله) بيته الى قوله ومن جمعه في النهاية
قوله على مقاله الامام عبارة النهاية
كما حرمه الامام انتهت ولم تبعه شئ
(قوله) منه في قباه الى كتاب الرضاع
في النهاية محالة الفسيرة سأنه عليها
الاول ولا يجوز الاقتصار عليها الى المتن
فليس فيها (قوله) احدهما الى قوله
وتخصيه عبارة النهاية فتأمل ما ذكر
احدهما متوقف اللعوق على بينهما فان
نكلت فبين الولد بعد البلوغ وانها
مذ لا يصح لحوق الولد بكونه انتهى

فان أنكرت الاستبراء وقد أذعت عليه أمة الولد (حلف) ويكنى في حلقه (ان الولد ليس منه) ولا يجب تعززه للاستبراء ولا يعجز به الاتصاف عليه لان المقصود هو الأول وفيه اشكال أحييت عنه في شرح الارشاد (وقيل يجب تعززه للاستبراء) ليثبت بذلك دعواه (ولو أذعت استلادا فانكر أصل الوطء وهناك ولدلم) يلحقه لعدم ثبوت الفرائض ولم (يحلف) هو (على الصحيح) اذ لا ولاية لها على الولد حتى ثوب عنه في الدعوى ولم يسبق منه اقرار بما يقتضي الحقوق وفارق حلقه فيما سطر لاقراره ثم بالوطء اما اذ لم يكن ثم ولد فلا يحلف خرما كما قاله لكن قال ابن الرفعة لكن ينبغي بحلقه خرما اذا عرفت على السبع لان دعواها حينئذ تنصرف الى حرثها لا الى ولدها وبردته مع قوله لا الى الخ به لان انصرافه يتعصب له اذ لا سب للعزبة غيره وأيضاً هو حاضر والحرمة منتظرة والانصراف للعامة أقوى فتعين (ولو قال من) أنت موطوءة بولد (وطئتها) (وعزات) عنها (حلقه) الولد (في الاصح) لان الماء قديم سبق من غير احساس به

* (كتاب الرضاع) *

هو يشترط اوله وكسره وقد تبدل شاده بآفة اسم لمص الثدي وشرب لبنه وشربا لمصول لبن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل بشرط تاتي وهي مع ما يتفرع عليها المقصودة بالباب واما مطلق التحريم به فقد مر في باب ما يحرم من النكاح والاصل فيه الكذب والسنة والجماع الامة وسبب تجريمه ان اللبن جزء المرصعة وقد صار من اجزاء الرضيع فأنشبه منها في النسب ولتصوره عنه لم يثبت لمن أحكامه شيء المحرم بدون خوارث وعق وسقوط فودر وشهادة وفي وجه ذلك كرهنا مع انه قد يقال ان النسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح محض وقد قال فيه ان الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبا لا عقب لئلا يذلل لمذ كريمة الاولات المحرمة ان نسب يحل من ذكر وشروط التحريم وأركانه رضيع وابن ورضع (اغنايت) الرضاع المحرم (باب امرأة) لارجل لان لبنه لا يصلح للغذاء نعم بذكره وله ولزوجه نكاح من ارتضعت منه للعلا في ولا خشي الا ان بان اني ولا بهيمة فيما لو ارتضعت منها بذكر وانثى لانه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الادمية ولان الاخوة لا تثبت بدون الامومة والا ابوة وان أمكن ثبوت الامومة دون الابوة وعكسه كما يأتي ادمية كما عبر به الشافعي رضي الله عنه فلا يثبت بلبن خبث لانه تلو النسب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس قاله الزركشي وقضيته انه مبنى على الاصح من حرمة تناكحهما ما على ما عليه جميع من حله فيحرم وهو منجى (حجة) حياة مستقرة لامن حركتها كمن يروح ولا مئة خلا لا لائمة الثلاثة كما لا تثبت حرمة المصاهرة وطها ولا نه منفصل من حثمة متفكة عن الحبل والحرمة كالهامة وبه اندفع قولهم اللبن لا يموت فلا عبرة نظره كبن حية في سقاء نخس نعم بكرة كراهة شديدة كما هو ظاهر اقوة الخلاف فيه (بلغت تسنين) قريبة تقربا بالمعنى السابق في الحيض ولو تكرار خلية دون من لم يبلغ ذلك لانها لا تحتفل الولادة والابن المحرم فرعها (ولو حبلت) لبنها المحرم وهو الحامسة أو خمس دفعات أو حبله غيرها أو زل منها بالحب ثم ماتت (فاوجر) له طفل مرة في الاولى وخمس مرات في الثانية (بعد موتها حرم) بالتشديد هنا وفيما بعد (في الاصح) لانفساهل منها وهي غير منفكة عن الحبل والحرمة (ولو حبل أو زرع منه زيد) وأطعم الطفل ذلك اللبن أو زيد أو سقاء المزروع منه الزبد (حرم) لحصول التغذي * تنبيه * قضية هذا الصنيع الذي تبعه في غيرى حيث هم في المطعم وخصص السقي بما تخرج زبدان المزروع منه اللبن وهو المسمى على السنة العامة

* (كتاب الرضاع) *
 (فائدة) الواجب على النساء لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا أرضعن فلحقن ذلك وشهره ويكنيته اختاها كذا أفاده الكمال ابن الهمام الحنفى في شرح الهداية (قوله) هو يشترط اوله في قوله وقضيته انه مبنى في النهاية (قوله) في سقاء نخس لئلا يذلل لمذ كريمة في قوله ولله اعلم

بأن لا يشبه المصل الحقيقي وهو ماء الاقط بعد غلبه وعصره على أحد تفسيريه في الرابا بحرم هنا
 وبوجه بأنه أسلخ عنه اسم اللبن وسماه بالكبة بخلاف المتروك منه الرابا بمقامه ويجب ان الروضة
 وفروعها وغيره من فميا علت لم يتغيروا للزروع منه بدولاجين ولا شماس ما هنا بما في الفطرة
 والربا لا يختلف في ما علت لم يتغيروا للزروع منه بدولاجين ولا شماس ما هنا بما في الفطرة
 أوله الماء بأن ظهر لونه وطعمه وأورجه وأن شرب البعض لأنه المورج حيث أن غلب فيه أوله بأن زال
 طعمه ولونه وورجه حسا وتشدرا بالاشد فيما يأتي والحال انه يمكن ان يأتي منه خمس دفعات كتحلوه
 وأقرأه لكن حكى الروبان عن النص خلافه وان القطر وحده ما مؤثره اذا وصل اليه في خمس دفعات
 ما وقعت فيه (وشرب الكل) على خمس دفعات أو سكاك هو الخامسة (فيسل أو البعض حرم
 في الاظهر) لأن اللبن في شرب الكل وصل لحوفه فيسنا غصل التغذى المقصود به فارق عدم تأثير
 نجاسة استهلك في ماء كثير لا تنفاه استندارها حيث لا وعدم جد خبر استهلك في غير ماء الانتفاء
 الشدة المطرية وعدم فدية بظعام فيه طيب استهلك وال التطيب وعدم تأثير البعض هنا عما تحقق
 وصول اللبن للحوف ومن ثم لو تحققت بان تحقق انتشاره فيما يشربه أو في أقل من قدر اللبن حرم ولو لم يمتد
 اللبن المخاطب لغيره أو صافه اعتبر بحاله لو نوى يستولى على الخليط كآله جمع متقدمون وظهر
 اعتبارا قوى ما يناسب لون اللبن أو طعمه أو روجه أو أخذ ما مر أول الطهارة في التغير التدرجي بالاشد
 فان صارهم هنا على اللون كأنه مثال ولو احتاط لمن أمر بشئ امومة غالبية اللبن وكذا ما علوه بالشرط
 السابق * تبييه * صريح قولهم هنا يمكن ان يأتي منه خمس دفعات الموافقة في أصل الروضة هنا بشرط
 ان يكون اللبن قدرا يمكن ان يبقى منه خمس دفعات لوانه من الخليط ان مسئلة الخليط لا بشرط
 في اللبن فيها تعدد انفصال بل لو انفصل دفعة أو ممكن ان يبقى منه خمس دفعات في الخليط حرم ووجه
 صراحته في ذلك انه لو كان الفرض انه انفصل خمس دفعات بالنقل لم يأت الخلاف في اشتراط الامكان
 المذكور فحين ان الفرض انه انفصل دفعة واحدة وحيدة فقبل شي مطلقا والاصح انه لا بد من ذلك
 الامكان وعليه فنافه قولهم الآتي ولوجب منها دفعة وأجره خمس الخ اذ صرح به اذا انفصل
 في مسئلة الخليط دفعة فهو مرة أو ممكن ان يأتي منه خمس أم لا وحيد فاما ان يقال اشتراط امكان الخمس
 والاكتفاء من مع اتحاد الانفصال طريقه فمئة لانه لا يذهب الآتي لهما انه لا بد من التعدد في الطرفين
 الانفصال والايثار وسكانها هنا لعل ضعفها عما سجد كانه كالاصحاب وهذا بعيد جدا للطباق
 يخصم في الروضة وسائر من بعدها فيما علت على مفاهيم الحين واما ان يفرق بأن الصرف لا صارف
 عن اعتبار التعدد في الطرفين الحقيقيين بخلاف المختلط فغيره فان اجتماع الغيرة وجه حكم
 آخر هو امكان التعدد بعد الخليط لا حالة الانفصال لان لم يخلط عليه أي النظر اليه وأوجه اعالة
 الطارة فقولها بالحاصل ان التعدد يعتبر في الطرفين في المشتئين لكن هذا الكنى بإمكانه حالة
 الخليط لا ما لا قوى وتلك تعين اعتبار حالة الانفصال لأنه لا معارض له فقامه فانه قد يقمهم (ويحرم
 ابتجار) وهو صب اللبن في الخلق فهو الحاصل التغذي به ومن ثم اشتراط وصوله للعدة ولومن جاذبة
 لا ساسا فلو تباد قبل وصوله لاشتمل بحرم (وكذا اسعاط) بأن صب اللبن في الانف حتى وصل للماغ
 (على الذهب) لذلك (لا حشنة في الاظهر) لانها لا سهال ما لا تنفذ في الاعماق فكم فيها نفذ
 و منها صبه في نخود ان أو قبل (وشربه) أي الرضاع المحرم أي ما لا بد منه فلهذا في عده فيما مر
 ركا (رضيع حى) حيا مستقرة فلا أثر لوصول الحوف من حركة كرمه من حوى وبوت انتفاء الانتفاء
 التغذى (لم يبلغ) في ابتداء الخامسة (ستين) بالاهلة سالم كسبر أو شهر فيكمل ثلاثين من الشهر

(قوله) أو جامد الى التنبيه في النهاية الا
 قوله بأن تحقق انتشاره فيما يشربه كإنتفاله
 عن الشرحى وأقراده في ولم يتغير
 السكاك الروبان بالكبة بأن ظهر لونه
 أو طعمه أو روجه ان ارد ولمع ظهور نحو
 المانع فاجبه التعبير بقله اللبن وان
 اريد من زواله ففى قسم آخر لم يتغير
 فحكمه فمائل (قوله) أو في أقل من
 قدر اللبن الخ قد يقال بناء الأقل لا يقتضى
 تحقق الوصول في خمس دفعات لاحمال
 خلوص الخمس عنه لا اختصاره
 في غيرهما مغرب أو بما في أيضا الا ان
 يخص هذا بما اذا كان المشروب هو
 الخامسة فقط فمائل - قوله لا اختصاره
 في غير الخ هذا الاحتمال بعد جدا
 أو معتد الفرض تحقق اختلافه آخره
 بجميع اجزاء الخليط نعم قولهم ان يبق
 أقل من قدر اللبن ينبى ان يبعد بما
 اذ كان القدر الحقيقي استعماله منه يمكن
 ان يأتى منه خمس دفعات أخذ ما تقدم
 وكان لم يتغير ناله لوضوحه وتبادره
 الى الفهم فيما قرب التكلم على هذا
 الشرط في بيان أصل المسئلة والله اعلم
 (قوله) أخذ ما مر أول الطهارة تحل
 (قوله) انه الفة القلة ثم رجوحة (قوله)
 تأمل ان هذه الفة الخمس كذا كان
 وأمكن ان يبقى منه خمس كذا كان
 في أسله فخطه وله وجه يجعله نائب
 الناعل وقد أسلخ أصل انصب بعضهم
 بالنصب وهو صحيح يجعل نائب الناعل
 زعمرا رجوعا لنظن وهو صحيح وليس
 مجتمعين فالأولى ابتداء الرفع

الخامس والعشرين فان بلغهما ثبنا ابتداء الخامسة وبحسبان من تمام انفصاله لان اثباته وان
 رضع وطال زمن الانفصال وان تأنع فيه الاذرى فلا تحريم لخبر الدارقطني والبيهقي لارضاع الاما كان
 في الحواين وحسن الترمذي خبر لا رضاع الا ما تقي الامعاء وكان قبل الحواين وخبر مسلم في السلم الذي
 ارضعته زوجة مولاه ابي حذيفة وهو رجل اجل له نظرها بانه صلى الله عليه وسلم خاص به او منسوخ
 كما قاله المهات المؤمنين رضى الله عنهم اوفى انسابنا حرم (وخمسة رضعات) او اكلات من يتخوخذ
 يحن به او البعض من هذا والبعض من هذا الخبر مسلم عن عائشة رضى الله عنها بذلك والقراءة الثالثة
 يتجسب في الاحكام تكبر الواحد على المعقد وحكمة الخمس ان الحواين التي هي سبب الادراك كذلك
 وفقد مفهوم خبر الخمس على مفهوم خبر مسلم ايضا لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاده بالاصل وهو
 عدم التحريم لا يقال هذا احتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند الاكثرين لا تتناول محل الخلاف
 فيه حيث لا ترسب على اعتبارها وهن اربعة عشر عليه وهو ذكره العشر بالمس والاليمين المذكور كما فائدة
 (وضبطهون الخبر) اذ لم يرد لهون ضبط لغة ولا شرع او توقف الاذرى مع ذلك وما في الخبران الرضاع
 ما ثبت العلم وانشر العظم في قوله لم يوطأ قطرة الى فيه فتركت جوفه أو أسقط قطرة عذرة
 ويحاج بان المراد بما في الخبران من شأنه ذلك وبأنه لا بعد ان يسمى العرف ذلك رضعة باعتبار الأقل
 (فلو قطعت) الرضعة الرضاع (اعراضا) عن الثدي أو قطعت عليه الرضعة ثم عاد اليه فمما ولو فوراً
 (تعد) الرضاع وان لم يصل للحواف منه في كل مرة الاقطرة (أو) قطعه (لا هو) أو نحو نفس أو
 اذ ردا ما جمعت منه في فم أو قطعه المرشعة لشغل خفيف (وعاد في الحال أو يتحول) أو جواته
 (من ثدي الى ثدي) آخر لها أو نام خفيفاً (فلا) تعدد عملاً بالعرف في كل ذلك بقى الثدي بقى أمه
 اما اذا تحول أو تحول لثدي غيرهما تعدد واما اذا نام أو التهي طويلاً فان بقي الثدي بقى أمه لم يتعدد
 والاعتداد يعتبر التعدد في كل نحووا الحين بنظر ما تقرر في اللبن اذا ضم قولهم هنا عقب ذلك يعتبر
 ما نحن فيه برأت الأكل فلو حلف لا يأكل في اليوم الامر اعتبر التعدد فيه بمثل هذا اقلوا كل لقمة
 ثم اعرض واستعمل بشغل طويل ثم عادوا كل حنث أي لأن هذا الاعراض مع الطول صير الثانية
 مرة أخرى فكذلك انشال هنا ولو طال الاكل فمهمة واحدة وان صحبه حديث أو انتقال من
 طعام لآخر أو قيام ليلتي يسدل مانقذ فرة أي وان طال الزمن في الاخيرة كما يصرح به اشتراطهم
 في الاولى الاعراض والظول المتتضي ان احدهما لا يضر لكن بني اعتبار الطول هما مع الاعراض
 قولهم السابق ولو فوراً فيمكن انهم جروا في مسئلة الدين على الضعيف هنا ان الاعراض وحده لا يضر
 ويحتمل انهم رأوا العرف مختلفاً فيهما وفيه نظر ظاهر وان كان هو الاقرب الى كلامهم فانهم ذكروا
 الخلاف في المفرع دون المفرع عليه فيعذرهم في المفرع عليه بما عتاف الاسع في المفرع ويؤيد
 القول ذكروا في اعراضه عدم الفرق وفي اعراض الرضعة عدم الشغل الخفيف وهذا صريح
 في اختلاف العرف فيهما وحينئذ فليس يبعد اختلافه فيما ذكره قولنا ليلتي يسدل مانقذ فرة بعضهم
 وله وجه لكن الاقرب الى كلامهم انه قيد (ولو حلب منها دفعة وأوجره خساً أو عكسه) أي حلب
 خساً وأوجره دفعة (فرضة) اعتبار ارجالة الانفصال من الثدي في الاولى ووصوله للحواف
 في الثانية (وفي قول) ذلك (خمس) فمما تنزى في الاولى لاناء منزلة الثدي ونظر في الثانية
 لحالة انفصاله من المفرع وقوله منقذ للخلاف فلو حلب من خمس في اناء وأوجره طفلاً دفعة أو خساً
 حسب من كل رضعة (ولو شغل) رضع (خساً) الافصح أو (أقل) أو هل رضع في الحواين أم بعد
 فلا تحريم لان الأصل عدمه ولا يخفى الورع هنا وحيث وقع الشك في الكراهة حينئذ كما هو ظاهر محامر

(قوله) أي حلب خساً الى قول المتن
 واللبن ينسب اليه في النهاية

انه حيث وجد خلاف يعتد به في التحريم وجدت الكراهة ومعلوم انها هنا اغلظ لان الاحتياط هنا
يتقرب الى الرية في الانضاع المختصة بزيادة احتياط ثم في المحارم المختصة باحتياط اعلى فتأمل (وفي
الصورة الثانية قول أو وجه) في التحريم لان الاصل بقاء الحولين (و) بالزناح المستوفى
لشرط (تصير المرشعة ممة) أي الرضيع (والذي منه الابن اباه ونسرى الحرمة) من الرضيع
(الى الاولاد) أي الرضيع نسباً أو رضاعاً وان سئلوا ووجه من جعله لدى الابن لان اللبن سبيد كره
وذلك للغير السابق يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وغيره بالولادة وحواشيه فلا تنسرى
الحرمة منه اليها فلم ينكح المرشعة ونسبها ولذي اللبن نكح أم الطفل واخته وانما سرت
الحرمة منه الى اصول المرشعة وذى اللبن وفرعها وحواشيه ما نسبوا رضاعاً كما سبيد كره لان لبن
المرشعة كالجزء من اصولها نصرى التحريم به المهرم مع الحواشيه بخلافه في اصول الرضيع وحواشيه
(ولو كان لرجل خمس مستولات أو أربع نسوة أو ولد) ولينهن له (فرض طفل من كل رضعة صار
انسه في الاصم) لان لبن الكل منه ولا تنسرها مائة رضاعاً (فحرم من عليه لا ينزح من موطآت أبيه)
لأنه لا موطئين له لا تنسار استتلال كل بارضاعه الحس (ولو كان بدل المستولات بنات أو أخوات)
أو أم وأخت ونف وجد وفوز وجه له فرض الطفل من كل رضعة (فلا حرمة) له من عليه (في الاصم)
والاصار جد الأم أو خال الأم عدم أمومة وهو محال بخلافه فيعاصر لأنه لا تلازم بين الأمومة والأمومة
لثبوت الأمومة فقط فيما ذكر والأمومة فقط فيما إذا أرشعت خلية أو مريض من زنا (وأيام المرشعة
من نسب أو رضاع اجداد للرضيع) وفرعها فإذا كان ابني حرم عام نكاحها (وامهاتها) من
نسب أو رضاع (جداته) فإذا كان ذكر احرم عليهن نكاحه (وأولاده) من نسب أو رضاع (أخوته
وأخواته وأخواته وأخواتها) من نسب أو رضاع (أخواله وأخواته) أي الذي الابن جده وأخوه عمه
وكذا الباقي) فامهاته جدات الرضيع وأولاده أخوة الرضيع وأخواته (والابن لبن نسب اليه ولد
نزل) (الابن) أي سببه (بنكاح) فيه دخول أو استئصال مني محترم أو بملك عين فيه ذلك أيضاً
كما فاده ما قدمه في المستولدة (أو وطء شبهة) لثبوت النسب بذلك والرضاع تلوه (لا زنا) لأنه
لا حرمة له نعم ~~كره~~ له نكاح من ارتضعت من لبنه ما حيث لا دخول بأن لحقه ولد بمجرد ذلك الامكن
فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وأبي الولد كما قاله ابن القاص قال البلقيني وهو قضية كلام الانصاف وقال
غيره ان ظاهر كلام الجمهور رخصته وغيره بقوله نزل به منزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلا نسب
اليه ولا تثبت به ابوة كما قاله جمع من قدمون (ولو نساء) أي الزوج الولد النازل به الابن (باعتبار انفي
الابن عنه) لما تقررت انه تابع للنسب ومن ثم لو استلحقه بعد لحقه الرضيع (ولو وطئت مشكوة
بشبهة أو وطئ) (انسان) امرأة (بشبهة فولدت) بعد وطئها ولذا (فالبن) النازل به (لبن
لحقه الولد) منهما (بناقص) لاسكانه منهما (أو غيره) كاختصار الامكن فيه وكاتباب الولد
أو غيره بعد موته اليه بعد كماله لنقد القاصف أو غيره ويجب ذلك فيحرم عليه حفظا للنسب من الضياع
ولو ان نسب بعض فروعه ولو احد وبعضهم لآخر دام الاشكال فان ما نوا أو لم يكن له ولد ان نسب
الرضيع ان شاء وقبل ذلك لا يحل له بنت اجدعهما ونحوها (ولا تنقطع نسبة الابن) لزواج نزل بسبب
علوق زوجته منه (عن زوج مات أو طلق وان طالت المدة) فكل من ارضع بلبنها قبل ولادته نسباً
من غيره يكون نسباً له كما قال (أو انقطع) الابن (وعاد) ولو بعد عشرين سنة لعدم حدوث ما يقطع نسبته
عن الأول اذا الكلام فحين لم تنكح غيره ولا وطئت شبهة أو ملك (فان نكحت آخر) أو وطئت باحد
ذلك (وولدت منه فالابن بعد) تمام (الولادة) بأن انفصال الولد (له) أي الثاني (وقيلها)

(قوله) (الابن الى قوله) فان ما نوا أو لم يكن
ولد الخ في النهاية (قوله) كما قاله ابن
القاص عبارة النهاية على ما قاله ابن
القاص وذمى البلقيني انه قضية
الانصاف لا يمكن قال غيره
كلام الانصاف كالم الجمهور بخلافه وهذا هو
الاصح انتهى

أومعها (للاول ان لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا ان دخل) وقته وزاد بسبب الحمل لانه ليس غذاء للعمل فلم يصلح فاطعاه له عن ولده الاول ويقال أول مدة تحدث فيها الحامل أربعون يوما (وفي قول) هو فيما بعد دخول وقت ذلك (لثاني) ان انقطع مدة طوبيلة ثم عاد للحمل فالحمل بالولادة (وفي قول) هو (لهما) لتعارض مرجحهما واحتزرت بقولي نسبيا عما حدث بولده الزنا فان الذي يظهر انه لا تنقطع به نسبة اللبن للاول لانه لا احترام للزنا ثم رأيت ابن أبي الدم كذا لكن بعد قوله لا بعد انقطاعه والزنا كشيء ضعف ما ذكره من عدم الانقطاع واستدل بأنهما اذا أرضعت لبن الزنا فلا صارا خالوا لولده الزنا واضع انه لا دليل في ذلك لان اخوة الام ثبتت لولده الزنا ثبتت نسبته من الام فكذا الرضاع وليس الكلام في ذلك وانما هو في قرابة الاب وهي لا تثبت لولده الزنا فكذا الرضاع ثم رأيت عبارة الروضة مصرحة بانقطاع نسبته عن الزوج وبوجه بان اللبن الآن للزنا شيئا غائبا عنه ان الشارع قطع نسبته للزنا فكما ان الولادة قطعت نسبته للاول اذ لا يمكن نسبته اليه بعدها ففتح انه لا بل هذا الرضيع وان ثبت الرضاع من جهة الام * (فصل) في حكم الرضاع الطارئ على الشكاح شرعا وغرما (فختمه صغيرة فارضتها) من تحرم عليه بنتها كان أرضعتها (امه واختها) أوزوجة أصله أو فرعه أو أخيه بلبنهم من نسب أو رضاع (أوزوجة أخرى) له موطوءة (الشيخ نكاحه) من الصغيرة لانها صارت محرمة عليه أبدا وكذا من الكبيرة في الأخيرة لانها صارت أمز وجته مخرج بالموطوءة وغيرها فحرم المرضعة فقط ان كان الرضاع بغير لبنه كإياقي (والصغيرة) عليه (نصف مهرها) المسمى ان صح والآنصف مهر مثلها لانها ما فورت قبل الوطء لا نسبها (وله) ان كان حرا ولا نسله وانه ان كان القوات انما هو على الزوج (على المرضعة) المختارة ان لم يأن لها ولم تكن مملوكة أو كانت مكاتبته (نصف مهر مثل) وانما الرضاع لتعينه لان غرامة التلث لا تثبت بذلك ولزنها النصف اعثارا للمسيح له بما يجب عليه أي في الحمله فلا ياتي ان نصف مهر المثل اللازم فديز يدعي نصف المسمى اما المكروه فلهزمه ذلك لكن لا بطريق الاستقراء على المعتد وانما هي طريق والقرار على مكرها ولو جلبت لبنها ثم أمرت أحبا يسقيه لها كان طريقا والقرار عليها على ما في المعتد ونظر فيه الاذرى اذا كان المأمور غير الأبرى تحت طاعة أي والذي يجه في الميز ان القرم عليه فقط وفيه يرى تحت الطاعة انه عليها فقط (وفي قول) له عليها (كله) أي مهر المثل لان قيمة البضع الذي فوته وعلى الاول فارقت شهودا فلا رجوعا فانهم يغرمون الكل بأنهم احوالوا بينهم وبين حقه الباقي برحمه فكوا كغاصب حال بين المالك وحقه واما قوله هنا فحقه بغيره فله التلث فلا يقرم المرضعة اما ما ألتفته وهو ما غرمه فقط (ولو أرضعت) رضاعا محرما (من نائمة) أو مستيقظة ساكنة كافي الروضة وجعله كالإصحاح التمسك من الارضاع رضاعا انما هو بالنسبة للخبر لا القرم وانما عتسكوت الحرم على الخلق كنهه لان الشعر في يده امانة فلهزم دفع متلفاته ولا كذلك هنا (فلا غرم عليها) لانها لم تصنع شيئا (ولا مهر للرضعة) لان الانفساخ دفعها وهو مستط قبل الدخول وله في مالها مهر مثل الكبيرة المنسوخ نكاحها أو نصفه لانها ألتفت عليه بضعها وضمان التلث لا يتوقف على تميز (ولو كان تحتة كبيرة وصغيرة فارضت أم الكبيرة الصغيرة انضخت الصغيرة) لانها صارت اخت الكبيرة (وكذا الكبيرة في الاطهر) لذلك ويفرق بينهما وبين ما لو نكح اختا على اختياره بأن هذا لم يتجتمع مع الاولى أصلا لوقوع عتدها فاسد امن أسله فلم يؤثر في بطلان الاولى بخلاف الكبيرة هنا فانها اجتمعت مع الصغيرة بطلنا الا لمرج (وله نكاح من شاء منهما) من غير جرم لانها اختان (وحكم مهر الصغيرة عليه وتقرعه) أي

* (فصل تحتة صغيرة) *
 (قوله) في حكم الرضاع الى آخر الفصل
 في النهاية (قوله) لانها صارت محرمة عليه
 أبدا بتردد التلث في حكم هذا الرضاع
 المؤدى الى نفوت روجه على زوجها
 والتشريع بينهما وانما هو كلامهم الجواز
 ولو قيل المحرمة أي حيث لم تعين لها
 فيه من الانزال بعد (قوله) على في
 المعتد بارة النهاية كما في القيد
 ووقع في أصل التلث نرب على في
 وهو نصف من المصلح فسد وأعله
 لم يتحصر أن في هذا الذهب كإياحه
 المعتد فلان ما لم يلجأ إليه

الزوج (المرضعة ماسبق) أول الفصل (وكذا الكبيرة ان لم تكن موطوءة) حكمها ماسبق
 في الصغيرة فلها عليه نصف المسمى الصحيح والآن نصف مهر المثل وله على أمها المربعة نصف مهر المثل
 (فان كانت موطوءة فله على) الأم (المرضعة) بشرطها السابقة (مهر مثل في الاظهر)
 كما زعم ابنها جميع المسمى ان صح والا فجميع مهر المثل وبأن انهم لو شهدوا بطلاق بعد طهر ثم رجعوا
 غرموا مهر المثل وهو رد دعوى ان له بالدخول استوفى من ثمنه فلا يقرم بدله أما لو كانت الكبيرة
 الموطوءة هي القسدة لنسكاحها بارنا عنها الصغيرة فلا يرجع عليها مهرها لئلا يتناول كاحها مع
 الوطء عن مهر وهو من خصائص يتناسل الله عليه وسلم (ولو أُرْضِعَتْ بِنْتُ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ حُرْمَتُ
 الْكَبِيرَةِ ابْنًا) لانها حدة زوجته (وكذا الصغيرة) فحرم ابدا (ان كانت الكبيرة موطوءة)
 لانها بينة بخلاف ما اذا لم تكن موطوءة لان بنت الزوجة لا تحرم الا بالدخول وحكم القرم هنا
 ماسبق أيضا ورتد ولو نسجه مما ذكره (ولو كان تحتها صغيرة فطاهها فارضعتها امرأه صارت أم امرأته)
 فحرم عليه أبدا الحاقا للطاري بالقرارن كما هو شأن التحريم المؤبد (ولو سكنت مطلقة صغيرا
 وأرْضِعَتْه بِلَبَنِهِ حُرْمَتُ عَلِيِّ الْمَطْلُوقِ وَالصَّغِيرِ ابْنًا) لانها زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه
 (ولو زوج أم ولد له عبده الصغير) بناء على المرحوم انه تزوجه اجبارا أو حكمه كما كبراه
 (فارضعت له لن السيد حرمت عليه) لانها معه موطوءة أبيه (وعلى السيد) لانها زوجة ابنته
 وخرج بلبنه بنه فان لم يسكح وان انفسح لكونها له لا تحرم على السيد لا تنفاسب التحريم عليه
 المذكور (ولو أُرْضِعَتْ موطوءة الأم صغيرة تحتها بلبنه أول بن غيره حرمنا عليه) أبدا لان الأم
 أم زوجته والصغيرة بنته ان رضعت له والابنت موطوءة (ولو كان تحتها صغيرا فكبيرة فارضعتها)
 أي الكبيرة الصغيرة (انفسختنا) لانها تم اتمعت جميعها ماسبق في هذه أول الفصل لبيان القرم
 وسبق هنا لبيان التحريم (وحرمت الكبيرة ابدا) لانها أم زوجته (وكذا الصغيرة ان كان
 الارضاع بلبنه) لانها بنته (والا) يكن بلبنه بل بلبن غيره (فريبه) فلا تحرم الا ان دخل
 بالكبيرة (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغيرات فارضعت حرمت عليه) أبدا) لانها أم زوجته
 (وكذا الصغائر ان أُرْضِعَتْ بِلَبَنِهِ أول بن غيره) معا أو مربيا (وهي) في الارضاع بلبن غيره
 (موطوءة) لان بن بنته أو بنت موطوءة (والا) تكن موطوءة والبن للغير (فان أُرْضِعَتْ بِنْتُ
 مَعَا) ويتصور (بإيجارهن) الرضعة (الخامسة) في وقت واحد أو بان تلقم اثنين ذهبا
 وتويع الثالثة لهما الحلوب (انفسختنا) لاجتماعهن مع امهن ولصبر ورثتهن اخوات (ولا يحرم من
 مؤبدا) اذ لم يطأهن فله نسكاح كل من غير جمع في نسكاح (أو) أُرْضِعَتْ بِنْتُ مَعَا (مربيا لم يحرم من)
 كما ذكر (وتنفخ الأولى) بارضاعها لاجتماعها مع الأم في النسكاح ولا تنفسخ الثانية بمجرد ارضاعها
 اذ لا موجب له (والثالثة) بارضاعها لاجتماعها مع اختها الثانية السابقة في نسكاحه (وتنفخ
 الثانية بارضاع الثالثة) لانها صارنا اختين معا فاشبه ما اذا أُرْضِعَتْ مَعَا (وفي قول لا تنفسخ) نسكاح
 الثانية بل يخص الانفاخ بالثالثة لان الجمع ثم بارضاعها فاختص الفساد بها كمالو تكلف اختلا في اخت
 سطل الثانية فقط ورد ما قدمته من الفرق ولو أُرْضِعَتْ ثنتين معا ثم الثالثة تنفسخ من عداها ولو وقع
 ارضاعها بعد اندفاع نسكاح امها واختها أو واحدة ثم ثنتين معا انفسخ نسكاح الكل لاجتماع
 الأم والبنت وصورة الاختين معا (ويحرم القولان فمن تحتها صغيران أُرْضِعَتْ مَعَا اجنبية)
 ولو بعد طلاقها الرجعي (مربيا أيضا) وهو الاظهر لما روي لا يحرم مؤبدا (أم الثانية)
 فقط فان أُرْضِعَتْ مَعَا انفسختها قطعا لانها صارنا اختين معا والمرضعة تحرم مؤبدا قطعها لانها

(قوله) لئلا يتناول نسكاحها عن مهر
 قد يقال نسكح له بتعلقه فيها اذ تزوج
 أمته بعده (قوله) كما كبراه أو قل
 القائل به من الأمه

امزوجته * (فصل) * في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه (قال رجل
هندي) وأخني رضاعاً وأقالت امرأة (هواخي) وأخني من رضاع وأمكن ذلك حاسوباً
كما علم من كلامه آخر الاقرار (حرم تناكحها) أي بدءاً وأخذة للقرابة بظاهره وأما ما ان صدق
المقرر لا الظاهر فقط وإن لم يذكر الشرط كالشاهد بالقراره لأن المقرر يحتاط لنفسه فلا يشترط الا من
تحقيق سواء القوم وغيره ويظهر انه لا تثبت الحرمة على غير اقتر من فرعه واصله مثلاً ان صدقه
أخذت أمه من أول محرمات النكاح فمن استحق زوجة وله ذيل أولى وحينئذ يأتي هنا ما رتب من ولو أطلق
بعد الاقرار وأخذته مطعماً فلا تخل له بعد ثم رأت الزكشي قال استنفذ من قوله حرم تناكحها ما فهمه
بالنسبة للحرمة خاصة لأنه الاصل في الاضباع اما المحرمية فلا تثبت عملاً بالاحتياط في كلامه ولم أره
منقولاً انتهى وما ذكر من ثبوت الحرمة على المقر من محرمته واضح وهو غير ما ذكرته لكنه يؤيد
قولي بل أولى لأن الاقرار تثبت للحرمة أيضاً الذي يؤخذ به غير المصدق في بطلان حصة الناجز فأولى
ملائيستها (ولو قال زوجان) أي باعتبار صورته الحال (بنا رضاع محرم فرق بينهما) عملاً
بقولهما ما نصت للعادتيه لهما بشرط الرضاع المحرم كما فهمه إطلاقهم وبوجه بأنه قد يستند في قوله
ذلك إلى عارف آخر به * تنبيه * قضية صنيع المتان الاقرار قبل النكاح لا يشترط فيه قيد الرضاع
بكونه محرماً لاختلافه بعده وله وجه أيضاً كدفعه عبارة بعضهم انه لا بد منه فلهما وبعضهم لا يشترط
فهما وهو الذي يجب جلال الرضاع المطلق على المحرم (وسقط المسمى) لتبين فساد النكاح (ووجب
مهر مثل انوطي) للشبهة ومن غلو في مسئلة عالة مختارة لم يجب لها شيء لانها زانية (وان ادعى
الزوج (رضاعاً) محرمًا (فأنكرت) الزوجة (انفسخ) الاقراره (ولها المسمى) ان صاع
والأهمل الشل (انوطي) والا) يطأ (قضيته) لأن الفرقته منه ولا يقبل قوله علمها فيه نعم له
تخليصه اقبل وطو كذا بعده ان زاد المسمى على مهر المثل فان نكحت حلف ولزمه مهر المثل بعد الوطء
ولم يلزمه شيء قبله هذا في غير مفضضة رشيدة اما هي فليس لها الا المصلحة على ما حكى عن نض الام
(وان ادعته) أي الزوجة الرضاع المحرم (فأنكره) الزوج (صدق بينه ان زوجت) منه
(رضاعاً) بأن بان عينه في اذنها انقضت اقرارها بجعلها له (والا) تزوج برضاها بل اجباراً
أودت من غير تعيين زوج (فلا تصح نكاحها) بينها ما لم تكن منه وطناً مختارة لا حقال ما دعيه
ولم يسبق منها ما ساقفه فاشبه ما ولد كره قبل النكاح ويظهر ان تمكيداً في خطوطه مانعة من رويته
كما تمكيد وان اقر أمه رضاعاً بينها وبين سبيدها قبل ان تمكيداً أو بين من لم يعملها محرم كزوجته
(و) لها (مهر مثل انوطي) ولم تكن عالة مختارة حينئذ لا افترانه كما مر لا المسمى لاقرارها
بأنها لا تسحق نعم ان كانت قبضته لم تسرده لعمه لها والورع تطليق مدعيه لتخل لغيره بقنا
بفرض كذبها (والا) يطأ (فلا شيء لها) لتبين فساد (ويختلف منكر رضاع) منها على نفي
عله) بل انه يفي بعمل الغير وفعله في الارتضاع لغو نعم الميمن المردودة تصحكون على البت لانها
مشبهة (و) تخلف (مدعيه على بت) لانه ثبت فعل الغير (وبت) الرضاع (شهادتين) (و)
وان تعدد النظر لثبوتها لغير الشهادة وقصر رهنه ما لانه صغيرة وادماها لا يضر بقده الا في أول
الشهادات (أورجل وامرأتين واربعة نسوة) لانهن يطلعن عليه غالباً كالولادة ومن ثم كان
التراجع في الشرب من طرف لم يقبل لأن الرجال يطلعون عليه غالباً نعم يقبلن في انما في الظرفين
فلا نه لأن الرجال لا يطلعون على الحلب غالباً (والاقراره شرطه) أي شرط ثبوته (رجلان)
لاطلاع الرجال عليه غالباً ولا يشترط فيه تفصيل المقر ولو عامياً لأن المقرر يحتاط لنفسه فلا يشتر

*(فصل ثلث) *
(قوله) وأخني من رضاع إلى قوله ثم رأت
الزكشي في النهاية (قوله) وثم رأت
الزكشي بنظره ويحتمل زرعها
الح بنحو ان ينظره ويحتمل زرعها
واما تصويره ثم فواته واقصر في شرح
التمسح على قوله ولم يكن به الحسب وأطلق
في أصل الرضعة لا مكاناً لكنه اقتصر
في التوزيع على ذكر الممتنع كما كرمه
سنا (قوله) ونظرا به الحسب بعد
وتجبه عدم الحرمة (قوله) ولا تقل وأخذته
الاقرار وأخذته كذا في أصله خطه
وفي النهاية كتب الفاضل المسمى عليه
ونقله بحمد الصورة وقد شال كان
أخذه بنبهه وأخذته ولا تقل وأخذته
انتهى فظهر ان الصواب أخذته كما في
التمسح وأخذته (قوله) عملها هو المسمى
النسبة في النهاية (قول المتن) رضاعاً
محرمًا ما وجد التمسح مع مدعيه من عدم
اشتراط العرض له فائس وفيه نظر
سنا قاله الفاضل المسمى وجهه انه
لا يلزم من مشاهدته العلم بكونه منفصلاً
عنه ولا يفي عن علابجار لان الحبوب
فعل آخر ما في الحلب الذي هو الاتصال

الاعن تحقيقه وفارق ما يأتي في الشاهد (وتقبل شهادة المرضعة) مع غيرها (ان لم تطلب اجرة) عليه والامتنع لانها حينئذ متهمة (ولادكرت فعاهل) بأن قالت بينهما رضاع محرم وكذا شرطه (وكذا) تقبل (ان ذكرته قتالت أرضعته) أو أرضعته وكذا شرطه (في الاصح) اذ لا تمتنع مع ان فعلها غير مقصود بالاثبات اذ العبرة بوصول اللبن لحوفه ولا تنظر الى اثبات المحرمية منه غرض لانه لا يقصد كالتقبل الشهادة بعق أو طلاق وأن استغادها الشاهد حل المسكوحة بخلاف شهادة المرأة بولادتها لظهور التهمة بجزءها لنفسها حق الثقة والارث وسقوط القود (والاصح انه لا يصح في) قول الشاهد بالرضاع (بينهما رضاع محرم بل يجب ذكر وقت وعدد) تكس رضعات متفرقات في الحياة بعد التسم وقيل الحولين لاختلاف العلماء في ذلك نعم ان كان الشاهد قدما هو في جبرفته وقتهم موافقا للقاضي المقلد في شروط التحريم وحقيقة الرضعة اكنى منه بالطلاق كونه محرم على ما يأتي بما فيه في الشهادات ومذكر الشروط لا يحتاج لقوله محرم خلافا لما قد وجهه المتن (ووصول اللبن حوفه) في كل رضعة كما يجب ذكر الابلاج في الزنا (وبعرف) ذلك أي وصوله للعرف وان لم يشاهد (بمشاهدة حلب) ينقل لانه كما ينطه وهو اللبن المحلوب أو سكونها كما قاله غيره قبل وهو الوجه انتهى وفيه نظر للعلم بالمراد من قوله عقبه (واجبار وازداد أو قرآن) كالتام بشئ ومعه محرر حلقه بغير ع وازداد بعد علمه انها لبن) أي ان في شئ بحالة الارضاع أو قبله لئلا نأخذ مشاهدة هذه قد تشيد اليقين أو الظن القوي ولا يذكرها في الشهادة بل يجرمها اعتمادا عليها اما اذا لم يعلم انها ذنوبين حينئذ فلا تختل له الشهادة لان الاصل عدم اللبن

(كتاب النفقات)*

وما بد كعها وما اخرت الى هنالحو غيرها في النكاح وبعده وجعت لتعدد أسبابها الآتية النكاح والقرابة والملك وأورد علما أسباب آخر ولا ترد لان بعضها خاص وبعضها ضعيف من الانفاق وهو الاخراج ولا يستعمل الا في الخبر كما مر والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وبدأ بنفقة الزوجة لانها أقوى لكونها معاوضة في مقابلة الفسكين من الفتن ولا تسقط بمضي الزمان فقال (على موسر) حركه (زوجته) ولو أمه وكافرة ومراضة (كل يوم) بدليلته المتأخرة عنه أي من طلوع فخره ولا شافه ما يأتي عن الاستسوى فيما لو حصل التمسك عند الغروب لان المراد منه كما هو ظاهر انه يجب لها أقط ما بقي من غروب تلك الليلة الى الفجر دون ما مضى من الفجر الى الغروب ثم استقر بعد ذلك من الفجر انما وما يأتي عن الباشي انه لا يجب القسط مطلقا ضعيف وان كان في كلام الركني ما قد بواقة (مذاطعام ومعسر) ومنه كسوب وان قدر زمن كسبه على مال واسع ومكاتب وان أسير لضعف ملكه وكذا ما بعض على المعتقد لنقصه وانما جعل موسرا في الكفاية بالنسبة لوجوب الاطعام لان مناهها على التغليظ أي ولان النظر للاعسار فيها يستطاعها من أسهلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القرب احتياطه لشدة لصوقه وصلة لرحمه (مدوم توسط ومدونصف) ولورقيقة اما أصل التفاوت فلقوله تعالى لنفق ذو سعة من سعته وما ذلك التقدير فبالقياس على الكفاية يجتمع ان كلاما يجب بالشرع ويستغنى في الذمة وأكثر ما وجب فيها الكل مسكين مذل ككفاية نحو الخان في النسك وأقل ما وجب له مذل ككفاية نحو العيين والظهار وهو يكتفي به الزهيد ويتبعه في الرقيب فلمن الموسر الاكثر والمعسر الأقل وتوسط ما بينهما وانما لم يعتبر شرف المرأة ومده لانها لا تعتبر بذلك ولا الصفاية كنفقة التريب لانها يجب للرخصة والمشبعة نعم طاهر خبر هند خدي ما يكتسب

(كتاب النفقات)*
(قوله) وما بد كرا الى قول المصنف والمذ
في النهاية

(قوله) أخذت منها لقلته شأنها كانت في أصل الشارع بخطه ثم شرب عليها والله أعلم بالضارب (قوله) الأصل إلى قوله يأتي أن من أراد سفر الخ إلى النهاية الأقول وكان وجه الضرب إلى التثنية (قوله) لو كنت مدرك يوم الخ هل يعتبر امتداد ذلك إلى سنة أو العر الغالب نظير الكفارة أو يعتبر بشئ آخر ينبغي أن تراجع ثم رأيت في حاشية الشارح على فتح الجواد منه وعبارتك يوم مشكل لأننا إذا اعتبرنا كرم يوم لا يدري تعتبر إلى غاية بل من المعلوم أن غاية النكاح لاحد لها فالضبط بذلك لا يفيد وحيدته الذي يتجه أن يقال المراد يوم الوجوب أي يعتبر عند الفجر حاله فإذا انقضت أنه متوسط تقول لو تكففت هذا اليوم مدرك صرت معصرا أولا وكذلك في اليوم الثاني وهكذا أو اعتبر بها في نحو الكفارة الفصل لأن الفصل ثم كال يوم معنا ثم أنهم عبروا بقولهم ولا اعتبار في يساره وإعشاره ونوسطه بطلوع الفجر لانه وقت الوجوب ولا عبرة بما يطرأ له أثناء النهار وهو يؤتى إلى ما ذكرته ثم رأيت شخصا عبر في الفرر بقوله **بسم الله** قال الزركشي في النظر في الاتفاق الذي لو كلف به رجوع إلى احد المسكين وقضية كلام النووي وصرح به غيره أن الاتفاق في الوقت الحاضر فيعتبر يوم أو يومين بالنفقة تكرر تكرره فهو بالنسبة إليها كالحلول بالنسبة إلى الزكاة لا يجوز أن يكون المراد مدة سنة كقيل باعتبارها في صرف كفائته من الزكاة لأن الدرر هنا الاحتجاج من غير نظر إلى تحديد يوم ويوم انتهى وفيه تأملا ذلك كونه متأهلا (قوله) يعني أن يدفع اليها قول المصنف فان اعتاضت

وولد بالمعروف انهما مقدرة بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول فيه وقد عجب عن الخبر بأنه لم يقدر هاهنا في الكفاية فقط بل بحسب المعروف وحيدته فخذ كرومه المعروف المستقر كاهو ظاهر ولو فتح باب الكفاية للناس من غير تقدير لوقع التنازع في غاية تنعيب ذلك التقدير لأننا بالعرف والشاهد تصرف الشارع كالتقديرات فأنقض ما قالوه وادفع قول الأذري لا اعرف لأما من رضى الله عنه سلفا في التقدير بالامداد ولولا الأدب لقلت الصواب أنها بالعرف تأسيسا وأنها عارية عليه أيضا انتهى في مقابلة وهي تقتضي التقدير فعين وأما عين الحب لانها أخذت منها من الكفارة من حيث كون كل منهما في مقابل وتفاوتا في القدر لا نأخذنا ودي النسب متفاوتين فيه فالحقنا ما هنا بذلك في أصل التقدير وإذا ثبت أصله تعين استنباط معنى بوجوب التفاوت وهو ما تقررت فاعلم (والله) الأصل في إعشاره الكيل وانما ذكرنا الوزن استظهارا أو إذا وافق الكيل كما مر ثم إن وزن اختلافه فيه فقال الرافعي أنه (مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم) بناء على ما مر عنه في رطل بغداد (قلت الأصم مائة واحد وسبعون) درهما (وثلاثة أسباع درهم والله أعلم) بناء على الأصم السابق فيه (وسكن الزكاة) المارضا به في باب قسم الصدقات (معسر) قيل هي عبارة مقنونة وصوابها والمعسر هو مسكين الزكاة انتهى وليس في محله وما يحاط حصه ما مر إذا السكب الواسع معسر هنا وليس مسكين زكاة فعين ما عبره المتأثلا برعليه ذلك ثم السابق قاض بأن المراد معسر هنا وكان وجه الفرق بينهما في منع السكب الجعل بالعرف في البياض فإن أصحاب السكب الواسع لا يعطون زكاة أصلا وبعدون معسر من لعدم مال يديهم (ومن فوقه) في التوسع بأن كان له ما يكتفيه من المال لا السكب (إن كان لو كلف مدرك كل يوم زوجته) رجوع مسكنا متوسط (والا) يرجع مسكنا لو كلف ذلك (فوسر) ويختلف ذلك بالرخص والغلا زائد في الطلب وفاة العيال وكثرة حاجتي أن الشخص الواحد قد يلزمه زوجته نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت النفقة متوسط أو معسر لكن استعده الأذري وغيره واعترض هذا الضابط بما فيه نظر فاعلم (والواجب غالب فوت البلد) أي محل الزوجة من برأ وغيره كقبط كالفترة وإن لم يبق بها ولا لفته أهلها بالده (قلت فان اختلف) غالب قوت محلها أو أصل قوته بأن لم يكن فيه غالب (وجب لائقه) أي يساره وأوشده ولا عبرة بما تناوله توسعا أو تخطلا (ويعتبر اليسار وغيره) من التوسط والأعشار (طلوع الفجر) أن كانت مسكنة حينئذ (والله أعلم) لأنها تحتاج إلى طعنه وبهجنه وخبره ويلزمه الأداء عقب طلوعه أن قدر بلا مشقة لكنه لا يحتاج فان شق عليه فله التأخر كما عاده أما المكنة بعده فيعتبر حاله عقب التمكن وبأن من أراد سفر انكف طلاقها أو قتل من يتفق عليها من مال حاضر (و) الواجب (عليه تملكها) يعني أن يدفع اليها أن كانت كاذبة ولا فلولها أو تسيد غير المكاة ولو معسكوت المدافع والأخذ (حيا) سلمها أن كان واجبه كالنكارة ولأنه لكل في النصف تصرف فيه كيف شاء لا خبز أو دقما شلا (وكذا) عليه بنفسه أو نائبه وان اعتادت قول ذلك بنفسها على الأوجه (طعنه) وبهجنه (وخبره) في الأصم (وانما طال جمع في الاستسكاله وترجمته) لا نه في حبه وبهذا فرقت النكارة حتى لو باعتها أو أكلته حبا استسكت مؤن ذلك كإمال البه الدار إلى وميل الرافعي إلى خلافه ووجه الأول بأنه يطلع الفجر تنزله تلك المؤن فلم تسقط بما فعلته وكذا عليه مؤنة العلم وباطنجه أي وإن أكلته شأ أخذنا مما ذكر (ولو طلب أحدهما بدل الحب) مثلان يتحدون في أوقية بأن ملته هي أو بدله هو فذكر الطلب فيه للتقليب أو لكون بدله متفعنا الطلبه منها قبول ما بدله (لم يحجب الممتع) لانه

اعضاء وشروطه التراضى (فان اعتاضت) عن واجها بقدر أو غير ضامن الزوج أو غيره بما على الأصح
 انه يجوز بيع الدين لغير من عليه (جاز في الأصح) كالقرض بجماع استقرار كل في الذمة لمعين
 فخرج بالاستقرار المسلم فيه والشفقة المستقبلية كخبر ما به ونقله غيره عن الاحتساب لانيام معرفة
 للقوط وضعية جريان ذلك في نفقة اليوم قبل مضيه لما يأتي انهاء الركن في أهله ليلته لا يتسقط
 نفقته ويبحث جواز أخذه استيفاء لأن لها ان ترضى بغير مالها عند الحاجة لا اعتبارا بغيره نظر ظاهر
 بل لا يصح لان القرض انما الى الآن لم تستقر فأي شيء تستوفيه حينئذ فاعل به الاستيفاء لا ينفقه
 كما هو ظاهر وانما جاز لها التصرف فيما قبضته وان احتل سقوطه لان ذلك لا يمنع نظير ما مر
 في الاجرة وغيرها والمعين الكفارات وما في الكفاية من تصحيح الاعضاء عن المستقبلية ضعيف
 وان سبقه الى نحوه ابن كثر وغيره حيث قال القاضى ان يرضى لها درهم من الخبز والادم وتوا بهما
 وصرح الشنخا بجواز الاعضاء عن الصداق اذا كان دينها واقع للزكشي هناك من بخره امتناعه
 أخذ من فتاوى ابن الصلاح وقوله لم تعترضوا له وهم ويجب قبض ما توقعه من نفقة وغيره لا لا
 يصير دين يدين كذا نقل عن الذيلى وتعين حمله على الروى ما مره في كنيته في المجلس كالم
 في باب البيع قبل قبضه (الاختراودقتا) ونحوهما فلا يجوز ان توقعه من الحب الموافق له جنسا
 (على المذهب) لانها ونقل الأذرى مشايخه عن كثير من عمل الأول على ما اذا وقع أعضاء بعد
 والثاني على ما اذا كان مجرد استيفاء قال وهو المختار وعليه الجعل القديم باو يؤده قولهم
 (ولو كانت) مختارة عنده (معها كالعادة) أو وحدها وأرسل اليها الطعام فكلته بحضرة
 أو غيبته بل قال شارح وأضافها رجل اكرامه (سقطت نفقتها) ان كانت قدرا ككفاية
 والارجع بالتفاوت كخرجه الزكشي وقطع به ابن العباد قال وتصديق هي في قدر ما كملته لان الأصل
 عدم قبضه للزائد (في الأصح) لا طباق الناس عليه في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعد لم يقل
 خلافة ولا أنه صلى الله عليه وسلم بين ان له الرجوع ولا قضاء من ترك من مات وقضية كلام الرافعي
 انه على المتسايل لا يرجع عليها قال الباقيني لم يقل به احد بل بنحاسان ويؤدى كل ما عليه قبل
 لاشاعى الحكم رضاهما بالاكل معه لانه ليس فيه حكم نفقة مستقبلية ومن ثم جاز لها الرجوع عنها انتهى
 وفيه نظر اذا لم يتزوج ولا فائدة لهذا الحكم وفيه بالعبث أشبه نعم ان كان هناك تخالف بمقتضى ذلك
 الحكم اتهمه بقبضه لذلك (قلت الا ان تكون) فتأوى (غير رشيدة) لصغرا وحون أو سقه وقد
 حجر عليها بأن استمرت سفها المتعارن للبلوغ وطرا وحجر عليها والام بيمينه لان الولي (ولم يأذن)
 سيدها المطلق التصرف والا فويله أو (ولها) في اكلها معه فلا تنسقط قطعا لانه متزوج
 (والله أعلم) واستشكل طباق السلف السابق اذ ليس فيه استفسال ويرد بان غايته انه كلوا قاع
 الفعلية وهي تنسقط بالاحتمالات فاندفع أخذ الباقيني بقضته من سقوطها باكلها معه مطلقا وكفى
 باذن الولي على ان قبض غير المكلفة لغو لان الزوج باذنه يصير كالوكيل في الانفاق عليها وظاهر ان جملة
 ان كان لها فيه حظ والام بعد باذنه فخرج عليه بما هو مقدر لها ولو قالت له قصد باطعامي التبرع
 فنفتى اقية فقال بل قصدت النفقة صدق بلا عن على ما في الاستقصاء والناس وجوها (ويجب)
 لها (أدم غالب البلد) أى محل الزوجة نظير ما مر في القوت ومن ثم يأتي هنا ما مر في اختلاف
 القالب ولم يعتبر ما تناوله الزوج (كرت) بذاته نظرا لحدود الترمذى وغيرهما كالخا كهم بجمعه
 على شرطهما كأوا الزيت واذنوا به فانه من خيرة مبركة وفي القصد فاه عليه مبارك وفي آخر
 فانه مبارك (وسمن وجبن وغر) وخل لان من المعاشرة المعروف بالأمور بها اذا الطعام لا يباغ

(قوله) ونقل الأذرى الى قوله ويؤده
 ذكره في النهاية ثم قال والمعتد لا خلاف
 وان زعم انه يؤده قولهم ولو كانت الخ
 (قوله) ان اكلت الى التث في النهاية
 ومقتضاه انه لا رجوع لها عليه وان كان
 دون الواجب وهو محل تأمل فان صح هذا
 الاطلاق كان المراد بالتفاوت بين
 ما كملته وبين كفايتها بقدر الواجب
 المردية التفاوت بين ما كملته وبين
 الواجب ولعل هذا التفصيل في المراء
 بالتفاوت أولا من الملاق الفاسل
 المحشى لترجيح الثاني والله أعلم ثم رأيت
 صنيع الامام النووي في زواله دون
 يشعر بالامداد (قوله) لصغرا وحون
 الواجب بالامداد (قوله) لا يستصاف في النهاية
 الى قوله على ما في الاستصاف في النهاية

غالب الامور يظهر ان احوالها لسان انواع فلا بد عليه ان يوهب وجوب الجمع بين المذكورات
على انه لا يدع وجوبه اذا اعتد كآهو قياس كلامهم الا في بحث الاذرى ان اذا كان القوت نحو لحم
اولين اكتفى به في حق من يعتاد اقسامه وحده ويجب لها انفسا الشرب كآهفهم قوله الا في آلات اكل
وشرب وبحث الزكسى وغيره انه بقدر الكفاية وانه امتناع لتخليك فيسقط بعض المدة وكان وجهه
انه لا يمكن معرفة قدره بالنسبة لها ولا الخارج في احتمال وجوبه بعض الزمان ويزن من عدمه كونه
امتناعا لتخليك كونه يؤخذ ان ما ظهرها او غنمه على ما ياتي الا لزوم له لتخليك لا يمكن تقديره كالسكوة
(ويختلف) الادم (بالفصول) الاربعة فيجب في كل فصل باعتاده الناس فيه حتى القواكه
فيكن على الادم على ما اقتضاه كلامهم وبحث الاذرى الرجوع فيه للعرف وانه يجب من الادم ما يليق
بالقوت بخلاف نحو خيل من قوتها القروحين من قوتها الاقط (وبقدره) كالكلم الا في (فاض
باجتهاد) عند تنازعهما اذا لاقى فيه (وبقوت) فيه قدر اوجنا (بن موسر وغيره)
فيغرض ما يليق بحاله وبلد والمدن والقرى والريف والصحارى بمكة فمن اوزيت جلوه على
القريب وهي اوقية قال جمع الى حجازية وهي اربعون درهما لا بقدره وهي ثغواني عشر لها
لا تغني عنها شيئا ووصل الى الله لانه اكل الادم واخفه مؤنة ولو لم يمت بحسن ادم فرض الهام يبدل
لرشيده اذ لها ابد الله غيره وصرفه للقوت وعكسه وقيل له منعها من ابد ال الا شرف بالاحسن وتعين
ترجمه ان ادى ذلك ال ابد الى نقص تمنعها كما يؤخذ مما ياتي آخر الفصل ويعلم عماد كران منعها
من ترك التادم بالاولى ما غير رشيده ليس الهام من يقوم بابد الله فيدله لها الزوج وبحث الاذرى انه
يجب لها سراج اول الليل في البنيان ولها ان تصرفه لغیر السراج والذي يجهه الناحية ذلك بعرف محالها
(و) يجب لها (الحم) وبقدره فاض عند تنازعهما باجتهاد معتبرا في قدره وجنسه وزمنهما (يليق
بساير احوالها) وتوسطه (كعادة البلد) أي محل الزوج في كل موهو وعنده وزمنه كآهو
ظاهر ولا يتقدر بشئ اذ لا توقف فيه وتقدر في النص يرط الى تعداى على المعصر في كل اسبوع أى
ويوم الجمعة أولى لانه أولى بالتوسيع جرى على عادة أهل مصر لعزة اللحم عندهم يومئذ ومن ثم تعتبر
عادة أهل القرى من عدم تناولهم الا الاذرى او إعادة أهل المدن رخصا وغلا ومقره البغوى بقوله
موسر كل يوم يرط ويتوسط كل يومين أو ثلاثة ومعسكر كل اسبوع وقول جمع لا يراد على ما مر عن النص
لان فيه كفاية لمن يقتصر بضعف وبحث الشيخان عدم وجوب ادم يوم اللحم ولهما احتمال وجوبه على
الموسر اذا وحصا عليه اللحم كل يوم ليكون احدهما غدا والاخر عشاء واعتد الاذرى وغيره الاول
وايد تجزى من ما حسم ادم أهل النساء والاخرة اللحم فمساء ادم (ولو كانت اكل الخبز وحده
وجب الادم) ولم ينظر لعادتها لما مر انهن من المعاشرة بالعرف (وكسوة) بضم اوله وكسره
معطوف على ادم اوعى جملة ما مر اول السباب أى وعلى زوج باقسامه الثلاثة كسوة الاول وأولى
وذلك لقوله تعالى وكسوتين بالعرف ولا يملى الله عليه وسلم هذه من حقوق الزوجة ولان البدن
لا يقوم بدونها كالقوت ومن ثم كون استماعه بكل البدن لم يكف فيها ما يقع عليه الاسم اجماعا
بخلاف الكسوة بل لا بد ان تكون بحيث (تكفيها) بضم اوله بحسب بدنها وظهره لانه لا عرة
باعتاد أهل بلد قصيرها كتاب الرجال وانها لو طلبت تطويلها ذراعا كافي خيرا من سلة أى وانداؤه
من نصف ساتها احييت وان لم يعتد أهل بلدها فيه من زيادة السترة التي حث عليها الشارع
ولشاهدة كفاية البدن للماعن من وقوع التنازع فيها ثم يجمع الى تقديرها بخلاف النعقة ويختلف
عدها باختلاف محل الزوج برد او حرام ومن ثم لو اعتادوا بالتوهم وجب كآهز به بعضهم وجودتها

(قوله) يعتاده الناس فيه حتى القواكه
المتحدة يجب ما يعتاد من القواكه وان
الغنى في قدرها ما هو الا لا في باشا له
وانها ان أغنت عن الادم بان تأدى
عادة التادم به لم يجب معها ادم
والاوجب تنبيهه ينبغي ان يجب نحو
القهوة اذا اعتدت ونحو ما يطلبه المرأة
عند ما يبيع بالوحم نحو ما يبيع بالوحم
اذا اعتد ذلك وانه حث وجب
القواكه والقهوة ونحو ما يطلب عند
الوحم يكون على وجه التخليك فلو قوته
استقر لها ولها المطالبة به ولو اعتادت
نحو اللبن والبرش بحيث تختص بتركه
مخدور من تلف نفسه ونحوه لم يلزم
الزوج لان هذا من باب التدارى فلا مل
سم قول الاقرب ان القهوة وما عطف عليها
لا يجب لانه من جزاء التدارى وأى فرق
بين وبين البرش لان كلاهما مختص
بتركه وليس له دخل في التغذية بخلاف
القواكه (قوله) في كاهه كل المراد
في كيفية اكلهم بلطخ أو شئ (قوله)
ويبحث الشيخان الخ ذكره ذلك
العلامة الكبرى في حواشيه على المحلى
ثم قال والراجح في ذلك كاه اعتبار العادة
انتهى والطاهر انه كذلك (قوله) واعتد
الاذرى وغيره الاول والاقر جله على
ما اذا كان كافيا للقاء والعشاء والثاني
على خلافه (قول النقي) وكسوة عبارة
العباءة الثالث الكسوة فجب وان
اعتدت العرى انتهت (قوله) بضم اوله
الى قول المصنف ويجب ما تعدد عليه
في النهاية (قوله) كآهز به بعضهم عبارة
النهاية فيما يظهر

وضدها يدأر ووضده (فجب قبض وسراويل) أو ما يقوم مقامه بالنسبة لهادة محلها (وخمار) للراس أو ما يقوم مقامه كذلك (ومكعب) يضم فقع أو بكرس فقع كون فقع أو غيو، يداس فيه الا اذا لم يعادوه وهده في كل من فضلى الشتاء والصيف (وزيد في الشتاء) على ذلك في الحمل البارد (جبة) محشوة أو نحوها فاكتر بحسب الحاجة (وجنسها) أى الكسوة (فطن) لانه لباس أهل الدين وما زاد عليه زعفرور عونه فوسر له ومعر شسته وموسط متوسطه (فان حرت عادة البلد) أى الحمل الذى فيه (ثله) مع ثلها فكل منهما معتبرها (بكان أو حور ورجب) متفاوتا في مراتب ذلك الجنس بين الموسر ووضيه كما تقرر (في الاصح) عملا بالعادة المحكمه في مثل ذلك والاصل الذمعى في الانتصار لثانيه وان الذهب ولو اعتمد على بس ليعرف واحد ولو ادما كفى أو ليس شارب رقيقه لانتشار البثرة أعطي من صفق يقرب منها يجب انواع ذلك من نحو ثكنه سراويل وكوفيه ووزر نحو قميص أوجه وظاهر أن اجراء الخياط وخططه عليه لاعلم نظيره امر في نحو المصن (يجب ما تعد عليه) ويختلف باختلاف حال الزوج (كزليه) على متوسط شتاء وصيفانها يكسر الزاى وتشديد الباء مضرب مغير وقيل سلاطه كذلك وكطشته سلاطه صغرى نحن له وبره كبيرة وقيل كساء في الشتاء ونطق في الصيف على موسر فالأوبشه ان يكون بعد سلاطه زليه أو حصر فاعلمها لا يسطان وحدهما (أوبد) شتاء (أوحصر) صيفا على قفتر لا تضاعف العرف ذلك (وكذا) على كل منهما مع التفاوت بينهم نظيره ما تقرر في فراش النهار (فراش النوم) غير فراش النهار (في الاصح) لذلك فيجب مضربه لئلا توظف وهى ذئار محتمل وتول البيان هذا في امر إلى الموسر اما وجه غيره فيكنه فراش النهار ضعيف واعترض ضعفه ما هذان الموجود في كتب الطريقتين عكسه من حكاية الخلف فيما قبل كذا والخرم فيما بعدها (ومخدة) بكساره (و) يجبها مع ذلك (الحاف) أو كساء (في الشتاء) يعنى وقت البرد وفي غير الشتاء وما في الوقت من الوجوب في الشتاء مطلقا ولا يتبدل بالحمل البارد في غيره يجعل على الغالب فلا شاف ما تقرر خلافا لمن قلنه اما في غير وقت البرد وفي وقت الشتاء ولو في البلاد الحارة فيجب لها رداء أو نحوه ان كانوا عن يعادونه فيه غطاء غير لباسهم أو شامون عرايا كهاو السنة ولا يجب تجديدها كله كالحجبه الا في وقت تجديده عادة (و) يجبها أيضا (الآلظف) ليدنها وشاهها ويرجع في غير ذلك ووقت المعادة (كشكش) قال النصارى وخلال وبعد ان السواك كذلك بالاولى (ودهن) كويت ولو طمطه واعيد ولو كسل البدن (والثقل بالراس) عاده من رداء ونحوه (ومرئك) بفتح واؤه ومكسره (نحوه) كسفنداج ونوتساور واخيت (لصفه شتان) انه يصفى بغير مادت لثانها سقاءه (لا كحل وخضاب ومايزن) بفتح واؤه غير ماذر ككليب وعطر لانه زياده للتدقيق هو حقه فان ارادها ما وولها استعملها ونزل المارودي اصله على الله عليه وسلم عن المرأة السلتاى الى التى لا تختضب والرهاى الى التى لا تكتحل من المره بفتح أى الباص ثم حمله على من فعلت ذلك حتى بكرهها وبفارتها وفي رواية ذكرها غيره الى ان يفض المرأة السلتاوى والمرهاى الكلام في المزوجة لكرهاه الخضب أو حرمة تغيرها على ما ترقه في باب الاحرام * تنبيه * ليس لحامل بائن ومن غلب روجها الامايزل بالشئ والوخ على المذهب (ودواء مرض وجره طيب وماجم) وفاسد وخاتن لانها لحفظ الاصل (واها طعام أيام المرض وادما) وكسوتها أو لانتظفها وتصره للدواء أو غيره لانها لا يحبس عليه (والاصح وجوب اجرة حمام) ان اعادته أى ولا يرضيه بوجه كهاو طاهر وحينئذ تدخله كل جمعة أو شهر مثلامه أو أكثر (بحسب العادة) المطردة في أمثالها

(قوله) ويختلف باختلاف ال
قول المصنف والاعتداف في النهاية
(قول المتن) وبخدة والحاف في الشتاء
قد هوهم سميع المتخصص وجوب
المخدة بالشاء وواسع عدم ارادته
اللبتها الى التنبه
والله اعلم (قوله) حتى يصورها الخ
في النهاية (قوله) حتى يفارقه والا
أى ولا مضطحة نية لها في مفارقتها والا
فربما يكون ماذر بمدحها فبما ظهر
في المتن (قوله) لا تأسر أو تأسر كذا
والله اعلم (قوله) تعالى ولا تخفى عليه
في أسره رحمة الله تعالى ولا تخفى عليه
من التكرار فليأمل والله اعلم

للصاحبة اليه حينئذ وتبيدهم بغيره في الشهر خرج مخرج القتل وهذا بناء على
جواز دخوله وان صكره وهو المعتقد وقال جمع يحرم دخوله الا لضرورة حاقة للاخبار الصحيحة
المصرحة بجمعها والمال الذي في الانتصار له ونخصه بما اذا شاركها غيرها فيمدون ما اذا
أخل بها (وقن ما غسل) ما تنسب عنه لتحويله لاجل أو (جاء) منه (ونفس) منه بمعنى ولادة
ولو بلائيل لان الحاجة اليه من قبله وبه يعلم انه يلزمه الاماء الغرض لا السنة * (تيسيه) *
ظاهر قوله ثم ان الواجب للماء ان يحصله بدون عن كس كما يجب لها القوت وغيره وان حصل
لها تبرعاً وانما لتساو عاقد فيهما ما وطبت ثمنه احييت وفيه نظر ثم رأت شارحاً قال الواجب للماء أو
ثمنه وقد يثبت ان الخبر اليه وهو محتمل (الحيض) وان وطئ فيه أو بعد انقطاعه فيما ظهر
(واحتلام) وألحق به استحلاله لانه كرهه وهو تام اذا منع منه كغسل زناها ولو مكروه ولا دنس
وذه شبهة فاهذه عليها دون الوطئ وفارق الزوج بان له الحكم ما يخصه فلا يخاص به غيره الا ترى انه
تلمع الكفارة دونها في جامع رمضان وانسلك منه ويخدر فتقول الزكشي فيمن اكراه امرأه على الزنا
القياس انه يلزمه ما غسلها كمكهرها ولا تدخل الماء لانه من غير الجنس بخلاف اوش البكره انتهى ووجه
رد ان في الحاشية قد يكون متعدياً ومعتدلاً لم يرموه بماء فكذلك الزاني وشرق بين المهر والماء ان
المهر في مقابلة ما تنسب به فلم يزل كذلك الماء ويلزمه ايضاً ما وضع وجب التسببه فيه وحده بخلاف
ما وجب لغز ذلك مكاناً لا سامعاً فيما يظهر وما غسل ما تنسب من بدنها وتباها وان لم يكن تسببه
كما اقتضاء اخلافتهم كما نظما قبل بل أولى (ولها) عليه ايضاً (آلات أكل وشرب) تثليث أوله أهو
بالفتح مصدر وكل من الاخرين اسم ذكر في الساموس فاقصر الزكشي على الضبط بالفتح وقوله به
قد حدثت يا ميمى أيام أكل وشرب اغنياني على الثاني (وطئ) كقدر موضوعة) بفتح القاف ومعرفة
(وكوزوجة ونحوها) كما يتعقل فيها تباها لان العيشة لا تدون ذلك ومثله كالحجة الا الذي ابريق
الوضوء ومثارة السراج ان اعيدت ويرجع في جس ذلك العادة كانه اس للشرقة والخرف لغبرها
ويضاوت فيه بين المورس وضية نظير مرام (و) لها عليه ايضاً (مسكن) ثامن فيمخرج عن اعنى
نفسها وما لها وان قل العاجل الضرورة اليه والعتدة بل أولى (يليق بها) عادة لانها لا تخلط بالده لانه
امتناع بخلاف ما صرح في النفقة والفسكوه لانها تملكها وما وايد الهامان اعتباراً به لاهما وتردد في الطلب
في بدوية أراد فزوى سكاها في القرية بهل يسكنها بيت شعر أو بحجرة واسعة لان اعظم اغراضها السعة
والتي يجه النظر للعادة المأثرة في أمثالها اذا سئروا القرى ولو سكن معها في منزل لها بذاتها
أولاً لانتهاهم ان التفتة معه أو في منزل تنحوا بها بذاتها ومنعهم التملك لم تلمه أجرة لان الاذن العري
عن ذكر العوض يرضى على الاعارة والاباحه بخلاف مفع السكوت كاحرم من زيادة قبل الاستبراء (ولا
يشترط كونه ملكه) لحصول القصد بغيره كعمار (وعليه ان لا يليق بها خدمة نفسها) بان كانت
حرة ومثلها تخدم عادة في بيت أمثالها بخلاف من لا تخدم فيمن ان لها شرف من زوج وغيره
يعتاد لاجلها لخدمتها لان الامور الطارئة لا عبرتها بظاهر قولها ومثلها الخالة لا تعتبر الخدم في بيت
أهلها بالفعل فلو كان مثلها تخدم عادة في بيت آخر كترك الاب بخلا وطرق اصار أو ريت في بيت غير
أهلها لم تخدم أصلاً لوجوب اخداها بخلاف من ليس مثلها كذلك وان خدمت فلا يجب اخداها
وهو محتمل ويحتمل الضبط بنوع الخدمة بالفعل في بيت من بيها والاول اقرب الى كلامهم كما عرفت
(اخذها) ولودوية لانهم العاشرة بالمعروف واحدة الا كمرطقا الا ان مرشت واحتسجت
لاكثر من واحدة فيجب قدر الحاجة له منع من لا تخدم من ادخال واحدة ومن لا تخدم وليست هي رضة

(قوله) او بعد انقطاعه فيما يظهر بل
ينبغي القطع به (قوله) والحق به استدلنا
الى قوله الا ترى في النهاية (قوله) بنسبه
فيه وحده كله وان شاركها فيما يظهر
(قوله) وما عطف الى التثنية في النهاية
(قوله) فاقصر الزكشي قد يقال
لا وجه له ولا على الثاني لجواز الاشافة
لكل والله أعلم (قوله) ابريق الوضوء
أي بالبدنية ان يعتاده كاهو ظاهر
تخلف أهل البوادي ثم قد يتوقف
في اعتياده اذا اعتد ايضاً ما الوضوء
لا يجب الا اذا وقع التلصص بسببه ووقع
ذلك نادراً بالنسبة لما عاده فلشأن (قوله)
عادة الى التثنية في النهاية الا قوله وتردد
الى قوله ولو سكن معها (قوله) والذي
بوجه النظر للعادة فلو لم تكن من عادة أو
كانت لم تنظر في الحكم بل تأمل حينئذ
ولا بعد ترجيح الثاني من احتمال ان
الرفقة والله أعلم (قوله) لان الاذن
الخ قد يقال اي اذن في صورة امتناعها
أو منع أسها من التفتة (قوله) ومثلها
تخدم عادة في بيت أهلها مثلاً قد يقال
ما فائدة قوله مثلاً ولذا هو محتمل بان مع
التأمل فيه ما يستحق عنه والله أعلم
(قوله) ولودوية اي التثنية في النهاية
(قوله) بواجده لا أكثر من المراد به وان
اعتادت ذلك في بيت أهلها فاجتمع ثم
رأت كلام العزيز بمرصها بذلك وقيل
عن الامام العزيم بالشرع والله تعالى رعاية
حاله في بيت أهلها وعن أبي خنيفة واحد
رضي الله عنهما كذاهما من عدم اعتبار
والاكثر من واحدة

من ادخال أكثر من واحدة دار سواء أكن ملكها أم بأجرة والزوج مطلقا من زيارة أوليها وان
 اخضرأ وهم ودخنا زمتا وسنهامان دخولها ماها كوله هامن وغيره تعيين الخادم ابتداء اليه فله
 اخداها (بحرة) ولوم تبرعة وقول ابن الرقة لها الامتناع من التبرعة للفرق بين المتعة عليه لاعلمها لان
 النرض انها انما تبرعت عليه لاعلمها (وأما له أو مستأجرة) أو صبي غير مرق أو ونحو محرم لها
 أو ملوك وكذا كل من يحل نظره من الجانبين كمسوح لأذمية وشيخ هم قال الزكشي وهذا في الخدمة
 الباطنة أما الظاهرة فتزولها الرجال والنساء من الأحرار والماليك (أو الاتفاق على من يحبها
 من حرة أو أمة تلذمة) لحصول النقص بجميع ذلك ربح لا دعى منع اخدام وجعذمة بحسبة
 حرة أو أمة لما فيه من الأدلال وان لها ان تنزع اذا اخداها أحد أصولها كالو أراد أن تتولى خدمتها
 بنفسه ولو في غوطيخ وحسن لأنها تسحق منه غالبا وتعبر به في المراد باخداها الواجب خلاف
 والعقد منه انه ليس على خادمها الامتناع بها وتحتاج اليه كماله الماء للتحجر والشرب وصبه على يديها
 وغسل خرق الحوض والطبخ لا كماها بخلاف نحو الطبخ لا كماه وغسل شاة فانه عليه فله أن يفعله بنفسه وله
 منها ما من اتولى خدمة نفسه لا تفوز بمؤنة الخادم لأنها تصبح بذلك مسئلة وخرج بقولنا ابتداء ما اذا
 اخداها من أنفسها أو حلت ما لوقعة معها فليس لبلد الهامن غيرية أو خيانة يصدق هو بيته فيما
 يظهر * تنبيه * سبق في الاجارة وبأن آخر الامعان ما عليه منه اختلاف الخدمة باختلاف الأبواب
 لا طاعة كل يعرف بخصه (وسواء في هذا) أي الأخدام شرطه (موسر وموسر وعبد) كسائر المؤن
 واختار كثيرين عدم وجوبه على المعسر مستدين بالله صلى الله عليه وسلم لوجوب لنا طاعة على
 رضى الله بهما خادما لا عسارىة لأنه ثبت انها سائر في ذلك في بوجهه وأما مجرد عدم اتمامه من
 غير سائر فهو لا لمطبع عليه صلى الله عليه وسلم من المساحة تحقوة وحقوق أهله على انها أو تفعل حال
 تحتة فلا دليل فيها (فان اخداها بعترة أو أمة بأجرة فليس عليه غيرها) أي الاجرة أو بائنه أنفق عليها
 بالملك أو بجنينها) ولو أمتها (لزمه نفقتها) لا تكرار فيه مع قوله أو بالاتفاق الخ لا ذلك
 لسان اقسام واجب الأخدام وهذا لسان انه اذا اختار احد تلك الاقسام الذي يلزمه فقول شارح
 انه مكرز استرواح (وجنس طعامها) أي التي يحبها (جنس طعام الزوجة) لكن يكون ادون منه
 نوعا له المعروف (وهو) من جهة المقدار (مدعى معسر) اذا انفق لا تقوم بدونه غالبا (وكذا
 متوسط) عليه مند (في الصميم) كالعسر وكان وجه الحالة هم له به مثلا في الزوجة ان مدار نفقة
 الخادم على سد الضرورة والمساة والمتوسط ليس من أهلها فاسوى العسر بخلاف الموسر (وموسر
 مدونث) وجهه ان نفقة الخادمة على المتوسط ثلثا نفقة المتخومة عليه فعمل الموسر كذلك اذا دلل
 والثلث ثلثا المدين (ولها) أي التي يحبها (كسوة تلحق بها) فنكون دون كسوة المتخومة حسنا
 ونوعا كقبض ونحوه شتاء كالعادة وكذا العادة ومطهرة وخف مطر شتاء وسيفا ونحوه وقبض
 لذكر انما وجبت لها الحققة لا حاشاها للضرورة بخلاف الخدم وموقوفات على كسوة صيفا وقطعة
 لبشتاء ومجددة وما تعطى به لبلا شتاء ككساء لا نحو سوارب (وكذا) لها (ادم على الصميم) لأن
 العيش لا يتم بدونه كخس ادم المتخومة ودونه نوعا وقدره بحسب الطعام وفي وجوب العلم لها وجهان
 والذي يقتضيه ترجمه منهما اعتبار عادة البلد (لا لا تنظف) فلا تلجأ بها لان الاتي بحالها اعمده لثلا
 تمتد لها الاعين (فان كروم وناذن) الاتي وكزت لانها الاغلب والا فاذ كرت كذلك (بقول وجب
 أن ترفقه) ان تعطى ما يزيل ذلك (و من تخدم نفسها في العادة ان احتاجت الى خدمت غرض أو زمانة
 وجب اخداها) ولو أمة واحدة فكثر كما للضرورة (ولا اخدام رقيقة) أي من فهارق وان

(قوله) ولو تبرعة الى قوله قال
 الزكشي في النهاية (قوله)
 قال الزكشي جزم به في الغنى من غير
 عز ولا زكشي (قوله) لحصول القصد
 الى المتن في النهاية الا قوله وفي المراد
 باخداها الى قوله وله منها ما من
 تتولى الخ (قوله) كالو أراد الخ كذا
 في الغنى (قوله) كماله الماء للتحكم
 كذا في أصله ثم أصبح السخيم وليس
 الاصلاح فخطه فيتم أن يكون منه
 ويجعل أن يكون من غيره (قوله)
 كسائر المؤن الى المتن في النهاية (قوله)
 وهذا لسان الخ أقول وخصوصا فافاد
 هنا ما لا يفيد ما متهم وهو ان الواجب
 ليس بمجرد الاتفاق بالمعنى المتبادر
 منه بل ما يعمل الكسوة ونحوها كذا
 فله الفاضل الخسرى رحمه الله تعالى
 وهو على تأمل (قوله) لا تكرار فيه
 الى قوله وانما وجبت لها النفقة
 في النهاية (قوله) الا نحو سوارب
 لم تعرض في النهاية على ولا ثبت
 لكن نقل الفاضل الخسرى عن صاحبها
 ما فيه الوجه وجوب السوارب للعادة
 حيث اعتد كاهو الآن بمصر ونحوها
 لا في الباب مبني على العادة من رولعه
 غلبة عن استحضار النقول في الرونة
 والغريز اصرح بان اتمام وجهه ضعيف
 قال به البهوى في تهذيبه والرواني
 وان الجهور على مثاله (قوله) لأن
 العيش لا يتم الى قول المصنف وجب
 المسكن في النهاية

قل في حال حجبها ولو جملته لأنه لا يليق بها (وفي الجملة وجه) لجر بان العادة به وقد يمنع ذلك بأنه غير مطرد
وان وجد فهو لعروض سب محبة ونحوها فلم يختر اليه * فرع * قال ابن الصلاح له نقل زوجته من
الحصر الى البادية وان كان عيشها خشنا لانها عليه نفقة مقدرة أي لا تزيد ولا تنقص واما خشونة
عيش البادية فيمكنها الخروج عنه بالابدال كما مر قال وليس له ان يسد عليها الطاقات في مكانها له ان
يفلق عليها الباب اذا خاف شررا ليلته في فقهه وليس له منه ما من نحو غزل وخياطة في منزله انتهى وما
ذكره آخر اثنين جله على غير زمن الاستمتاع الذي يريد وعلى ما اذا لم تقدر به وفي سد الطاقات يجعل
على طاقات لا رية في فقهها والا فله السد بل يجب عليه كما فتى به ابن عبد السلام في طاقات ترى منها
الاجانب أي وعلم منها متمدنهم لأنه من باب النهي عن المنكر (ويجب في المسكن امتناع) اجماعا
واعترض ولا ينفرد الانتفاع فاشبهه الخادم بالعلم بمعاذ الله فيه انه كذلك (و) في (ما يستهلك
كطعام) لها وانذامها المملوكة لها أو الخمر (تخليل) للحره وليسد الامنة بمجرد الدفع من غير
لفظ كالفي الكسار فو ينهى على كونه تملكها من افره وسيد الامة كل منهما (تصرف فيه) بمشأه
من بيع وغيره ولا جلد هذا مع غرض التقسيم وطاؤه بما قبله وان علم من قوله السابق بملكها جبا (فلو
قوت) أي ضيقت على نفسها في طعام أو غيره ومثلها في هذا سيد الامة كما هو ظاهر (بما يضرها)
ولو بان يفره عنها أو بما يضرها خادها (منها) الحق التمتع (ومادام) نفعه ككسوة) ومنها القرش فلا يرد
عليه (ونظرو في طعام) لها او منه الماء (ومشط) وما في معناه من آلات التنظيف (تخليل) كالطعام
بجامع الاستهلاك واستهلاكها باخذة فيشترط كونها ملكه وتصرف فيها بمشأته لأن تقتر ولها
منع من استعمال شيء من ذلك وكذا كل ما يكون تملكها (وقيل امتناع) فيمكن تخومستعار ولا تصرف
هي بغير ما ذان لها كالصنن والخادم والفرق ما زانها تستقل به من بخلاف نحو الكسوة
واختير هذا في نحو فرش ولحاف ظاهرها على الأول تملكه بمجرد الدفع والأخذ من غير لفظ وان كان
زاد على ما يجب اياها يكن في الصفه دون الجنس فيقع عن الواجب بمجردها من غير قصد صارف
عنه وقبضها لان الصفه الزائده وقعت ناعه فلتتح للفظ بخلاف الجنس فلا تملكه الا بلفظ لأنه قد
يعبرها قصد العملها به ثم يترجمه فان لم يقدسه الهدية ملكته بمجرده القبض اذا يشترط فيها
دفع ولا اكرام يترجم بها للغالب ويحتمل فكسوة الواجبة اياها باقية في ذمته وفي الكافي لو اشترى
حليسا وديسا جاز زوجته ونسبها لا يصير ملكا بالذات ولو اختلفت هي والزوجه في الاهداء والعارية
صدق وشبهه وان كان يعلم بما مر آخر العارية والعراض وفي الكافي ايضا لوجه شبه بجهان لم تملكه الا
بإيجاب وقبول والقول قوله انه لم يملكها ولو أخذها بمقران ما يعطيه الزوج صحة أو صابحة كما عتد
بعض البلاد لملكه الا بلفظ أو قصد اهداء أو ائتمار غير واحد اياه أو اعطاه مصر وفا العرس ورضا
وصابحة فشرحت اسنتر الجميع غير صحيح اذ التقيد بالتشوز لا يتأتى في الصابحة لما قررته فيها
كالصحة لانها لا تافظ بالاهداء أو قصد ملكته من غير جهة الزوجة والا فهو ملكه واما مصر وف
العرس فليس واجب فادصره بانه ضاع عليه واما الدفع أي الهرة فان كان قبل الدخول اسنتره والا
فلا لتقرره فلا يسترد بالتشوز (وتعطى الكسوة أول شتاء) لتكون عن فصلها ونصل الربيع
(و) أول (صيف) لتكون عنه وعن الخريف هذا وان وافق أول وجوبها أول فصل الشتاء والا أعطيت
وقت وجوبها ثم جددت بعد كل ستة أشهر من ذلك ثم ما بقي ستة فكثر كفرش وبسط وجبة يعتبر
في تجديد العادة الغالبة كما مر (فان تلفت) الكسوة (فيه) أي ائتمار الفصل (بلا تقصير
لم تبدل ان قلنا تملك) كسفة تلفت فيدها وبلا تقصير أي منها ليس قيد الما بعد بل عدم ابدال مع

(قوله) كما أفتى به ابن عبد
السلام عبارة النهاية كما أفتى به الولد
أخذ من فتاوى ابن عبد السلام بوجوبه
في طاقات الخ (قوله) اجماعا واعترض
في النهاية في الكافي لو اشترى حليسا
الى قوله وفي الكافي لو اشترى حليسا
في النهاية الا قوله بمجرده اعطاه من غير
قصد صارف عنه فليس فيها (قوله) والاخذ
من غير لفظ لكن مع قصد
دفعه بما وجب عليه ان كان الخ (قوله)
من غير قصد صارف ظاهره انه يلقى
عدم الصارف ولا يشترط قصد الاداء
بما مر من فاسم قدم ان الشارح يعتبر
في كل دين قصد الاداء مما مره فعدم
تعرضه هنا للعره بمعاذ الله فلا تخالفه
(قوله) اسنتره بمحل تامل ان اسنتره
جميعه (قوله) تكون عن فصلها الى
قوله فان شئت ائتمار الفصل في النهاية
(قوله) وافهم ثم ان في النهاية

غدوة وعشية قلت يفرق بأنه تخلل هناء سقط فلم يمكن التوزيع معه لتعديها غالباً
بجلافة ثم فانه لا سقط فوجب توزيعها على زمن التكئين وعدمه اذ لا تعدى هنا أصلاً فان
قلت قياس ذلك انها لم تمنع من التكئين بلا عذر ثم سلت انشاء اليوم مثلاً بتوزيع قلت
القياس ذلك وسأبقي عن الاذرى ما يؤيدها بالقبلي ومقتضى كلام الراجعي في التسخ بالاعمار
ان ليلة اليوم في النفقات هي التي بعده وسبب ان عشاء الناس قد يكون بعد الغروب وقد يكون قبله
فلنحسب ليالي النعمة باعتبار ما هما (لا العقد) بخلاف المهر لان جلته في مدة العقد مجهولة
والعقد لا يوجب ما لا مجهول ولا انها تخالف المهر والعقد لا يوجب عشرين مختلفين (فان اخلفنا
فيه) أي التكئين بأن ادعاه فأنكره (صدق) بينه لأن الأصل عدمه ومن ثم لو اتفقا عليه واذعى
سقوطه بنشورها فأنكرت صدقته لأن الأصل حينئذ بقاؤه (فان لم تعرض عليه) من جهة نفسها
أولها (مدة فلا نفقة) لها (فيها) أي تلك المدة وان لم يطأها لعدم التكئين وقضيتها
لا فرق بين علمها بالنكاح وعدمه فلو عذرت عليها اجباراً وهي رشيدة ولم تعلم فتركت العرض مدة
ثم علمت لم يقب لها مؤنة تلك المدة وفيه نظر لانها الآن معدومة بعدم العلم وهو مقصر بعدم الطلب وقد
يجاب بأن المؤن انما هي في مقابلة التكئين حتى وجد وحدث ومتى اتى التفت ولا نظر لذلك التقصير
لا ترى انه لو طأها بالشر لم تعلم الا بعدمه فلم تؤنه مؤنة تلك المدة وان قصر بعدم اعلامها وقد سلت
عن طلق ناشرة ثم راجعها ولم يعلمها بالرجعة فهل يلزم مؤنتها قبل العلم بقياس ما تقرر عدم لزوم سواء
أقلنا الرجعة اثناء ام استدأمة لانها ان كانت اثناء فقد عرته لا بد من التكئين لان الجهول بالنكاح
غير عذر واستدأمة فواجب ان يبالى بالرجعة عادت للنكاح الذي كانت لا تسحق فيه مؤنة فيستحب علمها
حكمه فان قلت يأتي فرض ان كون الامتناع عنه يجعله كالنكاح لها وهذا ينافي ما تقرر قلت لا ساقه
لانها ثم عرضت نفسها عليه فامتنع فعدت ممكنة ولا كذلك هنا فانه لا عرض منها أصلاً فلا تكئين
(وان عرضت) كذلك علمه ان كان مكافئاً للافعل وليه بأن أرسلت له غير المحجورة أو أولى المحجورة اني
ممكنة او يمكن (وجبت) النفقة والكسوة ونحوهما (من بلوغ الخبر) له لانه القصير حينئذ (فان غاب)
الزوج من بلدها اثناء او بعد تنكيتها ثم نشورها كما يأتي ثم ارادت عرض نفسها التجب مؤنتها فعدت
الامر لها كما وأظهرت له التسليم وحينئذ كتب الحاكم (وجوباً كما هو ظاهر الحاكم ببلده) ان عرف
(ليعله) بالحال (فيفي) لها (أو يوكل) من يسلمها له أو يحملها اليه وتجب مؤنتها من وصول نفسه
أو وكيله (فان لم يقبل) ذلك مع قدرته عليه (ومضى) بعد ان بلغه ذلك (زمن) امكان (وصوله) اليها
(فرضها القاضي) في ماله من حين امكان وصوله وجعل كالنكاح لها لان الامتناع عنه اما اذا بعرف
فلنكتب لحاكم البلاد التي تردها الوقوف عادة من تلك البلاد لطلب وبنادي احمد فان لم يظهر فرض
الحاكم فنكتبها الواجبة على العسر لم يعلم بخلافه في ماله الحاضر وخزم بعضهم بأن له فرض الدراهم
ومرأول الباب مائة وأخذ منها ككفيلاً بما أخذ منه لاحتمال عدم استحقاقها فان لم يكن له
مال حاضر احتمل ان يقال له يقتصر عليه أو يأذن لها في الاقتراض واما اذا منع من السر أو أتوكل
عذر فلا يفرض عليه شيئاً لعدم ضرورة ربح الاذرى وغيره قول الامام يكفي بعلم من غيره جهة
الحاكم ولو باخباره ببول الرواية (والعتر) في مخنونة ومراقة قبل الاحسن ومعه راق المراقبة
وصف مختص بالغلام يقال غلاماً راقاً وجارية معصر ومراقيه في النكاح (عرض ولي) لها لاهي
لانه المختاطب بذلك نعم وتسلم العسر بعد عرضها نفسها عليه ونقلها منزله لزمه نفقتها وبحث الاذرى
ان نقلها منزله غير شرط بل الشرط التسليم التام وظهر ان عرضها نفسها عليه غير شرط أيضاً بل متى

(قوله) كذلك عليه الى قول المصنف
ونسقط في النهاية الا قوله ومن
أول الباب مائة وقوله مراقيه
في النكاح (قول المتن) كتب الحاكم الخ
قد يقال ما الحكم لو لم يكن للبائس حكم
فراجع قوله وبنادي اسمه ما ساقه
المدة التي بنادي فيها (قوله) وخزم بعضهم
وتجاوز ان يرضى دراهم وبأخذها
كفيلاً بما أخذ منه كما أتى به الوالد
رحمه الله (قوله) احتمل ان يقال انه
يقتصر الخ عبارة النهاية انتجما اقتراعه
أو اذنها في الاقتراض الخ (قوله) نعم
لوتسلم العسر الخ فرضه الكلام
في العسر مخرج للمخنونة ينبغي ان يكون
الحكم فيها كذلك ان تسلمها بعرضها
أو بدون عرضها والله أعلم (قوله) ويظهر
ان عبارة النهاية والواجب ان

(قوله) منها إجماعاً على المتن في النهاية (قوله) لاحقة له لالأوجه المراد أنهم من حقيقةه ليدخل ما لو قارن التشويز أول اليوم أو الفصل سم قوله لعل الأوجه الخ أن كان مراده التعيين فليس كذلك لأن الصورة التي أفاها تفهم بالاولى (ص ٣٧٨) فكان الصورة التي ذكرها الشارح تفهم بالاولى

وتسألها ولو كرها عليها وعلى ولها الزمه مؤنتها وكذا تنجب تسلم بالغة فنهىها لزوج مراقب قسملها وان لم يأت ذنوبه لانه لا يداعلها بخلاف تخوميسه (وتنقط) المؤن كلها (نشوز) منها إجماعاً أي خروج عن طاعة الزوج وان لم تأثم كصغيره فوجبه ومكرهه وان قدر على ردّها بالطاعة فترك أي الحساق لا تملك بالجنسية قبيل المراء بالقسوط منع الوجوب لانه لا يكون الا بعد الوجب انتهى وليس على الهلافة بل المراد به مناسقته اذا لولت شرّاً نشاء يوم أو ليلة سقطت نفقته الواجبة بغيره أو أثناء فصل سقطت كسوته الواجبة بأوله وبعلم من ذلك سقوطها لانه يوم وفصل التشويز لوجبه سهل سقوطها بالنشوز فان ترجع عليها ان كان من يخفى عليه ذلك كاهو قباس نظاره وانما لم يرجع من أنفق في نكاح أو شراً فامس ودان حول ذلك لانه شرع في عقدهما على ان يعين المؤن موضع اليد ولا كذلك هنا ويحصل (ولو) بحبسها عليها وأحق وان كان الحاس هو الزوج الا ان كانت مسخرة فعمل على الأوجه ثم رأيت ابا زرعة افاق بذلك فان قلت ما ذكر في حبس الزوج لهما مثل ذلك اذا كان هو الحاس يمكنه التمتع بها فيه أو باخراجه منه الى محل لا تقع ثم يعيدها اليه فقلت كل من هذين فيه مشقة عليه فلم يعد قادراً عليها اما في الأول فواضع واما في الثاني فلا نه اذا فعل بها ذلك لم يترقبها الحس فله بقدره شيئاً فان قلت ما الفرق بين هذا وما يأتي انه لو عليها للسفر مع ما قدرت بدني فبها المقتل به منه بقيت نفقتها قلت الفرق انه ثم لم يسافر بعد تمككها بها لانه مشقة فامتناع انما هو منه بخلافه فيما هنا وتعين السفر عليه نادراً لا يقول عليه أو باعتداده الوطء مشقة أو بعضها أو (بمع الزوجية) للزوج من يخو (ليس) أو نظراً لظغينة وجهها أو تولية عنه وان مكنته من الجماع (بلا عذر) لانه مكنته كالوطء بخلافه بعد زكركان كان بفرجه فاحرقه وعلت الهمة ليسها واطعها (وعيلة زوج) بغير العن أي كبر ذكره بحيث لا يتخلفه (أومرض) بها (بضرعه الوطء) أو نحو حبس (عذر) في عدم التمكن من الوطء فتسحق المؤن وثبتت عياله بأربع نسوة فان لم يمكن معرفتها بالظن فله ان يظنهن الهما مكشوف في الفرجين حال انتشار عروجهما ليشهدن وليس لها امتناع من زفاف لعيلة بخلاف المرض لتوقع ففاته (والخروج من بيته) أي من المحل الذي رضى باقامتها فيه ووليبيتها أو بيت أبيها كاهو ظاهر ولو لعاده وان كان غائباً تفصيله الآتي (بلا ذن) منه ولو ان رضاه عصبان و (نشوز) اذله عليها حق الحس في مقابلة المؤن وأخذ الأذرى وغيره من كلام الامام ان لها اعتماد العرف الدال على رضاه امثال مثل الخروج الذي ترده وهو محتمل لم يعلم منه غيرة تقطعه عن امثاله في ذلك ومن اذن قوله ان لم يتخرج حضرته فلا يسقط به حقه ما لم يطلبها الرجوع ففتح كما أتت به بعضهم وبعين حمله على امتناعها لا خوفاً من ضره الذي توعددها به الا ان أنها وقت بصدقه فيما يظهر (ان لا يشرف) البيت أي أو بعضه الذي يخفى منه كاهو ظاهر (على ان يندم) وهل يكفي قولها خبيت ان يندم أو لا يدمن فريسته عليه عادة كل محتمل والثاني أقرب وأخفى على نفسها أو مالها كاهو ظاهر من فاسق أو سارق ويطهر ان الاختصاص الذي له وقع كذلك وأختار الرجوع لقصاص طلب حقهما والخروج ليعلم أو استفتاء ليعرفها الزوج الثقة أي أو نحو محرما كاهو ظاهر عنه ونظير انها لو احتاجت للرجوع لذلك وخشي عليها منه فته والزوج غير ثقة أو امتنع من ان يعلمها أو يسأل لها أجبره القاضي على احد الامرين ولو بان يخرج معها أو يستأجر من يسأل لها أو يخرجها مع المنزل أو يئدها عليها أو يهددها بضرر بمنع فتخرج خوفاً منه فخر وجهها حينئذ غير نشوز للعدر فتسحق النفقة ما لم يطلبها المنزل لا تقع فتفتح ويطهر تصديقاً في عذر ادعته ان كان عالماً لا يعلم انها كلوط فمما ذكر والاحتاجت الى ائتمانه وقد يشكك ما ذكره من اخرج التبعي لها بحبسها عليها الا ان يرقى

وان كان مراده الاولوية فعملت تسلمها المنطوق حينئذ على انه لا يعد ان يكون الاعم هو مراد من قال المراد بالسقوط منع الوجوب فلا اعتراض عليه (قوله) وان كان الحاس هو الزوج ان كان التعيين بالنسبة لا يلزم والحق فهو واضح الفساد وان كان بالنسبة لثاني فقط كما هو الظاهر فلا حاجة لقوله الا الخ لانه لغرضه والحال ما ذكر والله أعلم (قوله) أو باعتدادهما في قول المصنف وعيلة في النهاية (قوله) بغير العن الى قوله ومن اذن في النهاية (قوله المتن) بضرعه الوطء هل المراد ضررا ببيع التيمم وهو مشقة شديدة لا تتحقق عادة وان لم يبع التيمم يحمل تأمل ولعل الشافعي أوجه أخذها بما يأتي له في ركوب الجبر والله أعلم (قوله المتن) بلا ذن الخ يظهر انها لو اختلفا في اذن فهو المصدق لان الاصل عدمه أو في ظن الرضا فهي المصدقة لانه لا يعلم الا منها ثم رأيت قوله ويطهر الخ وهو يظهر في هذا التفصيل الذي استظهرته (قوله) اذله عليها حق الحس هل يكفي قولها طنت رضاه أو لا يدمن فريسته يحمل تأمل ولعل الثاني أقرب أخذها بما يأتي والله أعلم (قوله) أو بعضه الى قوله ولو عليها للسفر في النهاية الاول ويطهر انما لو احتاجت الى قوله أو يتخرجهما بغير المنزل (قوله) لم يرضها الزوج يحمل رجوعه للخروج طلب الحق ويحمل تخصصه بالاجر وهو الذي يدل عليه سابقه وصنيع غيره فسلمت (قوله) على احد الامرين ظاهر بالنسبة لصورة الاحتناع اما اذا كان عrique فلا تكفي بسواها نعم يحتمل ان قال يأتى لها ويستأجرها فته يسألها

بأن نحو الحبس مانع عرفا بخلاف مجزءا خراجها من منزلها ومن النشوز أيضا امتناعها من السفر معه
 ولو لم يصر نفقة كما هو ظاهر لكن بشرط أمن الطريق والمقصود أن لا يكون السفر في البحر المالح
 لأن غلبت فيه السلامة ولم يتح من ركوبه شررا يبيع التيمم أو يشق مشقة لا تتحمل عادة وعلى هذا
 التفصيل الذي ذكره البلقيني وأعمده غيره يجعل الملاق جمع منهم المصالح المتنع وجرى
 عليه في الأنوار وكذا الاستنوي بل زادان يحرم ركوبها ولو باعقة ولو طلمها للسفر فاقتربت بين عليهما
 لهنهما الدائم منه طلب جسمها أو التوكل بهما فالتباس صحة الأقرار طارها لكن يظهر أن الزوج
 يتخلف المقر له أن الأقرار عن حقيقة ثمر رأيت شرعا الزواني صريح بصحة الأقرار وأعمده الأذري
 وغيره قال الأذري لكن لو أقام بنته بأعاش أقوت فرار من السفر فوجها وقبوله بعد الان توفرت
 القرائن بحيث تقارب القطع فهو متحمل وقد يعرّفونه بأقرارها أو بأقرار الغير انتهى وتخطئة التاج
 الغزاري ما ذكره صريح بأن حق الزوج لا يثبت بأقرارها غير صحيحة لأن الأقرار اخبار عن حق
 سابق فالدراسة على الظواهر لا غير كيف وأقرار الفليس بعد الحجر بدن قبله صحيح مع ظهور الموطأة
 فيه غالباً ولم يظروا البهائم أن يثبت ذلك أو آخر التفتيش بزيادة فراجعه وأقرارها باجرا عن
 سابقة على النكاح كموالدين ولو كان لها عليه مهر فالها الامتناع من السفر معه حتى يوفى بها كما فاده
 قول القفال في فتاويه إذا دفع لأمه صدق أو فانيس لها الامتناع من السفر معه والقاضي في متناويه
 للولي حمل موليته من بلد الزوج إلى بلده حتى يقبض مهرها قال الزكشي وابن العباد وقياسه أن لبالة
 زوجها الحيا ولم يعطها الزوج مهرها السفر ليلها مع مجرم لكن توقف الأذري فيما قاله القاضي
 في هذه أولى والذي يتجه في دينها عليه الحال المهر وغيره أنه عذر في امتناعها من السفر إلا إذا جاز لها
 منعه منه فإولى منع من اجارها عليه ويحقق العسر بالموسر في ذلك فيما يظهر فامسفر الولي وسفرها
 المنكوران فلو جه امتناعها إلى في مهر جاز لها حبس نفسها لتقبضه (وسفرها باذنه معه)
 ولو لحاجتها أو حاجته أجنبي (أو) باذنه وحدها (لحاجته) ولو مع حاجة غيره على ما يأتي
 (لا يقطع) مؤنها لها يمكنه وهو الموت لحقه في الشاة وخرج بقوله باذنه سفرها معه بدونه لكن
 صححوا وجوبها هنا أيضا لأنها تحت حكمه وإن ائتمت وبحت الأذري أن محلها أن لم يمنعها
 والأفتا شرة قال البلقيني وهو التحقيق لكنه بقوله لم يقدر على ردها والظاهر أنه مجزءا تصور
 لما امره لا فرق بين قدرته على ردها طاعة وان لا (و) سفرها (لحاجتها) أو حاجة أجنبي باذنه
 لاعه (يقط) مؤنها (في الظاهر) لعدم التمكن اما باذنه لحاجتها ما تقتضي قولهم في أن
 خرجت لغرا الحما فأنت طالق فخرجت له ولغيره لم تطلق عدم السقوط وقولهم لو اردت ماعلا لمتعة لها
 السقوط وأعمده البلقيني وغيره ونص الام والمختصر طارها فيه وفي الجواهر وغيره أن الماوردى
 وأقره ولو امتنع من النفقة مع علم بحب النفقة أن كان مجتمعها في زمن الامتناع فتجب وبصرته معها
 عفوا عن النفقة حينئذ انتهى وقضية خريان ذلك في سائر صور النشوز وهو محتمل ونوز فيه بما لا يحصى
 وما صر في مسافر معه بعزائه من وجوب نفقتها لتكيتها وإن ائتمت بعصاها صريح فيه وظاهر كلام
 الماوردى أنها لا تجب الأزمن المتعدون غيره نعم يكن في وجوب نفقة اليوم تمت لحظة من بعد النشوز
 وكذا اللبس (ولو نشزت) كان خرجت من يته (فغاب فاطاعت) في غيبته بنحو عودها لبيت
 (لم تجب) مؤنها مادام غائبا (في الأصح) لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسليم
 ولا يحصلان مع الغيبة فارق نشوزها بالردة نزول أسلامها مطلقا زال المسقط وأخذ منه
 الأذري أنها لو نشزت في المنزل ولم تخرج منه كان منتهى نفسها فغاب عنها ثم عادت لاطاعة عادت نفقتها

(قوله) في البحر المالح الخ فيه أمران
 الأول التقيد بالمح لا حاجة إليه
 ألا يطبق الأعلى المالح الثاني أن
 مقتضاها أن الامتناع من ركوب الأنهار
 نشوز وان غلب الهلاك أو خات
 المذكور وهو بعيد جدا وهل التقيد به
 لأن الغالب فيها تجب الواقع السلامة
 والامن من الضرر المذكور وأنه أعلم
 فلو فرض خوف ما ذكرها كوقت هيجانها
 كانت كالبحر بلا شك (قوله) المهر وغيره
 شامل لمرحل بعد التمكن ومقتضى
 قوله الآتي في مهر الخ خلافاً فليجوز
 (قوله) ولو لحاجتها إلى قوله وقوله
 لو اردت في النهاية (قوله) وأقره وأفتى
 به الولد رحمه الله نهاية (قوله) وفي
 الجواهر إلى المتن في النهاية (قوله) كان
 محتمل ونوز فيه بما لا يحصى
 خرجت إلى قول النصف ولو خرجت في
 النهاية لا أقوله فالدخول في منع الخافض إلى
 قوله وأيضاً فتجمل (قوله) وبجواب
 مراده عبارة النهاية لا والله

من غير قاض وهو كذلك على الأصح قال وحاصل ذلك الفرق بين التشوز الجلي والتشوز الخفي انتهى
 ويحتاج أمراده بعد هذا لطاعة إرسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في التشوز الجلي وانما قلنا ذلك
 لأن عودها لطاعة من غير عمله بعيد كما هو ظاهر وهل اشهادها عند غيبته وعدمها كم كاعلامه فيه
 تقروا قياساً من غير نظائره نعم وطريقها في عود الاستحقاق (ان يكتب الحاكم كاسب) في استدعاء
 التسليم فاذا علم وعاد وأرسل من يسلمها أو ترك ذلك لغير عذر عاد الاستحقاق * فرع * التفتت
 زوجه غائب من القاضي ان يفرض لها فرضا عليه اشترط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه وحلقها
 على استحقاق النفقة وانما لم يقض منه نفقة مستقبلة فيجوز بفرض لها عليه نفقة معسر حيث
 لم يثبت انه غيره و يظهر ان محل ذلك ان كان له مال حاضر بالبدل تريد الاخذ منه والا فلا فائدة للفرض
 الا ان يقال لفائدة هي منع المخالف من الحكم بسقوطها بمضي الزمان وأيضا فيحتمل ظهور مال له
 بعد ما أخذت منه من غير احتياج لرفع اليه (ولو خرجت) لاعلى وجه التشوز (في غيبته) عن البلد
 بلاذنه (لزارة) لقرين لا أخنبي أو أجنبية على الواجبة وقضية التعبير هنا بالقرين وبالأهل
 الواقع في كلام الشارح وتبعه شيخنا في شرح منعه انه لا فرق بين المحرم وغيره لكن قضية تعبير
 ان لا يكون في ذلك رتبة بوجه فيما يظهر (الاستسقط) مؤنها بذلك لانه لا بعد تشوزا عرا فظاهر
 ان محل ذلك ما لم يمتعهما من الخروج قبل سفره أو يرسل لها بائع (والاظهر ان النفقة) ولا مؤنة
 (الصغيرة) لا تختل الوطء وان سلت له لان تعذر وطئها لغنى فيها وليست أهلا للتمتع بغيره ومعارف
 المروضة وخشوع الرقاء (و) الاظهر (الاستحباب لكبرى) أي يمكن وطئها وانما تبلغ كما هو
 ظاهر (على صغير) لا يمكن وطؤه اذا عرفت على ولده ان المنافع من جهته (واحرلها بجم
 أو عمره) أو مطلقا (بلاذن) منه (تشوزا لم يحكم تخليها) على قول في الفرض لان المنافع
 منها ومع كونه تشوزا ليس تعاطيه حراما عليها لخطر أمر التسلط به فارق ما يأتي في الصوم (وان
 ملك) تخليها ما بان أحرمت ولو يفرض على المعتقد (فلا) يكون أحراما تشوزا فلها المون لانها
 في قبضته وهو قادر على تخليها والتمتع بها فاذا تركه فقد قوت على نفسه فان قلت هذا يشكل
 بما يأتي في الصوم انه يجب افساد العادة قلت يفرق بأن الصوم يتكرر فلو أمرناه بالافساد تكرر
 منه وفي ذلك ما يريب بخلاف الاحرام لانه نادر فلا تقوى مهاته وأيضا فالزمن ثم قرب تقوى الهبة
 حينئذ بخلافه هنا غالبا (حتى تخرج فسادا لحاجتها) فان كان معها استحققت والا فلا من من
 أسدجها الذي اذن فيه بحماة يلزمها الاحرام بقضائه فورا والخروج له ولو بلاذنه وحينئذ يلزمه
 مؤنها بال والخروج معها (أو) أحرمت (بأذن) منه (في الأصح له نفقة ما لم يخرج) لانها
 في قبضته وفوات التمتع نشأ من اذنه فان خرجت فكما تقرر ولو أحرمت عنها قبل النكاح لم يخبره ويقدم
 حق المستأجر لئلا لا مؤنة لها مدة ذلك كذا أطلقه شارح هنا وفيها أمر نفا وهو مشكل
 لان قضية ما بان تنقض الاستسقط مدة الاجارة وهذا بخلافه وقد يجب تقدير ان الامر كذلك عندهم
 يحمل هذا على ما اذا ثبت بالينة وذلك بالافرار والفرق ان الاقرار أقوى فاقترن وجوب النفقة بخلاف
 البينة هذا والذي يرجح انه لا مؤنة لها مدة الاجارة مطلقا و يفرق بينهما بين الاقرار بالنية بأنه
 لا حال فيهما وبين الزوج لانه يمكن ترك السفر والتمتع بها كحرام وانما هذا قبل المتأجر حاله فذمت
 النفقة غير ثابتة ان المنقول الذي سكا عليه سقوط نفقتها هنا وان مكنته المستأجر مهلا لانه وعدا لا يلزم
 مع ما فيه من المنع لم يشعر بالفرق بين الاقرار والينة وهو سر فيما ذكره ورأيت شيخنا فرّق

(قوله) وهل اشهادها عبارة النهاية
 والأقرب كما هو قياس نظائره ان اشهادها
 الخ (قوله) حيث لم يثبت انه غيره ويظهر
 انه لو تبين بسارة كان لها المطالبة بما بقي
 من قدرات تفاوت (قوله) لاعلى وجه
 الى قوله كذا أطلقه شارح في النهاية
 وأبقاها من الى المتن

فيه ومنه بدى سقوطها بنذرهما الصوم أو الاعتكاف المعين قبل التكاح بعين ما فرقته وهو ان هنا
 يدحاثة بخلاف ذلك (وعينها) انشاء (صوم) أو نحو صلاة أو اعتكاف (تفعل) ابتداء
 وانتهاء ولو قبل الغروب لأن حقه مقدم عليه لوجوبه عليها وان لم يرد التمتع بها على الوجه لانه قد يطرأ
 له ارادته فيجدها مائة فتضمر (فان ابت) وصامت أو اقامت غير نحو عرفة وعاشوراء وصلت غير
 راتبة (فتناثرة في الاظهر) فنسقط جميع مؤن ما صامتة لا متناعها من التكين الواجب عليها
 ولا نظرا الى تسكنه من وطئها ولو مع الصوم لانه قد بها بانفاذ العادة فتضمر ومن ثم حرم صومها
 نفلا أو فرضا صومها وهو حاضر من غير اذنه أو علم رضاه ونظرا هرا متناعه مطلقا ان أرضها أو ولدها
 الذي ترضعه أو أخذ أو زرع من هذا التعليل انما الاشتغال في بيته يعمل ولم يتنع الحياء من تطليها
 منه كماله بقية نفسها وان امرها بتركها متنع اذ لا مانع من تنعها أي وقت اراد تخلف
 نحو وتعلم مغار لانه يتنهي عادة من أخذها من بين وقضاء وطرها فاذ لم تنته بهنهي فاشتر
 اما نحو عرفة وعاشوراء فلها فعلها بغير اذنه كرواتب الصلاة بخلاف نحو الاثنين والخميس وبه نص
 الجبر الحسن ان الصوم المأثوم ماضى شهر رمضان وزوجها شاهد الا بانه ولو شكها مائة نطوا
 لم يجبرها على الفطر لكن الاوجه سقوط مؤنها (والاصح ان قضاء لا يضيّق) لكون الاطفال
 بعد زرع الساع الزمن وقد تشبه بغيره قضاء الصلوات فيفضل فيه بين التضييق وغيره وهو الوجه
 (كفعل فيمنها) منه قبل الشروع فيه وبعد من غير اذنه لانه متراح وحقه فوري بخلاف ما تضيّق
 للتعدي بانظاره والاضيق زمنه بأن يتيقن من شعبان الا ما يبعده فلا يتنعها منه ونفقها واجبة لكنه
 مشكك في صورة التعدي لان المانع ثنائى تغيبها وله منها من صوم بذره مطلق كمن بذره
 في تكاحه بلا اذنه وصوم كفارة ولو من انشاءه وان شرم فيه قبل منعه على الوجه ويؤخذ بما ذكر
 في التعدي بانظاره ان التعدي بسبب الكفارة لا يتنعها وان شرم فيه قبل منعه على الوجه ويؤخذ بما ذكر
 في مسافر من رمضان بأنه لا يتنعها من صوم قلة الاذرى وتبعه الزكشي وهو متجه ان لم يكن الفطر
 أفضل انتهى قيل وهو الوجه مما نقل عن الساوردى المخالف لذلك انتهى ويؤيد قوله (و) الاصح
 (انه لا منع من تعجيل مكتوبة اول الوقت) لحيازة فضيلته وأخذ منه الزكشي وغيره ان له المنع اذا كان
 التأخير أفضل ويبحث الاذرى ان له المنع من تطويل زائد بل تقتصر على اكل السن والادب وطارق
 حاضر في الاحرام بطول مدته (و) لامن (سن راتبة) ولو اول وقتها لتأكل كدها مع قلة زمنها
 ومن ثم جاز له منعها من تطويلها بان زادت على أقل مجزئ فيما يظهر ويحتمل اضرار ادى الكلال لانه
 راعوا انها فضيلة اول الوقت فلا تعد رعايتها هذا أيضا واصل مجزئات التكاح ان العبرة في المسائل
 المختلف فيها بقيدته لا بقيدتها (ويجب) اجماعا (الرعية) حرة أو أمة ولو انما (المؤمن)
 السابق وجوبها للزوجة لبقاء حبس الزوج وساطتته ثم لو قال طلقت بعد الولادة في الرجعة فزالت
 بل قبلها فلا رجعة لك صدق في بقاء العدة وشبوت الرجعة ولا مؤن لها لانها ~~تستحق~~ استحقاقها
 وأخذ منها انما لا يتحب لها وان راجعها وكذا ما نفاذت حلالا بانها فأنكره فلا مؤن لها كما قاله الراعى
 وجهه أصلا متبنا عليه ونظرا ان عمله كالذى قبله ما لم تصدق (الامون تنفك) لانشاء موجبا
 من غرض التمتع (فلوطنت) الرجعية (حاملاتنق) عليها (فانبت حائلا استرجع) منها
 (مدقة) لها (بعد عدها) لانه ان لا شيء عليه بعدها تصدق في قدر أقراها وان خالفت
 عادتها وتختلف ان كتبها فان لم تدر كرشا وعرف لها عاده متفقة على بها أو تختلف فلا اقل ولا ثلاثة
 الشهر ولو وقع عليه طلاق باطنا ولم يعلم فافق مدة ثم علم لم يرجع بها بغيره على الوجه كالأشقي على من

(قوله) انشاء الى قوله لكن الاوجه
 سقوط مؤنها في النهاية (قوله) لحيازة
 فضيلة الى قول العصف ويحب في النهاية
 (قوله) ويحتمل اضرار ادى الكلال
 عبارة النهاية بان زادت على اقل الكلال
 فيما يظهر ويحتمل اتع من زيادة على
 أقل مجزئ الخ (قوله) حرة أو أمة الى
 قوله فرع حكم خفي في النهاية

(قوله) عمارن أو عارض عبارة الهباية على الرابع (قوله) ومحمدان كان ضمير محله راجعا الى افتاء اني زرعه فلا يظهر وجهه فليتأمل وان كان للاستازعة التي اشار اليها فظاهر وجهه يكون حاصلا انه اذا حكم بموجب البيئونة (٢٨٢) أثري المستقبل كما هو شأن الحكم بالوجوب والا فلا

(فصل اعسر)

(قوله) في حكم الاعسار الى قول المصنف والضع في النهاية (قوله) ما عدا السكن الخ يؤخذ من تعليل ان الخادم كذلك وان اومر بالاتصاف عليه في الاستثناء خلافه (قوله) أو متوسط اقول يقال أو معسر وما قوله الاتي وانما الخ فاما بهذا الصغ يحجز عن نفقة المعسر لا عن المعسر القادر على نفقة المورس فلتأمل سم اقول هو محقق جدا عليه فراه بالمورس هنا القادر على الاضايق الواجب عليه اهم من أن يكون مورسا بالغي المتقدم أولا والله اعلم (قوله) ان حضر أو غاب الخ وعند غيبته يثبت الحكم لحاكم بلده ان كان موضعه معلوما فليزعمه بدفع نفقته وان لم يعرف موضعه بأن انقطع خبره فهو له انفسخ أولا نقل الزركشي عن صاحب المذهب والكافي وغيرهما ان لها الفسخ ونقل الروابي في البحر عن نص الام انه لا فسخ مادام الزوج مورسا وان غاب غيبة منقطعة وتعد استيفاء النفقة من ماله انتهى قال الاذرى وغالب الوقوف على هذا النص في الام والمذهب نقل فان ثبت له نص بخلافه فذلك والا فذهب المتع كارجح الشيطان انتهى وهذا الحوط الاول ايسر قال الشهاب السباطي في حاشيته على المحلى وهو المعتبر منطقتا الروابي عن النص ضعيف انتهى (قوله) صريح في الام اي قوله أو ذكرته في النهاية (قوله) كذا قال الاذرى في النهاية وأفتي به الوالد رحمه الله تعالى وان اختار كثير من الصغى وجزبه الشيخ في شرح

منهجه

نكحها فالد اجتماع انها فيها محبوسة عنده وان لم يستقيها كافتادها فالحاكم ومحل رجوع من أنفق نظن الوجوب حيث لا حسم منه (والحائل الباش يتلخ) أو فسخ أو انفاخ بمقارن أو عارض خلافا له وهم فيه (أو لا لا نفقة) لها (ولا كسوة) لها قطعاً للغير المتفق عليه بذلك ولا لتنازع سلطته عليها وانما وجبت لها الصك لانها تحصين لها المأثري لا متفرق بوجود الزوجية وعندها (ويجبان) كالخادم والادم (الحامل) بائن لانه وان كن أولات حمل ولانه كالمستعبرهما الاستغالة بمائة ثم الباش يفسخ أو انفاخ بمقارن للعقد كعب أو غرور لا نفقة لها مطلقا على ما قاله في الخيار لانه رفع للعقد من أصله والوجوب انما هو (لها) لكن بسبب الحمل لانها تلزم المعسر وتتقدر وتقطر بالنشور كالباش ان تسكن فبما عنه لها ولو اتى آخر زوجها منه لغير عذر ولا تسقط بعضي الزمان ولا بموته اثمها لانه لا يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الاستدعاء اقول في تأخر الولادة قول مدعيه (وفي قول العمل) لتوقف الوجوب عليه (فعل الاول لا يجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد) اذا نفقة لها لانه الزوجية بعد ما اولى (فقلت لا نفقة) ولا مؤنة (لعدته واه) ومنها ان يموت الزوج وهي في عدة طلاق رجعي (وان كانت حائلا والله اعلم) لصفة الخبر بذلك (ونفقة العدة) ومؤنتها كؤنة زوجة في جميع مامر فيها فهي (مقدرة كرس النكاح) لانها من لواحقه (وقيل يجب الكفاية) بناء على انها للعمل (ولا يجب دفعها) لها (قبل ظهور حمل) سواء أجهلها لها لم يعدم تحقق سبب الوجوب نعم اعتراف ذي العدة بوجوده كظهوره ومؤاخذة باقراره (فاذا ظهر) الحمل ولو بقول أربع نسوة (وجب) دفعها لماضي من حين العلق فتأخذها ولما تاتي (يوما يوم) اذا تأخرت للوض فصررت (وقيل حتى تضع) للثانية وردوه بان الاعص ان الحمل يعلم ولو قبل ستة أشهر (ولا تسقط بعضي الزمان على المذهب) وان قلنا انها للعمل لانها لا تنفقه بها فرع حكم حتى لباش نفقة العدة وقدر لها في مقابلتها قدرا ثم ظهر ما حمل فلها ان لم تنساول حكمه الكسوة عنده (رفع لثاني ليحكم لها بها أو تفي بأوزرعة في شأنه حكم لباش حائل انه لا نفقة لها بان حكمه انما تنساول يوم الدعوى ومقابلته دون ما بعد ذلك لم يدخل وقت ومرة عنه نظير ذلك آخر الوقف مع المنازعة فيه ومحمدان حكم بموجب البيئونة لا بالاسقوط لانه انما تنساول ملوجب بخلاف الموجب *(فصل في حكم الاعسار)* عيون الزوجة اذا (اعسر) الزوج (بها) أي النفقة (فان صبرت) وزوجته ولم تنفقه متعاضدا (صارت) كسائر المؤمن ما عدا السكن لما مر انه امتناع (دينا عليه) وان لم يرضها فاض لانها في مقابلته لم تكن (والا) تصير ابتداء أو انتهاء بان صبرت ثم أرادت الفسخ كاسبغ من كلامه فله الفسخ بالطريق الاتي (على الظاهر) ظهير الدارقطني والبيهقي في الرجل لا يجد شيئا يسق على امرأه فيفترق بينهما وقضى عمر رضي الله عنه ولم يتخاله أحد من الصحابة وقال ابن السبكي ان من السنة وهو أولى من الفسخ نحو العنة والفسخ بالخبر عن نفقة ماضية أو عن نفقة الخادم نعم ثبت في ذمته قال الاذرى على هذا الامن يتقدم لتومر مرض فلها في ذلك كالمريض (والاعص ان) (الافسخ بمنع مورس) أو متوسط كما يفهمه قوله الاتي وانما الى آخره (حضر أو غاب) لنكحها منه ولو غابا كاله بالحقا فان فرض يحجز عنه فنادر واختار كثير من في غائب بعد زواجه ما منه الفسخ وقوا ابن الصراح قال كعدها بالاعسار والفرق بان الاعسار عيب فترق ضعيف انتهى والمذهب في المتن ومن ثم صرح في الام بأنه لا فسخ مادام مورسا وان انقطع خبره وتعد استيفاء النفقة من ماله والمذهب تسهل كاتاله الاذرى فزم شجينا في شرح منسب الفسخ في منقطع خبره لا حاله ما عسر تخالف للمقول كسجل عا

ولا نافع

ولا يفسخ بنية من جهل حاله نكاحا أو عسارا بل لو شهدت منه أنه غاب معسر افلا يفسخ ما لم يشهد بإعساره
 الآن وإن علم استناده للاستعجاب أو ذكرته توبة لا شك كإتيان (ولو حضر وغاب ماله) ولم يفسخ عليها
 بنحو استدانه (فإن كان) ماله (بمساقاة العسر) فأكثر من محله (فلها الفسخ) ولا يلزمها العسر للضرر
 وبصرف منه وبين العسر الآن بأن هذا من شأنه القدرة لتيسر اقترانه في مساقاة المهر بخلاف
 العسر ومن ثم بحث الأذري أنه لو قال أحضره وأمكنه في مدة الإمهال الآتية أمهل (والا) بأن كان
 على دونها (فلا) فسخ لأنه في حكم الحاضر (ويؤثر بالأحضر عاجلا) وقضية كلامهم أنه لو تعدد
 أحضاره هنا لفسخ لم يفسخ وهو محتمل لتعدد ذلك (ولو تزوج رجل) ليس أصلا للزوج (بها) عنه
 وسلمها لها (لم يلزمها التبول) بل لها الفسخ لما فيمن المنة ومن ثم لم يسلمها التزويج وهو سلمها لها
 زنها القبول لا لتفاء المنة أما إذا كان المتزوج بالزوج أو وجد وهو تحت حجره فليزنها القبول بدخوله
 في ملك الزوج قديرا وبحت الأذري أنه لو ولد له الزوج وسيدته قال ولا شئ فيه إذا أعسر الآخر وتزوج
 وله الذي يلزمه اعتدافه أو لا يلزمه ذلك أيضا في الأوجه وفيما بحث في الولد الذي لا يلزمه الاعتداف نظر
 ظاهر وكذا في استفاء المنة إذا كان المتزوج بالزوج الذي لا يوجبه ما قاله السيد بأن
 علقته بمنه أنتم من علقته الولد الولد (وقدرته على الكسب) الحلال الملائق وكذا غيره إذا أراد تحمل
 المشقة بمساقاة غيرها (كإل) لا بدفع الضرورة فلو كان كسب في يوم ما بقي ثلاثة
 أيام لم يطل ثلاثة ثم كسب ما بقي بها فافسخ إذا تلاقى الاستدانه حينئذ نصار كلوسر ومثله بخوناج
 فيس في الأسبوع فوبات في أسبوعين فافسخ ومن يجمع له أجره الأسبوع في يوم منه وهي تنقضي
 جميعه وليس المراد أن تنصيرها أسبوعا بلا نفقة بل المراد أنه في حكم واحد نفقته أو تنقضي بمساقاته
 لا يمكن القضاء كذا قاله أبو يونس يعلم أن ما عكسها من مطالبته وأما به بالاستدانه والاتفاق
 لا يفسخ عليه لو امتنع ثم رآه في حكم مرسا متع ويؤيده قواهم امتناع القادر على الكسب عنه
 كاستناع اللوسر فلا يفسخ به ولا أثر لجزءه إن جرى رؤيه قبل مضي ثلاثة أيام وخرج بالحلال الحرام فلا أثر
 لتدريته عليه فلها الفسخ وأما قول المساوردي والروائي في الكسب بنحو بيع الخمر كالعدم وبخصوصه
 آله وهو محرم له أجره المثل فلا يفسخ زوجه وكذا ما يعطاه منكم وكان لأنه عن طيب نفس فهو كالمهر
 فردوه بأن الوجه أنه لا أجره لصان يحرم لأطبا قسم على أنه لا أجره لصان آتية التقدو ففوها وما يعطاه
 بنحو الجمع إنما يعطاه أجره لأطبا فلو جاعلها (وإنما يفسخ بغيره من نفقة معسر) لأن الضرر
 إنما يتحقق حينئذ ولا يشك عليه قوله لم يحلف لا يتعدى ولا يشعش حنثا كالأجر زيادة فبنا على
 نصف عاته أي حين أكل فيها إذا اختلف باختلاف يجوز من أو مكان وذلك لأن المدارك على العرف
 وهو يصدق عليه حينئذ أنه تعدى وأتقى وهنا على ما تقومه البنية وهي لا تقوم بأقل من مدلول لم يجد
 الأنصف مدغدا موضعه عشا فافسخ (والاعسار بالكسوة) أو بعضها الضرر ويرى كقبض وخارج
 وجبة شتاء يتخلف غموس أو بل ونحوه وفرش أو أوان (كسبه بالنفقة) بجمع إن البدن
 لا يبيح بدونهما (وكذا) الاعسار (بالأدم والمسكن) كسبه بالنفقة (في الأصح) لتعدد العسر
 على دوام تقديمها (قلت الأصح المنع في الأدم والله أعلم) لأن ما تبع معسره لقيام الدين بدونه بخلاف
 نحو المسكن وأمكنه خصوصه كمكان تحصيل القوت بالسؤال (وفي أعساره بالهر) الدين
 الواجب الحلال ابتداء وانما يجب في النقوضه مادام لم يبطأ بالفرض كما مر (أقوال أظهرها تفسخ)
 إن لم تقض منه شيئا (قبل ولده) للفرج عن تسليم العوض مع بقاء المعوض بجماله وخيارها حينئذ
 عقب الرق الغشامي فوري فيسقط تأخيرها بلا ضرر كجهل كاهن ظاهر (الابعد) لتلف العوض به

(قوله) فأكثر من محله أي قول المصنف
 ولو تزوج في النهاية (قوله) وهو محتمل
 وخلافه مساقاة (قوله) إنما يعطاه
 أجره محل تأمل لا سيما ما عارف بعدم
 استحقاقها (قوله) لأن الضرر إنما
 قول المصنف وأما الفسخ فبنيته الرابع
 في النهاية لا قوله له الحلال ابتداء إلى
 المتن وقوله فجلا لمن قدومه الأول (قوله)
 أنه تعدى أو تشي وذكروا أن القداء
 من طواع الفجر إلى الزوال والعشاء من
 الزوال إلى طلوع الفجر ومقدار القداء
 نصف الليل إلى طلوع الفجر ومقدار القداء
 والعشاء أن يأكل أكثر من نصف شب
 وقد يتوقف في كون العشاء من الزوال
 وفي مقدار القداء أكثر من نصف الشب
 الرخصة باعتبار التأمل (قول المتن)
 لأن نصف العادة تأمل (قول المتن)
 بالادمال في القرب الأدم ما يتوهم به
 والنجس آدم بفضته ومعناه النجس يطيب
 الخبز ويصلحه والأدم مثله والنجس آدم
 كسبه وأحلام

ومبرورة العوض دساق في المدة قال بعضهم الا ان يسلمها له الولي وهي صغيرة لغير مصلحة فتعصب به
 نفسها بغير دلوغها فلها النسخ حينئذ ولو بعد الوطء لان وجوده هنا كعدمه اما اذا قبضت فيه
 فلا نسخ لها على ما أفتى به ابن الصلاح واعتمد الاستسوى وكذا الزكشي والحال فيه وفاق في جواز
 النسخ بالنسب بعد قبض بعض الثمن بما كان التبريل فيه دون البضع وقال الباري كالجوزي لها
 النسخ هنا أيضا قال الأذري وهو الوجه نقلا ومعنى والحال فيه (ولا نسخ) باصا بغيره وأبو
 نفعه (حتى) تزعم لخاصة أو المحكم (بنت) باقرا أو بنته عند قباض أو محكم (أعاصره
 فيمنعه) نفسه أو نائبه (أو بأذن لها فيه) لأنه يجتهد فيه كالعتبة فلا ينقض منها قبل ذلك ظاهر
 ولا باطن ولا تحجب عدتها الا من النسخ فان فقد قباض أو محكم جعلها أو عجزت عن الرجوع اليه كان قال
 لا نسخ حتى تعطيني مالا كما هو ظاهر استقلت بالنسخ للضرورة وينقض ظاهرها وكذا باطنها كما هو ظاهر
 خلافاً من قبل الأول لأن النسخ مبني على أصل صحيح وهو استمرار للنكاح باطناً غير ما عروا وحزموا
 بذلك (ثم) بعد تحقق الأعاصير (في قول يفرز) البناء للماعول أو المفعول (النسخ) لتحقق
 سببه (والأظهر أمهاله ثلاثة أيام) وان لم يستعمل له لأمد قربة شوق فيها القدرة بقرض
 أو غيره (ولها النسخ بصيغة الرابع) ينقضه بلامه لتحقق الأعاصير (الا ان يسلم بنفعه) أي
 الرابع فلا ينسخ بما مضى لأنه صار ديناً ومن ثم لو انتقل على جعلها عام مضى لم ينسخ كإرجاء ابن الرفعة
 لأن القدرة على نفعه الرابع وان جعله من غير مبطلة للجملة ولو أعسر بعد ان سلم بنفعه الرابع بنفعه
 الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها وظهر قولهم بنفعه الخامس انه لو أعسر بنفعه السادس
 استأنفها وهو محتمل ويحتمل انه اذا تخللت ثلاثة وجب الاستئناف أو أقل فلا (ولو مضى بومان لا ينقضه
 وأفتى الثالث بعجز الرابع بنت) على اليومين لتضررها بالاستئناف فتصبر يوماً آخر ثم ينسخ فيها
 بلبه (وقيل تستأنف) الثلاث والجزء الأول ورده الامام بأنه قد يتخذ ذلك عادة فيؤدى الى ظلم
 ضررها (ولها) ولو غيبه (الخروج من المدة) نهار التحصيل (النفع) بنكوب وان أمكنها
 في بيته أو سؤل وإيس له منه ما لان حسبه لها انما هو في مقابلة اتفاقه عليها نعم بجهان عمله ان لم يكن
 في خروجها رتبة بنت هي أو قرانها والامام انما اضطررت منكمها أو خرج معها (وعليها الرجوع)
 لبيته (لبلا) لأنه وقت الأوبادون الهل ولها منعه من التمتع بها كقوله البقوي ورجوعه في الرضة
 وقال الروابي ليس لها المتع وحمل الأذري وغيره الأول على النهار والثاني على الليل وبه صرح
 في الحاشي وتبعه ابن الرفعة واذا قلنا لها المتع ولو بلا سقطت من ذمتها نفعه زمن المنع وقياسه انه
 لا نفع لها من خروجها للكسب **فروع** حضر المصون نكاحه وادعى ان له بالبد مالا خفي
 على بيته الا عاصراً لم يحكمه حتى يقع منه بذلك وبأنها تعلمه وتقدر عليه حينئذ يسقط النسخ قاله
 القزالي وفي الاحتجاج الى قيامه البيته عليها وقد تضررت باطنها لا بان سببها لوجوده أو مبرور
 لا يسقط عليه وان تضررت بتقصيل النفع منه كإسراء وأخذ بعضهم من كلام الشيخين انه لا يبرء بتضرر
 أو عرض لا بتدبيره (ولورضيت بعاصره) بالنفع أبداً (أو نكحته عالة بعاصره) بذلك (فلها
 النسخ بعده) لان الضرر يتعد كل يوم ورضاها بذلك وعدم تسقط به المطالبة بنفعه وموتها بعده
 ثلاثة أيام لأنه يسقط ما مضى من المدة (ولورضيت بعاصره بالمر) أو نكحته عالة بذلك (فلا
 تنسخ بعده لان الضرر لا يتعدو كرضاها ما اسما كها من المحاكم بعد المطالبة بالمر لا قبلها لان
 آخرها تفرق بيار (ولا نسخ لولي) امرأة حتى (صغيرة) وبجودة باصا بغيره ونفعه) لان
 الخبير منوط بالشبهة فلا يبرؤ لغير مستحقته فنقضها في مالها ان كان والأقل من تزعمه مؤتمرها

(قوله) لأنه وقت الإبراء الى المتن
 في النهاية الأولى وقياسه الى الفرع
 (قوله) سقطت من ذمتها عبارة النهائية
 والأوجه عدم سقوط نفعها من متعها
 له من الاستساق زمن التحصيل
 فان منعه ذلك في غير مدة التحصيل
 سقطت من البيع انتهت (قوله) قال
 القزالي نيل السبيل في حاشيته على
 القزالي الغزالي وأقره (قوله)
 المحلى كلام الغزالي في قيامه كذا في أصله
 وفي الاحتجاج الى قيامه كذا في أصله
 بغيره منه الله والظاهر اقامته (قوله)
 وأخذ بعضهم متظاهراً انه ليس بضرراً
 به في كلامهما وليس كذلك في أصل
 الرضة ما نصه ولو كان له دن في زوجته
 فالمرها بالانفاق عليه فان كانت مبرورة
 فلا خيار لها وان كانت مبرورة فلها
 النسخ لانها انصل الى حقها والعسر
 منظر وعلى قياس هذه الصورة أو كان له
 صفار ونحوه لا يرغب في شرايه ينبغي أن
 يكون لها الخيار انتهى وبه جزم في متن
 الروض

قبل النكاح وإن كانت يسأله الزوج والسفهاء البالغة كالرشيدة هنا (ولو أعسر زوج أمه)
لم يلزم سيدها إعافه (بالنفقة) أو نحوها مما مر "الفسخ به" (فلهما الفسخ) وإن رضى السيد
لأن حق قبضها لها ومن ثم سألها لها من ماله لم يجبر على ما قاله شارح لكن نص في الأم على إجبارها
أي لانه لا يمتنع عليها فيه مخرج بالنفقة المهر فالفسخ به لانه المحتق لقبضه نعم المبعضة لابد في الفسخ فيها
من موافقتها هي والسيد كما اعتدله الأذرعى أي بأن يشخصا معا أو بكل احدهما الآخر كما هو ظاهر
وقول شارح أنها كالقنينة ضعيف (فإن رضى فلا فسخ للسيد في الأصح) لانه إنما سأل في النفقة عنها
(ولو أن يلزمها) أي المكلفة إذا نفذ من غيرها (اليه) أي الفسخ (بأن لا ينفق عليها)
ولا يجوزها (ويقول) لها (افسخي أو جعبي) دفعا للضرر عنه وتزد شارح في المكاتبه والذي
يجه أنها كالقنينة فيبذل كالأقارب السيد لها ولو أعسر سيده مستولدة عن نفقتها قال أبو زيد أجبر
على مقها أو تزويجها * (فصل) في مؤن الأقارب (يلزمه) أي الفرع الحز أو الأبض الذكر
والأنثى (نفقة) أي مؤنة حتى تخودوا واجر طيب (الوالد) المعصوم الحر مؤنة المحتاج له
وزوجه إن وجب إعافه أو الأبض بالنسبة لبعض الحر لا المكاتب (وان عل) ولو أنثى غير وارثه
اجماعا لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وللغير الفسخ ان المطلب ما كل الرجل من كسبه
ولده من كسبه (و) يلزم الأصل الحر الأبض الذكر والأنثى مؤنة (الولد) المعصوم الحر
أول المعص كذلك (وان سفل) ولو أنثى كذلك لقوله تعالى وعلى المولود الآية ومعنى وعلى الوارث
مثل ذلك الذي أخذته أبو حنيفة رضى الله عنه وجوب نفقة المحارم أي في عدم المنازلة كما بينه
ابن عباس رضى الله عنهما وهو أعلم بالقرآن من غيره وقوله فان أرضعن لك فأنهن أجورهن
فأذا زمنه أجرة الرضاع فكما بينه ابن زومن ثم أجعوا على ذلك في طفل لا مال له وألحق به بالغ عاجز كذلك
لقوله صلى الله عليه وسلم لم يخذلى ما يكذب ولو ذلك بالمعروف (وان اختلف دينهما) بشرط
عصمة النفق عليه كأمه لا تخوم وتحرى كاجته الزكشي وغيره وهو ظاهر لانها موصاة وهما
لباسان أهلها وهل يلحق بهما نحو زان محصن بجامع الأهدار أو يفرق بأنهما قاداران على عصمة
نفسهما فكان المانع منها بخلافه فان توبته لا تعصمه ويسر له السر على نفسه وكذا الشهود على ما يأتي
فكان من أهل الموصاة لعدم مانع قائم به بقدر على استقاطه ككل محتمل والثاني أوجه ولا يعارضه
ما مر في التيمانه لا يجب بل لا يجوز صرف الماء لشربه بل يتطهر صاحبه وان هلك الآخر عطشا
وذلك لا اختلاف لمطهى ما هنا وثم لأن ملحظ ذلك يتعلق حق التطهر بهن الماء بمجرد دخول الوقت
حتى لا يصح تصرفه فيه قبل التطهر عنه بسبب ضعف وإما هنا فالعقل منوط بوصف القرابة
وحينئذ يجب النظر إلى من ظلمه وصف نساها من كل وجه وهو الحرابة أو الرقة منع الاتفاق عليه
لضعف به الكسبة بخلاف من لم يظلمه وصف كذلك وهو نحو الزاني المحصن لانه لا تقصر منه الآن
فوجود فيه وصف رافع يقتضى أصل القرابة فاستعنا حكمها فيه وذلك لعموم الأدلة وكالتعلق ورد
الشهادة بخلاف الارتقاء فمبنى على المناصرة وهي مفقودة حينئذ وهل يشترط اتحاد محل النفق
والتنفق عليه أولا حتى لو أراد النفق عليه سفرا أو كان مقما بمحل بعيد عن النفق لزمه إرسال كفايته له
مع من يتق به لنفق عليه ككل محتمل والثاني أوجه اذ هو الأقرب إلى عموم كلامهم ثم رأيت ما يأتي
في منتهى استبوا غالب احدهما وهو يؤد ما ذكره وانما تجب (بشرط يسار النفق) لانها موصاة
ونفقة الزوجة ماضية وصدق كما علم مما مر في الفس في اعساره بينه ما لم يكنه ظاهر حاله
فلا بد له من بينة تشهد له به (بما ضل عن قوته وقوت عياله) زوجته وخادمها وام ولده وعن سائر

(قوله) ولو أعسر سيده مستولدة
المخ في اقتصاره على نقل مسألة ابن زيد
وتقريرها لشعار اعتمادها وهو غريب
وصارة الرقبة منه ما لم يذكره يعبر على
ام ولده من الفسخ أي زينه يعبر على
عنه أو تزويجها ان وجد رافع فيها
وقال غيره لا يعبر عليه بل يتعلم التكسب
وتنفق على نفسها قلت هذا الثاني أجمع
فان تعذر نفقتها بالكسب فهي في بيت
المال والله أعلم انتهت وختم في الروض
بسم الله النوى ثم رأيت الشارح مشى
في نفقة الرقيق على وجه الصحيح الرقبة جازما
ثم رأيت المحشى تعقب كلامه بما في
الروض وشرحه وبما ذكره الشارح
في نفقة الرقيق

* (فصل يلزمه)
(قوله) نحو زان يشمل أرك الصلاة مع
ان فرقه الآتي لا تأتي فيه لئلا يمتنع من
التوبة (قوله) لانها موصاة أي قوله نعم
انهم ابدلوا في النهاية

مؤنهم وخص الشوت لانه الاهم لان دينه لما سر في الفلس وذلك لغير مسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك شيء فلنضي قرا تلو بوجهه يتقوى مامر عن أي حيفة الا ان يحيا بأنه يستتبط من النص معنى يخصه (في يومه) وليلة التي تليه غدا وعشاء ولم يكنه الفاضل لم يجب غيره (ويساع فيها) أي كفاية القريب (ما) فضل عن اليوم والليلة عما (يساع في الدين) من عقار وغيره كالسكن والحامد والمركوب ولو احتاجها لانها مقننة على وفاته فيبيع فيها ما يساع فيه بالاولى فالفدق مقابل كيف يساع مسكنه لا كتره مسكن لاصله وبق هو بلا مسكن مع خبر ابدأ بنفسك على ان الحرام ما يأتي فيما اذا لم يبق معه بعد سبع مسكنه الا ما ياتي اجرة مسكنه أو مسكن والده وحينئذ المقدم مسكنه فذكر الخبر ينادي للاشكال وهم فعمله انه بعد سبع مسكنه في كل يوم والبلد لولم يفضل الا ما ياتي اجرة مسكن احدها مقدم مسكنه وانه لا يعتبر وفيه اجرة مسكن بعضه الا اذا فضل عن مؤنهم وعياله واهله مسكنهم وبما لوله بالبرقة لمؤنة بعضه ومنها مسكنه وكيفية بيع العقار لها كما يحكمه المصنف في نظره من نفقة العبد وصوته الا ذرعى وألحق غير العقاره في ذلك انه يستقرضها الى ان يتحقق ما يسبل معه فباعه فاعذر ربع البعض ولو وجد من يشتري الشكل يسع الكل اما لا يساع فيه عمار في باب الفلس فلا يساع فيها بل يتركها له ومونه (ويلزم كسوا كسها) أي المؤن ولو لحيلة الاصل كالادم والسكنى والاخادام حيث وجب أي أقل ما يكفي منها على الواجبه (في الاصح) ان حل ولا يوان وتجبر عاده بل ان القدرة بالكسب كهي بالمال في تخريم الزكاة وغيره وانما يلزمه لو فادى لم يعص به لانه على التراخي وهذه فورية وبقية هذه وانضباطها بخلافه ومن ثم لو صارت دينا بفرض فاضل يلزمه الا كسب لها ولا يجب لاجلها سؤال زكاد ولا قبول هبة فان فعل وفضل منه شيء عمار أنفق عليه منه (ولتجب) المؤن (لما لك كفايته ولا) الشخص (مكتسبا) لاستغنائه فان قدر على كسب ولم يكتب فقه ان كان حلالا لا تقامه والا فلا (وتجب الفقير غير مكتسب ان كان زعما) أو أحمى أو مريضا (أو مغيرا أو مجنونا) ليجزه عن كفاية نفسه ومن ثم لو اطاق صغير الكسب أو تعلمه ولا يه جاز لولي ان يجعله عليه وينفق عليه منه فان امتنع أو هرب لم يولى انفاقه (والا) يكن غير المكتسب كذلك (فاقوال أحسنها تجب) للاصل والفرع ولا يكفان الكسب لغيرهما وانما لا يتب لانه غنى (والثالث) تجب (الأصل) فلا يكف كسبا (الافرع) بل يكف الكسب نعم لا تكف الأم أو البنت التزوج لان حبس النكاح لا غاية له بخلاف سائر الاكساب ويزوها تسقط نفقتها بالعقد وان كان الزوج مفسرا ما لم تنقض لعذر احجاب نفقتين كذا قيل وفيه نظر لان نفقتها على الزوج انما تنب بالنكاح كالمكر فكان القياس اعتباره الا ان يقال انها بقدر ما عليها مقننة لحقها وعليه فله في مكنته فغيرها لا بد من التمسك بالاصل ولا تسقط عن الاب فيما يظهر (قلت الثالث) أظهر وأتمه أعلم) لتأخير حرمة الاصل ولان تكليفه الكسب مع كبره ليس من المعاشرة بالعروف الامور بها ويحل ذلك ان لم يشتغل بحال الولد ومصلحه والا وجبت نفقته جزمنا ببحث الا ذرعى وجوبه لغيره كغيره تجبر عاده بالكسب أو شغله عنه اشتغال بالعلم أخذ عمار في قسم الصدقات انتهى وهو محتمل ويحتمل ان فرق بأن الزكوة ماسة خارجة منه على كل تقدير فصرفته لغيره لانها من جنس من بواسي منها والاتفاق واجب فلا بد من تحقيق احتياجه وهو في الفرع الجهر لا غير كما يصرح به كلامهم واذ لم يكن كالا منها الا كسبا بلون أصله مؤن نفسه المقدمة على أصله أولى (وهي الكفاية) لخبر خنسي ما يكتسب ولولاك بالعرف فيجب ان يعطيه كونه وسكنى تليق بحاله وقرنا بآدم ايليق بسنه كونه الرضاع حوان

(قوله) وكيفية بيع العقار الى التث في النهاية (قوله) أي المؤن الى قول المصنف ولا يجب في النهاية (قوله) أي أقل ما يكفي الحاجة الى قوله وجوب ذلك في حيلة الاصل بقدر نفقة العبد فلا يكف بقوتها وان قدر كذا قضاء كلام الامم الغزالي وان كلام الماوردي خلافه انتهى (قوله) لاستغنائه الى قوله بخلافه انتهى وجوبها في النهاية وجبت الا ذرعى وجوبها في النهاية (قوله) نعم الخ المتعبد بقال لا حاجة لا مستناها على طريقة المصنف ثم رأيت الفاضل المحشى قال فيه شيء انتهى ولا بد اشارة الى ذلك (قوله) وببحث اختلافه في الاول أقول بحثه في الثاني متجه بخلافه في الثالث فانه بعد جدا والله أعلم ثم رأيت الفاضل المحشى كتب على قول الشارع ويحتمل الفرق الخ مانعه ظاهره بالنسبة لاصورتيه وخصه م ر بالثانية

ورغمته وزهادته بحيث يتمكن معه من التردد كالعادة ويدفع عنه ألم الجوع لان تمام الشبع أى المبالغة فيه وما بالشباعه فواجب كما فى الابانة وغيرها وان يتقدمه ويداويه ان احتاج وان يبدل ما تلذذ به وكذا ان تأتفه لكن الرشيد يضمنه اذا أسر ولا نظرا لشدة تكرار الابدال شيكرا والالتاف لتصغيره بالدفع له فليكن ان ينقعه من غير تسليم وان اضطر لتسليمه كالسوق فيمكنه ان يוכל به من براقيه ويمنعه من اتلافها (وتسقط) مؤن القريب التالى لم يأذن المتفق لاحد في صرفها عنه لقريبه (بفوتها) بعضى الزمن وان تعهدى المتفق بالمتع لانها وجبت لدفع الحاجة الساخرة مواساة وقد زلت بخلاف نفقة الزوجة نعم لو نساء ثم استلحقه رجعت امه أى مثلا عليه بها وبوجه بان مزيد تقصيرها فى الذى بان بطلان رجوعه عنه أو جوب عقوبته بايجاب ما فوته به فلذا اخرجت هذه عن نظائر هاو وكذا نفقة الحمل وان جعلت له لا تسقط بعضى الزمان لأن الحامل لما كانت هى المتفقة بها انقضت نفقتها (ولا تصير بها) ناذ كر (الافرض فاض) بالفا وان لم يأذن لمن ينفق عليه فيكن قوله فرضت أو قدرت لغلان على فلان كل يوم كذا لكن بشرط ان ثبت عنده احتياج الفرع وغنى الأصل (أو أدته) ولولو لمون ان تأهل (فى اقتراض) بالقاف وان تأخر الاقتراض عن الاذن كما اقتضاه الملاءمة وان نازع فيه السبكي ويبحث انها لا تصير بنا الا بعد الاقتراض قيل فعليه الاستثناء فى المتن لفظى "لدى خولة فى ملك المستقرض فالواجب قضاء دينه لا النفقة انتهى وردت مع ذلك هو عليه حقيقى "لأن المستقرض صار كائنا ثابته فالدين انما هو فى ذمته وانما يصير بنا باحد هذين ان كان (القصة) للفق (أو منع) صدر منه تخييد تصدير بنا لتأكيد ما بشره أو أدته ونازع كثير من الشجين فى ذلك والاولا لما رددته عليهم فى شرح الارشاد فرأجه ما فهم وزعم بعضهم حمل كلامه على ماذا اقتدرها واذن لا تخفى ان ينفق على القريب ما قدره فاذا استقصى صارت حينئذ بنا قال وهذا غير مسألة الاقتراض انتهى وليس كما قال بل هو نوع من الاقتراض لان اتفاق ما ذمنا يقع بغير ضمان القاضى باب عنه وهو الغالب أو المتبع فصدق عليه ان القاضى اذن فى الاقتراض وهى المسئلة الثانية فكيف تجعل الاولى على بعض ما صدقات الثانية مع مغايرة الشجين فيها وعلم من كلامه صيرورته بنا باقتراض القاضى أو نائبه بالاولى ولو فقد القاضى وغاب المتفق أو امتنع ولا مال للولد وتعذر الاتفاق من ماله حالا فاستقرضت الام وأنفقت أو أنفقت من ماله ولو غير وصية رجعت عليه ان أشهدت وقصدت الرجوع ولا ترده على حصره لأنه اضافى أى لا يصير بنا مع وجود القاضى الا بفرضه الخ والاولا ولا يكتفى قصد وحده عند تعذر الاشهاد لما مر آخر المسألة مع آخر الاجارة ويظهر ان هذا لا يختص بها بل مشاهدا كل منفق والتقدير ينفق القاضى هو قياس نظائره السابقة فى هرب الجبال وغيره وجرى عليه الاستنوى وغيره هنا يقول ابن الرفعة يصح قصد الرجوع والاشهاد ولو مع وجود القاضى ضعيف وان المال فيه وسيع البلقنى وغيره ويظهر ان طلب القاضى مالا على الاذن أو الاقتراض بصيرة كالفقود أو اطلق بعضهم ان لا تم الطفل الاتفاق عليه من ماله وشعين فرضه فيما اذا اغاب وليه ولا قاضى تستأذنه ومثلها غيرهما كالمهر أو اخر الحجر (ومعها) أى الام (ارضاها ولها البأ) بالهمز والقصر وهو ما ينزل بعد الولادة ويرجع فى مدته لاهل الخبرة وقيل بقدر ثلاثة أيام وقيل بسبعة وذلك لان النفس لا تعيش بدونها غالبا ومع ذلك لها طلب الاجرة عليه ان كان له اجرة كما يجب المعام المظطر بالبدل (ثم بعد) أى ارضاعه البأ (ان لم يوجد الاهى أو أجنبية وجب ارضاعه) على من وجدت ابقاء له ولها طلب الاجرة ممن تلزمه مؤنته (وان وجدنا ثم نجبر الام) خلية كانت أو فى كساح ألبه وان لا قاضى لها ارضاعه لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى (فان رغبت) فى ارضاعه ولو باجرة فضل (وهى منكروه ألبه)

(قوله) وتعذر الانفاق الخ ان كان كالتفسير والتوضيح لآيته فلا إشكال وان كان قيدا آخر فلا يمل محترزه

أى المثل (فه منعها فى الاسم) ليكمل منعها بها (قلت الأصح ليس له منعها وصححه الأكثرون والله أعلم) لأنه اضرا بالولد لم يذهبها به وصلاحيها له فاعتذر لاجل ذلك نفس منعها بها
ان فرض لان فوات كماله لا يشوش أصل العشرة كما هو ظاهر على ان غالب الناس يؤثرونه تنديما
للمصلحة ولده فلم يعتبر التاخر في ذلك واعترض هذا الصحيح بما لا يرقه فاحذره ان اغترى منسكوخته
بان كانت خلية فان تبرعت منسكت منه قطعوا والا فكا في قوله (فان اتفقا) على ان الام ترضعه
(ولم تلب اجرة مثل) وله قلنا بالصحة ان اللزج استيجار زوجته لارضاع ولده لتضمنه رضاه بترك
التمتع وفرض الكلام في الزوجة للاشارة الى هذا الخلاف في استيجارها والا فحكم الحلية كذلك
فان دفع ما قبل تخصيص الزوجة مع ذكر أصله لغيرها أيضا لاجله (اجبت) وكانت أخت بلو فور
شفتها ثم ان لم ينقص ارضاعها تمنعه استحققت النفقة أيضا والا فلا كما لو سافرت لحاجتها بانه كذا قاله
واعتزضه الأذرى بان ذلك فيما اذا لم يصحها في سفرها والا فلها النفقة وهو ما صحها فلست تمنعها
و يرق بان من شأن الرضاع ان يشوش التمتع غالبا فان وجد ذلك بحيث فات به كمال التمكن سقطت
والا فلا في نظر واهنا للصاحبة وخرج بطلت ما لو ارضعته ساكنة فلا اجرة لها لانها متبعة بخلاف
ما اذا طلبت فانها من حين الطلب تستحق الاجرة وان لم تجب لما طلبته (أو) طلبت (فوقها)
أى اجرة المثل (فلا) تلزمه الاجابة لتضرره (وكذا) لتلزمه الاجابة هنا الا في الحصانة الشابة
للأم كما يجتزأ أبو زرع (ان) رضيت الأم باجرة المثل أو اقل كما هو ظاهر و (تبرعت اجنبية
أو رضيت باقل) مما طلبته الأم (في الاظهر) لاضرارها بذلك ما طلبته حينئذ وبجمله ان استمرأ
الولد لن الاجنبية والا اجبت الأم وان طلبت اجرة المثل حذرا من اضرا الرضيع وبجمل الأذرى
ان محله أيضا في ولد حر وزوجة حره ففى ولد رقيق وامرأة للزوج منعها كماله كان الولد من غيره
وفي رقيقة وولد حر أو رقيق قد يشال من واقفه السيد منها ما يجب ويحفل خلافه انتهى (ومن
استوى فراه) قريبا وبعدا وارنا أو عدمه (اتفقا) عليه سواء وان تفاوتا يسارا أو كان احدهما
غنا عا والآخر يكسب لاستواءهما في الموجب وهو القربان غاب احدهما دفع الحكم حصته
من ماله والا فاعرض عليه فان لم يقدر أمر الآخر بالانفاق فيه الرجوع ويظهر انه لا يلزمه ان يعرض
في أمره له الهوا وان يجزأ أمره كاف فيه ما لم يتبرع (والا) يستويان في ذلك بان كان احدهما
أثرب والآخر وارنا (فالأصح أقرهما) هو الذى ينفعه ولو انش غير وارثة لان القربة هى الموجبة
كما تقر فكلت القربة أولى بالاعتبار من الارث (فان استوى) قريبا كبت ابن وابن بنت
(و) الاعتبار (بالارث فى الأصح) لقوته حينئذ (و) الوجه (الثاني) المتقابل للأصح أو لا الاعتبار
(بالارث) فننفع الوارث وان كان غيره أقرب (ثم القرب) ان استويا بارنا (والوارثان)
المستويان قريبا بالواجب عليهما القربان كابن وبنت هل (يستويان) فيه (ام يؤزع) المون عليهما
(بحسبه) أى الارث (وجهان) لم يجمعهما شيئا وجرم في الأنوار بالشأن وهو نظير ما رجع
المصنف وغيره فيمن له اوان وقلنا ان مؤننه عليهما لكن منع الزكش ورجح الاول ونقل تصحبه عن
جميع ورجه أيضا ابن القري وغيره (ومن له ابوان) أى أب وان علاوا (و) فننفعه (على الأب)
ولو بالاعلا استعصا لما كان في سفره ولهم خبر عند (وقيل) هى (عليها بالان) عاقل
لاستوائهما فيه بخلاف المعتبر والمجنون لغير الأب بالولاية عليهما (أو) اجتمع (اجدا ووجدات)
لعاخر (ان أدلى بعضهم ببعض فلا قرب) هو الذى ينفعه لادلاء الاعدده (والا) يدل بعضهم
بعض (و) الاعتبار (بالقرب) فننفع الاقرب منهم (وقيل) الاعتبار بوصف (الارث)

(قوله) (الاق الحضانة سابق ان شاء الله
من الاعداد خلافه وعبارة النهاية
باجته العرفي

كأمر في الفروع (وقيل) الاختيار (ولاية المال) أي بالجهة التي شيدها وان وجد منها
 كالفسق لانهما شتر فتؤخذ الترية اليه (ومن له أصل وفرع) وهو عاجز (ففي الأصح ان
 مؤنته على الفرع وان بعد) لان عوصته أولى وهو أولى بالقيام بشأن أبيه لعظم حرمة (أو) له
 (بمخاجون) من اصوله وفروعه أو واحد همامز وجهه وشاق موجوده من الكل (يقدم) نفسه
 ثم (زوجته) وان تعدت لان نفقتها كذلك لهاها بالدين ومرا ما يؤخذ منه ان مثلها خاتمها
 وام ولد (ثم) بعد الزوجة يقدم (الأقرب) فالأقرب ثم يقدم ولده الصغير والمجنون على الأم
 وهي على الأب كالخدة عن الجد وهو أعنى الأب على الولد الكبير العاقل لكن الأوجه ان الأب المجنون
 مستوعم الولد الصغير والمجنون و يقدم من اخص من اخص مستوعم من قريب مرض أو ضعف كما تقدم
 بنت ابن عن ابنت بنت لضعفها وارثا وأبواب على أي أم لانه وجد أو ابن زمن على الأب وابن غير
 زمن وتقدم العصبه من جدن وان بعد وجدته لها ولادنان على جدته ولادة فقط ولو استوى جمع
 من سائر الوجوه وظاهرا لا يقدم هنا نحو علم وصلاخ خلا فالن بجته وزع ما يجده عليهم ان سجددا
 من كل والأثر ع وبحت في فرع نازل و جدر من تقع تقديم الضائع الصغير فالأقرب ادلاء بالنفق (وقيل)
 يقدم (الوارث وقيل) يقدم (الولي) نظير مامر * فرع * أفتى ابن عجل فيمن كسي أولاده
 ثم مات فهل علمهم تركا ان نفقة هم ان زمتهم ماصك وذلك بالتسليم كإعلاء الغريم عنه أي وان لم
 يلزمه كان تركا لأن علم تركه * (فصل) في الحضانة واختلف في انتهابها في الصغير فقيل
 بالبلوغ وقال الماوردي بالتميز وما بعد الى البلوغ كغالة والظاهرا نه خلاف لفظي نعم يأتي ان ما بعد
 التمييز يخالف ما قبله في التحيز وتوابعه (الحضانة) يقع الحاء لغتم الحضان بكسر هاء وهو الخبز
 لضم الحاء لفظه الطفل اليه * (تتبع) هذا ما في كتب الفقه والذي في القاموس الحضان بالكسر
 مادون الاط الى الكسح أو الصدر والعضدان وما بينهما أو جانب الشيء وأحبته ثم قال وحضن الصبي
 حضنا وحضنة بالكسر جعله في حضنة أو ربه كاحتضنه انتهى وشرعا (حفظ من لا يستقل)
 باموره ككبير مجنون (وترتبه) بما يصلحه وبقية بما يضره وقدمه تفصيله في الاجارة ومن ثم قال
 الامام هي امرته على الحظاات (والاناث البقيها) لانهن عاهن اصبر وموثها على من عليه
 نفقته ومن ثم ذكر هناء يأتي هنا في انفاق الحاضنة مع الاشهاد وقصد الرجوع مامر * انفاو بكفي
 كما قاله بعض شراح التنبيه قول الحامر رضيعه واحضنه ولك الرجوع على الأب وان لم يستأجرها
 فان احتاج الولد الذكر أو الانثى لخدمة مزادة على ما يتعلق بالترية فعلى من عليه نفقته اخذها لثانيه
 عرفا ولا يلزم الحاضنة هذه الخدمة وان وجب لها اجر الحاضنة يأتي ذلك بزادة (وأولاهن) عند
 التنازع في حر (ام) الغير الصحيح في مطلقة اراد مطلقها ان يزوج ولده منها أنت أحق به مالم تنكح
 يقدم عليها ككل الأقارب زوجة محضون تأتي وطوء لها وزوج محضونة تطبق الوطء اغبرها لانس
 اليه ولا حق هنا محرر رضاع ولا لعق (ثم امهات) لها (يدين بالاث) لشاركتهم الام ارا
 وولادة (يقدم أمهم) فاقربهم لو فور شفقته فهم يقدم عليهم بنت المحضون كما يأتي في ما فيه
 (والجدية) انه (يقدم بعدهن أم أب) وان علا لذلك وقدم عليها لتحقيق ولادتهن ومن ثم كن
 أقوى مراتب الاذ لا يسطون الأب بخلاف أمهاته (ثم أمهات المديليات باناث) تقدم القرى فالقرى
 لذلك (ثم أم أب كذلك) أي ثم أمهات المديليات باناث (ثم أم في جد كذلك) أي ثم أمهات
 المديليات باناث تقدم القرى فالقرى (والقديم) انه يقدم (الأخوات والحالات عليهن) أي
 امهات الأب والجد المذكوران لان الأخوات أشقن اجتماعهن مع في الصلب والبطن ولان الحالة

* (فصل الحضانة) *
 (قوله) في الحضانة الى قوله وبأى ذلك
 زيادة في النهاية الا التنبيه (قوله) نعم يأتي
 ان ما بعد التمييز الخ هو كذلك قطعاً
 مطلباً وان وهم قوله نعم الخ خلافاً
 فأتأمل (قوله) عند التنازع الى قول
 المصنف ثم امهات في النهاية (قوله) البن
 ام لان ملكت اجرة وعنده متبرع
 فيسقط حقه امهات نظير مامر فتح الجواد
 ويؤخذ من قوله نظير مامر ان الحكم
 كذلك لو ملكت أكثر من اجرة النسل
 ووجد الأب من يرضى بها أو ملكت اجرة
 النسل ووجد الأب من يرضى بها

بجزة الامرواء الجباري واجاب الجديان اولئك أقوى قرابة ومن ثم حقق على الشرع بخلاف هؤلاء (وتقدم) جزأ (اخت) من أي جهة كانت (على حالة) لقرتها (وخالة على بنت اخو) بنت (اخت) لانها تدعى بالام بخلاف من يأتي (و) تقدم (بنت اخو) بنت (اخت) على عمه لان جهة الاخوة مقدمة على جهة العمومة ومن ثم تقدم ابن اخ في الارث على عم وتقدم بنت اخت على بنت اخ كبت انتي كل مرتبة على بنت ذكرها ان استوت من بينهما والا فالعمة بالمرتبة المتقدمة (و) تقدم (اخت) أؤخالة أؤعمة (من ابوين على اخت) أؤخالة أؤعمة (من احدهما) لقوة قرابتها (والاصح تقديم اخت من اب على اخت من ام) لقوة ارثها بالفرض نارة والعصوبة اخرى (و) تقديم (خالة وعمه لاب علمه بالام) لقوة جهة الابوة (و) الاصح (سقوط كل جدة لارث) وهي من تدعى بكرين اثنتين كأم اب الام لانها لما أدلت عن لاحولها نشأت الاجانب قالوا ومثلها على محرم بدلي بكركلارث كبت ابن البنت وبنت الملام انتهى فبذل كون بنت الم محرمها دخول انتهى وقد يقال هو مشال للجدلية بين لارث لانبذ المحرمية وهذا ظاهر لوضوحه فلا دخول فيه (دون انتي) قرية (غير محرم) لم تدل بكركلارث كبت اخو بنت الم محرمها (كبت خالة) وبنت عمه أؤعم لغیرهم فلا تسقط على الاصح ما غير قرية كمعققة وقرية ادلت بكركلارث كبت خال وبنت عم لأم أو بوارث أو باني والمحضون ذكر ينسب فلاحضاته لها * تنبيه * ماذ كوفي بنت الخال هو قياس ما طبقوا عليه في بنت الم للام وما قول الروضة ان بنت الخال تحضن فرده الاسنوي كابن الرفعة وكذا البلقيني وزاد ان كلام الرافعي يدل على ان ماذ كرفها سبق قولنا قلت هل يحسن الفرق بين بنت الخال وبنت الم للام الذي جرى عليه في الروضة قلت نعم وهوان بنت الخال أقرب لان ابها أقرب الى الام فان قلت الم الفرق بينهما وبين ام أي الام لقال الاذري وغيره لو قيل ان هذه أولى لكان أوجه قلت يفرق بأن ادلة تلك الام بالسنوة ثم الاخوة وهذه بمحض الابوة والسنوة أقوى من الابوة كما صرحوا به حتى في هذا الباب لما سار ان بنت المحضون مقدمة على جدتها فكان المدلى بالسنوة أقوى من المدلى بالابوة وان اشتركت في الادلاء بغير وارث (وتنت) الحضانة (لكل) ذكر محرم وارث) كأب وان علاواخ أؤعم لوفور شفقته (على ترتب الارث) كما مر في بابها نعم تقدم هنا حدة على اخواخ لاب على اخ لأم كافي ولاية النكاح (وكذا) وارث قريب كإفاده السابق فلا رد المعنى (غير محرم كابن عم) وابن عم اب أو جد ترتب الارث هنا أيضا (على العصم) لقوة قرابته لارث (ولا تسلم اليه) أي غير المحرم (مشتاة) لانه محرم عليه نظرها واخلاقها (بل) تسلم (الى) امرأة (ثقة) لكنه هو الذي (يعنيها) لان الحق له في ذلك وان الحال جنع في رده لانه تعين بخوبته وشرط الاسنوي كونها ثقة ورذيان غيرتها على فريتها نفي عن كونها ثقة ورذيانها شاهد كبير من غير الثقة حرها الفساد لحرهما فضلا من بنت عمها فالوجه اشراط كونها ثقة وقد مر ان لا تغور خلوة رجل بامرأته لان كانتا تقين بحسبهما وما قضاء كلام غير واحد انها تسلم له. بنت توفيقه الاذري خرج قول الشامل وغيره انها تسلم للبنت كاشترت (فان تقدم) في المذكر (الارث والمحرمية) كابن خال أو خالة أؤعمة (أو) فقد (الارث) دون المحرمية كابن ام وخال وابن اخت وابن اخ لأم أو القرابة دون الارث كمعق (فلا) حضنة لهم (في الاصح) ضعف قرابتهم باستواء الارث والولاية والعقل ولا تنافسها في الاخيرة (وان اجتمع ذكور واناث فالام) مقدمة على الكل للضر ولا نهازادت على الاب بالولادة المحققة والابوة اللائقة بالحضانة (ثم امهاتها) المدليات باناث وان علون لانهن في معناها (ثم الاب) لانه اشفق عن يأتي ثم امهاته وان علون (وقيل)

(قوله) لان جهة الانوة الى قول المصنف
دون اثنين في النهاية (قوله) وله تعين الى
المتن في النهاية (قوله) وما قضاء كلام
غير واحد الخ ويمكن الجمع بعمل الاول
على ماذا انفرد عنه لكونه مسافرا
وابنته معلا في رحله والثاني على خلافه
نهيابة ويمكن الجمع ايضا بان يقال ان
ادى التسليم اليه بل الى البنت والافلا
أؤخالة لم تسلم اليه بل الى البنت والافلا
يجمع التسليم اليه والله اعلم

تقدم عليه الحالة والاختصاص (الام) او هما لا دلالة لهما بالام كليهما وورد نصف هذا الادلاء بفرع *
 في أصل الروضة ما انظره لبنت المجنون حصاته اذ لم يكن له اب وان ذكره ابن كعب انتهى وظاهره ان المراد
 بالابوين الاب والام لا غير فينتد تقدم البنت عندهم ما على الحداد من الجهتين ولم يررض الزركشي
 هذا الظاهر فقال لا ينبغي التخصيص بالابوين بل سائر الاول كذلك انتهى فعليه جميع الاجداد
 والحداد مقدمون عليها وهو محتمل لان الأصل في الأصول انهم أشق من الفروع ومع ذلك فالأقرب
 للقول بالتخصيص بالابوين لانه المتبادر من العبارة المذكورة وهو مستلزم لتقدمها على سائر الأصول
 غيرهما ولو وجه أيضا وله أخرى غيروا حد عليه وشرع عليه ما لو اجتمعت جدة لام واب وبنت فهل
 الاب المحجوب بام الام حاجب للبنت هنا فتقدم ام الام ثم الاب ثم البنت ولا نظر لحجبه كما في الاخوة
 يحجبون ام الام والجدوان محجوبوا أولا فيقدم الاب ثم البنت ولا حق لام الام لحجبا بالبنت وان حجب الاب
 لما تقرر ان المحجوب لا يجب له الحاصل ان الجدة من حيث هي محجوبة بالبنت والبنت من حيث هي
 محجوبة بالاب فابهما المتقدم للنظر فيه بحال (وتقدم الاصل) الذكر والانثى وان علا (على المحاشية)
 من النسب كاخت ورحمة فتوة الأصول (فان تقدم) الاصل مطلقا ثم حواش (فالاصح) ان يقدم
 منهم (الأقرب) فالأقرب الذكر والانثى كاللارث قبل هذا المخالف لاسم من تقدم الحالة
 على بنت اخ وابنت انتهى ويحاجب عنه ذلك لان الحالة تدل بالام المقدمة على الكل فكانت أقرب
 هناسين تدل بالاب اخر من كثيرين فان قلت ناسيه مامر ان العدة للاب مقدمة على العدة لام مع ان الام
 مقدمة على الاب قلت هنا استويا في الادلاء بالاصل فنظرنا الى قوة جهة الاب من حيث هي بخلاف
 ما هنا فامه في ادلاء بام وادلاء محاشية فان قلت في ذلك تقدم امهات الام على امهات الاب قلت لان
 امهات الام امهات حقيقة لتحقق ولدتهن بخلاف امهات الاب (والا) يوجد أقرب كان استوى
 جميع القرب كان واخت (فالانثى) مقدمة لانها أصبر وانصر (والا) يكون من المستويين قربا
 انثى كالكاخوين أو اثنتين (فمترع) بينهما فطعا للزواج والختى هنا كالكراهية بدع الاثوة ويحلف
 (ولا حصانة) على حر أو قن ابتداء ولادواما (لرقيق) أى لمن فيعرق وان قل لنقصه وان اذن سبده
 لانها ولاية ولا هي قن طر غير سبده لكن ليس له زعمه من أحداويه الحرف قبل التغير لانها أشق منه
 مع كراهة التفرق جئت من بعضه حرش ترك مالك بعضه وقر به على الترتيب السابق في حصاته
 فان وافقنا على شيء فذلك والاستأجر القاضي له حصانة عليهما وقد ثبت لأمة فته فاما إذا أسلمت
 أم ولد كافر فلها حصانة ولها التابع لها في الاسلام ما لم تنزح لفرغها من السيدين قربا تها مع
 وفور شقتها ومع تزوجها لاحق للاب لكرمه (ومجنون) وان قطع جنونه ما لم يقل كرم في سنة
 لنقصه * تنبيه * في ذلك اليوم الذي يحن فيه الحاضن ان الحصانة لولده لم ير له كلاما
 في الاخفاء وظهر ان القاضي ينبذ عنه من حصته قربة واله غايبا ويحتمل أخذ اسم في ولاية
 النكاح ان يفضل بين ان يعتاد قربة واله الحاكم كذلك والافتقار لمن بعده (وناسق) لانها
 ولا تهم بكني مستورا العدالة كما قاله جميع لكن بخلافه ما أفتى به المصنف في مطلقة اذعت أهلية الحصانة
 وأكسر المطلق انها لا تقبل الائمة ولا تنع من عدم الأهلية الامع بيان السبب كالرجح وجميع
 في التوسع وارتضاء الاذرى وغيره يحمل الأول على ما بعد تسليم الولد لها فتصدق بينهما والثاني على
 ما قبل تسليمه وهذا معنى قول غيره من أراد اثباتها بالحاكم احتياجا لبيئة العدالة (وكافر على مسلم)
 لذلك بخلاف العكس لان المسلم بلى الكافر (وناكحة غير أبي الطفل) وان رضى زوجها
 ولم يدخل بها لغير السابق أنبت أحق به ما لم تنكح وإذا سقط حق الام بذلك انتقل لامها ما لم يررض الزوج

(قوله) او هما يتناول المراد أو الاخت
 من الابوين أو حصل فيه تغير بغير صوابه
 اذ هما (قوله) الذكر الى قول
 المصنف ولا حصانة في النهاية الا قوله
 فان قلت ناسيه الى المتن (قوله) وان
 رضى الى المتن في النهاية

والاب سبأه مع الام وان نازع فيه الادعى امانا كنه في الطفل وان علا فخلصها باقية اما الاب فواضع
واما الجدة فلاه في الام والشفقة وقضته ان تزوجها بالام بطل حقها وهو الحق وتساوى فيه كلام
الادعى وقد لا تسقط بالتزوج لكون الاستحقاق بالاجارة بان عالجز وجته بالف وحضانة الصغير
سنة فلا يورث زوجها انشاء السنة لان الاجارة عقد لازم (الا) ان تزوجت من له حق في الحضانة
في الجملة ورضيه كان تزوجت (معه وابن عمه وابن اخيه) او اخته لانه اخاه لايه (في الاصح) لان
هؤلاء اصحاب حق في الحضانة والشفقة تحملهم على رعاية الطفل فتعوانا على كفالتهم بخلاف
الاجنبي ومن ثم اشترط ان يضم رضاه رضا الاب بخلاف من له حق يكفي رضاه وحده (فان كان)
المحضون (رضعا اشترط) في استحقاق نكحاه للحضانة اذا كانت ذات لبن كما باصلا خلافا لما نازع
فيه (ان ترضعه على الصبي) لعسر استخار مرضعة تركتها وتتقل الى بيت الحاضنة مع الاعتناء
ذلك بلبن الحاضنة الذي هو امر آمن غيره لمز بدشقة فان امتعت سقط حقها ولها ان أرضعته اجرة
زرعة عما طهره بخلاف ذلك ففيه نظر ظاهر اما اذا لم يكن لها لبن فسحق جزوا بشرط ايضا سلامة
الحاضنة من الممشغل كعلاج أو مؤثر في عسر الحركة في حق من يباشرها نفسه دون من يدير الامر
ويباشره غيره قاله الرافعي ومن عني جد جمع وخالفهم آخرون والوجه الموافق لكلام الرافعي
المذكور ما اشار اليه آخرون انها اذا احتاجت للباشرة فان لم تجد من ينوب عنها في القيام بصالحه
أثر والا فلا سواء في ذلك الكبير والصغير ومن تفعل كما في الشافعي قال الادعى وهو حسن متعين
في حق غير المميز ومن ساء أي من يحبه حجر فيظاهر ومن جذام ومرض ان غلطته كما اعتد جمع
لما تحشى من العدوى ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يورث ذو عاهلة على معصر ومعنى لا عدوى انها ليست
مؤثرة بذاتها وانما يخلق الله ذلك عند الحاجة كثيرا (فان كلفت ناضجة) كان ثقت أو أضافت
أو أسبغت أو رشدت (أو طلقت منكوبة) ولورجيا (حضنت) خلا ولو في العدة ان رضى
الطلق ذوالبيت بدخول الولد وذلك زال والمانع ومن ثم لو أسقطت الحاضنة حقها انتقل
يلها فاذا رجعت عاد حقها (فان غابت الام واستعتف الحاضنة البعدة) ام الام (على الصحيح)
كما لو ماتت أو حنت وقضته ان الام لا تجبر ويحمله ان لم يلزمها نفقته والا حبرت ومثلها كل أصل
يلزمه الاتفاق ومنه اذا المراده الكفاية لا اخدام بخو شراء خادم أو استجاره لمن يخدم مثله ولا يلزم
الام المستحقة للحضانة اذا لم يلزمها اتفاقا ان تقدمه وقول الماوردي اذا كان مثلها لا يتقدم مردود
بان الاخذ من جملة الاتفاق اللازم لغيرها فلا يلزمها وان كان مثلها يتخدم ولده ومن استحققت
الحضانة لحضنت بقصد الرجوع وأشهدت عليه فان كان ذلك لغبة المنق أو امتناعه ومع فقد القاضي
رجعت باجرته والا فلا نظير ما مر في النفقة خلافا لما في الرجوع ولن أطلق عدمه «تبعه» قام
بكل من الاقارب مانع من الحضانة رجعت في امرها القاضي الامن يضعه عند الاصل منه من أو من
غيره من كما مجته الادعى وغيره خلافا لما ورد في قوله لا تختلف المذهب ان أر واجهن
اذا لم ينعوهن يكن باقيات على حقهن فان اذن زوج واحدة فقط فهي الاقرب وان بعدت
أوز واجتنبت قدمت قراهما (هذا كله في غير المميز والمميز) المذكور والاثني ومرضا طه قبل
الاذان (ان اقرق أو اواه) مع أهليتها ومقامهما في بلد واحد خبر ان ظهر للقاضي ان عارف
بابسب الاختار واذا اختار احدهما (كان عند من اختار منهما) لغير المحسن انه صلى الله عليه
وسلم خير غلامين أبيه وأمه وانما يدعى بالظالم المميز ومثله الغلامه (فان كان في احدهما) مانع

(قوله) الا ان تزوجت من له حق الخ فالو
تزوجت واستحققت الحضانة ثم عرض له
ما أخرجه عن ان يكون له حق في الحضانة
كفحق فهل تستمر الحضانة لها ويقتصر
في الدوام لا يقتصر في الابد أو ينقطع
حقها فيه نظر (قوله) أو اخته لامع الخ
أي أو تزوجت اخته سم قضته هذا
الترديد انه لا بد من عدالة في الابد ليس
قطعا وقد توقف فيه لانه لا ينس
حاضنته بكالاثني الحاضنة بل هي
مختصة بانتم بشرط قضاء حضانتها تزوجها
من له بها حق وان لم يكن الا ان له حق
فيها لتأخره في الترتيب وألغته فلتأمل
وعبارة الامداد الاذ حضانة أي له
حق فيها وان لم يستحقها الا ان انتهت وهو
مخرج في عدم مشاركتها في الحضانة
(قوله) كان ثقت الى قوله ومثلها
كل أصل في النهاية

ومنه (جنون أو كنه أو رقى أو فسق أو فسكت) من لا خلقه في الحضانة (خالق للآخر)
 لانحصار الارضية (وبعض المعين) الذي لا باله (بينام) وان علت (وجد) وان علاند
 قعد من هو أقرب منه أو قسام مانع به لوجود الولادة في النكاح (وكذا) الحواشي هم كالجسد ونهم
 (انخ أوم) أو ابنه الابن عم في مشهارة ولا يثبت لهقة أى مثلاً والمولد انه لا يثبت شقيقا لها
 وحيداً فلا اعتراض عليهما خلافاً لمن زعمه فيختبر بين احدهم والام في الاصح كالأب بجماع العصبة
 ولانه صلى الله عليه وسلم خبر ابن سبيع أو عثمان بين امه وعمه واه الشافعي (أواب مع اخت)
 شقيقة أو الام (أو خالة) حيث لا ام فيختبر بينهما (في الاصح) فان فقد الأب ابناً خيراً بين الاخت
 أو خالة وثيقة العصبه على الأوجه وظاهر كلامهم ان الاختير لا يجري بين ذكرين ولا اثنين (فان
 اختار احدهما) أى الابوين ومن ألحق بهما (ثم الآخر حول اليه) لانه قديد وله الامر على
 خلاف لمنه ان ظن ان سببه فله عقله فعند الام وان بلغ كقابيل التمييز (فان اختار الاب ذكر لم يمنحه
 زيارة امه) أى لم يحزه ذلك وتكليفها الخروج لزيارته لانه يؤدى للعقوق وقطع الرحم (ومنع انثى)
 ومثلها هنا وفيما يأتي الخنى من زيارة امها لتألف الصبابة واقناء ابن الصلاح بان اذا طلبتها
 أرسلت لها بمحلول على معذورة عن الخروج للبيت لتخون مرض أو منه تخون زوج ويظهر ان
 محل الزام ولى البنت بخروجها للام عند عذر هائى على ما ذكره حيث لا رية في الخروج فوبة
 والام لزمته (ولا يمنعهما) أى الاب الام (دخولاهما) أى الابن والبنت الى بيته (زائرة) حيث
 لا خلوة لها بحرمته ولا رية كما هو ظاهر نظير ما يأتي في حكمه دفعا للعقوق (والزيارة مرة في أيام)
 على العادة لا في كل يوم ولا تطيل المسك (فان من اقام الام أو ابى بقرضهما) لانها أصبر عليه (فان رضى
 به في بيته) بالشروط المذكورة في هذا (والافق) بينها فهو المختير في ذلك نعم ان اضرت الثقة لبيتها
 امتنع ولومرست الام فليس للأب منع الولد الذكر والانثى من عبادتها (ولو اختارها ذكر
 فعندها) يكون (للا عند الأب) وان علا وشه وصى وقيم يكون (نهاراً) وهو كالليل للصباب في
 نحو الاتى الامر بالعكس نظير ما مر في القسم (يؤديه) وجوباً بتعليمه طهارة النفس من كل رذيلة
 وتعلمها بكل محمود (ويسله) وجوباً (لمكتتب) بشغ الميم مع فتح أو كسر التاء وهو محل التعليم
 ومما الشافعي الكتاب كما هو على السنة ولم يبال انه جمع كاتب (وحقة) أى ذمهما وظاهر كلام
 الماوردي انه ليس لأب شريف تعليم ابنه صنعتة تزريه لأن عليه رعاية خطه ولا يملك الى امه الخبز النساء
 عن نكاح ذلك واحة ذلك في مال الولد ان وجدوا الا فعلى من عليه نفقة وأفق ابن الصلاح ساكن
 ببلد ومطقتة بقرية وله منها ولد متيم عندها في مكتب بأنه ان سقط خط الولد باقته عندها لحضانة
 لأب رعاية لمطقتة وان اضرت ذلك بامه يؤخذ منه ان مثل ذلك بالاولى ما لو كان في اقامته عندها رية
 قوية (أو) اختارها (انثى فعندها) تكون (للا ونهاراً) لاستوائهما في حقها الا لبق بها
 سترها ما أمكن (وزورها الأب على العادة) ولا يظلم الماذكر وأخذ من اعتار إعادة النكاح لئلا
 لما فب من الرية برده اشتراطهم في دخوله على الام وجود مانع خالوه من نحو حجر أو امرأة ثقة
 ولما انجب الأب الى محل دقه على الأوجه ولها بعد البلوغ الانفراد من نحو الوفا بها الا ان ثبت
 رية ولو ضعيفة فيما يظهر فلولى نكاحها وان رضى أقرب منه بقاها في محلها فبما يظهر ان معنها
 الانفراد بل بضعها اليه ان كان محرماً أو الأختى من أمتها عوضع لائق وبلا حظها ويظهر في أمر دثنت
 الرية في انفراد ان لوليه منعه منه كاذكر ثم رأيتهم صرحوا به وجوزوا ذلك لكل عصمة وهو شاهد
 لما قعدته في الاتى أيضاً (وان اختارها أقرع) بينهما الا مزيج (وان لم يختار) واحدا منهما

(قوله) وان علا الى قول المصنف وأنتي
 فعندها يلاقى في النهاية

فألا مولى لها أشفق واستحبا لما كان وقيل يفرع بينهما إذا ولو لمه حينئذ ويرد مع ذلك (ولو أراد
 أحدهما سفر حاجة) فسيرته (كان الولد الميرز وغيره مع القيم حتى يهود) المسافر خطر السفر
 طال أو قصر فإن أراد كل منهما واختلما مقصدا وطريقا كان عند الام وان كان سفرها
 المولى ومقصدها أبعد ولراعى احتمال فيه (أو) أراد أحدهما (سفرة قلاب أولى) بهوان
 كان هو المسافر ولو كان للاباب بيلد الام احتياطا للنسب والمصلحة نحو التعليم والصيانة وسهولة
 الاتفاق نعم من جهة الام وان اختلف مقصدهما أو لم يخصه واتحد مقصدهما دام حقها كالوعد لجلها
 وواضح فيما اذا اختلف مقصدهما وجهته انها تتحقق مادة لغيره وانما يجوز السفره
 (بشرط أمن طريقه والبلد) أى المحل (المقصود) اليه فان كان أحدهما مخوفا امتنع السفره وأقتر
 عند القيم وكذا ان يصلح المحل المتقبل اليه عند المتولى أو كان وقت شدة حر أو برد عند ابن الرفعة أو كان
 السفره بجرا أخذ من منعه السفر بحاله فيه قبل بل أولى انتهى ومراعاة الجرمارة أو كان به
 الى دار الحرب وان أمن كان له الاذرى واعتمده وليس خوف الطاعون مانعا وان وجدت قرأته
 كما هو ظاهر نظرا لاصل عدمه والقرائن كثيرا ما تختلف بخلاف تحققة جرمة الدخول الى محله
 كالخطر منه لغير حاجة ماسة (قبل) شرط كون السفر بقدر (مسافة قصر) لأن الانتقال لما
 دونها كالأقامة بمحلة أخرى من بلد متسع لسهولة مراعاة الولد قبل وعليه الأكثرين ورد مع سهولة رعاية
 مصالحه حينئذ ولو تناوعت في قصد النقطة حلف فان نكل حلفت وأمسكته (وبحارم العصبية) كالأخ
 والعم (في هذا) أى سفر النقطة (كألاب) فيقدمون على الام احتياطا للنسب أيضا بخلاف محرم
 لاعمومية كإمام ونحال وأخ لا موقال المتولى وأقره في الروضة لكن اطال البلقيني في رده
 ان الأقرب كالأخ ولو أراد النقطة وهناك أبعد كالم كالم أولى (وكذا ابن عم لذكر) فيأخذها اذا أراد
 النقطة لاسم (ولا يعطى انثى) مشبهة حذر من الخلوة المحرمة (فان رافقت به) أو نحوها
 المكنتة الثقة (سلم) المحضون الذى هو انثى (الها) لانتفاء المحذور حينئذ ونزع فيه الاذرى
 والاطال بما فيه نظر * (فصل) * في مؤنة المالك وتوابعها (عليه) أى المالك (كتابا يرقته)
 الامكان ولو كتابة فاسدة ومزوجة تجب نفقته فان قبلت لم وجبت نفقة المرد هنا لو فرض تأخره
 بخلاف نظيره في القربى قلت لأن الموجب هنا الملك وهو موجود ثم مواساة القربى والمهد ليس
 من أهل المواساة (نفقة) قوتا وأدما بال تقدير (وكسوة) وسائر مؤنة كما ظهره في المحضر فليعلم
 للمملوك طعامه وكسوته ولا يكف من العمل ما لا يطبق وقس بما فيه غيره (وان كان) مسجون المنفعة
 للغير بنصوصية أو اجارة أو تشا أو (أعنى زمتا) اكلوا وان زادت كفأته على كفاية مشله
 والواجب أول الشيع والرى كما يأتى في نظيره مامر * (ومدبر أو مستولدة) ابقاء ملكة لهما وانما تجب
 (من غالب) نحو (قوت رفيق البلد وأدهم) ان اختلفت نفقته من طعامه وللبسة من لباسه وغير
 ساداتهم والاعتبار غالب قوت البلد وعليه حلوا خبز فليطعم من طعامه وللبسة من لباسه وغير
 وأطعموهم مما تأكلون ولا نظير لما يأكله السيد أو يلبسه غير لائق بمخلأ أو راحة (و من غالب
 (كسوتهم) أى الارقاء كذلك لخبر الشافعى رضى الله عنه للمملوك نفقة وكسوته بالعرف قال
 والمعرف عندنا المعروف لثوبه بسلده (ولا يكفى ستر العورة) وان لم يضره لان فيه ادلالا وباعتبارا نعم
 ان اعتد ولو بيلدنا على الأوجه كفى اذا تخير حينئذ (ويسن) لمن لم يشغل الافضل من اجلاسه
 معه لانه لا يحل لاربية فيما يظهر (ان سألوه مما ينتمى) ولو فوق الاثني (من طعام وادام)
 لاسيما ما عليه خبر الشيخين اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يقبده معه فليأكله ولتمة أو لتعتن

(قوله) طال أو قصر الى قول المصنف
 فسيرته في النهاية الأولى وللرافعى احتمال
 فيه (قوله) وليس خوف الطاعون الى
 قوله ونزع فيه الاذرى في النهاية الاقوله
 لكن الحال البلقيني في رده
 * (فصل عليه) *

أو أكله أو أكتنق فانهولى حرمه ولا حله والتعليل بما بعد الغامر شدالى حملهم للامره على التنب
 ويسن أن يكون ما ناوله يستعدا لا قبل بيع التهور ولا يقضى التهمة (و) من (كسوة) لانه
 من مكارم الاخلاق ويظهر في أمر جليل انه يسن ان لا يبعه بخموله وسه التناهم لان ذلك يؤدى الى
 سوء الظن به وان وقع في عرصة لاسيما اليوم وقد فشا هذا الفساد وغيره (وتسقط) كتابا القن
 (بعض الزمان) كمنعة القربى بجماع اعتبار الكفاية فيها ومن ثم لم تصدربا الابعاص ثم وبيع
 القاضى فيها ماله) أو بوجره عند امتناعها ومن ازال القلم عنه بعد أمر القاضى له بالبيع
 أو الايجار أو عند غيبته نظير ما مر ثم فقيها تبسيع بعضه أو بإيجاره شيئا فشيئا فيدر الحاحا في فعل
 ذلك فيه وفي غيره كالقمار يستندن حتى يتجمع فصرالخ تبسيع ما ينى به أو بوجره ولو تعذر تبسيع البعض
 وإيجاره وتعدرت الاستدانة باع الكل أو أجزه هذا في غير محجور عليه اما هو فيجب فعل الاخذ له من
 بيع القن أو أجزائه أو بيع مال آخر أو الاقتراض على ماله (فان فقد المال) بأن لم يكن له مال
 مال ولو بئله اشانى فقط ففيا يظهر والمالك حاضر متع من انشائه (أمره) القاضى بايجاره أى
 ان وفى غيره ففيا يظهر أو بآثار استأجر أو أفق عليه من بين المال أى قرضا ففيا يظهر أخذ ما مر في القبط
 فان لم يكن فيه مال أو منع ناظره فقد افعل ميا سائر المسلمين وما اقتضاة كلامهم ان لا يجرى بين البيع
 والاجارة ينبغي حله كما هو معلوم من محله على ماذا استوت مصلحتهم ما في نظر والواجب فعل الاصل
 منها ما تقول جميع يجب الابعار أو لا يعمل على ماذا كان أصله هذا كله في غير المتولدة لانه ما فيها
 ان زوجها ولا أجزائه التكتسب كفاتهما فان لم يكن لها كسب أو لم يغبها في بيت المال ثم ليس سير
 تدس قضية كلامهم في المتع هنا الذى له مال ان القاضى لا يبيع عليه القن المتع من انشائه
 وانما أصله وأنه يبيع ككفاية بقيمة أمواله ولو بريقامه ككفاية به وهو مشكل لاسيما في الغائب
 الشروط التصرف في ماله بالأصل ولو قيل في الغائب يجوز ما زاد كردون المتع لان امتناعه من بيعه يدل
 على قوة الرغبة في امساك دون غيره لم يعد ثم رأيت كلامهم الآتى في المداية وهو صريح في ان القاضى
 لو رأى يبعه أصله باعه سواء المتع الذى له مال وغيره ولا فرق بين المداية والقتن في ذلك كما صرح به
 غير واحد (ويجوز) انشاء (استعلى ارشاع ولدها) ولومن غيره برتا وغيره لانه يملك لبنها
 ومنافعها بخلاف الزوجة ولو طلب ارشاعه لم يجز لمنعهما منه لان فيه تغرقا بين الولادة ولدها
 الا منه متعها بها يعطيه لغيرها الى فراغ فتعته والاداء كان ارشاعه اليه يضرها بحيث تغرق طباعه
 منها ففيا يظهر وله في اخذ طلب اجرة رضاءها ولو التبرع بها رضىت أو أبت (وكذا غيره) أى غير
 ولدها ففيا يظهر ارشاعه ايضا (ان فصل) لبنها (منه) أى عن ولدها لكثرة اختلاف
 ما اذا بئض لولة تعالى لا تضر والولد بئله هذا ان كان ولدها ولده أو مملوكه فان كان مملوك
 غيره أو حر فله ان يرضعها من شاء ان ارشاع هذا على بعضه أو مملوكه (و) على (فقطه قبل
 حواين ان لم يضره) أو يضرها ذلك (و) على (ارشاعه بعدهما ان يضرها) أو يضره وان قصر
 في كل من الشعين على الأغلب فيه فلا يرده عليه مازدته فيها وليس لها الاستقلال باحدهما لان الحق
 لها في نفسها (وللمتعة) الامم ويظهر ان يخطى بهما لها الحضانة من امهاتها وامهات الآب (حق
 في التزويج) كالأب (فليس لاحدهما) أى الابوين الحزين ويظهر ان غيرهما عند تقدمهما
 من لى حضانة مثلها في ذلك (فقطه قبل حواين) من غير رضاء الاخر لهما تمام مدة الرضاء فتم
 ان تنازعا يجب طالب الأصل للولد كلفتم عند حمل الام أو مرضها ولو وجد غيرهما فحين وكلامهم

(قوله) والتعليل بما بعد الغامر شدالى حملهم للامره على التنب
 وجهه (قوله) ويظهر في أمر جليل انه يسن ان لا يبعه بخموله وسه التناهم لان ذلك يؤدى الى
 في النهاية لان عبارتها ونسبته استحبابه
 يعنى التسميم بما ذكره حيث (قوله) الى
 سوء الظن به هل هو على الحلافة نظرا
 لما سنه ذلك أو بالنسبة لمن يعلم
 لا يسلم من الوقوع فيه أو فعل ذلك محل
 تأمل ولعل الثاني أقرب رائه أعلم (قوله)
 بأن لم يكن له مال فان ادى في النهاية لا يبيع
 دون غيره قد يتوقف بان التنازى لا يبيع
 العبد ايضا لانه بعد أمره يبعه واستناعه
 منه فلتأمل (قوله) ولومن غيره الى قوله
 والاذا كان ارشاعها في النهاية (قوله)
 لان فيه رضاء قد يتوقف فيه فيما اذا جاء
 بالرضعة الى محلها فلتأمل (قوله)
 أو يضرها ذلك قد يستشكل تصوير
 ضررها اذا عاينها بغير حصوله حبس
 اللين ويمكن اخراجه بغير الرضاء (قوله)
 ويظهر ان غيرهما الى قول المصنف
 ولهما في النهاية (قوله) انهما تنازعا
 فان لم يكن احدهما أصل لم يستويا
 احب طالب الأصل للارضاع كما هو ظاهر رايته
 أعلم

محول على الصواب ذكره الأذري (ولهما) فطمه قبلهما (ان لم ينزه) ولم ينزهها لانتفاء
 المحذور (وواحدهما) فطمه بغير رضا الآخر (بعد حولين) لحشي مدة الرضا ولم يقبده بذلك
 نظراً لانتفاء الأول فرض اشترار القطر للضعف خلقته أو لشدة حراً أو بدزم الأبدال لآجرة الرضا
 بعدهما حتى ينجزي بالطعام وتجبر الام على ارضاعه لآجرة ان لم يوجد غيرها كاعلم عامراً (ولهما
 الزيادة) في الرضا على الحولين حيث لا نشر ولكن أقي الحفاط بأنه يسر عدمها الاطاحة
 (ولا يكف رقبته) أو بهيمة (الاعلاطية) أي لا يجوز له ان يكفه الاعلاطية دوامه للضرر السابق
 بخلاف ما اذا سكن بطنه بومين أو ثلاثة ثم يجرتم له ان يكفه الاهمال الشاقة في بعض الاحيان
 حيث لم تقصره بأن يخشى منه محذورين فيما يظهر ويحتمل الضبط بما لا يحفل عادة وان لم يخش منه ذلك
 المحذور وعليه اراحته وقت قبولة الصنف وفي غروفت الاستجمال باعتبار عادة البلد وظاهر عليه
 وجوب ذلك وينبغي حمله على انه بالنسبة للدوام لما تقر من جواز تركه المشق لا على الدوام وأقي
 القاضي بأنه اذا كافه ما لا يطيقه مع عليه وأيده ابن الصلاح ببيع السلم على الكفر صيانة له عن الذل
 وبما أقي به أيضاً من بيع امة على مقعة تروم حملها على الفساد وقيد الأذري بما اذا تعين طريقاً
 لخلاصه بأن لم يتنع من تكليفه ذلك الأية (وتجوز مخارجه) أي القن كانت عن جمع من
 الهبة مرضى الله عنهم بل روى البيهقي عن الزبير رضي الله عنه انه كان له ألف مملوك فباعهم
 وشتمهم بجميع خراجهم وضع الله عليه وسلم أعطى ابا طيبة لما جهمه ماعين أو ماعين غير
 وأمر أهله ان يتغنوا عنه من خراجه (شرط) كون القن يبيع تصرفه لثمنه ولو كان حراً كما هو
 ظاهر وقدرته على كسب مباح وفضله عن مؤنته ان جعلت فيه ما فضل تصرف فيه ما لحظ ويشترط
 (رضاهما) فليس لاحدهما اجبار الآخر عليه لأنها عقد معاوضة كالسكينة ومع ذلك لا يلزم من
 جهة السيد كاهو ظاهر ويفرق بينهما بأن السكينة تؤتى الى العتق فانزماها من جهة السيد لا
 تطل فادتها بخلاف المخارجة لا تؤدى له فم يتجوز لزامها من جهة ومع ذلك لا يلزم من
 انه لا بد فيها من صيغة من الجانبين وان صريحها خارجت وما استبق منه وان كانت من كسب
 بكذا ونحوه ويبحث ان لا يولى مخارجة فن يحجوره اذا رآه مصلحه وفيه نظر لأن فيها تراجعا وان كانت
 بأشعار فتمته وهو ممنوع منه المهرم الا اذا انحصر صلاحه فيها وتعد ربحه نظير ماض أو اخر المحرم
 بيع ماله بدون غش مثله للضرورة (وهي) أي المخارجة (خراج) معلوم أي ضربه عليه (يؤديه)
 الى سيده من كسبه (كل يوم أو أسبوع) أو شهر مثلاً (وعليه) أي مالك دواب لم يرد سبعا ولا ذبح
 ما يحل منها (علف) بالسكون كما يخطه وهو الفعل وبفتحها وهو الغلوف (دوابه) المتحرمة وان
 وصلت الى حد الزمانة المانعة من الانتفاع بها لوجه (وسقها) وسار ما سقها وكذا ما يخص به من
 نحو كلب يحتم كاهو ظاهر ثم رأيت الأذري صرح بذلك مع زيادة فقال اما ان يكفيه أو يدفعه لمن
 شقه أو يرسله انتهى وقد يشكل على ذلك قول الشيخين يلزمه ذبح شاته لئلا يكفه اذا اضطر الا ان يجعل
 على ما اذا لم يرد ارساله أو على ما قبل الاضطرار على انه في المجموع نقل عن القاضي ان الاصع منع وجوب
 ذبحه له وذلك لحكمة الرود هذا ان لم تألف الرعى ويكنها والا كنى ارساله له حيث لا مانع وعليه قول
 الشيخ والرى لأنها بينهما نظير ماض في البعض بل أوفى فان لم يكفها الرعى لزمه التكميل (فان)
 امتنع من علها وارسالها ولا مال له آخر أجبر على ازالة ملكه أو ذبح المأكولة والايحار صوتها لمن
 التفت فان أقي الحياكم الاسلام من ذلك أو له مال (أجبر في المأكول على) من ملك بنحو
 (بيع) اذ لم يمكن اجارته أو بقي بموته (أو علف) بالسكون كما يخطه أيضاً (أو ذبح) وفي غيره

(قوله) ولم ينزهها فيه نظير ماض من
 اشكال التصور وايضا فالضرر
 رضاهما اللهم الا ان يفرض انه ضرر
 التمتع فانه يتنع عليها فله وان رشت
 والله أعلم (قوله) أقي الحفاط أي
 بعدم ضرره (قوله) أقي القن كون القن
 المتز في النهاية والغنى (قوله) ويؤديه
 الى المتز في النهاية (قوله) باذلت
 كونها الى المتز في النهاية الثاني الغير
 عن كسبه قد يقال ما يحتمل المراد وغيره
 المراد ان السكينة ما يحتمل المراد وغيره
 (قوله) أو بقي بموته كذا في أصله بخطه
 سائر آخري

(هـ) يس (بشرطه) أو علف) سبابة لها من الهلاك فان أتي فعلى الحاكم الاصلم من ذلك أو يسع بعضها أو اتجارها فان تعذر ذلك كله أنفق عليها من بيت المال ثم المياسرة فان لم يجد إلا ما يقصبه غصبه أن لم يخف مع جميع كما هو ظاهر (ولا يحلب) من الهمة المأكولة وغيرها كما هو ظاهر (مانر) ها ولو قللة العلف أو (ولدها) الهنيئ الصميم عنه وظاهر ضبط الضرر بما منع من غواثها لهما وضبطه فيه بما يحفظه عن الموت توقف فيه الراعي وصوب الأذرى الضبط بما قرنته لقول الماوردي أنه كولد الأمة فلا يحلب منها إلا ما فضل عن ربه حتى يستغنى عنه رعى أو علف وليس له أن يعدل به عن لبنها الغني إلا أن استغراه ويسن قص لحضر الحالب وإن لا يستقصى ويحب حلب مانرها بقاؤه كخز نحو صوف ويحرم حلقه من أصله لأنه تعذيب وكراهته في كلام الشافعي المراد بها الفخر ثم وقد تحمل على مالا تعذيب فيه أن تصور (ومال الروح له كقناة ودار لا تجب عمارتها) على مالكها الرشيد لأنها تختمه للمال وهي لا تجب نعم بكرة تركها إلى أن تخرب لغيره تركه سقي زرع وشجر دون ترك زراعة الأرض وغيرها ولا شافعي ما هنا من عدم تحريم إضاعة المال نصريحهم في مواضع يحرمة لأن يحمل الحرمة حيث كان سببا فعلا كالقاء مال يجر والكرهية حيث كان سببا تركا كهداه الصور لمصلحة العمل ما غير رشيد فيلزم وليه عمارته داره وأرضه وحفظ ثمره وزرعه وكذا وكيل وناظر وقف واتبذو الروح المحترمة فيلزم مالكه رعاية مصالحه ومنها إبقاء عمل النخل في الكوارة أن تعين لغذا الثمرا وعلف دود القز من ورق التوت وبيع فيه ماله كالهبة فإذا استكمل جاز تخفيفه بالشمس وإن أهله كالحصول فأدته كذبح المأكول ولا تكره عمارته لحاجة وإن طالت والأخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وإن فيه الوعيد الشديد محمولة عن من فعل ذلك للغبلاء والتفاخر على الناس وتكره الزيادة عليها أي لغير حاجة وصع ان الرجل ليؤجر في نفقته كله إلا في هذا التراب أي عالم يقصد بالانفاق في البناء مقصدا صالحا

كنها هو معلوم
واقعه أعلم

ثم الجزء الثالث من تحفة المحتاج ويليها الجزء الرابع بلطفه وكرمه

